



الجزء الخامس من نيل الاوطار من أشرار منتق
 الاخبار لامام المهققين شيخ الاسلام
 والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
 نفع الله به القاصي
 والداني

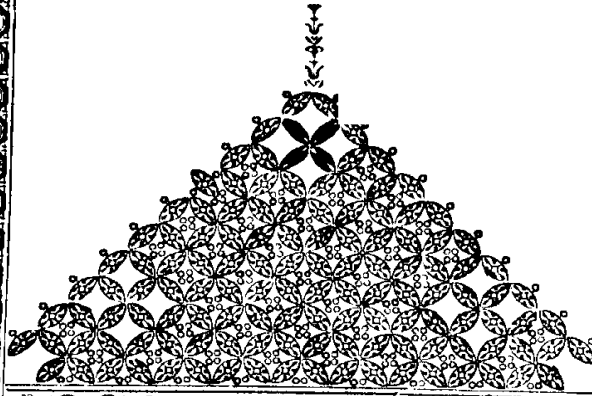
٢

وبها منه كتاب عون الباري لجليل الله البخاري للسيد الامام العلامة الملائكة المؤيد
 من الله تعالى أبي الطيب مديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فصح الله
 تعالى في مدته وهو شرح كتاب التبريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
 شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشمرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
 واسكنه فسيح جناته

الغزوات - تاريخها - أسبابها - نتائجها -

• (بسم الله الرحمن الرحيم)
(باب فضل ليلة القدر)

بفتح القاف واء كان الدال
سميت بذلك لعظم قدرها أي
ذات القدر العظيم لنزول القرآن
فيها ووصفها بأنها خير من ألف
شهر أو ما يحصل لمحبيها بالعبادة
من القدر الجسيم أولان الأشياء
تقدر فيها وتفضى أقوله تعالى
فيها يشرق كل أمر حكيم وتقدير
الله تعالى سابق فهي ليلة الظهار
الله تعالى ذلك التقدير لله لا لآفة
ويجوز فتح الدال على أنه مصدر
قدر الله الشيء قدرا وقدر الغتان
كالنهر والنور وقال سهل بن
عبد الله لأن الله يقدر الرحمة فيها
على عباده المؤمنين وعن الخطاب
ابن أحمد لأن الأرض تضيق فيها
على الملائكة من قوله ومن قدر
عليه رزقه وعن مالك كفاي
الموطأ قال سمعت من أقوبه
يقول إن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أرى أعمار الناس
قبله أو ما شاء الله من ذلك فكانه
تقاسم أعمار أمته أن لا يافوا
من العمل مثل ما بلغ غيرهم في
طول العمر فأعطاها الله تعالى
ليلة القدر وجعلها خيرا من
ألف شهر قال وقد خص الله
تعالى بهذه الأمة فلم تكن
لغيرها من قبله -م على الصحيح المشهور
وهل هي باقية أو رفعت حكى
الطحاوي المتول عن الروافض



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
قال المصنف رحمه الله تعالى

• (كتاب البيوع)

• (أبواب ما يجوز بيعه وما لا يجوز)

• (باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة المعصية وما لا نفع فيه)

(عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله حرم بيع الخمر والميتة
والخنزير والأصنام ف قيل يا رسول الله أ رأيت نحرهم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن
بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عند ذلك قاتل الله اليهود إن الله لم يحرم شعورهم ما جلودهم يباعوه فأكلوا ثمنه رواه الجماعة
• وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم شحونهم
ففسأوها رواه أبو داود وهو حجة في تحريم بيع الدهن النجس) حديث ابن عباس في
التنزيه عنها أو ما تحريم بيعها على أهل الذمة فبقى على الخلاف في خطاب الكافر
بالفروع قوله والميتة بفتح الميم وهي ما زالت عنه الحياة لا بد كآفة شرعية ونقل ابن
المنذر أيضا الاجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه يحرم بيعها بجميع أجزائها قيل
ويستثنى من ذلك السمك والجراد وما لا تحل الحياة قوله والخنزير فيه دليل على تحريم
بيعه بجميع أجزائه وقد حكى صاحب الفتح الاجماع على ذلك وحكى ابن المنذر

وحكى القاهناني انما خاصة بسنة واحدة ووقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وهل هي ممكنة في جميع السنة وهو قول مشهور عن الخنفية أو مختصة بربضان ممكنة في جميع ايامه رواه ابن أبي شيبة عن عمر بن الخطاب صحيح ورواه عنه أبو داود من فروع أوربجه السبكي في شرح المنهاج أو هي أول ليلة من رمضان رواه أبو عاصم ٣ من حديث أنس أول ليلة النصف منه

حكاه ابن الملقن في شرح العمدة وفي قول حكاه الفرطبي في المفهم انما ليلة نصف شعبان أو هي ليلة سبع عشرة رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم أو مهمة في العشر الاوسط حكاه النووي أو ليلة ثمانى عشرة ذكره ابن الجوزى أو ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي أو أول ليلة من العشر الاخير واليه مال الشافعي أو هي ليلة اثنتين وعشرين أو ثلاث وعشرين رواه مسلم أو ليلة أربع وعشرين رواه الطيالسي عن أبي سعيد مر فوها أو خمس وعشرين رواه ابن العربي في العارضة أو سبع وعشرين رواه مسلم وغيره أو تسع وعشرين أو ليلة الثلاثين أو في أوتار العشر أو تنقل في العشر الاخير كما قاله أبو قتادة وقبل غير ذلك قال في الفتح وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافا كثيرا وتحصل انما من مذاههم في ذلك أصكث من أربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة وقد اشتهر في اخفاء كل منهن ما يقع الجدل في طلبها ثم ذكر تلك الأقوال واحداً واحداً وبلغ الى القول

عن الاوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص في القليل من شعره والعلة في تحريم بيعه وبيع الميتة هي الخفاصة عند جمهور العلماء فيتمعدى ذلك الى كل نجاسة ولكن المشهور من مالط طهارة الخنزير قوله والاصنام جمع صنم قال الجوهرى هو الوثن وقال غيره الوثن ماله الجنة والصنم ما كان مصوراً فينم ما على هذا عموم وخصوص من وجه ومادة اجتماعهما ما اذا كان الوثن مصوراً والعلة في تحريم بيعها عدم المنفعة المباحة فان كان ينتفع بها بعد الكسر جاز بيعها عند البعض ومنعه الاكثر قوله رأيت شعوم الميتة الخ أى فهل بيعها ما ذكر من المنافع فانها مقتضية لصحة البيع كذا في الفتح قوله ويستصحبها الامس الاستصباح استعمال من المصباح وهو السراج الذى يشتعل منه الضوء قوله لاهو حرام الاكثر على أن الضمير راجع الى البيع وجعله بعض العلماء راجعاً الى الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء ولا ينتفع من الميتة بشئ الا ما خصه دليل كالجمل المدبوغ والظاهر أن مرجع الضمير اليه لانه المذكور صريحاً والكلام فيه ويؤيد ذلك قوله في آخر الحديث فباعوها وتحريم الانتفاع يؤخذ من دليل آخر كحديث لا تنفع عوام من الميتة بشئ وقد تقدم والمعنى لا تنفعوا ان هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميتة فان بيعها حرام قوله جلوه بفتح الجيم والميم أى أذابوه يقال جلوه اذا ذاب به والجيل الشحم المذاب وفي رواية للجباري جلوهها ثم باعوها وحديث ابن عباس فيه دليل على ابطال الخيل والوسائل الى المحرم وان كل ما حرمه الله على العباد فبيعه حرام لتحريم غنمه فلا يخرج من هذه الكمية الا ما خصه دليل والتنصيص على تحريم بيع الميتة في حديث الباب مخصوص بعموم مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما حرم من الميتة أكلها وقد تقدم وقوله ليس الله اليهود زاد في سنن أبي داود ثلاثاً (وعن أبي حنيفة انه اشترى حماراً فامر فكسرت محاجه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم ثمن الدم وثن الكلب وكسب البغي ولعن الواشمة والمستوشمة وأكل الربا وموكله ولعن المصورين متفق عليه * وعن أبي سعيد عتبة ابن عمرو قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب ومهر البغي وخلوان الكاهن رواه الجماعة * وعن ابن عباس قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وقال ان جاء يطلب ثمن الكلب فاملا كفه تراباً رواه أحمد وأبو داود * وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور رواه أحمد ومسلم وأبو داود) حديث ابن عباس مكت عنه أبو داود والمانذرى والمناظف في التلخيص ورجاله ثقات لان أبا داود رواه من طريق عبيد الله بن عمرو والرقى وهو من رجال الجماعة

الخامس والاربعين ثم قال وجميع هذه الأقوال التي حكيناها بعد الثالث ولم يجر امتثاق على امكان حصولها والحث على التماسها اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وأرجح هذه الأقوال هو القول الخامس والعشرون أعنى انما في أوتار العشر الاخر قال المناظف في الفتح ودليله حديث عائشة وكذلك حديث ابن عمر واليه ذهب أبو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من

علماء المذاهب وأربابها عند الجهور ليلة سبع وعشرين ٨١ (عن ابن عمر رضي الله عنهم أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله) قال في الفتح لم أقف على تسمية أحدهم هؤلاء (أو ليلة القدر في المنام في) ليالي (السبع الأواخر) ظاهر الحديث أن رؤياهم كانت قبل دخول السبع الأواخر كقوله فليصبرها في السبع الأواخر ثم يحفل انهم رأوا

ليلة القدر وعظمته وأنوارها ونزول الملائكة فيها وإن ذلك كان في ليلة من السبع الأواخر ويحتمل أن قالوا قال له -م- هي في كذا وعين ليلة من السبع الأواخر ونسبت أو قال إن ليلة القدر في السبع فهي ثلاثة احتمالات (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم أرى) أي أعلم (رؤياكم قد توأطأت) أي توأقت (في) رؤيتي في ليالي (السبع الأواخر) فكان مخرجها أي طالعها وقاصدها (فليصبرها في) ليالي (السبع الأواخر) من رمضان من غير تعيين وهي التي آخره أو السبع بعد العشرين والحل على هذا أولى ثم تناوله إحدى وعشرين وثلاثا وعشرين بخلاف الحل على الأول فأنهم لا يبدخلان ولا تبدل ليلة التاسع والعشرين على الثاني وتدخل على الأول وفي حديث علي مرفوعا عند أحمد فلا تغلبوا في السبع البواقى والمسلم عن ابن عمر التمسوها في العشر الأواخر فأنضف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقى وهذا السياق يرجح الاحتمال الأول من تفسير السبع وظاهر

عن عبد الكريم بن مالك الجزري وهو كذلك عن قيس بن حبيب بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفتح الفوقية وهو من ثقات التابعين كما قال ابن حبان وحديث جابر هو في -م- بلفظ سألت جابرا عن ثمن الكلب والنسائي في حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وقد أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الهر وقال الترمذي غريب وقال النسائي هذا حديث منكر اه وفي أسناده عمر بن زيد الصنعالي قال ابن حبان يتقدم بالمناكير عن المشاهير حتى خرج عن حد الاحتجاج به وقال الخطابي قد تكلم بعض العلماء في إسناد هذا الحديث وزعم أنه غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن عبد البر حديث يبيع السنور لا يثبت رفعة وقال النووي الحديث صحيح رواه مسلم وغيره انتهى ولم يخرج مسلم من طريق عمر بن زيد المذکور بل رواه من حديث معقل بن عبد الله الجزري عن أبي الزبير قال سألت جابرا وقد أخرج الحديث أيضا أبو داود والترمذي من طريق أخرى ليس فيها عمر بن زيد الصنعالي باللفظ الذي ذكره المصنف ولكن في أسناده اضطراب كما قال الترمذي قوله حرّم عن الدم اختلاف في المراد به فقيل أجرة الجحامة فيكون دليلا لمن قال بأنها غير حلال وسبأ في الكلام على ذلك في باب ما جاء في كسب الجحامة من أبواب الأجرة وقبل المراد به ثمن الدم نفسه فيدل على تحريم بيعه وهو حرام إجماعا كما في الفتح قوله وعن الكلب فيه دليل على تحريم بيع الكلب وظاهره عدم الفرق بين المعلوم وغيره سواء كان مما يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز واليه ذهب الجهور وقال أبو حنيفة يجوز وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره ويدل عليه ما أخرجه النسائي من حديث جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد قال في الفتح ورجال أسناده ثقات إلا أنه طعن في صحته وأخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة لكن من رواية أبي المهرم وهو ضعيف فينبغي حمل المطلق على المقيد ويحتمل كون المهرم يبيع ما عدا كلب الصيدان صلح هذا المقيد للاحتجاج به وقد اختلفوا أيضا هل تجب القيمة على متاعه فمن قال بتحريم بيعه قال بعدم الوجوب ومن قال بجوازها قال بالوجوب ومن فصل في البيع فصل في لزوم القيمة وروى عن مالك أنه لا يجوز بيعه وتجب القيمة وروى عنه أن يبيعه مكروه فقط قوله وكسب البني في الرواية الثانية ومهر البني والمراد ما تأخذ الزانية على الزنا وهو يجمع على تحريمه والبني بفتح الموحدة وكسر المجهمة وتشديد التثنية وأصل البني الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الأسناد واسم تدل به على أن الأمة إذا كرهت على الزنا فلا مهر لها وفي وجهه للشافعية يجب للمبيد الحكم قوله ولعن الواشعة والمستوشعة -ب- في الكلام على هذا في باب

الحديث أن طلبها في السبع مستندة الرؤيا وهو مشكل لأنه إن كان المعنى أنه قيل لكل واحد في السبع فشرط ما التوصل القبيز وهم كانوا ينامون كان معناه أن كل واحد رأى الحوادث التي تكون فيها في المنام في السبع فلا يلزم منه أن تكون في السبع كما لو رؤيت حوادث القباصة في المنام في ليلة فإنه لا تكون تلك الليلة محل القباصة وأجيب بأن الاستناد

الى الرؤيا انما هو من حيث الاستدلال بها على أمر وجودي غير مخالف لقاعدة الاستدلال والحاصل ان الاستناد الى الرؤيا هنا في أمر ثبت استحبابه مطلقا وهو طلب ليله القدر وانما ترجح السبع الاواخر لسبب الرؤيا الدالة على كونها في السبع الاواخر وهو استدلال على أمر وجودي لزمه استحباب شرعي مخصوص ٥ بالنسبة الى هذه الليالي لانها

ثبت بها حكم أو ان الاستناد الى الرؤيا انما هو من حيث اقراره صلى الله عليه وآله وسلم لها كآخذ ما قيل في رؤيا الاذان وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم والنسائي في الرؤيا قال في الفتح وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد اليها في الاستدلال على الامور لوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية اهـ (عن أبي سعيد) سعد بن مالك الخدري (رضي الله عنه) قال اعكفنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشر الاوسط من رمضان ذكره وكان حقه أن يقول الوسطى بالتأنيث اما باعتبار لفظ العشر من غير نظر الى مفرداته ولفظه مذكر فيصح وصفه بالاوسط واما باعتبار الوقت أو الزمان أي ليلي العشر التي هي الثلث الاوسط من الشهر (نخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (صبيحة عشر من نخطبنا وقال اني أريت ليلة القدر) من الرؤيا أي اعلنتها او من الرؤية أي أبصرتها (ثم انسيها) أي انساه الله ايها (أرسيها) والشك من الراوي والمراد انه نسي علم تعيينها

ما يكره من تزين النساء من كتاب الولاية ان شاء الله قوله وآكل الربا وموكله يأتي ان شاء الله الكلام على هذا في باب التشديد في الربا من أبواب الربا قوله ولعن المصورين فيه ان التصوير من أشد المحرمات لان الله لا يكون الا على ما هو كذلك وقد تقدم ما يحرم من التصوير وما لا يحرم في أبواب اللباس قوله ولعن الكاهن الخلون بضم الخاء المهملة مع در جلوته اذا عطيتة قال في الفتح وأصله من الخلاوة شبهة بالشيء الخلون من حيث انه يؤخذ من بلا كافة ولا مثقفة والخلوان أيضا الرشوة والخلوان أيضا ما يأخذه الرجل من مهر ابنته لنفسه والكاهن قال الخطابي هو الذي يدعى مطالمة علم الغيب ويخبر الناس عن الكواثر قال في الفتح ولعن الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل وفي معناه التحميم والضرب بالحصى وغير ذلك مما يتعمد العرافون من استطلاع الغيب قوله فاملا كسه ترابا كناية عن منعه من الثمن كما يقال للطاب الخائب لم يحصل في كفه غير التراب وقيل المراد التراب خاصة لجل الحديث على ظاهره وهذا وجود لا يقتضي التعويل عليه ومثله جل بطلان حديث حشو التراب في وجوه المداحين على معناه الحقيقي قوله والسنور بكسر السين المهملة وفتح النون المشددة وسكون الواو بعدها را وهو الهروفيه دليل على تحريم بيع الهروبيه قال أبو هريرة ومجاهد وجابر بن زيد حكى ذلك عنهم ابن المنذر وحكاها المنذري أيضا عن طاوس وهذا الجمهور الى جواز بيعه وأجابوا عن هذا الحديث بما تقدم من تضعيفه وقد عرفت دفع ذلك وقيل انه يحمل النهي على كراهة التنزيه وان بيعه ليس من مكارم الاخلاق ولا من المروآت ولا يمتحنى ان هذا اخرج النهي عن معناه الحقيقي بالاقتض

• (باب النهي عن بيع فضل الماء) •

(عن اياس بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء رواه النخعي وابن ماجه وصححه الترمذي وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله رواه أحمد وابن ماجه) حديث اياس قال القشيري هو على شرط الشيخين وحديث جابر هو في صحيح مسلم ولفظه لفظ حديث اياس وكذا أخرجه النسائي والحديثان يدلان على تحريم بيع فضل الماء وهو الفاضل عن كفاية صاحبه ولطاهر أنه لا فرق بين الماء الكائن في أرض مباحة أو في أرض مملوكة وسواء كان للشرب أو غيره وسواء كان لحاجة الماشية أو للزرع وسواء كان في فلاة أو في غيرها وقال النزيل في ظاهر هذا اللفظ النهي عن نفس بيع الماء الفاضل الذي يشرب فانه السابق الى الغنم وقال النووي حايكاه أصحاب الشامي انه يجب بذل الماء في الفلاة بشروط احدها أن لا يكون ماء آخر يستغنى به الثاني أن يكون

في تلك السنة لارفع وجودها لانه أمر بالقاسمها حيث قال (فالتسوية) أي ليلة القدر (في العشر الاواخر في الوتر) أي في أواخر تلك الليالي وأولها ليلة الحادي والعشرين الى آخر ليلة التاسع والعشرين ليليلة اشغاءها وهذا لا ينافي قوله التسوية في السبع الاواخر لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدث بمقتضاها جازما به والاول وهو المصارع في اوتار العشر الاخير

قول حكاه القاضي عياض وغيره قال الحنابلة وتطلب في ليلة العشر الاخير وليالي الوتر كذا قال الشيخ تقي الدين بن تيمية .
 رحمه الله الوتر يكون باعتبار الماضي فتطلب ليلة القدر ليلة احدى وعشرين من ليلة ثلاث وعشرين الخ وتكون باعتبار
 الباقي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ٦ اتسعة تبقى فان كان الشهر ثلاثين يكون ذلك ليلة الاشفاع فليلة الثانية تسعة

تبقى ليلة الرابعة تسعة تبقى
 كما فسره أبو سعيد وان كان
 الشهر ناقصا كان التاريخ
 بالباقي كالتاريخ بالماضي اه
 وأما القول بانحصارها في السبع
 الاواخر فلا يعرف قائل به
 وميل الشافعي الى انها ليلة
 الحادي والعشرين أو الثالث
 والعشرين لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم في حديث أبي سعيد
 وفيه فوكف المسجد في مصلي
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ليلة احدى وعشرين وحديث
 عبد الله بن أنيس عندهم انه
 صلى الله عليه وآله وسلم قال أريت
 ليلة القدر ثم أنيتمها ورائي
 في صبيحتها ارجع في ما وطين
 قال فطرت ليلة ثلاث وعشرين
 وعبادة الشافعي في الام كانقله
 البيهقي في المعرفة وتطلب ليلة
 القدر في العشر الاواخر من شهر
 رمضان قال وكناني رأيت
 واقه أعلم أقوى الاحاديث فيه
 ليلة احدى وعشرين ليلة
 ثلاث وعشرين وقال الحنابلة
 وارجى الاوتار ليلة سبع
 وعشرين قال في الانصاف وهذا
 المذهب وعليه جماهير الاصحاب
 وهو من المفردات اه وبه جزم
 أبي بن كعب وحلف عليه كافي

البسذل الحاجة الماشية لانسق الزرع البالث أن لا يكون ما ليكه محتاجا اليه ويؤيد
 ما ذكرنا من دلالة الحديثين على المنع من بيع الماء على العموم حديث أبي هريرة عند
 الشيخين مرفوعا بلفظ لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلا وذكره صاحب جامع الاصول
 بلفظ لا يباع فضل الماء وهو لفظ مسلم وسواء في هذا الحديث وما في معناه في باب النهي
 عن منع فضل الماء من كتاب احياء الموات ويؤيد المنع من البيع أيضا حديث الناس
 شر كاه في ثلاث في الماء والكلا والنار وسواء في باب الناس شر كاه في ثلاث من كتاب
 احياء الموات أيضا وقد حمل الماء المذكور في حديثي الباب على ماء الفعل وهو مع كونه
 خلاف الظاهر مردود بما في حديث جابر الذي أشار اليه المصنف فانه في صحيح مسلم بلفظ
 نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع فضل الماء وعن منع ضرب الفحل
 وقد خصص من عموم حديثي المنع من البيع الماء ما كان منه محرز في الآية فانه
 يجوز بيعه قياسا على جواز بيع الخطب اذا أحرزه الخاطب لحديث الذي أمره صلى
 الله عليه وآله وسلم بالاحتطاب ليستغني به عن المسئلة وهو متفق عليه من حديث أبي
 هريرة وقد تقدم في الزكاة وهذا القياس بعينه صحيح على مذهب من
 جوز التخصيص بالقياس والخلاف في ذلك معروف في الاصول ولكنه يشكل على النهي
 عن بيع الماء على الاطلاق ما ثبت في الحديث الصحيح من ان عثمان اشترى نصف بئر
 لرومة من اليهودي وسبيله للعساكين بعد ان سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من
 يشترى بئر لرومة فيوسع بها على المسلمين وله الجنة وكان اليهودي يبيع ماها الحديث فانه
 كما يدل على جواز بيع البئر نفسها وكذلك العين بالقياس عليها يدل على جواز بيع الماء
 لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لليهودي على البيع ويجاب بان هذا كان في صدر الاسلام
 وكانت شوكة اليهود في ذلك الوقت قوية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم صالحهم في مبادئ
 الامر على ما كانوا عليه ثم استقرت الاحكام وشرع لامته تحريم بيع الماء فلا يعارضه
 ذلك التقرير وأيضا الماء هنا دخل تبعه البيع البئر ولا نزاع في جواز ذلك

• (باب النهي عن غن عسب الفعل) •

(عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غن عسب الفعل رواه أحمد
 والبخاري والنسائي وأبو داود • وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع
 ضرب الفحل رواه مسلم والنسائي • وعن أنس ان رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عن عسب الفعل فنهاه فقال يا رسول الله انا بطرق الفحل فنكرم فرخص له
 في الكرامة رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب) في الباب عن أنس غير حديث

مسلم وفي حديث ابن عمر عن ابيهم مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين وحكاها لسانى من الشافعية في الخلية الباب
 عن أكثر العلماء به قال ابن عباس واستحسنه عمر وقال ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد
 وافقه ان قوله فيها هي سابع كلمة بعد العشرين واستنبطه بعضهم من وجه آخر فقال ليلة القدر تسعة أحرف وقد اعيدت

في السورة ثلاث مرات وذلك سبع وعشرون وعن مالك انها تنتقل في العشر الاخر من رمضان وعن أبي حنيفة انها في رمضان تنقدم وتتاخر وعن أبي يوسف ومحمد لا تنقدم ولا تتأخر لكن غير معينة وقيل هي عندهما في النصف الاخير من رمضان وقال أبو بكر الرازي هي غير مخصوصة بشهر من الشهور وبه قال ٧ الحنفية وفي فتاوى قاضي خان المشهور

عن أبي حنيفة انها تدور في السنة كلها وقد يكون في رمضان وفي غيره وصح ذلك عن ابن مسعود وعن ابن خزيمة انها تنقل في كل سنة الى ليلة من ايام العشر الاخير واختاره النووي وقيل غير ذلك مما يطول استقصاؤه وذكر طر فامها القسطلاني في هذا المقام وغيره في غيره (وانى رأيت انى اجب في ما وطن فمن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرجع) الى معتكفه وفيه التفات اذا اصل ان يقول اعتكف معي (فرجعنا) الى معتكفنا (وما نرى في السماء قرعة) بفتح النافى قطعة رقيقة من السحاب (فجاءت سحابة فطرت) بفحات (حتى سال سقف المسجد) من باب ذكر المحل وارادة الحال اى قطر الماء من سقفه (وكان) السقف (من جريد النخل) سقفه الذى جرد عنه خوصه (وأقيمت الصلاة) صلاة الصبح (فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت اثر الطين في جبهته) الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم زاد في رواية على الانف في الطين تصديق رؤياه وحله

الباب عند الشافعي وعن علي عليه السلام عند الحاكم في علوم الحديث وابن حبان والبخاري وعن البراء عند الطبراني وعن ابن عباس عنده أيضا قوله عيب الفعل بفتح العين المهملة واسكان السين المهملة أيضا وفي آخره موحدة ويقال له العيب أيضا والفعل المذكور من كل حيوان فرسا كان أو جلا أو تيسا أو غير ذلك وقد روى النسائي من حديث أبي هريرة عن عيب التيس واختلاف فيه فقيل هو ماء الفعل وقيل أجرة الجاع ويؤيد الا قول حديث جابر المذكور في الباب واحاديث الباب تدل على أن بيع ماء الفعل واجارته حرام لانه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه واليه ذهب الجمهور وفي وجهه الشافعية والحنابلة وبه قال الحسن وابن سيرين وهو مروى عن مالك انها تجوز اجارة الفعل للضراب مدة معلومة واحاديث الباب ترد عليهم لانها صادقة على الاجارة قال صاحب الافعال أعيب الرجل عيبا كثرى منه فلا ينزبه ولا يصح القياس على تلقح النخل لان ماء الفعل صاحب عجز عن تسليمه بخلاف التلقح قال في الفتح وأما عاربه ذلك فلا خلاف في جوازه قوله فرخص له في الكرامة فيه دليل ان المعبر اذا اهدى اليه المستعير هدية بغير شرط حلت له وقد ورد الترغيب في اطراق الفعل أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعا من اطرق فرسا فاعقب مكان له كاجر سبعين فرسا

• (باب النهى عن بيع الغرر) •

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر رواه الجماعة الا البخاري) وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشروا السمك في الماء فانه غرر رواه أحمد. وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع حبل الحبله رواه أحمد ومسلم والترمذي وفي رواية نهى عن بيع حبل الحبله وحبل الحبله ان تفتح الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تحب رواه أبو داود وفي لفظ كان أهل الجاهلية يتبعون لحوم الجزور الى حبل الحبله وحبل الحبله ان تفتح الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تحب فنهاهم صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك متفق عليه وفي لفظ كانوا يتبعون الجزور الى حبل الحبله فنهاهم صلى الله عليه وآله وسلم عنه رواه البخاري) حديث ابن مسعود في اسناده يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود قال البعق فيه ارسال بين المسيب وعبد الله والصحيح وقفه وقال الدارقطني في العلل اختلاف فيسه والموقوف أصح وكذلك قال الخطيب وابن الجوزي وقد روى

الجمهور على الاثر الخفيف لكن يكره عليه قوله في بعض طرقه ووجهه مما تلقى طينا وفي الحديث ترك مسج جبهة المصلي والسجود على الخائل والامر بطلب الاولى والارشاد الى تحصيل الافضل وان النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تنقص ولا تصير عليه في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تبليغه وقد يكون ذلك في مصلحة تتعلق بالشهر بيع كافي السهم وفي الصلاة

وبالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة لان ليلة القدر لو عرفت في ليلة بعينها حصل الاقتصار عليها ففادت العبادة في غيرها وفيه استحباب الاعتكاف في رمضان وترجيح اعتكاف العشر الاخير وان من الرؤيا ما يقع تعبيرة مطابقة لترتيب الاحكام على رؤيا الانبياء قال في الفتح ليلة القدر ٨ منصرف في رمضان ثم في العشر الاخير منه ثم في اوتارها في ليلة منه بعينها

وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الاخبار الواردة فيها وقد ورد لليلة القدر علامات كثيرة اكثرها لا يظهر الا بعد ان غضى منها في صحيح مسلم عن ابي بن كعب ان الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها وفي رواية لا حدة مثل الطست ونحوه لاحد عن ابن مسعود وزاد صافية وعن ابن عباس عند ابن خزيمة مرفوعا ليلة القدر طلقة لاحارة ولا باردة تصبح شمس يومها حرا ضعيفة ولا حدة من حديث عبادة بن الصامت مرفوعا انها صافية بلجة كان فيها قراسطها ساكنة صاحبة لاحرفها ولا برد ولا يصل لكوكب يرى به فيها وان من اول امارات ان الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر لا يهل للشيطان ان يخرج معها يومئذ ولا بن ابي شعبة من حديث ابن مسعود ايضا ان الشمس تطلع كل يوم بين قرن الشيطان الا صبيحة ليلة القدر وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعا ليلة القدر ليس له مطرود يحولان خزيمة من حديث جابر مرفوعا في ليلة القدر وهي ليلة طلقة بلجة لاحارة ولا باردة تنضح كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يضي فجرها ومن طريق

أبو بكر بن أبي عامر عن ٤٠٠٠ بن حنين حديثا مرفوعا وفيه النهي عن بيع السمك في الماء فهو شاهد لهذا قوله نهى عن بيع الحصة اختلاف في تفسيره فقبل هو ان يقول بعثك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصة ويرى الحصة أو من هذه الارض ما انتت اليه في الرى وقبل هو ان بشرط الخيار الى أن يرى الحصة وقبل هو ان يجعل نفس الرى بيعا ويؤيده ما أخرجه البزار من طريق حفص بن غاصم عنه انه قال يعني اذا ذف الحصة فقد وجب البيع قوله وعن بيع الغرر بفتح المجهمة وبرأين مهملتين وقد ثبت النهي عنه في أحاديث منها المذكور في الباب ومنها عن ابن عمر عند أحمد وابن حبان ومنها عن ابن عباس عند ابن ماجه ومنها من نهى بن سعد عند الطبراني ومن جملة بيع الغرر بيع السمك في الماء كما في حديث ابن مسعود ومن جملة بيع الطير في الهواء وهو مجمع على ذلك والمعدوم والمجهول والا بقر وكل ما دخل فيه الغرر بوجه من الوجوه قال النووي النهي عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جدا ويقتضى من بيع الغرر أمران أحدهما ما يدخل في البيع تبعا بحيث لو افرط لم يصح بيعه والثاني ما يتبعه مما لا يحل له أو لا يشترط فيه أو يعينه ومن جملة ما يدخل تحت هذين الأمرين بيع اساس البناء والقبر في ضرع الدابة والحل في بطنها والقطن المشوي في الحبة قوله حبل الحبل الحبل بفتح الحاء المهملة والباء وغلط عياض من سكن الباء وهو مصدري حبل والحبل بفتحهم ايضا جمع حبل مثل ظلمة وظالم وكتبة وكتاب والهاء فيه للمبالغة وقبل هو مصدر يسمى به الحيوان والاحاديث المذكورة في الباب تغضي بطلان البيع لان النهي يستلزم ذلك كما تقر في الاصول واختلاف في تفسير حبل الحبل فتم من تفسيره بما وقع في الرواية من تفسير ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر وقال الامام علي والطبيب هو من كلام نافع ولامة افاة بين الروايين ومن جملة الذاهبين الى هذا التفسير مالك والشافعي وغيرهما وهو ان يبيع لحم الجزور بنم مؤجل الى أن يلد ولد الناقة وقيل الى أن يحمل ولد الناقة ولا يشترط وضع الحمل وبه جزم ابو اسحق في التنبيه ونسك بالتفسيرين المذكورين في الباب فانه ليس فيه ما ذكر ان يلد الولد وانما كانه وقع في رواية متفق عليها باللفظ كان الرجل يتناع الى أن تلج الناقة ثم تنجب التي في بطنها وهو صريح في اعتبار ان يلد الولد ويشتمل على زيادة فريح وقال أحمد واسحق وابن حبيب المالكي والترمذي وأكثر اهل اللغة منهم أبو عبيدة وابو عبيد هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال فتكون علة النهي على القول الاول جهالة الاجل وعلى القول الثاني بيع الغرر لكونه معدوما وبجهول لا وغيره مقدور على تسليمه ويرجح الاول قوله في حديث الباب لحوم الجزور وكذلك قوله يتناعون الجزور

أبي قتادة عن ابن معينة عن أبي هريرة مرفوعا وان الملائكة تلك الليلة أكثر في الارض من عدد الحصى قال وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داء ومن طريق المصالح يقبل الله التوبة فيها من كل تائب وتفتح فيها ابواب السماء وهي من غروب الشمس الى ماؤها وذكر الطبري عن قوم ان الاشجار تلك

الليلة تسقط الى الارض ثم تعود الى منابتها وان كل شيء يسجد فيها وان المياه المالحه تعذب تلك الليلة انتهى وقال اسقط الان
وقد جاء ان الليلة القدر وعلامات طهر فقيل يرى كل شيء ساجدا وقيل ترى الانوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة
وقيل يجمع سلاما من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعائها من وقعت له ولا يلزم ٩ من تخلف العلامة عدمها قرب قائم فيها

قال ابن التين حصل الخلاف هو المراد البيوع الى أجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أم ولا قوله ها وعلى الثاني هل المراد ببيع الجنين الاول أو جنين الجنين فصارت أربعة اقوال كذا في الفتح قوله ان نتج بضم أولاء وسكون ثانيه وفتح ثالثه والفاعل المائة قال في الفتح وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعزل المستند الى المنعول قوله الجزور بفتح الجيم وضم الزاي وهو العير ذكرنا كان أو أتى (وعن شهر بن حوشب عن أبي سعيد قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شراء ما في بطون الانعام حتى تضع وعن يبيع ما في ضرعها الا بكبر وعن شراء العمد وهو أبق وعن شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى تقبض وعن ضربية الغنم رواه احمد وابن ماجه وللترمذي منه شراء المغنم وقال عريب هو عن ابن عباس قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المغنم حتى تقسم رواه النسائي وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يله ولم يله ولم يله رواه احمد وأبو داود وعن ابن عباس قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع غر حتى يدام أو صوف على ظهر أو يلبس في ذرع أو يمن في لبس رواه الدارقطني) حديث أبي سعيد أخرجه أيضا البراءة والدارقطني وقد ضعف الحافظ اسناده وشهر بن حوشب فيه قال تقدم وقد حسن الترمذي ما أخرجه منه ويشهد لاكثر الاطراف التي اشغل عليها أحاديث أخر منها الحديث النهي عن بيع الغرر وما ورد في النهي عن بيع الملاقيع والمضامين وما ورد في حبل الحبله على أحد التفسيرين وحديث أبي هريرة في اسناد أبي داود رجل مجهول وحديث ابن عباس الاخر أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده عمر بن فروخ قال البيهقي تفرد به وليس بالقوي انتهى ولكنه قد وثقه ابن معين وغيره وقد رواه عن وكيع مرسل أبو داود وفي المراسيل وابن أبي شيبة في مصنفه قال ووقف غيره على ابن عباس وهو المحفوظ وأخرجه أيضا أبو داود من طريق أبي اسحق عن عكرمة والشافعي من وجه آخر عن ابن عباس والطبراني في الاوسط من طريق عمر المذكور وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد وفي باب عن عمران بن حصين مر فوجعا عند أبي بكر بن أبي عاصم بالنظر نهى عن بيع ما في ضرع الماشية قبل ان تحلب وعن الجنين في بطون الانعام وعن بيع السمك في الماء وعن المضامين والملاقيع وحبل الحبله وعن بيع الغرر قوله عن شراء ما في بطون الانعام فيه دليل على أنه لا يصح شراء الحبل وهو يجمع عليه والعلة الغرر وعدم القدرة على التسليم قوله وعن بيع ما في ضرعها هو أيضا يجمع على عدم صحة بيعه قبل انفصالها فيه من الغرر والجهالة الا أن يبيعه منه كيلا يخشوا أن يقول بعثت منك ما عامن حبيب

٢ زيل (او اخر من رمضان) اي (ليلة القدر في ثمانية تبقى) وهي ليلة احدى وعشرين لان الحق المقطوع بوجوده بعد العشرين تسعة ايام لا يقال أن يكون الشهر تسعة وعشرين وايوافق الاحاديث الدالة على أنها في الاوتار (في سابعة تبقى) وهي ليلة ثلاث وعشرين (في خامسة تبقى) وهي ليلة خمس وعشرين وانما يصح معناه

ويرافق ليلة القدر وروى عن النبي صلى الله عليه وآله في الأحاديث إذا كان الشهر ناقصا فما إذا كان كاملا فلا تكون إلا في شفع
 لأن الذي يبقى بعد هاتين فتكون التاسعة الباقية ليلة اثنتين وعشرين والسابعة الباقية بعد ست ليلة أربع وعشرين
 والحادية الباقية بعد أربع ليال ليلة السادس ١٠ والعشرين وهذا على طريقة العرب في التاريخ إذا جاوزوا نصف

الشهر فأنما يؤرخون بالباقي
 منه لا بالماضي منه (وعنه) أي
 عن ابن عباس (رضي الله عنه
 في رواية قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله (وسلم هي) أي
 ليلة القدر (في العشر) ولا يؤيد
 والوقت زيادة الأواخر (هي في تسع
 عشرين) من المضي وهو بيان
 للعشر أي هي في ليلة التاسع
 والعشرين (أو في سبعين) من
 البقاء أي في ليلة الثالث
 والعشرين أو مبهمة في إبداء
 السبع ولكنهم في عشرين فتكون
 ليلة السابعة والعشرين (يعني
 ليلة القدر) واختلف في رفع هذه
 الجملة ووقفها فخرج عن البخاري
 المرفوع فأخرجوه وأعرض عن
 الموقوف وقد أطل الحافظ ابن
 حجر في هذا المقام في بيان أقوال
 أهل العلم في تعيين ليلة القدر
 وحكمة اختلافها وذكر علاماتها
 طولاً وجهداً لا يطول بذكرها هنا
 فمن شاء الاطلاع على تفاصيل
 ذلك فليراجع فتح الباري يتضح له
 ما قيل فيها وما لها وما عليها
 (عن عائشة رضي الله عنها قالت
 كان النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) إذا دخل العشر) أي
 الأخير كما صرح به في حديث علي
 عن ابن أبي شيبة من رمضان

بقرتي فإن الحديث يدل على جواز لا ارتفاع الغرور والجهالة قوله وعن شراء العبد
 إلا بق فيه دليل على أنه لا يصح بيعه وقد ذهب إلى ذلك الهادي والشافعي وقال أبو
 حنيفة وأصحابه والمؤيد بالله وأبو طالب أنه يصح موقوفاً على التسليم واستدلوا بعموم
 قوله تعالى وأحل الله البيع وهو من التسليم بالعلم في مقابلة ما هو أخص منه مطلقاً
 وعلة النهي عدم القدرة على التسليم إن كانت عين العبد لا بق معلومة والأفهم
 الجهالة والغرور وعدم القدرة على التسليم قوله وشراء المغانم مقتضى النهي عدم صحة
 بيعها قبل القسمة لأنه لا مملك على ما هو الظاهر من قول الشافعي وغيره لا حرم من الغانم
 قبلها فيكون ذلك من كل أموال الناس بالبطل قوله وعن شراء الصدقات فيه دليل
 على أنه لا يجوز للمصدق عليه بيع الصدقة قبل قبضها لأنه لا يملكها إلا به وقد خصص
 من هذا العموم المصدق فتبطل يجوز له بيع الصدقات قبل قبضها وهو غير مقبول إلا
 بدليل يخص هذا العموم وجعل التحلية اليه بمنزلة القبض دعوى مجردة وعلى تسليم
 قيامها مقام القبض فلا فرق بينه وبين غيره قوله وعن ضربة الغائص المراد بذلك أن
 يقول من يعتاد الغوص في البحر ما أخرجه في هذه الغوصة فهو لك بكذا من الثمن
 فإن هذا لا يصح لما فيه من الغرور والجهالة قوله نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع
 ثم حتى يباع سبب في الكلام على هذا في باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه قوله
 أو صوف على ظهره فيه دليل على عدم صحة بيع الصوف مادام على ظهر الحيوان وإلى
 ذلك ذهب العترة والفقهاء والعلة الجهالة والتأدية إلى الشجار في موضع القطع قوله أو
 عن ابن يمين لما فيه من الجهالة والغرور (وعن أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عن الملامسة والمنازمة في البيع والملازمة لمس الرجل ثوب الآخر يبيده
 بالليل أو بالهار ولا يبقاه والمنازمة أن يفتد الرجل إلى الرجل بثوبه وينبذ الآخر بثوبه
 ويكون ذلك بينهما من غير نظر ولا تراص متفق عليه وعن أس قال نهى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمخاضرة والمنازمة والملازمة والمنازمة رواء البخاري
 قوله عن الملامسة والمنازمة هما منسيران بما ذكر في الحديث ذكر البخاري ذلك في اللباس
 عن الزهري وقد فسرا بأن الملامسة أن يمس الثوب ولا ينظر إليه والمنازمة أن يطرح
 الرجل ثوبه بالبيع إلى الرجل قبل أن يقبله وينظر إليه وهو كالتفسير الأول قال في الفتح
 ولا يبي عوانة بن يونس أن يتبايع القوم السلع لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها أو يتنازل
 القوم السلع كذلك فهذه من أبواب القمار وفي رواية لابن ماجه من طريق سفيان عن
 الزهري المنازمة أن يقول ألق إلى مامك وألق إليك مامعي وللشافعي من حديث أبي هريرة

(ثم تزره) بكسر الميم أي أزاره ولمسلم جدوش المنزور هو كناية عن شدة الجود والاجتهاد في العبادة كما يقال
 فلان بشد وسطه ويسعى في كذا وفيه نظرفاتم قالت جدوش المنزور فطقت شد المنزور على الجود والعطف يقتضي التغير والصحيح
 أن المراد به اعتزاله للنساء وبذلك فسر السلف والأئمة المتقدمون وحزم به عبد الرزاق عن الثوري واستشهد بقول الشاعر

قوم اذا حاربوا شدوا وما زروهم * عن النساء ولو باثبات باطهار وعن ابي بر بن عياض نحوه وقال الخطابي المعنى شهر للعبادة ويحتمل أن يراد الاعتزال والتشهير معافلا ينافي شدة التزحر حقيقة وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصيب من أهله في العشر من رمضان ثم يعتزل النساء ويتفرغ لطلب ليلة القدر في العشر الاواخر ١١ وعند ابن أبي عاصم بإسناد مقارب عن عائشة

كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان رمضان قام ونام فإذا دخل لعشر شد التزحر واجتنب النساء وفي حديث أنس عن الطبراني قال صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل العشر الاواخر من رمضان طوى فراشه واعتزل النساء (وأحيا ليلة) استغفره بالهجر في الصلاة وغيرها وأحيا معظمه أقولها في الصحيح ما علمته قام له حتى الصباح وهذا من باب الاستعارة شبه القيام فيه بالحياة في حصول الانتفاع التام أي أحيا بالباطنة أو أحيا نفسه بالسهر فيه لان النوم أخو الموت وإصابه الى الليل اتساعا لان النائم ذا حي باليقظة حي إليه بحياته وهو نحو قوله لا تجعلوا بيوتكم قبرا أي لا تناموا فتكونوا

كالموات فتكون بيوتكم كقبور (وايتظأهله) أي للصلاة والعبادة وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضا في الصوم وأبو داود في الصلاة وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه في الصوم * (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب الاعتكاف في المساجد كلها) *

قيدهم اذا يصح في غيرها وجع

الملازمة أن يقول الرجل للرجل ابيعك ثوبي بقوبك ولا ينظر احدهما الى ثوب الآخر ولكن يمسك لسان المناذبة أن يقول أبيعك ثوبي وتبذ ما معك فيشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كم مع الآخر وروى أحمد عن معمر انه فسر المناذبة بأن يقول اذا ابتذت هذا الثوب فقد وجب البيع والملازمة ان يمس بيده ولا ينشره ولا يقبله اذا مسه وجب البيع واسلم عن أبي هريرة الملازمة أن يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذبة أن يبتذل واحد منهما ثوبه الى الآخر لم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه قال الحافظ وهذا التفصيل الذي في حديث أبي هريرة أقعد بالنظر الملازمة والمناذبة لانهما فاعله فتستدعي وجود الفعل من الجانبين قال واختلف العلماء في تفسير الملازمة على ثلاث صور هي أو جهه للشافعية أحدها أن يأتي بشرب مطوى أو في ظلة فيلجس المستام فيقول له صاحب الثوب بعتك بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك واخبارك اذا رأيت به وهذا موافق للتفسير الذي في الاحاديث الثاني أن يجعل لنفسه اللبس بغير صيغة رائدة الثالث أن يجعله لا لمس شرطا في قطع خيار المجلس وبيع على التأويلات كما باطل ثم قال واختلفوا في المناذبة على ثلاثة أقوال وهي ثلاثة أو جهه للشافعية أحدها أن يجعل لنفسه التبذ بغير صيغة والثالث أن يجعله لا كور في الاحاديث والثاني أن يجعله التبذ بغير صيغة والثالث أن يجعله التبذ قاطعا للخيار هكذا في الفتح والعلة في السمي عن الملازمة والمناذبة لغرور الجهالة وابطال خيار المجلس وحديث أنس يأتي الكلام على ما شتم عليه من المحلة والمزابنة في باب النسي عن بيع الثرقبة ليدقوص لاجله وأما المخاضرة المذكورة فيه فهي بالظن والاضاد المجهتين وهي بيع الثمرة خضرا قبل بدقوص لاجله أو ياتي الخلاف في ذلك

* باب السمي عن الاستثناء في البيع (الآن يكون معلوما) *

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمي عن الحاقلة والمزابنة والتفيا الا ان تعلم رواء النسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه مسلم بالنظر سمي عن الثنيا واخرجه أيضا بزيادة لأن تعلم النسائي وابن حبان في صحيحه وغلط ابن الجوزي فزعم ان هذا الحديث متفق عليه وليس الامر كذلك فان البخاري لم يذكر في كتابه الثنيا وهو يدل على تحريم الحاقلة والمزابنة وسياق الكلام عليهم والثنيا بضم الشدة وسكون النون المراد به الاستثناء في البيع نحو أن يبيع الرجل شيئا ويستثنى بعضه فان كان الذي استثناه معلوما فهو أن يستثنى واحدة من الاشجار ومنزل من المنازل أو موضعا معلوما من الارض صح بالاتفاق وان كان مجهولا فهو أن يستثنى شيئا غير معلوم لم يصح البيع

المساجد وكذا يلفظ كاهلهم جميعها خلا من خصه بالمساجد الثلاثة ومن خصه بمسجدي ومن خصه بمسجد تقام فيه الجمعة وهذا الاخير قول مالك في المدونة وهو مذهب الحنابلة وعن أبي حنيفة لا يجوز الا في مسجد تصلي فيه الصلوات الخمس لان الاعتماد عبارة عن انتظار الصلاة فلا بد من اختصاصه بمسجد تصلي فيه الصلوات الخمس والاول هو قول الشافعي

في الجدي ومالك في الموطأ وهو المشهور من مذهبه **قوله** قال محمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في الفتح
الاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه وشرا المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة وليس بواجب
اجتماع الاعلى من نذر وكذا بن شرع فيه ١٢ فقطعه عامدا عنه قد قوم واختلاف في اشتراط الصوم له وانفردوا بدنب عقله

بأشراط الطهارة له (عن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم أن النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم كان يعتكف العشر
الاواخر من رمضان حتى توفاه
الله) تعالى وفيه دليل على أنه
لم يفسخ وأنه من السنن المؤكدة
خصوصا في العشر الاواخر من
رمضان لطلب ليلة القدر الحمد
والجهاد في العبادة وروى أبو
الشيخ بن حبان من حديث
حسين بن علي مرفوعا اعتكاف
عشر في رمضان مجتبه وعرتين
وهو ضعيف (ثم اعتكف
أزواجه من بعده) فيه دليل
على أن النساء ~~ك~~ الرجال
في الاعتكاف وقد كان صلى الله
عليه وآله وسلم أذن لبعضهن
وأما إنكاره عليهن الاعتكاف
بعد الاذن كما في الحديث الصحيح
فلهي آخر فقبل خوف أن يكن
غير مختصات في الاعتكاف بل
أردن القرب منه لغيرتهن عليه
أو ذهاب المقصود من الاعتكاف
بكونهن معه في المعتكف أو
لتضييقهن المسجد بأبنيتن
وعند أبي حنيفة انما يصح
اعتكاف المرأة في مسجد بيتها
وهو الموضع المهيأ في بيتها لصلاتها
واتفق العلماء على مشروطة

وقد قيل أنه يجوز أن يستثنى مجهول العين إذا ضرب لاختياره مدة معروفة لانه
بذلك صار كالعلوم وبه قالت الهادوية وقال الشافعي لا يصح ما في الجهة التحال البيع من
الغرر وهو الظاهر لدخول هذه الصورة تحت عموم الحديث واخراجها يحتاج الى دليل
مجرد كون مدة الاختيار معلومة وان صار به على بصيرة في التعيين بعد ذلك لكنه لم يصح
به على بصيرة حال العقد وهو المعتبر والحكمة في النهي عن استثناء المجهول
ما تضمنه من الغرر مع الجهالة

• (باب بيعتين في بيعة) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من باع بيعتين في بيعة فله
أو كسهما أو الربا رواه أبو داود وفيه لفظ نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين
في بيعة رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه وعن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن مسعود عن أبيه قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صفتين في صفقة
قال مالك هو الرجل يبيع البيع فيقول هو بكذا أو هو بكذا وكذا رواه أحمد
حديث أبي هريرة باللفظ الاول في أسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد تكلم فيه غير واحد
قال المذنب والمشهور عنه من رواية الدراوردي ومحمد بن عبد الله الانصاري أنه صلى
الله عليه وآله وسلم نسي عن بيعتين في بيعة انتهى وهو باللفظ الثاني عند من ذكره
المصنف وأخرجه أيضا الشافعي ومالك في بلاغته وحديث ابن مسعود وأورده الحافظ
في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد وثقات وأخرجه أيضا البزار
والطبراني في الكبير والوسط وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني وابن عبد البر قوله
من باع بيعتين فسرهما بالجملة المصنف عن أحمد عنه وقد وافقه على مثل ذلك
الشافعي فقال بأن يقول بعتك بألف نقدا أو ألفين إلى سنة فخذاهما شئت أنت وشقت
أنا وقل ابن الرفعة عن القاضي أن المسئلة من روضة على أنه قبل على الإجماع ما لو قال
فبعت بألف نقدا أو بألفين بالنسيئة صح ذلك وقد فسّر ذلك الشافعي بتفسير آخر فقال
هو أن يقول بعتك ذا العبد بألف على أن يبيعهني دارك بكذا أي إذا وجب لك عندي
جب لي عندك وهذا يصلح تفسير الرواية الأخرى من حديث أبي هريرة لا لا أولى فان
قوله فله أو كسهما يدل على أنه باع الشيء أو احد بيعتين ببيعة بأقل وبيعة بأكثر وقيل
في تفسير ذلك هو أن يسأله دينار في قفيز حطة إلى شهر فلما حل الاجل وطالبه بالحنطة
قال يعني القفيز الذي لك على الشهرين بتقديز ين فصار ذلك بيعتين في بيعة لان البيع
الثاني قد دخل على الاول فيرد اليه أو كسهما وهو الاول كذا في شرح السنن لأب

رسالة

كل مسجد

المسجد للاعتكاف الا **ابن عمر** بن ابيبة المالكي فاجاره في كل مكان وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد
الا **ابن تيمية** الجماعة واتفقوا على أنه لا بد لا كثره واختلفوا في أقله فمن شرط فيه الصيام قال أقله
يوم وقال بعضهم يصح في دين اليوم وعن مالك بشرط عشرة أيام وعنه يوم أو يومان ومن لم يشترط الصوم قال أقله ما يطبق

عليه اسم لبث ولا يشترط القعود وقيل لي يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة وروى عبد الرزاق عن زكريا بن أمية الصحابي قال اني لامكت في المسجد الساعة وما امكت الا لامكتكف (وعنها) ابن عن عائشة (رضي الله عنها) قالت وان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايدخل على رأسه وفي رواية عنها يصفي ١٣ الى رأسه أي يدي ويديل (وهو) مجاور ومعتكف (في المسجد) والما في

رسلان قوله فلهما أي انقصهما قال الخطابي لأعلم احدا قال بظاهر الحديث وصحح البيهقي باوكس الثمنين الاما حكى عن الاوزاعي وهو مذهب فاسد انتهى ولا ينبغي ان ما قاله هو ظاهر الحديث لان الحكم لا يالا وكس يستلزم صحة البيهقي به قوله أو الربا يعني أو يكوب قد دخل هو وما حجه في الربا المحرم اذ لم يأخذ الا وكس لي أخذ الاكثر وذلك ظاهر في التفسير الذي ذكره ابن رسلان وأما في التفسير الذي ذكره أحمد عن مالك وذكره الشافعي ففيه مقتضى ان قال يحرم بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل ذلك وقد ذهب الى ذلك زين العابدين علي بن الحسين والناصر والمنصور بالله والهادوية والامام يحيى وقالت الشافعية والحنفية وزيد بن علي والمزني بالله والجمهور انه يجوز لعدم الادلة القاضية بجوازها وهو الظاهر لان ذلك المقتضى هو الرواية الاولى من حديث أبي هريرة وقد عرفت ما في راويها من المقال ومع ذلك فالشهور عنه اللفظ الذي رواه غيره وهو النهي عن بيعتين في بيعة ولا يهجه فيه على المطلوب ولو سلمنا ان تلك الرواية التي تفرد بها ذلك الراوي صالحة للاحتجاج لكان احتمالها التفسير خارج عن محل النزاع كما سلف عن ابن رسلان فادع في الاستدلال بها على المتنازع فيه على أن غاية ما فيها الدلالة على المنع من البيع اذا وقع على هذه الصورة وهي أن يقول نقدا بكذا ونسيئة بكذا اذا قال من أول الامر نسيئة بكذا فقط وكان أكثر من سعر يومه مع أن المقتضين بهذه الرواية ينعون من هذه الصورة ولا يدل الحديث على ذلك فالدليل أخصر من الدعوى وقد جعنا رسالة في هذه المسئلة ومبينات لها أثناء الغل في حكم زيادة الثمن لجرد الاجل وحققنا ما تحققت في نسق اليه والعلة في تحريم بيعتين في بيعة عدم استقرار الثمن في صورة بيع الشيء الواحد بتمتين والتعليق بالشرط المستقبل في صورة بيع هذا على أن يبيع منه ذلك ولزوم الربا في صورة القفيز الحنطة قوله أو صفتين في صفقة أي بيعتين في بيعة

باب النهي عن بيع العربون

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع العربان رواه أحمد والذهاقي وأبو داود وهو مالك في الموطأ) الحديث منقطع لانه من رواية مالك انه بلغه عن عمرو بن شعيب ولم يذكره فيه منهما ما رواه ليسم ومما ابن ماجه فقال عن مالك عن عبد الله بن عامر الزهري وعبد الله لا يخرج بحد يسه وفي اسناد ابن ماجه هذا أيضا حبيب كاتب الامام مالك وهو ضعيف لا يحتج به وقد قيل ان الرجل الذي لم يسم هو ابن لهيعة ذكر ذلك ابن عدي وهو أيضا ضعيف ورواه دارقطني والخطيب عن مالك

الحجرة وعند أحمد كان ياتيني وهو معتكف في المسجد فنهى بي على باب حجر في فاعسل رأسه وسائر في المسجد (فارجله) أي فامشط شعره وأسرجه وفي رواية وأما حاضر وفيه ان اخراج البعض لا يجزى مجرى الكل ويقتضى عليه ما لو حلف لا يدخل بيتا فادخل بعض اعضائه كإسائه لم يحنث وبه صرح الشافعية وفيه جواز التنظف والتطيب والغسل والخلق والتزين الخافا بالترجيل والجمهور على أنه لا يكره فيه الا ما يكره في المسجد وعن مالك ذكره فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم وفي الحديث استخدام الرجل امرأته برضاها وفي اخراجه رأسه دلالة على اشتراط المسجد للاعتكاف (وكان لا يدخل البيت الا الحاجة) فسرهما الزهري راويه بالبول والغائط واتفق على استغنائهما واختلقوا في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولو خرج لهما فتوضأ خارج المسجد لم يبطل ويلتحق بهما التي والفصدان احتاج اليه وعند أبي داود عن عائشة قالت السنة على المعتكف أن لا يعوذ مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأته ولا يباشرها ولا يخرج الا الحاجة الا لما لا بد منه وعن علي والتيمي والحسن البصري ان شهد جنازة أو عاد مريضا أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجملة وقال الثوري والشافعي وامهني ان شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه به ولا وهو رواية عن أحمد (اذا كان معتكفا) فيه أنه يخرج لحاجته قربت

داره أو بعدت ولا يكف فعل ذلك في سقاية المسجد لما فيه من شرم المرور وأذول في داره - ديقه بجوار المسجد - دالمة (عن عمر رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله (و سلم قال كنت نذرت في الجاهلية) لم يذ كر مكان السؤال وفي النذور من وجه آخر أن ذلك كان بالجعرانة لما رجعوا ١٤ من حنين ويس - فادمنه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع

من الصيام في الليل لأن غزوة حنين متأخرة عن ذلك وزاد مسلم فلما أسلمت سألت وفيه رد على من زعم أن المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه انما نذر في الاسلام وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني عن عبيد الله بلطف نذر عمر أن يعتكف في التمر (أن اعتكف ليلة) استدله به على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس ظرفا للصوم فلو كان شرطا لأمروا صلى الله عليه وآله وسلم به وتعتب بأن في رواية شعبة عن عبيد الله عند مسلم يوم ما بدل ليلة وجمع ابن حبان بين الروايتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوم ما أراد باليلة وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحاً لكن اسنادها ضعيف وقد زاد فيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود والنسائي وفيه عبيد الله بن بديل وهو ضعيف وذكر ابن عدي والدارقطني أنه قد روي عن عمرو بن دينار رواية من روى يوم ما شاذة وقد وقع في رواية سليمان ابن بلال فاعتكف ليلة فدل

عن عمرو بن الحزن عن عمرو بن شعيب وفي اسنادهما الهيثم بن ايمان وقد ضعف عنه الأزدي وقال أبو حاتم صدوق ورواه البيهقي موصولاً من غير طريق مالك وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن زيد بن أسلم أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العربان في البيع فاحله وهو مرسل وفي اسناده ابراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف قوله العربان بضم العين الملهمة واسكان الراء ثم موخدة مخنفة ويقال فيه عربون بضم العين والباء ويقال بالهمزة مكان العين قال أبو داود قال مالك وذات فيما تروى والله أعلم أن يشتري الرجل العبد أو يتكاري الدابة ثم يقول اعطيتك ديناراً على أن تترك السلعة أو الكراهة فأعطيتك لك انتهي وبمثل ذلك فسر عبد الرزاق عن زيد بن أسلم والمراد أنه إذا لم يختر السلعة أو الكراهة كثرى الدابة كان الدينار أو نحوه للمالك بغير شيء وان اختلفا هما أعطاه بقية القيمة أو الكراهة وحديث الباب يدل على تحريم البيع مع العربان وبه قال الجمهور وخالف في ذلك أحمد فجازه وروى نحوه عن عمرو بن بديل على ذلك حديث زيد بن أسلم المتقدم وفيه المقال المذكور والاولى ما ذهب اليه الجمهور لأن حديث عمرو بن شعيب قد ورد من طريق يقوى بعضها بعضاً ولأنه يتضمن الخطر وهو أخرج من الاباحة كما تقرر في الاصول والعله في النهي عنه اشتماله على شرطين فاسدين أحدهما شرط كون ما فعه اليه يكون مجانياً ان اختر ترك السلعة والثاني شرط الرد على البائع إذا لم يقع منه الرضا بالبيع

• (باب تحريم بيع العبيد ممن يتخذ خيراً وكل يبيع أمان على معصية) •

• (عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة اليه وساقها وناعتها وآكل غصنها والمشترى لها والمشتراؤه رواه الترمذي وابن ماجه • وعن ابن عمر قال لعنت الخمر على عشرة وجوه لعنت الخمر بعينها وشاربها وساقها وناعتها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وآكل غصنها وشاربها وساقها وناعتها وآكل غصنها والمشترى لها والمشتراؤه رواه الترمذي وابن ماجه • وأبو داود بنحوه لكنه لم يذ كر وآكل غصنها ولم يقل عشرة) الحديث الاول قال الحافظ في التلخيص ورواه ثقات والحديث الثاني في اسناده عبيد الرحمن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس قال يحيى لأعرفه وقال قوم هو معروفي وصحة ابن السكن وفي الباب عن أبي هريرة عن عدي بن داود وعن ابراهيم بن عيسى عن ابن حبان وعن ابن مسعود عن الخاكهم وعن بريدة عن عبد الطبراني في الاوسط من طريق محمد بن أحمد بن أبي خيثمة باللفظ من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه من يهودي أو نصراني أو ممن يتخذ خرافة تقوم النار على بصيرة حسنة الحافظ في البلوغ

المرام أي (في المسجد الحرام) أي على أنه لم يزد على نذره شيئاً وان الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له خدمه (في المسجد الحرام) أي المرام حول الكعبة ولم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا في بكره دبريل الدور حول البيت وبينها أبواب لدخول الناس فوضعه عمر رضي الله عنه بدور اشتراها وهدمها واتخذها للمسجد - داراً نصيراً دون القامة ثم تتابع الناس على عمارته

ونوسه حتى بلغت الآن الى ما بلغت وزاد عمرو بن دينار في روايته عند الكعبة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (اوف بئذك) الذي نذرته في الجاهلية أي على سبيل الذنب وليس الامر للابواب لعدم اهلية الكافر للتقرب فعمله على الذنب أولى اذ لا يحسن تركه بالاسلام ما عزم عليه في الكفر من الخير وعند الحنابلة يصح النذر ١٥ من الكافر ومذهب الشافعية والحنابلة ان الاعتكاف لا صوم فيه وعن

المرام وآخرجه البيهقي بزيادة أو بمن يعلم ان يتخذ خيرا وقد استدلل المصنف رحمه الله بحديثي الباب على تحريم بيع العبر ممن يتخذ خيرا وتحريم كل بيع أعان على معصية قياسا على ذلك وليس في حديثي الباب تعرض لتحريم بيع العنب ونحوه ممن يتخذ خيرا لأن المراد بلعن بآثمه وأكل ثمنه بائع الخمر وأكل ثمن الخمر وكذلك بقية الضمان المذكورة هي للغير ولو مجازا كما في عاصرها ومعتصرها فإنه يؤول المصنوع الى الخمر والذي يدل على مراد المصنف حديث بريدة الذي ذكرناه لترتيب الوعيد الشديد على من باع العنب الى من يتخذ خيرا ولكن قوله ليس وقوله أو بمن يعلم ان يتخذ خيرا يدلان على اعتبار القصد والتعمد للبيع الى من يتخذ خيرا ولا خلاف في التحريم مع ذلك وامامه عدمه فذهب جماعة من أهل العلم الى جوازهم من الهادوية مع الكراهة ما لم يعلم انه يتخذ ذلك ولكن الظاهر ان البيع من اليهودي والنصراني لا يجوز لانه مظنة لبيع العنب خيرا ويؤيد المنع من البيع مع ظن استعمال المبيع في معصية ما أخرجه الترمذي وقال غريب من حديث أبي امامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبيعوا القينات المغنيات ولا تشتروهن ولا تملوهن ولا خير في تجارة فيهن وثمنهن حرام

• (باب النهي عن بيع ما لا يملككم أي في شتره ويسلمه) •

(عن) حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيع منه ثم ابتاعه من السوق فقال لا تبيع ما ليس عندك رواه النخعي الحديث أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن حكيم انتهى وفي بعض طرقه عبد الله بن عصة زعم عبد الحق انه ضعيف جدا ولم يتعقبه ابن القطان بل نقل عن ابن حزم انه مجهول قال الحافظ وهو جرح مردود وقد روى عنه ذلك ثلاثة كما في التلخيص وقد احتج به النسائي وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن داود الترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع ليل ولا يبيع ولا يشرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك قول ما ليس عندك أي ما ليس في ملكك وقد رتق الظاهر أنه يصدق على العبد المفعوب الذي لا يدر على انتزاعه ممن هو في يده وعلى الابق الذي لا يعرف مكانه والطير المنفقت الذي لا يعتاد رجوعه ويدل على ذلك معنى عند لغة قال الرضي انها تستعمل في الحاضر القريب وما هو في حوزتك وان كان بعيدا انتهى فيخرج عن هذا ما كان غائبا خارجا عن الملك أو داخل فيه خارجا عن الحوزة وظاهره أنه يقال لما كان حاضرا وان كان خارجا عن الملك فعني قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع ما ليس عندك أي ما ليس

أحمد أيضا لا يضح بغير صوم والاول هو الصحيح عندهم وعليه أصحابهم وقال المالكية والحنفية لا يضح الا بصوم واحتجوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتكف الا بصوم وفيه نظر لما في لفظ آخر عند البخاري انه اعتكف في شوال وهذا الحديث أخرجه مسلم في الايمان والنسائي في كذا البوداد والترمذي وأخرجه النسائي فيه وفي الاعتكاف وابن ماجه في الصيام (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعتكف في العشر الاواخر من رمضان فلما انصرف الى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه (إذا خبيصة) مضروبة في المصدأ أحدها (خباء عائشة) والثاني (خباء حفصة) والثالث (خباء زينب فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (آبر تقولون) أي تظنون (بمن) فأجرى فعل القول مجرى فعل الظن على اللغة المنهورة أي أنظنون أنهم طلبن البر وخالص العمل والخطاب للحاضرين شامل للنساء والرجال (ثم انصرف فلم يعتكف) ذلك الشهر (حتى اهتكف عشر من

شوال) أول يوم العيد قضاء عما تركه من الاعتكاف في رمضان على سبيل الاحتياط لانه اذا غل علا أثبتته ولو كان لا وجوب الاعتكاف معه تساؤه أيضا في شوال ولم ينقل وفي رواية عندهم لم حتى اعتكف الاول من شوال قال الامام علي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لان أول شوال هو يوم العيد وصومه حرام واعتراض ابن المعنى كان ابتداءه في العشر الاول وهو

صادق بما اذا ابتدأ باليوم الثاني فلا دليل فيه لما قاله قال ابن المنذر وغيره في الحديث ان المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها وانما اذا اعتكفت بغير اذنه كان له أن يخرجها وان كان باذنه أنه أن يرجع فيمنعها وعن أهل الرأي ان أذن لها الزوج ثم منعها اثم بذلك وامتنعت وعن مالك ليس له ذلك ١٦ وهذا الحديث حجة عليهم وفيه جواز ضرب الاخمية في المسجد وان الافضل

للتساء أن لا يعتكف في المسجد وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه وأنه لا يلزم بالنية ولا بالشروع فيه ويستتبع منه سائر التطوعات خلافا لمن قال بالازم وفيه ان أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الاوزاعي والمالبيث والثوري وقال الأئمة الاربعة وطائفة يدخل قبل غروب الشمس وأولو الحديث على انه دخل من أول الليل ولكن انما يختل بنفسه في المكان الذي اعده لنفسه بعد صلاة الصبح وهذا الجواب يشكل على منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وانما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فعلى هذا فالازم أحد الامرين اما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدخل على جواز الخروج منه واما أن لا يكون شرع فيدخل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح وفيه ان المسجد شرط للاعتكاف لان النساء شرع لهن الاحتجاب في البيوت فلم يكن المسجد شرطا ما وقع

حاضر اعتكاف ولا غائبا في ملكك وتحت حوزتك قال البغوي النهي في هذا الحديث عن بيعوع الاعيان التي لا يملكها أما يبيع شي موصوف في ذمته فيجوز فيه السلم بشرطه فلو باع شي موصوف في ذمته عام الوجود عند المحل المشروط في البيع جاز وان لم يكن المبيع موجودا في ملكه حالة العقد كالسلم قال وفي معنى يبيع ما ليس عنده في التسايد بيع الطير المنفقات الذي لا يعتاد رجوعه الى محله فان اعتاد الطائر أن يعود ليلام يصح أيضا عند الأكثر الا الخل فان الاصح فيه العصة كما قاله النووي في زيادات الروضة وظاهر النهي تحريم ما لم يكن في ملك الانسان ولا دخل تحت مقدرة وقد استثنى من ذلك السلم فتكون أدلة جوازه مخصصة لهذا العموم وكذلك اذا كان المبيع في ذمة المشتري اذ هو كالحاضر المقوض

(باب من باع ساعة من رجل ثم من آخر)

(عن معرفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيعا امرأة زوجها واما ان فهي لأول منهما وأيعا رجل باع بيعا من رجلين فهو للأول منه ما رواه الخمسة الا أن ابن ماجه لم يذكر فيه فصل النكاح وهو يدل بعمومه على فساد بيع البائع المبيع وان كان في مدة الطيار الحديث هو من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعة منه خلاف قد تقدم وقد حسنه الترمذي وصححه أبو زرعة وابو حاتم والحاكم قال الحافظ وصحته متوقفة على ثبوت سماعة الحسن من سمرة ورجاله ثقات ورواه الشافعي واحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر قال الترمذي الحسن عن سمرة في هذا أصح قوله فهي للأول منهما وفيه دليل على أن المرأة اذا عقد لها واما ان لزوجين كانت لمن عقد له أول الوليين من الزوجين وبه قال الجمهور وسواء كان قد دخل بها الثاني أم لا وخالف في ذلك مالك وطاوس والزهري وروى عن عمر فقالوا انما تكون للثاني اذا كان قد دخل بها لان الدخول اقوى والخلاف في تفاصيل هذه المسئلة بين المفرعين طويل قوله واما رجل باع الخ فيه دليل على أن من باع شيئا من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبيع الآخر حكم بل هو باطل لانه باع غير ما يملك اذ قد صار في ملك المشتري الاول ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الطيار او بعد انقراضها لان المبيع قد شرج عن ملكه بمجرد البيع

(باب النهي عن بيع الدين الدين وجوازه بالعين عن هو عليه)

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكاكي بالكاكي رواه الدارقطني وعن ابن عمر قال اتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت اني أبيع الابل بالبقيع فابيع بالدينار واخذ الدراهم وأبيع بالدراهم واخذ الدينار فقال لا بأس أن

تأخذ ما ذكر من الاذن والمنع ولا كفائهم بالاعتكاف في مساجد بيوتهم وقال ابراهيم بن عدي في قوله تأخذ البرزون دلالة على أنه ليس لهن الاعتكاف في المسجد اذ منه ومه أنه ليس لهن وليس ما قاله بواضح وفيه شوم الغيرة لانها ناشئة عن الحسد المقضي الى ترك الافضل لاجله وفيه ترك الافضل اذا كان فيه مصلحة وان من خشى على عمله الربا جازله

تركه وقطعه وفيه ان الاعتكاف لا يجب بالنية وفيه ان المرأة اذا اعتكفت في المسجد راسحبها ان تجعل اها ما يسترها
ويشترط ان تكون اقامتها في مكان لا يضييق على المصلين وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في كون حفصة لم تستأذن الابواسطها
ويحتمل ان يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة (عن صفية ١٧ راج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ورضى عنها انها جاءت رسول الله

صلى الله عليه) وآله (وسلم تزوره
 في اعتكافه) وفي رواية البخاري
 في صلاة البليس فأتيته أزوره
 ليلة) في المسجد في العشر الاواخر
 من رمضان فحدثت عنده ساعة)
 زاد في الادب من العشاء (ثم
 قامت تنقلب) اى ترد الى منزلها
 (فقام النبي صلى الله عليه) وآله
 (وسلم معها بقلبيها) اى يرداها الى
 منزلها) حتى اذا بلغت باب المسجد
 عنده باب أم سلة مر رجلان من
 الانصار) في الفتح لم أقف على
 قسميتهما في شئ من كتب الحديث
 الا أن ابن العطار قال في شرح
 العمدة هما أسيد بن حفيو وعباد
 ابن بشر ولم يذكر ذلك مستقرا
 وفي رواية هشام كان بيتهما في دار
 اسامة نخرج النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم معها فأتيته رجلان من
 الانصار وظاهرا أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يخرج من باب المسجد
 والا فلا فائدة في قوله انها في حديث
 هشام هذا لا تنجلي حتى انصرف
 معك ولا فائدة لقولها الباب المسجد
 فقط لان قلبيها انما كان لبعديتهما
 وعند عبد الرزق فذهب معها
 حتى أدخلها في بيتهما (فسلمنا على
 رسول الله صلى الله عليه) وآله
 (وسلم) وفي رواية معمر فتنظر الى

نأخذ بسعري يومها ما لم نفتقر قايين ككناشي رواء الخمسة . وفي افظ بعضهم أبيع بالدنانير
 وأخذ مكنها الورق وأبيع بالورق وأخذ مكنها الدنانير وفيه دليل على جواز التصرف في
 الثمن قبل قبضه وان كان في مدة الخيار وعلى أن خيار الشرط لا يدخل الصرف (الحديث
 الاول صححه الحاكم على شرط مسلم) وتعب بانه تفرد به موسى بن عبيدة الربذي كما قال
 الدارقطني وابن عدي وقد قال فيه أحمد لا تفل الرواية عنه عن عدي ولا اعرف هذا
 الحديث عن غيره وقال ليس في هذا أيضا حديث يصح ولكن اجماع الاس على انه
 لا يجوز بيع دين بدين وقال الشافعي أهل الحديث يوهنون هذا الحديث اهـ ويؤيده
 ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع
 كئالي بكئالي دين بدين ولكن في اسناده موسى المذكور فلا يصلح شاهدا والحديث
 الثاني صححه الحاكم وأخرجه ابن حبان والبيهقي وقال الترمذي لا نعرفه من روافع الاس
 حديث مالك بن حرب وذكر انه روى عن ابن عمر موقوفا وأخرجه النسائي موقوفا عليه
 أيضا قال البيهقي والحديث تفرد به مالك بن حرب وقال شعبة رفعه لنا مالك وأنا
 أفرقه قوله الكئالي بالكئالي هو موز قال الحاكم عن أبي الوليد حسن هو بيع النسيئة
 بالنسيئة كذا نقله ابو عبيد في الغريب وكذا نقله الدارقطني عن أهل اللغة وروى البيهقي
 عن نافع قال هو بيع الدين بالدين وفيه دليل على عدم جواز بيع الدين بالدين وهو
 اجماع كما حكاه أحمد في كلامه السابق وكذا لا يجوز بيع كل معدوم بمعدوم قوله بالبيع
 قال الحافظ بالباء الموحدة كما وقع عند البيهقي في بيع الغرق قال النووي ولم يكن اذ ذلك
 قد كثرت فيه التورق وقال ابن باطيش لم أر من ضبطه والظاهر أنه بالنون حكى ذلك عنه
 في التلخيص وان رسلان في شرح السنن قوله لا بأس الخ فيه دليل على جواز الاستبدال
 عن الثمن الذي في الذمة بغيره وظاهره انه ما غير حاضر من جميعا بل الحاضر أحدهما وهو
 غير اللازم فيدل على أن ما في الذمة كالحاضر قوله ما لم نفتقر قايين ككناشي فيه دليل على أن
 جواز الاستبدال مقيد بالتقايض في المجلس لان الذهب والنضة مالا نربويان فلا يجوز
 بيع أحدهما بالآخر الا بشرط وقوع التقايض في المجلس وهو محكي عن عمر وابنه
 عبد الله رضي الله عنهم . ما والحسن والحكم وطاوس ولزهرى ومالك والشافعي وابي
 حنيفة والثوري والاوزاعي وأحمد وغيرهم وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن
 المسيب وهو أحد قولي الشافعي انه مكروه أى الاستبدال المذكور والحديث يردعاهم
 واختاف الاولون فمنهم من قال بشرط أن يكون بسعري يومها كما وقع في الحديث وهو
 مذهب أحمد وقال ابو حنيفة والشافعي انه يجوز بـسعري يومها واغلي وارخص وهو
 خلاف ما في الحديث من قوله بسعري يومها وهو اخص من حديث اذا اختلفت هذه

٣ نيل خا انبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اجاز اى ضيا وعبد ابن مبان فلما رايا استخفيا فرجعا (فقال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم) امشيا (على وسلكما) بكسر الراء اى على هيفتكما فليس شئ تذكره انه وفي رواية معمر ف قال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعاليا قال الداودى اى قفوا وانكروا بن التين وقال أخرجه عن معناه بغير لبيل وفي رواية سفيان فلما

أبصره ذمها فقال تعالى قال ابن التبريز انه وهم ثم قال يحتمل تعدد القصة قال في الفتح والاصل عدمه بل هو محمول على أن أحدهما كان تبعاً للآخر أو خص أحدهما بالخطاب المشافهة دون الآخر ويحتمل أن يكون الزهري كان يشك فيه فقله تارة رجل وتارة رجلان فقد رواه سعيد بن منصور عن ١٨ هشيم عن الزهري فقله رجل أو رجلان بالشك وليس لقوله رجل مفهوم

نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالافراد ووجهه ما تقدم من أن أحدهما كان تبعاً للآخر حيث أفرد ذكر الاصل وحيث فني ذكر الصورة (انما هي صفة بنت حبي) مصغراً ابن الخطيب وكان أبوها رئيس خيبر وكانت تسكني أم يحيى والصحيح انما مات سنة خمسين وقيل بعدها وكان علي بن الحسين حين سمع منها هذا الحديث صغيراً وفي رواية هذه صفة (فقال) أي الرجلان (سبحان الله يا رسول الله) أي تنزه الله عن أن يكون رسوله منهم إجماع لا ينبغي أو كناية عن التعجب من هذا القول (وكبر عليه ما) أي عظم وشق عليه ما قال صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية هشيم فقال يا رسول الله وهل نقول بك الاخيراً (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ان الشيطان يبلغ من الانسان الرجال والنساء فالمراد بالجنس (مبلغ الدم) أي كبلغه ووجه الشبهة شدة الاتصال وعدم المسافة وهو كناية عن الوسوسة وفي رواية معمر بن يحيى من الانسان يجري الدم وكذا ابن ماجه زاد عبد الاهل فقال اني خفت ان يظننا

الاصناف في عوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد فيمنى العام على الخاص (باب من سئى المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه) (عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ابتعت طعاماً فلا تتبعه حتى تستوفيه رواه احمد ومسلم) وعن ابي هريرة قال سئى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفيه رواه احمد ومسلم) واسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكفاه (عن حكيم بن حزام قال قال يا رسول الله اني اشتري ببيعاً فيحمل لي منها وما يحرم علي قال اذا اشتريت شيئاً فلا تتبعه حتى تقبضه رواه احمد) وعن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئى أن تباع السلع حيث تشاع حتى يحوزها التجار الى رحالهم رواه ابو داود والدارقطني (وعن ابن عمر قال كانوا يبايعون الطعام جزاً فباع على السوق فمهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وسأله أن يبيعه حتى يخلو رواه الجماعة الا الترمذي وابن ماجه وفي النسخ في الصحيحين حتى يحولوه (وللمعجمة الا الترمذي من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه ولا يحد من اشترى طعاماً بكيل او وزن ولا يبيعه حتى يقبضه ولا يحد من اشترى طعاماً بكيل حتى يستوفيه) وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء الا مثله رواه الجماعة الا الترمذي وفي النسخ في الصحيحين من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يكفاه (حديث حكيم بن حزام أخرجه ايضا الطبراني في الكبير وفي اسناده العلاء بن خالد لو اسطى وثقه ابن حبان وضعفه موسى بن اسمعيل وقد أخرج النسائي بعضه وهو طرف من حديثه المتقدم في باب النسي عن بيع ما لا يملكه وحديث زيد بن ثابت أخرجه ايضا الحاكم وصححه وابن حبان وصححه أيضاً قوله اذا ابتعت طعاماً وكذا قوله في الحديث الثامن سئى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ وكذا قوله من اشترى طعاماً وكذا لاقية ما فيه التصريح بطلاق الطعام في حديث الباب في جميعها دليل على انه لا يجوز ان يشتري طعاماً أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وغيره الى هذا ذهب الجمهور وروى عن عثمان البتي انه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه والا حديث ترد عليه فان النسي يقتضي التحريم بحقيقةه ويدل على ان السداد المراد في البطلان كما تقرر في الاصول وحكي في الفتح عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره فاجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الاوزاعي واحق واحتجوا بان الجزاف يرى فيه كفاية

ظننا ان الشيطان يجري الخ وفي رواية ابن ابي عمير ما اقول الحكم هذا ان تسكونا ظننا ان تسكونا قد علمت والاستيفاء ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم (والى خشيت ان يفسد) الشيطان (في الباطن كاشياً) ولمسلم شر اوله يكن صلى الله عليه وآله وسلم منهم ما انهم يظننا به سوا الماتة رر عنده من صدق ايمانهم ما ولكن خشي عليهم ما أن يؤسوس لهم الشيطان

ذلك لانهم ما غيرهم وصوبوا في نقده فيبقى بهما ذلك الى الله لا في ابدار الى اعلامهم احسن الادلة وانما قال له ما ذلك لانه خاف عليهم ما
وقد روى الحاكم ان الشافعي كان في مجلس ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي انما قال له ما ذلك لانه خاف عليهم ما
الكثر ان ظنا به التهمة فبادر الى اعلامهم ما نصيحة له ما قبل ان يقذف ١٩ الشيطان في نفوسهم ما شياهم لمكان به قال

في الفتح وهو بين من الطرق التي

اسلفتها وغفل البزار في حديث

صفية هذا واستبعد وقوعه ولم

يأت بطائل اه وفي طقبات

العبادي ان الشافعي سئل عن

خبر صفية فقال انه على سبيل

التعليم علما اذا حدثنا عن

أولئك انما على الطريق أن نقول

هي محرمة حتى لانهم وقال ابن

دقيق العيد فيه دليل على

التحرز مما يقع في الوهم نسبة

الانسان اليه لا ينبغي وهذا

متاكد في حق العلماء ومن

يقدرى بهم فلا يجوز لهم ان

يفعلوا فعلا يوجب ظن السوء

بهم وان كان لهم فيه مخاض لان

ذلك سبب الى ابطال الاتفاقيات

بهمهم ومطابقة الحديث للترجمة

في قوله فقام النبي صلى الله عليه

وآله وسلم بقاها وفي رواية هشام

الدلالة على جواز خروج

المعتكف لحاجته من أكل

وشرب وبول وغائط واذان على

منارة المسجد اذا كان راتبا

ومرض تشق الإقامة معه في

المسجد وخوف سلطان وصلاة

جمعة يمكن الاظهار بطا لانه

يجوز جبهه لانه كان يمكنه

الاعتكاف في الجامع ودفن

ميت تعين عليه كفله واداء

والاستيفاء انما يكون في مكيل او موزون وقد روى احمد من حديث ابن عمر مرفوعا
من اشترى طعاما بمكيل او وزن فلا يبيعه حتى يقبضه وروا ابو داود والنسائي بالمعنى
أن يبيع احد طعاما اشتراه بمكيل حتى يستوفيه كذا كره المصنف ولادار قطن من حديث
جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع
الباقع وصاع المشتري ونحوه البزار من حديث أبي هريرة قال في الفتح باسناد حسن قالوا
وفي ذلك دليل على أن القميص انما يكون شرطا في المكيل والموزون دون الجزاف
واستدل الجوهري بطلاق احاديث الباب وبصر حديث ابن عمر فانه صرح فيه بانهم
كانوا يبيعون جزافا الحديث ويدل لما قالوا حديث حكيم بن حزام المذكور لانه يعلم كل
مبيع ويحجب عن حديث ابن عمر وجابر اللذين احتج بهما مالك ومن معه بان التنصيص
على كون الطعام المنهى عن بيعه مكبلا او موزونا لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره
نعم لو لم يوجد في الباب الا احاديث التي فيها الطلاق لكانت الطعام لا يمكن أن يقال أنه
يحمل المطلق على المقيد بالمكيل والوزن وما بعد التصريح بالمنهى عن بيع الجزاف قبل
قبضه كافي حديث ابن عمر فيخصم المصير الى أن حكم الطعام يتحدد من غير فرق بين الجزاف
وغيره ورجح صاحب ضوء النهار ان هذا الحكم اعني تحريم بيع الذي قبل قبضه مختص
بالجزاف دون المكيل والموزون وما ترا المبيعات من غير الطعام وحكي هذا عن مالك
ويحجب عنه بما تقدم من اطلاق الطعام والتصريح بها هو اعني منه كافي حديث حكيم
والتنصيص على تحريم بيع المكيل من الطعام والموزون كافي حديث ابن عمر وجابر
وما حكاه عن مالك خلاف ما حكاه عنه غيره فان صاحب الفتح حكى عنه ما تقدم وهو
مقابل لما حكاه عنه وكذلك روى عن مالك ما يخالف ذلك ابن دقيق العيد وابن القيم وابن
رشد في نهاية المحتزم وغيرهم وقد سبق صاحب ضوء النهار الى هذا المذهب ابن المنذر
واكتفى به لم يخص بعض الطعام دون بعض بل سوى بين الجزاف وغيره ونفى اعتبار
القبض عن غير الطعام وقد حكى ابن القيم في بدائع الفوائد عن أصحاب مالك كقول ابن
المنذر ويكتفي في رد هذا المذهب حديث حكيم فانه يشمل بعمومه غير الطعام وحديث
زيد بن ثابت فانه مصرح بالمنهى في البيع وقد استدل من خصص هذا الحكم بالطعام بما في
البخاري من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى من عمر بكرا كان ابنه
راكبا عليه ثم وهبه لابنه قبل قبضه ويحجب عن هذا بانه خارج عن محل النزاع لان البيع
معاوضة بعوض وكذلك الهبة اذا كانت بعوض وهذه الهبة لو اقرعه من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يست على عوض وغاية ما في الحديث جواز التصرف في المبيع قبل
قبضه بالهبة غير عوض ولا يصح الا الحاف للبيع وما ترا التصرفات بذلك لانه مع كونه فاسد

شهادة تعين ادائها عليه وخوف عدو فاهر وغسل من احتلام قال في الفتح وفي الحديث من الفوائد جواز اشتغال المعتكف
بالامور المباحة من تشييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره وباحاجة المعتكف بالزوجة وزيارة المرأة للمعتكف وبيان
شفقة صلى الله عليه وآله وسلم على أمته وإرشادهم الى ما يدفع عنهم الاثم وفيه التحرز من التعرض لسوء الظن والاحتياط من

كيد الشيطان والاعتذار من ثم قال بعض العلماء ينبغي للعاكم أن يبين للمعكوم عليه وجه الحكم إن كان خافياً فبالحكمة
ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر بظاهر السوء ويعتذر بأنه يحرب بذلك على نفسه وقد عظم البلايم هذا الصنف والله اعلم وفيه
إضافة بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهن وفيه جواز خروج المرأة ليلا وفيه قول سبحانه الله عند التعجب

وقد وقعت في الحديث لتعظيم
الأمر وتمويله وللقيام من ذكره
كما في حديث أم سليم واستدل
به لابي يوسف ومحمد في جواز
تصادي المعتكف إذا خرج من
مكان اعتكافه لحاجته وأقام
ومنا يبراز أن الحاجة مالم
يستغرق أكثر اليوم ولادلالة
فيه لأنه لم يثبت أن منزل مقيمة
كان بينه وبين المسجد فاصل زائد
وقد حدد بعضهم السر بنصف يوم
وليس في الحديث ما يدل عليه
وهذا الحديث أخرجه البخاري
في الادب وفي سنة بليس اللعين
وفي الاحكام وأخرجه مسلم في
الاستئذان وأبو داود في الصوم
وفي الادب والفسق في الاعتكاف
وابن ماجه في الصوم (عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يعتكف في كل رمضان عشرة
أيام) وعند النسائي يعتكف
العشر الاواخر من رمضان (فما
كان الامام الذي قبض فيه
اعتكف عشرين يوماً) لأنه صلى
الله عليه وآله وسلم علم بانتضاء
أجله فأراد أن يستكثر من
الاعمال الصالحة تنسرها لأمته
أن يجتهدوا في العمل إذا باغوا
أقصى العمر ما ملوا الله على خير

الاعتبار قيام مع الفارق وإيضاً قد تقر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا
أمر الأمة أو غيرها أمر أو نهى ما خاضع له فعمل ما يحالف ذلك ولم يقد دليل يدل على التام
في ذلك الفعل بخصوصه كان اختصاصه لأن هذا الأمر أو النهي الخاصين بالأمة في مسئلة
مخصوصة هما اخص من العامة فإني في العام على الخاص وذهب بعض
التأخرين إلى تخصيص التصرف الذي نهى عنه قبل القبض بالبيع دون غيره قال فلا يحل
البيع ويحل غيره من التصرفات وأراد بذلك الجمع بين أحاديث الباب وحديث شرائه
صلى الله عليه وآله وسلم للبكر ولكنه يعكز عليه أن ذلك لا يلزم الحاق جميع التصرفات
التي بعوض وبغير عوض بالهبة بغير عوض وهو الحق مع الفارق وأيضاً الحاقها بالهبة
المذكورة دون البيع الذي وردت بمنعه الأحاديث تحكم والاولى الجمع الحاق التصرفات
بعوض بالبيع فيكون فعلها قبل التصرف غير جزو الحاق التصرفات التي لا عوض فيها
بالهبة المذكورة وهذا هو الرابع ولا يشك كل عليه ما قدمنا من أن ذلك الفعل يختص
بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن ذلك إنما هو على طريق التناول مع ذلك القائل بعد
فرض أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم يخالف ما دلت عليه أحاديث الباب وقد عرفت أنه
لا مخالفة فلا اختصاص وبشبه ما ذهبت إليه إجماعهم على صحة الوقف والعق قبل
القبض وبشبهه أيضاً ما عمل به النسي فإنه أخرجه البخاري عن طاوس قال قلت لابن
عباس كيف ذاك قال دراهم يدرهم والطعام مرجأ استفهمة عن سبب النهي فأجابته بأنه
إذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكانه باع دراهم يدرهم وبين ذلك
ما أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه قال لما سأل طاوس ألا تراهم يبتاعون بالذهب والطعام
مرجأ وذلك لأنه إذا اشترى طعاماً بمائة دينار ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع
الطعام إلى آخر جماعة وعشرين مثلاً فلا مكانه اشترى بذهب ذهباً كثيراً ولا يحق أن
مثله هذه الآية لا ينطبق على ما كان من التصرفات بغير عوض وهذا التعليل أجود
ما عمل به النهي لأن الصحابة أعرف بشاهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا شك أن المنع
من كل تصرف قبل القبض من غير فرق بين ما كان بعوض وما لا عوض فيه لا دليل عليه
إلا الحاق لسائر التصرفات بالبيع وقد عرفت بطلان الحاق ما لا عوض فيه بمافي
عوض ومجرد صدق اسم التصرف على الجميع لا يجعله مع غيره لا قياس عارف بعلم الأصول
قوله حتى يحوزها التجار إلى رحالهم فيه دليل على أنه لا يكفي مجرد القبض بل لابد من
تحويله إلى المنزل الذي يسكن فيه المشتري أو يضع فيه بضاعته وكذلك يدل على هذا قوله
في الردية الأخرى حتى يحولوه وكذلك ما وقع في بعض طرق مسلم عن ابن عمر بلفظ كان
فبتاع الطعام فبعث عليهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يامر نابتة قال من المدة كان

اعمالهم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتمد من جبريل عليه السلام أن يعارضه بالقرآن في كل عام مرة واحدة فلما الذي
عارضه في العام الأخير مرتين اعتكف فيه مثلي ما كان يعتكف وهذا موضع الترجمة لأن الظاهر من إطلاق العشرين أنها
متوالية والعشر الاخر برمتها فيلزم دخول العشر الاوسط فيها قال ابن بطال مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على الاعتكاف

تدل على انه من السنن المؤكدة وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب انه كان يقول بحب المسكين تركوا الاعتكاف والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله اه وقال مالك انه لم يعلم احدا من السلف اعتكف الا ابا بكر بن عبد الرحمن وان تركهم لذلك فيمنع من الشدة وهذا آخر ربيع العبادات وتقام ٢١ اجزاء اثلاث من فتح الباري من مجزئة

عشرة ويتلوه الجزء الرابع أو له كتاب البيوع فرغت منه يوم الاربعاء رابع رجب سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية على صاحبها الصلاة والتحية

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب البيوع)

جمع بيع وجمع لاختلاف أنواعه كبيع العيين وبيع الدين وبيع المنفعة والصحيح والناسد وغير ذلك وهو نقل ملك الى الغير بشئ والشره وقوله ويطلق كل منهما على الآخر وأجمع المسلمون على جواز البيع والحكمة تقتضيه لان حاجة الانسان تتعق بمشاق يذ صاحبها غالباً وصاحبه قد لا يسدله ففي تشريع لبيع وسيلة الى بلوغ الغرض من غير حرج وقوله سبحانه أحل الله البيع أصل في جوازه ولله المنة فيها أقوال أصحابها عام مخصوص فان اللفظ لفظ العموم فيتناول كل بيع فيقتضي إباحة الجميع لكن قد منع الشارع بوعا أخرى وحرمها فهو عام في الإباحة مخصوص بما يدل الدليل على منعه وقيل عام أريد به الخصوص وقيل مجمل بينته السنة وكل هذه الأقوال تقتضي ان المفرد المحل بالالف واللام يعم وقوله تعالى الا

الذي ابتعناه فيسه الى مكان سواء قبل أن يبيعه وقد قال صاحب الفتح انه لا يعتبر الا بوا الى الحال لان الامر به خرج بخارج الغالب ولا يخفى ان هـ ذهـ دوى تحتاج الى برهان لانه مخالف لمـ هـ والظاهر ولا عذر ان قال انه يحمل المطلق على النقيض من المصير الى مادات عليه هذه الروايات قوله جزافاً بتبليغ الجهم والكسر أفصح من غيره وهو ما لم يقدره على التفصيل بل قال ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزافاً لانعلم فيه خلافاً اذا جهل البائع والمشتري قدرها قوله ولا أحـ بـ كل شئ الا مثله استعمل ابن عباس التماس وعله لم يباغى النص المقتضى ان يكون سائر الاشياء كالطعام كما سلف قوله حتى يكاله قبل المراد بالا كتيال القبض والاستيناء كما في سائر الروايات والـ كـهـ لما كان الاغلب في الطعام ذلك صرح بلفظ الكيل وهو خلاف الظاهر كما عرفت والظاهر ان من اشترى شيئاً مكايلاً أو موازنة فلا يكون قبضه الا بالكيل أو الوزن فان قبضه جزافاً كان فاسداً وبهذا قال الجمهور وكما حكاه الحافظ عنهم في الفتح ويدل عليه حديث اختلاف الصاعين

(باب النسي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان)

(عن جابر قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري رواه ابن ماجة ودارقطني وعن عثمان بن كثر ان ابناء القرن من بطن من اليهود يقال لهم من يوفيه قناع وأبعمه بريح فيعلم ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا عثمان اذا ابتعت فاكمل واذا بعت فكل رواه أحمد وللبخاري منه بغير اسناد كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي وفي اسناده ابن أبي ليلى قال البيهقي وقد روى من روجه آخر وفي الباب عن أبي هريرة عند البزار باسناد حسن وعن أنس وابن عباس عند ابن عدي باسنادين ضعيفين جاء كما قال الحافظ وحديث عثمان أخرجه عبد الرزاق ورواه الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مراسلاً قال البيهقي روى موصولاً من أوجه اذ انهم بعضهم الى بعض قوى وقال في مجمع الزوائد اسناده حسن واستدل بهذه الأحاديث على أن من اشترى شيئاً مكايلاً وقبضه ثم باعه الى غيره لم يجز تسليمه بالكيل الاول حتى يكيله على من اشترى ثانياً واليه ذهب الجمهور وكما حكاه في الفتح عنهم قال وقال عطاء يجوز بيعه بالكيل الاول مطلقاً وقيل ان باعه بقدر جاز بالكيل الاول وان باعه بنسبة لم يجز بالاول والظاهر ما ذهب اليه الجمهور من غير فرق بين بيع وبيع الاحاديث المذكورة في الباب التي تفيد بيعاً وعها ثبوت الحجة وهذا انما هو اذا كان الشراء مكايلاً واما اذا كان جزافاً فلا يعتبر الكيل المذكور عند أن يبيعه المشتري

أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم أو ما سأل على إباحة البيوع الموجهة وآخرها على إباحة التجارة في البيوع الحاضرة والمعتبر فيه مجرد التراضي وحقه مقته لا يعاملها الا الله تعالى والمراد هنا ما رتبته كالإيجاب والقبول على الوجه ما أدون فيه وكاتبها الى عند القائل به وعليه أهل العلم ونسقة بالاشارة والكناية من قادر على النطق ولم يرد ما يدل على ما اعتبره به بعض

النفقة أو العلماء من ألفاظ مخصوصة وأنه لا يجوز البيع بغيرها وفي قوله تعالى تجارة عن تراض دلالة على أن مجرد التراضي هو المفاط فلا يتبر غير ذلك ولا بد من الدليل عليه بلفظ أو تبيع بأي لفظ وقع وعلى أي صفة كان وبأي لغة مفيدة حصل (عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال ٢٢ لما قدمنا المدينة أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيني وبين سعد بن

الربيع) الانصاري الخزرجي النقيب البدرى وأخى بالمداي جمعنا أخوين وكان ذلك بعد قدومه المدينة بخمسة أشهر وكانوا توارثون بذلك دون القرابة حتى نزلت وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض (فقال سعد بن الربيع) لعبد الرحمن بن عوف (اني أكثر الانصار مالا فاقسم لك نصف مالي وانظر أي زوجتي هويت) بلفظ المثني المضاف الى ياء المتكلم واسم احدى زوجتيه عمرة بنت حزم كما ساءل اسمعيل القاضي في احكامه والاخرى لم تسم وهو يتبعني أحببت (نزلت لك عنها) أي طلقها لاجلك (فاذا حلت) أي انقضت عدتها قال ابن التين كان هذا القول من سعد قبل أن يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الانصار أن يكتفوا المهاجرين العمل ويعطوهم نصف الثمرة (تزوجتها) فقال لعبد الرحمن لاجلتي في ذلك هل من سوق فيه تجارة) هذا موضع الترجمة والوقيد ذكر ويؤنث (قال) سعد (سوق قينقاع) غير معروف على ارادة القبيصة له وبالصرف على ارادة الحى وحكى في التمهيد ثمانية نونه وهم بطن

• (باب ما جاء في التفريق بين ذوى المحارم) •

(عن أبي أيوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة رواه أحمد والترمذي * وعن علي عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما وفرقت بينهما وقد كنت ذلك له فقال ادركهما فارجعهما ولا تبعهما لاجبعا رواه أحمد وفي رواية وهب لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلامين أخوين فبعتهما أحدهما فأتى لي على ما فعل غلامك فاخبرته فقال رده رده رواه الترمذي وابن ماجه * وعن أبي موسى قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فرق بين والدته وولده وبين الأخ وأخيه رواه ابن ماجه والدارقطني * وعن علي عليه السلام أنه فرق بين جارية وولدها فأنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك رواه البيهقي وأبو داود والدارقطني) حديث أبي أيوب أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وصححه وحسنه الترمذي وفي اسناده يحيى بن عبد الله المعافى وهو مختلف فيه وله طريق أخرى عند البيهقي وفيه انقطاع لانها من رواية العلامة كثير الاسكندراني عن أبي أيوب ولم يذكر له طريق أخرى عند الدارمي وحديث أبي موسى اسناده لا بأس به فان محمد بن عمرو بن الهياج صدوق وطابق بن عمران مقبول وحديث علي الاول رجل اسناده ثقات كما قال الحافظ وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان وحديثه الثاني هو من رواية ميمون بن أبي شبيب عنه وقد أعله أبو داود وبالانقطاع بينهما وأخرجه الحاكم وصححه اسناده ورجمه البيهقي لشواهده وفي الباب عن أنس عمة ابن عدي بلفظ لا يولهن والد عن ولده وفي اسناده مبشر بن عبيد وهو ضعيف ورواه من طريق أخرى فيها اسمعيل بن عياش عن الجاهلي بن اربعة وقد تفرد به اسمعيل وهو ضعيف في غير الشاهمين وعن أبي سعيد عند الطبراني بلفظ لا يولهن والدته بولدها وأخرجه البيهقي باسناد ضعيف عن الزهري مرسل والا حديث المذكور في الباب فيه دليل على تحريم التفريق بين والدته والولد وبين الأخوين اما بين الوالد والولد فقد حكى في البحر عن الامام يحيى أنه اجماع حتى يستغنى الولد بنفسه وقد اختلف في انعقاد البيع فذهب الشافعي الى أنه لا ينعقد وقال أبو حنيفة وهو قول للشافعي أنه ينعقد وقد ذهب بعض الفقهاء الى أنه لا يحرم التفريق بين الاب والابن وأجاب عليه صاحب البحر بأنه مقيس على الام ولا يخفى ان حديث أبي موسى المذكور في الباب يشهد الاب فانه عويل عليه ان صح أرلى من التعويل على القياس وأما بقية القرابة فذهب الهادوية والخنفية الى أنه يحرم التفريق بينهم قياسا وقال الامام يحيى

من اليهود أضيف اليهم السوق قال (فقد ابيه) أي الى السوق (عبد الرحمن فاني باق) ابن جهم معروف والشاهي (ومن) انترهما منه قال (ثم تابع الغدق) بلفظ المصدر أي تابع الذهاب الى السوق لتجارة (فقال) ان جاء عبد الرحمن عليه اثر صفرة) أي الطبيب الذي اتبعه عند الرقاق (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) له (تزوجت قال نعم قال) صلى الله

عليه وآله وسلم (ومن) أي من التي تزوجتها (قال) تزوجت (امرأة من الانصار) هي ابنة أبي الحيسم انس بن رافع الانصاري
الاوسي ولم تسم (قال كم سقت) أي كم أعطيت لها مهرا (قال) سقت (زينة نواة) أي خمسة دراهم (من ذهب) وعن بعض المسالك
هي ربع دينار وعن أحمد ثلاثة دراهم وثلاث (او نواة من ذهب) شك الراوي ٢٣ (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

أولم) اتخذوا لمة وهي الطعام
لهم من نذبا قياسا على الاضحية
وسائر الولائم وفي قول وجوبا
لظاهر الامر (ولو بشاة) أي مع
القدرة والافتقار ولم صلى الله
عليه وآله وسلم على بعض نسائه
بعد من من شعيرة كما في البخاري
وعلى صفة بقر ومن وافق
والغرض من هذا الحديث هنا
اشتغال بعض الصحابة بالتجارة
في زمن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ونقر به على ذلك وفيه ان
الكسب من التجارة ونحوها
أولى من الكسب من الهبة
ونحوها ورواه هذا الحديث
كلهم مدينون وظاهره الارسال
لكنه متصل على الصحيح (عن
النعمان بن بشير رضى الله عنه ما
قال قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم (الحلال بين) واضح
لا يخفى حله وهو ما علم ملكه
يقينا (والحرام بين) واضح
لا يخفى حرمة وهو ما علم ملكه
لغيره (وبينهما) أي الحلال
والحرام الواضحين (أمر
مشتبه) بفتح التاء وكسر الباء
يلغظ التوحيد أي مشتبه على
بعض الناس لا يدري أي من
الحلال أم من الحرام لانها
في نفسها مشتبه لان الله تعالى

والشافعي لا يحرم والذي يدل عليه النص هو تحريم التفريق بين الاخوة واما بين من
عداهم من الارحام فالماقة بالقياس فيه نظر لانه لا تحصل منهم بالذات مشقة كما تحصل
بالمقارنة بين الوالد والولد وبين الاخ وأخيه فلا الحاق لوجود الفارق فيمنع الوقوف على
ما تناوله النص وظاهر الاحاديث انه يحرم التفريق سواء كان بالبيع أو بغيره مما فيه
مشقة تساوي مشقة التفريق بالبيع الا التفريق الذي لا اختيار فيه لافرق كالقسمة
والظاهر أيضا انه لا يجوز التفريق بين من ذكر لاقبل البلوغ ولا بعده وستأتي بيان
ما استدلل به على جواز بعده البلوغ (وعن سلمة بن الأكوع قال خرجنا مع أبي بكر أقره
عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فغزونا فزارة فلما دنونا من الماء أمرنا أبو بكر
فعرسنا فامسنا الصبح أمرنا أبو بكر فشئنا الغارة فقتلنا على الماء من قتلنا ثم نظرت الى
عنق من الناس فيه الدرية والنساء نحو الجبل وأنا أعدو في اثرهم فخبت أن يسبقوني
الى الجبل فرميت بسهم فوقع بينهم وبين الجبل قال فخبت بهم اسوقهم الى أبي بكر وفيهم
امرأة من فزارة عليها سقمع من آدم ومعهما ابنة لها من أحسن العرب وأجمل فتفاني أبو
بكر فانتها فمأ كشف لياثوبيا حتى قدمت المدينة ثم ثبت فلم أكشف لها ثوبا فافقني النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في السوق فقال يا سلمة هب لي المرأة فقلت يا رسول الله لقد أعجبتني
وما كشفت لها ثوبا فاسكت وتركني حتى اذا كان من الغد اقبلني في السوق فقال يا سلمة هب
لي المرأة فقلت هي لك يا رسول الله قال فبعث بها لي أهل مكة وفي أيديهم اسارى
من المسلمين فتداهم بملك المرأة رواه احمد ومسلم وابوداود) قوله فعرسنا التعريس
النزول آخر الليل للاستراحة قوله شئنا الغارة شن الغارة هو اتيان العدو من جهات
متفرقة قال في القاموس شن الغارة عليهم صهرا من كل وجه كاشفنا قوله عنق أي جماعة
من الناس قال في القاموس العنق بالضم وبضفتين وكأمره وصرده الجسد ويؤت الجمع
اعناق والجماعة من الناس والرؤساء قوله قشع من آدم أي نطع قال في القاموس القشع
بالفتح النزع والخلق ثم قال ويثا والطع او قطعة من نطع قوله فلم أكشف لها ثوبا بكناية
عن عدم الجماع وقد استدل بهذا الحديث على جواز التفريق وبوب عليه ابوداود بذلك
لان الظاهر ان البنت قد كانت بلغت قال المصنف رحمه الله وهو حجة في جواز التفريق
بعد البلوغ وجواز تقديم القبول بصيغة الطلب على الايجاب في الهبة ونحوها وفيه ان
ما ملكه المسلمون من الرقيق يجوز زوجه الى الكفار في الفداء اه وقد حكى في الغيث
الاجماع على جواز التفريق بعد البلوغ فان صح فهو المستند لاهذا الحديث لان كون
بلوغها وظاهره غير مسلم الا ان يقال انه حصل الحديث على ذلك للجمع بين الأدلة وقد

بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبيحة لامة جميع ما يحتاجونه في دينهم كذا قرره البرماوى كالكرماني قال في الفتح فيه
تقسيم الاحكام الى ثلاثة أشياء وهو صحيح لان الشيء اما ان ينص على طلبه مع لوعده على تركه أو ينص على تركه مع الوعد على
فعله أو لا ينص على واحد منهما فالاول الحلال البين والثاني الحرام البين ففي قوله بين أي لا يحتاج الى بيانه أو يشترط في معرفته

كل أحد والثالث مشتبه خلفائه فلا يدري هل هو حرام أو حلال وما كان هذا سبيله فيبقى اجتنابه لانه ان كانت في نفس الامر حراما فقد يدري من تبعه وان كانت حلالا فقد أبر على تركها بهذا القصد لان الاصل في الاشياء المختلف فيه حظر او اباحة والاولان قد يردان جميعا فان علم المتأخر ٢٤ فهو ما والا فهو من حيث القسم الثالث والمراد أنهم امشبهته على بعض الناس

بإبصار قوله لا يعلمها كثيرون من الناس وقد تواردا كثيرا في كذب الخوارج بيزله على إرادته في كتاب البيوع لان الشبهة في المعاملات تقع فيها كثيرا وله تعلق أيضا بالنكاح وبالصيد والذبايح والاطعمة والاشربة وغير ذلك مما لا يحصى وفيه دلائل على جواز الجرح والتعديل قاله البغوي في شرح السنة واستنبط منه بعضهم منع اطلاق الحلال والحرام على ما لا نص فيه لانه من جملة ما لم يستبين لكن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلمها كثير من الناس يشعر بانهم من يعلمها اذ وقال ابن المنير فيه ابل على بقاء لمجملات بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافاً لمنع ذلك وتأول ذلك من قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وانما المراد ان اصول البيان في كتاب الله تعالى فلا مانع من الاجمال والاشتباه حتى يستنبط له البيان ومع ذلك فدية عند البيان ويبي التعارض فلا يطاع على ترجيح فيكون البيان حينئذ الاحتياط والاستبراء للعرض والدين والاخذ بالاشد على قول أو يتخير المحدث على قول أو يرجع الى البراءة الاصلية وكل ذلك بيان

روى عن المنصور بالله والناصر في أحد أقواله ان أحد فقهاء القفر يرقى الى سبع وقد استدلى على جواز التفريق بين البالغين بما أخرجه المدارق في الحاكم من حديث عبادة ابن الصامت بأنه لا تفريق بين الام وولدها قيل الى متى قال حتى يبلغ الفلام وتخير الجارية وهذا نص على المطلوب صريح لولان في استداده عبد الله بن عمرو الواقفي وهو ضعيف وقد رماه على بن المديني بالكذب ولم يروه عن سعيد بن عبد العزيز وغيره وقد استشهد له المدارق في حديث سالمه المذكور ولا شك ان مجموع ما ذكر من الاجماع وحديث سالمه وهذا الحديث منتهى الاستدلال به على التفرقة بين الكبير والصغير

(باب النسي أن يبيع حاضر لباد)

(عن ابن عمر قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد رواه البخاري والنسائي) وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد عوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض رواه الجماعة الا البخاري وعن أنس قال نسي ان يبيع حاضر لباد وان كان اخاه لايه وأمه متفق عليه ولا يبي داود والنسائي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي أن يبيع حاضر لباد وان كان اباه أو اخاه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبيع حاضر لباد فقيل لابن عباس ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسار رواه الجماعة الا الترمذي قوله حاضر لباد الحاضر ساكن الحاضر والبادى ساكن البادية قال في القاموس الحاضر والحاضرة والحضارة وتفتح خلاف البادية والحضارة الاقامة في الحضر ثم قال والحاضر خلاف البادى وقال البدو والبادية والباديات والبادوة خلاف الحضر وتبدى أقام بها وتبادى تشبه بأهلها والنسبة بدوى وبدوى وبداء قوم خرجوا الى البادية انتهى قوله دعوا الناس الخ في مسند أحمد من طريق عطاء بن السائب عن حكيم بن ابى يزيد عن أبيه حديث أبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا استقصى الرجل فليصنع له ورواه البيهقي من حديث جابر مثله قوله لا تبيعوا الركان سبأى الكلام عليه قوله سمسار بسينين هم ملتزمين قال في الفتح وهو في الاصل اقيم بالامر والحاضر ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره وأحاديث الباب تدل على أنه لا يجوز للحاضر أن يبيع للبادى من غير فرق بين أن يكون البادى قريبا له أو أجنبيا وسواء كان في زمن الغلاء أو لا وسواء كان يحتاج اليه أهل البلد أم لا وسواء باعه له على التسديد أم دفعة واحدة وقالت الحنفية انه يختص المنع من ذلك بزمن الغلاء وبما يحتاج اليه أهل المصر وقالت الشافعية والحنبلة ان المنوع انما هو أن يبيع البلد بسبعة يريد

يرجع اليه عند الاشتباه من غير ان يجود الاجال أو الاشكال قال الحافظ ابن حجر وفي الاستدلال بدلائل نظر بيعها الا ان أراد بجمل في حق بعض دون بعض أو أراد الرد على منكرى القياس فيحتمل ما قاله والله أعلم (فن ترك ما شبهه عليه من الاثم) بضم الشين وكسر الباء المشددة (كان لما استبان) أى ظهر تحريره (أترك ومن اجتأ) من الجرأة (على ما يشك) بفتح

أوله وضم ثانيه وبالعكس مبني للمفعول (فيه من الائم أو شك) أي قرب (أن يواقع ما استبان) أي ظهر حرمته فينبغي اجتناب ما اشبهه قال في الفتح أن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه فالأول كالصبي فإنه يحرم أكله قبل ذكائه فإذا شك ليزل التحريم الايقين والثاني كالأطهارة إذا حصلت لترتفع الايقين الحدث ٢٥ ومن أمثلته من له زوجة أو عبد

وشك هل طلق أو أعتق فلا عبرة بذلك وهو ما على ما ذكره والثالث ما لا يتحقق أصله وتردد بين الخطر والإباحة فالأولى تركه اه وزاد في حديث الأوزاعي لكل ملك حي (والمعاصي) التي حرمها كالاقتل والسرقة (حي الله من يرتع حول الحي يوشن) أي يقرب (أن يواقع) أي يقع فيه لأن منع ما طي الشبهات قد يصادف الحرام وإن لم يعتد به أو يقع فيه لاعتباره أهله شبهة المكاف بالراعي والنفس البهيمية بالأعنام والمشبهات بما حول الحي والمعاصي بالحي وتناول المشبهات بالرئع حول الحي فهو تشبيه بالمحسوس الذي لا يخفى حاله ووجه التشبيه حصول العقاب بعدم الاحتراز في ذلك كما أن الراعي إذا جرد رعيه حول الحي إلى وقوعه استحق العقاب لذلك فكذلك من أكثر من المشبهات وتعرض لها ما وقع في الحرام فاستحق العقاب قال في فتح الباري واختلف في حكم المشبهات فقبل التحريم وهو مردود وقيل الوقف وهو كالخلاف فيما قبل الشرع وحاصل ما فسر به العلماء أن المشبهات أربعة أشياء أحدها تعارض الأدلة ثانيه الاختلاف

بينها بسبب الوقت في الحال فيما قبله الحاضر فيقول ضعه عندي لا يجهل على التدريج بأعلى من هذا السعير قال في الفتح فجعلوا الحكم منوطاً بالبادي ومن شاركه في معناه قالوا وانما ذكر البادي في الحديث لكونه الغالب فالحق فيه من شاركه في عدم معرفة السعير من الحاضر بن وجعلت المال كية البداءة قيدا وعن مالك لا يتحقق بالبدوى في ذلك الأمن كان يشبههم فاما أهل القرى الذين يعرفون أغنام السبع والاسواق فليسوا داخلين في ذلك وسكى ابن المنذر عن الجمهور أن النهي للتحريم إذا كان البائع عالما والمبتاع بما تم الحاجة إليه ولم يعرضه البدوى على الحضري ولا يخفى أن تخصيص العموم بمثل هذه الأمور من التخصيص بمجرد الاستنباط وقد ذكر ابن دقيق العيد فيه تفصيلا حاصله أنه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لا حيث يكون خفيا فاتباع اللفظ أولى والسكنة لا يطمئن الخاطر إلى التخصيص به مطلقا فالقاء على ظواهر النصوص هو الأولى فيكون بيع الحاضر للبادي محرما على العموم وسواء كان باجزة أم لا وروى عن البخاري أنه حمل النهي على البيع باجزة لا بغير أجزة فإنه من باب النصيحة وروى عن عطاء ومجاهد وأبي حنيفة أنه يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقا وتعمدوا به حديث النصيحة وروى مثل ذلك عن الهادي وقالوا إن أحاديث الباب منسوخة واستظهروا على الجواز بالقياس على توكيل البادي للحاضر فإنه جائز ويجب أن تعممهم بأحاديث النصيحة بأنهم عامة مخصصة بأحاديث الباب فإن قيل إن أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه لأن بيع الحاضر للبادي قد يكون على غير وجه النصيحة فيحتاج حينئذ إلى الترجيح من خارج كما هو شأن الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد ببيع الحاضر للبادي الذي جعلناه أخص مطلقا هو البيع الشرعي ببيع المسلم للمسلم الذي يملكه الشارع للأمة وليس ببيع الغش والخداع داخل في معنى هذا البيع الشرعي كما أنه لا يدخل فيه ببيع الربا وغيره مما لا يحل شرعا فلا يكون البيع باعتبار ما ليس ببيع شرعا عما أعم من وجه حتى يحتاج إلى طلب مرجع بين العمومين لأن ذلك ليس هو البيع الشرعي ويجب أن يدعو الفسخ بانها غش أو خداع عند العلم بتأخر النسخ ولم ينفذ ذلك وعن القياس بأنه فاسد الاعتبار لصادمته النص على أن أحاديث الباب أخص من الأدلة الباضية بجواز التوكيل مطلقا فيبني العام على الخاص وأعلم أنه كما لا يجوز أن يبيع الحاضر للبادي كذلك لا يجوز أن يشتري له وبه قال ابن سيرين والزهني وعن مالك روايتان ويدل لذلك ما أخرجه أبو داود عن أنس بن مالك أنه قال كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يبتاع له شيئا ولكن في استناده أبو هلال محمد بن سليم الراسبي وقد تكلم فيه غير واحد وأخرج أبو

٤ نيل خا العلماء وهي منتزعة من الأولى ثالثها أن المراد به قسم السكر ولا يبيح فيه جانب الفاعل والترك رابعها المراد بها المباح ولا يبيح كقائل هذا أن يحمله على تساوي الطرفين فيزكركم خارج وقد حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى بأن يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته رابعها

كان بعضهم يقول المكره عقبة بين العبد والحرام فمن استكثر من المكره نظر الى الحرام والمباح عقبة بين العبد وبين المكره ومن استكثر منه تطرق الى المكره ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومكي وكوفي وبخاري وانما كرر طريقه ردا على ابن مزين حيث حكى عن أهل المدينة ٢٦ ان النعمان لم يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج حديثه

هذا الحميدي في مسنده عن ابن عيينة فصرح فيه بتحديث أبي فروة وبسماع أبي فروة من الشعبي وبسماع الشعبي من النعمان وبسماع النعمان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان عتبة بن أبي وقاص هو الذي كسر ثنية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وقعة أحد فمات على شركه وقد ذكر ابن الأثير في أسد الغابة ما يقتضي انه أسلم قاله أعلم قاله الحفاظ زين الدين العراقي وقال في الإصابة لم أرمس ذكره في الإصابة الا ابن منده وقد اشتد انكار أبي نعيم عليه في ذلك قال ما علمت له اسلا ما بل روى عبد الرزاق عن متهم ان عتبة لما كسر رباعية النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا عليه أن لا يحول عليه الحول حتى يموت كافرا فما حال عليه الحول حتى مات كافرا الى النار وحينئذ فلا معنى لآياده في الصحابة (مهد) اي أودى (الى أخيه سعد بن أبي وقاص) أحد العشرة وهو أول من رمى بسهم في سبيل الله وأحد من فداء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأبيه وأمه (ان ابن وليدة ذرية) بن قيس العامري

عونة في صحيحه عن ابن سيرين قال اقبلت أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد أم يبيع أن يبيعوا أو يبتاعوا ألهم قال نعم قال محمد صدق انها كلمة جامعة ويقوى ذلك العلة التي نهى عليها صلى الله عليه وآله وسلم بقوله دعوا الناس يزرق الله بعضهم من بعض فان ذلك يحصل بشرا من لاخذ بركة بالأثمان كما يحصل ببيعه وعلى فرض عدم ورود نص يقضى بان الشراء حكمه حكم البيع فقد قرر ان لفظ البيع يطلق على الشراء وانه مشترك بينهما كما ان لفظ الشراء يطلق على البيع لكونه مشتركا بينهما والخلاف في جواز استعمال المشترك في معنييه أو معانيه معروف في الأصول والحق الجواز ان لم يتناقضا

* (باب النهي عن النجش) *

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد وأن يتناجشوا وعن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النجش متفق عليه ما) قوله النجش بفتح النون وهو ككون الحميم بعدها مجة قال في الفتح وهو في اللغة تنفير الصيد واستثارته من مكان لاصاد يقال نجحت الصيد أن نجسته بالضم نجشا وفي الشرع الزيادة في السلعة ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشر كان في الاثم ويقع ذلك بخبر علم البائع فيختص بذلك الناجش وقد يختص به البائع كمن يخبر بانه اشترى سلعة باكثر مما اشترى اياه ليغير غيره بذلك وقال ابن قتيبة النجش الخل والحدية ومنه قيل للناجش ناجش لانه يختل الصيد ويختل له قال الشافعي النجش ان تحضر السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شرائها ليقبض به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لولم يسه واسومه قال ابن بطال أجمع العلماء على ان الناجش عاص بفعله واختل وافي البيع اذا وقع على ذلك ونقل ابن المغيرة عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع اذا وقع على ذات وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور وعند الحنابلة اذا كان بمواطأة البائع أو صنعة والمشهور وعند المالكية في مثل ذلك ثبوت الطياري وهو وجه للشافعية قياسا على المصنفه والاصح عندهم صحة البيع مع الاثم وهو قول الحنفية والهادوية وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم وقيد ابن عبد البر وابن حزم وابن العربي التحريم بان تكون الزيادة المذكورة فوف عن المثل ووافقهم على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وهو تقييد النجش بخبر مقتض للتعقيد وقد ورد ما يدل على جواز لعن الناجش فاخرج الطبراني عن ابن أبي أوفى مرفوعا الناجش آكل الربا خائن ملعون وأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منبه ورموه وقامه نصيرين على قوله آكل الربا خائن

* (باب النهي عن تلقى الركب) *

قال الرويحي لم يسمع واسم ولدها صاحب القصة عبد الرحمن وزمعة بفتح الز ن وسكون الميم ولا يذري بفتحين (عن) تاتين في خلال ذلك فاذا استغنى عنه وأصل هذه القصة كما في الفسطاني انه كانت لهم في الجاهلية اماميتين وكانت السادة حليديهم السيدور بماء يدعيه الزاني فاذا مات السيدولم يكن ادعاه ولا أنكره

فادعاه ورثته لحق به الا انه لا يشاركه مستلقه في ميراثه الا ان يستلقه قبل القصة وان كان السيد اذكره لم يلحق به وكان
لزمعة بن قيس والد سودة أم المؤمنين أمة على ما وصف وعليها ضريبة وهو يلزم بها انظر بهما حال كان سيدها يظن انه من عتبة
أخي سعد فعهد عتبة الى أخيه سعد قبل موته أن يستلق الحبل الذي بأمة زمعة ٢٧ (قالت) عائشة (فلما كان عام الفتح

أخذته) أي الولد (سعد بن أبي
وقاص وقال) أي سعد هو (ابن
أخي) عتبة (قد عهد الى فيه) أن
استلقه به (فتام عبد بن زمعة)
بغير ضافة ابن قيس بن عبد شمس
القرشي العامري أسلم يوم الفتح
وهو أخو سودة أم المؤمنين
(فقال) هو (أخي وابن وليدة
أبي) أي جاريته (ولد على فراشه
فتمازعا) أي فتدافعا بعد
تخصاهم ما وقنازعهما في الولد
(لى النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) فقال سعد يارسول الله) هو
(ابن أخي) عتبة كان (قد عهد
الى فيه) ان استلقه به (فقال
عبد بن زمعة) هو (أخي وابن
وليدة أبي ولد على فراشه فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) هو) أي الولد (لأنه عبد
ابن زمعة) وفيه قولان أحدهما
معناه هو أخوك أما بالاستلحاق
وأما من القضاء بعلمه لان زمعة
كان صهره صلى الله عليه وآله
وسلم والد زوجته ويؤيده ما في
الغازي عند البخاري هو لك فهو
أخوك يا عبد وأما ما عند أحمد
في مسنده والنسائي في سننه من
زيادة ليس للخبز فاعلمها البيهقي
وقال المنذري انه زيادة غير ثابتة
والثاني ان معناه هو لك ملكا لانه

(عن ابن مسعود قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقى البيوع متفق عليه
وعن أبي هريرة قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتلقى الجلب فان تلقاه انسان
فابتاعه وصاحب السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق رواه الجماعة الا البخاري وفيه دليل
على صحة البيع) في الباب عن ابن عمر عند الشيخين وعن ابن عباس عندهما أيضا قوله
نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقى البيوع فيه دليل على ان التلقى محرم وقد
اختلف في هذا النهي هل يقتضي الفساد لا فقهيل يقتضي الفساد وقيل لا وهو الظاهر
لان النهي ههنا لا مخرج هو لا يقتضيه كما نقرر في الاصول وقد قال بالفساد المراد
للظلمة بعض المالكية وبعض الخابلة وقال غيرهم بعدم الفساد لما ساق وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم فاصحاب السلعة فيها بالخيار فانه يدل على انعقاد البيع ولو كان
فساد لم ينقض وقد ذهب الى الاخذ بظاهر الحديث الجمهور فقالوا لا يجوز تلقى الركبان
واختلفوا هل هو محرم أو مكروه فقط وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة انه أجاز التلقى
وتعقبه الحفاظان الذي في كتب الحنفية انه يكرهه التلقى في حالتين ان يضر بأهل البلد
وان يلبس السعر على الواردين اهـ والتفصيل على الركبان في بعض الروايات خرج
مخرج الغالب في أن من يجلب الطعام يكون في الغالب رابكا وحكم الجلب المأثري
حكم الرابك ويدل على ذلك حديث أبي هريرة المذكور فان فيه النهي عن تلقى الجلب
من غير فرق وكذلك حديث ابن مسعود المذكور فان فيه النهي عن تلقى البيوع قوله
الجلب بفتح اللام مصدر بمعنى امم المنقول الجلب يقال جلب الشيء جاء به من بلد الى
بلد للتجارة قوله بالخيار اختلفوا هل يثبت له الخيار مطلقا أو بشرط أن يقع له في البيع
حين ذهب الخابلة الى الاول وهو الاصح عند الشافعية وهو الظاهر وظاهره ان النهي
لاجل صنعة البائع وازالة الضرر عنه ومسايقته ممن يخدعه قال ابن المنذر وجله مالك
على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة والى ذلك جرح الكوفيون والاوزاعي قال
والحديث حجة للشافعي لانه أثبت الخيار للبائع لاهل السوق اهـ وقد احتج مالك ومن
معه بما وقع في رواية من النهي عن تلقى السلع حتى تهبط الاسواق وهذا لا يكون دليلا
لادعاهم لانه يمكن أن يكون ذلك رعاية لمنفعة البائع لانها اذا هبطت الاسواق عرف
مقدار السعر فلا يخدع ولا مانع من أن يقال العلة في النهي مراعاة نفع البائع ونفع أهل
السوق واعلم انه لا يجوز تلقيم البيوع منهم كما لا يجوز للشراعتهم لان العلة التي هي
مراعاة نفع الجالب وأهل السوق او الجميع حاصلة له في ذلك ويدل على ذلك ما في رواية
للبخاري بالنظر لا يبيع فانه يتناول البيع لهم والبيع منهم وظاهر النهي المذكور في الباب
عدم الفرق بين أن يتلقى الجالب بطلب الشراء أو البيع او العكس وبشرط بعض

ابن وليدة آيت من غيره لان زمعة لم يقربه ولا شهد عليه فلم يبق الا انه عبدته بالامه وهذا قاله ابن جرير (ثم قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) (ولم الولد) تابع (للقراش) أي اصحاب القراش زوجا وسيدا وهو لفظ عام ورد على سبب خاص وهو معتبر
إليه يوم عند الاكثر نظر الظاهر للفظ وقيل هو مقصور على السبب لو ورد فيه والاول أولى ثم ان صورة السبب التي ورد عليها

العام قطعية الدخول فيه عند الاكثر من العلماء لوروده فيها فلا يخص منه بالاجتهاد قال الشيخ تقي الدين السبكي وهذا عندى
 ينبغي أن يكون اذا دلت قرائن حاوية ومقابلة على ذلك أو على ان اللفظ العام يشمل بطريق الاحتمال والافتقار ينزع الخصم في
 دخوله وضمه تحت اللفظ العام ويدي ٢٨ انه قديقه عند المتكلم باللفظ العام اخراج السبب ويان انه ليس داخل في الحكم

فان للعنفية القائمين ولد الامه
 المسنة فرشة لا يطق سيدها مال
 يقر به نظرا الى الأصل في
 اللعان الاقرار ان يتولوا في قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم الولد
 للفراش وان كان واردا في أمة
 فهو واردا لبيان حكم ذلك الولد
 ويان - ك ما بالثبوت
 او بالاتناء فذا ثبت ان الفراش
 هي الزوجة لانها هي التي يتخذ
 لها الفراش غالبا وقال الولد
 للفراش كان فيه حصر أن الولد
 للعرة وبقتضى ذلك لا يكون
 للامه فكان فيه بيان الحكمين
 جميعا نفي السبب عن المصيب
 وإثباته لغيره ولا يلبق به دوى
 القطع ههنا وذلك من جهة
 اللفظ وهذا في الحقيقة نزاع في
 ان اسم الفراش هل هو موضوع
 للعرة والامه الموطوءة أو للعرة
 فقط فالحنفية يدعون الثاني فلا
 عموم عندهم له في الامه فتخرج
 المسئلة حيث مذ من باب العبرة
 بعموم اللفظ أو بخصوص
 السبب نعم قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم في هذا الحديث هو لك
 يا عبد بن زمعة الولد للفراش
 (وللعاهر الحجر) أى لازانى الخيبة
 به هذا التركيب يقتضى انه
 أطلقه على حكم السبب فيلزم

الاش فعية في النسي أن يكون المتأني هو الطالب وبعضهم اشترط أن يكون المتأني
 قاصدا لذلك فلو خرج للسلام على الطالب أو للفرجة أو الحاجة أخرى فوجدتهم فبايعهم
 لم يتناولوا النبي ومن نظر الى المعنى لم يفرق وهو الأصح عند الشافعي وشرط الجوفى
 في النسي أن يكذب المتأني في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل وشرط المتولى
 من أصحاب الشافعي أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول وشرط أبو اسحق الشيرازي
 أن يخبرهم بكساد ماله - م والكل من هذه الشروط لا دليل عليه والظاهر من النسي
 أيضا انه يتناول المسافة القصيرة والطويلة وهو ظاهر اطلاق الشافعية وقال بعض
 المالكية مبل وقال بعضهم أيضا فرضان وقال بعضهم يومان وقال بعضهم - م مسافة
 قصر وية قال الثوري وأما ابتداء التلقي فقيس بالخروج من السوق وان كان في البلد
 وقبل الخروج من البلد وهو قول الشافعية وبالأول قال أحمد واسحق والليث
 والمالكية

• (باب النسي عن بيع الرجل على بيع أخيه وسومه الا في الزيادة) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب
 على خطبة أخيه إلا أن يأذن له رواده أحمد - وللشافعي لا يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى
 يسمع أو يذر وفيه بيان انه أراد بالبيع الشراء - وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لا يخطب لرجل على خطبة أخيه - ولا يسوم على سومه وفي لفظ لا يبيع
 الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه متفق عليه • وعن أنس أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم باع قدحاً وحلماً فبين يزید رواه أحمد والترمذي - حديث ابن عمر
 أخرجه أيضا باللفظ الاول مسلم وأخرجه أيضا البخاري في النكاح بلفظ نهي أن يبيع
 الرجل على بيع أخيه وأن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطيب قبله أو
 يأذن له الخطيب وأخرج نحوه الرواية الثانية من حديث ابن خزيمة وابن الجارود
 والدارقطني وزادوا الاغنائم والمواويت وحديث أنس أخرجه أيضا البوداد
 والنسائي وحسنه الترمذي وقال لا نعرفه الا من حديث الأخضر بن عجلان عن أبي بكر
 الحنفى عنه وأعله ابن القطان بجهل حال أبي بكر الحنفى ونقل عن البخاري أنه قال لم يصح
 حديثه ولفظ الحديث عند أبي داود وأحمد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نادى على
 قدح وحلسم لبعض أصحابه فقال رجل هما على بدرهم ثم قال أخرهما على بدرهمين
 وفيه ان المسئلة لا تحل الا لحد ثلاثة وقد تقدم وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين
 وعن عتبة بن عامر عند مسلم قوله لا يبيع الاكثر بائيات الباعة على أن لا نافية ويحتمل أن

تكون

بالبجالة فانه نفيس جدا وبالجملة فهو هذا الحديث

أن يكون مراد من قوله للفراش فليتنبه لهذا البحث فانه نفيس جدا وبالجملة فهو هذا الحديث
 أصل في الحاق الولد بصاحب الفراش وان طرأ عليه وطء محرّم والزاني للاحق له في الولد والعرب تقول في حرمان الشخص له
 الحجر وله التراب وقيل هو على ظاهره أى الرجم بالحجارة وضعف بأنه ليس كل زان يرمى بل المحصن وأيضا فلا يلزم من رجمه نفي

الولد والحديث انما هو في نفيه عنه (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم زادة بنت زوجه النبي صلى الله عليه وآله (وآله وسلم احتجبي منه) أي من ابن زمة المتنازع فيه (ياسودة) والامر للشرب والاحتياط والافتد ثبت نسبه واخوته لها في ظاهر الشرع (لمرأى) صلى الله عليه وآله وسلم (من شبهه) أي الولد المتخاصم فيه ٢٩ (بعقبة) بن أبي رفاص (فبارأها) عبد الرحمن المستطوق (حق القى الله عز وجل)

أي مات والاحتياط لا ينافي ظاهر الحكم وفيه جواز استلحاق الوارث نسبه للمورث وان الشبه وحكم القافة انما يعقد اذا لم يكن هنالك أقوى منه كالتراض فلذلك لم يعتبر لشبهه الواضح وهذا موضع الترجمة لان الحاقه بزمة يقتضى أن لا تحتجب منه سودة والشبه بعقبة يقتضى أن تحتجب والمشبهات ما أنهت الحلال من وجهه والحرام من وجهه فاندفع اعتراض الداودي حيث قال ليس هذا الحديث من هذا الباب في ثنى وقال ابن القصار انما يجب سودة منه لان الزوج أن يمنع زوجته من أخيها وغيره وقال غيره بل وجب ذلك لغلط أمر الحجاب في حق أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو اتفق مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب كما وقع في حق الاعرابي الذي قال له لعله نزعه عرق وهذا الحديث أخرجه البخاري في مواضع ومسلم والسنن في الطلاق والله أعلم (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما يأثوث بالعم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه) عند

تكون ناهية وأشبهت الكسرة كقراءة من قرأ انه من يتقى ويصبر وهكذا ثبتت المياه في شبهة ألفاظ الباب قوله الآن باذن له يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين ويحتمل أن يختص بالخير والخلاف في ذلك وبيان الرابع مستوفى في الاصول ويدل على الثاني في خصوص هذا المقام رواية البخاري التي ذكرناها قوله لا يخطب الرجل الخ سياتي الكلام على الخطبة في انكاح از شاء الله قوله ولا يسوم صورته أن يأخذ شبهة بالشرية فيقول المالك رده لا بيعك خير امنه بثمنه أو مثله بارخص أو يقول للمالك ان ترده لا شترية منك باكثر وانما يمنع من ذلك بعد استقرار الثمن وركون أحدهم الى الآخر فان كان ذلك نصريحا فقال في الفتح لا خلاف في التصريح وان كان ظاهرا فنيهم وجهان للشافعية وقال ابن حزم ان لفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركون وتعقب بأنه لا بد من أمر مبين لموضع التصريح في السوم لان السوم في السلعة التي تباع فيمن يريد لا يحرم اتفاقا كما حكاه في الفتح عن ابن عبد البر فتعين ان السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك وأما صورة البيع على البيع والشراء على الشراء فهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار افسخ لا بيعك بانقص أو يقول للبائع افسخ لا شترية منك بزيد قال في الفتح وهذا مجمع عليه وقد اشترط بعض الشافعية في التصريح أن لا يكون المشتري مغفونا غبنا فاحشا والاجز البيع على البيع والسوم على السوم لحديث الذين النصيحة وأجيب عن ذلك بان النصيحة لا تقتصر في البيع على البيع والسوم على السوم لانه يمكن أن يعرفه ان قيمتها كذا فيجمع بذلك بين المصطلحين كذا في الفتح وقد عرفت ان أحاديث النصيحة أعم مطلقا من الاحاديث الفاضلية بتصريح أنواع من البيع فيبني العام على الخاص واختلافه في صحة البيع المذكور فذهب الجمهور الى صحته مع الانم وذهب الحنابلة والمالكية الى فساد في احدي الروايتين عنهم وبه جزم ابن حزم والخلاف يرجع الى ما تقر في الاصول من أن النهي المقتضى للفساد هو النهي عن الشيء لذاته ولو وصف ملازم لا الخارج قوله وحاسا بكسر الحاء المهملة وسكون اللام كسائر قتيق يكون تحت برذعة البعير قاله الجوهري والحاس البساط أيضا ومنه حديث كن حاسا يتك حق يا نيك يدخا طنة أو مينة قاضية كذا في النهاية قوله فيمن يريده فيه دليل على جواز بيع المزايدة وهو البيع على الصفة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سلف وحكي البخاري عن عطاء أنه قال أدركت الناس لا يرون بأسا في بيع المغانم فيمن يريده ووصله ابن أبي شيبة عن عطاء ومجاهد وروى هو وسعيد بن منصور عن مجاهد قال لا بأس ببيع من يريده وكذلك كانت تباع الاخماس وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأسا ببيع من يريده في الغنائم والموارث قال ابن

الذبح (أم لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وآله وسلم) (هو الله عليه وكاره) واستدل به على ان التسمية ليست شرطا للصحة الذبح وغرض البخاري هنا بيان ورع المتوسسين كن بمنع من أكل الصيد خشية أن يكون السير كان لاذنان ثم انذلت منه وكان يترك شرا ما يحتاج اليه من مجهول لا يدري اعله حرام أم حلال وابست هنالك علامة تدل على الحرمة ولكن يترك تناول

الشيء عليه وزد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به و يكون دليل الإباحة قويا وتأويله يمنع أو مستبعد وهذا الحديث أصل في تحسين الظن بالمسلم وإن أموره محمولة على الكمال ولا سيما أهل ذلك العصر قال الغزالي الورع أقسام ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغيرية القوة على العبادة ٣٠ وورع المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجبر إلى الحرام

وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين قال ووراء ذلك ورع النهم وهو ترك ما يبعث الشهادة أي أعظم من أن يكون ذلك المتروك حراما أم لا اه

﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم﴾ أنه قال يأتي على الناس زمان لا يبالي بالمرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام ولا أحد يلباتين على الناس زمان ولتساق من وجهه آخر يأتي على الناس زمان ما يبالي الرجل من أين أصاب المال من حلال أو حرام قال ابن التين أخبرني صلى الله عليه وآله وسلم بهذا تحذيرا من فتنه المال وهو من بعض دلائل نبوته صلى الله عليه وآله وسلم لاخباره بالأمور التي لم تكن في زمانه ووجه الذم من جهة التسوية بين الأمرين والأخذ بالمال من الحلال ليس مذموما من حيث هو والله أعلم ﴿كذا في الفتح ونسب القائل إلى هذا القول إلى السنداقسي وبالجملة في الحديث ذم ترك التحري في المكاسب﴾ (عن زيد بن أرقم والبراء بن عازب رضي الله عنهما

العرابي لا معنى لاختصاص الجواز بالغنمة والميراث فإن الباب واحد والمعنى مشترك اه وأعلمهم جعلوا تلك الزيادة التي زادها ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني في الحديث أنس المذكور ولكن لم ينقل أن الرجل الذي باع عنه صلى الله عليه وآله وسلم القدح والحلوس كفا معة من ميران أو غنمة فأنظر الجواز مطلقا أم لا ذلك وأما للاحاق غيرهما ما ويكون ذكرهما خارجا عن الغالب لأنهما الغالب على ما كانوا يعتادون البيع فيه من زيادة ومن قال باختصاص الجواز بهما إلا راعى واضح وروى عن النبي أنه كره بيع الزائدة واحتج بحديث جابر الثابت في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في مدبر من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم واعترضه الاسماعيلي فقال ليس في قصة المدبر بيع الزائدة فإن بيع الزائدة أن يعطى به واحد غنما ثم يعطى به غير زيادة عليه نعم يمكن الاستدلال بما أخرجه البراء من حديث سفيان بن وهب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن بيع الزائدة ولكن في أسناده ابن لهيعة وهو ضعيف

• (باب البيع بغير اشهاد) •

(عن عمارة بن خزيمة أن عمه حدثه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ابتاع فرسا من اعرابي فاستتبعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقضيه ثمن فرسه فاستمرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشي وأبطا اعرابي فطفق رجال يعترضون اعرابي فيسأموونه بالفرس لا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابتاعه فتأذى اعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انك مت مبتاعا هذا الفرس فابتعته والابتعته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين سمع ذلك اعرابي أوليس قد ابتعته منك قال اعرابي لا والله ما بعته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلى قد ابتعته فطفق اعرابي يقول لهم شريدا قال خزيمة أنا أشهد أنك قد ابتعته فاقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خزيمة فقال بم تشهد فقال بتصديقك يا رسول الله فجعل شهادة خزيمة شهادة رجلين رواه أحمد والسناني وأبو داود الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال أسناده عند أبي داود ثقات وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک قوله ابتاع فرسا قيل هذا الفرس هو المرتجز المذكور في أنفاس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمى بذلك لحسن صهيله كأنه يصهيله يشد بجز الشعر الذي هو أطيبه وسمي أبيض وقيل هو الطرف بكسر الطاء وقيل هو العجيب قوله من اعرابي قيل هو سوا ابن الحرث وقال

قالا كنا جرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الذهب بالذهب والفضة بالفضة وأحدهما بالآخر) (فقال ان كان يد ابيد) أي متنا بغيرين في المجلس (فلا يأمن) به (وان كان نساء) بفتح النون والسين محدودا وفي رواية نسبا بكسر السين ثم ياءهمه ووزا أي من آخر (فلا

الدهي

يصلح) واشترط القبض في الصرف متفق عليه وانما الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد وموضع الترجمة قوله وكذا
تاجرين والحديث رواه مسلم والنسائي في البيوع (عن أبي موسى رضي الله عنه قال استأذنت علي عمر) بن الخطاب رضي
الله عنه وفي رواية ذكرها البخاري في الاستئذان ثلاثا (فلم يؤذن لي وكانه) ٣١ أي عمر (كان مشغولا) بأمر من أمور

المسلمين (فرجعت فقهرغ عمر)
من شغله (فقال ألم أسمع صوت
عبد الله بن قيس) أبي موسى
الشعري (أذنوا له) بالدخول
(قبل قدر رجوع) فبعث عمر ورائي
لحضرت (فدعاني) وقال لم رجعت
(فقلت كذا نؤمر بذلك) أي
بالرجوع حين لم يؤذن للمستأذن
(فقال) عمر (تأني على ذلك) أي
على الأمر بالر - وع (بالبيعة) زاد
مالك في الموطأ فقال عمر لابي
موسى اما اني لم أتمم - مك ولكن
خشيت أن يقول الناس علي
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وحينئذ فلا دلالة في طلبه
البيعة على أنه لا يحتج بخبر الواحد
بل أراد سد الباب خوفا من غير
أبي موسى ان يختلق كذبا على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عند الرغبة والرغبة (فانطلقت
الى مجلس الانصار فسألهم) عن
ذلك (فقالوا لا يشهد ذلك على هذا)
الذي أنكره عمر (الأصغر نأبو
سعيد) سعد بن مالك (الخدري)
أشاروا الى انه حديث مشهور
بينهم حتى ان أصغرهم سمعه من
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(فذهبت باني سعيد الخدري)
الى عمر فاخبره أبو سعيد بذلك
(فقال عمر أخفي على هذا من امر

الذهبي هو سواء بن قيس المحاربي قوله فاستتبعه السجين للطلب أي أمره أن يتبعه الى
مكانه كما استخدمه اذا أمره أن يخدمه وفيه ثراء السلعة وان لم يكن الثمن حاضرا
وجواز تأجيل البائع بالثمن الى أن يأتي الى منزله قوله فطع بكسر الفاء على اللغة
المشهورة وبفتحها على اللغة القليلة قوله بالقر من الباء زائدة في المفعول لان المساومة
تعمد بنفسيها تقول سميت الشيء قوله لا يشعرون الخ أي لم يقع من العصاة السوم
المنهي عنه بعد استعرا البيع والنهي انما يعلق عن علم لان العلم بشرط التكليف قوله
لا والله ما بهنك قبل انما أنكر هذا الصحابي البيع وحلف على ذلك لان بعض المنافقين
كان حاضرا فأمره بذلك وأعلمه ان البيع لم يقع صححوا وانه انما عليه في الحلف على أنه
ما بابه فاعادة دمه كلامه لانه لم يظهر له نفاقه ولو علم ما اغتربه وهذا وان كان هو
اللائق بحال من كان صحابيا ولكن لا مانع من أن يقع مثل ذلك من الذين لم يدخل حب
الايمان في قلوبهم وغير مستكر ان يوجد في ذلك الزمان من يؤثر العاجلة فانه قد كان
بهذه المذابة جماعة منهم كما قال تعالى حذركم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة
والله يغفرنا اولهم قوله هلم هلم بضم اللام وبناء الآخرة على الفتح لانه اسم فعل وشبهه
منصوب به وهو فاعل أي هلم شاهد اذ اد النسائي فقال النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم قد ابتغى منكم نطق الناس بالخون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاعرابي
وهما يتراجعا ونطق الاعرابي يقول هلم شاهدا أي قد بعثتكم قولهم تشهد أي بأي
شيء تشهد على ذلك ولم تكن حاضر عند وقوعه وفي رواية للطبراني بم تشهد ولم تكن حاضرا
والحديث استدل به المصنف على جواز البيع بغير شاهد قال الشافعي لو كان الاشهاد
حكما لم يابح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني الاعرابي من غير حضور شاهد
ومراد أن الامر في قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم ليس على الوجوب بل هو على التنبه
لان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرينة صارفة للأمر من الوجوب الى التنبه وقيل
هذه الآية منوخة بقوله تعالى فان أمن بعضهم بعضا وقيل بحكمة والامر على
الوجوب قال ذلك أبو موسى الأشعري وابن عمر والضحاك وابن المسيب وجابر بن زيد
ومجاهد وعطاء والشعبي والنخعي وداود بن علي وابنه أبو بكر والطبري قال الضحاك هي
عزيمة من الله ولو على باقة بقل قال الطبري لا يحل لم اذا باع أو اشترى أن يترك الاشهاد
والا كان مخالف الكتاب الله قال ابن العربي وقول العلماء كانه على التنبه وهو
الظاهر وقد ترجم أبو داود على هذا الحديث باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد
يجوز له أن يحكم به وبه يقول شريح وفي البخاري ان مروان قضى بشهادة ابن عمر وحده
وأجاب عنه الجمهور بأن شهادة ابن عمر كانت على جهة الاخبار ويجب أن يضاعف شهادة

رسول الله صلى الله عليه وآله وفيه ان بعض الاحكام قد كان يحق على بعض كبار الصحابة كالخليفة الراشد فكيف بمن دونه
من الصحابة والتابعين والائمة المهتمدين وقد ذكرت في كتابي الجنة بالاسوة الحسنة بالسنة طرفا من هذا الباب فراجع (الهائي)
أي شغلني (الصنف بالاسواق يعني) عمر رضي الله عنه بذلك (الخروج الى تجارة) وفي رواية الى التجارة أي شغله ذلك وأطلق عمر

على الاشغال بالتجارة له والانه الهمة عن ملازمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الاوقات حتى حضر من هو
أصغر مني مالم أحضره من العلم وفيه ان طالب الدنيا يمنع من استئادة العلم وقد كان احتياجه عرالى السوق لاجل الكسب
لعماله والتمتع عن الناس وهذا موضع الترجمة ٣٢ وفي ذلك رد على من يتطعم في التجارة فلا يحضر الاسواق ويخرج منها

لكن بمقتل أن يخرج من يتخرج
لغلبة المنكرات في الاسواق في
هذه الازمنة بخلاف الصدر الاول
ويؤيده قوله تعالى فانتشروا
في الارض وابغوا من فضل الله
وهو طاب الرزق والله ومطاعنا
ما يلهي سواك ان كان حراما
أو حلالا وفي الشرع ما يحرم فقط
وفي الحديث اباحه الخروج
للتجارة وان تول الصحابي كذا
نومر بكذالك حكم الرفع وهذا
الحديث أخرجه أيضا في
الاعتصام ومسلم في الاستئذان
وأبو داود في الادب (ع) أنس
ابن مالك رضى الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يقول من سره أى
أفرجه (أن يسط له في رزقه أو
يفسأ) أى يؤخر (له في أثره) أى
في بقية عمره (فليس روجه)
أى كل ذى رحم محرم أو الوارث
أو القريب وقد يكون
بالمال وبالخدمة وبالزينة قال
العلامة في البسط في الرزق
البركة فيه وفي العسر وحصول
القوة في الجسد لان صدقة
أقاربه صدقة والصدقة تربي
لمال وتزيد فيه فيموجب اوزن كوز
لن رزق الانسان يكتب وهو
في بطن أمه فلذلك احتج الى

خرجة بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعلها بمثابة شهادة رجلين فلا يصح
الاستدلال بها على قبول شهادة الواحد وذكر ابن تين أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال
نازعة لما جعل شهادة اثنين لا تعد أى تشهد على مالم تشاهده وقد أجيب عن ذلك
الاستدلال بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما حكم على الاعراب بعلمه وجرى شهادة
خرجة في ذلك تجرى التوكيد وقد تمكك بهما الحديث جماعة من أهل البدع فاستحلوا
الشهادة لمن كان معروفا بالصدق على كل شئ ادعاه وهو تمكك باطل لان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بمنزلة لا يجوز ان يحكم بغيره بتقاربها فضلا عن مساواتها حتى يصح
الامتناع

• (أبواب بيع الاصول والثمار) •

• (باب من باع نخلا مؤبرا) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع نخلا بعد أن يؤبر فمترها
للذى باعها الا ان يشترط المبتاع ومن ابتاع عبد الغناله للذى باعه الا أن يشترط المبتاع
رواه ابن ماجه • وعن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن ثمرة
النخل لمن أبرها الا ان يشترط المبتاع وقضى أن مل المملوك لمن باعه الا أن يشترط المبتاع
رواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد في المسند) حديث عباد في اسناده انقطاع لانه من
رواية اسحق بن يحيى بن الوليد بن عباد بن الصامت عن عباد ولم يدركه قوله نخلا اسم
جنس يذكرون مؤنث والجمع نخيل قوله بعد أن يؤبر التأخير التشقيق والتلفيح ومعناه شق
طلع النخلة الاتى ليدرفها شئ من طلع النخلة المذكور وفيه دليل على أن من باع نخلا وعليها
ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تسقط على ملك البائع ويدل بعبه ومعه على انه اذا
كانت غير مؤبرة تدخل في البيع وتسقط على المشتري وبذلك قال جمهور العلماء وخالفهم
الاوزاعي وأبو حنيفة فقالا لا تكون للبائع قبل التأخير وبعده وقال ابن أبي ليلى تكون
للمشتري مطلقا وكلا الاطلاقين يخالف الحديث الباب الصحيحين وهذا اذا لم يقع شرط من
المشتري بانه اشترى الثمرة ولا من البائع بانه استثنى لنفسه الثمرة فان وقع ذلك كانت الثمرة
للمشتري من غير فرق بين أن تكون مؤبرة أو غير مؤبرة قال في الفتح لا يشترط في التأخير أن
يؤبره أحد بل لو تأخر بنفسه لم يختلف الحكم عنه جميع القائلين به قوله الا أن يشترط
المبتاع أى المشتري بقريضة الاشارة الى البائع بقوله من باع وظاهره أنه يجوز له أن يشترط
بعضها أو كلها وقال ابن القاسم لا يجوز اشتراط بعضها او وقع الخلاف فيما اذا باع نخلا
بعضه قد أبر وبعضه لم يؤبر فقال الشافعي الجميع للبائع وقال أحمد الذي قد أبر للبائع

هذا التاويل أو المعنى انه يكتب مقيد بشرط كأن يقال ان وصل رحمه فله كذا والاف كذا والمعنى بقاء والذي

ذكره الجليل بعد الموت فكانه لم يمت وأعزب الحكيم الترمذى فقال المراد بذلك قلة البقاء في البرزخ وقال ابن قتيبة بمقتل أن
يكتب أجل العبد مائة سنة وتزكوة عشرين فان وصل رحمه زاده التزكية وقال غيره المكتوب عند الملك المولك به غير المعلوم

عند الله عز وجل فالاول يدخل فيه التغير وتوجيه ان المعاملات على الطواهر والمعلوم الباطن حتى لا يعاق عليه الحكم
فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي تدخله الزيادة والنقص وهو الاثبات والحكمة فيه ابلاغ ذلك الى المكلف
ليه فضل البر وشوم القطيعة وفي كتاب الترغيب والترهيب للعقائبي ٢٣ موسى المديني من حديث عبد الله بن عمرو بن

العاصي عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انه قال ان
الانسان ليصل رحمه وما بقي
من عمره الا ثلاثة ايام فزيد الله
تعالى في عمره ثلاثين سنة وان
الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من
عمره ثلاثون سنة فينقص الله
تعالى من عمره حتى لا تبقى منه الا
ثلاثة ايام ثم قال هذا حديث
حسن ومن حديث اسمعيل بن
عماس عن داود بن عيسى قال
مكتوب في التوراة صلوا الرحم
وحسن الخلق وبر القرابة يعمر
الديار ويكثر الاموال ويزيد في
الآجال وان كن القوم كفارا
قال أبو موسى يروى هذا من
طريق أبي سعيد الخدري مرفوعا
عن التوراة (عن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه انه مشى الى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فحضر
شعبوا هالة) بكسر الهمزة الالية
أرما أذيب من الشحم فوكل
ما يؤتد به من الادهان والدمع
الجامد على المرقنة (مخضة) بفتح
السين وكسر النون وفتح المجهمة
أى متغيرة الرائحة من طول
المكث وروى زخفة بالزاي كذا
في القسطلاني فقال (ولقد رهن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
درعاه) من حديث تسمى ذات

والذي ليؤبر المسترى وهو الصواب قوله ومن اجتماع عبد الخبيبة دليل على ان العبد
اذا ملكه سيده مالا ملكه وبه قال مالك والشافعي في القديم وقال في الجديد وأبو حنيفة
والهادوية ان العبد لا يملك شيئا أصلا والظاهر الاول لان نسبة المال الى المملوك تقتضي
انه يملك وتأويله بان المراد أن يكون شيء في يد العبد من مال سيده وأضيف الى العبد
للاختصاص والاتقاع لا للملك كما يقال الجمل للفرس خلاف الظاهر واستدل بالحدِيثين
على ان مال العبد لا يدخل في البيع حتى الحلقة التي في اذنه والخاتم الذي في اصبعه
والنعل التي في رجله والنياب التي على يده وقد اختلف في الثياب على ثلاثة أقوال الاول
انه لا يدخل شيء منها وهو الذي نسب به الماوردي الى جميع الفقهاء وصححه النووي قال
الماوردي لكن العادة جارية بالعقود عنها فيما بين التجار الثاني انه تدخل في مطلق
البيع للعادة وبه قال أبو حنيفة وكذلك قالت الهادوية في ثياب البذلة الثالث يدخل
قد وما يستر العورة والمذهب الاول هو الاولى والتخصيص بالعادة مذهب مروي قوله
ان مال المملوك فيه التولية بين العبد والامة واعلم ان ظاهرا حديث الباب يخالف
الاحاديث التي ستأتي في التمسك عن بيع الثمرة قبل صلاحها لانه يقضى بجواز بيع الثمرة
قبل التأبير وبعد قال في الفتح والجمع بين حديث التأبير وحديث التمسك عن بيع الثمرة
قبل بدو صلاحها هو ان الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث التمسك مستقلة
وهذا واضح جدا اه

• (باب التمسك عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها حتى
البائع والمبتاع رواه الجماعة الا الترمذي وفي لفظه عن بيع النخل حتى ترهق وعن
بيع السنبيل حتى يبيض وبأمن العاهة رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه • وعن أبي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبايعوا الثمار حتى يبدو صلاحها
رواه أحمد ومسلم والبيهقي وابن ماجه • وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى
عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد رواه الجماعة الا الساق • وعن
أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى ترهق قالوا وما ترهق قال
تحمروا قال اذا منع الله الثمرة فبم تسفل مال خيلك اخرجاه • حديث أنس الاول أخرجه
أيضا ابن حبان والحاكم وصححه قوله يبدو بغيره زة أى يظهر والثمار بالانثنية جمع غرة
بالتصريك وهي أعم من الرطب وغيره قوله صلاحها أى حرمها وصرتها وفي رواية لم
ما صلاحها قال تذهب عاهتها واختلف السلف هل يكفي بدو صلاح في جنس الثمار حتى

• نيل خا الفضول وهي ما يلبس في الحرب (بالمدنية عند جهودي) هو أبو الشحم كافي • عند الشافعي وميممات
الخطيب ورواه البيهقي قيل زانما لم يرهنه عند أحد من مياسير الصحابة حتى لا يبق لأحد عليه منه لو أبرأ منه (وأخذ منه شعيرا)
ثلاثين صاعا أو عشرين أو أربعين أو وسقارا • من شعير الاول عند البخاري من حديث عائشة والثاني في أخرى عنده

والثالث عند البزار عن ابن عباس والرابع عند عبد الرزاق (لا اله) أي لازواجه المطهرات وكن نسبا قال أنس (ولقد سمعته) صلى الله عليه وآله وسلم (يقول) وهذا من كلام أنس قاله في الفتح وقيل من كلام قتادة والضمير في سمعته لأنس قاله البرماوي كذا كرماني وانتصر له العيني لأن نسبة ٣٤ ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوع اظهار بعض الشكوى واظهار

الذاقة على سبيل المبالغة وليس ذلك يذكرك في حقه صلى الله عليه وآله وسلم وأقول قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مظهرا للباب في شرائه إلى أجل كذا وكذا حقيقة الحال ولم يرد به الشكوى حتى يرد عليه ما قاله العيني وهو اخراج للسياق عن ظاهره بغير دليل (ما مسمى عند آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم صاع بر ولا صاع حب) تهميم بعد تخصيصه قال البرماوي وآل مقحمة (وان عنده لتسع نسوة) وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من التقليل من الدنيا اختصارا منه وفي الحديث جواز البيع إلى أجل ومعاملة المود وان كانوا يا كلون أموال الربا كما أخبر الله تعالى عنهم ولكن مبايعتهم وأكل طعامهم ما دون لنا فيه بياحة الله تعالى وفيه معاملة من يظن أن أكثر ما له حرام مالم يتيقن أن المأخوذ به به حرام وجواز الرهن في الحضرة وان كان في التنزيل مقيدا بالافرو رجال هذا الحديث كلهم بصريون (عن المقدم) بكسر الميم وسكون القاف ابن سعد يكره الكندي (رضي الله عنه عن

لو بدأ المصالح في بستان من البلمة لاجزيع جميع البساتين أولا بد من بدوا صلاح في كل بستان على حدة أولا بد من بدوا صلاح في كل جنس على حدة أو في كل شجرة على حدة على أقوال والاول قول الليث وهو قول المالكية بشرط أن يكون متلاصقا والناسي قول أحمد والمثالث قول الشافعية والرابع رواية عن أحمد قوله نهى البائع والمبتاع اما البائع فلتأبى كل مال أخيه بالباطل وأما المشتري فلتأبى بيع له ويساعد البائع على الباطل قوله نهى يقول زها لخل يزها إذا ظهرت غمرته وأزهى يزهي إذا احمر وأصفر هكذا في الفتح وقال الخطابي أنه لا يقال في الخل زها وإنما يقال زهي لا غيره هذه الرواية ترد عليه قوله عن بيع السبيل حتى يبيض بضم السين وسكون الذون وضم الباء الموحدة سابل الزرع قال النووي معناه يثمد حبه وذلك بدو صلاحه قوله ويأمن العاهة هي الآفة تصيبه فيفسد لانه إذا أصيب بها كان أخذ غنمه من أكل أموال الناس بالباطل وقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة مرفوعا إذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بلد وفي رواية رفعت العاهة عن الثمار والنجم هو الثريا والموعها صبحا يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وإذا نهض الثمار أخرج أحمد بن طريق عثمان بن عبد الله بن مرقاة سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قلت ومتى ذلك قال حتى تطلع الثريا قوله حتى يسود زاده لك في الموطأ فإنه إذا سود فنجون العاهة والآفة واشتد إذا حلب قوته وصلايته قوله إذا منع الله الثمرة الخ صرح ابن رظي بأن هذا مدرج من قول أنس وقال رفعه خطأ ولكنه قد ثبت مرفوعا من حديث جابر عند مسلم بل يلفظ ان بعث من أخيه غمرا فاصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم أخذ مال أخيك بغير حق وسأقي وفيه دليل على وضع الجوائح لان معناه ان الثمر إذا تلف كان الثمن المدفوع بلا عوض فكيف يأكله البائع بغير عوض وسأقي الكلام على وضع الجوائح والحاديث المذكور في الباب تدل على أنه لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحه وقد اختلف في ذلك على أقوال الاول انه باطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والثوري وهو ظاهر كلام الهادي والثمام قال في الفتح وهو من نقل الإجماع فيه الثاني انه إذا شرط القطع لم تبطل والباطل وهو قول الشافعي وأحمد ورواية عن مالك ونسبه الحافظ إلى الجمهور وحكام في البصر من المزيدي بالله الثالث انه يصح ان لم بشرط التيقية وهو قول أكثر الخفيسة قالوا والنهي محمول على بيع الثمار قبل ان توجد أصلا وقد حكى صاحب البصر الإجماع على عدم جواز بيع الثمر قبل خروجه وحكى أيضا الاتفاق على عدم جواز بيعه قبل صلاحه بشرط البقاء وحكى أيضا عن الإمام يحيى انه خص جواز البيع بشرط القطع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال ما أكل أحد طعاما) وعندنا لا ساء على ما أكل أحد من بني آدم الإجماع طعاما (قط خيرا) أي أكل خيرا (من أن يأكل من عمل يده) فيكون أكله من طعام ليس من كسب يده معنى التفضيل على أكله من كسب يده وهو واضح ويحتمل أن يكون صفة لطعام فيحتاج إلى تأويل أيضا وذلك لان الطعام في هذا التركيب فضل على

تنسأكل الانسان ان عمل يده بحسب الظاهر وايضا المراد فيقال في نأويله الحرف الما تدرى وصاته جمع في مصدرو صا اذ به
المنهول أي من ما كوله من عمل يده فتأله ووجهه الخيرية ما فيه من ايصال النفع الى المكاسب والى غيره والسلامة عن البطالة
المؤدية الى النضول واكسر النفس به ولتتعفف عن السؤال (وان نبى الله داود ٣٥ عليه السلام كان يأكل من عمل يده)

في الدروع من الحديد ويبيع به
لقوته وخص داود بالذكر لان
اقتصاره في أكله الى ما به حمل
بيده لم يكن من الحاجة لانه كان
خافعة في الارض وانما اتقى
الاكل من طريق الافضل واهذا
أورد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قصته في مقام الاحتجاج
بعماله الى ما قدمه من أن خير
الكسب عمل اليد وهذا بد
تقرير أن شرع من قبلنا شرع لنا
ولا سيما اذا ورد في شرعة امده
وتحسينه مع عموم قوله تعالى
فبهذا هم اقصدوه وقد كان بيننا
صلى الله عليه وآله وسلم لم يأكل
من سعيه الذي يكسبه من أموال
الكفار بالجهد وهو أشرف
المكاسب على الاطلاق لما فيه
من اعلاء كلمة الله تعالى وخذلان
كلمة أعدائه والنفع الاخرى
ووقع في المستدرك عن ابن عباس
بسنده انه كان داود ذراوا وكان
أدم حراثا وكان نوح نجارا وكان
ادريس خياطاً وكان موسى راعياً
وفي هذا الحديث فضيل العمل
باليد وقدم ما يثمره الشخص
بنفسه على ما يثمره غيره وفيه
ان التكسب لا يقدح في التوكل
وان ذكر الشئ بدليله أو وقع في
نفس سامعه قال في الفقه وقد

الاجماع وحكي عنه أيضاً انه يصح البيع بشرط القطع اجماعاً ولا يخفى ما في دعوى بعض
هذه الاجماع من المجازفة وحكي في البحر أيضاً عن زيد بن علي والمؤيد بنات ولا مام يحيى
وأبي حنيفة والشافعي انه يصح بيع الثمر قبل الصلاح تمسكاً به وم قوله تعالى وأحل الله
البيع بعد الصلاح فيصنع مع شرط القطع اجماعاً وينسب مع شرط البقاء اجماعاً ان
جهلت المدة كذا في البحر قال الامام يحيى فان علمت مع عدم اقسامية اذ لا غرر وقال
المؤيد بالله لا يصح للنهي عن بيع وشرط واعلم ان ظاهراً حديث الباب وغيرها المنع من
بيع الثمر قبل الصلاح وان وقوعه في تلك الحالة باطل كما هو مقتضى النهي ومن ادعى
ان مجرد شرط القطع يصح البيع قبل الصلاح فهو يحتاج الى دليل يصلح لتقييد
أحاديث النهي ودعوى الاجماع على ذلك لاجتماعها الماعرفت من ان أهل القول الاول
يقولون بالباطل ان مطلقاً ودعوى الجوزون مع شرط القطع في الجواز على علل مستنبطة
فجملوها مقيدة للنهي وذلك مما لا يقيد من لم يبيع بمفارقة النصوص لمجرد خيالات
عارضة وشبهه واهية تنار بايديهم في كبرك فالحق ما قاله الاولون من عدم الجواز مطلقاً
وظاهر النصوص أيضاً ان البيع بعد طهه ورا الصلاح صحيح سواء بشرط البقاء أم لم بشرط
لان الشارع قد جعل النهي عمداً الى غاية بدو الصلاح وما بعد الغاية مخالفاً لما قبلها
ومن ادعى ان شرط البقاء فسد فعليه الدليل ولا يفتقه في المقام ما ورد من النهي عن
بيع وشرط لانه يلزمه في تجوز البيع قبل الصلاح مع شرط القطع وهو بيع وشرط
وأبداً ليس كل شرط في البيع منهياً عنه فان شرط جابر بعد بيعه الجمل أن يكون له
ظهوره الى المدينة قد صححه الشارع كما ياتي وهو ضيق بالشرط الذي فحن بصدده وتقدم
أيضاً جواز البيع مع الشرط في النخل والعبد لاقوله الا ان يشترط المبتاع وأما دعوى
الاجماع على انه لا بشرط البقاء كما لفت دعوى فاسدة فانه قد حكي صاحب الفتح عن
الجمهور انه يجوز البيع بعد الصلاح بشرط البقاء لم يحك الخلاف في ذلك الا عن أبي
حنيفة وأما بيع الزرع أخضر وهو الذي يقال له القصبيل فقال ابن رسلان في شرح
السنن اتفق العلماء المشهورون على جواز بيع القصبيل بشرط القطع وخالف سفيان
الثوري وابن أبي ليلى فقال لا يصح بيعه بشرط القطع وقد اتفق الكل على انه لا يصح
بيع القصبيل من غير شرط القطع وخالف ابن حزم الظاهري فاجاز بيعه بغير شرط تمسكاً
بان النهي انه لا يرد عن السبيل قال ولم يأت في منه مع بيع الزرع مذنبات الى أن يسئل نص
أصلاً وروى عن أبي اسحق الشيباني قال سألت كرمة عن بيع القصبيل فقال لا بأس
فقلت انه يسئل فيكرهه اه كلام ابن رسلان والحاصل ان الذي في الاحاديث النهي

اختلف العلماء في افضل المكاسب قال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة والاشبه بمذهب الشافعي ان
أطيبها التجارة قال والاربع عندي ان أطيها الزراعة لانها أقرب الى التوكل وتعقبه النووي بحديث المقدام الذي في لباب وان
الصواب ان أطيبها المكسب بما كان يعمل اليد قال فان كان زراعاً فهو أطيب المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد وما

فيه من التوكيل ولما فيه من المنفعة العام لا آدمي والدواب ولأنه لا يدق في العادة أن يؤكل منه بغير عوض قلت وفوق ذلك من عمل اليد ما يكتب من أموال الكثر بالجهاد وهو مكسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو اشرف المكاسب لما فيه من اعلاء كلمة الله وخذلان كلمة اعدائه والنفع ٣٦ الاخرى قال قال ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا قلت وهو

عن بيع الحب حتى يشتد وعن بيع السنبل حتى يبيض فما كان من لزوع قد سبل أو ظهر فيه الحب كان بيعه قبل اشتد ادحبه غير جائز وما قبل أن يظهر فيه الحب والسنابل فان صدق على بيعه حينئذ انه مخاضرة كما قال البعض انه ابيع الزرع قبل ان يشتد لم يصح بيعه لوروده التي عن المخاضرة كما تقدم في باب النسي عن بيوع الغرر لان التفسير المذكور صدق على الزرع الاخضر قبل ان يظهر فيه الحب والسنابل وهو الذي يقال له القصيل ولكن الذي في القاموس ان المخاضرة بيع الثمار قبل بدو صلاحها وكذا في كثير من شروح الحديث فلا يتناول الزرع لان الثمار حلت الشجر كما في القاموس وسواء في ثقبها المحاقلة عند البعض ما يرشد الى انه ابيع الزرع قبل ان تغلظ سوقه فان صح ذلك فذلك لا كان الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقا (وعن جابر قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المخاضرة والمعاومة وفي انظر بدل المعاومة وعن بيع السنين وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه وفي رواية حتى يطيب وفي رواية حتى يطعم وعن زيد بن أبي ابية عن عطاء عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي عن المخاضرة والمعاومة وان ينرى الخمل حتى يشقه والاشقاء ان يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء والمحاقلة ان يباع الخقل بكيل من الطعام معلوم والمزابنة ان يباع الخقل باوساق من القمح والمخاضرة الثلث والرابع واشباه ذلك قال زيد قلت اعطاء سمعت جابرا يذكر هذا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم قال نعم متفق على جميع ذلك الا الاخير فانه ليس لاحد قوله الله قل قد اختلف في تفسيرها فهم من فسرهما بما في الحديث فقال هي بيع الخقل بكيل من الطعام معلوم وقال أبو عبيد هي بيع الطعام في سنبلة والخقل الحرن وموضع الزرع وقال الليث الخقل الزرع اذا تشعب من قبل ان تغلظ سوقه وأخرج الشافعي في المختصر عن جابر ان المحاقلة ان يبيع الرجل الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة قال الشافعي وتفسير المحاقلة والمزابنة في الاحاديث بمحقل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن يكون من رويته من رواه في الشافعي عن رافع بن خديج والطبراني عن مهمل بن سعد أن المحاقلة ما خوزة من الخقل بجمع حقلة قال الجوهرى وهي الساحت بجمع ساحة وفي القاموس الخقل قراح طيب يزرع فيه كالحقلة ومنه لا ينبت القلة الا الحقلة والزرع قد تشعب ورقه وظهر وكثر وإذا تجمع خروجه نباته أو مادام أخضر وقد أحقل في الكل والمحاقل المزروع والمحاقلة بيع الزرع قبل بدو صلاحه أو بيعه في سنبلة بالحنطة أو المزابنة بالثلث أو الربع أو أقل أو أكثر أو أكثر الارض بالحنطة اهـ وقال مالك المحاقلة أن تكسرى

مبنى على ما بحث فيه من النفع المتعدى ولم ينحصر النفع المتعدى في الزراعة بل كل ما يعمد باليد فنفعه متعد لما فيه من تهيئة اسباب ما يحتاج الناس اليه والحق ان ذلك يختلف المراتب وقد يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص والعلم عند الله تعالى قال ابن المنذر انما يفضل عمل اليد على سائر المكاسب اذا نفع العامل كما جاء مصرح به في حديث أبي هريرة قلت ومن شرطه أن لا يمتد فدان الرزق من الكسب بل من الله تعالى بهذه الوساطة ومن فضل العمل باليد الشغل بالامر المباح عن البطالة والله هو وكسر النفس بذلك والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة الى الغير (عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رحم الله رجلا سمعا) باسكان الميم من السماعه وهي الجود قال في القحط المراد بالسماحة ترك المضاجرة ونحوها ظلمما كسبه في ذلك (اذا باع واذا اشترى واذا اقتضى) أى طلب قضاء حقه به وله وهذا يحقل الدعاء والخبر وبالأول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطال

ورجحه الداودي ويؤيد الثاني ما روى الترمذي عن زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المنكر في هذا الحديث الارش بلفظ غفر الله لرجل كان قبلكم كان لا اذا باع الحديث وهذا يشهد بأنه قصه درجة لا يهينه في حديث الباب قال الكرماني فظاهر الاخبار لكن قرينة الاستقبال المستفاد من اذا تجعله دعاءه وتقديره رجلا لا يكون سمعا وقد يستفاد العموم من

تقيد بالشرط قال القسطلاني قاله البرماوى وغيره وفي رواية حكاه ابن النسيم واذا قضى أى أعطى الذى عليه به سؤلة
من غير مطال وهذا الحديث أخرجه الترمذى وكذا ابن ماجه فى التجارات اه وللترمذى والمحاكم من حديث أبى هريرة
مرفوعا ان الله يحب البيع سمح الشراء سمح القضاء وللشافعى من حديث ٣٧ عثمان رفعه أدخل الله الجنة رجلا كان

سهم لاه شـ تريا وبأثنا وقاضيا
ومقتضيا ولا حدم حديث
عبد الله بن عمرو بن نخوع وفيه
الحض على السماحة فى المعاملة
واسـتعمال معالى الاخلاق
وترك المشاحنة والحض على ترك
التضييق على الناس فى المطالبة
وأخذ العفو منهم (عن)
حديثه بن العمان (رضى الله
عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم تلقت
الملائكة) أى استقبلت (روح
رجل من كان قبلكم) عند
الموت (قالوا) أى الملائكة
(أعمت من الخبر شيئا) زادنى
رواية فقال ما أعلم قيل انظر
(قال كنت أمر فتياى) جمع فتى
وهو الخادم حرا كان أو مملوكا
(أن ينظروا) أى يهملوا من
الانتظار (المعسر ويتجاوزوا)
أى يتساهلوا فى الاستيفاء (عن
الموسر) واختلاف فى حد الموسر
فتيل من عنده مؤنته ومؤنة من
تلزمه نفقته وقال الثورى وابن
المبارك وأحمد وأصحق من عنده
خسون درهم أو قيمته من الذهب
فهو موسر وقال الشافعى قد
يكون الشخص بالدرهم غنيا مع
كسبه وقد يكون بالالف فقيرا مع
ضعفه فى نفسه وكثرة عياله وقيل

الارض يعض ما يثبت منها وهى الخبارة واسـ كنه يهد هـ ذاعطف الخبارة عليها فى
الاحاديث قوله والمزانية بالزاي والموحدة والنون قال فى الفتح هى مفاعلة من الزين
يفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ومنه سميت الحرب الزبون اشدة الدفع
فيها وقيل للبيع الخصوص من ائنة كان كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه
أولان أحدهما اذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع فسخه وأراد الآخر دفعه
عن هذه الارادة بامضاء البيع اه وقد فسرت بمافى الحديث أعنى بيع النخل باوساق
من القروفسرت به ذاء ببيع العنب بالزيب كما فى الصيغين وهذا أصل المزانية والحق
الشافعى بذلك كل بيع مجهول أو معلوم من جنس يجزى الربا فى نقده وبذلك قال الجمهور
ووقع فى البخارى عن ابن عمر ان المزانية ان يبيع القمر بكيال ان زاد فى وان نقص فعلى
وفى مسلم عن نافع المزانية ببيع تمر النخل بالتمر كيلا وببيع العنب بالزيب كيلا وبيع
الزروع بالحنطة كيلا وكذا فى البخارى وقال مالك انه يبيع كل شئ من الخبز بالبيع
كيلا ولا وزنه ولا عدده اذا بيع شئ مسمى من الكيل وغيره سواء كان يجزى فيه الربا
أم لا قال ابن عبد البر نظر مالك الى معنى المزانية لغة وهى المدافعة قال فى الفتح وفسر
بعضهم المزانية بانها بيع التمر قبل بدو صلاحه وهو خطأ قال والذى تدل عليه
الاحاديث فى تنـسـيرها أولى وقيل ان المزانية المزارعة وفى القاموس لزبن بيع
كل تمر على شجرة بتمر كيلا قال والمزانية ببيع الرطب فى رؤس النخل بالتمر وعن مالك
كل جزاف لا يعلم كيلا ولا عدده ولا وزنه أو ببيع مجهول مجهول من جنسه أو هو
بيع المغالبة فى الجنس الذى لا يجوز فيه ما غبن اه قوله والمعاملة هى بيع الشجر
اعواما كنبهة وهى مشتقة من العام كالثاهرة من الشهر وقيل هى اكثراء الارض
سنتين وكذلك بيع السنين هو ان يبيع تمر الفخلة لاكثر من سنة فى عقد واحد
وذلك لانه بيع غير ركن كونه ببيع مالم يوجد كرافعى وغيره لذلك تفسير آخر وهو ان
يقول بعثك هـ مذاسنة على أنه اذا انقضت السنة فلا يبيع يتخا أو ردا أنا الفتن وتردأت
المبيع قوله والخبارة سميأتى تفسيرها والكلام عليها فى كتاب المساقاة والمزارعة قوله
حتى يطيب هـ هذه لرواية وما بعد هـ من قوله حتى يطيب فبغى أن يقدحها سائر الروايات
المذكورة قوله حتى يشقه بضم أوله ثم شـ بين مجبوبة ثم قافى وفى رواية للبخارى يشقه
وهى الأصل واللهام بدل من الحاء واشقاق النخل احمراره واصفراره كما فى الحديث والام
الشقة بضم الشين المججمة وسكون القاف بعدها همزة وقد استدل باحاديث الباب
ونحوها على تحريم الحاقلة والمزانية وما شاركه ما فى الالة قياسا وهى امامطة الربا
لعدم علم التساوى أو الفرق وروى على تحريم بيع السنين وعلى تحريم بيع التمر قبل صلاحه

الموسر والمعسر يرجعان الى العرف فى كان حاله بالنسبة الى مثله يعديساراهم وموسر وعكسه وهذا هو المعقد قاله فى الفتح (قال
فتجاوزوا عنه) بفتح الواو وفى رواية بكسر الواو على الامرو هـ من قول الله لا تذكروا كذا فى القسطلاني ولعل الصواب انه
على رواية الكسرة بدون تاء اماه اقبالفتح لا غير فى لفظ مسلم من حديث حديثه بلفظ أى الله به من عباده آتاه الله مالا

فقال له ماذا عملت في الدنيا قال ولا يكفون الله حسداً بينا قال يارب آتني ما لا فمكنت أباع الناس وكان من خلق الجواز فمكنت
أيسر على الموسر وانظر أيسر فقال الله تعالى أنا أحق بذا منك تجاوزوا عن عبدى قال عتبة بن عامر الجهني وأبو مسعود
الأنصاري هكذا سمعنا من رسول الله ٣٨ صلى الله عليه وآله وسلم وللبخاري في بنى إسرائيل وسلم أيضاً أن رجلاً كان قهين

وقد تقدم الكلام عليه وقد وقع الاتفاق على تحريم بيع الرطب بالقر في غير العراق
وعلى تحريم بيع الخنطة في سنها بالخنطة منه وعلى تحريم بيع العنب بالزبيب ولا
فرق من دجهم ورأى العلم بين الرطب والعنب على النجس ويروى ما كان مقطوعاً عنهم وأجوز
أبو حنيفة يبيع الرطب المقطوع بخرصه من البابس

• (باب الثمرة لشتراة بلحها جائحة) •

(عن جابر بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضع الجوانح رواءاً أحد والنسائي وأبو داود
وفي لفظ لم أصب بوضع الجوانح • وفي لفظ قال إن بعث من أخيك ثمرات أصابها
جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ ما لا أخيك بغير حق رواءاً لم وأبو داود
والنسائي وابن ماجه) وفي الباب عن عائشة عن عبد الله بن أبي بن مسعود عن أبي
الرجل وهو ضعيف وأبو حنيفة في الصبي عنهما مختصراً وعن أنس وقد تقدم في باب بيع
التمر قبل بدو صلاحها قوله الجوانح جمع جائحة وهي الآفة التي تصيب الثمر أرفتم لكها
يقال جاحهم الدهر واجتاحهم بتقديم الجيم على الحاء فيهم ما إذا أصابهم بكرهه عظيم ولا
خلاف أن البر والقسط والعطش جائحة وكذلك كل ما كان آفة سماوية أو طاعناً كان
من الآدميين كما سرقة فتبته خلاف منهم من لم يره جائحة لقوله في الحديث السابق عن
أنس إذا منع الله الثمرة ومنهم من قال أنه جائحة تشبه بالآفة السماوية وقد اختلف
أهل العلم في وضع الجوانح إذا بيعت الثمرة بعد بدو صلاحها وسأله البائع لأمشترى
بالضمان ثم تلفت بالجائحة قبل أن يأخذها فقال الشافعي وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين
والأئمة لا يرجع المشتري على البائع بشئ قالوا وإنما ورد وضع الجوانح فيما إذا بيعت
التمر قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحصل مطابق الحديث في رواية جابر على ما قد
به في حديث أنس المتقدم واستدل الطحاوي على ذلك بحديث أبي سعيد أصيب رجل في
ثمار بائعها فكثر دينه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك
وقام دينه فقال خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما
لم يطل دين الغرماء بذهاب الثمار بالعاهات ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثمن
من بائعها منه دل على أن وضع الجوانح ليس على عهده وقال الشافعي في القديم هي من
ضمنان البائع فيرجع المشتري عليه بما دفعه من الثمن وبه قال أحمد وأبو عبيد القاسم بن
سلام وغيرهم قال أنقرطبي وفي الأحاديث دليل واضح على وجوب استقطاع ما جتمع من
التمر عن المشتري ولا يلتفت إلى قول من قال أن ذلك لم يثبت مرفوعاً إلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لأنه من قول أنس بل الصحيح رفع ذلك من حديث جابر وأنس وقال مالك
إن أذهبت الجائحة دون الثلث لم يجب الوضع وإن كان الثلث فأكثروا لبقوله صلى الله

كان قبلكم أناء المالك ليه بعض
روحه فقيل له هل علمت من خير
قال ما أعلم لم قبل له ل أنظر قال
ما أعلم شيئاً غير أني كنت أباع
الناس في الدنيا فأجازهم فانظر
الموسر وأجازهم من المعسر فادخله
الله الجنة قال المظاهري هذا
السؤال منه كان في القبر وقال
الطبري يحتمل أن يكون فقيل
مسنداً إلى الله تعالى والفاء
عاطفة على مقدراً أي أناء المالك
لله. ض روحه فقض فيه ثم الله
تعالى فقتل له فأجابه فادخله الله
الجنة وعلى قول المظاهري
فقبض وأدخل القبر فتنازع
ملائكة الرحمة وملائكة
العذاب فيه فقيل له ذلك وينصر
هذا قوله في الرواية الأخرى
تجاوزوا عن عبدى وحديث
الباب أخرجه البخاري في
الاستقراض وفي ذكر
إسرائيل ومسلم في البيوع وابن
ماجه في الأحكام (عن حكيم
ابن حزام رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم البيعان) بفتح الباء الموحدة
وتشديد الباء المشددة القصبة
(بالخيار) في الجالس (ما لم يقرقا أو
قال حتى يقرقا) أي يبدأنهما
عن مكانهما الذي تبايعا فيه

والثلث من الراوى (فان صدقا) كل واحد منهما عما يتعاونه من الثمن ووصف المبيع وهو ذلك (وبينا) ما يحتاج عليه
إلى بيانه من عيب ونحوه في السلعة والثمن (بورثا) مافيهما (أي كثرته) المبيع والثمن (وان كتما) أي كتم البائع عيب
السلعة والمشتري عيب الثمن (وكذبا) في وصف الساعة والثمن (محتة بركة يههما) أي ذهبت زيادته وغناؤه وإن فعله

أحد هادون الاخرى تحت بركة يبعه وحده ويحفل أن يعود شوم أحده ما على الاخر بان تنزع البركة من المبيع اذ وجد الكذب أو الكتم قال ابن بطال أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة وهذا الحديث أخرجه في البيع وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وفيه وفي الشروط (عن أبي سعيد رضي الله عنه قال كان ٣٩ نزل في الجمع) يفتح الجهم وسكون الميم أي نعطى وكان هذا العطاء مما كان

صلى الله عليه وآله وسلم لم يبعه صلى الله عليه وآله وسلم فيهم مما أفاء الله عليهم من خير (وهو الخلط من القمح) أي من أنواع متفرقة وانما خلط لردائه فتيه دفع توههم من يتوهم ان مثل هذا لا يجوز به لا خلط جيد برديته لان هذا الخلط لا يتدح في البيع لانه معتبر ظاهر فلا يمدح بخلاف ما لو خلط في أوعية من جهة يرى جيدها ويخفى رديتها ويخالف خلط اللب بالماء فانه لا يظهر (وكذا يبيع صاعين) من القمح (بصاع) واحد منه (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تبيعوا) صاعين من القمح (بصاع) منه (ولا) تبيعوا (درهمين بدرهم) ويدخل في مع في القمح جميع الطعام فلا يجوز في الجنس الواحد منه التفاضل ولا النساء والحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه في التجارات (عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه اشترى عبدًا حجامًا) لم يسم (فامر به فكسرت) فقتل عن كسر الهاجم وهي الآلة التي يحجم بها (وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عن ابن الكلب (ولو علم التجاسه

عليه وآله وسلم الثالث والثالث كثير قال أبو داود لم يصب في الثالث شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو رأي أهل المدينة والرجح الوضع مطلقا من غير فرق بين القليل والكثير وبين البيع قبل بدو الصلاح وبعده وما حقيق به الأولون من حديث أنس المتقدم يجاب عنه بان التخصيص على الوضع مع البيع قبل الصلاح لا ينافي الوضع مع البيع بعده ولا يصلح مثله التخصيص مادل على وضع الجوانح ولا التقييده وأما ما احتج به الطحاوي فغير صالح للدلالة على محل النزاع لانه لا تصرح فيه بان ذهاب ثمرة ذلك الرجل كان به اضرار مادية وأيضا عدم نقل تضمين بائع الثمرة لا يصلح للاستدلال به لانه قد نقل ما يشعر بالتضمن على الموم فلا ينافيه عدم النقل في قضية خاصة وسياق حديث أبي سعيد في كتاب القاميس وباقى في شرحه بقية الكلام على الوضع

• (أبواب الشروط في البيع) •

• (باب اشتراط منفعة لمبيع وما في معناها) •

(عن جابر انه كان يبيع على جبل له قد أعما فاراد أن يبيعه قال ولحقني الذي صلى الله عليه وآله وسلم قد عالى وضربه وساروس برالم يسر مثله فقال بعنيته فقلت لا ثم قال بعنيته وبعته واستغفرت له لانه الى أهلى مستحق عليه • وفي انظر لاحد والبخاري وشروط ظهره الى المدينة) قوله أعما الاعياء التعب والجزع عن السير قوله بعنيته زاد في رواية متفق عليها بوقية وفي أخرى بضم واو وفي أخرى أيضا باو قيتين ودرهم أو درهمين وفي بعضها بأربعة دنانير وفي بعضها باثمانائة درهم وفي بعضها بثمانين دينارا وقد جمع بين هذه الروايات بما لا يخلو عن تكلف واستدل بهذا على جواز طلب البيع من المالك قبل عرض المبيع للمبيع قوله جملته بضم الحاء المهملة والمراد الجمل عليه وغمام الحديث في الصحيحين فلما باغت أميته بالجمل فقد دنى عنه ثم رجعت فارس في أثرى فقال اتراني ما كنت لا خذ جملك خذ جملك ودرهمك فهو لك وللحديث أفاط فيها اختلاف كثير وفي بعضها طول وهو يدل على جواز بيع مع استثناء الر كوب وبه قال الجمهور وجوز مالك اذا كانت مسافة السفر قريبة وحدها ثلثة أيام وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون لا يجوز ذلك سوا مسافة المسافة أو كثرت واحتجوا بحديث النبي عن بيع وشروط وحديث النبي عن الثنا وأجابوا عن حديث الباب بأنه قصة عين تدخلها الاحتمالات ويجاب بان حديث النبي عن بيع وشروط مع ما فيه من المقال هو أعم من حديث الباب مطلقا فيبقى العام على الخاص وأما حديث النبي عن الثنا فقد تقدم تقييده بقوله الا ان يعلم وللحديث فوائد مبسطة في مطولات شروح الحديث

فلا يصب يبعه كغزير مينة ونحوهما وجوز أبو حنيفة بيع الكلاب وكل غنم أو أنها تضر بالقيمة عند الاتلاف وعن مالك روايتان وقال الحنابلة لا يجوز به مطلقا قال الشوكاني في نيل الاوطار وظاهر الحديث عدم الفرق بين المعلوم وغيره سواء كان مما يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يجوز وقال عطاء والشافعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره

وبدل عليه ما أخرجه الترمذي من حديث جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نمن الكلب الا كلب صيد قال
في الفتح رجال اسنادهم ثقات الا انه طعن في صحته وأخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة لم يكن من روايه أبي المهزم وهو
ضعيف فينبغي حل المطلق على المقيد ٤٠ ويكون المهرم بيع ما عدا كلب الصيد اذ صلح هذا المقيد للاحتجاج به وقد اختلفوا

• (باب النهي عن بيع شرطين من ذلك) •

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لا يبيع سلف
وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يضمن عندك رواه الجماعة الا ابن

ماجه فان له منه ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يضمن عندك قال الترمذي هذا حديث حسن
صحيح الحديث صححه أيضا ابن خزيمة والحاكم وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضا بلفظ

لا يبيع سلف ولا شرطان في بيع وهو هذا رواه كاهن من حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده ووجد في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب عن عبد الله بن عمرو بن واد
والصواب انبأهم وأخرجه ابن حزم في المحلى والخطابي في المعالم والطبراني في الاوسط

والحاكم في علوم الحديث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ نهى عن
بيع وشرط وقد استغربه الثوري وابن أبي القوارس قوله لا يبيع سلف ولا يبيع قال

البغوي المراد بالسلف هنا القرض قال أحمد وهو أن يقرضه قرضاً ثم يبيعه عليه بيعاً
يزداد عليه وهو فاسد لانه انما يقرضه على أن يعاينه في الثمن وقد يكون السلف بيعاً في

السلم وذلك مثل أن يقول أبيعك عبدي هذا بالالف على أن تسلفني مائة في كذا وكذا أو يسلم
اليه في شيء ويقول ان لم يتيه بالسلم فيسه عندك فهو بيع لك وفي كتب جماعة من أهل

البيت عليهم السلام ان السلف والبيع صورته ان يريد الشخص أن يشتري السلعة بأكثر
من ثمن الاجل النساء وعنده ان ذلك لا يجوز فيحتال فيسه قرضه الثمن من البائع ليحمله

اليه حيلة والاولى تفسير الحديث بما تقتضيه الحققة الشرعية أو اللغوية أو العرفية
أو المجاز عند تعذر الحال على الحققة لا بما هو معروف في بعض المذاهب غير معروف في

غيره وقد عرفت الكلام في جواز بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لا جـ ل النساء قوله ولا
شرطان في بيع قال البغوي هو ان يقول بعثك هذا العبد بالالف نقداً أو بالقبض نسيئة فهذا

بيع واحد تضمن شرطين يختلفان في المقتضى فبيع بائناً لا فرق بين شرطين وشرط
وهذا التفسير هو عن زيد بن علي وأما حفيظة وقيل معناه ان يقول بعثك ثوبي بكذا

وعلى قصارته وخباطة فهذا فاسد عند أكثر العلماء وقال أحمد انه صحيح وقد أخذ بظاهر
الحديث بعض أهل العلم فقال ان شرط في البيع شرط واحد صحيح وان شرط شرطين أو

أكثر لم يصح فيه من ذلك لأن يقول بعثك ثوبي على ان أخيطه ولا يصح أن يقول على ان
أقصمه وأخيطه ومذهب الاكثر عدم الفرق بين الشرط والشرطين وانفقوا على عدم

صحته ما فيه شرطان قوله ولا ربح مالم يضمن يعني لا يجوز أن يأخذ ربحاً سلعاً لم يضمنها
مثل أن يشتري متاعاً ويبيعه الى آخر قبـ ل قبضه من البائع فهذا البيع باطل ورجحه

أيضاً أهل تجب القيمة على مثله
في قال بقرين يبيعه قال بعدهم

الوجوب ومن قال بجوازها قال
بالوجوب ومن فصل في البيع

فصل في لزوم القيمة اه وقال
في السيل وفي اسناده الحسن بن

أبي جعفر قال يحيى بن معين
ليس بشيء وضعفه أحمد وقال

ابن حبان لا أصل له وأخرج نحوه
الترمذي من حديث أبي هريرة

وفي اسناده أبو المهزم وهو ضعيف
متروك فلم يصح الاستئناس به ليل

تقوم به الطمعة اه (وعن الدم)
أي أجرة الحجامة وأطلق عليه

الثمن تجوز اهل الحافظ الشوكاني
وقد استدلل بذلك من قال بقرين

كسب الحجامة ويؤيدها تميمية
ذلك مختاراً في حديث أبي

هريرة بلفظ من السحت مهر
البيخي وأجرة الحجامة أخرجه

الحازمي في التامخ والمنسوخ
ومذهب الجمهور الى أنه حلال

واحتجوا بحديث أنس وابن
عباس الاتيين قريباً وجعلوا

النهي على التنزيه لان في كسب
الحجامة دناءة والله يحب معالي

الامور ولان الحجامة من الاشياء
التي تجب لاهل العلم على المسلم للاعانة

له عند الاحتياج اليها ويؤيدها
اذنه صلى الله عليه وآله وسلم لما

سأله عن أجرة الحجامة ان يطعم منها فاضحه ورقيقه ولو كانت حراماً لما جاز الانتفاع بها بحال ومن أهل هذا القول لا يجوز
من زعم ان النهي مندوخ وجنح الى ذلك الطحاوي وقد عرفت ان صحة النسخ متوقفة على العلم بتأخر النسخ وعدم امكان
الجمع بوجه والاول غير ممكن هنا والثاني ممكن بجمع النهي على كراهة التنزيه بقرينة اذنه صلى الله عليه وآله وسلم بالانتفاع بها

في بعض المنافع وباعطائه صلى الله عليه وآله وسلم الاجر لمن حججه ولو كان حراما لما مكنته منه ويمكن ان يجعل النهي عن كسب الحرام على ما يكتسبه من بيع الدم فقد كانوا في الجاهلية يا كونه ولا يبعد أن يشتروا كل فيكون منه حراما ولكن الجمع بهذا الوجه بعيد فثبت عن المصير الى الجمع بالوجه الاول ويبقى الاشكال ٤١ في صحة اطلاق اسم الخبث والسحت على

المذكور وتزيم اقال في القاموس الخبيث ضد الطيب وقال السحت بالضم وبضعتين الحرام أو ما خبث من المكاب فلزم عنه العار انتهى وهذا يدل على جواز اطلاق اسم الخبث والسحت على المكاب الدينية وان لم تكن محرمة والطهارة كذلك فيزول الاشكال انتهى ويطرد ذلك في كل ما يشبهه من تكاثر وغيره (ونهي) صلى الله عليه وآله وسلم نهى تحريم (عن الواشمة) الفاعلة للوشم (والموشومة) أي عن فعلها والوشم ان يغرز الجاد بآبرة ثم يحشى بكحل أو نيلة فيزرق أثره أو يخضر وانما نهى عن ذلك لما فيه من تغيير خلق الله تعالى قال في الروضة لوشق موضعا في بدنه وجعل فيه دما ووشم يده أو غيرها فانه نجس عند الفرز وفي تعليق الفراء انه يزال الوشم بالعلاج فان كان لا يمكن الا بالجرح لا جرح ولا اثم عليه بعد (و) نهى أيضا عن فعل (آكل الربا) عن فعل (موكله) لانهم ما شريكان في الفعل (واهن الممور) للعيوان لا الشجر فان الفتنة فيه أعظم وهو حرام بالاجماع وهذا الحديث من

لا يجوز لان لم يبيع في ضمان البائع الاول وليس في ضمان المشتري منه لعدم القبض قوله ولا يبيع ما ليس عنده ذلك قد قدمنا الكلام عليه في باب النهي عن بيع ما لا يملك

• (باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه)

(عن عائشة انها أرادت أن تشتري بريرة لاعتق فاشتروا ولا هافد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اشترها وأعتقها فانما الولاء لمن أعتق متفق عليه ولم يذكر البخاري لظنة اعتقها) قوله بريرة هي بفتح الباء الواحدة وبراءين بينهما تحتية بوزن فعيلة شتقة من البر وهو غير الاراك وقيل انها فاعيلة من البر بمعنى مقهولة أي مبرورة أو بمعنى فاعلة كرحمة أي بارة وكانت للناس من الانصار كما وقع عند أبي نعيم وقيل للناس من بني هلال قاله ابن عبد البر وقد ذكر المصنف رحمه الله ههنا هذا الطرف من الحديث للاستدلال به على جواز البيع بشرط العتق وسيأتي الحديث بكامله قريبا قال النووي قال العلماء الشرط في البيع أقسام أحدها يفتضيه اطلاق العقد كشرط تسليمه الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقا الثالث اشترط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور وهذا الحديث الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستئنا منفعته فهو باطل

• (باب ان من شرط الولاء أو شرط فاسد الفاعل صحت العقد)

(عن عائشة قالت دخلت على بريرة وهي مكتوبة فقالت اشتريني فاعتقني قلت نعم قالت لا يبيعهوني حتى يشتروا ولائي قالت لا حاجة لي فيك فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه فقال ما شأن بريرة فذكرت عائشة ما قالت فقال اشترها فاعتقها وبشروطها ما شاؤا قالت فاشتريتها فاعتقته واشترط أهلها ولاها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لمن أعتق وان شرطوا ما شرطه رواه البخاري ولمسلم معناه والبخاري في لفظ آخر خذها واشترط لها الولاء فاعاها الولاء لمن أعتق وعن ابن عمر ان عائشة أرادت أن تشتري جارية فعتقها فقال أهلها فبيعهن كها على ان ولاها لداود كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يمنعه ذلك فان الولاء لمن أعتق رواه البخاري والنسائي وأبو داود وكذا لمسلم لكن قال فيه عن عائشة جعله من ممتلكها وعن أبي هريرة قال أرادت عائشة أن تشتري جارية فعتقها فبقي أهلها إلا أن يكون الولاء لهم فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يمنعه ذلك فان الولاء

٦ قيل ما أفراده وأخرجه أيضا في البيوع والطلاق واللباس (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الخلف) بفتح الخاء وكسر اللام اليمين الكاذبة (منفعة) بفتح الهمزة والنون يكون الثاني من نفي البيع اذا راج ضد كسب أي من يده (للسلطة) بكسر السين المتاع وما يتجر به (محقة) من الحق أي مذهبة (للبركة)

وأُسند الفعل إلى الخلف استلزاماً بما لا ينافي سبب في رواج العامة وثباتها وفي الحديث أن الخلف الكاذب وإن زاد في المال فإنه يعمو البركة والنماء والزيادة وكذلك قوله تعالى يعق الله الربأى يعق البركة من البيع الذي فيه الربا وإن كان العدد زائداً لكن يعق البركة يقضى إلى الضم لال ٤٢ العدة في الدنيا أو إلى الضم لال الأجر في الآخرة فأمره ببول إلى ثلثة وتخص

وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذلك أبو داود والشافعي (عن خباب رضي الله عنه قال كنت قيناً في الجاهلية) القين الحداد قال ابن دبريد ثم صار كل صانع عند العرب قيناً وقال الزجاج القين الذي يصلح الاسنة وأما قول أم أيمن أما قنت عائشة فعننا زينتاً قال الخليل التميمي التزيين ومنه سميت المغنية قينة لأن من شأنها الزينة (وكانت على العاصي بن وائل) هو والد عمرو بن العاصي الصحابي المشهور (دين فانيته اتقاه) أي أطلب منه ديني وبين في رواية أنه أجرة سيف عله (قال لا أعطيك) حقت (حتى تكفر بمحمد) صلى الله عليه وآله وسلم قال خباب (فقلت) له (لا أكفر بمحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى يميتك الله ثم تبع) زاد في رواية الترمذي قال وإني لميت ثم مبعوث فقلت نعم وأنت كل كون خباب علق الكفر ومن علق الكفر كفر والجواب أن الكفر لا يتصور حينئذ بعد البعث لما ينسب الآيات الباهرة المبيحة إلى الأيمان اذ ذلك فكانه قال لا أكفر أبداً أو أنه خاطب العاصي بما يعتقد من كونه

لمن اعتق رواه مسلم) قوله استبرها في ذلك دليل على جواز بيع المكاتب إذا رضى ولولم يجهز نفسه وبه قال أحمد وريضة والأوزاعي والليث وأبو ثور ومالك والشافعي في أحد أقواله واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهم ما على تناسيلهم في ذلك كذا في الفتح وإلى مثل ذلك ذهب الهادي وأتباعه وقال أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين عنه وبعض المالكية أنه لا يجوز بيعه مطلقاً ويرى عن ابن مسعود وأجابوا عن حديث الباب بأن بريرة عجزت نفسها بدليل استعانتها عائشة كما في كثير من الروايات ويحجب بأنه ليس في استعانتها عائشة ما يستلزم العجز قوله ويشترطوا ما شاءوا فمعه دليل على أن شرط البائع للعبد أن يكون الولاء له لا يصح بل الولاء لمن اعتق بإجماع المسلمين قوله وإن اشترطوا مائة شرط قال النووي أي لو شرطوا مائة مرة توكيداً لشرط باطل وانما جعل ذلك على التوكيد لأن الدليل قد دل على بطلان جميع الشروط التي ليست في كتاب الله فلا حاجة إلى تقييدها بالمائة فإنها لو زاد عليها كان الحكم كذلك قوله واشترطى لهم الولاء استشكل صدور الازد من مصلى الله عليه وآله وسلم بشرط فاسد في البيع واختلف العلماء في ذلك فذهب من أنكر الشرط في الحديث زوى الخطابي في العالم بسنده إلى يعقبي أن أكنتم أنه أنكر ذلك وعن الشافعي في الامم الإشارة إلى تضعيف هذه الرواية التي فيها الأذن بالاشتراط كرويه انفرد بها هشام بن عروة دون أصحاب أبيه وأشار غيره إلى أنه روى بالمعنى الذي وقع له وليس كما ظن واثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه ثم اختلفوا إلى توجيه ذلك فقال الطحاوي إن اللام في قوله لهم بمعنى على كقوله تعالى وإن أسأتم فلها وقد أسند هذا البيهقي في المعرفة عن الشافعي وجزم به الخطابي عنه وهو مشهور عن المازني وقال النووي إن هذا تأويل ضعيف وكذلك قال ابن دقيق العيد وقال آخرون الأمر في قوله اشترطى للإباحة أي اشترطى لهم أو لا فإن ذلك لا ينفعهم ويترى هذا قوله ويشترطوا ما شاءوا وقيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كان أعلم الناس أن اشتراط الولاء باطل واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بريرة فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق الأمر مريداً به التأكيد كقوله تعالى اعملوا ما شئتم فكانه قال اشترطى لهم الولاء فمعلوم أن ذلك لا ينفعهم ويؤيد هذا ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك ما بال رجال يشترطون شروطاً الخ فوجبه بهم هذا القول مشيراً إلى أنه قد تقدم منه بيان إبطاله إذ لو لم يتقدم منه ذلك لبداً ببيان الحكم لا بالتوبيخ إعدام المقضى له إذ هم يسمون بالبراءة الأصلية وقال الشافعي أنه أذن في ذلك لقصد إعدامهم شرعاً لم يردعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم وكان ذلك من باب الأدب وقيل

لا يقر بالبعث فكانه علق على محال (قال) العاصي (دعني حتى أموت وأبعث) على البناء للمفعول معنى (فسأوني ما لو دلنا فاقضيك فترأت) هذه الآية (أفترأت الذي كفر) بآياتنا وقال لا نرين ما لو دلنا أطلع الغيب) أي أقدم بلغ من شأنه إلى أن ارتقى إلى علم الغيب الذي توحده إليه الواحد القهار حتى ادعى أن يوقى في الآخرة ما لا يولد (أم اتخذ عند

لرحمى عهدا) بذلك فانه لا يتوصل الى العلم به الا باحد هذين الطريقين وقيل العهد كلمة الشهادته والعمل الصالح فان وعده الله
 بالنواب عليه كما عهد عليه وهـ هذا الحديث أخرجه البخارى أيضا في المظالم والتفسير: الاجارة ومـ لم في ذكر المتأففين
 والترمذى في التفسير وكذا الأتساق والغرض من هـ هذا الحديث هـ ٤٣ ان فيه ذكر القين والحداد (عن أنس بن مالك)

رضى الله عنه ان خطاطا لم يسم
 (دعاه) ول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم) اطعام صنعته قال
 أنس بن مالك فذهبت مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله (وسلم)
 الى ذلك الطعام فقرب الخطاط
 (الى رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم) خبزا) قال الامام علي
 كان من شعير (ومر قافيه دباه)
 بضم الدال وتشديد الباء مدودا
 الواحدة دبابة فمزنته منقلبة عن
 حرف دله وخطا الجهد الجوهرى
 حيث ذكره في المقصور أى فيه
 قرع (وقد يد فرأيت النبي صلى الله
 عليه وآله (وسلم) يفتح الباب
 من حوالى القصعة) يفتح القاف
 (قال) أنس (فلم زل أحب الدباء
 من يومئذ) قال الخطاطي فيه
 جواز الاجارة على الخطاطة ردا
 على من أبطلها به أنه ليست
 بأعيان مرتبة ولا صفات
 معلومة وفي صنعة الخطاطة معنى
 ليس في سائر ما ذكره البخارى
 من ذكر القين والصانع والتجار
 لان هؤلاء الصنائع انما تكون
 منهم الصنعة المختصة فيما يستصنعه
 صاحب الحديد والخشب والفضة
 والذهب وهى أمور من صنعة
 يوقف على حدها ولا يخطا بها
 غيرها والخطاط انما يخط الثوب

مـ فى اشترطى اتركى محالنتهم فيما يشترطونه ولا تظهري نزاعهم فيما دعوا اليه مراعاة
 لتبميز العتق لتشوف الشرع اليه وقال ال وروى أقوى الاجوبة ان هـ هذا الحكم خاص
 بعائنة في هذه القصة وان سببه المباغة في الزجر عن هذا الشرط لمخالفتهم حكم الشرع
 وهو كمنع الحج الى العمرة كان خاصا بذلك العتقة مباغة في الزالة ما كانوا عليه من منع
 العمرة في أشهر الحج وبسببها منه ارتكاب أخف المقتدين اذا استلزم الزالة أشدها
 وتعقب بأنه استدلال بخلاف فيه على مختلف فيه وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص
 لا يثبت الا بدليل وقال ابن الجوزى ليس في الحديث ان اشتراط الولاو العتق كان
 مقارنا للعقد فيصلى على أنه كان سابقا للعقد فيكون الامر بقوله اشترطى مجردا ولا
 يجب الوفاء به وتعقب بما تبعه ادان بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم شخصان بعد
 مع علمه بأنه لا يني بذلك الوعد وقال ابن حزم كان الحكم ثابتا لجواز اشتراط الولاو الغير
 المعتق فوقع الامر باشتراطه في الوقت الذى كان ذلك جائزا فيه ثم نسخ بخطبته صلى الله
 عليه وآله وسلم وهو بعيد قوله فانما الولاو لمن أعنتق فيه اثبات الولاو للمعتق ونفيه
 عما عداه كما تقتضيه انما الحضرية واسـ تدل بذلك على أنه لا ولا مانـ لم على يديه رجل
 أو وقع بينه وبين رجل مخالفة ولا لامة قط وسـ يأتى الكلام على بقية هـ هذا الحديث
 فى كتاب العتق ان شاء الله تعالى

• (باب شرط السلامة من الغبن) •

(عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه يجتدع في البيوع فقال
 من بايعت فقل لا خلاية متفق عليه • وعن أنس ان رجلا على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يبيع وكان في عقه دنانير في عتقه ضمه فأتى أهله النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فذموا بآراءه ول الله يجزى على فلان فانه يبيع وفي عقه دنانير ضمه فدعا
 وراه فقال يا نبي الله انى لا أصبر عن البيع وقال ان كنت غير تارك للبيع فقل هاوها ولا
 خلاية رواء الخمسة وسـ الترمذى وفيه نسخة الجزى على السبعة لانهم الزه ياء وطلبوه
 منه وأقرهم عليه ولو لم يكن معهم فاعندهم لمسا طلبوه ولا انكر عليهم • وعن ابن عمر ان
 منقذ ذاق في رأسه في الجاهلية ماء مودة فخبثت اسنانه فبكان اذا بايع يجتدع في البيع
 فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بايع وقل لا خلاية ثم أتت بالخيار ثلثا فقال ابن
 عمر فسمعه ببائع ويقول لا خذ ذابة لا خذ ذابة رواء الجدي في مسنده فقال حدثنا
 سفيان عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر فذكره • وعن محمد بن يحيى بن حبان قال

في الاغلب بصيوط من عنده فيجتمع الى الصنعة الاكثروا هـ معناه التجارة ولاخرى الاجارة وحصة احداهما لا تميز من
 الاخرى وكذلك هذا في ثلث رازو الصباغ اذا كان بصيوطه وبصبغ هذا بصبغه على العادة لمعنا. فبما بين الصنائع وجميع ذلك
 فابعد في القياس الا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجدهم على هذه العادة أول زمن الشريعة فلم يغيرها ذلوليو ابغية

لشئ علم - ثم قصار بهزل من موضع القياس والعمل به ماض صحيح لما فيه من الاتفاق انتهى قال في الفتح وقبه دلالة على أن الخطيئة لا تنافي المروءة انتهى والحديث أخرجه أيضا في الاطعمة وكذلك أبو داود والترمذي وقال - سنن صحيح (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال كنت مع ٤٤ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة) قيل هي ذات الرقاع كما في طبقات

هو حديث منقذ بن عمرو كان رجلا قد أصابته آفة في رأسه فكسرت لسانه وكان لا يدع على ذلك التجارة وكان لا يزال يغيب فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال ذاك أنت بايعت فقل لا خلاية ثم أنت في كل سنة ابنتها بالخيار ثلاث ليال ان رضيت فامسك وان مضت فاردها إلى صاحبها روى البخاري في تاريخه وابن ماجه والدارقطني حديث أنس أخرجه أيضا الحاكم وحديث ابن عمر الثاني أخرجه أيضا البخاري في تاريخه والحاكم في مستدركه وفي إسناده محمد بن اسحق وفي الباب عن عمار بن الخطاب عند الشافعي وابن الجارود والحاكم والدارقطني وفيه أن الرجل اسمه حبان ابن منقذ وأخرجه أيضا عنه الدارقطني والطبراني في الاوسط وقيل ان القصة مقلدة من الدحمان كما في حديث الباب قال النووي وهو الصحيح وبما جزم عبد الحق وجزم ابن الطلاع بأنه حبان بن منقذ وتورد الخطيب في المهمات وابن الجوزي في التفتيح قال ابن الصلاح وأما رواية الاشتراط فيذكر لأهلها قوله لا خلاية بكسر المجهمة وتخفيف اللام أي لا خديعة قال العلماء لقننه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول ليتلفظ به عند البيع فيطلع به صاحب به على أنه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة ويرى له ما يرى لنفسه والمراد أنه إذا ظهر غش في الثمن واسترد المبيع واختلف العلماء في هذا الشرط هل كان خاصا بهذا الرجل أم يدخل فيه جميع من شرط هذا الشرط فعند أحمد ومالك في رواية عنه والمنصور بالله والامام يحيى أنه يثبت الرد لكل من شرط هذا الشرط وينبذون الرد بالغش لمن لم يعرف قيمة الساع وقبده بعضهم - يكون الغش فاحشا هو ثلث القيمة عنده قالوا بما مع المدع الذي لا جله أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الرجل الخيار وأجيب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل لهذا الرجل الخيار للضعف الذي كان في عقله كما في حديث أنس المذكور فلا يلحق به الا من كان مثله في ذلك بشرط أن يقول هذه المقالة ولهذا روى أنه كان إذا غش يشهد رجل من العصاة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعل بالخيار ثلاثا فيرجع في ذلك وبه مذابة بين أنه لا يصح الاستدلال بهذه القصة على ثبوت الخيار لكل مغشون وان كان صحيح العقل ولا على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل إذا غش ولم يقل هذه المقالة - وهذا مذهب الجمهور وهو الحق واستدل بهذه القصة على ثبوت الخيار لمن قال لا خلاية - واه غش أم لا وسواء وجد غشا أو عيبا أم لا وبؤيده حديث ابن عمر الآخر والظاهر أنه لا يثبت الخيار إذا وجد خلابة لا إذا لم توجد لان السبب الذي ثبت الخيار لاجله هو وجود ما فيه من غش فاذا لم يوجد فلا خيار واستدل بذلك أيضا على جواز الخيار للسفاهة

ابن سعد وسيرة ابن هشام وابن سعد الناس وفي البخاري كانت في غزوة تبوك وفي مسلم من حديث جابر قال أقبلنا من مكة إلى المدينة فيكون بالديبية أو عمرة القضية أو في الفتح أو جهة الوداع لكن جهة الوداع لان معنى غزوة بل ولا عمرة القضية ولا بالديبية على الراجح فتعين الفتح وبه قال الباقين في (قابط أبي جلي وإعياء) أي تعب وكل يقال أعياء الرجل أو البعير في المشى ويستعمل لازما ومتعديا تقول أعياء الرجل وأعياء الله (قافى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال جابر فقلت نعم قال ما شأنك أي ما حالك وما جرى لك حتى تأخرت عن الناس (قلت أبطأ على جلي وأعياء فتخلفت) عنهم (انزل) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (يجزه) مضارع جنى أي يجزبه (يجزه) أي بهمه الموجهة من رأسها كالصولجان مع دلان يلتصق به الراكب ما يقطع منه (ثم قال اركب فركبت فاقدر أيتها) أي الجمل (أكفه) أمهه (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حتى لا يتجارزه (قال تزوجت قلت نعم قال بكرا) تزوجت (أم ثيبا)

بالمثنية وقد تطلق على البالغة وان كانت بكرا تجازا ونساء والمراد بها الذرة (قلت بل) تزوجت (ثيبا) هي سبيلة بنت مود الأوسية (قال أفلا) تزوجت (جارية) بكرا (تلاعها وتلاعبك) وفي رواية قال ابن أنس من له ذرة ولعالم أو في أخرى فلا تزوجت بكرا تضاحكها وتضاحكها وتلاعها وقوله لعالم بكسر اللام وضمة طة بغض

رواية البخاري بضمه أو قد تفسر الجهر وقوله ثلاثين أو تلاحظك باللعب المعروف ويؤيده رواية الضحك وجعله بعضهم من
الاماب وهو الرقيق وفيه حصص على تزويج البكر وفضله تزويج الابكار وملاعبة الرجل أهله (قلت ان لي اخوات) ولمسلم ان
عند الله ثلاث وثلاثين نكاحا وانى كرهت أن آتين أو أجيمن من عثمان ٤٥ (فأحببت ان أتزوج امرأة تحبهم من وعشطنهن)

بضم الشين أى تسرح شعورهن
(وتقوم عليهن) زاد مسلم
وتصلهن (قال) صلى الله عليه
وآله وسلم (أما) حرف تنبيه (انك
قادم) على أهلك (فاذا قدمت)
عليهم (فالكيس الكيس) بفتح
الكاف والنصب على الأغراء
والكيس الجماع قال ابن الاعراب
فيكون قد حضه عليه لما فيه وفي
الاغتسال منه من الاجر لكن
فسره البخاري في موضع آخر من
جامعه هذا بأنه الولد واستشكل
وأجيب بأنه أما أن يكون قد
حضه على طلب الولد واستعمال
الكيس والرفق فيه اذ كان جابر
لأولاده اذ ذاك أو يكون قد أمره
بالتحفظ والتوقي عند احتياطة
الاهل مخافة ان تكون
حائضا فيقدم عليها الطول الغيبة
وامتناد الغربة والكيس شدة
المحافظة على الشيء قاله الخطابي
وقيل الولد العقل لما فيه من
كثير جماعة المسلمين ومن
القوائد الكثيرة التي يحافظ
على طلبها اذ هو العقل (ثم قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (أن يبيع
جملك قلت نعم فاشترامنى بأوقية)
وكانت في القديم بأربعين درهما
وزنهما أفعولة والجمع الاواق
مشددا وقد تحققت ويجوز فيها

كما أشار إليه المصنف وغيره وهو استدل محجج لكن بشرط ان يطلب ذلك من الامام
أو الحاكم قرابة من كان في تصرفه منه كما في حديث انس قوله في عقدة العقدة العقل كما
يشعر بذلك التفسير المذكور في الحديث وفي التلخيص العقدة الرأى وقيل هي العقدة
في اللسان كما يشعر بذلك ما في رواية ابن عمر أنهم اخذوا لسانه وكذلك قوله فكسرت لسانه
وعدم افصاحه بلفظ الخلابة حتى كان يقول لا خنابة بادل اللام ذالا معجمة وفي رواية
مسلم انه كان يقول لا خنابة بادل اللام نونا ويدل على ذلك أيضا قوله تعالى واحلل
عقدة من لسانى ولم يذكر في القاموس الا عقدة اللسان قوله سنع بالسين المهملة ثم الفاء
ثم العين المهملة أى ضرب والمأمومة التي بلغت أم الرأس وهى الدماغ أو الجلمدة الرقيقة
التي عليه قوله ثم أنت بالخيار ثلاثا استدل به على أن مدة هذا الخيار ثلاثة أيام من دون
قيادة قال في الفتح لانه حكى ورد على خلاف الاصل فيقتصر به على أقصى ما ورد فيه
ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع واغرب بعض
المالكية فقال انما قصره على ثلاث لان معظم بيعه كان في الرقيق وهذا يحتاج الى دليل
ولا يكفي فيه مجرد الاحتمال انتهى قوله وعن محمد بن يحيى بن حبان بفتح الحاء المهملة
وعن غير صاحب الصحيح المعروف بابن حبان بكسر الحاء

(باب اثبات خيار الجالس)

(عن حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وقال
حق يقترقا فان صدقا ويناورا لمهما في بيعهما ما وان كذبا وكتمتا محقت بركة بيعهما
وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول
أحدهما ما أحبه اختاروا بما قال أو يكون بيع الخيار وفي لفظ اذا تباعد الرجلان فكل
واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا أو كانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فان خيرا أحدهما الآخر
فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد ان تباعا ولم يتفرقا أحدهما الآخر ففقد
وجب البيع متفق على ذلك كله وفي لفظ كل بيعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا لا يبيع الخيار
متفق عليه أيضا وفي لفظ اذا تباعد المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا
لا يبيع الخيار وفي لفظ اذا تباعد المتبايعان بالبيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه
ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما ما عن خيار فاذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب قال نافع
وكان ابن عمر رحمه الله اذا بايع رجلا فاراد أن لا يقيه قام فشى هنية ثم رجع آخرجاهما
قوله البيعان بشدديد التهمة يعنى البائع والمشتري والبيع هو البائع أطلق على

وقية بغير أل وهو لغة عامرية وفي رواية بخمس أواق وزادني أوقية وفي أخرى بأوقيتين ودرهم أو درهمين وفي أخرى بأوقية
ذهب وفي أخرى بأربعة دنانير وفي أخرى بعشرين دينارا قال البخاري وقول الشعبي بوقية أكثر قال عياض سبب اختلاف
الروايات انهم رويوه بالعنى فالمراد أوقية ذهب كما فسر مسلم بن أبي الجعد عن جابر ويحمل عليه رواية من روى أوقية وأطلق ومن

روى خمسة أرواق فالمراد من الفضة فهي قيمة وقية ذهب ذلك الوقت فالأخبار عن وقية الذهب هو أخبار عمر بن الخطاب
وأرواق الفضة أخبار عمر بن الخطاب حصل به الوفاً ومحق أن يكون هذا كله زيادة على الأوقية كما جاز في رواية فلان يريدني وأما أربعة دنائير
فيحصل منها كانت يومئذ أوقية ورواية ٤٦ أوقيتين يحتمل أن أحدهما ثمن والاخرى زيادة كما قال وزادني أوقية وقوة

المشتري على سبيل التغليب أولان كل واحد من اللغتين يطلق على الآخر كما سلف محوله
بالخبار بكسر اللام المجهمة اسم من الاختيار أو التخيير وهو طلب خير الأصين من امضاء
البيع أو فضله والمراد بالخبار هنا خيار المجلس قوله ما لم يفتقر فاذا اختلف هل المفتقر
التفرق بالابدان أو بالأقوال فإن جرحه على التفرق بالابدان كما في الرواية المذكورة
عنه في الباب وكذلك جرحه أبو برزة الأسدي حتى ذلك عنه أبو داود قال صاحب الفتح
ولا يعلم له ما خلف من العصاة قال أيضاً ونقل فعاب عن الفضل بن مسلم أنه يقال افتقر
بالكلام وتفرق بالابدان ورواه ابن العربي بقوله وما تفرق الذين أوفوا الكتاب فانه ظاهر
في التفرق بالكلام لانه بالاعتقاد واجب بانه من لازمه في الغالب لان من خالف آخر
في عقيدته كان مستعداً لمعارفته بانه لا يفتقر ضعف هذا الجواب والحق
حمل كلام الفضل على الاستعمال بالحقيقة وانما استعمل أحدهما في موضع
الآخر انما انتهى ويؤيد حمل التفرق على تفرق الابدان ما رواه البيهقي من حديث
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده بافظ حتى يفتقر من مكانهم ما وروايات حديث
الباب بعضها بافظ التفرق وبعضها بافظ الافتراق كما عرفت فاذا كانت حقيقة
كل واحد منهما ما يخالف حقيقة الآخر كما سلف فينبغي ان يحمل أحدهما على
الآخر توسعاً وقد دل الدليل على ارادة حقيقة التفرق بالابدان فيحمل ما دل على التفرق
بالأقوال على معناه الجاهلي ومن الأدلة الدالة على ارادة التفرق بالابدان قوله في حديث
ابن عمر المذكور ما لم يفتقر فاقولاً كانا جميعاً وكذلك قوله وان تفرقنا بعد ان تباينا ما لم يترك
واحد منهما البيع فقد وجب البيع فان فيه البيان الواضح ان التفرق بالبدن قال
الخطابي وعلى هذا وجدنا أمر الناس في عرف اللغة وظاهر الكلام فاذا قبل تفرق
الناس كان المفهوم منه التفرق بالابدان قال ولو كان المراد تفرق الأقوال كما يقول
أهل الرأي لخلا الحديث عن النافذة وسقط معناه وذلك ان العلم بخطابان المشتري
ما لم يوجب منه قبول المبيع فهو بالخيار وكذلك البائع خياره في ملكه ثابت قبل أن
يقبل البيع وهذا من العلم العام الذي استقر بانه قال وثبت ان المتبايعين هما
المتعاقدان والبيع من الاسماء المشتقة من أفعال الفاعلين ولا يقع حقيقة الابعاد
حصول الفعل منهم كمقاولهم زان وسارق واذا كان كذلك فقد صح ان المتبايعين هما
المتعاقدان وليس بعد ذلك تفرق الا التفرق بالابدان انتهى فتقرر ان المراد بالتفرق
المذكور في الباب تفرق الابدان وبهذا تمسك من أثبت خيار المجلس وهم جماعة من
العصاة منهم علي بن الحارث وعليه أبو برزة الأسدي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة
وغيرهم ومن التابعين شريح بن الحارث وطاوس وعطاء بن أبي مليكة نقل ذلك عنهم

ودرهما أو درهماين موافق
لقوله في بعض الروايات وزادني
قيراطاً ورواية عشرين ديناراً
محولة على دينارين صغار كانت أهم
على أن الجمع بهذا الطريق فيه
بعد ففي بعض الروايات ما لا يقبل
شيئاً من هذا التأويل وقال
الحافظ الشوكاني في نيل الأوطار
وقد جمع بين هذه الروايات بما
لا يخلو عن تكلف قال السهيلي
وروي من وجه صحيح انه كان يريد
درهماً ودرهماً وكما زاده درهماً
يقول قد أخذته بكذا والله يفقر
لك فكان جابراً قصد بذلك كثرة
استغفار النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وفي رواية قال بعني بأوقية
فبعته واستغفرت حملاًه إلى أهلي
وفي أخرى أنقرني رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ظهره إلى
المدينة وفي أخرى لك ظهره إلى
المدينة قال البخاري الاشتراط
أكثر وأصح عندي واحتج به أحد
على جواز بيع دابة بشرط البائع
لنفسه ركوبها إلى موضع معلوم
قال المرداوي وعليه الأصحاب
وهو المعمول به في المذهب وهو
من المفردات وعنه لا يصح وقال
مالك يجوز اذا كلت المسافة
قريبة وقالت الشافعية والحنفية
لا يصح سوا بعدد المسافة أو

قربت لحديث النبي عن بيع بشرط وأجابوا عن حديث جابر بانه واقعة عين تنطرق اليه الاحتمالات البخاري
لانه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعطيه الثمن هبة ولم يرد حقيقة البيع بدليل آخر القصة أو ان الشرط لم يكن في نفس العقد
بل سابقاً فلم يؤثر ويحاج بان حديث النبي عن بيع بشرط مع ما فيه من المقال هو أهم من حديث الجلب مطلقاً في بيع العام

على الخاص أفاده الحافظ الشوكاني في نهج الاوطار وفي رواية النفساني أخذته كذا وأمرتك ظهره الى المدينة فزال
الاشكال ولكن انتصر الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقفة من اظاهر حديث الباب وأجاب عن أجوبة المخالفين له
جوابا شافيا لا يحتمل هذا المقام بسطه فراجع به بتضحك الحق الاحق ١٧ بالاتباع (ثم قدم رسول الله صلى الله عليه)

وآله وسلم) المدينة (قبلي وقدمت

بالغداة فحسنا) أي هو وغيره من

الصداقة (الى المسجد فوجدته)

صلى الله عليه وآله وسلم (على باب

المسجد فقال الآن قدمت قلت

نعم قال فدع) أي اترك (جلالك

فادخل) أي المسجد (فصل

ركعتين) فيه (فدخلت) المسجد

(فصلبت) فيه ركعتين وفيه

استحباب ما عند القدم من سفر

(فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم

(بلا لأن ينزلني أوقية فوزني

بلال فارجح) لي (في الميزان) وهو

محمول على أذنه صلى الله عليه

وآله وسلم له في الارجاج له لأن

الوكيل لا يرجح الا بالاذن

(فانطلقت حتى ولبت) أي أدبرت

(فقال ادع لي جابرا قلت الآن

يرد علي الجبل ولم يكن شيء أبغض

الى منته) أي من رد الجبل (قال)

صلى الله عليه وآله وسلم (خذ

جلالك ولا تخنه) وفي هذا الحديث

مباشرة الكبير والشريف شرا

الخواشي وان كان له من يكتفيه

اذا فعل ذلك على سبيل التواضع

ولا قداه بالنبي صلى الله عليه

وآله وسلم فلا يشك أحدا أنه كان

له من يكتفيه ما يريد من ذلك

ولكنه كان يفعله تعليميا وتشريعا

كذا في الفتح وهذا الحديث

في الفتح وهذا الحديث

البخاري ونقل ابن المديني القول به أيضا عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبي ذؤيب
 من أهل المدينة وعن الحسن البصري والاوزاعي وابن جريج وغيرهم وبالحق ابن حزم
 فقال لا يعرف له مخالف من التابعين الا القضي وحده ورواية مكذوبة عن شريح
 والصحيح عنه القول به ومن أهل البيت الباقر والصادق وزين العابدين وأحمد بن عيسى
 والناصر والامام يحيى نقل ذلك عنهم صاحب البحر وحكاه أيضا عن الشافعي وأحمد
 واسحق وأبي ثور وذهبت المالكية لابن حبيب والخنفية كاهم وابراهيم القضي الى أنها
 اذا وجبت الصفة فلا خيار وحكاه صاحب البحر عن الثوري والاثب والامامية
 وزيد بن علي والقاسمية والنعبري قال ابن حزم لا نعلم لهم سائقا الا ابراهيم وحده وهذا
 الخلاف انما هو بعد التفرق بالأقوال واما قبله فالتحارث ثابت اجماعا كما في البحر ولا هل
 القول الاخر أجوبة عن الاحاديث القاضية بنبوت خيار المجلس فمنهم من رده
 لكونه معارض لما هو أقوى منه فهو قوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم أو اتبعتكم أنتم قالوا لو ثبت
 خيار المجلس لكانت الرتبة غير مفيدة لان الشاهد ان وقع قبل التفرق لم يطابق الامر
 وان وقع بعد التفرق لم يصادف محلا وقوله تعالى تجارة عن تراض فانما تدل على
 أن بمجرد الرضا يتم البيع وقوله تعالى اوفوا بالعقود لان الرافع عن موجب العقد
 قبل التفرق لم يفسد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون على شروطهم
 والخيار بعد العقد يفسد بشرط ومنه حديث التحالف عند اخذ الاف المتبايعين
 لاقتضائه الحاجة الى العين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت خيار المجلس لكان كافيا
 في رفع العقد ولا يفتني ان هذه الدلة على فرض ثبوتها لم يسل النزاع اعم مطلقا فيبقى
 العام على الخاص والمصير الى الترجيح مع امكان الجمع غير جائز كما تقر في وضعه
 ومن أهل القول الثاني من أجاب عن أحاديث خيار المجلس بأنها منسوبة وختمت هذه
 الدلة قال في الفتح ولا حجة في شيء من ذلك لان النسخ لا يثبت بالاحتمال والجمع بين الحديثين
 ممكن ما أمكن لا يصارعه الى الترجيح والجمع هنا ممكن بين الدلة المذكورة غير
 تعسف ولا تكلف انتهى وأجاب بعضهم بأن اثبات خيار المجلس مخالف للقياس الجلي
 في الحاق ما قبل التفرق بما بعده وهو قياس فاسد الاعتبار لصادمته النص وأجاب
 بعضهم بأن التفرق بالابدان محمول على الاستحباب تحسبا للمعاملة مع المسلم ويجب
 عنه بأنه خلاف الظاهر فلا يصار اليه الدليل وهكذا يجاب عن قول من قال انه
 محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وقيل انه يحمل التفرق المذكور في الباب
 على التفرق في الأقوال كما في عقد النكاح والاجارة قال في الفتح وتعقب بأنه قياس مع
 ظهور الفارق لان البيع ينقل منه ملك رتبة المبيع ومنه فخره بخلاف ما ذكره وقيل

أخرجه البخاري في نحو عشرين موضعا وأخرجه مسلم وابودود والترمذي والشافعي في الفاظ مختلفة وأسانيد متغيرة
 (عن) عبد الله (بن عمر رضي الله عنه انه اشترى ابلاهما) بكسر الهاء وسكون الياء جمع أهيم وهما وهى الابل التي جاز
 الهيام وهو دأب شبه الاستسقاء تشرب منه فلا تروى وقال في القاموس الهيم الابل العطاش والهيام العطاش الموسون

وكسحاب مالا يتألك من الرمل فهو ينال ابد او هو من الرمل ما كان ترابا قاطبا باو يضم ورجل هاتم وهيوم تمصير وهيمان
عطشان والهيام بالضم كالخمنون من العشق والهيام المفازة بلا ما ودا يصيب الابل من ما تشربه مستنقعا فهي هيام (من
رجل) اسمه نواس يفتح النون وتشديد ٤٨ الواو وبعد الالف سين مهـ له وللقابسي كـ ما في الفتح يكسر النون

والتحذف (وله فيها شريك)
قال في الفتح لم أقف على اسمه (بخاء)
شريكه الى ابن عمر فقال له
ان شريكى باعك ابلا هياما ولم
يعرفك (بكون العين أو بتشديد
الراء من التعريف أى لم يعلمك
انها هيم (قال) اى ابن عمر
لنواس (فاستنقعا) فعل امر
من الاستيقاق وزاد في رواية ابن
ابى عمر قال فاستنقعا اذ اى ان كان
الامر كما تقول فارتجعهما قال
(فلما ذهب) أى نواس (بـ) استنقعا
اى ارتجعهما استندرك ابن عمر
(قال دعهما) اى اتركهما
(رضينا بقضاء رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أى بحكمه
(لاعدوى) قال الخطابي لا عرف
للاعدوى هنا معنى الآن يكون
الهيام داء من شأنه أن من وقع به
اذا رعى مع الابل حصل لها مثله
وقال غيره لها معنى ظاهر اى
رضيت بهذا البيع على ما فيه من
العيب ولا أعدى على البائع كما
واختاره هذا التأويل ابن التين
ومن تبعه قال الداودى معناه
التمنى عن الاعتماد والظلم وقال
أبو على الهجرى في النوادر الهيام
داء من ادواء الابل يحدث عن
شرب الماء النجل اذا كثرت طحله
ومن علامة حدوثه اقبال البعير

المراد بالمتبايعين المتساومين قال في الفتح ورد بأنه مجاز فالجل على الحقيقة أو ما يقرب
منها أولى وقد احتج الطحاوى على ذلك بآيات وأحاديث استعمل فيها المجاز وتعب
بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع استعماله في كل موضع قال البيضاوى ومن
نفى خيار المجلس ارتفع كـ مجازين لـ له التفرق على الأقوال وـ له للمتبايعين
على المتساومين وأيضا فكلام الشاوع يمان عن الحمل عليه لانه يصير تـ ديره ان
المتساومين ان شاء الله البيع وان شاء لم يعقداه وهو تحصيل حاصل لان كل أحد
يعرف ذلك ولا هل القول الاخر أجوبة غير هذه فمنها ما سأتى في آخر الباب ومنها
غيره وقد بسطها صاحب الفتح وأجاب عن كل واحد منها وقد ذكرنا هنا ما كان
يحتاج منها الى الجواب وتركنا ما كان ساقطا فن أحب الاستيفاء فإرجع الى المطولات
وقد اختلف القائلون بأن المراد بالتفرق تفرق الأبدان هل له حد ينتهى اليه أم لا
والمشهور الرابع من مذاهب العلماء على ما ذكره الحفاظ ان ذلك موكول الى
العرف فكل ماعد في العرف تفرق فاحكم به وما لا فلا قوله فان صدقنا أى صدق
البائع في اخبار المشتري وبين العيب ان كان في السلعة وصدق المشتري في قدر الثمن
وبين العيب ان كان في الثمن ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذكر
أحدهما تأكيذا كبدل الاخر قوله محقت بركة بيعهما ما يحتمل أن يكون على ظاهره وان شؤم
التدليس والكذب وقع في ذلك العقد ففتح بر كنه وان كان أجورا والكاذب
ما زورا ويحتمل أن يكون ذلك مختصا بمن وقع منه التدليس بالعيب دون الاخر
ورجح ابن ابي حمزة قوله أو بقوله أحدهما الصاحبه اختاروا بما قال أو يكون بيع
الخيار قد اختلف العلماء في المراد بقوله الا يبيع الخيار فقال الجمهور هو استئقنا من
امتداد الخيار الى التفرق والمراد انهم ما ان اختارا امضاء البيع قبل التفرق
فتدلزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق فالتقدير الا يبيع الذى جرى فيه الخيار
وقيل هو استئقنا من انقطاع الخيار بالتفرق والمراد بقوله أو بخير أحدهما الاخر
اى في شرط الخيار مدة معينة فلا ينقض الخيار بالتفرق بل يبقى حتى غضى المدة حكاه
ابن عبد البر عن أبي ثور روي الاول بأنه أقل في الاضمار ولا يخفى ان قوله في هذا الحديث
فان خير أحدهما الاخر فبأيها على ذلك فقد وجب البيع معين للاحتمال الاول
وكذلك قوله في الرواية الاخرى فاذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب وفي رواية لانساق
الا ان يكون البيع كان عن خيار فان كان البيع عن خيار وجب البيع وقيل هو
استئقنا من اثبات خيار المجلس والمعنى أو خير أحدهما الاخر فيضار عدم ثبوت خيار
المجلس فينتفى الخيار قال في الفتح وهذا ضعف هذه الاحتمالات وقيل المراد بذلك انها

على الشمس حيث دارت واستقراره على كاهه وشربه وبذنه يقص كالدائب فاذا أرا صاحبه
استبانة أمره استبان له فان وجد ربحه مثل ربح الخمرة فهو أهيم فن شرب بوله أو بعره أصابه الهيام انتهى قال في الفتح وبهذا
يتضح المعنى الذى خفى على الخطابي وأبداه احتمالا لا الحديث على هذا التأويل يصير في حكم المرفوع أى لا هدوى ولا طيرة

وعلى تأويل ابن التين يصير موقوفا من كلام ابن عمرو على الذي اختزنه جري الجدي في جمعة وفي الحديث جواز بيع الشيء المعيب اذا بينه البائع ورضى به المشتري سواء بينه قبل العقد أو بعده ولكن اذا أخر بمانه عن العقد ثبت الخيار للمشتري وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه ونوقظ الرجل الصالح وذكر الجدي في آخر ٤٩ الحديث قصة قال وكان نواس يجالس ابن

عمرو وكان يضحك فقال له يوما وددت أن لي أبا قبيس ذهبا فقال له ابن عمر ماتت نفع به قال أموت عليه (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال حجم أبو طيبة) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية وفتح الموحدة واهمه نافع على الصحيح فعند أحد وابن السكن والطبراني من حديث حميدة ابن مسعود أنه كان له غلام مجام يناله نافع أبو طيبة فأنطق إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن خراجته الحديث وحكى ابن عبد البر أنه ديار ورواه في ذلك لاند دينار الحجام تابعي فعند ابن مندة من طريق بسام الحجام عن دينار الحجام عن أبي طيبة الحجام قال حجت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في الكنى أن دينار الحجام يروي عن أبي طيبة لأنه أبو طيبة نفسه وذكر البغوي في الصحابة بأسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة وقال العمدة كرى الصحيح أنه لا يعرف اسمه (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمر له بصاع من غروا أمهله) وفي رواية وكأم مواليه وهم بنو حارثة على الصحيح ومولاه منهم حميدة بن مسعود وانما جمع على طريق

بالخيار ما لم يتفرقا إلا ان يتخيرا ولو قبل التفرق والآن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق قال في الفتح وهو قول يجمع التأويلين الأولين ويؤيده ما وقع في رواية للبخاري باللفظ لا يبيع الخيار أو يقول لصاحبه اختر ان حملت أو على التقسيم لا على الشك قوله أو يخير باسكان الرأى اعطى على قوله ما لم يتفرقا ويحتمل نصب الرأى على أن أو بمعنى إلا ان كما قيل انها كذلك في قوله أو يقول أحدهما لصاحبه اختر قوله قال نافع وكان ابن عمر هو موصول بأسناد الحديث ورواه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب إلى أن التفرق المذكور بالابدان كما تقدم (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستعيله رواه الخمسة إلا ابن ماجه ورواه الدارقطني وفي لفظ حتى يتفرقا من مكانهما وعن ابن عمر قال بعث من أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادي بمال له بصير فلما تباعدت خرجت على عقي حتى خرجت من بينه خشية أن يراذني البيع وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا رواه البخاري وفيه دليل على أن الرؤية بحالة العقد لا تشترط بل تكفي الصنة أو الرؤية المتقدمة) حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا البيهقي وحسنه الترمذي وفي الباب عن أبي برزة عند أبي داود وابن ماجه بأسناد رجاله ثقات أن رجلا باع فرسا بعلام ثم أقام بقبضة يومهما وأبلى ما بين البيع والمشتري فلما أصبحا من الغد حضر الرجل فقام الرجل إلى فرسه يسرجه فقدم فأتى الرجل وأخذ بالبيع فأبى الرجل أن يدفعه إليه فقال ليبي وبينك أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتيا أبا برزة فقال أترضيان أن أقضي بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا في رواية أنه قال ما أرا كما افترقتما وفي الباب أيضا عن سيرة عند النسائي وعن ابن عباس عند ابن حبان والحاكم والبيهقي وعن جابر عند البراء والحاكم وصححه قوله صفقة خيار بالرفع على أن كان تامة وصفة فاعلموا والتقدير الآن توجد أو تحدث صفقة خيار والنصب على أن كان ناقصة واسمها مضمرة وصفة خبر والتقدير الآن تكون الصفقة صفقة خيار والمراد أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه اختر امضاه البيع أو فضضه فاختار أحدهما ثم البيع وإن لم يتفرقا كما تقدم قوله خشية أن يستعيله بالنصب على أنه مفعول له واستدل بهذا القائلون بعدم ثبوت خيار المجلس وقد تقدم ذكرهم قالوا الآن في هذا الحديث دليل على أن صاحبه لا يملك الفسخ إلا من جهة الاستقالة وأجيب بأن الحديث حجة عليهم لا لهم ومعناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن

٧ نيل خا الجاز كما يقال بنو فلان قتلوا رجلا ويكون القتال واحدا واما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني بياضة فهو وهم فإن مولاهم آخره قال له أبو هند (أن يخففوا من خراجهم) بفتح الخاء المعجمة ما يقرره السلي على عبده أن يؤديه اليه كل يوم أو شهر أو نحو ذلك وكان خراجهم ثلاثة أصع فوضع عنه صاعا كما في حديث رواه الطبراني وغيره وفيه جواز الخفافة

وأخذ الاجرة عليها وحديث النسي عن كسب الخجاء محمول على التنزيه والكراهة انما هي على الخجاء لا على المستعمل له
 اضروته الى الجعامة وعدم ضرورة الخجاء لكثرة غير الجعامة من الصنائع ولا يلزم من كونها من المكاسب الذينة ان لا تشرع
 قال كساح أي الكساح أسوأ حالا من ٥٠ الخجاء ولو توأما الناس على تركه لا مريبهم قاله الحافظ في الفتح وقد تقدم تحقيق

الكلام في ذلك وهذا الحديث
 أخرجه أبو داود في البيوع
 (عن ابن عباس رضي الله عنهما
 قال احتجبت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وأعطى الذي حجه)
 أي صاعا من تمر كافي الحديث
 السابق (ولو كان) أي الذي
 أعطاه من الاجرة (حراما لم يعطه)
 وهو نص فيباحة اجرة الخجاء
 وفيه استعمال الاجير من غير
 تسمية اجرة واعطاؤه قدرها
 وأكثر أو كان درهما لموافق
 العمل على العادة وأخرجه
 أيضا في الاجارة وأبو داود في
 البيوع (عن عائشة رضي
 الله عنها انها اشترت غرقة) بضم
 النون والراء وبكسرهما وبالغاف
 المفتوحة وسادة صغيرة (فيها
 تصاوير) حيوان (فلما رآها رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قام على الباب فلم يدخله قالت
 فعرفت في وجهه) صلى الله عليه
 وآله وسلم (الكراهة فتات
 يارسول الله أتوب الى الله والى
 رسوله ماذا أذنت) فيه جواز
 التوبة من الذنوب كلها اجمالا
 وان لم يستحضر التائب خصوص
 الذنب الذي حصلت به مؤاخذته
 (فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ما بال هذه النمرة قلت
 اشتريتها لانتقم عليها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يحتجبني البيوع فلما راد بالاستقالة فسخ النادم منها للبيوع وعلى هذا حمله الترمذي وغيره
 من العلماء قالوا لو كانت الغرقة بالكلام لم يكن له ما يربح البيوع ولو كان المراد حقيقة
 الاستقالة لم تنفعه من المفارقة لانها تختص بعلم السالع وقد أثبت في أول الحديث
 الخيار ومده الى غاية التفرق ومن العلوم ان من له الخيار لا يحتاج الى الاستقالة فتعين
 حملها على الفسخ وحلواني الحل على الكراهة لانه لا يبق بالمروية وحسن معاشرة المسافر
 لان اختيار الفسخ حرام قوله رجعت على عقبي الخ قيل لعله لم يبلغ ابن عمر حديث عمرو
 ابن شعيب المذكور في الباب ويمكن ان يقال انه بلغه ولكنه عرف انه لا يدل على التحريم
 كما تقدم والمراد بقوله بالوادي وادي القرى قوله ان يراذني بتشديد الدال وأصله يراذني
 أي يطلب مني استمداده قوله وكانت السنة الخ يعني ان هذا هو السبب في خروجه من
 بيت عثمان وانه فعل ذلك ليجب البيوع ولا يبقى لعثمان خيار في فضه

(أبواب الربا)

قال الزنجشيري في الكشف كُتِبَ بالواو على لغة من يشغف كما كتبت الصلاة والزكاة
 وزيدت الالف بعدها شبيه بابو الجع وألحق وقال في الفتح الربا منه وروى عنه وهو شاذ وهو
 من ربا يربو فيكتب بالالف ولا يكن وقع في خط الممة أخف بالواو اه قال الثراء انما كتبه
 بالواو لان أهل الجواز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولغتهم الربو فعملهم الخطة على صورة
 لغتهم قال وكذا قرأه أبو بكر بن العبدوي بالواو وقرأه حمزة والكسائي بالالف بسبب
 كسرة الراء وقرأه الباقون بالتخفيف لفحة الباء قال ويجوز كتبه بالالف والواو والياء اه
 وثنيته مروان وأجاز الكوفيون كتابة تنقيته بالياء بسبب الكسرة في أوله وغلطهم
 البصريون قال في الفتح وأصل الربا الزيادة اما في نفس الشيء كقوله تعالى اهتزت وربت
 واما في مقابله كدرهم بدرهمين فقيل هو حقيقة نهم ما وقيل حقيقة في الاول مجاز
 في الثاني زاد ابن مريج انه في الثاني حقيقة شرعية ويطلق الربا على كل مبيع محرم اه
 ولا خلاف بين المسامين في تحريم الربا وان اختلفوا في تفاصيله

(باب التشديد فيه)

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن آكل الربا وموكله وشاهديه
 وكاتبه ورواد الخمسة وصحبه الترمذي غير أن لفظ النسائي آكل الربا وموكله وشاهديه
 وكاتبه اذا علموا ذلك معا ونون على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة وعن
 عبد الله بن حنظلة غسمل الملائكة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درهم ربا
 يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زينة رواه أحمد) حديث ابن مسعود أخرجه

اشترى ثلاثا لثمنه عليها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وآله وسلم ان أصحاب هذه الصور) المصورين أيضا
 ماله روح على أي وجهه كان كاتبا ويرا العكسية الحادثة في هذا الزمان وغيرها (يوم القيامة يعذبون فيقال لهم) على سبيل
 النجسكم والتجيز (أحيوا) بفتح الهمزة (ما خلقتم) صورتم كصورة الحيوان (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان البيت الذي

فيه) هذه (المور لا تدخل الملائكة) عام مخصوص فالمراد غير الحفظة أما الحفظة فلا يفارقون الانسان الا عند الجماع والخلاء كما عند ابن عدي وضمنه والمراد بالصورة صورة الحيوان فلا بأس بصورة الاشجار والجبال ونحو ذلك مما لا روح له ويدل له قول ابن عباس في مسلم لرجل ان كنت ولا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لا تقس له **٥١** واما الصورة التي تقع في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة

بسيهم السكن قال الخطابي انه عام في كل صورة اه واذا حصل الوعيد لم يصانعها فهو حاصل لمستعملها لانها لا تصنع الاتساع لم يصانع سبب والمستعمل مباشر فيكون أولى بالوعيد ويستفاد منه انه لا فرق في تحريم النمر وغيره ان تكون صورة لها طل أولا ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة أو معكوسة خلا فالمن استغنى النسخ وادعى انه ليس بتصوير ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة من جهة ان الثوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء فحديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة وحديث عائشة على جمعها وقال الكرماني الاشترا أعم من التجارة فكيف يدل على الخاص الذي هو التجارة التي عقد عليها عقد الباب وأجاب بان حرمة الجزئ مستلزمة لحرمة الكل فهو من باب اطلاق الكل وارادة الجزئ وقال ابن المنير الظاهر ان البخاري أراد الاستشهاد على صحة التجارة في النمارق المصورة وان كان استعملها مكروها لانه صلى الله عليه وآله وسلم انما

ايضا ابن حبان والحاكم وصححه وأخرجه مسلم من حديث جابر بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن آكل الربا وعقوله وشاهد بهم سواء في الباب عن علي عليه السلام عنه ان النبي وعنه أبي جحينة تقدم في أول البيع وحديث عبد الله بن حنظلة وأخرجه أيضا الطبراني في الأوسط والكبير قال في جمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح ويشهد له حديث البراء عند ابن جرير بلفظ الربا ثمان وستون بابا أدناها مثل اتيان الرجل أمه وحديث أبي هريرة عند البيهقي بلفظ الربا سبعون بابا أدناها الذي يقع على أمه وأخرج ابن جرير عنه نحوه وكذلك أخرجه عنه نحوه ابن أبي الدنيا وحديث عبد الله بن مسعود عند الحاكم وصححه بلفظ الربا ثمانية وسبعون بابا ليسرهما مثل أن يتكلم الرجل أمه وان أربى الربا عرض الرجل المسلم قوله أكل الربا بعد الهزيمة ومؤكله يسكون الهزيمة بعد الميم ويجوز ابد الهاو أو أي ولعن مطعمه غير وسمى أخذ المال آكلا ودافعه مؤكلا لان المقصود منه الاكل وهو أعظم منافعه وسببه اتلاف أكثر الاشياء قوله وشاهد به رواية أبي داود بالافراد والبيهقي وشاهد به أو شاهد به قوله وكاتبه فيه دليل على تحريم كتابة الربا اذا علم ذلك وكذلك الشاهد لا يحرم عليه الشهادة الامع العلم فاما من كتب أو شهد غير عالم فلا يدخل في الوعيد ومن حله ما يدل على تحريم كتابة الربا وشهادته وتحليل الشهادة والكتابة في غيره قوله تعالى اذ تدانيم يدين الى أجل مسمى فاكتبوه وقوله تعالى وأشهدوا اذا تباعثتم فأمر بالكتابة والشهادة فيما أحله وفهم منه تحريمه ما فيها حرمة قوله أشد من ست وثلاثين الخ يدل على ان معصية الربا من أشد المعاصي لان المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في غاية الفظاعة والشناعة بقدر العدد المذكور بل أشد منها لاشك انهم قد تجاوزت الحد في القبح وأقبح منها استطالة الرجل في عرض أخيه المسلم ولهذا جعلها الشارع أربى الربا وبعد الرجل يتكلم بالكلمة التي لا يجودها لذة ولا تزيد في ماله ولا جاهد فيكون الله أشد من اثم من زنى ستا وثلاثين زينة هذا ما لا يصنعه بنفسه عاقل نسأل الله تعالى السلامة آمين آمين

• (باب ما يجزى فيه الربا) •

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثله بمثل ولا تشقوا بعضها الى بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثله بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تتبعوا منهن ما عاتبنا به من متفق عليه * وفي لفظ الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثله بمثل ما يزيد في زاد أو استزاد فقد أربى الاخذ والمعطى فيه سواء روى أحمد والبخاري * وفي لفظ لا تتبعوا

أنكر على عائشة استعمالها ولم يأمرها بفسخ البيع والحديث أخرجه أيضا في النكاح واللباس وبدء الخلق ومسلم في اللباس قال في الفتح وفي بعض طرق الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تركها عايبا به ذلك والثوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال كل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر) قال في الفتح لم أقف

على تعيينه (فكشفت على بكر) بفتح الباء وسكون الكاف ولد الناقة أول ما يركب (صعب) أي نفقوا لكونه لم يذلل وكان (لعمري) ابن الخطيب رضي الله عنه (فكان يغلبني في تقديم أمام القوم فيجزه عمر ويرده ثم يقدم فيجزه عمر ويرده) ذكر ذلك بيانا لصعوبة هذا البكر فلماذا ذكره بالفاء (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن الخطاب قال) عمر (هولك يا رسول الله قال

بمنه فباعه من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) زادني الهبة فاشترى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (أى الجمل) (لثيا عبد الله بن عمر) - منع به ما شئت) من أنواع التصرفات وهذا وضع الترجمة فانه صلى الله عليه وآله وسلم وهب ما يتاعه من ساعتها ولم ينكر البائع فكان قاطعا لخيراره لان سكوته نزل منزلة قوله أمضيت وقال ابن التيمية هذا تعسف من البخاري ولا يظن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم انه وهب ما فيه لاحد خيار ولا انكار لانه انما بيعت بميثاق وجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم قد بين ذلك بالاحاديث المصرحة بخيار المجلس والجمع بين حديث الباب وبين الاحاديث المصرحة بخيار المجلس ممكن بان يكون بعد العقد فارق عمر بان تقدمه أو تأخر عنه مثلا ثم وهب وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا يقيده فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في ابطال ما دلت عليه الاحاديث المصرحة من اثبات خيار المجلس فانما ان كانت متقدمة على حديث

الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزنا بوزن مثلا بثلث سواء يبيع أو يرواه أحد ومسلم وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بثلث والفضة بالفضة وزنا بوزن مثلا بثلث رواه أحمد ومسلم والنسائي * وعن أبي هريرة ايضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال القربا القربا والخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والمخ بالمخ مثلا بثلث يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الا ما اختلفت ألوانه رواه مسلم * وعن فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيعون الذهب بالذهب الا وزنا بوزن رواه مسلم والنسائي وأبو داود) قوله الذهب بالذهب يدخل في الذهب جميع أنواعه من مضروب ومنقوش وجيد ودي وكسبر وحلي وتبرو وخالص ومنغشوش وقد نقل النووي وغيره الاجماع على ذلك قوله الامثلة مثل هو مصدر في موضع المال أي الذهب يباع بالذهب وزنا بوزن أو مسمى كد أي بوزن وزنا بوزن وقد جمع بين المثل والوزن في رواية مسلم المذكورة قوله ولا تشقوا بضم أوله وكسر الشين المحجمة وتشديد الفاء يبيع من أشف والشف بالكسر الزيادة ويطاق على النقص والمراد هنا لا تنقصوا قوله بياض بالون والجليم ولزى أي لا يبيعوا موجباً لاجمال ويحتمل أن يراد بالعائب أعم من المؤجل كالغائب عن المجلس مطلقاً موجباً لكان أو حالاً والناجز الماضي قوله والفضة بالفضة يدخل في ذلك جميع أنواع الفضة كما لم في الذهب قوله والبر بالبر بضم الباء وهو الخنطة والشعير بفتح أوله ويجوز الكسر وهو معروف وفيه رد على من قال ان الخنطة والشعير صنف واحد وهو مالك والليث والاوزاعي وتمسكوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كما ساقى ويأتى الكلام على ذلك قوله فمن زاد المخ فيه التمهيم بفتح ياءه بضم الهمزة وهو مذهب الجمهور للاحاديث الكثيرة المذكورة في الباب وغيرها فانما قاضية بفتح ياءه بضم الهمزة ببيع هذه الاجناس بعضها ببعض متفاضلاً وروى عن ابن عمر انه يجوز بالفضة ثم يرجع عن ذلك وكذلك روى عن ابن عباس واختلاف في رجوعه فروى الحاكم انه رجع عن ذلك لما ذكره أبو سعيد حديثه الذي في الباب واستغفر الله وكان ينهى عنه أشد النهي وروى مثل قوله ما عن أسامة ابن زيد وابن الزبير وزيد بن أرقم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير واستدلوا على جواز ربا الفضل بحديث أسامة عنده الشيخين وغيرهما بالنظر الى الربا في النفسية زاد مسلم في رواية عن ابن عباس لا ربا فيما كان يدا بيد وأخرج الشيخان والنسائي عن أبي المنهال قال سألت زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصنف فقالا لا نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً وأخرج مسلم عن أبي نضرة قال سألت ابن

البيهان بالخيار فحديث البيهان قاض عليه وان كانت متأخرة عنه حل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى بعباس بالبيان السابق واستقدم منه ان المشتري اذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قاطعاً لئلا يار البائع كما فهمه البخاري والله أعلم وقال ابن بطال اجماعاً على ان البائع اذا لم ينكر على المشتري ما أجمعه من الهبة والعقبة يبيع جائزاً واختلفوا فيها

إذا أنكر ولم يرض فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفريق بالابدان يجوزون ذلك ومن يرى التفريق بالابدان لا يجيزه والحديث حجة عليهم اه وليس الامر على ما ذكره من الاطلاق بل فرقوا بين البيعين واتفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه واختافوا فيما عدا الطعام على مذاهب أحدها لا يجوز بيع شيء ٥٣ قبل قبضه مطلقا وهو قول الشافعي ومحمد

ابن الحسن ثانياً يجوز مطلقا الا الدور والارض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ثالثاً يجوز مطلقا الا المكمل والموزون وهو قول الاوزاعي وأحمد وأصح رابعاً يجوز مطلقا الا المأكول والمشروب وهو قول مالك وأبي ثور واختيار ابن المنير واختافوا في الاعتناق فالجمهور على أنه يصح الاعتناق ويصير قبضاً سواء كان للبائع حق الحبس بأن كان الثمن حالاً ولم يدفع له أم لا والأصح في الوقت أيضاً صحته وفي الهبة والرهن خلاف والأصح عندنا الشافعية أنهم لا يصحان وحديث الباب حجة لمقابله ويمكن الجواب عنه بأنه يحقل أن يكون ابن عمرو كيداً في القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوي قال إذا أذن المشتري للموهوب له في قبض المبيع كفي وتم البيع وحصلت الهبة بعده لكن لا يلزم من هذا إحصاء القابض والمقبض لأن ابن عمر كان راكب البعير حينئذ وقد احتج به المالكية والحنفية في أن القبض في جميع الأشياء بالتخلية واليأس أو ما البخاري وعند الشافعية والخلافة تكفي التخلية في الدور والاراضي

عباس عن الصرف فقال لا يد ابيد قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقال أو قال ذلك أنا سنكتب اليه فلا يفتيك موهله من وجه آخر عن أبي نضر سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً واني لقا عداً عند أبي سعيد فسألتهم عن الصرف فقال ما زاد فهو ربا فأناكرت ذلك لقولهم فإذا ذكر الحديث قال فحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه فمكرهه قال في الفتح واتفق العلماء على صحة حديث أسامة واختلافوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقبيل أن حديث أسامة منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقيل المعنى في قوله لا ربا بالربا لا غلط الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد الا زيد مع ان فيها علماء غيره وانما التصديق الاكمل لانني الاصل وأيضاً نفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد لان دلالة بالمنطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر اه ويمكن الجمع أيضاً بان يقال مفهوم حديث أسامة عام لانه يدل على نفي ربا الفضل عن كل شيء سواء كان من الاجناس المذكورة في أحاديث الباب أم لا فهو أعم منها مطلقاً فيخص هذا المفهوم بمنطوقها وأما أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه لا ربا فيما كان يداً يد كما تقدم فليس ذلك مروياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون دلالة على نفي ربا الفضل منطوقه ولو كان مرفوعاً لارجع ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد بذلك كما تقدم وقد روى الحازمي رجوع ابن عباس واستغفاره عنه شأنه مع عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يدل على تحريم ربا الفضل وقال حنظلة ثمان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم احتفظ وروى عنه الحازمي أيضاً انه قال كان ذلك برأيي وهذا أبو سعيد الخدري يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتركت رأيي الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى تسليم أن ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام مخصوص بأحاديث الباب لانها أخص منه مطلقاً وأيضاً الأحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل ثابتة عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما قال الترمذي بعد أن ذكر حديث أبي سعيد وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عامر والبراء بن زيد بن أرفصم وقضاة بن عيسى وأبي بكر بن عمرو وأبي الدرداء وبلال اه وقد ذكر المصنف بعض ذلك في كتابه هذا وخرج الحافظ في التلخيص بعضها فلو فرض معارضة حديث أسامة لها من جميع الوجوه وعدم امكان الجمع أو الترجيح بما سلف لكان الثابت عن الجماعة أرجح من الثابت عن الواحد قوله ولا الورق بالورق بفتح الواو وكسر الراء وباسكانه على المشهور ويجوز فتحه ما كذا في الفتح وهو الفضة وقيل بكسر الواو والمضروبة وبفتحها المال والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير

وما أشبههم دون المنقولات وقال ابن قدامة ليس في الحديث تصريح بالبيع فيجتمل أن يكون قول عمر هو لك أي هبة وهو الظاهر فإنه لم يذ كر ثمناً قلت وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعض طرق هذا الحديث عند البخاري فاشترأه فعلى هذا هو بيع وكون الثمن لم يذ كر لا يلزم أن يكون هبة مع التصريح بالبيع كما لم يذ كر

الثن بمثل أن يكون القبض المشروط وقع وان لم ينقل قال الهب الطبري بمثل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساقه بعد العقد كما ساقه أولا وسوقه قبض له لان قبض كل شيء بحسبه كذا في الفتح وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الهبة (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه أن رجلا) ٥٠ هو حبان بن منقذ كما رواه ابن الجارود والحاكم وغيرهما وجرم به النووي

في شرح مسلم وهو يفتح الحاء وتشديد الباء الموحدة ومنقذ بكسر القاف العصباني ابن العصباني الانصاري وقيل هو منقذ بن عمرو كما وقع في ابن فاجه وتاريخ البخاري وصححه النووي في مهماته وكان حبان قد شهد أحدا ومبايعة لها وتوفي في زمن عثمان رضي الله عنه (ذكر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يتخذ في البيوع) على البناء لا المفعول وعند الشافعي وأحمد وابن خزيمة والدارقطني ان حبان بن منقذ كان ضعيفا وقد شج في رأسه مأمومة وقد نقل لسانه وفي رواية وكان في عقده يهني في عقله ضعف رواه الخمسة وصححه الترمذي قال الحفاظ الشوكاني في نيل الاوطار العدة العقل كما يشعر بذلك التفسير المذكور في الحديث وفي التلخيص العدة الرأي وقيل هي العدة في اللسان كما يشعر بذلك ما في رواية ابن عمر انها خببات لسانه وكذلك قوله فكسرت لسانه وعدم افصاحه بافظ الخلافة حتى كان يقول لا خذابة بآبدال اللام ذال لا مجمعة وفي رواية لمسلم انه كان يقول لا خذابة بآبدال اللام فونا ويدل

مضروبة قوله الا وزن يوزن مثلا بمثل سواء بسواء الجمع بين هذه الالفاظ اقصد التاكيد أولا بمبالغة قوله الا ما اختلفت ألوانه المراد انهم ما اختلفوا في اللون اختلافا يصير به كل واحد منهم اجنسا غير جنس مقابله فمعناه معنى ما ساقى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خذلت هذه الاصناف فبيعهوا كيف شئتم وسند كذا ان شاء الله ما يستفاد منه (وعن أبي بكره قال في النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب الاسواء بسواء وأمرنا ان نشتري الفضة بالذهب كيف شئنا ونشتري الذهب بالفضة كيف شئنا أخرجاه وفيه دليل على جواز الذهب بالفضة بمجازفة * وعن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم الذهب بالورق ربا ادها وهما والبر بالبر ربا الاها وهما والشعير بالشعير ربا الاها وهما والتمر بالتمر ربا الاها وهما متفق عليه * وعن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت هذه اصناف فبيعهوا كيف شئتم اذا كان يدايد رواه أحمد ومسلم وللشافعي وابن ماجه وأبي داود ومحوه وفي آخره وأمرنا ان نبيع البر بالشعير والشعير بالبر يدايد كيف شئنا وهو صحيح في كون البر والشعير جنسين * وعن معمر بن عبد الله قال كنت أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الطهارة باطعام مثلا بمثل وكان طهارة ما يؤخذ الشعير رواه أحمد ومسلم * وعن الحسن عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما وزن مثلا بمثل اذا كان نوعا واحدا وما كيل مثلا بمثل اذا كان نوعا مختلفا (فلا بأس به رواه الدارقطني) حديث أنس وعبادة أشار إليه في التلخيص ولم يتكلم عليه وفيه إسناده الربيع بن صبيح وثقه أبو زرعة وغيره ورضي عنه جماعة وقد أخرج هذا الحديث البزار أيضا ويشهد لصحته حديث عبادة المذكور أولا وغيره من الأحاديث قوله كيف شئنا هذا الاطلاق مقيد بحديثي حديث عبادة من قوله اذا كان يدايد ولا بد في بيع بعض الربويات ببعض من النقايض ولا سيما في الصرف وهو بيع الدراهم بالذهب وعكسه فانه متفق على اشتراطه وظاهره هذا الاطلاق والتعويض الى المشيئة انه يجوز بيع الذهب بالفضة والعكس وكذلك سائر الاجناس الربوية اذا بيع بعضها ببعض من غير تقييد بمقتضى الصفات غير صفات القبض ويدخل في ذلك بيع الجزاف وغيره قوله الاها وهما بالمذموم ففتح الهمزة وقيل بالكسر وقيل بالسكون وحكى القصر بغير همز وخطاها الخطا بن ورد عليه النووي وقال

على ذلك أيضا قوله تعالى واحال عقدة من لسانى ولم يذكر في القاموس الا عقدة اللسان (فقال) له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اذا بايعت فقل لا خذابة) بكسر الخاء وتقف اللام أي لا خذابة في الدين لان الدين النصيحة فلا ينبغي الجزس وخبرها محذوف قال النووي شتى لقنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول لم يلفظ به عند البيع بل طلع به صاحبه على انه أس من

ذوي البصائر من معرفة الساع ومناذير القيمة في البرى له كبرى لنفسه وكان الناس في ذلك اعداء لا يغبون احلهم المسلم وكانوا ينظرون له كما ينظرون لانفسهم اه واستعماله في الشرع عبارة عن اشتراط خيار الثلاث وقد زاد اليه في هذا الحديث باسناد حسن ثم أنت بالخيار في كل ساعة ابتعت ثلاث ايام وفي رواية ٥٥ الدار قطن عن عمر فجعل له رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم عهدة ثلاثة ايام زاد ابن ابي عمير في رواية يونس ابن بكير فان رضى فامسك وان سخط فاردد في حتى ادرك زين عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة ففكر الناس في زمن عثمان فكان اذا اشترى شيئا فقبل له انك غبت فيه رجعت به فيشهد له الرجل من الصحابة بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعله بالخيار ثلاثا فتردله دراهمه واستدل به لاجل على انه يرده بالغبن الفاسح لمن لم يعرف قيمة الساعة وحده بعض الحسابات بثبات القيمة وقيل بسدسها واجاب الشافعية والحنفية والجمهور بانها واقعة عين وحكاية حال فلا تصح دعوى العموم فيها عند احد وقال البيضاوي حديث ابن عمر هذا يدل على ان الغبن لا ينسد البيع ولا يثبت الخيار لانه لو افسد البيع او اثبت الخيار لينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يأمره بالشرط اه وفيه اشتراط الخيار من المشتري فقط وقيس به البائع ويصدق ذلك بالشرط ما معا قال في الفتح واستدل به على ان امد الخيار المشتري ثلاثة ايام من غير زيادة لانه حكم ورد على خلاف الاصل

هي صحيحة لكن قليلة والمعنى خذوها وحكي بزيادة كاف مكسورة ويقال هاهنا بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ وقال ابن الاثير هاهنا هو ان يقول كل واحد من البيوعين هاهنا فمعطيه ما في يد وقيل معناها اخذوا عط وقال وغير الخطابي يجوز فيه السكون وقال ابن مالك هاهنا اسم فعل بمعنى خذ وقال الخليل هاهنا كلمة تستعمل عند المناولة والمقصود من قوله هاهنا ان يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاهنا فية تقاضا في المجلس قاله التقدير لا يتبعه والذهب بالورق الاممولا بين المتعاقدين هاهنا قوله فاذا اختلفت هذه الاصناف الخ ظاهره هذا انه لا يجوز بيع جنس ربوي بجنس آخر الامم القرض ولا يجوز مؤجلا ولو اختلفا في الجنس والتقدير كالخطة والشعر بالذهب والفضة وقيل يجوز مع الاختلاف المذكور وانما يشترط التقاض في الشئتين المختلفتين جنسا المتعاقدين تقدير كالفضة بالذهب والبر بالشعر اذ لا يعقل التفاضل والاستواء الا فيما كان كذلك ويجاب بان مثل هذا لا يصلح تخصيص النصوص وتقييدها وكون التفاضل والاستواء لا يعقل في المختلفين جنسا وتقييدها ممنوع والسند ان التفاضل معقول لو كان الطعام يوزن او النقود تسكال ولو في بعض الازمان والبلدان ثم انه قد يبلغ عن الطعام الى مقدار من الدراهم كثير عند شدة الغلاء بحيث يعقل ان يقال الطعام اكثر من الدراهم وما المانع من ذلك واما الاستدلال على جواز ذلك بحديث عائشة عند البخاري ومسلم وغيرهما قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يهودى طعاما بنسيئة وأعطاه درعاه رهنا فلا يخفى ان غاية ما فيه ان يكون مخصصا للنص المذكور لصورة الرهن فيجوز في هذه الصورة لا في غيرها لعدم صحة الحاق ما لا عوض فيه من الثمن بما فيه عوض عنه وهو الرهن نعم ان صح الاجماع الذي حكاه المغربي في شرح بلوغ المرام فانه قال واجمع العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلا ومؤجلا كببيع الذهب بالخطة وبيع الفضة بالشعر وغيره من المكبل اه كان ذلك هو الدليل على الجواز عند من كان يرى بجملة الاجماع واما اذا كان الربوي يشاركه في العلة فان كان يبيع الذهب بالفضة أو العكس فقد تقدم انه يشترط التقاض اجماعا وان كان في غير ذلك من الاجناس كببيع البر بالشعر أو بالقر أو العكس فظاهر الحديث عدم الجواز اليه ذهب الجمهور وقال ابو حنيفة وأصحابه وابن علية لا يشترط والحديث يرد عليه وقد عكس مالك بقوله لا يابى بدو بقوله الذهب بالورق وبالاهاء وهاء على انه يشترط القبض في الصرف عند الايجاب بالكلام ولا يجوز التراخي ولو كانا في المجلس وقال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور ان المتعبر بالتقاض في المجلس وان تراخي عن الايجاب والظاهر الاول ولكنه أخرجه عبد الرزاق وأحمد وابن ماجه عن ابن عمر انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قيمة قصر به على أقصى ما ورد فيه ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة ايام واعتبار الثلاث في غير موضع النص وجاز اقل منها بالاولى واستدل به على ان من قال عند العقد لا خلاية انه يصير في تلك الصفة بالخيار سواء وجد فيه عيبا او غيبا ثم لا وبالغ ابن حزم في جوده فقال لو قال لا خدعة أو لا غش أو ما اشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلاية ومن أسهل ما يرد به عليه

انه ثبت في صحيح مسلم انه كان يقول لا شئ بانه وكان له كان لا يفتخ بالدم للشفة اسانه ومع ذلك لم يفتخ بالدم في حقهم عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعله بالخيار فدل على انهم اكنة قوا في ذلك بالمعنى واستدل به على أن الكبير لا يجبر عليه ولوتين سفهم ٥٦ وفيه نظار واستدل به على البيع بشرط الخيار وفيه ما كان أهل ذلك العصر

عليه من الرجوع الى الحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في ترك الحيل وأبو داود والنسائي في البيوع (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغزو جيش) أي يقصد (الكعبة) تخزيهم (فاذا كانوا يبعدون من الأرض) ولمسلم عن أبي جعفر الباقر هي يداء بالمدينة أه والبيداء مكان معروف بين مكة والمدينة وفي رواية أخرى ان أم سلمة قالت ذلك زمن ابن الزبير وفي أخرى ان عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلمة قال والله ما هو هذا الجيش (يخسف باولهم وآخرهم) وزاد الترمذي في حديث صفية ولم ينج أوسطهم ولم في حديث صفية فلا يبقى الا الشريد الذي يخبر عنهم واستغنى به عن تكلف الجواب عن حكم الاوسط وان المرف يقضى بدخوله فيمن هلك أوله لكونه آخر بالنسبة الى أول وأولا بالنسبة لآخر فيدخل (قالت عائشة) قالت يا رسول الله كيف يخسف باولهم وآخرهم وفيهم اسواقهم ومن ليس منهم) جمع

فقال اشتر الذهب بالنضة فاذا أخذت واحدا منهم ما فلا تفارق صاحبك وبينكم لباس فيمكن ان يقال ان هذه الرواية تدل على اعتبار الجنس قوله ان يبيع البر بالشعر الخ فيه كما قال المصنف تصريح بان البر والشعر جنسان وهو ذهب الجهم وروحى عن مالك والليث والاوزاعي كما تقدم أنهم ما جنس واحد وبه قال معظم علماء المدينة وهو محكى عن عمر وسعد وغيرهما من السلف وتذكروا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كما في حديث معمر بن عبد الله المذكور ويحجب عنه بما في آخر الحديث من قوله وكان طعامنا يومئذ الشيرفانه في حكم التقييد لهذا المطلق وأيضا التصريح بجواز بيع أحدهما بالآخر مضافا كما في حديث عبادة وكذلك عطف أحدهما على الآخر كما في غيره من أحاديث الباب مما لا يبقى معه ارتباط في أنهم ما جنسان واعلم انه قد اختلف هل يطبق في الجنس المذكورة في الاحاديث غير ما فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والنساع مع الاتفاق في الجنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة فقالت الظاهرية انه لا يطبق بهما غير ما في ذلك وذهب من عداهم من العلماء الى انه يطبق بهما ما يشاركهما في العلة ثم اختلفوا في العلة ما هي فقال الشافعي هي الاتفاق في الجنس والطعم فيماعد النقيدين وأما ما فلا يطبق بهما غيرهما من الموزونات واستدل على اعتبار الطعم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام وقال مالك في التقييد كقول الشافعي وفي غيرهما العلة الجنس والتقدير والقيمت وقال ربيعة بل اتفاق الجنس ووجوب الزكاة وقالت المعتزلة جميعا بل العلة في جميعها اتفاق الجنس والتقدير بالكيل والوزن واستدلوا على ذلك بكروا صلى الله عليه وآله وسلم بالكيل والوزن في أحاديث الباب ويدل على ذلك أيضا حديث أنس المذكور فانه حكم فيه على كل موزون مع اتحاد نوعه وعلى كل مكيل كذلك بانه مثل يمثل فاشعر بان الاتفاق في أحدهما مع اتحاد النوع موجب لتحريم التفاضل بعموم النصر لا بالقياس وبه يرد على الظاهرية لانهم انما منعوهم من الالتحاق لنفيهم للقياس وما يؤيد ذلك ما سأتى في حديث أبي سعيد وأبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الميزان مثل ما قال في المكيل على ما سيبينه المصنف ان شاء الله تعالى والى مثل ما ذهب اليه المعتزلة ذهب أبو حنيفة وأصحابه كما حكى ذلك عنه المهدي في البحر وحكى عنه انه يقول العلة في الذهب الوزن وفي الاربعة الباقية كونها مطعومة موزونة أو مكيلة والحاصل انه قد وقع الاتفاق بين من عدا الظاهرية بان جبر العلة الاتفاق في الجنس واختلافوا في تعيين الجزء الآخر على تلك الاقوال ولم ينعهم برأى أحدهم العلة مع اعتبار الشارع له كما في رواية من حديث أبي سعيد ولا درهمين درهم وفي حديث عثمان عند مسلم لا يبيعوا الدينار بالدينارين

سوق وعليه ترجم البخاري والتقدير أهل أسواقهم الذين يبيعون ويشتررون كما في المدن وفي مستخرج أبي نعيم وفيهم (وعن اشرافهم بالمهجة والراما القاص في رواية محمد بن بكر عند الاسماعيلي وفيهم سواهم بدل أسواقهم وقال رواة البخاري أسواقهم أي بالقاف وأظنه تصحيفا فان الكلام في الحسيف بالناس لا بالاسواق وتوقعه في فتح الباري بأن لفظ سواهم تصحيفا

قائه بمعنى قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري ثم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبي نعيم وليس في لفظ أسواقهم ما يمنع أن يكون الخلف بالناس لا بالأسواق والمراد بالأسواق أهلها أي يخسف بالمقاتلة ومن ليس من أهل القتال كالباعة ويحتمل أن يكون المراد بالأسواق هنا الرعايا قال ابن الأثير ٥٧ السوقة من الناس الرعية من دون الملوك

وأكثروا من الناس بظنون السوقة أهل الأسواق اه قال في اللامع كالتمقيح لكن هذا يتوقف على أن السوقة يجمع على أسواق وذكر صاحب الجامع أنه اتجمع على سوق كقته ثم قال في المصباح لكن البخاري إنما فهم منه أنه جمع سوق الذي هو محل البيع والشراء فينبغي أن يحرر النظر فيه اه ونبه به على أن الحديث أبشع البلاء إلى الله أسواقها المروى في مسلم ليس من شرطه وفي رواية لمسلم فقلنا إن الطريق يجمع الناس قال نعم فيهم المستبصر أي المتبين لذلك القاصد للمقاتلة والتجسس إلى المكروه وابن السبيل أي المالك الطريق معهم وليس منهم والغرض كله أنها استشكلت وقوع العذاب على من لا إرادة له في القتال الذي هو سبب العقوبة فوقع الجواب بأن العذاب يقع عاما لحضور آجالهم كما قال صلى الله عليه وآله وسلم يخسف بأولهم وآخرهم لشوم الاشرار (ثم يهتدون) بعد ذلك (على نياتهم) فيعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده وفي رواية مسلم لم يكن مهلكا واحدا وبصددون مصادر شتى وفي

(وعن أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا على خبير فجاهم ثم جنيب فقال اكل تمر خبير هكذا قال انالنا أخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال لا تفعل ببع الجمع بالدراهم ثم اتبع بالدراهم جنيبا وقال في الميزان مثل ذلك رواه البخاري) الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله رجلا صرح أبو عوانة والدارقطني أن اسمه سواد بن غزبة بجمجمة فزاي فيا مشددة كعطية قوله جنيب بفتح الجيم وكسر النون وسكون التحتية وآخره موحدة اختلف في نفسه فقه فقبل هو الطيب وقيل الصاب وقيل ما أخرجه منه حشفه ورديته وقيل ما لا يحتلط بفمه وقال في القاموس إن الجنيب عرجيد قوله ببع الجمع بفتح الجيم وسكون الميم قال في الفتح هو القرم المختلط بغيره وقال في القاموس هو الدقل أو صنف من القرم والحديث يدل على أنه لا يجوز بيع ردى الجففس بجيده متفاضلا وهذا أمر مجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه وأما سكوت الرواة عن فسح البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع أما ذهولا وأما اكتفاء بان ذلك معلوم وقد ورد في بعض طرق الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا هو الر بافرده كتابه على ذلك في الفتح وقد استدل أيضا بهذا الحديث على جواز بيع العينة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يشتري بثمن الجمع جنيبا ريعا يمكن أن يكون بائع الجنيب منه هو الذي اشتري منه الجمع فيكون قد عادت إليه الدراهم التي هي عين ماله لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بأن يشتري الجنيب من غير من باع منه الجمع وترك الاستقصال بنزل منزلة العموم قال في الفتح وتعب بانه مطلق والمطلق لا يشمل فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به في غيره فلا يصح الاستدلال به على جواز الشراء ممن باع منه تلك السلعة بعينها انتهى وسبق في الكلام على بيع العينة قوله وقال في الميزان مثل ذلك أي مثل ما قال في المكيل من أنه لا يجوز بيع بعض الجففس منه ببعضه متفاضلا وان اختلفا في الجودة والرداءة بل يباع رديته بالدراهم ثم يشتري بها الجيد والمراد بالميزان هنا الموزون قال المصنف رحمه الله وهو حجة في جريان الر با في الموزونات كلها لأن قوله في الميزان أي في الموزون والافتقار للميزان ليست من أموال الر با انتهى

(باب في أن الجهل بالتساوي كالعلم بالفاضل) *

(عن جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة من القرم لا يعلم كيلها بالكيل المسمى من القرم رواه مسلم والشافعي وهو يدل بغيره ومعه على أنه لو باعها بخمس غير (أقر لحاز) قوله الصبرة قال في القاموس والصبرة بالضم ما جمع من الطعام ولا كيل ووزن انتهى قوله لا يعلم كيلها صفة كاشفة للصبرة لأنه لا يقال لها صبرة إلا إذا

٨ نيل خا حديث أم سلمة عند مسلم فقلت يا رسول الله كيف بمن كان كارها قال يخسف به ولكنه يبعث يوم القيامة على نية قال المهلب في هذا الحديث أن من كثروا دقروا في المعصية مختارا إن العقوبة تلزمه معهم اه وفيه التصدير من مصاحبة أهل الظلم ومجانبتهم وقد كثروا دهم وأخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة وفيه أن الإهمال تعتبر بنية العامل

أي ثم انصرف منه (بخامس بقنايت فاطمة) ابتته والفتاء بكسر الهمزة الموضع المتسع الذي امام البيت (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انتم لكع أنتم لكع) اسم يشاربه للمكان البعيد وهو ظرف لا يتصرف فلذا غلط من اعربه مفعولا لقوله رأيت ثم رأيت قال الخطابي اللكع على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللثيم ٥٩ والمراد هذا الأول والمراد بالثاني ما ورد في

حديث أبي هريرة أيضا يكون أسعد الناس بالدين لكع بن لكع قال ابن التين زاد ابن فارس ان العبد أيضا يقال له لكع انتهى ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الامرين المذكورين وعن الاصمعي اللكع الذي لا يهتدي لمنطق ولا غيره مأخوذ من الملاكيك وهي التي تخرج من السلي قال الازهرى وهذا القول أرجح الأقوال هنا لانه أراد ان الحسن صغير لا يهتدي لمنطق ولم يرد انه لثيم ولا عبد (خمس) أي منعت فاطمة الحسن من المبادرة الى الخروج اليه صلى الله عليه وآله وسلم (شيا) قال أبو هريرة (فظننت أنما تلبسه) أي ان فاطمة تلبس الحسن (مضايا) بكسر الهمزة قال الخطابي قد لاد من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة أو هي من قرنفل أو خيط من خرز يلبسه الصبيان والجواري قاله الداودي وقال ابن أبي عمير أحد رواة الحديث الضباب شيء يعمل من المنفل كالقميص والوشاح (أو تغسله) بالتحديد والتخفيف (خاء) الحسن (يشد) يسرع (حق عاقه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والمقابل له من جنسه والى العمل بظاهر الحديث ذهب عمر بن الخطاب وجماعة من السلف والشافعي وأحمد واسحق ومحمد بن الحكم المالكي وقالت الحنفية والثوري والحسن بن صالح والعترة انه يجوز اذا كان الذهب المنفرد أكثر من الذي في القلادة ونحوها الامثلة ولادونه وقال مالك يجوز اذا كان الذهب تابعا لغيره بان يكون الثلث فما دون وقال حماد بن أبي سليمان انه يجوز بيع الذهب مع غيره بالذهب مطلقا سواء كان المنفصل مثل المتصل أو أقل أو أكثر واعتذرت الحنفية ومن قال بقوله من عن الحديث بان الذهب كان أكثر من المنفصل واستدلوا بقوله فقصلتم ان وجدت فيها أكثر من اثني عشر دينار والثلث ما سبعة أو تسعة وأكثر ما روى انه اثنا عشر وأجيب عن ذلك بما تقدم عن البيهقي من ان القصة التي شهد بها فضالة كانت متعددة فلا يصح الفصل بما وقع في بعضها واهل البعض الآخر وأجيب أيضا بان العلة هي عدم الفصل وظاهر ذلك عدم الفرق بين المساوي والأقل والاكثر والغنية وغيرهما وبهذا يجاب عن الخطابي حيث قال ان سبب النهي كون تلك القلادة كانت من الغنائم مخافة أن يقع المساوون في بيعها وقد أجاب الطحاوي عن الحديث بأنه مضطرب قال السبكي وليس ذلك باضطراب قاذح ولا ترد الاحاديث الصحيحة بمثل ذلك انتهى وقد عرفت مما تقدم انه لا اضطراب في محل الخجة والاضطراب في غيره لا يقدح فيه وبهذا يجاب أيضا على ما قاله مالك رأيا ما ذهب اليه حماد بن أبي سليمان فردود بالحديث على جميع التقادير واهله يعتذر عنه بمثل ما قال الخطابي أولم يبلغه قوله حتى تميز بضم تاء الخطاب في أوله وتشديد الياء المكسورة بعد الميم قوله انما أردت الخجارة يعني الخرز الذي في القلادة ولم أرد الذهب

• (باب مرد المكيل والوزن) •

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة رواه أبو داود والشافعي) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى وأخرجه أيضا ابزار ومعه ابن حبان والدارقطني وفي رواية لابي داود عن ابن عباس مكان ابن عمر قوله المكيال مكيال أهل المدينة الخ فيه دليل على انه يرجع عند الاختلاف في الكيل الى مكيال المدينة وعند الاختلاف في الوزن الى ميزان مكة ما مقدار ميزان مكة فقال ابن حزم بحث غاية البحث عن كل من وثقت بتميزه فوجدت كلا يقول ان دينار الذهب بمكة ثورنه اثنتان وثمانون حبة وثلاثة اعشار حبة بالحب من الشعير والدرهم سبعة اعشار المنقال فوزن الدرهم سبع وخمسون حبة وستة اعشار حبة وعشر حبة فالرطل مائة وغاية وعشرون درهما بالدرهم المذكور وأما مكيال المدينة فقد قدمنا تحقيقه في

(وقبله) وفي رواية ورفاهة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده هكذا أي مدها فقال الحسن بيده هكذا فالتزمه (وقال اللهم احببه وأحب من يحبه) وفي الحديث بيان ما كان الصحابة عليه من توقير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمشي معه وما كان عليه من التواضع من الدخول في السوق والجلوس بقنا الدار ورجة الصغار والمزاح معه ومعاذته وتقبيله ومنقبته للحسن

ابن علي وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في اللباس ومسلم في الفضائل والنسائي في المناقب وابن ماجه في السنة (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنهم كانوا يشترون طعاما من الركان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) جمع راكب والمراد به جماعة أصحاب الابل في السفر ٦٠ (فيبحث عليهم من بينهم أن يبعوه حمت) أي من البيع في مكان (اشتره وحق

ينة - لوه حيث يساع الطعام) في الاسواق لان القبض شرط وبالنقل المذكور يحصل القبض ووجه نفيه عن بيع ما يشتري من الركان الابعاد القوي وفي موضع يريد أن يبيع فيه الرفق بالناس ولذلك ورد النهي عن تلقى الركان لان فيه ضررا لغيرهم من حيث السعر فلذلك أمرهم بالنقل عند تلقى الركان ليوسفوا على أهل الاسواق (وقال ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يساع الطعام إذا اشتراه حتى يستوفيه) أي يقبضه وفيه أنه لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بأسانيد مختلفة وألفاظ متباينة (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سئل عن صفة رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في التوراة) لانه كان قد قرأها (فقال) عبد الله (أجل) حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمعبر واعلاما لمستحبر ووعده الطالب فيقع بعد فهو تام ونحو أقام زيد ونحو اضرب زيدا أي يصحكون بعد الخبر وبعد الاستفهام والطالب وقيل يختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن

الغطرة ووقع في رواية لابي داود من طريق الوليد بن مسلم عن حنظلة بن أبي سفيان الجمعي قال وزن المدينة وميكايل مكة والرواية المذكورة في الباب من طريق سفيان الثوري عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر وهي أصح وأما الرواية التي ذكر أبو داود عن ابن عباس فرواها أيضا الدارقطني من طريق أبي أسامة الزبيري عن سفيان عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس ورواه من طريق أبي نعيم عن الثوري عن حنظلة عن سالم يدل طاوس عن ابن عباس قال الدارقطني أخطأ أبو أسامة فيه

• (باب النهي عن بيع كل رطب من حب أو تمر بياسه) •

(عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المزابنة أن يبيع الرجل غر حائطه إن كان فحلا بقر كيل أو أن كان كرمان يبيعه بزيب كيل أو أن كان زرعان يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله متفق عليه • وسلم في رواية وعن كل تمر بخرمه • وعن سعد بن أبي وقاص قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأل عن اشتراء التمر بالرطب فقال لمن حوله أيتقص الرطب إذا بيس قالوا نعم فنهى عن ذلك رواه الترمذي وصححه (ترمذي) حديث - - أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وصححوه وصححه أيضا ابن المديني وأخرجه الدارقطني والبيهقي وقد أخرجه جماعة منهم الطحاوي والطبري وابن خزم وعبد الحق بن في أساده زيدا أبا عياض وهو مجهول قال في التلخيص والجواب أن الدارقطني قال أنه ثقة ثبت وقال المنذري وقد روى عنه ثقات واعتمده مالك مع شدة نقده وقال الحاكم لا أعلم أحدا ممن فيه قوله عن المزابنة قد قدم ضبطها في باب النهي عن بيع التمر قبل بدو صلاحه قوله غر حائطه بالمثلثة وفتح الميم قال في الفتح والمراد به الرطب خاصة قوله تمر كيل بالمثلثة من فوق وسكون الميم والمراد بالكرم العنب قال في الفتح وهذا أصل المزابنة وألحق الجمهور بذلك كل بيع مجهول بمجهول أو بعلوم من جنس يجزى فيه لربا قال فاما من قال ضمن لك صبرتك هذه بعشرين صاعا مثلا فغازاد في وماتقص فعلى فهو من القمار وليس من المزابنة ونعقبه الحافظ بأنه قد ثبت في البخاري عن ابن عمر تفسير المزابنة ببيع التمر بكيل أرزاد في وان نقص فعلى قال فثبت أن من صور المزابنة هذه الصورة من القمار ولا يلزم من كون القمار أن لا يسمى مزابنة قال ومن صور المزابنة ببيع الزرع بالخطئة بما أخرجه مسلم في تفسير المزابنة عن نافع بن غنظ المزابنة ببيع غمر النخل بالتمر كيل أو ببيع العنب بالزيب كيل أو ببيع الزرع بالخطئة كيل وقد أخرج هذا الحديث البخاري كما ذكره المصنف ههنا ولم ينقله مسلم وقد قدمنا مثل هذا في باب النهي عن بيع التمر قبل بدو صلاحه وقد قدمنا أيضا ما نسير به مالك المزابنة

مالك وقيد المالك بالخبر بالثبت والطالب بغير النهي قال في التمام هو جواب كنتم الا انه أحسن منه في التصديق قوله ونعم أحسن منه في الاستفهام انتهى وهذا قاله الاخفش كما في المغني لابن هشام قال الطبري وفي الحديث جاء جوابا بالامر على تناول قرأت التوراة هل وجدت صفة صلى الله عليه وآله وسلم في ما أخبرني قال أجل (والله انه موصوف في التوراة ببعض

صافته في القرآن) أكد كلامه بجو كدات الحلف بالله والجملة الانسية ودخول ان عليهم او دخول لام التأكيد على الخبر (ما أياها
النبي انا أرسلناك شاهدا) لامتك المؤمنين بتصديةهم وعلى الكافرين بكذبهم (ومبشرا) للمؤمنين الموحدن المتبعين
(ونذيرا) للكافرين المشركين المقلدين أو مبشرا للمطيعين بالجنة والعصاة بالنار ٦١ أو شاهد الارسل قبله بالبلاغ وهذا

كاه في القرآن في سورة الاحزاب
(وحزنا) أي حسنا (للاميين)
للغرب يهضون به من غوائل
الشيطان أو من سطوة الهمم
وتغلبهم وسعوا أميين لان أغلبهم
لا يقرؤن ولا يكتبون (أنت
عبدى ورسولى سميتك المتوكل)
على الله لقناعته باليسير من
الرزق واعتماده على الله في النصر
والصبر على انتظار الفرج والاخذ
بمعان الاخلاق واليقين بتمام
وعده الله فتوكل عليه فسماه
المتوكل (ليس بفظ) سي الخلق
جافيا (ولا غليظ) قاسى القلب
وهذا موافق لقوله تعالى فيما
رحمة من الله لنت لهم ولو كنت
ظفا غليظ القلب لانفضوا من
حولك وهذا لا يعارض قوله
سبحانه وتعالى واغلظ عليهم لان
النفي محمول على طبعه الذي جبل
عليه والامر محمول على المعالجة
أو النفي بالنسبة للمؤمنين والامر
بالنسبة للكفار والمنافقين كما هو
مصرح به في نفس الآية ويحتمل
أن تكون هذه آية أخرى في
التوراة لبيان صفته (ولامضاب)
بثبديد الخاء وهي لغة اثنتا
الفراء والصواب بالصاد أشهر
أي لا يرفع صوته على الناس
له وخلفه ولا يكتر الصياح عليهم

قوله أيقص الاستفهام ههنا ليس المراد به حقيقة أعنى طلب الفهم لانه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان عالما بأنه ينقص اذا يسبل المراد تنبيه السامع بان هذا الوصف الذى
 وقع عنه الاستفهام هو علة النسي ومن المشعرات بذلك الفاء في قوله فنهى عن ذلك
 ويستفاد من هذا عدم جواز بيع الرطب بالرطب لان نقص كل واحد منهما لا يحصل
 العلم بأنه مثل نقص الآخر وما كان كذلك فهو مظنة لاربا وقد ذهب الى ذلك الشافعى
 وجهور أصحابه وعبد الملك بن الماجشون وأبو حفص العكبرى من الحنابلة وذهب
 مالك وأبو حنيفة وأحمد في المشهور عنه والمزنى والرويانى من أصحاب الشافعى الى أنه
 يجوز قال ابن المنذر ان العلماء اتفقوا على جواز ذلك الا الشافعى ويدل على عدم الجواز
 ان الاسماعيلي في مسخرجه على البخارى روى حديث ابن عمر بلفظ نهى صلى الله عليه
 وآله وسلم عن بيع الثمرة بالثمرة وذلك يشمل بيع الرطب بالرطب

• (باب الرخصة في بيع العرايا) •

(عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حمزة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزانية
 بيع الثمر بالتمر الا أصحاب العرايا فانه قد أذن لهم رواه أحمد والبخارى والترمذى وزاد فيه
 وعن بيع العنب بالزبيب وعن كل تمر بخرصه • وعن سهل بن أبي حمزة قال نهى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العرايا ان يشتري بخرصها يا كلها
 أهلها رطبا متفق عليه • وفي لفظ عن بيع الثمر بالتمر وقال ذلك الربانك المزانية الا انه
 رخص في بيع العربية النخلة والتخلة يأخذها أهل البيت بخرصها تمر يا كلونها رطبا
 متفق عليه • وعن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين اذن
 لاهل العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول السوق والوسقين والثلاثة والاربعة رواه أحمد
 • وعن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا ان تباع
 بخرصها كما لا رواه أحمد والبخارى وفي لفظ رخص في العربية يأخذها أهل البيت
 بخرصها تمر يا كلونها رطبا متفق عليه • وفي لفظ آخر رخص في بيع العربية بالرطب أو
 بالتمر ولم يرخص في غير ذلك اخرجاه • وفي لفظ بالتمر والرطب رواه أبو داود) حديث جابر
 أخرجه أيضا الشافعى وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي الباب عن أبي هريرة
 عند الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها فميا
 دون خمسة أسواق أو في خمسة أسواق بخرصها بخرصها بخرصها بخرصها بخرصها بخرصها
 بالمشاة الفوقية وسكون الميم والمراد بالاول تمر النخلة وقد صرح بذلك مسلم في رواية

(في الاسواق) بل يدين جانبهم لهم ويرفق بهم وفيه ذم أهل السوق الذين يكونون بالصفة المذمومة من الصخب واللغط والزيادة
 في المدحة والدم لا يتبايعونه والايمان الحائثة ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لم شر البقاع الاسواق لما يغلط على أهلها
 من هذه الاحوال المذمومة (ولا يدفع بالسبقة السبقة) هو كقوله تعالى ادفع بالتي هي أحسن السبقة (ولكن يعفون ويغفر)

فالم تنهك حرثات الله تعالى (ولن يقبضه الله) بميته (حق يقبضه الله العوجاء) ملة ابراهيم فانها قد اوجت في أيام الفترة
 فزيت ونقصت وغيرت عن استقامتها واميلت بعد قوامها وما زالت كذلك حتى قام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 فقامها بنفي ما كان عليه العرب من الشرك ٦٢ وثابت التوحيد جزاء الله عن أمته خيرا وافرأ (بان يقولوا لا اله الا الله

ويفتح بها) أى بكلمة التوحيد
 الخالص (أعيناعيا) ولاتنأى
 بين هذا وبين قوله تعالى وما أنت
 بهادى العمى عن ضلالتهم لانه
 دل ايلاء الفاعل المعنوى حرف
 النفي على أن الكلام فى الفاعل
 وذلك أنه تعالى نزل له لخصه على
 ايمان القوم منزلة من يدعى
 استقلاله بالهداية فقال له أنت
 لست بمسئول فيه بل انت الهدى
 الى صراط مستقيم باذن الله
 تعالى وتيسيره وعلى هذا ففتح
 معطوف على قوله يقبض أى يقبض
 الله تعالى بواسطة الملة العوجاء
 بأن يقولوا لا اله الا الله ويفتح
 بواسطة هذه الكلمة اعيناعيا
 (وأذا ناصها وقلوبها غلظا) واستدل
 به المؤلف على كراهية السخب
 فى السوق وهو رفع الصوت
 بالخصام وغيره قال فى الفتح
 وأخذت الكراهة من نفي
 الصفة المذكورة عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كما نهيت
 عنه صفة الغلظة والغلظة
 وبسته فادمنه أن دخول الامام
 الاعظم فى السوق لا يحيط عن
 مرتبته لان النبي انما ورد فى ذم
 السخب فيها لا عن أصل الدخول
 اهـ (عن جابر رضى الله عنه قال
 نوى عبد الله بن عمرو بن حرام

فقال غمر الخلة وليس المراد القرم من غير الخخل لانه يجوز بيعه بالتمر بالمئة والسكون
 قوله الا أصحاب العرب اجمع عربى قال فى الفتح وهى فى الاصل عطية غمر الخخل دون الرقبة
 كانت العرب فى الجذب تتطوع بذلك على من لا غمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الابل
 بالمنيحة وهى عطية اللبن دون الرقبة ويقال عربيت الخلة يفتح العين وكسر الراء تعرى
 اذا فردت عن حكم اخواتها بان اعطاها المالك فقيرا قال مالك العربية ان يعرى الرجل
 الرجل الخلة أى يهبها له أو يهب له ثمرها ثم يأذى بدخوله عليه ويرخص الموهوب له
 للواهب ان يشتري وطها منه بتمر يابس هكذا ملقه البخارى عن مالك ووصله ابن
 عبد البر من رواية ابن وهب وروى الطحاوى عن مالك ان العربية الخلة للرجل فى حائط
 غيره فبكره صاحب الخخل الكثير دخول الآخر عليه فيه قولنا أعطيك بخمر ص فقلت لك
 غمرا فبرخص لى ذلك فشرط العربية عند مالك أن يكون لاجل التضمر من المالك
 بدخول غيره الى حائطه أو دفع الضرر عن الآخر اقيام صاحب الخخل بما يحتاج اليه
 وقال الشافعى فى الام وحكامه عنه البيهقى ان العرب ايا ان يشتري الرجل غمرا الخلة بخمره
 من القرم بشرط التقابض فى الحال واشترط مالك ان يكون القرم مؤجلا وقال ابن ابي
 فى حديثه عن ابن عمر عن ابي داود والبخارى تعليقا ان يعرى الرجل الرجل أى يهب له
 فى ماله الخلة والخلمين فيشق عليه أن يقوم عليه فبيعه بائنا لى خرصها وأخرج الامام
 أحمد عن سفيان بن حسين ان العرب ايا الخخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون
 أن ينظروا بها فرخص لهم ان يبيعوها بما شاؤا من القرم وقال يحيى بن سعيد الانصارى
 لعربية أن يشتري الرجل غمرا الخلات لطعام أهله رطبا بخمر ص غمرا قال القرم طيبى كأن
 الشافعى اعتمد فى تفسير العربية على قول يحيى بن سعيد وأخرج أبو داود عن عبد ربه
 ابن سعيد الانصارى وهو أخو يحيى المذكور انه قال العربية الرجل يعرى الرجل الخلة
 أو الرجل يستثنى من ماله الخلة يأكلها رطبا فيبيعه غمرا وأخرج ابن ابي شيبة فى مصنعه
 عن وكيع قال معناه فى تفسير العربية انها الخلة يعرى بها الرجل للرجل ويشترى بها
 فى بستان الرجل وقال فى القاموس واعراء الخلة وهبه غمرا عامها والعربية الخلة المعراة
 والى أكل ما عليها وقال الجوهرى هى الخلة التى يعرى بها صاحبها رجلا محتاجا بأن
 يجعل له ثمرها عامها من غمرا اذا قصده قال فى الفتح صور العربية كثيرة منها أن يقول
 رجل لصاحب الخخل يعنى غمرا الخلات باعيا بتمر يابس من الثمر فيخرصها أو يبيعها ويقبض
 منه القرم ويسلم له الخلات بالخلمة فيقتطع برطبها ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل
 خلات أو غمرا خلات معلومة من حائطه ثم يضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشترى رطبها
 بقدر خرصه بتمر مجمل ومنها ان يهبه اياها فيضرر الموهوب له بالتطامير سيروة الرطب

وهو أبو جابر هذا (وعليه دين فاستعنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من الاستعانة وفى رواية فاستشفعت من غمرا
 الشفاعة (على غمرا مائة أن يضعوا) أى يتركوا (من دينه) شيا (فطلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهم فلم ينعلموا) أى لم
 يتركوا شيا (فقال لى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فاصنفا) أى اعزل كل صنف على حدة اجعل (الجمعة)

وهي ضرب من أجود الثمر بالمدينة (على حدة وعدق زيد على حدة) بفتح العين وسكون الذا ل مضافا الى شخص يسمى زيد وهو نوع من التمر ردي قال الجوهرى العذق بالفتح النخلة وبالكسر الكساسة فاصناف ثمر المدينة كثيرة جدا فذكر أبو محمد الجويني في الفروق انه كان بالمدينة قبلة منهم عدوا عند أميرها صنوف الاسود خاصة ٦٣ فزادت على الستين قال والتمر الاحمر

أكثر عندهم من الاسود (ثم أرسل الى) بلفظ الامر قال جابر (ففعلت) ما أمرني به صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أرسلت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي فجاء وجلس (على اعلاه) أي أعلى التمر (أوفى وسطه) ثم قال كل للقوم (أمر من كال بكيل) فكلمتهم حتى أوفيتهم الذي لهم وبقي غري كأنه لم ينقص منه شيء) وفيه معجزة ظاهرة صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقته للترجمة من جهة أن الكيل على المعطى بانه كان أوفيا للدين أو غير ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي قال في الفتح وياتحق في ذلك بالكيل الوزن فبما وزن من السلع وهو قول فقهاء الامصار وكذلك مؤنة وزن الثمن على المشتري لا نقد الثمن فهو على البائع على الاصح عند الشافعية اه وأخرجه أيضا في الاستقراض والوصايا والمغازي وعلايات النبوة والنسائي في الوصايا (عن المقدم ابن معدي كرب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال كبلوا طعماكم أي عند البيع (يسارك لكم) أي فيه بالجزم جوابا للامر قال ابن بطال

تمر ولا يحب أكلها رطبا لاحتياجه الى التمر فيبيع ذلك الرطب بخمره من الواهب أو من غيره تمر يأخذه مجلا ومنها أن يبيع الرجل غر حائطه به بدو صلاحه ويستثنى منه فخلات معلومة يقيمها لنفسه أو لغيره وهي التي عني له عن خرصها في الصدقة وسميت عرايا لانهم اعربت عن ان تخرص في الصدقة فخرص لاهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من تمر قوتهم ان يتناووا بذلك التمر من رطب تلك الفخلات بخمرها وما يطلق عليه اسم العربية أن يعري رجلا غر فخلات يبيع لها كلها والتصرف فيها وهذه هبة محضة ومنها أن يعري عامل الصدقة لصاحب الحائط من حائط فخلات معلومة بخمرهم في الصدقة وهاتان صورتان من العرايا لا يبيع فيها ما يبيع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجوهرى وقصر مالك العربية في البيع على الصورة الثانية وقصرها أبو عبد الله على الصورة الأخيرة من صور البيع وأراد به رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشترونه لتجارته ولا ادخاره ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العربية على الهبة وهي أن يعري الرجل الرجل غر فخله من فخله ولا يسلم ذلك ثم يدوله أن يرجع تلك الهبة فخرص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخمره ثم اوجله على ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع التمر بالتمر ونعقب بالتصريح باستثناء العرايا في الاحاديث قال ابن المنذر الذي رخص في العربية هو الذي نهى عن بيع التمر بالتمر في انظر واحد من رواية جماعة من الصحابة قال ونظر ذلك الاذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبع ما ليس عندك قال ولو كان المراد الهبة لما استثنيت العربية من البيع ولانه عبر بالرخصة والرخصة لا تكون الا في شيء ممنوع والمنع انما كان في البيع لا الهبة وانهما قد ثبت بخمسة أوسق والهبة لا تنقيد وقد احتج أصحاب أبي حنيفة لمذهبه بأشياء تدل على أن العربية العطية ولا حجة في شيء منه لانه لا يلزم من كون أصل العربية العطية أن لا تطلق شرعا على صور أخرى وقالت الهادوية وهو وجه في مذهب الشافعي أن رخصة العرايا مختصة بالخواص الذين لا يجدون رطبا فيجوز لهم ان يشتروا منه بخمره ثم اواسدوا بما أخرجه الشافعي في مختلف الحديث عن زيد بن ثابت انه سمى رجلا محتاجين من الانصار شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نقد في أيديهم يتناوون به رطبا ويا كون مع الناس وعندهم فضول قوتهم من التمر فخرص لهم أن يتناووا العرايا بخمرهم من التمر ويحجب عن دعوى اختصاص العرايا بهذه الصورة اما أولا فبالقدح في هذا الحديث فانه أنكره محمد بن داود الظاهري على الشافعي وقال ابن حزم لم يذكر الشافعي له اسنادا فبطل وأما ثانيا فعلى تسليم صحة لامنافة بينه وبين الاحاديث الدالة على أن العربية أهم من الصورة التي اشتمل عليها والحاصل ان كل صورة

الكيل منسوب اليه فيما ينفعه المرء على عياله وهي الحديث أخرجه أبو بكر معلوم يلفظكم الى المادة التي قدرتم مع ما وضع الله من البركة في مداهل المدينة بدعوتيه صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل ولا معارضة بين هذا وحديث عائشة كان عيني شطرا شيرا كل منه حتى طال على فكلته ففني الحديث لان معناه

أنها كانت تخرج قوتها وهو شئ يسير بغير كبد فبورك لها فيه فلما كالتة في وعنه دابن ما جبه فلما زلنا أنا كل منه حتى كالتة الحارثة فلم يلبث أن فني ولولم تكلمه رجوت أن يبق أكثر لأن حديث الباب أن يكال عند شرائه أو دخوله إلى المنزل وحديثها عند الاتفاق منه قال الكيل الأول ٦٤ ضروري لدفع الغرر في البيع ونحوه والثاني لجرد القنوط والاستكثار لما خرج

منه ذكره القسطلاني وقال
المحب الطبري لما أمرت عائشة
بكيل الطعام فاطرة إلى مقتضى
العادة عافله عن طلب البركة
في تلك الحالة ردت إلى مقتضى
العادة اه قال في الفتح والذي
يظهر لي أن حديث المقدم
محمول على الطعام الذي يشتري
فالبركة تحصل فيه لا مثقال أمر
الشارع وإذا لم يتقبل الأمر فيه
بالاكتسب نزعته منه لشوم
العصيان وحديث عائشة محمول
على أنها كالتة للاختبار فذلك
دخله النقص وهو شبهه بقول
أبي رافع لما قال له النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في الثالثة ناولني
الذراع فقال وهل للشاة إلا
ذراعان فقال لولم تقبل هذا
لما ناولني مادمت أطلب منك
تخرج من شوم المعارضة
ويشبه لما قلته حديث لا تخصي
فخصي الله عليك والحاصل أن
الكيل بمجرد لا تحصل به البركة
قال ينضم إليه أمر آخر وهو
امتثال الأمر فيما يشرع فيه
الكيل ولا تنزع البركة من الكيل
بجوز الكيل ما لم ينضم إليه
أمر آخر كالمعارضة والاختبار
والله أعلم ويحتمل أن يكون
معنى قوله كي لواطعكم أي إذا

من صور العربا ورديم الحديث صحيح أو ثبتت عن أهل الشرع أو أهل اللغة فهي جائزة
لدخولها تحت طاق الأذن والتنصيص في بعض الأحاديث على بعض الصور لا يشافي
ما ثبت في غيره قوله بجوز به بفتح الخاء لمجة وأشار ابن التميمي إلى جواز كسرها وجزم
ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح وجوزهما النووي وقال الفتح أشهر قال ومعناه بقدر
ما فيه إذا صار قرأ فن فتح قال هو اسم الفعل ومن كسر قال هو اسم للنشئ المخروص قال
في الفتح والمخروص هو التخصيم والحدس قوله يقول الوسق والوسقين الخ استدلالهم بذا من
قال أنه لا يجوز في بيع العربا إلا دون خمسة أوسق وهم الشافعية والحنابلة وأهل الظاهر
قالوا إلا الأصل التحريم وبيع العربا رخصة فيؤخذ بما يفتي فيه الجواز بلقي ما وقع
فيه الشك ولكن مقتضى الاستدلال بهذا الحديث أن لا يجوز تجاوز أربعة أوسق
مع أنهم يجوزونهم إلى دون الخمسة بقدر ريسرو الذي يدل على ما ذهبوا إليه حديث أبي
هريرة الذي ذكرناه لقوله فيه فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق فيلحق الشك وهو
الخمس ويعمل بالمتيقن وهو ما دونهم وقد حكى هذا القول صاحب البحر عن أبي حنيفة
ومالك والشافعية وأبي العباس وقد عرفت ما سلف من تحقيق مذهب أبي حنيفة في العربا
وحكى في الفتح أن الراجح عند المالكية الجواز في الخمسة عملا برواية الشك واحتج لهم
بقول سهل بن أبي حنيفة أن العربية ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة قال في الفتح ولا حجة فيه
لأنه موقوف وحكى المساوردي عن ابن المنذر أنه ذهب إلى تحديد ذلك بالأربعة أوسق
وتعقبه الحافظ بأن ذلك لم يوجد في شيء من كتب ابن المنذر وقد حكى هذا المذهب ابن
عبد البر عن قوم وهو ذهب إلى ما فيه حديث جابر من الاقتصار على الأربعة وقد ترجم
عليه ابن حبان الاحتياط لا يزيد على أربعة أوسق قال الحافظ وهذا الذي قاله يهين
المعير إليه وما جعله حد لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح اه وذلك لأن دون الخمسة
المذكورة في حديث أبي هريرة يقضى بجواز الزيادة على الأربعة إلا أن يجعل الدون
بجملتين بالاربعة كأن واضحا ولكنه لا يخفى أنه لا جمل في قوله دون خمسة أوسق
لأنها تنافي ما صدق عليه الدون لغة وما كان كذلك لا يقال له بجملة ومنه فهم العدد
في الأربعة لا يعارض المنطوق الدال على جواز الزيادة عليه أقوله ولم يخصص في غير ذلك
فيه دليل على أنه لا يجوز شراء الرطب على رأس النخل بغير التمور والرطب وفيه أيضا
دليل على جواز الرطب المخروص على رأس النخل بالرطب المخروص على الأرض وهو
رأى بعض الشافعية منهم ابن خيران وقيل لا يجوز وهو رأي الاصطغري منهم ومعه
جماعة وقيل إن كانوا عاوا حدا لم يجز إلا حبة البهوان كانوا عاوا جاز وهو رأي أبي
الحق ومعه ابن أبي عصرون وهذا كله فيما إذا كان أحدهما على النخل والآخر

ادخرتموه طال بين من الله البركة واثقين بالاجابة وكان من كاله بعد ذلك انما يكي له ليتعرف مقداره فيكون ذلك شكاً على
في الاجابة فيما فيه بسرعة فإداه قال المحب الطبري ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل سبب السلامة من سوء الظن
بالخادم لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرج وهو لا يشرف فيهم من يتولى أمره بالأخذ منه وقد يكون برياً وإذا كاله

أمن من ذلك اه قلت ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعاني فانه صلى الله عليه وآله وسلم قد أوتي جوامع الكلم وقد قيل في مسند البزار ان المراد بكيل الطعام تصغير الارغفة قال الحافظ ابن حجر رحمه الله ولم يتحقق ذلك ولا خلافه اه وهذا الحديث من افراد البخاري وأكثروا له شاميون ورواه ابن ماجه أيضا (عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال ان ابراهيم) الخليل عليه الصلاة والسلام (حرم مكة) بصرم الله (ودعها وحرم المدينة) أن يصاد فيها (كحرم ابراهيم مكة ودعوت لها في مدها وماعها) أن يبارك ١٦٥ فيما كبل فيها (مثل ما دعا ابراهيم) عليه السلام (لمكة) قال في الفتح ايراد المصنف هذه الترجمة أي باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقب التي قبلها يشتر بان البركة المذكورة في حديث مقدم مقيدة بما اذا وقع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاعه ويحتمل أن يتعدى ذلك الى ما كان موافقا له - ما الى ما يحالفهما والله أعلم (عن ابن جرري رضي الله عنه - ما قال رأيت الذين يشترون الطعام) شراء (مجازفة) أي حال كونهم مجازفين أي من غير كيل ولا وزن ولا تقدير (يضر بون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كراهية (أن يبيعوه حتى يؤوه الى رحالهم) أي يقبضوه وعن الشافعي يبيع الصبرة من الخنطة والتمر مجازفة صحيح وليس بحرام وهل هو مكرره فيه قولان أصحهما مكرره كراهية تنزيهه لانه قد يقع في الندم وعن مالك لا يبيع البع اذا كان بائع الصبرة جزا فاعلم قدرها قال الشوكاني في نيل الاوطار وفي هذا

على الارض وأما في غير ذلك فقد قدمنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا

• (باب بيع اللحم بالحيوان) •

(عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه مالك في الموطأ) الحديث أخرجه أيضا الشافعي مرسلان حديث سعيد وأبو داود في المراسيل ورواه الدارقطني في القريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضعفه وصوب الرواية المرسله المذكورة وتبعه ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن عمر عند البزار وفي اسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف وأخرجه أيضا من رواية أبي أمية بن يعلى عن نافع أيضا وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة عند الحاكم والبيهقي وابن خزيمة وقد اختلف في صحة سماعة منه وروى الشافعي عن ابن عباس ان جريرا انحرت على عهد أبي بكر فجاء رجل بعاق فقال اعطوني منها فقال أبو بكر لا يصلح هذا وفي اسناده ابراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف ولا يحتمل ان الحديث يقتض للاحتجاج بمجموع طرقه فيدل على عدم جواز بيع اللحم بالحيوان والى ذلك ذهب العترة والشافعي اذا كان الحيوان مأكولا وان كان غير مأكول جاز عند العترة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوايه لاختلاف الجفس وقال الشافعي في أحد قوايه لا يجوز لعموم النهي وقال أبو حنيفة يجوز مطلقا واستدل على ذلك بعموم قوله تعالى وأحل الله البيع وقال محمد بن الحسن الشيباني ان غلب اللحم جاز ليقابل الزائد منه الجلود

• (باب جواز التفاضل والنسيئة في غير المكبل والموزون) •

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى عبدا بدينار ورواه الخمسة وصححه الترمذي ولمسلم معناه وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفية بسبعة أرؤس من دحية الكلبي رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) قوله ولمسلم معناه واقطعه عن جابر قال جاء عبد فباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الهجرة ولم يشتره عبد فجاء سيده يريد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعني واشتره بعدين اسودين ثم لم يبايع أحدا بعد حتى يسأله أعبده وفي الحديثين دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا اذا كان يدايدوه - اما لاختلاف فيه وانما الخلاف في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة

٩ نيل خا الحديث وكذا حديث علم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفي وكذلك بقية ما فيه التصريح بمطلق الطعام: ليل على انه لا يجوز ان يشتري طه ا ما أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وغيره والى هذا ذهب الجمهور وروى عن عثمان البستي انه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه والا حاد يترد عليه فان النهي يقتضي التحريم بصحة قبضته ويدل على الفساد المرادف البطلان كما تقر في الاصول وحكي في الفتح عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره فاجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الاوزاعي والشافعي واحتجوا بان الجزاف يرى فيه كفا في التخليئة

والاستيفاء انما يكون في مكيل أو موزون وقد روى أحمد بن محمد بن حمره بن قزعة عن ابي بكر بن ابي داود في حديث
 يبعه حتى يقبضه روى ابو داود والنسائي بالفظن في أن يبيع أحد طعاما اشترا بمكيل حتى يستوفيه والدارقطني من حديث
 جابر بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه للبخاري
 من حديث أبي هريرة قال في الفتح بأسنا حسن قالوا في ذلك دليل على أن القبض انما يكون شرطا في المكيل والموزون
 دون الجزاف واستدل الجمهور ٦٦ باطلاق الاحاديث وبمن حديث ابن عمر فانه صرح فيه بانهم كانوا يتاعون الطعام

وسأني وقصة صفية أشار اليها البخاري في البيع وذ كرها في غزوة خيبر (وعن عبد الله
 ابن عمر قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبعث جيشا على ابل كانت
 عندنا قال حملت الناس عليهم حتى نفدت الابل ولقيت بقية من الناس قال فقلت
 يا رسول الله الابل قد نفدت وقد بقيت بقية من الناس لا ظهر لهم فقال لي ابعث عليهما الابل
 بقلائص من ابل الصدقة الى محملها حتى تنفذ هذا البعث قال وصكت اتباع البعير
 بقلائص وثلاث قلائص من ابل الصدقة الى محملها حتى تنفذ ذلك البعث فلما جاءت ابل
 الصدقة أداها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روى أحمد وأبو داود والدارقطني عنه
 وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه باع مائة يدعى عصفير بعشرين بعيرا الى أجل
 روى مالك في الموطأ لشافعي في مسنده * وعن الحسن بن سمره قال سمى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة روى النجاشي وصححه الترمذي وروى
 عبد الله بن أحمد مثله من رواية جابر بن سمره) حديث ابن عمر وفي اسناده محمد بن اسحق
 وفيه مقال معروف وقوى الحافظ في الفتح اسناده وقال الخطابي في اسناده مقال وله
 يعني من أجل محمد بن اسحق ولكن قد روى البيهقي في سننه من طريق عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده وأثر على عليه السلام هو من طريق الحسن بن محمد بن علي عن علي عليه
 السلام وفيه انقطاع بين الحسن وعلي وقد روى عنه ما يعارض هذا فأخرج عبد الرزاق
 من طريق ابن المسيب عنه انه كره بعيرا يبعير بنسبة وروى ابن أبي شيبة عنه نحوه
 وحديث سمره صححه ابن الجارود ورجالته ثقات كما قال في الفتح الا انه اختلف في سماع
 الحسن بن سمره وقال الشافعي هو غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث
 جابر بن سمره عزاه صاحب الفتح الى زياد بن المسعود لعبد الله بن أحمد كما فعل المصنف
 وسكت عنه وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري وابن حبان والدارقطني بنحو
 حديث سمره قال في الفتح ورجالته ثقات الا انه اختلف في رصده وارسله فخرج البخاري
 وغير واحد رسله انتهى قال البخاري حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة
 من طريق عكرمة عن ابن عباس روى الثقات عن ابن عباس موقوفا وعن عكرمة عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل في الباب أيضا عن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني

جزافا وبدل لما قالوا حديث
 -كريم بن حزام قال قلت يا رسول
 الله اني اشتري بيوعا فيجمل لي
 منها وما يحرم علي قال اذا
 اشتريت شيئا فلا تبعه حتى يقبضه
 روى أحمد لانه يعم كل بيع
 ويحجب عن حديث ابن عمر وجابر
 اللذين احتج بهما مالك ومن معه
 بأن التخصيص على كون الطعام
 المنهي عن بيعه مكيلا أو موزونا
 لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في
 غيره نعم لو لم يوجد في الباب الا
 الاحاديث التي فيها اطلاق انظر
 الطحاوي لا يمكن أن يقال يحتمل
 المطلق على المقيد بالمكيل والموزن
 وأما بعد التصريح بالنهي عن
 بيع الجزاف قبل قبضه كما في
 حديث ابن عمر فيتحتمل المصير الى
 أن حكم الطعام مقيد من غير فرق
 بين الجزاف وغيره انتهى وهذا
 الحديث أخرجه البخاري في
 المحاربين ومسلم في البيوع وكذا
 أبو داود والنسائي (عن ابن
 عباس رضي الله عنهما أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) لم
 ينهي أن يبيع الرجل طعاما حتى

يستوفيه (قيل) القائل طاموس (لابن عباس كيف ذلك) أي ما سبب هذا النهي (قال ذلك درهم بدرهم) وعنه
 أي اذا باع المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكأنه باع درهم بدرهم (والطعام مرجأ) أي مؤخر والمعنى أن
 يشتري من انسان طعاما يذره الى أجل ثم يبيعه منه أو من غيره قبل ان يقبضه يذره من مثله فلا يجوز لانه في التقدير يبيع
 ذهب بذهب والطعام غائب فكأنه قد باعه يذره الذي اشتري به الطعام يذره من فهو ربا ولانه يبيع غائب باجر (عن عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه يخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال (الذهب بالذهب) ولا يبيع ذروا الوقت بالوقت بفتح الواو

وكسر الراء وهي رواية أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب الزهري أي يبيع الذهب بالذهب أو بالورق (ربا)
بالتنوين من غيرهمز (الاهاء وهاء) بالمد وفتح الهاء زعيم ما على الافصح الا شهر وهي اسم فعل بمعنى خذ تقول هاهن رهماي خذ
درهما والمعنى يبيع الذهب بالذهب ربا في جميع الحالات الاحال الحضور والتغيب فكنى عن التقايض بقوله هاهن وهاء لانه
لازمه قاله الطيبي وعبر بذلك لان المعطى قابل خذ بلسان الحال سواء وجد معه بلسان المقال أولا فالاستعانة من غير من الخبر
(والبر بالبر) وهو الخطة أي يبيع أحدهما بالآخر (ربا الا) مقولا عنده ٦٧ من المتعاقدين (هاه وهاء) أي خذ (والقر

وعنه أيضا عند مالك في الموطأ والشافعي انه اشترى راحلة بأربعة أبعرة يوفيهما صاحبها
بالربعة وذكره البخاري تعليقا وعنه أيضا عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة انه سئل عن
بيع يبيع يبيع فكرهه وروى البخاري تعليقا عن ابن عباس ووصله الشافعي انه قال قد
يكون البعير خير من البعيرين وروى البخاري تعليقا أيضا عن رافع بن خديج ووصله
عبد الرزاق انه اشترى ببعيرين فاعطاه أحدهما وقال آتيك بالآخر غدا وروى
البخاري أيضا ومالك وابن أبي شيبة عن ابن المسيب انه قال لا ربا في الحيوان وروى
البخاري أيضا وعبد الرزاق عن ابن سيرين انه قال لا بأس ببيع يبيع يبيع حتى نفذت
الابل بفتح النون وكسر الفاء وفتح الدال المهملة وآخره تاء التانيث قوله بفتح النون قال
ابن رسلان جمع قلوص وهي الناقة الشابة قوله حتى نفذت ذلك البعث بفتح النون
وتشديد الفاء بعدها الهمزة ثم تاء المتكلم أي حتى تجوز ذلك الجيوش وذهب إلى مقصده
والاحاديث والآثار المذكورة في الباب متعارضة كما ترى فذهب الجمهور إلى جواز
بيع الحيوان بالحيوان نسيئة متفاضلا مطلقا بشرط مالك أن يختلف الجنس ومنع من
ذلك مطلقا مع النسيئة أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وغيرهم من السكوفيين والهادوية
وتمسك الاولون بحديث ابن عمر وما ورد في معناه من الآثار وأجابوا عن حديث سمرة
بما فيه من المقال وقال الشافعي المراد به النسيئة من الطرفين لان اللفظ يحتمل ذلك كما
يحتمل النسيئة من طرف واحد اذا كانت النسيئة من الطرفين فهي من يبيع الكالي الكالي
وهو لا يصح عند الجميع واحتج المانعون بحديث سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس وما في
معناه من الآثار وأجابوا عن حديث ابن عمر وباقه مذوخ ولا يخفى ان النسخ لا يثبت
الا بعد تقرر تناخر النسخ ولم ينقل ذلك فلم يبق ههنا الا الطاب الطريق الجمع ان أمكن ذلك
أو المصير إلى التعارض قيل وقد أمكن الجمع على ما سلف عن الشافعي ولكنه متوقف على
صحة اطلاق النسيئة على بيع المعدوم بالمعدوم فان ثبت ذلك في لغة العرب أو في اصطلاح
الشرع فذاك والا فلا شك ان احاديث النسيئة وان كان كل واحد منها لا يخلو عن مقال
ليكنها ثبتت من طريق ثلاثة من الصحابة سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس وبعضها يقوى
بعضها فهي أرجح من حديث واحد غير خال عن المقال وهو حديث عبد الله بن عمرو ولا
يما وقد صحح الترمذي وابن الجارود حديث سمرة فان ذلك مرجح آخر وأيضا قد تقرر في

بالقر) أي يبيع أحدهما بالآخر
(ربا الا) مقولا عنده من المتبايعين
(هاه وهاء) والشعير بالشعير بفتح
الشين على المشهور وقد تكسر
قال ابن مكي الصقلي كل فعيل
وسطه حرف حلق مكسور يجوز
كسر ما قبله في لغة تميم قال وزعم
الليث ان قوما من العرب يقولون
ذلك وان لم تكن عينه حرف حلق
فحوكبير وجليل وكريم والمعنى
ان يبيع الشعير بالشعير (ربا الا)
مقولا عنده من المتعاقدين (هاه
وهاء) أي يقول كل واحد منهما
للاخر خذ و يؤخذ منه ان البر
والشعير صنفان وبه قال الشافعي
وأبو حنيفة وفقهاء المحدثين
وغيرهم وقال مالك والليث
ومعظم علماء المدينة والشافعي
وغيرهم من المتقدمين انهما
صنف واحد وانفقوا على ان الذرة
صنف والارز صنف الا الليث بن
سعد وابن وهب المالكي فقالا
ان ههنا الثلاثة صنف واحد
ولم يذكر البخاري في شيء من هذه
الاحاديث التي أوردها الحسكة
المترجمة في الباب قال في الفتح

وكانه استنبط من الامر بفتح الطعام الى الحال ومنع بيع الطعام قبل استبدانه فلو كان الاحتكار حراما لم يأمر بما يؤول
اليه وانه لم يثبت عنده حديث عمر بن عبد الله مرفوعا لا يحتمل كرا لا خطي أخرجه مسلم لكن مجرد ادعاء الطعام الى الرجال
لا يستلزم الاحتكار لان الاحتكار اشهرى امساك الطعام عن البيع وانتظار الغلام مع الاستغناء عنه وحاجة الناس اليه
وقيل غير ذلك وقد ورد في ذم الاحتكار احاديث كحديث عمر مرفوعا من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب به الله بالجدام
والافلاس أخرجه ابن ماجه باسناد حسن وعنده والحاكم باسناد ضعيف عنه مرفوعا الجبابرة من زوق والاحتكار ملعون

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أن يبيع حاضر لباد) مشاعا يقدم به من البادية ليبيعه بسعر يومه بأن يقول له أي الحاضر اتركه عندي لا يبيعه لك على التدرج باغلي (و) قال (لا تفتاحشوا) من النخس وهو أن يزيد في الثمن بالارغبة بل لا يغره (ولا يبيع الرجل على بيع أخيه) بأن يقول لمن اشترى سلعة في زمن خيار المجلس أو خيار الشرط افسح لا يبعك خيرا منه بمثل ثمنه أو مثله بانقص فانه حرام وكذا الشراء على شرائه بأن يقول للبائع افسح لا اشترى منك بازيد وكذا السوم على سومه بأن يقول ٦٨ لمن اتفق مع غيره في بيع ولم يعقداه فأنا اشتريه بازيدا وأنا أبيعك خيرا منه

الاصول ان دليل التحريم أربع من دليل الاباحة وهذا أيضا مرجع ثالث وأما الآثار الواردة عن الصحابة فلا حجة فيها وعلى فرض ذلك فهي مختلفة كما عرفت

• (باب ان من باع سلعة فبيعه لا يشترى ما قبل مما باعها) •

(عن ابن ابي عمير السبيعي عن امرأته انها دخلت على عائشة فدخلت معها أم ولد زيد بن أرقم فقالت يا أم المؤمنين اني بعت غلاما من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة والى ابنته منه بستمانمائة فداق قالت لها عائشة بنفس ما اشتريت وئس ما نريت ان جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بطل الا ان يتوب رواء الدارقطني) الحديث في اسناده الغالبة بنت ابي نعيم وقد روى عن الشافعي انه لا يصح وقرر كلامه ابن كثير في ارشاده وفيه دليل على انه لا يجوز لمن باع شيئا بثمن نسيئة أن يشتريه من المشتري بدون ذلك الثمن نقدا قبل قبض الثمن الا في الاصل اما اذا كان المقصود التحيل لاخذ النقد في الحال ورا أكثر منه بعد أيام فلا شك ان ذلك من الربا المحرم الذي لا يقع في تحيله التحيل الباطل وسيقا في الخلاف في بيع العينة في الباب الذي بعده هذا الصورة المذكورة هي صورة بيع العينة وليس في حديث الباب ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هذا البيع ولكن تصريح عائشة بان مثل هذا الفعل موجب لبطلان الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدل على انه قد علمت تحريم ذلك بنص من الشارع اما على جهة العموم كالا حاديث الفاضية بتحريم الربا الشامل لمثل هذه الصورة أو على جهة الخصوص كحديث العينة الآتي ولا ينبغي أن يظن بها انها قالت هذه المقالة من دون أن تعلم بدليل يدل على التحريم لان مخالفة الصحابي لرأي صحابي آخر لا يكون من الموجبات للاحباط

• (باب ما جاء في بيع العينة) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركو الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلا فلا يرفعهم حتى يراجعوا دينهم رواه أحمد وأبو داود ولفظه اذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورسيتم بالزرع وتركو الجهاد ساط الله عليكم ذلا لا ينزعكم حتى ترجعوا الى دينكم)

بأرخص منه فيحرم بعد استقرار الثمن بالتراضي صريحا وقبل العقد فلم يلزم صرح له المالك بالاجابة بان عرض بها أو سكت أو كانت الزيادة قبل استقرار الثمن بأن كان المبيع اذ ذلك ينشأ عنه طلب الزيادة لم يحرم حتى ياذن له البائع أو يترك اتفاقه مع المشتري فلا يحرم لان الحق لهما وقد اسقطاه هذا ان كان الاذن مال الكافان كان وليا أو وصيا أو وكلا فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر على المالك ذكره الاذرعى قال في الفتح وقد استثنى بعض الشافعية في تحريم البيع والسوم على الآخر ما اذا لم يكن المشتري مغبونا غشنا فاحشا وبه قال ابن حزم واحتج بحديث الدين النصيحة لكن لم يخص النصيحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أن قيمتها كذا وانك ان بيعتها بكذا مغبون من غير أن يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحتين وذهب الجمهور الى صحة البيع المذكور مع تأنيب فاعله وعند المالكية راحة الحائلة

في فساد روايتان وبه جزم أهل الظاهر والله أعلم (ولا يخطب على خطبة أخيه) بكسر الخاء الموحدة وصورته الحديث أن يخطب الرجل المرأة فتركن اليه ويتفقا على صداق معلوم ويتراضيا ولم يبق الا العدة فيجئ آخر ويخطب ويزيد في الصداق والمعنى في ذلك الايذاء وهو خبر بمعنى النسي (ولانسأل المرأة طلاق اختها) خبر بمعنى النسي أو النسي على الحقيقة أي لانسأل امرأة زوج امرأة أن يطلق زوجته ويتزوج بها ويكون لها النفقة والمعاشرة ما كان لها وهو معنى قوله (لتكفأ) أي تغلب (ما في انائها) والحديث أخرجه البخاري في النكاح والبيوع وكذا أبو داود وفيه ما يعضه والترمذي والشافعي وابن ماجه

في المكاح والتجارات **عن جابر بن عبد الله** رضي الله عنهم ان رجلا اعتق غلامه عن ذبر اسم الرجل أبو مذكور الانصاري كما في مسلم واسم الغلام يعقوب كما في مسلم والنساق والدبر بضم الدال أي قال له أنت حر بعد موتى (فاحتاج) الرجل الى ثمنه (فاخذاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني) فعرضه لازيادة ليستقصي فيه لافلس الذي باعه عليه (فاشتراه نعيم بن عبد الله) بضم النون التحام العدو القرشي ووصف بانهم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دخلت الجنة فسمعت نعمة نعيم فيها والنعمة السهلة أسلم قديما وأقام بمكة الى قبيل الفتح ٦٩ وكان قومه يمنونه من الهجرة لشرفه

الحديث أخرجه أيضا الطبراني وابن القطان وصححه قال الحفاظ في بلوغ المرام ورجاله ثقات وقال في التلخيص وعندي ان اسناد الحديث الذي صححه ابن القطان معلول لانه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحا لان الاعمش مدلس ولم يدكر سماعة من عطاء وعطاء يحتمل أن يكون هو عطاء الخراساني فيكون فيه تدليس التسوية باسقاط نافع بن عطاء وابن عمر انتهى وانما قال هكذا لان الحديث رواه أحمد وأبو داود من طريق أبي بكر بن عياش عن الاعمش عن عطاء عن ابن عمر ورواه أحمد وأبو داود من طريق عطاء الخراساني عن نافع عن ابن عمر وقال المنذرى في مختصر السنن ما لفظه في اسناده اسحق ابن أسيد أبو عبد الرحمن الخراساني نزيل مصر لا يصحج حديثه وفيه أيضا عطاء الخراساني وفيه مقال انتهى قال الذهبي في الميزان ان هذا الحديث من مناهج كبره وقد ورد انتهى عن العينة من طرق عدة لها البيهقي في سننه بابا سابق فيه جميع ما ورد في ذلك وذكره عطاء وقال روى حديث العينة من وجهين ضعيفين عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال وروى عن ابن عمر موقوفاته كره ذلك قال ابن كثير وروى بن وجهه ضعيف أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا وبعضه حديث عائشة يعني المتقدم في الباب الذي قبل هذا وهذا الطريق يشذبه بعضا بقوله بالعينة بكسر العين المهملة ثم ياء تحتية ساكنة ثم نون قال الجوهري العينة بالكسر الساف وقال في القاموس وعين أخذ بالعينة بالكسر أي الساف أو أعطى بها قال والتاجر باع سلعة بثمن الى أجل ثم اشتراها منه بأقل من ذلك الثمن انتهى قال الرافي ويبيع العينة هو أن يبيع شيئا من غيره بثمن مؤجل ويسله الى المشتري ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن أقل من ذلك القدر انتهى قال ابن رسلان في شرح السنن وسميت هذه المبيعة عينة لحصول النقل لصاحب العينة لان العين هو المال الحاضر والمشتري اغنايت ترميم البيعة بعين حاضرة تصل اليه من فوره ليصل به الى مقصوده اه وقد ذهب الى عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة وأحمد والهادوية وجوز ذلك الشافعي وأصحابه مستدلين على الجواز بما وقع من ألقاظ البيع التي لا يراد بها حصول مضمونه وطرحوا الاحاديث المذكورة في الباب واستدل ابن القيم على عدم جواز العينة بما روى عن الاوزاعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع قال وهذا

فيهم لانه كان يتفق عليهم فقالوا أقم عندنا على أي دين شئت ولما قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتنقه وقبله واستشهد بيوم اليرموك سنة خمس عشرة (بكذا وكذا) ثمانمائة درهم (فدفعه اليه) أي دفع صلى الله عليه وآله وسلم الثمن الذي يبيع به المدبر المذكور لمدبره أو دفع المدبر لمشتريه نعيم وفي الحديث جواز بيع المدبر وهو قول الشافعي وأحمد وذهب أبو حنيفة ومالك الى المنع والحديث بجهة عليهم وفيه جواز يبيع المزايدة وورد في البيع فمن يزيد حديث أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم باع حمارا قد حاق وقال من يشتري هذا الحمار والقدح فقال رجل أخذته ما بدرهم فقال من يزيد على درهم فاعطاه رجل درهمين فبئس ما منه أخرجه أحمد وأصحاب السنن مطولا ومختصرا واللفظ للترمذي وقال حسن وأما حديث سفيان بن وهب سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المزايدة فقد

أخرجه البرزوقي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأسا يبيع من يزيد في الغنائم والخراج قال ابن العربي لامع في الاختصاص فان الباب واحد والمعنى مشترك اه قال في الفتح ويلحق به ما غيرها الا شتر في الحكم وقد أخذ بظاهرها الاوزاعي واسحق نخصا الجواز يبيعها ما وعن ابراهيم النخعي انه كره يبيع من يزيد اه والحديث بجهة على كل من يشكر جوازا ويرى كراهته وأخرجه الجازي أيضا في الاستقراض وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه **عن عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

نهي عن بيع جبل الحبلة) أي نهى تحريم قال فافع أو ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر (وكان) بيع جبل الحبلة (يبعا ببيعائه
 أهل الجاهلية كان الرجل) منهم (يتباع الجوز) بفتح الجيم وضم الزاي وهو البعيرة كرا كان أو أنقى (الي أن تنج الناقة) مبنيا
 للمفعول من الأفعال التي لم تسمع الا كذلك فوجن وزهى عليه أي تكبر أي تضع ولدها فولدها تاج بكسر النون من تسمية
 المفعول بالمصدر يقال تجت الناقة بالبناء للمفعول تنساج أي ولدت (ثم تنج التي في بطنها) ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد
 وصفتها عند الشافعي ومالك أن يقول ٧٠ البائع بعثك هذه السلعة بثمن مؤجل الي أن تنج هذه الناقة ثم تنج التي في بطنها

الحديث وان كان مرسل لا فانه صالح للاعتضاد به بالاتفاق وله من المسندات ما يشهد له
 وهي الأحاديث الدالة على تحريم العينة فانه من المعلوم ان العينة عند من يستعملها
 انما يسميها ببيعها وقد اتفقوا على حقيقة الربا الصريح قبل العقد ثم غيرها اسمها الى المعاملة
 وصورتها الى التسايع الذي لا قصد له ما فيه البتة وانما هو حيلة ومكر وخديعة لله تعالى
 فمن اسهل الحيل على من أراد فعله أن يعطيه مثلاً الذي الادرهما باسم القرض وبيعه مخوفة
 تساوى درهمهما بنحو مائة درهم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنيات أصل
 في ابطال الحيل فان من أراد أن يعامله معاملة يعطيه فيها الف بائناً وخسمائة انما نوى
 بالاقرض فحصل الربح الزائد الذي أظهر الله عن الثوب فهو في الحقيقة اعطاء ألفاً
 حالة بألف وخسمائة مؤجلة وجعل صورة القرض وصورة البيع محلالاً لهذا المحرم
 ومعلوم أن هذا لا يرفع التحريم ولا يرفع المقسدة التي حرم الربا لاجلها بل يزيد هاقوة
 وتأكداً من وجوه عديدة منها انه يقدم على مطالبة الغريم المحتاج من جهة السلطان
 والحكام اقداماً لا يفيده المربي لانه واثق بصورة العقد الذي يحيل به هذا معنى كلام ابن
 القيم قوله واتبعوا اذئاب البشر المراد الاشتغال بالحرف وفي الرواية الاخرى واخذتم
 اذئاب البقرة ورضيتم بالزرع وقد جعل هذا على الاشتغال بالزرع في زمن يتعين فيه الجهاد
 قوله وتركو الجهاد أي المتعين فعله وقد روى الترمذي بأسناده صحيح عن ابن عمر قال كنا
 بمدينة الروم فخرجوا اليها صناديق عظيمة من الروم فخرج اليهم من المسلمين منهم أو أكثر
 وعلى أهل مصر عقبة بن عامر وعلى الجماعة فضالة بن عبيد فحمل رجل من المسلمين على
 صف الروم حتى دخل بينهم فصاح المسلمون وقالوا سبحان الله يا بني يده الى التهلكة فقام
 أبو أيوب فقال يا أيها الناس انكم اتأولون هذا التأويل وانما نزلت هذه الآية لما عاز الله
 الاسلام وكثر ناصروه فقال بعضهم البعض سرا ان أموالنا قد ضاعت وان الله قد أعز
 الاسلام وكثر ناصروه فلما أفتنا في أموالنا وأصلحنا ما ضاع منها فانزل الله على نبيه ما يرد
 علينا فقال ولا تأقوا بأيديكم الى التهلكة فبكت التهلكة الاموال واصلاحها وتركها
 الغزو قوله فلا بضم الذا المجهمة وكسرها أي صغاراً ومسكنة ومن أنواع الدال الخراج
 الذي يسلمونه كل سنة لملك الارض وسبب هذا الدال والله أعلم انهم لما تركوا الجهاد
 في سبيل الله الذي فيه عز الاسلام واظهاره على كل دين عاملهم الله بنقيضه وهو ازال

لان الاجل فيه مجهول وقيل
 هو ببيع ولد الناقة في المال
 بان يقول اذا تجت هذه الناقة
 ثم تجت التي في بطنها فقد بعثك
 ولدها لانه ببيع ما ليس بمولود
 ولا مملوك ولا مدور على نسيائه
 فيدخل في بيع الغرر وهذا الثاني
 تفسير أهل اللغة وهو أقرب
 لفظا وبه قال أحمد والاول أقوى
 لانه تفسير الراوي وهو ابن عمر
 وهو أعرف وليس مخالفاً للظاهر
 فان ذلك هو الذي كان في الجاهلية
 والنهي وارد عليه قال النووي
 ومذهب الشافعي ومحققى
 الاصوليين ان تفسير الراوي
 مقدم اذ المخالف الطاهر
 ومحصل الخلاف كما قاله ابن التين
 هل المراد البيع الى أجل أو ببيع
 الجنين وعلى الاول هل المراد
 بالاجل ولادة الام أو ولادة ولدها
 وعلى الثاني هل المراد ببيع الجنين
 الاول أو ببيع جنسين الجنين
 فصارت أربعة أقوال اه ولم
 يذكر البخاري بيع الغرر صريحا
 لكن ببيع جبل الحبلة نوع منه
 وهو انواع كثيرة فهو من باب

التنبيه بنوع مخصوص معلول بعلة على كل نوع توجد فيه تلك العلة وقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن بيع الدالة
 المغرر من حديث أبي هريرة وابن عباس عن ابن ماجه وسهل بن سعد عن أحمد وحديث الباب أخرجه أبو داود والنسائي
 في البيوع قال النووي النهي عن بيع الغرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جدا ويستثنى من بيع
 اقرباً مران أحدهما ما يدخل في البيع تبعاً لغيره لم يصح بيعه كبيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل
 والثاني ما يباح للناس بئله ابلحقارته أو لاشقة في تمييزه وتعيينه كالجبة المشوية والشرب من السقاء قال ومن بيع الغرر

فما اعتاده الناس من الاستعجار من الاسواق بالاوراق مثلافاته لا يصح لان الثمن ليس حاضرا فيكون من المعاطاة ولم توجد
صيغة يصح بها العقد اهـ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اشترى غنما مصراة)
أى التى صرى لبنها وحقن فى الثدي وجمع فلم يحلب وأصل التصرية حرس الماء وهذا قول أبي عبيدوا كثيرا هل اللغة وقال
الشافعي هو ربط أخلاف الناقة أو الشاة وترك حالبها حتى يجمع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادت فيزيد فى غنم الماشى
من كثرة لبنها (فاحتالها) ظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب ٧١ والجهر ورعى أنه اذا علم بالتصرية ثبت له

الخيار ولو لم يحلب لكن لما كانت
التصرية لا تعرف غالباً إلا بعد
الحلب ذكر قيد فى ثبوت الخيار
فلو ظهرت التصرية بعد الحلب
فالخيار ثابت (فان رضى بها
أمسكها) أى أبقاها على ملكه
وهو مقتضى صحة بيع المصراة
وأثبت الخيار للمشتري ولو اطاع
على عيب بعد الرضا بالتصرية
فرداه هل يلزم الصاع فيه خلاف
والاصح عند الشافعية وجوب
الرد وعند المالكية قولان

(وان سقطها فى حلبتها) يسكون
اللام (صاع من تمر) ظاهره ان
الصاع فى مقابلة المصراة سواء
كانت واحدة أو أكثر لقوله
من اشترى غنما لانه اسم مؤنث
موضوع للجنس ثم قال فى
حلبتها صاع من تمر ونقل ابن
عبد البر عن استعمال الحديث
وابن بطال عن أكثر العلماء وابن
قدامة عن الشافعية والحنبلة
وعن أكثر المالكية رد عن كل
واحدة صاعا واستدل به على
وجوب رد الصاع مع الشاة اذا
اختار فسخ البيع ولو كان اللبن

الدلة بهم فصاروا يمشون خلف أذناب البقر بعد ان كانوا يركبون على ظهور الخيل التى
هى اعز مكان قوله حتى ترجعوا الى دينكم فيه زجر بليغ لانه نزل الوقوع فى هذه
الامور منزلة الخروج من الدين وبذلك غسك من قال بتحريم العينة وقيل ان دلالة
الحديث على التحريم غير واضحة لانه قرن العينة بالاخذ بأذناب البقر والاشتغال بالزرع
وذلك غير محرم وتوعد عليه بالذل وهو لا يدل على التحريم ولكنه لا ينفى ما فى دلالة
الاقتران من الضعف ولا نسلم ان التوعد بالذل لا يدل على التحريم لان طلب أسباب العزة
الدينية وتجنب أسباب الذلة المماثلة للدين واجبان على كل مؤمن وقد توعد على ذلك
بإتزال البلاء وهو لا يكون الا للذنوب ويدو جعل القاعل لذلك بمنزلة الخارج من الدين
المرتد على عقبه وصرحت عائشة بانه من المحبطات للجهاد مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كما فى الحديث السالم وذلك انما هو شأن البكائر

• (باب ما جاء فى الشبهات) •

(عن النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحلال بين والحرام بين وبينهما
أمور مشتبهة فنترك ما يشبهه عليه من الاثم كان ما استبان اترك ومن اجترأ على ما يشك
فيه من الاثم أو شك أن يواقع ما استبان والمماضى حتى الله من يرتع حول الحى يوشك
أن يواقع ممتنع عليه) قوله الحلال بين الخ فيه تقسيم للاحكام الى ثلاثة أشياء وهو
تقسيم صحيح لان الشئ إما أن ينص الشارع على طلبه مع الوعيد على تركه أو ينص على
تركه مع الوعيد على فعله أو لا ينص على واحد منهما فالاول الحلال البين والثانى الحرام
البين والثالث المشتبهة خلفاته فلا يدري أحلال هو أم حرام وما كان هذا سيئله فبغى
اجتنابه لانه ان كان فى نفس الامر حراما فقد برئ من التبعة وان كان حلالا فقد
استحق الاجر على الترك لهذا القصد لان الاصل مختلف فيه حظرا وإباحة وهذا التقسيم
قد وافق قول من قال بمن سياتى ان المباح والمكروه من المشبهات ولكنه يشكك عليه
المنذوب فانه لا يدل فى قسم الحلال البين على ما زعمه صاحب هذا التقسيم والمراد
بكون كل واحد من القسمين الاولين بينا انه مما لا يحتاج الى بيان أو مما يشك فى معرفته
كل أحد وقد يرد ان جميعا أى ما يلى على الحل والحرمه فان علم المتأخر منه ما فذلك

باقيا ولم يغير فارد رده هل يلزم البائع قبوله فيه وجهان أحدهما لا لذهاب طراوته واختلاطه بما تجدد عند المبتاع والتنصيص
على التمر يقتضى تعيينه وقال الحنفية لا يجوز رد المصراة مع انها ولا مع صاع تمر قالوا وهذا الحديث مخالف لقوله تعالى
فناعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال الحافظ ابن حجر رحمه الله فى فتح البارى وقد أخذ بظاهر هذا الحديث
جهورا هل العلم وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يصح
عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن احتلب قليلا أو كثيرا ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا وخالف فى أصل المسئلة

أكثر الخفية وفي نروعها آخرون وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور إلا أنه قال يتخير بين صاع عثم أو نصف صاع بر وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية إلا أنهم قالوا لا يتعين صاع القمير بل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يتعين قوت البلد قياسا على زكاة الفطر واعتذر الخفعية عن الأخذ بحديث المصراع بقا عذارشتي فمنهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كاهن مسعود وغيره من فقهاء العصاة فلا يؤخذ به وأما مخالفا للقياس الجلي فهو كلام آذى قاتله به نفسه وفي كتابه ٧٢ غنى عن تكلف الرد عليه وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة

والأكل ما ورد فيه من القسم الثالث قوله أمور مشبهة أي شبهت به غيره مما لم يقين بحكمه على التعمين زاد في رواية للجاري لا يعلمها كثير من الناس أي لا يعلم حكمها وجاء واضح في رواية للترمذي وأفظه لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام ومفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها ممكن لكن للأقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا في حق غيرهم وقد تنوع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين قوله والمعاصي هي التي في رواية للجاري وغيره إلا أن حكي الله تعالى في أرضه محارمه والمراد بالمحارم والمعاصي فعل النهي المحرم أو ترك المأمور الواجب والحكي المحمى أطلق المصدر على اسم المفعول وفي اختصاص التمثيل بالحكي كنهه وهي أن لولا العرب كانوا يحرمون لمراعي مواشيهم أما كن مخصوصة يتوعدون من رعى فيها به يراد منهم بالعقوبة الشديدة فقتل لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما هو مشهور عندهم فانطاف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحكي خشية أن تقع وإشبهه في شيء منه فبعده أسلم له وعز الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه فلا يأمن أن يقع فيه بعض مواشيهم بغير اختياره وربما أجذب المكان الذي هو فيه ويقع الخصب في الحكي فلا يملك نفسه أن يقع فيه فأنه سبحانه هو الملك حقا وجاه محارمه وقد اختلف في حكم الشبهات فقبل التحريم وهو مردود وقيل الكراهة وقيل الوقف وهو كالحلاف فيما قبل الشرع واختلاف العلماء أيضا في تفسير الشبهات فمنهم من قال إنها ما تعارضت فيه الأدلة ومنهم من قال إنها ما اختلف فيه العلماء وهو منتزع من التفسير الأول ومنهم من قال إن المراد به قسم المكروه لأنه يجتذبه جانب الفعل والترك ومنهم من قال هي المباح ونقل ابن المنير عن بعض مشايخه أنه كان يقول المكروه عقبة بين العبد والحرام فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه ويؤيد هذا ما وقع في رواية لابن حبان من الزيادة بلفظ اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال من فعل ذلك استبرأ عرضه ودينه قال في الفتح بعد أن ذكر التفاسير للشبهات التي قدمناها من النظم والذي يظن رجلي رجحان الوجه الأول قال ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً ويختلف ذلك باختلاف الناس فالعالم انظرن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك إلا في الاستكثار من المباح أو المكروه ومن دونه

وأما له كما في الوضوء بنيد القمير ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك وأظن لهذه النكسة أوورد البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوفق حديث أبي هريرة بالخولان خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي قال ابن السمعاني في الاصطلاح التعرض إلى جانب العصاة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة وقد اختص أبو هريرة بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له يعني قوله إن أخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصنق بالأسواق وكنت أؤزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانهم إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا الحديث وهو في كتاب العلم وأول البيوع أيضا عند البخاري ثم مع ذلك لم يتقدم أبو هريرة برواية هذا الأصل فقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر والطبراني من وجهه

آخر عنه وأبو يعلى من حديث ابن أبي عمير عن عوف المزني وأحمد من رواية رجل تقع من العصاة لم يسم وقال ابن عبد البر هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذه بأشياء لاحقة لها ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذلك الترفيع تارة والقمع أخرى واللبن أخرى واعتباره بالصاع تارة أو بالمثل أو المثلي تارة وبالإناء أخرى والجواب أن الطرق الصحيحة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح ومنهم من قال هو معارض لعموم القرآن بقوله تعالى وإن عاقبتهم فعاقبوا عيشل ما عوقبتهم وأجيب بأنه من ضمان المتلفات والعقوبات

والمتافات ضمن بالمثل وبغير المثل ومنهم من قال هو منسوخ وتعقب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال ولا دلالة على النسخ مع مدعيه لانهم اختلفوا في النسخ ما هو اختلاف كبير او كله متعقب ومنهم من قال هو خبر واحد لا يفيده الا الظن وهو مخالف لقياس الاصول المقطوع به فلم يلزم العمل به وتعقب بان التوقف في خبر الواحد انما هو في مخالفة الاصول لافي مخالفة قياس الاصول وهذا الخبر انما خالف قياس الاصول بدليل ان الاصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة هما الاصل والاخران مردودان اليهما فالسنة اصل والقياس فرع ٧٢ فكيف يرد الاصل بالفرع بل الحديث الصحيح اصل بنفسه فكيف

يقال ان الاصل بخلاف نفسه وعلى تقدير التسليم يكون قياس الاصول يفيده القطع وخبر الواحد لا يفيده الا الظن فتناول الاصل لما يخالفه هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محله عن ذلك الاصل قال ابن دقيق العيد وهذا أقوى متمسك به في الرد على هذا المقام وقال ابن السمعاني متى ثبت الخبر صار أصلاً من الاصول ولا يحتاج الى عرضه على أصل آخر لانه ان وافقه فذاك وان خالفه لم يجز رد احدهما لانه رد للخبر بالقياس وهو مردود بالاتفاق فان السنة مقدمة على القياس بخلاف اه وقد بسط الحافظ ابن حجر رحمه الله القول في بيان هذه المسئلة وأدلتها ورد من خالفها بسطاً يطول ذكره وكذا الحافظ ابن القيم رحمه الله في الاعلام وجاء بما يدهش المناظر ويسر خاطر المنصف الناظر وكذا الشوكاني رحمه الله في نيل الاوطار وكذا غيره هؤلاء

تقع له الشهادة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحوال ولا يخفى ان المستكثر من المكروه تصير فيه جراءة على ارتكاب المنهي في الجملة أو بحمله اعتياده لارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم أو يكون ذلك لسرفيه وهو أن من تعاطى ما منهي عنه يصير مظالم القلب لفقدان نور الوجود فيقع في الحرام ولو لم يجز الوقوع فيه ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم من ترك ما يشبه عليه من الانم الخ. واعلم أن العلماء قد عظموا أمر هذا الحديث فعده رابع أربعة تدور عليها الاحكام كما نقل عن أبي داود وغيره وقد جمعها من قال

عمدة الدين عندنا كلمات * مسندات من قول خير البرية

اترك المشبهات وازهد ودع ما * ليس بعينك واعيان فبسه

والاشارة بقوله ازهد الى حديث ازهد فيما في أيدي الناس أخرجه ابن ماجه وحسن اسناده الحافظ وصححه الحاكم عن سهل بن سعد مر فوعا بالفظ ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما عند الناس يحبك الناس وله شاهد عند أبي نعيم من حديث أنس ورجاله ثقات والمشهور عن أبي داود عدد حديث ما مني تسكع عنده فاجتنبوه مكان حديث ازهد المذكور وعد حديث الباب بعضهم ثالث ثلاثة وحذف الثاني وأشار ابن العربي انه يمكن أن ينتزع منه وحده جميع الاحكام قال القرطبي لانه اشقل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع الاعمال بالقلب فن هذا يمكن أن ترد جميع الاحكام اليه وقد ادعى أبو عمر الدافى ان هذا الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير النعمان بن بشير فان أراد من وجبه صحيح فسلم وان أراد على الاطلاق فردود فاته في الاوسط للطبراني من حديث ابن عمر وعمار وفي الكبيrole من حديث ابن عباس وفي الترغيب للاصبهاني من حديث وثالة وفي اسانيد هامقال كما قال الحافظ (وعن عطية السعدي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به - ذر المسابه الباس روه الترمذي وعن أنس قال ان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليصيب القمرة فيقول لولا أي أخشى انهم من الصدقة لا كلتم امنق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فاطعمه طعماً فليأكل كل من طعامه ولا يسأله عنه وان سقاه شرباً من شرابه فليشرب من

ولا ريب ان حديث أبي هريرة في المصراة المروى في الصحيح حجة على المخالف ولا قول لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنما من كان وأينما كان وعن كان واذا جاءته رايته بطل نهر معقل وأين القياس وان كان جليبا من السنة المطهرة انما يصار اليه عند فقد الاصل من الكتاب والخبر لا مع وجود واحد منهما فبالحق المحب من آراء هؤلاء قبالوا السنة بالقياس ولم يستقيموا من الله تعالى ورسوله في هذه المخالفة اين تذهب بهم عقولهم - هم الى الحق أم الى الباطل دعوا كل قول عند قول محمد * فمأمن في دينه كخاطر (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه أنه

سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا زنت الأمة فتمين زناها (بالبينة أو بالجل أو بالأقرار) فليجلدها (سيداها فقيهه) إن السيد يقيم الحد على رقبته خلافاً لابي حنيفة رحمه الله وزاد أيوب بن موسى الحد لكن قال أبو عمر لا نعلم أحداً ذكر فيه الحد غيره (ولا يثرب) أي يوجبها ولا يقرعها بالزنا بعد الحد لارتفاع الوهم بالحد قال في المصابيح وفيه نظر وقال الخطابي معناه أنه لا يقتص على الثريب بل يقام عليها الحد (ثم إن زنت) ثانياً (فليجلدها ولا يثرب) ثم إن زنت الثالثة فليجلدها (بعدم جلد واحد الزنا استحباباً ولم يذكروا كذا في ما قبله) (ولو) ٧٤٠ كان البسيع (يجمل من شعر) وهذا ما بالغه في التصريح على بيعها وقيده

بالشعر لأنه الأكثر في حبها لهم وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحدود والنساق وشاهد الترجمة آخر الحديث فليجلدها الخ فإنه يدل على جواز بيع الزاني ويشعر بأن الزنا عيب في المبيع قال ابن بطال فائدة الأمر ببيع الأمة الزانية المبالغية في تقبيح فعلها والأعلام بأن الأمة الزانية لأجزاء لها إلا البسيع أبداً وإنما لا تبني عند سيدنا زجر الهاعن معاودة الزنا ولعلمه أن نستعف عند المشتري بأن يزوجهما أو يعنفها بنفسه أو يصونها ببيتة أو بالأحسان إليها كذا في الفتح وقال شريح بن الحرث الكندي القاضي إن شاء المشتري رد الرقب المبتاع ذكر كان أو أثنى ولو صغيراً من الزنا الصادر منه ما قبل العقد وان لم يتكرر لانه قص القيمة ولو تاب لانتممة الزنا لا تزول ومذهب الحنفية في الزنا عيب في الأمة دون العبد فتد الأمة لان الغالب ان الافتراض مقصود فيها وطاب الولد والزنا يخل بذلك وفي الامالى الزناني

شرايه ولا يسأله عنه رواه أحمد . وعن أنس بن مالك قال إذا دخلت على مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه ذكره البخاري في صحيحه حديث عطية السعدي حسنه الترمذي وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء نحوه ولفظه تمام التقوى أن يتقى الله حتى يترك ما يرى أنه حلال خشية أن يكون حراماً وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط وفي أسناده مسلم بن خالد الزنجي ضعفه الجمهور وقد وثق قال في مجمع الزوائد وبقية رجال أحمد رجال الصحيح هذه الأحاديث ذكرها المصنف رحمه الله للإشارة إلى ما فيه شبهة كحديث أنس وإلى ما لا شبهة فيه كحديث أبي هريرة وقد ذكر البخاري في تفسير الشبهات حديث عقبة بن الحرث في الرضاع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد قيل وحديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم واحتجبي منه يا سودة فإن الظاهر ان الأمر بالمقارعة في الحديث الأول والاحتجاب في الثاني لأجل الاحتياط وتوقي الشبهات وفي ذلك نزاع يأتي بيانه إن شاء الله تعالى قال الخطابي ما شككت فيه فالورع اجتنابه وهو على ثلاثة أقسام واجب ومستحب ومكروه فالواجب اجتناب ما يبطل أو يتركب الكبائر المحرم والمندوب اجتناب معاملته من أكثر ما له حرام والمكروه اجتناب الرخص المشروعة اهـ وقد أرشد الشارع إلى اجتناب ما لا يتيقن المرء حله بقوله دع ما يريبك إلى ما لا يريبك لك أخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما وفي الباب عن أنس عن عمار بن عبد الله عن ابن عمر عن الطبراني وعن أبي هريرة ورواه ابن الاسقع ومن قول ابن عمر وابن مسعود وغيرهما وروى البخاري وأحمد وابن وهب عن حسان بن أبي سنان البصري أحد العباد في زمن التابعين أنه قال إذا شككت في شيء فتركه ولا ينعيم من وجهه آخره ان اجتمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال يونس ما عالجت شيئاً أشد علي من الورع فقال حسان ما عالجت شيئاً أهون علي منه قال كيف قال حسان تركت ما يريبني إلى ما لا يريبني فاستترحت قال الغزالي الورع أقسام ورع الصديقين وهو ترك ما لم يكن عليه بينة واضحة وورع المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجزى إلى الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يطرئ اليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فإن لم يكن فهو ورع

الموسوسين

الجارية عيب وان لم يعد عند المشتري للعرق العار بأولادها وفي حديث آخر

عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني الصحابي المدني رضي الله عنهم ما إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن قال إذا زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فبيعوها ولو بضع فيرواه البخاري والضعيف رحيل مقتول أو منسوخ من الشعر وهذا على جهة التهديد فيها وليس من إضاعة المال بل هو حث لها على مجانبة الزنا والمباينة عنها وتوجيه على البائع لأنه الذي لدغ فيها مرة بعد أخرى ولا بدغ المؤمن من بحر واحد من تين ولا كذلك المشتري فإنه

بعد لم يجرب منها سوا فليست وظيفته في المبيعة كالبائع فلا يقال كيف يتصور نصيحة الجاهل وكيف يقع البيع إذا
 اتصافا معا (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الركبان) جمع راكب أي
 لا تستقبلوا الذين يحملون المتاع إلى البلد لا تشتروا منهم قبل أن يقدموا الأسواق ويعرفوا الأسعار (ولا يبيع حاضر لباد)
 هو أن يقول الحاضر لمن يقدم من البادية بمتاع ليبيعه بسعر يومه أو كعقدى لا يبيعه لك بأعلى (قال) طائوس بن كيسان (قلت
 لابن عباس ما) معنى (قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسار) بكسر السين ٧٥ أي دلالا وهو في الأصل القيم بالامر

والحافظ له ثم استعمل في متولى
 البيع والشراء غيره وظاهر
 الحديث يدل على أنه لا يجوز
 للحاضر أن يبيع للبادي من غير
 فرق بين أن يكون البادي قريبا
 له أو أجنبيا وسواء كان في زمن
 الغلاء أولا وسواء كان يحتاج
 إليه أهل البلد أو لا وبإبائه
 له على التدرج أم دفعة واحدة
 واستنبط البخاري منه تخصيص
 النهي عن بيع الحاضر للبادي
 إذا كان بالاجر وقوى ذلك بعموم
 حديث النصح لكل مسلم لأن
 الذي يبيع بالاجر لا يكون غرضه
 نصح البائع غالبا وإنما غرضه
 تحصيل الأجرة فاقضى ذلك
 إجازة بيع الحاضر للبادي بغير
 أجرة من باب النصيحة قال
 الحافظ وبؤيده ما في بعض طرق
 الحديث المعلق في البخاري وكذلك
 ما أخرجه أبو داود من طريق
 سالم المكي أن أعرابيا حدثه أنه
 قدم بجلوبة له على طلحة بن
 عبيد الله فقال له إن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع
 حاضر لباد ولكن اذهب إلى

الموسوسين قال ووراء ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يستقط الشهادة أي اعم من أن
 يكون ذلك المترد حراما أم لا اه وقد أشار البخاري إلى أن الوسواس ونحوها ليست
 من المشبهات فقال باب من لم ير الوسواس ونحوها من المشبهات قال في الفتح هذه الترجمة
 معقودة لبيان ما يكره من التنطع في الورع

(أبواب أحكام العيوب)

(باب وجوب تبين العيب)

(عن عقبة بن عامر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول المسلم لم أخو المسلم
 لا يحل لمسلم باع من أخيه بيباع وفيه عيب إلا بينه له رواه ابن ماجه * وعن واثله قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لاحد أن يبيع شيئا إلا بين ما فيه ولا يحل لاحد
 يعلم ذلك إلا بينه رواه أحمد * وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرب رجل
 يبيع طعاما فادخل يده فيه فاذا هو ممزول فقال من غشنا فليس منا رواه الجماعة إلا
 البخاري والنسائي * وعن العلاء بن خالد بن هوزة قال كتب لي رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كتابا هذا ما اشتري العلاء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله اشتري منه عبدا
 أو أمة لاداء ولا غائلة ولا خبشة يبيع المسلم المسلم رواه ابن ماجه والترمذي) حديث عقبة
 أخرجه أيضا أحمد والدارقطني والحاكم والطبراني من حديث أبي شماس عنه ومدا
 على يحيى بن أيوب وتابعه ابن لهيعة قال في النسخ واسناده حسن وحديث واثله أخرجه
 أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وفي اسناد أحمد أبو جعفر الرازي وأبو سباع والأول
 مختلف فيه والثاني قبل أنه مجهول وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وفيه قصة
 وادعى أن مسلما لم يخرجها فلم يصب وقد أخرج نحوه أحمد والدارمي من حديث ابن عمر
 وابن ماجه من حديث أبي الجراء والطبراني وابن حبان في صحيحه من حديث ابن معود
 وأحمد من حديث أبي بردة بن نيار والحاكم من حديث عمير بن سعيد عن عمه وحديث
 العلاء أخرجه أيضا النسائي وابن الجارود وعلقه البخاري قوله لا يحل لمسلم الخ وكذلك
 قوله لا يحل لاحد الخ فإدليل على تحريم كتم العيب وجوب تبينه للمشترى قوله

السوق فانظر من يبايعك فشاوري حتى آمر لك أو أنهاله وخصه الحنفية بزمن القبط لأن فيه اضرارا بأهل البلد فلا يكره
 زمن الرخص ونسكوا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الدين النصيحة وزعموا أنه ناخ حديث النهي وسمي الجمهور
 حديث الدين النصيحة على عمومها إلا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص بقضى على العام قال الشرح = انتهى في نيل الاوطار
 واستظهر الحنفية بالقياس على توكيل البادي للحاضر فإنه جائز ويحجب عن تمسكهم بأحاديث النصيحة بأنها علمة مخصوصة
 بأحاديث الباب فان قيل ان أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه لأن بيع الحاضر للبادي قد

يكون على غير وجه النصيحة فيحتاج حينئذ الى الترجيح من خارج كما هو شأن الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد بيع الحاضر للبادي الذي بهلناه أخص مطلقا هو البيع الشرعي بيع المسلم للمسلم الذي ينفه الشارع للامة وليس بيع الغش والخداع داخل في معنى هذا البيع الشرعي كما انه لا يدخل فيه بيع الربا وغيره مما لا يحل شرعا فلا يكون البيع باعتبار ما ليس بهما شرعا أهم من وجهه حتى يحتاج الى طلب مرجح بين العمومين لان ذلك ليس هو البيع الشرعي ويجب ان دعوى النسخ بانها انما تصح عند العلم بتأخر النسخ ٧٦ ولم يتنل ذلك وعن القياس بانه فاسد الاعتبار اصادمته النص على ان احاديث

الباب أخص من الادلة القاضية بجواز التوكيل مطلقا فيبني العام على الخاص اه وصورة بيع الحاضر للبادي عند الشافعية والحنابلة أن يمنع الحاضر للبادي من بيع متاعه بان يأمره بتركه عنده لبيعه له على التدرج بمن عال والمبيع مما تم حاجة أهل البلد اليه فلو اتفق عموم الحاجة اليه كأن لم يفتح اليه الا فادرا او عمت وقصد البدوي بيعه بالتدرج فسأله الحاضر أن يفضله اليه أو قصد بيعه بسعر يومه فقال أتركه عندي لبيعه كذلك لم يحرم لانه لم يضر بالناس ولا سبيل الى منع المالك منه لما فيه من الاضرار به ولو قال البدوي للحاضر ابتداء أتركه عندك لتبيعه بالتدرج لم يحرم أيضا وجعل المالكية البدوية قيما فجعلوا الحكم منوطا بالبادي ومن شاركه في معناه ليكون الغالب فالحق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر فاضرار أهل البلد بالاشارة عليه بان لا يادر بالبيع

فليس من انظم مسلم فليس من قال النووي كذا في الاصول ومعناه ليس من اهتدى بهدي واقتدى بعلى وعلى وحسن طريقي كما يقول الرجل لولد اذ لم يرض فعله لست منى وهكذا في نظائره مثل قوله من حل علينا السلاح فليس منا وكان سفيان بن عيينة يكره تفسير مثل هذا ويقول بئس مثل القول بل يترك عن تأويله ليمكن وقوع في النقوس وأبلغ في الزجر اه وهو يدل على تحريم الغش وهو مجمع على ذلك قوله العداء بفتح العين المهملة وتشديد الدال المهملة أيضا وآخره همزة بوزن الفعل وهو ذة هو ابن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة والعداء ماضي قليل الحديث أسلم بعد حنين قوله لاداء قال المطرزي المراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال وقال ابن المنير لاداء أي يكتمه البائع والافلو كان بالعبد داء وبينه البائع كان من بيع المسلم للمسلم ومحصله انه لم يرد بقوله لاداء نفي الداء مطلقا بل نفي داء مخصوص وهو ما لم يطاع عليه قوله ولا غالة قيل المراد بها الاباق وقال ابن بطال هو من قولهم اغتالني فلان اذا احتال بحيلة سلب بها ما لي قوله ولا خيشة بكسر الميم وبضمها وسكون الموحدة وبعدها ثلثة قيل المراد الاخلاق الخبيثة كالاباق وقال صاحب العين هي الدنية وقيل المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب وقيل الداء ما كان في الخلق بفتح الخاء والخبيثة ما كان في الخلق بضمها واغالة سكون الباء عن بيان ما يسلم من مكروه في المبيع قاله ابن العربي

(باب أن الكسب الحادث لا يمنع الرد بالعيب)

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن الخراج بالضمان رواه الخمسة وفي رواية ان رجلا ابتاع غلاما فاستغله ثم وجد به عيبا فردّه بالعيب فقال البائع غله عبدي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم العلة بالضمان رواه احمد وأبو داود وابن ماجه وفيه حجة لمن يرى تلف العبد المشتري قبل القبض من ضمان المشتري) الحديث أخرجه أيضا الشافعي وأبو داود والطحاوي وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان ومن جملة من صححه ابن خزيمة كما حكى ذلك عنه في بلوغ المرام وحكى عنه في التلخيص أنه قال لا يصح وضعفه البخاري ولهذا الحديث في سنن أبي داود ثلاث طرق

اثنتان

وعن مالك لا يلحق بالبدوي في ذلك الا من كان يشبهه قال فاما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع

والاسواق فليسوا داخلين في ذلك وحكى ابن المنذر عن الجمهور ان النهي للتحريم اذا كان البائع عالما والمبتاع مما تم الحاجة اليه ولم يعرضه البدوي على الحضري قال الحضري قال الشوكاني في نيل الاوطار ولا يخفى أن تخصيص العموم بمثل هذه الامور من التخصيص بجهد الاستنباط وقد ذكر ابن دقيق العمد تقصيرا لاحصائه انه يجوز التخصيص به حيث يظهر الماهي لاحتياجه كان خفيما فاتباع اللفظ أولى واكتنه لا يطمئن الظاهر الى التخصيص به مطلقا فالبقاء على ظاهر النص هو أولى فيكون بيع الحاضر للبادي

محرما على العموم سواء كان بأجرة أم لا وروى عن البخاري انه جعل النهي على البيع بأجرة لا بغير أجرة فانه من باب النصيحة
 اه وقال الحافظ في الفتح قال ابن دقيق العيد أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع اللفظ والمعنى والذي ينبغي أن يتطرق في المعنى
 الى الظهور والاختلاف في بظهوره فخصص النص أو بعمومه وحيث ينبغي فاتباع اللفظ أولى فاما اشتراط أن يلبس البدوي ذلك
 فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الضرر الذي عدل به النهي لا يقتضي الحال فيه بين سؤال البدوي
 وعدمه وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة اليه فمتوسط ٧٧ في الظهور وعدمه وأما اشتراط ظهور الساعة

في البلد في ذلك أيضا لاحتمال
 أن يكون المقصود مجرد تقريب
 الربح والرزق على أهل البلد وأما
 اشتراط العلم بالنهي فلا اشكال
 فيه وقال السبكي شرط حاجة
 الناس اليه معتبر ولم يذكر جماعة
 عمومها واعاد ذكره الرافعي تبعا
 للبعوى ويحتاج الى دليل
 واختلنا أيضا فيما اذ وقع البيع
 مع وجود الشروط المذكورة
 هل يصح مع التحريم ولا يصح
 على القاعدة المشهورة كذا في
 الفتح وغيره وهذا الحديث أخرجه
 البخاري أيضا في الاجارة ومسلم
 وأبو داود في البيوع وابن ماجه
 في التجارات (عن ابن عمر رضي
 الله عنهما أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا يبيع
 بعضكم على بيع بعض) على
 بعلى لانه ضمن معنى الاستعلاء
 (ولا تلتوا السلع) بكسر السين
 جمع ساعة وهي المتاع (حتى يهبط)
 أي ينزل (بها الى السوق) ومطلق
 النهي يتناول طول المسافة
 وقصرها وهو ظاهر الطلاق
 الشافعية وقيد المالكية محل

اثنان رجالهما صحيح والثالثة قال أبو داود اسنادها ليس بذلك ولعل سبب ذلك
 أن فيه مسلم بن خالد الرضحي شيخ الشافعي وقد وثقه يحيى بن معين وتابعه عمر بن علي
 المقدمي وهو متفق على الاحتجاج به قوله ان المراج بالضم ان المراج هو الدخول والمنفعة
 أي يملك المشتري المراج الحاصل من المبيع بضمان الاصل الذي عليه أي بسببه قالوا
 للسببية فاذا اشترى الرجل أرضا فاستغلها أو دابة فركبها أو عبدا فاستخدمه ثم وجد به
 عيبا قد عيافه الرد ويستحق الغلة في مقابلة الضمان للمبيع الذي كان عليه وظاهر
 الحديث عدم الفرق بين الفوائد الاصلية والفرعية وإلى ذلك ذهب الشافعي وفصل
 مالك فقال يستحق المشتري الصوف والشعور دون الولد وفرق أهل الرأي والهادوية بين
 الفوائد الفرعية والاصلية فقالوا يستحق المشتري الفرعية كالكرامة دون الاصلية كالولد
 والتمر وهذا الخلاف انما هو مع انفصال الفوائد عن المبيع وأما اذا كانت متصلة
 وقت الرد وجب ردعا بالاجماع قيل ان هذا الحكم مختص بعلمك في العين التي انتفع
 بخراجها كالمشتري الذي هو سبب ورود الحديث وإلى ذلك مال الجمهور وقالت الحنفية
 ان الغاصب كالمشتري قياسا ولا ينبغي ما في هذا القياس لان المالك فارق يمنع الاطلاق
 والاولى أن يقال ان الغاصب داخل تحت عموم اللفظ ولا عبرة بخصوص السبب كما تقرر
 في الاصول قوله فاستغله بالغين المجبة وتشديد اللام أي أخذ غلته

(باب ما جاء في المصرة)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا الابل والغنم في ابتاعها
 بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضيتها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا
 من تمر متفق عليه والبخاري وأبي داود من اشترى غنما مصرة فاحتلبها فان رضيتها
 أمسكها وان سخطها ففي حابتها صاع من تمر وهو دليل على ان الصاع من التمر في مقابلة
 اللبن وانته أخذ صاعا من الثمن وفي رواية اذا ما اشترى أحدكم اقة مصرة أو شاة مصرة
 فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها اما هي والا فليردها وصاعا من تمر رواه مسلم وهو دليل
 على انه عيب لا بغير أرش وفي رواية من اشترى مصرة فهو منها بالخيار ثلاثة أيام ان شاء

النهي يحد بخصوص ثم اختلفوا فيه فقيل بميل وقيل بفرس وان وقيل يومان وقيل مسافة القصر وهو قول النوري وأما
 ابتداءها فالتقى الى أعلى السوق جائز فان خرج عن السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في النهي
 وحده لا ابتداء عند الخروج من البلد والمعروف عند المالكية اعتبار السوق مطاقا كما هو ظاهر الحديث وهو قول أحمد
 وأصحق وهن اللث كراهة التلقي ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلعة السوق وقال البايع يمنع قربا بعدا
 واذا وقع بيع التلقي على الوجه المنهي عنه لم يفسخ البيع فقد ورد من حديث أبي هريرة عن جماعة البخاري فان تلقاه

انسان فصاحبه بالخيار اذا ورد السوق قال في المنتقى وفيه دليل على صحة البيع قال الشوكاني في نيل الاوطار اختفا واهل
ثبت له الخيار مطلقا أو بشرط أن يقع له في البيع غبن ذهب الخنا بلة الى الاول وهو الاصح عند الشافعية وهو الظاهر
وظاهره ان النهي لاجل منفعة البائع وازالة الضرر عنه وصحته عن يحدده قال ابن المذر ووجه مالك على نفع اهل السوق
لا على نفع رب الساعة والى ذلك جفج الكوفيون والاوزاعي قال والحديث حجة للشافعي لانه أثبت الخيار للبائع لاهل السوق
اه وقد احتج مالك ومن معه بما وقع ٧٨ في رواية من النهي عن تلقي السلع حتى يطبها الى الاسواق وهذا لا يكون دليلا

أمسكها وان شاع ردها ومعهما صاعا من تمر لا يصره ردها فليرد معها صاعا رواه البخاري وعن أبي
عقمان النهدي قال قال عبد الله من اشترى محفلة فردها فليرد معها صاعا رواه البخاري
والبرقاني على شرطه وزاد من تمر قوله لا تصره واضم أوله وفتح الصاد الموحدة وضم
الراء المشددة من صريت اللبن في الضرع اذا جعته وطن بعضهم انه من صررت فقيده
بفتح أوله وضم ثانيه قال في الفتح والاول أصح قال لانه لو كان من صررت لقبل مصرورة
أو مصرورة لا مصراة على انه قد سمع الامران في كلام العرب ثم استدل على ذلك
بشاهدين عربيين ثم قال وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانيه بغير واو على البناء المعجول
والمشهور والاول اه قال الشافعي التصريه هي ربط اخلاف الشاة أو الناقة وترث حليبها
حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادت في غنم المايري من كثرة لبنها
وأصل التصريه حبس الماء يقال منه صريت الماء اذا حبسته قال أبو عبيدة واكثر أهل
اللغة التصريه حبس اللبن في الضرع حتى يجتمع وانما اقتصر على ذكر الابل والغنم دون
البقر لان غالب ما شئهم كانت من الابل والغنم والحكم واحد بخلاف داود قوله فن
ابتاعها بعد ذلك أي اشتراها بعد التصريه قوله بعد أن يحلبها ظاهرا ان الخيار لا يثبت
الا بعد الحلب والجمهور على انه اذا علم بالتصريه ثبت له الخيار على الفور ولو لم يحلب
اكتفى لما كانت التصريه لا يعرف غالبها الا بعد الحلب جعل قيد في ثبوت الخيار قوله
ان رضىها أمسكها استدل بهذا على صحة بيع المصراع مع ثبوت الخيار قوله وصاعا من
تمر الواو عاطفة على الضمير في ردها ولكنه يعكز عليه ان الصاع مدفوع ابتداء لا مردود
ويمكن أن يقال انه مجاز عن فعل يشمل الامرين نحو سألها او ادفعها كما في قول الشاعر
علفتهم فنبنا وما يبارداه أي ناولته او يمكن أن يقدر فعل آخر يناسب المعطوف أي ردها
وسلم أو أعط صاعا من تمر كما قيل ان التقدير في قول الشاعر المذكور وسقيتم امامبارد او قيل
يجوز أن تكون الواو بمعنى مع ولكنه يعكز عليه قول جمهور النحاة ان شرط المتعول
معه أن يكون فاعلا في المعنى نحو جئت أنا وزيدا وقت أنا وزيد انهم جعله مفعولا معه
صحيح عند من قال يجوز ان صاحبته للمفعول به وهم القليل وقد استدل بالتنصيص على
الصاع من التمر على انه لا يجوز رد اللبن ولو كان باقيا على صفته لم يتغير ولا يلزم البائع
قبوله لذهاب طراوته واختلاطه بما تجدد عند المشتري قوله اقعة هي الناقة الحلوب أو

لمدعاهم لانه يمكن أن يكون ذلك
رعاية لمنفعة البائع لانها اذا
هيبت الاسواق عرفت مقدار
السعر فلا يجحد ولا مانع من أن
يقال العلة في النهي مراعاة نفع
البائع ونفع اهل السوق ه
ومن صررت به ساعة ومنزله على
نحو ستة أميال من المصراة
تجلب اليها تلك الساعة فانه يجوز
له شرائها اذا كان محتاجا اليها
للاجارة اه وهذا الحديث
ناخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
وابن ماجه في التجارات (وعنه)
أي عن ابن عمر (رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم نهى) نهى تحريم (عن
المزابنة) مناعلة من الزبن وهو
الدفع الشديد لان كل واحد من
المتبايعين يزبن صاحبه عن حقه
أي يدفعه أو لان أحدهما اذا
وقف على ما فيه من الغبن أراد
دفع البيع عن نفسه وأراد
الاخر دفعه عن هذه الارادة
بامضاء البيع وفي الجامع للقران
المزابنة كل بيع فيه غرر وأصله
ان المغبون يريد أن يفسخ البيع

ويريد الغابن أن لا يفسخه فيترابا عليه أي يدفعه ان قال ابن عمر (والمزابنة بيع التمر) بالمثلثة وفتح
الميم أي الرطب على النخل وهو المراد هنا (بالتمر) اليابس بالمثلثة وسكون الميم (كيلا) أي من حيث السكيل وذ كر الكيل ليس
قيدا في هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلامفهوم له اوله مفهوم ولكنه مفهوم موافقة لان المسكوت عنه أولى
بالمتمم من المنطوق (وبيع الزبيب بالكرم كيلا) وهو شجر العنب والمراد العنب نفسه وفي رواية مسلم وبيع العنب بالزبيب كيلا
وفي الحديث جواز تسميته العنب كز ما يفتح الكاف وسكون الراء وحديث النهي عن تسميته به محمول على التنزيه وذكره هنا

ليان الجواز وهذا على تقدير ان نفسه المزانية صادر عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم اما على القول بانه من الصواب فلا
 حجة على الجواز ويحمل النهي على الحقيقة وهذا أصل المزانية وألحق الشافعي بذلك بيع كل مجهول أو مجهول أو معلوم من جنس
 يجري الربا في نفسه ومن صور المزانية أيضا بيع الزرع بالخطة وقال مالك المزانية كل شيء من الخزانة لا يعلم كبله ولا وزنه ولا
 عدده اذا بيع بشئ مسمى من الكيل وغيره سواء كان من جنس يجري الربا في نفسه أو لا وسبب النهي عنه ما يدخله من القمار
 والغر قال ابن عبد البر نظر مالك الى معنى المزانية لغة وهي المدافعة ويدخل ٧٩ فيها القمار والمخاطرة وفسر بعضهم المزانية
 بانهم يبيع الثمر قبل بدو صلاحه

وهو غلط فالغاية بينهما ظاهرة

وقيل هي المزارعة على الجزء

وقيل غير ذلك والذي تدل عليه

الاحاديث في تفسيرها أولى وهذا

الحديث أخرجه مسلم والنسائي

أيضا (عن مالك بن اوس) بن

الحديثان المدني له رواية (رضي

الله عنه أنه التمس صرفا) من

الدرهم (بمائة دينار) ذهباً

كانت معه قال فدعا في طلحة بن

عبد الله (بالتصغير أحد العشرة

فقر وضنا) أي تجار ينا حديث

البيع والشراء وهو ما بين

المتبايعين من الزيادة والنقصان

لا لكل واحد منهم ما يروض

صاحبه وقيل هي المواضعة

بالسبعة بان يصف كل منهما ما

سأله لا آخر (حتى اصطرف

مضى) ما كان معي (فاخذ الذهب

يقلبه في يده) ضمن الذهب معني

العدد المذكور وهو المائة فأنه

لذلك (ثم قال) اصبر (حتى يأتي

خازني من الغابة) وكان طلحة

بهم امال من نخل وغيره وانما قال

ذلك لانه جواز كسائر البيوع

وما كان بلغه حكم المسئلة (وعمر) بن الخطاب رضي الله عنه (يسمع ذلك فقال) عمر مالك بن اوس (والله لا تفارقه حتى

تأخذ منه) عوض الذهب وفي رواية الليث والله تعطينه ورقة (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الذهب بالذهب ربا

الاهاه (وهاء) أي الاحال الحضور والتقاض فسكني عن التقاض بقوله هاه وهاء لانه لازمه قال الحافظ ويدخل في الذهب جميع

اصنافه من مضروب ومنقوش جيد وردي وصحيح ومكسر وحلي وتبر وخالص ومغشوش ونقل النووي به ما غيره في ذلك الاجماع

اه (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) ولفظه والبر بالبر بالاهاه وهاء والشعير بالشعير بالاهاه وهاء والقر بالقر بالاهاه وهاء

التي تحت قوله ثلاثة أيام فيه دليل على امتداد الخيار وهذا المقدار فقيدهم هذه الرواية
 الروايات القاضية بأن الخيار بعد الطلب على الفور كما في قوله بعد أن يحاطها والى هذا
 ذهب الشافعي والهادي والناصر وذهب بعض الشافعية الى ان الخيار على الفور
 وحملوا رواية الثلاث على ما اذا لم يعلم انهم مصر اقبل الثلاث قالوا وانما وقع التنصيص
 عليه لان الغالب انه لا يعلم بالتصيرية فيه ادونها واختلوا في ابتداء الثلاث فتقيل من
 وقت بيان التصيرية واليه ذهبت الحنابلة وقيل من حين العقد وبه قال الشافعي وقيل
 من وقت التفرق قال في الفتح ويلزم عليه أن يكون الفور أوسع من الثلاث في بعض
 الصور وهو ما اذا تأخر ظهور التصيرية الى آخر الثلاث ويلزم عليه أن تحسب المدة قبل
 التمكن من الفسخ وان يفوت المقصود من التوسيع بالمدة اه قوله من غير لاسمراء
 لفظ مسلم وأبي داود من طعام لاسمراء ينبغي أن يحمل الطعام على التمر المذكور في هذه
 الرواية وفي غيرها من الروايات ثم لما كان المتبادر من لفظ الطعام القمح فناه بقوله
 لاسمراء وبشكل على هذا الجمع ما في رواية للبخاري بلفظ صاع من بر لاسمراء وأجيب عن
 ذلك بأنه يحتمل أن يكون على وجه الرواية بالمعنى لما طن الراوي ان الطعام مساو للبر غير
 عنه بالبر لان المتبادر من الطعام البر كما ساف في الفطرة وبشكل على ذلك الجمع أيضا ما في
 مسند أحمد باسناد صحيح كما قال الحافظ عن رجل من الصحابة بلفظ صاع من طعام أو صاعا
 من تمر فان التخيير يقتضي المغايرة وأجاب عنه في الفتح باحتمال أن يكون شكاً من
 الراوي والاحتمال قادح في الاستدلال فينبغي الرجوع الى الروايات التي لم تختلف
 وبشكل أيضا ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر باقظردها ورد معها مثل او مثلى
 لينهاها وأجاب عن ذلك الحافظ بأن اسماء الحديث ضعيف قال وقال ابن قدامة انه
 مترون الظاهر بالاتفاق قوله محفلة بضم الميم وفتح الحاء المهملة والفاء المشددة من
 التحفيل وهو التجميع قال أبو عبيد سميت بذلك لكون اللب يكثر في ضرعها وكل شيء
 كثرته فقد حفلته تقول ضرع حافل أي عظيم واحتمل القوم اذا كثر جمعهم ومنه سمي
 الحفل وقد أخذ بظاهر الحديث الجمهور قال في الفتح وافق به ابن مسعود وأبو هريرة ولا
 يخالف الهاء في الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يخصص عدده ولم ينفروا
 بين أن يكون اللب الذي احتلب قليلا كان او كثيرا ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد

وما كان بلغه حكم المسئلة (وعمر) بن الخطاب رضي الله عنه (يسمع ذلك فقال) عمر مالك بن اوس (والله لا تفارقه حتى

❦ (عن أبي بصرة) نفي عن الحسن بن الحسن (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) لا تتبعوا الذهب بالذهب (مضروبا) كان أو غير مضروب (الاسواء بسواء) أي الامتساو بين كطعام بطعام مع باقي الشروط وهما الحلول والتفاضل قبل التفرق وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وعن مالك لا يجوز الصرف الا عند الإيجاب بالكلام ولو اتقلا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقابضهما فلا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف سواء كانا في المجلس أو تفرقا ولا يصح بيع ما تقي دينار جيدة أو رديئة أو وسط بمائة ٨٠ دينار جيدة ومائة رديئة أو بمائة وسط ومائة وهذا

من فاهة مدعة بحوة ودرهم بمد
بحوة ودرهم وهو ان تشتمل
الصفة على ربوي من الجانبين
يعتبر فيه التماثل ومعه غيره
ولو من غير نوعه (و) لا تتبعوا
(الفضة بالفضة) سواء كانت
مضروبة أو غير مضروبة (الا
سواء بسواء) امتساو بين مع
الحلول والتفاضل في المجلس
(و) بيعوا الذهب بالفضة والفضة
بالذهب وغير ذلك مما يحتج
فيه الجنس كمدعة بشعر (كيف
شتم) أي امتساو بآخره ماضلا
بعد التقابض في المجلس والحاصل
نيل التفاضل مع الحلول والتفاضل
فلو اختلفت العملة في الربويين
كالذهب والحنطة أو كان أحدهما
العوضين أو كلاهما غير ربوي
كذهب وثوب وعبد وثوب حل
التفاضل والنسأ والتفرق قبل
القبض وهذا الحديث أخرجه
مسلم والنسائي أيضا ❦ (عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) قال لا تتبعوا الذهب
بالذهب الا مثلا بمثل) أي الاحال

أم لا وخالف في أصل المسئلة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون اما الحنفية فقالوا لا يرد
بعيب التصرية ولا يجب رد الصاع من التمر وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور الا انه قال
مخير بين صاع من التمر ونصف صاع من بروكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية الا
انهم قالوا لا يتعين صاع التمر بل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك
ولكن قالوا يتعين قوت البالد قياسا على زكاة النطر وحكي البغوى انه لا خلاف في
مذهب الشافعية انهم ما لوتراضيا بغير التمر من قوت أو غيره كفي وأثبت ابن كج الخلاف
في ذلك وحكي الماوردي وجهين فيما اذا عجز عن التمر هل يلزمه قيمته يبلده أو بأقرب
البلاد التي فيها التمر اليه وبالثاني قالت الحنابلة اه كلام الفتح والهادوية يقولون
ان الواجب رد البان كان باقيا وان كان نالنا غنله وان لم يوجد المثل فالقيمة وقد اعتذر
الحنفية عن حديث المصراقة باعذار بسطها صاحب فتح الباري وسنشهير الى ما ذكره
باختصار ونزيد عليه ما لا يحل عن فائدة العذر الاول الطعن في الحديث بكون رواية أبا
هريرة قالوا ولم يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بغير رواية اذا كان
مخالفا للقياس الحلي وبطلان هذا العذر أوضح من أن يشتغل ببيان وجهه قال أبا هريرة
رضي الله عنه من أحفظ الصحابة وأكثرهم حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ان لم يكن أحفظهم على الإطلاق وأوسعهم رواية لاختصاصه بدعاء رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم له بالحفظ كما ثبت في الصحيحين وغيره ما في قصة بسطه لردائه بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن كان بهذه المنزلة لا ينكر عليه تفرد به بشي من
الاحكام الشرعية وقد اعتذر رضي الله عنه عن تفرد بكثير مما لا يشار كفيه غيره بما
ثبت عنه في الصحيح من قوله ان أصحابي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالاسواق
وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأشهد اذا غابوا وأحفظ اذا نسوا وأيضا
لو سلم ما ادعوه من انه ليس كغيره في الفقه لم يكن ذلك قادحا في الذي ينزله لان كثيرا من
الشرعية بل أكثرها وارد من غير طريق المشهورين بالفقه من الصحابة فطرح حديث
أبي هريرة لم يلزم طرح شطر الدين على ان أبا هريرة لم ينقر برواية هذا الحديث عن
رسول الله بل رواه عنه ابن عمر كما أخرج ذلك من حديثه أبو داود والطبراني وأنس كما
أخرج ذلك من حديثه أبو يعلى وعمرو بن عوف المزني كما أخرج ذلك عنه البيهقي ورجل

كونهم ما تقيانين أي متساو بين موزونا بموزون وزاد مسلم الا وزنا بوزن سواء بسواء
أي ومع الحلول والتفاضل في المجلس (ولان شفو) بضم الشين وضم الفاء من الاشفاق أي لا تفضلوا
قال في الفتح وهو رباعي من أشف والشف بالكسر الزيادة وتطلق على النقص (بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق)
بكسر الراء فمما بالفضة بالفضة (الا) حال كونهما (مخلابا) ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تتبعوا منها غائبا أي مؤجلا
(بناجز) أي مجاض رأي فلا بد من التفاضل في المجلس والحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا الترمذي والنسائي قال ابن بطال

فيه حجة للشافعي فيمن كان له على رجل درهم ولا يخرج عليه دنانير لم يجز أن يقاس أحدهما الآخر بحال لأنه يدخل في معنى المذهب بالورق دينا لأنه إذا لم يجز غائب بنجر فاحرى أن لا يجوز غائب بغائب (وعنه) أي عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال الديتار بالدينار والدورهم بالدورهم) زاد مسلم مثله من زاد وأزاد فقد أربى (فقل له) القائل أبو صالح ذكوان الزيات (ان ابن عباس لا يقوله) أي لا يقول بان الربا ما هو فيها إذا كان أحد العوضين بالنسيئة وما إذا كانا متعاضلين فلا ربا فيه أي لا يشترط عنده المساواة في العوضين بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين ٨١ (فقال أبو سعيد لابن عباس سمعته من

النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أو وجدته في كتاب الله تعالى قال كل ذلك لا أقول) برفع كل أي لم يكن السماع ولا الوجهان وقيل بالنصب قال في الفتح فالنفي هو المجموع انتهى وحيفتد فيكون لسلب الكل بخلاف وجه الرفع فإنه لا عموم السلب وهو أبلغ وأعم من سلب الكل على ما لا يخفى وهو مراد ابن عباس لأنه ليس مراده في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون البعض ثابتا بل مراده في كل واحد من الأمور أي لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا وجدته في كتاب الله وفيه دلالة على أن القرآن والحديث هما الأصل في الأحكام فاذا وجد الحكم في واحد منهما فهو حجة وإن لم يوجد في أحدهما فليس بحجة (وأنت أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله وسلم وأنا كنت صغيرا وهذا فيه غاية لانصاف منه

من الصحابة لم يسم كما أخرجه أحدنا صحيح وابن ماجة أخرجه الاسماعيلي وان كان قد خالفه الاكثر ورواه موقوفا عليه كما فعله البخاري وغيره وتبعهم المصنف ولكن مخالفة ابن ماجة للقياس الجلي مشهورة بثبوت حديث أبي هريرة قال قال ابن عباس وسم ما قال ان هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذه بأشياء لاحقة لها العذر الثاني من أعذار الحنفية الاضطراب في متن الحديث قالوا الذكر التمر فيه تارة والقمح أخرى واللين أخرى واعتبار الصاع تارة والمثل او المثلين أخرى وأجيب بأن الطرق العجيبة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح العذر الثالث انه معارض له عموم قوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتهم به واجيب بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات ولو سلم دخوله تحت العموم فالصاع مثل لأنه عوض المتلف وجهه له مخصوصا بالقرءة للشجار ولو سلم عدم صدق المثل عليه فعموم الآية مخصوص به هذا الحديث اما على مذهب الجهة ورفضها واما على مذهب غيرهم فلأنه مشهور ورواه صالح تخصيص العمومات القرآنية العذر الرابع ان الحديث قد دلت عليه وأجيب بأن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال ولو كفي ذلك لرد من شاء ما شاء واختلافوا في تعيين النسخ فقال بعضهم هو حديث ابن عمر عند ابن ماجه في التمهيد عن بيع الدين بالدين وذلك لان ابن المصراة قد صاردنا في ذمة المثل ترى فاذا ألزم بصاع من قمر صاردنا بدين كذا قال الطحاوي وتعقب بأن الحديث ضعيف باتفاق المحدثين ولو سلمت صحته فكيف يكون ما نحن فيه من بيع الدين بالدين ممنوع لأنه يرد الصاع مع المصراة حاضرة الانسيئة من غير فرق بين ان يكون الدين موجودا او غير موجود ولو سلم انه من بيع الدين بالدين فحديث الباب مخصوص لعموم ذلك النبي لأنه انحصر منه مطلقا وقال بعضهم ان ناسخه حديث الخراج بالضمن وقد تقدم وذلك لان الدين فضله من فضلات الشاة ولو توافقت لكانت من ضمان المثل ترى فتكون فضلاته الواجب بأن المغمور هو ما كان فيما قبل البيع لا الحادث وايضا حديث الخراج بالضمن به تسليم ثموله لحل النزاع عام مخصوص بحديث الباب فكيف يكون ناسخا وايضا لم يتقبل تأخره والنسخ لا يتم بدون ذلك ثم لو سلمنا مع عدم العلم بالتاريخ يجوز المصير الى التعارض وعدم لزوم بناء العام على الخاص لكان حديث الباب أرجح اكونه في الصحيحين وغيرهما ولنا ما يندب بما ورد في معناه عن غيره واحد

١١ نيل خا رضي الله عنه وهو الاثر بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن تبعهم باحسان قال في الفتح وفي السابق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من

من آخر الحديث ولم يذكر أوله كأنه سئل عن القرب بالشمع أو الذهب بالفضة متناظرا لفقائل انما الرباني النسبة وهو صحيح
لاختلاف الجنس وقد رجع ابن عباس عن ذلك فروى الحاكم من طريق حيان العدوي وهو بالحاء المهملة والحقبة قال
سألت أبا جاز عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا بعين يدايد وكان يقول انما الرباني
النسبة فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه القرب بالتمر والحنطة بالحنطة والشعر بالشعر والذهب بالذهب والفضة
بالفضة يدايد مثلا بمثل فن زاد فهو ربا ٨٢ فقال ابن عباس استغفر الله واتوب اليه فكان يتم عنه أشد انتهى انتهى

من الصحابة وقال بعضهم - ما نأخذ الأحاديث الواردة في رفع العلم - قوبة بالمال هكذا قال
عيسى بن ابان وتلقب به الطحاوي بأن التصريفة انما وجدت من البائع فلو كان من ذلك
الباب لكانت العقوبة له والعقوبة في حديث المصراة لا تسترى فافترقا وأيضاً عوم
الأحاديث القاضية بمنع العقوبة بالمال على فرض ثبوتهم انحصاراً بحديث المصراة
وقد قدمنا البحث في التأديب بالمال مبسوطاً في كتاب الزكاة وقال بعضهم - ما نأخذ حديث
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وقد تقدم وبذلك أجاب محمد بن شعاع ووجه الدلالة ان الفرق
قاطعة للخيار من غير فرق بين المصراة وغيرها وأجيب بأن الحنفية لا يثبتون خيار
المجاس كسلف فكيف يحتجون بالحديث المذهب له وأيضاً عدلت لم صحة احتجاجهم به وهو
مخصص بحديث الباب وأيضاً قد ائتمروا بخيار العيب بعد التفرق وما هو جوابهم فهو
جوابنا العذر الخامس ان الظاهر من الأحاديث لا تفيد الاطلاق وهو لا يعمد - هل به اذا
خالف قياس الأصول وقد تقرر ان المثل يضمن مثله والقياس يقيمه من أحد التقديرين
فكيف يضمن بالتمر على الخصوص وأجيب بأن التوقف في خبر الواحد انما هو اذا كان
مخالفاً للأصول لا لقياس الأصول والأصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس
والاولان هما الاصل والاخران مردودان اليهما فكيف يرد الاصل بالفرع ولو سلم ان
الاتحادى يتوقف فيه على الوجه الذي زعموا فلا أقل لهذا الحديث الصحيح من صلاحيته
تخصيص ذلك القياس المدعى وقد أجيب عن هذا العذر بأجوبة غير ما ذكره ولكن
أما ما ذكرناه ومن جملة ما خالف فيه هذا الحديث القياس عندهم ان الأصول
تقتضي أن يكون الضمان بقدر التام وهو مختلف وقد قدره هنا بما قد مر من وهو
الصاع وأجيب بمنع التعميم في جميع المضمونات فان الموضحة أرشها مقدر مع اختلافها
بالكبر والصغر وكذلك كثير من الخنايات والغرة مقدرة في الجنين مع اختلافه والحكمة
في تقدير الضمان ههنا بما قد ائتمروا واحداً لقطع التشاجر لما كان قد اختلف اللين الحادث بعد
القد باللين الموجود قبله فلا يعرف مقداره حتى يعلم المشتري نظيره والحكمة في التقدير
بالتمر انه أقرب الاشياء الى اللين لانه كان قوتهم اذ ذكروا بالتمر ومن جملة ما خالف به
الحديث القياس عندهم انه جعل الخيار فيه ثلاثاً مع ان خيار العيب لا يقدر بالثلاث
وكذلك خيار الرؤية والمجاس وأجيب أنه حكم المصراة انفراداً بصله عن مثله فلا

والصرف دفع ذهب وأخذ فضة
وعكسه قال في الفتح وله شرطان
منع النسبة مع اتفاق النوع
واختلافه وهو المجموع عليه ومنع
التفاضل في النوع الواحد منهما
وهو قول الجمهور وخالف فيه ابن
عمر ثم رجع وابن عباس واختلف
في ربه وعنه انتهى قال الشوكاني
في نيل الاوطار قال الحافظ
في الفتح وافق العلماء على صحة
حديث اسامة واختلفوا في
المجموع بينهما وبين حديث أبي سعيد
فقبل ان حديث اسامة مذبذب
لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال
وقيل المعنى في قوله لا ربا بالاغلاق
الشديد التحريم المتوعد عليه
بالعقاب الشديد كما تقول العرب
لا عالم في البلد الا زيد مع أن فيها
علماء غيره وانما المقصد نفي الاكل
لانني الاصل وأيضاً نفي تحريم
ربا الفضل من حديث اسامة
انما هو بالمفهوم فيقدم عليه
حديث أبي سعيد لان دلالة
بالمنطوق وحديث اسامة عام
لانه يدل على نفي ربا الفضل عن
كل شيء سواء كان من الاجناس

المذكورة في أحاديث الباب ام لا فهو اعم مطلقاً فيخص هذا العموم بمنطوقها واماماً أخرجه يستغرب

مسلم عن ابن عباس انه قال لا ربا فيما كان يدايد فليس ذلك مروياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله بل حتى تكون
دلالة على نفي ربا الفضل منطوقة ولو كان مرفوعاً لمارجع ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد وقد روى الحازمي
رجوع ابن عباس واستغفاره عند أن سمع عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولم
يبدل على تحريم الفضل وقال حفظاً من رسول الله ما لم أحفظ وقد روى عنه الحازمي أيضاً انه قال كان ذلك برأيي وهذا

أبو سعيد الخدرى يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقركت رأيي الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى تسليم ان ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام مخم من با حديث ربا الفضل لانهم اخص منه مطاقتي قال في السيل ولوسلنا التعارض تنزلا كانت الاحاديث المصرية بتعريم ربا الفضل أربع لشورت في العيصين وغيرهما من طريق جماعة من الصحابة قال الترمذي به ان ذكر حديث أبي سعيد المصرح بالاجناس المثلث بالفضل وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عامر والبراء وزيد بن ارقم وفضالة ٨٣ بن حميد وأبي بكر وأبي الدرداء

وبلال وعبد كرمه يرتفع الاشكال

على كل تقدير انتهى وفي هذا

الحديث ثلاثة من الصحابة

واخرجه مسلم والنسائي وابن

ماجه في البيوع (عن البراء

ابن عازب وزيد بن ارقم رضي الله

عنهم ما انهم ما سئل عن الصرف)

السائل يسار بن سلامة الرياحي

البصري المكنى بأبي المنهال

والصرف يبيع أحد النقادين

بالآخر وسمى به لصرفه عن

مقتضى البياعات في جواز

التفاضل فيه وقيل من الصريف

وهو تصويته ما في الميزان (فكل

واحد منهما) اي من البراء وزيد

(يقول هذا خير مني فكلاهما

يقول نهي رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم عن بيع

الذهب بالورق دينارا) أي غير حال

حاضر في المجلس قال في الفتح

البيع كله اما بالنقد أو بالعرض

حالا أو موقعا فهي أربعة

أقسام فبيع النقد اما بمثله وهو

المراط له أو بغيره وهو

الصرف وبيع العرض بالنقد

يسمى بالمقدم والعرض هو ما

يسمى بالغرب أو يتدرج بوصف يخالف غيره وذلك لان هذه المدة هي التي يتبين بها البين بالقرر بخلاف خيار الرؤية والعيب والمجاس فلا يحتاج الى مدة ومن جملة ما خالف به القياس عندهم انه يلزم من الاخذ به الجمع بين العوض والمعرض فيما اذا كان قيمة الشاة صاعا من تمر فانها ترجع اليه مع الصاع الذي هو مائة دارقما وأجيب بأن التمر عوض اللين لا عوض الشاة فلا يلزم ما ذكر ومن جملة ما خالف به القياس عندهم انه اذا استرد مع الشاة صاعا وكان ثم الشاة صاعا كان قبيل صاعا صاعا فيلزم الربا وأجيب بأن الربا انما يتبرر بالعقد ولا في الفسوخ بدليل انه ما لو تبايعا بذهب ففسخا لم يجز أن يتفرقا قبل القبض ولو تقابلا في هذا العقد بعينه جاز التفرق قبل القبض ومن جملة المخالفة انه يلزم من الاخذ به ضمان الاعيان مع بقاءها فيما اذا كان اللين موجودا وأجيب بأنه تعذر رده لاختلافه باللين الحادث وتعذر تغييره فاشبهه الا ببق بعد الغصب فانه يضمن قيمته مع بقاءه بعينه لتعذر رده ومنها انه يلزم من الاخذ به اثبات الرد بغير عيب ولا شرط وأجيب بأن أسباب الرد لا تنصرف في الامر من المد كورين بل له أسباب كثيرة منها الرد بالتدليس وقد أثبت به الشارع الرد في الركبان اذا تعلقوا كما سلف ولا يخفى على منصف ان هذه القواعد التي جعلوها هذا الحديث مخالفا لها لو لم انهم اقامت عليها الادلة لم يقصر الحديث عن الصلاحية لتخصيصه في اللهيب من قوم يبلغون في الهامة عن مذاهب أسلافهم وابتدعوا على السنة المطهرة المصرية الصحيحة الى هذا الحد الذي يسر به ابليس وينفق في حصول مثل هذه القضية التي قل طمعه في مثلها لاسيما من علماء الاسلام النعم والنقيس وهكذا فلتكن ثمرات القذوبات وتقليد الرجال في مسائل الحرام والحلال العذر السادس ان الحديث محمول على صورة مخصوصة وهي ما اذا اشترى شاة بشرط أنها تتحلب مثلا خسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد فان الثقة على اسقاطه في مدة الخيار صرح العقدران لم يتفقوا بطول ووجب رد الصاع من التمر لانه كان قيمة اللين يومئذ وأجيب بأن الحديث معلق بالتصيرية وما ذكره يقتضي تعلقه بفساد الشرط سواء وجدت تصيرية أم لا فهو متأويل متعسف وأيضا لو سلم أن ما ذكره من جلاله صور الحديث فالقصر على صورة معينة هي فرد من افراد الدليل لا بد من اقامة دليل عليه قال في الفتح واختلف القائلون بالحديث في أشياء منها لو كان عالما

وبيع العرض بالعرض يسمى مقايضة والحلول في جميع ذلك جائز واما التاجمى فان كان النقد بالنقد مؤخر فلا يجوز وان كان العرض مؤخره فلا يجوز وان كان العرض مؤخره وان كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائزا في الحوالة عند من يقول انه يبيع بالعرض حال والله أعلم وفي الحديث ما كان العصابة عليه من التواضع وانصاف بعضهم بعضا ومعرفة أحدهم حق الآخر واستظهار العالم القمبية بظهور العلم (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تتبعوا الثمر) بالمثلثة وفتح الميم (حق يبدو صلاحه) أي يظهر ويبدو صلاحه في كل شيء هو صيرورته

الى الصفة التي يطالب فيها غالباً (ولا تباعوا الثمر بالقر) الاول بالثلثة والثاني بالثمن (قال سالم) (وأخبرني عبد الله بن عمر بن الخطاب) (عن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بعد ذلك) أي بعد النهي عن بيع الثمر بالقر (في بيع العربية) بكسر الراء وتشديد الياء واحد العربا وهو أن تخرص ثخلات فيكون رطبها اذا جفت ثلاثة أوسق مثلاً (بالرطب) على الارض (أو بالقر) بالثلثة وهذا أصرح ما ورد في ردعي من حمل من الخفية النهي على عمومها ومنع أن يكون بيع العربا مباحاً - تنفي منه وزعم انه مباح ٨٤ مختلطان وردا في سياق واحد وكذلك من زعم منهم أن بيع العربا مباح

بالنهي عن بيع الثمر بالقر لان المذوخ لا يكون بعد النسخ (ولم يرخص في غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على النخل بالرطب على الارض وهو وجه عند الشافعية فتكون التخصيص والجهود على المنع فيتاوون هذه الرواية بانهم امن شك الراوي أي ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما في أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال القر فلا يعول على غيره وقد وقع عند النسائي والبخاري عن الزهري ما يدل على أن التخصيص لا للشك وانقلبه بالرطب والقر وقيس العنب بالرطب يجتمعان كلا منهما ما زكوى يمكن خروجه ويدخر يابسه وكالرطب البسر بعد بدو صلاحه لان الحاجة اليه كهي الى الرطب ذكره الماوردي والرواية وما غير الرطب والعنب من الثمار التي تجفف كالشمش وغيره فلا يجوز لام امتة رقة مسخرة بالاوراق فلا يتأني الخرص فيها بخلاف ثمرة النخل والكرم فانها متدلية ظاهرة

• (باب النهي عن التسعير) •

(عن أنس قال غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله لو سعرت فقال ان الله هو الغالب الباطل الرزق المسعر وانى لارجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطالبني أحد بعظمتي ظاهراً ايام في دم ولا مال رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً الدارمي والبخاري وأبو يعلى قال الحافظ واسناده على شرط مسلم وصححه أيضاً ابن حبان وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد وإسحاق وأبو داود قال جابر بن

وهذا الحديث أخرجه مسلم (عن جابر بن عبد الله قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال) (عن بيع الفرح حق يطيب) بفتح المثناة وهو الرطب والمسلم حتى يبدو صلاحه (ولا يباع شيء منه) أي من الثمر (الابليدار والدرهم) وكذلك يجوز بالعرض بشرط واقصر على الذهب والنفضة لانهم جابلي ما يبيع ما يبيع قاله ابن بطال (الا العربا) أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد ان يخرص ويعرف قدره - كذلك قال ابن القزويني المذدعي لكونه يبيع العربا منسوخ بنه صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمر بالقر وهذا امر دود لان الذي روى النهي عن بيع الثمر بالقر هو الذي

روى الرخصة في العرايا فثبت النهي والرخصة معا قال الحافظ في الفتح ورواية سالم الماضية في الباب الذي قبل هذا ائتمل على ان الرخصة في بيع العرايا واقع بعد النهي عن بيع الثمر بالتمر واقطعه عن ابن عمر من فوعا ولا تبوه والتمر بالتمر قال وعن زيد بن ثابت انه صلى الله عليه وآله وسلم رخص بعد ذلك في بيع العربية وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فان تكون بعد المنع وكذلك بقية الاحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا به مذ كبيع الثمر بالتمر انتهى وهذا الحديث أخرجه أبو دار في البيوع وابن ماجه في التجارات (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص) من الترخيص وفي رواية أرخص من الارخاص والمعنى

واحد (في بيع) تمر (العرايا) وهي النخل (في خمسة أوسق) جمع وسق يفتح الواو على الألف وهو ستون صاعا والصاع خمسة أرباط وثلاث بتقدير الحفاف بمثله (أو دون خمسة أوسق) شك من الراوي وبين مسلم ان الشك فيه من داود بن الحصين والبضاري في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بغيره هذا العدد ومنه هو اما زاد عليه واختلقوا في جواز الخمسة لاجل الشك المذكور والخلاف عند المالكية والشافعية والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة وما هو عند الشافعية الجواز فيما دون الخمسة ولا يجوز في الخمسة وهو قول الحنابلة وأهل الطاهر فما أخذ المنع ان الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بها بصدق منه الجواز ويأتي ما وقع فيه الشك وسبب الخلاف ان النهي

فقال يا رسول الله سعة فقال بل ادعوا الله ثم جاء آخر فقال يا رسول الله سعة فقال بل الله بخفض ويرفع قال الحافظ واسناده حسر وعن أبي سعيد عند ابن ماجه والبخاري والطبراني لم يروى حديث أنس ورجال رجال الصحيح وحسنه الحافظ وعن علي عليه السلام عند البخاري نحوه وعن ابن عباس عند البخاري في الصغير وعن أبي جحيفة عنده في الكبير قوله لوسعت التسمير هر أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمر أهل السوق أن لا يبيعوا أو تمتعهم إلا بسعر كذا فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة قوله المعروف دليل على أن التسمير من أسماء الله تعالى وانما لا تخص في التسعة والتسعين المعروفة وقد استدلل بالحديث وما ورد في معناه على تحريم التسمير وأنه مظلمة ووجهه أن الناس مساطون على أموالهم والتسمير حرم عليهم والامام ما ورى برعاية مصلحة المسلمين راييس نظره في مصلحة المتري برخص التمر أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير التمر واذا تقابل الامر ان وجب تمكين القرية من الاجتهاد لا نههم والزام صاحب السعة ان يبيع بما لا يرضى به منافا قوله تعالى الا أن تكون تجارة عن ترانس والى هذا ذهب جمهور العلماء وروى عن مالك انه يجوز للامام التسمير واحاديث الباب ترد عليه وظاهر الاحاديث انه لا فرق بين له غلته وحالة الرخص ولا فرق بين المجلوب وغيره والى ذلك مال الجهم وروى وجه للشافعية جواز التسمير في حالة الغلاء وهو مردود وظاهر الاحاديث عدم الفرق بين ما كان قوتنا لا آدمي وغيره من الحيوانات وبين ما كان من غير ذلك من الادامات وسائر الامتعة وجوز جماعة من متأري أئمة الزيدية جواز التسمير فيما عدا قوت الآدمي والهيمة كما حكى ذلك منهم صاحب الغيث وقال شارح الاثمار ان التسمير في غير القوتين له اتفاق واتخصيص يحتاج الى دليل والمناسب المانع لا يفتض التخصيص صرائح الادلة بل لا يجوز له حمل به على فرض عدمه ودليل كما تقرر في

الاصول

(باب ما جاء في الاحتكار)

(عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله العدوي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحتكر الا خاطئ وكان سعيد يحتكر الزيت رواه احمد ومسلم وأبو داود وعن

في بيع العرايا على الاول لا يجوز في الخمسة للشك في ربح التحريم وعلى الثاني يجوز لا شك في قدر التحريم والاول أرجح وحكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قالوا واحتجوا بحديث جابر ثم قال ولا اختلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أوسق ما لم يبلغ خمسة أوسق ولم يثبت عندهم حديث جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا ان يبيعوها بغير صهايق قول الوسق والواقين والثلاثة والأربعة انتهى قلت حديث جابر أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وترجم عليه ابن حبان الاحتياط ان لا يزيد على أربعة أوسق قال في الفتح وهذا

الذي قاله يعز المصير اليه وأما جعله لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح ومن فروع هذه المسئلة ما لوزا في صفة على خمسة
أوسق فان البيع يبطل في الجميع انتهى (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي في زمنه وإيامه) يتاعون الثمار بالمثناة جمع ثمرة الصمغ وهي أغم من الرطب وغيره ولم يحزم البخاري بحكم المسئلة
أي بيع الثمار قبل بدو صلاحها لقوة الخلاف فيها وقد اختلف في ذلك على أقوال فقبل يطل - لطلقة وهو قول ابن أبي ليلى
والثوري ورواهم من نقل الاجماع على البطلان ٨٦ وقيل يجوز مطلقا ولو بشرط التيقن وهو قول يزيد بن أبي حبيب ورواهم

من نقل الاجماع فيه وقيل ان شرط
القطع لم يبطل ولا يبطل وهو قول
الشافعي وأحمد والجمهور ورواية
عن مالك وقيل يصح ان لم يشترط
التيقن والنهي محمول على بيع
الثمار قبل ان توجد أصلا وهو
قول أكثر المتأخرين وقيل هو على
ظاهره، لكن النسي فيه للتعز به
وحديث زيد هذا يدل على الأخير
وقد يحمل على الثاني قال الشوكاني
في نيل الاوطار وظاهر الاحاديث
المنع من بيع الثمر قبل الصلاح وان
وقوعه في تلك الحالة باطل كما هو
مقتضى النهي ومن ادعى أن
يجرد شرط القطع يصح البيع
قبل الصلاح فهو محتاج الى دلائل
يصلح لتقبيد احاديث النهي
ودعوى الاجماع على ذلك لا صحة
لها وقد عول المجوزون مع شرط
القطع على عمل مستنبطة لغيرها
مقبولة للنهي وذلك مما لا يفتد
من لم يسمع بمفارقة النصوص
بمجرد خيالات عارضة وشبه واهية
تنهار بأيسر تشكيك فالخلق ما قاله
الاولون من عدم الجواز مطلقا
(فاذا جدد الناس) بفتح الجيم

والدال المهملة وقال الحافظ ابن حجر والعين بالدال المعجمة أي قطعوا ثمر النخل وهذا قاله في الصحاح المهملة
في باب الدال المعجمة وقال في باب الدال المهملة جدد النخل بجد أي صرمه وأجدد النخل حان له أن يجد وهذا من الجدد
والجداد من دل الصرم والصرام والعموي والمستقلى أجدد قال السفاقي أي دخل في الجداد كأنه دخل في الظلام وهو
أكثر الروايات (وحضر قاضيهم) بالاضاد المعجمة أي طلبهم (قال المتأخر) أي المتأخر (انه أصاب الثمر) بالمثناة (الدمان)
بفتح الدال وتخفيف الميم هكذا ضبطه أبو عبيد والصفاني والجمهور وابن فارس في الجمل وضبطه الخطابي بضم أوله قال

عياض وهما صهيان والضم رواية القافسي والفتح رواية السرخسي قال ورواه بعضهم بالكسر وقال ابن الاثير وكان الضم
أشبهه لان ما كان من الادواء والعاهات فهو بالضم كالمعال وان كان مفسره أبو عبيد بن نافع فساد الطلع وتعفنه وسواده وقال
الترمذي فساد النخل قبل ادراكه وانما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة اسود معقونا (أصابه مرض) بضم الميم كصداع اسيم
جميع الامراض وهو داء يقع في القرصيات (أصابه قشام) بضم القاف وتخفيف الشين قال الطحاوي نبي يصيبه حق
لا يرطب وقال الاصمعي هو أن يذص عرا النخل قبل أن يصير بطا وهذه الامور ٨٧ الثلاثة (عاهات) عيوب وآفات تصيب

التمر جمع عاهة والعاهة العيب
والآفة والمراد بها ما يصيب
التمر مما ذكر (يحتجون بها) قال
البرماوي كالمكرمان جمع
الضمير باعتبار جنس المبتاع
الذي هو مفسره وقال العيني
فيه نظر لا يخفى وانما جزمه
باعتبار المبتاع ومن معه من أهل
الخصومات بقريضة يبتاعون
(فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لما كثرت عنده
الخصومة في ذلك فاملا) أي
فلا تتركوا هذه المباشرة
(فلا تبايعوا حتى يبايها صلاح
التمر) بأن يصير على الصفة التي
تطلب فيها غالبا في التمار ظهور
أول الحلاوة في غير المتلون
بأن يمتدوه ويلين وفي المتلون
بأنقلاب اللون كان اجزا واصفرا
اواسودة وفي نحو القاء بأن يجنى
منه غالبا لا كل وفي الحبوب
باشتهادها وفي ورق التوت
بقتاهيه (كالمشورة) بفتح
الميم وضم الشين واسكان الواو
على وزن فعولة ويجوز سكون
الشين وفتح الواو قال ابن سيده

المهولة - يكون النظار المهجمة أي يمكن عظيم من النار قوله حكمة بضم الحاء المهولة
وسكون الكاف وهي حبس السبع عن البيع وظاهر أحاديث الباب ان الاحتكار
محرم من غير فرق بين قوت الآدمي والدواب وبين غيره والتصريح بلفظ الطعام في بعض
الروايات لا يصلح لتقييد بقية الروايات المطلقة بل هو من التنصيص على فرد من الافراد
التي يطلق عليها المطلق وذلك لان نفي الحكم عن غير الطعام انما هو لمفهوم اللقب وهو غير
معمول به عند الجمهور وما كان كذلك لا يصلح للتقييد على ما تقر في الاصول وذهبت
اشافعية الى ان المحرم انما هو احتكار الاقوات خاصة لا غيرها ولا مقدار الكفاية منها
والى ذلك ذهبت الهاضية قال ابن رسلان في شرح السنن ولا خلاف في أن ما يدخره
الانسان من قوت وما يحتاجون اليه من عسل وعسل وغير ذلك جائز لا بأس به انتهى
ويدل على ذلك ما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعطي كل واحد من زوجاته
مائة وسق من خبز قال ابن رسلان في شرح السنن وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يدخر لاهله قوت سنتهم من غر وغيره قال أبو داود قبل اسعيد يعني ابن المسيب فانك
تحتكر قال ومعه مر كان يحتكر وكذا في صحيح مسلم قال ابن عبيد البر وآخرون انما كانا
يحتكران الزيت وجملا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة اليه وكذلك حله
الشافعي وأبو حنيفة وآخرون ويدل على اعتبار الحاجة وقصد اغلاء السعر على المسلمين
قوله في حديث معقل من دخل في شيء من أسرار المسلمين ليغلبه عليهم وقوله في حديث
أبي هريرة يريدان يغلبا على المسلمين قال أبو داود سألت أسما لما الحكة قال ما فيه
عيش الناس أي حياتهم وقوتهم وقال الاثرم سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل يسئل
عن أي شيء الاحتكار فقال اذا كان من قوت الناس فهو الذي يكره وهذا قول ابن عمر
وقال الاوزاعي المحمكر من يعترض السوق أي ينصب نفسه للتردد الى الأسواق يشتري
منها الطعام الذي يحتاجون اليه ليحتكره قال المسيبي الذي ينبغي أن يقال في ذلك انه ان
منع غيره من الشراء وحصل به ضيق حرم وان كانت الاسعار رخيصة وكان القدر الذي
يشتريه لاحاجة بالناس اليه فليس لمنعه من شرائه وادخاره الى وقت حاجة الناس اليه
معنى قال الثاني حيز والروائي ورعا يكون هذا حسنة لانه يدفع به الناس وقطع
الهمام في المقنع باستحبابه قال أصحاب الشافعي الاولى يسع الفاضل عن الكفاية قال

هي على وزن منهولة لاعلى وزن فعولة لانهم مصدروا المصدر ولا يخفى على مثال فعول وزعم صاحب التثقيف والعلامة
الحري يرى ان الاسكان من لحن العامة وفي ذلك نظر فقد أثبتت الجامع والصحاح والمحكم والمراد به هذه المشورة ان لا يشتروا شيئا
حتى يتكامل صلاح جميع هذه الثمرة لتلاقع المنازعة قال في الفتح وهذا التعليق لم اره موصولا من طريق الليث وقد روى
سعيد بن منصور عن ابي الزناد عن ابيه نحو حديث الليث واخرجه ابو داود والطحاوي من طريق يونس بن يونس عن أبي الزناد
واخرجه البيهقي من طريق يونس (يشير بها) عليهم (لكثرة خصوصتهم) قال أبو الزناد وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت ان أباه

فريد بن ثابت لم يكن يبيع غمار ارضه حتى تطلع اثريا النجم المعروف وهي تطلع مع النجم اول فصل الصيف عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتهدا منضج النجم والمعتبر في الحقيقة المنضج وما لوغ النجم علامة له وقد ينه بقوله فيتهين الاصفر من الاحمر في حديث ابي هريرة عن ابي داود مرفوعا اذا طلع النجم صباحا رفعت العاهات عن كل بلد وقوله كالمشورة يشيرهم اقال الداودي هذا تناو يل بعض نكلة الحديث وعلى تقدير ان يكون من قول زيد بن ثابت فلعن ذلك كان في اول الامر ثم ورد الحزم بالنهي بكايته حديث ابن عمر وغيره قال ابن المنير ٨٨ فيه ايماء الى ان النهي لم يكن عزيمة وانما كان مشورة وذلك يقتضي

السبكي اما ما سلكه حالة استغناء اهل البلد عنه رغبة في ان يبيعه اليهم وقت حاجتهم اليه فينبغي ان لا يكره بل يستحب والمامل ان العلة اذا كانت هي الاضرار بالمسلمين لم يحرم الاحتكار الاعلى وجه يضربهم ويستوى في ذلك القوت وغيره لا هم يتضررون بالبيع قال الغزالي في الاحياء ما ليس يتقوت ولا معين لمية فلا يتبعه سدى الى الله وان كان مطعوما رمايعين على القوت كاللحم والذواكه وما يسهل منه شيء من القوت في بعض الاحوال وان كان لا يمكن المداومة عليه فهو في محل النظر فمن العلماء من طرد التحريم في السمن والعسل والتمر والحب والذواكه وما يسهل منه شيء من القوت في بعض الاحوال وان كان لا يمكن المداومة عليه فهو في محل النظر فمن العلماء من طرد التحريم وقت فخط كان في ادخال العسل والسمن والتمر والحب والذواكه وما يسهل منه شيء من القوت في بعض الاحوال وان كان لا يمكن المداومة عليه فهو في محل النظر فمن العلماء من طرد التحريم بتحريمه واذا لم يكن اضرارا فلا يحلو احتكار الاقوات عن كراهية وقال القاضي حسين اذا كان الناس يحتاجون الثياب لمحوها بالسدة البراءة او لستر العورة فيكره لمن عنده ذلك امساكه قال السبكي ان اراد كراهية تحريم فظاهر وان اراد كراهية تنزيه فبعدد حتى ابو داود عن قتادة قال ليس في التمر حكره حتى ايضا عن سفيان انه سئل عن كبس القوت فقال كانوا يكرهون الحكرة والسكبس بفتح الكاف وامكالم الموحدة والقوت بفتح القاف وتشديد القاء القومية وهو البابس من انتصب قال الطيبي ان التقييد بالاربعة اليوم غير مراد به التحديد انتهى ولم يجد من ذهب الى العمل بهذا العدد

• (باب النهي عن كسر سكة المسلمين الامن باس) •

(عن عبد الله بن عمر والمازني قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تكسر سكة المسلمين الجائزة فيهم الامن باس رواه احمد وابوداود وابن ماجه) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک وزاد نهى أن تكسر الدراهم فتجعل فضة وتكسر الدنانير فتجعل ذهباً وضعفه ابن حبان واهل وجه الضعف كونه في اسناده محمد بن فضال بفتح الفاء والاضاد المعجمة الازدى الحصى البصري اعبر للزيا قال المنذري لا يخرج حديثه قوله سكة بكسر السين المهملة أي الدراهم المضمومة على السكة الحديد المنقوشة التي تطبع عليها الدراهم والدنانير قوله الجائزة يعني المأففة في معاملتهم قوله الامن باس كما تكون زيوفاً في معنى كسر الدراهم كسر الدنانير والفلوس التي عليها سكة الامام لاسيما

الجواز الا انه اعقبه بأن زيدا راوى الحديث كان لا يبيعهما حتى يبدوا صلاحها وأحاديث النهي بعد هذا مبنوتة فكانه قطع على الكوفيين احتجاجهم بحديث زيد بأن فعله يعارض روايته ولا يرد عليهم وذلك ان فعل احمد الجائز لا يدل على منع الاخر وحاصله ان زيدا امتنع من بيع غماره قبل بدو صلاحها ولم يفسر امتناعه هل كان له حرام أو كراهية غير مصلية في حقه انتهى (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تباع الفرة حتى تشقح) بضم التاء وفتح الشين وتشديد القاف المكسورة آخره حاء مهملة وضبطه العيني كالبرموى بسكون الشين وتخفيف القاف قال في الفتح من الرأى يقل أشقح غير الخلة يشقح أشقحا اذا حمر أو اصفر والامم الشقعة بضم المعجمة وسكون القاف وقال الكرماني التشقح تغير اللون الى الاصفر أو الحمر فجعله في الفتح

ابن باب افعال والمكرمانى من باب التفعيل وقال في التوضيح واللامع وضبطه ابو ذر بفتح القاف قال اذا بياض فان كان هذا فيجب أن تكون القفاف شدة والتاء مفتوحة فتعمل منه (فقل وما تشقح قال) - عبيد بن ميناء او جابر (تحمات وتصفات) من باب الافعال من الثلاثي الذي زيدت فيه الالف والتضعيف لان اصلها حمر وصفر قال الجوهري حمر الشيء واحمر بمعنى وقال في القاموس حمر اصار اصار حمر كما حمر وفرفر الحقيقة بين اللون الثابت واللون العارض كما نقله في المصباح كالشقيح فقالوا الحمر فيما ثبتت حمرته واستقرت واحمر فيما تحول حمرته ولا تثبت انتهى وقال الخطابي اراد بالاحمر

والاصفر اذ ظهر أوائل الحمرة والصفر قبل ان يشجع وانما يقال تفعل من اللون الغير المتكهن قال العيني وفيه نظر لانهم اذا أرادوا في لفظ حجر مبالغة يقولون احمر فيزيدون على اصل الكلمة الالف والتضعيف ثم اذا أرادوا المبالغة فيه يقولون احمرار فيزيدون فيه ألفين والتضعيف واللون الغير المتكهن هو الثلاثي المجرد اعني حجر فاذا تمكّن يقال احمر واذا ازداد في التمكّن يقال احمرار لان الزيادة تدل على التكثير والمبالغة (ويؤكل منها) وهذا التفسير من قول سعيد بن مسية كما بين ذلك احمد في روايته اهذا الحديث وعند الامام علي ان السائل سعيد والمفسر جابر وفيه دليل على ٨٩ أن المراد يبدو والصالح قد درزائد على ظهور

إذا كان التعامل بذلك جاريا بين المسلمين ~~كثيرا~~ أو الحكمة في انتهى ما في الكسر من الضرر بأضاعة المال لما يحصل من النقصان في الدراهم ونحوها إذا كسرت وأبطلت المعاملة بينهم قال ابن رسلان لو أبطل السلطان المعاملة بالدراهم التي ضربها السلطان الذي قبله وأخرج غيره أجاز كسر تلك الدراهم التي أبطلت وسببها إخراج الفضة التي فيها وقد يحضل في سببها كسر هارج كثير لفاعله انتهى ولا يخفى أن الشارع لم يأذن في الكسر إلا إذا كان به أبس ومجرد الإبدال لنفع البعض ربما أفضى إلى الضرر بالكثير من الناس فالجزم بالجواز من غير تقييد بانهاء الضرر لا ينبغي قال أبو العباس بن سريج أنهم ~~كانوا~~ يقرضون أطراف الدراهم والدنانير بالمقرض ويخرجون مما عن البحر الذي يأخذونه - ما به ويجمعون من تلك القراضة شيئا كثيرا بالسبب كما هو معهود في المملكة الشامية وغيرها وهذه النعلة هي التي نهى الله عنها قوم شعيب بقوله ولا تبخسوا الناس أشياءهم فقالوا أنتم أنتم تفعلون أمواليه في الدراهم والدنانير ما نشاء من القرض ولم ينهوا عن ذلك فأخذتهم العجوة * (قائدة) قال في البحر مسئلة الامام يحيى لوباع بقد شتم حرم السلطان التعامل به قبل قبضه فوجهان يلزم ذلك النقد إذا عقد اعياه الذي يلزم قيمته إذا صار لكساده كالعرض انتهى قال في المناو وكذا لو صار كذلك يعني النقد لما رضى آخر وكثيرا ما وقع هذا في زمننا فساد الضرر به لا همل الولاية النظر في المصالح والاطهر أن اللازم القيمة لما ذكره المصنف انتهى

(باب ما جاء في اختلاف المتبايعين)

(عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اختلف البيعان وليس بينهما مائة فالقول ما يقول صاحب السلعة أو يتراضا أن يرواه أحمد وأبو داود والنسائي وزاد فيه ابن ماجه والبيع قائم بعينه وكذلك أحمد في رواية والسلعة كلها وللدارقيني عن أبي واثر عن عبد الله قال إذا اختلف البيعان والبيع مستهلك فالقول قول البائع ورفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يحدو والنسائي عن أبي عبيدة وأناه رجلا نبيعا سلعة فقال هـ ذا أخذت بكذا وكذا وقال هذا بعت بكذا وكذا فقال أبو عبيدة أتى عبد الله في مثل هذا فقال حضرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذا

١٢ نيل تنا التنايف الى ما بداهه صلاحه ممكن وعدم تطرقه الى ما لم يبداهه صلاحه ممكن فنيط الحركم على الغالب في المطالبين واختلاف في هذا الجملة هل هي مرفوعة أو موقوفة فصريح مالك بالرفع وقال الدارقطني خالف مالك جماعة منهم ابن المبارك قال في الفتح وليس في جميع مائة مائة منع أن يكون التثنية مرفوعة أو موقوفة مع الذي رفعه زيادة علم على مائة الذي وقفه وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه وقد روى مسلم مائة مائة رواية الرفع من حديث أنس واقظه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو بعثت من أخيك ثم أفاضت به عاهة فلا يحل لأب أن يأخذ منه شيئا أبى تأخذ مال أخيك بخير حق

واسند يدل على وضع الجوائح في الثريد شري بعد بدو صلاحه ثم نصيبه جائحة فقال مالك يضع عنه الثلث وقال أحمد وابن
عبد ربه مع الجمع وقال الشافعي والليث والكويتون لا يرجع على البائع بنى وقالوا نعم وروى وضع الجائحة فيما إذا بيعت
الثمرة قبل بدو صلاحها بفرض القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قبله في حديث أنس والله أعلم واستدل
الطحاوي بحديث أبي سعيد أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثرت فيه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فلم يباغ
ذلك وقادته فقال خذوا ما وجدتم ٩٠ وليس لكم الا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما لم يطل دين الغرماء بهذا

الثمار وفيه م باعتم ولم يؤخذ
الثلث منهم دل على ان الامر بوضع
الجوائح ليس على عومه كذا
في الفتح وذهب الشوكاني في الدرر
الهيمة والنيل الى وجوب وضع
الجوائح مطلقا من غير فرق
بين القليل والكثير وبين
البيع قبل بدو الصلاح وبعده
واخرج بحديث جابر وعائشة في
الصحيحين وهو عند أبي حنيفة
على الاستصحاب وكذا عند الشافعي
في الجديد وفي القديم على الوجوب
وهو ظاهر الاحاديث (عن أبي
سعيد الخدري رابى هريرة رضى
الله عنهم ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم استعمل) اى
أمر (رجلا) هو سواد بن غزية
بوزن عطية كما سمعاه ابو عوانة
والدارقطني (على خير بخام بقر
جنيب) بوزن عظيم بالجم وكسر
النون وبعد الثمانية الساكنة
موحدة نوع جديد من انواع الثمر
قال مالك هو الكبيس وقال
الطحاوي هو الطيب وقيل
الصلب وقيل الذى اخرج منه
حشفه وريته وقيل هو الذى

فأمر بالبائع أن يستخلف ثم يخير المبتاع ان شاء وأخذ وان شاء ترك) الحديث روى عن
عبد الله بن مسعود من طرق بالفاظ ذكر المصنف رحمه الله بعضها وقد أخرجه أيضا
الشافعي من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج عن اسمعيل بن أمية عن عبد الملك بن عيسى
عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود وقد اختلف فيه على اسمعيل بن أمية ثم على
ابن جريج وقد اختلف في صحة سماع أبي عبيدة من أبيه ورواه من طريق أبي عبيدة أحمد
والنسائي والدارقطني وقد صححه الحاكم وابن السكيت ورواه أيضا الشافعي من طريق
سفيان بن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود وفيه أيضا انقطاع لان
عونا لم يدرك ابن مسعود ورواه الدارقطني من طريق القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن مسعود عن أبيه عن جده وفيه اسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ورواه أبو داود
من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده عن ابن
مسعود وأخرجه أيضا من طريق محمد بن أبي ابيلى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن مسعود عن أبيه عن ابن مسعود ومحمد بن أبي ابيلى لا يحتج به وعبد الرحمن لم يسمع من
أبيه ورواه ابن ماجه والترمذي من طريق عون بن عبد الله أيضا عن ابن مسعود وقد
سبق انه منقطع قال البيهقي وأصح اسناد روى في هذا الباب رواية أبي العباس عن
عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده ورواه أيضا الدارقطني
من طريق القاسم بن عبد الرحمن قال الحافظ ورجاله ثقات الا أن عبد الرحمن اختلف في
سماعه من أبيه ورواية الترادرواها أيضا مالك بالغا والترمذي وابن ماجه باسناد منقطع
ورواه أيضا الطبراني بلفظ البيهقي اذا اختلف في البيع تراد قال الحافظ رواه ثقات
لكن اختلف في عبد الرحمن بن صالح يعني الراوى له عن فضيل بن عياض عن منصور
عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال وما أظنه حنظله فقد جزم الشافعي ان طرق
هذا الحديث عن ابن مسعود ليس فيها شئ موصول ورواه أيضا النسائي والبيهقي
والحاكم من طريق عبد الرحمن بن قيس بالاسناد الذى رواه عنه أبو داود كما سلف وصححه
من هذا الوجه الحاكم وحسنه البيهقي ورواه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند من طريق
القاسم بن عبد الرحمن عن جده بلفظ اذا اختلف المتبايعان والسلامة قائمة ولا يئنه
لاحدهما تحالفا ورواه من هذا الوجه الطبراني والدارمي وقد انفرد بقوله والسلامة

لا يخلط بغيره بخلاف الجمع (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أكل خير هكذا قال الرجل (لا والله) قائمة
بارسول الله (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أكل خير هكذا قال الرجل (لا والله) قائمة
(والصاعين) من الجنيب (بالصاعين) زاد في رواية من الجمع بفتح الجيم وسكون الميم الثمر الردي
الله عليه وآله وسلم لا تقبل بيع الجمع) أى الثمر الردي (بالدراهم ثم ابتع) اشترى (بالدراهم) ثمرا (جنيبا) ليكونا صفتين فلا يدخله
الربا وبه استدلال الشافعية على جواز البيع له في بيع الربوي بجنسه متفاضلا كببيع ذهب بذهب متفاضلا بان يبيعه من صاحبه

يدراهم او عرض ويشترى منه بالدراهم او بالعرض الذهب بعد التقابض او ان يقرض كل منهما صاحبه ويبرئه او ان يتواها او يهب الفاضل مال السكة لصاحبه بعد شرائه منه ما عدا ما يساويه وكل هذا جائز اذا لم يشترط في بيعه واقرضه وهبته ما يفعله الاخر نعم هي مكروهة اذا نوي ذلك لان كل شرط افسد التصريح به العقد اذا نوى كماله ولو تزوجها بشرط ان يطلقها لم ينعقد او يفسد ذلك كره ثم ان هذه الطرق ليست حيلة في بيع الربوي بجنسه متفاضلا لانه حرام بل حيلة في تملكه لتصيل ذلك ففي التعبير بذلك تسامح وقد زاد سليمان في روايته لهذا الحديث بعد قوله لا تفعل ٩١ ولكن مثلا بمثل أى بيع المثل بالمثل وزاد في آخره وكذلك الميزان أى في

قائم محمد بن أبي اليماني ولا يمتنع به كما عرفت لسوء حفظه قال الخطابي ان هذه اللفظة يعني والسلعة قائمة لا تصح من طريق النقل مع احتمال أن يكون ذكرها من التغليب لان أكثر ما يعرض النزاع حال قيام السلعة كقوله تعالى في حجوركم ولم يفرق أكثر الفقهاء في البيوع الفاسدة بين القائم والمثالي انتهى وأبو وائل الراوي لقوله والبيع مستهلك كما في حديث الباب هو عبد الله بن بصير شيخ عبد الرزاق الصنعاني القاص وثقه ابن معين وقال ابن حبان يروي الأحاديث التي كانت معاملة لا يمتنع به وليس هذا المذكور عبد الله بن بصير ابن ريشان فإنه ثقة وعلى هذا فلا يقبل ما تقدم به أبو وائل المذكور أو ما قوله فيه تحالفا فقال الحفاظ لم يقع عند أحد منهم وإنما عندهم والقول قول البائع او يتراد ان البيع انتهى قال ابن عبد البر ان هذا الحديث منقطع لأنه مشهور بالأصل عند جماعة فلقوه بالقبول وبنوا عليه كثيرا من فروعه وأعله ابن حزم بالانقطاع وتابعه عبد الحق وأعله هو وابن النطان بالجمله في عبد الرحمن وأبيه وجده وقال الخطابي هذا حديث قد اصطلح الفقهاء على قبوله وذلك يدل على أنه أصلا وان كان في اسناده مقال كما اصططحو على قبول لا وصية لوارث واسناده فيه ما فيه انتهى قوله البيعان أي البائع والمشتري كما تقدم في الخيار ولم يذكر الأمر الذي فيه الاختلاف وحذف المتعلق مشعرا بالعميم في مثل هذا المقام على ما تقدم في علم المعاني فيم الاختلاف في المبيع والنحن وفي كل أمر يرجع اليهما في سائر الشروط المعتمدة والتصريح بالاختلاف في الفتن في بعض الروايات كما وقع في الباب لا ينافي في هذا العموم المستفاد من الحذف قوله صاحب السلعة هو البائع كما وقع التصريح به في سائر الروايات فلا وجه لما روي عن البعض ان رب السلعة في الحال هو المشتري وقد استدل بالحديث من قال ان القول قول البائع اذا وقع الاختلاف بينهما وبين المشتري في أمر من الأمور المتعلقة بالعقد ولكن مع يمينه كما وقع في الرواية الاخرى وهذا اذا لم يقع التراضي بينهما على التراضي فان تراضيا على ذلك جاز بلا خلاف فلا يكون له ما خلاص عن النزاع الا التفاضل أو حلف البائع والظاهر عدم الفرق بين بقاء المبيع وتلفه لما عرفت من عدم انتهاض الرواية المصرح فيه بأبشترط بقاء المبيع للاحتجاج والتراخي مع التلف يمكن بأن يرجع كل واحد منهما بما بمثل المثل وقيمة القيمي اذا تقرر ذلك ما يدل عليه هذا الحديث من كون القول قول البائع من غير فرق

بيوع ما يوزن من المقتات بمنه له قال ابن عبد البر كل من روى عن عبد الجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك وهو أمر يجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله ان كل ما دخل الراب من جهة التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد لكن ما كان أصله الكيل لا يباع الا كيلا وكذا الوزن ثم ما كان أصله الوزن لا يباع ان يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله الكيل فان بعضهم يجيز فيه الوزن ويقول ان المعاملة تدرك بالوزن في كل شيء قال واجمعوا على ان القربا لا يجوز بيع بعضه ببعض الا مثلا بمثل وسواء فيه الطيب والدون وأنه كله على اختلاف أنواعه جنس واحد وأما سكوت من سكت من الرواة عن نسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع اما ذهولا واما اكتفاء بان ذلك معلوم وقد ورد القضيخ من طرق أخرى عند عدم بلغة فقال هذا الربا فردوه ويحفل تعدد القصص وان التي لم يقع فيها

الرد كانت قبل تهريم ربا الفضل والله أعلم وقد احتج به حديث الباب من أجاز بيع العينة وهو ان يبيع الطعام من رجل نقد او يتباع منه طعاما قبل الافتراق وبعده لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص فيه بآتي الطعام ولا مبتهاه من غيره وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة ومنعه المالكية وأجابوا عن الحديث بان المطلق لا يشمل وان كان يشيع فاذا حمل به في صورة فقط سقط الاحتجاج به فيما عداها باجتماع الأصوليين وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل وابتع من اشتري الجمع بل خرج الكلام غير متعرض لعين البائع من هو فلا يدل ولا يصح الاستدلال به على جواز الشرط بمن باعه تلك السلعة بعينها وقبل وجه الاستدلال به لذلك

بما ليس من صلاحه قال في الفتح قال أبو عبيد هو بيع الطعام في سبيله بالبر وقال الليث الحقل الزرع اذا شعب من قبل ان يغلق
سوقه والمنهى عنه بيع الزرع قبل ادراكه وقيل ببيع الثمرة قبل بدو صلاحها وقيل ببيع ما في رؤس الفل بالترو عن مالك هي
الكراء الارض بالخطئة أو بكيل طعام أو دابة والمشهور ان المحاقلة كراء الارض ببعض ما يفت ٨١ (و) نهى أيضا عن
(الحاضرة) وهي مفاعلة من الخطئة والمراد ببيع الثمار والحبوب قبل بدو صلاحها قال يونس بن القاسم هو بيع الثمار قبل
ان تطعم وبيع الزرع قبل ان يشتد ويعرك منه وحكى الطحاوي عن عمر بن يونس ٩٢ قال فسر لي ابي قال لا اشترى ثمر الفل

حتى يوقع محرا أو مصفرا وبيع
الزرع الاخضر مما يصعد بطن
بعد بطن مما يمت معرفة الحكم
فيه وقد أجاز الحنفية مطلقا
ويثبت الخيار اذا اختلف وعنده
مالك يجوز اذا بدا صلاحه
ولا اشترى ما يتجدد منه بعد ذلك
حتى يقطع ويغفر الغرر في ذلك
للحاجة وشبهه جوار كراء خدمة
العبد مع انها تتجدد وتختلف
وكراء المرضعة مع ان ابنها يتجدد
ولا يدرك كم يشرب منه الطفل
وعنده الشافعية يصح بعد بدو
الصالح مطلقا وقبله يصح بشرط
القطع ولا يصح بيع الحب في سبيله
كالجوز واللوز وقال القسطلاني
لا يجوز بيع زرع لم يشتد حبه ولا
بيع بقول وان كانت تجذر ارا
الابشرط القطع أو القلع أو مع
الارض كالقمرع الشجر فان اشتد
حب الزرع لم يشترط القطع ولا
القلع كالنخيل بعد بدو صلاحه قال
الزرع كشي وقباس ما مر من
الاكتفاء في التأخير بطلع واحد
وفي بدو الصلاح بصفة واحدة
الاكتفاء هنا بأشدة داسابقة

يسلمون بضم أوله قول السني والسني في رواية البخاري عامين أو ثلاثة والسنة بالنصب
على الظرفية أو على المصدر وكذلك لفظ سنتين وعامين قوله في كيل معلوم احتراز بالكيل
عن السلم في الاعيان وقوله معلوم عن الجمهور من المكيل والموزون وقد كانوا في المدينة
حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلمون في ثمار نخيل باعيانهم اهتم عن ذلك لما
فيه من الغرر اذ قد تصاب تلك النخيل بهامة فلا تثمر شيئا قال الحافظ واشترط تعيين المكيل
فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكيل الا أن لا يكون في البلد
سوى كيل واحد فانه ينصرف اليه عند الاطلاق قوله الى أجل معلوم فيه دليل على
اعتبار الاجل في السلم واليه ذهب الجمهور وقالوا لا يجوز السلم حالا وقال الشافعية
يجوز قالوا لانه اذا جاز مؤجلا مع الغرر فجوازه حالا أولى وليس ذكر الاجل في الحديث
لاجل الاشتراط بل معناه ان كان لاجل فليكن معلوما وتجب بالكتابة فان التأجيل شرط
فيها واجيب بالفرق لان الاجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالباً واستدل الجمهور
على اعتبار التأجيل بما أخرجه الشافعي والحاكم وصححه عن ابن عباس انه قال اشهد أن
السلف المضمون الى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ يا أيها الذين آمنوا اذا
تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ويجاب بأن هذا يدل على جواز السلم الى أجل ولا
يدل على انه لا يجوز الامؤجلا وبما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه قال لا تسلف
الى العطاء ولا الى الحصاد واضرب أجل ويجاب بأن هذا ليس بحجة لانه موقوف عليه
وكذلك يجاب عن قول أبي سعيد الذي علمه البخاري ووصله عبد الرزاق بلفظ السلم بما
يقوم به السعربا ولكن السلف في كيل معلوم الى أجل وقد اختلف الجمهور في مقدار
الاجل فقال أبو حنيفة لا فرق بين الاجل القريب والبعيد وقال أصحاب مالك لا بد من
أجل تتغير فيه الاسواق وأقله عندهم ثلاثة أيام وكذا عند الهادوية وعند ابن القاسم
خمس عشرة يوما وأجاز مالك السلم الى العطاء والحصاد ومقدم الحاج ووافقه أبو ثور واختار
ابن خزيمة تأجيله الى الميسرة واحتج بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث
الى يم ودى ابعث الى ثوبين الى الميسرة وأخرجه النسائي وطعن ابن المنذر في صحته
وايس في ذلك دليل على المطلوب لان التنصيص على نوع من أنواع الاجل لا يثنى غيره وقال
المنصور بأقله أربعون يوما وقال الناصر أقله ساعة والحق ما ذهب اليه الشافعية

واحدة وكل ذلك مشكل ٨١ وكذا لا يصح بيع الجزر والفجل والثوم والبصل في الارض لاستئثار مقصودها ويجوز بيع
ورقها الظاهر بشرط القطع كالبقول قال الامام الشوكاني في السيل والنيل وأما بيع الزرع الاخضر قبل ان يسبل ويظهر
فيه الحب وهو الذي يقال له القصيل فقال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود اتفق العلماء المشهورون على جواز بيع القصيل
بشرط القطع وخالف سفيان الثوري وابن أبي ليلى فقالا لا يصح بيعه بشرط القطع قال وقد اتفق الكل على انه لا يصح بيع
القصيل من غير بشرط القطع وخالف ابن حزم الظاهري فأجاز بيعه من غير بشرط القطع ٨١ ولا يصدق على بيع القصيل انه

بيع المخاضرة الذي ورد النهي عنه لان النهي انما ورد عن السنبل قال ولم يأت في منع بيع الزرع مذنب الى أن يستقبل نص أصلاً ولان في كتب اللغة ما يدل على ان المخاضرة يبيع الثمار قبل بدو صلاحها والثمار هي حل الشجر فلا يتناول الزرع كما في كتب اللغة أيضاً وقد فسّر بعض أهل العلم المخاضرة ببيع الزرع قبل ان يغلط سوقه فان صح ذلك كان دليلاً على المنع والا كان الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقاً زاد في الثيل وروى عن أبي اسحق الشيباني قال سألت عكرمة عن بيع القصيل فقال لا بأس به والحاصل ان الذي ٩٤ في الاحاديث النهي عن بيع الحب حتى يشتد وعن بيع السنبل حتى يبيض

فما كان من الزرع قد سنبل أو ظهر فيه الحب كان بيعه قبل اشتداد حبه غير جائز وأما قبل ان يظهر فيه الحب والسنبل فان صدق على بيعه حينئذ انه مخاضرة كما قال البعض انما يبيع الزرع قبل ان يشتد لم يصح بيعه لو ورد النهي عن المخاضرة لان التفسير المذكور صادق على الزرع الاخضر قبل ان يظهر فيه الحب والسنبل وهو الذي يقال له القصيل ويمكن الذي في القاموس ان المخاضرة يبيع الثمار قبل بدو صلاحها وكذا في كثير من شروح الحديث فلا يتناول الزرع لان الثمار حل الشجر كما في القاموس وسيأتي في تفسير المخاضرة عند البعض ما يرشد الى انها يبيع الزرع قبل ان يغلط سوقه فان صح ذلك فهذا والا كان الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقاً اهـ (و) ثم في عن (الملازمة) بان لا بأس بواطو يافى ظلمة ثم يشتريه على ان لا خيار له اذ ارآه أو يقول اذ لمسته فقد بعته (والمنازعة) بالمال المجعومة بان يجعله الانبيذ بها

من عدم اعتبار الاجل لعدم ورود دليل يدل عليه فلا يلزم التعبد بحكم بدون دليل وأما ما يقال من انه يلزم مع عدم الاجل أن يكون بينه وبين المعلوم ولم يرخص فيه الا في السلم ولا فارق بينه وبين البيع الا الاجل فيجيب عنه بان الصيغة فارقة وذلك كاف واعلم ان للمسلمين شروطاً غير ما اشقل عليه الحديث مبسوط في كتب الفقه ولا حاجة لتأني التعرض لما لا دليل عليه الا انه وقع الاجماع على اشتراط معرفة صفة الشيء المسلم فيه على وجه يتميز بذلك المعرفة عن غيره (وعن عبد الرحمن بن أبزي وعبد الله بن أبي أوفى قالاً كان نصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتيهم أنباط من أنباط الشام ففسد لهم في الخنطة والشعير والزيت الى أجل مسمى قيل أكان لهم زرع أولم يكن قالوا لا كانا لهم عن ذلك رواه أحمد والبخاري وفي رواية كانا سلف على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر في الخنطة والشعير والزيت والتمر وما تراءه عندهم رواه الجماعة الا الترمذي وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره رواه أبو داود وابن ماجه وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره رواه أبو داود وابن ماجه وفي رواية لا يشرط على صاحبه غير قضاءه وفي انظر من أسلف في شيء فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله رواه الدارقطني واللائظ الاول دليل امتناع لهن والضمين فيه والثاني يمنع الاقالة في البعض) حديث أبي سعيد في اسناده عطية بن سعد العوفي قال المنذري لا يبيع بحديثه قوله ابن أبزي بالوحدة والزاي على وزن اعلی وهو الخزاعي أحد صغار الصحابة ولا يسه ابنه بحديثه قوله أنباط جمع نبط وهم قوم معروفون كانوا ينزلون بالبطائح من العراقين قاله الجوهري وأصلهم قوم من العرب دخلوا في العجم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم ويقال لهم النبط بفحكتين والنبط بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية وانما هو بذلك المعروفتم بباطن الماء أي استقصر أجه أكثرهم العجم الفلاحية وقيل هم نصارى الشام وهم عرب دخلوا في الروم ونزلوا بوادي الشام ويدل على هذا قوله من أنباط الشام وقيل هم طائفة اختلطت بالعجم ونزلوا البطائح وطائفة اختلطت بالروم ونزلوا الشام قوله ففسد لهم بعضهم النون واسكان

(والمنازعة) ببيع التمر اليابس بالرطب كيلا يبيع الزبيب بالعنب كيلا يوه هذا الحديث من افراد البخاري (عن السنين عائشة رضي الله عنها قالت هند) بالصرف ودونه (أم معاوية) بن أبي سفيان رضي الله عنهم (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ان أباسق بن رجل شحيم) بضميل حريص (فهو لعل على جناح) بضم الجيم (ثم) أن آخذ من ماله ما قال خذني أنت وتبوك بما يكفين) لنفسك وبنيتك (بالعروف) اقتصر عليهم لانها السكافة لا مودهم وأصلها صلى الله عليه وآله وسلم على العرف فيما ليس فيه تحد يد شرعي وكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم هذا قتيلاً لا حاكلاً لان أباسق بن كان بمكة فلا يستدل به على الحكم على

الغائب بل قال السلام لي انه كان حاضرا سؤلها فقال أنت في حل مما أخذت قال ابن المنير المقصود به هذا اثبات الاعتماد على العرف وانه يقضى به على ظواهر الانفاظ ولو أن رجلا وكل رجلا على بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي هو عرف الناس لم يجوز كد الوبايع موزونا ومكايلا بغير المكيل والوزن المعتاد وذكر القاضي حسين ان الرجوع الى العرف أحد القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه فتم الرجوع الى العرف في معرفة أسباب الاحكام من الصفات الاضافية كصغر ضبة الفضة وكبرها ونجاب الكفاية في العبة ونادرها وقرب منزله وبعده ٩٥ وكثرة فعل او كلام وقتله في الصلاة وعن منهل ومهر مثل وكف من كاح

السين المهمل وتخفيف اللام من الاسلاف وقد تشدد اللام مع فتح السين من التسليم قوله ما كنا نسألهم عن ذلك فيه دلائل على انه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون عند المسلم اليه وذلك مستفاد من تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم مع ترك الاستفصال قال ابن رسلان وأما المعدوم عند المسلم اليه وهو موجود عند غيره فلا خلاف في جوازه قوله وما نراه عندهم لفظ أبي داود الى قوم ما هو عندهم أي ليس عندهم أصل من أصول الحنظلة والشعير والزبيب وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس بوجوده في وقت السلم اذا أمكن وجوده في وقت حلول الاجل فذهب الى جوازه الجمهور قالوا ولا يضرك انقطاعه قبل الحلول وقال أبو حنيفة لا يصح فيما ينقطع قبله بل لا بد أن يكون موجودا من العقد الى المحل ووافقه الثوري والاوزاعي فلو سلم في شيء فأنقطع في محله لم ينفسخ عنه الجمهور وفي وجهه الشافعية ينفسخ واسدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر ان رجلا أسلف رجلا في فحل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختصم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لم تسجل ماله اردد عليه ماله ثم قال لا تسلفوا في الفحل حتى يبدو صلاحه وهذا نص في الثوري وغيره قياس عليه ولوضح هذا الحديث ان كان المصير اليه أولى لانه صريح في الدلالة على المطلوب بخلاف حديث عبد الرحمن بن ابري وعبد الله بن أبي أوفى فليس فيه الا مظنة التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم مع ملاحظة تنزيل ترك الاستفصال منزلة العموم ولكن حديث ابن عمر هذا في اسناده رجل مجهول فان أبا داود رواه عن محمد بن كثير عن قتيان عن أبي اسحق عن رجل فخراني عن ابن عمر ومثله هذا لا تقوم به حجة قال القائلون بالجواز ولوضح هذا الحديث لمحل على بيع الاعيان أو على السلم الحال عند من يقول به أو على ما قرب أجله قالوا وما يدل على الجواز ما تقدم من أنهم كانوا يبايعون في الثمار السنتين والثلاث ومن المعلوم ان الثمار لا تبقى هذه المدة ولو اشترط الوجود لم يصح السلم في الرطب الى هذه المدة وهذا أولى ما يتمسك به في الجواز قوله فلا يصرفه الى غيره الظاهر أن الضمير راجع الى المسلم فيه لا الى ثمنه الذي هو رأس المال والمعنى انه لا يحل جعل المسلم فيه ثمن الشيء قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض أي لا يصرفه الى شيء غير عقد السلم وقيل الضمير راجع الى رأس مال السلم وعلى ذلك حله ابن رسلان في شرح السنن وغيره أي ليس له صرف رأس المال في عوض آخر كأن يجعله ثمن الشيء آخر فلا يجوز له ذلك

ومؤنة كسوة وسكنى وما يليق بحال الشخص من ذلك ومنها الرجوع اليه في المقادير كالخيش والطهروا كترمدة الحبل وسن اليأس ومنها الرجوع اليه في فعل غير منضبط تترتب عليه الاحكام كاحياء الموات والاذن في الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما يعد قبضا وايداها وهديته وغصبا وحفظ ودبعة واتقاهابعارية ومنها الرجوع اليه في أمر مخصص كالتساقط الايمان وفي الوقف والوصية والتفويض ومقادير المكاييل والموازين والنقود وغير ذلك اه وترجم البخاري لحديث الباب بلانظ من أجرى أمر أهل الامصار على ما تعارفون بينهم في البيوع والاجارة والميكال والوزن وسنتهم على حسب نيتهم ومذاهبتهم المشهورة أي في عالم بات فيه نص من الشارع (عن جابر رضى الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم الشفعة) بضم الشين من شفعت الشيء اذا ضمته وسميت شفعة انضم نصيب الى نصيب (في كل مال لم يقسم) عام مخصوص لان المراد العقار المحتمل للشفعة وهذا كالأجباع وشذعاء فاجرى الشفعة في كل شيء حتى في الثوب وأما ما لا يحتمل الشفعة كالحمام ونحوه فلا شفعة فيه لانه بقسمته تبطل المنفعة ولا شفعة الا لشر يك لم يقسم فلا شفعة لجان خلافا للحنفية واحتجهم بما رواه الطحاوي باسناد صحيح من حديث أنس مرفوعا جازا الدار أحق بالدار وفيه بحث ونظر يطول ذكره ما لا شك في ذلك رسالة مستقلة حق فيها البطلان وأبطل شفعة الجار وكذا في نيل الاوطا والسيل

الجواز (فأذا وقعت الحدود) أي صارت مقسومة (وصرفت الطرق) أي بينت مصارف الطرق وشوارعها (فلا تشقة) حيثئذ لانها بالقسمة تكون غير مشاعة قال ابن المنير أدخل في هذا الباب حديث الشقة لأن الشريك يأخذ النقص من المسترى قهرًا بالثمن فأخذه من ثمر يكده مبايعة جازة قطعا وهذا الحديث أخرجه في الشركة والشقة وترك الحليل وأبو داود في البيوع والترمذي في الأحكام وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هاجر ٩٦ إبراهيم عليه السلام بسارة) بخفيف الراء وقيل بتشديد هاء أي سافر بها

(فدخل بها قرية) هي مصر وقال ابن قتيبة الأردين (فيها ملك من الملوك) هو صاروق وقيل سنان بن ملوان وقيل عمرو بن أمريئ القيس بن سبابة وكان على مصر (أوجبها من الجبارة) شك من الراوى (ف قيل) له (دخل إبراهيم بأمرأة هي من أحسن النساء) وقال ابن هشام وثني به حنط كان إبراهيم يمتاز منه (فارسى) الملك (اليه أن يا إبراهيم من هذه) المرأة (التي معك قال اختي) يعني في الدين (ثم رجع) إبراهيم عليه السلام (اليها فقال لا تركذي حديثي فاني أخبرتكم أنك اختي) اختلف في السبب الذي حمل إبراهيم على هذه التوصية مع أن ذلك الجبار كان يريد اقتصابها على نفسها اختا كانت وزوجة فقيل كان من دين ذلك الجبار أن لا يتعرض للأزواج إلا بغيره ففعلهم فأراد إبراهيم عليه السلام دفع

حق يقضه والى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة والهادي والمؤيد بالله وقال الثاني وزفر يجوز ذلك لأنه عوض عن مستقر في الذمة بخاز كمالو كان قرضا ولأنه مال عاد اليه بنفسه العقد على فرض تعدد المسلم فيه بخاز أخذ العوض عنه كالثمن في المبيع إذا فسخ العقد قوله فلا يشترط على صاحبه غير قضاءه فيه دليل على أنه لا يجوز ثني من الشروط في عقد السلم غير القضاء واستدل به المصنف على امتناع الرهن وقد روى عن سعيد بن جبيرة أن الرهن في السلم هو الرهن بالمضنون وقد روى نحو ذلك عن ابن عمر والوزاعي والحسن وهو إحدى الروايتين عن أحمد وخص فيه الباقر واستدلوا بما في الصحيح من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعاما من يهودي بثبته ورهنه درعاً من حديد وقد ترجم عليه البخاري باب الرهن في السلم وترجم عليه أيضا في كتاب السلم باب الكفيل في السلم واعترض عليه الأسماعيلي بأنه ليس في الحديث ما ترجم به وأعله أراد الخلق الكفيل بالرهن لأنه حق ثبت الرهن به بخاز أخذ الكفيل به والخلاف في الكفيل كالخلاف في الرهن قوله فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه الخ فيه دليل لمن قال أنه لا يجوز صرف رأس المال إلى شيء آخر وقد تقدم الخلاف في ذلك

• (كتاب القرض) •

• (باب فضيلته) •

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مريئا إلا كان كصدقة أميرة رواه ابن ماجه) الحديث في أسنانه سليمان بن بشير وهو متروك قال الدارقطني والصواب أنه موقوف على ابن مسعود وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه مرفوعا الصدقة بعشرة أمثالها والقرض بثمانية عشر وفي أسناده خالد بن يزيد ابن عبد الرحمن الشامي قال النسائي ليس بشقة وعن أبي هريرة عن مسلم مرفوعا من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا ندس الله بها عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان في عون أخيه وفي فضله القرض أحاديث وعمومات الأدلة القرآنية والحديثية القاضية بفضل المعاونة وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسد فاقته شاملة له ولا خلاف بين المسلمين في مشروعيته قال ابن رسلان ولا خلاف في جواز سؤاله عند الحاجة ولا نقص على طالبه

أعظم الضررين بارتكاب أخفهما وذلك أن اغتصابه إياها واقع لا محالة لكن إن علم أن لها زوجا ولو في الحياة حالته الغيرة على قتلها واعداده أو حبسه واضرارها بخلاف ما إذا علم أن لها أخافا الغيرة حيثئذ تكون من قبل الأخ خاصة لأن قبل الجبار فلا يسأل به وقيل المراد أن علم أنك امرأتى ألزمتى باطلاق (والله أن على الأرض) هذه التي نحن عليها (مؤمن) أي من مؤمن (غيبى وغيبك) واستشكل بكون لوط كان معه كما قال تعالى فآمن له لوط والجواب لم يكن معه لوط إذ ذلك بالأرض التي وقع فيها ما وقع كما قدرته بهذه التي نحن فيها ولم يكن معه لوط إذ إذا

(فارسل) الخليل عليه السلام (بسم الله) أي بسارة إلى الجبار (فقام إليها) بعد أن دخلت عليه (فقامت) سارة حال كونها (توضاً) وفيه أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة (ووصلت فقامت اللهم ان كنت بك وبرسولك) إبراهيم ولم تكن شاكّة في الإيمان بل كانت قاطعة به وانما ذكرته على سبيل الفرض هضمًا لفسادها وقال في الامع الاحسن ان هذا ترجم وتوسل بإيمانهم القضاء سؤلها (واحصنت فرجى الاعلى زوجي) إبراهيم (فلا تسلط على) هذا (الكافر فقط) بضم الغين أي اخذ عياري نفسه حتى مع له غايط (حتى ركض برجله) أي حركها وضرب بها ٩٧ الأرض وفي رواية مسلم فقام إبراهيم إلى الصلاة فلما دخلت عليه أي على

ولو كان فيه شيء من ذلك لما استعف النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في البحر وموقعه أعظم من الصدقة إذ لا يقرض الاحتياج اه ويدل على هذا حديث أنس المذكور وفي حديث الباب دليل على أن قرض النبي مرتين يقوم مقام الصدقة مرة

(باب استقراض الحيوان والقضاء من الجنس فيه وفي غيره)

(عن أبي هريرة) قال استقرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنا فاعطى سنا خيرا من سنا وقال خياركم أحسنكم قضاء رواه أحمد والترمذي وصححه وعن أبي رافع قال استعف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر الخنثاء أبي الصدقة فامرني أن أقضي الرجل بكبره فقلت اني لم أجدي في الابل ارجح لا خيار اراعيها فقال أعطه اياه فان من خير الناس احسنهم قضاء رواه الجماعة الا البخاري * وعن أبي سعيد قال جاء اعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتقاضاه ديننا كان عليه فارس إلى خولة بنت قيس فتدلها ما كان عندنا عرفا فرفضنا حتى يأتيها غرضنا فنهضت مختصرة لابن ماجه (حديث أبي هريرة هو في الصحيحين بلفظ كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحق فأعطاه فهم به أصحابه فقال دعه فان صاحب الحق مكاله فقال لهم اشتروا له سنا فاعطوه اياه فقالوا انا لا نجد الاسنا هو خير من سنا قال فاشتروه وأعطوه اياه فان من خيركم أو خيركم أحسنكم قضاء وسيأتي في الباب عن العرياض بن سارية عند النسائي والبخاري قال بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر أو أتيته اتقاضاه فقلت اقض عن بكري فقال لا أقض لك الا نجبية فدعاني فاحسن قضائي ثم جاء اعرابي فقال اقض بكري فقضاه بعيرا وحديث أبي سعيد في اسناده عند ابن ماجه ابن أبي عبيدة عن أبيه وهما ثقتان وبقية اسناده ثقات قوله أحسنكم قضاء جمع احسن ورواية الصحيحين أحسنكم كما سلف وهو النصيح ووقع في رواية لابي داود محاسنكم بالميم كطالع ومطالع قوله بكر ابيض الباء الموحدة وهو النقي من الابل قال الخطابي هو في الابل بنزلة الغلام من المذكور والقلوص بنزلة البخارية من الاناث قوله رباعيا بفتح الراء وتخفيف الموحدة وهو الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة وفي الحديثين دليل على جواز الزيادة على مقداره اقرض من المستقرض وسيأتي الكلام على ذلك قال الخطابي وفي حديث أبي رافع من الفقه جواز تقديم

الصلاة فلما دخلت عليه أي على الملك لم يمت لك ان بسط يده اليها فقبضت يده قبضة شديدة وقد روى انه كشف لإبراهيم عليه السلام حتى رأى حالها لثلا يخامر قلبه امر وقيل صار قصر الجبار لإبراهيم كالمقارورة الصافية فسرأى الملك وسارة وسمع كلامهما والله اعلم (قال أبو هريرة) ظاهره انه موقوف عليه (فالت اللهم ان يمت) هذا الجبار (يقال هي قتلتها) وذلك موجب لتوقعها مساة خاصة الملك (فارسل) الجبار أي أطاق مما عرض له (ثم قام إليها) ثانيا (فقامت توضاً وتصلى وتقول اللهم ان كنت آمنت بك وبرسولك) إبراهيم (واحصنت فرجى الا على زوجي) إبراهيم (فلا تسلط على هذا الكافر فقط) الجبار يعني اختنق حتى صار كالصروع (حتى ركض) ضرب (برجله) الأرض (قال أبو هريرة) رضي الله عنه (فقامت اللهم ان يمت) هذا الجبار (فيقال هي قتلتها) فارس (أي اطلق الجبار) في

١٢ نيل خا الثانية أو في الثالثة) ثبت الراوي (فقال) الجبار عقب اطلاقه في المرة الثانية والثالثة للجماعة (والله ما رسلتم إلى الا شيطانا) أي مقتردا من الجن وكانوا قبل الاسلام يعظمون أمر الجن جدا ويرون كل ما يقع من الخوارق من فعلهم ونصرفهم وهذا يناسب ما وقع له من الخلق الشيعي بالصرع (ارجعوها) أي ردها (إلى إبراهيم عليه السلام) ورجع يأتي لازما ومتعديا (واعطوها) امرأى أعطوا سارة (آجر) وكان أبو آجر من ملوك القبط من حقن قرية بمصر (فرجعت إلى إبراهيم عليه السلام) زاد في الحديث الانبياء فأنتم أي إبراهيم وهو قائم يصلي فأرما بيدهم هيم أي ما الخير (فقامت اشعرت)

أى أعانت (أن الله كذب الكافر) أى صرعه لوجهه أو أخره أو رده خائفاً أو غاظه وأذله (وأخذ دم وليدة) الوليدة الجارية للخدمة سواء كانت كبيرة أو صغيرة وفى الأصل الوليد الطفل والانثى وليدة والجمع ولائد وموضع الترجمة قوله أعطوها أجر وقبول سارة منه وامضاء إبراهيم ذلك فغيبه محبة هبة الكافر وقبول هدية السلطان الظالم وابتلاء الصالحين لرفع درجاتهم وفيه إباحة المعاريض وانها مندوحة عن الكذب وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الهبة والاكراه وأحاديث الانبياء (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه ٩٨) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) والذى نفسى بيده ما يشكن

بلام التوكيد المفتوحة (أن ينزل فيكم) أى فى هذه الأمة (ابن مريم) أى ليس عن أوليقرين نزول ابن مريم من السماء ينزل عند المنارة البيضاء شرق دمشق واضعاً كفيه على أجنحة ملكين (حكماً) يفهمن أى حاكماً (مقاماً) عادلاً يقال أقسط إذا عدل وقسط إذا جار أى حاكماً من أحكام هذه الأمة بهذه الشريعة المحمدية لا بغير رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وشريعة نوح (فيه كسر الصايب) الذى تعظمه النصارى (ويقتل الخنزير) أى يأمر بإعدامه مبالغة فى تحريم أكله وفيه بيان أنه نجس لأن عيسى عليه السلام أنما يقتله بحكم هذه الشريعة المحمدية والنسب الطاهر المنتفع به لا بإباحة إكله وهذا موضع الترجمة على مالا يخفى كذا فى القسط لاني قال الامام الشوكاني فى السبيل الجرار استدل القائلون بنجاسته بقوله تعالى أولم ينزير فانه رجس ويحجب عنه بأن المراد بالرجس هنا

الصدقة قبل محالها وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا فضل له الصدقة فلا يجوز أن يقضى من ابل الصدقة شيئاً كان استلافه لنفسه فدل على انه استلافه لاهل الصدقة من أرباب المال وهذا استدلال الشافعى وقد اختلف العلماء فى جواز تقديم الصدقة عن محل وقتها فاجازه الاوزاعى وأبو حنيفة وأصحابه وابن حنبل وابن راهويه وقال الشافعى يجوز أن يعجل الصدقة سنة واحدة وقال الشافعى (١) لا يجوز أن يخرجها قبل حلول الحول وكرهه سفيان الثوري وقد تقدم فى الزكاة كرميل على الجواز وفى الحديثين أيضاً جواز قرض الحيوان وهو مذهب الجمهور ومنع من ذلك الكوفيون والهادوية قالوا لانه نوع من البيع مخصوص وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان كالماء ويجب أن الاحاديث متعارضة فى المنع من بيع الحيوان بالحيوان والجواز وعلى تسليم ان المنع هو الرابع فحديث أبي هريرة وأبي رافع والعرباض ابن سارية شصعة عموم النهى وأما الاستدلال على المنع بان الحيوان مما يظم فيه التفاوت فمنوع وقد استثنى مالك والشافعى رجساً من العامة قرض الولائد فقالوا لا يجوز لانه يؤدى الى عارية الفرج وأجاز ذلك مطلقاً داود والطبري والزننى ومحمد بن داود وبعض النجاشيين وأجازوه بعض المالكية بشرط أن يرد غير ما ستمقرضه وأجازوه بعض أصحاب الشافعى وبعض المالكية فهم يحرم وطؤه على المستقرض وقد حكى امام الحرمين عن الشافعى والغزلى عن الصحابة النهى عن قرض الولائد وقال ابن حزم مانع فى هذا أصلاً من كتاب ولا من رواية صحيحة ولا سقيمة ولا من قول صاحب ولا إجماع ولا قياس اهـ - حديث أبي سعيد الخدري ذكر فيه دليل على انه يجوز لمن عليه دين أن يقضيه بدين آخر ولا خلاف فى جواز ذلك فيما أعلم

• (باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهى عنها قبله) •

(عن أبي هريرة قال كان لرجل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سن من ابل فجاءه بتمامة فقال أعطوه فطلبوا منه فلم يجدوا الا سناناً ففها فقال أعطوه فأتى أوفاناً فقال الله فقال البي صلى الله عليه وآله وسلم ان خيركم أحسنكم قضاءً وعن جابر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لى عليه دين فقضاني وزادنى متفقاً عليه ما وعنه أنس

وسئل

الحرام كما يقضى به سابق الآية ولمقه ودمها فأنهم أوردت فيما يحرم أكله لا فيما هو نجس

فان الله سبحانه قال قل لا أجد فيما أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً ولحم خنزير فانه رجس أى حرام ولا تلازم بين التحريم والنجاسة فقد يكون الشئ حراماً وهو طاهر كما فى قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم ونحو ذلك واستدلوا أيضاً بحديث أبي ثعلبة الخشنى وفيه الامر بغسل آية أهل الكتاب مع اللذان بانهم يطبخون فيها الخنزير ويشربون فيها الخمر وقد علمنا ان إيجاب الغسل لازالة ما يحرم أكله وشربه لا لكونه نجساً فان ذلك حكم آخره غير مقصود

لأنه ارع وعلى تقدير الاحتمال تنزلا فلا يتمض المحفل للاحتجاج به على محل النزاع اهـ فكذا الامر بقتله لا يدل على نجاسته
فليتأمل وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيع الخنزير (ويضع الجزية) عن ذمتهم أى يرفعها وذلك بان يحسم
الذاس على دين الاسلام فيسلمون وتسقط عنهم الجزية وقيل يضعها يضربها عليهم ويلزمهم اياها من غير محاباة وهذا قاله
عياض احتمالا وتعقبه النووي بأن العوايب ان عيسى عليه السلام لا يقبل الا الاسلام والجزية وان كانت مشروعة في
هذه الشريعة الا أن مشروعيتهما تنقطع بمن عيسى عليه السلام وليس عيسى ٩٩ بناسخ حكمها بل نبيذ هو المبعين للنسخ

بتوله هذا (ويفيض) أى يكثر
(المال حتى لا يقبله أحد) لكثرة
واسد تغناه كل أحد بما في يده
بسبب نزول البركات وتوالى
الحجرات بسبب العدل وعدم
الظلم وتخرج الارض كنوزها
وتقل الرغبات في اقتناء المال
اعلمهم بقرب الساعة وهذا
الحديث أخرجه في أحاديث
الانبياء ومسلم في الايمان
والترمذى في التتمين وقال حسن
صحیح (عن ابن عباس رضى
الله عنهما انه أتاه رجل) لم يسم
(فقال يا ابن عباس انى انسان
انما يعيش حتى من صنعة يدي وانى
أصنع هذه التصاوير فقال له
(ابن عباس لا أحد ذلك الا ما
سمعت من رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم سمعته يقول
من صور صورة فان الله معه
بها) (حق ينفع فيها) أى فى الصورة
(الروح وليس ينفع فيها) الروح
(أبدا) فهو يذهب أبدا (قربا
الرجل) أصابه الربو وهو مرض
يعلم منه التنفس ويضيق الصدر
أودعروا متلاخوفا أو انتفخ

وسئل الرجل من اقرض اخاه المال فيمضى اليه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا اقرض احدكم قرضا فاهدى اليه ارجله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا أن
يكور جري يمينه ويمنه قبل ذلك رواه ابن ماجه * وعن انس عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال اذا اقرض فلا تأخذ هدية رواه البخارى في تاريخه * وعن ابى بردة بن ابى
موسى قال قدمت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام فقال لى انك بارئ فيها الربا فاش فاذا
كان لى على رجل حق فاهدى اليك حل تبن أو حل شعير أو حل قت فلا تأخذ منه ربا
رواه البخارى في صحيحه) حديث أنس فى اسناده يحيى بن أبى اسحق الهنائى وهو مجهول
وفى اسناده أيضا عتبة بن حميد الضبي وقد ضعفه أحمد والراوى عنه اسمعيل بن عيسى
وهو ضعيف قوله من أى حل لمن معين وفى حديث أبى هريرة دليل على جواز المطالبة
بالدين اذا حل أجله وفيه أيضا دليل على حسن خاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وتواضعه وانصافه وقد وقع فى بعض النماط الصحيح ان الرجل أغلظ على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فهم به أصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا كما تقدم وفيه دليل على
جواز قرض الحيوان وقد تقدم الخلاف فى ذلك وفيه جواز رد ما هو أفضل من المنزل
المقترض اذا لم تقع شرطية ذلك فى العتد وبه قال الجمهور وعن المالكية ان كانت
الزيادة بالعدد لم يجز وان كانت بالوصف جرت ويرد عليهم حديث جابر المذكور فى الباب
فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زاده وانما ظاهرا ان الزيادة كانت فى العدد وقد
ثبت فى رواية للبخارى ان الزيادة كانت قيراطا وما اذا كانت الزيادة مشروطة فى العقد
فبحرم اتفقا ولا يلزم من جواز الزيادة فى القضا على مقدار الدين جواز الهديّة ونحوها
قبل القضا لانها تنزلة الرشوة فلا تحل كما يدل على ذلك حديثنا انس المذكوران فى الباب
وأثر عبد الله بن سلام والماصل ان الهدية والعارية ونحوهما اذا كانت لاجل التذيين
فى أجل الدين أو لاجل رضى صاحب الدين أو لاجل أن يكون لصاحب الدين نفع فى
مقابل دينه فذلك حرم لانه امانوع من الربا أو رشوة وان كان ذلك لاجل عادة جارية
بين المقرض والمستقرض قبل التدين فلا بأس وان لم يكن ذلك لغرض اصلا فالظاهر
لمنع لا لطلاق النهى عن ذلك واما الزيادة على مقدار الدين عند القضا بغير شرط ولا اضمار

(ربوة شديدة) بتفليت الراء (واصف وجهه) بسبب ما عرض له (فقال) له ابن عباس (ويحك) كلمة ترحم كأن ويحك كلمة
عذاب (ان آيت الآن تصنع) ما ذكرت من التصاوير (فعليك بهذا الشجر) ونحوه (كل شئ ليس فيه روح) لا بأس
بتصويره وكذا فى صحيح مسلم فاصنع الشجر وما لا نفس له وهذا هو مذهب الجمهور واستنبطه ابن عباس من قوله صلى الله عليه
وآله وسلم فان الله معه ذبه حتى ينفع فدل على ان المصور انما يبتغى هذا العذاب ليكون قد باشر تصوير حيوان بحتص بالله
عز وجل وتصوير جاد ليس فى معنى ذلك لا بأس به ووجه استدلال البخارى به على كراهة بيع النصارى وغيرها واضح وليس

لسعيد بن الحسن الراوى عن ابن عباس وهو أخو الحسن البصرى فى البخارى موصول سوى هذا الحديث (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل ثلاثة) أى من الناس (أفأخصهم يوم القيامة رجل أعطى بي) أى أعطى العهد باسمي واليمين بي قال ابن التميمي وذكر الثلاثة ليس للتخصيص لانه سبحانه وتعالى خصم الجميع الظالمين ولا يمكنه أراد انتديد على هؤلاء الثلاثة وانما خصم يقع على الواحد فافوقه والمذكور الموثق بلفظ واحد (ثم غدر) نقض العهد الذى عليه ولم يف به (ورجل باع حرا) ١٠٩ عالمات معدار فكل غنمه) وخصم الاكل بالذكر لانه أعظم مقصود

وفى حديث عبد الله بن عمر عند أبي داود مر فوجا ورجل اعتبر بحسرا وهو أعم من الاول فى الله عمل وأخص منه فى المفعول به واعتقاد الحر كما قاله الخطابي يقع بأمرين إما بأن يعتقه ثم يكتنه ذلك أو يبعده وإما بأن يستخدمه كره بعد العتق والاول أشدهما قال فى الفتح قات وحديث الباب أشد لان فيه مع كتم العتق أو بجهده العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فن ثم كان الوعيد عليه أشد وقال المهاب انما كان انما شديدا لان المسامحة كفاة فى الحرية فن باع حرا فقد منعه التصرف فيما أباح الله له وألزمه الذى أنفذه الله منه قال ابن الجوزى الحر عبد الله فن جنى عليه فخصمه بيده قال ابن المنذر لم يختلفوا فى أن من باع حرا انه لا طع عليه يعفى اذا لم يسرقه من حرز مثله الا ما يروى عن علي تقطع يد من باع حرا قال وكان فى جواز بيع الحر بخلاف قديم ثم ارتفع فروى عن علي قال من أقر على نفسه بأنه

فالظاهر الجواز من غير فرق بين الزيادة فى الصفة والمقدار والقيل والكثير لحديث أبي هريرة وأبي رافع والعرباض وجابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال الماحلي وغيره من أشفعية يستحب لهم سنة قرض أن يرد أجود مما أخذ للحديث الصحيح فى ذلك يعنى قوله ان خيركم أحسنكم قضاء وشايدل على عدم حل القرض الذى يجزى المقرض منه ما أخرجه البيهقى فى المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفا بلانظ كل قرض جر منفعة فهو وجوه من وجوه الربا ورواه فى السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفا عليهم ورواه الحرث بن أبي أسامة من حديث علي عليه السلام بلانظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قرض جر منفعة وفى رواية لكل قرض جر منفعة فهو ربا وفى اسناد سوار بن مصعب وهو متروك قال عمر بن زيد فى المغنى لم يصح فيه شئ ورواه امام الحرميين والغزالي فقال انه صحيح ولا خيرة له ما به ذا الفن وأما اذا مضى المقرض المقرض دون حقه وحلله من البقية كان ذلك جائزا وقد استدل البخارى على جواز ذلك بحديث جابر فى دين أبيه وفيه فالتهم أن يقبلوا غرة حاططى ويحلوا وأبي وفى روايه للبخارى أيضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل له غريمه فى ذلك قال ابن بطال لا يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ولو حلله من جميع الدين جز عند العلماء وكذلك اذا حلله من بعضه اه قولنا وحلقت بفتح القاف وتشديد القاء المشددة وهو الخاف من الثبات المعروف بانصنعة بكسر التاء من مال الصادين فما دام رطبيا فهو النمنصة فاذا جف فهو القوت والنمنصة هى القضب المعروف وسمى بذلك لانه يجزى ويقطع والقوت كلمة فارسية عربت فاذا قطعت النمنصة كبست وضم بعضهم على بعض الى أن تجف وتباع لعاق الدواب كما فى بلاد مصر ونواحيها

(كتاب الرهن)

(عن أنس قال رهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درعاه عندهم ودى بالمدينة وأخذ منه شعير لاهل روم وأحمدوا البخارى والنسائى وابن ماجه * وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعاما من يهودى الى أجل ورهنه درعاهم حديثه فى لفظ يوفى ودرعه مرهونة عندهم ودى بثلاثين صاعا من شعير أخرجهما * ولا جد والنسائى

وابن

عبد الله وعبد قلت يحتمل أن يكون محله فيمن لم تعلم حربته لكن روى عن قتادة ان رجلا باع نفسه فقضى

بهربانه عبد وجعل غنمه فى سبيل الله وعن زارة بن أبي أدنى أحد التابعين انه باع حرا فى دين ونقل ابن الحزم ان الحر كان يباع فى الدين حتى تزات وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ونقل عن الشافعى مثل قول زارة ولا يثبت ذلك أكثر الاصحاح واستقر الاجماع على المنع (ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه) العمل (ولم يعطه أجره) وهذا كاستخدام الحر لانه استخدمه بغير عوض فهو عين الظلم وهذا الحديث من أفراد البخارى (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة) سنة ثمان من الهجرة (ان الله ورسوله حرم بيع الخمر و) حرم بيع (الميتة والخنزير) انجاستهما
فيتعدى الى كل نجاسة والميتة ما زالت عنها الحياة لا بد كاتمة شرعية ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع على تحريم بيعها ويستثنى
من ذلك السمك والجراد قال الشوكاني في نيل الاوطار وقد حكى صاحب الفتح الاجماع على تحريم بيع الخنزير وحكى
ابن المنذر عن الاوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص في القليل من شعره والعلة في تحريم بيعه وبيع الميتة هي
النجاسة عند جمهور العلماء فيتمدى ذلك الى كل نجاسة وليكن المشهور ١٠١ عن مالك طهارة الخنزير اهـ والذي حقه

في السيل طهارة الخنزير ولا يلزم
من عدم صحة بيعه النجاسة
(و) حرم بيع (الاصنام) جمع صنم
قال الجوهرى هو الوثن وقال في
النهاية الوثن كل ماله جنة
معمولة من جواهر الارض أو
من الخشب أو من الحجارة كصورة
الادمى تعمل وتوضع نصب فتعبد
والصنم الصورة بالجنة قال وقد
يطلق الوثن على غير الصورة وقال
في الفتح بينهما عموم وخصوص
من وجهه فان كان مصورا فهو
وثن وصنم لعدم المنفعة المباحة
فيه افتمدى الى معدوم الانتفاع
شرعا فيبيعها حرام مادامت على
صورتها ولو كسرت وأمكن
الانتفاع برضاها جاز بيعها
عند الشافعية وبعض الحنفية
نعم في بيع الاصنام والصور
المختصة من جوهر نفيس وجهه
عند الشافعية بالصحة والمذهب
المتبع مطائفا به أجاز عامة
الاصحاب (فقل) لم يسم القائل
وفي رواية فقال رجل (يا رسول
الله أرايت) أخبرني (نحوم
الميتة) فانها يطلى بها السفن

وابن ماجه مثله من حديث ابن عباس وفيه من الفقه جواز الرهن في الحضر ومعاملة
أهل الذمة) حديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذى وصححه وقال صاحب الاقتراح
هو على شرط البخارى قوله رهن الرهن يفتح أوله وسكون الهاء في اللغة الاحتباس من
قوله رهن الشيء اذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع جعل مال
وثيقة على دين ويطلق أيضا على العين المرهونة تسمية للمنفعة عول به باسم المصدر وأما
الرهن بضمين فالجمع ويجمع أيضا على رهان بكسر الراء ككتب وكتاب وقرئ بهما قوله
عنديهم ودى هو أبو الشعم كناية عن الشافعى والبيهقى من طريق جمع عن محمد بن أبيه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم رهن درعاه عند أبي الشعم اليهودى رجل من بني ظفر في
شعب اهـ وأبو الشعم بفتح الميم وسكون المهملة كنيته وظفر بفتح الظاء والقاء بطن
من الاوس وكان حليفاهم وضبطه بعض المتأخرين بهمزة مدودة وموحدة مكسورة
سم فاعل من الالباء وكناه التبس عليه باقى اللعم الصماي قوله بثلاثين صاعا من شعير في
رواية الترمذى والنساقى من هذا الوجه بعشرين واعله صلى الله عليه وآله وسلم رهنه
أول الامر في عشرين ثم استزاده عشرة ففروا الراوى تارة على ما كان الرهن عليه أولا
وتارة على ما كان عليه آخره وقال في الفتح اهـ كان دون الثلاثين فجبر الكسر تارة
وأبقى الجبر أخرى ووقع لابن حبان عن أنس ان قيمة الطعام كانت دينارا وزاد أحـ في
رواية فاجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يفتككه به حتى مات والاحاديث
المذكورة فيها دليل على مشروعية الرهن وهو يجمع على جوازه وفيها أيضا دليل على صحة
الرهن في الحضر وهو قول الجمهور والتقييد بالسفر في الآية خرج مخرج الغالب فلا
مذهوم له لدلالة الاحاديث على مشروعية في الحضر وأيضا السفر مظنة فقد الكاتب
فلا يحتاج الى الرهن غالباً الا فيه وخالف مجاهد والضحاك فقال لا يشترع الا في السفر
حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر والاحاديث ترد عليهم وقال ابن حزم
ان شرط المرتهن الرهن في الحضر لم يكن لذلك وان تبرع به الراهن جاز وحمل أحاديث
الاجاب على ذلك وفيها أيضا دليل على جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم العيين
المتعامل فيها وجواز رهن السلاح عند أهل الذمة لا عند أهل الحرب بالاتفاق وجواز
الشراء بالثمن المؤجل وقد تقدم تحقيق ذلك قال العلماء والحكمة في عدوله صلى الله

ويدهن بها الخلود ويستصحب بها الناس) أى يحملونها الى سرجههم ومصليهم يستضيئون بها انهـ ليجل بيعها لما ذكر من
المنافع فانها مقتضية لصحة البيع كالحمل الاهلية فانما وان حرم أكلها يجوز بيعها لما فيها من المانع (فقل) صلى الله عليه
وآله وسلم (لا تبيعوها) (هو) أى بيعها (حرام) وقال الشوكاني في نيل الاوطار قوله لا هو حرام الا كثر على أن الضمير راجع الى
البيع وجعله بعض العلماء راجعا الى الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء فلا يفتنع من الميتة بشئ الا ما
خصه دليل كالجمل المدبوغ والظاهر ان مرجع الضمير البيع لانه المذكور صريحاً والكلام فيه ويؤيد ذلك قوله في آخر

الحديث فباعوها وتحريم الانتفاع يؤخذ من دليل آخر كحديث لا تشفعوا من الميتة بشئ والماء في لا تشفعوا أن هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميتة فإن بيعها حرام ونقل ابن المنذر أيضا الاجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه يصح بيعها بجميع أجزائها وأما المتنجس الذي يمكن تطهيره كالثوب والخشب فيجوز بيعه لأن جوهره طاهر (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك) أي عند قوله حرام (كان الله اليهود) أي أنهم (إن الله حرام) عليهم (شحومها) أي أكل شحوم الميتة (جملوه) أي المذكور وعند الصغاني اجلوه ١٠٢ والاولى أفصح أي إذا بوه واستخرجوا دهنه (ثم باعوه فأكوا منه) وهذا

الحديث أخرجه أيضا في المغازي وأبو داود والترمذي وابن ماجه قال في الفتح قال جمهور العلماء العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة ولكن المشهور عن مالك طهارة الخنزير والظاهر أن انتهى عن بيعها للمصابقة في التمتع عنها ويلحق به في الحكم الصلبان التي يعظمها النصارى ويحرم نحت جميع ذلك وصنعيته وخص بعض العلماء في القليل من شعر الخنزير للخرز حكام ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية ويستغنى من الميتة عند بعض العلماء لما لا له الحياة كالشعر والصوف والوبر فإنه طاهر فيجوز بيعه وهو قول أكثر المالكية والحنفية وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والظلف وقال بنجاسة الشعور الحسن والليث والأوزاعي ولكنكم تطهروا عندهم بالفسل وكأنها متنجسة عندهم بما يتعلق بها من وطوبات الميتة لا نجاسة العين ونحوه قول ابن القاسم في عظم القمل أنه يطهر إذا سلق

عليه وآله وسلم عن معاملة ميسير لصحابة إلى معاملة اليهود ما يبين الجواز وألا أنهم يمكن عندهم إذا كان طعام فاضل عن حاجتهم أو خشي أنهم لا يأخذون منه غنا أو عوضا فليرد التضييق عليهم (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول الظهر يركب بنفقته إذا كان مروهنا وابن الدريث يركب بنفقته إذا كان مروهنا وعلى الذي يركب وينترب النفقة رواه الجماعة إلا مسأما والشافعي هو في لفظ إذا كانت لدابة مروهنة فعلى المرتين علقها وابن الدريث يركب وعلى الذي يشرب نفقته رواه أحمد) الحديث له أنما ذكره المصنف ومنها باللفظ الرهن مركوب ومحبوب رواه الدارقطني والحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا قال الحاكم لم يخرجناه لأن سليمان وغيره وقدره على الأعمش وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الأعمش وغيره ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي وقال ابن أبي ساتم قال أبي رفاعه يعني أبي معاوية مرة ثم ترك الرفع بعد ورجح البيهقي أيضا الوقف قوله الظهر أي ظهر لدابة قوله يركب يضم أوله على البناء للمجهول لجميع الرواة كما قال الحافظ وكذلك شرب وهو خمر يرق معنى الأمر كقوله تعالى والوالدات يرضعن وقد قيل إن فاعل الر كوب والشرب لميتين فيكون الحديث مجعلا وأجيب بأنه لا إجمال بل المراد المرتين بتريسة أن انتفاع الراهن بالعين المروهنة لأجل كونه ملكا والمراد هنا الانتفاع بقابلية النفقة وذلك يختص بالمرتين كما وقع التصريح بذلك في الرواية الأخرى ويؤيده ما وقع عند مجاهد سلمة في جامعها باللفظ إذا ارتبنت ثلث شرب المرتين من لبنها بقدر علقها فان استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو ربا فيه دليل على أنه يجوز للمرتين الانتفاع بالرهن إذا قام بهما يحتاج إليه ولو لم يأت المالك وبه قال أحمد وأصحق والليث والحسن وغيرهم وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء لا ينتفع المرتين من الرهن بشئ بل التوائد للراهن والمؤمن عليه قالوا والحديث ورد على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجوز بغير المالك أو يركب ويشرب بغير إذنه والثاني تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء متردأ أصول مجمع عليها وأما ثابته لا يختلف في صحته أو بدل على نفسه حديث ابن عمر عند البخاري وغيره

بالماء وفي الحديث أن العاصي وفيه إبطال الخيول والوسائل إلى الهرم وفيه دليل على أن بيع المسلم باللفظ الحر من الذي لا يجوز وكذلك أتوا كيل المسلم الذي في بيع الحر وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فيبقى على الخلاف في خطاب الكافر بالشروع وفيه استعمال القياس في الأشياء والظن واستدل به على تحريم بيع جنة الكافر إذا قبلناه وأراد الكفار بشرائه وعلى تحريم بيع كل نجس ولو كان فيه منفعة كاسرقين وأجاز ذلك الكوفيون وذهب بعض المالكية إلى جواز ذلك للمشتري دون البائع لا يحتاج المشتري دونه (عن أبي سعيد والنصارى رضي الله عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وآله (وسلم نهي عن ثمن الكلب) المعلم وغيره مما يجوز اقتناؤه ولا يجوز وظاهر النهي التحريم ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متلفه وبذلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه ونجس القيمة على متلفه وعنه كالجهور وعنه كقول أبي حنيفة يجوز ونجس القيمة وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد وغيره وروى أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وقال إن جاء يطلب ثمن الكلب فأملأ كفه تراباً واسناده صحيح وروى أيضاً بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً لا يحل ثمن الكلب والعلة في تحريمه ١٠٣ عند الشافعي نجاسة الكلب مطلقة وهي قائمة في المعلم وغيره وعلة المنع عند

من لا يرى نجاسة ثمنه النهي عن اقتناؤه والا مرفقه ولذلك خص منه ما أذن في اقتناؤه وبطل عليه حديث جابر قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد أخرجه النسائي بإسناد رجاله ثقات إلا أنه طعن في صحته قال القسطلاني الحديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث كما بينه النووي في شرح المهذب وغيره اه وقد وقع في حديث ابن عمر عند أبي حاتم بإلفظ نهي عن ثمن الكلب وإن كان ضارباً بعني مما يصيد وسنده ضعيف قال أبو حاتم هو مكرر وفي رواية لا حديث عن ثمن الكلب وقال طعمة جاهلية ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد وقال القرطبي مشهور ومذهب مالك جواز اقتناؤه الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ إن وقع لكن الشرع نهي عن بيعه تنزيهاً لأنه ليس من مكارم الأخلاق (و) نهي عن (مهر البغي) أي ما تأخذ الزانية على

بالمثل لا تحب ما شئت امرئاً في رآذنه ويحجب عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للأصول بأن السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا ترد إلا بعارض أرجح منها بعد تعدد الجمع وعن حديث ابن عمر بانه عام وحديث الباب خص فيبقى العام على الخاص وانسخ لا يثبت الإبداء يقضي بتأخر النسخ على وجه يهذمه الجمع لا مجرد الاحتمال مع الامكان وقال الأوزاعي والليث وأبو نورة في نهيه عن حل الحديث على ما إذا امتنع الراهن من الاتساق على المرهون فيباح حينئذ لغيره من وأجروا ما يحتج به للجمهور حديث أبي هريرة لا تأتي وستعرف الكلام عليه قوله الدارقطني في فتح الدال المهمة وتشديد الرام مصدر عن الدارة أي ابن الدابة ذات الضرع وقيل هو ههنا من إضافة الشيء إلى نفسه كقوله تعالى حب الحصيد (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه رواه الشافعي والدارقطني وقال هذا إسناد حسن متصل) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وأبي يعقوب وابن حبان في صحيحه وأخرجه أيضاً ابن ماجه من طريق أخرى وصحح أبو داود والبخاري والدارقطني وابن القطان إرساله عن سعيد بن المسيب بدون ذكر أبي هريرة قال في التلخيص وله طرق في الدارقطني والبيهقي كلفه ضعيفة وقال في بلوغ المرام إن رجاله ثقات إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله اه وساقه ابن حزم من طريق قائم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن أبي طالب الأنطاكي وغيره من أهل الثقة حدثنا نصر بن عاصم الأنطاكي حدثنا شاذبية عن ورقاء عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلق الرهن الرهن إن رهنه له غنمه وعليه غرمه قال ابن حزم هذا إسناد حسن وتعقبه الحافظ بان قوله نصر بن عاصم تعصيف وانما هو عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي وله أحاديث منه ~~مكررة~~ وقد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر المذكور وصحح هذه الطريق عبد الحق وصحح أيضاً صلة ابن عبد البر وقال هذه للفظه يعني له غنمه وعليه غرمه اختلاف الرواة في ردها ووقفها فرفعها ابن أبي ذئب ومعه مر وغيره او وقفها غيرهم وقد روى ابن وهب هذا الحديث بخروده وبين أن هذه اللفظة من قول سعيد بن المسيب وقال أبو داود في المراسيل قوله له غنمه وعليه غرمه من كلام

الزنا وسامه الزنا والكوبة على صورته وهو حرام بالاجماع وجمع البغى بغايا والبغاء الزنا والفجور وأصل البغى الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد واستدلال به على أن الأمة إذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها وفي وجهه للشافعية بسبب للسيد الحكم (و) نهي عن (حلوان الكاهن) بضم الحاء وسكون اللام مصدر حلوانه حلواناً إذا أعطته وأصله من الخلاوة وشبهه بالشيء المحلوم حيث أخذته حلواناً لا بلا كلفة ومشقة يقال حلوانه إذا أطعمته الحلوى والمراد هنا ما أخذته الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكواكب وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثير من الأمور فيهم من كان يزعم أنه رتيان الجن

فوتابعة يلقى اليه الاخبار ومنهم من كان يدعي انه يستدرك الامور بفهم أعظمه ومنهم من كان يسمى عرافا وهو الذي يزعم انه يعرف الامور بمقدرات يستدل بها على مواقعها كالشي يسرق فيعرف المظنون به السرقة وتتهم المرأة فيه عرف من صاحبها ومنهم من يسمى المخيم كاهنا فالحديث شامل لهؤلاء كاهم قالة القسطلاني قال الخطابي وأخذ العوض على مثل هذا وان لم يكن متباعد عنه فهو من أكل المال بالباطل ولان الكاهن يقول ما لا يفتق به ويعان بما يده طاه على ما لا يحل قال القرطبي وأما التسوية في النهي بين الكلب وبين مهر البقي ١٠٤ وحلوان الكاهن في مول على الكلب الذي لا يؤذن في اتناذه وعلى

تقدير العموم في كل كلب قالني في هذه الثلاثة للقدرا المشترك من الكراهة وهو أعم من التحريم والتنزيه اذ كل واحد منها منهي عنه ثم يؤخذ خصوص كل واحد منها من دلائل آخر فانا عرفنا تحريم مهر البقي وحلوان الكاهن من الاجماع لان مجرد النهي ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه اذ قد يعطف الامر على النهي والايجاب على النفي اه وهذا بناء على ما قاله من ان المشهور جواز اتخاذه مطاقا ما على ما شهره الشيخ خليل فلا قال في الفتح حلوان الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل وفي معناه التخصيم والضرب بالخصاوغ بذلك ما يتعانه العرافون من استطلاع الغيب والحلوان أيضا أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه اه قلت ومثله ما يأخذه المشايخ من مرديهم على التعاويذ والقائم والزني ونحوها وقد أخبر الله سبحانه وتعالى عن حال هؤلاء

سعيد بن المسيب نقله عنه الزهري قوله لا يغلق الرهن يحقل أن تكون لانافسة ويحقل أن تكون ناهية قال في القاموس غلق الرهن كفرح استحققه المرتن وذلك اذ لم يفتكه في الوقت المشروط اه وقال الازهرى الغلق في الرهن ضد الفك فاذا فلك الرهن فقد أطلقه من وثاقه عند مرتته وروى عبد الرزاق عن معمر انه فسر غلق الرهن ما اذا قال الرجل ان لم آت بك بمالك فالرهن لك قال ثم بلغني عنه أنه قال ان هلك لم يذهب حق هذا انما هلك من رب الرهن له غفقه وعليه غرمه وقد روى ان المرتن في الجاهلية كان يتملك الرهن اذ لم يؤذ الراهن اليه ما يستحقه في الوقت المضروب فأبطله الشارع قوله له غفقه وعليه غرمه فيه دليل لمذهب الجمهور والمتقدم لان الشارع قد جعل الغنم والغرم للراهن ولكنه قد اختلف في وصله وارسله ورفع ووقفه وذلك مما يلوجب عدم انتهاضه لمعارضته ما في صحيح البخاري وغيره كما سلف

• (كتاب الحوالة والضمان) •

• (باب وجوب قبول الحوالة على المولى) •

(عن أبي هريرة قال مطلق الغنى ظلم واذا اتبع أحدكم على ملى فليتبعر رواء الجماعة وفيه افظ لاحد ومن أحبل على ملى فليحتل • وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مطلق الغنى ظلم واذا أحلت على ملى فاتبعه رواء ابن ماجه) حديث ابن عمر اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا اسمعيل بن توبة حدثنا هشيم عن يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر في ذكره واسمعيل بن توبة قال ابن أبي حاتم صدوق وبقيته رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضا الترمذي وأحمد قوله الحوالة هي بفتح الحاء المهملة وقد تكسر قال في الفتح مشتقة من التحويل أو من الحول يقال حال عن العهد ان التقل عنه حولا وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة الى ذمة واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقيل هي عقد ارفاق مستقبيل وبشرط في صحتها رضا المهيمل بلا خلاف والمحتال عند الاكثر والمحال عليه عند بعض ويشترط أيضا تماثل النقيدين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالنقدين ومنعهما في الطعام لانها بيع طعام قبل أن يستوفي اه قوله مطلق الغنى من

اضافة

فقال ان كثير من الاحبار والرهبان لياكلون أموال الناس بالباطل الآية ونحوه ما يأخذه

الوعاظ على وعظهم وتذكيرهم وأكلهم الضيافات بهذا التقرير فكل ذلك لا يخلو عن كراهة تحريم أو تنزيه على اختلاف الاحوال والافعال والاشخاص وما هذا عند امعان النظر الاحلوان الكاهن أو كل الحبر والراهب أموال الناس بالباطل بما أشبه الله به بالبراحة وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاجارة والطلاق والطب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود وأخرجه الترمذي فيه وفي النكاح والنسائي فيه وفي الصيد وابن ماجه في التجارات والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) • (كتاب السلم) • بفتح السين واللام السلف وزناو معنى وذكر الماوردي ان السلف لغة أهل العراق والسلف لغة أهل الحجاز وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في الجهاد فالسلف أعم قال النووي ذكرنا في حد السلم عبارات أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة يدل يعطى عاجلا بغير البيع سمي سلم تسليم رأس المال في الجهاد وسلفا لتقديم رأس المال وأورد عليه ان اعتبار التجبيل بشرط لصحة السلم لا ركن فيه وأجيب بأن ذلك رسم لا يقدح فيه ما ذكره أجمع المسلمون على جواز السلم اه قال في الفقه اتفق العلماء على ١٠٥ مشروعية الاما حكي عن ابن المسيب واختنا وفي بعض شروطه

إضافة المصدر الى الذاعل عند الجمهور والمعه في انه يحرم على الغنى القادر أن يعطل صاحب الدين بخلاف العاجز وقيل هو من إضافة المصدر الى المفعول أي يجب على المستدين أن يوفي صاحب الدين ولو كان المستحق للدين غنيا فان مطالته ظلم فكيف اذا كان فقيرا فانه يكون ظلما بالاولى ولا يخفى بعد هذا كما قال الحافظ والمطل في الاصل المد وقال الأزهري المدافعة قال في الفتح والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر قوله واذا اتبع بالمكان التام المثناة الفوقية على البناء المجهول قال النووي هذا هو المشهور في الرواية واللغة وقال القرطبي اما تتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبنيا لما لم يسم فاعله عند الجميع واما فليتبع فالأكثر على التخفيف وقدمه بعضهم بانه تشديد الاول أجود وتعب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابي ان أكثر الحديثين يقولونه يعني اتبع بتشديد التاء والصواب التخفيف والمعنى اذا أحيل فليحتل كما وقع في الرواية الاخرى قوله على ملى قيل هو بالهمز وقيل بغير همز ويدل على ذلك قول الكرماني الملى كالمعنى لفظا ومعنى وقال الخطابي انه في الاصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد مدله قوله فاتبعه قال في الفتح هذا بتشديد التاء بخلاف الحديثان يدلان على انه يجب على من أحيل بقعة على ملى أن يحتمل والى ذلك ذهب أهل الظاهر وأكثر المتأخرين وأبو نوري وابن جرير وجه الجمهور على الاستحباب قال الحافظ ووجه من نقل فيه الاجماع وقد اختلف هل المطل مع الغنى كبيرة أم لا وقد ذهب الجمهور الى أنه موجب للفسق واختنا واهل ينسق بمرة أو يشترط التكرار وهل يعتبر الطلب من المستحق أم لا قال في الفتح وهل ينصف بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضر عنده لكنه قادر على تحصيله بانه لا يكسب منه الا أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطاوعا وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب والا فلا اه والظاهر الاول لان التاخر على التاكسب ليس على الوجوب انما هو عليه فقط لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية

• (باب ضمان دين الميت المتدلس) •

(عن سلمة بن الأكوع قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بجنازة فقالوا يا رسول الله صل عليها قال هل ترك شيئا قالوا لا فقال هل عليه دين قالوا ثلاثة دنانير قال

واتفقوا على انه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في الجهاد واختنا واهل هو عقد غرر جواز الحاجة أم لا انتهى قال القسطلاني وفيه نظر فان في مذهب المالكية يجوز تأخير كله أو بعضها الى ثلاثة أيام على المشهور لخفة الامر في ذلك وقيل لا يجوز للدين بالدين وفي التلويح كره طائفة السلم وروى عن أبي حنيفة ابن عبد الله بن مسعود انه كان يكرهه والاصل في جوازه قوله اه الى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال ابن عباس أشهد ان السلف المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه ثم تلا الآية وفيه ما يدل على ذلك وهو قوله تعالى الا أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها وهذا في البيع الناجز فدل على ان ما قبله في الموصوف غير الناجز (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بجنازة فقالوا

١٤ نيل خا وآله وسلم المدينة والناس يسلمون) من أسلف (في الثمر) بالملئنة وفتح الميم (العام والعامين) بالصب على الظرفية أو قال عامين أو ثلاثة شك اسعيل بن سلمية ولم يشك شيئا فقال وهم يسلمون السنتين والثلاثة (فقال من أسلف) وفي رواية من سلف بتشديد اللام والاول أشهر لدخول السليوان فيصح السلم فيه خلافا للحنفية وقد ثبت في حديث م لم أنه صلى الله عليه وآله وسلم افترض بكر أو قيس عليه السلم وعلى البكر غيره من ما راجع لحيوانات وحديث الهبي عن السلف في الحيوان قال ابن الهيثماني غير ثابت وان خرج به الحاكم (في تمر) بالملئنة وقال البرماوي والعيني كالكرماني غير بالملئنة

والظاهر انهم اتبعوا في ذلك قول النووي في شرح مسلم وفي بعضها بالثلثة وهو اعم لكن الكلام في رواية البخاري هل فيها بالثلثة قاله آلم وفي رواية زيادة كيل (فليس في كيل معلوم) فيما يكال كالقمح والشعير (ووزن معلوم) فيما يوزن وكذا عند فيما يعتكأ الحيوان وذرع فيما يذرع كاثوب انظر في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم هذا مع أن المعيار الشرعي في القير بالثلثة الكيل لا الوزن قاله في المصباح والجواب أن الواو بمعنى أو المراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن وقال النووي في شرح مسلم معنا أن آلم كيلاً ١٠٦ أو وزناً فلا يمكن معلوما وفيه دليل لجواز السلم في المكيل وزنا وهو جائز بلا

خلاف وفي جواز السلم في الموزن كيلاً وجهان للشافعية أحدهما جوازه كعكسه وهذا بخلاف الربويات لأن المتصور دهننا معرفة القدر وهذا المماثلة بعدادة عهده صلى الله عليه وآله وسلم وحمل الامام اطلاق الاصحاب جواز كيل الموزن على ما يمد الكيل في مثله ضابطاً حتى لو آلم في فتات المسك والعنبر ونحوهما كيلاً لم يصح لأن القدر لا يدبر منه مائة كثيرة لا بعد ضابطاً فيه وهذا الحديث أخرجه أيضاً في السلم ومسلم في البيوع وكذا أبو اود والترمذي وأخرجه النسائي فيهما وفي الشرط وابن ماجه في التجارات ولو آلم في مائة صاع حنطة على أن وزنها كذا لم يصح لأن ذلك بغير وجوده ويشترط الوزن في البطيخ والباذنجان ولقناه والسفرجل والرمان فلا يكتفى فيه الكيل لأنها تجافي في الكيل ولا العدة لكثرة التفاوت فيها والجمع فيها بين العدة والوزن مفسد ويصح السلم في الجوز والوزن بالوزن في نوع يقل

صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه صلى عليه رواء أحمد والبصري والنسائي دروي الخلة الأبداد وهذه القصة من حديث أبي قتادة ومعه الترمذي وقال فيه النسائي وابن ماجه فقال أبو قتادة أنا أنكر كلف به وهذا صريح في الانشاء لا يحفل الاخبار بما مضى وعن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي على رجل مات عليه دين فأتى بعيت فسال عليه دين قالوا نعم ديناران قال صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة صلوا على يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله على رسوله قال أنا اولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديناً فعلى ومن ترك مالاً فلورثته رواء أحمد وأبو اود والنسائي حديث أبي قتادة أخرجه أيضاً ابن حبان وحديث جابر أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم في الباب عن أبي سعيد عند الدارقطني والبيهقي بإسناد قال الحافظ ضعبة بالفظ كأمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وآله وسلم لم قالوا نعم درهمان قال صلوا على صاحبكم فقال على عليه السلام يا رسول الله صل على وأنا له ما ضامن فقام يصلي ثم أقبل على علي عليه السلام فقال جزاك الله عن الاسلام خير اوفك رهانك كما فيك ككث رهان أخيك ما من مسلم فلن رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة فقال بعضهم هذا الذي رضى الله عنه خاصة أم للمسلمين عامة فقال بل للمسلمين عامة وعن أبي هريرة عند الشيخين وغيره ما أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته من خاف مالاً أو حقاً فلورثته ومن خلف كلاً أو ديناً فكله الى ودينه على وعن سلمان عند الطبراني بنحو حديث أبي هريرة وزاد وعلى الولاة من بعدى من بيت مال المسلمين وفي اسناد عبد الله بن سعيد الانصاري متروك ومتهم وعن أبي امامة عند ابن حبان في ثقافته قوله ثلاثة دنانير في الرواية الاخرى ديناران وفي رواية لابن ماجه وأحمد وابن حبان من حديث أبي قتادة سبعة عشر درهما وفي رواية لابن حبان من حديث ثمانية عشر درهما وفي دينارين وفي رواية لابن حبان أيضاً من حديث أبي امامة بنحو ذلك وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري أن الدين كان درهماً ومن ويجمع بين رواية الدينارين والثلاثة بان الدين كان دينارين وشطرا فن قال ثلاثة جبر الكسر

اختلافه بغلط قشوره ورقتها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح ويجمع في الدين بكسر الموحدة بين العدة والوزن ومن بان يقول مائة ابنة وزن كل ابنة واحدة رطل (وفي رواية عنه) أي عن ابن عباس (الى اجل معلوم) قال النووي وليس ذكر الاجل في الحديث لاشتراط الاجل بل معناه ان كان أجل فليكن معلوماً (عن ابن أبي أوفى) عبد الله رضى الله عنه ما قال أنا كنا نلصق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (و) أي في زمن حياته وأيام حياته الشريعة (و) على عهد (ابن بكر وروى) الخليفة من بعده صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنهم (في الخطبة والشعر والزبيب والقبر) بالثلثة وذكراً أربعة أشباه من

المكبلات ويقاس عليه اسائرهم ما يدخل تحت المكبل وسئل ابن ابي ابري أحد صغار الصحابة عن ذلك فقال مثل ما قال ابن ابي أوفى واجمعوا على انه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره وكأنه لم يذكر في الحديث لانهم كانوا يعلمون به وانما تعرضوا له لذكر ما كانوا يعلمونه وكان البخاري ذهب بإيراد هذا الحديث الى أن ما يوزن لا يسلم فيه كيلا يواكب وهو واحد الوجهين للشافعية والاصح عندهم الجواز وحله امام الحرمين على ما بعد المكبل في مثله ضابطا واتفقوا على اشتراط تعيين المكبل فيما يسلم فيه من المكبل كصاع الحجاز وقفيز العراق واردم مصر ١٠٧ بل مكاييل هذه البلاد في نفسها المختلفة فاذا

اطاق سرف الى الاغلب (وفى رواية عنه) اي عن عبد الله بن أبي أوفى (قال كنانة بن أبي أوفى) بفتح النون وكسر الباء وسكون الهمزة أهل الزراعة وقيل قوم يستولون البطائح وسماوا به لاهتمامهم الى استخراج المياه من البياض لكثرة معالجتهم من الناحية وقيل نصارى الشام الذين عروها (أهل الشام) وفى رواية سفيان بن عيينة عن ابن ابي عمير عن ابي اسام قال فى النخع وهم قوم من العرب دخلوا فى الحجج والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم وكان الذين اختلطوا بالحجج منهم ينزلون بين العراقين والذين اختلطوا بالروم ينزلون بوادى الشام ويقال لهم النبط بفتح النون والضم والنبط والنباط (فى الحنطة والشعير) مما يكال (والزيت) مما يوزن وهذا يدل قوله فى الرواية السابقة الزبيب ويقاس عليه الشيرج والسمن ونحوهما (فى كيل معلوم الى أجل معلوم) قال ابن بطال أجمعوا على انه ان كان فى السلم ما يكال ويوزن فلا بد فيه من ذكر المكبل

ومن قال ديناران الغام أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناراً وبقي عامه ديناران فن قال ثلاثة فباعته بالاصل ومن قال ديناران فباعته بما رماق من الدين والاول الباقى كذا فى الفتح ولا يخفى ما فى ذلك من التعسف والاولى الجمع بين الروايات كلها بقصد القصة وأحاديث الباب تدل على انها تصح الضم انه عن الميت ويلزم الضم ما ضمن به وسواء كان الميت غنياً أو فقيراً الى ذلك ذهب الجمهور وأجاز مالك للضامن الرجوع على مال الميت اذا كان له مال وقال أبو حنيفة لا تصح الضمانة الا بشرط أن يترك الميت وفاء دينه والالم يصح والحكمة فى ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من عليه دين تحريض الناس على قضاء الديون فى حياتهم والتوصل الى البراءة لثلاثة وثلاثين صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى الفتح وهل كانت صلته صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة وجهان قال النووي الصواب الجزم بجوازها مع وجود الضامن كما فى حديث مسلم وحكى القرطبي أنه ربما كان يمتنع من الصلاة على من اذن ديناً غير جائز وامان استمدان لأمروها جائزاً كان يمتنع وفيه نظر لان فى حديث أبي هريرة ما يدل على التعميم حيث قال فى رواية للبخارى من توفى وعليه دين ولو كان المال مختلماً بينه صلى الله عليه وآله وسلم نعم جاء فى حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل عليه السلام فقال انما الظالم فى الديون التى حلت فى البغي والاسراف فاما المتعفف وذو العيال فانا ضامن له أودى عنه فصلى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك وقال من ترك ضياعاً الحديث قال الحافظ وهو ضعيف وقال الحازمي بعد ان أخرجه لا بأس به فى المبايعات وليس فيه ان التفضيل المذكور كان مستقراً ونما فيه انه طرأ بعد ذلك وانه السبب فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك ديناً فعلى وفى صلته صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه اشعاراً به كان يقضيه من مال المصالح وقيل بل كان يقضيه من خالص ماله وهل كان القضا واجباً عليه أم لا فيه وجهان قال ابن بطال وهكذا يلزم المتولى الأمر المسامحة أن يفعله بمن مات وعليه دين فان لم يفعل فالانتم عليه ان كان حق الميت فى بيت المال يبنى بقدرة ما عليه والافقة قوله فعلى قال ابن بطال هذا ما صح لترك الصلاة على من مات وعليه دين وقد حكى الحازمي اجماع الامّة على ذلك

المعلوم والوزن المعلوم فان كان فيما لا يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم قلت أودع معلوم والعدد والذرع يلحقان بالمكبل والوزن للجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار ويجرى فى الذرع ما تقدم شرطه فى المكبل والوزن من تعيين الذراع لاجل اختلافه فى الاماكن (فقيل له) أى لابن أبي أوفى والقاتل محمد بن أبي مجالد (الى من كان أصله عنده) أى المسلم فيه (قال ما كنا نسألهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وآخر هذا الحديث ولم نسألهم ألهم حث أم لا حث لهم واستدل بهذا الحديث على صحة السلم اذ لم يذكر مكان القبض وهو قول احمد وامحق وأبو ثوب

وبه قال مالك وزادوا يقبضه في مكان السلم فان اختلفا فالقول قول البائع وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي لا يجوز السلم فيما له حمل وموثة إلا أن يشترط في تسليمه مكانا معلوما واستدل به على جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور ولا يضر انقطاعه قبل الحل وبعبء عندهم وقال أبو حنيفة لا يصح فيما يقطع قبله ولو أسلم فيما يقطع في محله لم ينفسخ البيع عند الجمهور وفي وجهه لاشافعية بنفسه خراستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث ١٠٨ وهو قول مالك إذا كان بغير شرط وقال الشافعي والكويتيون يفسد بالافتراق

قبل القبض لأنه يصير من باب الدين بالدين وفي حديث ابن أبي أوفى جواز مبايعة أهل الذمة والسلم اليهم ورجوع المختلفين عند التنازع إلى السنة والاحتجاج بتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن السنة إذا وردت بتقرير حكم كان أصلا برأسه لا يعتبر بخالفه أصلا آخر كذا في الفتح قال القاضي محمد الشوكاني في المختصر وشرحه السلم أن يلم رأس المال في محاسن العتد على أن يعطيه ما يترضا به أن عليه مع لوم ما إلى أجل معلوم ولا يأخذ إلا ما سماه أو رأس ماله ولا يتصرف فيه قبل قبضه وقد شرط في السلم جماعة من أهل العلم شروطا لم يبدل عليها أدليل اهـ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب الشفعة) •

بضم المجمة وسكون الفاء وحكى ضمها وقال بعضهم لا يجوز غير السكون وهي في اللغة الضم على الأشهر من شفعت الشيء ضمته فهي ضم نصيب إلى نصيب ومنه شفع الأذن وفي الشرع حق غلظ

• (باب في أن المضمون عنه انما يبرأ بإدائه الضامن لا بمجرد ضمه) •

(عن جابر قال توفي رجل فغسلناه وحنطناه وكفنناه ثم أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا صلى عليه فخطأ خطوة ثم قال عليه دين قلنا ديناران فانصرف فحملهما أبو قتادة فأتينا فقال أبو قتادة الديناران على فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدأ وفي الله حق العريم وبرئ منه الميت قال نعم صلى عليه ثم قال بعد ذلك يوم ما فعل الديناران قال انما مات أمس قال فعاد اليه من الغد فقال قد قضيت ما فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن بردت عليه جلده رواه أحمد وأبو داود بنحوه والميت منهم ما يرى دخوله في الضمان متبرعا لا ينوي به رجوعا بحال) الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والدارقطني وصححه ابن حبان والحاكم قوله أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم زاد الحاکم ووضعنا حيث نوضع الجنازة عندهم جبريل عليه السلام قوله فانصرف لفظ البخاري في حديث أبي هريرة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لو ألقى صاحبكم وتقدم نحوه في حديث سلمة قوله الآن بردت عليه فيه دليل على أن خلوص الميت من ورطة الدين وبرائة ذمته على الحقيقة ورفع لعذاب عنه انما يكون بالقضاء عنه لا بمجرد التحمل بالدين باللفظ الضمانة ولهذا سارع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى رد الـأبي قتادة في اليوم الثاني عن القضاء وفيه دليل على أنه يستحب لإمام أن يحض من تحمل جملة عن ميت على الأمرع بالقضاء وكذلك يستحب لساائر المسلمين لأنه من المعاشرة على الخير وفيه أيضا دليل على صحة التبرع بالضمانة عن الميت وقد تقدم الكلام على ذلك

• (باب في أن ضمان ذلك المبيع على البائع إذا خرج مستحقا) •

(عن الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ويتبع البيع من باعه رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي لفظ إذا سرق من الرجل مئاة أوضاع منه فوجده يدر بل بعينه فهو أحق به ويرجع المشتري على البائع بالثمن رواه أحمد وابن ماجه) سمع الحسن من سمرة فيه خلاف قد ذكرناه وبقية الأسناد رجاله ثقات لأن أبا داود رواه عن عمرو بن عوف الواسطي الحافظ شيخ البخاري

قهرى يثبت للشرىك القديم على الحادث فيما ملك بعوضه وافترق على مشروعيته اخلافا لما نقل عن أبي بكر الأصم من أن انكارها للمعد في الشفعة دفع ضرر موثة القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة إليه كصعد ومنور وبالوعة وسيمها الاثر الذي في ثوب ولو منقولا فاذا وقعت القسمة والحدود وصرفت الطرق وشوارعها فلا شفعة لأنه لا مجال لها بعد ان تميزت الحقوق بالقسمة وحديث جابر أملى في ثبوت الشفعة وقد أخرجه مسلم بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شريك لم يقسم زبعة أو حائط ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به

(عن أبي رافع) أسلم القبطي (رضي الله عنه مولى النبي صلى الله عليه وآله) وسلم انه جاء الى سعد بن أبي وقاص فقال له (أي سعد) (ابتع) أي اشتر (مف يتي في دارك فقال سعد) لابي رافع (والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو) قال (مقطعة) وهما بمعنى أي مؤجلة والشك من الراوي وفي رواية سفيان أربعة مائة منقال وهو يدل على ان المنقال اذ ذاك كان بعشرة دراهم (قال أبو رافع) لقد أعطيتهم خمسة مائة دينار ولولا أني سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول الجار أحق بسقبة) يفتح السين المهملة والقاف ويجوز ابدال السين صاد القرب والملاصقة أو الشريك ١٠٩ وفي حديث عند الترمذي في نظريه اذا كان غائباً اذا كان طريقتهما

واحد قال ابن بطال استدله أبو حنيفة وأصحابه على اثبات الشفعة للجار وأولده غيرهم على ان المراد الشريك بناء على ان أبا رافع كان شريك سعد في البيتين لذلك دعاه الى الشراء منه قال وأما قوله هم انه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جارا فردد فان كل شيء قارب شيء أقبل له جار وقد قالوا للمرأة تجارة لما بينهما من المخالطة اه وقوام الشوكاني في الدراري المضية ثم في شرح المتن في ثم في رسالة مستقلة وهو الحق والاحاديث الواردة في مطلق شفعة الجار مقيدة بعدم القسمة لان الجار كما يصدق على الملاصق يصدق على المخالط وأما تقييم شفعة الجار باتحاد الطريق فهو يؤيد ما قلناه من انه لا شفعة الا لعليل لان الطريق اذا كانت واحدة فالمخالطة كائنه فيها ولم تقع القسمة الموجبة لبطلان الشفعة لعدم تضرع الطريق فالحق ان سبب الشفعة واحد وهو الشريك قبل القسمة فما قبل من

عن هشيم عن موسى بن السائب وثقه أحمد عن قتادة عن الحسن قوله من وجد عين ماله يعني المصوب أو المبرور في عين رجل أو امرأة فهو وأحق به من كل أحد اذا ثبت انه ملكه بالبيضة أو صدقه من في يده العين ثم ان كانت العين يجوز له مع أخذ العين المطالبة بنفعها مدة بقائها في يده سواء انتفع بها من كانت في يده أم لا واذا كانت العين قد نقصت بغير استعمال كتعش الثوب وعي العباء وسقوط يده بأفة فقبل يجب أخذ الارش مع أجرته سليمان قال النقص ونقص الما بعده وكذلك لو كان النقص بالاستعمال قوله البيوع بتشديد التحتية مكسورة وهو المشترى أي يرجع على من باع تلك العين منه ولا يرجع عند الهادوية الا اذا كان تلاميذ المبيع الى مستحقه باذن البائع أو يحكم الحاكم بالبيضة أو يعلم الا اذا كان الحكم مستندا الى اقرار المشتري أو نكوله فلا يرجع على البائع ثم ان كان المشتري علم بان تلك العين موصوبة فبوجه علمه من المطالبة كل ما توجه على الغاصب من الاجرة والارش وان جهل الغصب ونحوه كانت يده علمه بايدامانة كالوديعة وقيل يد ضمانه راكن يرجع عما غرم على البائع قوله بائع يعني الذي دفعه الى البائع

(كتاب التفاضل)

(باب ملازمة المولى واطلاق المعسر)

(عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لي الواحد ظلم يحل عرضه وعقوبته رواه الخمسة الا الترمذي قال أحمد قال وكبيع عرضه شكايته وعقوبته - به) الحديث أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وابن حبان وصححه وعلمه البخاري قال الطبراني في الاوسط لا يروي عن الشريد الا بهذا الاسناد فنرد به ابن أبي دلوله قال في الفتح واستاده حسن قوله التفاضل هو مصدر من تفاضل أي نسبته الى الافلاس والمفلس ثم عا من يزيد فيه على وجوده - بهي مفاسا لانه صار ذا فلوس بعد ان كان ذا دراهم ودنانير شارة الى انه صار لا يملك الا في الاموال وهي الفلوس أو مسمى بذلك لانه يمنع التصرف الا في الشيء التامه كذا للفلوس لانهم ما كانوا يتعاملون به في الاشياء الخطيرة أو انه صار الى حلة لا يملك فيها فلان في هذا فافهمه زنة في أفلس للسلب قوله لي الواحد الذي بالفتح وتشديد الياء المطلق والواحد بالميم المعنى من الواحد بالغنى في القدرة قوله يحل بضم أوله أي

ان من أسباب الاشتراك في الطريق والاشترى الذي قرار التمر أو مجاري الماء هو راجع الى السبب الذي ذكرناه لان الاشتراك في طريق الشيء أو في سواقيه هو اشتراك في بعض ذلك الشيء وقد حققنا ذلك المقام في كتابنا هداية السائل الى ادلة المسائل بالفارسية فراجعهم وبطل الكلام هناك على ذلك يستدعي طولاً مفرداً (ما أعطيتكمها) أي البقعة الجامعة للبيتين (بأربعة آلاف) وأنا أعطى بها خمسة مائة دينار فاعطاهما (يا) قال في معام السنن وقد احتج بهما من يرى الشفعة بالجار وأولده غيره على ان المراد الجار أحق بسقبة اذا كان شريكاً فيكون معنى الحديثين على الوفاق دون الاختلاف واسم الجار قد يقع على الشريك لانه قد يجاور شريكه

وبما كنه في الدار المشتركة بينهم ما كثر أمة تسمى جارة لهذا المعنى قال ويحفل أنه أراد الحق بالبر والمروة وما في معناها ٨١
وانما عدل عن الحقيقة في تفسير السبق الى الجواز لان لفظ الحق في الحديث يقتضي شركة في نفس الشفعة والذي له حق
الشفعة الشريك والجار على مذهب القائل به ولا ريب أن الشريك الحق من غيره فكيف يرجح الجار عليه مع وجود تلك
النصوص الصحيحة فيعمل الجار على الشريك جمعاً بين حديث جابر المصريح باختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رافع
أذ هو مصروف الظاهر اتفاقاً لان ١١٠ الذين قالوا بشفعة الجوار قدموا الشريك مطلقاً ثم المشارك في الطريق ثم على

من ليس بجار ومن ثم تعين
التأويل وقال الخطابي بعد أن
ساق حديث أبي رافع عن عبد الله
داود تكلم بعضهم في إسناده هذا
الحديث واضطراب الرواية فيه
ثم ذكر وجوه الاضطراب قال
ولا حديث التي جاءت في ان
لاشفعة الا للشريك اسانية لها
جواد وليس في شيء منها اضطراب
اه قات ولا يضر الاضطراب
حيث رواه البخاري في جامعه
الصحيح فالاولى حمل الجار على
معنى الشريك وهو الذي ذهب
اليه المحققون من اهل الحديث
وقال به الفقهاء المعول عليهم في
التقديم والحديث واضح من
لم يقل في شفعة الجوار أيضاً بان
الشفعة بنيت على خلاف الاصل
لما في مع عدم في الجار وهو ان
الشريك ربه ما دخل عليه شريكه
فتأذى به فعدت الحاجة الى
مقاسمته فيدخل عليه الضرر
يتقص قيمة ملكه وهذا لا يوجد في
المقسوم والله أعلم وهذا الحديث
أخرجه أيضاً البخاري في ترك
الحيل وأخرجه أبو داود في

يجوز وصحة بكونه ظاهراً وروى البخاري والبيهقي عن سفيان مثله في التفسير الذي رواه
المصنف عن أحمد بن وكيع وابن عبد بن جابر عن أبي جابر عن جابر بن عبد الله بن جابر عن جابر بن عبد الله بن جابر
يقضيه اذا كان قادراً على القضاء ناديه له ونشيد اعلمه لا اذا لم يكن قادراً لقوله الواحد
فانه يدل على ان المعسر لا يحمل عرضه ولا عقوبته الى جوار الحبس لا الواجب دذبت
الحقيقة وزيد بن علي وقال الجمهور يبيع عليه الحاكم لماسياً في من حديث عاذوا ما
غير الواحد فقال الجمهور لا يحبس لكن قال أبو حنيفة يلزمه من له الدين وقال يبيع
يحبس والظاهر قول الجمهور وروى يديه قوله تعالى فنظرة الى ميسرة وقد اختلف هل يفسق
الماتل أم لا واختلف أيضاً في تدهير ما يفسقه والكلام في ذلك مبسوط في كتب الفقه
(وعن أبي سعيد قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمار
ابتاعها فكثرت دينه فقال تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألم اعرف ما تهم خدوا وما وجدتم وايس لكم الا ذلك رواه
الجماعة الا البخاري) قوله في ثمار ابتاعها هذا يدل على ان الثمار اذا اصبحت مضمونة على
المشتري وقد تقدم في باب وضع الجوائع ما يدل على انه يجب على البائع أن يضع عن
المشتري بتدريماً ما ابتاعه الجائحة وقد جمع بينهما ما بان وضع الجوائع محمول على الاستحباب
وقيل انه خاص بما يبيع من الثمار قبل بدو صلاحه وقيل انه يؤقول حديث أبي سعيد هذا
بان التصديق على الغريم من باب الاستحباب وكذلك قضاء دين غريمه من باب التعرض
لمكارم الاخلاق وليس التصديق على جهة العزم ولا القضاء للغريم على جهة الحميم وهذا
هو الظاهر ويدل عليه قوله في حديث وضع الجوائع لا يحمل لك ان تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ
مال أخيك فانه صريح في وجوب الوضع في استحبابه وكذلك قوله في هذا الحديث وليس
لكم الا ذلك فانه يدل على ان الدين غير لازم ولو كان لازماً لما سقط الدين بمجرد الاعسار بل
كان اللازم الاظهار الى ميسرة وقد قدمنا في باب وضع الجوائع عدم صلاحية حديث
أبي سعيد هذا الاستدلال به على عدم وضع الجوائع لوجهين ذكرناهما هنا لك وقد استدل
بالحديث على ان المقتبس اذا كان له من المال دون ما عليه من الدين كالواجب عليه
اغرمائه تسليم المال ولا يجب عليه ائتم شيء غير ذلك وظاهره ان الزيادة ساقطة عنه ولو أيسر
بعد ذلك لم يطالب بها

عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله ان لي جارين فالي أيهما أهدي * (باب
البيع وابن ماجه في الاحكام) وايس في الحديث ما يدل على ثبوت شفعة الجوار لان عائشة رضي الله عنها انما سألت عن تبدلها من
قال الى أقربهم ما منك بابا) وايس في الحديث ما يدل على ثبوت شفعة الجوار لان عائشة رضي الله عنها انما سألت عن تبدلها من
جيرانهم بالهدية فاخبرها بان من قرب أولى من غيره لانه ينظر الى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها فاذا رأى ذلك أحب ان يشاركه
فيه والله أعلم بمرع اجابة لجاره عند الثواب العارضة له في أوقات الغفلة فلذلك بدئ به على من بعد قال ابن بطال رخصة في هذا
الحديث لمن أوجب الشفعة لما يحمله من الضرر بشاركة الغير الاجنبي بغير خلاف الشريك في نفس الدائم لما سبق للدار

وترجم البخاري لهذا الحديث بقوله أي الجوارأقرب وفيه اشعار إلى أن البخاري يختار مذهب الكوفيين في استحقاق الشفعة بالجوارأ لكنه لم يترجم له وإنما اعقب بهذا الحديث ليدل بذلك على أن الأقرب جوارأ أحق من الأبعد لكنه لم يصرح في الترجمة بأن غرضه الشفعة واستدل التوربشتي بإيراد البخاري حديث الجارأ حق يستحقه على تقوية شفعة الجارأ وبطلان ما تأوله الخطابي • شنعاء عليه • (بسم الله الرحمن الرحيم) • (كتاب الإجارة) • بكسر الهمزة على المشهور وروحى الراءى ضعفا • وصاحب الاستعذب فقها وهى لغة امم للابرة والاثابة يقال اجرته بالمدة ١١١ وغير المدا إذا اثبته وشرعا تعد على منفعة

مقصودة معلومة قابلة للبدل والاباحة بعوض معلوم فخرج بمنفعة العين وبمنفعة التافه كتنفاحه للشم وبمنفعة الأعراس والجمعة على عمل مجهول وبقابلية البدل والاباحة البضع وبعوض هبة المنافع والوصية بهم أو الشراكة والاعارة وبمعلوم المساقاة والجمعة على عمل معلوم بعوض مجهول كالطبخ بالرزق ثم يرد عليه بيع حق الممر ونحوه والجمعة على عمل معلوم بعوض معلوم وفى الفسخ الإجارة اصطلاحا قلنا • منفعة رقبة بعوض • (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه قال أقبلت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعي رجلان من الأشعريين لم يسميوا وقد سمى من الأشعريين الذين قدموا مع أبي موسى في السفينة كعب بن عاصم وأبو مالك وأبو عامر وغيرهم) فقلت ما علمت أنهم يطلبان العمل كذا ساقه مختصرا ونقطه في

استتابة المرتدين في باب حكم المرتد والمرتدة ومعي رجلان من الأشعريين أحدهما عن عيسى والآخر عن يسارى ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستألفان فقال ما يطلبان العمل يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس قال قلت والذي به مثلك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما وما شعثت أنهما يطلبان العمل فكانى انظر إلى سواك فحقت شفقه فقلت أى انزوت (فقال إن أو) قال (لا) بالانف شك من الراوى (نستعمل على عملنا من أراد) لما فيه من التهمة بسبب حرصه ولأن من سأل الولاية وكل إليها ولا يعان عليها لما كان في الغالب أن الذى يطلب العمل إنما يطلبه لأجرة طابق ذلك ما ترجم له وهذا الحديث أخرجه أيضا في الإجارة والأحكام وفي استتابة المرتدين ومسلم في المغازي

• (باب من وجد سعة باعها من رجل عنده وقد أفلس) •

(عن الحسن بن سمره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجد سعة عند مفلس بعينه فهو أحق به روى أحمد • وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك ماله بعينه عند رجل أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره روى الجماعة • وفى لفظ قال فى الرجل الذى يعدم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذى باعه روى مسلم والنسائي • وفى لفظ أبيع الرجل أفلس فوجد رجل عنده ماله ولم يكن اقتضى من ماله شيئا فهو له روى أحمد • وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أبيع الرجل باع متاعا فافلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء روى مالك فى الموطأ وأبو داود وهرمس وقدا • عنده أبو داود من وجه ضعيف) حديث سمره أخرجه أيضا أبو داود قال فى الفسخ واسناده حسن وهو من رواية الحسن البصرى عنه وفى سماعه منه خلاف معروف قد قدمنا الكلام فيه ولكنه يشهد لصحته حديث أبي هريرة الذى كور به • ويشهد لصحته أيضا ما أخرجه الشافعى وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه عن أبي هريرة أنه قال فى مفلس أتوم به لا قضين فيكم بقضائى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وفى اسناده أبو المعقر قال أبو داود والطحاوى وابن المنذر هو مجهول ولم يذكره ابن أبي حاتم إلا راويا واحدا • ذكره ابن حبان فى الثقات وهو للدارقطنى والبيهقى من طريق أبي داود الطيالسى عن ابن أبي ذئب وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن هو مرسل كما ذكره المصنف لأن أبا بكر تابعى لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووصله أبو داود من طريق أخرى فقال عن أبي بكر الذى كور عن أبي هريرة وهى ضعيفة • كما قال المصنف وذلك لأن فيها اسمعيل بن عياش وهو ضعيف إذا روى عن غير أهل الشام ولكنه ههنا روى عن الحرث الزبيدى وهو شامى قال الحافظ وقد اختلف على اسمعيل فأنخرجه ابن الجارود من وجه عنه عن موسى بن عقبة عن الزهري وموسى • وقال الشافعى حديث أبي المعمر أولى من هذا وهذا منقطع وقال البيهقى لا يصح وصله ووصله عبد الرزاق فى مصنفه وذكر ابن حزم

الأشعريين أحدهما عن عيسى والآخر عن يسارى ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستألفان فقال ما يطلبان العمل يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس قال قلت والذي به مثلك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما وما شعثت أنهما يطلبان العمل فكانى انظر إلى سواك فحقت شفقه فقلت أى انزوت (فقال إن أو) قال (لا) بالانف شك من الراوى (نستعمل على عملنا من أراد) لما فيه من التهمة بسبب حرصه ولأن من سأل الولاية وكل إليها ولا يعان عليها لما كان في الغالب أن الذى يطلب العمل إنما يطلبه لأجرة طابق ذلك ما ترجم له وهذا الحديث أخرجه أيضا في الإجارة والأحكام وفي استتابة المرتدين ومسلم في المغازي

وأبو داود في الحدود والنساق في القضاء (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم فمال أصحابه وأنت أي وأنت أيضا رعى غنما فقال نعم كنت أراعها على قراريط لأهل مكة) قال - ويؤيد شيخ ابن ماجه يعني كل شاة بقراط يعني القيراط الذي هو جزء من الدينار أو الدرهم وهو نصف الدنانير أو نصف عشر الدينار أو جزء من أربعة وعشرين جزأ أو قال أبو اسحق الحاربي قراريط اسم موضع بمكة وصححه ابن الجوزي كابن ناصر وأيده معطلماي بان العرب لم تكن تعرف القراريط قال في المنع ١١٢ لكن الأرجح الاول لأن أهل مكة لا تعرف بها مكانا يقال له قراريط اه وقال بعضهم - لم تكن العرب تعرف

ان عرابين مالك رواه أيضا عن أبي هريرة في غرائب مالك وفي التهديدان بعض أصحاب مالك وصلة قال أبو داود والمرسل أصح وقد روى المرسل الشيخان بإفظ من أدركه ماله بعينه عنده رجل قد أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق من غيره ووصله ابن حبان والدارقطني وغيرهما من طريق الثوري عن أبي بكر عن أبي هريرة بنحو لفظ الشيخين قوله بعينه فيه دليل على ان شرط الاتفاق أن يكون المال باقيا بعينه لم يتغير ولم يقبل فان تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلا أو في صفة من صفاتها فهي آفة للغرماء ويؤيد ذلك قوله في الرواية الثانية ولم يفرقه ذهب الشافعي والهادوية الى ان البائع أولى بالعين بعد التغير والنقص قوله فهو أحق به أي بن غيره كائنا من كان وارثا أو غريبا أو جدي قال الجوهري وروى لفت الحنفية في ذلك فقالوا لا يكون البائع أحق بالعين المبيعة التي في يد المئس وتناولوا الحديث بأنه خبر واحد مخالف للاصول لان الساعا صارت بالبيع ملكا للمشتري ومن ضمانه واستحقاق البائع أخذها منه نقض المذكرة وجعلوا الحديث على صورة وهي ما اذا كان المتاع وديعة أو عارية أو انطية وقد قبض به ولو كان كذلك لم يقبل بالافلاس ولا جعل على حقوق المئاة تضييعه صيغة أفعل من الاشتراك وأيضا يرد ما ذهبوا اليه قوله في حديث أبي بكر أيا رجل يبيع متاعا فان فيه التصريح بالبيع وهو نص في محل النزاع وقد أخرجه أيضا - فبيان في جامع وابن خزيمة عن أبي بكر عن أبي هريرة باللفظ اذا ابتاع رجل ساعة ثم أفلس وهي عنده بعينها وفي لفظ لابن حبان اذا أفلس الرجل فوجد البائع ساعة وفي لفظ مالك والشافعي انه لصاحبه الذي يباعه كذا كره المصنف وعند عبد الرزاق باللفظ من باع ساعة من رجل قال المافظ فظهر به ان الحديث وارد في صورة البيع ولا يخو به اقصر وسائر ما ذكره - من من العارية والوديعة بالاولى والاعتذار بان الحديث خبر واحد مردود بانه مشهور ومن غير وجه من ذلك ما تقدم من - مرة وأبي هريرة وأبي بكر بن عبد الرحمن ومن ذلك ما أخرجه ابن حبان بأسناد صحيح عن ابن عمر مر فوها بنحو أحاديث الباب وقد قضى به عثمان بكارواه البخاري والبيهقي عنه حتى قال ابن المنذر لا نعرف لعثمان مخالفا في الصحابة والاعتذار بانه مخالف للاصول اعتذرا فاسدا ما عرفنا لمن ان السنة الصحيحة هي من جله الاصول فلا يترك العمل بها الا ما هو انقض منها ولم يرد في المقام ما هو كذلك وعلى تسليم انه ورد ما يدل على أن السلة

القراريط الذي هو من النقد ولذا قال - في الله عليه وآله وسلم كما في الصحيح تفكحون ارضا يذكرون قيم القيراط لكن لا يلزم من عدم معرفتهم انها ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف ذلك والحكمة في الهامهم رعي الغنم قبل النبوة ليحصل لهم - القرن برعيها على ما يكافونه من القيام بأمر أمهم ولان في مخالطة ما زيادة العلم والشفقة لانهم اذا صبروا على مشقة الرعي ردوه واعانها السباع الضارية والايدي الخاطئة وعلو الاختلاف طباعها وتفاوت عقولها وعرفوا ضاعتها واحتياجا بها الى النقل من مرعى الى مرعى ومن مسرع الى مرعى رفقوا بضاعتها واحسنوا تعاهدها فهو توطئة لتعريفهم سياسة امهم وخص الغنم لانها اضعف من غيرها ولان تفرقها اكثر من تفرق الابل والبقر لا مكان ضبط الابل والبقر بالربط دونها وفي الحديث دليل على جواز الاجارة على رعي الغنم

ويطلق بها في الجوز غيرهما من الحيوانات وفي ذكره صلى الله عليه وآله وسلم لانه بعد ان علم انه اشرف خلق الله ما فيه نصير من التواضع والتصرح بعينه عليه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في التجارات (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال مثل المسكين واليهود والنصارى كمثل رجل اساء تأجر قوما) هم اليهود وهو من باب القلب أي كمثل قوم استأجرهم رجل أو هو من باب تشبيه المركب بالمركب لا تشبيه المقر بالمقر فلا اعتبار بالاجلهم وعين اذ التقدير مثل الشارع معكم كمثل رجل مع آخر (يعملون له عملا يوما الى الابل على أجر معلوم) أي على قيراطين (فهم لو االه الى نصف النهار فقالوا لا حاجة لنا الى اجر لك الذي شيرطت لنا) اشارة الى انهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم وهو - من اطلاق القول وإرادة لانه

لان لازمه ترك العمل المبر به عن ترك الايمان (وما عملنا باطل) اشارة الى احباط عملهم بكفرهم بعيسى اذ لا ينفعهم الايمان بموسى وحده بعد بعثة عيسى (فقال لهم لا تفعلوا) ابطال العمل وترك الاجر المشروط (أكلوا بقية عملكم وخذوا أبركم كاملا فأبوا وتركوا واستأجروا آخرين) وهم النصارى (بعدهم فقال) لهم (أكلوا بقية يومكم هذا) اكلوا بقية عملكم الذي جعلت لانفاهم) فكفروا وتولوا وحبط عملهم كاليهود (فقال لهم ١١٣ أكلوا بقية عملكم فان ما بقي من النهار شيء

يسير) بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقي من الدنيا (فأبوا) أن يعملوا وتركوا جرحهم وفي حديث ابن عمر انه استأجر من اليهود من اول النهار الى نصفه والنصارى منه الى العصر فبين الحديثين مغايرة واجيب بان ذلك بالنسبة الى من يجزع عن الايمان بالموت قبل ظهور دين آخر وهذا بالنسبة الى من ادرك دين الاسلام ولم يؤمن به والظاهر انها مقصيتان وقال ابن رشد ما حصله ان حديث ابن عمر سبق مثلا لاهل الاعذار قوله فمجزوا فاشار الى ان من يجزع عن استيفاء العمل من غير ان يكون له صنيع في ذلك يحصل له الاجر تاما بفضل الله قال وذ كر حديث ابي موسى مثالا لمن اخر غير عذروا الى ذلك الاشارة بقوله عنهم لا حاجة لنا الى اجرك فاشار بذلك الى ان من اخره عامدا لا يحصل له ما حصل لاهل الاعذار اه وفي رواية اخرى عن ابن عمر في باب من ادرك ركعة من العصر ما وافق رواية ابي موسى وهو يدل على

تصير بالبيع ملكا لا يشتري فما ورد في الباب أخص مطلقا فيبقى العام على الخاص وحل بعض الحنفية الحديث على ما اذا أفلس المشتري قبل ان يقبض السلعة وتعقب بقوله في حديث سمرة عند مفلس وبقوله في حديث ابي هريرة عند رجل وفي لفظ لابن حبان ثم أفلس وهي عنده ولا يبيع اذا أفلس الرجل وعنده متاع وقال جماعة ان هذا الحكم أعني كون البائع اولى بالساعة التي بقيت في يد المفلس مختص بالبيع دون القرض وذهب الشافعي وآخرون الى ان المقترض اولى من غيره واحتج الاولون بالروايات المتقدمة المصرحة بالبيع قالوا فتحمل الروايات المطلقة عليها اولئك لا ينبغي أن التصريح بالبيع لا يصلح التقييد الروايات المطلقة لانه انما يدل على أن غير البيع بخلافه بمفهوم اللقب وما كان كذلك لا يصلح للتقييد الاعلى قول ابي نوريكا تقرر في الاصول وربما يقال ان المصرح به هنا هو الوصف فلا يكون من مفهوم اللقب قوله ولم يكن اقتضى من ماله شيئا فيه دليل لما ذهب اليه الجمهور من ان المشتري اذا كان قد قضى بهض الثمن لم يكن البائع اولى بمالم يسلم المشتري عنه من المبيع بل يكون اسوة الغرماء وقال الشافعي والهادوية ان البائع اولى به والحديث يرد عليهم قوله وان مات المشتري الخ فيه دليل على أن المشتري اذا مات والسلعة التي لم يسلم المشتري عنها باقية لا يكون البائع اولى بها بل يكون اسوة الغرماء والى ذلك ذهب مالك وأحمد وقال الشافعي البائع اولى بها واحتج بقوله في حديث ابي هريرة الذي ذكرناه من أفلس او مات الخ ورجحه الشافعي على المرسل المذكور في الباب قال ويصح قل ان يكون آخره من رأى ابي بكر بن عبد الرحمن لان الذين وصلوه عنه لم يذكره قضية الموت وكذلك الذين روه عن ابي هريرة غيره لم يذكره وذلك بل صرح بعضهم عن ابي هريرة بالتسوية بين الافلاس والموت كما ذكرنا قال في الفتح فتعين المصير اليه لانهما زيادة مقبولة من نعمة قال وجزع ابن العربي بان الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي رجح الشافعي ايضا بين الحديثين بحمل مرسل ابي بكر على ما اذا مات مليا وحل حديث ابي هريرة على ما اذا مات مفلسا وقد استدل بقوله في حديث ابي هريرة او مات على ان صاحب السلعة اولى بها ولو اراد الورثة أن يعطوه ثم لم يكن لهم ذلك ولا يلزمه القبول وبه قال الشافعي وأحمد وقال مالك يلزمه القبول وقالت الهادوية ان الميت اذا خلف الوفا لم يكن البائع اولى بالسلعة وهو خلاف الظاهر لان الحديث يدل على أن الموت من

٥٥ نيل خا ان مبلغ الاجر لليهود لعمل النهار كله قيراطان واجر النصارى لانهما الباقي قيراطان فلما تجزوا عن العمل قبل تمامه لم يصيبوا الا قدر عملهم وهو قيراط (واستأجروا) هم المسلمون (أن يعملوا له بقية يومهم) فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا اجرا لغيريقيين) اليهود والنصارى (كلهما) بايمانهم بالانبياء الثلاثة محمد وموسى وعيسى (فذلك مثلهم) اي المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا النور) الحمدى وللسماعى فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا اما جرحهم الله به واستدل به على ان بقاء هذه الامة يزيد

على الالف لانه يقتضى ان مدة اليهود تطير مدتي النصارى والمسلمين وقد اتفق أهل النقل على ان مدة اليهود الى البعثة الحمديّة كانت أكثر من ألفي سنة ومدة النصارى من ذلك ستمائة سنة وقيل أقل مدة المسلمين أكثر من ألف سنة قطعاً قاله في الفتح وقد حقه ذلك المقام في كتابه القطة العجلان مما عسى اليه حاجة الانسان بما لا يتصور ان يزيد عليه وفي الحديث تفضيل هذه الامة وتوفير أجراهم مع قلة عملهم (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم - ما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انطاني ثلاثة رهط) قال الجوهرى ١١٤ الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة قال تعالى وكان

موجبات استحقاق البائع لاسلامه ويؤيد ذلك عطفه على الافلاس واستدل باحاديث الباب على حلول الدين الموجب للافلاس قال في الفتح من حيث ان صاحب الدين ادرك متاعه بعينه فيه يكون أحق به ومن لو ازم ذلك انه يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور ولكن الرابع - هذا الشافعية ان المؤجل لا يحل بذلك لان الاجل حق مقصوده فلا يشترط وهو قول الهاديّة واستدل أيضاً باحاديث الباب على ان صاحب المتاع أن يأخذ من غير حكم ما كم قال في الفتح وهو الاصح من قول العلماء وقيل يتوقف على الحكم

(باب الحجر على المدين ويبيع ماله في قضاء دينه)

(عن كعب بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجر على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه رواه الدارقطني * وعن عبد الرحمن بن كعب قال كان معاذ بن جبل شاباً خفياً وكان لا يمد شيئا فلم يزل يذان حتى أغرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلّمه أيكلّم غرماء فلو تر كوا لا حد لتر كوا المعاذ لاجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماله حتى قام معاذ بفير شي رواه سعيد في سننه هكذا مرسل) حديث كعب أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وصححه ومروسل عبد الرحمن بن كعب أخرجه أيضاً أبو داود وعبد الرزاق قال عبد الحق المرسل أصح وقال ابن الاطلاع في الاحكام هو حديث ثابت وقد أخرجه الحديث الطبراني ويشهد له ما عند مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم وقد تقدم وقد استدل بحججه صلى الله عليه وآله وسلم على معاذ على انه يجوز الحجر على كل مدين وعلى انه يجوز للعالم بيع مال المدين لقضاء دينه من غير فرق بين من كان ماله مستغراً بالدين ومن لم يكن ماله كذلك وقد حكى صاحب البحر هذا عن العقدة والشافعي ومالك وأبي يوسف ومحمد وقيدوا الجواز بطاب أهل الدين للعجز من العالم كم وروى عن الشافعي انه يجوز قبل الطلب للمصلحة وحكى في البصر أيضاً عن زيد بن علي والناصر وأبي حنيفة انه لا يجوز الحجر على المدين ولا يبيع ماله بل يحبس منه العالم حتى يقضى واستدل لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم

في المدينة تسعة رهط فجمع وليس له واحد من انطه مثل ذود (من كان قبلكم حرق أو والميت) موضع البيوتنة (الى غار) كهف في جبل (فدخل لوه فأنحدرت) هبطت (صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار فقالوا انه لا ينجيكم) من الانجاء أي لا يخلصكم (من هذه الصخرة الا أن تدعوا الله بالصالح أعمالكم فقال رجل منهم اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران) هو من باب التغليب اذا اراد الاب والام (وكنيت لا أغيب قبلكما) والغيب شرب العشي أي ما كنت أقدم عليهم ما في شرب نصيبهم - ما من اللبن (أهلاً) أقارب (ولا مالا) رقيقاً (فناي) كسبي أي بعد (في طاب شيء) بعد (يومافلم أرح) من أراح رباعياً أي لم ارجع (عليهما) أي على ابوي (حتى ناما فخلت) وفي رواية فخلت بالميم (لهما) غبوقهما فوجدتهما نائمين وكرهت ان اغيب قبلكما - ما أهلاً أو مالا فلبثت والقدر على يدي

على التثنية (انظر استيفاء ما حتى برق الفجر) أي ظهر ضياءه (فاستيقظا فشر باغبوقهما اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فخرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة فانقرجت شيئاً لا يستر طبعون انظر وج) منه (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال الاخر اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس الى فأردتها عن نفسها) أي بسبب نفسها أو من جهتها ولعمري والمسقى على نفسها أي مستعملة عليها وهو كناية عن طلب الجماع (فامتنعت مني حتى أمت) أي نزلت (بها سنة من السنين) المقسطة فاحوجتها (فجاءتني فاعطيتها عشرين ومائة دينار) وفي البيوع مائة دينار أو التخصيص بالعدد

لا ينافي الزيادة أو المائة كانت بالمائة أو العشرون تبرعاً منه كرامة لها (على أن تخلي بيني وبين نفسي ما ففعلت) ذلك (حتى إذا قدرت عليها) وفي رواية فلما قدمت بين رجليها (قالت لأجل لك) بفتح الهمزة وبضمة من الإحلال (أن تنض الخاتم الابحقة) أي لا يحصل لك إزالة البكارة إلا بالحلل وهو النكاح الشرعي المذموم للوطء (فتخرجت) أي تجنبت واحتزنت من الإثم الناشئ (من الوقوع عليها) بغير حق (فانصرفت عنها وهي أحب الناس إلى وتركزت الذهب الذي أعطيتها) قال العيني وفي رواية أبي ذر التي والذهب يذكرون وث (اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء ١١٥ وجهك فافرج عنا ما نحن فيه) أي من هذه

الصخرة (فانفجرت الصخرة غير

أنهم لا يستطيعون الخروج منها

قال النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم وقال الثالث اللهم اني

استأجرت أجراً) بضم الهمزة

جمع أجير (فاعطيتهم أجراً غير

رجل واحد) منهم (ترك) أجره

(الذي له وذهب فتمرت) أي

كثرت (أجره حتى كثرت منه

الاموال فجاءني بعد حين فقال

يا عبد الله أدى إلى أجري) بيا

ثابتة بعد الدال والصواب

حذفها (فقات له كل ما ترى من

أجرك) وفي رواية من أجلك

(من الإبل والبقر والغنم

والرقيق) بيان لقوله ما ترى

(فقال يا عبد الله لا تسهرني) أي

مجزوماً على الأمر (فقلت له

إني لا أسهرني بك فاخذه كله

فاستاقه فلم يترك منه شيئاً اللهم فان

كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك

فافرج عنا ما نحن فيه) من هذه

الصخرة (فانفجرت الصخرة

فخرجوا) من الغار (يمشون)

وقد تعقب المهلب البخاري بأنه

ليس في الحديث دليل لما ترجم له

الحديث وهو مخصص بحديث معاذ المذكور وأما ما ادعاه امام الحرمين حاكياً لذلك عن العلماء وتبعه الغزالي ان حجراً ما لم يكن من جهة استدعاء غرمانه بل الاشبه به انه جرى باستدعائه فقال الحافظ انه خلاف ما صح من الروايات المشهورة في المراسيل لا يداود التصريح بان الغرماء التمسوا ذلك قال وأما ما رواه الدارقطني ان معاذ أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلمه ليكلم غرماء فلاحظ فيه ان ذلك لالتماس الحجر وانما فيه طلب معاذ الرفق منهم وبعدها تجتمع الروايات انتهى وقد روى الحجر على المديون واعطاء الغرماء ماله من فعل عمر كافي الموطأ والدارقطني وابن أبي شيبة والبيهقي وعبد الرزاق ولم ينقل انه أنكر ذلك عليه أحد من الصحابة

• (باب الحجر على المذنب) •

عن عروة بن الزبير قال أتبع عبد الله بن جعفر بن عاف قال علي رضي الله عنه لا تين عثمان

فلا تحزن عليك فأعلم ذلك ابن جعفر بن الزبير فقال ما شريكك في بيعتك فأتى عثمان رضي

الله عنه فقال تعال أبحر علي هذا فقال الزبير أنا شريكك فقال عثمان أبحر علي رجل

شريكك الزبير ورواه الشافعي في مسنده) هذه القصة رواها الشافعي عن محمد بن الحسن

عن أبي يوسف القاضي عن هشام بن عروة عن أبيه وأخرجها أيضاً البيهقي وقال يقال

ان أبا يوسف تفرد به وليس كذلك ثم أخرجهما من طريق الزهري المديني القاضي عن

هشام بن عروة ورواه أبو عبيد في كتاب الاموال من عثمان بن مسعود عن حماد بن زيد عن

هشام بن عثمان عن ابن جعفر بن عثمان قال لعلي عليه السلام لا تأخذ علي يد ابن

أخيك يعني عبد الله بن جعفر وشجر عليه اشتري سبعة بستان ألف درهم ما يسرني أني إلى

بيغلي وقد ساق القصة البيهقي فقال اشترى عبد الله بن جعفر أرضاً سبعة فباع ذلك علماً

عليه السلام فعزم علي ان يسأل عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله بن جعفر إلى الزبير فذكر

ذلك له فقال الزبير أنا شريكك فلا سأل علي عثمان الحجر علي عبد الله بن جعفر قال كيف

أبحر علي من شريكك الزبير وفي رواية للبيهقي أن الثمن سقاة ألف وقال الرافعي الثمن

ولا تون ألفاً قال الحافظ لعنه من غلط النسخ والصواب بستان يعني ألفاً انتهى وروى

القصة ابن حزم فقال بستان ألفاً قد استدلل بهذه الواقعة من أجازا الحجر علي من كان سيئ

فان الرجل انما التجرف في أجر أجبره ثم اعطاه له على سبيل التبرع فانه انما كان يلزمه قدر العمل خاصة انتهى (عن أبي سعيد رضي الله عنه) سعد بن مالك الخدري (قال انطلق نهر) هو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال لكن عند ابن ماجه أنهم كانوا ثلاثين وكذا عند الترمذي ولم يسم أحد منهم وعنده أحمد بن حنبل بنحوه ما رواه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين رجلاً (من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفرة سافروها) أي في سرية عليهم أبو سعيد الخدري كما عند الدارقطني ولم يعينها أحد من أهل المغازي فيما وقف عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله (حتى نزلوا) أي لبلا كما في الترمذي (على حمن احياء العرب) قال في الفتح

ولم أفت على تعيين الحى الذى نزلوا به من أى القبائل هم (فاستضافوهم) أى طلبوا منهم الضيافة (قابوا ان يضيفوهم فلدغ)
 أى اسع مبيلا للمفعول (سيد ذلك الحى) أى به قرب كفى الترمذى ولم يسم سيد الحى (فسعوا له بكل شئ) مما جرت العادة ان
 يتدأوا به من لدغة العقرب وفي رواية الكشميرى فشفوا أى طلبوا له الشفاء أى عالجوه بما يشفيه وقد زعم السفاقسى أنها
 نصف (لا ينفعه شئ فقال بعضهم) لبعض (لأنهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا) عندكم زلزاله أن يكون عند بعضهم شئ يداويه
 (فأتوهم فقالوا يا أيها الرهط ان سيدنا لدغ ١١٦ وسعينا له بكل شئ لا ينفعه) وفي رواية معبد بن سيرين ان الذى جاءهم

جارية منهم ففعل على أنه كان
 معها غيرها (فهل عند أحد منكم
 من شئ) زاد أبو داود ومن هذا
 الوجه ينفع صاحبنا وزاد البزار
 فقالوا لهم قد بلغنا ان صاحبكم
 جاء بالنور والشفاء قالوا نعم (فقال
 بعضهم) هو أبو سعيد الخدرى
 كفى بعض روايات مسلم (نعم والله
 انى لا رقى ولكن والله لقد
 استشفناكم فلم تضيءونا فلما أنا
 براق ليكم حتى تجعلوا لنا جعلنا
 بضم الجيم وسكون العين ما يعطى
 على العمل (فصالحوهم) أى
 وافقوهم (على قطيع من الغنم)
 وفي رواية النسائى ثلاثون شاة
 وهو مناسب لعدد السرية كما مر
 فكانهم اعتبروا عددهم فجعلوا
 لكل واحد شاة (فانطلق) الراقى
 الى الملدوغ وجعل (يتقل عليه)
 أى ينفع نفعه معه أدنى بزق قال
 ابن أبي جيرة فى جملة النفوس محل
 التفل فى الرقية بهـ القرارة
 تحصل بركة الرقى فى الجوارح
 التى ير عليها فحصل البركة فى الرقى
 الذى يتفـله (ويقرأ الحمد لله رب
 العالمين) النافحة الى آخرها وفى

التصرف وبه قال على عليه السلام وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر
 وشرح وعطاء والشافعى ومالك وأبو يوسف ومحمد هكذا فى البصرى قال فى الفتح والجهود
 على جواز الجرع على الكبير وخالف أبو حنيفة وبهض الظاهرية ووافق أبو يوسف
 ومحمد قال الطحاوى ولم أر عن أحد من الصحابة منع الجرع على الكبير ولا عن التابعين
 الا عن ابراهيم وابن سيرين ثم حكى صاحب البحر عن العترة أنه لا يجوز سطة او عن أبي
 حنيفة أنه لا يجوز أن يسلم اليه ماله بعد خمس وعشرين سنة ولهم ان يجيبوا عن هذه
 القصة بأنها وقعت عن بعض من الصحابة والخجـة انما هو اجماعهم والاصل جواز
 التصرف لكل مالك من غير فرق بين أنواع التصرفات فلا يمنع منها الا ما قام الدليل
 على منعه ولكن الظاهر ان الجرع على من كان فى تصرفه نفسه كان أمرا معروفا
 عند الصحابة مألوفا بينهم ولو كان غير جائزا لذكره بعض من اطالع على هذه القصة
 والكان الجواب من عثمان رضى الله عنه عن على عليه السلام بأن هذا غير جائز وكذلك
 الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الامر غير جائزا لكان لهما عن تلك الشركة
 من دوحه والعجب من ذهب العترة الى عدم الجواز مطلقا وهذا امامهم وسيدهم
 أمير المؤمنين على كرم الله وجهه يقول بالجواز مع كون أكثرهم يجهل قوله بحجة متبعة
 يجب المصير اليها وتصلح لمعارضة المرفوع واما اعتذار صاحب البحر عن ذلك بان عليا
 عليه السلام لم يفعل ذلك فى غاية من السقوط فان الجرع لو كان غير جائزا لذهب الى
 عثمان وسأل منه ذلك واما اعتذاره أيضا بان ذلك اجتهد فخالف لما انتهى عليه فى كثير
 من الابحاث من الجزم بان قول على حجة من غير فرق بين ما كان للاجتهاد فيه مصرح
 وما ليس كذلك على ان ما لا مجال للاجتهاد فيه لافرق فيه بين قول على عليه السلام وغيره
 من الصحابة ان له حكم الرفع وانما محل النزاع بين أهل البيت عليهم السلام وغيرهم
 فيما كان من موطن الاجتهاد وكثيرا ما ترى جماعة من الزيدية فى مؤلفاتهم يجهلون
 بحجة قول على عليه السلام ان وافق ما يذهبون اليه ويعتذرون عنه ان خالف بأنه
 اجتهد لا حجة فيه كما يقع منهم ومن غيرهم اذا وافق قول أحد من الصحابة ما يذهبون
 اليه فانهم يقولون لا تخاف له من الصحابة فكان اجماعا ويقولون ان خالف ما يذهبون
 اليه قول صحابي لا حجة فيه وهكذا يحتجون باقوالهم الى الله عليه وآله وسلم ان كانت

رواية جابر ثلاث مرات وفي رواية الامش سبع مرات والحكم للزائد (فكانما نشط) أى حل (من عقال) موافقة

بكسر العين حبل يشديه ذراع البهية لكن قال الخطابي ان المشهور أن يقال فى الحل انشط بالهمزة وفى العقد نشط وقال ابن
 الاثير وكثيرا ما يجيىء فى الرواية كانما نشط من عقال وليس يصح يقال نشطت العقدة اذا عقدتها وانشطت اذا حلتها وفى
 القاموس كالصاح كنصر عقه كنشطه وانشطه وله ونقل فى المصابيح عن الهروى أنه رواه كانما أنشط وعن السفاقسى أنه
 كذلك فى بعض الروايات ههنا (فانطلق) الملدوغ حال كونه (عشى وما به قلبه) بهركات أى حلة ومعنى بذلك لان الذى تصيبه

ينقلب من جنب الى جنب ليعلم موضع الداعية ونقل عن خط الداعية انهم اخذوا من القلاب ياخذ البعير فيشتكي منه قلبه فيموت من يومه (قال فاوقوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه) وهو الثلاثون شاة (فقال بعضهم اقموا فقال الذي رقى لاتفعلاوا) ما ذكرتم من القصة (حتى نأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنذكر له الذي كان) من امرنا هذا (فتنظر ما يا امرنا) به فتنبه وفي رواية الا عثم فلما قبضنا الغنم عرض في انفسنا منها نبي (فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المدينة (فذكروا له) القصة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٧ للراق (وما يدريك أنها) أى الفاتحة (رقية)

بضم الراء وسكون القاف وعند
الدارقطني ومالك أنها رقية
قال حق أتي الى في روعي (ثم قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (قد
أصبتم) في الرقية أوفى بوقتكم عن
النصر في الجعل حتى استاذنوني
أو أعم من ذلك (اقسموا) الجعل
بينكم (واضربوا) أى اجعلوا
(لى معكم) منه (سهما) أى نصيبا
والامر بالقصة من باب مكارم
الاخلاق والا فالجميع للراق
واغما قال اضربوا تطيبوا القلوب
ومبالغة في أنه حلال لاشبهة
فيه (فصحت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) ومطابقته
للتبرجة واضحة قال ابن عباس
مرفوعا حق ما أخذتم عليه أجرا
كتاب الله وبه إذا تمك الجهور
في جواز الاجرة على تعليم القرآن
ومنع ذلك الحنفية في التعليم لانه
عبادة والاجر فيها على الله تعالى
وهو القياس في الرقي الا أنهم
أجازوه في الرقي لهذا الخبر وقال
الشافعي لا يشترط المعلم على من
يعلمه اجرة الا أن يعطى شيئا
فليقبله وقال الحكم لم اسمع

موافقة للمذهب ويعتدون عنها ان خالفنا بغيره مع لومة الوجه الذي لاجله
وقعت فلا تصلح للعبة فليكن هذا منك على ذكر فاته من المزايا التي يتبين عندها
الانصاف والاعتصاف وقد قدمنا التنبيه على مثل هذا ذكرنا ما فيه من التصدير عن
الاغترار بذلك ومن الأدلة الدالة على جواز الحجر على من كان بعد البخلوغ سي التصرف
قول الله تعالى ولا تؤثروا السفهاء أموالكم قال في الشاف السفيه المبدون
أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولا يدى لهم باصلاحها وتميرها والتصرف
فيها او الخطأ الاولياء وأضاف الاموال اليهم لانهم من جنس ما يقيم به الناس معايشهم
كما قال ولا تنقلوا أنفسكم فمما ملكت أيما لكم من فتياتكم المؤمنات والدليل على أنه
خطاب للاولياء في أموال اليتامى قوله وارزقوهم فيها واكرمهم ثم قال في تفسير قوله
تعالى وارزقوهم فيها واجعلوا مكنانا لرزقهم بأن تكبروا فيها وترجعوا حتى تكون
نقمتهم من الارباح لا من صلب المال فلا يأكلها الانفاق وقيل هو أمر لكل أحد
أن لا يخرج ماله الى أحد من السفهاء قريب أو اجنبي رجل أو امرأة يعلم أنه يضعه
فيما لا ينبغي ويستهلكه انتهى وقد عرفت به إذا عدم اختصاص السفهاء المذكورين
بالصبيان كما قال في البحر فانه تخصيص لما نزل عليه الميعة بلاخصص ومما يؤيد ذلك
نهيهم صلى الله عليه وآله وسلم عن الاسراف بالماء ولو على نهر جار ومن المؤيدات
عدم انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على قرابة حبان لما سألوه أن يحجر عليه ان صح
ثبوت ذلك وقد تقدم الحديث بجميع طرقه في البيع وقد استدلل على جواز الحجر
على السفهه أيضا برده صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذي تصدق بأحد نوبه
كما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من حديث
أبي سعيد وأخرجه الدارقطني من حديث جابر وعما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة
من حديث جابر أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رد البيضة على من تصدق
بها ولا مال له غيرها وبرده صلى الله عليه وآله وسلم عتق من اعتق عبدا له عن دبر ولا
مال له غيره كما أشار الى ذلك البخاري وترجم عليه باب من رد أمر السفهه والضعيف
العقل وان لم يكن يحجر عليه الامام زمن جلة ما استدلل به على الجواز قول ابن عباس
وقد سئل متى ينقض يثم اليتيم فقال لعمرى ان لرجل اتعبت لحيمته وانه لضعيف

أحدا من الفقهاء كره اجر المعلم وأعطى الحسن البصري دراهم عشرة أجرة المعلم ولم ير ابن سيرين باجر القسام بأسأى اذا كان
بغير اشتراط اما مع الاشتراط فكان يكرهه وقال ابن سيرين كان يقلل السهت الرشوة في الحكم وكانوا يعطون الاجرة على
انقرض أى نظارص الثمرة وحمل بعضهم الاجر في هذا الحديث على الثواب وشيأ القصة التي في الحديث يأتي هذا التأويل
وادعى بعضهم نسخه بالاخبار الواردة في الوعيد على أخذ الاجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره ونعقب بان
النسخ لا يثبت بالاحتمال وبأن الإخبار القاضية بالمنع وقائع محتملة للتأويل لتوافق الإخبارات الصحيحة بحديث الباب

وبأنهم لا تقوم به الحجة فلا تقوى على معارضة ما في الصحيح وقد عرفت مما سبق أنها تنقض الاحتجاج على المطلوب والجمع يمكن إما بجمع الاجراء المذكور على الشواب ويرد بان سباق القصة يابى ذلك أو المراد أخذ الاجر على الرقية فقط كما يشعر به السياق فيكون محضه بالأحاديث القاضية بالمنع أو يحصل الاجر هنا على عمومه فيشمول الاجر على الرقية والتلاوة والتعليم ويخص أخذها على التعليم بالأحاديث المتقدمة ويجوز ما عداه وهذا أظهر وجوه الجمع فينبغي المصير إليه قاله الامام في نيل الاوطار والسبل الجرار وفي هذا الحديث ازواجه ١١٨ كما مذكورون بالكفى وهو غريب جدا وكاهم بصريون غير أبي عروانة

فواسطى وأخرجه البخارى أيضا في الطب وكذا لم وأخرجه أبو داود وفيه وفي البيوع والترمذى فيه وكذا النسائى وابن ماجه في التجارات قال الحافظ ابن حجر وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله ويلحق به ما كان بالذكر والدعاء المأثور وكذا غير المأثور بما لا يخالف ما في المأثور وأما الرقى بما سوى ذلك فليس في الحديث ما يشبهه ولا ينفيه وفيه مشروعية الضيافة على أهل البوادي والنزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء وفيه مقابلة من امتنع من المكرمه بتظير صنعه لما صنعه الصحابي من الامتناع من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم وهذه طريقة موصى عليه السلام في قوله لو شئت لخذت عليه أجرا ولم يذكر الخضر عن ذلك الا بامر خارجي عن ذلك وفيه أيضا ما ياتزمه المسرعة على نفسه لان أبا سعيد التزم أن يرقى وان يكون الجعل له ولا صحابه وأمره النبي صلى الله

الأخذ لنفسه ضعف العطاء فإذا أخذ لنفسه من ما لم يأخذ من الناس فقد ذهب عنه اليتم حكمه في الفتح والحكم في الطبر على السفيه ان حفظ الاموال حكمه لانها مخلوقة للانتفاع بها بالاتبذير ولهذا قال تعالى ان المبذرين كانوا اخوانا للشياطين قال في البحر فصل والسفيه المقتضى للعبع عندهم من أثبته هو صرف المال في الفسق او فيما لا مصلحة فيه ولا غرض ديني ولا دنيوي كشر ما يساوى درهما بمائة لا صرفه في أكل طيب ولبس نفيس وفاخر المشهور لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآية وكذا الوأفقه في القرب انتهى

• (باب علامات البلوغ) •

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتم بعد احتلام ولا صلات يوم الى الليل رواه أبو داود • وعن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأما ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأما ابن خمس عشرة فاجازني رواه الجماعة • وعن عطية قال عرضنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم قرظة فكان من أثبت قتل ومن لم يثبت خلى سبيله وكنت ممن لم يثبت فخلى سبيلي رواه الجماعة وصححه الترمذى وفي لفظ من كان محتلما أو انبت عانته قتل ومن لا ترك رواه أحمد والنسائى • وعن مرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم والشرخ الغلمان الذين لم ينبتوا رواه الترمذى وصححه حديث علي عليه السلام في اسناده يحيى بن محمد المدني الحارثي منسوب الى الحارث الجهم والراء المهمله بلدة على الساحل بالقرب من مدينة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال البخارى يتكلمون فيه وقال ابن حبان يجب التمسك عما انفرد به من الروايات وقال العقيلي لا يتابع يحيى المذكور على هذا الحديث وفي الخلاصة أنه وثقه الجعفي وابن عدى قال المنذرى وقد روى هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وليس فيها شيء يثبت وقد أعل هذا الحديث أيضا عبد الحق وابن القطان وغيرهما وحسنه النووي مفسكا بسكوت أبي داود عليه ورواه الطبراني في الصغير بسند آخر عن علي عليه السلام ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج نحوه الطبراني

عليه وآله وسلم بالوفا بذلك وفيه الاشتراك في الموهوب اذا كان أصله معلوما وجواز طلب الهدية ممن في يدهم رغبته في ذلك واجابته اليه وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحيل وترك النصف فيه اذا عرضت فيه شبهة وفيه الاجتهاد عند فقد النص وعظمة القرآن في صدور الصحابة خصوصا القاتحة وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو في يده منعه عن قسم له لان أولئك منعوا الضيافة وكان الله قسم للصحابة في ما لهم نصيبا فنعوهم فسبب لهم لدغ العقرب حتى سبق لهم ما قسم لهم وفيه الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأسا في المنع لان عادة الناس الاتجار بما كبرهم

فما كان وأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم - م جزاء وفا ما انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عصب الفعل) بفتح العين وسكون السين والفعل الذي كرم من كل حيوان فرسا كان أو تيسا أو جمل أو غير ذلك والمعنى نهى عن كرائته والمشهور في كتب الفقه أن عصب الفعل ضربه وقيل أجرة ضربه وقيل ماؤه وعلى الثاني أي أجرة الجماع جرى الموائف ويؤيده - حديث جابر بن سمرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن عصب الفعل والحاصل أن بذل المال عوضا عن الضراب إن كان ١١٩ به ما يباحل قطعاً لأن ما أفعال غير متقوم ولا معلوم ولا مدور على تسليمه

في الكبير عن حنظلة بن حذيفة عن جده واسناده لا بأس به وأخرج نحوه أيضا ابن
عدي عن جابر وحديث ابن عمر زاد فيه البيهقي وابن حبان في صحيحه بعد قوله لم يحزني ولم
يرني بلغت وبعد قوله فاجازني ورأني بلغت وقد صحح هذه الزيادة أيضا ابن خزيمة وحديث
عطية القرظي صحيحه أيضا ابن حبان والحاكم وقال على شرط الصحيحين قال الحافظ وهو كما
قال الأنعم لم يحز جال عطية وماله الا هذا الحديث الواحد وقد أخرج نحوه حديث عطية
الشيخان من حديث أبي سعيد بلفظ فكان يكشف عن مؤثر المراهقين في أنبت منهم قتل
ومن لم ينبت جعل في الذراري وأخرج البراز من حديث سعد بن أبي وقاص حكم على بني
قريظة ان يقتل منهم كل من جرت عليه العواصي وأخرج الطبراني من حديث أسلم بن مجير
الانصاري قال جعلني النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أسارى قريظة فكنت انظر في
فرج الغلام فان رأيت قد أنبت ضربت عنقه وان لم أره قد أنبت جعلته في مفاتيح المسلمين
قال الطبراني لا يروى عن أسلم الا بهذا الاسناد قال الحافظ وهو ضعيف وحديث سمرة
آخرجه أيضا أبو داود وهو من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعة منه مقال قد تقدم
وفي الباب عن انس عند البيهقي بلفظ اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله وما
عليه وأقيمت عليه الحدود قال في التلخيص وسنده ضعيف وعن عائشة عند أحمد وأبي
داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم بل نظر رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى
يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الجنون حتى يفيق وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي
وأحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة عن علي عليه السلام من طرق وفيه
قصة جرت له مع عرلة لها البصاري فمن الطرق عن أبي ظبيان عنه بالحديث والقصة ومنها
عن أبي ظبيان عن ابن عباس وهي من رواية جرير بن حازم عن الاعمش عنه وذكره الحاكم
عن سمعة عن الاعمش كذلك لكنه وقفه وقال البيهقي تفرد برفعه جرير بن حازم قال
الدارقطني في العلل وتفرد به عن جرير عبد الله بن وهب وخاتمه ابن فضيل ووكيع
فرواه عن الاعمش موقوفا وكذا قال أبو حصين عن أبي ظبيان وخالفهم حماد بن رزيق
فرواه عن الاعمش ولم يذكر فيه ابن عباس وكذا قال عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن
علي وعمر رضي الله عنهما مرفوعا قال الحافظ وقول وكيع وابن فضيل أشبه بالصواب
وقال النسائي حديث أبي حصين أشبه بالصواب. ورواه أيضا أبو داود من حديث أبي

[illegible]

فهى محمولة على المتعارف ولا يضرها الجهة في الجملة وهى تجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعى لا إطلاق الأدلة الواردة في ذلك وتكون الاجرة معلومة عند الاستئجار لحديث ابى سعيد المتقدم فان لم تكن أجرة معلومة استحق الاجير مقداره له عند اهل ذلك العمل وهو الاقرب الى العدل وقد ورد النهى عن كسب الحجام ومهر البغي وحلوان الكاهن واجرة المؤذن وقفيز الطحان ويجوز الاستئجار على تلاوة القرآن ويحذر ان يكرى العين مدة معلومة باجرة معلومة ومن ذلك الارض بشرط ما يخرج منها ومن افسد ما استؤجر عليه او اتلف ١٢٠ ما استأجره ضمن الحديث على اليد ما اخذت حتى تؤديه اخرج احمد واصحاب

السنن والحاكم وصححه ومجمل
بسط ذلك كتب الفروع والله اعلم
(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الخوالات)

بالجمع وفتح الحاء وقد تكسر جمع
حواله مشتق من التحويل او
من الخوول يقال حال عن العهد
اذا انتقل عنه خوولا وهى
عند الفقهاء نقل دين من
ذمة الى ذمة اخرى واختلقوا
هل هى بيع دين بدين رخص
فيه فاستثنى من النهى عن
بيع الدين بالدين او هى استيفاء
وقيل هى عقد ارفاق مستعمل
ويشترط في صحتها رضا المجهل
بلا خلاف والتمثال عند الأكثر
والتمثال عليه عند بعض من ثلث
ويشترط أيضا تماثل الحقيقتين في
الصفات وأن يكون في شئ معلوم
ومنه من خصها بالنقد دين
ومنعها في الطعام لانها بيع
طعام قبل أن يستوفى (عن
أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
مطل المديان الغنى القادر
على وفاء الدين ربه بعد استحقاقه

الضحى عن علي عليه السلام بالحديث دون القصة وأبو الضحى قال أبو زرعة حديثه
عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي قال أبو زرعة وهو
مرسل أيضا ورواه الترمذى من حديث الحسن البصرى قال أبو زرعة أيضا وهو
مرسل لم يسمع الحسن من علي شيئا وروى الطبرانى عن أبى ادريس الخولانى قال أخبرنى
غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك بن شداد وغيرهما
فذكر نحوه وفي اسنادهم يربى بن سنان وهو مختلف فيه قال الحافظ وفى اسناده مقال فى
اتصاله ورواه الطبرانى أيضا من طريق مجاهد عن ابن عباس واسناده ضعيف كما قال
الحافظ قوله لا يتم بعد احتلام استدلاله على أن الاحتلام من علامات البلوغ وتعب
بأنه بيان أغاية مدة البتة وارتناع البتة لا يستلزم البلوغ الذى هو مناط التكليف لان
البتة ترتفع عند ادراك الصبي اصالح دنياه والتكليف انما يكون عند ادراكه لمصالح
آخريه والاولى الاستدلال بما رقع في رواية لاحد وابى داود والحاكم من حديث علي
عليه السلام بالنظر وعن الصبي حتى يحتلم ويؤيد ذلك قوله في حديث عطية فن كان محتما
وقد حكى صاحب البحر الاجماع على أن الاحتلام مع الانزال من علامات البلوغ في
الذكر ولم يجعله المنصور بالله علامة في الاثني قوله ولا سمات الخ الصمات السكون قال
في القاموس وما ذقت صماتا كصهاب شيبا ولا صمت يوم الى الليل أى لا صمت يوم تام
انتهى قوله فلم يجزنى وقوله فاجزنى المراد بالاجازة الاذن بالخروج للقتال من اجازته اذا
أمضاه وأذن له لامن الجائزة التى هى العطية كما فهمه صاحب ضوء النهار وقد استدلل
بحديث ابن عمر هذا من قال ان مضى خمس عشرة سنة من الولادة يكون بلوغا في الذكر
والاثنى واليه ذهب الجمهور وتعب ذلك الطحاوى وابن القصار وغيرهما بأنه لا دلالة في
الحديث على البلوغ لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتعرض لاسمه وان فرض خطأ ذلك
بىال ابن عمرو يرد هذا التعقب مذكرا من الزيادة في الحديث أعنى قوله ولم يرفى بلغت
وقوله ورأى بلغت والظاهر أن ابن عمر لا يقول هذا بمجرد الظن من دون ان يصدر منه
صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على ذلك وقال ابو حنيفة بل مضى ثمان عشرة سنة للذكر
وسبع عشرة للاثني قوله فيمكن من أن ثبت الخ استدلاله به من قال ان الانبات من علامات
البلوغ واليه ذهبت الهاديوية وقيدوا ذلك بأن يكون الانبات بعد التسع وتعقب بأن قيل

(ظلم) محرم عليه وخروج بالغنى العاجز عن الوفاء والمطل أصله المد والمراد هنا ما استحق أداءه من
بغير عذر ولفظ المطل يشعر بتقدم الطلب فيه وخدمته ان الغنى لو أخر الدفع مع عدم طلب صاحب الحق له لم يكن ظالما قال
امام الحرمين والسمعاني وعز الدين بن عبد السلام لا يجب الاداء الا بعد الطلب وهو مفهوم قبيح في التنوير في التفليس
بالطلب والجمهور على انه من اضافة المصدر للفاعل والمعنى انه يحرم على الغنى التاخير ان يطالب بالدين بعد استحقاقه بخلاف
العاجز وقيل هو من اضافة المصدر للمفعول والمعنى انه يجب وفاء الدين وان كان مستحقه غنيا ولا يكون سببا لتأخير حقه عنه

واذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى قال الحافظ زين الدين العراقي وهذا فيه تعسف وتكلف وقال الحافظ ابن حجر ولا يخفى بعد هذا التأويل قال الحافظ في الفتح وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضر اعنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقاً وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب والا فلا انتهى قال الشوكاني في نيل الأوطار ولظاهر الأول لأن القادر على التكسب ليس على الوجوب إنما هو عليه فقط لأن تعاقب الحكم بالوصف مشعر بالعلية ١٢١ انتهى وعند الفسائي وابن ماجه

المطل ظلم والمعنى أنه من الظلم وأطلق ذلك للمبالغة في التفسير من المطل (فاذا أتبع أحدكم مبيهاً للمفعول (على ملى) قال الكرماني الملى كالمعنى لفظاً ومعنى وقال الخطابي أنه في الأصل بالهمز وضبطها الزركشي أيضاً بالهمز من الملاءة قال في المصابيح وظاهره أن الرواية كذلك فينبغي تحريرها ولم نظفر بشئ قال القسطلاني والذي في القرع وجميع ما وقف عليه من الأصول المعتمدة بدون الهمز وهو الذي روينا وقال الحافظ في الفتح والملى بالهمز مأخوذ من الأملاء يقال ملأوا الرجل بضم اللام أى صار مالياً وقال الكرماني الملى كالمعنى لفظاً ومعنى فاقضى أنه بغير همز وليس كذلك فقد قال الخطابي أنه في الأصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سمله انتهى وقال الشوكاني في نيل الأوطار قيل هو بالهمز وقيل بغير همز ويدل على ذلك قول الكرماني الملى كالمعنى لفظاً ومعنى وقال الخطابي الخوذ كرهه الجملة عقب

من أنبت ليس لأجل التكليف بل لدفع ضرره لكونه مظنة للضرر كقتل الحية ونحوها ورد هذا التعقب بأن القتل لمن كان كذلك ليس إلا لأجل الكفر لا لدفع الضرر لحديث أمريت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وطالب الإيمان وإزالة المانع منه فرع التكليف يؤيده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغزو إلى البلاد البعيدة كتمولنو وأمر بغزو أهل الأقطار النائية مع كون الضرر بمن كان كذلك مأموناً وكون قتال الكفار لكفرهم هو مذهب طائفة من أهل العلم وذهبت طائفة أخرى إلى أن قتالهم لدفع الضرر والقول بهذه المقالة هو منشأ ذلك التعقب ومن القائلين به ذا شيخ الإسلام ابن تيمية حفيد المصنف وله في ذلك رسالة قوله شرخهم بفتح الشين المجمة وسكون الراء المهملة بعدها خاء مجمة قال في القاموس هو أول الشباب انتهى وقيل هم الغلمان الذين لم يبلغوا ووجه المصنف على من لم ينبت من الغلمان ولا بد من ذلك للجمع بين الأحاديث وإن كان أول الشباب يطلق على من كان في أول الانبات والمراد بالانبات المذكور في الحديث هو انبات الشعر الأسود المتجدد في العانة لانبات مطلق الشعر فإنه موجود في الأطنال

(باب ما يحل لولي اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة)

(عن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف انه أنزلت في ولي اليتيم إذا كان فقيراً انه يأكل منه مكان قيامه عليه بالمعروف وفي لفظ أنزلت في والى اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله أن كان فقيراً كل منه بالمعروف أخرجاهما وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى فقير ليس لى شئ لى يتييم فقال كل من مال يتييمك غير مصرف ولا مبادر ولا متأمل رواه الخمسة إلا الترمذى ولا يثرم في سننه عن ابن عمر انه كان يزكى مال اليتيم ويستقرض منه ويدفعه مضاربة) حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وأشار المنذرى إلى أن في أسناده عمرو بن شعيب وفي سماع أبيه من جده مقال قد تقدم التنبيه عليه وقال في الفتح استاده قوى والآية المذكورة تدل على جواز كل لى اليتيم من ماله بالمعروف إذا كان فقيراً ووجوب الاستعفاف إذا كان غنياً وهذا أن كان المراد

١٦ نيل خا ما قبلها يشعر بان الأمر بقبول الحوالة معطل بكون مطل الغنى ظماً قال ابن دقيق العيد وأهل السبب فيه انه اذا قرر كونه ظماً والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك سبباً للأمر بقبول الحوالة عليه لأن به يحصل المقصود من غير ضرر المطل ويحتمل أن يكون ذلك لأن الملى لا يتعذر استيفاء الحق منه عند الامتناع بل يأخذها الحاكم قهراً وبوفيه فنى قبول الحوالة عليه يحصل الغرض من غير مفسدة في الحق قال والمعنى الأول أرجح لما فيه من بقاء معنى التعليل بكون المطل ظماً وعلى هذا المعنى الثانى تكون العلة عدم وفاء الحق لا الظلم انتهى وعلى المعنى الأول اقتصر الرافعى وقال ابن

الرفعة في المطلب وهذا اذا كان الوصف بالغنى يعود الى من عليه الدين وقد قيل انه يعود الى من له الدين وعلى هذا الاحتجاج أن
يذكر في التقديرين الغنى انتهى قال البرماوى وقد يدعى ان في كل منهما باقواء التعليل بكون المطلب ظاهرا لانه لا بدنى كل منهما من
حذف بذكره يحصل الارتباط فيقدر في الاول مطلق الغنى ظلم والمسلم في الظاهر يمتنبه في اتباع على غنى فينبغي أن يتبعه وفى
الثانى مطلق الغنى ظلم والظلم تزيه الحكم ولا تنفره من اتباع على ملى فليمتنع ولا يمتنع من الماطل ويشبه كما قال الاذوى انه يعتبر
في استصحاب قبولها على ملى كونه وفيها ١٢٢ وكون ماله طيبا يخرج المماطل ومن في ماله شبهة (فليمتنع) اذا أحيل بالدين

بالغنى والفقير في الآية ولى اليتيم على ما هو المشهور وقيل المعنى في الآية اليتيم أى ان
كان غنيا فلا يسرف في الانفاق عليه وان كان فقيرا فليطعمه من ماله بالمعروف فلا
يكون على هذا في الآية دلالة على الاكل من مال اليتيم أصلا وهذا التفسير رواه ابن
التين عن ربيعة ولا يكن المتعين المصير الى الاول لقول عائشة المذكور وقد اختلف أهل
العلم في هذه المسئلة فروى عن عائشة انه يجوز لوالى أن يأخذ من مال اليتيم قدر مما لته
وبه قال عكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال
عبد بن عمر وسعيد بن جبير ومجاهد اذا أكل ثم ايسر قرضى وقيل لا يجب القضاء وقيل
ان كان ذهابا وفضة لم يجز له أن يأخذ منه شيئا الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز
بقدر الحاجة وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وأبو العباس وغيرهما
أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره وقال هو بوجوب القضاء مطلقا واتصله وقال
الشافعى يأخذ ذاقل الامر من أجرته ودفقته ولا يجب الرد على الصحيح عنده والظاهر
من الآية والحديث جواز الاكل مع القربى بقدر الحاجة من غير اسراف ولا تبذير
ولانائل والاذن بالاكل يدل اطلاقه على عدم وجوب الرد عند التمكن ومن ادعى الوجوب
فعليه الدليل قوله غير مسرف ولا مبادر وهذا مثل قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بديارا أى مسرفين ومبادرين كبر الايتام أولا سرافكم ومبادرتكم كبرهم بفرطون
في انفاقها وبقولون تنفق كما تشتهى قبل ان يكبر اليتامى فينتزعوها من أيدينا ولفظ
أي داود وغيره مسرف ولا مبادر قوله ولا متائل قال في القاموس أئمل ماله تأمل لازكاه
وأصله وملكه مظمه والاهل كساهم أفضل كسوة وأحسن اليهم والرجل كثر ماله انتهى
والمراد هنا انه لا يدخر من مال اليتيم لنفسه ما يزيد على قدر ما يأكله قال في الفتح المتائل
بمنفعة ثم مثلثة مشددة بينهما مزة هو المتخذ والتائل اتخاذ أصل المال حتى كأنه عنده
قديم وأئله كل شئ أصله قوله انه كان يزكى مال اليتيم الخ فيه ان ولى اليتيم يزكى ماله
ويعامله بالقرض والمضاربة وما شابه ذلك

(باب مخالطة ولى اليتيم في الطعام والشراب)

(عن ابن عباس قال لما نزلت ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن عزلوا أموال
اليتامى حتى جعل الطعام بنفسه واللعن ينتن فذكر ذلك لانبى صلى الله عليه وسلم وآله

الذى له على مؤخر فليقتل ندبا
قال في الفتح الامر للاستصحاب
عنه الجهور ورواهم من نقل فيه
الاجماع وقيل هو امر باحة
وارشاد وهو شاذ وجهه أكثر
الحنا بلة وأبو ثور وابن جرير وأهل
الظاهر على ظاهره وبعبارة
الخرق ومن أحيل بحقه على ملى
فواجب عليه أن يمتثل واليه
مال البخارى حيث قال اذا أحيل
على ملى فلا يسر له رد وقوله ظلم
يشعر بكونه كبيرة والجهور على
ان فاعله يفسق لكن هل يثبت
فسقه بمرة واحدة أم لا قال
النووى مقتضى مذهبن التكرار
ورده السبكي في شرح المنهاج
بان مقتضى مذهبن عدمه
واستدل بان منع الحق بعد
طلبه واستفاء المذرع أدائه
كما الغصب والغصب كبيرة
وتسميته ظلما يشعر بكونه كبيرة
والكبيرة لا يشترط فيها التكرار
لكن لا يحكم عليه بذلك الا بعد
أن يظهر عدم عذره انتهى
واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع
القدرة قبل لطلب أم لا قال في

الفتح والذى يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لان المطلب يشعر به ويدخل في المطلب كل من لزمه حق فنزلت
كالزوج لزوجته والصيد لعبدته والحاكم لرعيته وبالعكس واستنبط منه ان المعسر لا يحبس ولا يطالب حتى يوسر قال الشافعى
لو جازت مؤاخذه لكل ظلما والقرض انه ليس بظالم لجزءه وقال بعض العلماء انه لا يحبس وقال آخرون له أن يلزمه
واستدل به على ان الحوالة اذا صحت ثم تعذر القبض بحدوث حادث كوت أو فاس لم يكن للمعتال الرجوع على المهيمل لانه لو كان
له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة فلما شرطت علم انه انتقل اتقا لا الرجوع له كما لو عوضه عن دينه به عوض ثم نافى العوض

في يد صاحب الدين فليس له رجوع وقال الحنفية يرجع عند التعذر وشبهه بالضمان واستدل به على ملازمة المماطل والزامه بدفع الدين والتوصل اليه بكل طريق وأخذ منه قهرا واستدل به على اعتبار رضا الهيل والمهتال دون الحال عليه لكونه لم يذكري الحديث وبه قال الجمهور وعن الحنفية أيضا وبه قال الاصططري من الشافعية وفيه الارشاد الى ترك الاسباب القاطعة لاجتماع القلوب لانه زجر عن المماطلة وهي تؤدى الى ذلك والله أعلم والحديث أخرجه أيضا في الحواله وسلم في البيوع وكذا النسائي والترمذي وابن ماجه (عن سلمة بن الاكوع) سنة ستان المدي ١٤٣ ثم دبعة الرضوان (رضي الله عنه) انه

(قال كتاب لوساء عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ أتى بجنازة فقالوا صل عليها) يا رسول الله قال في الفتح لم أقف على اسم صاحب الجنازة ولا على الذي بعده وفي حديث جابر عند الحاكم مات رجل فغسلناه وكفناه وحفظناه ووضعناه حيث توضع الجنازة عند مقام جبريل ثم أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم به (فقال هل عليه) أي على الميت (دين) لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان قبل أن تنفع عليه الفتح اذ أتى محمد بن لا وفاقه لدينه قال لا صحابه صلوا عليه ولا يصلي هو عليه فخذوا عن الدين وزجروا عن المماطلة (قالوا لا) دين عليه (قال فهل ترك شيئا قالوا لا) أي لم يترك شيئا (فصل عليه) زاده الله شرفا لدية (ثم أتى بجنازة أخرى فقالوا يا رسول الله

فنزلت وانحطاطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح قال خلف الطوهم رواه أحمد والفسافي وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناد معطاء بن السائب وقد تفرد بوضله وفيه مقال وقد أخرج له البضاري مقرنا وقال أيوب ثقة وتكلم فيه غير واحد وقال الامام أحمد من سمع منه قديما فهو صحيح ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيئا ووافقه على ذلك يحيى بن معين وهذا الحديث من رواية جري بن عبد الحميد عنه وهو ممن سمع منه حديثا ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء موصولا وزاد فيه وأحس لهم خلطهم ورواه عبد بن حميد عن قتادة مرسلا ورواه الثوري في تفسيره عن سعيد بن جبير مرسلا أيضا قال في الفتح وهذا هو الحق وطمع ارساله وروى عبد بن حميد من طريق السدي عن حدثه عن ابن عباس قال الخاططة أنه تشرب من لبنه ويشرب من لبنه وتأكل من قصعته ويأكل من قصعتك والله يعلم المفسد من المصلح من يتعمدا كل مال اليتيم ومن يعجبه وقال أبو عبيد المراد بالخاططة أن يكون اليتيم بين عمال الوالي عليه فيشق عليه افرانطعامه فبأخذ من مال اليتيم قدر ما يرى أنه كافيه بالتهري فيخاطه بشفقة عياله ولما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا منه فوسع الله لهم وقد ورد التفسير في كل أموال اليتامى والتشديد فيه قال الله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيحسون سعيرا وثبت في الصحيح ان كل مال اليتيم أحد السبع الموبقات فالواجب على من ابتلى بدينه أن يقف على الحد الذي أباحه له الشارع في الاكل من ماله ومخاططته لان الزيادة عليه ظلم يصلي به فاعله سعيرا ويكون من الموبقين نسأل الله السلامة

• (كتاب الصلح وأحكام الجوار) •

• (باب جواز الصلح عن المعلوم والجهول والتحليل منهم) •

(عن أم سلمة قالت جاورجلان يحنطهما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواريت بينهما قد درست ليس بينهما بينة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم تحتصمون الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما أنا بشر وامل بعضكم ألحن بحجته من بعض وانما أقضي بينكم على نحو مما اسمع فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما أقطع

صل عليها قال هل عليه دين قيل نعم قال فهل ترك شيئا) لدينه (قالوا) ترك (ثلاثة دنائيم) ولها كم عن جابر ديناران وعند الطبراني عن أسماء بنت يزيد كانا دينارين وشرطوا جمع في الفتح بين هذابان من قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال دينارين ألفاه أو كان أصلها ثلاثة فوفى قبل موته دينارين بقي عليه ديناران فن قال ثلاثة فباعا اعتبار الاصل ومن قال ديناران فباعا اعتبار ما بقي (فصل عليها) ولعله صلى الله عليه وآله وسلم علم أن هذه الدنانير الثلاثة تبقى بدينه بقراثن الحال أو غيرها (ثم أتى بالنائشة فقالوا صل عليها) يا رسول الله (قال هل ترك) الميت (شيئا قالوا لا قال فهل عليه دين قالوا) نعم عليه (ثلاثة دنائيم قال صلوا على صاحبكم قال أبو قتادة) الحارث بن ربي الانصاري (صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصل عليه) ولفظ ابن ماجه فقال أبو قتادة أنا أتكفل به وزاد الحاكم في حديث جابر

فقال هم عليك وفي مالك والميت منهم ما يرى قال نعم فصل عليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا التي أبا فتادة يقول ما صنعت الذي تبارك حق كان آخر ذلك أن قال قد قضيتهم يا رسول الله قال الآن حين بردت عليه جلده وقد ذكر في هذا الحديث ثلاثة أحوال وترك الرابع وهو من لا دين عليه وله مال وحكم هذا أنه كان يصلي عليه وله له انما لم يذكر لكونه كان كثير الالكونه لم يقع ولم يسم أحدهم الموتى الثلاثة ومطابقته للترجمة ظاهرة من قول أبي قتادة على دينه وفي الرواية الاخرى أنا أنكره ليه وقوله عليه الصلاة والسلام هم عليك ١٢٤ وفي مالك والميت منهم ما يرى وإلى هذا ذهب الجمهور وفتحوا هذه الكفالة من

غير رجوع في مال ميت وعن مالك له أن يرجع ان قال انما ضمنت لا يرجع فان لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له وعن أبي حنيفة ان ترك الميت وفاء جاز الضمان بقدر ما ترك وان لم يترك وفاء لم يصح وهذا الحديث جهة للجمهور وصلاته صلى الله عليه وآله وسلم عليه وان كان الدين باقيا في ذمة الميت لكن صاحب الحق عادى الرجاء بعد اليأس واطمان بان دينه صار في مأمن تخفف خطئه وقرب من الرضا وفي هذا الحديث اشعار بصعوبة أمر الدين وأنه لا ينبغي تحمله إلا من ضرورة وفيه وجوب الصلاة على الجنائز وهذا الحديث أخرجه أيضا في الكفالة وهو سابع ثلاثياته وأخرجه النسائي أيضا في الجنائز (من أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قيل له) القائل حاصم بن سليمان المعروف بالاحول (أبلغك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حلف بكسر الحاء أي لا عهد (في الاسلام) على الاشياء التي كانوا يعاهدون عاين في الجاهلية (فقال) أنس له

له قطعة من النار يأتي بها أسطما في عنقه يوم القيامة فيبكي الرجلان وقال كل واحد منهما حتى لا يخفى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما اذا قلتم فاذهب انما قسمنا ثم توخينا الحق ثم استمنا ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه رواه أحمد وأبو داود وفي رواية لأبي داود انما أقضى بينكم رأيي فيما لم ينزل على فيه) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذرى وفي اسناده اسامة بن زيد بن أسلم المدني مولى عمر قال النسائي وغيره ليس بالقوى وأصل هذا الحديث في الصحيحين وسأقي في باب ان حكم الحاكم ينقذ ظاهر الاباطنا من كتاب الاضية قوله انكم تحضمون الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني في الاحكام قوله وانما أنا بشر البشر يطلق على الواحد كما في هذا الحديث وعلى الجمع فهو قوله تعالى نذير للبشر والمراد انما أنا بشر في البشرية وان كان صلى الله عليه وآله وسلم زائد عليهم بما أعماه الله تعالى من المعجزات الظاهرة والاطلاع على بعض الغيوب والحصر ههنا مجازي أي باعتبار علم الباطن وقد حققه علماء المعاني وأشرنا الى طرف من تحقيقه في كتاب الصلاة قوله ألحن أي افطن واعرف ويجوز أن يكون معناه أفصح تعبيراتها وأظهر احتجاجها بما جاء به عبارة تخيل الى السامع انه محق وهو في الحقيقة مبطل والظاهر أن يكون معناه أبلغ كما في رواية في الصحيحين أي أحسن ايراد الكلام وأصل اللين الميل عن جهة الاستقامة يقال لحن فلان في كلامه اذا مال عن صحيح النطق ويقال لحن فلان اذا قات له قولاً لا ينهيه ويخني على غيره لانه بالتورية ميل كلامه عن الواضح المفهوم قوله وانما أقضى الخ فيه دليل على أن الحاكم انما يحكم بظاهر ما يسمع من الالفاظ مع جواز كون الباطن خلافه ولم يعبد بالبحث عن البواطن باستعمال الاشياء التي تقضى في بعض الاحوال الى ذلك كنوع السياسة والمداواة قوله فلا يأخذه فيه ان حكم الحاكم لا يحل به الحرام كما زعم بعض أهل العلم قوله قطعة بكسر القاف أي طائفة قوله أسطما بضم الهمزة وسكون السين المهملة قال في القاموس السطام بالكسر المسحاة جديدة مبطوعة تحرك بها النار تم قال والاسطام المسحاة والمراد هنا الجديدة التي تسعير بها النار أي يأتي يوم القيامة حاملا لها مع أنقاله قوله حتى لا يخفى فيه دليل على صحة هبة الجمهور وهبة المدعي قبل ثبوته وهبة الشر يك لتسريكة قوله اما اذا قلتم افظ أبي داود اما اذ فعلتما

(قضا حلف) أي آخى (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بقريرش والانصار في دارين أي بالمدينة على الحق والنصرة والطبى ما استل به أنس على اثبات الحلف لا ينافي حديث جبير بن مطعم في نفسه فان الاخاء المذكور كان في أول الهجرة وكانوا يتوارثون به ثم نسخ من ذلك الميراث وبقي ما لم يطله القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والاختلاف على يد الظالم وبطل منه ما خالف حكم الاسلام مما كانوا يتواضعونه بينهم بآرائهم الفاسدة في الجاهلية وبقي ما عهد على حاله واختلفت الصحابة في الحد

الفصل بين الحلف الواقع في الجاهلية والاسلام فقال ابن عباس ما كان قبل نزول الآية جاهلي وما بعده اسلامي يعني قوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم فاتوهم نصيبهم وعن علي ما كان قبل نزول لا يلاف قريش جاهلي وعن عثمان كل حلف كان قبل الهجرة جاهلي وما بعدها اسلامي وعن عمر كل حلف كان قبل الحديبية فهو مشرك ودود وكل حلف بعده منقوض قال في الفتح ويمكن الجمع بان المذكورات في رواية غير عمر بن عبد الله على ما كد حلف الجاهلية والذي في حديث عمر بن عبد الله على نسخ ذلك وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاعتصام ومسلم في النضائل وأبو داود في الفرائض ١٢٥ (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قد جاء مال البصرين موضع بين البصرة ومكان أي لو تحقق الجحى قد أعطيتك هكذا وهكذا) زاد في الشهادات فبسط يديه ثلاث مرات (فلم يحن مال البصرين حتى قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما جاء مال البصرين) هو مال الجزية وكان عامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على البصرين العلاء بن الحضرمي (أمر أبو بكر) الصديق رضي الله عنه رجلا فنادى من كان له عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدة أي وعد (أودين فلما أتانا) قال جابر (فاتيتسه) ومطابقته لترجمة من جهة ان أبا بكر رضي الله عنه لما قام مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بما كان عليه من واجب أو طوع فلما التزم ذلك لزمه ان يوفي جميع ما عليه من دين أو عدة وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب الوفاء بالوعد فنفذ أبو بكر ذلك وقد عد بعض الشافعية من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم

ما فعلنا ما قسمنا قال في شرح السنن اما بتخفيف الميم يحتمل أن يكون بمعنى حقا واذلة لميل قوله فاقسمنا فيه دلائل على أن الهبة انما تملك بالقبول لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهما بالاقسام بعد ان وهب كل واحد نصيبه من الآخر قوله ثم توخيا بفتح الواو وانحاء المنجعة قال في النهاية أي أقصدا الحق فيما تصنعان من القسمة يقال توخيت الشيء أتوخاه اذا قصدت اليه وتعمدت فعله قوله ثم استمهما أي لما أخذ كل واحد منهما ما تخرج به القرعة من القسمة ليعقبنهم كل واحد منهما كما عن الآخر وفيه الامر بالقرعة عند المساواة والمشاحنة وقد وردت القرعة في كتاب الله في موضعين أحدهما قوله تعالى اذ يبايعون اقلامهم والثاني قوله تعالى فسامهم فكان من المدحذين وجاءت في خمسة أحاديث من السنة الاول هذا الحديث الثاني حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد سقرا اقرع بين نسائه الثالث انه صلى الله عليه وآله وسلم أقرع في ستة مملوكين الرابع قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول لاستموا عليه الخامس حديث الزبير ان صفية جاءت بشو بين لتكفن فيهما حجرة فوجدنا الى جنبه قتيلا فقلنا الحزرة ثوب ولانصارى ثوب فوجدنا أحدا الثوبين أوسع من الآخر فاقرعنا عليهم ما ثم كفتنا كل واحد في الثوب الذي خرج له والظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطمع على هذا وقرره لانه كان حاضر اهلنا وبيعه أن يخفى عليه مثل ذلك في حق حرة وقد كانت العصاية تعقد القرعة في كثير من الامور كما روى انه تشاح الناس يوم القادسية في الاذان فاقرع بينهم سعد قوله ثم ليحل الخ أي ليسأل كل واحد منهما صاحبه ان يجعله في حل من قبله ببراءة ذمته وفيه دلائل على أنه يصح البراء من المجهول لان الذي في ذمة كل واحد منهما غير معلوم وفيه أيضا صحة الصلح بمعلوم عن مجهول ولكن لا بد مع ذلك من التحليل وحكي في البحر عن الناصر والشافعي أنه لا يصح الصلح بمعلوم عن مجهول قوله برأي هذا ما استدلل به أهل الأصول على جواز العمل بالقياس وانه حجة وكذا استدلو به حديث بعث معاذ المعروف (وعن عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وزاد المسامون على شروطهم الا شرط احرم حلالا أو أحل حراما قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح)

وجوب الوفاء بالوعد اخذ من هذا الحديث ولادلالة في سياقه على الخصومة ولا على الوجوب (فقلت) لا ي بكر (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا وكذا الخ) أبو بكر رضي الله عنه (حشية) بفتح الحاء قال ابن قتيبة هي الحفنة وقال ابن فارس ملء الكفين وفيه قبول خبر الواحد العدل من العصاية ولو جرد ذلك نفعه لنفسه لان أبا بكر لم يلتبس من جابر شاهدا على صحة دعواه ويحتمل أن يكون أبو بكر علم ذلك فقصى له بعلمه فيستدل به على جواز مثل ذلك للعالم (فعددتها فاذا هي خمسمائة وقال خدمتها) أي مثلى خمسمائة فالجمله ألف وخمسمائة وذلك لان جابر الما قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لي كذا

وكذا وكذا ثلاث مرات حذاه أبو بكر حنية فقامت خمسة مائة فقال خذ مني ثم أتت ثلاث مرات كما وعدته صلى الله عليه وآله وسلم
وهذا الحديث أخرجه أيضا في الخمس والمغازي والشهادات ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستدل البخاري
بهذا الحديث على أن من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع عن الكفالة لانها لازمة له واستقر الحق في ذمته ثم أورد
حديث سلمة بن الأكوع المتقدم ثم حديث الباب واستدل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولو لم يترك وفاء وهو قول
الجمهور بخلاف أبي حنيفة وقد بالغ ١٢٦ الطحاوي في نصرة قول الجمهور والكفالة كما قاله الماوردي تكون في النفوس

الحديث أخرجه أيضا الحساكم وابن حبان وفي أسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
عن أبيه وهو ضعيف جداً قال فيه الشافعي وأبو داود وهوركن من أركان الكذب
وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن حبان له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وتركه أحمد
وقد نقض الترمذي في تصحيح حديثه قال الذهبي أما الترمذي فروى من حديثه الصلح
جائز بين المسلمين ومعه فلماذا لا يعقد العلماء على تصحيحه وقال ابن كثير في إرشاده
قد نقض أبو عيسى يعني الترمذي في تصحيحه هذا الحديث وما شاكاه اه واعتذر له
الحافظ فقال وكن أنه اعتبر بكثرة طرقه وذلك لأنه رواه أبو داود والحاكم من طريق
كثير بن زيد عن الوائلي بن رباح عن أبي هريرة قال الحاكم على شرطهما ومعه ابن حبان
وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا الحساكم من حديث أنس وأخرجه أيضا من حديث
عائشة وكذلك الدارقطني وأخرجه أحمد من حديث سليمان بن بلال عن العلاء عن أبيه
عن أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء مرسل وأخرجه البيهقي موقوفاً على عمر
كتبه إلى أبي موسى وقد صرح الحافظ بأن أسناد حديث أنس وأسناده حديث عائشة
واحيان وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة وكذلك ضعفه عبد الحق وقد روى
من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي وهو ثقة وكثير بن زيد المذكور قال أبو زرعة
صدوق وثقه ابن معين والوليد بن رباح صدوق أيضاً ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة
والطرق يشهد بعضها البعض فاقول أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسناً
قوله الصلح جائز ظاهر هذه العبارة العموم فيشمل كل صلح إلا ما استثنى ومن ادعى عدم
جواز صلح زائد على ما استثناه الشارع في هذا الحديث فعليه الدليل وإلى العموم ذهب
أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور وحكي في البصر عن العترة والشافعي وابن أبي ليلى أنه
لا يصح الصلح عن إنكار وقد استدلل لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ
مسلم إلا بطيبة من نفسه وبقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ويجوز
بأن الرضا بالصلح مشعر بطيبة النفس فلا يكون أكل المال به من أكل أموال الناس
بالباطل واحتج لهم في البصر بأن الصلح معارضة فلا يصح مع الإنكار كالبيع وأجيب
بأنه لا يصح في الإنكار في البيع لعدم ثبوت حق لاحدهما على الآخر يتعاقب به الإنكار
قبل صدور البيع فلا يصح القياس قوله بين المسلمين هذا خرج مخرج الغالب لأن الصلح

والضمان في الأموال والحالة
في الديات والزعماء في الأموال
العظام قال ابن حبان في صحيحه
الزعم لغماهل المدينة والحمل
لغة أهل مصر والكفيل لغة
أهل العراق وهي التزام حتى ثابت
في ذمة الغير وأحضر من هو
عليه أو عين مضمنة والله أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (كتاب الوكالة) •

بفتح الواو ويجوز كسر هاء هي
في اللغة التنييض والحفظ
تقول وكلت فلاناً إذا استغفطته
ووكلت الأمر إليه بالتخفيف
إذا فوضته إليه وفي الشرع
إقامة الشخص غير مقام نفسه
مطلقاً ومقيداً وقال القسطلاني
تقويض شخص أمره إلى آخر
فيما يقبل النيابة والأصل فيها
قبل الإجماع قوله تعالى فابعثوا
أحدكم بورقكم هذه وقوله تعالى
اذهبوا بقميصي هذا وهو شرع
من قبلنا وورد في شرعنا ما يقرره
كقوله تعالى فابعثوا أحكامن
أهل الآية (عن عقبة بن عامر
رضي الله عنه أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أعطاه غنماً للضيحايا) بقسمها على صحابته (بعد أن وهب جملتها لهم) فبقى عتود) بفتح العين وضم الناء جائز
الصغير من المعز إذا قوى أو إذا أتى عليه حول وقيل إذا قدر على السقادة (فذكره لأنني صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضع أنت)
وعلم منه أنه كان من جملة من كان له نصيب من هذه القسمة فكانه كان شريكاً لهم وهو الذي تولى القسمة بينهم وفي الأضاحي
من طريق أخرى بل أنظره قسم بينهم ضحايا فدل على أنه من تلك الغنم للضيحايا وهب لهم جملتها ثم أمر عقبة بقسمتها فيصنع
الاستدلال به لما ترجمه قال في المصابيح ينبغي أن يضاف إلى ذلك أن عقبة كان وكيلاً على القسمين بتوكيل شريكه في تلك الضحايا

التي قسمها حتى يتوجه ادخال حديثه في ترجمة وكالة الشريك الشريك في القسم وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الضحايا
والشركة ومسلم في الضحايا والترمذي والنسائي وابن ماجه فيه أيضا (عن كعب بن مالك) الانصاري أحد الثلاثة الذين تيب
عليهم (رضي الله عنه انه كانت لهم غنم) شامل للضأن والمعز (ترجم بسامع) بفتح السين جبل بطيبة (فابصرت جارية لنا) لم يعرف
اسمها (بشاة من غنمنا موافكسرت حجرا) يجرح كاسكين (فذهبتم به) فيه جواز ذبيحة الحرة والامة والذبح بكل جارح الا
السن والظفر وورد استقناؤهما (فقال لهم) كعب (لاتأكلوا) منها شيئا ١٢٧ (حق) ال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم
أو) قال حتى (أرسل الى النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم من
يسأله) عن ذلك شك الراوى
(وانه سأل النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم عن ذلك) عن ذبح
الشاة (أو أرسل) الى النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم من يسأله
فسأله (فأمره) صلى الله عليه وآله
وسلم يا كاهن) وفي هذا الحديث
تصديق الراوى والوكيل فيما
اتفقنا عليه حتى يظهر عليه
دليل الخيانة والكذب قال
في عمدة القارى وهو قول مالك
وجماعة وقال ابن القاسم اذا
خاف الموت على شاة فذبحها
لم يضمن ويصدق ان جامعها
مذبوحة وقال غيره يضمن حتى
يبين ما قال وقال ابن القاسم اذا
انزى على اثاث الماشية بغير اذن
مالكها فله ملك فلا ضمان عليه
لانه من صلاح المال وتمامه
وقال أئمة عليه الضمان
ومطابقة الترجمة للحديث في
مسئلة الراوى لان الجارية
كانت راعية للغنم فلما رأت ان
شاة منهن ماتت ذبحتها ولم ارفع

جائز بين الكفار وبين المسلم والكافر ووجه التخصيص أن الخطاب بالاحكام
في الغالب هم المسلمون لانهم المنة ادون لها قوله الاصله بانصب على الاستثناء وفي رواية
لابي داود والترمذي بالرفع والصلح الذي يحرم الحلال كصالحه الزوجية للزوج على أن
لا يطلها أو لا يتزوج عليها أو لا يبيت عند ضرتها أو الذي يحلل الحرام كأن يصالحه على
وطء أمة لا يحل له وطؤها أو كل مال لا يحل له أو نحو ذلك قوله المسلمون على
شروطهم أى ثابتون عليها الا يرجعون عنها قال المنذرى وهذا في الشروط الجائزة دون
النافذة ويدل على هذا قوله الا شرطاً حرم حلالاً الخ ويؤيده ما ثبت في حديث بريذة من
قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وحديث من عمل عملاً
ليس عليه أمرنا فهو ردد والشرط الذي يحلل الحرام كأن بشرط نصرة الظالم أو الباغى
أو غزو المسلمين والذي يحرم الحلال كأن بشرط عليه أن لا يبطأ أمة أو زوجته أو نحو ذلك
(وعن جابر ان أباه قتل يوم أحد شهيداً وعليه دين فاشتد الغرماء في حقهم قال فأتيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله ان يقبلوا غرة حاطى ويحلوا أبى قابولم يبعطهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاطى وقال سنغدو عليك فغدأ علينا حين أصبح فطاف
في النخل ودعا في غرها بالبركة فجددتها فقتلهم وبقى لنا من غرها وفي لفظ ان أباه توفى
وترك عليه ثلاثين وسقاً الرجل من اليهود فاستنظره جابر فأتى أن ينظره فكلما جابر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يشفع له اليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكام
اليهودى ليأخذ غمره فخله بالذى له فأتى فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم النخل فثنى فيها
ثم قال لجابر جده فأوف له الذى له فجده بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فأوفاه ثلاثين وسقاً وفضلت سبعة عشر وسقاً واهما البخارى) قوله فجددتها بالجيم
والاين مهملةتين والجدة اصرام النخل والحديث فيه دليل على جواز المصالحاة بالجهول
عن المعلوم وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل الغريم أن يأخذ غمر الحائط وهو
مجهول القدر في الاوساق التي له وهى معلومة ولكنه ادعى في البحر الاجماع على عدم
الجواز فقال ما لفظه مسئلة ويصح بمعلوم عن معلوم اجماعاً ولا يصح بمجهول اجماعاً ولو
عن معلوم كأن يصالح شئ عن شئ أو عن ألف بما يكسبه هذا العام اه فينبغى أن ينظر

أمرها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها كاهن لم يذكر على من ذبحها وأمامه مثله الوكيل فله حقه بها لان يد كل من الراعى
والوكيل يذأمانة فلا يضمن لان الإجماع فيه مصلحة ظاهرة ولا يمنع من ذلك كون الجارية كانت ملكاً لصاحب الغنم لان الكلام
في جواز الذبح الذى تضمنته الترجمة لافى الضمان والحديث أخرجه أيضا في الذبايح وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله
عنه ان رجلاً) لم يسم (أق النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يتقاضاه) أى يطلب منه قضاء دين وهو بهير له من معين
(فاغلق) لاني صلى الله عليه وآله وسلم لكونه كان يهودياً أو كان مساساً وشدة في المطالبة من غير قدر زائد يقتضى كفر ابل جرى

على مادة الاعراب من الجفافة في المخاطبة وهذا أولى ويدل له ما رواه أحمد عن عبد الرزاق عن سفيان جاءه اعرابي يتقاضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهيرا ووقع في ترجة بكر بن سهل من المهجم الاوسط للطبراني عن العرياض بن سارية ما يفهم انه هو لكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضي انه غيره وكان القصة وقعت للاعرابي ووقع للعرياض نحوها (فهم به اعمها) صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنهم أي أرادوا أن يؤذوا الرجل المذكور بالقول أو بالفعل لكنهم لم يفعله لذلك أدبهم صلى الله عليه وآله وسلم ١٢٨ (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعوه) أي اتركوه

ولا تتعرضوا له وهذا من حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم وكرمه وقوة صبره على الجفافة مع قدرته على الانتقام منهم (فان له الحق مقالا أي صولة الطلب وقوة الحجلة لكنه على من يظله أو يسيء المعاملة لكن مع رعاية الادب المشروع) ثم قال اعطوه سنة مثل سنة قالوا يا رسول الله لا نجد هذا الا أمثلي أي افضل من سنة فقال اعطوه فان خيركم احسنكم قضاء ترجم له البخاري بالوكالة في قضاء الديون ومطابقته لها ظاهرة وفيه ايضا جواز وكالة الحاضر بالبلد بغير عذر وهو مذهب الجمهور ومنعه أبو حنيفة الابعذر مرض أو سفر أو برضا الخصم واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة وهذا توكيل منه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن امره بالقضاء عنه ولم يكن صلى الله عليه وآله وسلم مريضاً ولا غائباً قال الحافظ ابن حجر وموضع الترجمة منه لو كالة الحاضر واضح وأما الغائب فيستفاد منه بطريق الأولى

في حصة هذا الاجماع فان الحديث مصرح بالجواز وقال المهلب لا يجوز عند احد من العلماء أن يأخذ من الدين غرماً بمجازفة بدنه لما فيه من الجهل والغرر وانما يجوز ان يأخذ بمجازفة في حقه أقل من دينه اذا علم الاخذ بذلك ورضى اه وهكذا قال الدمياضي ونعقب ما ابن المنير فقال يبيع المعلوم بالجهول من ابنة فان كان غمراً نحو فزائنة وربا لكن اغتفر ذلك في الوفاء وتبعه الحافظ على ذلك فقال انه يقتصر في القضاء من المعاوضة ما لا يفتقر رابته لان بيع الرطب لا يجوز في غير العرايا ويجوز في المعاوضة عند الوفاء قال وذلك بين في حديث الباب انتهى والحاصل ان هذا الحديث مخصص للعمومات المتقدمة في البيع القاضية بوجوب معرفة مقدار كل واحد من البديلين المتساويين جنساً وقدر فيجوز القضاء مع الجهالة اذا وقع الرضا ويؤيده هذا حديث أم سلمة السالف فانها وقعت فيه المصالحة بمعلوم عن مجهول والمواريث الدارسة تطلق على الاجناس الربوية وغيرها فهو يقتضى بعمومه انها تجوز المصالحة مع جهالة أحيد العوضين وان كان المصالح به والمصالح عنه ربويين ولكن لا بد من وقوع التحليل كما هو مصرح به في الحديثين وقد استدل المقلبي في الابحاث بهذا الحديث على جواز صرف الفضة بالفضة مع التصريح بتطبيب الزائد وأنه لا يلزم من ذلك ابطال المقصد الشرعي في الربا لان كل حيلة توصل بها الى السلامة من الاثم فهي جائزة وانما الحرم الحيلة التي توصل بها الى ابطال مقصد شرعي قال فعلى هذا يجوز الصرف للقروش بالخلقة وهما ضربتان كبيرة وصغيرة ونحو ذلك مما دعت الضرورة اليه قال ونحو ذلك رخص في بيع العربية والا فلا يمكن بيع القمر بالدرهم ثم ثمر الرطب بالدرهم أما لو كان الغرض طلب التجارة والارباح كالصيارفة فلا يجوز الى آخر كلامه وصرح ايضا بأنه لا حاجة في الصرف الى تكلف شراء سلعة ثم بيعها كما في حديث تراجيع والجنيب السالف قال لان ذلك يلحق بالمتنع للضرورة اليه في أكثر الاحوال وغالبها فيه غاية المشقة وأنت خير بان الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الاصول فلا يجوز أن يجاوز به موده وهو صورة القضاء فلا يصح القياس وهذا على فرض عدم حصة الاجماع على خلاف ما يقتضيه الحديث فان صرح بالعمل به في تلك الصورة المخصوصة لا يجوز فكيف يصح الحاق غيرها بها أو أيضا خبر القلادة السالف مشعر بعدم جواز بيع الفضة بالفضة وان وقعت

وقال الكرمانى لفظ أعطوه يتناول وكلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حضوراً وغيباً وقال ابن المنير المراضاة فقه هذه الترجمة انه ربما توهم متوهم ان قضاء الدين لما كان واجبا على الفور امتنعت الوكالة فيه لانها تأخير من الموكل الى الوكيل فبين ان ذلك جائز ولا يعدم مطلقاً (عن المسور بن مخرمة رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام حين جاء وفد هوازن) حال كونهم (مسلمين) لم يتعرض الحافظ ابن حجر ولا القسطلاني لهذا القيام لاي معنى كان وعلى أي جهة وقع والقاهر انه كان لاسماع البكلام وتسماع لالة العظام والاكرام لورود النهي عنه في أحاديث وكونه من دين المهجم

وكرهته صلى الله عليه وآله وسلم له وهذا كان العصاية لا يقومون له في المجلس وبالجملة كان فيهم تسعة نفر من أشرفهم (فسأله أن يرد إليهم أموالهم وسببهم) وعند الواقدي كان فيهم أبو برقان السعدي فقال يا رسول الله ان في هذه الخطا مراد أمهاتك وخالاتك وحواضنك ومرضعاتك فامنن علينا من الله عليك (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحب الحديث إلى أصدقهم فاختراروا) أن أرد إليكم (أحدى الطائفتين أما السبي وأما المال وقد كنت استأيت) أي انتظرت (بكم) وفي لفظهم (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتظرهم) ليحضروا ١٢٩ (بضع عشرة ليلة) أي قسم السبي وتركه

بالجرانة (حين فقل) أي رجع (من الطائف) إلى الجهرانة قسم الغنائم بها وكان توجهه إلى الطائف فحاصرها ثم رجع عنها فجاءه وفد هو ازن بعد ذلك فبين لهم أنه آخر القسم ليحضروا فابطوا (فما تبين لهم) أي ظهر لو وفد هو ازن (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير راد إليهم الاحدى الطائفتين) المال أو السبي (قالوا فانا نختر سدينا) وفيه مازي ابن عقبة قالوا خيرنا

يا رسول الله بين المال والحسب فالحسب أحب إلينا ولا تبتكلم في شأنا ولا بهير (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم التالي فأتى على أقباه وأهله ثم قال أما بعد فان اخوانكم هؤلاء) وفد هو ازن (قد جاؤنا تائبين واني قد رأيت أن أرد إليهم سببهم) هذا موضع الترجمة لان الوفد كانوا وكلاء شفعاء في رد سببهم فشفعهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم فاذا طلب الوكيل أو الشفيع لنفسه وانفعه فاعطى ذلك في حكمه

المراضة والمباراة فهذه القياس الذي عول عليه فاسد الاعتبار فان قال ان صرف الدراهم بالقروش يحتاج إليه كل أحد وتدعو الضرورة إليه بخلاف بيع الفضة التي ليست بضرورية بشاها فتقول هذا تخصيص بمجرد الحاجة والمشقة ومثل ذلك لا ينقض تخصيص النصوص ولا سيما مع امكان التخلص من تلك الورطة بأن يشتري بأحد البدلين منها ويبيعها بالنقد الا آخر كما أرشد إليه الشارع في قضية عمر الجمع والجنب فان هذه الوسيلة تقتضي الضرورة الحاملة على ارتكاب ما لا يحل ولو كان مجرد حصول المشقة يجوز المخالفة الدليل ومسوغا المحرم كان في ذلك معذرة لمن لارغبة له في القيام بالواجبات لان كثير منها مصوب بالمشقة كالخج والجهاد ونحوهما (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضة أو شيء فليصلحها منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم تسكن له حسنة أخذ من سميات صاحبته فحمل عليه رواه البخاري وكذلك أحد الترمذي وصححه وقال فيه مظلمة من مال أو عرض) قوله مظلمة بكسر اللام على المشهور وحكى ابن قتيبة وابن التيز والجوهري فتحها وأنكره ابن القوطية وحكى القزاز اضم قوله أو شيء هو من عطف العام على الخاص فدخل فيه المال بأصنافه والبحراحت حتى اللطمة ونحوها قوله قبل أن لا يكون دينار ولا درهم أي يوم القيامة القيامة كاثبت في رواية الاسماعيلي قوله أخذ من سميات صاحبته أي صاحب المظلمة فحمل عليه أي على الظالم وفي رواية مالك فطرح عليه وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر وهو أوضح سياقا من هذا ولفظه المقام من أمق من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وسفك دم هذا وأكل مال هذا فبعضي هذا من حسنة وهذا من حسنة فان فيدت حسنة قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار ولا تمارض بين هذا وبين قوله تعالى ولا تزوروا زنا ولا تزوروا زنا أخرى لانه انما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جنابة منه بل بجنابته فقط وبت الحسنات بالسميات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عبادته وفي الحديث دليل على صحة البراءة من الجهول لا إطلاقه وزعم ابن بطال أن في هذا الحديث دليلا على اشتراط التعيين لان قوله مظلمة يقتضي أن تكون معلومة ان قدر مشارا إليها قال الحافظ ولا يخفى

حكمهم قاله ابن بطال وقال الخطابي فيه ان اقرار الوكيل على موكله مقبول لان المعروف بمنزلة الوكلاء فمما أقيموا له من أمرهم وبهذا قال أبو يوسف وقيدته أبو حنيفة ومحمد بالماكم وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى لا يصح اقرار الوكيل عن الموكل وليس في الحديث جهة للجواز لان المعروف ليسوا وكلاء وانما هم كالأمراء عليهم فقبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول المالك في حق من هو كما عليه (فن أحب منكم أن يطيب بذلك) من التطيب أو من طاب يطيب والمعنى من أحب أن يطيب بدفع السبي إلى هو ازن نفسه مجانا من غير عوض (فليفعل ومن أحب منكم أن يكون على

منه) أي نصيبه من السبي (حتى نعطيه إياه) أي عوضه (من أول ما بيني وبين الله ما نلت مني) من أفاني بما يحصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد وأصل التي أزوج كنه كان في الأصل أنهم فرجع إليهم ومنه قيل للقتل الذي بعد الزوال في لانه يرجع من جانب إلى جانب الشرق واستدل به على القرض إلى أجل مجهول (فقال الناس قد طردنا ذلك) بتشديد القسمة أي جعلناه طيبا من حيث كونهم رده وبذلك وطابت نفوسهم به (رسول الله) أي لاجله (صلى الله عليه وآله وسلم) لهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (و- لم ألتدري من أذن منكم في ذلك من لم أذن فارجعوا حتى يرفعوا) بالواو على لغة كلوني البراغيث (البناعرفاؤكم أمركم) جمع عربف ١٢٠ وهو الذي يعرف أمور القوم وهو القريب ودون الرئيس وأراد صلى الله

عليه وآله وسلم بذلك التفعي
عن أمرهم استطابة لنفوسهم
(فرجع الناس فكلمهم عرفاؤهم)
في ذلك فطابت نفوسهم به (ثم
رجعوا) أي العرفاء (إلى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
فاخبروه أنهم أي القوم (قد
طيبوا) ذلك (وأذنوا) لرسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
يرد السبي إليهم وهذا الحديث
أخرجه أيضا في الخمس والمغازي
والعتق والهبة والاحكام
وأخرجه أبو داود في الجهاد
والنسائي في السير بقصة العرفاء
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال وكفى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بحفظ زكاة
رمضان) أي فطر الصوم (فأتاني
آت) كفاض (لجعل يحضرو) أي
ياخذ بكفيه (من الطعام) وعند
الناس أنه كان على عمر الصدقة
فوجد أثر كف كانه قد أخذ منه
وفي رواية فاذا انفرق قد أخذ منه
ملء كف (فاخذته) أي الذي
حنا من الطعام زاد في رواية أبي
المؤكل أن أبا هريرة شكاني

ما فيه قال ابن المنبر انما وقع في الحديث التفسير حيث يقتضيه المعلوم من الظالم حتى
أخذ منه بقدر حقه وهذا متفق عليه والخلاف انما هو فيما إذا أسقط المظالم حقه في
الديار هل يشترط أن يعرف قدره أم لا وقد أطلق ذلك في الحديث نعم قام الاجماع على صحة
التصديق من المعين المعلوم فان كانت العين موجودة صحت هبته بدون الإبرام منها وفي
الحديث أيضا دليل على أن من حال خصمه من مظنة لارجوعه في ذلك اما المعلوم فلا
خلاف فيه وأما المجهول فممنه من يجيزه قال في الفتح وهو نعيمه مضي باتفاق وأما فيما
سابق منه الخلاف

• (باب الصلح عن دم العمد بأكثر من الدية وأقل) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل متعمدا
دفع إلى أولياء المقتول فارتشوا وقتلوا أو اشأوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون
جذعة وأربعون خلفة وذلك عقل العمد وما صالحوا عليه وهو لهم وذلك تشديد العقل
رواه أحمد وابن ماجه والترمذي الحديث حسنه الترمذي وفي اسناد أحمد علي بن زيد
ابن جدعان وفيه مقال عن يعقوب السدوسي ويقال فيه عقبه بن أوس عن ابن عمرو
وروى البيهقي بإسناداه إلى ابن خزيمة قال حضرت مجلس المزي يوما وسأله سائل من
العراقيين عن شبه العمد فقال السائل إن الله وصف القتل في كتابه من عدا
وخطأ فلم قلتم أنه على ثلاثة أصناف فاحتج المزي بحديث ابن عمرو فقال له يناظره أفتحتج
بعلي بن زيد بن جدعان فسكت المزي فقلت لناظره قد روى هذا الحديث عن غيره على بن
زيد فقال من رواه غيره فقلت أيوب السختياني وجابر الخداف قال لي فبن عقبه بن أوس
قلت رجل من أهل البصرة روى عنه ابن سيرين علي بن جلاله فقال للمزي أنت تناظر أم
هذا فقال إذا جاء الحديث فهو يناظر لانه أهل به في اه فدل كلام ابن خزيمة هذا على
أن علي بن زيد قد توبع وأيضاً الترمذي رواه عن أحمد بن سعيد الدارمي عن حبان بن
هلال عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب قوله خلفه أي حامله
ووقع في رواية أربعون خلفه في بطونها وأولادها واستشكل ذلك لان الخلقة هي التي في
بطن أولادها وأجيب بأنه تفسير لا تقييد وقيل تأكيده وإيضاح وقيل في ذلك والحديث
يأتي الكلام على ما استعمل عليه في أبواب الديات وانما إياه المصنف ههنا للاستدلال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولا فقال له ان أردت أن تأخذ عقل سبعين من بطنك لعمركم بقوله

قال فقلنا ما إذا أمانه قام بين يدي فآخذته (وقلت والله لا رفعتك) من دفع الخصم إلى الحاكم أي لا ذهبن بك (إلى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) ليحكم عليك بقطع اليد لآنك سارق (قال أنى محتاج) لما أخذه (وعلى عمال) أي نفقة عمال أو على جمعي
لي وفي رواية فقال انما أخذته لأهل بيت فقرا من الحن (ولي حاجة شديدة قال) أبو هريرة (فأصحت فقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) ما أتيتك (يا أبا هريرة فاعمل أسيرك البارحة) سمي أسيرا لانه كان مربوطا بسير لان عادة العرب يرطون

الاسير بالقد قال الداودي وفيه اطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم على الغيبات وفي حديث معاذ عند الطبراني أن جبريل جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم بذلك (قال) أبو هريرة (قلت يا رسول الله شككنا حاجة شديدة وعيا لفرجته فخلت سبيله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما) حرف استفتاح (انه قد كذبك) في قوله انه محتاج (وسيعود) الى الاخذ (فعرفت أنه سيعود لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سيعود فرصدته) أي ترقبته (لخاف يحشون الطعام فاخذته فقات لا رفعه) الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قال دعني فاني محتاج) للاخذ ١٢١ (وعلى عيال لأعود فرجته فخلت سبيله فاصبحت

فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا هريرة ما فعلت ما فعلت (قلت يا رسول الله شككنا حاجة شديدة وعيا لفرجته فخلت سبيله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما انه قد كذبك وسيعود فرصدته) المرة (الناشطة لخاف يحشون الطعام فاخذته فقات لا رفعه) الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وهذا آخر ثلاث مرات تكترعم لا تعود ثم تعود قال دعني) وفي رواية خلت عني (أعلمك) بالجزم (كلمات ينفعك الله بها) قال الطبراني وهو مطلق لم يعلم منه أي النفع فيحمل على المقيد في حديث علي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأها يعفي آية الكرسي حين يأخذ مضجعه أمسه الله تعالى على داره ودار جاره وله دويرات حوله رواء البيهقي في شعب الإيمان انتهى وفي رواية إذا قلت لم يقربك ذكر ولا أنثى من الأنس ولا من الجن (قلت ما هو) أي الكلام وفي لفظ ما هن أي الكلمات

بقوله فيه وما ملأ أرواحه فهو له - فانه يدل على جواز الصلح في الدماء باكثر من الدنيا
 (باب ما جاء في وضع الخشب في جدار الجدران كره)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في جداره ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عمامة مرضين والله لا رمين بها بين أكتافكم رواء الجماعة الا الناسي * وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار والرجل أن يضع خشبه في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق فاجعلوا سبعة أذرع * وعن عكرمة بن ربيعة أن أخوين من بني المغيرة أعتق أحدهما أن لا يغرز خشبه في جداره فندبا جميع بن يزيد الأنصاري ورجالا كثيرا وبألو انشهد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في جداره فقال الحالف أي أخى قد علم - أن لا مفضل لك على وقد خلعت فاجعل اسطوا واما دون جداري ففعل الآخر فغرز في الاسطوان خشبه رواءهما أحدهما ابن ماجه - أما حديث ابن عباس فانخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثير أما حديث لا ضرر ولا ضرار فرواه ابن ماجه عن عباد بن الصامت وروى من حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري وهو حديث مشهور اه وهو أيضا عند ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث أبي سعيد وعند البيهقي أيضا من حديث عباد - وعند الطبراني في الكبير وأبي نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظي وما فيه من جعل الطريق سبعة أذرع نابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة كما ساقى وأما حديث مجمع فانخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وسكت عنه الحفاظ في التلخيص وعكرمة بن ربيعة المذكور مجهور قوله لا يمنع بالجملة على النبي وفي رواية لاحد لا يمنع وفي لفظ للجاري بالرفع على التبرية وهي في معنى انتهى قوله خشبه قال القاضي عياض رويناه في مسلم وغيره من الأصول بسبعة الجمع والافراد ثم قال وقال عبد الغني بن سعيد كل الناس تقول بالجمع الا الطحاوي فانه قال عن روح بن الفرج سألت أبا زيد والحريث بن كبريؤن عن بن عبد الأعلى عنه فقالوا كلهم خشبه بالتثنية ورواية مجمع تشهد لمروا بلفظ الجمع وبؤيدها أيضا مرواه البيهقي من طريق ثوريك عن سماعة عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ

(قال إذا أويت) آتيت (الى فراشك) للنوم وأخذت مضجعه وفي رواية عند الصباح والمساء فأتى آية الكرسي الله لا اله الا هو الى القيوم - حتى تختتم الآية) زاد ما ذكر في رواية عند الطبراني وخاتمة سورة البقرة آمن الرسول الى آخرها (فانك لن يزال عليك من الله) أي من منده أو من جهة أمر الله أو من قدرته أو من بأس الله ونقمته (حافظ) يحفظك (ولا يقربك شيطان حتى تصبح) فخلت سبيله فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما فعل أسيرك البارحة قلت يا رسول الله زعم أنه يعلمني كلمات ينفعني الله بها فخلت سبيله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هي) الكلمات (قلت قال لي إذا أويت الى فراشك

فأقرأ آية الكرسي من أولها حتى تختم الله لاله الا هو الحي القيوم وقال لي ان يرال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح وكانوا اى العصابة (أحرص على) تعلم (الخبر) وفعله وكان الاصل أن يقول وكذا لكنه على طريق الالتفات وقيل هو مدرج من كلام بعض رواة وبالجملة فهو وسوق للاعتذار عن تخليط سبيله به المرة الثالثة حرصا على تعلم ما ينفع (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اما ما قد صدقتك) بخفيف الدال في نفع آية الكرسي ولما أثبت له الصدق أوهم المدح فاستدركه بصيغة نفيد المبالغة في الذم بقوله ١٣٢ (وهو كذوب) وفي حديث معاذ بن جبل صدق الحديث وهو كذوب (تعلم

من تخاطب منذ ثلاث ليل باليا بأمريرة قال لا) أعلم (قال ذلك شيطان) من الشياطين وكان على صفة آدميين فلم يكن في امساكه مضاه الملك سليمان ولا منافاة لحديث ان شيطانا تغفلت على البارحة الحديث لاحتمال ان الذي هم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يوثقه رأس الشياطين وقد وقع لابي بن كعب عند السلفي رأى ابيوب الانصاري عند الترمذي وأبي أسيد الانصاري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا قصص في ذلك الا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أي هريرة اذ قصة معاذ وهو محمول على التعدد وموضع الترجمة قوله تخليت سبيله لان أباهريرة وان لم يكن وكيل في الاعطاء فهو وكيل في الجملة ضرورة انه وكيل بجنظ الزكاة وقد ترك مما وكل بجنظ شيا وأجاز صلى الله عليه وآله وسلم فعله فقد طابقت الترجمة قطعاً نعم في أخذ اقراض الوكيل الى أجل مسمى من هذا الحديث

اذا سأل أحدكم جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه قال القرطبي وانما اعتق هؤلاء الاثمة بتحقيق الرواية في هذا الحرف لان امر الخشب الواحدة يخف على الجار المسامحة به بخلاف الاخشاب الكثيرة والاحاديث تدل على انه لا يحمل للجار أن يمنع جاره من غرز الخشب في جداره ويحجبه الحائط اذا امتنع وبه قال أحمد واسحق وابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم وأهل الحديث وقالت الحنفية والهادوية ومالك والشافعية في أحد قوليه وبالجملة ورأه يشترط إذن المالك ولا يجبر صاحب الجدار اذا امتنع وحلوا النهي على التنزيه بما بين وبين الأدلة القاضية به لا يحمل حال امرئ مسلم الا بطبيعة من نفسه ونعقب بان هذا الحديث أخص من تلك الأدلة مطلقاً فيبقى العام على الخاص قال البيهقي لم تجد في السنن العشرة ما يعارض هذا الحكم الا هو مات لا يستكران يخصه وحمل بعضهم الحديث على ما اذا تقدم استئذان الجار كما وقع في رواية لابي داود بلفظ اذا استأذن أحدكم أخاه وفي رواية لأحمد من سأل جاره وكذا في رواية لابن حبان فاذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع لا اذا لم يتقدم قوله في جداره الظاهر هو الضمير الى المالك أي في جدار نفسه وقيل الضمير يعود على الجار الذي يريد الغرز أي لا يمنعه من وضع خشبه على جدار نفسه وان تضر به من جهة منع الضوء مثلاً ووقع لابي هريرة من طريق زياد بن سمدة عن الزهري أنه بضع جذوعه على جدار نفسه ولو تضر به جاره والظاهر الاقل ويؤيده قوله في حديث ابن عباس في حائط جاره وكذلك قوله في الحديث الآخر فاجعل اسطوانا دون جداري قيل وهذا الحكم مشروط عند القائلين بأنه يجب ذلك على الجار بمحاجة من يريد الغرز اليه وعدم تضرر المالك فان تضرر لم يقدم حاجة جاره على حاجته ولكنه لا يمتنع ان يطلق الاحاديث فاض بعدم اعتبار عدم تضرر المالك ولكنه يجب على من يريد الغرز أن يتوقى الضرر بما أمكن فان لم يكن الا باضرار وجب على الغارز اصلاحه وذلك كما يقع عند دفع الجدار لغرز الجذوع وأما اعتبار حاجة الغارز الى الغرز فامر لا بد منه قوله ما لي أراكم عنها معرضين أي عن هذه المقالة التي جاءت بها السنة أو عن هذه الوصية أو الموعظة قوله والله لا رمين بها بين أكتافكم بالتاء الفوقية أي لا قرعنكم بها كما يضرب الانسان بالنشأ بين كنفه ليدتبعه من غفلته قال القاضي عياض وابن عبد البر وقد رواه بعض رواة

نظروا لا يمتنع ما في ذلك من التكلف والضعف وفي الحديث أن الشيطان قديم ما ينتفع به المؤمن وأن الموطأ الحكمة قديماً ما لا الكافر الفاجر فلا ينتفع بها وتؤخذ عنه فيمتنع بها وان الشخص قديم لا يعمل به وان الكافر قديم صدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمناً وان الكذوب قديم صدق وان الشيطان من شأنه أن يكذب وأنه قديم يصور بعض الصور فيمكن رؤيته وان من أقبح في حفظ شيء يسمى وكسلاً وان الجن يأكلون من طعام الانس وانهم يظهرن للانس وانهم يتكلمون بكلام الانس وانهم يسرقون ويخدعون وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخر سورة البقرة

وان الحق يصيبون من الطعام الذي لا يذ كراسم الله عليه وفيه ان الارق لا يقطع في الجماعة ويحتمل أن يكون القدر المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للصحابي المعصوم عنه قبل تبليغه الى الشارع وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق وفيه اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الغيبات باعلام الله سبحانه الهاماً ووحياً ووقع في حديث معاذ بن جبل جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم بذلك وفيه جواز جمع زكاة الفطر قبل ليلة الفطرو تركيل البعض لحفظها وتفرقتها (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال جاء بلال) رضي الله عنه ١٣٣ (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقريرني) قال

الجوهري ضرب من التمر زاد في الحكم انه أصغر مدور وهو أجود والقر وفي مسند أحمد مرفوعاً خير تمر كم البرني يذهب الداء (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أين هذا) التمر البرني قال بلال كان عندنا تمر ردي (بذرة فعيل من ردا الشيء يردأ ردة فهو ردي أي فاسد وأردأته أفسدته قاله الجوهري) فبعت منه صاعين بصاع أبي طهم بلال (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي لفظ انظم بالنون وفي بعضه لمطم باليم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك) القول الصادر من بلال المؤذن (أوه أوه) هذا (عين الربا) هذا (عين الربا لا تفعل) بتكرير أوه وعين الربا أوه بتشديد الواو بمعنى التكرار قال السقاقي وانما تأوه ليكون أبلغ في الزجر وقاله ما لا تألم من هذا الفعل وامام من سواه الفهم زاد مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحوه هذه القصة فردوه ومعلوم أن بيع الربا مما يجب رده (ولكن

الموطأ كذا فيكم بالنون والكشف الجانب وتونه مفتوحة والمعنى لا صرخن بها بين جماعةكم ولا أكتها أبداً وقال الخطابي معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعدوا له راضين لاجتماعها أي الخشية على رقابكم كارهين أراد بذلك المبالغة وفي تعاليق القاضي حسين ان أباه ريرة قال ذلك حين كان متولياً بكة أو المدينة وكانت فالة لما رآهم توفةوا عن قبول هذا الحكم كما وقع في رواية لابي داود انهم نكسوا رؤسهم لما سمعوا ذلك قوله لا ضر ولا ضرار هذا فيه دليل على تحريم الضرار على أي صفة كان من غير فرق بين الجار وغيره فلا يجوز في ضرورة من الصور الابدليل يخص به هذا العموم فعليك بطالبة من جواز المضارة في بعض الصور بالادلة فان جاءه قبالة والاضررت بهذا الحديث وجهه فانه قاعدة من قواعد الدين تشهد له كليات وجزئيات وقد ورد الوعيد لمن ضار غيره فخرج أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه من حديث أبي صرمة **عن الصادق** المهمل مالك بن قيس الانصاري وهو ممن شهد بدراً وما بعدهما من المشاهد قال ابن عبد البر لا خلاف قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضار اضر الله به ومن شاق شاق الله عليه واختلفوا في الفرق بين الضر والضرار فقبل ان الضر فعل الواحد والضرار فعل الاثنين فصاعداً وقبل الضرار ان تضره من غير أن تنتفع والضر أن تضره وتنتفع أنت به وقبل الضرار الجزاء على الضر والضر الابتداء وقبل هما بمعنى قوله وللمرجل أن يضع خشبة في حائط جاره فيه دليل على جواز وضع الخشبة في جدار الجار واذا جاز الغرز جاز الوضع بالاولى لانه أخف منه قوله فاجعله سبعة أذرع هذا محمول على الطريق التي هي مجرى عامة المسلمين بأعمالهم ومواسمهم فاذا شاجر من له أرض يتصل بها مع من له فيها حق جعل عرضها سبعة أذرع بالذراع المتعارف في ذلك البلد بخلاف بنيات الطريق فان الرجل اذا جعل في بعض أرضه طريقاً مسبلة للمارين كان تقديرها الى خيرته والافضل توسيعها وليس هذه الصورة مراد الحديث لان المقروض أن هذه لا مدافعة فيها ولا اختلاف وسيأتي تمام الكلام على الطريق في الباب الذي بعده هذا قوله أعنى أحدهما أي حلف بالعق

• (باب في الطريق اذا اختلفوا فيه كم يجعل) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه

اذا أردت أن تشترى) القرب الجيد (فبيع التمر) الردي (ببيع آخر ثم اشترى) الجيد (به) أي بثن الردي حتى لا تقع في الربا وفي الحديث البحث عما يسر به الشمن حتى يشكف حاله وفيه النص على تحريم ربا الفضل واهتمام الامام بامر الدين وتعليمه لمن لا يعلمه وأرشاده الى التوصل الى المباحات وغيرها واهتمام التابع بامر متبوعه واتقاء الجيد له من أنواع المطعومات وغيرها وفيه ان صدقة الربا لا تصح وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي (عن عقبه بن الحرث رضي الله عنه قال جئ بالنعمان وأبن النعمان) وهو ممن شهد بدراً وكان من احبني به (شاربا) مسكراً أي متصفا بالشرب لانه حين جئ به لم يكن شاربا

حقيقة بل كان سكران ويدل له ما في الحدود بلانظ وهو سكران (فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان في البيت أن يضربوا قال) عقبة بن الحرث (فكنت أنا فبين ضربه فضر بنا بالنعال والجريد) وفيه أن الامام لما لم يتول إقامة المدينة نفسه وولى غيره كان ذلك بمنزلة تركه لهم في إقامته ولا يصح عند الشافعية التوكيل في إثبات الحدود لبيانهم على الدرهم قد يتبع اثباتهم باللو كالتباهان بقذف شخص آخر فيطالبه بجحد القذف فله أن يدركه عن نفسه بإثبات زناهم ولو كلفه فادان ثبت أقيم عليه الحدود يستفاد من الحديث كما قال الخطابي ١٣٤ أن حد الخمر لا يثبت في الأفاقة كحد الحامل لتضع حملها قاله ما نظ ابن حجر في المستخرج

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (ما جاء في الحرث) •

أى الزرع (وإزالة) وهى المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالكها فإن كان من العامل فهى مخابرة وهما أن أفردنا عن المساقاة باطنة للتمسك عن المزارعة فى مسلم وعن المخابرة فى الصحيحين ولان تحصيل المنفعة الأرض ممكنة بالإجارة فلم يجز العمل عليها ببعض ما يخرج منها كالمواشى بخلاف الشجر فإنه لا يمكن عقد الإجارة عليه فجوزت المساقاة واختار فى الروضة تبعاً لابن المنذر وابن خزيمة والخطابي معهم ما وحل أخبار النخيل على ما إذا شرط لأحد مزارعة قطعة معينة ولا تخراً أخرى وقد ذكر البضارى فى صحيحه عن الساف آثاراً أوله أنه أراد بذلك الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم الخلاف فى الجواز خصوصاً أهل المدينة وقد تمسك بالأحاديث المذكورة

سبعة أذرع رواء الجماعة إلا لسانى وفى لفظ لاسد إذا اختلفوا فى الطريق رفع من بينهم سبعة أذرع • وعن عباد بن الصامت أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يقضى فى الرحبة تكور فى الطريق ثم يريد أهلها الميثاء فى ما ذهبى أن يترك الطريق سبعة أذرع ركعت لك الطريق تسمى الميثاء رماه عبد الله بن أحمد فى مسنده أبيه • حديث عبادة أخرجه أيضاً الطبرانى فى المعجم فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى الطريق الميثاء الحديث والراوى له عن عبادة صحفى بن يحيى ولا يدركه وينهله ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى الطريق الميثاء فاجبه لوهما سبعة أذرع وما أخرجه ابن عدى من حديث أنس فى لفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الطريق الميثاء أنى توفى من كل مكان فذكر الحديث قال فى الفتح وفى كل من الأبيد الثلاثة مقال اهـ ولكنه يقوى بعضها ببعض لا احتجاج بها كما لا يخفى بقوله إذا اختلفتم فى لفظ للعبارة إذا نشأ خبر أو لادها على إذا اختلف الناس فى الطريق رزاد المسقى بعد ذكر الطريق فقال الميثاء قال الحافظ ولم يتابع عليه وأبست محفوفة فى حديث أبي هريرة وانما ذكرها البخارى فى الترجمة مشيراً بها إلى الأحاديث التى ذكرناها كما جرت بذلك قاعدة قوله سبعة أذرع قال فى الفتح الذى يظهر أن المراد بالذراع ذراع الأدمى فبعته بين ذلك بالمعتدل وقيل المراد ذراع البنان المتعارف والممكن هذا المقدار انما هو فى الطريق التى هى مجرى عادة المسلمين للعمال وسائر المواشى كما أسلفناه الطريق المشروعة بين الاملاك والطرق التى يمر بها بنو آدم فقط ويدل على ذلك التمسك بالميتة كما فى الأحاديث المذكورة والميتة جيم مكسورة وتحتانية ما كنهه وبعد ما فوقاية ومدبوزن منعالم من الاتيان والميم زائدة قال أبو عمرو والشيبة الميثاء أعظم الطرق وهى التى يكثر مرور الناس فيها وقال غيره هى الطرق الواسعة وقيل العامة • وكفى فى البحر عن الهادى أنه إذا التبس عرض الطريق بين الاملاك أو كان حولها أرض موات بقى لما يجتازها العماريات أثناء شمر ذراعاً ولا يوفى سبعة وفى المنسدة مثل عرض باب فيه انتهى وبهذا التفسير قيل قالت الهادوية والحكمة فى ورود الشرع بتقدير الطريق سبعة أذرع هى أن تسلكها الاحمال والائتال دخولاً وخروجاً وتنع ما لا بد منه كما يطرح عند الابواب قوله الرحبة بفتح الحاء المهملة وتسكن على ما فى

القاموس

فى باب إجماعه من السلف قال الحازمى روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه

وعبد الله بن مسعود وهما بن يابر وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري ومن أهل رأى أبو يوسف القاضى ومحمد بن الحسن فقلوا تجوز المزارعة والمساقاة يجوز من القرا والزرع قالوا ويجوز العدة على المزارعة والمساقاة محقة متين فيساقية على الفحل ويزارعه على الأرض كما جرى فى خيبر ويجوز العقد على كل واحدة منهم ما منفردة وأجابوا عن الأحاديث القاضية بالنهى عن المزارعة بانهم المحولة على التنزيه أو على ما إذا اشترط صاحب الأرض

ناحية معينة منها أو شرط ما ثبت على النهر صاحب الأرض ما في كل ذلك من الغرور والجهالة وعليه تعمل الأحاديث الواردة في النهي عن الخبارة كما هو شأن حمل المطلق على المنيد ولا يصح حملها على الخبارة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر لما ثبت من أنه صلى الله عليه وآله وسلم استمر عليه إلى موته واستمر على مثل ذلك جماعة من الصحابة ويؤيد هذا تصريح رافع بجواز المزارعة على شيء معلوم مضمون ولا يشك على جواز المزارعة يجوز مع معلوم حديث أسيد بن ظهير فإن النهي فيه ليس بمندرج إلى المزارعة بالنصف والثالث والرابع فقط بل إلى ذلك مع اشتراط ١٢٥ ثلاثة جداول والقصارة وما سبق الربيع ولا شك أن مجموع ذلك غير الخبارة التي أجزمها صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها في خيبر نعم حديث رافع عند أبي داود والنسائي وابن ماجه لا يظن من كانت له أرض فليزرهها أو يزرعها ولا يكرها بثالث ولا ربيع ولا بطعام مسوى وكذلك حديثه أيضا عند أبي داود بإسناده فيه بكر بن عامر الجبلي الكوفي وهو متكلم فيه قال أنه زرع أرضا فربى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم رهو يسقيها فقال له لمن الزرع ولمن الأرض فقال زرعي يي يذري وعلى ولي الشطر وابني فلان الشمار فقال أربيعا فرد الأرض على أهلها وخذ نصفك ومنه له حديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبارة قلت وما الخبارة قال أن يأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع فيم ادأبيل على المنع من الخبارة يجوز مع معلوم حديث أسيد بن ظهير على فرض أنه نهى عن المزارعة يجوز مع معلوم

أقاموس وهي المكان بناحية ومدة ومن الوادي مسيل مائه من جانيه والمراد هنا المكان بجانب الطريق كما في الحديث

• (باب إخراج ميازيب المطر إلى الشارع) •

(عن عبد الله بن عباس قال كان للعباس ميازيب على طريق عرفة ليس ثيابه يوم الجمعة وقد كان ذبح للعباس فرخان فلما وافى الميازيب صب ما بدم الفرخين فاهم عمر بن عبد الله ثم رجع فطرح ثيابه وأبس ثيابه غير ثيابه ثم جاء فملى بالناس فاتاه العباس فقال والله أنه للموضع الذي وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فملى عمر فقال عمر للعباس وأنا أعزم عليك لما صنعت على ظهري حتى تضعه في الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعل ذلك العباس) الحديث لم يذكر المصنف من خرجته كافي التمسح العجوة من هذا الكتاب وفي نسخة أنه أخرجه أحمد وهو في مسند أحمد باللفظ كان للعباس ميازيب على طريق عمر فلبس ثيابه يوم الجمعة فاصابه منه ما بدم فاتاه العباس فقال والله أنه للموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعل ذلك أعزم عليك لما صنعت على ظهري حتى تضعه في الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عنه فقال هو خطأ ورواه البيهقي من أوجه أخر ضيقة أو منقطععة وأفظأ أحدها وألقه ما وضعه حيث كان الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده وأورده الحاكم في المستدرک وفي إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف قال الحاكم لم يمتحج الشيطان بعبد الرحمن ورواه أبو داود في المراسيل من حديث أبي هريرة المدني قال كان في دار العباس ميازيب فذكره والحديث فيه دليل على جواز إخراج الميازيب إلى الطرق لكن بشرط أن لا تكون محدثة تضر بالمسلمين فإن كانت كذلك منعت لأحاديث المنع من الضرر قال في البحر مسئلة المنة ويمنع في الطريق الغرس والبناء والحفر ومرور أحمال الشوك ووضع الحطب والذبح فيها وطرح القمامة والرماد وقشر الموز وأحداث السواحل والميازيب وربط الكلاب الضارية لما فيها من الأذى اه ثم حكى في البحر أيضا عن أبي حنيفة والهادوية أنها لا تضيق قرار السكك النافذة ولا هواؤها بشيء وأن اقتسمت إذا هو تابع للقرار في كونه حقا كتيعة هو الملك لقراره وعن الشافعي والمؤيد بالله في أحد أقواله انما حق الماس في القرار لا الهوا فيجوز الروشن والسبابا

وعلم تقييده بما فيه من كلام أسيد من قوله بالنصف والثالث والرابع ويشترط ثلاثة جداول والقصارة وما سبق الربيع ولكنه لا سبيل إلى جعلها ناضجة لما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر لموته وهو مستمر على ذلك وتقريره لجماعة من الصحابة عليه ولا سبيل إلى جعل هذه الأحاديث المشتملة على النهي منسوخة بفعله وتقريره لصدور النهي عنه في أثناء مدة معاملته ووجوع جماعة من الصحابة إلى رواية من روى النهي والجمع ما أمكن هو الواجب وقد أمكنه ما جعل النهي على ما إذا كان مع اشتراط جزم معين من الأرض والجداول والقصارة وما سبق الربيع ولا شك أن مجموع ذلك غير الخبارة التي أجزمها

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يمكن الجمع بجملة النبي على الكراهة لانا نقول الحديث لا ينتج من الاحتجاج به للمقال الذي فيه ولا سيما مع ما رخصته للاحاديث الصحيحة الثابتة من طرق متعددة الواردة بمجوز المعاملة يجوز معه لموم وكيف يصح أن يكون ذلك ربا وقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من أجداده الصحابة بل يعدان يعامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة المكروهة ويموت عليهما ولكنه الجائز أن نقول بذلك الجمع بين الاحاديث وهذا ما ترجحه في هذه المسئلة ولا يصح الاعتذار عن الاحاديث ٣٦ الفاضلة بالجواز بانها مختصة به صلى الله عليه وآله وسلم لما تقر من انه

صلى الله عليه وآله وسلم اذ انهم عن نفي نهيها مختصة بالامة وفعل ما يخالفه كان ذلك مختصا به لانا نقول أولا النبي غير مختص بالامة وثانيا انه صلى الله عليه وآله وسلم قر ربيعة من الصحابة على مثل معاملته في خيبر الى عند موته وثالثا قد استقر على ذلك بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من اجداده الصحابة فيبعد كل البعد أن يخفى عليهم مثل هذا اهـ ملخصا من نيل الاوطار للحافظ الشوكاني رحمه الله ومنه في السيل (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مسلم يغرس غرسا) يعني المغروس أى شجرا (أو يزرع زرعاً) مزروعاً أو أولئتين يبيع لان الزرع غير الغرس (فياً كل منه طير أو انسان أو بهيمة الا كان له به صدقة) والتعبير بالمسلم يرج الكافر فيقتصر الثواب في الآخرة بالمسلم دون الكافر لان القرب انما تصح من المسلم فان تصدق الكافر أو فعل شيئا من

حيث لا ضرر وكذلك المزاب قال المؤيد بالله ويجوز تضيق النافذة المسئلة بما لا ضرر فيه لمصلحة عامة باذن الامام وكذلك يجوز تضيق هوائهم بالاولى والى مثل ما ذهب اليه المؤيد ذهب الهادوية وقالوا يجوز أيضا التضيق لمصلحة خاصة في الطرق المشروعة بين الاملاك

• (كتاب الشريعة والمضاربة) •

(عن أبي هريرة رفته قال ان الله يقول انا ثالث الشريك مالم يخن أحدهما صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما رواه ابو داود) الحديث صحيحه الحاكم واهله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيان وقد ذكر ابن حبان في الثقات واهله أيضا ابن القطان بالارسال فلم يذكر فيه أباه هريرة وقال انه الصواب ولم يستدعه غير أبي همام محمد بن الزبرقان وسكت أبو داود والمنذري عن هذا الحديث وأخرج نحوه أبو القاسم الاصمغاني في الترغيب والترهيب عن حكيم بن حزام قوله كتاب الشركة بكسر الشين وسكون الراء وحكى ابن باطيش فتح الشين وكسر الراء وذكر صاحب الفتح فيها أربع لغات فتح الشين وكسر الراء وكسر الشين وسكون الراء وقد تحذف الهاء وقد يفتح أوله مع ذلك قوله والمضاربة هي مأخوذة من الضرب في الارض وهو السفر والمشي والعامل مضارب بكسر الراء قال الرافعي ولم يشق للمالئمة اسم فاعل لان العامل يختص بالضرب في الارض فعلى هذا تكون المضاربة من المفاعلة التي تكون من واحد مثل عاقبت الابل قوله انا ثالث الشريك يمكن المراد ان الله جل جلاله يضع البركة للشريكين في مالهما مع عدم الخيانة ويعدهما بالرعاية والمعونة ويتولى الحفظ لئلا يلهما قوله خرجت من بينهما ما أى نزلت البركة من المال زاد رزين وجاء الشيطان ورواية الدارقطني فاذا خان أحدهما صاحبه رفعها عنهم ما يعنى البركة (وعن السائب بن أبي السائب انه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كنت شريكاً في الجاهلية فكنت خير شريك لا تدارى ولا تغار بى رواه ابو داود وابن ماجه ولفظه كنت شريكاً ونعم الشريك كنت لا تدارى ولا تغارى) الحديث أخرجه أيضا النسائي والحاكم وصححه وفي لفظ لابي داود وابن ماجه أن السائب الخزرمي كان شريكاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال مرحباً يا نبي وشرى لى لا تدارى ولا تغارى وفي لفظ ان السائب قال أنبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وجوه البر لم يكن له أجر في الآخرة نعم ما كل من زرع الكافر يقاب عليه في الدنيا كما ثبت دليله وأما من قال يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج الى دليل وفي حديث عائشة عند مسلم قلت يا رسول الله ابن جسدان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك نافعه قال لا ينتفع به انه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين يعنى لم يكن مصداقاً بالبعث ومن لم يصدق به كافر ولا ينتفعه عمل ونقل عياض الاجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفف عنهم عذاب لكن بعضهم أشد عذاباً من بعضهم بحسب جرائمهم وأما حديث أبي أيوب

الانصارى عند أحمد مر فوجا مامن رجل يغرس غرسا وحديث مامن عبد قظا هرهما يتناول المسلم والكافر ~~ال~~كن يحمل المطلق على المقيد والمراد بالمسلم الجنس فتدخل المرأة المسلمة قال في القمح وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحص على عمارة الارض ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها وفيه فساد قول من أنكروا ذلك من المتزهدة وحمل ما ورد من التنفير عن ذلك على ما إذا أشغل عن أمر الدين فنه حديث ابن مسعود مر فوجا لاتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا الحديث قال القرطبي يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاشتغال به عن أمر الدين ١٣٧ وحمل حديث الباب على اتخاذها

بالكفاف وانفع المسلمين بها وتخصيل نواحيها وفي رواية لمسلم الا كان له صدقة الى يوم القيامة ومقتضاه ان اجر ذلك يستقر مادام الغرس أو الزرع ما كولا منه ولومات زارعه أو غارسه ولو اتقل ما كة الى غيره وظاهر الحديث ان الاجر يحصل لمعطى الزرع والغرس ولو كان عمله لغيره لانه اضافها الى أم مبشر ثم سألها عن غرسه وقد تقدم الكلام على أفضل المكاسب في كتاب اليسوع اه قال ابن العربي في سعة كرم الله أن ينسب على ما بعد الحياة كما كان ينسب ذلك في الحياة وذلك في ستة صدقة جارية أو علم فتفع به أو ولد صالح يدعو له أو غرس أو زرع أو رباط فللمرابط ثواب عمله الى يوم القيامة اه قال القسطلاني ثم ان حصول هذه الصدقة المذكورة يتناول حتى من غرسه لعماله أوله فقطه لان الانسان يثاب على ما سرق له وان لم ينو ثوابه ولا يختص حصول ذلك بمن ياشتر الغرس أو الزراعة بل يتناول من استأجر اعمل ذلك والصدقة

وآله وسلم الخ لو ايقنون على ويذكرون في فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أعلمكم به فقلت صدقت يا بني أنت وأمي كنت شريكي فنعى الشريك لا تدارى ولا تغارى ورواه أبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير من طريق قيس بن السائب وروى أيضا عن عبد الله بن السائب قال أبو حاتم في العلم وعبد الله ليس بالقوى وقد اختلف هل كان الشريك للنبى صلى الله عليه وآله وسلم السائب المذكور أو ابنه عبد الله واختلف أيضا في اسلام السائب وصحبه قال ابن عبد البر هو من المؤلفة قلوبهم ومن حسن اسلامه وعاش الى زمن معاوية وروى ابن هشام عن ابن عباس انه من هاجر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطاه يوم الجعرانة من غنائم حنين وقال ابن اسحق انه قتل يوم بدر كافر وقيل ان اسمه السائب بن يزيد وهو وهم ويقال السائب بن غيلة قوله لا تدارى ولا تغارى في أى لا تمنعنى ولا تحاورنى وفي الحديث بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حسن المعاملة والرفق قبل النبوة وبعدها وفيه جواز السكوت من المدوح عند سماع من يذمه بالحق (وعن أبي المنال ان زيدا بن أرقم والبراء بن عازب كانا شريكين فاشترى افاضة بنقد ونسيئة فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاصرهما أن ما كان بنقد فاجيزوه وما كان بنسيئة فردوه رواحد والبخاري بعينه) لفظ البخاري ما كان يدا بيد نخذوه وما كان نسيئة فردوه والحديث استدلل به على جواز تفريق الصفقة فيصبح الصحيح منها ويظل ما لا يصح وتذهب باحتمال أن يكونا عقد عقدين مختلفين ويؤيده ما في البخاري في باب الهجرة الى المدينة عن أبي المنال المذكور فذكر هذا الحديث وفيه قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ونحن نتبايع هذا البيع فقال ما كان يدا يدا فليس به بأس وما كان نسيئة فلا يصح فعنى قوله ما كان يدا يدا نخذوه أى ما وقع لكم فيه التقابض في المجلس فهو صحيح فأمضوه وما لم يقع لكم فيه التقابض فليس بصحيح فآزر كونه ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد واستدل بهذا الحديث أيضا على جواز الشركة في الدراهم والدنانير وهو اجماع كما قال ابن بطال ~~لكن~~ لا بد ان يكون نقد كل واحد منهما مثل نقد صاحبه ثم يخطأ ذلك حتى لا يتميز ثم يصرفا جميعا الا أن يقيم كل واحد منهما الآخر مقام نفسه وقد حكى أيضا ابن بطال ان هذا الشرط يجمع عليه واختلفوا اذا كانت الدنانير من أحدهما والدراهم من الآخر

١٨ نيل خا حاصلة حتى فيما يجز عن يجمعه كالسبيل الممجوز عنه بالحصد فكل منة حيوان فانه مندرج تحت مدلول الحديث واستدل به على أن الزراعة أفضل المكاسب وقال به كثيرون وقيل الكسب باليد وقيل التجارة وقد يقال كسب اليد أفضل من حيث الحول والزرع من حيث عموم الانتفاع وحينئذ فينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الحال فحيث احتج الى الاوقات أكثر تكون الزراعة أفضل للتوسعة على الناس وحيث احتج الى المتجر لا تقطاع الطرق تكون التجارة أفضل وحيث احتج الى المنافع تكون أفضل والله أعلم وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الادب والقرمذي في الاحكام

﴿عن أبي امامة الباهلي﴾ صدى بن عمران آخر من مات من الصحابة بالشام وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخرين في الاطعمة والجهاد (رضي الله عنه انه رأى سكة) بكسر السين وتشديد الكاف الحديدة التي يحرق بها الارض (وشيأ من آلة الحرق فقال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يدخل هذا بيت قوم) يعملون بها انفسهم (الا أدخله الذل) فلو كان لهم من يعمل لهم وادخلت الآلة دارهم للفظ فليس مراداً وهو على عومه فان الذل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يترتب عليه مطالبته آخره ولا سيما اذا كان ١٣٨ المطالب من ظلمة الولاية وفي مستخرج أبي نعيم الا أدخلوا على انفسهم ذلاً

فذهب الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون الا الثوري واختلفوا بأبصار نصح الشركة في غير النقدين فذهب الجمهور الى الصحة في كل ما يملك وقيل يختص بالنقد المضروب والاصح عند الشافعية اختصاصها بالمثل وحديث اشتراك الصحابة في ازوادهم في غزوة الساحل كما في حديث جابر عند البخاري وغيره يرد على من قال باختصاص الشركة بالنقد لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قررهم على ذلك وكذلك حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره انهم جمعوا ازوادهم ودعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم فيها بالبركة ويرد على الشافعية حديث أبي عبيدة الآتي وحديث روي في الخصائص ان الأصل الجواز في جميع أنواع الاموال فمن ادعى الاختصاص بنوع واحد أو بأنواع مخصوصة ونفى جواز ما عداها فعليه الدليل وهكذا الأصل جواز جميع أنواع الشركة المفصلة في كتب الفقه فلا تقبل دعوى الاختصاص ببعض الأبدان (وعن أبي عبيدة عن عبد الله قال اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر

قال فخام سعد بأسيرين ولم اجئ أنا وعمار بشيء رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وهو حجة في شركة الأبدان وتلك المباحات روى عن ربيعة بن ثابت قال ان كان أحدنا في زمن رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أخذنضوأخيه على أن له النصف مما يغنم ولنا النصف

وان كان أحدنا بالطير له النصف والریش وللأخوة القدر رواه أحمد وأبو داود الحديث الأول منقطع لان أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود والحديث الثاني في اسناده أبو داود وشيخان بن أمية القتيابي وهو مجهول وبقيته رجاله ثقات وقد أخرجه النسائي من غير طريق هذا المجهول باسناد رجاله كلهم ثقات قوله النضو وهو الميزول من الأبل والنصل حديدة السهم والریش هو الذي يكون على السهم والقدر بكسر القاف السهم قيل أن براش وينصل استدلل به حديث أبي عبيدة على جواز شركة الأبدان كما ذكره المصنف وهي أن يشترك العاملان فيما يعمله لانه فيؤكل كل واحد منهما ما صاحبه أن يقبل ويعمل عنه في قدر معلوم مما استوجر عنه ويعينان الصنعة وقد ذهب الى ههنا مالك بشرط اتحاد الصنعة والى ههنا ذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي شركة الأبدان كالأبطل لان كل واحد منهما متميز بدينه ومنافعه فيختص بفوائده وهذا

لا يخرج عنهم الى يوم القيامة أي لما يلزمهم من حقوق الارض التي يزرعونها ويطلبون بها الولاية بل ولا يخذون منهم الا ما فوق ما عليهم بالضرب والحبس بل ويجهلونهم كالعبيد أو أسوأ من العبيد فان مات أحد منهم أخذوا ولده عوضه بالغصب والظلم وربما أخذوا الكثير من ميراثه ويحرمون ورثته بل ربما أخذوا من يولد لزرع فجعلوه زراعاً وربما أخذوا ماله كإسأله نالاً حول ولا قوة الا بالله وكان العمل في الاراضي أول ما افتتحت على أهل الذمة فكان أصحابه يكرهون تعاطي ذلك قال ابن التين ههنا من أخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالمغيبات لان المشاهد الآن أكثر الظلم انما هو على أهل الحرب قال في الفتح وقد أشار البخاري بالترجمة الى الجمع بين حديث أبي امامة والحديث السابق في فضل الزرع والغرس وذلك باحد أمرين اما أن يحمل ما ورد من الهم على عاقبة ذلك ومحل اذا اشتغل به فضيع بسببه

ما أمر بحفظه واما أن يحمل على ما اذا لم يضيع الآله جاوز الحذف وهذا الحديث من افراد البخاري ﴿عن أبي هريرة﴾ كما رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمسك كلباً فإنه يفتن كل يوم من) أجرة (عله قيراط) وعند مسلم قيراطان والحكم لازاً لانه حفظ ما لم يحفظه الاخر أو انه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن لا ينقص قيراط واحد فسمعه الراوى الاول ثم أخبر ثانياً بنقص قيراطين زيادة في التأكيد للتنبيه عن ذلك فسمعه الثاني أو ينزل على حاليين فنقص القيراطين باعتبار كثرة الأضرار بانحاذها ونقص الواحد باعتبار قلته قال ابن عبد البر فيه ما يشير الى أن انحاذها ليس بمحرم لان ما كان انحاذه

بحر ما امتنع اتخاذه على كل حال . وانقص الاجر اوله ينقص فدل ذلك على أن اتخاذهامكروه لاهرام اه قال في الفتح بجعل
 أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يعمل من الخير لولم يتخذ الكلب ويجعل ان يكون الاتخاذ
 حراما والمراد بالنقص ان الائتم الحاصل بالتخاذه يوازن قدر قيراط أو قيراطين من أجره فينتص من ثواب عمل المتخذ قد وما يترتب
 عليه من الائتم بالتخاذه وهو قيراط أو قيراطان وقيل يحتص بنقص القيراطين بمن اتخاذهما بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما
 عداها وقيل يلحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ويحتص القيراط ١٢٩ بأهل البوادي وهو يلتفت الى معنى

كثرة التأذي وقلة وقيل غير ذلك
 وقد حكى الرويان في البحر
 اختلافا في الاجر هل ينتص من
 العمل الماضي أو المستقبل وفي
 محل نقصان القيراطين فقبل من
 عمل النهار قيراط ومن عمل الليل
 آخر وقيل من الفرض قيراط ومن
 النفل آخر والقيراط ههنا مقدار
 معلوم عند الله تعالى والمراد بنقص
 جزء أو جزأين من اجزائه وهل
 اذا تعددت الكلاب تتعدد
 القيراط وسبب النقص امتناع
 الملائكة من دخول بيته أولا
 يلحق المارين من الأذى أو ذلك
 عقوبة اهم لاتخاذهم مانهي
 عن اتخاذه أولا لان بعضهم اشياطين
 أو لولو غها في الاواني عند غفلة
 صاحبها (الكلب حرث أو ماشية)
 فيجوز واللتنوبع للاستريد
 واصح عند الشافعية اباحة
 اتخاذه الكلاب لحفظ الدور
 والدروب قياسا على المنصوص
 بما في معناه كما أشار اليه ابن عبد البر
 واستدل المالكية بجواز اتخاذهما
 على طهارتهما فان ملابستهما مع
 الاحتراز عن مس ثوب منها أمر

كألو اشتركا في ماشيتهما وهي متميزة ليكون الدر والنسل بينهما فلا يصح وأجاب
 الشافعية عن هذا الحديث بان غنائم بدر كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدفعها
 لمن يشاء وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة وغيره من قال ان الوكالة في المباحات لا تصح
 والحديث الثاني يدل على جواز دفع أحد الرجلين الى الآخر راحلته في الجهاد على
 أن تكون الغنمة بينهما والاحتجاج بهذين الحديثين انما هو على فرض أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم اطلع وقرر وعلى فرض عدم الاطلاع والتقرير لا حجة في أفعال الصحابة
 وأقوالهم الآن يصح اجماعهم على أمر (وعن حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا مقارضة بضرب له به أن لا يجعل
 ماله في كبد رطبة ولا تحمله في بحر ولا تنزل به بطن مسيل فان فعلت شيئا من ذلك فقد ضعت
 ماله رواء الدار قطي) الاثر أخرجه أيضا البيهقي وقوى الحافظ اسناده وفي تجويز
 المضاربة آثار عن جماعة من الصحابة منها عن علي عليه السلام عند عبد الرزاق انه قال
 في المضاربة الوضعية على المال والربح على ما اصططحو عليه وعن ابن مسعود عند
 الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين انه اعطى زيد بن جليدة مالا مقارضة وأخرجه عنه
 أيضا البيهقي وعن ابن عباس عن ابيه العباس انه كان اذا دفع مالا مضاربة فذكر قصة
 وفيه انه رفع الشرط الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجازه أخرجه البيهقي بإسناد
 ضعيف والطبراني وقال تفرد به محمد بن عتبة عن يونس بن أرقم عن أبي الجارود وعن جابر
 عند البيهقي انه سئل عن ذلك فقال لا بأس به وفي اسناده ابن لهيعة وعن عمر عند الشافعي
 في كتاب اختلاف العراقيين انه اعطى مال يقيم مضاربة وأخرجه أيضا البيهقي وابن أبي
 شيبة وعن عبد الله وعبيد الله ابني عمر أنهم ما لقيوا باموسى الاشعري بالبصرة منذ عرفهما
 من غزوة فمما وفد فسلقاهما مالا وابتاعاهما متاعا وقدماه المدينة فباعاهما ورجعاهما
 وأراد عمر أخذ رأس المال والربح كله فقالوا لو كان تلف كان ضمانه عينا فكيف
 لا يكون ربحه لنا فقال رجل يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا قال قد جعلته قراضا واخذ
 منه ما نصف الربح أخرجه مالك في الموطأ والشافعي والدارقطني قال الحافظ اسناده
 صحيح قال الطحاوي يحتمل أن يكون عمر شاطرها فيه كما شاطرها له أموالهم وقال البيهقي
 تأول الترمذي هذه القصة بأنه سألهم بالبر الواجب عليهم ان يجعلوه له للمسلمين

شاق والاذن في الشيء اذن في مكملات مقصوده كما أن في المنع من لوانه مناسبة للمنع منه وأجيب بهوم الخبر الوارد في
 الامر من غسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستنكر اذا سوغه لدليل قال ابن المنير أراد البخاري
 اباحة الحرث بدليل اباحة اقتناء الكلاب المنهي عن اتخاذهما لاجل الحرث فاذا رخص من أجل الحرث في الممنوع من اتخاذه
 كان أقل درجاته أن يكون مباحا (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه في رواية الا كلب غنم أو حرث أو صيد) وعند مسلم
 عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو كلب غنم فقبل لابن عمر ان يابهره يقول

أو كلب زرع فقال ابن عمران لابي هريرة زرعنا قال في الفتح ويقال ان ابن عمر اراد بذلك الاشارة الى تثبيت رواية ابي هريرة وان سبب حفظه لهذه الزيادة دونه انه كان صاحب زرع ومن **كان** مشتغلا بشئ احتاج الى تعرف أحكامه وقد وافق أبا هريرة على ذكر الزرع سفيان بن زهير وعبد الله بن مغفل وهو عند مسلم اه قال ابن عبد البر في هذا الحديث اباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكذلك الزرع لانهم ازياذة حافظوا كراهة اتخاذها لغير ذلك الا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها جلب المنافع ونفع المضار قياسا ١٤٠ فيجوز كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول

الملائكة للبيت الذي هي فيه قال ووجه الحديث عندي أن المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الانامسبعا لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يحفظ منها فربما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك اه (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه في رواية أخرى الكلاب صيدا أو ماشية) وافقتوا على ان المأذون في اتخاذها ما يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب العقور وأما غير العقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقا أم لا واستدل به على جواز تربية الجرو الصغير لاجل المنفعة التي يؤمل أمره اليها اذا كبر ويكون القصد لذلك فائدا مقام وجود المنفعة كما يجوز بيع ما لا يفتن به في الحال وفي هذا الحديث أيضا الحث على تكثير الاعمال الصالحة والتحذير من العمل بما ينقصها والتنبيه على أسباب الزيادة فيها والنقص منها التجنب أو تركه بيان لطف الله تعالى بخلقه في اباحة ما لهم به نفع وتبليغ نبيهم

فلم يجيباه فلما طلب النصف اجاباه عن طيب انفسهم ما وعن عثمان عند البيهقي ان عثمان اعطى ما للمضاربة فهذه الآثار تدل على ان المضاربة **كان** الصحابة يتعاملون بها من غير تكبير فكان ذلك اجماعا منهم على الجواز وليس فيه ما يرفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا ما أخرجه ابن ماجه من حديث صهيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث فيهن البركة البيع الى أجل والمقارضة واخلاق البر بالشعير للبيت لا للبيع لكن في استاده نصر بن القاسم عن عبد الرحيم بن داود وهم المجملون ولان وقد يوجب أبو داود في سننه للمضاربة وذكر حديث عروة البارقي الذي سبأني ولادلالة فيه على جوازها لان القصة المذكورة فيه ليست من باب المضاربة كما ستعرف ذلك قريبا قال ابن حزم في مراتب الاجماع كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض فواجب دناؤه أصلا فيهما البينة ولكنه اجماع صحيح مجرد والذي يقطع به انه كان في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلم به وأقره ولو لا ذلك لما جاز انتهى وقال في البحر انما كانت قبل الاسلام فاقرها انتهى وأحكام المضاربة مبسطة في كتب الفقه فلا تشتغل بالظواهر بل بها لان موضوع هذا الشرح الكلام على ما يتعلق بالحديث قوله أن لا تجمل ما في كبد مطبوعة أي لا تشتري به الحيوانات وانما هم عن ذلك لان ما كان له روح عرضة للهلاك بطرق الموت عليه

(كتاب الوكالة) *

(باب ما يجوز التوكيل فيه من العقود وايضا الحقوق

واخراج الزكوات واقامة الحدود وغير ذلك) *

(قال أبو رافع استسلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر الخيانت ابل الصدقة فأمرني أن أقضي الرجل بكره وقال ابن أبي أوفى أقيمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة مال أبي فقال اللهم صل على آل أبي أوفى وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الخازن الامين الذي يعطى ما أمر به كاملا موفرا طيبة به نفسه حتى يدفعه الى الذي أمر له به أحد المتصدقين وقال واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجهاه وقال على عليه السلام أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم على بدنه واقسم جلودها وحلائها

لهم أمور معاشهم ومآذهم وفيه ترجيح المصلحة الراجحة على المنفعة لوقوع استثناء ما يفتن به مما حرم اتخاذها (وعنه) وقال أي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يا بني ما رجلي) لم يسم (راكب على بقرة التفتت اليه) أي البقرة وفي رواية أخرى فتكلمت (فقالت لم اخلق لهذا) أي للركوب بقرة (فقلت للعرانة) وفي ذكر بني اسرائيل عن سفيان بن زهير يسوق بقرة اذ ركبها فقالت انما لم اخلق لهذا انما اخلقنا للعرث فقال الناس سبحان الله بقرة تكلم (قال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (آمنت به) أي بطق البقرة وفي ذكر بني اسرائيل فاني أومن بهذا

أى إذا كان يستغفرونه ويحبون منه فأنى لاستغفريه وأومن به (أما وأ بكر وعمر) واستدل به على أن الدواب لا تستعمل
 إلا فيما جرت العادة باستعمالها فيه ويحتمل أن يكون قولها إنما خلقنا للعرش إشارة إلى تعظيم ما خلقت له ولم يرد الحصر في ذلك
 لأنه غير مصرح اتفاقاً فالان من جملة ما خلقت له إنما ذبح وتوكل بالاتفاق قال ابن بطال في هذا الحديث حجة على من منع كل
 الخيل مستدلاً بقوله تعالى لتركبوهن فانه لو كان ذلك الأعلى منعاً كله الدل هذا الخبر على منع كل البقر قوله إنما
 خلقنا للعرش وقد اتفقوا على جواز أكلها فدل على أن المراد بالعموم المستفاد ١٤١ من جهة الامتنان في قوله لتركبوهن

والمستفاد من صيغة إنما عموم
 مخصوص (وأخذ الذئب شاة
 فتبعها الراعي) لم يسم ويراود
 البخارى للحديث في ذكر بنى
 اسرائيل فيه اشعار بأنه عندهم
 كارتبيل الاسلام نعم وقع كلام
 الذئب لاهيان بن أوس كما عُد
 أبي نعيم في الدلائل (فقال الذئب)
 وفي ذكر بنى اسرائيل بينما رجل
 في غنمه اذ عدا الذئب فذهب
 منها بشاة فطلبه حتى **==** أنه
 استنفذها منه فقال له الذئب
 هذا السنطة بذتهامنى (من لها
 يوم السبع) أى للشاة والسبع
 المنتس من الحيوان وجمعه اسبع
 وسباع كفى القاموس (يوم
 لاراعى لها غيرة) أى اذا أخذها
 السبع لم تقدر على خلاصها منه
 فلا يرعاها حملاً فغيرى أى انك
 تهرب منه وأكون أنا قرياً منه
 أراعى ما يفضل لى منها وأراد من
 لها عدا الفتى حتى تترك بلاراع
 نية للسباع فجعل السبع لها
 راعياً اذ هو منفرد بها وأراد يوم
 أكلى لها يقال سبيع الذئب الغنم
 أى أكلها والسبع بضم الباء

وقال أبو هريرة وكفى النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم فی حفظ زکاة رمضان وأعطى النبی
 صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم عتبة بن عامر غنماً یقسمها بین أصحابه) هذه الأحاديث لم يذكر
 المصنف في هذا الموضوع من خرجها وحديث أبي رافع قد تقدم في باب استقراض
 الحيوان من كتاب القرض وأورده ههنا للاستدلال به على جواز التوكيل في قضاء
 القرض وحديث ابن أبي أوفى قد تقدم في باب تفرقة الزكاة في بلد هاهن كتاب الزكاة
 وذكره المصنف ههنا للاستدلال به على جواز توكيل صاحب الصدقة من يوصلها إلى
 الامام وحديث الخازن ذكره المصنف في باب العاملين على الصدقة من كتاب الزكاة
 وسذكر الأحاديث الواردة في تصرف المرأة في مال زوجها والعبد في مال سيده والخـ زن
 في مال من جعله خازناً في آخر كتاب الهبة والعطية وذكر حديث الخازن ههنا للاستدلال
 به على جواز التوكيل في الصدقة لقوله فيه الذى يعطى ما أمر به كاملاً وقوله اغدياً ليس
 شيئاً في كتاب الحدود وفيه دليل على أنه يجوز للامام توكيل من يقيم الحد على من وجب
 عليه وحديث على عليه السلام تقدم في باب الصدقة بالجلود من أبواب الضحايا والهدايا
 وفيه دليل على جواز توكيل صاحب الهدى لرجل أن يقسم جلودها وجلاها وحديث
 أبي هريرة هو في صحيح البخارى وغيره وقد أورده في كتاب الوكالة وبوب عليه باب اذا وكل
 رجل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجاز له الموكل فهو جائز وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز
 وذكر فيه مجيئ السارق إلى أبي هريرة وأنه شكاه إليه الحاجة فتركه يأخذ فكانت أسلفه إلى
 أجل وهو وقت إخراج زكاة القطر وحديث عتبة بن عامر تقدم في باب السن الذى
 يجزئ في الاضحية وفيه دليل على جواز التوكيل في قسمة الضحايا وهذه الأحاديث تدل
 على صحة الوكالة وهي بفتح الواو وقد تكسر التفويض والحفظ تقول وكلت فلاناً اذا
 استخفطته ووكلت الأمر اليه بالتخفيف اذا فوضته اليه وهي في الشرع اقامة
 الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً ومقيداً وقد استدل على جواز الوكالة من القرآن
 بقوله تعالى فابعدوا أحداً ركم بورقكم وقوله تعالى اجعلنى على خزائن الارض وقد دل
 على جوازها أحاديث كثيرة منها ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد ورد البخارى في
 كتاب الوكالة ستة وعشرين حديثاً مستقلة واباقية موصولة وقد حكى صاحب
 البصر الاجماع على كونها منبروعة وفي كونها نيابة أو ولاية وجهان فقيـ ل نيابة لحریم

ويجوز فقهاً وسكونها وقال ابن العربى هو بالاسكان والضم تصحيف وقال ابن الجوزى هو بالسكون والمحدثون يروونه بالضم
 وقال في القاموس السبع بسكون الموحدة الموضع الذى يكون فيه الحشر أى من لها يوم القيامة ويعكر على هذا قول الذئب
 لاراعى لها غيرة والذئب لا يكون راعياً يوم القيامة أو يوم السبع عبيد لهم في الجاهلية كانوا يشتغلون فيه ببله وهم عن كل
 شئ قال وروى بضم الباء انتمى أى يغفل الراعى عن غنمه فيمكن الذئب منها وإنما قال ليس لها راع غيرة مبالغة في تمككه منها
 (قال) صلى الله عليه وآله وسلم لما تنهب الناس حيث قالوا سبحان الله ذئب ينسلكم كما في ذكر بنى اسرائيل (أمنت به) أى ينسلكم

الذئب) أنا أبو بكر وعمر قال الراوى عن أبي هريرة) وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن (وما هما) أى العمران (يومئذ فى القوم) أى لم يكونا حاضرين قال القسطلانى ونطق البقرة والذئب جائز على أى النطق اللفظى والنفسى معا غير أن النفسى يشترط فيه العقل وخلقه فى البقرة والذئب جائز وكل جائز أخبر به صاحب المجيزة أنه واقع علمنا أنه واقع ولا يحمل توقف المتوقفين على أنهم شكوا فى الصدق ولكن استبعدوا استبعادا عاديا ولم يعلموا علم المكين أن خرق العادة فى زمن النبوات يكاد أن يكون عادة فلا يجب إذا وهذا الحديث أخرجه أيضا ١٤٢ فى المناقب وبنى إسرائيل ومسلم فى الفضائل والترمذى فى المناقب مقطوعا (وعنه)

المخالفة وقيل ولاية لجواز المخالفة الى الاصح كالباع بهل وقد أمر به وحل
(وعن سليمان بن يسار ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا رافع مولا له ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل ان يخرج رواجه مالك فى الموطن وهو دليل على أن تزوجهم اسبق احرامه وأنه خفى على ابن عباس * وعن جابر قال أردت الخروج الى خيبر فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتيت وكيلى فخذ منه خمسة عشر وسقا فان ابنتى منك آية تضع يدك على رقوته رواجه وأبو داود والدارقطنى * وعن يعلى بن أمية عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتت رسل فاعطهم ثلاثين درهما وثلاثين بعيرا فقال له العارية مؤداة يارسول الله قال نعم رواجه أحمد وأبو داود وقال فيه قالت يارسول الله عارية مضمونة أو عارية مؤداة قال بل مؤداة الحديث الاول أخرجه أيضا الشافعى وأحمد والترمذى والنسائى وابن حبان وقد اعلم ابن عبد البر بالانقطاع بين سليمان بن يسار وأبي رافع لأنه لم يسمع منه وتعبق بانه قد وقع التصريح بسماعه فى تاريخ ابن أبى خيثمة فى حديث نزول الاطمح ورجح ابن القطان اتصاله ورجح ان مولد سليمان سنة سبع وعشرين ووفاته أبى رافع سنة ست وثلاثين فيكون سنه عند موت أبى رافع ثمان سنين وقد تقدم الكلام على رواجه صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة واختلاف الاحاديث فى ذلك فى كتاب الحج فى باب ما جاء فى نكاح المحرم وفيه دليل على جواز التوكيل فى عقد النكاح من الزوج والحديث الثانى علق البخارى طرفا منه فى الخمس وحسن الحافظ فى التلخيص اسناده ولكنه من حديث محمد بن اسحق قيله فان ابنتى منك آية أى علامة قوله ترقوته بفتح المشاقم فوق وضم القاف وهى اعظم الذى بين نفرة النحر والعائق وهما ترقوتان من الجانيين وفى الحديث دليل على صحة الوكالة وان الامام له ان يوكل ويقيم عاملا على الصدقة فى قبضها وفى دفعها الى مستحديها والى من يرسله اليه بامارة وفيه أيضا دليل على جواز العمل بالامارة أى العلامة وقبول قول الرسول اذا عرف المرسل اليه صدقه وهل يجب الدفع اليه قبل لا يجب لان الدفع اليه غير مبرئ لاحتمال أن ينكر الموكل أو المرسل اليه وبه قال الهادى وأتباعه وقيل يجب مع التصديق بامارة أو نفيها لكن له الامتناع من الدفع اليه حتى يشهد عليه بالقبض وبه قال أبو حنيفة ومحمد

أى عن أبى هريرة) رضى الله عنه قال قالت الانصارى للنبى صلى الله عليه وآله وسلم) حين قدم المدينة يارسول الله (اقسم بيننا وبين اخوتنا) أى المهاجرين (التخيل) بكسر الخاء جمع نخل كالبيد جمع عبده وهو جمع نادر (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) أقسم واما أبى ذلك لانه علم أن الفتوح ستفتح عليهم فسكره أن يخرج عنهم شيئا من رقبته فخيّلهم التى بها قوام أمرهم شفقة عليهم فافاهم الانصار ذلك جمعوا بين المصلحة بين امتثال ما أمرهم به صلى الله عليه وآله وسلم وتجميل مواساة اخوانهم المهاجرين (فقالوا) أى الانصار له مهاجرين (تكنفونا المؤنة) فى النخل بتعهدهم بالسقى والتربية (ونشرككم) بفتح أوله وثالثه قال فى الفتح حسب (فى الثمرة) أى ويكون المتحصل من الثمرة مشتركا بيننا وبينكم قال المهلب وهذه هى المساقاة بعينها وتعقبه ابن التيسر بان المهاجرين كانوا مملوكا ومن الانصار نصيبا

من الارض والمال باشرط ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم على الانصار مواساة المهاجرين ليلة العقبة قال فليس ذلك من المساواة فى شئ قال الحافظ وما ادعاه مردود لانه شئ لم يقم عليه داله الا لا يلزم من اشتراط المواساة ثبوت الاشتراك فى الارض ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق اسؤالهم لذلك ورده عليهم معنى قال هذا واضح جمده الله تعالى انتهى وزاد القسطلانى لكن لم يبينوا مقدار الانصبة التى وقعت والمقرر ان الشركة اذا أجمعت ولم يكن فيها جزء معلوم كانت نصفين أو كان نصيب المعامل فى المساقاة معلوما بالعرف المضبوط فتركوا النص عليه اعتمادا على ذلك العرف (قالوا) أى الانصار والمهاجرون كلهم (سمعتنا وأطعنا)

أى امتثلنا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أشار إليه قاله العيني وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشروط وكذا النسائي (عن رافع بن خديج) بفتح الخاء الانصارى رضى الله عنه (قال كذا أكثر أهل المدينة مزدرا) هو مكان الزرع أو مصدر أى كثر أهل المدينة زرعاً (كأنكرى الأرض) من الأكرأ (بالناحية منها مسمى) القباس مسملة لكن ذكره باعتبار أن ناحية الشيء بعضه أو باعتبار الزرع (لسيد الأرض) أى مالكها تنزلاً لها منزلة العبد وأطلق السيد عليه (قال) رافع بن خديج (قما) أى كثيراً والكشميني فهموا الأول أولى ١٤٣ وانما لا يناسب إلا بالتعسف (يصاب ذلك) البعض أى تقع عليه مصيبة ويتلف ذلك (وتسلم الأرض) أى باقيا (ومما يصاب الأرض ويسلم ذلك) البعض (فمننا) عن هذا الأكرأ على هذا الوجه لأنه موجب لحرم أحد الطرفين فيؤدى إلى الكل بالباطل (وأما الذهب والورق) بكسر الراء القضة (فلم يكن يومئذ) يكرى به ما لم يردنى وجودهما وأوجه الحديث من حيث أن من أكرأ أرضاً لمدة فله أن يزرع ويغرس فيها ما شاء فإذا تمت المدة فإصاحب الأرض طابسه بقلعها فهو من إباحة قطع الشجر وهذا كاف في المطابقة وفيه أن كراء الأرض بجزء مما يخرج منها منتهى عنه وهو مذهب أبى حنيفة ومالك والشافعي وفي هذا الحديث رواية تابعة عن تابعي عن الصحابة وأخرجه البخارى أيضا في المزارعة والشروط وسلم في البيوع وكذا أبو داود وأخرجه النسائي في المزارعة وابن ماجه في الأحكام (عن عبد الله

وفي الحديث أيضا دليل على استحباب اتخاذ علامة بين الوكيل وموكله لا يطلع عليها غيرهما البعده الوكيل عليها في الدفع لأنها أسهل من الكتابة فقد لا يكون أحدهما ممن يحسنه ما ولان الخط يشبهه والحديث الثالث أخرجه أيضا النسائي وسكت عنه أبو داود والمنذرى والحافظ في التلخيص وقال ابن حزم أنه أحسن ما ورد في هذا الباب وقد ورد في معناه أحاديث يأتى ذكرها في العارية عنده الكلام على حديث صفوان أن شاء الله وفيه دليل على جواز التوكيل من المستعير قبض العارية قوله العارية مؤداة سياق الكلام على هذا في العارية أن شاء الله تعالى

• (باب من وكل في شراء شيء فاشتري بالثمن أكثر منه وتصرف في الزيادة) •

(عن عروة بن أبى الجعد البارقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً يشتري به له شاة فاشتري له به شاتين فباع أحدهما بدينار وجاءه بدينار وشاة فدعاه بالبركة في بيعه وكان لو اشتري التراب لم يبع فيه) رواه أحمد والبخارى وأبو داود • وعن حبيب بن أبى ثابت عن حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعته ليشتري له أضيعة بدينار فاشتري أضيعة فاربع فيها ديناراً فاشتري أخرى مكانها لثلاثة والأضيعة والدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح بالشاة وصدق بالدينار رواه الترمذى وقال لا نعرفه إلا من هذا الوجه وحبيب بن أبى ثابت لم يسمع عنه سوى من حكيم ولا أبى داود نحوه من حديث أبى حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم) الحديث الأول أخرجه أيضا الترمذى وابن ماجه والدارقطنى وفي أسناده من عبد البخارى سعيد بن زيد أخو حماد وهو مختلف فيه عن أبى إبيد مسازنة بن زبار وقد قيل أنه مجهول لكنه قال الحافظ أنه وثقه ابن سعد وقال حرب سمعت أبا حنيفة عليه السلام وقال في التكريب أنه ناصب جلد قال المنذرى والنووى أسناده صحيح لهيئة من وجهين وقد رواه البخارى من طريق ابن عيينة عن شبيب بن غرقم سمعت أبا حنيفة عن عروة ورواه الشافعي عن ابن عيينة وقال أن صح قلت به ونقل المزي عن ابن عيسى أنه ثابت عنه قال البيهقي إنما ضعفه لأن الحنفى غير معروفين وقال في موضع آخر هو مرسل لأن شبيب بن غرقم لم يسمعه من عروة وإنما سمعه من الحنفى وقال الرافعى هو مرسل قال الحافظ الصواب أنه متصل في أسناده منهم

ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل (خير بشرط) بنصف (ما يخرج منها من غر) بالثلثة إشارة إلى المساقاة (أو زرع) إشارة إلى المزارعة (فكان يعطى أزواجه) رضى الله عنهن (مائة وسق) بفتح الواو وكسرها كافى التالين والوسق ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم منها ثمانون وسق عمرو منها (عشرون وسق شعير) الحديث وهذا الحديث عمدة من أجاز المزارعة والخبرة لتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك واستقراره في عهد أبى بكر إلى أن أجلهم هو رضى الله عنه وبه قال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وصنف فيهما ابن خزيمة جزأين فيه محلل الأحاديث الواردة

بالنهي عنهما وجمع بين أحاديث الباب ثم تابعه الخطابي وقال ضعف أحمد بن حنبل حديث النهي وقال هو مضطرب وقال الخطابي وأبطلها مالك وأبو حنيفة والشافعي لأنهم لم يقفوا على علته قال فالزراعة جائزة وهي عمل المسلمين في جميع الأمصار لا يطل العمل بها أحد قال القسطلاني والختار جواز الزراعة وتأويل الأحاديث على ما إذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولا آخر أخرى والمعروف في المذهب إبطالهما فتى أفردت الأرض بمخبرة أو زرع بطل العقد وإذا بطلت فتكون الغلة لأصاحب البذر لأنهما لماله فان كان ١٤٤ البذر للعامل فلصاحب الأرض أجرتها أو المالك فللعامل عليه أجره مثل عمله وعمل ما يتعلق به من آلاته

كالبحر أن حصل من الزرع شيء أولهما فاعلى كل منهما أجره مثل عمل الآخر بنفسه وآلاته في حصته لذلك فان أراد أن يكون الزرع بينهما على وجه مشروع بحيث لا يرجع أحدهما على الآخر بشيء فليس تأجر العامل من المالك نصف الأرض بنصف منافعه ومنافع آلاته ونصف البذر إن كان منه وإن كان البذر من المالك استأجر المالك العامل بنصف البذر ليزرع له نصف الأرض ويحضره نصف الأرض الآخر وإن شاء استأجره بنصف البذر ونصف منفعة تلك الأرض ليزرع له باقيه في باقيها وإن كان البذر لهما أجره نصف الأرض بنصف منفعته ومنفعة آلاته أو أعاره نصف الأرض وتبرع العامل بمنفعة بدنه وآلاته فيما يخص المالك أو استأجره نصفها بدينار مثلاً وأكثر العامل ليعمل على نصيبه بنفسه وآلاته بدينار أو ثمانية أو في الحديث أيضاً جواز المساقاة في النخل

والحديث الثاني منقطع في الطريق الأولى لعدم سماع حبيب من حكيم وفي الطريق الثانية في أسناده مجهول قال الخطابي إن الخبرين معا غير متصلين لأن في أحدهما وهو خبر حكيم رجلاً مجهولاً لا يدري من هو وفي خبر عمرو أن الخبي حدثوه وما كان هذا اسميه من الرواية لم تقم به الحجة وقال البيهقي ضعف حديث حكيم من أجل هذا الشيخ وفي الحديثين دليل على أنه يجوز للوكيل إذا قال له المالك اشتريه هذا الدينار وشاة ووصفها أن يشتري به شاتين بالصفة المذكورة لأن مقصود الموكل قد حصل وزاد الوكيل خيراً ومثل هذا لو أمره أن يبيع شاة بدينار فباعها بدينارين أو بان يشتريها بدينار فاشترى بها نصف درهم وهو الصحيح عند الشافعية كما نقله النووي في زيادات الروضة قوله فباع أحدهما بدينار فيه دليل على صحة بيع الفضولي وبه قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه والشافعي في القديم وقواه النووي في الروضة وهو مروي عن جماعة من أئمتهم على عليه السلام وابن عباس وابن مسعود وابن عمر واليه ذهب الهاديون وقال الشافعي في الجديد وأصحابه والناسخ إن البيع الموقوف والشراء الموقوف باطلان للحديث المتقدم في البيع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبع ما ليس عندك وأجابوا عن حديثي الباب بما فيهما من المقال وعلى تقدير الصحة فيمكن أن كان وكيله بالبيع بقربة فلهما منه صلى الله عليه وآله وسلم وقال أبو حنيفة أنه يكون البيع الموقوف صحيحاً دون الشراء والوجه أن الأجر عن ملك المالك مفتة قرأ إلى أنه بخلاف الإدخال ويجاب بأن الإدخال للمبيع في الملك يستلزم الأجر عن الملك للثمن وروى عن مالك العكس من قول أبي حنيفة فان صح فهو قوي لأن فيه جمعاً بين الأحاديث قوله فاشترى أخرى مكانها فله دليل على أن الاضحية لا تصير أضحية بمجرد الشراء وأنه يجوز البيع لأبدال مثل أو أفضل قوله وتصدق بالدينار جعل جماعة من أهل العلم هذا أصلاً فقالوا من وصل إليه مال من شبهة وهو لا يعرف له مستحقاً فإنه يتصدق به ووجه شبهة ههنا أنه لم يأذن لعروة في بيع الاضحية ويحتمل أن يتصدق به لأنه قد خرج عنه للقربة لله تعالى في الاضحية فكروا كل غنى

(باب من وكل في التصديق بماله فدفعه إلى ولد الموكل)

(عن معن بن يزيد قال كان أبي خرج بدينارين يتصدق بهما فوضعهما عند رجل في المسجد

والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن ينثر كالكوخ والمشمس بجزء معلوم يجعل للعامل من الثمرة جفت وبه قال الجمهور وخصه الشافعي في الجديد بالنخل وكذا شجر العنب لأنه في معنى الفضل بجماع وجوب الزكاة وتأني الحرص في ثمرته الجوز المساقاة فيه ما سعى في تغيره ما رفقاً بالمالك والعامل والمساكين واختار النووي في تصحيحه صحتاً على سائر الأشجار المثمرة وهو القول القديم واختاره السبكي فيها أن احتاجت إلى عمل ومحل المنع أن تفرد بالمساقاة فإن ساقاه عليها تبعاً لنخل أو عنب صحت كالزراعة وألحق المقل بالنخل أشبهه وخصه داود بالنخل وقال أبو حنيفة وزفر لا تجوز المساقاة بحال لأنما

أجارة بقرعة مائة أو بجهولة وجوزها أبو يوسف ومحمد بن يوسف في المال بغيره من غنائه فهو كالضاربة لأن المضارب يعمل في المال بجزء من غنائه وهو معدوم وبجهول وقد صح عنه ذلك الأجرة مع أن المانع مع مائة ومائة وكذلك هنا أيضا فالقياس في نصر أو إجماع على من يرى هيبته مردود (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يره من الكرام) أي من الزرع على طريق الخبارة ولا يقال هذا يعارض النبي عنه لأن النبي كان فيما يشترطون فيه شرطاً فاسداً وعدمه فيما لم يكن كذلك أو المراد بالاثبات نهي التنزيه وبالنفي نهي التحريم ١٤٥ (ولكن قال إن يمنع أحدكم أخاه خيرا

من أن يأخذ عليه خراجا معلوما) أي أجرة مع مائة ومائة مناسبة الحديث للباب من جهة أن فيه للعامل جزاء معلوما وهذا الجزاء للعامل مالك الأرض وهذا الجزاء للعامل كان خيرا له من أن يأخذ منه وفيه جواز أخذ الأجرة لأن الأولوية لآلنا في الجواز وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب بما فيه مقتنع لمن تأمله وهذا الحديث أخرجه أيضا في المزارعة والهبة ومسلم وأبو داود في البيوع والتمذي وابن ماجه في الأحكام والنسائي في المزارعة (عن عمر رضي الله عنه قال لولا آخر المسلمين ما قتلت قرية إلا قسمتها بين أهلها) الغنائم وفي رواية ما اقتحم المسلمون قرية من قرى الكفار إلا قسمتها لهم ما ما (كقاسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيبر) لكن النظر لا آخر المسلمين يقتضي أن لا قسمها بل اجعلها مائة على المسلمين ومذهب الشافعية في الأرض المفتوحة عنوة أنه يلزم قسمتها إلا أن يرضى بوقية ثم من غفها وعن مالك نصير

لجنت فأخذتها فاقبته بها فقال والله ما يالك أردت بها الفخصة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لك مانويت يا يزيد ولك يا معن ما أخذت رواء أحمد والبخاري قوله عند رجل قال في الفتح لم أقف على اسمه قوله فاقبته بها أي أيت أي بالذات غير المذكورة قوله والله ما يالك أردت يعنى لو أردت أنك تأخذها لآعطيتك أي أها من غير توكيل وكأنه كان يرى أن الصدقة على الولد لا تجزئ أو تجزئ واحدة لكن الصدقة على الأجنبي أفضل قوله لك مانويت أي أنك نويت أن تصدق به على من يحتاج إليها وإنك محتاج فقد وقعت موقعها وإن كان لا يحطريه لك أنه يأخذها ولا يملك ما أخذ لأنه أخذها محتاجا إليها واستدل بالحديث على جواز دفع الصدقة إلى كل أصل وفرع ولو كان ممن يلزمه نفقته قال في الفتح ولا حاجة فيه لأن ما راقعه حال فاحتمل أن يكون ممن كان مستقلا يلزم أباه نفقته والمراد بهذه الصدقة الصدقة التطوع لا الصدقة الفرض فانه قد وقع الإجماع على أنه لا تجزئ في الولد كما تقدم في الزكاة وفي الحديث جواز التوكيل في صرف الصدقة ولهذا الحكم ذكر المصنف هذا الحديث ههنا

• (كتاب المساقاة والمزعة) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج من ثمر أو زرع رواء الجماعة) وعنه أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر على خيبر سأله اليهود أن يقرهم بها على أن يكونوا لهم أولهم نصف الثمرة فقال لهم نعم فركم بها على ذلك ما شئنا متفق عليه وهو حجة في أنه قد جاز للبخاري أعطى يهود خيبر أن يعملوها ويرزعوها وأهم شرط ما يخرج منها مسلم وأبي داود والنسائي دفع إلى يهود خيبر ثقل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرط غير ما قلت ونظائر هذا أن البذر منهم وان تسمية صيب العامل نفق عن تسمية نصيب رب المال ويكون الباقى له وعن عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل يهود خيبر على أن يخرجهم من شذرا رواء أحمد والبخاري بعناه وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفع خيبر أرضها ونخلها مقاسمة على النصف رواء أحمد وابن ماجه وعن أبي هريرة قال قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أقسم بيننا وبين أخواتك النخل قال لا فقالوا تكفونا

١٩ نيل خا وقفا بنفس الفتح وعن أبي حنيفة والثوري يقضي الإمام بين قسمتها ووقفها وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والجهاد وأبو داود في الخراج (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعمار أرضا) من الثلاث الزيد قال عياض كذا رواء أصحاب البخاري والصواب عمر من الثلاث قال تعالى وعروها كثر عما عروها إلا أن يريد أنه جعل فيها أعمارا قال ابن بطال ويمكن أن يكون أصله اعتمر أرضا أخذها وسقط التام من الأصل قال في المصابيح وهذا رد لا اتفاق الرواية بمجرد أحق يجر أن يكون وإن لا يكون وأكثر ما يعقده هو غنم على مثل هذا إذا لا أرضي لأحد أن يقع فيه اه

وأجيب بان صاحب العتق ذكر انه يقال انجمرت الارض أى وجدت ما امره ويقال انجمر الله بك منزلك ونجمر الله بك منزلك وعورض بان الجوهري بعد ان ذكر انجمر الله بك منزلك وعورض الله بك ذكر انه لا يقال انجمر الرجل منزله بالالف وقال الزركشي ضم الهمزة أجود من الفتح قال في المصباح يفتقر ذلك الى ثبوت رواية فيه وظاهر كلام القاضي ان جميع رواية البخاري على الفتح اه وعن أبي ذر عورض الهمزة أى انجمره غيره وكان المراد بالغير الامام والمعنى من انجمر أرضا (ليست لاحد) بالاحياء (فهو أحق) بهامن غيره والمراد أرض موات غير معمورة ١١٦ في الاسلام أو عمرت جاهلية ولا هي حريم لمع مور بالزرع أو الغرس أو السقي أو

البناء فهي له وسيت موانئها بها لها بالهيئة الغير المنتفع بها ولا يشترط في نفي العمارة التحقق بل يكفي عدم تحققها بان لا يرى أثرها ولا دليل على ما من أصول شهر ونهر وجدروا وتاد ونحوها ورأى احياء الموات على بن أبي طالب في أرض الخراب بالكوفة وقال عمر بن الخطاب من أحياء أرضا ميتة فهي له أى بمجرد الاحياء سواء أذن له الامام أم لا اكتفا بما ذن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وهذا قول الجمهور ومذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد ثم يستحب استئذنه خروجاً من خلاف أبي حنيفة حيث قال ليس له أن يهي مواتاً مطلقاً الا باذنه وسواء كانت فيها قرب من العمران أم بعد وعن مالك فيما قرب وضابط القرب ما باهل العمران اليه حاجة من رعى أو نضوه واحتج الطحاوي للجمهور مع حديث الباب بالقياس على ماء البحر والنهوما يصاد من طير وحيوان فانه من اتفقوا على ان من اخذوا صاده

العمل ونشر كحكم في الثمرة فقالوا سمعنا وأطعنا رواه البخاري وعن طاوس ان معاذ ابن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان على الثلث والرابع فهو يعمل به الى يومك هـ دارواه ابن ماجه هـ قال البخاري وقال قيس بن مسلم من أبي جعفر قال ما بالمدينة أهل بيت هجرة الا يزعمون على الثالث والرابع وزارع على عليه السلام وسعد بن مالك وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل علي وآل عمر قال وعامل عمر الساس على ان جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطرون جاءوا بالبذر فلمهم كذا حديث ابن عباس رواه ابن ماجه من طريق اسمعيل بن قبة وهو صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح وحديثه ما ذكر رجال اسناده رجال الصحيح ولكن طاوس لم يسمع من معاذ وفيه نكارة لان معاذ مات في خلافة عمر ولم يدرك أيام عثمان قوله كتاب المساقاة والمزارعة المساقاة ما كان في الفحل والكرم وجميع الشجر الذي يثمر بجزءه معلوم من الثمرة للادبير واليه ذهب الجمهور وخصها الشافعي في قوله الجدي بالنخل والكرم وخصها داود بالنخل وقال مالك تجوز في الزرع والشجر ولا تجوز في البقول عند الجميع وروى عن ابن دينار انه أجازها فيه والحاصل ان من قال اسم أو اودة على خلاف القياس قصرها على مورد النص ومن قال انها واردة على القياس الحق بالمنصوص وغيره والمزارعة مقابلة من الزراعة قاله المطرزي وقال صاحب الاقليد من الزرع والخبرة مشتقة من الخيرة على وزن العليم وهو الاكاريم حزمة مفتوحة وكاف مشددة ورأى مهمله وهو الزراع والفلاح الحراث والى هذا الاشتقاق ذهب أبو عبيد والاكثرون من أهل اللغة والفقهاء وقال آخرون هي مشتقة من الخبار بفتح الخاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة وهي الأرض الرخوة وقيل من الخبر بضم الخاء وهو النصيب من سهم أو لحم وقال ابن الأعرابي هي مشتقة من خيبر لان أول هذه المعاملة فيها وفسر أصحاب الشافعي الخبرة بأنها العمل على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل وقيل ان المساقاة والمزارعة والخبرة بمعنى واحد والى ذلك يشير كلام الشافعي فانه قال في الام في باب المزارعة واذا دفع رجل الى رجل أرضاً يضاء على ان يزرعها المدفوع اليه فما خرج منها من شيء فله منه جزء من الاجزاء فهذه المقابلة والخبرة والمزارعة التي

يملكه سواء قرب ام بعد اذن الامام او لم ياذن وهذا الحديث من افراد البخاري ونصف اسناده الاوّل مصريون ينهى باليم والثاني مديون (عن ابن عمر رضى الله عنه انه قال أجلي عمر) بالميم أى اخرج (الى يود والنصارى من أرض الحجاز) لانه لم يكرهم عهد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بقائهم في الحجاز اذا غاب بل كان موقفاً على مشيئته والحجاز كما قاله الواقدي من المدينة الى تبوك ومن المدينة الى طريق الكوفة وقال غير ممكة والمدينة واليمامة ونحوها ما قال ابن عمر مما هو موصول له (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المظهر) أى غلب (على خيبر اراد اخرج اليه ودمنها وكانت الأرض

حين ظهر) اي غلب صلى الله عليه وآله وسلم (عليه الله ورسوله صلى الله عليه) وآله (وسلم والمسلمين) كانت خير فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة فالذي فتح عنوة كان جميعه قه وره وله للمسلمين والذي فتح صلحا كان ليهود ثم صار للمسلمين بعد ذلك (واراد اخرج اليه ودمنها) اي من خير (فسألت اليه ورسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ليقرهم بها) اي ليسكنهم بخير (ان) اي بان (بكفة واجملها) اي بكفاية عمل فخلها وصرعها والقيام بتعهداتها فانهم قد ربه (ولهم نصف الثمر) الحاصل من الاشجار (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم لقركم بها على ذلك) ١٤٧ الذي ذكرتموه من كفاية العمل ونصف

الثمر للكم (ما شئنا) استدل به الظاهرية على جواز المساقاة مدة مجهولة واجاب عنه الجمهور بان المراد ان المساقاة ليست مقدما قرا كالبيع بعد انقضاء مدتها ان شئنا بعد انقضاء آخر وان شئنا اخرجناكم (فقرروا بها) اي سكتوا بخير (حق اجلهم) اي اخرجهم (عر) بن الخطاب رضى الله عنه منها (الى تيماء) قرية من امهات القرى على البحر من بلاد طي (واربعا) بسكون التعتية قرية من الشام سميت باريحها من الملك بن ارنشذ ابن سام بن نوح وانما اجلهم هو لانه صلى الله عليه وآله وسلم عهد عند موته ان يخرجوا من جزيرة العرب ومناسبة الحديث للباب في قوله نقركم بها على ذلك ما شئنا (من رافع بن خديج رضى الله عنه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم عن امره) كان بارافقا اي ذارفا (قلت) اظهر (ما قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم فهو حق)

ينهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى نحو ذلك يشير كلام البضارى وهو وجه الشانعية وقال في القاموس المزارعة المعاملة على الارض يبيع من ماله يخرج منها ويكون البذر من ماله كما وقال الخبارة أن يزرع على النصف ونحوه اه قوله بشرط ما يخرج فيه جواز المزارعة بالجزء المعلوم من نصف أو ربع أو ثمن أو نحوها والشرط ما يبيع في النصف وقديما بمعنى العود والقصد ومنه قوله تعالى قول وجهك شطار المجدد الحرام أى نحوه قوله نقركم بها على ذلك ما شئنا المراد انما كنتم من المقام الى ان نشاء اخرجكم لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان عازما على اخرجهم من جزيرة العرب كما عهد بذلك عند موته واستدل به على جواز المساقاة مدة مجهولة وبه قال أهل الظاهر وخالفهم الجمهور واولو الحديث بان المراد مدة العهد وانما اخرجكم بعد انقضاءه ولا يفتى بعده وقيل ان ذلك كان في أول الامر خاصة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا يحتاج الى دليل قوله ما بلدين أهل بيت هجرة الخ هذا الاثر وأورد البضارى ووصله عبد الرزاق قوله وزار على عليه السلام الخ اما أثره على عليه السلام فوصله ابن أبي شيبة واما اثر ابن مسعود وسعد بن مالك فوصلهما ابن أبي شيبة واما أثر عمر بن عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبة أيضا واما أثر القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر فوصله عبد الرزاق واما أثر عروة وهو ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة واما أثر آل أبي بكر وآل علي وآل عمر فوصله ابن أبي شيبة أيضا وعبد الرزاق واما أثر عمر في معاملة الناس فوصله ابن أبي شيبة أيضا والبيهقي وقد ساق البضارى في محله عن السلف غير هذه الآثار ولعله أراد بذلك الإشارة الى أن الخصام لم ينقل عنهم الخلاف في الجواز خصوصا أهل المدينة وقد تمسك بالاحاديث المذكورة في الباب جماعة من السلف قال البخاري روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وعبد الله بن مسعود وعمر بن الخطاب وعبد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري ومن أهل الرأي أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن فقه الوأعجوز المزارعة والمساقاة يجزئ من الثمر والزرع قالوا ويجوز العقد على المزارعة والمساقاة محققين فتساقط على الفحل وتزرعه على الارض كما جرى في خير ويجوز العقد على كل واحدة منهما منفردة وأجابوا عن الاحاديث القاضية بالنهي عن المزارعة بانها محمولة على التنزيه وقيل انها محمولة على ما اذا اشترط صاحب الارض فاحية

لانه ما ينطق عن الهوى (قال دعاني رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) فلما آتيته (قال ما صنعتون بما قال لكم) اي بزارحكم قال ظهير (قلت نؤاخرها على الربيع) بضم الراء وفي لفظ علي الربيع تصغير الربيع وفي رواية على الربيع بفتح الراء وهو النهر الصغير اي على الزرع الذي هو عليه قال الحافظ وهذا هو المشهور في حديث رافع والمعنى انهم كانوا يكرهون الارض ويشترطون لانفسهم ما ينبت على النهر (وعلى الاوسق من الثمر والشعر) والواو بمعنى أو (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تفعلوا) وهذه صيغة النهي المذكورة في الحديث حيث قال لقد نهيانا (ازرعوها) انتم (أو ازرعوها) أي اطلبوها لغيركم يزرعها بخير أجرة

(أو أمسكوها) أي أتركوها معطلة وأول تخيير لا لشك (قال رافع قلت معا وطاعة) أي أسفع كلامك تبعها وأطيعك طاعة أي كلامك وأمر لك مع أي مسعور وفيه مباغة وكذلك طاعة بعض مطاع أو أنت مطاع فيما تأمر به وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع والنسائي في المزارعة وابن ماجه في الاحكام (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يكرى) من أكرى أرضه يكرى بها (من أزرعه على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان) أي أيام خلافتهم (وصدر من أماره معاوية) ولم يقل خلافته لأن ابن عمر كان لا يسابع ١٤٥ إن لم يجتمع عليه الناس ومعاوية كذلك ولذلك لم يسابع لابن الزبير ولا عبد الملك

في حال اختلافهما ولم يذكر على ابن أبي طالب فيجتمه أن يكون لأنه لم يزرع في أيامه (ثم حدث) ابن عمر (عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراء المزارع فذهب ابن عمر إلى رافع فسأله فقال) رافع (نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كراء المزارع فقال ابن عمر قد صلت) يا رافع (أنا كنا نكرى مزارعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بها) تنبت (على الأرباع) جمع ربيع وهو النور والصغير (وبشيء من التبن) وحاصل حديث ابن عمر أنه ينكر على رافع إطلاقه في النهي عن كراء الأراضي ويقول الذي نهى عنه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي كانوا يدينون فيه الشرط الفاسد وهو أنهم يشترون ماء على الأرباع وطائفة من التبن وهو مجهول وقد يسل هذا وتعييب غيره آفة أو بالعكس فتقع المزارعة ويبقى المزارع أو رب الأرض بلا شيء ومطابقة الحديث لترجمة من

منهم عينة وقال طاوس وطائفة قليلة لا يجوز كراء الأرض مطلقا لا يجوز من الثمر والطعام ولا ذهب ولا بقضه ولا بغير ذلك وذهب إليه ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطابقة في ذلك وسأني وقال الشافعي وأبو حنيفة والعترة وكثيرون أنه يجوز كراء الأرض بكل ما يجوز أن يكون غنما في المبيعات من الذهب والفضة والعروض وبالطعام سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره لا يجوز من الخارج منها وقد أطلق ابن المنذر أن العصاة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه وتمسكوا بما سألني من النهي عن المزارعة يجوز من الخارج وأجابوا عن أحاديث الباب بأن خير فتحت حنوة فكان أهلها يعيد الله صلى الله عليه وآله وسلم فما أخذ من الخارج منها فهو له وما تركه فهو له وروى الحارثي هذا المذهب عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ورافع بن خديج وأسميد بن حضير وأبي هريرة ونافع قال وإليه ذهب مالك والشافعي ومن الكوفيين أبو حنيفة اه وقال مالك أنه يجوز كراء الأرض بغير الطعام والقر لا بهما الثلاث يصير من يبيع الطعام بالطعام وحل النبي على ذلك هكذا حكى عنه صاحب الفتح قال ابن المنذر ينبغي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكرى به من الطعام جزءا مما يخرج منها فاما إذا كثرها بطعام معلوم في ذمة المكرى أو بطعام حاضر يقضيه المالك فلا مانع من الجواز وقال أحمد بن حنبل يجوز أجرة الأرض بجزء من الخارج منها إذا كان البذر من رب الأرض حكى ذلك عنه الحارثي وأعلم أنه قد وقع للجماعة لاسيما من المتأخرين اختلاط في نقل المذهب في هذه المسئلة حتى أفضى ذلك إلى أن بعضهم يروى من العالم الواحد الأمرين المتناقضين وبعضهم يروى قول العالم وآخر يروى عنه نقضه ولا يجرم فالمسئلة باعتبار اختلاف المذهب فيها وتعيين راجعها من مرجوحها من المعضلات وقد جعت فيها رسالة مسئلة وسبيل في تحقيق ما هو الحق وتفصيل بعض المذهب والاثارة إلى جهة كل طائفة ودفعها

• (باب فساد العقد إذا شرط أحدهما لنفسه التبن أو بقعة بعينها ونحوه) •

(عن رافع بن خديج قال كآ كثر الانصار حلقا فكان يكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فاعن ذلك فاما الورق فلم ينأنا أخرجنا وفي لفظ كآ كثر أهل الأرض من درها فكان يكرى الأرض بالناحية منها تسمى لسيد الأرض قال

حيث أن رافع بن خديج لما روى النهي عن كراء المزارع يلزم منه طاعة أن أصحاب الأرض أقام يزرعون فانفسهم فربما أو ينفصون بها الميزرع من غير بدل قصص فيه المواساة (وعنه) أي من ابن عمر (رضي الله عنه قال كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الأرض تنكرى) بضم أوله ورفع الراء (ثم خشى عبد الله بن عمر أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أحدث في ذلك شيئا لم يكن يعمل) أي يحكم بما هو ناسخ لما كان يعمل من جواز الكراء (فترك كراء الأرض) وقد احتج به من كرهه إجابة الأرض بجزء مما يخرج منها وهذا الحديث سبيله محتمل وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي

مطولا (من أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يوما يحدث أصحابه (وعنه) قد رُجل من أهل البادية) لم يسم (أن رجلا من أهل الجنة استأذن ربه) عز وجل أي يستأذن ربه فاخبر عن الأمر الحق الآتي بلفظ الماضي (في) أن ياتر (الزراع) يعني سأله تعالى أن يزرع (فقال) ربه تعالى (له) أنت فيعاشدت (من المشتريات) (قال بلى) الأمر كذلك (ولكني أحب أن أزرع) فاذن له (قال فبذر) أي ألق البذر على أرض الجنة (فبادر الطرف بانه واستواؤه واستجماعه) من الحصد وهو قلع الزرع (فكان امثال الجبال) يعني انه لم يبذر لم يكن ١٤٩ بين ذلك وبين استواء الزرع ونحوها أمره كله

من الحصد والتذرية والجمع الا كلع البصر وكان كل حبة منه مثل الجبل وفيه ان الله تعالى أغنى أهل الجنة فيها عن تصبغ الدنيا ونصبها (فيقول الله تعالى دونك) أي خذ (يا ابن آدم فانه) أي فان الشأن (لا يشبهك شيء) فقال الاعرابي (أي ذلك الرجل الذي من أهل البادية) والله لا تجده الا قرشيا او انصاريا فانهم (أي قريشا والانصار) (اصحاب زرع وأما نحن) أي أهل البادية (فلسنا باصحاب زرع فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال ابن المنير ادخل هذا الحديث هنا لثنيه على ان احاديث المنع من الكراه انما جاءت على السند لا على الايجاب لان العادة فيما يحرم على ابن آدم الله - بالحرص أن لا يمنع من الاستمتاع به وبقاء حرص هذا الحرص من أهل الجنة على الزرع وطلب الانتفاع به حتى في الجنة دليل على انه مات على ذلك لان المريموت على ما عاش عليه ويبحث على ما مات

فربما يصاب ذلك وتسلم الأرض وربها انصاب الأرض ويسلم ذلك فمنها فاما الذهب والورق فلم يكن يومئذ رواه البخاري وفي لفظ قال انما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما على الماديات واقبال الجداول وأشياء من الزرع في ذلك هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ولم يكن للناس كرى الا هذا فاذل زجر عنه فاما شيء معلوم مضمون فلا بأس به رواه مسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية عن رافع قال حدثني حماد بنهم اكا نايكران الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما ينبت على الاربعاء وبشيء يستثنيه صاحب الأرض قال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك رواه أحمد والبخاري والنسائي وفي رواية عن رافع ان الناس كانوا يكرمون المزارع في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالماديات وما يسقى الربيع وثنى من التبن فذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كرى المزارع به داو نهي عنها رواه أحمد قوله - فلا أي أهل من ارضة قال في القاموس الماقل المزارع والمحاولة يسع الزرع قبل بدو صلاحه أو يسعه في سبيله بالخطبة أو المزارعة بالثلث والربع أو أقل أو أكثر أو كراه الأرض بالخطبة اه قوله فثم انما عن ذلك أي من كرى الأرض على ان لنا هذه وله - هذه في صلح القسك - هذا المذهب من قال ان المنهى عنه انما هو هذا النوع ونحوه من المزارعة وقد حكى في القمع من الجمهور ان المنهى محمول على الوجه المقتضى الى الفرور والجهالة لان اكرامهم اطلاقا حتى بالذهب والفضة قال ثم اختلف الجمهور في جواز اكرامهم بجزء مما يخرج منها فن قال بالجواز محل احاديث المنهى على التزيه قال ومن لم يجر اجارته بجزء مما يخرج قال المنهى عن كرامتها محمول على ما اذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها أو شرط ما ينبت على النهر لصاحب الأرض لما في كل ذلك من الفرور والجهالة اه قوله فاما الورق فلم ينمنا الامتافاة بين هذه الرواية وبين الرواية الثانية أي قوله فاما الذهب والورق فلم يكن يومئذ لان عدم المنهى عن الورق لا يستلزم وجوده ولا وجود المعاملة به وفي رواية عن رافع عند البخاري انه قال ليس بها بأس بالدينار والدرهم قال في القمع فيحتمل أن يكون رافع قال ذلك باجتهاده ويحتمل أن يكون لم ذلك بطريق التنصيص على جوازه أو - لم أن المنهى عن كرى الأرض ليس على اطلاقه بل بما اذا كان بشيء مجهول وهو ذلك فاستنبط

عليه فدل ذلك على ان آخر عهدهم من الدنيا جواز الانتفاع بالأرض واستثمارها ولو كان كراؤها مكرما عليه لقطع نفسه عن الحرص عليه حتى لا يشب هذا القدر في ذهنه هذا الثبوت اه وفي هذا الحديث من القوائد ان كل ما شئى في الجنة من امور الدنيا يمكن فيها قال الملب وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم قال ابن بطال وفيه ان النفوس جبلت على الاستكثار من الدنيا وفيه اشارة الى فضل القناعة وظم الشرم وفيه الاخبار عن الأمر الحق الآتي بلفظ الماضي (بسم الله الرحمن الرحيم) (كتاب الشرب) (بكتفي الشين المجهمة أي كتاب الحكم في قسمة المال والشرب في الأصل)

التصيب والخط من الملة (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه قال أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقدرح) نبيه
 ماه أول ابن شيبه (فشرب منه وعن عبيدة بن جراح) هو ابن عباس كافي مسند ابن أبي شيبه (والاشياخ) وفيهم خالد بن
 الوليد (عن يساره فقال يا غلام أن أذن لي أن أعطيه الاشياخ قال) الغلام (ما كنت لا وتر بفضل منك أحد يا رسول الله فاعطاه
 اياه) وفي الحديث مشرب وصية قسمة الماء وأنه يملك لأولئك لما جازت فيه القسمة (عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال
 حلت لرسول الله صلى الله عليه وآله ١٥٠ (وسلم شاة داجن) هي التي تألف البيوت وتقيم بها ولم يقل داجنة اعتبارا

بتأنيث الموصوف لان الشاة
 تذكر وتؤنث وفي النهاية هي
 التي تعلف في المنزل (وهي أي
 الداجن (في دار أنس بن مالك)
 رضي الله عنه (وشيب) أي
 خلط (لبنه بجماع من البئر التي في
 دار أنس فاعطى رسول الله صلى
 الله عليه وآله (وسلم القدح
 فشرب منه) صلى الله عليه وآله
 وسلم (حتى إذا نزع القدح) أي
 قلعه (من فيه) من بعض من
 (وهي يساره أبو بكر) الصديق
 رضي الله عنه (وعن عبيدة اعرابي)
 قيل أنه خالد بن الوليد وردبانه
 لا يقان له اعرابي (فقال عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه (وخاف
 أن يعطيه) أي يعطى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم القدح
 (الاعرابي اعطى أبابكر يا رسول الله
 عندك) قاله تذكير الرسول صلى
 الله عليه وآله وسلم واعلاما
 للاعرابي بجلالة الصديق
 (فاعطاه) صلى الله عليه وآله
 وسلم (الاعرابي الذي على عبيته
 ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم
 قدموا (الاين فالايين) قال

من ذلك جواز الكرى بالذهب والفضة ويرجع كونه صرفا عما أخرجه أبو داود
 والنسائي بإسناد صحيح عنه قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة
 والمزانية وقال انما يزرع ثلاثة رجل له أرض ورجل منح أرضا ورجل اكرى أرضا يذهب
 أو فضة لكن بين النسائي من وجه آخر ان المرفوع منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمزانية وان
 بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب وقد أخرج أبو داود والنسائي ما هو أظهر في
 الدلالة على الرفع من هذا وهو حديث سعيد بن أبي وقاص الا في قوله جماعا على الماذنات
 بذال معجمة مكسورة ثم مشناة فتحية ثم أف ثم فون ثم أف ثم مشناة فوقية هذا هو المشهور
 وحكى القاضي عياض عن بعض الرواة فتح الغال في غير صحيح مسلم وهي ما ثبتت على حافة
 النهر ومايل المساموليت مربعة الكنتاس وادية وهي في الاصل مسایل المياه فتسمية
 الثابت عليها بابها كما وقع في بعض الروايات بلغظ يؤايرون على الماذنات بمجاز مرسل
 والعلاقة بالمجاورة والحالية والحالية قوله وأقبال الجدول بفتح الهمزة وسكون القاف
 وتخفيف الموحدة أي أوائل والجدول السواق جمع جدول وهو النهر الصغير قوله
 واشياء من الزرع يعني مجهول المقدار ويدل على ذلك قوله في آخر الحديث فاما نبي معلوم
 مضمون فلا بأس به قوله فيه لا يكسر اللام أي فربما يملك قوله زجر عنه على البناء
 للمجهول أي نبي عنه وذلك لما فيه من الغرر المؤدى الى التشاؤم وكل أموال الناس
 بالباطل قوله على الاربعاء جمع ربيع وهو النهر الصغير كني وأنبياء ويجمع مع أضياع على
 ربهان كصبي وصبيان قوله يستثنيه من الاستثناء كأنه يشير الى استثناء الثالث والربع كذا
 قال في الفتح واستدل على ان هذا هو المراد برواية أخرى ذكرها البخاري ولكنه يناق
 هذا التفسير قوله في الرواية الاولى فاما نبي معلوم مضمون فلا بأس به وهذا الحديث يدل
 على تحريم المزارعة على ما يفضي الى الغرر والجهالة ويوجب المشاجرة وعليه فحصل
 الاحاديث الواردة في النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خبر ما ثبت من أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم استقر عليه الى موته واستقر على مثل ذلك جماعة من الصحابة ويؤيد هذا تصريح
 رافع في هذا الحديث بجواز المزارعة على شيء معلوم مضمون ولا يشكل على جواز المزارعة
 بجزء معلوم حديث أسيد بن ظهير الا في فان انتهى فيه ليس بموجه الى المزارعة بالنصف

أنس فهي سنة فهي سنة أي تقدمه الاين وان كان مفضولا لا خلاف في ذلك نعم خالف ابن حزم فقال والثالث
 لا يجوز منارلة غير الاين الا باذن الاين وأما حديث ابن عباس عند أبي يعلى الموصلي بإسناد صحيح قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اذا سقى قال ابدوا بالكبراء او قال بالا كابر فمحول على ما اذا لم يكن على جهة عينة أحد بل كان الحاضرون
 تلقاه وجهه مثلا وانما استأذن صلى الله عليه وآله وسلم الغلام في الحديث السابق ولم يستأذن الاعرابي هنا التلافا لقلب
 الاعرابي وتطمينا لنفسه وشقة أن يسبق الى قلبه شيء يهلك به لقريب عهده بالجاهلية ولم يجعل للغلام ذلك لانه قرأه وسنه دون

المشقة فاستأذنه عليهم ناديا ولثلايو حشيم بتهديهم عليهم وتعليقاً بأنه لا يدفع إلى غير الإيمن الأباذنة وهذا الحديث أخرجه
 البخاري أيضاً في الاثرية وكذا لم يوردوا ورواه الترمذي وابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا يمنع فضل الماء أن يمنع به الكلال) بفتح الكاف واللام بعدها همزة متصورة العشب بابسه ورطبه واللام
 في تمنع لام العاقبة ومعنى الحديث أن من شق ماء بغلاة وكان حول ذلك الماء كلاليس حوله ما غيره ولا يوصل إلى رعيه إلا إذا
 كانت المواشي ترد ذلك فمنه صاحب الماء أن يمنع فضل مائه لأنه إذا منع ١٥١ منع رعي ذلك الكلال والكلال لا يمنع لما
 في منعه من الأضرار بالناس

والثالث والرابع فقط بل إلى ذلك مع اشتراط ثلاث جهات أولها القصار وما في الربيع
 ولا شك أن مجموع ذلك غير المخبرة التي أجازها صلى الله عليه وآله وسلم وفعلها في خيبر نعم
 حديث رافع عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ من كانت له أرض فليزرها أو
 ليزرها ولا يكرها بثلاث ولا ربيع ولا بطعام مسمي وكذلك حديثه أيضاً عند أبي داود
 بإسناد فيه بكر بن عامر الجلي الكوفي وهو متكلم فيه قال أنه زرع أرضاً فربى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهو يسميها سافلها لمن الزرع ولمن الأرض فقال زرعى يذرى وعلى
 وللى الشطر ولبنى فلان الشطر فقال أرى بقا فرد الأرض على أهلها رخذة فقتل ومثله
 حديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المخبرة
 قات وما المخبرة قال أن يأخذ الأرض نصف أو ثلث أو ربع فيها دليل على المنع من المخبرة
 يجوز معلوم ومثل هذه الأحاديث حديث أسيد الأقي على فرض أنه نهى عن المزارعة
 يجوز معلوم وعدم تقييده بما فيه من كلام أسيد كجاسي أقي ولا يمكنه لا سبيل إلى جعلها
 ناهية لما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر لموته وهو مقرر على ذلك وتقريره جماعة من
 الصحابة عليه ولا سبيل إلى جعل هذه الأحاديث المشبهة على النهى منسوخة بفعله صلى
 الله عليه وآله وسلم وتقريره لصدور النهى عنه في أثناء مدة معامته ورجوع جماعة من
 الصحابة إلى رواية من روى النهى والجمع ما يمكن هو الواجب وقد أمكن هنا جعل
 النهى على ما أجازى وهو الكراهة ولا يشك على هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 أو يمتنى حديث رافع المذكور وذلك بأن يقال قد وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 هذه المعاملة بأنهم أرباب الرأى بالاجماع فلا يمكن الجمع بالكراهة لا نقول الحديث
 لا يفتى في الاحتجاج به لأنه قال الذى فيه ولا سيما مع معارضته للأحاديث العشرة الثابتة
 من طرق متعددة الواردة بجواز المعاملة يجوز معلوم وكيف يصح أن يكون ذلك وبإرادة
 مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من أجلاء الصحابة بل بعد
 أن يعامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة المكروهة ويعت علم أولئك أنه ألبأنا إلى
 القول بذلك الجمع بين الأحاديث وهذا ما ترجمه في هذه المسئلة ولا يصح الاعتذار عن
 الأحاديث القاضية بالجواز بأنهم محتصة به صلى الله عليه وآله وسلم لما تقرر من أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم إذا نهى عن شئ نهى بمختص بالامة وفعل ما يحل له كان ذلك الفعل مختصاً

في منعهم من الأضرار بالناس
 ويلتحق به الرعاء إذا احتاجوا
 إلى الشرب لأنهم إذا منعوا من
 الشرب امتنعوا عن الرعي هناك
 ويحقل أن يقال يمكنهم حمل الماء
 لأنفسهم أقل ما يحتاجون إليه
 منها بخلاف البهائم والصحيح
 الأول ويلتصق بذلك الزرع عند
 المالكية والصحيح عند الشافعية
 وبه قال الحنفية الاختصاص
 بالماشية وفرق الشافعي فيما
 حكاه المزي عن من بين المواشي
 والزرع بأن الماشية ذات أرواح
 يحتج من عظم أرواحها بخلاف
 الزرع وبهذا الجواب النووي
 وغيره واستدل المالكي بحديث
 جابر عند مسلم نهى عن بيع
 فضل الماء لطلاقه وعدم
 تقييده وتعلقه بأنه يحل على
 المقيد وعلى هذا لو لم يكن كلال
 رعى فلا يمنع من المنع لانتفاء
 العلة قال الخطابي والنهي عند
 الجمهور لا تنزيه وهو محتاج إلى
 دليل يصرف النهى عن معناه
 الحقيقي وهو التعريم قال في الفتح
 وظاهر الحديث وجوب بذله مجاناً
 وبه قال الجمهور وقيل لصاحبه

طلب القيمة من المحتاج إليه كافي طعام المضطر وتعلق به يلزم منه جواز البيع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ورد منع
 الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وتثبت له القيمة في ذمة المبدول له فيكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك اه قال
 الشوكاني في نيل الأوطار ولكنه لا يخفى أن رواية لا يباع فضل الماء ورواية النهى عن بيع فضل الماء يدلان على تعريم المنع ولو
 جاز له أخذ العوض لحاله البيع اه وهذا محمول عند أكثر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم على ماء البئر المنفورة في الملك أو في
 الموات بقصد التملك أو الارتفاق خاصة فالأولى وهي التي في ملكه أو في موات بقصد التملك يملك ماؤها على الصحيح عند الشافعية

ونص عليه الشافعي في القديم والثانية وهي المحفورة في موات بقصد الارثفاق لا يملك الخافر ما هانم هو أولى به الى ان يرتحل
 فاذا ارتحل صار كغيره ولو عاد بعد ذلك وفي كالا الحائز يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته والمراد بحاجته نفسه وعياله وما يشته
 وزرعه لكن قال امام الحرمين وفي الزرع احفال على بعد اما البئر المحفورة للمارة لها زواها مشتركة بينهم والخافر كاحدهم ويجوز
 الاستعانة منها للشرب وسقى الزرع فان ضاق عنها ما شرب أولى وكذا المحفورة بلا قصد على أصح الوجهين عند الشافعية وأما
 المهرز في اناء فلا يجب بذل فضله على الصحيح ١٥٢ لغير المضطر ويملك بالاحراز هذا كلام الشافعية وكلام الحنفية والحنابلة

في ذلك متقارب في الاصل
 والمدرن وان اختلفت تقاضيا لهم
 وجعل المالكية هذا الحكم في
 البئر المحفورة في الموات وقالوا
 في المحفورة في الملك لا يجب عليه
 بذل فضلها وقالوا في المحفورة في
 الموات لا تباع وصاحبها ورثته
 أحق بكونها بينهم وهذا النهي
 للتبريم عند مالك والشافعي
 والاوزاعي والليث وقال غيرهم
 هو من باب المعروف ومطابقة
 الحديث للبواب من حيث ان
 فضل الماء يدل على ان صاحب
 الماء أحق به عند عدم الفضل
 وأخرجه البخاري أيضا في ترك
 الحبل وسلم في البيوع والنسائي
 في احكام الموات وأبو داود
 والترمذي وابن ماجه (وفي رواية
 عنه) أي عن أبي هريرة (رضي
 الله عنه ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا تمنعوا
 فضل الماء لتعروا به فضل الكل)
 والمنهي عنه منع الفضل لا يمنع
 الاصل وهل يجب عليه بذل
 الفضل عن حاجته لزراع غيره
 الصحيح عند الشافعية وبه قال

به لاننا نقول أولا انتهى غير مختص بالامة وثانيا انه صلى الله عليه وآله وسلم قر جماعة
 من العصابة على مثل معاملته في خيبر الى عند موته وثالثا انه قد اسقر على ذلك بعد
 موته صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من أجلاء العصابة ويعد كل البعد أن يخفى عليهم مثل
 هذا ومن أوضح ما استدلل به على كراهة المزارعة مجهز معلوم حديث ابن عباس الآتي
 (وعن أسيد بن ظهير قال كان أحدنا اذا استغنى من أرضه أو اقترأ اليها أعطاهما بالنصف
 والثالث والرابع ويشترط ثلاث جهات اول والقصارة وما يبقى الربع وكان يعدل فيها
 حملا شديدا ويصيب منها منفعة فانما رافع بن خديج فقال نهي النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن أمر كان لكم نافعها وطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير لكم
 نهاكم عن الحقل رواء أحد وابن ماجه والقصارة بقية الحب في السنبلي بعد ما يداس)
 الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي بدون كلام أسيد بن ظهير ورجال اسناد
 الحديث رجال الصحيح قوله والقصارة قال في القاموس والقصارة باضم والقصرى
 بالكسر والقصر والقصرة محركاتين والقصرى كبشرى ما يبقى في الحقل بعد الاتصال
 أو ما يخرج من القتب بعد الدوسة الاولى والقشرة العليا من الحبة اه قوله عن الحقل
 بفتح الحاء المهملة واسكان القاف أصله كما قال الجوهري الحقل الزرع اذا تشعب ورقه
 قبل ان تغلظ سوقه فالحقل القراح الطيب يعنى من الارض الصالحة للزراعة والحقل
 مواضع الزراعة كان المزارع مواضعها وقديين البخاري الحساقل التي نهي عنها صلى
 الله عليه وآله وسلم من رواية رافع قال فيه ما تصنعون بمعاقلكم قالوا نؤجرها على
 الربع وعلى الاوسق من القروا نشعر قال لا تفعلوا والحديث يدل على عدم جواز مطلق
 المزارعة ولكنه ينبغي ان يقيده بما في اوله من كلام أسيد من ضم الاشتراط المقتضى للقصاد
 وعلى فرض عدم تقييده بذلك فيعمل على كراهة التنزيه لما أسلفنا (وعن جابر قال كان
 نخباء على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنصيب من القصرى ومن كذا
 ومن كذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كاله أرض فليزرعها أو ليحرقها أخاه
 والافليد عنها رواه احمد ومسلم والقصرى القصارة) قوله والقصرى قد سبق ضبطه
 وتفسيره قوله فليزرعها بفتح الغنية والراء أى بنفسه قوله أو ليحرقها بضم التحتية وكسر

الراء
 الالبى أبو عبد الله والحديث حجة لنا في القول بسد الذرائع لانه انما نهى عن منع فضل الماء المأثور الى يسه من منع الكلا
 اه وقد ورد النهي عن منع الكلا صريحا في بعض طرق الحديث وصححه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بن غفار عن أبي
 هريرة وقوله لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلا فهزل المال ويجوز العيال وهو محمول على غير المملوك وهو الكلا النبات
 في الموات فنهى بغير نظم اذا الناس فيه سواء اما الكلا النبات في أرضه المملوك كاله بالاحياء فذهب الشافعية جوازه وفيه

لا ينظر اليه ولا يكلمه ولم من
حديث واثر بن جبر وهو عنه
مع رض وعنه دأى داود من
حديث عمران فليقبوا مقعده
من النار (فانزل الله تعالى ان
الذين يشكروا) يستبدلون
(بعهد الله) بما عاهدوا الله عليه
من الايمان بالرسول والوفاء
بالامارات (واعيانتهم) وبما
حلفوا عليه (ثم اقبلت الآية
فيفاء الشعث) بن قيس الكندي
من المكان الذي كان فيه الى
المجلس الذي كان عبد الله
يحديثهم فيه (فقال ما حدثكم
أبو عبد الرحمن) يعنى ابن مـعود
وفي رواية قال غداة قال فقال
صديق (فى أنزلت هذه الآية
كانت لى بئر فى أرض ابن عم لى)
اسمه معدان بن الاسود بن
مديكر بن الكندي واقبه
الجف شيش (فقال لى) رسول الله
على الله عليه وآله وسلم (ثم ودك)
أى أقم ثم ودك على حقلك قلت
على ثم ودك قال صلى الله عليه
وآله وسلم (فبينه) أى فاطلب
منه أى فالخلة القاطعة بشكا

الراء أي يجعلها من ردة لانيه بلا عوض وذلك بان يهره اياها او يشهد له هذا المعنى الرواية
الآتية بلفظ لان يخضع أحدكم أخاه أي يجعلها مضعة له والمضعة العارية وفيه دلائل على المنع
من مؤاجرة الارض مطلقا لقوله والاولى مدعها ولكن ينبغي ان يحصل هذا المطلق على
المقيد بما دل في حديث رافع او يكون الامر للذهب فقط ما استلنا والمسا أي وقد كره
بعض العامة تعطيل الارض عن الزراعة لان فيه تضییع المال وقد نهي صلى الله عليه
وآله وسلم عن اضاعه المال وقد مر في هذا الحديث زراعه الارض من المال بنفسه ما في
ذلك من الفضيلة فان الاشتغال بالعمل فيها والاستغناء عن الناس بما يحصل من القرب
العظيمة مع ما في ذلك من الاشتغال عن الناس والتزعم من مخالطة هم التي هي لاصحابها
مثل هذا الزمان سم قاتل وشغل عن الرب جل جلاله شاغل اذ لم يكن في الاقبال على
الزراعة تنبسط عن شيء من الامور الواجبة كالجهاد وقد ورد البخاري في صحيحه حديثا
في فضل الزرع والقوس وترجم عليه باب فضل الزرع والعرس ورواه مسلم من حديث
أنس (وعن سعد بن أي وقاص ان اصحاب المزارع في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كلوا يكرهون من ارضهم بما يكون على السواقي وما سدها بالماء مما حول النبت فجاءوا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختموهما في بعض ذلك فنهاهم أن يكرهوا بذلك وقال
اكرهوا بالذهب والفضة ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وما ورد من النهي المطلق عن
الخبرة والمزارعة يحمل على ما فيه مفسدة كما يفتيه هذه الاحاديث أو يحمل على
جتناب التدبوا واستعجابا فقد جاء ما يدل على ذلك فروى عمرو بن دينار قال قال اطوس
وتركت الخبرة فانهم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنها فقال ان أعلمهم
عن ابن عباس اخبرني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عنها وقال لان يخضع أحدكم
خام خيرة لمن أن يأخذ عليها اخر اجامه لو مارواه أحمد والبخاري وابن ماجه وأبو داود
وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرفق
بعضهم ببعض ورواه الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
آله وسلم من كانت له ارض فليرزها أو ليجريها أو ليعملها فان أبي فليسك أرضه أخرجاه

٢٠ قيل يا رسول الله اذ يحلف فذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحديث وهو قوله من حلف على عين الى آخره (فانزل الله ذلك) أى قوله تعالى ان الذين يشتركون بهدا الله الآية (تصديقا) صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاشخاص والشهادات والايان والنذور والتفسير والشركة ومسلم في الايمان وكذا أبو داود والنسائي في القضاء وابن ماجه في الاحكام (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (ولا يظلمهم من الناس) لا يتطرق اليهم يوم القيامة فان من حلف على غيره واستهان به أعرض عنه (ولا يزكهم) ولا يلقى عليهم ولا يظلمهم

(واهم عذاب أليم) مؤلم على ما فعلوه (وجل كان له فضل ماء) زائد عن حاجته (بالماء يرق قنعه) أي القاضل من الماء (من ابن السبيل) وهو المسافر (و) الثاني من الثلاثة (رجل بايع اماما) أي عاقدا الامام الاعظم (لا يسابعه الا لينا فان أعطاه منها رضى) الفاء تفسيرية (وان لم يعطه منها مضطو) الثالث (رجل أقام سلعته) من قامت السوق اذا انققت (بعد العصر) ليس يقيد بل يخرج مخرج الغالب لان الغالب ان مثله كان يقع في آخر النهار حيث يريدون الفراغ عن معاملتهم ثم يحتمل أن يكون تخصيص العصر لكونه وقت ارتفاع الاعمال ١٥٤ (فقال والله الذي لا اله غيره لقد أعطيت بها) بفتح الهـ مزة أى دفعت

لبنائه هابسيما وفي نسخة أعطيت بضم الهـ مزة مبنيا لله فعول أى أعطاني من يريد شراها (كذا وكذا) غناهما (فصدقه رجل) واشترها بذلك الثمن الذي حلف انه أعطاه أو أعطيه اعتمادا على حلفه الذي أكد بالتوحيد واللام وكلية قد التفتي هي هنا للتحقيق (ثم قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم الآية (ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم غنا قليلا) والتخصيص على العدد في قوله ثلاثة لا ينفي الزائد (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بينا رجل قال في الفتح لم أقف على اسمه (يشي) زاد ما لك قبلة وفي رواية يشي بطريق مكة (فاشدد عليه العطش فنزل بئرا فشرب منها ثم خرج) من البئر (فاذا هو بكلب) حال كونه (يلهث) أى يرتفع نفسه بين أضلاعه أو يخرج لسانه من العطش حال كونه (يا كل الثرى) أى يكدم بفيه الارض

وبالاجماع تجوز الاجارة ولا تجب الاعارة فعلم أنه أراد الذنب) حديث سعد سكت عنه أبو داود والبخاري قال في الفتح ورجاله ثقات الا أن محمد بن عكرمة الخزاز لم يرو عنه الا ابراهيم بن سعد قوله وما بعد بفتح السين وكسر العين المهملة قيل معناه ما جاء من الماء سبعا لا يحتاج الى ساقية وقيل معناه ما جاء من الماء من غير طلب وقال الاذهري والسعيد النهر ما خوذ من هذا وسواء عند النهر التي تنصب اليه ما خوذ من هذا وفي رواية ما صعدا صاعدا بديل السين أى ما ارتفع من النبت بالماء دون ما سفل منه قوله بالذهب والفضة فيه رد على طاوس حيث كره اجارة الارض بالذهب والفضة كما روى عنه مسلم والفسافي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال كان طاوس يكره أن يزرع أرضه بالذهب والفضة ولا يرى بالثالث والرابع بأسا فقال له مجاهد اذهب الى ابن رافع بن خديج فاسمع حديثه عن أبيه فقال لو أعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه لم أفعله ولكن حدثني من هو أعلم منه ابن عباس فذكر الحديث الذي ذكره المصنف وللفسافي أيضا من طريق عبد الكريم عن مجاهد قال أخذت بيد طاوس فدخلته الى ابن رافع بن خديج فحدثته عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراء الارض فابى طاوس وقال سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأسا وهذه الرواية عن طاوس تدل على انه كان لا يمنع من كراء الارض مطلقا وقد سكت عن كراء الارض بالذهب والفضة وقد تقدم ذكرهم والحقوا به ما غيرهم من الاشياء المعلومة لانهم رأوا ان محل النهي فيما لم يكن معلوما ولا مضمونا وفي هذا الحديث أيضا رد على من منع من كراء الارض مطلقا كما تقدم قوله وما ورد من النهي الخ مثل حديث جابر عند أبي داود بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من يذر الخبيرة فليؤذن بحرب من الله ورسوله وحديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبيرة وقد تقدم ومثل حديث جابر أيضا عند مسلم وأبي داود وابن ماجه بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمزاينة والخبيرة الحديث ومثل حديث ثابت بن الضحاك عند مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزارعة وحديث رافع عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراء الارض وأما في الصحيحين ونحو

التدنية (من العطش) وفي رواية من العطاش بالضم قال في القاموس هو داء لا يروى صاحبه وقال هذه السفاسف داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهذا موضع ذكر هذه الرواية وسها الحافظ ابن حجر فذكرها في فتح الباري وتبعه العيني عند امتداد العطش على الرجل وعبارته في قوله فاشدد عليه العطش كذا لا كثر وكذا هو في الموطأ ووقع في رواية المستقلى العطاش قال ابن التين هو داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصحح على تقدير ان العطش يحدث عنه هذا الداء كلز كما قلت في سياق الحديث يا باه فظاهره ان الرجل سقى الكلب حتى روى ولذا تجوزى بالمغفرة

فتأمله (فقال) الرجل (لقد بلغ هذا) أي الكلب (مثل الذي بلغني) أي من شدة العطش وزاد ابن حبان من وجهه آخر عن أبي صالح فرجه (لما شفه) ولا ابن حبان فنزع أحد خفيه (ثم أمسكه بفيه) ليصعد من البئر بعد المرتقى منها (ثم رقى) منها كصعد وزناومه في ذكره ابن التين بوزن مضى وأنكره وقال عياض في المشرق وهي لغة طي مثل بقي ورضي يرضى يأتون بالقصة مكان الكسرة فتقلب الماء القاه وهذا أجيب في كل ما هو من هذا الباب اه قال في الفتح والاول أفصح وأشهر (فسيق الكلب) حتى أرواه أي جعله ريان (نشكر الله) أني عليه أو قبل عمله ذلك ١٥٥ أو أظهر ما جازاه به عند لا تشكته (فغفر له) وفي رواية فادخله الجنة بدل

فغفر له (قالوا) أي العصابة وتسمى منهم مراقبة بن مالك فيغارواه أحد روايات ما جبه وحبان (يا رسول الله) أدمر كاذ كرت (وان لنا في) سقي (البهايم) أو الاحسان اليها (اجرا) أو بالالاستفهام المؤكد للتعجب (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (في) ارواء (نخل) ذى (كبد) يفتح الكاف وكسر الباء ويجوز سكونها وكسر الكاف وسكون الباء (رطبة) برطوبة الحياة من جميع الحيوانات أو هو من باب وصف الشيء باعتبار ما يؤكل اليه فيكون معناه في كل كبد حرام لمن سقاها حتى تصير رطبة والكبد يذكرونها (أجر) حاصل أو كائن قال النووي ان عمومها مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل اشواب بسقيه ويلحق به اطعامه وغير ذلك من وجوه الاحسان اليه اه وقال الداودي هو عام في جميع الحيوان وقال أبو عبد الله

هذه الاحاديث الواردة بالنهي على الاطلاق وقد ذكر المصنف في هذا الباب طرفا منها واوردنا بعضها من ذلك فيما سلف وكلام المصنف هذا كلام حسن ولا بد من المصير اليه للجمع بين الاحاديث المختلفة وهو الذي رجحناه فيما سلف قوله لم ينه عنها هذا الا ينافي رواية من روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لان الميثاق مقدم على الثاني ومن علم حجة على من لم يعلم ولا يمكن قوله لان ينفي أحدكم أخا خيره الخ يصلح جعله قرينة لصرف النبي عن التبريم الى الكراهة كما سلف وقوله ينفي بفتح التثنية وسكون الميم وفتح النون بعدها حاصلة ويجوز كسر النون والمراد يجعلها امنية أي عطية وعارية كما تقدم وهكذا يدل على ان النبي ليس على حقيقة ما في الرواية الثانية عن ابن عباس من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض قوله فلا يزرعها أو يجرعها فقد تقدم الكلام على هذا قوله فامسك أرضه قد قدمنا ان بعض العلماء كره تعطيل الارض عن الزراعة لما ورد من النبي عن اضاءة المال وهذه الرواية والتي سلفت في حديث جابر يدلان على جواز ترك الارض بغير زراعة وقد جمع بين الرواية القاضية بالنهي عن ذلك وبين ما هنا يحمل النبي عن الاضاءة على اضاءة عين المال أو المنفعة التي لا تخلقه بالمنفعة والارض اذا تركت بغير زرع لم تعطل منفعتها قائم باقتناص من الحطب والحشيش وسائر الكلا ما ينفع في الرعي وغيره وعلى تقدير ان لا يحصل ذلك فقد يكون التأخير للزرع عن الارض اصلاحا لها فتضاف في السنة التي تأمل مالها فات في سنة الترتك وهذا كله ان حمل النبي على عمومها فاما لو حمل على ما كان مأوفا لهم من السكران فيخرج منها ولا سيما اذا كان غير معلوم فلا يمسك ذلك تعطيل الانتفاع به في الزراعة بل يكره بالذهب أو الفضة كما قرر ذلك قوله وبالاجماع تجوز الاجارة الخ استدلال المصنف رحمه الله به ذاعلى ما ذكره من النذب لان العارية اذا لم تكن واجبة بالاجماع من غير فرق بين المزارعة وغيره فالم يجب على الانسان أن يزرع أرضه بنفسه أو بغيرها أو يعطلها بل يجوز له أمر رابع وهو الاجارة لانها اجارة بالاجماع والعارية لا تجب بالاجماع فلا تجب عليه واذا اتى الوجوب بقى النذب

• (أبواب الاجارة) •

• (باب ما يجوز الاستئجار عليه من دفع المباح) •

هذا الحديث كان في بني اسرائيل واما الاسلام فقد أمر بقتل الكلاب حال ابن التين لا يمنع اجراؤه على عمومه فيسقى ثم يقتل لاننا امرنا بان نقتل القتل ونهينا عن المثلة واستدل به على طهارة سور الكلب والجواب انه فعل بعض الناس ولا يدري هل هو ممن كان يقتدى به ام لا واجب بانه اذا ساقه امام شرعنا ساق للمدح ولم يقيده بقيد صحيح الاستدلال به وفي الحديث جواز السفر منفردا او بغير زاد ومحل ذلك في شرعنا ما اذا لم يحض على نفسه الهلاك وفيه الخ على الاحسان الى الناس لانه اذا حصلت المغفرة بسبب سقي الكلب نسى المسلم اعظم اجرا واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشر كين

ويفي ان يكون محله ما اذا لم يوجد هناك مسلم فالمسلم احق وكذا اذا دار الامر بين البيهقه والادمي المحترم واستويا في الحاجة فلا ادمي احق قال القسطلاني وفيه ان الماسن اعظم القربان وعن بعض الصالحين من كثرت ذنوبه فعليه بسقي الماء والحديث أخرجه ايضا في المظالم والادب ومسلم في الحيوان وابوداود في الجهاد (وعنه) اي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال والذي نفسي بيده لا ذودن) اي لا طردن (رجلا عن حوضي) المسقدم من نهر الكوثر (كما تذا) اي تطرد الناقة (الغريفة من الابل عن الحوض) ١٥٦ اذا ارادت الشرب والحكمة في الذودانه صلى الله عليه وآله

(عن عائشة في حديث الهجرة قالت واس- تاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر رجلا من بني الدليل هاديان خريتا وانطريت الماسهر باله- داية وهو على دين كفار قريش وأمناء فدفعها اليه راحلتهم ما واعداه قار نور بعد ثلاث ليال فاتاهما براحتهم ما صبيصة ليل ثلاث قار صلا رواه أحمد والبضاري) قوله واستاجر الواد ثابتة في نفس الحديث الطويل لان هذه القصة معطوفة على قصة قباهها وقد ساقها البخاري مستوفاة في الهجرة قوله الدليل بالكسر للدال حى من عبد القيس ذكره صاحب القاموس في مادة دول وذ كر في مادة دال أنه يطلق على قبائل وأنه يأتي بفتح الدال وبضمها وكعنب قوله خريتا بكسر المجهة وتشديد الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مشناة فوقانية وقوله الماسهر باله داية مدرج من قول الزهري قوله وأمناء بفتح الهمزة وكسر الميم المخففة ضد الخليفة قوله غار ثور هو الغار المذكور في التنزيل ونور جبل بمكة وليس هو الجبل الذي في المدينة المذكور في الحديث الصحيح ان المدينة حرام ما بين غير الى نور وقد سبق الاختلاف فيه في كتاب الحج والحديث فيه دليل على جواز استئجار المسلم للكافر على هداية الطريق اذا أمن اليه وقد ذكر البضاري هذا الحديث في كتاب الاجارة وترجم عليه باب استئجار المشركين عند الضرورة واذا لم يوجد أهل الاسلام فكأنه أراد الجمع بين هذا وبين قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تستعين بمشرك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال ابن بطال الغفها يجوزون استئجارهم يعني المشركين عند الضرورة وغيره لما في ذلك من الدلالة لهم وانما الممتنع ان يؤجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من الازلال اه (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بعث الله نبيا الا ربي الغنم فقال أصحابه وأنت قال نعم كنت أرعاهما على قراريط لاهل مكة رواه أحمد والبضاري وابن ماجه وقال سويد ابن سعيد يعني كل شاة بقراط وقال ابراهيم الحربي قراريط اسم موضع) قوله على قراريط في رواية ابن ماجه كنت أرعاه لاهل مكة بالقراريط وكذا رواه الاسماعيلي وقد صوب ابن الجوزي وابن ناصر التفسير الذي ذكره ابراهيم الحربي لكن رجح تفسير سويد بان أهل مكة لا يعرفون به امكانا لاهل قراريط وقد روى النسائي من حديث نصر بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي بعد هان قال اقتضأ أهل الابل والغنم فقال

وسلم يريد ان يرشد كل احدا الى حوض نبيه لما ورد ان لكل نبي حوضا وان المذودين هم المنافقون او المبتدعون او المرتدون الذين بدلوا ومناسبة الحديث بالباب قوله حوضي فانه يدل على انه احق بحوضه وبما فيه وهذا الحديث ذكره البضاري معلة واخرجه مسلم موصولا في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) اي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال ثلاثة) من الناس (لا يكلمهم الله يوم القيامة) عبارة عن غضبه عليهم وتعرض بجرمانهم حال متابعتهم في الكرامة والزاني من الله وقيل لا يكلمهم بما يصوبون ولكن يصور قوله اخذوا فم اولا تمكثون (ولا ينظر اليهم) نظرا رحمة اولهم (رجل حلف على سلعة الله اعطى) بفتح الهمزة اي لمن اشتراعه امنه (بها) اي بسببها وفي رواية لابن ذراع اعطى بضم الهمزة وكسر الطاء مبنيا لامفعول اي اعطاه من يريد

شراها (اكثر مما اعطى) أي دفع له أكثر مما أعطى زيد الذي استامه (وهو كاذب) بجهة حالية رسول (و) الثالث (رجل حلف على عين كاذبة) أي مخلوف بين قسمي عينا بجاز الام لا بسنة بين ما والمراد ما شأنه أن يكون محل لوعا عليه والافه وقبل العين ليس محل لوعا عليه فيكون من مجاز الاستعارة (بعد العصر) قال الخطابي خصه بتعظيم الائم فيه وان كانت العين الفاجرة محرمة كل وقت لان الله عظم هذا الوقت وقد روى ان الملائكة تجتمع فيه وهو ختام الاعمال والامور بخواصها فغلظ العقوبة فيه اثلا يقدم عليها (ليقطع بهم امال رجل مسلم) أي لياخذ قطعة من ماله (و) الثالث (رجل منع

فضل ماء) زائد عما يحتاج اليه (فيه قول الله اليوم أمنعك فضلي كما صنعت فضل ما لم تعمل يدك) ومناسبة الحديث للترجمة من حيث ان المعاقبة وقعت على منع الفضل فدل على انه احق بالاصل وهذا الحديث قد تقدم (عن الصعب بن جثامة رضى الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حديخص نفسه به يرى فيه ما شئتم دون سائر الناس) (الا لله عز وجل) (ولرسوله) ومن قام مقامه صلى الله عليه وآله وسلم وهو الخليفة خاصة اذا احتج الى ذلك لمصلحة المسلمين كما فعل العمران وعثمان رضى الله عنهم وانما يحكى الامام ما ليس بمملوك ١٥٧ كبطون الاودية والجبال والموات وفي اله اية قيل

كان الشريف في الجاهلية اذا نزل ارضاً في حيه استعوى كابا فخمى مدى عواء الكلاب لا يشاركه فيه غيره وهو يشارك القوم في سائر ما يرون فيه فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك و اضاف الحى الى الله ورسوله أى ما يحصى للقبيل التى ترصد للجهاد والابل التى يحمل عليها فى سبيل الله تعالى وابل الزكاة وغيرها والحى هو المكان المحصى وهو خلاف المباح والمراد بالحى منع الرعى فى ارض مخصوصة من المباحات فيجعلها الامام مخصوصة برعى جهات الصدقة مثلاً واستدل به الطحاوى لمذهبه فى اشتراط اذن الامام فى احياء الموات وتعقب بالفرق بينهما فان الحى اخص من الاحياء (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الخيل لرجل أجرة) أى ثواب (ولرجل ستر) أى سائر ثقله وحاله (وعلى رجل وزر) أى انتم ووجهه المحصر فى هذه ان الذى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث موسى وهوراهى غنم وبعثت و ناراى غنم أهلى بجبادوزعم بعضهم ان فى هذه الرواية رد لتأويل سويد بن سعيد لانه ما كان يرى بالاجرة لاهل فية عين انه ارا المكان فعبارة بجبادوزنارة بقرار بيط وتعقب بانه لا مانع من الجمع وانه كان يرى لاهل بغير اجرة واغريهم بأجرة وهم المراد بقوله أهل مكة ويؤيد نفسه يسو يد قوله على قرار بيط فان الهى مبعلى يدل على ما قاله ولا ينافى ذلك جعلها بمعنى الباء التى للسببية وأما جعلها بمعنى الباء التى لظرفية فبمعنى قال العلماء الحكمة فى الهام رعى الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم القرن برعى على ما سبكتقونه من القيام بأمر أمتهم لان فى مخالطتها يحصل الحلم والشفقة لانهم اذا صبروا على رعيها وجعلها بعد تفرقة فى الرعى ونقلها من مسرح الى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلوا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها الى المعاهدة ألتوا من ذلك الصبر على الامة وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها فخيروا كسرها ورفعوا بضعفها وأحسنوا المعاهدات فبكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كافوا القيام به من أول وهلة لما يحصل لاهم من التدرج بذلك وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها ولان تفرقها أكثر من تفرق الابل والبقر لا مكان ضبط الابل والبقر بالربط دونها وفى الحديث دليل على جواز الاجارة على رعى الغنم ويلحق به فى الجواز غيرها من الحيوانات (وعن سويد بن قيس قال جلبت أنا ونجدة العبدى بزامن هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعشى فساومنا سراً وابل فبعهنا ثم رجعنا الى اجدنا فقال له زن وأرجح رواه الخمسة وصححه الترمذى ومعه دليل على ان من وكل رجلاً فى اعطاء غنم لا تسر ولم يقد رجاز ويحمل على ما يعرفه الناس فى مثله ويشهد لذلك حديث جبر فى بيعه جله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بلال اقضه وزده فاعطاه أربعة دنانير وزاد قيراطا رواه البخارى ومسلم وعن رافع بن رفاع قال نعم أنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الامة الاماعات يديهم او قال هكذا باصابعهم نحو الخبز والفضة رواه أحمد وأبو داود) حديث سويد بن قيس سكت عنه أبو داود والمندرى وأخرج نحوه أبو داود والنساف وابن ماجه عن ابن صفوان بن

يقتنى الخيل اما أن يقتنيه المالك أو للتجارة وكل منهما اما أن يقتن به فعل طاعة الله وهو الاول أو مصلية وهو الاخير أو يتجرد عن ذلك وهو الثانى (فاما الاول) (الذى) هى له أجرة فرجل ربطها فى سبيل الله) أى أعدا للجهاد (فاطال به فى مريح) أرض واسعة فيها كلاكثير (أو روضة) شك من الراوى (فما أصابت فى طيلها ذلك) بكسر الطاء وفتح الياء الخيل الذى يربط به وبطول الهاترى ويقال طول بالواو المفتوحة بدل الياء (من المرح أو الروضة كانت له) أى لصاحبها (حسنت ولو انه انقطع طيلها فاستنت) أى عدت بمرح ونشاط أى رفعت يديهم او طرحتهم اماما (شفاو شرفين) أى شوطا وشوطين ومعنى به لان الغازى

يشرف على ما يتوجه اليه وقال في المصاييح كالشقيج الشرف العالي من الارض (كانت آمارها) في الارض بهوا فرها عند
خطواتهم (واروائهم احسنات له) أي اصحابها (ولوانهم امرت بنهر) بفتح الهاء وسكونها الغتان فصيحتان (فشربت منعه) من
غير قصد من صاحبها (ولم يرد ان يسقى كان ذلك) أي شربها وعدم ارادته ان يسقيها (حسنات له فهي لذلك اجر) لرابطها وهذا
موضع الترجمة وهي شرب الناس وسقى الدواب من الانهار (و) الثاني الذي هي له ستر (رجل ربطها تغصبا) أي استغناء عن
الناس بطاب تاجها (وتغفنا) عن سؤالهم ١٥٨ فيصرف فيها او يتردد عليها متاجرة او مزارعة (ثم لم يفسد حق الله)

محيرو قد تقدم في كتاب اللباس وحديث رافع بن رفاعه اسناده ثقات واكنه قال أبو
القاسم الدمشقي الحافظ في الاشراف عقب هذا الحديث رافع هذا غير معروف وقال
غيره هو مجهول وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة لكن بدون قوله الا
ما عات يديها الخ قوله وبخرمة بفتح الميم وسكون الميمه وفتح الراء وهو حليف بني
عبد شمس قوله بن بفتح الباء الموحدة بعدها زاي مشددة وهو انشاب وهو بفتح الهاء
والجيم وهي مدينة قرب البحرين بينها وبينها عشر مراحل قوله سر او بل معرب جاء على
لفظ الجمع وهو واحد أشبه ما لا ينصرف قوله بالاجر أي بالجرة وفيه دليل على جواز
الاستقبار على الوزن لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الوزان أن يزن بمن
السراويل قال أصحاب الشافعي واجرة وزان الثمن على المشتري كما ان أجرة وزان
السلعة اذا احتج اليه على البائع قوله وأرجح بفتح الهمزة وكسر الجيم أي اعطه راجعا
وفيه وفي حديث جابر الذي بعده دأيل على استعجاب ترجيح المشتري في وزن الثمن
ويقاس عليه ترجيح البائع في وزن المبيع أو كيله وفيهما أيضا دليل على جواز هبة
المشاع وذلك لان مقدار الربحان هبة منه للبائع وهو غير متميز من الثمن وفيهما أيضا
جواز التوكيل في الهبة المجهولة ويحتمل على ما يعارفه الناس كما قال المصنف وقد
ذكره هنا طرفا من حديث جابر وقد تقدم طرف منه في البيع قوله عن كسب الامة
الكسب في الاصل مصدر تقول كسبت المال أكسبه كسبا والمراد به هنا المكسوب
وفي الموطأ عن عثمان انه خطب فة لا تكلفوا الامة غير ذات الصلعة فانكم متى ما
كافتموها ذلك كسبت بفرجها ولا تكلفوا الصغار الكسب فانه اذا لم يجد سرق
وفي حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كسب الامة مخافة أن تبغى وقد كانت
الجاهلية تجعل عليا من ضرائب فيوقعه في ذلك في الزنا ورجما كرهوه من عليه فاما جاء
الاسلام نهى عن ذلك ونزل قول الله تعالى ولا تكرر هو اقساكم على البغاء الآية
قوله وقال هكذا باصابعه يعني الثلاث والخميس بفتح التاء وسكون الباء بعدها زاي يعني
هن الصبي وخبزه والفرز فرز الصوف والقطن والسكان والشعر وقد روى الطبراني
في الاوسط عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنزلوهن الغرف
ولا تطلعوهن الكتابة وعلوهن الغزل وسورة النور وفي اسناده محمد بن ابراهيم الشامي قال

المقروض (في رقابها) فيؤدي
زكاة تجارته ما عند من يقول
بالزكاة فيها (ولا) في (ظهورها)
فيركب عليها في سبيل الله ولا
يحملها ما لا تطيقه (فهو لذلك)
المذكور (ستر) لصاحبها أي
ساترة لفقره وطاله (و) الثالث
الذي هي له وزر (رجل ربطها
نغرا) أي لاجل انفق راي تعاطها
(ورياء) أي اظهارا للطاعة
والباطن بخلاف ذلك (وفواء)
بكسر النون وفتح الواو ومدودا
أي عداوة لاهل الاسلام (فهو
على ذلك) الرجل (وزر) مثل
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم عن الحر) أي عن صدقتها
كما قال الخطابي والسائل هو
صعصعة بن فاجية جد القزوين
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
ما انزل على فيها شيء منصوص
(الاهذه الآية الجامعة) أي
الجامعة الشاملة (الفائدة) بالذات
المهية أي القليلة المثل المنفردة
في معناها فانها تقتضي ان من
أحسن الى الحر رأى احسانه في
الاخرة ومن أساء اليه او كلفها

فوق طاقتهم أو أي أساءه لها في الاخرة (فن يعمل من قال ذرة خير يرايه ومن يعمل من قال ذرة
شر يرايه) والذرة النملة الصغيرة وقيل الذر ما يرى في شعاع الشمس من الهباء وقال الزركشي قوله الجامعة هجة ان قال بالعموم
في من وهو مذهب الجمهور قال في المصاييح وهو هجة أيضا في عموم النكرة الواقعة في سياق الشرط نحو من عمل صالحا فلنفسه
وهذا الحديث أخرجه أيضا في الجهاد وفي علامات النبوة والتفكير والاعتصام ومسلم في الزكاة السائق في الخليل (عن علي
ابن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال أصبت شارفا) المسينة من النوق قاله الجوهرى وغيره وعن الاصمعي يقال للذكر شارف

والانثى شارقة (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مفتح يوم بدر) في السنة الثانية من الهجرة (قال وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شارقاً) مسنة (أخرى) من التوقي قبل يوم بدر من الخمس من ختمه عبد الله بن جحش (فاقتحمها وما عند باب رجل من الانصار وأما أريدان أحل عليهما الذخرا) بكسر الميمزة ثبت معروف طبيب الرانصة يستعمله الصواغون واحده اذخرة (لا يبعه ومعنى صائغ) من الصياغة وفي لفظ طابع وفي آخر طالع أي رمعه من بدله على الطريق قال للكرمانى وقد يقال انه اسم الرجل (من بن قينقاع) غير منصرف على ارادة القبيلة ١٥٩ أو منصرف على ارادة المولى وهم رهط من اليهود (فاسم تعين به) أي بنن

الاذخر (على وليعة فاطمة) بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وحزرة بن عبد المطلب يشرب) خرا (في ذلك البيت معه قينة) أي مفضية (فقال لا) للتبسية (يا حزم) منادى صرخم مفعول الزاى على لغة من نوى وبضهما على لغة من لم ينو (للشرف) بضم الشين والراء جمع شارف (النواء) بكسر النون جمع ناوية وهي السفينة وفي جمعها وشارفان دليل على اطلاق الجمع على الاثنين (فتار) أي قام حزمة (اليهما) أي الى الشارفين (حزمة بالسيف) لما سمع مقالة القينة (لجب) بتشديد الباء أي قطع (استخما) جمع سنام وهو ما على ظهر البعير (وبقر) أي شق (خواصرهما) أي خصرهما (ثم أخذ من أكادهما) لان السنام والكبد اطايب الجزور عند العرب (قال على) رضى الله عنه (فمنظرت الى منظر) بفتح الميم والميمزة (افظعتى) أي خوفنى لتضرره

الدائرة طافى كذاب وأخرج الطبرانى أيضا عن هند بنت المهلب بن أبي صفرة وهي امرأة الحجاج بن يوسف ان زياد بن عبد الله القرشى دخل عليها وبيدها مغزل فقلبت به فقال لها انفزائين وأنت امرأة أمير فقلت سمعت ابي تحدث من جدى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أطولكن طاقة اعظمكن اجرا والمراد بالطاقة طاقة الغزل من الكتان أو القطن وفي اسناده يزيد بن مروان التلال قال ابن معين كذاب قوله والنفس بفتح النون وسكون الفاء بهدها شين معجمة والمراد به نفس الصوف والشعر وندف القطن والصوف وهو ذلك وفي رواية النفس بالقاف وهو التطير

• (باب ما جاء في كسب الخجام) •

عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كسب الخجام ومهر البغي ونهى الكلب رواء أحمد وعن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كسب الخجام خبيث ومهر البغي خبيث وعن الكلب خبيث رواء أحمد وأبو داود والترمذى وصححه والنسائى واقطعه شر المكاسب ثم الكلب وكسب الخجام ومهر البغي • وعن حميدة ابن ميمونة انه كان له غلام حجام فزجره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسبه فقال الا اطعمه أيتاماً قال لا قال أفلا أتصدق به قال لا فرخص له أن يعطيه فاضمه رواء أحمد وفي لفظ انه استأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اجارة الخجام فنهاه عنها ولم يرل يسأله فيها حتى قال اعافه فاضمه فرفضه رواء أحمد وأبو داود والترمذى وقال حديث حسن) حديث ابي هريرة قال في جمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح واخرجه ايضا الطبرانى في الاوسط واخرجه ايضا الحازمى في الناسخ والمنسوخ بالفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من البعت مهر البغي واجرة الخجام وبشده ما اخرجه الحازمى ايضا عن ابي ميمونة عتبة بن عمرو قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الخجام وحديث رافع اخرجه ايضا مسلم وحديث حميدة اخرجه ايضا مالك وابن ماجه قال في الفتح ورجاله ثقات وأخرج نحوه احمد في مسنده من حديث جابر واقطعه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن كسب الخجام فقال اطعمه فاضمه وقال في جمع الزوائد انه أخرج حديث حميدة المذكور اهل السنن الثلاث باختصار والطبرانى في الاوسط قال

بتأخر الابتداء بفاطمة رضي الله عنها باب فوات ما يستعين به قال (فاقتتني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعنده زيد بن حارثة) حبه صلى الله عليه وآله وسلم (فاخبرته الخبر بفرج) صلى الله عليه وآله وسلم (ومعه زيد فأنطلمت معه فدخل على حزمة) البيت الذي هو فيه (فتغيظ) أي أظهر صلى الله عليه وآله وسلم الغيظ (عليه فرقع حزمة بصرة وقال هل انتم الاعميد لا تاني) اراد به المتأخر عليهم بانه اقرب الى عبد المطلب ومن فوقه لان عبد الله ابا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابا طالب همه كاتا كاعبد دين اعبد المطلب في الخضوع لحرمة وجواز تصرفه في مالهما وقد قاله قبل تحريم النهر وفي حالة السكر فلم يؤاخذ به

(فرجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) خال كونه (بمقر) أي إلى ورائه زاد في آخر الجهاد ووجهه لحزة خشية أن يزداد عيبه في حال سكره فينتقل من القول إلى الفعل فأراد أن يكون ما يقع منه مما رأى منه ليدفعه أن وقع منه شيء وعند ابن أبي شيبة أنه أغرم حزة عنهم ما وحل النهي عن القهقري أن لم يكن عذر (حقي خرج عنهم) أي عن حزة ومن معه (وذلك) أي المذكور من هذه القصة (قبيل تحريم الخمر) فلذلك عذر صلى الله عليه وآله وسلم فيما قال وفعل ولم يؤاخذ به رضي الله عنه وموضع الترجمة منه قوله وأما يريد أن أحل ١٦٠ عليه - ما ذكره الآيبه فانه دال على ما ترجم به من جواز الاحتطاب

والاحتشاش وهذا الحديث آخر جبه في المغازي واللباس والخمس ومسلم وأبو داود واستنبط منه فوائد كثيرة (عن أنس رضي الله عنه قال أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقطع) الانصار (من البحرين) بلفظ التسمية ناحية معروفة قال الخطابي يحتمل أنه أراد الموات منها ليقبل كونه بالاحياء أو أراد أن يخصهم بتناول جزئها وبه جزم أصحابه بل القاضي وابن قرقول قال الحفاظ الذي يظهر لي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يخص الانصار بما يحصل من البحرين أما النابز يوم عرض ذلك عليه - وهو الجزية لأنهم كانوا صالحوا عليها وأما بعد ذلك إذا وقعت الفتوح فخراج الأرض أيضا وتوقع منه ذلك صلى الله عليه وآله وسلم في عدة أراعي به صدقاتها وقبل فقها منها أقطاعه جميعا الداريت إبراهيم فلما فتحت في عهد عمر بن الخطاب ذلك لقيم واسم في أيدي ذريته من ابنته رقية ويده كتاب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الأموال وغيرها

في مجمع الزوائد أيضا ورجال أحمد رجال الصحيح وقال في حديث جابر الذي ذكرناه أن رجاله رجال الصحيح قوله البني بفتح الموحدة وكسر المجمة وتشديد الياء فاعل بمعنى فاعلة أو مفعولة وهي الزانية ومنه قوله تعالى ولا تسكروا فتبأكم على البغاء أي على الزنا وأصل البني الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في طلب الفساد والزنا والمراد ما تبكتسبه الأمة بالقبور لا بالمتاع البائنة وقد قدمنا في أول كتاب البيوع أنه مجمع على تحريم مهر البني قوله ونعم المكب قد قدم الكلام عليه في أول البيوع وقد استدل بأحاديث الباب من قال به يحرم كسب الجاه وهو بعض أصحاب الحديث كافي البحر لأن النهي حقيقة في التحريم والخبيث حرام ويؤيد هذا تسمية ذلك سحبا كافي حديث أبي هريرة الذي ذكرناه وذهب الجمهور من الفترة وغيرهم إلى أنه حلال واحتجوا بحديث أنس وابن عباس الاتيين وحلوا النهي على التنزيه لأن في كسب الجاه دناءة والله يحب معالي الأمور ولأن الجاهة من الأشياء التي تحب للمسلم على المسلم للاعانة له عند الاحتياج اليها ويؤيد هذا أن صلى الله عليه وآله وسلم لما سأل عن أجره للجاهة أن يطعم منها أيا شخصه ورقية - ولو كانت حراما لما جاز الانتفاع بها بحال ومن أهل هذا القول من زعم أن النهي منسوخ وجنح إلى ذلك الطحاوي وقد عرفت أن صحة النسخ متوقفة على العلم بتأخر النسخ وعدم إمكان الجمع بوجهه والأول غير ممكن هنا والثاني يمكن بحمل النهي على كراهة التنزيه بقرينة أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينتفع بها في بعض المنافع وباعطائه صلى الله عليه وآله وسلم الجاه لمن حجه ولو كان حراما لما أمكنه منه ويمكن أن يحمل النهي عن كسب الجاه على ما يكتسبه من بيع الدم فقد كانوا في الجاهية يأكلونه ولا يبعده أن يشتروه لاد كل فيكون غنمه حراما لكن الجمع بين هذا الوجه بغير تدقيق المصير إلى الجمع بالوجه الأول ويبقى الاشكال في صحة إطلاق اسم الخبيث والنجس على المكسور وتنزيها قال في القاموس الخبيث ضد الطيب وقال السحت بالضم وبضمه - من الحرام أو ما خبيث من المكاسب فلزم عنه العار أن نهى وهذا يدل على جواز إطلاق اسم الخبيث والنجس على المكاسب الدنية وإن لم تكن محرمة والجاهة كذلك فيقول الاشكال وجمع ابن العربي بين الأحاديث بأن محل الجواز إذا كانت الاجرة على عمل معلوم ومحل الزجر على ما إذا كانت على عمل مجهول وحكى صاحب الفتح عن

أحمد

أحمد

أه (فقال الانصار) لا تقطع لنا (حقي) تقطع لاختواتنا من المهاجرين مثل الذي تقطع لنا زاد البيهقي في روايته فلم يكن ذلك عنده أي ليس عنده ما يقطع منه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (سترون بعدى اثره) بفتح الهمزة والناو بضم الاولى وسكون الاخرى أي يستأثر عليكم بأموال الدنيا بفضل غيركم أنفسكم عليكم ولا يجعل لكم في الأمر نصيبا وهذا من اعلام يقينه فان فيه إشارة إلى ما وقع من استئثار الملوك من قریش على الانصار بالأموال والتفضيل في العطاء وغير ذلك (فأصبروا

حقن (لقول) أي يوم القيامة زاد في غزوة الطائف على الخوض وفي الحديث أن لأمام أن يقطع من الأرض التي تحت يده لمن يراه أهلاً لذلك قال في الفتح المراد بالقطع ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات فيخصص به ويصير أولى بأحيائه عن لم يسبق إلى أحيائه واختصاص الاقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وحكي أن الاقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك قال وأكثر ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها لمن يراه مما يجوز له ما كان يملكه أيامه فبهره وأما بأن يعمل له غلته مدة انتهى قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا ١٦١ اقطاعاً ولم أر أحداً من أصحابنا يذكره

وتخرج به على طريق فقهي

مشكل قال والذي يظهر أنه

يحمل للقطع بذلك اختصاص

كاختصاص المتجر ولكنه

لا يملك الرقبة بذلك انتهى وبهذا

جزم المذهب الطبري وادعى الأذري

نفي الخلاف في جواز تخصيص

الإمام بعض الجند بفعله أرض

إذا كان مستحقاً لذلك والله أعلم

اتهمى والحديث أخرجه أيضاً

في الجزية وفضل الانصار قال

القسطاني قبل في الحديث أن

الانصار لا تكون فيهم

الخليفة لأنه جاءهم تحت

العصاة إلى يوم القيامة والصبر

لا يكون إلا من مغلوب محكوم

عليه وفيه فضيلة ظاهرة للانصار

حيث لم يستأثروا بشيء من الدنيا

دون المهاجرين (عن عبد الله

ابن عمر رضي الله عنهم قال سمعت

رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم يقول من ابتاع نخلاً بعد

أن تؤبر فثمرتها للبائع) فله حق

الاستطراق لا قسطاً فيها وليس

للمشتري أن يمنع من الدخول

إليه إلا أن له حقاً لا يصل إليه إلا به

أحمد وجماعة الفرق بين الحر والعبد فكرهوا الاعتراف بالجماعة وقالوا يحرم عليه الاتفاق على نفسه منها ويجوز له الاتفاق على الرقيق والدواب منها وأباحوها للعبد مطلقاً وعدهم حديث محضة لأنه أذن له صلى الله عليه وآله وسلم أن يعطى منه ناضجه والناضج اسم للبعير والبقرة التي ينضج عليها من البئر والنهر ورواية الموطأ وأحمد ناضجك بضم النون وتشديد الصاد جمع ناضج قال ابن حبيب النضاج الذين يبيعون النضيل واحد ناضج من الغلمان ومن الأبل وانما يفترون في الجمع لجمع الأبل ناضج والغلمان نضاج (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم بحججه أبو طيبة وأعطاه صاعين من طعام وكلم مواليه فنفذوا عنه متفق عليه وفي لفظ دعا غلاماً من حججه فأعطاه أجره صاعاً وصاعين وكلم مواليه أن يخففوا عنه من ضرر بيته رواه أحمد والبزارى وعن ابن عباس قال احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الجاهل أجره ولو كان محتالاً يعطيه رواه أحمد والبزارى وسلم وأفضله بحجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد لبني يياضة فأعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجره وكلم سيده فحفف عنه من ضرر بيته ولو كان محتالاً يعطيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أبو طيبة بفتح الطاء الموهمة وسكون التثنية بعدها صوحدة واسمه نافع قوله وأعطاه صاعين من طعام في الرواية الأخرى صاعاً وصاعين وفي رواية أبي داود فأمره بصاع من تمر وفي رواية لمسلم فأمره بصاع أو مد أو مدين على الشك قوله وكلم مواليه في رواية أبي داود فأمر أهله والمراد بمواليه ساداته وجعل لكونه كان مملوكاً لجماعة كأيدي على ذلك رواية مسلم حجم النبي عبد لبني يياضة قوله خففوا عنه في الكلام حذف والتقدير كلم مواليه أن يخففوا عنه خففوا عنه في الرواية الأخرى ولفظ أبي داود فأمر أهله أن يخففوا عنه من شره وفيه جواز الشفاعة للعبد إلى مواليه في تخفيف الخراج عنه قوله ولو كان محتالاً قد تقدم ضبطه وتفسير معناه في شرح الأحاديث التي قبل هذا وفي رواية للبزارى ولو علم كراهة لم يعطه يعني كراهة تخريم وفي رواية له أيضاً ولو كان حراً ما لم يعطه وذلك ظاهر في الجواز قوله من ضرره الضرر يبيته تطلق على أمور منها غلة العبد كما في القاموس وهي بفتح المجهمة فبيلة بمعنى مفعولة ووجهها ضرائب ويقال لها خراج وغلة وأجر والحديثان

٢١ نيل خا (الآن بشرط المبتاع) أن تكون الثمرة وبوافقه البائع فتكون للمشتري (ومن ابتاع) اشترى (عبد أوله) أي للعبد (مال فله الذي يباعه) لأن العبد لا يملك شيئاً أصلاً لأنه مملوك فلا يجوز أن يكون مالكاً له قال أبو حنيفة وهو رواية عن أحمد وقال مالك وأحمد وهو القول القديم لاشترى لو ملكه سيده ما ملكه لغيره ولما مال فاضافه إليه لكنه إذا يباعه بذلك كان ماله للبائع وتأول الماتعون قوله ماله مال بأن الإضافة للاختصاص والانتفاع لا يملكه كالمالك بل يملكه ويرجع الثمن من يملكه قوله غلة للبائع فاضاف المال إليهم وإلى البائع في حالة واحدة ولا يجوز أن يكون الثمن الواحد

كله ملكا لاثنين في حالة واحدة ثبتت أن إضافة المال إلى العبد يجازي أي للاختصاص وإلى المولى حقيقة أي للمالك وقال
 الشوكاني في نيل الأطار وفي الحديث دليل على أن العبد إذا ملكه سيده فالملك له وبه قال مالك والشافعي في القديم وقال
 في الجديد وأبو حنيفة والهادوية أن العبد لا يملك شيئا أصلا والظاهر الأول لأن نسبة المال إلى المملوك تقتضي أنه يملك
 وتأويله بأن المراد أن يكون شيء في يد العبد من مال سيده وأضيف إلى العبد للاختصاص والانتفاع للمالك كما يقال الجمل للفرس
 خلاف الظاهر انتهى (الآن يشترط المبتاع) ١٦٢ كون المال جميعه أو جزء معين منه له فيصح لأنه يكون قد باع شيئا من

يدل أن على أن أجرة العجامة حلال وقد قدمنا الخلاف في ذلك وما هو الحق

• (باب ما جاء في الأجرة على القرب) •

(عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرأوا القرآن ولا تغفلوا
 فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكفروا به رواه أحمد وعنه عمران بن حصين عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرأوا القرآن واسألوا الله به فإن من بعدكم قوم يقرؤون
 القرآن يسألون به الناس رواه أحمد والترمذي وعنه أبي بن كعب قال علمت رجلا
 القرآن فاهدي لي قوسا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أخذتها
 أخذت قوسا من نار فردتها رواء ابن ماجه ولا يداود وابن ماجه ثم وذلك من حديث
 عبادة بن الصامت قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن أبي العاص لا تأخذ مؤذنا
 ياخذ على أذنه أجرا) أما حديث عبد الرحمن بن شبل فقال في مجمع الزوائد رجال أحمد
 ثقات وأخرجه أيضا البزار ويشهد له أحاديث منها حديث عمران بن حصين وأبي بن
 كعب المذكوران في الباب ومنها حديث جابر عند أبي داود قال خرج علينا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نقرأ القرآن وفيما الأعرابي والهمجي فقال اقرأوا فكل
 حسن وسيجيء أقوام يقيمونه كما يقيم القدح يتجأونه ولا يتأجلونه ومنها حديث سهل
 ابن سعد عند أبي داود أيضا وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرأوه قبل أن
 يقرأه قوم يقيمونه كما يقيم السهم يتجمل أجره ولا يتأجله وأما حديث عمران بن حصين
 فقال الترمذي بعد أخرجه هذا حديث حسن ليس أسنده بذلك وأما حديث أبي بن
 كعب فلخرجه أيضا البيهقي والرواني في مسنده قال البيهقي وابن عبد البر هو منقطع يعني
 بين عطية الكلبي وأبي بن كعب وكذلك قال المزي وبعضهم قال الحافظ ٣ بأن عطية
 ولد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعله ابن القطان بالجهل بحال عبد الرحمن بن سلم
 الراوي عن عطية وله طرق عن أبي قال ابن القطان لا يثبت منه شيء قال الحافظ وفيما قال
 نظروا ذكر المزي في الأطراف له طرقا منها أن الذي أقرأه أبي هو الطفيل بن عمرو ويشهد له
 ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن الطفيل بن عمرو الدوسي قال أقرأني أبي بن كعب
 القرآن فأهديت إليه قوسا فهداها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم ما قال

العبد والمال الذي في يده بمن
 واحد وذلك جائز ولو باع عبدا
 وعليه ثيابه لم تدخل في البيع بل
 تستمر على ملك المبتاع إلا أن
 يشتترها المشتري لا يدرج
 الثياب تحت قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم وللمال ولان اسم العبد
 لا يتناول الثياب وهذا أصح
 الأوجه عند الشافعية والثاني
 أنهم تدخلوا والثالث يدخل سائر
 الصورة فقط وقال المالكية
 تدخل ثياب المهنة التي عليه
 وقال الحنابلة يدخل ما عليه من
 الثياب المعتادة قال الشوكاني
 في النبل والمذهب الأول هو
 الأول والتخصيص بالعادة مذهب
 مرجوح انتهى ولو كان مال
 العبد دراهم والنن دراهم أو
 دنانير واشترط المشتري أن ماله
 موافقة المبتاع فقال أبو حنيفة
 والشافعي لا يصح هذا البيع
 لمساخيه من الربا وهو من قاعدة
 مدحوة ولا يقال هذا الحديث
 يدل للعصاة لأننا نقول قد علم
 البطلان من دليل آخر وقال
 مالك يجوز لأهل الحديث

وكانه يصح لهذا المال حصه من الثمن ثم ان ظاهر قوله في مال العبد الان يشترط المبتاع انه لا فرق بين ان يكون النبي
 معلوما أو مجهولا لكن القياس يقتضي انه لا يصح الشرط اذا لم يكن معلوما وقد قال المالكية انه يصح اشتراطه ولو كان
 مجهولا وكذا قال الحنابلة ان فرعا على ان العبد يملك بتقليد السيد صح الشرط وان كان المال مجهولا وان فرعا على انه لا يملك
 اعتبره وهو ما يشترط البيع الا انه كان قصده العبد لا المال فلا يشترط ومقتضى مذهب الشافعي والجمهور حنيفة انه لا بد ان
 يكون معلوما (بسم الله الرحمن الرحيم) كتاب الاستقراض وهو طلب القرض من غيره من الغاف اشهر

من كثر علمه لم يلق احداً في الشيء المقرض ومنه قد ابعث الاقرض وهو قديك الشيء على ان يترك له وحى بذلك لان المقرض
يقطع المقرض قطعة من ماله ويسميه اهل الجاز سلفاً (والجهر) بفتح الحاء وسكون الجيم وهو في الشرع منع التصرف في المال
(والتفليس) وهو في اللغة النداء على المفلس وشهرته بصفة الافلاس الماخوذ من الفلاس التي هي اخس الاموال وشرعاً جهر
الحاكم على المفلس والمفلس لغة المعسرة يقال من صار ماله فلو ساء وشرعاً من جهر عليه ليقتضى ماله عن دين لا دمي ويجمع المؤلف بين
هذه الامور الثلاثة لقلة الاحاديث الواردة فيها وتعلق بعضها ببعض ١٦٢ (عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال من

أخذ أموال الناس بطريق

القرض أو غير موجه من وجوه

المعاملات (يريد أدامها أدى

الله عنه) أي يسره ما يؤديه من

فضله لحسن نيته وروى ابن ماجه

وابن حبان والحاكم من حديث

ميمونة مرفوعة عن مسلم بذا

ديننا يعلم الله أنه يريد أدامه الا

أدام الله عنه في الدنيا (ومن

أخذ أي أموال الناس يريد

انلاغها) على صاحبها (أنلقه

الله) في معاشه أي يذهب من يده

فلا ينتفع به لسوء نيته وسبق عليه

الدين فيعاقبه به يوم القيامة

وعن أبي امامة مرفوعة عن تدين

بدين وفي نفسه وفاؤه ثم مات

تجاوز الله عنه وأرضى غريمه

بمانائه ومن تدين بدين وليس

في نفسه وفاؤه ثم مات اقتصر الله

تعالى لغريمه يوم القيامة رواء

الحاكم عن بشر بن عبيد وهو متروك

عن القاسم عنه ورواه الطبراني

في الكبير أطول منه واقطعه

قال من أديننا وهو ينوي أن

يؤديه أدام الله عنه يوم القيامة

النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقادها من جهنم قلت يا رسول الله انار بما حضر طعامهم
فاكانا فقال أداما عمل لك فامنا كاه بخلاقك وأماما عمل لغيرك فخرته فأكلت منه فلا
بأس وما أخرجه الاثرم في سننه عن أبي قال كنت اختلف الى رجل مسن قد أصابته
علة قد استسبب في بيته أقرته القرآن فيؤتي بطعام لا آكل مثله بالمدينة فخال في نفسه
شي قد كثره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان كان ذلك الطعام طعامه وطعام أهله
فكل منه وان كان بجهنم فلا تأكله وأما حديث عبادة الذي أشار اليه المصنف فلفظه
قال علمت ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن فاهدي الى رجل منهم فوسا فقلت ليست
بمال وأرى عليها في سبيل الله عز وجل لا تبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
غلاشاً لئنه فاتيته فقلت يا رسول الله انه رجل أهدي الى قوسا من كنت أعلمه الكتاب
والقرآن وليست بمال وأرى عليها في سبيل الله فقال ان كنت تحب أن تطوق طوقاً من
نار فاقبلها وفي اسناده المغيرة بن زياد أبو هاشم الموصلي وقد وثقه ركيع ويحيى بن معين
وتكلم فيه جماعة وقال الامام أحمد ضعيف الحديث حدث باحاديث منها ~~كبر~~ وكل
حديث دفعه فهو منكرو وقال أبو زرعة الرازي لا يخرج بحد يثبه ولكنه قد روى عن عبادة
من طريق أخرى عند أبي داود بإلفاظ قلت ما ترى فيها يا رسول الله فقال جرة بين كتفك
تقلدتها وتعلقها وفي هذه الطريق ببيعة بن الوائدة وتكلم فيه جماعة ووثقه الجمهور
اذ روى عن الثقات وقد أورد الحافظ حديث عبادة هكذا في كتاب النفقات من
المفليس وتكلم عليه فاي راجع في الباب عن معاذ عند الحاكم والبراز بنحو حديث
أبي وعن أبي الدرداء عند الدارمي بإسناد على شرط مسلم نحوه أيضاً وأما حديث عثمان
ابن أبي العاص فقد تقدم الكلام عليه في الاذان وقد استدلل باحاديث الباب من قال
انها لتحل الاجرة على تعليم القرآن وهو أحمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة والهادوية
وهو قال عطاء والضحاك بن قيس والزهري واصحق وعبد الله بن شقيق وظاهره عدم
الفرق بين أخذها على تعليم من كان صغيراً أو كبيراً وقالت الهادوية انها يحرم أخذها
على تعليم الكبير لاجل وجوب تعليمه القدر الواجب وهو غير متعين ولا يحرم على تعليم
الصغير لعدم الوجوب عليه وذهب الجمهور الى أنها تحل الاجرة على تعليم القرآن وأجابوا
عن أحاديث الباب بأجوبة منها ان حديث أبي وعبادة قضيتان في عين فيحصل ان النبي

ومن استدان ديناً وهو لا ينوي أن يؤديه فمات قال الله عز وجل يوم القيامة ظنفت اي لا أخذ له بدي بجهنم فيؤخذ من
حسناته فتجعل في حسنات الاخر فان لم يكن له حسنات أخذت من سيئات الاخر فتجعل عليه من عائشة مرفوعة عن حماد بن
أبي دينا ثم جرد في قضائه ثم مات قبل أن يقضيه فانا ناوليه رواء أحمد بإسناد جيد وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الاحكام
وفي علم من اعلام النبوة انهم اجماعاً بالمعينة من تعاطى شيئاً من الامور بغير ائلاف عذاب الاخر فيؤخذ من حسناته
فيعلم ان على ترك استئصال أموال الناس والترغيب في حسنات التادية اليهم عند الحاجة بغير ائلاف عذاب الاخر فيؤخذ من حسناته

العمل وقال لا اؤذي فيه أن من عليه دين لا يعتق ولا يعتق وإن فعل فدانته في حال في القبح وفي اخذ هذا من هذا بعد كبير
 وقنه الترغيب في تحسين النية والترهيب من ضد ذلك فان مدار الاعمال علم او في الترغيب في الدين لمن ينوي الوفاء وقد أخذ
 بذلك عبد الله بن جعفر ومباروه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عنه أنه كان يستدين فيستل فقال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله مع الدائم يقضي دينه اسناده حسن لكن اختلف فيه على محمد بن علي فرواه الحاكم
 أيضا من طريق القاسم بن الفضل عنه ١٦٤ من عائشة بالفظ ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه الا كان له من الله عون

قالت فانا لنفس ذلك العون
 وساق له شاهدا من وجه آخر
 عن القاسم عن عائشة وفيه أن
 من اشترى شيئا بدين وتصرف
 فيه وأظهر أنه قادر على الوفاء
 ثم تبين الأمر بخلافه ان البيع
 لا يرد بل ينتظره حلول الاجل
 لا قصار صلى الله عليه وآله
 وسلم على الفداء عليه ولم يلزمه رد
 البيع قاله ابن المنير (عن أبي
 ذر) جندب بن جنادة رضي الله
 عنه قال كنت مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم
 فلما أبصر في أحد الجبل
 المشهور (قال ما أحب أنه) أي
 ان أحدا (فحول لي ذهبيا كنت
 عندى عنه) أي من الذهب
 (دينار فوق ثلاث) من الليالي
 (الدينار أرصده) من الارصاد
 أي أعده أو من رصده أي رقبته
 (لدين ثم قال ان الاكثرين) مالا
 (هم الاقلون) فوابا (الامن قال
 بالمال) أي الامن صرف المال
 على الناس في وجوه البر والصدقة
 (هكذا وهكذا) وأشار أبو شهاب
 بين يديه وعن يمينه وعن شماله

صلى الله عليه وآله وسلم علم أنهم ما فعلوا ذلك خالصا لله فذكره أخذ الهوى عنه وأما من
 علم القرآن على أنه لله وان يأخذ من المتعلم ما دفعه اليه بغير سؤال ولا استشراف نفس
 فلا بأس به وأما حديث عمران بن حصين فليس فيه الا تحريم السؤال بالقرآن وهو غير
 اتخاذ الاجر على تعليمه وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فهو أخص من محل النزاع لان
 المنع من التناكل بالقرآن لا يستلزم المنع من قبول ما دفعه المتعلم بطيبة من نفسه وأما
 حديث عثمان بن أبي العاص فالقياس للتعلم عليه فاسد الاعتبار لما ساق في هذا غاية
 ما يمكن أن يجاب به عن أحاديث الباب ولكنه لا ينبغي ان ملاحظة مجموع ما تقضى به
 يفيد ظن عدم الجواز فيتمض للاستدلال به على المطلوب وان كان في كل طريق من
 طرق هذه الاحاديث مقال فيه ضما يوقى بعضها ويؤيد ذلك ان الواجبات انما تفعل
 لوجوبها والمحرمات انما تنكر لغيرها فمن أخذ على شيء من ذلك أجزأه ومن الآكافين
 لاموال الفقير بالباطل لان الاخلاص شرط ومن أخذ الاجرة غير مخلص والتسليم
 للاحكام الشرعية واجب على كل فرد من الافراد قبل قيام غيره به ومن جله ما أجاب به
 الجمهور ودعوى النسخ بحديث ابن عباس الاتي وسيأتي الجواب عن ذلك واستدلوا على
 الجواز أيضا بما أخرجه الشيعان وغيرهما عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام
 وجلي فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك ثم احاجة فقال صلى الله عليه وآله وسلم هل
 عندك من شيء تصدقها اياه فقال ما عندي الا ازارى هذه فقال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ان أعطيتها ازارك جلست لا ازارك قالتم شيئا فقال ما أجده شيئا فقال القس
 ولو خاتما من حديد قالتم فلم يجد شيئا فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل معك من
 القرآن شيء فقال نعم سورة كذا وسورة كذا اسمها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قد زوجتكها بما معك من القرآن وفي رواية قد ملكتكها بما معك من القرآن واما
 زوجتكها فاعلمها من القرآن وفي رواية لابي داود عليها عشرين آية وهي امرأتك ولا حد
 قد أنكحتكها على ما معك من القرآن وقد أجاب المانعون من الجواز عن هذا الحديث
 باجوبة منها انه زوجها بغير صداق اكرامه له لحفظه ذلك المقدار من القرآن ولم يجعل
 التعليم صداقا وهذا مردود برواية مسلم وأبي داود المذكورة ومنها أن هذا مختص

بذلك
 وفيه التعبير عن الفعل بالقول نحو قولهم قال بيده أي أخذ وأرفع وقال برجله أي مشى (وقليل
 ما هم وقال صلى الله عليه وآله وسلم (مكافك) أي الزم مكانك حتى آتيك (وتقدم غير بعيد فسمعت صوتا فاردت أن آتبه)
 صلى الله عليه وآله وسلم (ثم ذكرت قوله) الزم (مكافك حتى آتيك) فلما جاء قلت يا رسول الله (ما هو) (الذي) سمعت (أو قال)
 (ما هو) (الصوت الذي سمعت) شك من الراوي (قال وهل سمعت) استفتهاهم على منيل الاستخبار (قلت نعم) سمعت (قال) صلى
 الله عليه وآله وسلم (أتاني جبريل عليه السلام فقال من مات من أمته لا يضره بالشيء دخل الجنة قلت وان فعل كذا وكذا)

أَيُّ وَاقْتِزَانٍ لِقِرْقٍ كَجَاهٍ فِي الرِّقَاقِ مَعْتَبَرًا (طال نم) وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِقِرْقٍ فِي قَوْلِهِ الْأَذْيَانُ أَرْضُ مَدِينَةٍ مِنْ حَيْثُ
 أَنَّ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْأَهْقَامِ بِأَدَاءِ الدِّينِ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ الْأَسْتِغْرَاقِ فِي كَثِيرِ الدِّينِ وَالْإِقْتِصَارِ عَلَى الْبَسِيرِ مِنْهُ أَخْذًا
 مِنْ إِقْتِصَارِهِ عَلَى ذِكْرِ الدِّينَارِ الْوَاحِدِ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِائَةُ دِينَارٍ مِثْلًا لَمْ يَرُدِّ لَدَا مِثْلَ دِينَارٍ وَاحِدًا أَنْتَهَى قَالَ فِي الْقِرْقِ وَلَا يَحْتَنِي
 مَا فِيهِ وَفِيهِ الْأَهْقَامُ بِأَدَاءِ الدِّينِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الزَّهَادَةِ فِي الدُّنْيَا أَنْتَهَى وَفِيهِ الْبَشَارَةُ لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ
 عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنَ الْعَصِيَانِ وَفِيهِ رَوَايَةُ التَّابَعِيِّ عَنِ التَّابَعِيِّ عَنِ الصَّعْبَانِيِّ ١٦٥ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي الْأَسْتِغْذَانِ وَالرِّقَاقِ وَبَدَأَ

الْحَلَقِ وَمُسْلِمٌ فِي الزَّكَاةِ وَالتَّرْمِذِيُّ
 فِي الْإِيمَانِ وَالتَّنَاقُ فِي الْيَوْمِ
 وَاللَّيْلَةِ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ وَهُوَ
 فِي الْمَسْجِدِ) بِالْمَدِينَةِ قَالَ مَسْعُورٌ
 الرَّوِيُّ أَرَادَ أَيُّ أَطْنِ أَنَّهُ قَالَ
 (ضَعِيَ فَقَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَآلِهِ وَسَلَّمَ (صَلِّ رَكْعَتَيْنِ)
 نَحْمَةَ الْمَسْجِدِ (وَكَانَ لِي عَلَيْهِ
 دِينَ) وَهُوَ عَنِ الْجَلِّ الَّذِي اشْتَرَاهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ
 لِمَارْجِعٍ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ أَوْ ذَاتِ
 الرِّقَاعِ وَاسْتَنْفَى حَمَلَانَهُ إِلَى
 الْمَدِينَةِ وَكَانَ أَوْقِيَةً (فَقَضَانِي)
 أَيُّ أَذَانِي ذَلِكَ (وَزَادَنِي) عَلَيْهِ
 قَبْرًا طَاوَرِيٍّ أَنَّ جَابِرًا قَالَ قُلْتُ
 هَذَا الْقَبْرُ الَّذِي زَادَنِي رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 لَا يَفَارِقُنِي أَبَدًا فَعَمَلْتُهُ فِي كَيْسٍ
 فَلَمْ يَزَلْ عِنْدِي حَتَّى جَاءَ أَهْلُ
 الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ فَأَخَذُوهُ فِيمَا
 أَخَذُوا وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِمَا
 تَرَجَمَ بِهِ مِنْ حَسَنِ الْقَضَاءِ
 وَاضْطِحَ وَالْحَدِيثُ لَهُ الْقَاطِطُ وَطَرَقُ
 وَقَدْ سَبَقَ حَدِيثٌ لِحَوْه فِي قِصَّةِ

بَثَلَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ الرَّجُلَ وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُمَا وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْعِدُ بْنُ مَسْعُورٍ عَنْ
 أَبِي النُّعْمَانِ الْأَزْدِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ زَوْجَ امْرَأَةٍ عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ
 ثُمَّ قَالَ لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدُ مَهْرًا وَمِنْهَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْمَعْ لَهَا مَهْرًا وَلَمْ
 يَعْطُهَا صَدَاقًا وَأَوْصَى لَهَا بِذَلِكَ عِنْدَ مَوْتِهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ
 ابْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ زَوْجَ رَجُلٍ امْرَأَةً وَلَمْ يَقْرَضْ لَهَا مَهْرًا وَلَمْ يَعْطُهَا
 شَيْئًا فَأَوْصَى لَهَا عِنْدَ مَوْتِهِ بِسَهْمِهِ مِنْ خَيْبَرٍ بِأَعْتِهِ بِمِائَةِ أَلْفٍ وَمِنْهَا أَنَّهُ قَضَى فَعَلَّ
 لَأَظَاهِرِهَا وَمِنْ جَسَدِهِ مَا أَحْتَجُّوا بِهِ عَلَى الْجَوَازِ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْمَتَّقِمِ فِي الزَّكَاةِ
 أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمَا تَأْتِي مِنْ هَذَا الْمَالِ مِنْ غَيْرِ مِثْلِهِ وَلَا اشْرَافِ
 نَفْسٍ نَخْذُهُ الْحَدِيثُ وَيَجِبُ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَمُومٌ مُخَصَّصٌ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ (وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَرُّوا بِمَاءٍ فِيهِمْ لَدِيخٌ أَوْ سَلِيمٌ فَعَرَضَ
 لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ فَقَالَ هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ فَإِنْ فِي الْمَاءِ رَجُلًا لَدِيغًا أَوْ سَلِيمًا فَأَنْطَلَقَ
 رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاةٍ بِغَايَةِ الشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ فَكَّرُوا ذَلِكَ وَقَالُوا
 أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ
 أَجْرًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ رَوَاهُ
 الْجَوَارِيُّ • وَهَذَا فِي سَعِيدٍ قَالَ أَنْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 فِي سَفَرٍ قَسَافَرُوا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يَضِيفُوهُمْ
 فَلَمَّغَ سَعِيدٌ ذَلِكَ الْحَيَّ فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَوْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطُ
 الَّذِينَ نَزَلُوا لَعَلَّهُمْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُمْ بَعْضُ شَيْءٍ فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا
 لَدَغٌ وَسَعِينَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنِّي وَاللَّهِ لَأَرَقُ
 وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تَضِيفُوا فَمَا أَنْابَرُاقُكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا النَّاجِمَ لَا
 فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنْ غَنَمٍ فَأَنْطَلَقَ يَتَقَلَّبُ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ الْحَمْدَ وَبِالْعَالَمِينَ فَكَانَ مَشْغُوطًا
 مِنْ عَقَالٍ فَأَنْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ قَالَ قَاوُفُوهُمْ جَعَلَهُمُ الَّذِي صَالِحُوهُمْ عَلَيْهِ فَقَالَ
 بَعْضُهُمْ اقْتَسِمُوا فَقَالَ الَّذِي رَقِيَ لَاتِفَةً لَوْ أَحْتَنَى تَأَنَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ لَهُ

الْأَعْرَابِيَّ وَفِي بَعْضِهَا عَطَوْهُ أَيُّ مِنَ الْأَفْضَلِ فَإِنْ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءُ وَهَذَا مِنْ مَكَارِمِ أَخْلَاقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
 وَسَلَّمَ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ قَرْضٍ بِرِئَاسَةٍ إِلَى الْقَرْضِ الْمُنْتَهَى عَنْهُ لِأَنَّ الْمُنْتَهَى عَنْهُ مَا كَانَ مَشْرُوطًا فِي الْقَرْضِ كَشَرْطِ رَدِّ صَحِيحٍ عَنْ
 مَكْسَرٍ أَوْ رَدِّ بَرْزَادَةٍ فِي الْقَرْضِ أَوْ الصَّفَقَةِ أَوْ الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّ مَوْضُوعَ الْقَرْضِ الْإِرْقَاقُ فَذَا شَرَطَ فِيهِ لِنَفْسِهِ حَقًّا خَرَجَ عَنْ
 مَوْضُوعِهِ فَتَمَحَّضَتْ فَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بِالْإِشْرَاطِ كَمَا هُنَا اسْتَجَبَ وَلَمْ يَكُرْ وَيَجُوزُ لِلْقَرْضِ أَخْذُهَا لَكِنْ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ
 الزَّيَادَةَ فِي الْعَدَدِ مَنُوعَةٌ عَنْهَا (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوَّلُ)

أحق الناس (يعني) كل شيء من أمور (الدينا والاشرة افرؤا ان ثقتهم) قوله تعالى (النبي اولي بالؤمنين من انفسهم) قال بعض الكبار انما كان صلى الله عليه وآله وسلم كذلك لان انفسهم تدعوهم الى الهلاك وهويدهم الى النجاة قال ابن عطية ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم انا اخذ بحجزكم عن النار وانتم تقتسمون فيها ويترتب على كونه اولي بهم من انفسهم انه يجب عليهم ايتار طاعته على شهود انفسهم وان شق ذلك عليهم وان يصوبوا كره من محبتهم لان انفسهم ومن ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤمن احدكم حتى اكون ٤٦٦ احب اليه من نفسه وولده الحديث واستنبط بعضهم من الآية انه

الذی کان قد یأمر بآمر نافع ودموا علی النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم فذکروا الذلّات

فقال وما يدريك اني اراقية ثم قال قد اصبتم اقتسموا واضربوا الى معكم سهماً وضعت النبي

صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة الا النسائي وهذا المقطع البخاري وهو آتم قوله فيهم

لديخ المديخ بالمال المهمله والغبن المجمة هو المسيح وزناومعنى والمدخ المسح وأما

الذبح بالادل المججمة والعين المهملة فهو الاحراق الخفيف والذغ المذكور في الحديث

هو ضرب ذات الحمة من حمة أو عقرب أو غيرهما أو ثمر ما يستعمل في العقرب وقد

صرح الأعمش في روايته بأنه ضرب قوله أو سليم هو اللذيع بـ (أ) في ما أحسنه

عَلَيْهِ أَجْرًا خَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِمَا جَاهَلُوا عَلَى جَوَارِحِهِمْ عَلَى تَعْلِيمِ سُرَاتِ وَيَسِيبِ
عَنِ ذَلِكَ تَبَانِ الْمَرَادِ بِالْأَحْزَابِ هُنَا الشَّوَابُ وَوَرْدَانِ سَأَقُ الْقِصَّةَ مَا فِي ذَلِكَ وَادْعِي بَعْضَهُمْ بِسَخْنِهِ

بالاحاديث السابقة وتعمق بان النسخ لا تمتد بمجرد الاحاطة بل وبان الاحاديث المتضمنة

بالمع وقائع اعيان محمدية للتأويل لتوافق الاحاديث العديدة كدنى الباب وبانها

لا تقوم به الحجة فلا تقوى على معارضة ما في الصحيح وقد عرفت مما سلف أنها تنتمض

لا احتياج به على المطالب والجمع ممكن اما يعمل الاجر المذكور هنا على الثواب كما سلف

وفيه مائة قدم أو المراد أخذ الجبر على الرقبة فقط كما يشعر به السياق فيكون محصيا

وحدایت القاضیه بالمع اوجمل الاجر معاً علی غرضه فیسئل الاجر علی الرقیه واملدوه

والمعلم ويحضر أحدهما على المعلم بالاحاديث السنية ويجوز ما لا يجوز من الأفعال
 حرم الجوفية المصيبة إليه قوله فاستضافوه أي طلبوا منهم الضيافة وفي رواية

للتزمذي انهم فلا نور ولا قوه في انفسهم بالتشديد لا كثر وبكسر الصاد المحممة

مخففة قوله فسمو له بكل شيء أي بما عرف العادة أن يسمو له من الدواهي به من اللدغة قوله أي

والله لا رقي ضبطه صاحب الفخ بكسر القاف والرقية كلام يستشفي به من كل عارض حال

في القاموس والرقية بالضم العودۃ الجمع رقي ورقامدقيا ورقينا ورقيۃ ففت في عودۃ نقوله

جاءوا بضم الجيم وسكون الميم له ما يعطى على عمل قوله على قطع حال ابنه الميم هو

الطائفة من العم ولعقب بان الطبيع هو الذي انقطع من عم فان او من غير ما قال

[illegible]

١٠٠

صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذ

الطعام والشراب من ماله ما

المحتاج اليه - ما اذا احتلج صلى

الله عليه وآله وسلم اليه - ما وعلى

صاحبهما البدل و يمدى بوجهه
و منة نبيه صل الله عليه وآله

وَسَلِّ وَأَنْتَ لَوْ قَصَدَهُ عَلَى اللَّهِ عَامَهُ

وآله و سلم ظالم وحب علی من

— حضور ان یبذل نفسه دونه ولم

بِذِكْرِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

عند نزول هذه الآية ماله في ذلك

من الحظ وانما ذكر ما هو

عليه فقال (فأياها ومن مات
تأثلا لا يرد إلى الدنيا)

[illegible]

الحقوق والواجبات كالسالم (فالمبره)

عصته من صكانوا) عربین

الموضوعة أيام أنواع العصبية

والذي عليه اكثر الفرضيين

انهم ثلاثة اقسام عصبية بنفسه

وہو منہ ولاو کل ذکر نسیب

يبدى الى الميت بلا واسطه او

بموسط عمن الد نور وعصية
 يغ ودهر كا ذارت نصف موما

ذکر نمودها و عصه مرغیه و هو

آخت فا کتر اغه ام معها بنت

أَوَيْتَ ابْنَ فَاكِرٍ (وَمَنْ تَرَكُ دِينًا)

أوبت ابن فاكتر (ومن ترك ديناً أو وصفاً) جفع المجعته مصدر أطلق على اسم الفاعل للمبالغة كالعذل والصوم يتقل
وجوز ابن الأثير الكسرة على أنه جمع ضائع كجباع في جمع جائع وأنكره اللطائي أي من ترك عيالا محتاجين (فليأتني فانا موله)
أي يولي أولى أموره فان ترك ديناً أو فيته عنه أو عيالا فانا كافلهم وإني لمجوفهم وملكوهم وقد كان منى الله عليه وآله وسجل في
سكتر الاسلام لا يصلي على من عليه دين فلما فتح الله تعالى عليه الفتح صار يصلي عليه ويوفي دينه فصار ذلك تامضالعله الاول
وهل كان ذلك محرماً عليه أم لا فيه خلاف للشافعية حكاها الروابي في البحر جانيات وحكي خلافاً أيضاً في أنه هل كان محرماً

له أن يصلي مع وجود الضامن قال النووي المزمع بجواز مع وجود الضامن انتهى قال في شرح تكملة تكملة
والظاهر أن ذلك لم يكن محرما عليه وإنما كان يقع له ليعرض الناس على قضاء المدين في حياتهم والتوصل إلى البراءة منه لئلا
تقوتهم صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهم - ثم قلنا فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يصلي عليهم ويقضي دين من لم يختلف
وفاء كما روي - بل كان واجبا عليه أويته له ذكر ما تفضل عليه خلاف عند الشافعية أيضا والاشهر عندهم وجوبه وعدوم
الخصائص عنه - وابن حبان وصححه أبو داود من لا وارث له أعقل عنه وارثه ١٦٧ فهو صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث

يتفعل بضم الفاء وكسرها وهو نفع معه قليل بزاف وقد سبق تحقيقه في الصلاة قال ابن
 أبي جرة محل التفعل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصل بركة القراءة في الجوارح التي
 يمر عليها الرق قوله ويقرأ الحمد لله رب العالمين في روايه أنه قرأها سبع مرات وفي أخرى
 ثلاث مرات والزيادة أربع قوله نشأ بضم النون وكسر المجرمة من الثلاثي كذا الجميع
 الرواة قال الخطابي وهو لغة والمشهور نشط اذا عقدوا نشط اذا حل واصله الانشوط
 بضم الهمزة والمجرمة بينهما نون ساكنة وهي الحبل والعقال بكسر الميم له بعدها
 قاف هو الحبل الذي تده ذراع البهيمة قوله وما به قلبه بفتح الفاف واللام اي علة
 ونفقت العلة قلبه لان الذي تصيبه يقاب من جنب الى جنب اي لم موضع الداء قال ابن
 الاعراب ومنه قول الشاعر وقد برئت فبا بالصدر من قلبه وحكى عن ابن الاعرابي
 أن القلب داما خوذ من القلب ياخذ البعير فيقول له قلبه فيعوت من يومه قوله فقال
 الذي رقى بفتح القاف قوله وما يدريك أنهما رقية قال الداودي معناه وما أدراك وقد
 روى كذلك وأعله هو المحفوظ لان ابن عيينة قال اذا قال وما يدريك فلم يرد ولم اذا
 قال وما أدراك فقد علم وتعبه ابن التين بان ابن عيينة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن
 والافلا فرقى بينهما في اللغة في نفي الدراية وهي كلمة يقال عندا تعجب من الشيء
 ونسئله في تعظيم الشيء أيضا وهو لا تقع هنا كما قال الحافظ وفي رواية بعده قوله وما
 يدريك أنهما رقية قلت التي في روى وللدارقطني قلت يا رسول الله شيء أتى في روى وذلك
 ظاهر في أنه لم يكن عنده لم مدة لم مدة ثم يمشرو عيمة الرقي بالقائحة قوله ثم قال
 قد أصبتم بحقل ان يكون صواب فعلمهم في الرقية ويحتمل أن يكون ذلك في توقعهم
 عن التصرف في الجعل حتى استأذوه ويحتمل ما هو أعم من ذلك قوله واضربوا الى
 معكم سهم ما ايجعلوا منه نصيبا وكأله صلى الله عليه وآله وسلم اراد المبالغة في تأنيبهم
 كما وقع في قصة الجمار الوحشي وغير ذلك وفي الحديثين دليل على جواز الرقية بكتاب الله
 تعالى ويلحق به ما كان بالذكور والعمامة انما تورد كذا في المأثور عما لا يخالف ما في المأثور
 وأما الرقي بغير ذلك فليس في الاحاديث ما يشبهه ولا ما ينفيه الا ما سبأ في حديث
 خارجة وفي حديث أبي سعيد ممشروعية الضيافة على أهل البوادي والنزول على مياه
 العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء وفيه مقابلته من امتنع من المكفرة

صلى الله عليه وآله وسلم فكان ذلك خوفاً ان يفرض عليهم ما لم يكن فرضاً وقد امتصت الغائلة (و) كره ايضاً (اضاعة المال) التبرق في انفاقه كالتوسع في الاطعمة اللذيذة والملابس الحسنة وتقوية الاواني والسقوف بالذهب والقضبة لما يقتضيه ذلك من القسوة وظلم الطبع وقال سعيد بن جبيرة انفاقه في الحرام والاقوى انه ما اتقى في غيره وجهه المأذون فيه ثم اسواه كانه دينية او دينوية ففتح منه لان الله تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد وفي تبذيرها تقويت تلك المصالح اما في حق مضيه او امان في حق غيره ويستثنى ١٦٨ من ذلك كثرة انفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ما لم يقوت حقاً

انزوياء هو اهم منه والحاصل ان في كثرة الانفاق ثلاثة اوجه الاول انفاقه في الوجوه المذمومة شرعاً فلا شك في منعه والثاني انفاقه في الوجوه الممودة شرعاً فلا ريب في كونه مطلوباً بالشريط المذكور والثالث انفاقه في المباحات بالاصالة كدلالة النفس فهذا ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون على وجه يليق بحال المتفق وبقدرة المله هذا ليس باسراف والثاني ما لا يليق به عرفاً وهو ينقسم ايضا الى قسمين ما يكون لدفع مفسدة ناجزة او متوقعة فليس هذا باسراف والثاني ما لا يكون على انه اسراف وذهب بعض الشافعية الى انه ليس باسراف قال لانه تقوم به مصلحة البدن وهو غرض صحيح واذا كان في غير معصية فهو مباح قال ابن دقيق العيد وظاهر القرآن يمنع ما قاله انتهى وقد صرح بالمنع القاضي حسين وتبعه الغزالي وجزم به الرافعي وصح

بتقليصه وفيه الاشتراك في العطية وجواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته في ذلك واجابته اليه (وعن خارجة بن الصلت عن عمه انه اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اقبل راجعاً من عنده فمر على قوم عندهم رجل مجنون مودق بالحديد فقال اهله انا قد حدثنا ان صاحبكم هذا قد جاء بخير فهل عندك شيء تد اوبه قال فرقيته بقائمة الكتاب ثلاثة ايام كل يوم مرتين فبدا يعطوني ما اتى شاء فانبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته فقال خذها فلعمري من كل برقية باطل فقد اكلت برقية حق رواء احمد وابوداود وقد صح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج امرأة رجلاً على ان يعلمها سوراً من القرآن ومن ذهب الى الرخصة اهذه الاحاديث حمل حديث أبي وعادة على ان التعليم كان قد تعين عليهما وحمل فيما سواهما من الامر والنهي على التذنب والكراهة) حديث خارجة أخرجه ايضاً النسائي وسكت عنه ابوداود والمنذرى ورجل اسناده رجال الصحيح الا خارجة المذكور وقد وثقه ابن حبان رأى أخرجه ايضاً ابن حبان والحاكم وصحبا وحديث تزويج المرأة قد ذكرناه في أول الباب قوله عن عمه هو علاقة بن حصار بضم الصاد وبحقيق الحاء المهملة النعماني الصحابي وقال خليفة هو عبد الله بن عزيز بكسر العين المهملة وسكون المثناة بعدها من ذاة تحسية مفتوحة ثم راعهم له وقيل اسمه علاثة ويقال حصار بالسين والاول أكثر قوله ثلاثة ايام افظأبي داود ثلاثة ايام غدوة وعشية كلما ختمها جمع بزافه ثم نقل قوله فلعمري اقسم بحياة نفسه كما اقسم الله بحياته والعمر والعمر بفتح العين وضمها واحد الا انهم خصوا القسم بالفتوح لا يثار الا خوف وذلك لان الحلف كثير الدور على السننهم ولذلك حذفوا الخبر وتقدره اعمرك مما أقسم كما حذفوا الفعل في قوله بالله قوله برقية باطل أي برقية كلام بالحيل فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والرقى الباطلة المذمومة هي التي كلامها كثر أو التي لا يعرف معناها كالطلاسم المجهولة المعنى قوله على ان يعلمها سوراً من القرآن قد تقدم الجواب عن الاستدلال بهذا الحديث وتحميق ما هو الحق والاحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على انه يجوز للانسان ان يستتر في ويحمل الحديث الوارد في الذين يدخلون الجنة بغير حساب وهم الذين لا يرقون ولا يستترون على بيان الافضية واستصحاب التوكل والاذن لبيان الجواز ويمكن أن

في الشرح الصغير والمهر رانه ليس بتبذير وتبعه النووي والذي يترج انه ليس مذموماً لدانه لكنه يقضى بجمع غالباً الى ارتكاب المذمور كسؤال الناس وما أدى الى المذمور فهو محذور ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه ثلاثة تابعيون (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في الخصومات) جمع خصومة (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رجلاً يقرأ) قال الحافظ ابن حجر في المقدمة لم أعرف اسمه وقال في التمعن محقق أن يقصر بغير مرضى الله عنه (آية) في صحيح ابن حبان أنها من سورة الرحمن (مع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافة ما أخذت يده فالتفت به

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) زاد في رواية أخرى فاخبرته فعرفت في وجهه الكراهية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كلا كما يحسن) ومعنى الاحسان راجع الى ذلك الرجل لقراءته والى ابن مسعود واسماعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم تحريه في الاحتياط والكراهية راجعة الى جده مع ذلك الرجل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لان ذلك مسبوق بالاختلاف وكان الواجب عليه ان يقره على قراءته ثم يسأل عن وجهها وقال المظهرى الاختلاف في القرآن غير جائز لان كل لفظ منه اذا جاز قراءته على وجهين او اكثر فلو انكر احد واحد من ذلك الوجهين ١٦٩ او الوجوه فقد انكر القرآن ولا يجوز

يجب مع جعل الاحاديث الدالة على ترك الرقبة على قوم كانوا يعتقدون نفعها وتأثيرها بطبعها كما كانت الجاهلية يزعمون في أشياء كثيرة

• (باب النهي أن يكون النفع والاجر مجهولا وجواز استخبار الاجير بطعامه وكسوته) •

(عن أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن استخبار الاجير حتى يبين له أجره وعن النجش واللمس والقاء الحجر رواه أحمد • وعن أبي سعيد أيضا قال نهى عن عيب الفعل وعن قفيز الطعام رواه الدارقطني وفسر قوم قفيز الطعام بطحن الطعام بجز منه • وطحنوا لما فيه من استحقاق طحن قدر الاجرة لكل واحد منهم • اعلى الاسطر وذلك متناقض وقيل لا بأس بذلك مع العلم بقدره وانما المنهى عنه طحن الصبرة لانه لم كيلها بقفيز منها وان شرط حبلا لان ما عداه مجهول فهو كبسها الا فزائمها • وعن عتبة ابن النذر قال كان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقر أطمس حتى بلغ قصة موسى عليه السلام فقال ان موسى أجز نفسه ثمان سنين أو عشر سنين على عفة روجه وطعام بطنه رواه أحمد وابن ماجه • حديث أبي سعيد الاول قال في مجمع الزوائد رجال أحمد • رجال الصحيح الا ان ابراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما احسب اه • وأخرجه أيضا البيهقي وعبد الرزاق واسحق في مسنده وأبو داود في المراسيل والنسائي في الزاوية غير مرفوع ولفظ بعضهم من استأجر اجيرا فليس له أجرته وحديثه الثاني أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده هشام أبو كليب قال ابن القطان لا يعرف وكذا قال الذهبي وزاد وحديثه منكر وقال مغايطي هو ثقة • وأورده ابن حبان في الثقات وحديث عتبة بن النضر يضم النون وتشديد المهملة في اسناده مسلمة بن علي الحسني وهو متروك وقيل اسمه مسلم والاول أصح قوله حتى يبين له أجره فيه دليل لمن قال انه يجب تعيين قدر الاجرة وهم العترة والشافعي وأبو يوسف ومحمد وقال مالك وأحمد بن حنبل وابن شبرمة لا يجب للعرف واستحسن المسابن قال في البحر قلنا لا نسلم بل الاجماع على خلافه اه • ويؤيد القول الاول القياس على غن المبيع قوله وعن النجش الى آخر الحديث قد تقدم الكلام على ذلك في البيع والقاء الحجر هو بيع الحصاة الذي تقدم تقريره واذا أخذ النهي عن النجش على عومه

في القرآن القول بالرأى لان القرآن سنة متبعة بل عليه ما ان يسأل عن ذلك عن هو اعلم منهما (للتخفاة) في القرآن وفي مجمع البغوي عن أبي جهيم بن الحرث ابن الصمة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فلا تعلموا في القرآن فان المراءية كفر (فان من كان قبلكم اختلفوا فاهلكوا) وفيه ان الاختلاف يورث الهلاك ومطابقة الحديث للترجمة قال العيني في قوله لا تختلفوا لان الاختلاف الذي يوجب الهلاك هو اشد الخصومة وقال الحافظ ابن حجر في قوله فاخذت بيده فأنبت به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فانه المناسب للترجمة اه • وما قاله الحافظ هو الصواب لانه شامل للخصومة وللانفصاف الذي هو احضار الغريم من موضع الى آخر والله اعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال استب رجلان رجل من المسلمين) هو ابو بكر الصديق رضي الله عنه كما أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه

٢٢ نيل خا وابن ابي الدنيا في كتاب البعث لكن في تفسير سورة الاعراف من حديث أبي سعيد الخدري التصريح بان من الانصار فيجعل على تعدد القصة أو على انه من الانصار بالمعنى الاعم (ورجل من اليهود) زعم ابن بشكوال انه فخاص بكسر الفاء وسكون النون وعزاه لابن اسحق قال في الفتح والذي ذكره ابن اسحق انخاص مع أبي بكر قصة أخرى في نزول قوله تعالى لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فيروث نحن أنبياء (قال المسلم) أبو بكر رضي الله عنه أو غيره (والذي اصطفى محمد اعلى العالمين فقال ايمودي والذي اصطفى موسى على العالمين) وفي رواية بيننا يهودي يعرض سلعته اعطى بها شيئا كرهه فقال لا والذي اصطفى

موسى على البشر (فرغ المسلم يدع ذلك) أى عند سماع قول اليهودى والذى اصطنع موسى لما فهمه من عموم افظ العالمين
 فيدخل فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقرر عند المسلم ان محمداً أفضل (فلطم وجهه اليهودى) عقوبة له على كذبه عنده
 (فذهب اليهودى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 المسلم فسأله عن ذلك فأخبره) وفي رواية فقال اليهودى يا أبا القاسم ان لى ذمة وعهداً غابال فلان اطم وجهى فقال لم اطم
 وجهه فذكره فغضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى روى في وجهه (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تخبرونى

على موسى) تخبيراً يؤدى الى تنقيصه أو تخبيراً يقضى بكم الى الخصومة أو قاله تواضعاً أو قبل ان يعلم انه سيد ولد آدم (فان الناس يصعقون) بفتح العين من صعق بكسر هاء اذا غمى عليه من الفزع (يوم القيامة فاصعق معهم فاكون أول من يفيق) لم يبين في رواية الزهري محل الاقامة من أى الصعقتين وفي رواية عبد الله ابن الفضل فانه ينذخ في الصور فيصعق من في السموات ومن في الارض الامن شاء الله ثم ينفخ فيه أخرى فاكون أول من بعث (فاذا موسى باطش جانب العرش) آخذاً ناحية منه بقوة (فلا أدري أكان فيمن صعق فافاق قبل) فيكون ذلك فضيلة ظاهرة (أو كان ممن استأنق الله) في قوله فصعق من في السموات ومن في الارض الامن شاء الله فلم يصعق فهو فضيلة أيضاً والذي حقه الحفاظ ابن حجر في باب أحاديث الانبياء ان الصعق المذكور يكون في موقف الحشر وهو الغشيان من شدة الهول

مع الاستدلال به على عدم جواز الاستنجار عليه ولو كنهه بعد ذلك عطف اللامس والقاء الجر عليه قوله نسي عن عصب الفعل قد سبق ضبطه وتفسيره في البيع والمراد به الكراء كما قال الجوهرى يقال عصب الرجل أى أعطيته الكراء وقيل ماء الفعل نفسه ليدول زهير ولولا عصبه لتركتموه * وشتر منيحة فحل معار

وقد ذهبت الشافعية والحنفية والعترة الى انه لا يجوز تأجير الفعل للضراب وقال مالك وابن أبى هريرة يصح كالأعارة وهو قياس فاسد الاعتبار قوله وعن قنيز الطحان حكى الحفاظ في التلخيص عن ابن المبارك أحد رواة الحديث بان صورته ان يقال للطحان طحن بكذا وكذا وزيادة قنيز من نفس الطحين وقد استدل بهذا الحديث أبو حنيفة والشافعية ومالك والليث والناصري على انه لا يجوز أن تكون الاجرة بعض الممول بعد العمل وقالت الهادوية والامام يحيى والمزني انه يصح بمقدار منه معلوم وأجابوا عن الحديث بان مقدار القنيز مجهول أو انه كان الاستنجار على طحن صبرة بقنيز منها بعد طحنها وهو فاسد عندهم قوله وطعام بطنه فيه متمسك لمن قال يجوز الاستنجار بالنفقة ومثلها الكسوة وهو أبو حنيفة والامام يحيى وقال الشافعية وأبو يوسف ومحمد والهادوية والمنصور بالله لا يصح للجهالة

* (باب الاستنجار على العمل مياومة أو مشاهرة أو معاومة أو معاودة) *

(عن علي رضي الله عنه قال جعت مرة جوعاً شديداً فخرجت لطلب العمل في عوالي المدينة فاذا أنا بامرأة قد جعت مدرافظتني تريد له فقاطعتها كل ذنوب على قرة فقددت ستة عشر ذنوباً حتى مجلت يداي ثم أتيتها فعدت لي ست عشرة قرة فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته فاكل مني منها رواه احمد * وعن أنس لما قدم المهاجرون من مكة المدينة قدموا وليس بأيديهم شئ فكانت الانصار أهل الارض والعقار فقام بهم الانصار على ان أعطوهم نصف ثمار أموالهم كل عام ويكفونهم العمل والمؤنة أخرجه قال البخاري وقال ابن عمر أعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبير بالشرط فكان ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر ولم يذكر ان أبا بكر وعمر جردا الاجارة بعدما قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حديث علي عليه السلام جود الحفاظ

يعتري أهل الموقف في ذلك اليوم فمعه يكون أول من يفيق ولا يلزم من ذلك فضله على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم اسناده اذ قد يكون في المقبول مزية ليست في الفاضل لا تقتضي تفضيله بها على الفاضل وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التوحيد وفي الرقاق ومسلم في الفضائل وأبو داود في السنة والنسائي في التمهيد (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه انه يهودي يرض رأسه جارية) أى دق ولم تسم هي ولا اليهودى ثم في رواية ابى داود انها كانت من الانصار (بين حجرين) وعند الطحاوي عند اليهودى في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جارية فاخذوا ضاحاً كانت عليها اوزع رأسها والواضح نوع من الخلي يعمل من

الفضة واسلم فرض رأسها بين مجرين ولترمذى خرجت تجارية عليها واضح فأخذها يهودى فرض رأسها وأخذ ما عليها من الحلى
قال فادركت وبم ارمق فأتى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قيل من فعل هذا) الرمز (بك افلان) فعلمه استفهام استضاري
(افلان) فعلمه قاله مرتين وفائدته ان يعرف المتهم ليطالب (حتى سمى) القتال (اليهودى قاومت) أى أشارت (برأسها) أى نعم
(فأخذ اليهودى فاعترف) انه فعل بها ذلك (فأمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض رأسه بين مجرين) احتج به المالكية
والشافعية والحنابلة والجمهور على ان من قتل بشئ يقتل بمثله وعلى ١٧١ ان القصاص لا يختص بالحد بل يثبت بالمثل
خلاف الا لابي حنيفة رحمه الله

حيث قال لأقصاص الا في القتل
بمحدد وتمسك المالكية به
الحديث لمذهبهم في ثبوت القتل
على المتهم بمجرد قول المجروح وهو
تمسك باطل لان اليهودى اعترف
بما ترى وانما قيل باعترافه قاله
النووى وقد تعقب بعض
المالكية ما شنع به النووى بان
المالكية لا يثبتون القتل
بمجرد قول المجروح بل انما
اعتبروه لو نال يدهم من قسامة
فصح الاستدلال على اعتباره اذا
لو كان لغو الما كان لسؤالها معفى
ولا طالب الخصم بسببه واما
اعتراؤه فقد أعفى عن القسامة
وحينئذ قد دعوى البطلان هي
الباطلة اه وهذا الحديث
أخرجه البخارى أيضا في الوصايا
والديات ومسلم في الحدود وابن
ماجه في الديات (حديث الاشعث
تقدم قريبا) في المساقاة (وذكر
فيه انه اختصم هو ورجل من
أهل حضرموت وفي هذه الرواية
قال انه هو ويهودى) اسمه
الجشيش بالجيم

اسناده وأخرجه ابن ماجه بسند صحيحه ابن السكن وأخرج البيهقي وابن ماجه من حديث
ابن عباس باللفظ ان عليا عليه السلام أجز نفسه من يهودى يسقى له كل دلو بقرعة وعندهما
ان عدد القرعة عشرة وفي اسناده حشر راويه عن عكرمة وهو ضعيف قوله ذنوبها هو الدلو
مطابقة وأتى فيها ما أو الممثلة أو التي هي غير ممثلة أقاد معنى ذلك في القاموس وقد
قدمنا الحقيقة في أول هذا الشرح قوله مجات بكسر الجيم أى غاظت وتنفطت وبفتح
الجيم غاظت فقط قال في القاموس مجات بكسر الجيم أى غاظت وتنفطت وبفتح
فجرت كالمجات وقد أمجها العمل أو المجل أن يكون بين الجلد والعم ماء أو الجلة جلدة
رقية يجمع فيها ما من أثر العمل وحديث على عليه السلام فيه بيان ما كانت الصحابة
عليه من الحاجة وشدة الفاقة والمبر على الجوع وبذل الانفس واتعابها في تحصيل القوام
من العيش للتعفف عن السؤال وتحمل المن وان تأجير النفس لا يعد دناوة وان كان
المستاجر غير شريف أو كافرا والاجر من اشرف الناس وعظماهم وم وأورده المصنف
للاستدلال به على جواز الاجارة معاددة يعنى ان يفعل الاجير عددا معلوما من العمل
بعد معلوم من الاجرة وان لم يبين في الابتداء مقدار جميع العمل والاجرة وحديث أنس
فيه دليل على جواز اجارة الارض بنصف الثمرة التجارية منها في كل عام وكذلك حديث
ابن عمر وقد تقدم بسط الكلام على اجارة الارض وما يصح منها وما لا يصح في المزارعة

• (باب ما يد كرى عقد الاجارة بلفظ البيع) •

(عن سعيد بن ميناء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له فضل أرض
فليزرها أو ليزرها أخاه ولا تبعها ولا يقبل لسعيد ما لا تبعها يعنى الكراء قال نعم رواه
أحمد ومسلم) قد تقدم الكلام على ما اشقل عليه الحديث في المزارعة وأعاد المصنف ههنا
للاستدلال به على صحة اطلاق لفظ البيع على الاجارة وهو مجاز من باب اطلاق الحكم على
الشيء وهو ما هو من الاشياء التابعة له كاطلاق البيع هنا على الارض وهو منفعتها

• (باب الاجير على عمل متى يستحق الاجرة وحكم سرية عمله) •

(عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله عز وجل ثلاثة
أما خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا

(بسم الله الرحمن الرحيم) • (كتاب في الاقطعة) • الشيء الذى يلتقط وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور وعند أهل
اللغة والمحدثين وقال مياض لا يجوز غيروه وقال الزحشمى في الفائق الاقطعة بفتح القاف والعامية يسكنونها وبه جزم الخليل
قال واما بالفتح فهو الاقطر وقال الازهرى هذا الذى قاله هو القياس ولكن الذى سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث
الفتح ويقال لقاطة بضم اللام ولقط بفتحها بلاهاه وقال ابن برى التصريك للمفعول نادى فاقضى ان الذى قاله الخليل هو القياس
قال في ارشاد السارى وهي في اللغة الشيء الملقوط وشرا ما وجد من حق ضائع محترم غير محرر ولا يمنع بقوته ولا يعرف الواجب

مستحقه وفي الالتقاط معنى الامانة والولاية من حيث ان الملتقط أمين فيما التقطه والشرع ولام حفظه كالولي في مال الطفل وفيه معنى الاكساب من حيث ان الالتقاط بعد التعريف اهـ (عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال وجدت صرة فيم امانة دينار فاقبته) (النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال) (لي) (عرفها حولا) أمر من التعريف كان يتأدى من ضاع له شيء فليطلبه عندي ويكون في الاسواق ويجمع الناس وابواب المساجد عند خروجهم من الجماعات ونحوها لان ذلك اقرب الى وجود صاحبها الا في المساجد كما لا تطلب النقطة ١٧٢ فيهم يجوز تعريضها في المسجد الحرام اعتبارا بالعرف ولانه يجمع الناس

وقضية التعليل ان مسجد المدينة والاقصى كذلك وقضية كلام النووي في الروضة تحريم التعريف في بقية المساجد قال في المهمات وليس كذلك فالمتقول الكراهة وقد جزم به في شرح المهذب قال الا ذرعي وغيره بل المنقول والصواب التحريم للاحاديث الظاهرة فيه وفيه صرح الماوردي وغيره ولعل النووي لم يرد بطلاق الكراهة كراهة التنزيه ويجب أن يكون محل التحريم او الكراهة اذا وقع ذلك برفع الصوت كما اشارت اليه الاحاديث اما لو سأل الجماعة في المسجد بدون ذلك فلا تحريم ولا كراهة ويجب التعريف في محل النقطة ولو التقط في الصحراء وهناك قافله تتبعها وعرف فيها والافني بل يقصدها قربت أم بعدت ويجب التعريف حولا كما ملأ ان أخذها للفقير بعد التعريف وتكون امانة ولو بعد السنة حتى يملكها والمعنى في كون التعريف سنة انها لا تناخر فيها القرائل وتغني فيها الازمنة

وأكل غنمه ورجل استأجر أجيرا فاستوى منه ولم يوفقه أجره رواه أحمد والبخاري وعن أبي هريرة في حديث له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يغفر لامته في آخر ليلة من رمضان قيل يا رسول الله أهى ليلة التدر قال لا ولكن العامل انما يوفى أجره اذا قضى عمله رواه أحمد وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه حديث أبي هريرة الثاني أخرجه أيضا الزارقي اسناده هشام بن زياد أبو المقدم وهو وضعيف وحديث عمرو بن شعيب قال أبو داود بعد أخرجه هذا الميزوه الا الوليد بن مسلم لا يدرى هو صحيح أم لا وأخرجه النسائي مسندا ومنه قطع ما في الباب عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي اطيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فاعنت فهو ضامن أخرجه أبو داود وفي اسناده مجهول لا يعلم هل له صحبة أم لا قوله ثلاثة أنا خصمهم قال ابن التين هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين الا انه أراد التشديد على هؤلاء بالتصريح والخصم يطلق على الواحد والاثنين وعلى أكثر من ذلك وقال الهروي الواحد بكسر أوله قال الفراء الاول قول الفصحا ويجوز في الاثنين خصمان وفي الثلاثة خصوم وقوله ومن كنت خصمه خصمته هذه الزيادة ليست في صحيح البخاري ولكنها أخرجهما أحمد وابن حبان وابن خزيمة والاسماهيلي قوله اعطى بي ثم غدر المفعول محذوف والتقدير اعطى يمينه بي اي عاهد وحلف بالله ثم لم يف قوله باع حرا واكل غنمه خص الاكل لانه اعظم مقصود وفي رواية لابن داود ورجل اعتبه محرره وهو امم من الاول في الفعل وأخص منه في المفعول قال الخطابي اعتبار الحرية بيع بامر من ان يعتقه ثم يكتم ذلك أو يبعده والثاني ان يستخذه كرهابه العتق والاول أشدهما قال في الفتح والاول أشد لان فيه مع كتم الفعل أو بعبارة العمل بعتقه ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوعيد عليه أشد قال المهلب وانما كان الله شديدا لان المسلمين اكفأ بالحرية فن باع حرا فقد منه التصرف فيما أباح الله له والزمه الذي انقذه الله منه وقال ابن الجوزي الحر عبد الله فمن جنى عليه فخصمه سيده قال ابن المنذر لم يختلفوا في ان من باع حرا انه لا قطع عليه يعني اذا لم يسرقه من حرز مثله الامايروى عن علي عليه السلام انه تقطع يد من باع حرا قال وكان في جواز بيع الحر

الاربعة ولو التقط اثنان لنقطه عرف كل منهما سنة قال ابن الرفعة وهو الاشبه لانه في النصف كملتقط واحد وقال خلاف السبكي بل الاشبه ان كلا منهما يعرفه انصف سنة لان النقطة واحدة والتعريف من كل منهما اكلها لان نصفها وانما تقسم بينهما عند التقاط ولا يشترط الفور للتعريف بل المعتبر تعريف سنة متى كان ولا الموالاة فلوفرقة السنة كأن عرف شهرين وتزل شهرين بكاه ذلك لانه عرف سنة ولا يجب الاستيعاب للسنة بل يعرف على العادة فينادى في كل يوم مرتين في طريقه في الابتداء ثم في كل يوم مرة ثم في كل اسبوع مرتين أو مرة ثم في كل شهر قال أبي بن كعب (فعرقتها) اي المصرة (حولها) بالهاء وفي بعض النسخ حولا

باسقاط الهاء بدل حوالها (فلم أجدهم يعرفها) بالتضخيم (ثم أتيت) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال عرفها حولاً فعرفتها فلم أجده) من يعرفها (ثم أتيت) صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثاً) أى مجموع آياته ثلاث مرات لأنه أتى بعد المرتين الأولىين ثلاثاً وإن كان ظاهر اللفظ يقتضيه لأن ثم إذا تخلفت عن معنى التثنية يكفى فى الحكم والترتيب والمهلة تكون زائدة لا عاطفة البتة فإله الاخفش والكوفيون (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (احفظ وعامها) الذى تكون فيه اللقطة من جلد أو خرق أو غيره هما وهو بكسر الواو وبالهمزة ممدودا (وعدها ووكاهما) بزنة وعاء الخيط الذى ١٧٣ يشده برأس الصرة أو الكبس أو نحوهما

والمعنى فيه ليعرف صدق مدعى ما واثلاً لا تحتلط بماله وليتنبه على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جارية بالقائه إذا أخذت النقطة وهل الأمر للوجوب أو الذنب قال ابن الرفعة بالاول وقال الأذرى وغيره للذنب وكذا يندب كتب الاوصاف المذكورة قال الماوردى وأنه التقطها من موضع كذا فى وقت كذا (فان جاء صاحبها) أى فارددها اليه وعند أحمد والترمذى والنسائى من طريق الثورى وابن داود من طريق حماد كاهم عن سلمة بن كهيل فى هذا الحديث فان جاء أحد يخبرك بعددها وعائها ووكاها فاعطها اياه أى على الوصف من غير بينة وبه قال المالكية والحنابلة وقال الحنفية والشافعية يجوز للمالك دفعها اليه على الوصف ولا يجبر على الدفع لأنه يدعى مالاً لا يدعى غيره فيحتاج الى البينة لعدم قوله صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعى فيحتمل الأمر بالدفع فى الحديث على الإباحة جمعاً بين

خلاف قديم ثم ارتفع فروى عن على رضى الله عنه أنه قال من أقر على نفسه بأنه عبد فهو عبد وروى ابن أبى شيبة عن طريق قتادة أن رجلاً باع نفسه فقضى عمر بأنه عبد وجعل ثمنه فى سبيل الله ومن طريق زرارة بن اوفى أحد التابعين أنه باع حر فى دين ونقل ابن حزم أن الحر كان يباع فى الدين حتى نزلت وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وتقبل عن الشافعى مثل ذلك ولا يثبتها كثرة أصحابه وقد استقر الإجماع على المنع قوله ولم يوفه أجره هو فى معنى من باع حراً أو أكل ثمنه لأنه استوفى منفعتة بغير عوض فكأنه أكلها ولأنه استخدمه بغير أجره فكأنه استعبده قوله انما يوفى أجره إذا قضى عمله فيه دليل على أن الأجرة تستحق بالعمل وأما المالك فعند العترة وابن حنيفة وأصحابه انما تلك بالعقد فتتبعها أحكام الملك وعند الشافعى وأصحابه انما تستحق بالعقد وهذا فى الصحة وأما الفاسدة فقال فى البحر لا تجب بالعقد إجماعاً وتجب بالاستيفاء إجماعاً قوله فهو ضامن فيه دليل على أن متعاطى الطب يضمن ما حصل من الخيانة بسبب علاجه وأما من علم منه أنه طبيب فلا ضمان عليه وهو من يعرف العلة ودواها وله مشايخ فى هذه الصناعة شهدوا له بالخلق فيها وأجازوا له المباشرة

• (كتاب الودیعة والعارية) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ضمان على مؤتمن روى الدارقطنى) الحديث قال الحافظ فى اسناده ضعف وأخرجه الدارقطنى من طريق أخرى عنه بالفظ ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان وقال انما روى هذا عن شريح غير مرفوع قال الحافظ وفى اسناده ضعيفان قوله الودیعة هى فى اللغة مأخوذة من السكون يقال ودع الشيء يدع إذا سکن فكانت اسما كنة عند المودع وقيل مأخوذة من الدعة وهى خفض العيش لانهم اغتروا بمبذلة بالانتفاع وفى الشرع العين التى يضعها مالكها عند آخر لحظة أو هى مشروعة إجماعاً والعارية بتشديد الياء قال فى النهاية كأنهم منسوبة الى العار لان طلبها عار ويجمع على عوارى مشددا وفى الشرع إباحة منافع العين بغير عوض وهى أيضاً مشروعة إجماعاً قوله لا ضمان على مؤتمن فيه دليل على أنه لا ضمان على من كلف أميناً على عين من الاعيان كالوديع والمستعير أما الوديع فلا يضمن فيه إجماعاً إلا الخيانة منه على العين وقد حكى فى البحر

الحديثين قال الخطابى ان صححت هذه اللفظة يعنى فان جاء صاحبها يخبرك بعددها وعائها ووكاها فاعطها اياه والافهى لك لم تجز مخالفتها وهى قاعدة قوله اعرف عفاصها الخ والا فلا احتياط مع من لم ير الرد إلا بالبينة قال الحافظ قد صححت هذه الزيادة فتعين المصير اليها اه قال الشوكانى فى نيل الاوطار وهـ ذاهو الحق فقدرة اللقطة لمن وصفها بالصفات التى اعتبرها الشارع وأما اذا ذكر صاحب اللقطة بعض الاوصاف دون بعض كان يذکر العفاص دون الوكاها والعفاص دون العدد فقد اختلف فى ذلك فقيل لا يثله إلا بعرفة جميع الاوصاف المذكورة وقيل تدفع اليه اذا جاء به منها وظاهر الحديث الاول وظاهره ان مجرد

الوصف يكفي ولا يحتاج الى العين وهذا اذا كانت اللقطة لها مفاصل ووكاه وهدد فان كان لها البعض من ذلك فالظاهر انه يكفي ذكره وان لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد من ذكر اوصاف مختصة بها تقوم مقام وصفها بالامور التي اعتبرها الشارع فان اقام شاهدين بها وجب الدفع والام يجب ولو اقام مع الوصف شاهد ايم او لم يحلف معه لم يجب الدفع اليه فان قال له يلزمك تسليمها الي فلان لم يعلم صدقه الحلف انه لا يلزمه ذلك ولو قال تعلم انهم املكي فله الحلف انه لا يعلم لان الوصف لا يقيد العلم كما صرح به في الروضة لكن يجوز له بل يستحب ١٧٤ كما نقل عن النص الدفع اليه ان ظن صدقه في وصفها بما لا يظنه ولا يجب لانه

مدع فيحتاج الى حجة فان لم يظن صدقه لم يجوز ذلك ويجب الدفع اليه ان علم صدقه ويلزمه الضمان لان الزمة بتسليمها اليه بالوصف كما يرى ذلك كما انكى وحنبل فلاتلزمه العهده لعدم تقصيره في التسليم وان سلمها الى الوصف باختياره من غير الزام حاكم له ثم تالت عند الوصف وأثبت بها آخر حجة وغرم الملتقط بدلها راجع الملتقط بما غرمه على الوصف ان سلم اللقطة له ولم يقر له الملتقط بالملك لحصول التالف عنده ولان الملتقط سلمه بناء على ظاهره وقد بان خلافه فان انزله بالملك لم يرجع عليه مؤاخذه له باقراره (والا) بان لم يبيح صاحبها (فاستمتع بها) اي بعد التالف باللفظ كتملكت وتمكني اشارة الاخر من كسائر العقود وكذا الكفاية مع النية كذا قيل ولكن لم أجده عليه دليلا قال ابى فاستمعت اي بالصرة وهذا الحديث أخرجه مسلم في اللقطة وكذا أبو داود والترمذي في الاحكام والنساق في اللقطة

الاجماع على ذلك وتناول ما حكى عن الحسن البصري ان الوديع لا يضمن الا بشرط الضمان بان ذلك محمول على ضمان التفريط لا الجناية المتعمدة والوجه في تضييفه الجناية انه صار بها خاتما والخاتن ضامن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا على المستودع غير المغل ضمان والمغل هو الخاتن وهكذا يضمن الوديع اذا وقع منه تعد في حفظ العين لانه نوع من الجناية واما العارية فذهب المعتزلة والخنفية والمالكية الى انها غير مضمونة على المستعير اذا لم يحصل منه تعد وقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وعزاه صاحب الفتح الى الجمهور وانهم اذا تلفت في يد المستعير ضمنوا الا فيما اذا كان ذلك على الوجه المأذون فيه وعن الحسن البصري والنخعي والاوزاعي وشريح والخنفية انها غير مضمونة وان شرط الضمان وعند المعتزلة وقتادة والنعيرى انه اذا شرط الضمان كانت مضمونة وحكى في البحر عن مالك والبقى ان غير الحيوان مضمون والحيوان غير مضمون واستدل من قال انه لا ضمان على غير المتعدى بما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعير غير المغل ضمان وبقره لا ضمان على مؤتمن وبما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر وبلفظ من أودع ودبعة فلا ضمان عليه وفي اسناده المنثى بن الصباح وهو متروك وتابعه ابن اهيعة فيما ذكره البيهقي وبما أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان من حديث أبي امامة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في حجة الوداع العارية مؤداة والزعيم غارم وتعقب بان التصريح بضمن الزعيم لا يدل على عدم ضمان المستعير واستدل من قال بالضمن بحديث حمزة الاتى وبقره انه تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ولا يخفى ان الامر بتأدية الامانة لا يستلزم ضمانا اذا تلفت واستدل من فرق بين الحيوان وغيره بحديث صفوان الاتى ولا يخفى ان دلالة علي أن غير الحيوان مضمون لا يستلزم ضمانا ان حكم الحيوان بخلافه (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا لامانة الى من اتقنتك ولا تخن من حلتك رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناده طلق ابن غنم عن شريك واستشهد له الحاكم بحديث أبي القبايح عن أنس وفي اسناده أيوب ابن سويد يختلف فيه وقد تفرده كمال الطبراني وقد استذكر حديث الباب أبو حاتم الرازي وأخرجه أيضا البيهقي ومالك وفي الباب عن أبي بن كعب عن عبد بن الجوزي

وابن ماجه في الاحكام قال الشوكاني ولقطة مكة المكرمة أشد تعريفا من غيرها ولا بأس بان ينتفع الملتقط بالشيء اليسير في الحقير كالعصا والسطر ونحوهما بعد التعريف به ثلاثا وتلقط ضالة الدواب الا الابل اقوله صلى الله عليه وآله وسلم مالك ولها معها احذا وهما سقاؤه اترد الما مواتا كل الشهر رواه البخاري عن زيد بن خالد الجهني اه ويلحق بالابل ما يمنع بقوته من صفار السباع كالبقرة والقرص أو بعده كالارنب والطبي أو بطايرها كالحمام فهذا هو الضو لا يحل التقاطه بغارة لانه مصون بالامتناع عن أكثر السباع مستغن بالرحى الى ان يجد ما لك اذا كان التقاطه له لذلك ويجوز لحفظ صيانة له من الخونة (عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال اني لا نقبل الى اهلي فاجسد القرة) يسكون الميم واتي بلفظ المضارع استحضار الصورة الماضية (ساقطة على فراشي فارفعها لا كلها ثم أخشى ان تكون صدقة فالقيها) ظاهره انه تركها تورعا خشية أن تكون من الصدقة المولم يخش ذلك لا كلها ولم يذكر تعريفا فدل على ان مثل ذلك من المحقرات يملك بالاختلاص لا يحتاج الى تعريف لكن هل يقال ان القطة وخص في تركها تعريفا فيها أو ليست القطة لان القطة ما من شأنه ان يتكلم دون ما لا يقوله (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المظالم) • جمع مظلمة بكسر اللام ١٧٥ وقصها حكام الجوهري وغيره والكسر

اكثر ولم يضبطها ابن سيدة في سائر تصرفها الا بالكسر وفي القاموس والمظلمة بكسر اللام وكثامة ما يظلمه الرجل فلم يذكر فيه غير الكسر ونقل ابو عبيد عن ابن بكر بن القوطية لا تقول العرب مظلمة بفتح اللام انما هي مظلمة بكسر ها وهي اسم لما اخذ بغير حق والظلم بالضم قال صاحب القاموس وغيره وضع الشيء في غير موضعه (عن ابن سيدة المندري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم انه قال اذا خاص المؤمنون) فجوا (من) الصراط المضروب على (الدار حسوا بقنطرة) كائنة (بين الجنة والصراط الذي على متن النار في قاصون) من القصاص والمراد به تتبع ما ينهم من المظالم واسقاط بعضهم اياه في لفظة الضاد المحجمة المنة وحة المحقة (مظالم كانت بينهم في الدنيا) من انواع المظالم المتعلقة بالابدان والاموال في قاصون بالحسنات والسيئات فمن كانت مظلمته اكثر من مظلمة

في العمل المتناهية وفي اسناده من لا يعرف وأخرجه أيضا الدارقطني وعن أبي امامة عند البيهقي والطبراني بسند ضعيف وعن أنس عند الدارقطني والطبراني والبيهقي وأبي نعيم وعن رجل من الصحابة عند أحمد وأبي داود والبيهقي وفي اسناده مجهول آخر غير الصحابي لان يوسف بن ماهك رواه عن فلان عن آخر وقد صححه ابن السكن وعن الحسن بن سريته عند البيهقي قال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال ابن الجوزي لا يصح من جميع طرقه وقال أحمد هذا حديث باطل لا اعرفه من وجهه يصح ولا يخفى ان وروده بهذه الطرق المتعددة مع تصحيح امامين من الائمة المعتبرين لبعضها وتخصيص امام ثالث منهم بما يصير به الحديث منتهض الاحتجاج قوله ولا تخن من خائف فيه دليل على انه لا يجوز كفاؤه الخائن بمنزلة فعله فيكون مخصوصا للعموم وقوله تعالى وبجزاء سيئة سيئة مثلها وقوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما قوبلتهم به وقوله تعالى ومن اعتدى عليكم فاعمدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والحاصل ان الادلة القاضية بتكريم مال الآدمي ودمه وعرضه وعمومها مخصوص بهذه الثلاث الآيات وحديث الباب مخصوص بهذه الآيات فيحرم من مال الآدمي وعرضه ودمه ما لم يكن على طريق المجازاة فانما احلال الاخطيئة فانما لا تحل ولكن الاخطيئة انما تكون في الامانة كما يشهد بذلك كلام القاموس فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث على انه لا يجوز ان تعذر عليه استيفاء حقه حبس حق خصمه على العموم كما فعله صاحب البحر وغيره انما يصح الاستدلال به على انه لا يجوز لانسان اذا تعذر عليه استيفاء حقه أن يحبس عنه ودية لخصمه أو عارية مع ان الاخطيئة انما تكون على جهة التدبيرة والخفية وليس محل النزاع من ذلك وما يؤيد الجواز انه صلى الله عليه وآله وسلم لم لامرأة أبي سفيان أن تأخذها ولولدها من مال زوجها ما يكفيها كافي الحديث الصحيح وقد اختلف في مسئلة الحبس المذكورة فذهب الهادي الى انه لا يجوز مطلقا لمن الحبس ولا من غيره قال المؤيد بالله ان قول الهادي مسبق بالاجماع وقال الشافعي والمنصور بالله يجوز من الحبس وغيره وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله يجوز من الحبس فقط وقال الامام يحيى يجوز من الحبس ثم من غيره ثم عذرنا قال في البحر بعد حكاية الخلاف قلت الاقرب اشتراط الحماكم حيث يمكن للخبر يعني حديث الباب فان تعذر جاز الحبس وغيره لئلا تضيق الحقوق وظواهر الآي (وعن الحسن بن سمره عن

احيه اخذ من حسناته ولا يدخل احد الجنة ولا احد عليه تباعة (حتى اذا نقوا) بضم النون والقاف المشددة من التنقية وفي لفظه صواب أي خلصوا من الآثام بقصاصه بعضها يهض (أذن لهم بدخول الجنة) ويقتطعون فيها المنازل على قدر ما بقي لكل واحد من الحسنات (فو) الله (الذي نفس محمد بيده لا يهديهم يسكنه في الجنة أدل بمنزله كان في الدنيا) وانما كان أدل لانهم عرفوا ما كانوا يهضها عليهم بالغداة والعشي والحديث أخرجه البخاري أيضا في الرقاق (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول ان الله يهدي المؤمن) أي يقربه (فيضع عليه كنفه)

بفتح الكاف والنون اى حفظه فستره قاله ابن المبارك والاولى اجراء الكنف على ما جاء من غير تأويل ولا تكيف ولا تعطيل ولا تشبيه كما هو مذهب سلف الامة واعتمها (ويستره) عن اهل الموقف (فيقول) تعالى له (اتعرف ذنبك كذا اتعرف ذنب كذا) مرتين (فيقول) المؤمن (نعم اى رب) اعرفه (حتى اذا قرره بذنوبه) جعله مقرا بان اظهر له ذنوبه والجلأ الى الانرار اى حتى يعرف منه الله عليه في سترها عليه في الدنيا وفي عفو عنه في الآخرة (ورأى في نفسه انه هلك) باستحقاقه العذاب (قال) تعالى له (سترتها) اى الذنوب (عليك في الدنيا ١٧٦) وانا اغفرها لك اليوم فيعطى (حينئذ) كتاب حسنة واما الكافر (بالافراد

(والمناقون) وفي لفظ المناق (فيقول الانهاد) جمع شاهد او شهيد من الملائكة والنبيين وسائر الانس والجن (هؤلاء) الذين كذبوا على ربهم الائمة الله على الظالمين وفيه اشارة الى ان عوم قوله اغفرها لك مخصوص بحديث ابي سعيد المصطفى (وعنه) اى عن ابن عمر (رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المسلم) رواه كان حرا وعبد ابانغا اولا (اخو المسلم) اى فى الاسلام (لا يظلمه) خبره عن النهى لان ظلم المسلم للمسلم حرام (ولا يسهله) بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه لا يتركه مع من يؤذيه بل يحميه وزاد الطبرانى ولا يسهله فى مصيبة نزلت به (ومن كان فى حاجة اخيه) المسلم (كان الله فى حاجته) وعنه مسلم من حديث ابي هريرة واقه فى عون العبد ما كان العبد فى عون اخيه (ومن فرج عن مسلم كربة) بضم الكاف وسكون الراء وهى النعم الذى ياخذ النفس اى من كرب الدنيا (فرج الله عنه كربة

الذى صلى الله عليه وآله وسلم قال على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه الخمسة الا انس زادا بودود والترمذى قال قتادة ثم نسي الحسن وقال هو أمينك لا ضمان عليه يعنى العارية) الحديث صححه الحاكم وسماع الحسن من سمرة فيه خلاف مشهور وقد تقدم وفيه دليل على انه يجب على الانسان رد ما أخذته يده من مال غيره باعارة او اجارة او غيرهما حتى يرد الى مالكه وبه استدلل من قال بان الوديع والمستعير ضمانان وقد تقدم الخلاف فى ذلك وهو صالح للاحتجاج به على التضمين لان المأخوذ اذا كان على اليد الاخذة حتى ترد فالمراد انه فى ضمانها كما يشهر لفظ على من غير فرق بين مأخوذ ومأخوذ وقال المقبلى فى المنار يحتجون بهذا الحديث فى مواضع على التضمين ولا اراه صريحا لان اليد الامينة ايضا عليهم اما اخذت حتى ترد والافليست بأمانة

ومستخبر عن ميرالى تركته • بعمياء من لبلى بغير يقين يقولون خبرنا فانت أمينها • وما أنا ان خبرتم بأمين

انما كلامنا هل يضمنه الوتلت بغير جنائية وليس الفرق بين المضمون وغير المضمون الا هذا واما الحفظ فستره ترك وهو الذى تفيد على فعلى هذا لم ينس الحسن كما زعم قتادة حين قال هو أمينك لا ضمان عليه بعد رواية الحديث اه ولا يخفى عليك ما فى هذا الكلام من قلة البدوى وعدم الفائدة ويبان ذلك ان قوله لان اليد الامينة عليها ما اخذت حتى ترد والافليست بأمانة يقتضى الملازمة بين عدم الرد وعدم الامانة فيكون تلف الوديعه والعارية باى وجه من الوجوه قبل الرد مقتضى الخروج الامين عن كونه امينا وهو بمنزلة فان المقتضى لذلك انما هو التلف بجنائية ولا نزاع فى أن ذلك موجب للضمان انما النزاع فى تلف لا يصير به الامين خارجا عن كونه امينا كالتلف بالسر لا بطاق دفعه أو بسبب سحر أو نسيان أو باقعة سماوية أو مرقعة ارضياع بالاعتقار فانه يوجد التلف فى هذه الامور مع بقاء الامانة وظاهر الحديث يقتضى الضمان وقد عارضه ما سلفنا وقال فى ضوء النهار ان الحديث انما يدل على وجوب تأدية غير التلف والضمان عبارة عن غرامة التلف اه ولا يخفى ان قوله فى الحديث على اليد ما أخذت من المقتضى الذى يتوقف فهم المراد منه على مقدر وهو اما الضمان أو الحفظ أو التأدية فيكون معنى الحديث على اليد ضمان ما اخذت او حفظ ما اخذت او تأدية ما اخذت

من كربات يوم القيامة) بضم الكاف والراء جمع كربة (ومن ستر مسلما) رآه على معصية قد انقضت فلم يظهر ذلك للناس ولا فلورآه حال تلبسه بها واجب عليه الانكار لاسيما ان كان مجاهرا بها فان انتهى والارفعه الى الحاكم وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة (ستره الله يوم القيامة) وفى حديث ابي هريرة عند الترمذى ستره الله فى الدنيا والآخرة وفيه اشارة الى ترك الغيبة لان من أظهر مساوى أخيه فلم يستره وفى الحديث حصص على التعاون وحسن التعاضد والافقة وفيه ان المجازاة تقع من جنس الطاعة وان من حلف ان فلانا أخوه واراد اخوة فى الاسلام لم يحنث وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا فى الاكراه

مسلم وأبو داود والترمذي في الحدود والنسائي في الرجم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم النصر أخاك) أي في الإسلام (ظالمًا) كان (أو مظلوما) زاد في الأكرام عن عبيد الله وحده فقال رجل يا رسول الله انصره إذا كان مظلوما فأريت إذا كان ظالما كيف أنصره قال تجزئه عن الظلم فإن ذلك أنصره أي منعه إياك من الظلم أنصره إياك على شيطانه الذي يغويه وعلى نفسه التي تأمره بالسوء وتطغيه (قال) رجل (يا رسول الله) ولم يسم هذا الرجل (هذا) أي الرجل الذي أنصره (حال كونه) (مظلوما فكيف تنصره) (حال كونه) (ظالما) ١٧٧ قال تأخذ فوق يديه) بالثنية وهو كناية عن

منعه عن الظلم بالفعل أن لم يمنع بالقول وعن بالقوة الإشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة وقد ترجم البخاري بالفظ الإهانة وساق الحديث بالفظ النصر فاشار إلى ما ورد في بعض طرقه وذلك في ما رواه حديث بن معاوية وهو بالمهملة وآخر جيم مصغرا عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا أن أخاك ظالما الحديث أخرجه

ابن عدي وأبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه منه البخاري قال ابن بطال النصر عند العرب الإهانة وقد فسر صلى الله عليه وآله وسلم أن نصر الظالم منعه من الظلم لأنك إذا تركته على ظلمه أده ذلك إلى أن يقتص منه ففعل له من وجوب القصاص نصرة له وهذا من باب الحكم بالشيء وتسميته بما يؤل إليه وهو من عجيب الفصاحة ووجيز البلاغة وقد ذكر مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر حديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه ولنظنه اقتتل رجل من المهاجرين و غلام من الأنصار فتسدى المهاجري

ولا يصح ههنا تقدير التأدية لأنه قد جعل قوله حتى تؤديه غاية لها والشي لا يكون غاية لنفسه وأما الضمان والحفظ فكل واحد منهما مما الخ للتقدير ولا يقدران معهما تقرر من أن المقضي لا عموم له فن قدر الضمان أوجبه على الوديع والمستعير ومن قدر الحفظ أوجبه عليهم وأول ما يوجب الضمان إذا وقع التلف مع الحفظ الممتنع به وجه ما تعرف أن قوله أنما يدل الحديث على وجوب التأدية تغير التلف ليس على ما ينبغي وأما مخالفة رأي الحسن لروايته فقد تقرر في الأصول أن العمل بالرواية لا يبرأى (وعن صفوان بن أمية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استع رمنه يوم حنين أد رعا فقال اغصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة قال فضاع بعضهم فعرض عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يضعها له فقال أنا اليوم في الإسلام أرغب رواه أحمد وأبو داود وعن أنس بن مالك قال كان فزع بالمدينة فاستعار النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسا من أي طلبة يقال له المندوب فركبه فلما رجع قال ما رأيانا نثنى وإن وجدناه لجرام تنق عليه) حديث صفوان أخرجه أيضا النسائي والحاكم وأورد له شاهدا من حديث ابن عباس وأفظه بل عارية مؤداة وفي رواية لأبي داود أن الأذراع كانت ما بين الدلائل إلى الأربعين ورواه البيهقي عن أمية بن صفوان مرسلًا وبيزار الأذراع كانت ثمانين ورواه الحاكم من حديث جابر وذكر أنهم أمانة درع وأعل ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث قال ابن حزم أحسن ما فيها حديث يعلى بن أمية وقد تقدم في كتاب الوكالة قوله اغصبا ممول لفعل مقدروه مدخول الممزة أي أنا أخذها غصبا لا ترددها على فأجاب صلى الله عليه وآله وسلم بقوله بل عارية مضمونة فن استدل بهذا الحديث على أن العارية مضمونة بجعل لفظ مضمونة صفة كاشفة لحقيقة العارية أي أن شأن العارية الضمان ومن قال أن العارية غير مضمونة جعل لفظ مضمونة صفة مخفية أي استعيرها منك عارية متصفة بانها مضمونة لا عارية مطلقة عن الضمان قوله فعرض عليه أن يضعها فيه دليل على أن الضياع من أسباب الضمان لا على أن مطلق الضياع تفريط وأنه يوجب الضمان على كل حال لاحتمال أن يكون تلف ذلك البهض وقع فيه تفريط قوله فزع أي خوف من عدو أو بوطلة المذكور هو زيد بن سهل زوج أم أنس قوله يقال له المندوب قيل سمى بذلك من النذب وهو الرهن عند السباقي وقيل لنذب كان في جسمه وهو أثر الجرح قوله وإن

٢٣ نيل خا بالله مهاجرين ونادى الأنصارى بالانصار فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما هذا دعوى الجاهلية قالوا لا إلا أن غلامين اقتتلا فأكسع أحدهما الآخر فقال لا بأس ولنصر الرجل أخاه ظالما أو مظلوما الحديث وذكر الفضل الضبي في كتابه المغاخر أن أول من قال أنصر أخاك ظالما أو مظلوما جندب بن العنبر الثقفي وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حجة الجاهلية لا على ما فسرته النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي ذلك يقول شاعرهم إذا نال أنصر أخى وهو ظالم على القوم لم أنصر أخى - بين يظلم قال ابن المغيرة في الحديث إشارة إلى أن التوكالة فعل في باب الضمان وبفتح فروع كثيرة (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم قال الظلم ظلمات يوم القيامة)

أى بأخذ مال الغير بغير حق أو التناول من عرضه أو نحو ذلك ظلمة على صاحبه فلا يهتم به يوم البعث بسبب ظلمه في الدنيا
 فر بما وقع قدومه في ظلمة ظلمه فهو في حقرة من حقرة النار وإنما يشأ الظلم من ظلمة القلب لأنه لو استنار بنور الهدى لاعتبر فاذا
 سمى المتقون بنورهم الذى حصل لهم بسبب التقوى اكتنفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يغنى عنه ظلمه شيئاً قال ابن مسعود
 يوثق بالظلمة فيوضعون في تابوت من نار ثم يزجون فيها وهذا الحديث أخرجه الترمذى في البرور - لم في الادب ولفظه من
 حديث جابر انقوا الظلم فان الظلم ظلمات ١٧٨ يوم القيامة واتفقوا الشرح الحديث قال ابن الجوزى الظلم يشتمل على معصيتين

أخذ حق الغير بغير حق ومبارزة
 الرب بالخسافة والمعصية فيسه
 أشد من غيرها لأنه لا يقع غالباً
 الا بالضعيف الذى لا يقدر على
 الانتصار (عن أبي هريرة رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم من كانت
 له مظلمة لأخيه) وفي رواية لأحد
 (من عرضه) بكسر العين المهملة
 موضع الذم والمدح منه سواء
 كان في نفسه أو أصله أو فرعه
 (أو نبي) من الاشياء كالأموال
 والمجاهات حتى اللطمة وهو من
 عطف العام على الخاص (فليجعله
 منه اليوم) أى من أيام الدنيا
 لما بلته بقوله (قل لا يكون
 دينار ولا درهم) فيؤخذ منه بدل
 مظلمته وهو يوم القيامة والمراد
 بالتمهل ان يسأله أن يجبه له في حل
 وإبطابه ببرائة ذمته وقال الخطابي
 معناه يستتويه ويقطع دعواه
 عنه لأن ما حرم الله من الغيبة
 لا يمكن تحمله وجام رجل الى ابن
 سيرين فقال اجبه لى في حل فقد
 اغتبتك فقال انى لأحل ما حرم
 الله ولكن ما كان من قبلنا فانت

وجدناه بصراً قال الخطابي ان هى المنايسة واللام بمعنى الاى ما وجدناه الاجر قال ابن
 التين هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين أن ان مخففة من الثقيلة واللام زائدة قال
 الأصمعي يقال للفرس بجر اذا كان واسع الجرى أو لان جريه لا يتعد كما لا يتعد البصر ويؤيده
 ما وقع في رواية للبخارى بلفظ فكان بعد ذلك لا يجارى (وعن ابن مسعود قال كان أحد
 الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عاربة الدلو والقدر رواه ابوداود)
 الحديث سكنت عنه ابوداود وحسنه المنذرى وروى عن ابن مسعود وابن عباس انهما
 قسرا قوله تعالى ويعنعون الماعون انه متاع البيت الذى يعطاه الناس بينهم من القناس
 والدلو والحبل والقار وما شبه ذلك وعن عائشة الماعون الماعون النار والمخ وقيل الماعون
 الزكاة قال الشاعر

قوم على الاسلام لما عنعوا * ماعونهم ويضيعوا التمهلا

قال في الكشف وقد يكون منع هذه الاشياء محظوراً في الشريعة اذا استعيرت عن
 اضطرار وقبيحاً في المروءة في غير حال الضرورة وأخرج ابوداود والنسائي عن بهيسة بضم
 الموحدة وفتح الهاء وسكون الياء التحية بعددها ستمائة حلة الفزارية عن أبيها فانت
 استأذن أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدخل بيته وبين قميصه فجعل يقبله ويلتزم ثم قال
 يا رسول الله ما الشئ الذى لا يحل منعه قال الماء قال يابى الله ما الشئ الذى لا يحل منعه
 قال الملح قال يابى الله ما الشئ الذى لا يحل منعه قال أن نعمل الخير خيراً وسيأتى حديث
 بهيسة هذا في باب اقطاع المعادن من كتاب احياء الموات وروى ابن أبي حاتم عن قرّة بن
 رجوس النخري انهم وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسالوا يا رسول الله
 ما نعه هذا فقال لا تمنعوا الماعون قالوا يا رسول الله وما الماعون قال في الحجر والحديد
 وفي الماء قالوا فافى الحديد قال قدوركم النحاس وحديد القناس الذى تمتهنون به قالوا وما
 الحجر قال قدوركم الحجاز وهذا حديث غريب وروى عن عكرمة ان رأس الماعون زكاة
 المال وأدناه الخصل والدلو والابرة وروى ابن أبي حاتم ان الماعون العوارى وأصل الماعون
 من المعن وهو الشئ القليل فسميت الزكاة ماعوناً لانها قليل من كثير وكذلك الصدقة
 وغيرها وهذه التفاسير ترجع كلها الى شئ واحد وهو المعاونة بمال أو منفعة ولهذا قال محمد
 ابن كعب الماعون المعروف وفي الحديث كل معروف صدقة (وعن عائشة انها قالت

في حل وما قال قبل أن لا يكون دينار ولا درهم كانه قبل فأيؤخذ عنه بدل مظلمته فقال (ان كان له) أى الظالم (عمل) وعليها
 صالح أخذ منه) أى من ثواب عمله الصالح (بقدر مظلمته) التى ظلمها له صاحبه (وان لم يكن له) حصة من ثواب عمله (صاحبه)
 الذى ظلمه (فحمل عليه) أى على الظالم عقوبة سيئات الظالم قال المازرى زعم بعض المبتدعة ان هذا الحديث معارض لقوله
 تعالى ولا تزروا زرة وزراً أخرى وهو باطل وجهه البينة لأنه انما عوقب بفعله ووزره فتوجه عليه حقوق لغريمه فدفع اليه من
 حسنة فلما فرغت حسنة أخذ من سيئات خصمه فوضعت عليه حقيقة العقوبة مسببة عن ظلمه ولم يعاقب بغير جنابة منه
 وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو اوضح سياطاً من هذا ولفظه المفلس من أمتى من يأتى يوم القيامة بصلاة

وصيام وزكاة وبأني قد شتم هذا وسفك دم هذا وكل مال هذا فاعطى هذا من حسنة وهذا من حسنة فان فئت حسنة قبل
أن يقضى ما عليه أأخذ من خطاياهم فطرحت عليه وطرح في النار (عن سعيد بن زيد) القرشي أحد العشرة المبشرين بالجنة
(رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ظلم من الأرض شيئا فليأكله أو كثيرا أو قويا من أخذ
شبرا من الأرض ظالما ولا حسنة من حديث أبي هريرة من أخذ من الأرض شبرا بغير حقته (طوقه من سبع أرضين) أي يوم
القيامة قبل أن يطوق التكليف وهو أن يطوق جملها يوم القيامة ولا حد ١٧٩ من حديث يعلى بن مرة مرفوعا من أخذ

أرضا بغير حقها كاف أن يحمل
تراجمها إلى المحشر وفي رواية
للطبراني في الكبير من ظلم من
الأرض شبرا كاف أن يحقر حتى
يلغ به الماء ثم يحمله إلى المحشر
وقيل أنه أراد أن يحسف به الأرض
فتصير الأرض المغصوبة في حقته
كالطوق ويهظم قدره حتى
يسع ذلك كما جاف غلاظ جلد الكافر
وعظم ضرره قال البغوي وهذا
أصح ويؤيده حديث ابن عمر
المسوق في هذا الباب ولفظه
خسف به يوم القيامة إلى سبع
أرضين وفي حديث ابن مسعود
عند أحمد بإسناد حسن والطبراني
في الكبير قلت يا رسول الله أي
الظالم الظلم فقال ذراع من الأرض
ينقص المراء المسلم من حق أخيه
فليس حصاة من الأرض يأخذها
الاطوقها يوم القيامة إلى قصر
الأرض ولا يعلم قصرها إلا الله الذي
خلقها والمراد بالاطوق الإنم
فيكون الظلم لازما في حقته لزوم
الإنم حقته ومه قوله تعالى أوزمناه
طائره في عنقه وهذا تهديد عظيم
للغاصب خصوصا ما يفعله به منهم

وعليه أدرع قطري عن خمسة دراهم كان لي من درع علي محمد رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم فما كانت امرأة تقين بالمدينة الأرسلة إلى نسيه يرواه أحمد والبخاري قوله
درع الدرر قبض المرأة وهو مذ كثر قال الجوهري ودرع الحديد مؤنثة وحكي أبو عبيدة
أنه أيضا مذ كروبوثة قوله قطري بكسر القاف وسكون المهملة به سدها وفي رواية
المستلى والسرخسي بضم القاف وسكون المهملة وآخر منون والقطري نسبة إلى القطر
وهي ثياب من غايظ القطر وغيره وقبل من القطن خاصة تعرف بالقطرية فيها حجرة قال
الازهرى الثياب القطرية منسوبة إلى قطر قرية من البحرين فكسروا القاف للنسبة
وخففوا قوله عن خمسة دراهم ينصب عن بقية درع ل وخسة بالخفض على الإضافة أو
برفع عن وخسة على حذف الضمير والتقدير عنه خمسة وروى بضم أوله وتشديد الميم على
لفظ الماضي ونصب خمسة على نزع الخافض أي قوم بخسة دراهم قوله تقين بالقاف
والثمانية المشددة أي تزين من قان الشيء قيسانه أي أصله والقيمة يقال للماشطة
وللمغنية وحكي ابن التين أنه روى تقين بالفاء أي تعرض وتجب لي على زوجها قال في الفتح
ولم يضبط ما بعد الفاء قال ورايته بخط بعض الحفاظ بمئة فواقية قال ابن الجوزي أرادت
ماشطة أنهم كانوا أولاف في حال ضيق فكان الشيء المحقر عندهم أذل العظم القدر وفي
الطهيت إن عارية الثياب للعرس أمر معجول به مرغ فيه وأنه لا يعد من التشبع
(وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من صاحب بيل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدي
حقها إلا أقعد لها يوم القيامة بقصاع فترتطوهم ذات الطلף بظلمتها وتقطعها ذات

القرن ليس فيها يومئذ جناح ولا مكسورة القرن فليأمر رسول الله ومأخذها قال اطراق
خلها وإعارة دلوها ومنحمتها وحملها على الماء وحمل عليها في سبيل الله ورواه أحمد ومسلم
الحديث قد سبق شرح بعض ألتاظه في أول كتاب الزكاة قوله اطراق خلها أي عارية
الفضل لمن أراد أن يستعيره من مالك بطريقه على ما شئته قوله وإعارة دلوها أي من
حقوق الماشية أن يعير صاحبها الدلو الذي يستقي به إذا طلب منه من يحتاج إليه قوله
ومنحمتها بالنون والمهملة والنخعة في الأصل العطية قال أبو عبيدة النخعة عند العرب على
وجبهين أحدهما أن يعطى الرجل صاحبه فيكون له ولا آخر أن يعطيه ناقة أو شاة فينتفع
يحلم أو وبرها أو منافعها والمراد بها عارية ذوات الألبان ليؤخذ لبنها ثم ترد لصاحبها

من بناء المدارس والربط ونحوه مما يظنون به الأقرب والذكر الجليل من غصب الأرض لذلك وغصب الآلات وأسمه مال
العمال ظلموا على تقدير أن يعطى فاعطى ظلم الذي اكتسبه ظلم الذي لم يقل أحد يجوز أخذه ولا السكندر
على اختلاف ملأهم فبازده هذا الظالم بإرادته الخيرة على زعمه من الله بعدد ما سمع هذا الظالم قوله صلى الله عليه وآله وسلم من
ظلم من الأرض شيئا طوقه من سبع أرضين وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في ما يروى عن ربه ثلاثة أمانا خصهم يوم القيامة رجل
أعطى بي العهد ثم غدر ورجل باع حرا أو كل غنمه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه عمله ولم يعطه أجره ورواه البخاري وفي الحديث
تحرير الظلم والغصب وتغليظ عقوبته وإمكان غصب الأرض وأنه من الكبائر قاله القرطبي وكأثره فرعه على أن الكبيرة ما ورد

فيه وعبد شديد خلافا لابي حنيفة وأبي يوسف حيث قالوا الغصب لا يتحقق الا فيما ينقل ويحول لان ازالة اليد بالنقل ولا تنقل في العقار واذ غصب عقار فهو ملك في يده لم يضمنه وقال محمد يضمنه وهو قول أبي يوسف الاول وبه قال الشافعي لتحقيق اثبات اليد ومن ضرورته زوال اليد المالك لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة فيتحقق الوصفان وهو الغصب فصار كالمقول بوجود الودعية ولا يحنيفة وأبي يوسف ان الغصب اثبات اليد بازالة المالك بفعل في العين وهذا لا يتصور في العقار لان يد المالك لا تنزل الا بخراجه ١٨٠ عنهم وهو فعل فيه لا في العقار قاله في الهداية قال ابن المنير وفيه دليل

على أن الحكم اذا تعلق بطاهر الارض تعلق بباطنها الى التحريم فن ملك ظاهر الارض ملك بباطنها من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك وان من ملك أرضا ملك أسفلها الى منتهى الارض فله أن يمنع من حفر تحتها بئر أو بئر بغير رضاه ومن حبس أرضا مسجدا أو غيره يتعلق التحبيس بباطنها حتى لو أراد امام المسجد أن يفتقر تحت أرض المسجد ويبنى مطامير تكون أبوابها الى جانب المسجد تحت مصطبة له أو نحوها او جعل المطامير حوائت ومحازن لم يكن ذلك لان باطن الارض تعلق به الحبس كظاهرها فكما لا يجوز اخذ قطعة من المسجد حائوتا كذلك لا يجوز ذلك في باطنها ~~تعلق~~ في الفتح وفيه ان الارضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لانها لو فتقت لا كتفى في حق هذا الغاصب بطريق الذي فصها لانفصالها عما تحتها اشار الى ذلك الداودي وفيه ان الارضين السبع طباق كالسحوات وهو ظاهر قوله تعالى

*(كتاب احياء الموات) *

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحيأ أرضا ميتة فهي له روى أحمد والترمذي وصححه * وفي لفظ من أحاط حائطاً على أرض فهي له روى أحمد وأبو داود ولا حدة له من رواية سمرة * وعن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق روى أحمد وأبو داود والترمذي * وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عمر أرضاً ليست لاحد فهو أحق بها روى أحمد والبخاري * وعن أسمر بن مضر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبأيعته فقال من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له قال فخرج الناس يتعادون يتقاطعون روى أبو داود) حديث جابر أخرجه بكنوه النسائي وابن حبان وحديث سمرة أخرجه أيضا أبو داود والطبراني والبيهقي وصححه ابن الجارود وهو من رواية الحسن عنه وفي نسخة منه خلاف وانظره من أحاط حائطاً على أرض فهي له وحديث سعيد أخرجه أيضا النسائي وحسنه الترمذي وأعله بالارسال فقال روى مراسلا ورجح الدارقطني ارساله أيضا وقد اختلف مع ترجيح الارسال من هو الصحابي الذي روى من طريقه فقيل جابر وقيل عائشة وقيل عبد الله بن عمرو روى الحافظ الاول وقد اختلف فيه على هشام بن عروة اختلافا كثيرا ورواه أبو داود الطيالسي من حديث عائشة وفي استاده زمعة وهو ضعيف ورواه ابن أبي شيبة والحق بن راهويه في مسندهما من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو ابن عوف عن أبيه عن جده وعاقبه البخاري وحديث أسمر بن مضر من صحبه الضياء في الفخار وقال البغوي لا اعلم بهذا الاسناد غير هذا الحديث قوله من أحيأ أرضاً ميتة الارض الميتة هي التي لم تعم رشبت عمارتها بالحياة وتعطيلها بالموت والاحياء ان يعمد

ومن الارض مثلهن خلافاً قال ان المراد بقوله سبع أرضين سبعة أقاليم لانه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شخص شبراً من اقاليم آخر قاله ابن النين (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ من الارض شياً قل أو كثر (بغير حقه خسف به) أي بالآخذ غصباً تلك الارض المغصوبة (يوم القيامة الى سبع أرضين) فتصير له كاطوف في عفة بعد أن يطوله الله تعالى وان هذه الصفات تنوع لما حب هذه الجنابة على حسب قوة المفسد وتضعفها فيه مذهب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا (وعنه) أي وعن ابن عمر (رضي الله عنه انه مر بقوم يأكلون تمر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهى عن الاقران) من الثلاث المزيد فيه قال عياض والصواب القران وهو أن تقرن غرة بقرعة عند الإكل لان فيه

انما فابرفيقه مع منافيه من الشره المزرى به صاحبه ثم اذا كان القرملة كالهله أن يأكل كعفا شاة وكذلك ان اذن له في ذلك جازا
لانه سقه فله أن يسقطه وهذا قوي مذهب من يصح هبة المجهول (الأن يستأذن الرجل منكم أخاه) فيما أذن له فانه يجوز لانه
حقه فله انقاطه وهل انتهى للتصريح أو للتنزيه فنقل عياض عن أهل الظاهر انه لا تحريم وعن غيرهم انه للتنزيه وصوب النووي
الفصل قال كان مشتهرا كابدهم حرم الأبرضا هم والأقلا وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الأطعمة والشركة ومسلم وأبو
داود والترمذي وابن ماجه في الأطعمة والنسائي في الوصية (عن عائشة ١٨١ رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) قال ان ابغض الرجال الى

الله عز وجل (الاندالمهم)

أفعل نقصه -يل من اللدد وهو

شدة الخصومة والخصم يفتح الخاء

وكسر الصاد المولع بالخصومة

الماهر فيها واللام في الرجال للهدا

فالمراد الاخنس وهو منافق أو

المراد اللاد في الباطل المستحل له

أوهو تغليظ في الزجر والحديث

أخرجه أيضا في الاحكام والتفسير

ومسلم في القدر والترمذي

والنسائي في التفسير (عن أم

سلمة رضى الله عنها زوج النبي

صلى الله عليه وآله وسلم انه

سمع خصومة ياب حجرته) التي

هي سكن أم سلمة (أخرج اليهم)

أى الى الخصوم ولم يسموا (فقال

انما أنا بشر) من باب الحصر

الجازى لانه حصر خاص أى

باعتبار علم البواطن ويسمى عنه

علماء البيان قصر القلب لانه ألقى

به للرد على من زعم أن من كان

رسولا يعلم الغيب فيطلع على

البواطن ولا يخفى عليه المظالم

ونحو ذلك فاشار الى أن الوضع

البشرى يقتضى أن لا يدرك من

الامور الاظواهر فانه خالق خلقا لا يسلم من قضايا تنجبه عن حقائق الاشياء فاذا ترك على ما جبل عليه من القضايا البشرية ولم

يقرب بالوحى السماوى طرأ عليه ما يطرأ على سائر البشر (وانه ياتى في الخصم) وفي الاحكام وانكم تفتضون الى (فأعل بعضكم

أن يكون أبلغ) أى أحسن ايراد الكلام (من بعض) أى وهو كاذب وفي الاحكام ولعل بعضكم أن يكون الحق بحجته من بعض

أى السن وأقص وأين كلاما وأقدر على الحق وفيه اقتران خبر لعل التي اسمها جثة بأن المدبرة (فاحسب) بفتح السين وكسر ها

لغة أن أى فأنظر لفصاحته ببيان حجته (انه صدق فاقضى له بذلك) الذى سمعته منه (فن قضيت) أى حكمت (له بحق مسلم) أى

أودى او معاهدا فالتعير بالمسلم لانه هو له وانما خرج مخرج الغالب (فانما هي) أى القصة والحالة (قطعة) طائفة (من النار)

شخص الى أرض لم يتق -دم ملك عليه الاحد فيصيح بالحقى او الزرع أو الغرس أو البناء
فتصير بذلك ملكا كيدل عليه أحاديث الباب وبه قال الجمهور وظاهر الاحاديث المذكورة
انه يجوز الاحياء سواء كان باذن الامام أو بغير اذنه وقال أبو حنيفة لا بد من اذن الامام
وعن مالك يحتاج الى اذن الامام فيما يقرب على اهل القرية اليه حاجة من مرغى ونحوه
وعنه قالت الهادي وقوله من أحاط حائطاً فمعه ان الحائط على الأرض من جهة
ما يستحق به ملكها والمقدار المعتبر ما يسمى حائطاً في اللغة وقوله وليس عرق ظالم حق قال
في الفتح رواية الاكثر بتقوين عرق وظالم نعم له وهو واجع الى صاحب العرق أى ليس
لذى عرق ظالم أو الى العرق أى ليس لعرق ذى ظالم ويرى بالاضافة ويكون الظالم صاحب
العرق ويكون المراد بالعرق الأرض وبالأول جزم مالك والشافعى والزهري وابن فارس
وغيرهم وبالغ الخطأ في غلط رواية الاضافة وقال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهراً
ويكون باطناً فالباطن ما احتقره الرجل من الآتبار واستخرجه من المعادن والظاهر
ما بناه أو غرسه وقال غيره الفرق الظالم من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير
حق ولا شبهة وقوله من حمر أرضاً بفتح العين وتخفيف الميم ووقع في البخاري من أعمر بزيادة
الهمزة فى أوله وخطئ راويها وقال ابن بطال يمكن أن يكون أعمر فمقطت التاء من
النسخة وقال غيره قد سمع فيه الرباعى يقال أعمر الله بك منزلك ووقع في رواية أبي ذر بن
أحمر بضم الهمزة أى أعمره غيره قال الحافظ وكان المراد بالغدير الامام قوله يتعادون
يقضون المعاداة الاسراع بالسير والمراد بقوله يقضون يعملون على الأرض علامات
بالخطوط وهى تسمى الخطوط واحدهم الخطبة كسر الخاء وأصل الفعل يقضطون
فادغم الطاء في الطاء والتقية يد بال -لم في حديث أعمريشمر بان المراد بقوله في حديث
عائشة ليست لاحد أى من المسلمين فلاحكم لتقدم الكفار أما اذا كان حربياً وظاهراً وأما
الذى فقيه خلاف معروف

(باب النهى عن منع فضل الماء) *

(من أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تمنعوا فضل الماء لتعربوا به الكلا

متفق عليه * ولمسلم لا يساع فضل الماء ليعاب به الكلا وللبخاري لا تمنعوا فضل الماء

التمنعوا به فضل الكلا * وعن عائشة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يمنع

الامور الاظواهر فانه خالق خلقا لا يسلم من قضايا تنجبه عن حقائق الاشياء فاذا ترك على ما جبل عليه من القضايا البشرية ولم
يقرب بالوحى السماوى طرأ عليه ما يطرأ على سائر البشر (وانه ياتى في الخصم) وفي الاحكام وانكم تفتضون الى (فأعل بعضكم
أن يكون أبلغ) أى أحسن ايراد الكلام (من بعض) أى وهو كاذب وفي الاحكام ولعل بعضكم أن يكون الحق بحجته من بعض
أى السن وأقص وأين كلاما وأقدر على الحق وفيه اقتران خبر لعل التي اسمها جثة بأن المدبرة (فاحسب) بفتح السين وكسر ها
لغة أن أى فأنظر لفصاحته ببيان حجته (انه صدق فاقضى له بذلك) الذى سمعته منه (فن قضيت) أى حكمت (له بحق مسلم) أى
أودى او معاهدا فالتعير بالمسلم لانه هو له وانما خرج مخرج الغالب (فانما هي) أى القصة والحالة (قطعة) طائفة (من النار)

اي من قضيت له بظاهر يخاف الباطن فهو حرام فلا يأخذن ما قضيت له لانه يأخذ ما يقول به الى قطعة من النار فوضع المستحب
وهو قطعة من النار موضع السب وهو ما حكم له به (فلما أخذها وأقاربت كها) قال النووي ليس معناه التضرع بل هو التمسيد
والوعيد كقوله تعالى فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وكقوله تعالى فاعملوا ما شئتم اه ويحتمل أن الصيغة الأولى للتمديد واه
للاضرب والثانية على حقيقة من الايجاب أي بل وليدعها والحديث أخرجه أيضا في الاحكام والشهادات وترك الخليل
ومسلم في القضاء وأبو داود في الاحكام ١٨٢ (عن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال قلنا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم)

انك تبعنا فنزل بقوم لا يشرونا
أى لا يضيعة لنا (فترى فيه
فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(انسان نزلتم بقوم قاصدا لكم)
بضم الهـ حزة وكسر الميم (عما
ينبغي للضيف فاقبلوا) ذلك منهم
(فان لم يفعلوا فخذوا منهم) أى
من مالهم (حق الضيف) فآمره
الوجوب بحيث لو امتنعوا من
فخذ له أخذ منهم فآمره وقال به
الملك مطا وقال أحمد بالوجوب
على أهل البادية دون القرى
ومذهب أبي حنيفة ومالك
والشافعي والجمهور ان ذلك سنة
مؤكدة واجابوا عن حديث
الباب بجملة على المضطرين فان
ضيافتهم واجبة تؤخذ من مال
المتمتع بعوض عند الشافعي
او هذا كان في اول الاسلام
حيث كانت المواساة واجبة فلما
انسع الاسلام نسخ ذلك بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم جائزته
يوم وائل هو الجائزة تفضل وليست
بواجبة وهذا ضعيف لاحتمال
أن يراد بالتفضل تمام اليوم
والليل لا أصل للضيافة او المراد

نقع البئر رواه أحمد وبن ماجه * وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال من منع فضل مائه أو فضل كائمه معه الله عز وجل فضله يوم القيامة
رواه أحمد * وعن عباد بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بين أهل
المدينة في الفل ان لا يمنع نفع بئر وقضى بين أهل البادية ان لا يمنع فضل ماء يمنع به الكلاء
رواه عبد الله بن أحمد في المسند) حديث عمرو بن شعيب في اسناده محمد بن راشد الخراشي
وهو ثقة وقد ضعفه به ضمه لكن حديث أبي هريرة بثقه لاصحة الاحاديث المذكورة بعده
ومما يشهد لصحة حديث جابر عند مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع
فضل الماء وحديث اياس بن عبد الله عند أهل السنن بنحوه وصححه الترمذي وقال أبو الفتح
القشيري هو على شرطه ما ولكن حديث عمرو بن شعيب في اسناده ليث بن أبي سليم وقد
رواه الطبراني في الصغير من حديث الاعشى عن عمرو بن شعيب ورواه في الكبير من
حديث زائدة بن أبيه وأسناده ضعيف وحديث عائشة رواه ابن ماجه من طريق
عبد الله بن اسمعيل وهو ابن أبي خالد الكوفي قال أبو حاتم مجهول وكذا قال في التقريب
قوله فضل الماء المراد به ما زاد على الحاجة ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد من حديث أبي
هريرة بالفظ ولا يمنع فضل ماء بعد ان يستغنى عنه قال في الفتح وهو محمول عند الجمهور وعلى
ماء البئر المحفورة في الأرض المملوكة وكذلك في الموات اذا كان لقصده التملك والصحيح عند
الشافعية ونص عليه في القديم وحرم له ان الحافر يملك ماءها وأما البئر المحفورة في الموات
اقتصد الارثفاق لا التملك فان الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به الى ان يرتحل وفي
الصورتين يجب عليه بذل ما ينفع عن حاجته والمراد حاجة نفسه وعياله وزرع وما شئت
هذا هو الصحيح عند الشافعية وخص المال كية هذا الحكم بالموات وقالوا في البئر التي
لا تملك لا يجب عليه بذل فضلها وأما الماء المهرز في الاناء فلا يجب بذل فضله لغير المضطر على
الصحيح اه قال في البحر والماء على ضرب حق اجماعا كالاناء غير المستخرجة والسيول
وملك اجماعا كما يحزر في الجرار ونحوها ومختلف فيه كما لا يروى العميون والقنا المحفورة
في الملك اه والفتاوى بفتح الفاء الكظامة التي تحت الأرض وسبأ في ذلك الخلاف في
ذلك قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء ان صاحب الحق أحق بمائه حتى يروى قال الحافظ
وما نقاه من الخلاف هو على القول بان الماء يملك فمات الذين يذهبون الى انه يملك وهم

العمال المبعوثون من جهة الامام بدليل قوله انك تبعنا فساكن على المبعوث اليهم طعامهم ومركبهم وسكناهم الجمهور
ياخذونه على العمل الذي يتولونه لانه لا مقام لهم الا باقامة هذه الحقوق كما الخطابي وقال وكان هذا في ذلك الزمان اذ لم يكن
للمسلمين بيت مال فاما اليوم فارزاق العمال من بيت المال قال والى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أهل نجران خاصة
وتعقب بأن في رواية الترمذي انما غفر يقوم وأشار الترمذي الى أنه محمول على من طلب الشراء محتاجا فامتنع صاحب الطعام فله
أن يأخذ منه كرها قال وروى نحو ذلك في بعض الحديث مفسرا وقيل انه خاص بأهل الذمة وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على
نصارى الشام ضيافة من نزل بهم وتعقب بأنه تخصيص يحتاج الى دليل خاص ولا حجة في ذلك فيمنع منه عمر لانه متأخر عن سؤال

هتية أشار الى ذلك النووي وعن الشيخ أبي الحسن المالكي ان المراد ان لكم أن تأخذوا من أراضهم بالسنتكم وثذكروا للناس عيهم وتعقبه المازري بان الأخذ من العرض وذكر العيب نذب في الشرع الى تركه لا الى فعله واقرى الاجوبة الاول واستدل به البزارى على مسئلة الظفر وترجم بلفظ قصاص المظلم اذا وجد مال ظالمه هل يأخذ منه بقدر الذى له ولو بغير حكم حاكم وهى مسئلة الظفر والمفق به عند المالكية انه يأخذ بتدرجه ان امن فتنه أو نسبة الى رذيله وهذا فى الاموال واما فى العقوبات البدنية فلا يقتص منها نفسه وان أمكنه أكثر الغوائل ١٨٣ وبمسئلة الظفر قال الشافعى لجزم بالأخذ فيما

اذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضى بان يكون غريمه منكرا ولا يئنة صاحب الحق عند وجود الجففس فيجوز عنه اخذه ان ظفربه فان لم يجد الا غير الجففس جاز أخذه بقدره ويجتهد فى التقويم ولا يحيف فان أمكن تحصيل الحق بالقاضى بان كان مقسرا مما طلا او منكرا وعليه بينة او كان يرجو اقراره لو حضر عنه الداغى وعرض عليه اليمين فهل يستعمل بالأخذ أم يجب الرفع الى القاضى فيه وجهان والاصح عند أكثرهم جواز الأخذ وعدم المالكية الخلاف كما مر وجوزة الحنفية فى المثلى دون المتقوم لما يخشى فيه من الحيف بهنى يأخذ من الذهب والذهب ومن الغضة النضة ومن المكيل المكيل ومن الموزون الموزون ولا يأخذ غير ذلك وفى سنن أبي داود من حديث المتقدم بن معدي كرب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيمارجل ضاف قوما فاصبح الضيف محروما

الجهورهم الدين لاخلاف عندهم فى ذلك وقد استدلل بتوجه النهى الى الفضل على جواز بيع الماء الذى لا فضل فيه وقد تقدم الكلام على ذلك فى البيع قوله لا يمنع به الكلام بفتح اليكاف واللام بعد هاء مزة مقصورة وهو النبات رطبه وياسه والمعنى أن يكون حول البئر كالألبن عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشى رعيه الا اذا مكثوا من سقى بها عنهم من تلك البئر لا يتضرروا بالعطش بعد الرعى فيستلزم منعهم من الماء منعهم من الرعى والى هذا التفسير ذهب الجمهور وروى على هذا يختص البذل بمن له ماشية ويلحق به الرعاة اذا احتاجوا الى الشرب لانه اذا منعهم من الشرب امتنعوا من الرعى هناك ويجوز ان يقال يحكمهم محل الماء لا أنفسهم لقلة ما يحتاجون اليه منه بخلاف البهائم والصحى الاول ويلحق بذلك الزرع عند مالك والصحى عند الشافعية وبه قالت الحنفية الاختصاص بالماشية ووفق الشافعى فيما كاه المازنى منه بين المواشى والزرع بان الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع وبهذا أجاب النووي وغيره واستدل مالك بحديث جابر المتقدم لاطلاقه وعدم تقييده وتعقب بأنه يحمل على المقيد وعلى هذا لو لم يكن هناك كلام يرى فلا يمنع من المنع لانتفاء العلة قال الخطايبى والنهى عند الجمهور للتنزيه وهو محتاج الى دليل يصرف النهى عن معناه الحقيقي وهو التحريم قال فى الفتح وظاهر الحديث وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور وقيل اصاحبه طاب القبة من المحتاج اليه كما فى طعام المضطر فتعقب بأنه يلزم منه جواز البيع حاله امتناع المحتاج من بذل القيمة ورد منع الملازمة فيجوز ان يقال يجب عليه البذل وثبت له القيمة فى ذمة المبدول له فيكون له أخذ القيمة منه متى أمكن وانك لا يخفى ان رواية لا يباع فضل الماء ورواية النهى عن بيع فضل الماء يدلان على تحريم البيع ولو جازله أخذ العوض لجازله البيع قوله تقع البئر أى الماء الفاضل فيها عن حاجة صاحبها وفيه دلائل على انه لا يجوز منع فضل الماء السالك فى البئر كالايجوز منع فضل ماء النهر وانه لا فرق بينهما ما والفتح بفتح النون وسكون القاف بعدها عين مهملة

باب الناس شركاء فى ثلاث وشرب الارض العليا

قبل السقى اذا قل الماء واختلفوا فيه

عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع الماء والنار والكلا رواه

فان نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقوى ليلته من زرع وماله ورواه ابن ماجه بلفظ ليله الضيف واجبة فمن أصبح بفنائته فهو دين عليه فان شاء اقتضى وان شاء ترك فظاهره انه يقتضى وبطال وبنصره المساوون ليهصل الى حقه لانه يأخذ ذلك يده من غير علم أحد قال فى الفتح واتفقوا على أن محل الجواز فى الاموال لا فى العقوبات البدنية لكثرة الغوائل فى ذلك ومحل الجواز فى الاموال أيضا ما اذا أمن الغائلة كنسبته الى السرقة ونحو ذلك اهـ (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع) بالجزم على أن لانا هية وبالرفع على انه خبر بمعنى النهى ولا سيما لا يمنع وهى تؤيد رواية الجزم أى لا يمنع (جار جاره) الماصق له (أن يعرر خشبة) وفى لفظ خشبة بالجمع (فى جداره) واستدل به على ان الجدار

إذا كان لواحد وله جار فاراد أن يضع جذعه عليه جازسواه أذن المالك أم لا فان امتنع اجبروه قال احمد واسحق وغيرهما من أصحاب الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعي في القديم ولا فرق في ذلك عندهم بين أن يحتاج في وضع الخشب الى نقب الجدار أم لا لان رأس الخشب يسد المنفذ ويقوى الجدار وعنه في الجديد قولان أشهرهما اشتراط اذن المالك فان امتنع لم يجبر وهو قول الحنفية وجعلوا الامر في الحديث على الذب والنهي على التنزيه جمعا بينه وبين الاحاديث الدالة على تحريم مال المسلم الا برضاه قال الحافظ ١٨٤ وفيه نظر وجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نصح

في البويطي قال البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عومات لا تستدكر أن تخصها وقد حمل الراوى على ظاهره وهو أعلم بالمراد بما حدث به يشير الى قوله (ثم يقول ابو هريرة) أى بعد روايته لهذا الحديث محافظة على العمل بظاهره وتخصيصا على ذلك لما رأهم يوقنوا عنه (مالى اراكم عنها) أى عن هذه المقالة (معرضين) وعند ابى داود اذا استأذن احدكم اخاه أن يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فتنكسوا رؤوسهم فقال ابو هريرة مالى اراكم قد اعرضتم ولا جد فلما حدثهم ابو هريرة بذلك طأطأ رؤوسهم (والله لارمين بها) أى بهذه السنة (بين اكنافكم) جمع كتف وفي رواية ابى داود لاقينها أى لا صرخن بالسنة المطهرة الثابتة او بالمقالة الحقة فيكم ولا وجعكم بالتقريع بها كما يضرب الانسان بالشئ بين كتفيه يستيقظ من غفلته او الضمير للخشبة والمعنى

ابن ماجه وعنه أبى خراش عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون شركاء في ثلاثة في الماء والكلام والنار رواه أحمد وأبو داود ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس وزاد فيه وغنمه حرام) حديث أبى هريرة قال الحافظ اسناده صحيح وحديث بعض الصحابة رواه أبو نعيم في الخصاية في ترجمة أبى خراش ولم يذكر الرجل وقد سئل أبو حاتم عنه فقال أبو خراش لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وهو كما قال فقد سماه أبو داود في روايته حبان بن زيد وهو الشمر عبي تايى معروف قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاله ثقات وحديث ابن عباس فيه عبد الله بن خراش وهو متروك وقد صححه ابن السكن وفي الباب عن ابن عمر عند الخطيب وزادوا الملح وفيه عبد الحكم بن ميسرة ورواه الطبراني بسند حسن عن زيد بن جبير عن ابن عمر وله عنده طريق أخرى وعن بهيسة عن أبيها عند أبى داود وقد تقدم لفظه في شرح حديث ابن مسعود من كتاب الوديعه والعارية وسياق في باب اقطاع المعادن وعن عائشة عند ابن ماجه انها قالت يا رسول الله ما الشئ الذى لا يحل منه قال الملح والماء والنار الحديث واسناده ضعيف كما قال الحافظ وعن أنس عند الطبراني في الصغير بلفظ خصتان لا يحل منهما الماء والنار قال أبو حاتم في العلل هذا حديث منكر وعن عبد الله بن مرجس عند العقيلي في الضعفاء نحو حديث بهيسة قوله الماء فيه دليل على ان الناس شركاء في جميع أنواع الماء من غير فرق بين الحرز وغيره وقد تقدم في الباب الاقول ان الماء الحرز في الجرار ونحوها ملك اجماعا ومن لازم الملك الاختصاص وعدم الاشتراك بين غير مختصين كما يقتضى به الحديث فان صح هذا الاجماع كان مخصوصا لاحاديث الباب وأما ما الانه رافقه قد تقدم أنه حق بالاجماع واختلف في ماء الآبار والعيون والكطائف فعند الشافعية والحنفية وأبى العباس وأبى طالب انه حق لملك واستدلوا باحاديث الباب وقال الامام يحيى والمؤيد بالله في أحد قوليه وبهض أصحاب الشافعي انه ملك وقاسوه على الماء الحرز في الجرار ونحوها وورد بانه بالسيل أشبهه منه بما الجرة ونحوها قال في البحر فقل ومن احتقر بئر أو نهر فله حق بمائه اجماعا وان بعدت منه أرضه ونوسط غيرها اه واختلف في ماء البئر فقل حق وقيل ملك قول والنازقيل المراد بها الشجر الذى يحطبه الناس وقيل المراد بها الاستصباح

ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعلموا به راضين لاجل ان خشبة على رقابكم كارهين وقصد بذلك المبالغة قاله الخطا بى منها وبهذا التأويل جزم امام الحرمين تبعا لغيره وقال ان ذلك وقع من أبى هريرة حين كان يلى امرأة المدينة وقال الطيبي هو كتابة عن الزمامهم الحجة القاطعة على ما ادعاه أى لا أقول الخشبة ترمى على الجدار بل بينا كفاكم لما وصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبر والاحسان في حق الجار وجل اثقاله وقال ابن عبد البر وبناه في الموطأ بالنون جمع كتف بفتحها وهو الجانب وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر لارمين بها بين أعينكم وان كرهتم وهذا يرجح التأويل المتقدم واستدل المهلب

من المالكية بقول أبي هريرة هذا بان العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب اليه أبو هريرة قال لانه لو كان على الوجوب لما جهل الصحابة تأويله ولا عرضوا عن أبي هريرة حين حدثهم به فلو أن الحكم قد تقرّر عندهم بخلافه لما جاز عليهم جهل هذه الفريضة فدل على أنهم لم يوافقوا الأمر في ذلك على الاستصحاب اه قال في الفتح وما أدري من أين له ان المعرضين كانوا صحابة وانهم كانوا عددا لا يجهل مثلهم الحكم ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير قهقهاء بل ذلك هو المتعين والافلو كانوا صحابة أو قهقهاء ما واجههم بذلك وقد قوى الشافعي ١٨٥ في القديم القول بالوجوب بان عمر قضى به ولم يخاله أحد من عصره فكان

اتفاقاً منهم على ذلك اه ودعوى الاتفاق هنا أقوى من دعوى المذهب لان أكثر أهل عصر عمر كانوا صحابة وغالب أحكامه منتشرة اطول ولايته وأبو هريرة انما كان على امرة المدينة قنينة عن مروان في بعض الاحيان وأشار الشافعي الى ما أخرجه مالك ورواه هو بسند صحيح أن الفضال بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خليفا فيهر به في أرض محمد بن مسلمة فامتنع محمد بن مسلمة فكلّمه عن ذلك فأبى فقال والله ليمرن به ولو على بطنك فعمل عمر الامر على ظاهره وعدها الى كل ما يحتاج اليه الجار الى الانتفاع به من دار جاره وأرضه وفي دعوى العمل على خلافه نظريته في الفتح وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وأبو داود في القضاء والترمذي في الأحكام وأخرجه ابن ماجه أيضا (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم وبالخوس على

منها والاستضاء بضوئها وقيل المراد به الحجارة التي توري النار اذا كانت في موات الارض واذا كان المراد به الضوء فلا خلاف انه لا يختص به صاحبه وكذلك اذا كان المراد به الحجارة المذكورة وان كان المراد به الشجر فالخلاف فيه كالخلاف في الحطب وسبأني قوله والكلالة تقدمت في الباب الذي قبل هذا وهو أعم من الخلا والحشيش لان الخلا مختص بالرطب من الثبات والحشيش مختص باليابس والكلالة يعمهما قيل المراد بالكلالة هو الذي يكون في المواضع المباحة كالأودية والجبال والاراضي التي لا مال لها وأما ما كان قد أحرز بعد قطعه فلا شريك فيه بالاجماع كما قيل وأما الثبات في الارض المملوكة والمتجربة ففيه خلاف فقل مباح مطلقا واليه ذهبت الهادوية وقيل تابع للارض فيكون حكمه حكمها واليه ذهب المؤيد بالله واعلم ان أحاديث الباب تنتمض بعمومها فتدل على الاثر في الامور الثلاثة مطلقا ولا يخرج شيء من ذلك الا بدليل يخص به عمومها لا يعم منها مطلقا كاحاديث القاضية بانه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه لانهم اجمع كونها أعم انما تصلح للاحتجاج بها بعد ثبوت الملك وثبوته في الامور الثلاثة محل النزاع (وعن عبادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في شرب النخل من السبيل الا الاعلى يشرب قبل الاسفل ويترك الماء الى

الكعبين ثم يرسل الماء الى الاسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو ينشئ الماء رواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد * وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في سبل مهزور أن يسلك حتى يباغ الكعبين ثم يرسل الاعلى الى الاسفل رواه أبو داود وابن ماجه) حديث عبادة أخرجه أيضا البيهقي والطبراني وفيه انقطاع وحديث عمرو بن شعيب في اسناده عبد الرحمن بن الحرث الخزرجي المدني تكلم فيه الامام أحمد وقال الحافظ في الفتح ان اسناده هذا الحديث حسن ورواه الحاكم في المستدرک من حديث عائشة انه قضى صلى الله عليه وآله وسلم في سبل مهزور ان الاعلى يرسل الى الاسفل ويجلس قدر الكعبين وأعله الدارقطني بالوقف وصححه الحاكم ورواه ابن ماجه وأبو داود من حديث ثعلبة بن أبي مالك ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن أبي حاتم القرظي عن أبيه عن جده أنه سمع كبارهم يذكرون ان رجلا من قريش كان له

٢٤ نيل لنا الطرقات) لان الجالس به الا يسلم غالباً من رؤية ما يكره وسماع ما لا يحل الى غير ذلك وترجم بالصعدات ولفظ المتن الطرقات ليعلم تساويهما في المعنى نعم ورد بالنظر الصعدات عند ابن حبان من حديث أبي هريرة وزعم ثعلب ان المراد بالصعدات وجوه الارض ولحقق بها ما في معناه من الخوس في الحوائط وفي الشبائك المنرفة على المارة حيث يكون في غير المعلوم (فقالوا ما لنا بد) اي غنى عنها (انما هي) أي الطرقات (بما السنا نتحدث فيها) قال عليه الصلاة والسلام (فاذا أيتمت الايجالس) من الاباء (فاعطوا الطريق حقتها قالوا) يا رسول الله (وما حق الطريق قال) صلى الله عليه وآله وسلم (غض البصر) عن الجرام (وكف الاذى) عن الناس فلا تحته قمرهم ولا تغتابهم الى غير ذلك (ورد السلام) على من يسلم من المارة

(وأمر بالعرف ونهى عن المنكر) ونحوهما مما يندب إليه الشارع من الحسنات ونهى عن المنكرات وزاد أبو داود وأبو داود السبيل ونسخت العاطس والطبري من حديث عمرو غانم الملهوف وقد بين من سياق الحديث أن النهي للتنزيه لا يضعف الجالس عن أداء هذه الحقوق المذكورة وفيه حجة لمن يقول إن سد الذرائع بطريق الأولى لا على الحكم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أولاً عن الجلوس حسماً للمادة فلما قالوا ما لنا بد فسمح لهم في الجلوس بها على شرطية أن يهبطوا الطريق حقها وفسرهم بذلك المقاصد الأصلية فرج ١٨٦ أولاً عدم الجلوس على الجلوس وإن كان فيه مصلحة لأن القاعدة تقتضي

سهم في بنى قرية تخصهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مهزور السيل الذي يقسمون مائه فتضى بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الماء إلى الصكعين لا يجلس الأعلى على الأسفل قوله مهزور بفتح الميم وسكون الهاء بعد هاءى مضمومة ثم واوسا كنية ثم راهو وهو وادى بنى قرية بالجزاز قال البكري في المعجم هو واد من أودية المدينة وقيل موضع سوق المدينة وكان قد تصدق به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين فاقطعه عثمان الحرث بن الحكم أخامروان وأقطع مروان فذلك وقال ابن الأنبار والمنذرى إمامهم روزبة قديم الراى في موضع سوق المدينة وأحاديث الباب تدل على أن الأعلى تستحق أرضه الشرب بالسيل والغبل وماء البئر قبل الأرض التي تحتها وإن الأعلى يسلك الماء حتى يبلغ إلى الصكعين أى كعبى رجل الإنسان الكائنين عندهم فصل الساق والقدم ثم رسله بعد ذلك وقال في لبحران الماء إذا كان قليلاً فخذ أن يعم أرض الأعلى إلى الصكعين في الغبل وإلى الشراك في الزرع لقضائه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك في خبر عبادة يعنى المذكور في الباب قال وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم للزبير اسق أرضك حتى يبلغ الجدر فيقبل عقوبة لخصمه وقيل بل هو المستحق وكان أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالفضل فإن كانت الأرض بهضم المطمئن فلا يبلغ في بعضها الصكعين الا وهو في المطمئن إلى الر كبتين قدم المطمئن إلى الصكعين ثم حبسه وسقى باقيها وقال أبو طالب العبرة بالكفاية للأعلى اه وهو المختار عند الهادوية قال ابن التين الجهورى أن الحكم أن يسلك إلى الصكعين وخصه ابن كثة بالفضل والشجر قال وأما الزرع فالى الشراك وقال الطبري الاراضى مختلفة فيمسك لكل أرض ما يكسها وسبأى بقية الكلام على هذه المسئلة في شرح حديث الزبير إن شاء الله تعالى وقد أورد المصنف رحمه الله في باب النهى عن الحكم في حال الغضب من كتاب الاقضية

• (باب المحى لأواب بيت المال) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حى النقيع للغيل خيل المسلمين رواء أحد والنقيع بالنون موضع معروف • وعن الصعب بن جثامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حى النقيع وقال لاجى الله ولرسوله رواء أحد وأبو داود والبخارى منه لاجى الا لله ولرسوله وقال بلغنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حى النقيع وإن عمر حى شرف

قديم المفسدة على جاب المصلحة وهذا الحديث أخرجه أيضاً الاستاذان ومسلم فيه وفي اللباس وأبو داود في الأدب (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا تشاجروا أى تخاصموا (في الطريق الميما) بكسر الميم وهى الرحبة الواسعة تكون بين الطريق ثم يريد أهلها البنيان فيترك منها الطريق (سبعة أذرع) ليسلكها الاحمال والاثقال دخولا وخروجاً وتسع ما يبدلهم من طرحه عند الابواب ويبلغ بأهل البنيان من قعد للبيع في حافة الطريق فإن كان الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزائد وإن كان أقل منه منع الثلاثين الطريق على غيره وعند عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا اختلفتم في الطريق الميما فاجعلوها سبعة أذرع أى يجعل على قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبق بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الأرض قدر ما ينفع به ولا يضر غيره قال الزركشى تبعاً للآذرى ومذهب الشافعى اعتبار قدر الحاجة والحديث محمول عليه فإن ذلك عرف والريضة المدينة صرح بذلك الماورى والرويانى قال في الفتح والذي يظهر أن المراد بالذراع قدر ذراع الاذى فيعتبر ذلك بالمعادل وقيل المراد ذراع البنيان المتعارف (عن عبد الله بن يزيد الانصارى رضى الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النهي) من النهب وهو أن ذمال المرأة الذى لا ير له جهازاً ونهب مال الغير غير جائز (والمثلة) العقوبة الناحشة في الاعضاء بكسر الهمزة وقطع الاذن ونحوهما قال عبادة بن الصامت الانصارى يا عينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا نهب لأنه كان من شأن الجاهلية انهب ما يحصل لهم من الغارات فوكت البيعة على الزجر عن ذلك (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص

غيره قال الزركشى تبعاً للآذرى ومذهب الشافعى اعتبار قدر الحاجة والحديث محمول عليه فإن ذلك عرف والريضة المدينة صرح بذلك الماورى والرويانى قال في الفتح والذي يظهر أن المراد بالذراع قدر ذراع الاذى فيعتبر ذلك بالمعادل وقيل المراد ذراع البنيان المتعارف (عن عبد الله بن يزيد الانصارى رضى الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النهي) من النهب وهو أن ذمال المرأة الذى لا ير له جهازاً ونهب مال الغير غير جائز (والمثلة) العقوبة الناحشة في الاعضاء بكسر الهمزة وقطع الاذن ونحوهما قال عبادة بن الصامت الانصارى يا عينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا نهب لأنه كان من شأن الجاهلية انهب ما يحصل لهم من الغارات فوكت البيعة على الزجر عن ذلك (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص

سبب الخلاف عندنا هل الأدب
في ذلك من باب تغيير المنكر فلا
يفتقر الحال بين القابل والكثير
أو من باب دفع الضرر فيختلف
الحال وحكي ابن المنذر عن
الشافعي قال من أريد ماله أو
نفسه أو سره فله الاختيار أن
يكلمه أو يستعيث فان منع أو
امتنع لم يكن له قتاله والافله أن
يدفعه عن ذلك ولو أتي على نفسه
وليس عليه عقل ولا دية ولا
كفارة ولا يمكن ليس له عدته له
قال ابن المنذر والذي عليه أهل
العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر
إذا أريد ظلمًا بغير تفصيل إلا أن
كل من يحفظ عنه من علماء
الحديث كالمجموعين على استثناء
السلطان لا لا ثم الواردة بالامر
بالصبر على جوره وترك القيام
عليه وفرق الأوزاعي بين الحال
التي للناس فيها جماعة وأما في حال
الحدوث عليها وأما في حال
الاختلاف والفرقة فليس لم
ولا يقاتل أحدا ويرد عليه ما وقع
في حديث أبي هريرة عنده سلم
لفظ أريت أن جاء رجل يريد

● أخذ مالي قال فلا تطعمه قال أريت أن قتلتني قال قاتله قال أريت أن قتلتني قال فانت شهيد قال أريت أن قتلتني قال فهو في النار قال ابن بطال انما أدخل البخاري هذا الحديث في هذا الباب ليسين ان للانسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه فانه اذا كان شهيداً اذا قتل لذلك فلا قد عليه ولا دية اذا كان هو القاتل ﴿عن أنس﴾ (بن مالك) رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه هي عائشة قال الطبري وانما أبهمت تغنيما الشأن وانها لا يضي ولا يتبس انما هي لان الهدايا انما كانت تهدي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيته (فأرسات احدى أمهات المؤمنين) هي صفية كما رواه أبو داود والنسائي أو حفصة رواه الدارقطني وابن ماجه أو أم سلمة رواه الطبراني في الاوسط واسناده أضع من اسناد الدارقطني

وساقه ببـ: صحیح وهو أصح ما ورد في ذلك ويحتمل التعدد (مع خادم) قال في الفتح لم أفق على اسم الخادم وأما المرسله فهي
 زينة بنت جحش ذكره ابن حزم في المحلى (بقصة فيها طعام) وفي الاوسط للطبراني بقصة فيها خبز ولحم من بيت أم سلمة
 (فضربت) عائشة (بيدها فكسرت القصعة) زاد أحد نصفين وعند النسائي من حديث أم سلمة بغلات عائشة ومعها فخر
 فذلت القصعة (فضهها) صلى الله عليه وآله وسلم أى القصعة وفي رواية بجمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلحق القصعة ثم جعل
 يجعل في الطعام الذي كان في القصعة ويقول ١٨٨ غارت أمكم ولا جد فأخذ الكسرتين فضم أحدهما إلى الأخرى (وجعل

فيها الطعام) الذي انتزعتها
 (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم
 لأصحابه الذين كانوا معه (كأوا
 وحبس الرسول) الذي جاء
 بالطعام (والقصعة حتى فرغوا)
 من الأكل وأتى بقصة من عند
 عائشة (فدفع القصعة الصحيحة)
 إلى الرسول ليعطيها لاني كسرت
 صحتها (وحبس) القصعة
 (المكسورة) في بيت التي كسرت
 زاد الشورى وقال أنا كناه
 وطعام قطعام قال ابن بطال
 احتج به الشافعي والكوفيون
 فيمن استهلك عروضا أو حيوانا
 فعليه مثل ما استهلك قال ولا
 يتضى بالقيمة الا عند عدم المثل
 وذهب مالك إلى القيمة مطلقا
 وعنه في رواية كالأول وعنه ما
 صنفه الأدي فالمثل وأما
 الحيوان فالقيمة والا فالمثل وهو
 المشهور عندهم وما أطلقه عن
 الشافعي فيه نظر وانما يحكم في
 الشيء بمثله اذا كان متساوي
 الاجزاء وأما القصعة فهي من
 المتقومات لاختلاف أجزائها
 والجواب ما حكاه البيهقي بان

أحدهما ليس لأحد أن يحصى للمسلمين الا ما جاءه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاخر
 معناه الاعلى مثل ما جاءه عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلى الأقل ليس لأحد من
 الولاة بعد أن يحصى وعلى الثاني يختص المحي بن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وهو الخليفة خاصة قال في الفتح وأخذ أصحاب الشافعي من هذا ان له في المسئلة
 قوانين والراجح عندهم الثاني والاقل أقرب إلى ظاهر اللفظ اه ومن أصحاب الشافعي من
 الحق بالخليفة ولادة الاقاليم قال الحافظ ومحل الجواز مطلقا أن لا يضر بكافة المسلمين اه
 وظاهر قوله في الحديث الاول للخبيل خيل المسلمين انه لا يجوز للامام على فرض الخاقه
 بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحصى لنفسه وإلى ذلك ذهب مالك والشافعية والخنفية
 والهادوية قالوا بل يحصى لنيل المسلمين وسائر أنعامهم ولا سيما أنعام من ضعف منهم عن
 الاتساع كما فعله عمر في الأثر المذكور وقد ظن بعضهم ان بين الأحاديث القاضية بالمنع
 من المحي والأحاديث القاضية بجواز الاحياء معارضة ومنشأ هذا الظن عدم الفرق
 بينهم ما هو فاسد فان المحي أخص من الاحياء مطلقا قال ابن الجوزي ليس بين الحديثين
 معارضة فالحي المنهى عنه ما يحصى من الموات الكثيرة العشب لنفسه خاصة كنعيل
 الجاهلية والاحياء المباح ما لا منفعة للمسلمين فيه شاملة فافترقا قال وانما تعد أرض
 المحي مواتا لكونه لم يقدم فيها ملك لأحد لكن انشبه العامة لما فيها من المنفعة
 العامة قوله وان عمر حى شرف لفظ البخاري الشرف بالتعريف قال في الفتح والشرف
 بفتح المجهمة والراء بعدها فاف في المشهور وروى كرمياض انه عند البخاري بفتح المهملة وكسر
 الراء وقال في موطا ابن وهب بفتح المهملة والراء قال وكذا رواه بعض رواة البخاري أو
 أصله وهو الصواب وأما شرف فهو موضع بقرب مكة ولا يدخله الاف واللام قوله
 والريضة بفتح الراء والموحدة بعدها زال مجمة موضع معروف بين مكة والمدينة وروى
 ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ان عمر حى الريضة انتم الصدقة قوله هنيأ بضم الهاء وفتح النون
 وتشديد التثنية قوله الصرعة تصغير صرمة وهي ما بين العشرين إلى الثلاثين من الابل
 أو من العشر إلى الأربعين منها

* (باب ما جاء في اقطاع المعادن) *

(عن ابن عباس قال أقطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلال بن الحرث المزني

القصعين كما للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت زوجته فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة معادن
 في بيتها وجعل القصعة في بيت صاحبتها ولم يكن هنا تضمين ويحتمل على تقدير أن تكون القصعتان لهما انه رأى في ذلك سدادا
 بينهما فافرضيتا بذلك ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال فعاقب الكاسرة باعطاء قصعتها الأخرى قلت
 ويعد هذا التصریح بقوله أنا كناه وأما التوجيه الاول فبغير كسر عليه قوله في رواية ابن أبي حاتم من كسر شيئا فهو له وعليه
 مثله زاد في رواية الدارقطني فصارت قضية وذلك يقتضى أن يكون حكما عاما بل من وقع له مثل ذلك ويبيح دعوى من اعتذر
 عن القول به بانها واقعة عين لا عموم فيها لئلا يكون محل ذلك ما اذا فسد المكسور وما اذا كان الكسر خفيفا يمكن اصلاحه فعلى

الجاني أرشده والله أعلم وأمام مسئلة الطعام فهي محتملة لأن يكون ذلك من باب المعونة والاصلاح دون بت الحكم بوجوب المثل فيه لانه ليس له مثل معلوم وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وان الطعامين كانا مختلفين واحتج به الحنفية لقولهم اذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها زال ملك المغصوب عنها وما ~~كها~~ الغاصب وضمنها وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى وفي الحديث حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم وانصافه وحلمه قال ابن العربي كأنه انما لم يؤدب الكسرة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لما فهم ١٨٩ من ان التي أهدت أرادت بذلك أذى التي هو

في بيتها والمظاهرة عليه افاقتصر على تغريمها للقصعة قال وانما لم يغرمها الطعام لانه كان مهدي لهم فافلافة قبول أو في حكم القبول وغنل رحمه الله عما ورد في الطرق الاخرى والله المستعان وبه التوفيق

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (في الشركة في الطعام) •

بفتح الشين وكسر الراء وهي لغة الاختلاط وشرعا تبوت الحق في نبي اثنين فاكثر على جهة الشيوخ وقد تحدثت الشركة قهرا كالارث أو باختيار كالشراء وهي أنواع أربعة شركة الابدان كشركة الحمالين وسائر المحترفات ليكون كسبهم ممتساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة واختلافها وشركة الوجوه كأن يشترك وجهان عند الناس لامتياز كل منهما ما يؤجل ويكون المبتاع لهما فإذا باعا كان الناضل على الاثمان بينهما وشركة المفاوضة بأن يشترك اثنان بأن يكون بينهما كسبهما باءا والهما أو بأبدانها وعليهما ما يعرض من مغرم وصحبت مفاوضة

معادن القبلية جالسيها وغوريها وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم رواه أحمد وأبو داود ورواه أيضا من حديث عمرو بن عوف المزني وعن أبي بصير بن جلال أنه وفد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقطعه الملح فقطع له فلما أذلى قال رجل من المجلس أتدري ما أقطعت له انما أقطعت له الماء العذب قال فانتزعه منه قال وسأله عما يحكي من الاراك فقال ما لم تزل له خفاف الابل رواه الترمذي وأبو داود وفي رواية له اخفاف الابل قال محمد بن الحسن الخزومي يعني ان الابل تاكل من شجر رؤسها ويحكي ما فوقه وعن بهيسة قالت استأذن أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يدنو منه وياتزمه ثم قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الماء قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الملح قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال أن تفعل الخير خيرا رواه أحمد وأبو داود حديث ابن عباس في اسناده أبو أويس عبد الله بن عبد الله أخرجه لمسلم في الشواهد وضعه في غير واحد قال أبو عمرو هو غريب من حديث ابن عباس ليس يرويه عن أبي أويس غير ثور وحديث عمرو بن عوف الذي أشار إليه المصنف في اسناده ابن أبيه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وقد تقدم أنه لا يصح بحديثه وحديث أبي بصير بن جلال أخرجه أيضا ابن ماجه والنسائي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وضعه ابن القطان ولعل وجه التضعيف كونه في اسناده السبائي المازني قال ابن عدي أحاديثه مظلمة منكرة وحديث بهيسة أنه عذب الحق وابن القطان بانها لا تعرف وتعقب بأنه ذكرها ابن حبان وغيره في الصحابة ولحديثها شواهد تقدمت في كتاب الودعة والاربية عند الكلام على حديث ابن مسعود في الماعون قوله القبلية منسوبة إلى قبل بفتح القاف والموحدة وهي ناحية من ساحل الجريدن أو بين المدينة خمسة أيام وفي رواية لابن داود معادن القبلية وهي من ناحية الفرع وقد تقدم من هذا التفسير في باب ما جاء في الزرع والمعدن من كتاب الزكاة لأن حديث اقطاع بلال تقدم هنالك بلفظ غير ما هنا وقال في الناموس والقبل بحركة نشز من الارض يستقبلك أو رأس كل أكمة أو جبل أو مجمع رمل والحجة الواضحة اه قوله جالسيها بفتح الجيم وسكون اللام وكسر السين المهملة بعدها ياء النسب والجلاس كل مرتفع من الارض

من تفاوضا في الحديث شرعا فيه جميعها ونكرت العنان بكسر العين من عن الشيء ظهر اما لانها أظهر الانواع أو لانه ظهر لكل منها مال آخر وكلاهما باطله الاشركة العنان ظواهر الثلاثة الاول عن المال المشترك واكثر الغرر فيها بخلاف الاخيرة فهي الصحيحة ولها شروط العاقدان وشرطهما أهلية التوكيل والتوكل والصيغة ولا بد فيها من إقفيل على الاذن من كل منهما ما لا يخفى التصرف بالبيع والشراء والمال المعقود عليه ويجوز الشراكة في الدراهم والدنانير بالاجماع وكذا في سائر المنليات كالبر والحديد لانها اذا اختلطت بجنسها ارتفع التميز فاشبهت النعدين وان يخطا قبل العقد ليحقق معنى الشراكة كذا في القسط لاني قال الشريك في السبيل الجرار وقد وقعت الشركة بين جماعة من الصحابة وهي مما قرره الاسلام مما كان في

الجاهلية ولكن هذه الأنواع التي ذكرها أهل القروغ وقالوا مقاضة وغنان وأبدان ووجوه ليست الأساس اصطلاحوا عليها وجعلوا لكل واحد منها ماهية وقيدوها بقيود وليس هذا العلم علم مواضعة ولا علم اصطلاح بل هو علم مبين فيه ما شرعه الله عز وجل لعباده من العبادات والمعاملات والشركة الشرعية توجد بوجود التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يدفع كل واحد منهم من ماله مقدارا معلوما ثم يطلبون به المكاسب والأرباح على أن لكل واحد منهم بقدر ما دفعه من ماله مما حصل لهم من الربح وعلى كل منهم بقدر ذلك ١٩٠ مما يلزم في المون التي تخرج من مال الشركة فإذا حصل التراضي الذي هو المنط

ويطلق على أرض نجد كما في القاموس قوله وغور بها بفتح الغين المعجمة وسكون الواو وكسر الراء نسبة إلى غور قال في القاموس إن الغور يطلق على ما بين ذات عرق إلى البحر وكل ما اتحد به غراب عن تهامة وهو موضع منخفض بين القدس وحوران مسيرة ثلاثة أيام في عرض فرسخين وموضع في ديار بني سليم وماء له في العديوية اه والمراد ههنا الموضع المرتفعة والمنخفضة من معادن القبلية قوله من قدس بضم القاف وسكون الدال المهمة بعدها سين مهملة وهو جبل عظيم بنجد كما في القاموس وقيل الموضع المرتفع الذي يصلح للزراعة كما في النهاية قوله العديوية بكسر العين المهملة وتشديد الدال المهمة أيضا قال في القاموس الماء الذي له مادة لا تنقطع كما العين اه وجمعه أعداد وقيل العديوية ما يجمع ويعدورده الأزهرى ورجح الأول وأما حديث الباب تدل على أنه يجوز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن بعده من الأئمة اقطاع المعادن والمراد بالاقطاع جعل بعض الأراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص سواء كان ذلك معدنا أو أرضا لما سيأتي فيصير ذلك البعض أولى به من غيره ولكن بشرط أن يكون من الموات التي لا يختص بها أحد وهذا أمر متفق عليه وقال في الفتح حكى عياض أن الاقطاع تسويغ الامام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك وأكثر ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يجوز له ما بأن يملكه أيام فيعمره وأما ما بان يجعل له غلته مدة قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعا ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره ونحوه على طريق فقهي مشكل قال والذي يظهر أنه يحصل للامتنع بذلك اختصاص كاختصاص المتعبر ولكنه لا يملك الرقبة بذلك وبهذا جزم الطبري وادعى الاذري نفي الخلاف في جواز تخصيص بعض الامام بعض الجند بغلة أرضه إذا كان مستحقا لذلك هكذا في الفتح وحكى صاحب الفتح أيضا عن ابن التين أنه إنما يسمى اقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من التي لا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال وقد يكون الاقطاع تمليكًا وغير تمليك وعلى الثاني يحمل اقطاعه صلى الله عليه وآله وسلم الدور بالمدينة قال الحافظ كأنه يشير إلى ما أخرجه الشافعي من سلا ووصله الطبري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم المدينة أقطع الدور يعني أنزل المهاجرين في دور الانصار برضاهم قوله قال محمد بن الحسن الخزاز الخطابي وجه آخر فقال إنما يحتمى من الاصل ما بعد عن حضرة العمارة

في كل المعاملات فليس من شرط هذه الشركة أن يكون مال كل واحد منهم مساويا لمال من شاركه فان العلم ينصيب كل واحد منهم وان كان بعضهم أكثر من بعضهم الآخر لا يشترط أن يحصل به المطلوب من الخصاص في الغنم والغرم وهكذا الوجه لا يشترط أن يخرج المال بأدى بدا وخطه في تلك الحال بل المقصود الاتجار بجموعه حتى لو اشترى أحدهم بنة من نوعا من أنواع العروض وقيل الآخرون مثله وقد حصل التراضي على أن أرباح تلك العروض المشتركة تكون للجميع بحسب الحصص والحصص على الجميع كانت هذه شركة صحيحة وهكذا لو أخرج كل واحد منهم عروضاً وقد عرف مقدار قيمة كل نوع من أنواع هذه العروض التي أخرجها كل واحد منهم وتراضوا على الاشتراك فيها حصل في الجموع من الأرباح والأغرام كانت هذه شركة صحيحة وهكذا لو حصل التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يطلبوا أسباب الرزق من

مجموع ما رزقهم الله كان بينهم ماعلى كذا فان هذه شركة صحيحة ولو اتجر بعضهم في مشارق الأرض وبعضهم فلا في مغاربها وقد استدل ابن مسعود وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص فيما يصبون من المغنم في يوم بدر كما أخرج ذلك أبو داود والنسائي وابن ماجه ومعلوم أن مثل هذه الشركة في مثل هذا اليوم مع قلة المغنم لا تخفى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ورد ما يدل على أنه كان يقع ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه كما أخرج أحمد وأبو داود والنسائي عن ربيعة بن ثابت قال إن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ نضوا أخيه على أن له النصف مما يفتن وإن كان أحدنا أطير له النصف والريش ولا آخر القدر وإذا اتقررت هذه الأغنية عن هذا الكلام المدون في كتب القروغ والحاصل أن

التراضى على الاشتراك. وانه تعالى بالثبوت والاعراض أو الابدان هو كالمشركة شرعية ولا يعتبر الا بمجرد التراضى مع العلم بمقدار حصته كل واحد من الربح والخسر فان كان الخسر باعتبار مقدار مال الشركة أو بمقادير قيمة العروض فلا بد من معرفة المقدار لترتب الربح عليه فان حصل التراضى على الاستواء في الربح مع اختلاف مقادير الاموال كان ذلك جائزا. وانما لو كان مال أحدهم يسيرا ومال غيره كثيرا وليس في مثل هذا بأس في الشريعة فانها تجارة عن تراض وسمحة بطبيعة نفس اه وقال في نيل الاوطار والحاصل ان الاصل جواز الشركة في جميع أنواع ١٩١ الاموال فمن ادعى الاختصاص بنوع واحد أو

بأنواع مخصوصة ونفى جوازها عداها فعمله الدليل وهكذا الاصل جواز جميع أنواع الشركة المفصلة في كتب الفقه فلا يقبل دعوى الاختصاص ببعض الابدال اه (والله) بكسر النون وبفتحة هاء وهو اخراج القوم من مقامهم على قدر عدد الرفقة وخلطها عند المرافقة في السفر وقد يتفق رفقة فيصنعونه في الحضر يقال قناهوا وناهد بعضهم بعضا قاله الازهرى وقال الجوهري نحوه لكن قال على قدر رفقة صاحبه ونحوه لابن فارس وقال ابن سيده النهالعون وطرحهم مع القوم أعانهم وخارجهم وذلك يكون في الطعام والشراب وقبل فذ كر قول الازهرى وقال عياض مثل قول الازهرى الا أنه قيده بالسفر والخلط ولم يقيده بالعدد وقال ابن التين قال جماعة هو النفقة بالسوية في السفر وغيره والذي يظهر ان أصله في السفر وقد تتفق في الحضر رفقة فيصنعونه وانه لا يقيده بالتسوية

فلا تبلغه الا بل الرائحة اذا أرسلت في الرمي اه وحديث بهيسة يدل على انه لا يحل منع الماء والملح وقد تقدم الكلام في الماء وأما الملح فظاهر الحديث عدم الفرق بين ما كان في معدنه أو قد انفصل عنه ولا فرق بين جميع أنواعه الصالحة للاقتناع بها

• (باب اقطاع الاراضى) •

(عن أسماء بنت أبي بكر في حديث ذكرته قالت كنت أنقل الدوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رأسى وهو منى على ثلثي فرسخ متفق عليه وهو حجة في سفر المرأة اليسير بغير محرم وعن ابن عمر قال أقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبير حفره وأجرى الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال أقطعه حيث بلغ السوط رواه أحمد وأبو داود وعنه عمرو بن حريث قال خطبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دار بالمدينة بقوس وقال أزيدك رواه أبو داود وعنه وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطعهم أرضا بجزيرة فموتت وبعث معاوية ليقطعها إياه رواه الترمذى وصححه وعن عروة بن الزبير ان عبد الرحمن بن عوف قال أقطعنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا فذهب الزبير الى آل عمر فاشترى نصيبه منهم فأتى عثمان بن عفان فقال ان عبد الرحمن بن عوف زعم ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم أقطعهم وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا واني اشتريت نصيب آل عمر فقال عثمان عبد الرحمن جائز الشهادة له وعليه رواه أحمد وعنه أنس قال دعا النبى صلى الله عليه وآله وسلم الانصار ليقطع لهم البحرين فقالوا يا رسول الله ان فعات فاكذب لآخواتنا من قريش بمنلهن فلم يكن ذلك عند النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم قال انكم سترون بعدى أثره فاصبروا حتى تملقوني رواه أحمد والبخارى) حديث ابن عمر في اسناده عبد الله بن عمر بن حنص بن عامر بن عمر بن الخطاب وفيه مقال وهو أخو عبيد الله بن عمر العمري وحديث عمرو بن حريث سكت عنه أبو داود والمنذرى وحسن اسناده الحافظ والفظ ابى داود أزيدك أزيدك هرقين وحديث وائل بن حجر أخرجه أيضا أبو داود والبيهقى وابن حبان والطبرانى وحديث عروة بن الزبير لم أجده غير أحمد ولم أجده في باب

الاقى القسمة وأما في الاكل فلا تسوية لاختلاف حال الاكابر وأحاديث الباب تشهد بكل ذلك وقال ابن الاثير هو ما يخرج من الرفقة عند المناهضة الى العدو وهو ان نفقتهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لأحدهم على الآخر فضل فزاه قيدا آخر وهو سفر الغزو والمعروف انه خاط الزادى السفر مظنة وأشار الى ذلك البخارى حيث قال بكل هذا بعضا وهذا بعضا وقال القابسى هو طعام الصلح بين القبائل وهذا غير معروف فان ثبت فاعله أصله وذكر محمد بن عبد الملك التاريخى ان أول من أحدث النهل حصن عمله ثم مذهب مصغرا الرقائى قات وهو بعيد لشبوتة في زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم وحصن لاصحبه له فان ثبت احقمت أوليته فيه في زمن مخصوص أو في فئة مخصوصة (والعروض) بضم العين جمع عرض بسكون الراءمة ابل

النقد وأما بفتحها فجميع أصناف المال وما عدا النقد ويدخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العام ويدخل فيه الربويات ولكنه اغتفر في النقد ثبوت الدليل على جوازها واختلاف العلماء في صحة الشراكة ﴿عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال خفت أزودة اليوم﴾ أي في غزوة هو وزن كعند الطبراني (وأملقوا) أي افتتروا (فأبوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تحريمهم فاذن لهم) في منحها وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمته مستوية (فلقيهم عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (فاخبروه) بذلك ١٩٢ (فقال ما بقاؤكم بعد أهلكم) إذا أخرتوها لآن نوال المشى قد يقضى إلى الهلاك

الاقطاع من مجمع الزوائد مع انه يذكر كل حديث لا يخرج عن الامهات الست قوله من أرض الزبير الخ يمكن أن تكون هذه الأرض هي المذكورة في حديث ابن عمر المذكور بعده وفي البخاري في آخر كتاب الخمس من حديث أسماء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير وفي سنن أبي داود عن أسماء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير خلا قوله حضر فرسه بضم الحاء المهمله واستكان الضاد المججمة وهو العدو وقوله وبعث معاوية أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله ليقطع لهم البحر ين قال الخطابي يحتمل انه أراد الموات منها ليقطع كونه بالأحياء ويحتمل انه أراد العامر منها لئلا يكون في سهمه من الخمس لانه كان ترك أرضها فلم يقسمها وتعب بانهم افقت صلحا وشربا على أهلها الجزية فيحتمل ان يكون المراد انه اراد ان يخصهم بتناول جزيتها او به جزم اسمعيل القاضي ووجهه ابن بطال بان أرض الصلح لا تقسم فلا تلك قال في الفتح والذي يظهر لي انه صلى الله عليه وآله وسلم اراد ان يخص الانصار بما يحصل من البحر من أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية لانهم كانوا صالحوا عليها وأما بعد ذلك اذا وقعت الفتوح فخراج الأرض أيضا وقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها منها باقطاعه جميعا الدار بيت ابراهيم فلما فتحت في عهد عمر تجز ذلك التميم واستقر في ايدي ذريته من ابنته ربيعة ويدهم كتاب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وابوعبيد في كتاب الاموال وغيرها ما قوله فلم يكن عنده ذلك يعني بسبب قلته الفتوح واغرب ابن بطال فقال معناه انه لم يرد فعل ذلك لانه كان أقطع المهاجرين أرض بني النضير قوله اثره بفتح الهاء مزنة والمثناة على المشهور وراشار صلى الله عليه وآله وسلم بذلك الى ما وقع من استئثار الملوكة من قريش على الانصار بالاموال والتفضيل بالعطاء وغير ذلك فهو من اعلام تبوة وفيه ما كانت فيه الانصار من الاشارة على انفسهم كما وصفهم بذلك فقال يؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة واحديث الباب فيما دأبل على انه يجوز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده من الائمة اقطاع الاراضي وتخصيص بعض دون بعض بذلك اذا كان فيه مصلحة وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الاقطاع غير احديث هذا الباب والباب الذي قبله منها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(فدخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما بقاؤهم بعد ابلهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناد في الناس) فهم (ياأون بفضل أزوادهم فبسط لذلك نطح) بكسر النون وفتح الطاء ويجوز فتح النون وسكون الطاء (وجعلوه) أي فضل الأزواد (على النطح) فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا برك (بتشديد الراء) أي على ما على النطح (ثم دعاهم بأربعتهم) جمع وعاء (فاحتقوا الناس) أي أخذوا حنية حنية وهي الاخذ بالكنتين (حتى فرغوا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله) اشارة الى أن ظهور المجزة مما يؤيد الرسالة وقد أخرجه في الجهاد وهو من أفراد ﴿عن أبي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الاشعرين﴾ نسبة الى الاشعر قبيلة من اليمن (اذا أرموا في الغزو) أي في أزوادهم

واصله من الرمل كلهم لصقوا بالرمل من القلة كما قيل ترب الرجل اذا افتقر كأنه لصق بالتراب قال تعالى أقطع مسكينا ذامتربة (أوقل طعام عيالهم بالمدينة فجعلوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم) في اناء واحد بالسوية فهم منى وانما منهم) أي متصلون أو فعلوا فعلى في هذه المواساة وقال النووي معناه المبالغة في اتحاد طريقتهم واتفاقهم في طاعة الله تعالى وفيه منة عظيمة للاشعرين وفي الحديث استحباب خياط الزاد سفر او حضر او قول الحافظ ابن حجر فيه جواز هبة المجهول تبعه العيني بانه ليس في الحديث ما يدل له وليس فيه الامراساة بعضهم بعضا والاباحة وهذا لا يسمى هبة لان الهبة تمليك المال والقبول غير الاباحة وأيضا الهبة لا تكون الا بالابحار والقبول ولا بد فيها من القبض عند جهور العلماء ولا يجوز

أقطع

بالتراب

قال تعالى

أقطع

مسكينا

ذامتربة

أوقل

طعام

عيالهم

فما يقسم الا بحوزة مقسومة قال الشوكاني في السيل الجرار الهبة هي أن يتكرم على غيره بصيب من ماله عن طيبة نفس فاذا وقع هذا فهو الهبة الشرعية ولا يشترط في ذلك ايجاب ولا قبول ولا مجلس بل ان قبله الموهوب له ورضى بغيره اليه ولو بعد مدته ما كان الواجب باقيا على ذلك العزم فهذه هبة صحيحة وليس في الشرع ما يدل على النافذ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم أن في الشريعة ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالبيان اهـ ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة والحديث أخرجه مسلم في الفضائل والنسائي في السيرة والحديث أيضا فضيلة الأبنار ١٩٣ والمواساة كذا في الفتح (عن رافع بن

خديج رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وبني الحليفة) زاد مسلم من تهامة وهو يرد على النووي حيث قال تبعنا للقاسمي انه المهمل الذي بقرب المدينة قال السفاقي وكان ذلك سنة ثمان من الهجرة في قضية حنين (فاصاب الناس جوع فاصابوا البلا وغنا) لا واحد له من لفظه بل واحد بغير (قال) رافع (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اخريات القوم) بضم الهمزة للرفق بهم وحل المنقطع (فجبلوا وذبحوا) مما صابوه (ونصبوا القدور) بعد أن وضعوا اللحم فيها اللطبخ (فاصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (والم بالقدر) ان تكفأ (فاكثت) أي أمليت لفرغ ما فيها يقال كفأت الاماء وأكفأته اذا امتلته وانما أكثت لانهم ذبحوا الغنم قبل أن تقسم ولم يكن لهم ذلك قال النووي لانهم كانوا قد انتوا الى دار الاسلام والمحمل الذي لا يجوز الاكل فيه من مال الغنمة المشتركة فان الاكل منها قبل القسمة انما

أقطع صخر بن ابي العيلة الجبلي الاحمسي ما لبقي سليم لما هربوا عن الاسلام وتر كوا ذلك الماء ثم رده اليهم في قصة طويلة منذ كورة في سنن ابي داود ومنها ما أخرجه أبو داود عن سيرة بن معبد الجهني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نزل في موضع المسجد تحت دومة فقام ثلاثا ثم خرج الى بئره وان جهينة لحقوه بالرحبة فقال لهم من أهل ذي المروة فقالوا بنو رفاعة من جهينة فقال قد اقطعتم ابي رفاعة فاقسموها ففهم من باع ومنهم من امسك فعمل ومنها عند ابي داود عن قيس بن عتبة بن جهممة قالت قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقدم صاحبني يعني حريث بن حسان ورافد بكر بن وائل فبايعه على الاسلام عليه وعلى قومه ثم قال يا رسول الله اكتب بيننا وبين بني غيم بالدهناء أن لا يجاوزها اليها منهم ثم أحد الامم افروا ومجاور فقال اكتب له يا غلام بالدهناء فلما رأته قد أمر لهم اشخص بي وهي وطني وداري فقلت يا رسول الله انه لم يسألك السوية من الارض اذ سألك انما هذه الدهناء عندك مقيد الجمل وصرعى الغنم ونساء بني غيم وابناؤها ورا ذلك فقال امسك يا غلام صدقت المسكينة المسلم أخو المسلم ليس بهما الماء والشجر ويتعاضدان على القتال يعني الشيطان وأخرجه أيضا الترمذي مختصرا ومنها ما أخرجه البيهقي والطبراني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم المدينة أقطع الهذيل واقطع ابن مسعود فبين أقطع واسناده قوي

(باب الجلوس في الطرقات المتبعة للبيع وغيره)

(عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اياكم والجلوس في الطرقات فقالوا يا رسول الله ما لنا من مجالسنا يد نصت فيها فقال اذا أبيتكم الالجالس فاعطوا الطريق حقه ما قالوا وما حق الطريق يا رسول الله قال غرض البصر وكف الاذى ورد السلام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر متفق عليه وعن الزبير بن العوام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لان يحمل أحدكم حبالا فيحطط ثم يجي فيضعه في السوق فيبيعه ثم يستغنى به فيمنقه على نفسه خير له من أن يسأل الناس اعطوه او منعه ورواه أحمد) حديث الزبير أخرجه البخاري أيضا بصحوا هنا وقد اتفق الشيخان على مثل معناه من حديث أبي هريرة وقد تقدم في باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسئلة من ابواب

٢٥ نيل خا يباح في دار الحرب والمأمورية من الازاقة انما هو اتلاف المرق عقوبة لهم واما اللحم فلم يتاوه بل يحمل على انه جمع ورد الى المغنم ولا يظن بانه اتلاف مال الغنائم لانه صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن اضعاء المال نعم في سنن ابي داود بسند جيد انه صلى الله عليه وآله وسلم كنا القدر بقوسه ثم جعل يزيل اللحم بالتراب ثم قال ان النبهة ليست باحل من الميتة او ان الميتة ليست باحل من النبهة شك هنا احذر وانته وقد يجاب بانه لا يلزم من تركه اتلافه لا مكان تداركه بالفسل ولكنه بعيد ويحتمل ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لانه ابلغ في الزجر ولوردها الى المغنم لم يكن فيه كبريز جر اذا ما ينوب الواحد منهم من ذلك نزيدير فكان افسادها عليهم مع تعاقب قلوبهم بها وغلبة شهواتهم ابلغ في الزجر (ثم قسم) صلى الله عليه وآله وسلم (فعدل

عشرة) واليه واب عشر (من الغنم يبيع) أي سواها به وهو محمول على أنه كان يحسب قيمته يومئذ ولا يخالف هذا قاعدة الاضحية من اقامة بعيرة مائة سبع شياه لانه الغالب في قيمة الشياه والابل المعتدلة وهذا وضع الترجمة على ما لا يخفى (فقد) أي هرب وشرد (منها بعير فط) وهو قاعياهم) أي أعجزهم (وكان في القوم خيل يسيرة) أي قليلة (فاهوى) أي مال وقصد (رجل منهم) اليه (سهم) أي فرما به (خبيسة الله) أي بذلك السهم (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن هذه البهائم) أي الابل (أو ابد) جمع أبد بالمد وكسر الباء أي نوافر وشوارد ١٩٤ (كأ) وأبد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا) أي ارموه بالسهم كالصيد قال

رافع بن خديج (فقلت) يا رسول الله (أأترجوا) ونخاف الله (عدا) والشك من الراوى والرجاء هنا ع- في الخوف (وايست مدى) أي معنا كما في نسخة والمضى بضم الميم وبالذال المهملة مقصورة منونة جمع مديّة مكيّن أي وان استمعنا لسيدوف في الذبائح تسكن وتجز عندنا العا وعن المقاتلة بها (أفقد) بفتح الفاء (لم) لم فقد كي باللام بكسر اللام وسكون السين قطع القصب أو قشوره (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنهر الدم) أي صبه بكثرة وهو مشبه بجرى الماء في النهر وروى بالزاي - كما انما في عياض وهو غريب قال في المصابيح وهذا تحريف في النقل فان الماضي قال في الماروق وقع الاصلي في كتاب الصيدان بن الزاي ولبس بشئ والصواب ما فيه أنه برأه كما في سائر المواضع فالقاضي انما حكى هذا عن الاصلي في كتاب الصيد لان المكان الذي نحن فيه وهو كتاب الشركة وكلام

الزكاة قوله اياكم وباللوس بالنصب على التحذير قوله ما نمان مجازا لانه فيه دليل على أن التحذير للارشاد لا للوجوب اذ لو كان للوجوب لم يراجعوه كما قال القاضي عياض وفيه معسك لمن يقول ان سدد الذرائع بطريق الاولى لا على الحتم لانه نهي أولاعن الجلوس - كما الامادة فلما قالوا ما نمان مجازا لانه فيه دليل على المقاصد الاصلية للتعرف ان النهي الاول للارشاد الى الصلح ويؤخذ منه ان دفع المذمة الاولى من جلب المصلحة لذميه أولا الى ترك الجلوس مع ما فيه من الاجران عمل بحق الطريق وذلك ان الاحتياط في طلب السلامة أكدم من الطمع في الزيادة قال الحافظ ويحمل انهم رجوا وقوع الفسخ تخفيفا لما شكوا من شدة الحاجة الى ذلك يعني فلا يكون قواه - م المذ كورد ليل على ان التحذير الذي في قوة الامر للارشاد قال ويؤيده ان في مرسل يحيى بن زهير عن القوم أنهم اعزمية قوله اذا ايتم الاجلس في رواية للبضاري فاذا اتيتم الى المجلس قوله غص البصر الخ زاد أبو داود في حديث أبي هريرة وارشاد السبيل وتشبهت العاطس اذا حمد وزاد الطبراني من حديث عمرو غانة الملهوف وزاد ابن زرار من حديث ابن عباس واعينوا على الخولة وزاد الطبراني من حديث سهل بن حنيف وذكر الله كنهه او زاد الطبراني أيضا من حديث وحشي بن حرب واهدوا الاغنياء واعينوا المظلوم وجاء في حديث أبي طلحة من الزيادة وحسن الكلام وقد نظم الحافظ هذه الآداب فقال

جمعت آداب من رام الجلوس على الطريق من قول خير الخلق انسانا
أفش السلام وأحسن في الكلام وشبهت عاتسا وسلاما راحسانا
في الحمل عاون ومظلوما أعن واغت * لهفان واهد سبيلا واهد حيرانا
بالعرف مروانه عن نكر وكف آذى * وغض طرفا وأكثرت كرمولانا

والعله في التحذير من الجلوس على الطريق ما فيه من التعرض للفتنة بالنظر الى من يحرم النظر اليه وللعقوق لله والامساكين التي لا تنزيم غير الماس في ذلك المحل وقد اشار في حديث الباب بغض النظر الى السلامة من التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن وبكف الاذى الى السلامة من الاحتقار والقبعة وبرد السلام الى اكرام المار وبالامر بالمعروف والنهي عن المنكر الى استعمال جميع ما يشرع وتترك جميع ما لا يشرع وعلى هذا النمط بقية الآداب التي أشرنا اليها ولكل منها شاهد صحيح او حسن وقد استوفى ذلك الحافظ

الزكشي ظاهر في روايته في هذا المحل انه امر وهو تحريف بلا شك اه (وذكر اسم الله عليه فكلوه) هذا اقتضاه في من اشترط التسمية عند الذبح وهم المالكية والحنفية فانه عاق الاذن في الاكل بجمعوع أمرين والمعلق على شيئين يغني بالتقاء أحدهما وأجاب الشافعية بان هذا معارض بحديث عائشة رضي الله عنها ابقوا ما قالوا ان قوميا أتوا تبا للهم لا ندري اذكروا اسم الله عليه أم لا فقال سموا انتم وكوافه وهو محمول على الاحتجاب قال الشوكاني في السبيل الجراد ولا يخفى ان الاحاديث الصريحة ذات على ترتيب جواز الاكل على انهم ارادوا ذكر اسم الله تعالى عليه فان ذلك بقصد ان التسمية شرط لا لتحل الذبيحة يدونها وليكن قد ورد ما يدل على انه اذا التبس على الاكل هل ذكر اسم الله على الذبيحة أم لا فانه يسمى عليها ويا كل كافي البضاري

من حديث عائشة رضي الله عنها أن قوما قالوا يا رسول الله إن قوما يأتوننا بالعلم لاندري أذكروا أم الله عليه أم لا فقال هو عليه
أنتم وكلوا قالت وكانوا حديث عهد بالكفر فهدايل دلالة بينة على أنه إذا التبس على الـ كل هل وقعت التسمية من الماصح
أم لأنه يكتب بالتسمية منه عند الـ كل فالخامس ان التسمية فرض على الماصح واعادتها عند الـ كل فرض على المتردد وليس
في الادلة ما يدل على ان التسمية سنة فقط كما قاله جماعة اهـ والضمير في كونه يعود على المذكي المفهوم من الكلام لان انما
الـ لا تدل على شيء انما رده ضرورة وهو المذكي ولكن لا بد من رابط ١٩٥ يعود على ما من الجملة أو ما ليس بها فيقدر

محذوف ما ليس اي فكلوا
مذبوحه أو يوقه در ذلك مضافا
الى ما ولا كنهه حذف فالتقدير

مذبوح ما انهم را الدم وذكر انهم
الله عليه فكلوه (ليس السن

والظفر) قال الزركشي والبرماوى

والكرمانى والعينى ليس هنا

للاستثناء يعنى الا وما بعد نصب

على الاستثناء قال فى المصايح

والصحيح انما فاضحة وان اسمها

ضمير راجع للبهض المفهوم مما

تقدم واستتماره واجب فلا يلزم

اللفظ الا المنصوب (وساخذكم

عن ذلك) أى سا بين لكم علمه

وحكمته اتفقوا فى الدين (اما

السن فعظم) لا يقطع غاير انما

يجرح ويبدى فتزق النفس من

غيرتين الذكاة وهـ ذابيل على

أن النسي عن الذكاة بالعظم كان

متقدما فاحال بهـ ذابيل على

معلوم قد سبق قال ابن الصلاح

ولم أجده بعد البحث أحد إذ كذا

بهـ فى يعقل قال وكأنه عندهم

تعبدى وكذا نقل عن الشيخ عز

الدين بن عبد السلام انه قال

لشرع علل تعبد بها كما أن له

أحكاما تعبد بها اي وهذا من اوقال النوروى المعنى لا تذبحوا بالعظام لانم انجس بالدم وقد تم يتم عن تجنيس العظام فى الاستنشاء

لكونهم اذا خواتكم من الجن اهـ قال فى جمع العدة وهو ظاهر قلت وتقويض العلة الى الشارع أولى وأحوط (واما الظفر

تعدى الحية) ولا يجوز ان يشبه بهم ولا بشعارهم لانهم كفار وهم يدمون المذبح باظفارهم حتى تزهق النفس خنقا وتعدى

ويجوزها محل الذكاة لذلك ضرب المثل وبهم أل فى الظفر للجنس فلذلك وصفها بالجمع ونظيره قولهم أهلك الناس الدرهم البيض

والدينار الصفر قال النوروى ويدخل فيه ظفر الادمى وغيره متصل لا ومنه صـ لا طاهر أو نجس أو كذا السن وجوزوه أبو حنيفة

وصاحباه بالمفصلين اهـ والحديث حجة عليهم لانه ليس فيه ذلك التفصيل ولا يخصص لعمومه من النص والحديث أخرجه أيضا

فى الفتح فى كتاب الاستئذان وحديث الزبير قد سبق شرح ما اشغل عليه فى كتاب الزكاة
وذكره المصنف ههنا لقوله فيه فيضه فى السوق فيضه فان فيه دليلا على جواز
الجلوس فى السوق للبيع ولا يخلو غائب الاسواق من كثرة الطرق فيه

• (باب من وجد دابة قد سبها أهلها رغبة عنها) •

(عن عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن الشعبي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال من وجد دابة فاجز عنها أهلها ان يعافوها فسيبوها فاحذها فاحياها فهي له قال

عبيد الله فقالت له من هذا فقال عن غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

رواه ابوداود والدارقطنى • وعن الشعبي يردع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

قال من ترك دابة فاجزها فاحياها رجل فهي لمن احياها رواه ابوداود) الحديث الاول فى

استناده عبيد الله بن حميد وقد وثق وحكى ابن أبى حاتم عن يحيى بن معين انه مثل عنه فقال

لا عرفه يعنى لا عرف تحقيق امره واما جهالة الصحابة الذين أهمهم الشعبي فغير قاذحة

فى الحديث لان مجهولهم مقبول على ما هو الحق وقد حقه بذلك فى رسالة مستقلة

والشعبى قد اتى جماعة من الصحابة بكى الذهبى انه مع من ثمانية وأربعين من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكى منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي انه قال

أدركت خمسة مائة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون على وطلحة

والزبير فى الجنة والحديث الثانى مع ارساله فيه عبيد الله بن حميد المذكور قوله فسيبوها

وكذلك قوله من ترك دابة يؤخذ من الاطلاق انه يجوز مالك الدابة التسبب فى الصغراء

اذ اجز عن القيام بها وقد ذهبت العشرة والشافعى واصحابه الى انه يجب على مالك الدابة

أن يعافها ويبيعهها او يسيبها فى مرتع فان تمردا جبر وقال ابو حنيفة واصحابه بل يؤمر

استصلاحا لا حقا كالشجر واجيب بان ذات الروح تفارق الشجر والاولى اذا كانت

الدابة مما يؤكل لحمه أن يذبحها اما انكها يطعمها المحتاجين قال ابن رسلان واما الدابة

التي جرت عن الاستعمال لزم ونحوه فلا يجوز اصحابها تسبيها بل يجب عليه نفقتها

قوله فاحياها يعنى بسقيها وعافها وخدمتها وهو من باب المجاز كقوله تعالى ومن أحياها

فكأنما أحيا الناس جميعا قوله فهي له اخذ بظاهرة أحمد والليث والحسن واسحق

فقالوا من ترك دابة فاجزها فاحياها انسان فاطعمها وادفنها وخدمها الى ان قويت على

أحكاما تعبد بها اي وهذا من اوقال النوروى المعنى لا تذبحوا بالعظام لانم انجس بالدم وقد تم يتم عن تجنيس العظام فى الاستنشاء
لكونهم اذا خواتكم من الجن اهـ قال فى جمع العدة وهو ظاهر قلت وتقويض العلة الى الشارع أولى وأحوط (واما الظفر
تعدى الحية) ولا يجوز ان يشبه بهم ولا بشعارهم لانهم كفار وهم يدمون المذبح باظفارهم حتى تزهق النفس خنقا وتعدى
ويجوزها محل الذكاة لذلك ضرب المثل وبهم أل فى الظفر للجنس فلذلك وصفها بالجمع ونظيره قولهم أهلك الناس الدرهم البيض
والدينار الصفر قال النوروى ويدخل فيه ظفر الادمى وغيره متصل لا ومنه صـ لا طاهر أو نجس أو كذا السن وجوزوه أبو حنيفة
وصاحباه بالمفصلين اهـ والحديث حجة عليهم لانه ليس فيه ذلك التفصيل ولا يخصص لعمومه من النص والحديث أخرجه أيضا

في الجهاد والذبايح ومسئول في الاضاحي وأبو داود في الذبايح والترمذي في الصيد والاضاحي وابن ماجه في الاضاحي والذبايح
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال من أعتق شقيصا (بفتح الشين أي نصيبا وزنا ومعنى
 (من عايناه) أي من عبد مشترك بينه وبين آخر قبل لا كان أو كثيرا ذكر كان أو أنثى (فعليه خلاصه في ماله) أي فعليه أداء قيمة
 الباقي من ماله ليتخلص من الرق (فإن لم يكن له مال قوم المملوك) أي كاه (قيمة عدل) أي استواءه لازيادة فيه أو لانه نقص (ثم
 استسعى) على البناء للمفعول أي أكرم العبد ١٩٦ الاكتساب لقيمة نصيب الشريك أي فلك بقيمة رقبة من الرق (غير مشقوق)

أي مشدد (عليه) في الاكتساب
 اذا جهز ولم يذكر بعض الرواة
 السعاية فقيس لعل هي مدرجة في
 الحديث من قول قتادة ليست
 من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
 وبذلك صرح النسائي وغيره
 والقول بالسعاية مذهب أبي
 حنيفة وخالفه صاحباه والجمهور
 ومطابقة الحديث للترجمة لا تخفى
 وهي تقويم الاشياء بين الشركاء
 بقيمة عدل وقد أخرجه أيضا في
 العتق وكذا مسلم فيه وفي النذور
 وأبو داود وفيه والترمذي في
 الاحكام والنسائي في العتق وابن
 ماجه في الاحكام قال ابن بطال
 لا خلاف بين العلماء ان قسمته
 العروض وسائر الامتعة بعد
 التقويم جائز وانما اختلفوا في
 قسمتها بغير تقويم فاجازه الاكثر
 على سبيل التراضي ومنعه
 الشافعي وحجته حديث ابن عمر
 فيمن اعتق بعض عبده فهو نصيب
 في الرقيق والحق الباقي به (عن
 النعمان بن بشير رضي الله عنهما
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه) قال مثل القائم على

المشي والحمل وعلى الركوب ملكها الا أن يكون مال كها تركها الارغبة عنها بل يرجع
 اليها اوضأت عنه والى مثل ذلك ذهبت الهادوية وقال مالك هي مال كها الاول وبغيره
 ما أنفق عليها الاخذ وقال الشافعي وغيره ان ملك صاحبها لم يزل عنها بالهجز وسبيلها سبيل
 اللقطة فاذا جازم اوجب على واجدها ردها عليه ولا يضمن ما أنفق عليها الا أنه لم يأذن
 فيه قوله عايناه بضم الميم وفتح اللام اسم لما كان الاهلاك وهي قراءة الجمهور وفي قوله تعالى
 ما شهدنا مهلك أهله وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام

(كتاب الغصب واضمات)

(باب النهي عن جده وهزله)

(عن السائب بن يزيد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يأخذن
 أحدكم متاع أخيه جادا ولا لعبا واذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه رواء أحد
 وأبو داود والترمذي وعن أنس ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل مال امرئ
 مسلم الا بطيب نفسه رواء الدار قطي وعموم حجة في الساحة الغصب بيني عليها والعين
 تتغير صفتها انما لا تعلق وعن عبد الرحمن بن ابي ابي قال حدثنا أصحاب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم انهم كانوا يسرون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمما رجع منهم فأنفق
 بعضهم الى حبل معه فاخذهم ففرغ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لمسلم أن
 يروعه مسلما رواء أبو داود) حديث السائب حسن الترمذي وقال غريب لا نعرفه الا
 من حديث ابن أبي ذئب اه وقد سكت عنه أبو داود والترمذي وأخرجه أيضا البيهقي
 وقال اسناده حسن وحديث أنس في اسناده الحرث بن محمد القهري وهو مجعول وله
 طريق أخرى عند الدارقطني أيضا عن حميد بن أنس وفي اسناده داود بن الزبرقان وهو
 متروك ورواه احمد والدارقطني من حديث أبي حرة الراشدي عن عمه وفي اسناده علي بن
 زيد بن جهمان وفيه ضعف وأخرجه الحاکم من حديث ابن عباس من طريق عكرمة
 وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس أيضا من طريق مقسم وفي اسناده العزمي
 وهو ضعيف ورواه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحهما من حديث أبي حميد
 الساعدي باللفظ لا يحل لامرئ أن يأخذ من عصى أخيه بغير طيب نفس منه قال البيهقي

حدود الله) الآخر بالمعروف والظاهر عن المنكر (والواقع فيها) أي في الحدود النازلة للمعروف والمترتب وحديث
 للمنكر (كمثل قوم استهوا) أي اقترعوا من القرعة (على سقينة) مشتركة بينهم بالاجارة أو الملك تنازعوا في المقام به اعلوا أو
 سقلا (فأصاب بعضهم بالقرعة) (أعلاها وبعضهم أسفلها) (الذين في أسفلها) (الذين في أسفلها) (الذين في أسفلها) (الذين في أسفلها)
 وفي الشهادات فكان الذي في أسفلها يمررون بالماء على الذين في أعلاها فتأذوا به (فقالوا) (الذين في أسفلها) (الذين في أسفلها) (الذين في أسفلها)
 لم ينصروا (من فوقنا) وفي الشهادات فاخذنا فأسفلنا ينقرأ أسفل السقينة فاقوه فقالوا مالك قال تأذيتني ولا بد لي من الماء فان
 يتركوه وما أرادوا) من الخرق في نصيبهم (هاتكوا جميعا) أهمل الهاء والسفل لانه من لازم خرق السقينة غرقها واهلها (وان

أخذوا على أيديهم) منهم من الخرق (نجوا) أي الأخذون (ونجوا جميعاً) أي جميع من في السفينة وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها راقبت عليه والهلاك العاصي بالعصية والساكت بالرضا ومطابقة الحديث للترجمة غير خفية وهي هل يقرع في القسمة والاستام فيه أي في أخذ المهر وهو النصيب أو القسمة بمعنى القسم والقسم اسم من أسماء الأقسام وفيه وجوب الصبر على أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشد ضرراً وأنه ليس لأصاحب السفن أن يتحدث على صاحب العلو ما يضر به وأنه إن أحدث عليه ضرراً الزمه إصلاحه وإن لأصاحب العلو ١٩٧ منه من الضرر وفيه جواز قسمة العقار

المتفاوت بالقرعة قال ابن بطال

والعلماء متفقون على القول

بالقرعة إلا الكوفيين فأنهم

قالوا لا معنى لها لأنها تشبه الزلام

التي نهى الله عنها والجواب أن

الذي نهى عن الزلام هو الذي

أجاز وقرر القرعة فلا معنى

لأنكارها إنما على قياس يصادم

النص الصحيح الصريح فهو فاسد

الاعتبار في مقابلة الدلائل الواضحة

الذي ليس به خفاء وقد أخرج

الترمذي هذا الحديث في الفتن

وقال حسن صحيح (عن عبد الله

ابن هشام رضى الله عنه وكان قد

أدرك النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) قبل موته بست سنين فيما

ذكره ابن منبده) وذهبت به أمه

زينب بنت جحيد) العصبية (إلى

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم)

في النخ) فقالت يا رسول الله بايعه

فقال هو صغير فسخ رأسه ودعاه

بالبركة (وكان يخرج إلى السوق

فيشتري الطعام فيلقاه ابن عمرو ابن

الزبير) رضى الله عنهم (فدعاه) (ولأنه)

أي لابن هشام (أشركا) أي أجمعنا

شريكين لك في الطعام الذي

أشتريته (فإن النبي صلى الله عليه وآله

أي بتمامها) (فبعثهم إلى المنزل) (والراحلة يحتمل أن يراد بها الحامل والاولى لأن سياق

الكلام وارد في الطعام وقد ذهب الظهري إلى الجموع حيث قال يعني رجلاً يبيع دابة متاع على ظهرها فيشتري من الرعي ببركة

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله اشركا لكونه ما طلب منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه

فأجابهم ما إلى ذلك وهسم من العصابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة والجمهور على صحة الشركة في كل ما يتملك ومن

المالكية تبكره الشركة في الطعام والرابع عندهم الجواز كذا في الفتح (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن)

وحديث أبي حميد أصح ما في الباب وحديث ابن أبي ليلى سكت عنه أبو داود والمنذرى
واسناده لا بأس به قوله متاع أخيه المتاع على ما في القاموس المنفعة والسلعة وما تمتعت
به من الخواص الجع امتعة قوله ولا لاعتبا فيه دليل على عدم جواز أخذ متاع الإنسان
على جهة المزح والهزل قوله لا يحل مال امرئ مسلم الخ هذا امر مصرح به في القرآن
الكريم قال الله تعالى ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تشك من أمر ما أكل مال مسلم
بغير طيبة نفسه أكل له بالباطل ومصرح به في عدة أحاديث منها حديث أنما أموالكم
ودماؤكم عليكم حرام وقد تقدم ومجمع عليه عند كافة المسلمين ومتوافق على معناه العقل
والشرع وقد خص هذا العموم بأشياء منها أخذ الزكاة كرها والشفعة وأطعام المظفر
والقريب المعسر والزوجة وقضاء الدين وكثير من الحقوق المالية قوله لا يحل لمسلم أن
يرقع مسأله فيه دليل على أنه لا يجوز تزويج المسلم ولو بما صورته صورة المزح

• (باب اثبات غصب العقار) •

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ظلم شبراً من الأرض طوقه الله من

سبع أرضين متفق عليه * وعن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

من أخذ شبراً من الأرض ظمأه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين متفق عليه * وفي

لفظ لا جرم من سرق * وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع

شبراً من الأرض بغير حقه طوقه الله يوم القيامة من سبع أرضين رواه أحمد * وعن ابن

عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه خسف

به يوم القيامة إلى سبع أرضين رواه أحمد والبخاري) حديث أبي هريرة هو في صحيح مسلم

وفي الباب عن يعلى بن مرة عند ابن حبان في صحيحه وابن أبي شيبة في مسنده وأبي يعلى

وعن المسور بن مخرمة عند العجلي في تاريخ الضعفاء وعن شداد بن أوس عند الطبراني

في الكبير وعن سعد بن أبي وقاص عند الترمذي وعن أبي مالك الأشعري عند ابن أبي

شعبة بإسناد حسن وعن الحكم بن الحرث السلي عند الطبراني وأبي يعلى وعن أبي شريح

النخاعي عند الطبراني أيضاً وعن ابن مسعود عنده أيضاً وأحمد وعن ابن عباس عند

الطبراني أيضاً قوله من ظلم شبراً في رواية للبخاري قيدش بر بكسر القاف وسكون

أشتريته (فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد دعاه بالبركة فيشركهم) في ذلك (فرعاً أصاب) أي من الرعي (الراحلة تكاهي)

أي بتمامها) (فبعثهم إلى المنزل) (والراحلة يحتمل أن يراد بها الحامل والاولى لأن سياق

الكلام وارد في الطعام وقد ذهب الظهري إلى الجموع حيث قال يعني رجلاً يبيع دابة متاع على ظهرها فيشتري من الرعي ببركة

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله اشركا لكونه ما طلب منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه

فأجابهم ما إلى ذلك وهسم من العصابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة والجمهور على صحة الشركة في كل ما يتملك ومن

المالكية تبكره الشركة في الطعام والرابع عندهم الجواز كذا في الفتح (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن)

في الحضر والرهن لغة الثبوت ومنه الحالة الرهنية أي الثابتة وقال الامام الاحتشاش ومنه كل نفس لما كسبت رهينة وشراجه مل عين مقولة وثيقة بدني يستوفي منها عند تعذروفااته وبطلان أيضا على العين المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر قاله القسطلاني فاما الرهن بضمين فالجمع ويجمع أيضا على زهان ككتب وكأب وقيد الحضر للإشارة الى ان التقييد بالسفر في الآية الكريمة خرج للغالب فلا منهوم له دلالة الحديث على مشروعيته في الحضر وهو قول الجمهور واحتجوا لمن حيث المعنى بان الرهن شرع بوثقة ١٩٨ على الدين لقوله تعالى فان آمن بعضكم بعضا فانه يشير الى ان المراد بالرهن

التحتمية أي قدر شرب وكأنه ذكر الشبر إشارة الى استواء القليل والكثير في الوعيد كذا في الفتح قوله بطوقه بضم أوله الى البناء للعجول قوله من سبع أرضين بفتح الراء ويجوز اسكانه قال الخطابي له وجهان أحدهما ان معناه انه يكافئ نقل ما ظم منها في القيامة الى المشرق ويكون كاطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة الثاني ان معناه انه يعاقب بالخسف الى سبع أرضين أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه اه ويؤيد الوجه الثاني حديث ابن عمر المذكور وقيل معناه كالاول لكن بعد أن ينقل جميعه بجعل كله في عنقه طوقا ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ونحو ذلك ويؤيد حديث يعلى بن مرة المشار اليه سابقا بلفظ أيعرجل ظلم شبرا من الارض كافه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضي بين الناس وحديث الحكم السلي المشار اليه أيضا قال الحافظ واسناده حسن ولفظه من أخذ من طريق المسكين شبرا جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين قال في الفتح ويحتمل أن يكون المراد بقوله بطوقه يكافئ أن يحمله طوقا ولا يستطوع ذلك فيعذب به كما جاء في حق من كذب في مناهه كما ان بعضه مشيرة ويحتمل أن يكون التطويق تطويق الاثم والمراد به ان الظلم المذكور لا زل في عنقه لزوم الاثم ومنه قوله تعالى الرضا طائر في عنقه ويحتمل أن تنوع هذه الصفات لصاحب هذه المعصية او تنقسم بين من تلبس بها فيكون بعضهم معذبا ببعض وبعضهم بالبعض الآخر بحسب قوة المفسدة وضعفها هذا جعله ما ذكر من الوجوه في تفسير الحديث قوله من اقتطع فيه استعاره شبهة من أخذ ملك غيره ووصله الى ملك نفسه من اقتطع قطعة من شيء يجري فيه القطع الحقيقي وأحاديث الباب تدل على تغليب عقوبة الظلم والغصب وان ذلك من الكافر وتدل على أن تخوم الارض تلك فيكون للمالك منع من رام أن يحفر تحتها حقيقة قال في الفتح ان الحديث يدل على ان من ملك أرضا ملك أسفلها الى منتهى الارض وله أن يمنع من حفر تحتها سريا او بغير رخصة رضاء وان من ملك ظاهر الارض ملك باطنها بما فيه من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك وان له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر من يجاوره وفيه ان الارضين السبع متراكمة لم يفتق بعضهم من بعض لان الوقت لا كفي في حق هذا الغاصب بتطويق التي خصه بالانصافها عما تحتها أشار الى ذلك الداودي وفيه أن الارضين السبع اطباق كالسموات وهو ظاهر

الاستيفاء وانما قصد به بالسفر لانه مظنة فقد الكاتب فخرجه منخرج الغالب وخالف في ذلك مجاهد والفضال فيما نقله الطبري فقا لا يشرع الا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر وقال ابن حزم ان شرط المرتين الرهن في الحضر لم يكن لذلك وان تبرع به لراهن جاز وحديث ارتمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم درعه عند اليهودي على ذلك وحديث رهن النبي صلى الله عليه وآله وسلم درعه بالمدينة عندهم ودي يرد على من اعترض بأنه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وبالم الظاهر برنك) أي الظاهر المرهون (بنقته) أي يركب ويتفق عليه (اذا كان مرهونا وابن الدار) أي ذات الضرع (يشرب بنقته اذا كان مرهونا) أي يركبه الرهن ويشرب الأسبب لان له رقبته أو المراد المرتين وهذا

الاخير قول أحمد واحتج له في المعنى بان نفقة الحيوان واجبة لمرتته فيه حق وقد أمكنه استيفاء حقه من غيره قوله الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه بخلاف ذلك كما يجوز للمراة أن تخدم زوجها من مال زوجها عند امتناعه بغير إذنه والنيابة عنه في الانفاق عليه او قد قيل ان قاهر الر كوب والشرب لم يتعين فيكون الحديث مجعلا واجب بأنه لا اجال بل المراد المرتين بقريته ان انتفاع الراهن بالعين المرهونة لاجل كونه مالا كما والمراد هنا الانتفاع في مقابلة النفقة وذلك يقتصر بالمرتتين كما وقع التصريح بذلك في الرواية الاخرى قال في الفتح وفي الحديث حجة بان قال يجوز للمرتين من الرهن الانتفاع بالركوب والحطب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما المقهوم الحديث وأما دعوى الاجمال منه فقد دل منطوقه على إباحة

الانتفاع في مقابل الاتفاق وهذا يختص بالمرتهن لان الحديث وان كان مجملا لكن يختص بالمرتهن لان انتفاع الراهن بالمرهون
 يكونه مال كارقبته لا يكونه منفعة عليه وذهب الجمهور الى ان المرتهن لا ينتفع من المرهون بشئ وتناولوا الحديث ليكونه ورد
 على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجوز بغير المال ان يركب ويشرب بغيره والثاني تضمنه ذلك بالنفقة قال ابن
 عبد البر هذا عند جمهور الفقهاء ترد أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ويدل على نسخ حديث ابن عمر في أبواب
 المظالم لا تحاب ناشية امرئ بغيره ١٩٩ قال في المنيل ويجاب عن ١٩٩ دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للأصول

بان السنة الصحيحة من جملة
 الأصول فلا ترد إلا بعارض
 أرجح منها بعد تعذر الجمع وعن
 حديث ابن عمر بانه عام وحديث
 الباب خاص فيبقى العام على
 الخاص والنسخ لا يثبت إلا
 بدليل يقتضي تأخر النسخ على
 وجهه يتعذر معه الجمع لا مجرد
 الاحتقال مع الامكان اه وقال
 في السبيل وقد ورد اذا كانت
 الدابة مرهونة نهى الى المرتهن
 علفها ولبن الدار يشرب وعلى
 الذي يشرب نفقته فكانت هذه
 الرواية معينة للحراد بالحديث
 وهو ان القوائد والمرتهن والمؤمن
 عليه ومما يؤيد هذا انه لا معنى
 لكون الراهن يركب ويشرب في
 مقابل النفقة فان الرهن ملكه
 فلا ينتفع به في ملكه بعوض ولا
 يعارض هذا حديث أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال لا يفتق الرهن من صاحبه
 الذي رهنه له غنمه وعلمه غرمه
 أخرجه الشافعي والدارقطني
 وحسن اسناده والحاكم والبيهقي
 وابن حبان في صحيحه وله طرق
 ولكن محل النسخ منه قوله له غنمة

قوله تعالى ومن الارض مثلهم خ لا فان قال ان المراد بقوله سبع أرضين سبعة اقالم
 لانه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبرا من اقالم آخر قاله ابن التين وهو الذي قبله مبني
 على أن العقوبة متعلقة بما كان سببها والافق قطع النظر عن ذلك لا يلزم بين ما ذكره اه
 (وعن الاشعث بن قيس أن رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم في أرض باليمن فقال الحضرمي يا رسول الله أرضي اغتصبها هذا وأبوه
 فقال الكندي يا رسول الله أرضي ورثتها من أبي فقال الحضرمي يا رسول الله استخافه
 أنه ما به لم انما أرضي وأرض والذي اغتصبها أبوه فتمتيا الكندي لليمن فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لم انه لا يقطع عبدا أو رجلا بعينه مالا الا لى الله يوم يلقاه وهو
 أجدهم فقال الكندي هي أرضه وأرض والده رواء احمد) الحديث رواء ايضا الطبراني في
 الاوسط وفي اسناده محمد بن سلام المسبحي له غرائب وبقية رجاله رجال الصحيح وللأشعث
 أيضا حديث آخر أخرجه الطبراني في الكبير والوسط واسناده ضعيف وقصة الحضرمي
 والكندي سيأتي ذكرها في باب استلاف المنكر من كتاب الاقضية من حديث وائل بن
 حجر عنه مسلم في صحيحه والترمذي وصححه بخوماهنا واهله يأتي الكلام عليه هنالك
 ان شاء الله قال في التلخيص والحضرمي هو وائل بن حجر والكندي هو امرؤ القيس بن
 عابس واسمه ربيعة اه وفيه نظر فانه سيأتي عن وائل بن حجر في كتاب الاقضية بلفظ جاء
 رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخ وهذا يشبه ربان
 الحضرمي غيره وائل وأيضا قال في البدرا المنبر اسم الحضرمي ربيعة بن عبدان وكذا جاء
 مبينا في احاديث روائي صحيح مسلم وعبدان بكسر الميم له وبعد هامو حدة والحديث فيه
 دليل على انما اذا طلبت بين العلم وجبت وعلى انه يستحب للقاضي أن يعظم من رام الحلف
 قوله انه لا يقطع عبدا الخ انظر الصحيحين من حديث الاشعث من حلف على يمين يقطع
 به امال امرئ مسلم وفيها فاجرائي الله وهو عليه غضبان وسيأتي في كتاب الاقضية

• (باب ثلاث نزع الغاصب بنفقة وعلم غرمه) •

(عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من زرع في أرض قوم بغير
 اذنهم فليس له من الزرع شئ وله نفقته رواء الخمسة الا الشافعي وقال البخاري هو حديث

وعليه غرمه وقد اختلف في رفع هذه الزيادة ووقفها وصرح ابن وهب راوى هذه الزيادة بانها من قول سعيد بن المسيب وهكذا
 صرح أبو داود في المراسيل انه من كلام سعيد قال رجوع الى الحديث الاول مع صحته هو المتعين فتكون القوائد المتعوض
 عليها في الحديث للمرتهن ويلحق غرمها من القوائد بغيرها ما لم يمسكها القارق والكسب من جلتها فلا وجه للفرق بينهما وبينها
 فتكون كلها للمرتهن والمؤمن عليه من نفقة وغيره مما تنهوا اليه حاجته المرتهن اه وقال الشافعي يشبه أن يكون المراد من
 رهن ذات دره او ظهر لا يمنع الراهن من دره او ظهره رهاه في محبوبة ومركوبه كما كانت قبل الرهن اه فيبوزل للراهن انتفاع
 لا ينقص المرهون كركوبه وكفى واستخدامه وليس وانزاعه فيل لا ينقصه وقال الحنفية ومالك واجد في رواية عنه ليس للراهن

ذلك لانه يتاى حكم الرهن وهو الحبس الدائم واحتج الطحاوى في شرح الاقاربان هذا الحديث بحمل لم يبين فيه من الذي يشرب اللبن ويركب فن أين جازاهم أن يجعلوه لراهن دون أن يجعلوه للمرتهن إلا أن يقارنه دليل من كتاب أو سنة أو إجماع قال ومع ذلك فقد روى هشيم هذا الحديث بلفظ إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها وعن الذي يشرب وعلى الذي يشرب نفقةا ويركب فدل هذا الحديث أن المعنى بالركوب ويشرب اللبن في الحديث الأول هو المرتهن لا الراهن فجعل ذلك له وجعلت النفقة عليه بدلا عما يتعوض منه مما ذكرنا ٢٠٠ وكان هذا عندنا في الوقت الذي كان الربا مباحا فلما حرم الربا حرمت أشكاله

حسن وعن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحيأ أرضا فهي له وليس أعرق ظالم حتى قال ولقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر ف قضى صاحب

الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها قال فلفه فدرأ يثا وإنما المضرب أصولها بالفؤس وإنما النخل غم رواء أبو داود والدارقطني حديث رافع ضعفه الخطابي ونقل عن البخاري تضعيفه وهو خلاف ما نقله الترمذي عن البخاري من تحسينه وضعفه أيضا البيهقي وهو من طريق عطاء بن أبي رباح عن رافع قال أبو زرعة لم يسمع عطاء من رافع وكان موسى بن هرون يضعف هذا الحديث ويقول لم يروه غير شريك ولا رواه عن عطاء غير أبي إسحق ولكن قد تابعه قيس بن الربيع وهو سني الحافظ وقد أخرج هذا الحديث أيضا البيهقي والطبراني وابن أبي شيبة والطحاوي وابن ماجه وأبو يعلى وحكى ابن المنذر عن أحمد بن حنبل أنه قال إن أبا إسحق زاد في هذا الحديث زرع بغير إذنه وليس فيه يذكر هذا الطرف وحديث عروة سكنت عنه أبو داود والبخاري وحسن الحافظ في بلوغ المرام إسناده وفي رواية لابن داود فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأكثرتني أنه أبو سعيد الخدري فأناريت الرجل بضرب في أصول النخل وأول حديث عروة هذا قد تقدم في أول كتاب الأحياء من حديث سعيد بن زيد وأخرج أبو داود من حديث جعفر بن محمد بن علي عن أبيه الباقر عن سمرة بن جندب أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار قال ومع الرجل أهله قال وكان سمرة يدخل إلى نخله فيتاذى به الرجل ويشق عليه فطلب إليه أن يناقله فأبى فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك فطلب إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبعه فأبى فطلب إليه أن يناقله فأبى قال فبه لي ولك كذا وكذا الأمر رغبة فيه فأبى فقال أنت مضار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا لأنصاري أذهب فاقام نخله وفي سماع الباقر من سمرة بن جندب أنظر فقد نزل من مولده ووفاته سمرة ما يتعذر منه سماعة قوله ليس له من الزرع شيء فيه دليل على أن من غصب أرضا وزرعها كان الزرع للمالك للأرض وللغاصب ما غرمه في الزرع يسلم له مالك الأرض قال الترمذي والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وأبو إسحق قال ابن رسلان وقد استدل به كما قال الترمذي أحمد على أن من زرع بذرا في أرض غيره واسترجعها صاحبها فلا يخلو ما أن يسترجعها مالكها

وردت الاشياء المأخوذة إلى أبدالها المساويين لها وحرم بيع اللبن في الضرع فدخل في ذلك النهي عن النفقة التي يملكها المنفق لبنا في الضرع وتلك النفقة غير موقوف على عقد دارها واللبن أيضا كذلك فارتفع بنسخ الربا أن تجب النفقة على المرتهن بالمنافع التي تجب له عوضا منها وباللبن الذي يحتل به ويشربه وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا متعذر والجمع بين الأحاديث يمكن وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن اسمعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وإنما من تخليطه وتعقب بأن أحمد رواها في مسنده عن هشيم وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن هشيم وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الانتفاع بالمرهون فيباح بيعه للمرتهن الانتفاع على الحيوان حفظ حياته ولا بقاء

المالية فيه وجعل له في مقابلة انتفاعه بالركوب أو يشرب اللبن بشرط أن لا يريد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه وهي من جملة مسئلة الظفر وقيل إن الحكمة في المدول عن اللبن إلى الدلالة إشارة إلى أن المرتهن إذا حلب جازله لأن الدر ينجم من اللبن بخلاف ما إذا كان اللبن في أنامله ورهنه فإنه لا يجوز للمرتهن أن يأخذ منه شيئا أصلا كذا قال (وعلى الذي يركب) الظاهر (ويشرب) ابن الدارة (النفقة) عليه ما كنا من كان هذا ظاهر الحديث وفيه حجة لمن قال يجوز للمرتهن من الرهن الانتفاع بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا يفتن بغيره مما لفهوم الحديث قاله الحافظ في الفتح وقال القاضي الشوكاني في المختصر ويشترطه يجوز رهن ما يملكه الراهن في دين عليه والظاهر يركب واللبن يشرب بنفقة

ويأخذها

المروون وما قالوا ان الحديث ورد على خلاف القياس فيجيب بأن القياس فاسد الاعتبار مبنى على شفا جرف هار لا يصح الاحتجاج به لان العام لا يرد به الخاص بل يبنى عليه انتهى وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى اخذ أحد وغيره من أئمة الحديث بهذه السوى وهو الصواب وقال في اعلام الموقعين وهذا الحكم من أحسن الأحكام واعلموا ولا يصلح للراغبين غيره وما عداه فساد ظاهر ثم اطال في تفريح القياس على وفق حديث الباب الى ما لا يسعه المقام ومن مسائل هذا الباب انه لا يعلق الرهن بما فيه حديث أبي هريرة عند الشافعي والدارقطني وحسنه والحاكم والبيهقي ٢٠١ وابن حبان في صحيحه عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غفقه وعليه غرمه قال الحافظ في بلوغ المرام رجاله ثقات الا أن المخطوط عند أبي داود وغيره ارسله انتمى (عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصى ان اليمين على المدعى عليه) وأنه (وسلم) أورد البخارى في باب اذا اختلف الراهن والمرتهن أى فى أصل الرهن وبحوجه فاليمين على المدعى واليمين على المدعى عليه واران البخارى الجمل على عومه خلافا لمن قال ان القول فى الرهن قول المرتهن مالم يجاوز قدر الراهن كالشاهد للمرتهن قال ابن التين جنح البخارى الى أن الرهن لا يكون شاهدا قال العلماء والحكمة فى ذلك ان جانب المدعى ضعيف لانه يقول خلاف الظاهر فكلف الحجة القوية وهى البيينة وهى لا تجلب لنفسه انفعالا تدفع عنها ضررا فيقوى به هذا ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الأصل فراغ ذمته فاكفى فيه بحجة ضعيفة وهى اليمين لان

واخذها به مدح صد الزرع أو يسترجعها أو الزرع قائم قبل ان يحصد فان اخذها مستحقها به مدح صد الزرع فان الزرع لغاصب الارض لا يعلم فيها خلافا وذلك لانه غناه ماله وعليه أجرة الارض الى وقت التسليم وضمن نقص الارض وتسوية حفرها وان أخذ الارض صاحبها من الغاصب والزرع قائم فيه المالك اجبارا للغاصب على قلعه وخير المالك بين أن يدفع اليه نفقته ويكون لزعه أو يتملك الزرع للغاصب وبهذا قال أبو عبيد وقال الشافعي وأكثر الفقهاء ان صاحب الارض يملك اجبارا للغاصب على قلعه واستدلووا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لعرق ظالم حق ويكون الزرع للمالك البذر عندهم على كل حال وعليه كراء الارض ومن جملة ما استدله الاولون ما أخرجه أحمد وأبو داود والطبرانى وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى زرعاً فى أرض ظهير فابعه فقال ما أحسن زرع ظهير فقالوا انه ليس اظهر ولا يكنه فلان قال فخذوا زرعكم وردوا عليه نفقته فدل على أن الزرع تابع الارض ولا يخفى ان حديث رافع بن خديج أخص من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لعرق ظالم حق مطابقة فى العام على التخاص وهذا على فرض ان قوله ليس لعرق ظالم حق يدل على ان الزرع لرب البذر فيكون الرابع ما ذهب اليه أهل القول الاول من أن الزرع لصاحب الارض اذا استرجع أرضه والزرع فيها وأما اذا استرجعها بعد حصاد الزرع فظاهر الحديث أنه أيضا لرب الارض ولكنّه اذا صح الاجماع على أنه للغاصب كان مخصوصا لهذه الصورة وقد روى عن مالك واكثر علماء المدينة مثل ما قاله الاولون وفي البجران مالكا والقاسم يقولان الزرع لرب الارض واحتج لما ذهب اليه الجمهور من ان الزرع للغاصب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الزرع للزراع وان كان غاصبا ولم أقف على هذا الحديث في نظريه وقال ابن رسلان ان حديث ليس لعرق ظالم حق ورد فى الغرس الذى له عرق مستطيل فى الارض وحديث رافع ورد فى الزرع فيجمع بين الحديثين ويعمل بكل واحد منهما فى موضعه ولكن ما ذكرناه من الجمع أربع لان بناء العام على الخاص أولى من المصير الى قصر العام على السبب من غير ضرورة والمراد بقوله وله نفقته ما أنفقته الغاصب على الزرع من المؤنة فى الحرث والسقى وقيمة البذر وغير ذلك وقيل المراد بالنفقة قيمة الزرع فقة در قيمته وبساها المالك والظاهر الاول قولنا وليس لعرق ظالم حق قد تقدم ضبطه

٢٦ نيل خا الحالف يجب لنفسه النفع ويدفع الضرر فمكان ذلك فى غاية الحكمة ثم قد تجعل اليمين فى جانب المدعى فى مواضع تستحق دليل كاثبات القسامة ودعوى القيمة فى التلفات ونحو ذلك كما هو مبسوط فى كتب الفقه ومذهب الشافعية فى مثله الرهن تصدق الراهن بيمينه حيث لا يمينه لان الأصل عدم رهن ما ادعاه المرتهن فان قال الراهن لم تكن الاثباتى رمو جوده عند العقد بل احد ثنائى لم يتصور حدها به دونه وكاذب وطول بجواب الدعوى فان أصر على انكار وجودها عند العقد جعلنا كلا وحاف المرتهن وان لم يصبر عليه واعترف بوجودها وانكارهها قبلئذ منه انكاره لجواز صدق فى نفي الرهن وان كان قد بان كذبه فى الدعوى الاولى وهى نفي الوجود وما اذا تصور حدها به بعد العقد

فان لم يمكن وجودها عند صدق بغيره وان أمكن وجودها وعلمة عنده فاقول قوله بيمينه لما مر فان حلف فهي كالأشجار الحادثة بعد الرهن في القاع وسائر الأحكام وقد مر بيانها هذا ان كان رهن تبرع فان اختلفا في رهن مشروط في بيع بان اختلفا في اشتراطه فيه او اتفقا عليه واختلفا في شيء مما سبق تحالفا كسائر صور البيع اذا اختلف فيها انهم ان اتفقا على اشتراط فيه واختلفا في أصله فلا تحالفا لانهم لم يختلفا في كيفية البيع بل يصدق الراهن وللمرتهن الفسخ ان لم يرهن وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشهادات وتفسير آل ٢٠٢ عمران ومسلم والترمذي وابن ماجه في الأحكام وأبو داود والنسائي في القضايا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب في العتق وفضله)

والعتق بكسر الميم حله بغير
الاعتاق وهو ازالة الملك عن
الآدمي قال الأزهرى هو مشتق
من قواهم عتق الفرس اذا سبق
وعتق الفرس اذا طار لان الرقيق
يخلص بالعتق ويذهب حيث شاء
*(عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) (وسلم إيمان جل)
وأى كلمة شرط دخلت عليها وفي
لفظ إيمان سلم) (اعتق امرأ مسلم
استمقت الله تعالى) أى خلاص الله
(بكل عضو منه عضو آمنه من النار)
زاد في كنفارات الإيمان حتى
فرجه بقرجه وخص الفرج
لأنه محل أكبر البكائر بعد الشرك
والناساني من حديث كعب بن مرة
وإيمان امرئ مسلم أعتق امرأتين
مسائتين كاتفاكا كمن النار
عظيمين منهما بعظم وإيمان امرأة
مسلمة أعتقت امرأة مسلمة
كانت فمكا كها من النار اسناده
صحيح ومثله للترمذي من حديث
أبي امامة والطبراني من حديث

وتفسيره في أول كتاب الاحياء قوله وامر صاحب النخل الخ فيه دليل على أنه يجوز
الحكم على من غرس في أرض غيره غرسا بغير اذنه بقطعها قال ابن رشد في النهاية أجمع
العلماء على أن من غرس نخلا أو غرسا بالجملة نبتا في غير أرضه أنه يؤمر بالقاع ثم قال الا
ما روى عن مالك في المشهور ان من زرع فله زرعته وكان على الزارع كراه الارض وقد
روى عنه ما يشبه قول الجمهور ثم قال وفرق قوم بين لزراع والنماز الى آخر كلامه قوله
عم بضم الميم حله وتشديد الميم جمع عيمة وهي الطويلة وفي القاموس ما يدل على أنه يجوز
فتح أوله لانه قال بعد تفسيره بالنخل الطويل وبضم

(باب ما جاء في غصب شاة فذبحها وشوها أو طبخها)

(عن عاصم بن كليب أن رجلا من الانصار أخبره قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فلما رجع استقبله داعي امرأة بجهاه وبي بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فاكلوا
فنظر أبونا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلوك لقمته في فمه ثم قال أجد لحم شاة أخذت
بغير إذن أهلها فقال المرأة يا رسول الله اني ارسلت الى البقيع يشتري لي شاة فلم أجد
فارسلت الى جاري فداشترى شاة ان أرسل بها اليها فلم يوجد فدارسلت الى امرأته
فارسلت اليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اطعميها الاسارى رواه أحمد
وأبو داود والدارقطني وفي لفظ له ثم قال اني لا أجد لحم شاة ذبحت بغير إذن أهلها فقالت
يا رسول الله أخى وأمن أعز الناس عليه ولو كان خيرا منهم لم يغير على وعلى ان أرضيه
بأفضل منها فابى أن يأكل منها وأمر بالطعام للاسارى) الحديث في اسناده عاصم بن
كليب قال على بن المدني لا يحتج به اذا انفرد وقال الامام أحمد لا بأس به وقال أبو حاتم
الرازي صالح وقد أخرجه له مسلم وأما جهالة الرجل الصحابي فغير قاذحة لما قرناه غير
مرة من أن مجهول العصاة مقبول لان عموم الأدلة القاضية بانهم خير الخلق من جميع
الوجود أقل احوالها أن تثبت لهم بهذه الزينة أعنى قبول مجاهيلهم لاندراجهم تحت
عمومها ومن تولى الله ورهولة تعديله فالواجب حله على العدالة حتى ينكشف خلافها
ولا انكشاف في المجهول قوله يلوك قال في القاموس اللوك أهون المضع أو مضغ صاب
قوله لقمته بضم اللام وسكون القاف ويجوز فتح اللام قال في القاموس اللقمته وتفتح

عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات وفي الحديث فضل العتق وان عتق الدكر أفضل من عتق الانثى خلافا
لمن فضل عتق الانثى محتجبان عنهما يستدعي ضرورة ولدها سوا تزوجهما سوا تزوجهما سوا تزوجهما في الفضل ان
عتق الانثى غالباً يستلزم ضياعها ولان في عتق الدكر من المعاني العامة ما ليس في الانثى كصلاحية لأقضاء وغيره مما يصلح
لذلك كوردون الاناث قال الخطابي ويستحب عند بعض العلماء ان لا يكون العبد المعتق ناقص العضو بالعور أو الشلل
ونحوه مما يلي يكون سليماً ليكون معتقه قد نال الموعود في عتق اعضائه كلها من الدار بأعتاقه أيامه من الرق في الدنيا وقال
وربما كان نقصان الاعضاء زيادة في الثمن كالمصالح المالا يصلح له غيره من حفظ الحر من غيره انتهى فقيهه اشارة الى أنه

يفتقر النقص المجهور بالمنفعة وما قاله في مقام المنع وقد استنكره النووي وغيره وقال لاشك ان في عتق الخصى وكل ناقص فضيلة لكن الكامل أولى وقال ابن المنير فيه اشارة الى أنه ينبغي في الرقبة التي تكون اكثر ذنبا أن تكون مؤمنة لان الكفارة منة من النار فينبغي ان لا يقع الا بمنة من النار وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في كنزات الايمان ومسلم في العتق وكذا النسائي والترمذي (عن أبي ذر رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله) قوله لان الجهاد كان اذذاك أفضل الاعمال ٢٠٣ (قلت فاي الرقاب أفضل) أي لاعتق (قال

أغلاها) بالمجعة وروى بالهمزة (ثمنا) ولمسلم عن هشام أكثرها ثمنًا وهو يبين المراد قال النووي محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة أملو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فاراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين فاشتت أن أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السهينة افضل لان المطلوب هنا فك الرقبة وهناك طيب اللحم انتهى قال في الفتح والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد اذا عتق افتتح بالعتق وافتتح به اضعاف ما يحصل من النفع بعتق أكثر عدد اضحيه ورب محتاج الى كثرة اللحم ليفرقه على المحاييج الذين يفتقون به أكثر مما يفتتح هو بطيب اللحم والضابط ان ايها كان أكثر نفعا كان أفضل سواء قل أو أكثر واحتج به مالك في ان عتق الرقبة الكفارة اذا كانت أغلى ثمنًا أفضل من المسامة وخالفه اصبيغ وغيره وقال المراد

ما به ما لا قم قوله فلم يوجد بضم أوله وسكون الواو وكسر الجيم أي لم يعطى ما طلبته وفي القاموس أوجده أغناه وفلا نام طلوبه أظفربه والحديث فيه دليل على مشروعية اجابة الداعي وان كان امراً أو المدعو رجلاً أجنبياً اذ لم يمرض ذلك مفسدة مساوية أو راحة ونفيه مجزأة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ظاهرة لعدم اساعته لذلك اللحم واخياره بما هو الواقع من اخذها بغير اذن أهلها وفيه تجنب ما كان من المأكولات حراماً أو مشتبهاً وعدم الاتسكال على تجوز اذن ما لا يكره كاله وفيه أيضاً أنه يجوز صرف ما كان كذلك الى من يأكله كالاسارى ومن كان على صفتهم وقد أورد المصنف هذا الحديث للاستدلال به على حكم من غصب شاة فذبحها وشواها أو طبخها كما وقع في الترجمة وقد اختلف العلماء في ذلك فحكى في البحر عن القاسمية وأبي حنيفة ان المالك يخير بين طيب القيمة وبين أخذ العين كما هي وعدم لزوم الأرض لان الغاصب لم يستملك ما ينفرد بالتمتع وحكى عن المؤيد بالله والناصر والشافعي ومالك انه يأخذ العين مع الأرض كالمقطع الاذن وهو هاو عن محمد أنه يخير بين القيمة أو العين مع الأرض

(باب ما جاء في ضمان المتاع بنفسه)

(عن أنس قال أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعماً ما في قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها فالتقت ما فيها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام بطعام وانا ما ياتاه رواه الترمذي وصححه وهو معناه لساير الجماعة الامسالة وعن عائشة انها قالت ما رأيت صانعة طعاماً مثل صفية أهدت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انا من طعام فما ملكت نفسي ان ~~كسرته~~ بقلت يا رسول الله ما كذا ربه قال انا كانا وطعام كطعام رواه أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث الاول انظره في البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فارسات احدى امهات المؤمنين مع خادم لها بقصة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصعة فضعها وجعل فيها الطعام وقال كادوا دفع القصعة العتيقة للرسول وحبس المكسورة هذا أحد الأناظر البخاري وله ألفاظ أخرى ليس فيه تسمية الضاربة وهي عائشة كما وقع في رواية الترمذي التي ذكرها المصنف والحديث الثاني في اسناده أفلت بن خليفة أبو حسان ويقال فليت

بقوله اغلاها ثمنًا من المسكين وقد قدم تقديمه بذلك في الحديث الاول (وانقسمها عند أهلها) أي أكثرها رغبة عند مالكيها لمحبتهم فيها لان عتق مثل ذلك لا يقع الا خالصاً قلت فان لم افعل أي ان لم أقدر على العتق وللدراة قطي في الغرائب فان لم استطع (قال تعين صانعاً) من الصنعة أو صانعاً بالاضاد من الضياع أي تعين ذابضاع من فقراء أو عيال أو حال قصر عن القيام بها وأطال القسط لاني في تصحيح الروايات بالمجعة والمهمله وما قيل فيها ما جدد فراجع (او تصنع لخرق) وهو من لا يحسن صنعة ولا يهتدي اليها (قال فان لم افعل قال تدع الناس من الشر) أي تكف عنهم شريك فيه دليل على ان الكف عن الشيء داخل في فعل الانسان وكسبه حتى يؤخر عليه ويعاقب غير ان الثواب لا يحصل مع الكف الامع النية والقصد

لامع الغفلة والذهول قاله الفرطى (فانهم صدقة تصدق بها على نفسك) وفي الحديث ان الجهاد افضل الاعمال بعد
 الايمان والاجابة باختلاف احوال السائلين وفيه حسن المراجعة في السؤال وصبر المفتي والحلم على التلبذ
 ورقته به وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما عن ابي ذر حذينا طو يلاقيه أسئلة كثيرة وأجوبته يشغل على فوائده كثيرة
 منها سؤاله أى المؤمنين أكمل وأى المسلمين أسلم وأى الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة افضل وفيه ذكر الانبياء وعددهم
 وما أنزل عليهم وآداب كثيرة من اوامر ونواه ٢٠٤ وغير ذلك قال ابن المنير وفي الحديث اشارة الى ان اعانة الصانع افضل

من اعانة الصانع لان غير الصانع
 منظمة الاعانة فكل احد يعينه
 غايبا بخلاف الصانع فانه لشهرته
 بصنعه يغفل عن اعانتة فهو
 من جنس الصدقة على المستور
 انتهى وهذا الحديث من أعلى
 حديث وقع عند البخاري وهو
 في حكم التلخيصات وأخرجه
 مسلم في الايمان والتساقى في العتق
 والجهاد وابن ماجه في الاحكام
 (عن عبد الله بن عمر رضى الله
 عنه - ما ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من أعتق
 شرا كاهن عبدا) أى نصيبا سواه
 كان قليلا أو كثيرا والشرك
 في الاصل مصدر أطلق على
 متعلقه وهو المشترك ولا بد من
 ضم ما رأى جزء مشترك لان
 المشترك في الحقيقة الجملة (فكان
 له أى للذى أعتق (مال يبلغ) أى
 شئ يبلغ (ثمان العبد) أى قيمة
 بقيته (قوم العبد قيمة عدل)
 بأن لا يزداد من قيمته ولا ينقص
 ولم والناسى لاوكس ولاشطط
 والوكس النقص والشطط الجور
 (فأعطى شرا كاهن حصصهم) أى

العامرى قال الامام أحمد ما رى به بأسا وقال أبو حاتم الرازى شيخ
 اسناد الحديث مقال وقال في الفتح ان اسناده حسن قوله بعض أزواج النبي هي زينب
 بنت جحش كما رواه ابن حزم في المحلى عن أنس ووقع قريب من ذلك لعائشة مع ام سلمة كما
 روى النسائي عن أنس أنت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطعام في صحنة فجاءت عائشة
 متزرة بكساء ومعهان ففرقت به الصحفة الحديث والرواية المذكورة في الباب عن
 عائشة تشعر بأنه قد وقع لها مثل ذلك مع صفية وقد روى الدارقطني عن أنس من طريق
 عمران بن خالد نحو ذلك قال عمران أكرتني أنما حنصة يعنى التي كسرت عائشة صحفتها
 قال في الفتح ولم يصب عمران في ظنه أنها حنصة بل هي أم سلمة ثم قال نعم وقعت القصة
 لحفصة أيضا وذلك فيما رواه ابن أبي ثيبة وابن ماجه من طريق رجل من بنى سؤدة غير
 مسمى عن عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه فصنعت له طعاما
 وصنعت له حفصة طعاما فسد بطني فقالت للجارية انطاني فأكثني فصعتهما ما كنا تأما
 فأنكسرت وانقثر الطعام فجعله على البطح فأكوه ثم بعث بقصصه الى حفصة فتناول
 خذوا ظرفا مكال ظرفكم وبقية رجاله ثقات قال الحافظ وتحرر عن ذلك ان المراد بن
 أنهم في حديث الباب هي زينب لجس الحديث من مخرجه وهو جيد عن أنس وما عدا
 ذلك فقصص اخرى لا تليق بمن تحقق أن يقول في مثل هذا فيل المرسله فلانه وقيل
 فلانه من غير تحرير قوله انما ما فيه دال على أن القبر يضمن بمثله ولا يضمن بالقيمة الا
 عند عدم المثل ويؤيده ما في رواية البخارى المقتضية بلقط ودفع القصعة الصحيحة
 للرسول وبه احتج الشافعي والكوفيون وقال مالك ان القبر يضمن بقيته مطلقا وفي
 رواية عنه كالمذهب الاول وفي رواية عنه اخرى ما صنعه الا دعى فالمثل وأما الحيوان
 فالقيمة وعنه أيضا ما كان مكبلا أو موزونا فالقيمة والا فالمثل قال في الفتح وهو
 المشهور عندهم وقد ذهب الى ما قاله مالك من ضمان القبر بقيته مطلقا جماعة من اهل
 العلم منهم الهاديون ولا خلاف في أن المثل يضمن بمثله وأجاب القائلون بالقول الثاني
 عن حديث الباب وما في معناه بما حكاه البيهقي من أن القصعتين كانتا للنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في بيتي زوجته ناعاب الكاسرة فيجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل
 القصعة في بيت صاحبته ولم يكن هناك تضمين وتعقب بما وقع في رواية لابن أبي حاتم باللفظ

قيمة حصصهم أى ان كان له شريك فان كان اعطاه جميع الباقي وهذا لا خلاف فيه ولو كان مشتركين ثلاثة من
 فأعتق أحدهم حصته وهى الثلث والثاني حصته وهى السدس فهل يرد قيمته على صاحب النصف بالسوية أو على
 قدر الحصص الجهور على الثاني وعند المالكية والحابلة خلاف كالخلاف في الشفعة اذا كانت لاثنتين فل يأخذان
 بالسوية أو على قدر المالك (وعتق عليه) العبد (والا) بان لم يكن موسرا (قد عتق منه ما عتق) أى حصته وظاهر الحديث
 العموم في كل رقيق لكن يستثنى الجاني والمرهون ففيه خلاف والاصح في الرهن والجنابة منع السراية لانها باطل
 حر المهرين والجاني عليه الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والتساقى في العتق (عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ان الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورهم) أي ما حدثت به أنفسهم وهو ما يحظر بالبال والوسوسة الصوت الخفي ومنه وسواس الخلق لأصواتهم أو قيل ما يظهري في القلب من الخواطر ان سكنت تدعو إلى الرذائل والمعاصي تسمى وسوسة فان كانت تدعو إلى الخصال المرضية والطاعات تسمى الهام ولا تكون الوسوسة إلا مع التردد والتزلزل من غير أن يطمئن إليه أو يستقر عنده (ما لم تعمل) في العمليات بالجوارح (أو تسكلم) في الأقوال باللسان على وفق ذلك ومطابقة الحديث للترجمة من قوله ما وسوست لأن ٢٠٥ الوسوسة لا اعتبار لها، إذ عدم التوطن فكذلك الخطيئ والنامي لا توطن

من كسر شيئاً فهو له وعليه مثله وجه - ذار دعي من زعم أنه با واقعة عين لا عوم فيها ومن جله ما أجابوا به عن حديث الباب وما في معناه بأنه يحتمل أن يكون في ذلك الزمان كانت العقوبة فيه بالمال فعاقب الكاشرة بإعطائه قصعتها الأخرى وتعقب بأن التصريح بقوله إنما بانهية بذلك قيل ان الحكم بطعام قبل ان الحكم بذلك من باب المعونة والاصلاح دون بت الحكم بوجوب المثل فيه لانه ليس له مثل معلوم قال الحافظ وفي طرق الحديث ما يدل على أن الطعامين كانا مختلفين في قوله فيما ليكت نفسي أن كسرتة لفظ أبي داود فأخذني أفكلك بفتح الهززة واسكان التاء وفتح الكاف ثم لام وزنه لأفعل والمعنى أخذتني رعدة الإفكلك وهي الرعدة من برد أو خوف والمراد هنا أنهم بالمسارات حسن الطعام غارت وأخذتهم سائل الرعدة

• (باب جنابة البهيمة) •

(قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم العجماء بحر - هاجبار - وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل جبار رواه أبو داود - وعن حرام بن محبصة ان ناقة البراء بن عازب دخلت حائطاً فادست فيه فوضي نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ان على أهل الحوائط حفظها بالنهار وان ما فسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه - وعن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وقف دابة في سبيل من سبيل المسلمين أو في سوق من أسواقهم فاوطأت يدا رجل وهو ضامن رواه الدارقطني وهذا عد بعضهم فيما اذا وقفت في طريق ضيق أو حيث تضر المار) حديث العجماء بحر - هاجبار أخرجه الجماعة من حديث أبي هريرة وقد تقدم في باب ما جاء في الركا والمعدن من كتاب الزكاة وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً النسائي وقال الدارقطني لم يروه غير سفيان بن حسين وخالفه الحافظ عن الزهري منهم مالك وابن عيينة ويونس ومعمار وابن جريج وعقيل وليث بن سعد وغيرهم كلهم روه عن الزهري فقالوا العجماء والبرجبار والمعدن جبار ولم يذكر الرجل وهو الصواب وقال الخطابي قد تسكلم الناس في هذا الحديث وقيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ وقد روى آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن رسول

اهما (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه لما أقبل يريد (الاسلام) وكان مقدمه فيها قاله الفلاس عام خيبر وكان في الحرم سنة سبع وكان أسلامه بين المدينة وخيبر (ومعه غلامه) قال في الفتح لم أقف على اسمه (ضل) أي ناه (كل واحد منهما) من صاحبه (فذهب إلى ناحية) (فاقبل) أي الغلام (بعد ذلك) وأبو هريرة جالس مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا هريرة هذا غلامك قد اتاك فقال (أما) أي هنا (أني أشهدك أنه حر قال فهو حين يقول) أي الوقت الذي وصل فيه إلى المدينة (بالسلة من طولها وعناثها) أي ثوبها وشقتها (على أمها من دارة الكفر) أي الحرب (نجت) وهذا من بحر الطويل وفيه الحرم وهذا الشعر لابي هريرة أوله - غلامه أو لابي مرشد الغنوي تمثل به أبو هريرة وفيه السلام من النصب

والسفر (عن حكيم بن حزام رضي الله عنه انه اعتق في الجاهلية) وهو مشرك (مائة رقبة وحمل على مائة بغير مال أسلم حمل على مائة بغير واعق مائة رقبة) في الحج لما روى أنه حج في الاسلام ومعه مائة بدنة قد جلاها بالحيرة ووقف بمائة عبد وفي أعناقهم أطواق الفضة ففكروا واعتق الجميع (قال) أي حكيم (فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله وذكرك الحديث) أي باقية وهو رأي أي اخبرني أسماء كنت أصنعها في الجاهلية كنت أتخضت بها ياعني أتبرأ أي اطلب بها البر والاحسان إلى الناس والتقرب إلى الله تعالى قال فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسألت على ما سأل لك من خير (وقد تقدم في الزكاة) ليس المراد به صحة التقرب في حال الكفر بل اذا أسلم ينتفع بذلك الخير الذي فعله وانك بفعل ذلك

اكتسبت طابعا جليلا فانتفعت بذلك الطابع في الاسلام وتكون تلك العادة قد مهدت لثمة موهبة على فعل الخير أو انك
 بركة فعل الخير هديت الى الاسلام لان المبادئ عنوان الغايات (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أغار على بني المصطلق) بطن من خزاعة (وهم غادون) جمع غاراي غافلون أي أخذهم على غرة (وانعامهم نسق
 على الماء فقتل مقاتلتهم) أي الطائفة الباغية (وسبي ذوارهم) وفي هذا جواز لاغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة
 من غير انذار بالاغارة لكن الصحيح استحباب ٤٠٦ الانذار وبه قال الشافعي والليث وابن المنذر والجمهور ورواه مالك

يجب الانذار مطلقا وفيه جواز
 استرقاق العرب لان بني المصطلق
 عرب من خزاعة وهذا قول
 الشافعي في الجديد وبه قال مالك
 وجهور أصحابه وأبو حنيفة
 وقال جماعة من العلماء لا يسترقون
 لشرفهم وهو قول الشافعي
 في القديم والاول أربع (وأصاب
 يومئذ جويرية) بنت الحارث بن
 أبي نضر أبو بكر كان أبوها سيد
 قومه وقيل وقعت في سهم ثابت
 ابن قيس وكانته نفسها فاقضى
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم كتابتها وتزوجها فأرسل
 الناس ما في أيديهم من السبايا
 المصطلقية ببركة مصاهرة النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فلا تعلم
 امرأة أكثر بركة على قومها منها
 (رضي الله عنها) عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال ما زلت أحب
 بني عقيم بن مرة بن اد بن طابخة
 ابن الياس بن مضر (منذ ثلاث)
 أي ثلاث خصال (معت من
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول فيهم) أي في بني عقيم
 (سمعتهم يقول هم أشد أمتي على

الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل جبار قال الدارقطني تفرد به آدم بن أبي اياس عن
 شعيب بن مسكين بن حسين المذكور قد استشهد به البخاري وأخرج له مسلم في المقدمة
 ولم يخرج به واحد منهم ما أوتاكم فيه غير واحد حديث حرام بن محبصة أخرجه أيضا
 مالك في الموطأ والشافعي والشافعي والدارقطني وابن حبان وصححه والحاكم والبيهقي قال
 الشافعي أخذناه لثبوتها واتصاله ومعرفته رجاله قال الحافظ ومدايره على الزهري
 واختلف عليه فتييل عن الزهري عن ابن محبصة ورواه معن بن عيسى عن مالك فزاد
 فيه عن جده محبصة ورواه معن عن الزهري عن حرام عن ابيه ولم يتابع عليه
 ورواه الاوزاعي واسماعيل بن امية وعبد الله بن عيسى كلهم عن الزهري عن حرام عن
 البراء قال عبد الحق وحرام لم يسمع من البراء وسبقه الى ذلك ابن حزم ورواه الشافعي من
 طريق محمد بن ابي حنيفة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن البراء ورواه ابن عيينة
 عن الزهري عن حرام وسعيد بن المسيب ان البراء ورواه ابن جريج عن الزهري اخبرني
 ابو اسامة بن سهل ان ناقة البراء ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري قال بلغني ان ناقة البراء
 وحديث النعمان قال في الجامع الكبير رواه البيهقي وضعفه قوله جبار يضم الجيم أي
 هدر قال في القاموس هو الهدر والباطل وظاهره ان جنائية البهائم غير مضمونة
 ولكن المراد اذا فعلت ذلك بنفسها ولم تكن عتورا ولا فرط ما لكها في حفظها حيث
 يجب عليه الحفظ وذلك في الليل كما يدل عليه حديث حرام بن محبصة وكذلك في اسواق
 المسابن وطرقهم ومجامعهم كما يدل عليه حديث النعمان بن بشير قوله الرجل بكسر
 الراء وسكون الجيم يعني انه لا ضمان فيما جنته الدابة برجلها ولكن بشرط أن لا يكون
 ذلك بسبب من مالها كتوقيفها في الاسواق والطرق والجامع وطردا في تلك الامكنة
 كما يدل على ذلك حديث النعمان وبشرط ان لا يكون ذلك في الاوقات التي يجب على
 المالك حفظها فيها كالليل وهذا الحديث وان كان فيه مقال المتقدم ولكنه يشهد له
 ما في الحديث المتفق عليه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم جرحها جبار فان عومته
 يقتضي عدم الشك بين جنائيتها برجلها او بغيرها واسكلام في ذلك مبسوط في الكتب
 الفقهية قولنا ضمان على أهلها أي مضمون على أهلها وفي حديث البراء وان حفظ
 الماشية بالليل على أهلها وان على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل وقد استدلل

بذلك
 الدجال) وعنده سلم هم أشد الناس قتلا في الملاحم فيكون المراد باللاحم أود كر
 الدجال لا يدخل غيره بطريق الاول (قال وجاءت صدقاتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه صدقات قومنا)
 لا جفاعة نسبهم بنسبه الشريف في الياس بن مضر (وكانت سبعة منهم عند عائشة) وعند الاسماعيلي وكانت على عائشة تسعة من
 بني اسمعيل قال في الفتح لم أقف على اسمها وعندها رواية الشعبي وكان على عائشة محرروين الطبراني في الاوسط من
 رواية الشعبي المراد بالدي كان عليهم اوائه كان نذرا وعنده في الكبير أنها قالت يا بني الله اني نذرت عتقا من ولد اسمعيل فقال
 لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصبري حتى يجي في بني العنبر فدا الخاف في بني العنبر فقال لها اخذني منهم ثم أربعة فاختت

منهم وروى يماورزخيا وسمرقند سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على رؤسهم وترك عليهم قال في الفتح والاي تعين لعنق عائشة من هؤلاء الاربعة امارديج واما زخني ففي سنن ابى داود من حديث الزبيب ماريشد الى ذلك انتهى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أعقبيها) أي النسمة (فانهم امن ولدا سمعيل) وفيه دليل على جواز استرقاق العرب وتغلبهم كسائر فرق الجحيم الا أن عقبتهم افضل ليكن قال ابن المنير تلك العرب لابد عندى فيه من تفصيل وتخصيص للشرفاء فلو كان العربي مثلامن ولد فاطمة رضى الله عنها فلو فرضنا ان حسنية أو حسينا تزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ٢٠٧ ولده قال واذا أفاد كون المسي من ولد

اسماعيل يقتضى استحباب اعتاقه

فالذى بالمطالبة التي فرضناها يقتضى

وجوب حريته حقا قال في الفتح

وفي الحديث ايضا فضيلة طاهرة

لبنى عيم وكان فيهم في الجاهلية

ومصدر الاسلام جماعة من

الاشراف والرؤساء وفيه الاخبار

عسائيا من الاحوال الكائنة

في آخر الزمان وفيه الرد على من

نسب جميع اليمن الى بنى اسمعيل

لتفرقة صلى الله عليه وآله وسلم

بين خولان وهم من اليمن وبين

بنى العنبر وهم من مضر والمشهور

في خولان انهم من ولد كهلان بن

سبياء وقال ابن الكلبي خولان

من قضاة وهذا الحديث أخرجه

مسلم في الفضائل عن زهير

❦ (وعنه) أى عن أبى هريرة (رضي

الله عنه عن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قال لا يقل أحدكم

لما لوك غيره (أطعم ربك) أمر من

الاطعام (وضئ ربك) أمر من

وضاء يوضئه (اسق ربك) أمر

من سقاء يسقيه وسبب النهي

عن ذلك ان حقيقة الربوبية لله

تعالى لان الرب هو المالك والقائم

بذلك من قال انه لا يضمن مالك البهيمة ما جنته بالهاري يضمن ما جنته باليهـ لـ وهو مالك والشافعي والهادوية وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أنه لا ضمان على اهل الماشية مطلقا واحتجوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم جرحها جبار ولا شك أنه عموم مخصوص بحديث حرام بن محبصة والنعمان بن بشير قال الطحاوي الا أن تحقيق مذهب أبي حنيفة انه لا ضمان اذا أرساها مع حافظ واما اذا أرساها من دون حافظ ضمن انتهى ولا دليل على هذا التفصيل وذهب الليث وبعض المالكية الى أنه يضمن مالكها ما جنته لا يـ لا أدنهم ارا وهو اهدار للدليل العام والخاص وروى عن عمر انه لا يضمن ما تلفته مما لا يقدر على حفظه ويضمن ما أمكنه حفظه وهو ايضا تفصيل لا دليل عليه ولا يشكل على المذهب الاول قول الله تعالى اذ نفثت فيه غم القوم في قصة داود وسليمان على القول بأن شرع من قبلنا يلزمنا لان النفس انما يكون بالدليل كما جزم بذلك الشافعي وشريح ومسروق وروى ذلك البيهقي عنهم

❦ (باب دفع الصائل وان أدى الى قتله وان المصول عليه يقتل شهيدا) ❦

(عن أبى هريرة قال جابر بن جبريل فقال يا رسول الله أرأيت ان جابر رجل يريد أخذ مالي قال

فلا تعظمـ مالك قال أرأيت ان قاتلني قال قاتله قال أرأيت ان قتلني قال فانت شهيد

قال أرأيت ان قتلته قال هو في النار واما مسلم وأحمد وفي نسخة يا رسول الله أرأيت ان

عدى على مالي قال انشد الله قال فان أبوا على قال انشد الله قال فان أبوا على قال قاتل

فان قتل في الجنة وان قتل في النار فيه من الفقه انه يدفع بالاسهل فالاسهل ❦ وعن

عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد

متفق عليه وفي لفظ من اريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد رواه أبو داود والنسائي

والترمذي وصححه ❦ وعن سعيد بن زيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول

من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو

شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد رواه أبو داود والترمذي وصححه ❦ حديث سعيد بن

زيد أخرجه أيضا بقية اهل السنن وابن خبان والحاكم وقد أخرج أحمد والنسائي وأبو

داود والبيهقي وابن حبان من حديث أبى هريرة من رواية قتادة عن الزهري بن أنس

بالشي ولا يوجد هذا حقيقة الاله تعالى قال الخطاي سبب المنع ان الانسان مريب متعبد باخلاص التوحيد لله تعالى وترك الاشراك معه فكبره المضاهاة بالاسم فلا يدخل في معنى الشرك ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد وأما من لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره أن يطلق ذلك عليه عند الاضافة كقوله رب الدار والثوب ورب النوع واما قوله تعالى اذكروني عند ربك فانه ورد لبيان الجواز والنهي للادب والتزييه دون التحريم والنهي عن الاكثار من ذلك واتخاذ هذه اللفظة عادة ولم ينه عن اطلاقها في نادر من الاحوال وهذا اختياره القاضي عياض وتخصيص الاطعام وما بعده بالذ كر لغبلة استعمالها في المخاطبات ويدخل في النهي ان يقول السيد ذلك عن نفسه فانه قد يقول لعبد اسق ربك فيضع النياهر موضع الضمير على

سبل التعظيم لنفسه بل هذا أولى بالنهي من قول العبد ذلك أو الاجنبى ذلك عن السيد قال في مصابيح الجامع ساق البخارى في آداب قوله تعالى والصالحين من عبادكم وامائكم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم قوموا الى سيدكم فبنيها على ان النهى انما جاء متوجها على جانب السيد اذ هو في مظنة الاستطالة وان قول القبر هذا عيذ يد وهذه امه خلا جاز لان بقوله اخبارا وتعرفنا واما في مظنة الاستطالة والآية والحديث مما يؤيد هذا الفرق وفي الحكايات المأثورة ان سائلا وقف ببعض الاحياء فقال من سيد هذا الحق فقال ٢٠٨ رجل انا فقال لو كنت سيدهم لم تقله وقال النووي المراد بالنهي من استعماله

على جهة التعظيم لا من أراد التعريف انتهى ومجمله كما قال في الفتح اذ لم يحصل التعريف بدون ذلك استعمالا للادب في اللفظ كادل عليه الحديث (وليقبل سيدي ومولاي) وانما فرق بين السيد والرب لان الرب من أسماء الله تعالى اتفاقا واختلف في السيد هل هو من أسماء الله تعالى ولم يأت في القرآن انه من أسماء الله تعالى نعم روى البخارى في الادب المفرد وأبو داود والنسائي وأحمد من حديث عبد الله بن الشخير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السيد الله فان قلنا انه ليس من أسماء الله فافرق واضح اذ لا التباس وان قلنا انه من أسماء الله تعالى فليس في الشهرة والاستعمال كلف الرب فيحصل الفرق بذلك واما من حيث اللغة فالسيد من السود وهو التقدم يقال ساد قومه اذا تقدم عليهم ولا شك في تقدم السيد على غلامه فلما حصل الاتفاق جاز الاطلاق وأما المولى فقال النووي يقع على

عن بشير بن نعيم عنه باقظ ولا قصاص ولا دية وفي رواية للبيهقي من حديث ابن عمر ما كان عليك فيه شيء وقد تعقب الحافظ في صلاة الخوف من التخصيص من زعم أن حديث ابن عمر بن العاص متفق عليه وقال انه من أفراد البخارى وفي هذا التعقب نظر فان الحديث في صحيح مسلم وفيه قصة وقد اعترف الحافظ في الفتح في كتاب المطالم والغصب بأن مسلما أخرج هذا الحديث من طريق ابن عمر ووذكر القصة وأما حديث الباب فيما دل على أنها تتجاوز مقاتلة من أراد أخذ مال انسان من غير فرق بين القليل والكثير اذا كان الاخذ بغير حق وهو مذهب الجمهور كما حكاه النووي والحافظ في الفتح وقال بعض العلماء ان المقاتلة واجبة وقال بعض المالكية لا تتجاوز اذا طلب الشيء الخفيف وامل متمسكا من قال بالوجوب ما في حديث ابي هريرة من الامر بالمقاتلة والنهي عن تسليم المال الى من رام غصبه واما القائل بعدم الجواز في الشيء الخفيف فعموم احاديث الباب يرد عليه ولكنه ينبغي تقديم الاخف فالأخف فلا يعدل المدافع الى القتل مع امكان الدفع بدونه ويدل على ذلك امره صلى الله عليه وآله وسلم بانشاء الله قبل المقاتلة وكما تدل الاحاديث المذكورة على جواز المقاتلة لمن اراد أخذ المال تدل على جواز المقاتلة لمن اراد اراقة الدم والفتنة في الدين والاهل وحكى ابن المنذر عن الشافعي انه قال من اريد ماله او نفسه او حريمه فله المقاتلة وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة قال ابن المنذر والذي عليه اهل العلم ان للرجل ان يدفع عما ذكر اذا اريد ظما بغير تفصيل الا ان كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالجمهور على استثناء السلطان لا ثمار الواردة بالامر بالصبر على جوره وترك القيام عليه انتهى ويدل على عدم لزوم القود والدية في قتل من كان على الصفة المذكورة ما ذكرنا من حديث ابي هريرة وحديث الاوزاعي احاديث الباب على الحالة التي للناس فيها امام واما حالة الفرقة والاختلاف فليست مسلم المبنى على نفسه او ماله ولا يقاتل احدا قال في الفتح ويرد عليه حديث ابي هريرة عند مسلم يعني حديث الباب واحاديث الباب مصرحة بان المقتول دون ماله ونفسه واهله ودينه شهيد ومقاتله اذا قتل في النار لان الاول محقق والثاني مبطل قوله دون ماله قال القرطبي دون في اصلها ظرفي مكان بمعنى تحت وتستعمل للخافية على الجاز ووجهه ان الذي يقاتل عن ماله غالبا انما يجعله خلفه أو

سنة عشر معنى منها الناصر والولى والمالك وحديث فلا بأس ان يقول مولاي أيضا سكن بعارضة حديث مسلم تحتها والتماني من طريق الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة في هذا الحديث لا يقل احدكم مولاي فان مولاكم الله وأجيب بأن مسلما قد بين الاختلاف في ذلك على الاعمش وان منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها قال اعمش وقال القرطبي روى من طرق متعددة مشهورة وليس ذلك مذكورا فيها فظهر ان اللفظ الاول أرجح وانما صرحنا بالترجيح للتعارض بينهما والجمع معذروا العلم بالتاريخ من مقتود فليبق الا الترجيح وقد كان بعض أكابر العلماء يأخذون بذكره أن يخاطب أحدا باللفظ السيد أو كتابته قال في الفتح ويأتي كدهذا اذا كان المخاطب غيرتي فعند أبي داود والبخارى في الادب المفرد من حديث

زبيدة من فوقه ولا تقولوا للمنافق سيد الحديث ونحوه عند الحالك (ولا يقل أحدكم عبيدي أمتي) لان حقيقة العبودية انما يستحقها الله تعالى ولان فيها تعظيما لا يليق بالخلق وقدين صلى الله عليه وآله وسلم العلة في ذلك حيث قال في هذا الحديث عند مسلم والنسائي في عمل اليوم والليلة من طريق العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة لا يقول أحدكم عبيدي فان كلكم عبيد الله وكل نساءكم اماء الله وعند أبي اود والنسائي في عمل اليوم والليلة أيضا من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة فانكم المملوكون والرب الله فمسي عن التناول في اللفظ كما مسي عن ٢٠٩ التناول في الفعل (وايقبل فتاى وفتاى

وغلامي) لان البست دالة على

الملك كدلالة عبيدي فارشد صلى

الله عليه وآله وسلم الى ما يؤدى

الى المعنى مع السلامة من

التعظيم مع انها تطلق على الحر

والمملوك لكن اضافته تدل على

الاختصاص قال الله تعالى واذا

قال موسى افتاء وهذا النبي

لتمزيه دون التحريم كما مر وهذا

الحديث أخرجه مسلم في الادب

وغيره (وعنه) أي عن أبي هريرة

(رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال اذا أتى

أحدكم خادمه بطعامه فان لم

يجلسه معه) وعند مسلم فليقلعه

معه فليأكل كل وعند أحمد والترمذي

فليجلس معه فان لم يجلسه معه

ولا ينماجه فليأكله فليأكل كل

معه فان لم يفعل (فليأكله) من

الطعام (لقمة أو لقمتين) شك

من الراوي ورواه الترمذي بالفظ

لقمة فقط وفي رواية مسلم فليأكل

ذلك بما اذا كان الطعام فليأكله

(أو كاه أو كاتين) يعني لقمة

أو لقمتين (فانه) أي الخادم

(وليأكله) أي الطعام عند

تحصيل آله وتحميل مشقة

تحته ثم يقال عليه اه ولكنه يشك على هذا قوله في حديث سعيد بن زيد دون دينه دون دمه

• (باب في ان الدفع لا يلزم الموصول عليه ويلزم الغير مع القدرة) •

(عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يمنع أحدكم اذا جاء من

يريد قتله أن يكون مثل أخى آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة رواه أحمد وعنه أبي

موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في النكحة كسر وافيها قبسكم وقطعوا

أو تاركتم واضربوا بسيوفكم الحجارة فان دخل على أحدكم بيته فليكن كغيره أبي آدم

رواه النسائي • وعن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

انما ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم وخير من المائى والمائى خير من

الساعي قال أرايت ان دخل على بيتي فبسط يده الى لبيقتي قال كن كابن آدم رواه أحمد

وأبو داود والترمذي • وعن سهل بن حنيف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من

أذل عند مومن فلم ينصره وهو بقدر على أن ينصره أذله الله عز وجل على رؤس الخلائق

يوم القيامة رواه احمد) حديث ابن عمر أورد الحافظ في التلخيص وسكت عنه وأخرج

في نحوه أبو داود من حديثه باللفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مشى

الى رجل من أمتي ليقته فليقل هكذا أي فليدركه فليقتل في النار والمقتول في الجنة

وحديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان وصححه القشيري في الاقتراح على شرط

الشيخين وقال الترمذي حسن غريب اه وفي اسناده عبد الرحمن بن ثروان تكلم فيه

بعضهم وثقه يحيى بن معين واحتج به البخاري وحديث سعد بن أبي وقاص حسنه

الترمذي وسكت عنه أبو داود والترمذي والحافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات الا

حسين بن عبد الرحمن الاثبهي وقد وثقه ابن حبان وحديث سهل بن حنيف أخرجه

أيضا الطبراني وفي اسناده ابن لهيعة وبقية رجاله ثقات يشهد لصحته حديث البراء بن عازب

عند البخاري وغيره وفيه الأمر بسبع والنهي عن سبع ومن السبع المأمور به النصر

المطلوم وحديث أبي موسى عند البخاري وغيره باللفظ المومن للمومن كالإيمان يشهد

بعضه بعضا وحديث انصر أخاك ظالما أو مظلوما أخرجه البخاري وغيره وفي الباب عن

٢٧ نيل حا حره ودخانه عند الطبخ وتعلق به نفسه وشمر راحته واختلف في حكم الامر

بالاجلاس فقال الشافعي انه أفضل فان لم يفعل فليس بواجب أو يكون بالخيار بين أن يجلسه أو يناوله وقد يكون أمره

اختيارا غير حتم ورجح الرافعي الاحتمال الاخير وجل الاول على الوجوب ومعناه ان الاجلاس لا يتعين لكن ان فعله كان

أفضل ولا يتعين المناولة ويحتمل ان الواجب أحدهما لا بعينه والثاني ان الامر للندب مطلقا وهذا الحديث أخرجه البخاري

أيضا في الاطعمة • (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قاتل أحدكم فليجنب

الوجه) والفظ مسلم فليمتق بدل فليجنب وقابل بمعنى قتل فاما العلة ليست على ظاهرها أو يؤيده حديث مسلم بالفظ اذا ضرب

ومثله للنسائي وأبي داود وفي الأدب المفرد إذا ضرب أحدكم خادمه ويحتمل أن تكون على ظاهرها للتناول ما يقع عند دفع الصائل مثلا فيمنه في دفعه عن القصد بالضرب إلى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في حياء أو تعزير أو تأديب وفي حديث أبي بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجمها وقال أرجوها واتقوا الوجه وإذا كان ذلك في حق من تعين هلاكه في دنونه أولى وقد وقع في مسلم لتعليل اتقاء الوجه في حديث أبي هريرة من طريق أبي أيوب فإن الله خلق آدم على صورته ٢١٠ والاكثر على أن الضمير يعود على المضروب لما تقدم من الأمر

يا كرام وجهه ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها وقيل يعود على آدم أي على صفته فامر بالاجتناب كراما لا آدم لمشاكلة صورة المضروب ومراعاة لحق الآبوة وظاهر النهي التحريم ويؤيده حديث سويد بن مقرن عند مسلم أنه رأى رجلا طم غلامه فقال أما علمت أن الصورة محرمة قال النورى قال العلماء إنهم نهى عن ضرب الوجه لأنه لطيف مجمع الحسن وأكث ما يقع الإضرار بأعضائه فيخشى من ضربه أن تبطل أو تشوه كلها أو بعضها والشين فيها فاحش لبروزها وظهورها بل لا يسلم إذا ضرب غالب من شينها وهذا التعليل حسن والسكن الذي تقدم من رواية مسلم أولى وقال القرطبي أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكا بأورد في بعض طرقه أن الله خلق آدم على صورة الرحمن قال وكأن من رواه رواه بالمعنى متمسكا بما توهمه فغلط في ذلك

أبي بكر بخو حديث سعد عند أبي داود وعن أبي هريرة بخو أيضا عند البخاري ومسلم وعن ابن مسعود بخو عند أبي داود وعن خريم بن فاتك بخو أيضا عند أبي داود وعن أبي ذر عند أبي داود والترمذي بلفظ قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر قلت لبيك وسعدك قال كيف أنت إذا رأيت أحجار الزيت قد غرقت بالدم قلت ما خاف الله لي ورسوله قال عليك بمن أنت منه قلت يا رسول الله أفلا أخذتني فاضعه على عاتقي قال شاركت القوم إذن قلت فما تأمرني قال تلزم يمينك قلت فان دخل على يميني قال فان خشيت أن يهرلك شعاع السيف فالتفت إليك على وجهك يمينك وانغم وعن المقداد بن الأسود عند أبي داود قال أيم الله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثلاثا إن السعيد لمن جنب الفتن ولمن ابتلى فصبغ فواها معنى قوله فواها التلهيف وعن أبي بكر غير الحديث الأول عند الشيخين وأبي داود والنسائي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا نواجه المسلمان بسيفيهما فاقاقل والمقتول في النار قال يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول لا القاتل فاعمل وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان عند أحمد والحاكم والطبراني وابن قانع بلفظ ستة تكون بعدى فتنة واختلاف فان استطعت أن تكون عند الله المقتول لا القاتل فافعل وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وقد أخرجه الطبراني من حديث حذيفة ومن حديث خباب وعن أبي واقد وخرشة أشار إلى ذلك الترمذي قوله كسر وافيها قسبكم قيل المراد الكسر حقيقة ليس عن نفسه باب هذا القتال وقيل هو مجاز والمراد ترك القتال ويؤيد الأول وأضربوا بسيفي وفكم الحجارة قال النورى والاول أصح قوله القاعد فيها خير من القائم الخ. عنه بيان عظم خطر الفتنة والحل على تجنبها والهرب منها ومن التسبب في شيء من أساليبها فان شرها وفتنتها يكون على حسب التعاقبها قوله كن كائن آدم يعني الذي قال لآخيه لما أراد قتله لئن بسطت إلى يدك لتقتلني ما أنا يا سطيدي اليك لا قتلك كما حكى الله ذلك في كتابه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية ترك المقاتلة وعدم وجوب المدافعة عن النفس والمال وقد اختلف العلماء في ذلك فقالت طائفة لا يقاتل في فتن المسلمين وإن دخلوا عليه بيته وطلبوا قتله ولا يجوز له المدافعة عن نفسه لأن الطائفة تناول وهذا مذهب أبي بكر الصديق وغيره وقال ابن عمر وعمران بن

الحصين

وقد أنكر المازري ومن تبعه حجة هذه الزيادة ثم قال وعلى تقدير صحتها فعمل على ما يليق

بالباري سبحانه وتعالى قال لما فظ قلت وهذه الزيادة أخرجهما ابن أبي عاصم في السنة والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات وأخرجهما أيضا ابن أبي عاصم من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل ولفظه من قاتل فليجتنب الوجه فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن فتعين اجراما في ذلك على ما تقر بين أهل السنة من أمراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله وقال المازري غلط ابن قتيبة فاجرى الحديث على ظاهره وقال صورة كالأصوار اه وقال حرب الكرماني في كتاب السنة سمعت إسحق بن راهويه يقول صح أن الله خلق آدم على صورة الرحمن

وقال الحق الكوسج سمعت أبا عبد الله يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنة حدثنا عبد الله بن أحمد قال قال رجل لابي ان رجلا قال خلق الله آدم على صورته أي صورة الرجل فقال كذب هذا قول الجهمية اه وعند البخاري في الادب واحد عن أبي هريرة مرفوعا لا تقولن فيج الله وجهك ووجه من أشبه وجهك ن الله خلق آدم على صورته وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في المسكاتب) اي الرقبتي الذي يكتبه مولاه على مال يؤديه اليه فاذا اداها اعتق فان عجز رد ٢١١ الى الرقب وبكسر التاء السمد الذي تقع منه المسكابة والكتابة عقدتق

بلفظها بعوض منجم بنجمين فاكثر وهي خارجة عن قواعد المعاملات عند من يقول ان العبد لا يملك لدورانها بين السيد ورقبته ولانها يبيع ماله بجماله وكانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فافرها الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وقال الروياني انها اسلامية لم تكن في الجاهلية والاول هو الصحيح وأول من كتب في الاسلام بريرة ومن الرجال سلمان وهي لازمة من جهة السيد الا ان عجز العبد وجأته على الرابع وأول من كتب بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو أمية مولى عمر بن عبد الله مولى أنس قال في الفتح واختلف في تعريف الكتابة وأحسنه تعليق عنق بصفة معلومة على جهة مخصوصة (عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة) وكانت تخدم عائشة قبل ان تشترها فلما كاتبها أهلها

الحسين وغيرهما لا يدخل فيها لكن ان قصد دفع عن نفسه قال النووي فهذان المذهبان متفقان على ترك الدخول في جميع فتن المسلمين قال القرطبي اختلف السلف في ذلك فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم الى أنه يجب الكف عن المقاتلة فتنهم من قال يجب عليه أن يلزم بيته وقالت طائفة يجب عليه التحول عن بلد الفتنة أصلا ومنهم من قال يترك المقاتلة حتى لو أراد قتله لم يدفعه عن نفسه ومنهم من قال يدافع عن نفسه وعن ماله وعن أهله وهو معذور ان قتل أو قتل وذبح بجهور العصاة والتابعين الى وجوب نصر الحق وقتال الباغين وكذا قال النووي وزاد أنه مذهب عامة علماء الاسلام واستدلوا بقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله قال النووي وهذا هو الصحيح وتناول لاحاديث على من لم يظهر له الحق أو على طائفتين ظالمتين لا تأويل لواحدة منهما ما قال ولو كان كما قال الاولون اظهر الفساد واستطال أهل البغي والمبطلون اه وقال بعضهم بالتفصيل وهو انه اذا كان القتال بين طائفتين لا امام لهم فالقتال ممنوع يومئذ وتنزل الاحاديث على هذا وهو قول الاوزاعي كما تقدم وقال الطبري انكار المنكر واجب على من يقدر عليه في أمان الحق أصاب ومن أمان الخطي أخطأ وان أشكل الامر فهي الحالة التي وردت النهي عن القتال فيم او ذهب البعض الى أن الاحاديث وردت في حق ناس مخصوصين وان النهي مخصوص بمن شوط بذلك وقيل ان النهي انما هو في آخر الزمان حيث يحصل التحقق ان المقاتلة انما هي في طلب الملك وقد اتى هذا في حديث ابن مسعود فخرج ابوداود عنه انه قال له وابصة بن معبد ومتى ذلك يا ابن مسعود فقال ثلاث ايام الهرج وهو حيث لا يأمن الرجل جليسه ويؤيد مذهب اليه الجهور قول الله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله تعالى وجزا سنيئة سيئة مثلها ونحو ذلك من الآيات والاحاديث ويؤيده ايضا الآيات والاحاديث الواردة في وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وسيأتي للمقام زيادة تحقيق في باب ما جاء في توبة القاتل من كتاب القصاص وحديث سهل بن حنيف وما ورد في معناه يدل على انه يجب نصر المظلوم ودفع من أراد اذلاله بوجه من الوجوه وهذا مما لا علم فيه خلافا وهو مندرج تحت ادلة النهي عن المنكر

(جاءت اليها تسعة منهن في مال) كاتبها ولم تكن قضت من كاتبها شيئا وعليها خمسة أواق نجمت في خمس سنين كافي رواية أخرى عند البخاري (قالت لها عائشة ارجعي الى أهلك) ساداتك (فان أحبوا ان أفضي عنك كاتبك ويكون ولاؤك لي فعلت) ظاهره ان عائشة طابت أن يكون الولاء لها اذا أدت جميع مال الكتابة وليس ذلك مراد او كيف تطلب ولا من أعتقه غيرها وقد زال هذا الاشكال ما في رواية أبي أسامة عن هشام حيث قال بعد قوله ان أعداهم عدة واحدة وأعتقك ويكون ولاؤك لي فعلت فتبين ان غرضها أن تشترها بثمنها ثم اشرأصها فاعتقها اذ اعتق فرع ثبوت الملك (فذكرت ذلك) الذي قالته عائشة (بريرة لا لها فابوا) أي فامتنعوا أن يكون الولاء لعائشة (وقالوا ان ثمان) عائشة (أن تحبس) (الاجر عليك) عند

ومنها الهدى المنقول الى الحرم ولا يقع اسم الهدية على العقار لامتناع نقله فلا يقال أهدي له دار أو أرضا بل على المنقول كالشباب والعبيد وأما الصدقة فهي تلك ما يعطى بلا عوض للمحتاج لثواب الآخرة وأما الهبة فهي غلبك بلا عوض خال عما ذكر في الصدقة والهدية بايجاب وقبول لفظا بأن يقول فهو هبة لك هذا فيقول قبلت كذا في القسط لاني قال الشوكاني في السيل الهبة هو أن يتكرم على غيره بنصيب من ماله عن طيبة نفس فاذا وقع هذا القدر فهو الهبة الشرعية ولا يشترط في ذلك ايجاب ولا قبول ولا مجلس بل ان قبله الموهوب له ورضى بصيره اليه ولو بعد ٢١٣ مدة هما كان الواهب باقيا على ذلك العزم

فهو هبة صحيحة وليس في الشرع ما يدل على وجود الفاظ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم ان في الشريعة ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالبيان اه ولا يشترط ان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والتبعض من ذلك وكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس فلو حلف لا يهب له فتصدق عليه أو أهدي له حنث والاسم عند الاطلاق ينصرف الى الأخير واستعمل البخاري المعنى الاعم فانه ادخل فيها الهدايا (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا نساء المسلمين) وفي لفظ المؤمنات وقد رواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ يا نساء المؤمنين (لا تحتجن جارة) هدية مهدة (لجارتها ولو) انما تهدي (فرس) شاة) عظم قليل اللحم وهو للبعير موضع الحافر من القرس ويطلق على الشاة مجازا وأشير بذلك الى المبالغة في اهداء الشيء اليسير وقبوله لاني حقيقة القرس

واذن صلى الله عليه وآله وسلم بذلك بعد أمره بكسرها قال ابن الجوزي أراد التغليب عليهم في طبعهم ما نهى عن أكله فلما رأى ادعائهم اقتصر على غسل الاواني وفيه رد على من زعم ان دفن النحر لاسبيل الى تطهيرها لما يداخلها من النحر فان الذي دخل القدر من الماء الذي طبخت به النحر نظيره وقد أذن صلى الله عليه وآله وسلم في غسلها فدل على امكان تطهيرها

• (كتاب الشفعة) •

(عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل مال يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة رواه أحمد والبخاري وفي لفظ انما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة الحديث رواه أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه وفي لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة رواه الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قسمت الدار وحدت فلا شفعة فيها رواه أبو داود وابن ماجه معناه وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به رواه مسلم والسنائي وأبو داود) حديث أبي هريرة رجال اسناداه ثقات قوله قضى بالشفعة قال في الفتح الشفعة بضم المجهمة وسكون الفاء وغلط من حركها وهي مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة وقيل من الاعانة وفي الشرع انتقال حصصة شريك الى شريك كانت انتقلت الى أجنبي بمثل العوض المسمي ولم يختلف العلماء في مشروعيةها الا ما نقل عن أبي بكر الاصم من انكارها اه قوله في كل مال يقسم ظاهر هذا العموم نبوت الشفعة في جميع الاشياء وانما لافرق بين الحيوان والجماد والمنقول وغيره وقد ذهب الى ذلك المترة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه وسيأتي تفصيل الخلاف في ذلك قوله فاذا وقعت الحدود أي حصص قسمة الحدود وفي المبيع وانضمت بالقسمة مواضعها قوله وصرفت بضم الصاد وتخفيف الراء المكسورة وقيل بقسمة يديها أي بينت مصارفها وكأنه من التصريف أو التصرف قال ابن مالك معناه خلصت وبات وهو

لانه لم تجر العادة باهدائه أي لا تمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عند الاستقلال بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر وان كان قليلا فهو خير من العدم واذا توصل القليل صار كثيرا وفي حديث عائشة المذكور يا نساء المؤمنين تهادوا ولو فرس شاة فانه ثبت المودة ويذهب الضعافن وحديث الباب أخرجه مسلم أيضا والترمذي من طريق أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يقل عن أبيه وزاد في أوله تهادوا فان الهدية تذهب وحرا الصدر الحديث وقال غريب وأبو معشر فيه ضعف ويحتمل أن يكون النهي انما وقع للمهدي اليها وانها لا تصحقر ما يهدي اليها ولو كان قليلا قال في الفتح وجهه على الأعم من ذلك اولى وفيه استجلاب المودة واسقاط التكلف (عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لعروة) بن الزبير (يا ابن أخي) وأم عروة

هي أمه بنت أبي بكر (ان كانا ينظر الى الهلال ثم الهلال ثم الهلال ثلاثة أهلة) نكملها (في شهرين) باعتبار رؤية الهلال في أول الشهر الأول ثم رؤيته ثانياً في أول الشهر الثاني ثم رؤيته في أول الشهر الثالث فالمدّة ستون يوماً والمرق ثلاثة أهلة (وما أوقدت في آيات رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم نار) وفي رواية أخرى عنه - ما البخاري في الرقاق بلفظ كان يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه ناراً ولا منفاة بينهما وبين رواية الباب وعنده ابن ماجه عنها باللفظ لقد كان يأتي على آل محمد الشهر ما نرى في بيت من بيوت الدخان الحديث قال عروة (فقلت) ٢١٤ لعائشة رضي الله عنها (يا خالة ما كان يعيشتكم) من أعاشه الله عيشة

قال الحافظ ابن حجر وفي بعض النسخ ما كان يعيشتكم بسكون الفين المعجمة بعدها نون مكسورة ثم تحتية وهو معنى ما يعيشتكم وما تعقب به العيني ليس في محله (قالت الأسودان) أي كان يعيشتنا (القر والماء) من باب التغليب كالسمرين والقمرين والافاناء لآلونه ولذلك قالوا الايضان اللين والماء وانما أطلق على الفراسود لانه غالب ثم المدينة (الأنصار) (سعد بن جبير) (من الأنصار) سعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن حرام وأبو أيوب خالد بن زيد وسعد بن زرارعة وغيرهم (كانت لهم منافع) جمع منجعة أي غنم فيها لبن (وكانوا يعطون) أي يعطون (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من ألبانهم فيسقينها) وهذا موضع الترجمة وفي الهدية معنى الهبة وفي هذا الحديث ما كان للصحابه من الثقل من أمر الدنيا في أول الأمر وفيه فضل الزهد وإظهار الواجد لله عدم والاشترائك فيما في الأيدي وفيه جواز ذكر

مشتق من الصرف بكسر المهملة وهو الخالص من كل شيء يسمى بذلك لانه صرف عنه الخطأ فعلى هذا صرف مخفف الراوى على القول أي التصريف والتصرف مشدد قوله فلاشقة استدلال به من قال ان الشقة لا تثبت الا بالخطا لا بالحوار وقد حكى في البحر هذا القول عن علي وعروة وعثمان وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيعة ومالك والشافعي والاوزاعي وأحمد وأصحق وعبيد الله بن الحسن والامامية وحكى في البحر ايضا عن العترة وابي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين ثبوت الشقة بالحوار واجابوا عن حديث جابر بما قاله أبو حاتم ان قوله اذا وقعت الحدود والحدود مدرج من قوله وذلك بان الاصل ان كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الادراج بدليل وورود ذلك في حديث غيره مشعر بعدم الادراج كافي حديث أبي هريرة المذكور في الباب واستدل في ضوء النهار على الادراج بعدم اخراج مسلم تلك الزيادة ويجاب عنه بأنه قد يقتصر بعض الأئمة على ذكر بعض الحديث والحكم للزيادة لاسيما وقد أخرجها مثل البخاري على ان معنى هذه الزيادة التي ادعى أهل القول الثاني ادراجها هو معنى قوله في كل ما لم يقسم ولا تفاوت الا يكون دلالة أحدهما على هذا المعنى بالمنطوق والآثار بالمفهوم احتج أهل القول الثاني بالأحاديث الواردة في اثبات الشقة بالحوار كحديث سمرة والشريد بن سويد وأبي رافع وجابر وسنن أبي وأما الأحاديث القاضية بثبوت الشقة لمطلق الشريك كافي حديث جابر المذكور من قوله في كل شركة وكافي حديث عباد بن الصامت الآتي فلا تصلح للاحتجاج بها على ثبوت الشقة للباراذل لشركة بعد القسمة وقد أجاب أهل القول الاول عن الأحاديث القاضية بثبوت الشقة للباراذل المراد به الجار الاخص وهو الشريك الخطا لان كل نبي قارب شيأ يقال له جار كما قيل لامرأة الرجل جارة لما بينهما من الخطا وبهذا يدفع ما قيل انه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جاراً قال ابن الميرظا حديث أبي رافع الآتي انه كان يملك بيتين من جملة دار سعد لاشقة صاهاً من منزل سعد ويدل على ذلك ما ذكره عمر بن شبة ان سعدا كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منهم مالاً ي رافع فاشترىها سعد منه ثم ساق الحديث الآتي فافتضى كلامه ان سعدا كان جاراً لأبي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكاً

المرء وما كان فيه من الضيق بعد أن يوسع الله عليه تذكراً بنعمه وإيتاءاً به غيره وفي هذا الحديث كذا الحديث والعنينة ورواه كلهم مدنيون ورواية الراوى عن خاتمه وثلاثة من التابعين على نسق واحد وأخرجه أيضاً مسلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال لودعيت الى ذراع) وهو الساعد وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب أكله لانه مبادئ الشاة وأبعد عن الأذى (أو كراع) بضم الكاف مادون الركبة من الساق (لا تحب) (الداهي) (ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبلت) وهذا يدل على جواز القبل من الهدية وأنه لا يرد والهدية في معنى الهبة لمافية من التآلف وخمهم ما بالذكر للجمع بين الحقير والخطير (عن أنس) (بن مالك) (رضي الله عنه قال أنفجنا) أي اثرنا ونفرتنا (أردنا)

من موضعه (بحر الظهور) وهو على مثال تنبيه ظهر من العلم المضاف والمضاف اليه موضع قريب من مكة على خمسة اميال الى جهة المدينة وقيل هو اودونقول العامة بطن مرويين مائة عشر ميلا وبه جزم البكري والارنب واحد الارانب اسم جنس يطلق على الذكر والانثى (فسمى القوم) نحو ابي صطادوه (فلقبوا) بفتح الفين وفي لفظ فتعربوا وهو معنى لغوا أى أعياوا قال انس (فادركتها) أى الارنب (فاخذتها فاقبضت بها) اباطلمة زوج أم انس واسمها أم سليم (فدبحها وبعث بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوركها) ما فوق الفخذ أو نخذيها الشك من الراوى ٢١٥ (فقبله) أى قبل المبعوث اليه (قات وأكل منه قال وأكل منه) وفيه

جواز قبول هدية الصيد وهذا الحديث أخرجه البخارى ومسلم في الذبايح وأبوداود فى الاطعمة والترمذى والنسائى وابن ماجه فى الصيد (عن ابن عباس رضى الله عنهما) قال أهدت أم حفيد (مصدق) مصغرا واسمها هزيلة تصغير هزلة وهى أخت أم المؤمنين ميمونة (خالة ابن عباس الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطا) بفتح الهمزة وكسر القاف لبنا محققا (وسمنا وأضبا) بتشديد الباء جمع ضب دوية لا تشرب الماء وتعيش سبع مائة سنة فصاعدا ويقال انها تبول فى كل اربعين يوما قطرة ولا يسقط لها سن (فاكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاقط والسمن وترك الضب تقذرا) أى لاجل الكراهة (قال ابن عباس فاكل) أى الضب (على ما تدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ولو كان حراما ما أكل على ما تدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال الشافعى هذا الحديث

كذا قال الحافظ وقال أيضا انه ذكر بعض الخنفية انه يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقة ومجاز ان يقولوا بشفعة الجار لان الجار حقيقة فى الجوار مجاز فى الشريك وأجيب بان محل ذلك عند التجرد وقد قامت القرينة هنا على المجاز فاعتبر الجمع بين حديثى جابر وابى رافع لحديث جابر صريح فى اختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبى رافع مصروف الظاهر اتفاقا لانه يقتضى أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك والذين قالوا بشفعة الجوار قد دموا الشريك مطلقا ثم المشارك فى الشرب ثم المشارك فى الطريق ثم الجار على من ليس بجوار وأجيب بان المنفصل عليه مقدرا رأى الجار أحق من المشتري الذى لا جوار له قال فى القاموس الجار الجار والذى أجرة من أن يظلم والمجير والمستجير والشريك فى التجارة وزوج المرأة وما قرب من المنازل والمقامم والحليف والناصر اه والحاصل ان الجار المذكور فى الاحاديث الاتية ان كان يطلق على الشريك فى الشئ والجوار له غير شريك كانت مقتضية بعمومها ثبوت الشفعة لهما جميعا وحديث جابر وأبى هريرة المذكور ان يدلان على عدم ثبوت الشفعة للجوار الذى لا شريك له فخصصان عموم أحاديث الجار ولكنه يشترط على هذا حديث الشريدين سواء يدان قوله ليس لاحد فيها شريك ولا قسم الا لجوار مشعر بثبوت الشفعة لجرد الجوار وكذلك حديث سمرة لقوله فيه جار الدار أحق بالدار فان ظاهره ان الجوار المذكور جوار لا شريك فيه ويجب أن هذين الحديثين لا يصلحان لمعارضته ما فى الصحيح على أنه يمكن الجمع بما فى حديث جابر الاتى بلفظ اذا كان طريقتهما واحدا فانه يدل على ان الجوار لا يكون مقتضيا للشفعة الا مع اتحاد الطريق لا بمجرد ولا عذر لمن قال بحمل المطلق على المقيد من هذا ان قال بصفة هذا الحديث وقد قال بهذا أعنى ثبوت الشفعة للجار مع اتحاد الطريق بعض الشافعية ويؤيده أن شرعية الشفعة انما هى لدفع الضرر وهو انما يحصل فى الاغلب مع المخالطة فى الشئ المملوك أو فى طريقه ولا ضرر على جار لم يشارك فى أصل ولا طريق الا نادرا واعتبار هذا النادر يستلزم ثبوت الشفعة للجار مع عدم الملاصقة لان حصول الضرر له قد يقع فى نادر الحالات كجب الشمس والاطلاع على العورات ونحوهما من الروائح الكريهة التى تأذى بها ورفع الاصوات وسماع بعض المنكرات ولا قائل بثبوت الشفعة لمن

مواد حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من أكل الضب لانه عافه لانه حرمه فاكل الضب حلال اه قال فى الفتح استدلال ابن عباس صحيح من جهة التقرير أى تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة الحديث للترجمة من قوله فاكل من الاقط والسمن لان اكلمه دليل على قبول الهدية وهذا الحديث أخرجه أيضا فى الاطعمة والاعتصام ومسلم فى الذبايح وأبوداود فى الاطعمة والنسائى فى الصيد (عن أبى هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتى بطعام زاد أحدوا بن حبان من غير أهله (سأل عنه أهديه) أم صدقة فان قيل صدقة قال لا صحابه كواولم يأكل لانها حرام عليه (وان قبل هدية ضرب يده) أى شرع فى الاكل مسرعا (صلى الله عليه وآله وسلم فاكل معهم) وأكلمه معهم يدل على

قبول الهدية ويؤخذ منه ان التحريم انما هو على الصدقة لا على العين وفي قصة شاة أم عطية قال انها الى الشاة قد بلغت محلها اى صارت حلالا باتباعها من الصدقة الى الهدية ويؤيده الحديث الا ترى بعد ذلك ﴿ (عن انس بن مالك رضى الله عنه قال اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلحم) فسأل عنه (فقبل تصدق) به (على بريرة قال هو لها صدقة ولها هدية) اى حيث اهدته بريرة لان الصدقة يسوغ للتصدق فيها بالبيع وغيره كتصرف سائر المالك في املاكهم وأخرج هذا الحديث ايضا في الزهد ومسلم في الزكاة وأبو داود والنسائي ٢١٦ ﴾ (عن عائشة رضى الله عنها أ. نساء رسول الله صلى الله عليه وآله

كان كذلك والضرر النادر غير معتبر لان الشارع علق الاحكام بالامور الغالبة وعلى فرض ان الجارفة لا يطاق الاعلى من كان ملاصقا غير مشارك ينبغي تقييد الجوار بالحداد الطريق ومقتضاه ان لا تثبت الشفعة بمجرد الجوار وهو الحق وقد زعم صاحب المنار ان الاحاديث يقتضى ثبوت الشفعة للجار والشريك ولا منافاة بينهما ووجه حديث جابر بتوجيه بارد والصواب ما حررنا. قوله في كل شركة في مسلم وسنن أبي داود في كل شركة وهو بكسر الشين المعجمة واسكان الراء من اشركته في البيع اذا جعلته لك شريكا ثم خفف المص. مدر بكسر الاول وسكون الثاني فيقال شرك وشركة كما يقال كلام وكلمة قوله ربعة بفتح الراء وسكون الموحدة تأنيث ربيع وهو المنزل الذي يرتفعون فيه في الربيع ثم سمي به الدار والمسكن قوله لا يحل له أن يبيع الخ ظاهره انه يجب على الشريك اذا اراد البيع أن يؤذن شريكه وقد حكى مثل ذلك القرطبي عن بعض مشايخه وقال في شرح الارشاد الحديث يقتضى أنه يحرم البيع قبل العرض على الشريك قال ابن الرفعة ولم أظفر به عن أحد من أصحابنا ولا محيد عنه وقد قال الشافعي اذا صح الحديث فانضم بوابتولى عرض الحائط وقال الزرهم كشي انه صرح به القارقي قال الاذرى انه الذي يقتضيه نص الشافعي وحله الجمهور من الشافعية وغيرهم على النذب وكراهة ترك الاعلام قالوا لانه يصدق على المكروه أنه ليس بحلال وهذا انما يتم اذا كان اسم الحلال مختصا بما كان مباحا أو منعدوبا أو واجبا وهو ممنوع فان المكروه من أقسام الحلال كما تقر في الاصول قوله فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به فيه دأيل على ثبوت الشفعة للشريك الذي لم يؤذنه شريكه بالبيع وأما اذا أعلمه الشريك بالبيع فأذن فيه فباع ثم أراد الشريك أن يأخذه بالشفعة فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة والهادوية وابن أبي ليلى والجبتي وجهور أهل العلم ان له أن يأخذه بالشفعة ولا يـكون مجرد الاذن مبطل لها وقال الثوري والحكم وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث ليس له أن يأخذ بالشفعة به ودوقوع الاذن منه بالبيع وعن أحمد روايتان كالمذهبين ودأيل الاخيرين مفهوم الشرط فانه يقتضى عدم ثبوت الشفعة مع الايدان من البائع ودأيل الاولين الاحاديث الواردة في شفعة الشريك والجوار من غير تقييد وهي منطوقات لا يقاومها ذلك المذهب ويجب ان

(وسلم كن حزين) اى طائفتين
(فحزب فيه عائشة) بنت ابي بكر
(وحفصة) بنت عمر (وصفيّة)
بنت حي (وسودة) بنت زمعة
(والحزب الاخر ام سلمة) بنت
ابي امية (وسائر نساء رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم)
فليقب بنت جحش وميمونة بنت
الحارث وام حبيبة بنت ابي سفيان
وجويرية بنت الحارث (وكان
المسلمون قد علموا حب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
عائشة فاذا كانت عند أحدهم
هدية يريد أن يهديها الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
أنرها حتى اذا كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في بيت
عائشة (يوم توبتها) بعث صاحب
المهديّة الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في بيت عائشة
فبكلهم حرب ام سلمة فقلن لها كلّي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم يكلم الناس في قول من
اراد أن يهدي الى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم هدية
ففيه) اى الشئ المهدى اليه
(حيث كان) صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم (من نسائه) اى من بيوت نسائه (فكلمته ام سلمة بما قالن) لها (فلم يقل لها) صلى الله عليه وآله وسلم (شيئا) المفهوم (فما أنها) عما اجابها (فقلت) ام سلمة (ما قال لى شيئا فقلن لها فكلمته) قالت (اى عائشة) (فكلمته) اى ام سلمة (حين دار اليها) اى يوم فو بها (ايضا فلم يقل لها شيئا فساها) فقلت ما قال لى شيئا فقلن لها كلمته حتى يكلمك فدرا اليها فكلمته فقال لها لا تؤذيني فى عائشة (لنظة فى هذا للتعديل كقوله تعالى فذا يكن الذى لمتنى فيه) فان الوحى لم يأتنى وانا فى ثوب امرأة الاعائشة قالت (اى ام سلمة) فقلت اتوب الى الله من اذنى يا رسول الله ثم انت) اى امهات المؤمنين الذين هم حزب ام سلمة (دعون) اى طلبن (فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارسلت) اى فاطمة (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو عند

عائشة (تقول) لم صلى الله عليه وآله وسلم (ان نساك يشدك الله) أي يدك بالله وفي انك يتشدك الله (العدل في بنت أبي بكر) عائشة قال في الفتح أي التسوية بينهم في كل شيء من المحبة وغيرها وقال الكيرماني في محبة القاب فقط لأنه كان يسوي بينهم في الأفعال المقدورة وقد اتفق على أنه لا يلزمه التسوية في المحبة لأنهم ليست من مقدور البشر (فكلمته) فاطمة رضي الله عنهم في ذلك وعند ابن سعد من مرسل علي بن الحسين أن التي خاطبت فاطمة بذلك من زينب بنت جحش وإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سألهما أرسلتك زينب قالت زينب وغيرها قال أمي التي ٢١٧ وأبت ذلك قالت نعم (فقال يا بنته لا تحبين ما أحب قالت بلى) زاد من لم قال

فاجبي هذه أي عائشة (فرجعت) فاطمة (اليمن فاختبرتهن) الذي قاله (فقال أرجعي اليه قالت) فاطمة (أن ترجعي) اليه (فارسا) زينب بنت جحش فانتته صلى الله عليه وآله وسلم (فأغلظت) في كلامها (وقالت ان نساك يشدك الله العدل في بنت ابن أبي قحافة) هو والد أبي بكر الصديق وأمه عثمان رضي الله عنهما (فرجعت) زينب (صوتها حتى تناوات عائشة) أي منها (وهي قاعدة فسيتهما) أي سبت زينب عائشة رضي الله عنهما (حتى إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لينظر إلى عائشة هل تكلم قال فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى اسكتتها قالت فنظر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى عائشة وقال انها بنت أبي بكر) أي انها شريفة عاقلة عارفة كابنها وكانه صلى الله عليه وآله وسلم أشار إلى أن أبي بكر كان عالما بمناقب مضر ومناقبها ولا يستغرب من بنته نفي ذلك عنه

المفهوم المذکور صالح لتقييد تلك المطابقات عند من عمل بمفهوم الشرط من أهل العلم والجميع انما بصار اليه عندهم لذر الجلع وقد أمكن ههنا جعل المطلق على المقيد (وعن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة بين النمركا في الارضين والدور رواه عبد الله بن أحمد في المسند ويصححه معموه من أثبت النمركا فيما نضره القسمة وعن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جابر الدار أحق بالدار من غيره رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وعن النمر بن سويد قال قلت يا رسول الله أرض ليس لاحد منها شريك ولا قسم الا الجوار فقال الجوار أحق بسبقه ما كان رواه أحمد والنسائي وابن ماجه ولا ابن ماجه مختصر الشريك أحق بسبقه ما كان) حديث عبادة أخرجه أيضا الطبراني في الكبير وهو من رواية اسحق عن عبادة ولم يدركه وتشهد لصحته الأحاديث الواردة في ثبوت لشفعة فيما هو أعم من الأرض والدار كحديث جابر المتقدم وكحديث ابن عباس عند أبيه في مرفوعه باللفظ الشفعة في كل شيء ورجاله ثقات الا انه اعلى بالارسل وأخرج الطحاوي له شاهد من حديث جابر بأسناد لا بأس برواه كما قال الحافظ ويشهد لحديث عبادة أيضا الأحاديث الواردة بثبوت الشفعة في خصوص الأرض كحديث الشريد بن سويد المذکور وفي خصوص الدار كحديث سمرة المذکور أيضا وهكذا تشهد له الأحاديث القاضية بثبوت الشفعة للجار على العموم وحديث سمرة أخرجه أيضا البيهقي والطبراني والضياع وهي سماع الحسن عن سمرة قال معروف قد تقدم التنبية عليه ولكنه أخرج هذا الحديث أبو بكر بن أبي خزيمة في تاريخه والطحاوي وأبو يهلى والطبراني في الاوسط والضياع عن أنس وأخرج ابن سعد عن الشريد بن سويد باللفظ حديث سمرة المذکور وحديث الشريد بن سويد أخرجه أيضا عبد الرزاق والطحاوي والدارقطني والبيهقي قال في المعالم ان حديث الجار أحق بسبقه لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر وتكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث قال وقد كلف الناس في اسناد هذا الحديث واضطراب الرواية فقال بعضهم من عمرو بن الشريد عن أبي رافع وقال بعضهم عن أبيه عن أبي رافع وأرسله بعضهم والاحاديث التي جاءت في نفيه أسانيد اجابا ديس في شيء منها

٢٨ قيل • ومن يشابه أبا قحافة والولد • رأيته قال المهلب في الحديث انه لا حرج على الرجل في ايشاء بعض نسائه بالتحف والطرف من المآكل واعترضه ابن المنبر انه لا دلالة في الحديث على ذلك وانما الناس كانوا يفعلون ذلك والزواج وان كان مخاطبا بالعدل بين نسائه فالله دون الاجانب ليس أحدهم مخاطبا بذلك فلهذا المية تقدم صلى الله عليه وآله وسلم إلى الناس بشيء في ذلك وأيضا فليس من مكارم الاخلاق ان تعرض الرجل إلى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية ولا يقال انه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي يقبل الهدية فيقبلها كما فيلزم التخصيص من قبله لاننا نقول المهدي لاجل عائشة كأنه ملك الهدية ينير طمخه بصر عائشة والقلبك يتبع فيه صجير المالك مع ان الذي يظهر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يشركه في

في ذلك وانما وقعت المناقشة لكون العطية تصل اليهن من بيت عائشة ولا يلزم في ذلك تسوية قال في النسخ وفي الحديث منقبة ظاهرة لعائشة وفيه قصد الناس بالهدايا اوقات المسرة ومواضعها ليزيد ذلك في سرور المهدى اليه وفيه تنافس الضرائر وتغايرهن على الرجل وان الرجل يسهه السكوت ان اتقاوا ولا يعمل مع بعض على بعض وفيه جواز التشكي والترسل في ذلك وما كان عليه أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مهاجرتهم والحياء منه حتى راسلته بأعز الناس عنده فاطمة وفيه سرعة فهمهن ورجوعهن الى الحق ٢١٨ والوقوف عنده وفيه ادلال زينة بنت جحش على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لكونها كانت بنت عمته كانت امها امة بنت عبد المطلب قال الداودي وفيه عذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزينب قال ابن التيق ولا أدري من أين أخذته قلت كأنه أخذها من مخاطبتها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لطلب العدل مع أهلها بأنه أعدل الناس لم يكن غلبت عليها الفرية فلم يؤخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالذکر لان فاطمة عليها السلام حامله رسالة خاصة بخلاف زينب فانها اشترى كتم في ذلك بل وأمن لانها هي التي تواتر ارسال فاطمة أولا ثم سارت بنفسها واستدل به على ان القسم كان واجبا عليه اه ورواة هذا الحديث كلهم مديون وفيه رواية الاخ من أخيه والابن من أبيه (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرد الطبيب لانه ملازم لمناجاة الملائكة ولذا كان لا يأكل

اصطراب قوله جار الدار احق قال في شرح السنة هذه اللفظة تستعمل فيمن لا يكون غيره احق منه والشريك بهذه الصفة احق من غيره وليس غيره احق منه وقد استدل بهذا القائلون بقبول الشفعة للجار وأجاب الممانعون بأنه محمول على تعهد بالاحسان وغيره بسبب قرب داره كذا قال الشافعي ولا يخفى بعده ولا يكتفى بنفي ان يقيد بمسألة احق من اتحاد الطريق ومقتضاه عدم ثبوت الشفعة بمجرد الجوار قوله احق بسبقه بفتح السين المهملة والقاف وبعدها ياء موحدة ويقال بالصاد المهملة بدل السين المهملة ويجوز فتح القاف واسكانها وهو القرب والجاورة وقد استدل بهذا الحديث القائلون بقبول شفعة الجار وأجاب الممانعون بمسألة قال البغوي ليس في هذا الحديث ذكر الشفعة فيجوز حمل أن يكون المراد به الشفعة ويحتمل أن يكون احق بالبر والمعونة اه ولا يخفى به وهذا الحمل لا سيما بعد قوله ليس لاحد فيه اشراك والاولى الجواب بحمل هذا المطلق على المقيّد الا في من حديث جابر لا يقال ان نفي الشريك في ايدل على عدم اتحاد الطريق فلا يصح تقييده بحديث جابر الا في لانا نقول انما نفي الشريك عن الارض لا عن طريقها ولو سلم عدم صحة التقييد باتحاد الطريق فاحاديث اثبات الشفعة بالجوار مخصصة بمسألة ولو فرض عدم صحة التخصيص للتصريح بغير الشريك فهي مع ما فيها من المسال لا تنتهض معارضة الاحاديث القاضية بنفي شفعة الجار الذي ليس بمشارك كما تقدم (وعن عمرو بن الشريد قال وقعت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخرمة ثم جاء أبو رافع مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال بسعد ابتع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما ابتاعها فقال المسور والله لابتاعها فقال سعد والله ما أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو قطعة قال أبو رافع اقد أعطيت بها خمسة مائة دينار ولو لا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجار احق بسبقه ما أعطيتكم بها أربعة آلاف وانا أعطيت بها خمسة مائة دينار فاعطاهما يا رواء البخاري) قوله ابتع بيتي بالنظر التفتية أي البيتين الكائنين في دارك قوله فقال المسور في رواية ان أبو رافع سأل المسور ان يساعده على ذلك قوله منجمة أو قطعة شك من الراوي والمراد موجهة على اقساط معلومة قوله أربعة آلاف في رواية للبخاري في كتاب ترك الحيل من صحيحه أربعة مائة مثقال وهو يدل على ان المثقال

النوم ونحوه كذا قاله ابن بطال ومفهومه انه من خصائصه وليس كذلك وقد اقتضى به أنس في ذلك والحكمة فيه ما جاء في حديث أبي هريرة باسناد صحيح عند أبي داود والنسائي من فروع من عرض عليه طيب فلا يرد فاته خفيف الممل طيب الرائحة وعند الترمذي باسناد حسن من حديث ابن عمر مرفوعا ثلاثة لا ترد الوسائد والدهن واللبن قال الترمذي يعني بالدهن الطيب وحديث الباب أخرجه أيضا في اللباس والترمذي في الاستئذان وقال حسن صحيح والنسائي في الوليعة والزينة (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويشيب عليها) أي يعلى الذي يهدى له بدلها واستدل به بعض المالكية على وجوب الثواب على الهدية اذا أطلق الواهب وكان

عن يطلب مثله الثواب كالفقير لا يفتي بخلاف ما به الا على الادنى ووجه الدلالة منه موافقته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ومن حيث المعنى ان الذي يهدى قصدا ان يعطى أكثر مما أهدى فلا أقل ان يعوض بتطير هديته وبه قال الشافعي في القديم وقال في الجديد كالخفية الهبة للثواب باطلا لا تنفعه لانها يبيع بمن مجهول ولان موضوع الهبة التبرع فلما بطلناه لمكان في معنى المعاوضة وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة فاستحق العوض اطلاقا عليه لفظ البيع بخلاف الهبة وأجابه بعض المالكية بان الهبة لو لم تنفع الثواب أصلا لكانت بمعنى الصدقة ٢١٩ وأيس كذلك فان الاغلب من حال الذي

يهدى انه يطلب الثواب ولا سيما اذا كان فقيرا كذا في الفتح وعبرة القسط لاني ومذهب الشافعية لا يجب بطلاق الهبة والهدية اذ لا يقتضيه اللفظ ولا العادة ولو وقع ذلك من الادنى الى الاعلى كافي اعارته له الحاشا للاعبان بالمتافع فان ائامه المتعب على ذلك فهبة مبتدأة واذ قيدها المتعاقدان بثواب معلوم لا مجهول صح العقد ببيعنا نظرا للمعنى فانه معاوضة مال بمال معلوم كالبيع بخلاف ما اذا قيداه بمجهول لا يصح اعتذاره ببيعاه هبة نعم المكافأة على الهدية والهبة منفعة اقتدا به صلى الله عليه وآله وسلم (عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال اعطاني أبي) بشير بن سعد بن ثعلبة الانصاري الطبراني (عطية) وكانت العطية غلاما سألت أم النعمان اياه أن يعطيه اياه من ماله كافي مسلم (فقلت حمرة) بفتح المهملة وسكون الميم (بنت رباحة) الانصارية أم النعمان لايه (لا أرضى حتى

اذا كان بعشرة درهم والحديث فيه مشروعية العرض على الشريك وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه أيضا ثبوت الشفعة بالجوار وقد ساف بيانه قال المصنف رحمه الله وفي الخبر واقع أعلم انما هو الخث على عرض المبيع قبل البيع على الجار وقد قدمه على غيره من الزبون كانه - مه راوي فانه اعرف بما سمع اه الزبن الدفع ويطلق على بيع المزانية وقد تقدم وعلى بيع المجهول بالمجهول من جنسه وعلى بيع المغاربة في الجنس الذي لا يجوز فيه الغبن افاد معنى ذلك في القاموس (وعن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاريه ينظر بها وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا رواه النخلة الانساب) الحديث حسنه الترمذي قال ولانه لم أحدا روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن جابر وقد تمكم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث اه وقال الشافعي يخاف أن لا يكون محفوفا وقال الترمذي سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال لا أعلم أحدا رواه عن عطاء بن عبد الملك تفرد به وروى عن جابر خلاف هذا اه قال المصنف رحمه الله تعالى وعبد الملك هذا ثقة مأمون ولكن قد ذكر عليه هذا الحديث قال شعبة سمعته من عبد الملك فان روى حديثنا منه له طرحت حديثه ثم تركت شعبة التصديق عنه وقال أحمد هذا الحديث منكر وقال ابن معين لم يروه غير عبد الملك وقد ذكره عليه قات وبقوى ضعفه رواية جابر الصفيّة المشهورة المذكورة في أول الباب اه ولا يخفى انه لم يكن في شيء من كلام هؤلاء الحفاظ ما يردح عنه وقد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك بن أبي سليمان وأخرج له أحاديث واستشهد به البخاري ولم يختر جاله هذا الحديث قوله ينتظر بهما بيني للمفعول قال ابن رسلان يحقل انتظار العبي بالشفعة حتى يباع وقد أخرج الطبراني في الصغير والوسط عن جابر أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العبي على شفعتهم حتى يدرك فإذا أدرك فان شاء أخذ وان شاء ترك وفي اسناد عبد الله بن بزيع قوله وان كان غائبا فيه دليل على ان شفعة الغائب لا تبطل وان تراخي وظاهره انه لا يجب عليه ان يرمى ببلغة للطلب أو البعث برسول كما قال مالك وعند الهادوية انه يجب عليه ذلك اذا كان مسافة فينبه ثلاثة أيام فنادونها وان كانت المسافة فوق ذلك لم يجب قوله اذا كان طريقهما واحدا

تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انه أعطيت ذلك على سبيل الهبة وغرضهم بذلك تثبيت العطية (فاني) بشير (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني أعطيت اخي) النعمان (من حمرة بنت رباحة عطية فامرني ان اشهد لنسار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انك أعطيت سائر ولدك مثل هذا الذي أعطيت النعمان (قال لا) وعند ابن حبان والطبراني عن الشعبي لا تشهد على جوروتك به أحد في وجوب العدل في عطية الاولاد وان تفضيل أحدهم حرام وظلم وأجيب بان الجور هو الميل عن الاعتدال والمكرور أيضا جور وقد زاد مسلم أشهد على هذا غيري وهو اذن بالشهاد على ذلك وحديثنا فامتاعه صلى الله عليه وآله وسلم من الشهادة على وجه التردد واستضعف هذا ابن دقيق العبدان الصيغة وان كان ظاهرها الاذن بهذا الا انه

وذهب الجمهور الى ان التسوية
 مستحبة فقط وأجابوا عن
 الاحاديث بما لا ينبغي الالتفات
 اليه كذا في الدراري للشوكاني
 وقال في السبيل والماصل انه
 ليس في المقام ما يدفع ما ذكرناه
 من الروايات الدالة على تحريم
 الخصم يصح وانه باطل مردود
 غير حق اه وهو الحق الرابع
 وجه لولا الامر على النكاح
 والنهي على التنزيه فيكره
 عندهم لولا الدوان هل ان يهب
 لاحد دوليه أكثر من الآخر
 ولو ذكرنا التلافيضي ذلك الى
 العقوق وقارق الارث بان
 الوارث راض بما فرض الله له
 بخلاف هذا وبان الذكر والانثى
 انما يختلفان في الميراث بالاصوبة
 أما بالرحم المجردة فهي مساوية
 كالاخوة والاخوات من الام
 والهبة للاولاد امر بهما مصلحة
 للرحم نعم ان تفاوتوا حاجة قال
 ابن الرفعة فليس من التفضيل
 والخصم يصح المذكور السابق
 واذا ارتكب التفضيل المذكور
 فالاولى أن يعطى الآخر

ما يحصل به العدل ولورجع جازبل -
في الزائد وعن أحمد نصح التسوية وروى
ذلك دون الباين وقال أبو يوسف
بشئ من عند النبي صلى الله عليه وآله
وكذلك الام وهو قول أكثر الفقهاء
وقد وارجوع الاب بما اذا كان

• (کتاب النقطة) •

(عن جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العصا والسطوح والحبل
 واشباهه بالنقطة الرجل ينتفع به رواءا جودا وبودا ود* وعن أنس أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مر بقرية في الطريق فقال لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لآكلتها أخرجاه
 ومعه اباحة المحترقات في الحال) حديث جابر في اسناده المغيرة بن زياد قال المنذرى تسكلم
 فيه غير واحد وفي التقريب صدوق له أو هام وفي الخلاصة وثقه وكيع وابن معين وابن عدي
 وغيرهم وقال أبو حاتم شيخ لا يحتج به قوله اللقطة بضم اللام وفتح القاف على المشهور
 لا يعرف المحدثون غيره كما قال الأزهرى وقال عياض لا يجوز غيره وقال الخليل هي بـ يكون
 القاف وأما بالغ فتح فهو وكثير الالتماع قال الأزهرى هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي
 سمع من العرب واجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال الزمخشري في الفائق يفتح
 القاف والعامة تسكنها قال في الفتح وفيها الغتان أيضا الناطقة بضم اللام ولقطة بفتحها
 قوله واشباهه يعنى كل شئ يسير قوله ينتفع به فيه دليل على جواز الالتماع بما يجوز جدي
 الطرقات من المحترقات ولا يحتاج الى تعريف وقيل انه يجب التعريف بها ثلاثة أيام لما

ما يحصل به العدل ولو رجع جائز بل - كفى في الجبر - سبحانه قال لا تنوي ويجه أن يكون محل - وانه أو - سبحانه أخرجه في الزائد وعن أحد نصح التسوية فوجب أن يرجع وعنه يجوز التفاضل أن كان له سبب كان يحتاج الولد لزمانته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف تجب التسوية أن قصد بالتفضيل الأضرار (قال فاتقوا الله وأعدوا بين أولادكم قال فرجع) بشير من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فرد عطيته) التي أعطاهما نعمان واستدل به على أن الأب أن يرجع فيما وهب لابنه وكذلك الأم وهو قول أكثر الفقهاء إلا أن المالكية فرقوا بين الأب والأم فقالوا للأم أن ترجع أن كان الأب - مادون ما إذا مات وقد وارحوع الأب بما إذا كان الابن الموهوب لم يستحدث ديناً أو ينكح وبذلك قال أصح وقال الشافعي للأب الرجوع

مطلقا وقال أحمد لا يصلح للواهب ان يرجع في هبته مطلقا وقال الكوفيون اذا كان الموهوب صغيرا لم يكن للاب الرجوع وكذا ان كان كبيرا وقبضها قالوا وان كان الهبة لزوج من زوجة أو بالعكس أو لذي رحم لم يجز الرجوع في شيء من ذلك ووافقه من استحق في ذي الرحم وقال للزوجة ان ترجع بخلاف الزوج والاحتجاج لكل ذلك بطول وجه الجهر وفي استثناء الاب ان الولد وماله لا يسه فليس في الحقيقة رجوع وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة التأديب وهو ذلك وفي الحديث أيضا الذب الى التألف بين الاخوة وترك ما يوقع بينهم الشقاق ويورث العقوق للآباء ٢٢١ وان عطية الاب لابنه الصغير في حجره

لا يحتاج الى قبض وان الاشهاد فيها يغني عن القبض وقيل ان كانت الهبة ذهبا أو فضة فلا بد من عزلها وافرادهما وفيه كراهة تحتمل الشهادة فيما ليس بمباح وان التمساد في الهبة مشروع وليس بواجب وفيه جواز الميل الى بعض الاولاد والزوجات دون بعض وان وجبت التسوية بينهم في غير ذلك وفيه ان للامام الاعظم ان يتحمل الشهادة ويظهر فائدتها اما الحكم في ذلك بعلمه عند من يجيزه أو يؤذيها عند بعض نوابه وفيه مشروعية استئصال المال كما هو المتفق عما يحتمل الاستئصال اقول له ذلك ولغيره فلما قال نعم قال أف كاهم أعطيت مثله فلما قال لا قال لا أشهد فيهم منه انه لو قال نعم اشهد وفيه تسمية الهبة صدقة وان للام كلاما والمبادرة الى قبول قول الحق وأمر الحاكم والمفتي بتقوى الله تعالى في كل حال وفيه اشارة الى سوء عاقبة الحرص والتمسك لان حمرة لورضيت بما وهب زوجها لولده لما رجع فيه فلما اشتد حرصها

أخرج أحمد والطبراني والبيهقي والبخاري واللفظ لأحمد من حديث يعلى بن مرة مرفوعا من التقط لقطعة بسيرة حبلا أو درهما أو شبه ذلك فباعه رفقها ثلاثة أيام فان كان فوق ذلك فباعه ستة أيام زاد الطبراني فان جاء صاحبها أو الافلية صدق بها وفي اسناده عمر ابن عبد الله بن يعلى وقد صرح جماعة بضعمه ولكنه قد أخرج له ابن خزيمة متابعه وروى عنه جماعة وزعم ابن حزم انه مجهول وزعم هو وابن القطان ان يعلى وحكيمة التي روت هذا الحديث عن يعلى مجهولان قال الحافظ وهو عجب منه ما لان يعلى مصابي معروف الصحة قال ابن رسلان ينبغي ان يكون هذا الحديث معمولا به لان رجال اسناده ثقات وليس فيه معارضة للاحاديث الصحيحة بتعريف سنة لان التعريف سنة هو الاصل المحكوم به عزيمة وتعريف الثلاث رخصة تيسر للملتمط لان الملتمط اليسير يشق عليه التعريف سنة مشقة عظيمة بحيث يؤدي الى أن أحدا لا يملط اليسير والرخصة لا تعارض العزيمة بل لا تكون الامع بقا حكم الاصل كما هو مقرر في الاصول ويؤيد تعريف الثلاث ما رواه عبد الرزاق عن ابي سعيد ان عليا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدينار وجدته في السوق فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرفه ثلاثا فنهل فلم يجده أحد ايعرفه فقال كاهاه وينبغي أيضا ان يقدم مطلق الانتفاع المذكور في حديث الباب بالتعريف بالثلاث المذكور فلا يجوز للملتمط أن ينفع بالحقة الا بعد التعريف به ثلاثا حلالا لمطلق على المقيد وهذا اذا لم يكن ذلك الشيء الحقة مأكولا فان كان مأكولا جاز أكله ولم يجب التعريف به أصلا كالثمرة ونحوها الحديث أنس المذكور لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين انه لم يمنعه من أكل الثمرة الاخشمية أن تكون من الصدقة ولولا ذلك لا كاهاه وقد روى ابن ابي شيبة عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم انها وجدت غرة فاكتها وقالت لا يجب الله الفساد قال في الفتح يعلى ان الورث كتهام لم تؤخذ فتوكل افسدت قال وجوز الاكل هو الجزوم به عند اكثر اه ويمكن أن يقال انه يقيد بحديث الثمرة بحديث التعريف ثلاثا كما يقيد به حديث الانتفاع ولكنه لم يجز للمساكين عادة بمثل ذلك وأيضا الظاهر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا كاهاه الا بعد التعريف به ثلاثا وقد اختلف أهل العلم في مقادير التعريف بالحقة فحكى في البحر عن زيد بن علي والناسر والقاسمية

في تثبيت ذلك أفضى الى بطلانه وتعقبه في المصاييم بان ابطاله ما ارتفع به جو روقع في القضية فليس ذلك من سوء العاقبة في شيء وقال المهلب فيه ان للامام ان يرد الهبة والوصية ممن يعرف منه هروبا عن بعض الورثة اه (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (المائد) زوجا أو غيره (في هبته كالسكبي) ثم يعود في هبته (زاد أبو داود) قال ولانهم اتوا بالاسرار واحتج به الشافعي وأحمد على انه ليس للواهب ان يرجع فيما وهب الا الذي يملكه الاب لابنه وعند مالك له ان يرجع في الاجنبي الذي قصده منه الثواب ولم يهبه وبه قال أحمد في رواية وقال أبو حنيفة للواهب الرجوع في هبته ممن الاجنبي مادامت فاقته ولم يعرض منها وأجاب عن الحديث بانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل العائد في هبته كاهاه تد في هبته

يحيى (قال فندعونه فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (اليه وعليه قبا منها) اعلم من الاقبية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (خبأنا هذا) الاقبية (لث قال) المسور (فنظر اليه) أى الى القبا مخزومة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رضى مخزومة) أى هل رضى ويحق كما قال ابن التين أن يكون من قول مخزومة ومطابقة الحديث لا ترجع من حيث أن نقل المتاع الى الموهوب له قبض واختلاف هل من شرط صحة الهبة القبض ام لا فالجمهور وهو قول الشافعي الجديد والكوفيون انه لا اعتبار الا بالقبض لقول أبي بكر الصديق لعائشة رضى الله عنهما ٢٤ في مرضه فيها فجعلها في صحنه من عشرين وسقاً ورددت انك خزنة أو قبضته وانما هو اليوم مال الوارث ولانه عقد

أرفان كالقرض فلا يعلق الا بالقبض وفي القديم تصح بنفس العقد وهو مشهور مذهب المالكية وقالوا تبطل ان لم يقبضها الموهوب له حتى وهم الواهب لغيره وقبضها الثاني وهو قول ائمة ومحمد وعيسى ابن القاسم مثله وهو قول الغير في المدونة ولابن القاسم انه الاول قال محمد وليس بشئ والخائز أولى وقال المرادوى من الخسالة وتصح بعقد وتلك به أيضا ولو بمعاطاة بفعل تجهيزته بجهاز الى الزوج بملك وهو كبيع في تراخي قبوله وتقدمه وغيرهما وتلزم بقبض كبيع باذن واهب الا ما كان في يده متبعا فيلزم بعقد ولا يحتاج الى مضى مدة يتأق قبضه فيها وعن أحمد يلزم في غير مكمل وموزون ومعدود ومنزوع بمجرد الهبة ولا يصح قبض الا باذن واهب اه وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس والشهادات والخمس والادب ومسلم في الزكاة وابوداود في اللباس

حفظ الجنس والصفة والقدر وهو الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والزرع فيما يزرع وقد اختلفت الروايات في بعضها معرفة العاقل والوكا قبح ل التعريف كما في الرواية المذكورة في الباب وفي بعضها التعريف مقدم على معرفة ذلك كما في رواية الجعاري بلفظ عرفها سنة ثم اعرف عاقلها او وكاها قال النووي يجب مع بين الروايتين بان يكون مأمورا بالمعرفة في حالتين فيعرف العلامات وقت الاتقاط حتى يعلم صدق واصفها اذا وصفها ثم يعرفها مرة أخرى بعد تعريفها سنة اذا اراد ان يملكها اليه علم قدرها وصفها اذا جاء صاحبها بعد ذلك فردها اليه قال الحافظ ويحق أن تكون ثم في الروايتين معنى الواو فلا تقتضى ترتيبا فلا تقتضى تحالفا فيحتاج الى الجمع ويقويه كون المخرج واحدا والقصة واحدة وانما يحسن الجمع بما تقدم لو كان المخرج مختلفا او تعددت القصة وليس الغرض الا ان يقع التعريف والتعريف مع قطع النظر عن أيهما يسبق قال واختلاف العلماء في هذه المعرفة على قواين أظهرهما الوجوب لظاهر الامر وقيل يستحب وقال بعضهم يجب عند الاتقاط ويستحب بعده قوله ثم عرفها بتشديد الراء وكسرها أى اذكرها للناس قال في الفتح قال العلماء محل ذلك الحافل كالبواب المساجد والاسواق ونحو ذلك يقول من ضاعت له دنقة ونحو ذلك من العبارات ولا يذ كر شيئا من الصفات قوله سنة الظاهر أن تكون متوالية وليكن على وجه لا يكون على جهة الاستيعاب فلا يلزمه التعريف بالليل ولا استيعاب الايام بل على المعتاد فيعرف في الابتداء كل يوم مرتين في طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع مرة ثم في كل شهر ولا يشترط ان يعرفها بنفسه بل يجوز له ان وكيل غيره ويعرفها في مكان وجودها وفي غيره كذا قال العلماء وظاهره أيضا وجوب التعريف لان الامر يقتضى الوجوب ولا سيما وقد سمى صلى الله عليه وآله وسلم من لم يعرفها ضالا كما تقدم وفي وجوب المبادرة الى التعريف خلاف مبناه هل الامر يقتضى الفور أم لا وظاهره أيضا انه لا يجب التعريف بعد السنة وبه قال الجمهور ورواى في البحر الاجماع على ذلك ووقع في رواية من حديث أبي عند البخاري وغيره بلفظ وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال عرفها حولها فعرفتها فلم أجدهم يعرفها ثم أتيتها ثانيا فقال عرفها حولها فلم أجدهم أتيتها ثالثا فقال احفظ وعامها وعددها ووكاها فان جاء صاحبها او افاستحق بها

والترمذي في الاستئذان (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيت فاطمة بنته فاستقعت رضى الله عنها فلم يدخل عليها) وعند أبي داود وابن حبان قال وقتلا كان يدخل الاباذن (وجاء على) زوجها فآها مهمته (فذكرت له ذلك) الذى وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من عدم دخوله عليها (فذكره) على (لنبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفى رواية فقال يا رسول الله اشتد عليا انك جئت فلم تدخل عليا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انى رأيت على بابها ستراموشيا) يفتح الميم وسكون الواو وكسر المجمة وبعد هاتين أى مخطط بالوان شق (فقال مالى والديا فانها على) رضى الله عنه (فذكر ذلك) الذى قاله صلى الله عليه وآله وسلم (لها فقالت ليا امرئى فيه) أى فى الستر (بما شاء قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لما باهه قولها

هذا (ترسل به) أي بالستر الموشى (إلى فلان أهل بيتهم حاجة) وليس ستر الباب حراما لكنه صلى الله عليه وآله وسلم كره
 لا يفته ما كره لنفسه من تجهيل الطبقات قال الكرماني أولان فيه صوراة وثلاثة واستدل به البخاري على جواز هدية ما يكره
 أبوه وهذا الحديث أخرجه أبو داود في اللباس (عن علي بن أبي طالب) رضي الله عنه قال أهدى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله (وسلم حلة سمر) بكسر السين وفتح الياء قال الظليل ليس في الكلام فعلا بكسر أوله مع المد سوى سمر وحولاه وهو الماء
 الذي يخرج على رأس الولد وعنباهمة في العنب وقوله حلة بالقمين ٢٢٥ وقال عياض ضبطناه على الإضافة قال النووي
 انه قول المحققين ومثله في

فاسقتعت فلقمته بعد حكة فقال لا أدري منه أحوال أو حولاه حداد كذا في البخاري
 وذكر البخاري الحديث في موضع آخر من صحيحه فزاد ثم أتيت به الرابعة فقال اعرف
 وعاءها الخ قال في الفتح القائل فلقمته بعد حكة هو شعبة والذي قال لا أدري هو شيخه
 سلمة بن كهيل وهو الراوي لهذا الحديث عن سويد بن أبي بن كعب قال شعبة فسمعت
 بعد عشر سنين يقول عرفها عاموا واحدا وقد بين أبو داود الطيالسي في مسنده القائل
 فلقمته والقائل لا أدري فقال في آخر الحديث قال شعبة فلقمته سلمة بعد ذلك فقال
 لا أدري ثلاثة أحوال أو حولاه واحدا وبهذا يتميز بطلان ما قاله ابن بدال الذي شك
 هو أبي بن كعب والقائل هو سويد بن غنلة وقد رددت عن شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شك
 جماعة وفيه ثلاثة أحوال الاحاد بسنة فان في حديثه عامين أو ثلاثة وجمع بعضهم بين
 حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد المذکور فيه سنة فقط بان حديث أبي محمول على
 مزيد الورع عن التصرف في اللقطة والمبالغة في التعفف عنه أو حديث زيد على ما لا بد
 منه وجزم ابن حزم وابن الجوزي بان الزيادة في حديث أبي غلط قال ابن الجوزي والذي
 يظهر لي ان سلمة أخطأ فيما ثبت واستقر على عام واحد ولا يؤخذ إلا بما لم يشك فيه لا بما
 يشك فيه رآه وقال أيضا يحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم عرف ان تعرفهم لم
 يقع على الوجه الذي ينبغي فأمر ثانيا بإعادة التعريف كما قال للمسي صلواته ارجع فصل
 فانك لم تصل قال المافظ ولا يخفى بعد هذا على من أرى مع كونه من فقهاء الصحابة
 وفضلائهم قال المنذري لم يقل أحد من أئمة الفتوى ان اللقطة تعرف ثلاثة أعوام إلا
 نرجع عن عمر وقد حكاه الماوردي عن شواذ من النسخة وحكى ابن المنذر عن عمر أربعة
 أقوال يعرف بها ثلاثة أحوال عاموا واحدا ثلاثة أشهر ثلاثة أيام وزاد ابن حزم عن
 عمر قول خامس وهو أربعة أشهر قال في الفتح ويحمل ذلك على عظم اللقطة وقارنته أقوله
 فان لم تعرف فاستنقها الخ قال يحيى بن سعيد الأنصاري لا أدري هذا في الحديث أم هو
 شيء من عند زيد بن عيسى أو من المتبعين عنه الراوي عن زيد بن خالد كما حكى ذلك البخاري عن
 يحيى قال في الفتح شك يحيى بن سعيد هل قوله وتكن ودبعة عنده مرفوع أم لا وهو
 القدر المشار إليه بما زادون ما قبله لثبوت ما قبله في أكثر الروايات وخلوها عن ذكر
 الودبعة وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى كما في صحيح مسلم بالمعنى فاستنقها

العربية وانه من إضافة الشيء
 لصفته كما قالوا ثوب خز قال مالك
 والسيرة هو لوشى من الحرير
 وقال الأصمعي ثياب فيه خطوط
 من حرير أو قز أو غنما قيل لها سيرة
 لتسيرا لخطوط فيها وقيل الحرير
 الصافي وقيل نوع من البردي فخالطه
 حرير (فأبستها فأرأيت الغضب
 في وجهه) زاد مسلم فقال اني لم
 أبعث بها اليك لتلبسها إنما بعثت
 بها اليك تشقهها فخرابن النساء
 (تشتقتم ابين نسائي) أي قطعتم
 فقرقتمها لين خراب جميع خمار
 ما تغطي به المرأة رأسها والمراد
 بقوله نسائي ما فسره في رواية أبي
 صالح حيث قال بين القواطع قال
 ابن قتيبة المراد بها فاطمة بنت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وفاطمة بنت أسد بن هاشم والدته
 على ولا أعرف الثالثة وذكر أبو
 منصور الزهري انها فاطمة بنت
 حزة بن عبد المطلب وزاد عياض
 فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب
 وهي بنت شيبه بن ربيعة وقيل
 بنت شيبه بن ربيعة وقيل بنت

٢٩ نيل خا الوليد بن عتبة وموضع الترجمة قوله فرأيت الغضب في وجهه فانه قال على انه كره لبسها مع كونه أهداه
 وهذه الحلة كان أهداه صلى الله عليه وآله وسلم أكيد ودومة كما في مسلم والحديث أخرجه أيضا في النفقات واللباس ومسلم
 في اللباس والنسائي في الزينة (عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه ما قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين
 ومائة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل مع أحد منكم طعام فاذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فحين ثم جاء رجل مشرك
 قال في الفتح لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع (مشعان) بضم الميم (طويل) زاد المسمى جدا فوق الطول ويحتمل أن
 يكون تفسير المشعان وقال القزاز المشعان الخافئ الرأس وقال غيره طويل شعر الرأس جدا البعيد العهـ بالدهن

الشعث وقال القاضي فان الراس متفرقة (بغض يسوقها انقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) له (ييعا) أى اتبيع ييعا وأخذ دفعها
 بانعا (أم عطية أو قال أم هبة) والشك من الراوى (قال) المشرك (لا) ليس هبة (بل) هو (ييع) أى مبيع وأطلق عليه ييعا
 باعتبار ما يؤلف اليه (فاشترى) صلى الله عليه وآله وسلم (منه) أى من المشرك (ثاة) أى من الغنم (ثاة) (فصنعت) أى ذبحت
 (وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (بها) وهو كبدها أو كل ما فى بطنها من كبد وغيرها لكن الاول أبلغ فى
 المجيزة أن يشوى وأيم الله ما فى الثلاثين ٢٢٦ والمائة) الذين كانوا معه صلى الله عليه وآله وسلم (الاول) قدس النبي صلى الله

عليه) وآله (وسلم) أى قطع (له
 حرة) بضم الحاء أى قطعة (من
 سواد بطنها) ان كان شاهدا اعطاها
 اياه) قال فى الفتح أى اعطاء اياه
 فهو من القلب وقال العمري أى
 أعطى الحرة الشاهد أى الحاضر
 ولا حاجة الى دعوى القلب بل
 العبارة تان سواه فى الاستعمال
 (وان كان غائبا خاله) منها (جعل
 منها) أى من الشاة (قصعتين
 فاكوا أجمعون) فيكون فيه
 مجهزة أخرى لكونهم ما وسعها
 أيدي القوم كلهم أو المراد أنهم
 آكلوا منها ما فى الجملة أعم من
 الاجتماع والافتراق (وشبعنا
 فنضلت القصعتان فحماهما)
 أى الطعام الذى فضل (على
 البعير أو كما قال) شك من الراوى
 وفى هذا الحديث مجهزة تسكن
 سواد البطن حتى وسع هذا
 العدد وتكثير الصاع ولحم الشاة
 حتى أشبعهم أجمعين وفضلت
 منهم فضلة تحملوها لعدم حاجة
 اليها أورده البزار فى باب جواز
 قبول الهدية من المشركين لأنه
 صلى الله عليه وآله وسلم سأل أهل

ولتكن وديعة عندك وكذلك جزم برفعها خالد بن محمد عن سليمان عن ربيعة عندهم سلم وقد
 أشار البخارى الى رجحان رفعها فترجم باب اذا جاء صاحب اللقطة ردها عليه لأنها وديعة
 عنده والمراد بكونها وديعة انه يجب ردها فتجوز بكرا وديعة عن وجوب ردها بعد
 الاستئذان لانها وديعة حقيقة يجب ان تبقى عنهما لان المأذون فى استئذانه لا تبقى عنهما
 كذا قال ابن دقيق العيد قال ويحتمل أن تكون الواو فى قوله ولتكن وديعة بمعنى أو أى
 اما أن تستنفذها وتغرم بدلها راما أن تتركها عندك على سبيل وديعة حتى يحج صاحبها
 فتمطيا اليها ويستفاد من تسميتها وديعة انه لو تلفت لم يكن عليه ضمانها قال فى الفتح
 وهو اختيار البخارى تبع الجماعة من السلف قوله فان معها اخذها وساقها الحذاء
 بكسر الميم له بعدها ذال معجمة مع المد أى أخذها والمراد بالسقا جوفها وقيل عنقها
 وأشار بذلك الى استغنائها عن الحفظ لها بعاركب فى طباعها من الجلادة على العطش
 وتناول الماء كقول غيرهم لطول عنقها فلا تحتاج الى ملتقط قوله لك أولائك
 فيه إشارة الى جواز أخذها كأنه قال هى ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك متروكة
 بين أن تأخذها أنت أو أخوك قال الحافظ والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط
 آخر والمراد بالذئب جنس ما ياكل الشاة من السباع وفيه حديث على أخذها لأنه اذا علم أنها
 اذا لم تؤخذ بقيت للذئب كان ذلك ادعى له الى أخذها وفيه رد على ما روى عن أحمد فى رواية
 ان الشاة لا تلتقط وتعتك به مالك فى انه يملكها بالاختصاص ولا تلزمه غرامة ولو جاء صاحبها
 واحتج على ذلك بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوى بين الذئب والملتقط والذئب
 لا غرامة عليه فكذلك الملتقط وأجيب بان اللام ليست للتأنيك لان الذئب لا يملك وقد
 أجمعوا على انه لو جاء صاحبها قبل ان يأكلها الملتقط كان له أخذها فدل على انها باقية على
 ملك صاحبها ولا فرق بين قوله فى اللقطة شأنك بها وأخذها وبين قوله لك أولائك أو
 للذئب بل الاول أشبه بالتأنيك لأنه لم يشرك معه ذئبا ولا غيره قوله فان جاء أحد يخبرك الخ
 فيه دليل على انه يجوز للملتقط ان يرد اللقطة الى من وصفها بالعلامات المذكورة من
 دون إقامة البينة وبه قال المؤيد بالله والامام يحيى وبعض أصحاب الشافعى وأبو بكر
 الرازى الحنفى قالوا لأنه يجوز العمل بالظن لاعتماده فى أكثر الشريعة اذ لا تفيده البينة
 الا الظن وبه قال مالك وأحمد وحكى فى البصر عن القاسمية والحنفية والشافعية ان اللقطة

يبسع أو يدى وفيه فساد قول من حمل رد الهديعة على الوثقى دون الكتابى لأن هذا الاعرابى كان وثيقا وفيه لا ترد
 المواساة عند الضرورة وظهور البركة فى الاجتماع على الطعام قال فى الفتح ولم أر هذه القصة الا من حديث عبد الرحمن وقد ورد
 تكثير الطعام فى الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة محل الإشارة اليها علامات النبوة اهـ (عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق
 رضى الله عنهم ما قالت قدمت على (أبي) اسمها اقبله مصغرا بنت عبد العزيز بن سعد زاد فى الادب مع ابنه واسمه كاذكره الزبير
 الحرث بن مدركة قال فى الفتح ولم أره ذكر فى الصحابة فكانه مات مشركا وفى رواية أخرى قدمت فى الهدنة وكان أبو بكر طلقها
 فى الجاهلية بهداز يسيب ومن قرط فابت أسماها ان تقبل هديتها وتدخلها ايتها (وهى مشركة فى عهد رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم) أي في زمنه (فاستقبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلت ان ابي قدمت وهي راغبة) في شيء
 تأخذه أو من دني أو في القرب مني ومحاورتي والتودد الى لانها ابتدأت أسماء بالهدية ورغبت منها في المكافأة لا الاسلام لانه
 لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على اسلامها ولو حمل قوله راغبة أي في الاسلام لم يستلزم اسلامها فلذا لم يصب من ذكرها في
 العصاة وأما قول الزركشي وروى راغبة بالميم أي كارهة للاسلام ساخطة له فيوههم انه رواية في البخاري وليس كذلك بل هي
 رواية عن أبي داود والاسماعيلي (أفأصل ابي قال نعم صلى الله عليه وآله زاد ٢٢٧ في الادب فانزل الله فيها لا ينهكم الله عن

الذين لم يقاتلواكم في الدين وعن
 السدي انه سألته في فاس من
 المشركين قلت ولا منافاة بينهما
 فان السبب خاص واللفظ عام
 فيتناول كل من كان في معنى
 والده أسماء وقيل نسخ ذلك آية
 الامر بقتل المشركين حيث
 وجدوا والاول أولى وقال
 الخطابي فيه ان الرحم الكافرة
 توصل من المال ونحوه كما توصل
 المسلم ويستنبط منه وجوب
 نفقة الاب الكافر والام الكافرة
 وان كان الولد مسلما وفيه موادة
 أهل الحرب ومعاملتهم في زمن
 الهدنة والسفر في زيارة القريب
 وتحسرى أسماء في أمر دينها
 وكيف لا وهي بنت الصديق
 وزوج الزبير رضي الله عنهم
 (عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما انه شهد عند مروان لبي
 صهيب) بضم الصاد وفتح الهاء
 ابن سنان الرومي لان الروم سبوه
 صغيرا وبنوه هم حزة وحبيب
 وسعد وصالح وصبيح وعباد
 وعثمان ومحمد (أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أعطى

لا ترد للوصف وان ظن الملقط صدقه اذ هو مدع فلا تقبل وحكي في الفتح عن أبي حنيفة
 والشافعي انه يجوز له الرد الى الوصف ان وقع في نفسه صدقه ولا يجبر على ذلك الا بينة
 قال الخطابي ان صحت هذه اللفظة يعني قوله فان جاء صاحبها بخبر لم يجز مخالفتها
 وهي فائدة قوله اعرف عقاصمها الى آخره والا لا احتياط مع من لم ير الرد الا بالينة قال
 ويتأولون قوله اعرف عقاصمها على انه أمره بذلك لئلا تختلط بماله وان تكون الدعوى فيها
 معلومة وذكر غيره من فوائد ذلك أيضا ان يعرف صدق المدعي من كذبه وان فيها تنبيها
 على حفظ المال وغيره وهو الوعاء لان العادة جرت بالقائه اذا اخذت النفقة وانه اذا نيه
 على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ النفقة من باب الاولى قال الحافظ قد صحت هذه
 الزيادة فتعين المصدر اليها اه وهذا هو الحق فقد رد اللفظة لم وصفها بالصفات التي
 اعتبرها الشارع وأما اذا ذكر صاحب اللقطة بعض الاوصاف دون بعض كأن يذكر
 العقاصم دون الوعاء او العقاصم دون العدد فقد اختلف في ذلك فقيل لا شيء الا بعرفة
 جميع الاوصاف المذكورة وقيل تدفع اليه اذا جاء ببعضها وظاهر الحديث الاول وظاهره
 أيضا ان مجرد الوصف يكفي ولا يحتاج الى اليمين وهذا اذا كانت اللقطة لها عناصر ووعاء
 وعدد فان كان لها البعض من ذلك فالتظاهر انه يكفي ذكره وان لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد
 من ذكر اوصاف مختصة به تقوم مقام وصفها بالامور التي اعتبرها الشارع قوله والا
 فاستمع به الامر فيه للإباحة وكذا في قوله فاستنفذتها وقد اختلف العلماء فيما اذا تصرف
 الملقط في اللقطة بعد تعريضها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمه له أم لا فذهب الجمهور الى
 وجوب الردان كانت العين موجودة أو البديل ان كانت استهلك وخاف في ذلك
 الكرايسي صاحب الشافعي ووافقه صاحباه البخاري وداود بن علي امام الظاهرية
 لكن وافق داود الجمهور اذا كانت العين قائمة ومن أدلة قول الجمهور ما تقدم باللفظ
 ولتمكن وديعة عنه ذلك فان جاء طالبها الخ وكذلك قوله فان جاء صاحبها فلا تكتم فهو الحق
 به الخ وفي رواية للبخاري من حديث زيد بن خالد اعرف عقاصمها ووعاءها ثم كلفها فان جاء
 صاحبها فادها اليه أي بدلها لان العين لا تبقى بعد كلفها وفي رواية لابي داود فان جاء باعها
 فادها اليه والافاعرف عقاصمها ووعاءها ثم كلفها فان جاء باعها فادها اليه فادها اليه
 قبل الاذن في أمكها وبعده وفي رواية لابي داود أيضا فان جاء صاحبها فدفعها اليه

صهيبيتين وجمرة) وهي التي ادعى بها (فقضى مروان بشمادته لهم) أي بشمادة ابن عمرو حده قال ابن بطال قضى لهم بشمادته
 ويمتنعهم وتعقب بانه لم يذ كر ذلك في الحديث بل عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكدها القسم كثيرا وان كان السامع غيره فمكروا
 كانت شهادة حقيقية لاحتاج الى شاهد آخر ولا يخفى ما في هذا من تأمل والقاعدة المستقرة تنفي الحكم بشهادة الواحد فلا بد من
 اثنين أو شاهد وعين فالجل على هذا أولى من حمله على الخبر وكون الشهادة غير حقيقية وهذا الحديث تفرد به البخاري واستدل
 به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشرج انه يكفي الشاهد الواحد اذا انضمت اليه قرينة تدل على صدقه وترجم له أبو
 داود في السنن باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له ان يحكم وساق قصة خزيم بن ثابت في سبب تسميته ذا

الشمادتين وهي مشهورة بالجهد ورعى ان ذلك خاص بخزينة والله أعلم وقال ابن التيمية يحتمل أن يكون مروان أعطى ذلك من يستحق عنه العطاء من مال الله تعالى فان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه كان تنقيباً له فان لم يكن كان هو الماشق للعطاء قال وقد يكون ذلك خاصاً بالغنى كما وقع في قصة أبي قتادة حيث قضى لبيد عوايه وشهادة من كان هذه السلب كذا في الفتح (عن جابر رضي الله عنه قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرى) بضم العين وسكون الميم مأخوذة من العمر (انما) أي العمرى (لمن وهبت له) زاد مسلم ٢٢٨ لا ترجع الى الذي اعطاها لانه أعطى عطاء وقت فيه المواريث وله وهى

لمن أعر ولعقبه فلو قال ان مت عادى الى أو الى ورثتى ان مت صحت الهبة وانما الشرط لانه فاسد ولاطلاق الحديث قال النووي للعمرى ثلاثة أحوال أحدها ان يقول أشعرتك هذه الدار فادامت فهي لورثتك أو لعقبك فتصح بلا خلاف ويملك رقبة الدار وهي هبة فادامت فالدار لورثته والا فليمت المثل ولا تعود الى الواهب بحال ثانياً ان يقتصر على قوله جعلته لك عمرى ولا يترضى لما سواه في صحته قولان للثاني أحدهما وهو الجديد صحته ثالثها ان يزيد عليه بأن يقول فادامت عادت الى ولورثتى ان مت صح وانما الشرط وقال أحمد تصح العمرى المطلقة دون المؤقتة وقال مالك العمرى في جميع الأحوال غليلك لمنافع الدار مثلاً ولا تملك فيما رقيتم بها بحال ومذهب أبي حنيفة كالشافعية ولم يذكر البخارى في الرقي في هذا الباب شيئاً فله يرى اتحادهما في المعنى كالجهور وقد روى النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفة العمرى والرقي سواء وقد منعها مالك وأبو حنيفة ومحمد لا

والاعرفت وكأها وعفاصها ثم قبضها في مالك فان جاء صاحبها فادفعها اليه والمراد بقوله قبضها في مالك اجعلها من جملة مالك وهو باقاف وكسر الباء من الاقباض قال ابن رشد انشأ فتها الامصار مالاً والثورى والاوزاعى وأبو حنيفة والشافعية ان له ان يتصرف فيها ثم قال مالك والشافعية ان يتملكها وقال أبو حنيفة ليس له الا ان يتصدق بها وروى مثل قوله عن علي وابن عباس وجماعة من التابعين وقال لاوزاعى ان كان مالا كثيراً جعله في بيت المال وروى مثل قول مالك والشافعية عن عمرو ابن مسعود وابن عمر وكلهم متفق على انه ان أكملها فاعطى صاحبها الأهل الظاهر اهـ قال في البحر مثله ولا يضمن الملتقط اجاعاً لا تقريظاً أو جناية اذ هو أمين حيث لم يأخذ لغرض نفسه فان جنى أو فرط فالأكثر يضمن ودادوا الكرايسى لا يضمن اقله صلى الله عليه وآله وسلم فان جاء صاحبها الطبر لم يذكر وجوب البذل قلنا أمر علماء عليه السلام بغرامة الدينار في الطبر المشهور وخبركم بحول على من أيس من معرفة صاحبها اهـ وحديث على الذي أشار اليه أخرجه أبو داود عن بلال بن يحيى العباسى عنه انه التقط ديناراً فاشترى به دقيقاً فعرفه صاحب الدقيق فرد عليه الدينار فاخذه على فتقطع منه قيراطين فاشترى به لحماً قال المنذرى في سماع بلال بن يحيى من على بن دينار وقال الحافظ اسناده حسن ورواه أيضاً أبو داود عن أبي سعيد الخدرى ان على بن أبي طالب وجد ديناراً فاقى به فاطمة فسألت عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال هو رزق الله فأكل منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأكل على وفاطمة فلما كان بعد ذلك أتته امرأة تمشد الدينار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا على أد الدينار على أسناده رجل مجهول وأخرجه أبو داود أيضاً من وجه آخر عن أبي سعيد وذكره مطولا وفي اسناده موسى بن يعقوب الزمعي وثقه ابن معين وقال ابن عدى لا بأس به وقال النسائي ليس بالقوى وروى هذا الحديث الشافعية عن الدراوردى عن شريك بن أبي نجر عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وزاد انه أمره ان يعرفه ورواه عبد الرزاق من هذا الوجه وزاد فجعل أجل الدينار وشبهه ثلاثة أيام وفي اسناده الزيادة أبو بكر بن أبي سبرة وهو ضعيف جدا وقد اعل اليه في هذه الروايات لا ضرابها وبعارضتها الاحاديث اشتراط السنة في التعريف قال ويحتمل أن يكون انما أباح له الاكل قبل التعريف لا لاضطراره وعن عبد الرحمن بن عثمان قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله

للجهور ورواقتهم أبو يوسف والنسائي عن عطاء قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العمرى والرقي قالت وآله وما الرقي قال يقول الرجل للرجل هي لك حيايتك فان فعلتم فهو جائز أخرجه مسنداً وعن ابن عمر مرفوعاً لا عمرى ولا رقي فن أعرشياً أو أرقبه فهو له حياته وعياله ورجاله ثقات لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر فصرح به النسائي في طريق ونفاه في أخرى وأجيب بأن مسنده لا عمرى بالشرط القاسدة على ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من الرجوع الى فليس اهم العمرى المعروفة عندهم المقتضية للرجوع فأحاديث النهى محمولة على الارشاد قال الشوكاني في السيل الجرار أقول الاحاديث الواردة في العمرى والرقي تدل على انها هبة للعمرى والمقرب وتورث عنه فمن ذلك ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة

رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العمري ميراث لاهلها أو قال جائزة وفي الصحيحين أيضا من حديث جابر قال
 قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمري لمن وهبت له وفي مسلم وغيره من حديث جابر أنه سئل عن رجل أعتقه وأعتقه
 ولا تقسدها فمن أعتق عمرى فهو للذى أعتقها وميتا وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث زيد بن ثابت قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعتق عمرى فهو لمعمره وميتا ولا ترقبوا من أرقب شيئا فهو وسيل الميراث وأخرجه
 أيضا ابن ماجه وابن حبان وفي لفظ لأحمد والنسائي من هذا الحديث جعل ٢٢٩ الرقبي للذى أرقبها وفي لفظ لأحمد جعل

الرقبي للوارث وأخرج أحمد
 والنسائي من حديث ابن عباس
 بإسناد صحيح العمري جائز لمن
 أعتقها والرقبي جائز لمن أرقبها
 وأخرج أحمد والنسائي أيضا
 بإسناد رجاله ثقات من حديث
 ابن عمر قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا تبيعوا ولا
 ترقبوا فمن أعتق شيئا أو أرقبه فهو
 له حياته وميتا فهذه الأحاديث
 تدل على أن العمري المؤبد
 والمطلقة وكذا الرقبي تقتضى
 الملك وتورث عن جعته له وورث
 ما يدل على أن العمري الذى تكون
 للعمري ولعقبه هي التى يقال فيها
 له ولعقبه أخرجه أحمد ومسلم
 والنسائي وابن ماجه وفي لفظ
 لابي داود والنسائي والترمذى
 وصححه من حديث جابر أيضا
 رجل أعتق عمرى له ولعقبه فانما
 الذى يعطاها لا ترجع الى الذى
 اعطاها لانه أعطى عطاة وقعت
 فيه الموارث وفي لفظ لأحمد
 ومسلم وأبي داود عن جابر قال
 انما الذى أجازها رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ان يقول هي
 لك ولعقبك فاما اذا قال هي لك

وآله وسلم عن قطة الحاج روى أحمد ومسلم وقد سبق قوله في بلد مكة ولا تحل لقطتها الا
 لمعرفة واحتج بهم ما من قال لا تلك لقطه الحرم بحال بل تعرف أبدا الحديث الثانى قد سبق
 في باب صيد الحرم وشجره من كتاب الحج قوله نهى عن لقطه الحاج هذا النهى تأوله
 الجمهور بان المراد به النهى عن التقاط ذلك للملك وأما لا نشاذهب فلا بأس ويدل على
 ذلك قوله في الحديث الآخر ولا تحل لقطتها الا لمعرفة وفي لفظ آخر ولا تحل لقطتها الا
 لمنشد قوله الا لمعرفة قد استشهد كل تخصيص لقطه الحاج بمثل هذا مع أن التعريف لا بد
 منه في كل لقطه من غير فرق بين لقطه الحاج وغيره وأجيب عن هذا الاشكال بأن المعنى
 ان لقطه الحاج لا تحل الا لمن يريد التعريف فقط من دون غلث فاما من أراد ان يعرفها ثم
 يتخذها فلا وقد ذهب الجمهور الى ان لقطه مكة لا تملك بل للتعريف خاصة قال في
 الفتح وانما اختصت بذلك عندهم لا مكان ايضا لها الى اربابها لانها ان كانت للملكي فظاهر
 وان كانت للاساق لا يخفى لوافق غالبنا من اربابها فاذا عرفها واجدها في كل عام بهل
 التوصل الى معرفة صاحبها قال ابن بطال وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية هي
 كغيرها من البلاد وانما تختص مكة بالمباغة في التعريف لان الحاج يرجع الى بلده
 وقد لا يعود فاحتاج الملتقط لها الى المباغة في التعريف واحتج ابن المنير لمذهبه بظاهر
 الاستثناء لانه في الحل واستثنى المنشد دل على ان الحل ثابت للمنشد لان الاستثناء من
 النفي اثبات قال ويلزم على هذا ان مكة وغيرها سواء والسبب يقتضى تخصيصها قال
 الحافظ والجواب ان التخصيص اذا وافق الغالب لم يكن له منهوم والغالب ان لقطه مكة
 يباين مائة قطه من صاحبها وصاحبها من وجدانها التفرق الخلق في الاتفاق البعيدة وربما
 داخل الملتقط الطمع في تلك الكهانة أول وهلة ولا يعرفها فنهى الشارع عن ذلك وأمر
 ان لا يأخذها الا من عرفها وقال اصحق بن راهره معنى قوله في الحديث الا لمنشد أى من
 سمع ناشداية من رأى كذا فيمنشد يجوز لو وجد الناقة ان يعرفها ليردها على صاحبها
 وهو اضيق من قول الجمهور لانه قيده بماله للمعرفة دون حالة ويرد عليه قوله اذا عرف
 والحديث ينسب بعضها بعضا وقد حكى في البحر عن العترة وأبي حنيفة وأصحابه واحد
 قولى الشافعي انه لا فرق بين لقطه الحرم وغيره واحتجهم بان الالة لم تنفصل (وعن منذر
 ابن جبر قال كنت مع أبي جبر بابوازيج في السواد فراحت البقر فرأى بقره أنكرها

ماعت فانما ترجع الى صاحبها وفي رواية للنسائي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمري ان يهب الرجل
 للرجل ولعقبه الهبة ويرد نفي ان حدث بك حدث وبعقبك فهي الى والى عقبى انما لمن أعطيها ولعقبه وأخرج أحمد بإسناد
 رجاله رجال الصحيح من حديث جابر ان رجلا من الانصار أعطى امه حديقته من نخيل حياتها فماتت فجاء اخوته فقالوا نحن
 فيه شرع سواء قال فابى فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقسمها بينهم ميراثا فهذه الروايات كلها من حديث
 جابر ومن قوله قد اختلفت كما ترى فان الروايات الاولى هذه دل على ان العمري الذى تورث هي ما قبل فيه الهبة ولعقبه والحديث
 الآخر المروي من طريقه في الرجل الذى جعل لاهلها الحديقة حياتها فحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانهم الورثة

يبدل على خلاف ذلك فالحاصل انه اذا قيل في العمري والرقبي لآل وابعقبك كانت تخليك لمن وقعت له ولمن بعده وان قال امرتك أو أرقبتك فظاهر الأحاديث التي ذكرناها ان تخليك له وتورث عنه وما روى عن جابر فقد اختلف ما هو مرفوع منه وما كان مدرجا فلا حجة فيه فيجب الرجوع الى سائر الأحاديث وهي كما عرفت مصرحة بانهم املك له ولورثته فكان حكم هذه المطلقة عن ذكر العقب حكم ما ذكره القريب وهكذا المؤبد اذا قال امرتك أبداً وأرقبتك أبداً فانهم امتلكك كما يدل عليه لفظ التأبد وأما اذا كانت مقيدة بمدة معلومة كان ٢٣٠ يقول امرتك أو أرقبتك هذا عشر سنين أو عشر من سنة فانه لا يستحق الا ذلك

فقال ما هذه البقرة قالوا بقره سلقت بالبقرة فامرهم فطردت حتى توارت ثم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يأوى الضالة الا ضال رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه *
ولما لث في الموطأ عن ابن شهاب قال كانت ضوال الابل في زمن عمر بن الخطاب ابلا مؤبلة تتناجح لا يسكنها أحد حتى اذا كان عثمان أمر بعرفتها تم تسباع فاذا جاء صاحبها أعطى ثمنها حديث منذر أخرجه أيضا النسائي وأبو يعلى والطبراني في الكبير والضياء في المختارة ويشمله ما في صحيح مسلم من حديث يزيد بن خالد بلفظ لا يأوى الضالة الا ضال وقد تقدم قوله عن منذر بن جرير يعني ابن عبد الله الجبلي وقد أخرج لمناذر ومسلم في الزكاة والعلم من صحيحه قوله بالبوراج يفتح الباء الموحدة وبعد الالف زاي مضمومة بعدها تنجسية ثم جيم كذا ضبطه البكري في معجم البلدان ثم قال كذا اتفقت الروايات فيه عند أبي داود قال ولا أعلم هذا الاسم ورد الا في هذا الحديث وصوابه عندي الموارج بالميم وهو المحفوظ قال والموارج من ديار هذيل وهي متصلة بنواحي المدينة وقال ابن السمعاني بوزج بالباء الموحدة وبعد الالف زاي بالدة قديمة فوق بغداد خرج منها جماعة من العلماء قديما وحديثا وقال المنذري بوزج الانبار فتحها جرير بن عبد الله والله وبها اقوم من مواليه وليست بوزج الملك التي بين تكريت واربيل قوله لا يأوى الضالة الخ قد تقدم ضبطه وتفسيره والمراد بالضالة هنا ما يحصى نفسه من الابل والبقرة بقدر على الابعاد في طلب المرحى والماء بخلاف الغنم فالحيوان الممنوع من صغار السباع لا يجوز التناطه سواء كان لكبير جنته كالابل والغنم والبقرة او يمنع نفسه بطيرانه كالطيور المملوكة أو بنايه كالفهود ولا يجوز لغير الامام ونائبه أخذه او يمكن ان يقيد بمطلق هذا الحديث بما تقدم في حديث يزيد بن خالد قوله فيه ما لم يعرفها او يكون وصف الذي يأوى الضالة بالضلال مقيد بعدم التعريف وأما النقاط الابل ونحوها فقد استفيد المنع منه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم مالك ولها داعها قوله مؤبلة كعظمة أي كثيرة متخذة للقبية وفي هذا الاثر جواز النقاط الابل للامام وجواز بيعها واذا جاء مال كرها دفع اليه الامام عنها

*(كتاب الهبة والهبة)

(باب افتقارها الى القبول والقبض وانه على ما يعارفه الناس)

المقدار لانهم لم تطب نفسه الا بذلك القدر وهكذا لو اشترط كان يقول امرتك هذا ما عشت فاذا مت رجع الى فانه يرجع اليه عند موت المعمر فهذا حاصل ما ينبغي ان يقال في العمري والرقبي والعمري المؤقتة يستحق صاحبها جميع الفوائد الحاصلة في العين اهـ (عن عائشة رضي الله عنها انه دخل عليها أيمى) الخزومي المكي الحبشي (وهو سادس) بكسر الدال قبض المرأة وهو مذ كرفال الجوهرى ودرع الحديد مؤنث وحكى أبو عبيدة انه يذكروني وث (من قطر) بكسر القاف وسكون الطاء ضرب من برود العين غليظ فيه بعض الخشونة قال الأزهرى الثياب القطرية منسوبة الى قطر قرية من الجرين (وفي رواية من قطن ثمنه خمسة دراهم فقالت ارفع بصرك الى جاريق) قال في الفتح لم يعرف اسمها (انظر اليها) بلفظ الامر (فانها ترهى) بضم الاول وفتح الالف تنكير (ان تلبسه في البيت) يقال رهى الرجل اذا تكبر واعجب بنفسه وهو من الافعال التي لم ترد الا

مبنية للم يسم فاعله وان كان بمعنى الفاعل مثل على بالامر وتجت الناقة لكن قال في الفتح انه رأى في رواية أبي ذر رهى (عن بفتح أوله وقد حكاه ابن دريد) يمكن قال الاصمعي لا يقال بالفتح (وقد كان لي منهن) أي من الدروع (درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي في زمنه وایامه (فما كانت امرأة تقين) مبنيا للمفعول أي ترين يقال فان الذي تقيانه اصله وقيل قبل قبلي على زوجيها (بالدينة الا أرسلت الى تستعيره) أي ذلك الدرع لانهم كانوا اذا ذل في حال ضيق فكان الشيء الخسيس عندهم فقيسا وفي الحديث جواز الاستعارة للعروم عند البناء وقال في الفتح فيه ان عارية الثياب لا عرس أمر معمول به من غيب فيه وانه لا يعد من التشبيع وفيه تواضع عائشة وأمرها في ذلك مشهور وفيه لم عائشة من خدمها ورفقها في المعاتبة واياها رهاجا

عندها مع الحاجة اليه وتواضعها باخذها بالبلغه في حال السار مع ما كان مشهورا عن تامين الجود رضى الله عنها اه وهذا الحديث تفريده البخاري قال القسطلاني وفيه من القوائد ما لا يخفى فتأمل والله اعلم (فضل المنبحة) • بفتح الميم والحاء المهملة الناقصة أو الشاذة عطيم اغـ يركب يحتمل ان يرد هاء عليك والمثقة بالكسر العطية (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم) يعني شيئا (وكانت الانصار اهل الارض والعقار فقام بهم الانصار على ان يعطوهم غاراً وما اهتم كل عام ويكفونهم العمل والمؤنة) في الزراعة والمنفى في حديث أبي هريرة المروي في البخاري في المزارعة حيث قالوا اقم بيننا وبين اخواتنا النخل قال لا مقاومة الاصول والمراد هنا ٢٣١ مقاومة الغار (وكانت امه ام أنس) بدل من امه واسمها سمى له وهي (ام سليم) صغرا (وكانت ام عبد الله بن أبي طلحة) أيضا فهو وأخوانس لأمه قال في الفتح والذي يظهر ان قائل ذلك الزهري عن أنس لكن بقية السياق تقتضي انه من رواية الزهري عن أنس فيكون من باب التجريد كانه يتفرع من نفسه

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو دعيت الى كراع أو ذراع لاجبت ولو أهدي الى ذراع أو كراع لقبيلت رواء لبخاري) وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أهدي الى كراع لقبيلت ولو دعيت عليه لاجبت رواء أحدوا اترمذى وصححه) في الباب عن ام حكيم الخزاعية عندها الطيراني قالت قلت يا رسول الله تسكره اللطف قال ما أقصه لو أهدي الى كراع لقبيلت قال في القاموس اللطف بالتصريك اليه من الطعام قوله كتاب الهبة بكسر الهاء وتخفيف الباء الموحدة قال في الفتح تطلق بالمعنى الاعم على أنواع الابرار وهو هبة الدين عن هو عليه والصدقة وهي هبة ما يتخص به طالب ثواب الآخرة والهدية وهي ما يلزم به الموهوب له عوضه ومن خصه بالحياة أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالانواع الثلاثة وتطلق الهبة بالمعنى الاخص على ما لا يقصد له بدل وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بانها اقله بالاعوض اه قوله والهدية بفتح الهاء وكسر الدال المهملة بعدها ياء مشددة ثم تاء تانيث قال في القاموس الهدية كغنية ما تخف به قوله الى كراع هو مادون الكعب من الدابة وقيل هو اسم مكان قال الحافظ ولا يثبت ويرده حديث أنس وحديث ام حكيم المذكوران وخص الكراع والذراع بالذكور اجمع بين الحقيق والخطير لان الذراع كانت أحب اليه من غيرها والكراع لاقية له وفي المثل أعطى العبد كراعا يطالب ذراعا هكذا في الفتح وانظرا ان مراده صلى الله عليه وآله وسلم الحضر على اجابة الدعوة ولو كانت الى شيء حقير كالكرراع والذراع وعلى قبول الهدية ولو كانت شاحقا من كراع أو ذراع وليس المراد الجمع بين حقير وخطير فان الذراع لا يعد على الانفس ادخاير ولم يقهر عادة بالدعوة اليه ولا باهدائه قاله الكلام من باب الجمع بين حقيرين وكون أحدهما أحقر من الآخر لا يقدح في ذلك ومحبة صلى الله عليه وآله وسلم للذراع لان تلزم أن تكون في نفسها خطيرة ولا سيما في خصوص هذا المقام ولو كان ذلك مراده صلى الله عليه وآله وسلم لتقابل الكراع الذي هو أحقر ما يهدي ويدهى اليه باخطر ما يهدي ويدهى اليه كاشاة وما فوقها ولا شك ان مراده صلى الله عليه وآله وسلم الترفع في اجابة الدعوة وقبول الهدية وان كانت الى امر حقير وفي شيء يسير وقد ترجم البخاري له هذا الحديث فقال باب القليل من الهدية وفي الحديثين المذكورين دليل على اعتبار القبول اقوله صلى الله عليه وآله وسلم اقبات وسياق الخلاف في ذلك (وعن خالد بن عدي ان النبي

سليم) صغرا (وكانت ام عبد الله بن أبي طلحة) أيضا فهو وأخوانس لأمه قال في الفتح والذي يظهر ان قائل ذلك الزهري عن أنس لكن بقية السياق تقتضي انه من رواية الزهري عن أنس فيكون من باب التجريد كانه يتفرع من نفسه

المهاجرون الى الانصار مناصحهم التي كانوا مضوهم من غمارهم) لاستغنائهم بغنيمة خيبر (فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى امه) هي ام أنس ام سليم (هذا قولها) الذي كانت أعطته وأعطاه هولاء امين (وأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ام امين) مولاته (مكائين) أي بدلهن (من حائطه) أي بستانه وفي رواية من خالصة أي خالص ماله وفي مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس ان الرجل كان يجهل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الفضلات من أرضه حتى فقت عليه قرينة والنضر فجعل بعد ذلك يرد عليه ما كان اعطاء قال أنس زاهلي أمروني ان آتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاسأله ما كان أهله أعطوه أو بعضه وكان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطاه ام امين فانابت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاهن فجاءت ام امين فجعلت

التوب في حق وقالت والله لا أعطيكهن وقد أعطانيهن فقال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم يا ابن اتركه ولا كذا وكذا
وتقول كلا والله الذي لا اله الا هو يفعل يقول كذا وكذا حتى أعطاهما عشرة أمثاله أو قريبا من عشرة أمثاله وانما فعلت ذلك
لانما ظننت انهما مودة وتغليظ لاصل الرقبة فاراد صلى الله عليه وآله وسلم استطابة قلوبهم في استرداد ذلك فما زال يزيدها في
العوض حتى رضيت تبرعاً منه صلى الله عليه وآله وسلم واكراماً لها من حق الحضنة زاده الله شرفاً وتسكيراً عما في عن عبد الله بن
عمرو (هو ابن العاصي) رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم أربعون خصلة) ولا جحد حسنة بديل خصلة
(اعلاهن منيحة العنز) الاثنى من المعز ٢٣٢ (ما من عامل يعمل بخصلة منها) أي من الأربعين (رجاء ثوابها وتصديق موعودها

الا أدخله الله عز وجل (بها
الجنة) جاء ما معناه ان دخول
الجنة ليس بالاعمال بل بمحض
فضل الله وحسنه فيكون المراد
من الدخول نيل الدرجات والمنازل
فيكون كقوله تعالى أو نفعوها بما
كنتم تعملون فاطاق هنا السبب
وهو الدخول واريد المسبب
وهو نيل المنازل وفوز الدرجات
وخلاصة المقصود ان اصل
دخول الجنة بمحض فضل الله
تعالى اذ لا عمل للعبد أصلاً في
الحقيقة ونيله القصور والمنازل
والجور بسبب نسبة العمل في
الظاهر اليه من فضله ومنه عليك
ان خالق العمل ونسبه اليك
وآخر هذا الحديث في البخاري
قال حسن فعددنا ما دون منيحة
العنز من رد السلام وتشهيت
العاطس واماطة الاذى عن
الطريق ونحوه أي مما وردت به
الاحاديث فما استطعنا ان نبلغ
خمس عشرة خصلة اه قال ابن
بطال ليس في قول حسن ما يمنع
من وجدان ذلك وقد حض النبي
صلى الله عليه وآله وسلم على
أبواب من الخير والمبر لا تحصى

صلى الله عليه وآله وسلم قال من جاء من أخيه معروف من غير انشراح ولا مسئلة فليقبله
ولا يردده فانما هو رزق ساقه الله اليه رواه أحمد وعن عبد الله بن بسر قال كانت اختي
ربما تبعني بالشئ الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطرفه ايامه فيقبله مني وفي لفظ كانت
تبعني الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهدية فيقبلها رواه أحمد وهو دليل على
قبول الهدية من النبي لان عبد الله بن بسر كان كذلك مدة حياة رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت لما تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم أم سلمة قال لها اني قد أهديت الى النجاشي حلة وأواق من مسك ولا أرى النجاشي
الا قدمت ولا أرى هديتي الامر دودة فان ردت علي فهي لك قالت وكان كما قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ووردت عليه هديته فاعطى كل امرأ من نسائه أوقية مسك
وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلة رواه أحمد حديث خالد بن عدي قد تقدم في باب ما جاء
في النقيير والمسكين من كتاب الزكاة وأعادته المصنعة ههنا للاستدلال به على ان الهدية
تقتقر الى القبول لقوله فيه فليقبله وحديث عبد الله بن بسر أخرجه أيضاً الطبراني في
الكبير قال في مجمع الزوائد ورجالهما يعني أحمد والطبراني رجال الصحيح وله حديث آخر
أخرجه الطبراني في الكبير وفي اسناده الحكم بن الوليد ذكره ابن عدي في الكامل وذكر
له هذا الحديث وقال لا أعرفه هذا عن عبد الله بن بسر الا عن الحكم هكذا هم عن
كلامه قال في مجمع الزوائد وبقية رجاله ثقات وحديث أم كلثوم أخرجه أيضاً الطبراني وفي
اسناده مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة وفي اسناده أيضاً
موسى بن عتبة قال في مجمع الزوائد لا أعرفها وبقية رجاله رجال الصحيح قوله في حديث
خالد فليقبله فيه الامر بقبول الهدية والهبة ونحوهما من الاخ في الدين لآخيه والنهي
عن الرد لما في ذلك من جلب الوحشة وتنافر الخواطر فان التهادي من الاسباب المؤثرة
للمحبة لما أخرجه البخاري في الادب المفرد والبيهقي وابن طاهر في مسند الشاميين من
حديث محمد بن بكير عن ضمضم بن اسمعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم تهادوا تحابوا قال الحافظ واسناده حسن وقد اختلف فيه على ضمضم

كثرة ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان عالماً بالأربعين المذكورة وانما لم يذكرها وابيها صلى الله عليه وآله وسلم فقل
وسلم يعني هو أنفع من ذكرها وذلك والله اعلم خشية أن يكون التعمين والترغيب فيها من هداي غيرهما من أبواب الخير قال وقد
بلغني ان بعضهم تطلبها فوجدوا تريد على اربعين فما زاده اعانة الصانع والصناعة للاخرق واعطاه شمع النعل والستر على المسلم
والذب عن عرضه وادخال السرور عليه والتفسيق في الجمار والدلالة على الخير والكلام الطيب والغرم والزرع والشفاعة
وعيادة المريض والمصالحة والخبرة في الله والبغض لاجله والجمالة لله والتراود والنصح والرحمة وكما في الاحاديث العديدة
وفيها ما قد نازع في كونه دون منيحة العنز قال الحافظ وجدته مما ذكره أشياء قد تعقب ابن المنير بعضها فقال ان الأولى

لا يعتنى بعدها ما تقدم وقال الكرماني جميع ما ذكره بالغيب ثم من أين عرف أنها أدنى من المنجحة قات وانما اردت بما ذكرته منها تقريب الخمسة التي عدّها احسان بن عطية وهي ان شاء الله تعالى لا يخرج عما ذكرته ومع ذلك فانما موافق لابن بطال في امكان تدريس أربعين خمسة له من خصال الخير أدناها منجحة العزوم موافق لابن المير في رد كثير عما ذكره ابن بطال مما هو ظاهره فوق المنجحة والله أعلم اهـ وهذا الحديث أخرجه أبو داود في لزكاة وهذا آخر النصف الاول من كتاب تجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للإمام العلامة الحسين بن المبارك لزيدي رحمه الله تعالى ويايه النصف الآخر وله كتاب الشهادات هذا ونسأل الله الكريم الوهاب أن يدخلنا الجنة بلا سابقة عذاب ٢٢٣ بحمد الله تعالى والرسولين صلى الله عليه

وعلى آله وصحبه أجمعين وكان الفراغ من زبده هذا الشرح المسمى بعون الباري بحمل أدلة البخاري على يد مؤلفه أبي الطيب صديق بن حسن بن أبي الحسين القنوجي البخاري كان الله له في الدنيا والآخرة وحياته بعمه الداحرة يوم الثلاثاء لعله سبع عشر من شهر الله رجب سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية على صاحبها الصلاة والتحية في إمامته وبالجملة صانها الله وأهلها عن كل رزية وألمية بحمد خير البرية بدرة المليك العظمى والسيدة الكبرى حضرتنا نوابه هذان يكتم أصل الله تعالى حالها وما لها وأعلمها في الدارين أنعم وما توفيقي في الله عليه بركات واليه أئيب وأخرد عوانا أن الحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً وظهراً وباطناً قائماً وقاعداً سافراً وحاضراً

بسم الله الرحمن الرحيم
(كتاب الشهادات)

جمع شهادة وهي مصدر شهد يشهد قال الجوهرى الشهادة خبر قاطع

٣٠ نيل في المشاهدة المعاينة مأخوذة من الشهود أى الحضور لا الشاهد شاهد لما غاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام كذا في الفتح وفي القاموس الشهادة خبر قاطع وقد شهد كعلم وكرم وقد تكهن هائمه وشهد كسمعه شهوده حضره فهو شاهد بالجمع فهو وشهد وشهد لزيد بكذا شهادة أى ما عنده من الشهادة فهو شاهد اهـ قال السيد مرتضى في تاج العروس على القاموس قوله وقد تكهن هائمه للتخفيف عن الاخفش قال شيخنا لان الثلاث الحاقى العبر الذى عني فعل بالضم أو فعل بالكسر يجوز تكهن عينه تخفيفاً من مطلقا كما في الكافية المسالك والتسهيل وشروحه ما غير هابل جوزوا في ذلك أربع لغات شهد كفتح وشهد بسكون الهاء مع فتح الشين وشهد بكسر الهاء أيضا مع سكون الهاء وشهد بكسر تين اهـ والفرق بين الشهادة

فقبل عنه عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمر أو رده ابن طاهر ور واه في مسند الشهاب من حديث عائشة بلنظتم ادواته وادوا واحدا في اسناده محمد بن سليمان قال ابن طاهر لا أعرفه وأورده أيضا من وجه آخر عن أم حكيم بنت وداع الخزاعية وقال اسناده غريب وليس بحجة وروى مالك في الموطأ عن عطاء الخراساني رفعه تصالحوا ويذهب العل وتم ادوا تحابوا وتذهب الشحنة وفي الاوسط للطبراني من حديث عائشة تم ادوا تحابوا وهاجروا ثوروا واولادكم مجدوا واولوا الكرام عذراتهم قال الحافظ وفي اسناده نظروا وأخرج في الشهاب عن عائشة تم ادوا فان الهدية تذهب الضعائن ومداها على محمد بن عبد النور عن أبي يوسف الا عشي عن هشام عن أبيه عنها والروى له عن محمد هو أحمد بن الحسن المثنى قال الدارقطني ليس بشقة وقال ابن طاهر لا أصل له عن هشام ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق بكر بن بكارة عن عائشة بن شرح عن أنس بلنظتم ادوا فان الهدية قلت أو كثر تذهب الضخمة وضعفه تذا قال ابن طاهر تفرد به عائد وقد رواه عنه جماعة قال ورواه كوث بن حكيم عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل لا وكوث موقوف وروى الترمذي من حديث أبي هريرة أنها وافان الهدية تذهب وحر الصدر وفي اسناده أبو عمر المسمى تفرد به وهو ضعيف ورواه ابن طاهر في أحاديث الشهاب من طريق عذمة بن مالك بلنظ الهدية تذهب بالجمع والاصر ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر بلنظتم ادوا فان الهدية تذهب الغل رواد محمد بن غيزعة وقال لا يجوز الاحتجاج به وقال نبيه البخاري منكر الحديث وروى أبو موسى المديني في الذيل في ترجمة زعل بالزاي والعين المهملة والباء الموحدة يرفعه تزاور وادوا فان الزيارة تنبت الوداد والهدية تذهب الضخمة قال الحافظ وهو مرسل وليس لزعل بحجة بخلاف فانما هو رزق ساقه الله اليه فيه دلائل على ان الاشياء الواصلة الى العباد على أيدي بعضهم هي من الارزاق الالهية لم وصلت اليه وانما جعلها الله جارية على أيدي لعباده لاثابة من جعلها على يده فالحمد لله على جميع ما كان من هذا القبيل هو الله تعالى قول لا يطرفه اياه بالطاء المهملة والراء بعدها فاء قال في القاموس الطرف بالضم الاسم من الطرف والطارف والطارف والمارف للمال المستحدث قال والغريب من الثرو وغيره قول في قوله فيه دلائل دلائل على اعتبار القبول ولاجل ذلك ذكره المصنف وكذلك حديث أم كلثوم فيه دليل

والرواية مع انهم ما خبران كفاي شرح البرهان للمازري ان الخبر عنه في الرواية امر عام لا يختص بعين محو الاعم بالانبيات
والشبهة فيهم يسم فانه لا يختص بعين بل عام في كل الخلق والاعصار بخلاف قول العدل لهذا عنده هذا يثار فانه الزام
لمعين لا يعمده وتعتبه الامام ابن عرفة ان الرواية تتعلق بالجنزى كثيرا كحديث يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة
انتهى وقد تكون مركبة من الرواية والشهادة كالاخبار عن رؤية هلال رمضان فانه من جهة أن الصوم لا يختص بشخص
معين بل عام على من دون مسافة النضر ٢٣٤ رواية ومن جهة أنه مختص بأهل المسافة ولهذا العام شهادة قاله الكرماني

عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم قال خير الناس)
أهل (قرني) أي عصرى مأخوذ
من الاقتران في الامر الذي
يجمعهم والمراد هنا الجماعة قيل
والقرن ثمانون سنة أو أربعون
أو مائة أو غير ذلك (ثم الذين
يلوهم) أي يقربون منهم وهم
التابعون (ثم الذين يلوهم) وهم
اتباع التابعين وهذا يقتضى
ان الجماعة أفضل من التابعين
والتابعون أفضل من أتباع
التابعين اكبر هل هذه الافضلية
بالنسبة الى المجموع أو افراد
محل بحث والى الثاني ذهب
الجمهور والاول قول ابن عبد
البر والشيخ أحمد ولي الله المحدث
الدهلوى وفي كتاب المواهب
اللدنية بالمنع لمحذوفه مباحث
ذلك وزاد عمران بن حصين في
حديثه عند البخارى في هذا
الباب لا أدري أذكر النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بعد قرنين
أو ثلاثة ان بعدكم قوما يخونون
ولا يؤمنون ويشهدون ولا

أيضا على اعتبار القبول لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قبض الهدية التي بعث بها
الى التجاني بعد رجوعه ادى ذلك على ان الهدية لا تملك بمجرد الاهداء بل لابد من القبول
ولو كانت تلك بمجرد ذلك لما قبضها صلى الله عليه وآله وسلم لانها قد صارت ملكا للتجاني
عند قبضه صلى الله عليه وآله وسلم بها فاذا مات بعد ذلك وقبل وصولها اليه صارت لورثته
والى اعتبار القبول في الهبة ذهب الشافعى ومالك والناصر والهادوية والمؤيد بالله في
أحد قوليه وذهب بعض الحنفية والمؤيد بالله في أحد قوليه الى أن الإيجاب كاف وقد
تم بحديث أم كلثوم أم كلثوم أحدوا حتى فقالا في الهدية التي مات من اهديت اليه قبل
وصولها ان كان حاملها رسول المهدي رجعت اليه وان كان حاملاها رسول المهدي اليه
فهي لورثته وذهب الجمهور الى ان الهدية لا تنتقل الى المهدي اليه الا بان يقبضها هو
أو وكيله وقال الحسن ايم ماتت فهي لورثة المهدي له اذا قبضها الرسول قال ابن بطال
وقول مالك كنول الحسن وروى البخارى عن أبي عبيدة تفصيلا بين أن تكون الهدية
قد انفصلت أم لا مصير امته الى ان قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه وحديث
أم كلثوم هذا أخرجه أيضا الطبراني والحاكم وحن صاحب الفتح اسناده قول ولا أرى
التجاني الا قدماء قد سبق في صلاة الجنازة ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اعلم أصحابه بموت التجاني على جهة الجزم وصلى هو وهم عليه وتقدم انه رفع له نعشه
حتى شاهدوه كل ذلك يخالف ما وقع من تظننه صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الرواية
(وعن أنس قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحمار من البحر فقال قتره في المسجد
وكان أكثر مال أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ جاءه العباس فقال يا رسول الله
اعطني فأتى فادبت نفسه وعتيلا قال خذ فحني في ثوبه ثم ذهب يقه فلم يستطع فقال مر
بعضهم يرفعه الى قال لا قال ارفعه انت على قال لا فترمته ثم ذهب يقه فلم يرفعه قال مر
بعضهم يرفعه على قال لا قال ارفعه انت على قال لا فترمته ثم احمله على كاهله ثم انطلق فا
زال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه بصره حتى خفي علينا عجا من حرصه فقام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ونم منهم ادرهم رواه البخارى وهو دليل على جواز التفضيل في ذوى
القربى وغيرهم وتركتهم ميسر الفى وانه منى كان في الغنمة ذورحم ليهض الغنم لم يعتق

يستشهدون وينذرون ولا يفون ويظهرهم السمن بسرا السمن وفتح السمن وعند الترمذى ثم يجي قوم عليه
يتشبهون ويحبون السمن (ثم يجي أقوام تسبق شهادة أحدهم عينه ويمينه شهادته) أى في حالين لاني حالة واحدة لانه دور
قال البيضاوى وتبعه الكرماني هم الذين يحرسون على الشهادة مشغوفين بترويجها يعلقون على ما يشهدون به فتارة يحلفون
قيل أن يأقوا بالشهادة وتارة يعكسون ويحتمل أن يكون مثلا في سرعة الشهادة قوالين وحرص الرجل عليه ما والتسرع فيهما
حتى لا يدري بايم ما يتكلم فانه يسبق أحدهما الا سحر من قله مبالاة بالدين قال النووي واحتج به المالكية في رد شهادة
من حلف معها والجمهور على أنها لا ترد قال ابراهيم النخعي وكانوا يضربون ثوبنا ونحن صفار على الشهادة والعهد أى حتى لا يصير

ذلك اهلهم عادة فيحلفون في كل ما يصلح وما لا يصلح والله اعلم قال ابن بطال يستدل به على أن الحلف في الشهادة ييطاها وقال في
الفتح يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل أو الاداء بدون طلب والثاني أقرب ويعارضه ما رواه مسلم من حديث زيد
ابن خالد مر فوعا أخبركم بخبر الشهادة الذي يأتي بالشهادة قبل أن يستأهلها قال في نيل الاوطار للشوكاني وقد اختلف أهل العلم
في ذلك فبعضهم جرح الى الترجيح فرجح ابن عبد البر حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة فقدمه على حديث عمران
لكونه من رواية أهل العراق وبالحج فزعم ان حديث عمران المذكور لأصل ٢٣٥ له وجح غيره الى ترجيح حديث عمران

عليه **وعن عائشة** ان أبا بكر الصديق كان تحاجها اجاد عشرين وستة من ماله بالغاية فلما
حضرته الوفاة قال يا بنية اني كنت تحملك جاد عشرين وسقا ولو كنت جدته واحترمتها
كان لك وانما هو اليوم مال وارث فاقتسموه على كتاب الله رواه مالك في الموطأ حديث
عائشة رواه مالك من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة وروى البيهقي من طريق ابن
وهب عن مالك وغيره عن ابن شهاب وعن حنظلة بن أبي سفيان عن القاسم بن محمد نحوه
قوله بمال من البحرين روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسل انه كان مائة
ألف وانه ارسل به العلاء بن الحضرمي من خراج البحرين قال وهو أول خراج حمل الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم مال خ أهل البحرين وأمر علمهم العلاء بن الحضرمي وبعث
أبا بريدة بن الجراح اليهم فقدم أبو بريدة بمال فسمعت الانصار بقدمه الحديث
فيستفاد منه تعيين الافي بالمال **مكن** في كتاب الردة لواقدي ان رسول العلاء بن
الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي فلعله كان رفيق أبي عبيدة وأما حديث جابر
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له لو قد جاء مال البحرين اعطيتك وفيه فلم يقدم مال
البحرين حتى مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث فهو صحيح والمراد به انه لم يقدم
في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان مال خراج أو جزية فكان
يقدم في كل سنة قوله انثروه اي صوبوه قوله وفاديت عقيلا اي ابن أبي طالب وكان أسرمع
عنه العباس في غزو بدر ويقال انه أسرمعهم ما الحرث بن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب
وان العباس افتداه أيضا وقد ذكر ابن اسحق كيفية ذلك قوله في عهدهم له ثم مثلته
مفتوحة والضمير في نوبه يعود على العباس قوله بقله بضم أوله من الاقلال وهو الرفع
والحمل قوله من بعضهم بضم الميم وسكون الراء في رواية أخرى بالهمز قوله يرفع بالجزم
لانه جواب الامر ويجوز لرفع اي فهو يرفعه والسكاغل بين الكتفين قوله يتبعه بضم
أوله من الاتباع قوله ونم منها درهم بفتح المثلثة أي هناك وفي هذا الحديث بيان كرم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التفتاته الى المال قل أو كثروا ان الامام ينبغي له ان
يفرق مال المصالح في مستحقين او انه يجوز للامام أن يضع في المسجد ما يشترك فيه المسلمون
من صدقة ونحوها او تبدل به ابن بطال على جواز اعطاء بعض الاصناف من الزكاة

على اتفاق صاحب العيص عليه
وانفراد مسلم بالخارج حديث
زيد وذهب آخرون الى الجمع ففهم
من قال ان المراد بحديث زيد من
عنده شهادة لانسان بحق لا يعلم
بها صاحبها فيأتي اليه فيخبر بها
أو عوت صاحبها العالم بها ويخاف
ورثة فيأتي الشاهد اليهم فيعلمهم
بذلك قال الحافظ وهذا أحد
الاجوبة وبه أجاب يحيى بن
سعيد شيخ مالك ومالك وغيرهما
ثانها ان المراد بحديث زيد
شهادة الحسبة وهي ما لا يتعلق
بحقوق الاكديمين المختصة بهم
مخاضا يدخل في الحسبة مما يتعلق
بحق الله أو فيه شائبة منة العتاق
والوقف والوصية العامة والعدة
والطلاق والحدود ونحو ذلك
وحاصله ان المراد بحديث زيد
الشهادة في حقوق الله وبحديث
عمران وأبي هريرة الشهادة في
حقوق الاكديمين ثانياً لانه
يحول على المبالغة في الاجابة
الى الاداء فيكون لشدة
استعدادها كالادي أدائها قبل
ان يستأهلها وهذه الاجوبة مصيبة

على أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم انه لا يكون الا بعد اطلب من صاحب الحق فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد
من ذكر من يخبر بشهادته ولا يعلم بها صاحبها وذهب بعضهم الى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث
زيد وتأولوا حديث عمران بتأويلات أحدها انه محمول على شهادة الزور أي يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحملها وهذا حكم
الترمذي عن بعض أهل العلم ثانياً المراد به الشهادة في الحلف يدل عليه قول ابراهيم في آخر حديث بن مسعود بلفظ وكانوا
يضر بوقته على الشهادة أي قول الرجل شهيد بالله ما كان الا كذاعلى معنى الحلف فذكره ذلك كما كره الا كثر من الحلف
واليمين قد يسمى شهادة كما قال تعالى فشهادة أحدهم وهي ذاجواب الطياري ثانياً المراد به الشهادة على المغيب من أمر

الناس فيهم دعى قوم أنهم في النار وعلى قوم أنهم في الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الأهواء حكماء الخطأ وباعها المراد به من ينتصب شاهداً وليس من أهل الشهادة والمراد به التسارع إلى الشهادة وصاحبها من قبيل أن يسأله والاصل أن الجمع مهما أمكن فهو مقدم على الترجيح فلا يصار إلى الترجيح في أحاديث الباب وقد أمكن الجمع بهذه الأمور اهـ (عن أبي بكر رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألا أنبئكم بأكبر الكبائر) قال ذلك (ثلاثاً) تأكيدا لتنبيه السامع على احضار فهمه ٢٤٦ (قالوا بلى يا رسول الله) أي أخبرنا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم أكبر الكبائر

(الأنثى بالله) يحتمل مطلق الكبر ويكون تخصيصه بالذكور لغلبته في الوجود لا سيما في بلاد العرب فقد ذكرتها على غيره ويحتمل أن يراد به المراتب الخمسة وهي الأئمة برده عليه أن بعض الكثرة أعظم قبضاً من الأشرار وهو التعطيل لأنه في مطلق والأشراك اثبات مقيد فيترجح لاحتمال الأول (وعرف الوالدان) وهذا يدل على انقسام الكبائر في عظمها إلى كبير وأكبر ويؤخذ منه ثبوت الصغار لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها وأما ما روي لابي اسحق الاسفراييني والثاني في أبي بكر الباقلاني وابن التشبيري والامام من أن كل ذنب كبيرة وثقيل الصغار نظراً إلى عظمة من عصي بالذنب فقد قالوا كما شرح به الزركشي أن الخلاف بينهم وبين الجمهور لنظري قال الشافعي وكانهم كرهوا تسمية معينة لله صغيرة اجلالاً له عز وجل مع أنهم وافقوا في الجرح على أنه لا يكون بمطلق المعصية وإن من الذنوب ما يكون

قال الحافظ ولادلالة فيه لأن المال لم يكن من الزكاة وعلى تقدير كونه منها فالعباس ليس من أهل الزكاة فان قيل انما أعطاهم من سهم الغارمين كما أشار إليه البكرمانى فقد تعقب ولكن الحق أن المال المذكور كان من الخراج أو الجزية وهما من مال المصالح انتهى قوله لم يعتق عليه مريدان العباس وعقيله قد كان غنهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمساكين وهما راجعان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولعل رضي الله عنه ولم يعتقا وسيأتي ما يدل على أن هذا مراد المصنف رحمه الله في كتاب العتق في باب ما جاء فيمن ملك ذارحم محرم ولا يظهر له كره هذا الحديث في هذا الموضع وجه مناسبة فان المصنف ترجم لاقتدار الهبة إلى القبول والتبض وأنه على ما يتعارفه الناس فان أراد أن قبض العباس قام مقام القبول فغير ظاهر لأن تقدم سؤاله يقوم مقامه على أن المال المذكور في الحديث لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يكون الدفع منه إلى العباس وإلى غيره من باب الهبة بل هو من مال الخراج أو الجزية كما عرفت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم انما تولى قسمته بين مصارفه قوله جادعشرين وسقاً يجيب وبه دلالة دال مهملة مشددة أي أعطاهما ما لا يجده عشرين وسقاً والمراد أنه يحصل من ثمرته ذلك والجده صرام النخل وهذا الترديد على أن الهبة انما تلك بالقبض لقوله لو كنت جديته واسترثته كان لا بد وذلك لأن قبض الثمرة يكون بالجداد وقبض الأرض بالحرث وقد نقل ابن بطال اتفاق العلماء أن التبض في الهبة هو غاية القبول قال الحافظ وغنل عن مذهب الشافعي فان الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية

(باب ما جاء في قبول هدايا الكفار والأهملهم)

(عن علي رضي الله عنه قال أهدى كسر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل منه وأهدى له فيصر فقبل وأهدت له المولى فقبل منها رواه أحمد والترمذي وفي حديث عن بديل المولى قال انطلقت حتى أقيته يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا رجع ركائب مناحات علي بن أحماه فاستأذنت فقال لي أبشر فقد جاءك الله بقضائك قال الم تر ركائب المباحات الأربع فقلت بلى فقار أن لك رقابهن وماعلين فان علي بن كروة وطماها هدايا عظيمة فلك فاقبضهن واقض دينك ففعلت محمد بن لابي راود)

قارحاً في العدالة لما لا يتدح هذا مجمع عليه وأما الخلاف في التسمية والاطرق والصحيح العار لورود القرآن حديث والاحاديث به ولأن ما عظم مقصد الله أحق باسم الكبيرة بل قوله تعالى أن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه صريح في انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر ولذا قال الغزالي لا يليق أن تكثر الفرق بينهم ما وقد عرفت من مدارك الشرع اهـ والكلام في تعريف الكبائر مبسوط في إيراد الشعور إلى تحقيق الحق من علم الأصول لا شك وفي الزواجر عن اقتراف الكبائر للشيخ ابن حجر الفقيه المكي قال في الفتح يأتي الكلام عليه في الأدب مع الكلام على الكبائر وضابطها وبيان ما قبل في عدد هان شاء الله تعالى ولا يلزم من كون هذه المذكورة أكبر الكبائر أنها مرتبة في نفسها كما إذا قلت زيد وعمر أفضل من بكر

فانه لا يقتضى استواء زيد وعمر وفي افضلية بل يحتمل ان يكونا متفاوتين فيها وكذلك فان الاشهر لنا كبر الذنوب المدكورة
افاده القسطلاني كما ان التوجيه درأ من الطامعات (وجلس وكان متكئا) نأ كيد اللعنة وعظما للفتح (فقال الا قول الزور)
فصل بين المتعاطفين بحرف التثنية والاستفتاح تعظيما لسان الزور لما يترتب عليه من المناسد وادافاة القول الى الزور
من اضافة الموصوف الى صفة وزاد في رواية وشهادة الزور قال ابن دقيق العبد يحتمل ان يكون من الخاص بعد العام
لكن ينبغي ان يحمل على التأ كيد فانا لو حملنا القول على الاطلاق لزم ان تكون ٢٣٧ الكذبة الواحدة مطاقا كبيرة

وايس كذلك ومراتب الكذب
متفاوتة بحسب تفاوت مقاصده
ومنه قوله تعالى ومن يكسب
خطيئة او انما يرم به بريأ فقد
احفل به ثمانا وانما مبيدنا قال
في الفتح وسبب الاهتمام بذلك
كون قول زور وشهادة الزور
أهم لوقوعه على الناس والتماون
بها أكثر فان الانحراف ينشأ عنه
قلب المسلم والعقوب بصرف عنه
الطبع وأما الزور فالحوال عليه
كثيرة كاهداوة والحسد وغيرهما
فاحتج الى الاهتمام بتعظيمه
حتى جلس وكان متكئا وليس
ذلك لعلها بالنسبة الى ما ذكر
معها من الانحراف قطعاً بل لكون
مفسدة الزور متعدية الى غير
الشاهد بخلاف الشرك فان
مفسدته قاصرة غالباً اه (فازال
يكررهما حتى قلنا ليت سكت)
قال في الفتح أى شققة عليه
وكرهية لما يزرعه وفيه ما كانوا
عليه من كثرة لادب معه صلى الله
عليه وآله وسلم والمحبة له والشفقة
عليه اه وقال في جمع العدة هو
تعظيم لما حصل له من كبر هذا

حديث على أخرجه أيضا البزار وأورده في التلخيص ولم يتكلم عليه ولم يذكره صاحب
جمع الزوائد في باب هدايا الكفار وقد حسنه الترمذي وفي اسناده نوير بن أبي فاختة
وهو ضعيف وحديث بلال سكت عنه أبو داود والمذري ورجال اسناده ثقات وهو
حديث طويل وأورده أبو داود في باب الامام يتقبل هدايا المشركين من كتاب الخراج وفيه
ان بلالا كان يولى نفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان اذا أتى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انسان مسلما عاريا يأمر بلالا ان يستقرض له البرد حتى لزمته ديون فقضاها عنه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاربع الركائب وما عليها وفي الباب عن عبد الرحمن
ابن علقمة الثقي قال لما قدم وفد ثقيف قدموا معهم هدية فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أهديت أم صدقة فان كانت هدية فانه يبتغي بها وجه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وقضاء الحاجة وان كانت صدقة فانه يبتغي بها وجه الله قالوا لا
بل هدية فقاهلهم وعن أنس عند الشيخين ان أ كيد ردومة أهدي لرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم حبة سندس ولابي داود ان ملك الروم أهدي الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم مستقة سندس فلبسها الحديث والمستقة تضم الفوقانية وفحصها الفروة
الطويلة الكمين وجهها مسانق وعن أنس أيضا عند أبي داود ان ملك ذي يزن أهدي
الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة أخذها بثلاثة وثلاثين بعيرا فقبهاها وعن علي
أيضا عند الشيخين ان أ كيد ردومة الجندل أهدي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوب
حرير فاعطاه عليا فقال شقته خيرا بين النواظم وعن أبي حميد الساعدي عند البخاري
قال غزوهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تبرك وأهدى ابن العلاء للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم بردا وكتب له بجرهم وجاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسول
صاحب اليه بكبا وأهدى اليه بغلة بيضاء الحديث وفي مسلم أهدي فروة بالذمي الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغلة بيضاء ركبها يوم حنين وعن بريدة عند ابراهيم
الحري وأبي حنيفة وابن أبي عاصم ان أمير القبط أهدي الى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم جارية ثمين وبغلة فكان يركب البغلة بالمدينة وأخذ احداي الباريين انفس
فولدت له ابراهيم ووهب الاخرى لحسان وفي كتاب الهدايا لابراهيم الحري أهدي يوحنا
ابن روية الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغلة بيضاء وعن أنس أيضا عند البخاري

الادب من غضب الله ورسله ولم حصل للسامعين من اربع والخوف من هذا الجاس وهذا الحديث أخرجه أيضا في استنباه
المرئيين والاستئذان والادب ومسلم في الايمان والترمذي في البر والشهادات والتفسير (عن عائشة رضي الله عنها قالت
سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم رجلا) هو عبد الله بن يزيد الانصاري القاري وزعم عبد الغني انه الخطمي قال الحافظ
ابن حجر وليس في روايته التي ساقها نسبه كذلك وقد فرق ابن منده بينه وبين الخطمي فاصاب والمعنى هنا سمع صوت رجل
(يقرأ في المسجد فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رحمه الله) أي القاري (اقد أدركني كذا وكذا آية أسقطتم) أي نسيتهم
(من سورة كذا وكذا) كلمة مهمة يكتفى بها عن العدد وغيره وهي في الاصل مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة قال في النسخ

لم أقف على تعيين الآيات المذكورة وأغرب من زعم ان المراد بذلك إحدى وعشرون آية لان ابن عبد الحكم قال فيمن
أقران عليه كذا وكذا درهمان يلزمه احد وعشرون درهما قال الداودي يكون مقراب درهمين لانه أول ما يتبع عليه ذلك اه
وقال المالكية واللفظ للشيخ خليل وكذا درهم عشرون وكذا وكذا احد وعشرون وقال الشافعية
ويجب عليه بقوله كذا درهم بالرفع درهم يكون درهم تفسير المأبهم بقوله كذا وكذا لو نصب الدرهم أو خضع أو سكن
أو كثر كذا بالاعاطف في الاحوال الاربعة ٢٣٨ لذلك ولا احتمال التوكيد في الاخيرة وان اقتضى النصب لزوم عشرين

لكونه أول عدد مفرد ينصب
الدرهم عقبه اذ لا نظير في نفسه
المبهم الى الاعراب ومتى كثرها
وعطف بالواو أو بنسب ونصب
الدرهم كقول الله على كذا وكذا
درهما او كذا ثم كذا درهم ما
تكرر الدرهم بعد كذا فيلزمه
في كل من المائتين درهمان لانه
اقرعهم ميز وعظم ما بال درهم
منه وبما فاعاظهر انه قد تغير الكل
منهم ما يقتضي العطف غير
انما قد دره في صناعه الاعراب
تتميز الاحدهما وتدر مثله لا تخر
تلقو خضع الدرهم أو رفعه أو
سكنه لا يتم كثر لانه لا يصلح غيرا
لما قبله (وعنها) أي عن عائشة
(رضي الله عنها) في رواية قالت
تهدى النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) في بيتي فسمع صوت عباد
هو ابن بشر الانصاري الاشهم الى
الصحابي (يصل في المسجد فقال
يا عائشة أصوت عباد هذا قلت نعم
قال اللهم ارحم عبادا) وظاهره
ان المبهمة في الرواية السابقة هو
هذا المفسر في هذه لكن جزم
عبد الغني بن سعيد في مهماته

وغیره انهم ودية آتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشاة مسمومة فأكل منها الحديث
را لا حديث المذكورة في الباب تدل على جواز قبول الهدية من الكافر ويعارضها
حديث عياض بن جابر الآتي وسيأتي الجمع بينهما وبينه (وعن أسماء بنت أبي بكر قالت
أتتني أمي رغبة في عهد قريش وهي مشركة فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أملكها
قال نعم متفق عليه زاد البخاري قال ابن عيينة فأنزل الله فيها لا ينهاكم الله عن الذين لم
يقاتلوكم في الدين ومعنى رغبة أي طامعة تسأل شيئا وعن عامر بن عبد الله بن الزبير
قال قدمت قبيلة ابنة عبد العزيز بن سعد على ابنتها أسماء دياض باب واقطوعين وهي
مشركة فأتت أسماء بن تقبل هديتها وتدخلها بيتا فسألت عائشة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فأنزل الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين إلى آخر الآية فأمرها
ان تقبل هديتها وان تدخلها بيتها (أحمد) حديث عامر بن عبد الله بن الزبير ذكره
المصنف هـ كذا امر سلا ولم يقل عن أبيه وقد أخرجه ابن سعد وأبو داود والطحاوي
والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير وأخرجه أيضا الطبراني كاحد وفي اسنادهما
مصعب بن ثابت ضعفه أحمد وغيره ووثقه ابن حبان قولنا أتتني أمي في رواية للبخاري في
الادب مع ابنها وذكر الزبير ان اسم ابنتها المذكورة الحارث بن مدركة بن عبيد بن عمر بن
محروم قولنا رغبة الخلف في تفسيره فقيل ماذا كرم المصنف من انها رغبة في شيء تأخذ
من بنتها هي على شركها وقيل رغبة في الاسلام وتعقب بان الرغبة لو كانت في الاسلام
لم يحتج إلى الاستئذان وقيل معناه رغبة عن ديني وقيل رغبة في القرب مني ومحاورتي
ووقع في رواية لابن داود رغبة بالميم أي كراهة الاسلام ولم تقدم مهاجرة قولنا قال نعم فيه
دليل على جواز الهدية للقريب الكافر والآية المذكورة تدل على جواز الهدية للكافر
مطابقة من القريب وغيره ولا منافاة ما بين ذلك وما بين قوله تعالى لا تجع قومًا يؤمنون بالله
واليوم الآخر يأتون من حاد الله ورسوله الآية فانه عام في حق من قاتل ومن لم
يقاتل والآية المذكورة خاصة بمن لم يقاتل وأيضا البر والصلة والاحسان لا تلزم
لصاحب التواد المنهي عنه ومن الأدلة القاضية بالجواز قوله تعالى وان جاهد الكفار
ان تشر لبي ما ليس لك به علم فلا قطعها رصاحبها في الدنيا معروفًا ومنها أيضا حديث

بان المبهمة في الأول هو عبد الله بن زيد كما مر فيجتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم سمع صوت رجلين فعرف أحدهما ابن
فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فقال عنه والذي لم يعرفه هو الذي تذكر بقراءته الآيات التي نسيها وفيه جواز التسليم
عليه صلى الله عليه وآله وسلم فيما ليس طريقه البلاغ ومطابقة الحديث لما ترجم له هنا من كونه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمد
على صوت الرجل من غير رؤية شخصه • (حديث الاقل) • هذا ساقط عند أبي الوقت وترجم له بالفظ

تعديل النساء بعضهم بعضا (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن يخرج
سفيرا أي إلى سفر أرمضه معي بنسبي (اقرع بين أزواجه) تطيبها بالقول بهن (فايتين) أي فأي أزواجه (خرج سمها

خرج بهامعه فافرع بيننا في غزاة غزاهما هي غزوة بني المصطلق من خزاعة (نخرجهم) فيه اشعار بانها كانت في تلك الغزاة وحدها واما خروج أم سلمة معها أيضا في هذه الغزوة كما ذكره الواقدي فضعيف قالت عائشة (نخرجت معه) صلى الله عليه وآله وسلم (بعد ما نزل الحجاب) أي الامر به (فانا أجل في هودج وأنزل فيه) والهودج محل له قبة تستر بالنياب ونحوها يوضع على ظهر البعير يركب فيه النساء ليكون استراهن (فمن راحتي إذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوته تلك وقفل) أي رجع من غزوته (ودنونا) أي قربنا (من المدينة آذن) ٢٣٩ بالمداي أعلم (ليلة بالرحيل) وفي رواية

ابن اسحق عند أبي عوانة فنزل منزلا فبات به بعض الليل ثم آذن بالرحيل (فقامت حين آذنوا بالرحيل فذبت) أي لقضاء حاجتي منفردة (حتى جاوزت الجيش فلما قضيت شأني) أي الذي توجهت له (أقبلت إلى الرجل) إلى المنزل (فلما كنت صدى فاذا عدلي) بكسر العين قلادة (من جزع الظنار) بفتح الظاء وسكون الزاي خرم معروف في سواده يبيض كالعروة وقد قال السفاشي لا يتعين بالسه ومن تلمذه كثرت همومه وراى مناسبات رديئة واذا علق على طئيل سال اعابه واذا لف على شعر المطلقة سملت ولادته او الواب ظنار مدينة باليمن واطنار وهم وعلى تقدير صحة الرواية فيحتمل انه كان من الظفر احد انواع القسط وهو طيب الرائحة يتجر به فاعله عمل مثل الخرز فاطلقت عليه جزعا تشبيها به ونظمته قلادة اما الحسن لونه أو اطيب ريحه وفي رواية الواقدي فكان في عنقي عقد من جزع ظنار كانت

ابن عمر عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما عمر حلة فارسل به إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم قوله قال ابن عيينة الخ لا ية في هذا ما رواه ابن أبي حاتم عن السدي انها نزلت في ناس من المشركين كانوا بين جاني المسلمين وأحسن اخلاقا من سائر الكفار لان السبب خاص واللفظ عام فبتناول كل من كان في معنى والدلة أسماء كذا قال الحافظ ولا يخفى ما فيه لان محل الخلاف تعيين سبب النزول وعموم اللفظ لا يرفع وقيل ان هذه الآية منسوخة بالامر بقتل المشركين حيث وجدوا قوله قتيلا بضم القاف وفتح النون وقية وسكون التحتية مصغرا وقع عند الزبير بن بكارة ان اسمها قيل بفتح القاف وسكون التحتية وضبطه ابن ما كولا بسكون الفوقية قوله ضباب واقط في رواية غير أحمد زيب ومن قرط ووقع في نسخة من هذا الكتاب قرط مكانه اقط قوله فأمرها أن تقبل هديتها الخ فيه دليل على جواز قبول هدية المشرك كما دللت على ذلك الأحاديث السانفة وعلى جواز انزاله منازل المسلمين (وعن عباس بن حجار انه أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسلمت قال لا قال اني نهيت عن زبد المشركين رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) الحديث صححه أيضا ابن خزيمة وفي الباب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عند موسى بن عتبة في المغازي ان عامر بن مالك الذي يدعى ملاعب الاسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مشرك فاهدى له فقال اني لأقبل هدية مشرك الحديث قال في الفتح رجاله ثقات الا انه مرسل وقد وصله بعضهم ولا يصح قوله زبد المشركين بفتح الزاي وسكون الموحدة بعد هادال قال في الفتح هو الرفد انتهى بزيادة يزيد بكسر وايمار يده بالضم فهو اطعام الزبد قال الخطابي يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخا لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد قبل هدية غير واحد من المشركين وقيل انها ردها اليه بغيره فيحمله ذلك على الاسلام وقيل ردها لان الهدية موضعا من القلب ولا يجوز أن يعيل اليه بقلبه فردا قطع السبب المليل وليس ذلك مناقضا لقبول هدية النجاشي أو كيد ودومة والمتوقس لانهم أهل كتاب كذا في النهاية وجمع الطبري بين الأحاديث فقال الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للمسلمين وفيه نظر لان من جملة أدلة الجواز السابقة ما وقعت الهدية فيه له صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وجمع غيره بان الامتناع في حق من يريد به دية التودد والمواودة

أي قد ادخلني به على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قد انقطع) وفي رواية ابن اسحق عند أبي عوانة قد انسل من عنقي وأنا لا ادري (فرجعت) إلى المكان الذي ذهبت اليه (فالتمست عقدي فحسني ابتغاؤه) أي طلبه وعند الواقدي وكنت أظن ان القوم لو لبثوا نهر اليه عنوا بعيري حتى يكون في هودجي (فاقبل الذين يرحلون لي) أي يشدون الرحل على بعيري ولم يسم احدا منهم نعم ذكر منهم الواقدي ابا مويجة وقال البلاذري انه شهد غزوة المريسيع وكان يخدم بعيرا عائشة (فاحقوا معي هودجي فرحلوه) بالتخفيف والتشديد أي وضعوا هودجي (على بعيري الذي كنت أركب) أي عليه وفي قوله فرحلوه على بعيري تجوز لان الرحل هو الذي يوضع على ظهر البعير ثم يوضع الهودج فوقه (وهم يحسبون اني فيه) أي في الهودج (وكان النساء

اذن الحق قال يثقلان) بكثرة الاكل (ولم يغشهن اللحم) لم يكثر عليهن (وانما يأكلن العاقلة) بضم العين وسكون اللام أى القليل (من الطعام) فلم يستندن القوم حين رفعوه ثقل الهودج) أى الذى اعتمدوه منه الحاصل فيه بسبب ما ركب منه من خشب وجبال وسور وغيره اشارة فخافة عائشة لا يظهور لوجودها فيه زيادة ثقل وفي نفسه يروى النور من طريق يونس خفة الهودج وهذا ارضح لان مرأى اقامة عذرها في تحميل هودجها وهى است فيه فكانت الخفة جسد بها بحيث ان الذين يحملون هودجها لا يفرق عندهم ٢٤٠ بين وجودها فيه وعدمها ولهذا اردت ذلك بتواها (فاحملوا) وكنت جارية

حديثه انهن) لم تكمل اذذاك خمس عشرة سنة (فبعثوا الجمل) أى أناروه (وساروا فوجدت عتدي بعد ما سقر الجليش) أى ذهب ما ضيأه واستفعل من مر (جئت) نزلهم وليس فيه أحد (وفي التفسير جئت منازاهم وليس بهما راع ولا حبيب) فاممت) بالتخفيف أى فقدت (منزلى الذى كنت فيه فظننت) أى علمت (انهم) سيقفون فيرجعون الى قبينا نالجالسة غابتنى عيناى فممت) أى من شدة الغم الذى اعتراها أو ان الله تعالى لطف بها فأتى عليها الزوم التسترىج من وحشة الافراد فى البرية بالليل (وكان صفوان بن المعطل) بفتح الطاء المشددة (السلى) بضم السين وفتح اللام (ثم الذكوانى) منسوب الى ذكوان بن ثعلبة وكان محبا يافاضا (من وراء الجليش) وفي حديث ابن عمر عند الطبرانى ان صفوان كان سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجعله على الساقة فكان اذا رحل الناس قام يصلى ثم اتبعهم

والقبول فى حق من يرجح بذلك تانيه وتايفه على الاسلام قال الحافظ وهذا أقوى من الذى قبله وقيل يمنع ذلك لغيره من الاسراء ويجوز له خاصة وقال بعضهم ان أحاديث الجواز منه وخد مجديت الباب عكس ما تقدم عن الخطابي ولا يخفى ان النسخ لا يقبى بمجرد الاحتمال وكذلك الاختصاص وقد أورد البخارى فى صحيحه حديثا مستنبط منه جواز قبول هدية الوثني ذكروا فى باب قبول الهدية من المشركين من كتاب الهبة والهدية قال الحافظ فى الفتح وفيه فساد قول من حارروا الهدية على الوثني دون الكتابي وذلك لان الواهب المذكور فى ذلك الحديث وثني

• (باب الثواب على الهدية والهبة) •

(عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها رواه أحمد والبخارى وأبو داود والترمذى * وعن ابن عباس ان اعرابا رهب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هبة فاثابه عليها قال رضى قال لا فزاده قال أرضيت قال نعم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لندهممت ان لاتيب هبة الامن قرشى أو انصارى أو ثقيفى رواه أحمد) حديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن حبان فى صحيحه وقال فى مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وأخرجه أبو داود والنسائى من حديث أبي هريرة بنحو وطوله الترمذى ورواه من وجه آخر وبين ان الثواب كان ست بكرات وكذا رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم قول ويثيب عليها أى يعطى المهدى بدلها والمراد بالثواب الهبة زاة وأقله ما يساوى قيمة الهدية وانظر ابن أبي شيبه ويثيب ما هو خير منها وقد أعل حديث عائشة المذكور بالارسال قال البخارى لم يذكروا كيع ومخاض عن هشام عن أبيه عن عائشة رفيه اشارة الى ان عيسى بن يونس تفرد بوضعه عن هشام وقال الترمذى والبخارى لا يعرفه الامن حديث عيسى بن يونس وقال أبو داود تفرد بوضعه عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل انتهى وقد استدل بعض المسالكى بهذا الحديث على وجوب المكافاة على الهدية اذا أطلق المهدى وكان ممن مثله يطلب الثواب كالفقير للغنى بخلاف ما يهبه الاعلى للادنى ووجه الدلالة منه ما طبعته صلى الله عليه وآله وسلم ومن حيث المعنى ان الذى أهدي قصدا أن يعطى أكثر مما أهدي فلا أقل ان يعوض بنظير

فن سقط له شئ اتاد به وفي حديث أبي هريرة عند البزار وكان صفوان يتخاضع عن الناس فيصيب التمدح والجراب هديته والادامة وفى مرسل مقاتل بن حيان فى الاكليل فيحمله فيقدم به فيعرفه فى اصحابه (فاصبح عند منزلى) كانه تأخر فى مكانه حتى قرب الصبح فركب ليظهر له ما يسقط من الجليش مما يخفيه الليل أو كانه أخرجه مما جرت به عادته من غلبة النوم عليه (فرأى سواد انسان) أى شخص انسان (فانتم) لا يدري أرى أم اسراة (فانتم) زاد فى النفس يعرفنى حين رأته (وكان يرانى قبل الحجاب) أى قبل نزوله (فاستيقظت) من نومي (باسترجاعه) أى بقوله الله وانا اليه راجعون (حين أناخ راحلته) وكانته شق عليه ما جرى له انفسه فلذا استرجع (فوطئ يدها) أى وطئ صفوان يد الراحلة ليسهل الركوب عليها فلا يحتاج الى مساعد

(فركبتهم فانطلق) صفوان حال كونه (يقوذي الراحلة حتى اتينا الجيش بعد ما نزلوا) حال كونهم (معرسين) نازلين (في شعرا الظهيرة) حتى بلغت الشمس منها هاهنا من الارتفاع وكانها وصلت الى النضر وهو أعلى الصدر وأولها وهو وقت شدة الحر (فهلك من هلك) زاد أبو صالح في شأني (وكان الذي تولى الافك) أي تصدى له وتقلده رأس المنافقين (عبد الله بن أبي بن سلول) واتباعه مسطح بن اثانة وحنان بن ثابت وحنسة بنت بحش وفي حديث ابن عمر فقال عبد الله بن أبي بن جريح ما ورب الكعبة واعانه على ذلك جماعة وشاع ذلك في العسكر (فقدمنا المدينة فاشتهت) مرضت (بها شهرا) زاد في التفسير حين قدمنا (والناس يقبضون) يشعرون (من قول أصحاب الافك ويريني) أي يشككني ويوهمني (في وجهي اني لأرى من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاطف) أي الرفق (الذي كنت أرى منه حين امرض انما يدخل) ٢٤١ صلى الله عليه وآله وسلم (فيسلم ثم يقول

كيف تيمكم) بكسر التاء النونية وهي في الإشارة لامؤنث مثل ذا كم في المذكر قال في التنقيح وهي تدل على لطف من حيث سؤاله عنها وعلى نوع جنسها من قوله تيمكم (لا اشعر بشئ من ذلك) الذي يقوله أهل الافك (حق نقهت) أي افقت من مرضي ولم تتكامل لي الصحة (فخرجت أنا وأم مسطح قبل المناصع) موضع خارج المدينة (متبرزنا) أي موضع قضاء حاجتنا (لا تخرج الا لسلالات) ليل وذلك قبل أن تخذل الكنف) جمع كنيف وهو السائر والمراد به هذا المكان المتخذ لقضاء الحاجة (قريبا من يوتنا وامرنا امر العرب الاول) أي لم يضلوا باخلاق أهل الحاضرة والجم في التبرز (في البرية) خارج المدينة (أوفي التبرز) أي طلب الزهامة والمراد بالبعد من البيوت والشك من الراوي (فاقبلت أنا وأم مسطح) سلمى (بنت أبي رهم) حال

هديته وبه قال الشافعي في القديم والهادوية ويوجب بان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب ولو وقعت المواهبة كما تقر في الأصول وذهبت الحنفية والشافعي في الجديدان الهبة للثواب باطلة لاتنعقد لانها بيع مجهول ولان موضع الهبة التبرع قوله الامن قرشي الخ لفظ أبي داود وإيم الله لا قبل هدية بعد يومى هذا من أحد الأنا يكون مهاجريا أو قرشيا أو أنصاريا أو دوسيا أو نقيبا وسبب همه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ما رواه الترمذي من حديث أبي هريرة قال أهدى رجل من فزارة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناقه من ابلة فعوضه منها بعض العوض فتسخطه فمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم يقول على المنبر ان رجالا من العرب يهدى أحدهم اهدية فاعوضه عنها بقدر ما عندي فيظل يسخط على الحديث وقد كان بعض اهل العلم والفضل يمتنع هو وأصحابه من قبول الهدية من احد اصلا لان صديق ولا من قريب ولا غيرهما وذلك لفساد النيات في هذا الزمان حكى ذلك ابن رسلان

باب التعديل بين الاولاد في العطية والنهي أن يرجع أحد في عطية الا لوالده

(عن النعمان بن بشير قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعدوا بين أبنائكم اعدوا بين أبنائكم اعدوا بين أبنائكم رواه أحمد وأبو داود والنسائي وعن جابر قال قالت امرأة بشير انحل ابني غلاما واشهدني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابنة فلان سألتني ان انحل ابنها غلاما فقال له اخوة قال نعم قال فكلهم أعطيت مثل ما أعطيتهم قال لا قال فليس يصلح هذا وانى لأشهد الا على حق رواه أحمد ومسلم وأبو داود ورواه أحمد من حديث النعمان بن بشير وقال فيه لا تشهدني على جور ان ابنيك عليك من الحق ان تعدل بينهم وعن النعمان بن بشير أن أباه أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني نحت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل ولدك نحتته مثل هذا فقال لا فقال فارجعه

٣١ نيل خا كوتة (غشى) أي ماشين ورهم اسمه أنيس (فعمرت) أي أم مسطح (في مرطها) بكسر الميم كسام من صوف أو خرا وكان قاله الخليل (فقاتلته مسطح) أي كب لوجهه أو هلك أولزمه الشر (فقاتلها بائس ما قتل أثنين رجلا شهيدا بدرا) وعند الطبراني انسبين ابنك وهو من المهاجرين الاولين (فقاتلها بيهتاه) أي ياهذه ذاك لا يعيد فاطمة اخطاب البعيد لكونهم انسبتا للسله وقلة المعرفة بمكاييد النساء (ألم تسمي ما قالوا فاخبرتني بقول الافك) أي أهل الافك (فازدت مرضا الى مرضي) أي معه قال في الفتح وعند سعيد بن منصور من مرسل أبي صالح فقالت مائدرين ما قال قلت لأبى الله فاخبرتم بما خاض فيه الناس فاخذتم الحكي وعند الطبراني باسناد صحيح عن أوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت لما بلغني ما تكلموا به هممت ان آتي قليبافا طرح نفسي فيه (فلما رجعت الى بيتي دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فسلم فقال كيف تيمكم

فقلت ائذن لي ان آتي (الى ابوي قات وانا حنة ذاريد ان استيقن الخبر من قبلهما) أي من جهنم (فاذن لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك (فاتيت ابوي فقلت لابي) أم رومان زادني التفسير بأمتاه (ما يتحدث به الناس فقال يا بنيت هوني على نفسك الشان فوالله لقالا كانت امرأة قط وضيت) على وزن عظيمة من الوضاعة وهي الحسن والجمال وكانت عائشة رضي الله عنها كذلك ولمسلم من رواية ابن مهران حظية من الخطوة أي وجهية رفيعة المنزلة (عند رجل يحبها وله اضرار) جمع ضرة وزوجات الرجل ضرائر لان كل واحد يحصل لها الضر من الاخرى بالغيرة (الا أكثرن) أي نسا ذلك الزمان (عليها) القول في عيها ونقصها فالاستثناء منقطع او بعض أتباع ضرائرها كحمنة بنت جحش أخت زيف ام المؤمنين فلا استثناء متصل والاول هو الرابع لان امهات المؤمنين ٢٤ لم يعينها اسماء الله متصل لكن المراد بعض أتباع الضرائر وارايت امها

بذلك ان تموت عليها بعض ما سمعت فان الانسان يتأسي بغيره فيما يقع له وطيب خاطرها باشارتها بما يشعر بانها فائقة الجمال والخطوة عنده صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت سبحان الله) تعجباً من وقوع مثل ذلك في حثها مع براعتها المحقة عندها وقد نطق القرآن الكريم بما تلفظت به فقال تعالى عند ذلك سبحانك هذا بينان عظيم (ولقد يتحدث الناس بهذا) بالمضارع المقتوح الاول ولا يدرى يحدث بالماضي وفي رواية هشام بن عروة عند البخاري فاستعبرت فبكيت فسمع ابو بكر صوفي وهو فوق البيت يقرأ فقال لامي ما شأنها قالت بلغها الذي ذكر من شأنها فقاضت عيناه فقال أقسمت عليك يا بنيت الارجعت الى بيتك فرجعت (قالت) عائشة (فبت تلك الليلة حتى أصبحت لا يرقأ لي دم) أي لا ينقطع (ولا اكحل

متفق عليه واقتضاه لم قال تصدق على ابني بهض ماله فقالت أي عمة بنت راحة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانطلق أبي اليه يشمه على صدقته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفعلت هذا بولدك كلهم قال لا قال اتقوا الله واعملوا في أولادكم فرجع أبي في تلك الصدقة وللبخاري مثله لكن ذكره بالفظ العظيمة لا بالفظ الصدقة) حديث النعمان بن بشير الاول سكت عنه أبو داود والمثذري ورجال اسناده ثقات الا المفضّل بن المهلب بن أبي صفرة وهو صدوق وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور ولفظ سو وابين أولادكم في العظيمة ولو كنت مفضلاً أحد الفضل النساء في اسناده سعيد بن يوسف وهو ضعيف وذكر ابن عدي في الكامل انه لم ير له أنكر من هذا وقد حسن الحافظ في الفتح اسناده قوله اعدلوا بين أولادكم ثمسك به من أوجب التسوية بين الأولاد في العظيمة وبه صرح البخاري وهو قول طائوس والنوري وأحمد وأبو يحيى وبعض المسالك قال في الفتح والمنه ورعن هؤلاء انه باطله وعن أحمد تصح ويحب أن يرجع وعنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كان يحتاج الولد لزمانته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف تجب التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة فان فضل بعضا صح وكره وجعلوا الامر على السدب وكذلك جعلوا النهي الثابت في رواية لمسلم بلفظ أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلي قال فاذن عن التنزيه وأجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عن تذكركه في فتح الباري وسنوردها هنا مختصرة مع زيادات مشيدة فقال أحدها ان الموهوب للنعمة كان جميع مال والده حكاه ابن عبد البر وتعليقه بان كثير من طرق الحديث مصرحة بالعظيمة كما في حديث الباب ان الموهوب كان غلاما وكافي لفظ مسلم المذكور قال تصدق على أبي يعرض ماله الجواب الثاني ان العظيمة المذكورة لم تنجز وانما جاء بشير يستشير النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك فاشار عليه بأن لا يفعل فترك حكاه الطبري ويحجب عنه بأن أمره صلى الله عليه وآله وسلم له بالارتجاع يشتر بالتخيير

وكذلك

ينوم) لان الهوم موجبة للسهر وسيلان الدموع وفي المغازي عن مسروق عن أم رومان قالت وكذلك عائشة سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت نعم قالت وابو بكر قالت نعم فغرت مفتحا عليها فافاقت الاوعليها هي بنافض فطرحتها عليها اثابها فغظمتها (ثم أصبحت فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب) رضي الله عنه (واسامة بن زيد حين استلمت الوحي) ان طال لبت نزوله واستبطا الوحي حال كونه (يستشيرهما) لعله باهلهما لا مشورة (في فراق اهل) لم تقل في فراق لكرهتهما النصير صريح باضافة الفراق اليها (فاما اسامة فاشار عليه) صلى الله عليه وآله وسلم (بالذي يعلم في نفسه من الود لهم فقال اسامة) هم (اهلك) العفاف اللاتقات بك وغير بالجمع اشارة الى تعميم امهات المؤمنين بالوصف المذكور وارايت اعظم عائشة وليس المراد انه تبرأ من الاشارة وكل الامر في ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما اشار

وبراها (يا رسول الله ولا تعلم والله الاخيرا) انما حافت ليقوى عنده صلى الله عليه وآله وسلم برائتها ولا يشك (واما على بن ابي طالب) رضى الله عنه (فقال يا رسول الله لم يضيق الله عليك والنساء سواها كثير) بصيغة التذكير للكل على ارادة الجنس والواقدي قد أحسن الله لك وأطاب طاقها وانكح غيرها وانما قال ذلك لما رأى عنده صلى الله عليه وآله وسلم من القلق والغم لاجل ذلك وكان شديد الغيرة صلى الله عليه وآله وسلم فرأى على ان يفراقها يسكن ما عنده صلى الله عليه وآله وسلم بسببها الى أن يقتضى برائتها فيرجعها فبقى ذلك النصيحة لراحة نفسه لاعداءه عائشة وقال في بهجة النفوس مما قرأه فيها لم يجزم على بالاشارة يفراقها لانا عقب ذلك بقوله (وسئل البخارية) بريرة (تصدقك) بالجزم على الجزاء ففوض على الامر في ذلك الى نظره صلى الله عليه وآله وسلم فكانه قال ان أردت تهجيل الراحة فقارها وان أردت ٢٤٣ خلاف ذلك فابحث عن حقيقة الامر الى أن

تطلع على برائتها لانه كان يقتضى ان بريرة لا تخبره الابعاء علمته وهي لم تعلم عن عائشة الا البراءة المحضة (فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة) قال الزركشي قيل ان هذا وهم فان بريرة انما اشترت عائشة وأعتقتها قبل ذلك ثم قال والمخلص من هذا الاشكال ان تفسير البخارية ببريرة مدرج في الحديث من بعض الرواة ظنا منه انها هي قال في المصابيح وهذا أى الذى قاله الزركشي ضيق عطن فانه لم يرفع الاشكال الا بنسبة الوهم الى الراوى قال والمخلص عندي الرافع لتوهم الرواة وغيرهم أن يكون اطلاق البخارية على بريرة وان كانت معتقة اطلاقا مجازيا باعتبار ما كانت عليه فاندفع الاشكال والله الحمد اه وهذا الذى قاله في المصابيح بناء على سبقية عتق بريرة وفيه نظر لان قصته ثم انما كانت بعد فتح مكة لانهم الماخيت

وكذلك قول عروة لأرنى حتى تشهد الخ الجواب الثالث ان النعمان كان كبير اولم يكن قبض الموهوب فجاز لايه الرجوع ذكره الطحاوى قال الحافظ وهو خلاف ما فى أكثر طرق الحديث خصوصا قوله ارجعه فانه يدل على عدم وقوع القبض والذى تظاهرت عليه الروايات انه كان صغيرا وكان أبوه قابضه لاصغره فامر برد العطية المذكورة بعد ما كانت في حكم المقبوض الرابع ان قوله ارجعه دليل الصحة ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع وانما امره بالرجوع لان للوالدان يرجع فيما وهب لولده وان كان الافضل خلاف ذلك لكان استصحاب التسوية يرجح على ذلك فلذلك أمر به قال في النسخ وفي الاحتجاج بذلك نظروا الذى يظهر ان معنى قوله ارجعه أى لاعتص الهبة المذكورة ولا يلزم من ذلك تقديم صحة الهبة الخامس ان قوله أشهد على هذا غيرى اذن بالشهاد على ذلك وانما امتنع من ذلك لكونه الامام وكانه قال لا أشهد لان الامام ليس من شأنه أن يشهد وانما من شأنه أن يحكم حكماء الطحاوى وارتضاء ابن القصار وتعب بانه لا يلزم من كون الامام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها اذا تعينت عليه والاذن المذكور من ادبه التوبيخ لما تدل عليه بقبية ألفاظ الحديث قال الحافظ وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله أشهد بصيغة أمر والمراد به نفي الجواز وهي كقوله عائشة اشترى لهم الولاء اه ويؤيد هذا تسميته صلى الله عليه وآله وسلم لذلك جورا كما في الرواية المذكورة في الباب السادس التمسك بقوله الا سويت بينهم على ان المراد بالامر الاستصحاب والنهي التنزيه قال الحافظ وهذا جيد لولا ورود ذلك الالفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما رواية سويتهم السابع قالوا المندون في حديث النعمان قاربوا بين أولادكم لاسوا ووقع قب بانكم لا توجبون المقاربة كما لا توجبون التسوية الثامن في التشبيه الواقع بينهم في التسوية بينهم بالتسوية منهم في البرقرينة تدل على ان الامر للتدب ورد بان اطلاق الجور على عدم التسوية والنهي عن التفضيل يدلان على الوجوب فلا تصلح تلك القرينة لاصرفهما

فاختارت نفسها كان زوجها يتبعها في سكت المدينة يكي عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعباس يا عباس الا تعجب من حب مغيب بريرة فقبية دلالة على ان قصة بريرة كانت متأخرة في السنة التاسعة أو العاشرة لان العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في أواخر سنة ثمان ويؤيد ذلك قول ابن عباس انه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع أبويه وأبضا فقول عائشة ان شاموا اليك ان أعداهم عدة واحدة فيه اشارة الى وقوع ذلك في آخر الامر لانهم كانوا في أول الامر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وقصة الافك في مري سبع سنة ست أو سنة أربع وفي ذلك ورد على من زعم ان قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وحمله على ذلك قوله هنا فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة وأجيب باحتمال انها كانت تخدم عائشة قبل شرائها وانما شرتها وأخرت عتقها الى بعيد الفتح أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو

كان حصل لها الفسخ وطلبت ان ترده بعدة جديد او كانت لعائشة ثم باعها ثم اسمعادت ابي عبد الكتابه والله أعلم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بريرة هل رأيت فيها شيئا يرين) يعني من جنس ما قبل فيها فاجابت على العموم وتقت عنها كلما كان من النقا من جنس ما أراد صلى الله عليه وآله وسلم السؤال عليه وغيره (فقات بريرة لا والذي بعثك بالحق ان رأيت) أي ما رأيت (منها امرأ أعجمية) أي أعية (عليها) في كل أمورها طر (أكثر من انما جارية حديثة السن تنام عن العجين) لان الحديث السن يغلبه النوم ويكثر عليه (فتأتى الداجن فتأكله) الشاة التي تألف البيوت ولا يخرج الى المرحى وعند الطبراني ما رأيت منها شيئا منذ كنت عندها الا اني عنيت بهيئتي فقات احفظي هذه العجينة حتى اقتبس نارا لا تخبرها ففعلت فجاءت الشاة فاكلتها وهو تفسير المراد بقوله فتأتى الداجن ٢٤٤ وهذا موضع الترجمة لانه صلى الله عليه وآله وسلم سأل بريرة عن

وان صلت لصرف الامر التاسع ما تقدم عن أبي بكر من فحلت له عائشة وقوله لها فلو كنت احترته كما تقدم في أول كتاب الهبة وكذلك ما رواه الطحاوي عن عمر أنه نحل ابنه عاصم ما دون سائر ولده ولو كان التفضيل غير جائز لما وقع من الخليفةين قال في الفتح وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بان اخوتها كانوا راضين ويحبون بمثل ذلك عن قصة عاصم اه على انه لا حجة في فعلهما الاسماء اذا عارض المرفوع العاشر ان الاجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده فاذا اجاز له ان يخرج جميع ولده من ماله لتملك الغير جاز له ان يخرج بعض أولاده بالملك لبعضهم ذكره ابن عبد البر قال الحافظ ولا يخفى ضعفه لانه قياس مع وجود النص اه فالحق ان التسوية واجبة وان التفضيل محرم واختلاف الموجبون في كيفية التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد واسحق وبعض الشافعية والمالكية العدل ان يعطى الذكركطين كالميراث واحتجوا بان ذلك حظه من المال لو مات عنه الوأهب وقال غيرهم لا فرق بين الذكرك والانثى وظاهر الامر بالتسوية معهم ويؤيده حديث ابن عباس المتقدم قوله وعن النعمان بن بشير ان أباه الخ قد روى هذا الحديث عن النعمان عددا كثيرا من التابعين منهم عروة بن الزبير وعنده مسلم والنسائي وأبي داود وابو الضمى عند النسائي وابن حبان واجدوا الطحاوي والمفضل بن المهلب عند الله عند أبي عوانة والشعبي عند الشيخين وأبي داود واصلد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم وقد روى النسائي من مسند بشير والد النعمان فشد بذلك قوله فحلت ابني هذا بفتح النون والحاء المهملة أي أعطيت والنحلة بكسر النون وسكون المهملة العطية بغير عوض قوله غلاما في رواية لابن حبان والطبراني عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والذي بشير بن سعد أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان عمرة بنت رواحة نفست بغلام واقتسمته النعمان وانما أتت ان تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هولي وانما قالت أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله

حال عائشة وأجابت ببرائتها واعتمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قولها حين خطب فاستعذر من ابن أبي ليكن قال القاضي عياض وهذا ليس بين اذ لم تكن شهادة والمسئلة المختلف فيها انما هي في تعديلهن للشهادة فنسخ من ذلك مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وأجاز أبو حنيفة في المرأتين والرجل لشهادتهما ما في المال واحتج الطحاوي لذلك بقول زينب في عائشة وقول عائشة في زينب فعصمها الله بالورع قال ومن كانت بهذه الصفة جازت شهادتها وتعقب بان امامه أبا حنيفة لا يجيز شهادة النساء الا في مواضع مخصوصة فكيف يطلق جواز تركيتهن (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يومه) على المنبر خطيبا (فاستعذر من عبد الله بن أبي ابن سلول فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يعذرني) أي

من يتهم يعذرني ان كافاته على قبيح فعله ولا يلومني أو من ينصرفني (من رجل بلغني أدامي أهلي فوالله ما علمت على وسلم أهلي الا خيرا وقد ذكر وارجلا) زاد الطبراني صالحا (ما علمت عليه الا خيرا وما كان يدخل على أهلي الا معي فقام سعد بن معاذ وهو سيد الامم واستشكل ذكر سعد ههنا بان حديث الافل كان سنة ست في غزوة المريسيع كاذ كره ابن اسحق وسعد بن معاذ مات سنة أربع من الرمية التي رمى بها الخندق وأجيب بانه اخلف في المريسيع وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة انها كانت سنة أربع وكذلك الخندق فتكون المريسيع قبلها لان ابن اسحق يرمي بانها كانت في شعبان وان الخندق كانت في شوال فان كاتفي سنة استقام ذلك لكن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة ان المريسيع سنة خمس فمات البخاري عنه من انها سنة أربع سبق قم ولراج ان الخندق أيضا في سنة خمس خلا لابن اسحق فيصح الجواب (فقال يا رسول الله أنا والله أعذر لك منه)

بكسر المذال (ان كان من الاوس) قبيلتنا (ضربنا عنقه) وانما قال ذلك لانه كان سديهم كما هم فجزم بان حكمه فيهم نافذ ومن
 اذا صلى الله عليه وآله وسلم وجب قتله (وان كان من اخواتنا من الخزرج امرتنا ففعلنا فيه امرنا) وانما قال ذلك لما
 كان بينهم من قبل فقبيلتهم فيهم بعض أنفة أن يحكم بعضهم في بعض فاذا أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بأمر امتثلوا أمره
 (فتقام سعد بن عبادته) شهد العقبة وكان أحد النقباء ودعاه صلى الله عليه وآله وسلم فقال اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل
 سعد بن عبادته رواه أبو داود (وهو سيد الخزرج) بعد ان فرغ سعد بن معاذ من مقاتلته (وكان قبل ذلك رجلا صالحا) أي
 كاملا في الصلاح (ولكن احققت له) من مقالة سعد بن معاذ (الحمية) أي أغضبته (فقال) لابن معاذ (كذبت) زاد في التفسير
 أما والله لو كان من الاوس ما أحبت ان تضرب أعناقهم (لعمر الله) بفتح العين ٢٤٥ أي وبقاء الله (لا تقتله) وفسر قوله هذا

بقوله (ولا تقتله) على ذلك (لانا
 نمنعك منه ولم يرد سعد بن عبادته
 الرضا بما نقل عن عبد الله بن أبي
 ولم ترد عائشة انه ناضل عن
 المنافقين وأما قواها قبل ذلك
 وكان رجلا صالحا أي لم يقدم
 منه ما يتعاقب بالوقوف مع أنفة
 الحمية ولم تغصه في دينه لكن
 كان بين الحمية مشاحنة قبل
 الاسلام ثم زالت بالاسلام وبقي
 بعضها يحكمهم الانفة فتكلم سعد
 ابن عبادته يحكمهم الانفة وبقي أن
 يحكمهم فيهم سعد بن معاذ وقد وقع
 في بعض الروايات بيان السبب
 الحامل لسعد بن عبادته على مقاتلته
 هذه لابن معاذ في رواية ابن
 ابي حنيفة فقال سعد بن عبادته ما قلت
 هذه المقالة الا انك علمت انه من
 الخزرج وفي رواية يحيى بن
 عبد الرحمن بن حاطب عند
 الطبراني فقال سعد بن عبادته
 يا ابن معاذ والله ما بك نصره رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم وفيه قوله لا أشهد على جور وجمع ابن حبان بين الروايةين بالحمل على واقعيتين
 احدهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة والاخرى بعد أن كبر النعمان
 وكانت العطية عبدا قال في الفتح وهو جمع لأبأس به الا انه يعكر عليه انه بعد ان يفسى
 بشير بن سعد مع جلالة الحكم في المسئلة حتى يعود الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فيستشهد على العطية الثانية بعد ان قال له في الاولى لا أشهد على جور وجوز ابن
 حبان ان يكون بشير بن سعد نسخ الحكم وقال غيره يحتمل ان يكون حمل الامر الاول على
 كراهة التنزيه أو ظن انه لا يلزم من الامتناع في الحديقة الامتناع في العبد لان غن
 الحديقة في الاغلب أكثر من غن العبد قال الحافظ ثم ظهر وجه آخر من الجمع يسلم من
 هذا الخلدش ولا يحتاج الى جوابه وهو ان عمره لما امتنع من تربيته الا أن يجب له شيئا
 يخصه به وهذه الحديقة المذكورة تطيبها لظواهرها ثم بدلتها فارتجعتها لانه لم يقبضها منه
 غيره فعادته عمره في ذلك فظلمها سنة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يجب له بدل الحديقة
 غلاما ورضيت عمره بذلك الا انها خشيت ان يرتجعه أيضا فقالت له اشهد على ذلك رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم تريد بذلك تثبيت العطية وان تأمن رجوعه فيها ويكون
 مجتبه للاشهاد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة وهي الاخيرة وغاية ما فيه ان
 بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ غيره أو كان النعمان يقص بعض القصص تارة وبعضها
 اخرى فسمع كل ما رواه فاقتصر عليه اه ولا يخفى ما في هذا الجمع من التكلف وقد وقع
 في رواية عند ابن حبان عن النعمان قال سألت ابي ابي بعض الموهبة لي من ماله زاد
 مسلم والناس في هذا الوجه فالتوى به سنة اي مظهرها وفي رواية لابن حبان ايضا بعد
 حواين ويجمع بينهما بان المدة كانت سنة وشيا خبر الكسر تارة وأغناه أخرى وفي
 رواية له قال فأخذيدي وأنا غلام ولمسلم انطلق بي أبي يحملني الى رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ويجمع بينهما بأنه أخذ يديه فشي معه بعض الطريق وحمله في بعضها
 لصغر سنه قوله فقال ارجعه لفظ مسلم اورد موله أيضا والناس في رجوع فرد عطيته ولمسلم

واكتفى اقد كانت بيننا ضغائن في الجاهلية وحين لم يحل لنا من صدوركم فقال ابن معاذ الله أعلم بما أردت وقال في بهجة
 النفوس انما قال سعد بن عبادته لابن معاذ كذبت لانه لم يأت له من سبيل لمبادرتنا قبل ان يقتله ولا تقدر على ذلك
 اي لو امتنعنا من النصره فانت لانتطيع ان تأخذ من بين ايدينا القوتنا قال وهذا في غاية النصره اذ انه يخبر انه في القوة
 والقسمين بحيث لا تقدر له الاوس مع قوتهم وكثرتهم ثم هم مع ذلك تحت السمع والطاعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فحملته
 الحمية مثل ما حملت الاول او أكثر فلم يستطع ان يرى غيره قام في نصرته صلى الله عليه وآله وسلم وهو قادر عليها فقال لابن معاذ
 ما قال وانما قالت عائشة ولكن احتملته الحمية لتبين شدة نصرته في القضية مع اخبارها بانه صالح لان الرجل الصالح أبدا يعرف
 منه السكون والناموس لكنه زال عنه ذلك من شدة ما تولى عليه من الحمية انبياه صلى الله عليه وآله وسلم اه قال

القبـ طلائى وهو محمد حسن بنى ما فى ظاهر اللفظ مما لا يحتجى (فقام أسيد بن حضير) مصغرين زاد فى التفسير وهو ابن عم
 مـ بن معاذ أى من رهبته (فقال) لابن عبادة (كذبت لعمر الله والله لعقنائه) أى ولو كان من الخزرج إذا أمرنا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وأبست ليكم قدرة على منعنا قابل قوله لابن معاذ كذبت لا تقتله بقوله كذبت انتقلته (فأنك
 منافق) قال لذلك مبالغته فى زجره عن القول الذى قاله أى انك تصنع صنيع المنافقين ونفسه بقوله (تجادل عن المنافقين)
 قال المازرى لم يرد نفاق الكفر وإنما أراد انه يظهر الود لا دوس ثم ظهر مـ فى هذه القضية ضد ذلك فاشبهه حال المنافقين لأن
 حقيقته اظهاري ثم واخفا غيره وقال ابن أبي جرة وإنما صدر ذلك منهم لاجل قوة حال الحية التى غطت على فلو بهم حين سمعوا
 ما قال صلى الله عليه وآله وسلم فلم يتمالك أحد منهم ٢٤٦ أقام فى نصرته لأن الحال اذا ورد على القلب ملكه فلا يرى غير ما هو

لسبيله فلما غلب مـ حال الحية لم
 يراعوا الالتفات فوقع منهم
 السباب والتشاجر اغيبتهم أشدة
 انزعاجهم فى النصرة (فشار
 الحبان الاوس والخزرج) أى
 ثمض بعضهم الى بعض من
 الغضب (حتى هموا) زاد فى
 المغازى والتفسير ان يقتتلوا
 (ورسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم على المنبر فنزل نفعه
 حتى سكتوا وسكت) صلى الله
 عليه وآله وسلم (وبكيت يومى
 لا يرقأ) أى لا يسكن ولا ينقطع
 (لى دمع ولا كحل بنوم) لأن
 الهـم يوجب الدهر وسيلان
 الدمع (فأصبح عندي أبواى
 أبو بكر الصديق وأم رومان أى
 جأ الى المكان الذى هى فيه من
 بيتيما) (وقد بكيت ليلة ويوما)
 قال الحافظ ابن حجر أى ليلة
 التى أخبرتم فيها أم مسطح الخبر
 واليوم الذى خطب فيه صلى
 الله عليه وآله وسلم الناس والى

أيضاً فرد تلك الصدقة زاد فى رواية لابن حبان لا تشمـ دنى على جور ومثله لمـ لمـ
 وقد تقدم لابن حبان أيضاً والطبرانى مثل ذلك وكـ هذا اللفظ البخارى تعليقا
 فى الشهادات وفى رواية لابن حبان من طريق أخرى لا تشمـ دنى اذن فأنى لا تشمـ د
 على جور وله فى طريق أخرى أيضاً فأنى لا تشمـ د على جور أشمـ د على هذا غيـرى وله
 وللنسائى من طريق أخرى فأنشده على هذا غيـرى ولعبـد الرزق عن طاوس مـ سـ لا
 لا تشمـ د الأعلى الحق لا تشمـ د به مـه وللنسائى فذكره أن يشمـ د له وفى رواية لمـ لمـ اعدوا بين
 أولادكم فى التحل كما يحبون أن يعدلوا بينكم فى البر ولا حـد أبـمرك ان يكونوا اليك
 فى البر سواء قال بلى قال فلا اذن ولا بى داود ان لهم عليهم منك من الحق ان تعدل بينهم
 كالك عليهم من الحق ان يعروك وللنسائى الأسو يت بينهم وله ولابن حبان سـ وينهم مـ قال
 الحافظ واختلاف الاقايظ فى هذه القصة الواحدة يرجع الى معنى واحد بقوله أفعلت
 هذا بولك كلهم قال مـ امام معمر ويونس فقال لا كل بـك وأما الليث وابن عيينة فقالا
 أكل ولدك قال الحافظ ولا منافاة بينهما مـ لان لفظ الولد يشمل الذكور والإناث وأما
 لفظ البنين فان كانوا ذكورا فظاهر وان كانوا إناثا وذكـ ورافع على سبيل التغليب
 وعن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال العاتق فى هبته كالعائد يعود فى
 قبته متفق عليه وزاد أحمد والبخارى ليس لنا مثل السوء ولا حـد وفى رواية قال قتادة
 ولا أعلم القىء الا حراما وعن طاوس ان ابن عمر وابن عباس رفعاه الى النبى صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا يحل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده
 ومثل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى اذا شبع فاه ثم رجـع
 فى قبته رواه الخمسة وصححه الترمذى حديث طاوس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم
 وصحـه قـالـه العاتق فى هبته الخ استدل بالحديث على تحريم الرجوع فى الهبة لان القىء
 حرام فالمشبه به مثله ووقع فى رواية أخرى للبخارى وغيره كالكلب يرجع فى قبته وهى

تليه (حتى أطلق ان البكاء قال كبدى قالت فبينما هما) أى أبواها (جالـ ان عندي وأبـكـ اذا ستأذنت تدل
 امرأة من الانصار) لم تسم (فاذنت لها الجلست تبكى معي) تنفعا لما نزل بعائشة وتجزعاعليها (فبينما نحن كذلك اذ دخل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) وفى التفسير قاصم أبواى عندي فلم ير الا حتى دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد صلى
 العصر ثم دخل وقد اكتبته فى أبواى عن يميني وشمالى (جلس) صلى الله عليه وآله وسلم (ولم يجلس عندي من يوم قيل فى ما قيل
 قبلها وقدمت شهر الابوحى اليه فى شأنى) أمرى وحالى (بنى) له علم المتكلم من غيره (فالت) عائشة (فتشهد) صلى الله عليه
 وآله وسلم وفى رواية هشام بن عروة فحمد الله وأثنى عليه (ثم قال يا عائشة فانه بلغنى عنك كذا وكذا) كناية عما رويت به من
 الافك (فان كنت بريئة فسيبرئك الله) يوحى ينزله (وان كنت الممت) بذنب أى وقع منك على خلاف العادة (فاستغفرى الله

أجدى ولكم مثلاً الأنايوسف

يعقوب عليه السلام (اذ) اى

فارق صلى الله عليه وآله وسلم

تدل على عدم التحريم لان الملك غير متعبد فقال في ليس حراما عليه وهكذا اقول في

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ يَا بَرُّكَ اللَّهُمَّ فَوَاللَّهِ مَا رَامَ أَيُّ

لكونهم شكوا في حالهم مع علمهم بحسن طرائقها وجليل احوالها وارتقاءها بحسب اليها مما لا حجة فيه ولا شبهة (فانزل الله تعالى ان الذين جاؤا بالافة) باباغ ما يكون من الكذب (عصبة منكم) جماعة من العشرة الى الاربعين والمراد عبد الله ابن ابي وزيد بن رفاعسة وحسان بن ثابت ومسطح بن ائانة وجمعة بنت جحش ومن ساعدتهم (الايات) في برائتهم وتعظيم شأنها وتهويل الوعيد لمن تكلم فيها والثناء على من ظن فيها خيرا (فلما انزل الله) عز وجل (هذا في برائتي) وطابت النفوس المؤمنة وتاب الى الله تعالى من كان تكلم من المؤمنين في ذلك وافيم الحمد على من اتبع عليه (قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه وكان يتفق على مسطح بن ائانة) بضم الهمزة (لقربائه) اي لاجلها (منه) وكان ابن خالة الصديق وكان مسكينا لا مال له (والله لا أنفق على مسطح شيئا ابدا بعد ما قال لعائشة) ٢٤٨ اي عنهما من الافك (فانزل الله تعالى) يعطف الصديق عليه (ولا يأتل) اي

لا يحاف (اولو الفضل منكم) اي من الطول والاحسان والصدقة (والسعة) في المال (الى قوله غفور رحيم) فان الجزاء من جنس العمل فكما تغفر يغفر لك وكما تصفع يصفع عنك (فقال ابو بكر الصديق) عند ذلك (بلى والله اني لاحب ان يغفر الله لي فرجع الى مسطح الذي كان يجري عليه) من النفاق (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأل زينب بنت جحش) ام المؤمنين (عن اخرى فقال يارب زينب ما علمت) على عائشة (ما رأيت) منها (فقال يا رسول الله احب سمعي) من أن أقول سمعت ولم اسمع (وبصري) من أن أقول ابصرت ولم ابصر (والله ما علمت عليها الا خيرا قالت) اي عائشة (وهي) اي زينب (التي كانت تساميني) اي تضاهيني وتفاخرني بجمالها ومكانتها عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمفاعلة من

ما جاءه والدارقطني ورواه الحاكم من حديث الحسن عن سفرة مرفوعا بلفظ اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال الحافظ وسنده ضعيف قال ابن الجوزي أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وسمرة ضعيفة وليس منها ما يصح وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعا من وهب هبة فهو أحق بها حتى يثاب عليها فان رجع في هبته فهو كالذي بقى موبيا كل منه فان صحت هذه الأحاديث كانت مخصصة لعدم حديث الباب فيجوز الرجوع في الهبة قبل الاثابة عليها ومنه موم حديث حمزة يدل على جواز الرجوع في الهبة لغير ذي الرحم قوله الا والوالد فيما يعطى ولده استدله على ان للاب أن يرجع فيما وهب لابنه واليه ذهب الجمهور وقال أحمد لا يحل للواهب أن يرجع في هبته مطلقا وحكام في البحر عن أبي حنيفة والناسر والمؤيد بالله تحريمه وحكي في الفتح عن الكوفيين انه لا يجوز للاب الرجوع اذا كان الابن الموهوب له صغيرا أو كبيرا وقبضها وهذا التفصيل لا دليل عليه واحتج الماتعون مطلقا بحديث ابن عباس المذكور في الباب ويرد عليهم الحديث المذكور بعده المقترن بمخصصه ويؤيد ما ذهب اليه الجمهور الاحاديث الآتية في الباب الذي بعده هذا المصرح بان الولد وما ملكت لايه فليس رجوعه في الحقيقة رجوعا وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة التأديب ونحو ذلك واختلاف في الام هل حكمها حكم الاب في الرجوع أم لا فذهب أكثر الفقهاء الى الاول كما قال صاحب الفتح واحتجوا بان لفظ الوالد يشملها وحكي في البحر عن الاحكام والمؤيد بالله وابي طالب والامام يحيى انه لا يجوز لها الرجوع اذ رجوع الاب مخالف للاقياس فلا يقاس عليه والمالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا للام ان ترجع اذا كان الاب حيا دون ما اذا مات وقيل دوارجوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً او ينكح وبذلك قال اسحق والحق انه يجوز للاب الرجوع في هبته لولده مطلقا وكذلك الام ان صح ان لفظ الوالد يشملها لغة او شرعا لانه خاص وحديث المنع من الرجوع عام فيبني العام على الخاص قال في

السمو وهو الارتفاع (نعمهما الله) اي حفظها ومنعهما (بالورع) اي بالمحافظة على دينها ان تقول المصباح يقول اهل الافك قال الصدوق رأيت بخط ابن خلد كان ان مسلما ناظر نصرانيا فقال له النصراني في خلال كلامه محققا في خطابه بشيخ آثامه يا مسلم كيف كان وجه زوجة نبيكم عائشة في تخلفها عن الركب عند نبيكم معتذرة بضائع عقدها فقال له المسلم يا نصراني كان وجهها كوجه بنت همران لما أتت بعيسى تحمله من غير زوج ففهما اعتقلت في دينك من براة صريم اعتقدنا مثله في ديننا من براة زوج نبينا فاقطع النصراني ولم يخرجوا باذ كره القسطلاني وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والتفسير والايان والذو روال جهاد والتوحيد والشهادات ومسلم في التوبة والنسائي في عشرة النساء والتفسير وبقية ما فيه من المباحث والفوائد ذكرها الحافظ في الفتح في كتاب التفسير (عن أبي بكر) نصيب بن الحرث الثقفي أنه قال

أخي رجل على رجل) لم يسميا ويحتمل كما قال في المقدمة والفتح ان يسمى المثنى بمجن بن الادرع والمثنى عليه بعد الله ذي الجاذين
 كما في الادب (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال وبلك قطع عنق صاحبك قطع عنق صاحبك) مرتين وهو
 استعارته من قطع العنق الذي هو القتل لا شترا كهما في الهلاك (قالها امرأته قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان منكم
 مادحا أخاه لمحالة) أي لا بد (فليقل احسب) أي أظن (فلانا والله حسيبه) أي كافيه فعمل بمعنى فاعل (ولأزكى على الله
 أحدا) أي لا أقطع له على عاقبته ولا على مافي ضميره لان ذلك مغيب عنا (أحسبه) أي أظنه (كذا وكذا ان كان يعلم ذلك) أي
 يظنه (منه) فلا يقطع بتركه لانه لا يطلع على باطنه لا الله تعالى ووجه المطابقة انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتبر تركه
 الرجل اذا اقتصد لانه لم يعب عليه الا الاسراف والتعالى في المدح والحديث ٢٤٩ أخرجه البخاري أيضا في الادب ومسلم

في آخر الكتاب وأبو داود وابن
 ماجه في الادب قال في الفتح وفيه
 ان الثناء على الرجل في وجهه
 عند الحاجة لا يكره وانما يكره
 الاطناب في ذلك وهذه المسكنة
 ترجم البخاري عقب هذا الحديث
 أي موسى فقال باب ما يكره من
 الاطناب في المدح وهو انه صلى
 الله عليه وآله وسلم سمع رجلا
 يثنى على رجل ويطريه في مدحه
 فقال اهلكم أو قطعتم ظهر
 الرجل اه لان الذي يطنب لا بد
 أن يقول ما لا بد له والذي يثنى
 أن يقول المادح في المدح ما
 يعلم ولا يتجاوز (عن ابن عمر
 رضي الله عنهما ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عرض يوم
 أحد في شوال سنة ثلاث وهو
 ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني
 من الاجازة قال الكرماني فلم
 يثبتني في ديوان المقاتلين ولم يقدر
 لي رزقا مثل أرزاق الاجناد وفيه
 الثقات او يجربد (ثم عرضني يوم

المصباح الوالد الادب وجمعه بالواو والنون والوالدة لام وجمعه بالالف والتاء ولوالدان
 الاب والام للتغليب اه وحديث سمرة الملقم بلقط اذا كانت الهبة لذي رحم محرم
 لم يرجع مخصص بحديث الباب لان الرحم على فرض شموله لابن أعم من هذا الحديث
 مطلنا وقد قيل ان الرحم غلب على غير الولد فهو حقة عرقية فهو في ما عداه فان صح
 ذلك فلا تعارض

• (باب ماجاء في أخذ الوالد من مال ولده) •

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أطيّب مأكأكم من كسبكم
 وان أولادكم من كسبكم رواء الخمسة • وفي لفظ ولدا الرجل من أطيّب كسبه فكاوا من
 أموالهم هنيأ رواء أحدهم وعن جابر أن رجلا قال يا رسول الله ان لي مالا وولدا وان أبي
 يريد ان يجتاح مالي فقال أنت ومالك لأبيك رواء ابن ماجه • وعن عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده ان اعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي يريد ان يجتاح
 مالي فقال أنت ومالك لوالدك ان أطيّب مأكأكم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم
 فكلوه هنيأ رواء أحدهم واولادكم قال فيه ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال ان لي مالا وولدا وان والدي الحديث) حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان في
 صحيحه والحاكم ولفظ أحمد أخرجه أيضا الحاكم وصححه ابو حاتم وابو زرعة واعله ابن
 القطان بانه عن عمارة عن عمته وتارة عن امه وكأهاهم الا يعرفان وزعم الحاكم في موضع
 من مسنده انه بعد أن أخرجه من طريق حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن الاسود عن
 عائشة بلفظ أموالهم لكم اذا احتجتم اليها أن الشيخين أخرجا باللفظ الاول الذي فيه
 الامر بالاكل من أموال الاولاد ورواه في ذلك فانه لم يخرجاه وقال ابو داود زيادة اذا
 احتجتم اليها منكم مرة ونقل عن ابن المبارك عن سفيان قال حدثني به حماد ورواه فيه
 وحديث جابر قال ابن القطان اسنده صحيح وقال المنذرى رجاله ثقات وقال الدارقطني

٢٢ نيل خا الخندق) سنة خمس كما قال ابن ابي عمير واكثر أهل السير (وأما ابن خمس عشرة) سنة
 قال البيهقي انه كان في أحد دخل في أربع عشرة سنة وفي الخندق تجاوزها فأتى الكسري في الاولى وجبره في الثانية (فاجازني)
 استدل بذلك على ان من استكمل خمس عشرة سنة فغرية تحديدية ابتدأها من انفصال جميع الولد يكون بالغاً بالسن فيجوز
 عليه احكام البالغين وان لم يحتمل فيكلف بالعبادات واقامة الحدود ويستحق سهم الغنمة وغير ذلك من الاحكام وقال المالكية
 يلوغ من ثمان عشرة ووبه قال ابو حنيفة لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده فسر ابن عباس
 بثمان عشرة سنة والجارية سبع عشرة لان نشوء الاناث وبلوغهن اسرع فقص عن ذلك سنة وقال ابو يوسف ومحمد بخمس
 عشرة في الغلام والجارية وهي رواية عن ابي حنيفة قال ابن فرشته وعليه الفتوى لان العادة جارية على ان البلوغ لا يتأخر

عن هذه المدة وأجاب بعض المالكية عن قصة ابن عمر بانهم اواقعة عن لاعوم لها فيحصل ان يكون ضادف أنه كان عند ذلك السن قد احتلم فجازره وقال آخر الاجازة المذكورة حكم منوط باطاقة القتال والقدرة عليه فجازته صلى الله عليه وآله وسلم ابن عمر في الخمسة عشرة لانه رآه مطبقا للقتال في هذا السن ولما عرضه وهو ابن أربع عشرة لم يره مطبقا للقتال ففرد فليس فيه دليل على انه رأى عدم البلوغ في الاول ورآه في الثاني اهـ وهذا امر مردود بما أخرجه ابو عوانة وابن حبان في صحيحهما وعبد الرزاق من وجه آخر عن ابن جريج أخرجه نافع بن مفضل عن عيسى بن النخعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأما ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ولم يرني بلغت وعرضت عليه يوم الخندق وأما ابن خمس عشرة سنة فجازره ورآني بلغت قال المافظ ابن حجر وهذه زيادة صحيحة لا يظن فيها ٢٥٠ بخلاف ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع وقد سرح بالحديث فانتفى ما

يخشى من تدليسهم وقد نص ابن عمر بقوله ولم يرني بلغت وابن عمر أعلم بما روى من غيره لاسيما في قصة تتعاقب به اهـ قال نافع قد قدمت على عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فحدثته هذا الحديث فقال ان هذا السن أي خمس عشرة سنة للحديث الصغير والكبير وكتب الى عماله أن يفرضوا ان يبلغ خمس عشرة سنة رزقاني ديوان الخندق وفي الحديث ان الامام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن يقع الحرب فن وجدته أهلا استصحبه والارده ووقع ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في بدر واحد وغيرهما وعند المالكية والخنفية لا تتوقف الاجازة للقتال على البلوغ بل للامام ان يجيز من الهديان من فيه قوة ونجدة قرب مرأته أقوى من بالغ وحديث ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة التي ذكرت عن ابن جريج

نفرد به عيسى بن يونس بن ابي اسحق وطريق اخرى عند الطبراني في الصحيح وغيره واليه في الدلائل فيها قصة مطولة وحديث عمرو بن شعيب أخرجه ايضا ابن خزيمة وابن الجارود وفي الباب عن سمرة عند البزار وعن عمر عند البزار ايضا وعن ابن مسعود عند الطبراني وعن ابن عمر عند ابي يعلى وبمعجموع هذه الطرق ينتهض للاحتجاج فيدل على ان الرجل مشارك لولده في ماله فيجوز له الاصل منه سواء أذن الولد او لم يأذن ويجوز له ايضا ان يتصرف به كما يتصرف بماله ما لم يكن ذلك على وجه السرف والسفه وقد حكى في البحر الاجماع على انه يجب على الولد الموسر وقته الابوين المعسر ين قوله يريد أن يحتاج بالقيم بعدها فوقية وبعد الاف حاميهم له وهو الاستئصال كالا جاحة ومنه الجائحة لشددة الحاجة للمال كذا في القاموس قوله انت ومالك لا يسكن قال ابن رسلان اللام للاباحة لا للتقليد فان مال الولد وزكاه عليه وهو موروث عنه

• (باب في العمري والرقبي) •

(عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العمري ميراث لاهله ا أو قال جائزة متفق عليه • وعن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعمر عمري فهي لمعمره مخيما ومعماته لا ترقبوا من أرقب شيئا فهو وسيل الميراث رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الرقبي جائزة رواه النسائي وفي لفظ جعل الرقبي الذي أرقبها رواه أحمد والنسائي وفي لفظ جعل الرقبي للوارث رواه أحمد • وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العمري جائزة لمن أعمرها والرقبي جائزة لمن أرقبها رواه أحمد والنسائي • وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نعمر وأولادنا ترقبوا فن أعمر شيئا أو أرقب فهو له حياته ومماته رواه أحمد والنسائي • وعن جابر قال قضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمري لمن وهبت له متفق عليه وفي لفظ قال أمسكوا عليكم أموالكم ولا تنفدوها فن أعمر عمري

فهو

(عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله (وسلم عرض على قوم) تنازعوا عينا ليست في يد واحد منهم ولا يمينه (اليمين فاسرعوا) أي الى اليمين (فامر) صلى الله عليه وآله وسلم (ان يسلم) أي يقرع (بينهم في اليمين أيهم يحلف) قبل الاخر هذا اللفظ أخرجه النسائي أيضا عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه فامرهم الفريقان وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخاري فيه بالفظ اذا أكره الاثنان على اليمين أو استصباها فليس يستمعا عليها قال الخطابي وغيره الا كراهنا لا يراد به حقيقة لان الانسان لا يكره على اليمين وانما المعنى اذا توجهت اليمين على اثنين وأراد الحلف سواء كانا كارهين لذلك بقابلهم ما هو ومعنى الا كراه أو مختارين لذلك بتقبلهم ما هو ومعنى الاستصبا وتنازع أي ما يدأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهي بل بالقربة وهو المراد بقولهم فليس يستمعا أي فليقتربا

اجيب بان الله تعالى له ان يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبها على شرفها

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلح) (ما جاء في الاصلاح بين الناس) والصلح لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به ذلك وهو انواع فنه ما يكون بين المتداعيين وتارة يكون على اقرار وتارة على انكار والاوّل يكون على عين كدار او حصة منها وعلى منفعة في دار ويكون الصلح ايضا بين الزوجين عند الشقاق وفي الجراح كالعقود على مال وبين النعمة الباغية والعدالة و صلح المسلم مع الكافر (عن ام كلثوم) بضم الكاف (بنت عقبة) بن ابي معيط اخت عثمان بن عفان لامة (رضي الله عنها) قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول ليس بالكذاب الذي يصلح بين الناس (من الاصلاح) (فمنى خيرا) يقال غبت الحديث بالتخفيف انما اذا بلغته على وجه ٢٥٢ الاصلاح وطلب الخير فاذا بلغته على وجه الافاد والنعمة قلت

نعمته بالتشديد كذا قال ابو عبدة وابن قتيبة والجمهور وقال الحاربي هي مشددة واكثر المحذنين يخففها وهذا لا يجوز ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يلحن ومن خفف لزمه ان يقول خير يعني بالرفع قال ابن الاثير وهذا ليس بشئ فان خيرا ينتصب بيمنى كما ينتصب يقال (او يقول خيرا) شك من الراوى وليس المراد نفي ذات الكذب بل نفي انهم فالكذب كذب سواء كان للاصلاح او غيره وقد يخصص في بعض الاوقات في الفساد القليل الذي يؤمل فيه الاصلاح الكثير وعند مسلم والنسائي من رواية يعقوب عن ابراهيم بن سعد عن ابيه في آخر الحديث ولم يسمعه يخصص في شئ مما يقول الناس انه كذب الا في ثلاث يعني الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امراته لكن هذه الزيادة مدرجة كما بينه مسلم من طريق يونس عن الزهري فجوز قوم الكذب في هذه الثلاثة وقاس

الدار ويقول له اعمرتك اياها اى اجمعتك الامدة عمرتك وحياتك فقبيل لها عمرى لذلك والرقبي بوزن العمرى مأخوذة من المراقبة لان كلامهم ما يقرب الا تخرمنى عيون لترجع اليه وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة قال في الفتح ذهب الجمهور الى أن العمرى اذا وقعت كانت ملكالا آخر ولا ترجع الى الاول الا اذا صرح باشترط ذلك والى انها صحيحة جائزة وحكى الطبري عن بعض الناس والماوردي عن داود وطائفة وصاحب البصر عن قوم من النخعياء انها غير مشروعة ثم اختلف القائلون بصحتها الى ما يتوجه القليل فالجمهور انه يتوجه الى الرقبة كسائر الهبات حتى لو كان المعمر عبدا فاعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب وقيل يتوجه الى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك والشافعي في القديم وهل يسلكهم ام لا تلك العارية والوقف وايتان عند المالكية وعند الحنفية القليل في العمرى يتوجه الى الرقبة وفي الرقبي الى المنفعة وعنهم انه باطل وقد حصل من مجموع الروايات ثلاثة احوال الاول ان يقول اعمرتكها ويطلق فهذا اقصر صريح بانها لاموهوب له وحكمها حكم المؤبدة لا ترجع الى الواهب وبذلك قالت الهاديوية والحنفية والناصرة ومالك لان المطلقة عندهم حكمها حكم المؤبدة وهو أحد قولى الشافعي والجمهور وله قول آخر انها تكون عارية ترجع بعد الموت الى المالك وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان المطلقة للمعمر ولورثته من بعده كافي أحاديث الباب الحال الثاني أن يقول هي لك ما عشت فاذا مت رجعت الى فلهذه عارية مؤقتة ترجع الى المعمر عند موت المعمر وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية والاصح عندهم أكثرهم لا ترجع الى الواهب واحتجوا بانه شرط فاسد فيلغى واحتجوا بحديث جابر الاخير فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحكم على الانصارى الذى اعطى أمه الحديقة حياتها أن لا ترجع اليه بل تكون لورثتها ويؤيد هذا الحديث الرواية التي قبله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في العمرى مع الاستئناء بانهم المن اعطيها ويعارض ذلك ما في حديث جابر أيضا المذكور في الباب بلفظ فاما اذا قلت هي

بعضهم عليهم أمثالها وقالوا ان الكذب مذموم فبما فيه مضر أو ما ليس فيه مصلحة ومنعه بعضهم مطلقا لك وحلوا المذكور هنا على التورية كأن يقول للظالم دعوت لك أس يعني اللهم اغفر للمسلمين ويعد امرأته بعبودية شئ ويريد ان قدر الله وان يظهر من نفسه قوة في الحرب وبالاوّل جزم الخطابي وبالثاني جزم الاصيلي قال المهلب وانما أطلق صلى الله عليه وآله وسلم للمصلح بين الناس أن يقول ما علم من الخير بين الفريقين وبذلك سمع من الشريينهم لانه يخبر بالشئ على خلاف ما هو عليه قال في المصابيح ولين في تبويب البخارى ما يقتضى جواز الكذب في الاصلاح وذلك انه قال ليس الكاذب الذى يصلح بين الناس وسلب الكاذب عن الاصلاح لا يستلزم كون ما يقوله كذبا لجواز أن يكون صدقا بطريق التصريح أو التعريض وكذا الواقع في الحديث فانه ليس فيه الكذاب الذى يصلح بين الناس واتفقوا على ان المراد بالكذب في حق

المرأة والزجل انما هو فيما لا يسقط حقا عليه أو عليها أو أخذ ما ليس لها أو له وكذا في الحرب في غير التأمين وعلى جواز الكذب عند الاضطرار كالأول وقد ظالم قتل رجل هو مختلف عنده فله ان ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يأنثم (عن سهل بن سعد رضى الله عنه ان أهل قباء) بالصرف وفي أول كتاب الصلح ان ناسا من بني عمرو بن عوف (اقتتلوا حتى تراموا بالجاردة فاخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فقال) لبعض أصحابه وسمى منهم ابي بن كعب وسهيل بن بيضاء كما في الطبراني (اذ هبوا بانصلح بينهم) وفي الحديث خروج الامام باجتماعه للاصلاح بين الناس عند شدة نزاعهم (عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذي القعدة فابي اهل مكة ان يدعوه) اى امتنعوا ان يتركوه (يدخل مكة حتى قاضاهم) من القضاء وهو احكام الامر وامضاؤه ٢٥٣ (على ان يقيمهم اثلاثة ايام) فقط (فلما كتبوا الكتاب)

بخط على بن ابي طالب رضى الله عنه (كتبوا هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (فقالوا) اى المشركون (لا تقر بها) اى بالرسالة (فلو تعلم أنك رسول الله ما منعك) من دخول مكة (لكن انت محمد بن عبد الله قال انار رسول الله وأنا محمد بن عبد الله ثم قال لعلى امح رسول الله قال) على (لا والله لا محولة أبدا) اعلم بالقرائن ان الامر ليس للايجاب (فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكتاب فكتب) اسناد الكتابة اليه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل الجواز لانه لا امر به او قيل كتب وهو لا يحسن بل اطلقت يده بالكتابة ولا ينافي هذا كونه أميا لا يحسن الكتابة لانه ما حرك يده بحريك من يحسن الكتابة انما سحر كه الجفاء المكتوب صوابا من غير قصد فهو ومهجرة ودفع بان ذلك مناقض للمهجرة أخرى وهو كونه أميا لا يكتب

لأن ما عشت فانم اترجع الى صاحبها اول كنهه قال معمر كان الزهرى يفتى به ولم يذكر التعليل وبين من طريق ابن ابي ذئب عن الزهرى ان التعليل من قول ابي سلمة قال الحافظ وقد أوضحته في كتاب المدرج والحاصل ان الروايات المطلقة في أحاديث الباب تدل على ان العمري والرقبي تكون للمعمر والمرقب ولعقبه سواء كانت مقيدة بجمدة العمري أو مطلقة أو مؤيدة ويؤيد ذلك الروايات المتقدمة في دليل من قال ان المقيدة بجمدة الحياة لها حكم المؤيدة وهذه الرواية القاضية بان الفرق بين التقييد بجمدة الحياة وبين الاطلاق والتأيد معلولة بالادراج فلا تنتهض لتقييد المطلقات وللمعارضة ما يخالفها الحال الثالث أن يقول هي لك ولعقبك من بعدك أو يأتى بالمفظة يشعر بالتأيد فهذه حكمها حكم الهبة عند الجمهور وروى عن مالك انه يكون حكمها حكم الوقف اذا انقرض المعمر وعقبه رجعت الى الواهب وأحاديث الباب القاضية بانهم ساءلوا للموهوب له ولعقبه ترد عليه قوله فهي لمعمره بضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم منفعول من أعمر قوله بحياة وعماته بفتح الميمين أى مدة حياته وبعده وقوله لا تعمروا الخ قال القرطبي لا يصح حمل هذا النهي على التحريم لصحة الاحاديث المصرحة بالجواز وقيل ان النهي يتوجه الى اللفظ الجاهل لان الجاهلية كانت تستعملها كما تقدم وقيل النهي يتوجه الى الحكم ولا ينافي الصحة وفيه نظر لان معنى النهي حقيقة التحريم المستلزم لفساد المرادف للبطلان الا أن يحمل على الكراهة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم العمري جائز قوله فن أعمر بضم الهمزة وكذا قوله وأرقبه قوله ولعقبه بكسر القاف وسكونهم للتخفيف والمراد ورثته الذين يأتون بعده قوله حقيقة هي البستان يكون عليه الحائط فعيلة بمعنى منفعولة لان الحائط أحاط به اى أحاط ثم توسعوا حتى أطلقوا الحديث على البستان وان كان بغير حائط قوله شرع بفتح الشين المجعولة والراء اى سواء ذكر معنى ذلك في القاموس

* (باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها) *

وفي ذلك الختام الجاهل وقيام الحجة والمهبرات يستحيل ان يدفع بعضهم بعضا وقيل لما اخذ القلم أوحى الله اليه فكتب وقيل لما مات حتى كتب (هذا) إشارة الى ما في الذهن (ما قاضى) عليه (محمد بن عبد الله لا يدخل مكة سلاح الا في القربا) وأن لا يخرج من اهلها باحد) اى من الرجال (ان اراد أن يتبعه وان لا يمنع احدا من أصحابه اراد ان يقيم بها) اى بمكة (فلما دخلها) اى مكة في العام القابل (ومضى الاجل) وهو الايام الثلاثة اى قرب انقضاؤها كقوله تعالى فاذا بلغن أجلهن قال الكرماني ولا بد من هذا التأويل لئلا يلزم عدم الوفاء بالشرط (انواعا) رضى الله عنه (فقالوا قل لصاحبك) اى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اخرج عننا فقد مضى الاجل) زاد البيهقي فحدثه بذلك على فقال نعم (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتبعته ثم ابنته حرة) اسمها عمارة او امامة (يا عم يا عم) مرتين اى تقول له صلى الله عليه وآله وسلم يا عم لانه عمها من الرضاغة (فتناولها على)

ابن ابي طالب (فاخذ يدها وقال اقاطمة عليها السلام دونك) اى خذى (ابنة عمك حملتها) وفي رواية عندها الحاك من مرسل الحسن فقال على اقاطمة وهى فى هودجها أمسكها عندك (فاختصم فيها) اى بعد ان قدموا المدينة كما فى حديث على عند احمد والحاكم (على وزيد) هو ابن حارثة (وجعفر) اخو على فى ايمهم تكون عنده (فقال على انا احق بها وهى ابنة عمى) زاد فى حديث على عند ابي داود ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهى احق بها (وقال جعفر ابنة عمى وخالتها) اى اسماء بنت عميس (تحتى) زوجتى (وقال زيد ابنة اخى) لانه صلى الله عليه وآله وسلم اخى بين زيد وابيه احزة (فقضى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم خالتها) زوجة جعفر وفى حديث ابن عباس عند ابن سعد فى شرف المصطفى بسند ضعيف فقال جعفر ارادى بها فخرج جانب جعفر باجتماع قرابة الرجل والمرأة ٢٥٤ (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (الحالة بمنزلة الام) فى الحضانة لانها

تقرب منها فى الحنو والشفقة والاهتمام الى ما يصلح الولد ولم يتدح فى حضانتها كونها متزوجة بمن له مدخل فى الحضانة بالصوبة وهو ابن الم واستقطب منه ان الحالة مقدمة فى الحضانة على العمة لان صفة بنت عبد المطلب كانت موجودة حينئذ واذا قدمت على العمة مع كونها اقرب العصبية من النساء فهى مقدمة على غيرها وفيه تقدم اقارب الام على اقارب الاب وغير ذلك (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اعلى انت منى وانما منك) اى فى النسب والسابقة والحب وغيرهما وقال بلعة راشيت خاتى وخاتى) وهى منقبة جميلة لجعفر (وقال لزيد انت اخونا) فى الايمان (ومولانا) من جهة انه اعنته فطبيب صلى الله عليه وآله وسلم فلو بهم ينزع من التثريب على ما يليق بالحال وان كان قضى بلعة ففرق بين وجه ذلك وهذا الحديث أخرجه

(عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا انفقت المرأة من طعام زوجها غير مقسدة كان لها اجر هاء اى انفقت ولزوجها اجره هاء كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم من اجر بعض شيأ رواه الجماعة * وعن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا انفقت المرأة من كسب زوجها عن غير امره فله نصف أجره متفق عليه * ورواه ابو داود وروى ايضا عن ابي هريرة موقوفا فى المرأة تصدق من بيت زوجها اقل الامن قوتها والاجر بينهما ما ولا يحل لها ان تصدق من مال زوجها الا باذنه * وعن اسماء بنت ابي بكر انها قالت يا رسول الله ليس لى شئ الا ما دخل على الزبير فهل على جناح أن ارضع عملي دخل على فقال ارضعى ما استطعت ولا تؤعى فيؤعى الله عليكم متفق عليه * وفى انظر عنها انما سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الزبير رجل شديد وياتينى المسكين فأتصدق عليه من بيته بغير اذنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارضعى ولا تؤعى فيؤعى الله عليكم رواه احمد) اثر ابي هريرة الموقوف عليه سكنت عنه ابو داود والمنذرى واسناده لا بأس به ومحمد بن سوار قد وثقه ابن حبان وقال يغرب وفى الباب عن ابي امامة عند الترمذى وحسنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنفق المرأة من بيت زوجها الا باذنه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ذلك أفضل اموالنا قوله اذا انفقت المرأة الخ قال ابن العربي اختلف السلف فيما اذا تصدقت المرأة من بيت زوجها فتم من اجازة لكن فى الشئ اليسير الذى لا يزيده ولا يظهر به النقصان ومنهم من حمله على ما اذا اذن الزوج ولو بطريق الاجمال وهو اختيار البخارى واما التقييد بغير الافساد فتفق عليه ومنهم من قال المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال فى مصالحه وليس ذلك بان يتفقوا على الغرياء بغير اذن ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال المرأة لها حق فى مال الزوج والنظر

الترمذى أيضا (عن ابي بكر رضى الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر والحسن بن على الى جنبه وهما يقبل على الناس مرة وعلم به آخرى ويقول ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين) أى فئتين (عظيمتين من المسلمين) ترجم البخارى الباب بقوله باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحسن بن على ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وقوله تعالى فاصطروا بينهم ما قال فى الفتح لم يظهر لى مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة الا ان كان يريد انه صلى الله عليه وآله وسلم كان حريصا على امتثال أمر الله تعالى وقد أمر بالاصلاح وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم ان الصلح بين الفئتين المختلفتين سيقع على يد الحسن وأخرجه المواقف أيضا فى الفئتين وفى علامات النبوة وفضل الحسن وأبو داود فى السنة والترمذى فى المناقب والنسائى فيه وفى الصلاة واليوم والليلة (عن عائشة رضى الله

عنهما قالت سمع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم صوت خصوم) يضم الخما جمع خصم (بالباب عالية أصواتهم) قال في الفتح ولم أقف على تسمية واحد منهم (وإذا أحدهما) أحد الخصمين (يستوضع الآخر) يطلب منه أن يضع من دينه شيئا (ويسترفقه في شئ) يطلب منه أن يرفقه في الاستقامة والمطابقة (وهو يقول والله لأفعل) ما ألتهم من الخطيئة (تخرج عليهما) أي على المتخاصمين (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال أين المتألى على الله) أي الخالف المبالغ في التبعين (لا يفعل المعروف فقال أنبا رسول الله) المتألى (وله) أي الخصم (أي ذلك أحب) من وضع المال والرفق واستنبط من الحديث فواثدا لا تخفى على المتأمل وفيه ثلاثة من التابعين وكل رجاله مدنيون وأخرجهم مسلم في الشكر كفاية القسطلاني واستدل به على جواز إشارة الامام لأحد الخصمين أو لهما جميعا بالصالح وفيه خلاف فالجمهور استحبوا الحكم ٢٥٥ أن يشير بالصالح وإن اتجه الحق لأحد الخصمين ومنع من ذلك بعضهم وهو عن

المالكية وزعم ابن التين أنه ليس في حديثي الباب ما ترجم به وإنما فيه الحضيض على ترك بعض الحق وتعب بان الإشارة بذلك بمعنى الصلح على أن البخاري ما جزم بذلك فكيف يعترض عليه وفي هذا الحديث الحضيض على الرفق بالغريم والاحسان إليه بالوضع عنه والزجر عن الخلف على ترك فعل الخير قال الداودي إنما كره ذلك لكونه حلف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله وقوعه وعن المهلب نحوه وتعقبه ابن التين بأنه لو كان كذلك لكره الخلف لمن حلف أبى عنه لمن خيرا وليس كذلك بل الذي يظهر أنه كره قطع نفسه عن فعل الخير قال ويشكل على هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم للأعرابي الذي قال لا أزيد على هذا ولا أنقص قد أفلح أن صدق ولم ينكر عليه حلفه على ترك الزيادة وهي من

في يدهما فخر لهما أن تصدق بخلاف الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه فيشترط الأذن فيه قال الحافظ وهو متعقب بان المرأة أن استوفت حقها فتصدق منه فقد تخصصت به وإن تصدقت من غير حقها رجعت المسئلة قوله وللخازن في رواية للبخاري من حديث أبي موسى التميمي يد بكون الخازن مسلما فأخرج الكافر لكونه لا يثله وبكونه أمينا فأخرج الخائن لأنه ما زور وتكون نفسه بذلك طيبة لئلا تعدم التوبة فيفقد الاجر وهي قيد لا بد منها أقول لمثل ذلك ظاهره يقتضي تساويهم في الاجر ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الاجر في الجملة وإن كان اجر الكاسب أو فر لكان قوله في حديث أبي هريرة أنه نصف اجره يشعر بالتساوي قوله لا ينقص بعضهم الخ المراد عدم المساهمة والمزاوجة في الاجر ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضا قوله عن غير أمره ظاهر هذه الرواية أنه يجوز للمرأة أن تنفق من بيت زوجها بغير إذنه ويكون لها وله نصف أجره على اختلاف الفقهاء كما سيأتي وكذلك ظاهر رواية أحمد المذكورة في حديث أسماء وليكن ليس فيها تعرض لمقدار الاجر ويمكن أن يقال يحتمل المطلق على التمسك ولا يعارض ذلك قول أبي هريرة المذكور في الباب لأن أقوال الصحابة ليست بحجة ولا سيما إذا عارضت المرفوع وإنما يعارضه حديث أبي امامة الذي ذكرناه فان ظاهره منهي المرأة عن الاتفاق من مال الزوج إلا بإذن والتمس حقيقة في التحريم والمحرم لا يستحق فاعله عليه نوابا ويمكن أن يقال إن التمسك لا يكرهه فقط والقرينة الصارفة إلى ذلك حديث أبي هريرة وحديث أسماء وكرهه التنزيه لا تنافي الجواز ولا تنافي لزم عدم استحقاق الثواب قال في الفتح والاولى أن يحتمل يعني حديث أبي هريرة على ما إذا أنفقت من الذي يخصها إذا تصدقت به بغير استئذنه فإنه يصدق كونه من كسبه فيؤجر عليه وكونه بغير أمره ويحتمل أن يكون أذنها بطريق الاجمال لكان اتفق ما كان بطريق التخصيص قال ولا بد من الحمل على أحد هذين المعنيين والاختيار كان من ماله بغير إذنه لا اجالا ولا تفصيلا فهي مأزورة بذلك لا مأجورة وقد ورد فيه حديث ابن عمر عند الطيالسي وغيره اه قوله فله نصف

فعل الخير ويمكن الفرق بأنه في قصة الأعرابي كان في مقام الدعاء إلى الاسلام والاستمالة إلى الدخول فيه فكان يحصر على ترك تحريمهم على ما فيه نوع مشقة مهمامكن بخلاف من تمكن في الاسلام فيحضره على الزيادة من نوافل الخير وفيه سرعة فهم الصحابة إيراد الشارح وطواعيتهم لما يشيرونهم على فعل الخير وفيه الصريح عما يجري بين المتخاصمين من اللفظ ورفع الصوت عند الحاكم وفيه جواز سؤال المدين الخطيئة من صاحب الدين خلافا لمن كرهه من المالكية واعتل بما فيه من محمل المؤنة وقال القرطبي لعل من اطلق كراهية أراد أنه خلاف الاولى وفيه شبهة الجهول كذا قال ابن التين وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان والله أعلم (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشروط) جمع شرط وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وهو عقلي كالحياة للعلم وشرعي كالطهارة للصلاة وعادى

كنصب السلم اصعد السطح ولغوى وهو المخصص كما في اكرم بنى ان جاؤا الى الجائين منهم فينعدم الا كرام المأمور به
 يا بعد ادم الجحى هو يوجد بوجوده اذا امتثل الامر قاله الجلال المحلى والمراد بالشروط هنا ما يصح منها مما لا يصح (عن عقبة بن
 عامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج) معناه
 عند الجمهور وأولى الشروط وحله بعضهم على الوجوب قال أبو عبد الله الابي وهو الاظهر لانه على الاول يلزم أن لا يجب
 شرط مطلقا لانه اذا كان الشرط الذى تستباح به الفروج ليس بواجب فغيره أخرى ومعلوم ان لما فى البياعات وغيرها
 شروطا لازمة لان لفظ الشروط هنا عام ٢٥٦ وانما كان النكاح كذلك لان أمره أحوط وبابه أضيق والمراد شروط لا تنافى

عقد النكاح بل تكون من
 مقاصده كاشتراط العشرة
 بالمعروف وأن لا يقتصر فى شئ
 من حقوقها اما شرط بخلاف
 مقتضاه كشرط أن لا يتسرى
 عليها ولا يسافر بها فلا يجب الوفاء
 به بل يلغى الشرط ويصح النكاح
 بهر المثل فهو عام مخصوص لانه
 يخرج منه الشروط الفاسدة
 وقال أحمد يجب الوفاء بالشرط
 مطلقا لحديث الباب قاله النووي
 فى شرح مسلم لكن رأيت فى
 تنقيح المرداوى من الخنا بلة
 لنفسه مالا فى ذلك وقد أخرج
 هذا الحديث أبو داود والترمذى
 وابن ماجه فى النكاح والنسائي
 فيه وفى الشروط (عن ابى
 هريرة وزيد بن خالد) الجهنى
 رضى الله عنه ما قال
 ان رجلا من الاعراب لم يسم
 (أتى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال يا رسول الله
 أنشدك الله) أى سألتك الله
 أى بالله ومعنى السؤال هنا

اجره كذا فى رواية للبخارى وفى رواية أخرى فلها نصف اجره وعلى النسخة الاولى
 يكون للرجل الذى تصدقت امرأته من كسبه بغير ان نصف اجره على تقدير وقوع
 الاذن منه لها وعلى النسخة الثانية يكون للمرأة المصدقة بغير اذن زوجها نصف
 أجرها على تقدير اندها قال فى الفتح أو المعنى بالنصف ان اجره وأجرها اذا جمعا كان
 لها النصف من ذلك فكل منهما أجر كامل وهما اثنتان مكانهما نصفان قوله ان ارضخ
 بالصاد والهاء المعجمتين قال فى القاموس رضى له اعطاء معناه غير كثير قوله ولا نوعى
 فيومى الله عليك بالنصب ليكون جواب النهى والمعنى لا تجمى فى الوعاء وتجلى بالنفقة
 فتجازى بمثل ذلك (وعن سعد قال لما بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم النساء قالت
 امرأة جليدة كاهن من نساء مضر يا نبي الله انا كل على آياتنا وأبناؤنا قال أبو داود وأرى
 فيه وازواجننا فيكمل لنا من اموالهم قال الرطب تأكله وتمدينه رواه أبو داود وقال
 الرطب الخبز والبقول والرطب وعن جابر قال شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فبعد أبدا صلا قبل الخطبة بلا اذان ولا اقامة ثم قام متوكل على بلال قاهر
 بتقوى الله وحث على طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء
 فوعظهن وذكرهن وقال تصدقن فان أكثركن حطب جهنم فقامت امرأة من
 سطة النساء سقعا الخدين فقالت لم يا رسول الله قال لانكن تكثرن الشكاة
 وتكفرن العشير قالت فجعلن يتصدقن من حلين يلقين فى قوب بلال من اقراطهن
 وخواتمهن متفق عليه) حديث سعد بن عبد الله عن أبي داود والمنذرى ورجال
 اسنادهم رجال الصحيح الاصحاح بن سوار وقد وثقه ابن حبان وقال يعزب قوله قال
 الرطب بفتح الراء وسكون الطاء المهمل والرطب المذكور آخره بضم الراء وفتح
 الطاء قال فى القاموس الرطب ضد اليابس ثم قال وبضمة وبضمين الرعى الأخضر
 من البقل والشجر قال وعزب رطب مرطب وارطب الفضل حان أو ان رطبه وفى

القسم كانه قال أقسمت عليك بالله أو ذكرك الله (الاقضية) أى ما أطلب منك الا قضاء له (لى بكتاب الله) الحديث
 أى يحكم الله أو المراد به ما كان من القرآن متلو ففسدت تلاوته وبقي حكمه وهو الشيخ والشيخة اذا نيا فارجوهما البتة
 نكالا من الله (فقال الخصم الآخر وهو أفته منه) أى يحسن مخاطبته وأديه أو أفته منه فى هذه القصة لوصفها على وجهها
 (نم فاقض بيننا بكاب الله واتخذنى) فى ان أقول وهذا الاستدلال من حسن الادب فى مخاطبة الكبير (فقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قل قال ان ابني كان عسيقا) أى أجيرا القائل هو الخصم الثانى كما هو ظاهر السياق وجزم الكرماني بانه
 الاول والاول أولى (على هذا فى نى) ابنه (بامرأته) أى بامرأة الرجل (وانى أخبرت ان على ابني الرجيم) لكونه كان بكرا
 واعترف (فاقديت) ابني (منه بمائة شاة) من الغنم (ووليدة) جارية (فألت أهل العلم) أى العصاة الذين كانوا يفتنون

في العصر النبوي وهم الخلقاء الاربعة واني بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت الانصاريون وزاد ابن سعد عبد الرحمن بن عوف (فاخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام) من البلاد الذي وقع فيه ذلك (وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم والذي نفسي بيده لا قضين ينسكيا بكتاب الله) أي بحكمه أو بما كان قرآنا قبل نسخ افظه (الوليدة والغنم رد) أي مردود (عليك) أطلق المصدر على المفعول مثل نسج اليمن أي يجب ردهما عليك (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) لانه كان بكرًا واهترف هو بالزنا لان اقرار الاب عليه لا يقبل نعم ان كان هذا من باب الفتوى فيكون المعنى ان كان ابنك زني وهو بكر فخذ ذلك (اغديا انيس) مصغرا (الى امرأة هذا فان اعترفت) ٢٥٧ بالزنا وشهد عليها اثنان (فارجهما) لانها كانت محصنة (قال فقد اعلمها)

أنيس (فاعترفت) بالزنا (فامر به رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فرجت) يحتمل أن يكون هذا الامر هو الذي في قوله فان اعترفت فارجهما وان يكون ذكره لأنها اعترفت فامر ثانيا ان يرجهما قال في نيل الاوطار وقد استشكل بعنه صلى الله عليه وآله وسلم في المرأة مع امره صلى الله عليه وآله وسلم لم يأت في الفاحشة بالستر واجيب بأن بعنه صلى الله عليه وآله وسلم اليها لم يكن لاجل اثبات الحد عليها بل لانها لما قذفت بالزنا بعث اليها التسكر فقطال بحد القذف او تعفو او تقرر بالزنا فيسقط حد القذف انتهى قال النووي ولا بد من هذا التأويل لان ظاهره أنه بعث ليطلب اقامة حد الزنا وهذا غير مراد لان حد الزنا لا يجتاط له بالتجسس بل لواقع الزاني استحباب أن يعرض

الحديث دليل على أنه يجوز للمرأة أن تأكل من مال ابنها رابعا وزوجها بغير إذنهم وتم ادعى ولكن ذلك مختص بالامور المأكولة التي لا تدخر فلا يجوز لها أن تهادى بالشباب والدرهم والدنانير والحبوب وغير ذلك وقوله انا كل بكسر الهـ حمزة وتشديد النون وكل يفتح الكاف وتشديد اللام خبران أي فمن عيال عليهم ليس لامن الاموال ما تنفع به قوله فقامت امرأة قال الحافظ لم أقف على تسمية هذه المرأة الا أنه يحتج في خاطري أنهم أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطيبة النساء فانهم اوتوا اصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما بالفظ خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى النساء وأنامهن فقال يا معشر النساء انكن أكثر حطب جهنم فتأديت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت عليه جريئة ولم يارسول الله قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تكن تكفرن اللعن وتكفرن العشير فلا يبعد أن تكون هي التي اجابته فان القصة واحدة فقوله من سطة النساء أي من خيارهن والسفهاء التي في خدها غيرة وسواد والعشير المراد به هنا الزوج والحديث فيه فوائد منها ما ذكره المصنف ههنا لاجله وهو جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف على اذن زوجها او على مقدار معين من مالها كالثلث ووجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال عن ذلك كما قال القرطبي ولا يقال في هذا ان أزواجهن كانوا حاضرا لان ذلك لم ينقل ولونقل فليس فيه تسليم أزواجهن لهن ذلك فان من ثبت له حق فلا يصل بقاءه حتى يصرح باسقاطه ولم ينقل أن القوم صرحوا بذلك وسيأتى الخلاف في ذلك قريبا ومنها أن الصدقة من دوافع العذاب لانه أمرهن بالصدقة ثم علل بانهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك ومنها بدل النصيحة والاعلاظ لمن احتجج الى ذلك في حقه ومنها جواز طلب الصدقة من الاغنياء للمحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج ومنها مشروعية وعظ النساء وتعليمهن أحكام الاسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن وحثهن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجاس منفرد ومحل ذلك كله اذا أمنت الفتنة والمفسدة (وعن عبد الله بن عمرو ان النبي

٢٣ نيل خا له بالرجوع ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فاقدمت منه الخ لان ابن هذا كان عليه جلد مائة وتغريب عام وعلى المرأة الرجم فجعلوا في الحد القداء بمائة شاة وواحدة كأنهم ما وقعوا شرطا لسقوط الحد عنهم فافلا يصل هذا في الحدود كذا قالوا وفيه تعسف لا يخفى لان الذي وقع انما هو صلح وهذا الحديث ذكره البخاري في مواضع مختصرا ومطولا في الصلح والاحكام و لم يأت في الوالد كالة والاعتصام وخبر الواحد وهذا من تمام فقهه رحمه الله تعالى ويلوغة رتبة الاجتهاد الكامل وأخرجه بقبية الجماعة أيضا (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال لما فدع) بالفاهم والعين المحركتين وضبطه الكرماني كالصغاني بالغين وتشديد الدال من الفدغ وهو كسر الشئ الجوف (أهل خير عبد الله بن عمر قام) أبوه (عمر رضى الله عنه خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم كان عامل يهود خيبر على أموالهم) أي التي كانت لهم قبل

أن يقبضهم الله على المسلمين (د قال) لهم (نقركم ما أقركم الله) أي ما قدر الله أن تترككم فذا شئنا فخرجناكم منهم أينما كان الله قد أخرجكم (وان عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك فعدى عليه) أي ظلم على ماله (من الليل) والقوم من فوق بيت (فقدعت يدها ورجلاه) قال في القاموس القدح بحركة أعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى أنسيما وهو المنقش على ظهر القدم أو ارتفاع الخص القدم حتى لو وطئ الأقدع عمقورا ما آذاه أعوج في المفاصل كأنهم ما قدر زالت من موضعها أو أكثر ما يكون في الأرض أخ خاقة أو دبغ بين القدم وبين عظم الساق ومنه حديث ابن عمر إنهم قد خيروا دفعوه من بيت فقدعت قدمه (وليس لنا هذا العدد ٢٥٨ غيرهم عدونا وفتحهم) أي الذين نتمهمهم (وقد رأيت أجلاهم)

أخرجهم من أوطانهم (فلما أجمع عمر على ذلك) أي عزم عليه (أنه أحد بني أبي الحقيق) بضم الحاء رؤساء اليهود (فقال يا أمير المؤمنين أخرجنا وقد أقرنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعاملنا على الأموال وشرط ذلك) أي أقرنا في أوطاننا (لنا فقال) له (عمر أظننت أني نسيت قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف بك إذا أخرجت من خير تعدو) أي تجرى (بك فلو ضل ليلة بعد ليلة) بفتح القاف وضم الهمزة والصاد بينهما ما أو ساكنة هي الناقصة الصابرة على السير أو الانشغال بالطويلة القوائم وأشار صلى الله عليه وآله وسلم إلى إخراجهم من خير فهو من إهلاك النبوة (فقال) أحد بني الحقيق (كانت هذه هزيلة من أبي القاسم) بضم الهاء وفتح الزاي ثم غير هزيلة ضد البلد أي لم تكن حقيقة وكذب

صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية إلا بأذن زوجها رواه أحمد والنسائي وأبو داود وفيه أن لا يجوز للمرأة أن تصرف ماله إذا ملك زوجها عهدهم رواه النسائي الترمذي الحديث سمعت عنه أبو داود والمنذري وقد أخرجه البيهقي والحاكم في المستدرک وفي إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديثه من قسم الحسن وقد صح له الترمذي أحاديث ومن دون عمرو بن شعيب هم رجال الصحيح عنه دأب داود وفي الباب عن خيرة امرأة كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه في الحديث امرأى عطية من العطايا وله عدل عن العطية إلى الأمر لما بين لفظ المرأة والأمر من الجنس الذي هو نوع من أنواع البلاغة وقد استدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز للمرأة أن تعطى عطية من ماله بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة وقد اختلف في ذلك فقال الأئمة لا يجوز لها ذلك مطلقا لا في الثلث ولا فيما دونه إلا في الشيء التافه وقال طائفة ومالك أنه يجوز لها أن تعطى ماله بغير إذنه في الثلث لا فيما فوقه فلا يجوز إلا ما ذنبه وذهب الجمهور إلى أنه يجوز لها ما طلقا من غير إذن من الزوج إذا لم تكن سفينة فإن كانت سفينة لم يجوز قال في الفتح وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة انتهى وقد استدل البخاري في صحيحه على جواز ذلك بأحاديث ذكرها في باب هبة المرأة لغير زوجها من كتاب الهبة ومن جملة أدلة الجمهور حديث جابر المذکور قبل هذا وحديث الباب على ما إذا كانت سفينة غير رشيدة وحمل مالك أدلة الجمهور على الشيء اليسير وجعل حده الثلث فما دونه ومن جملة أدلة الجمهور الأحاديث المتقدمة في أول الباب القاضية بأنه يجوز لها التصديق من مال زوجها بغير إذنه وإذا جاز لها ذلك في ماله بغير إذنه فبأولى الجواز في ماله أو الأولى أن يقال يتعين الأخذ بعموم حديث عبد الله بن عمرو وما ورد من أنواعها الخالفة له تكون مقصورة على موارد ها أو مخصوصة لمثل من وقعت له من هذا العموم وما مجرد الاحتمالات فليست مما تقوم به الحجة

* (باب ما جاء في تبرع العبد) *

عدوا لله (قال) عمر (كذبت يا عدو الله فاجلاهم عروا عطاهم) بعد أن اجلاهم قيمة ما كان لهم من الثمر ما لا وبلا (عن عمرو وضم من اقتاب وحبال وغير ذلك) جمع قتب وهو كاف الجمل وانما ترك عمر مطالبته بالقصاص لانه قد دفع لبلال وهو قائم فلم يعرف عبد الله من فدعه فاشكل الأمر وفي الفتح قال المهلب في القصة دليل على أن العداوة توضح المطالبة بالجنابة كما طالب عمر اليهود بدفع ابنه ورجح ذلك بأن قال ليس لنا عدو غيرهم فعاق المطالبة بشاهد العداوة وفيه أن أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل الجواز وهذا لا يقتضي حصر السبب في أجلاء عمر إياهم قال الحافظ ابن حجر وقد وقع في فيه شباه آخر أن أحدهما رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال ما زال عمر حتى وجد التثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يجتمع مع مجزرة العرب دينان فقال من كان له من أهل الكتابين عهد فليأت به

انفذ له والا فاني مجابكم فاجلاهم اخرجهم ابن ابي شيبة وغيره وثانيهم مارواه عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عثمان بن محمد
الاخشي قال لما كثر العيال اى الخدم في ايدى المساكين وقروا على العمل في ارض اجلاهم عمر ويحتمل أن يكون كل من
هذه الاشياء جزءا في اخرجهم والاجلاء الاخراج عن المال والوطن على وجه الازعاج والكرامة (عمر المسور بن
مخرمة ومروان) بن الحكم وقد سمعنا من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلى والمغيرة وام سلة وسهل بن
حنيفة وغيرهم (قالا خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة زمن الحديبية (يوم الاثنين لالذى القعدة
سنة ست من الهجرة في بضع عشرة مائة فلما أتى ذا الحليفة قلدا الهدى واشهره ٢٥٩ وأحرم منها بعرة وبعث بسر بن سفيان

عينا الخبر قرئ (حق) اذا كانوا
ببعض الطريق) اختصر البخاري
صدر هذا الحديث الطويل مع
أنه لم يسه به بطوله الا في هذا
الموضع وبقيته عنده في المغازي
كذا في الفتح وذكر المذوف
فراجع (قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) ان خالد بن الوليد
 بالغيم) بوزن عظيم بالغين
 المجمة وفي المشارق مخر قال
 ابن حبيب موضع قريب من مكة
 بين رابغ والحفصة (في خيل
 لقريش) وكانوا كما عند ابن سعد
 مائتي فارس فيهم عكرمة بن أبي
 جهل حال كونهم (طليعة) وهي
 مقدمة الجيش (نخذوا ذات اليمين)
 وهي بين ظهري الخضر في طريق
 تخرجه على ثنية المرار بكسر الميم
 مهبط الحديبية من اسفل مكة
 قال ابن هشام فملك الجيش ذلك
 الطريق فلما رأته خيل قريش قترت
 الجيش قد خالفوا عن طريقهم
 ركضوا راجعين الى قريش وهو

(عن عمير مولى أبي التهم قال كنت ملوكا فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتصدق
 من مال مولاي فبني قال نعم والاجر بينكم رواء مسلم وعنه قال أمرني مولاي ان أقدر
 له ما يحبني فمكينا فاطعمته منه فضرني فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فدكرت لذلك فدعاه فقال لم ضر بته فقال به طعى طعمي من غير أن أمره فقال الاجر
 بينكم رواء أحمد ومسلم والنسائي وعن سلمان ان أتي النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم بطعام وأنا ملوك فقلت هذه صدقة فامر أصحابه فأكلوا ولم يأكل ثم أتيت
 بطعام فقلت هذه هدية أهديتها لك أكرمك بها فاني رأيتك لانا كل الصدقة فامر
 أصحابه فأكلوا وكل معهم رواء أحمد وعن سلمان قال كنت استأذنت مولاي في ذلك
 فطبيب لي فاحتطبت حطبيا فبعته فاشتريت بذلك الطعام رواء أحمد حديث سلمان
 الاول في اسناده ابن ابي حنيفة وبقية رجاله رجال الصحيح وحديث سلمان الثاني في اسناده
 أبو مرة سألته بن معاوية قال في جمع الزوائد لم أجدهم ترجسه انتهى ويشهد له صحة
 معناه ما في صحيح البخاري من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا أتى بطعام يسأل أهديه أم صدقة فان قيل صدقة قال لأصحابه كالأول وان قيل هدية
 ضرب بيده فكل معهم والاحاديث في هذا الباب كثيرة قوله قال نعم والاجر بينكم كآية
 دليل على انه يجوز للعبد أن يتصدق من مال مولاه وأنه يكون شريكا للمولى في الاجر
 وقد روي البخاري في صحيحه لذلك فقال باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يتناول بنفسه
 وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أحد المتصدقين ثم أورد حديث
 عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير
 مفسدة كان لها أجرها بما انفقت وزوجها أجرهما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص
 بعضهم أجر بعض قال ابن رشد نبيه يعني البخاري بالترجمة على ان هذا الحديث مفسر
 له بالان كلاما من الخازن والمسلم والمرأة أمين ليس لها ان يتصرف الا باذن المالك نصا أو

معنى قوله (فوالله ما شعر بهم خالد حتى اذا هم بقترة الجيش) أي عباده الاسود (فانطلق) خالد (يركض) بضرب برجله دأبته
 استهجا للسير (نذيرا) منذرا (لقريش) يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا
 كان بالثنية) أي ثنية المرار (التي يهبط عليهم) أي على قريش (منها بركت به) صلى الله عليه وآله وسلم (راحاته فقال الناس
 حل حل) بفتح الحاء وسكون اللام زجر للراحلة اذا جعلها على السير وقال الخطابي ان قلت حل واحدة فبالسكون وان أعدتها
 فقلت الاولى وسكنت الثانية وحكى السكون فيهما ما والتأوين كمنظيره في صحيحه يقال حللت فلانا اذا أزجته عن موضعه
 (فألت) أي تمادت في البرول وعدم القيام فلم تبسج من مكانها وهو من الإلحاح (فسالوا خلات القصواء خلات القصواء) مرتين
 أي حُرِّبَتْ ونصبت والخلاء للابل كالحران للخيول وقال ابن قتيبة لا يكون الخلاء الا للذوق خاصة وقال ابن فارس لا يقال

للعمل خلالكن الخ والقصواء انتم لناقته صلى الله عليه وآله وسلم وقيل كان طرف اذنه ماعطو عا (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما خلاص القاصواء) أي ما حرت (وما ذلها بخلق) أي ليس الخلاص لها بمادة كما حسبتم قال ابن بطال في هذا جواز الاستنار عن طلائع المشركين وما حاجتهم الجديش طلبا لغزتهم وجواز السفر وحده للعاجلة وجواز التنسك عن طريق سهلة إلى الوعرة لمصلحة وجواز الحكم على النبي بما عرف من عاداته وان جاز أن يطارأ عليه غيره واذ وقع من شخص هفوة ولا يعهد منه مثالا لا ينسب اليه او يرد على من نسب اليه او معذرة من نسب اليه بمن لا يعرف صورة حاله لان خلاص القاصواء هو لا خارق العادة لكان مانعة العصاة ٢٦٠ يعاتبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لهدوهم في ظنهم وفيه جواز

التصرف في ملك الغير بالمصلحة بغير اذنه الصريح اذا كان سبق منه ما يدل على الرضا بذلك لانهم لما قالوا احل حل فزبروها بغير اذن لم يعاتبهم عليه ذكره في الفتح (ولكن حبسها) أي القاصواء (حابس القيد) عن مكة أي دخولها لانهم لو دخلوا مكة على تلك الهيئة وصدهم قريش عن ذلك لوقع بينهم ما يفضي إلى سفك الدماء ونهب الاموال ~~كان~~ سبق في العلم القديم انه يدخل في الاسلام منهم جماعات وسيخرج من اصحابهم فاس يسلمون ويجهلون وكان بمكة في المدينة جمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان فلو طهرت القاصية مكة لما آمن أن يصاب منهم فاس بغير عمد كما أشار إليه تعالى في قوله ولولا رجال مؤمنون الآية وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة

عرفا بالاجال أو تفهيم لا انتهى ولكن الرواية الاخرى من الحديث مشهورة بان يكتب للعبد أجر الصدقة وان كان بغير اذن سيده لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم بان الاجر بينهما بعد ان قال له سيد العبد انه يعطى طعامه من غير امره قوله ان اقدر الحب بفتح الهـ مزة وسكون القاف وكسر الهال المهملة أي اجعله في القدر والقدير والقادر ما يطبخ في القدر ويطاق أيضا على القسمة قال في القاموس قدر الرزق قسمه وقال أيضا قدرته اقدره قدارة هيأت ووقت وآي اللحم المذكور هو بالمد بزنة فاعل من الاباء وقد قدمنا في هذا الشرح التنبيه على ذلك وانما أعدناه ههنا لكثرة التباسه

(كتاب الوقف)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاثة اثنى عشر صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له روى الجماعة الا البخاري وابن ماجه * وعن ابن عمر ان عمر اصاب أرضا من أرض خيبر فقال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنقص عندي منه فأتانا نبي فقال ان شئت حبست أصلها وتصدق بها فصدق بها عمر على ان لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء ودوى القرى والرهاب والفسيف و ابن السبيل لاجنح على من ولها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غيره قول وفي لفظ غير متائل مالارواء الجماعة وفي حديث عمرو بن دينار قال في صدقة عمر ليس على الولي جناح ان يأكل ويؤكل صديقه غير متائل قال وكان ابن عمر هو يلى صدقة عمرو ويهدى له من أهل مكة كان ينزل عليهم أخرجه البخاري وفيه من الفقهاء من وقف شيئا على صنف من الناس وولده منهم دخل فيه * وعن عثمان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة وادى بها ما يستعذب غير بئر رومة فقال من يشتري بئر رومة فيجعل فيها ولوا مع دلاء المسلمين بخير له منه في الجنة فاشترى بها من

وان اختلفت الجهة الخاصة لان اصحاب القيل كانوا على باطل محض واصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض صلب ولكن جاء التشبيه من جهة ارادة الله منع الحرم مطلقا أمامن أهل الباطل فواضح وأما من أهل الحق فلهما في الذي تقدم ذكره وفيه ضرب المثل واعتبار من بقي عن مضي (ثم قال والذي نفسي بيده) فيه تأكيد القول باليمين ليكون ادعى الى القبول قال في الفتح وقد حفظ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخلف في أكثر من ثمانين موضعا قاله الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى فيها الهدى (لايسألوني) أي قريش (خطئة) بضم الميم أي خصلة (يعظمون فيها حرمت الله) يكونون بسميها عن القتال في الحرم تعظيما له (الا أعطيتهم اياها) أي اجبتهم اليها وان كان في ذلك تحمل مشقة قال السهيلي لم يقع في شيء من طرق الحديث انه قال ان شاء الله تعالى مع أنه مأمور به في كل حال والجواب انه كان أمرا واجبا حتميا فلا يحتاج فيه إلى الاستفتاء كذا قال

ويعقب انه تعالى قال في هذه القصة لتدخل المسجد الحرام ان شاء الله آمنين مع تحقق وقوع ذلك تعليلنا وارشادنا فالاولى
الحمل على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون الكهف مكبة اذ لا مانع ان
يتأخر نزول بعض السورة (ثم زجرها) أى النافذة (فوثبت) أى قامت (فعدل) صلى الله عليه وآله وسلم (عنهم) وفى رواية تعد
قولى راجعاً وفى رواية ابن اميرى فقال للناس انزلوا قالوا يا رسول الله ما بالواذى من ماء ننزل عليه (حتى نزل بأقصى الحديبية)
واكثرها من الحرم (على غمد) قال فى القاموس التمدد ويحمره وكتاب الماء القليل لا مادة له أو ما يبقى فى الجلد أو ما يظهر فى الشتاء
ويذهب فى الصيف انتهى وقوله (قليل الماء) قيل تاكيد لدفع توهم ان ٢٦١ يرادفة من يقول ان التمد الماء الكثير

وعورض بأنه انما يتوجه ان
لوثبت فى اللغة ان التمد الماء
الكثير واعترض فى المصايح
قوله تاكيد بأنه لو اقتصر على
قليل امكن أجمع اضافته الى
الماء فيش كل وذلك لانه لا تقول
هذا ماء قليل الماء نعم قال
الداودى التمد العين وقال غيره
حتره فيها ماء فان صح فلا اشكال
(بتعرضه) أى يأخذه (الناس
تعرضا) من باب التكلف أى
قليل لاقليه لا قال صاحب العين
التعرض جمع الماء بالكفين (فلم
يلبسه) بضم اوله وسكون اللام
من الالباب وقال ابن التين يفتح
اللام وكسر الواو المقتلة أى
لم يتبركه كونه يلبس أى يقسم
(الناس حتى نزحوه) لم يبقوا
منه شيئا يقال نزحت البئر على
صيفه واحدة فى التعدى
والزوم (وشكى) مبنيا للمفعول
(الى رسول الله صلى عليه وآله
وسلم العطش فانزع سهما من

صلب مالى رواه النسافى والترمذى وقال حديث حسن وفيه جواز ارتفاع الواقف
بوقفه العام) حديث عثمان أخرجه البخارى أيضا تعليقا لقوله الامن ثلاثة أشياء فيه
دليل على أن ثواب هذه الثلاثة لا ينقطع باموت قال العلماء معنى الحديث ان عمل الميت
ينقطع بموته وينقطع تجدد الثواب له الا فى هذه الاشياء الثلاثة لكونه كائنها فان الولد
من كعبه وكذا ما يخلفه من العلم كالنصف والتعليم وكذا الصدقة الجارية وهى
الوقف وفيه الارشاد الى فضيلة الصدقة الجارية والعلم الذى يبقى بعد موت صاحبه
والترجى الذى هو سبب حدوث الاولاد وهذا الحديث قد قدمنا الكلام عليه وعلى
ما ورد مورده فى باب وصول ثواب القراءة للمهدة الى الموتى من كتاب الجنائز قوله ارضا
بخير هى المسماة بنخ كفى رواية للبخارى وأحمد ومغنى يفتح المثناة والميم وقبل بسكون
الميم وبعد هاء غين محجمة قوله أنفس منه النفيس الجيد قال الداودى سمي نفيسا لانه
ياخذ بالنفس قوله ونصدق بها أى بمنفعته وفى رواية للبخارى حبس أصلها وسجل
عمرته وفى أخرى له تصدق بعمره وحبس أصله قوله ولا يورث زاد الدارقطى حميس
مادامت السموات والارض وفى رواية للبيهقى تصدق بعمره وحبس أصله لا يباع ولا يورث
قال الحافظ وهذا ظاهر ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف بقية
الروايات فان الشرط فيه باظهاره من كلام عمر وفى البخارى بلانظ فقال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم تصدق بأصله لا يباع ولا يورث ولا يورث ولكن ينفق عمره وفى البخارى
أيضا فى المزارعة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم له من تصدق بأصله لا يباع ولا يورث
ولكن ينفق عمره ننته صدق به فهذا امر يح ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ولا منافاة لانه يمكن الجمع بأن عمر شرط ذلك الشرط بعد ان أمره النبي صلى الله عليه
وآله وسلم به فى الرواية من رفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من وقفه على عمر
لوقوعه منه امتثالاً لامر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم به قوله وذوى القربى قال
فى الفتح يحتمل أن يكون هم من ذكر فى الخس ويحتمل أن يكون المراد بهم قريى الواقف

كأنه) بكسر الكاف جمع بقية القى فيه النبيل (ثم أمرهم أن يجعلوه) أى السهم (فيه) أى فى الخدم وروى ابن سعد من
طريق أبى مروان حدثنى أربعة عشر رجلا من الصحابة ان الذى نزل البئر ناجية بن الاخيم وقبل هونا جبة بن جندب وقبل
البراء بن عازب وقبل عبد بن خالد حكا عن الواقدى ووقع فى الاستيعاب خالد بن عبادة قاله فى المقدمة وقال فى الفتح ويمكن
الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالحفر وغيره (فوالله ما زال يجيش) أى يثور ويرفع (لهم بالرى) بكسر الراء (حق صدره) أى
أى دجعه واروا بعد ورودهم عطاشا ونا. ابن سعد حتى اغترفوا آباً يذهبهم جلاوسا على شفير البئر (فبينما هم كذلك اذ جاء بديل
ابن ورقاء الخزاعى) الصحابى المشهور (فى نفر من قومه من خزاعة) منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية فهما قاله الواقدى
وخارجة بن كرز ويزيد بن أمية بكافى رواية عمرو (وكانوا) أى بديل والنفر الذين معه (عينة نصح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله (وسلم) أي موضع قبره وامانته فشبّه الصدر بالعبية التي هي مستودع خير الثياب وكانت خراقة (من أهل تهامة) بكسر الفوقية مكة وما حواها لا يخفى مسلمهم ولا مشركهم عنه شيئا كان بركة وكان الأصل في موالاته خراقة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن بني هاشم في الجاهلية كانوا يتخالفون مع خراقة فاستمر وأعلى ذلك في الاسلام وفيه جواز الاستئصاح من بعض المعاهدين وأهل الذمة إذا دلت القرائن على نصحهم وشهدت التجربة بآثارهم أهل الاسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ويسر تهادنهم جواز استئصاح بعض ملوك العدو واستظهارا على غيرهم ولا يله ذلك من موالاته الكفار ولا من موادة أعداء الله بل من ٢٦٢ قبيل استخدامهم وتقليل شوكة جمعهم وانكسار بعضهم ببعض ولا يلزم من

ذلك جواز الاستئصاح بالمشركين على الاطلاق (فقال) بديل (اني تركت كعب بن اؤي وعامر بن اؤي نزولوا اعداء مياه الحديبية) جمع عبد بالكسر والتشديد وهو الماء الذي لا انقطاع لمادته كالعين والبرق وفيه أنه كان بالحديبية مياه كثيرة وان قرشا سبقوا الى النزول عليها ولذا عطش المسلمون - يزلوا على التمدد المذكور (ومعهم العوذ) يضم العين وسكون الواو جمع عاذ أي النوق الحديبية التي تحتاج ذات اللين (المطافيل) الامهات التي معها اطفالها ومراده انهم يخرجوا معهم بذوات الالبان من الابل ليتزودوا بالبان ولا يرجعوا - حتى يمنعوه وقال ابن قتبية يريد النساء والصبيان وليكنه استعمار ذلك يعني انهم يخرجوا معهم بناتهم وأولادهم لارادة طول اللتام وليكون أدعى الى عدم الفرار ويحتمل ارادة المعنى

وبه - هذا جزم القرطبي قوله والضيف هو من نزل بقوم يريد القرى قوله ان ياكل منها بالمعروف قيل المعروف هنا هو ما ذكر في ولي البيت وقد تقدم الكلام على ذلك في باب ما يحل لولي البيت من كتاب التقياس قال القرطبي جرت العادة بان العامل يأكل من غرة الوقف - حتى لو اشترط الواقف ان العامل لا يأكل لاستفح ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد ان يأخذ منه بقدر عمله والاول أولى كذا في الفتح قوله - غير مقل أي غير متخذ منها مالا أي ملوكا قال الحافظ والمراد أنه لا يغلث شيئا من رقابها قوله - غير متأكل بمنزلة ثمة مثلثة بينهم - همة وهو اتخاذ أصل المال - حتى كأنه عنده قديم وأله كل شيء أصله قوله قال في صدقة عمر أي في روايته لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزني في الاطراف ورواه الاسماعيلي من طريق ابن أبي عرعرة عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قوله - وكان ابن عمر هو موصول الاسناد كما في رواية الاسماعيلي قوله لناس بين الاسماعيلي انهم آل عبد الله ابن خالد بن أسيد بن أبي العاص وانما كان ابن عمر يهدي منه أخذابا لشرط المذكور وهو ويؤكل صديقه - ويحتمل أن يكون انما أعطاهم - من نصيبه الذي جعل له ان يأكل منه بالمعروف - فان يؤخره ليهدي لأصحابه منه - قال في الفتح وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف وقد روى أحمد عن ابن عمر قال أول صدقة أي موقوفة كانت في الاسلام صدقة عمر وروى عمر بن شبة عن عمرو بن سعد بن معاذ قال سألتنا عن أول حبس في الاسلام فقال المهاجرون صدقة عمر وقال الانصار صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده الواقدي وفي مغازي الواقدي ان أول صدقة موقوفة كانت في الاسلام أراضى نخع - يريق بالمعجزة مصغرا التي أوصى بها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوقتها وقد ذهب الى جواز الوقف ولزومه جمهور العلماء قال الترمذي لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف الارضين وجاء عن شريح انه أنكر الحبس وقال أبو حنيفة - لا يلزم وخالفه جميع أصحابه الا زفر

الاعم وعند ابن سعد معهم العوذ المطافيل والنساء والصبيان (وهم مقاتلوكم وصادوكم) أي مانعوكم (عن البيت) وقد اطرأ (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انتم تجي لقتال أحدولكم كما جئناكم عقرين وان قرشا قد نكثتم الحرب) أي أبلغت فيهم - حتى أضعفت قوتهم وهزأتهم أو أضعفت أموالهم (واضرت بهم فان شاؤا ما دتكم) أي جعلت بيني وبينهم (عدة) معينة أترك قتالهم فيها (ويجئوا بيني وبين الناس) أي من كثر العرب وغيرهم (فان اظهروا فان شاؤا أن يدخلوا فبداخل فيه الناس) من طاعني (فعلوا والا) أي وان لم اظهر (فقد جوا) أي استراحوا من جهد القتال ولابن عاتق من وجه آخر عن الزهري فان ظهر الناس على - فذلك الذي يبعثون فصرح بما حذفه هنا من القسم الاول والتردد في قوله فان اظهروا ليس شكاً في وعده الله انه سينصره ويظهره بل على طريق التنازل ونرض الامر على ما يزعم الخصم (وان هم ابوا) أي امتنعوا (فوالذي

نفسى بيده لا قاتلهم على أمرى هذا حتى تنفرد سالفى) والسالفة صفحة العنق وكفى بذلك عن القتل لان القتل تنفرد
مقدمة عنه قال الداودى اى تنفصل رقبتي أى حتى أموت أو ابقى منفردا فى قبرى (وليفذن الله أمره) أى ليضيقه فى نصرة
دينه وحسن الاتيان بهذا الجزم بعد ذلك التردد للتنبية على أنه لم يورده الاعلى سبيل الفرض قال ابن المنير لعلى صلى الله عليه
 وآله وسلم نبيه بالادنى على الاعلى اى ان لى من القوة بالله والحول به ما يقتضى انى أقاتل عن دينه لو انفردت فكيف لا قاتل
 عن دينه مع وجود المسلمين وكثرتهم ونفاذ بصائرهم فى نصر دين الله تعالى وهو معص امره وفى هذا الفصل الذب على صحة
 الرحم والابقاء على من كان من اهلها وبذل النصيحة للتراب وما كان عامه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القوة والثبات
 فى تنفيذ حكم الله وتبليغ امره (فقال بديل سأبلغهم ماتقول ٢٦٣ قال فانطلق) بديل (حتى اتى قريشا قال انا قد

جئناكم من هذا الرجل) يعنى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 (وسمعهما يقول قولاً فان شئتم
 ان نعرضه عليكم فعلمنا فقال
 سفهاؤهم) معنى الواقدي منهم
 عكرمة بن ابي جهل والحكم بن
 ابي العاص (لاحاجة لنا ان نخبرنا
 عنه بشئ) وقال ذو الرأى منهم
 هات) بكسر التاء أى أعطى
 (مأهله) يقول قال سمعته يقول
 كذا وكذا اخذتهم بما قال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم
 زاد ابن اسحق فى روايته فقال
 لهم بديل انكم تهملون على محمد
 انه لم يأت لقتال انما جاء معقرا
 فاتهموه اى يديلا لانهم كانوا
 يعرفون ميله الى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقالوا ان كان
 كما يقول فلا يدخلها علينا عنوة
 (فقام عروة بن مسعود) بن
 معتب الثقفى أسلم ورجع الى
 قومه ودعاهم الى الاسلام فقتلوه
 (فقال أى قوم أستم بالوالد) أى

وقد حكى الطحاوى عن أبي يوسف أنه قال لو باع أبا حنيفة لقال به واحتج الطحاوى لابي
 حنيفة بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم حبس أصلها الا يستلزم التأيد بل يحتمل أن
 يكون أراد مدة اختياره قال فى القتح ولا يخفى ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله
 وقفت وحيت الا التأيد حتى يصرح بالشروط عند من يذهب اليه وكأنه لم يقف على
 الرواية التى فيها حبس ما دامت السموات والارض قال القرطبي راد الوقف مخالف
 للإجماع فلا يلتفت اليه انتهى وما يؤيد هذا ما ذهب اليه الجمهور حديث أبا حنيفة
 حبس ادراعه وأعتقه فى سبيل الله وهو متفق عليه وقد تقدم فى الزكاة ومن ذلك
 حديث أبي هريرة المذكور فى أول الباب فان قوله صدقة جارية يشعر بأن الوقف يلزم
 ولا يجوز نقضه ولو جاز النقض لكان الوقف صدقة منقطعة وقد وصفه فى الحديث بعدم
 الانقطاع ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يباع ولا يوهب ولا يورث كما تقدم فان
 هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم بيان لما هية التحييس التى أمر بها عمر وذلك يستلزم لزوم
 الوقف وعدم جواز نقضه والا لما كان تحييسا والمفروض أنه تحييس ومن ذلك حديث
 أبي قتادة عند النسائي وابن ماجه وابن حبان مرفوعا خير ما خلفه الرجل بعده ثلاث
 ولد صالح يدعوله وصدقة تجرى بيلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده والجرى يستلزم عدم
 جواز النقض من الغير ومن ذلك وقف أبي طلحة الآتى وقول رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لم أرى ان تجعلوا فى الأقربين وما روى من حديث أنس عند الجماعة ان
 حسان باع نصيبه منه فغ كونه فعله ليس بحجة قدروى انه أنكر عليه ومن ذلك وقف
 جماعة من الصحابة منهم على وأبو بكر والزبير وسعيد وعروة بن العاص وحكيم بن حزام
 وأنس وزيد بن ثابت روى ذلك كله البيهقى ومنه أيضا وقف عثمان لبريرة كاتى حديث
 الباب واحتج لابي حنيفة ومن معه بما أخرجه البيهقى فى الشعب من حديث ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما نزلت آية الفرائض لا حبس بعد سورة النساء
 ويجب عنه بأن فى اسناده ابن لهيعة ولا يحتج بمثله ويجب ان أيضا بان المراد بالحبس

مثل الاب فى الشفقة لولده) قالوا بلى قال وألست بالولد) مثل الابن فى التصح لو والده) قالوا بلى قال فهل تهمنى) أى تنسبوننى
 الى التهمة) قالوا لا) تهملك) قال أستم تعلمون أنى استنصرت أهل عكاظ) أى دعوتهم للقتال نصرة لكم) فلما بطوا على) امتنعوا
 وعجزوا) (جئناكم باهلى وولدى ومن أطاعنى قالوا بلى قال فان هذا) يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قد عرض لسكم خطة
 رشد) أى خصلة خير وصلاح وانصاف) (اقبلوها ودعوني) اتركوني) (آتبه) أى ابنى اليه) (قالوا اتته) أمر من أتى يأتى) (فاتاه)
 صلى الله عليه وآله وسلم عروة) (فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (عروة) (فخوامن
 قوله لبديل) السابق وأخبره انه لم يأت يذبح بابا كما زاد ابن اسحق) (فقال عروة عند ذلك) أى عند قوله لا قاتلهم) (اى محمد
 رأيت) اخبرنى) (ان استأصامت أمر قومك) أى استهلكتم بالكلية) (هل سمعت بأحد من العرب اجتاحت) اهلك) (أهلها قبلك)

بالكلمة (وان تكن الاخرى) أي الدولة اقومك فلا يخفى ما يفعله منكم قاله الكرماني وتبعه العيني بخواب الشرط محذوفاً
ففيه رعاية الادب مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث لم يصرح بالشيء غالبية وقال في المصباح التقدير وان تكن
الانحرى لم يفعله أصحابك وأما قول الزركشي التقدير وان كانت الدولة لا عدو وكان الظفر لهم عليه ك وعلى أصحابك فقال في
المصباح هذا التقدير غير مستقيم لما يلزم عليه من اتحاد الشرط والجزء لان الاخرى هي انتصار العدو وظفرهم قبول
التقدير الى أنه ان انتصر أعداؤك وظفروا كالتقدير الدولة لهم وظفروا (فاني والله لأرى وجوها) أي أعيان الناس (واني لأرى
أشوا من الناس) أي أخلاط من قبائل بني يثرب وروى أبو شامة عن السفة قال الثاني اخص من الاول (خليفة) أي حقيقة (أن
يقروا ويدعوك) يتكولون لان العادة تجرت ٢٦٤ ان الجيوش الجامعة لا يؤمن عليها الغرابة بخلاف من كان من قبيلة واحدة

قائم - يأتفون الغراب في المادة
ومعلم عروة ان مودة الاسلام
البلغ من مودة القرابة كما قيل
القوم اخوان صدق بينهم سبب
من المودة لم يعدل به نسب
(فقال له أبو بكر رضي الله عنه)
وكان خاف رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قاعدا (امصص)
أمر من مصص بمصص من باب
علم يعلم (بظلال) قطعة تبي
بعد الختان في فرج المرأة وقال
الداودي البظر فرج المرأة قال
السفاقي والذي عندها ل اللغة
انه ما ينفذ من فرج المرأة
يقطع عند خناضها وقال في
القاموس البظر ما بين اسكتي المرأة
الجمع بطور كالبظر والبظر بالنون
كقنفذ والبظارة وتفتح وأمة
بظراطويلة والاسم البظر محركة
واللات اسم احد الاصنام التي
كانت قريش وثقيف يعبدونها
وقد كانت عادة لعرب الشام بذلك
تقول ليحصر بظرامه فاستعار

المذكور توقف المال عن وارثه وعدم اطلاقه الى يده وقد أشار الى مثل ذلك في النهاية
وقال في البحر اراد حبس الجاهلية للسابقة والوصيلة والحام لمنافيس في آية الميراث
منع الوقف لا فتراقهم ما انتهى وأيضاً لو فرض أن المراد بحديث ابن عباس الحبس
الشامل للوقف لكونه نكرة في سياق النفي لكان مخصوصاً بالحدوث المذكور في الباب
واحتج لهم أيضاً على عدم لزوم حكم الوقف بما رواه الطحاوي وابن عبد البر عن الزهري
ان عمر قال لولا اني ذكرت صدقي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لرديتها وهو يشعر
بأن الوقف لا يمنع الرجوع عنه وان الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم فذكره أن يفارقه على أمر ثم يخالفه الى غيره ويجاب عنه بأنه لا حجة في
أقوال الصحابة وأفعالهم الا اذا وقع الاجماع منهم ولم يقع ههنا أيضاً هذا الاثر منقطع
لان الزهري لم يدرك عمر فالحق ان الوقف من القربات التي لا يجوز نقضها به - دفعها
لاللواقف ولا غيره وقد ذكر في البحر عن محمد بن أبي ليلى ان الوقف لا ينقض الا بعد
القبض والا فلا واقف لرجوع لانه صدقة ومن شرطها القبض ويجاب بأنه بعد التصبب
قد تعذر الرجوع والحاقه بالصدقة الحاق مع الفارق قوله من يشترى بئر رومة بضم الراء
وسكون الواو وفي رواية للبعوي في الصحابة من طريق بشر بن بشير الاسلمي عن أبيه انها
كانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القرابة بعد فقال له النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تبعتها بعين في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعلي غيرها
مبلغ ذلك عثمان فاشترها بمئة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال أتجعل لي ما جعلت له قال نعم قال قد جعلته للمسلمين وللناس في طريق الاحنف
عن عثمان قال اجعلها قايمة للمسلمين وأجرها لك وزاد أيضاً في رواية من هذه الطريق
ان عثمان قال ذلك وهو محصور وصدقه جماعة منهم علي بن أبي طالب عليه السلام
وطهارة الزبير وسعد بن أبي وقاص قوله فيجعل فيها دلاء المسلمين فيه دليل على أنه
يجوز لوقف أن يجعل لنفسه نصيباً من الوقف ويؤيده جعل عمر لمن ولّى وقته ان يأكل

ذلك أبو بكر رضي الله عنه في اللات تعظيمهم بها وقصد المبالغة في سب عروة بقائمة من كان يعبد مقام امه ووجهه على منه
ذلك ما أغضب به من نسبته الى الغر قال في الفتح وفيه جواز النطق بما يثبت من لفاظ لا رادة زجر من بداهته ما يستحق
به ذلك وقال ابن المنبر في قول أبي بكر تحسيس للعدو ولولئهم وتعرض لالزامهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله عن ذلك
علوا كبيراً بانهم لو كانت بنتاً كان لها ما يكون للانات (نحن نفر عنه وندعه) استفهام انكارى (فقال) أي عروة (من ذا) أي
المتكلم (قالوا أبو بكر قال) عروة (أما والذي نفسي بيده لولايد) أي نعمة ومنصة (كانت لك عندي لم أجرك) أي اكافئك (بها
لاجبتك) وبين الزهري ان هذه البدأ عروة كان تحمل بديهة فاعانه أبو بكر بعون حسن وعند الواقدى عشرة فلا نص (قال
وجعل) عروة (يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلمها متكلم كلة أخذ بلحيته) الشريفة على عادة العرب من تناول الرجل

ثلية من يكلمه لاسيما عند الملاطعة قال في الفتح وفي الغالب انما يضمن ذلك الظن بالظن لئلا يكن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفضي لعروة عن ذلك اسماء له ونالها (والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه السيف) قصد الحراسة (وعليه) أي على المغيرة (المغفر) ليستخفي من عروة عنه (فكأما أهوى عروة بيده إلى الحية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب يده) اجلالا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعظيما (بشعل السيف) وهو ما يـكون أسفل القراب من فضة أو غيرها (وقال له أنريدك عن حية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) زاد عروة بن الزبير فانه لا ينبغي لمشارك أن يحسه (فرفع عروة رأسه فقال من هذا) الذي يضرب يدي (قالوا المغيرة بن شعبة) وعند ابن اسحق فتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له عروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة ٢٦٥ قال في الفتح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من

حديث المغيرة نفسه باسناد صحيح وأخرجه ابن حبان (فقال) عروة مخاطبا للمغيرة (أي غدر) برنة عمر معدول عن غادر مباغاة في وصفه بالغدر (الست أسعى في غدرتك) أي في دفع شر خيانتك يذل المال (وكان المغيرة) قبل اسلامه (محب قوم في الجاهلية) من رؤسهم من بني مالك لما خرجوا زائرين المقوقس بمصر فاحسن اليهم وقصر بالمغيرة فحصلت له الغيرة منهم لانه ليس من القوم فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر فلما سكروا ناموا غدا بهم (فقتلهم جميعا) وأخذوا أموالهم فلما بلغ ثقيفا فعل المغيرة تداعوا للقتال فسعى عروة عم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفسا واصطلحوا فهذا هو سبب قوله أي غدر (تم جاء) إلى المدينة (فاسلم) فقال له أبو بكر ما فعل المالكون الذين كانوا معك قال قتلهم وجئت بالسلامة إلى

منه بالمعروف وظاهره عدم الفرق بين أن يكون هو الناظر أو غيره قال في الفتح ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأربع عنه وقال به ابن شعبان من المالكية وجهه ورهم على المبع الا اذا استغنى لنفسه شيئا يسيرا بحيث لا يتهم انه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصفه فيه محمد بن عبد الله الانصاري شيخ البخاري جزأ ضغما واستدل له بقصة عمر هذه وبقصة راكب البدنة وحديث أنس في انه صلى الله عليه وآله وسلم أعتق صفية وجعل عتقها صداقا لها ووجه الاستدلال به انه أخرجهما عن ماله بالعتق وردها اليه بالشرط اه وقد حكى في البصر جواز الوقف على النفس عن العترة وابن شبرمة والزبير وابن الصباغ وعن الشافعي ومحمد والناصر انه لا يصح الوقف على النفس قالوا لانه غايك فلا يصح ان يتملكه نفسه من نفسه كالبائع والهبة ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم سبل الثرة وتبيل الثرة تملكها لاغير قال في الفتح ونعقب بان امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه تملكه لنفسه انما هو لعدم الفائدة والفائدة في الوقف حاصله لان استحقاقه اياه ملكا غير استحقاقه اياه وقنا اه ويؤيد صحة الوقف على النفس حديث الرجل الذي قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عندى دينار فقال تصدق به على نفسك أخرجه أبو داود والنسائي وأيضا المقصود من الوقف تحصيل القرية وهي حاصله بالصرف إلى النفس

(باب وقف المشاع والمنقول)

(عن ابن عمر قال قال عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المائة درهم التي لي بخيبر لم أصب ما لاقط أعجب الي منها قد أردت ان أتصدق به ا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم احبس أصلها ووسـبل غرتها واه الناساني وابن ماجه * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتبس فرسا في سبيل الله ايماناً واحتساباً فإن شيعته وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسنات رواه أحمد والبخاري * وعن ابن عباس قال

٢٤ نيل خا رسول الله اخمس أولي رأيه فيها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما الاسلام فاقبل) أي أقبله (وأما المال فلمست منه في شيء) أي لا تعرض له لكونه أخذه غدر لان أموال المشركين وان كانت مغنومة عند الكفر فلا يحل أخذها عند الامن فاذا كان الانسان مصاحبا لهم فقد آمن كل واحد منهم صاحب فسفك الدماء وأخذ الاموال عند ذلك غدر والغدر بالكفار وغيرهم محظور وانما تحل أموالهم بالهاربة والغلبة ولعله صلى الله عليه وآله وسلم ترك المال في يده لامكان أن يسلم قومه فيرد اليهم أموالهم ويستفاد من القصة ان الحربى اذا اتلف مال الحربى لم يكن عليه ضمانه وهو أحد الوجهين للشافعية (ثم ان عروة جعل يرمق) أي يلحظ (أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعينيه) بالثنية (قال فوائه ياتضم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نخامة) ما يصعد من الصدر إلى الفم (الاب وقعت في كف رجل منهم فمدك لها) أي

بالخامة (وجهه وجلده) تبركاً بفضله زاد ابن اسحق ولا يسقط من شعره شيء الا أخذته (واذا أمرهم ابعدوا أمره) أي
أسرعوا الى فعله (واذا توضعوا كادوا يقتتلون على وضوئه) بفتح الواو فضله الماء الذي توضع به أرفع ما يجتمع من القطرات وما
يسيل من الماء الذي يشرأضه الشريعة عند الوضوء (واذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون) من الاحداد (اليه
النظر) أي ما يملونه ولا يدعون النظر اليه (تعظيمه) قال في الفتح فيه طهارة الخامة والشعر المتصل والتبرك بفضلات
الصالحين الطاهرة ولعل العصاة في ذلك بحضرة عروية وبالفوا في ذلك إشارة منهم الى الرد على ما خشيهم من فرارهم فكانهم
قالوا باسان الحال من بحب امامه هذه المحبة ويعظمه هذا التعظيم كيف يظن به انه يفر عنه ويسلمه اعدوه بل هو أشد اغتباطاً
به وبدينه ونصره من القبائل التي يراها ٢٦٦ بعضها بعضاً بمجرد الرحم ويستفاد منه جواز التوصل الى المقصود بكل طريق

سائق (فرجع عروية الى أصحابه
قال أي قوم والله اقد وفدت
على الملوك وفدت على قيصر)
غير منصرف للجمعة وهو لقب
لكل من ملك الروم هو من
الخاص بعد العام (وكسرى)
بكسر الكاف وفتح اسم لكل
من ملك الفرس (والنجاشي)
بفتح النون وتخفيف الجيم لقب
من ملك الحبشة وخص الثلاثة
بالذكر لانهم كانوا أعظم ملوك
ذلك الزمان (والله ان) بكسر
الهمزة نافية أي ما رأيت ملكاً
قط يعظمه أصحابه ما يعظم
أصحاب محمد صلى الله عليه وآله
(وسلم محمد) والله ان تخم نخامة
الا وقعت في كف رجل منهم
فذلك به وجهه وجلده واذا
أمرهم ابعدوا أمره واذا توضعوا
كادوا يقتتلون على وضوئه واذا
تكلم خفضوا أصواتهم عنده
وما يحدون اليه النظر تعظيمه
وانه قد عرف عليكم خطه رشد
فأقبلوها) قال في الفتح وفي مرسل

أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج فقالت امرأته زوجها الحجني مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما عندي ما أحجك عليه قالت الحجني على جلال فلان قال ذلك
حبيس في سبيل الله فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال اما انتك لو أحججتنا
علمه كان في سبيل الله رواه أبو داود وقد دهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
في حق خالد قد احببنا ادراعه واعتماده في سبيل الله) حديث ابن عمر أخرجه أيضاً
الشافعي ورجال اسناده ثقات وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة كما تقدم وله طرق عند
الشيخين وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه أيضاً البخاري
والنسائي مختصراً وسكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده ثقات وقد تقدم
نحوه من حديث أم معقل الاسدي في باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل من كتاب
الزكاة وحديث تحببنا خالد ادراعه واعتماده قد تقدم أيضاً في باب ما جاء في تحبيل الزكاة
من كتاب الزكاة قوله ان المائة السهم الخ استدل المصنف بهذا الحديث على صحة وقف
المشاع وقد حكى صحة ذلك في البحر عن الهادي والقاسم والناصر والشافعي وأبي يوسف
ومالك واحتج لهم بان عروية وقف مائة سهم بخير ولم تكن مقسومة وحكى في البحر أيضاً عن
الامام يحيى ومحمد انه لا يصح وقف المشاع لان من شرطه التعيين وحكى أيضاً عن المؤيد
بالله انه يصح فيما قسمته مما يات في غير التاديت الى منع القسمة أو بيع الوقف وعن أبي
طالب يصح فيما قسمته افرأز كالارض المستوية والافلا وأوضح ما احتج به من منع من
وقف المشاع ان كل جزء من المشترك محكوم عليه بالمال وكذا للشر يكتفي بالمال مع وقف
أحد الشر يكتفي أن يحكم عليه بحكمين مختلفين متضادين مثل صحة البيع بالنسبة الى
كونه ملوكاً وعدم الصحة بالنسبة الى كونه موقوفاً فيصنف كل جزء بالصحة وعدمها
ويتصف بذلك الجملة وأجاب صاحب المنار عن هذا بأنه نظير العتق المشاع وقد صح ذلك
هناك كحديث السمة الاعبد كما صح هنا واذا صح من جهة الشارع بطل هذا الاستدلال
وقد استدل البخاري على صحة وقف المشاع بحديث أنس في قصة بناء المسجد وان النبي

علي بن زيد عند ابن أبي شيبة قال عروية أي قوم قد رأيت الملوك وما رأيت مثل محمد وما هو بملك ولكن رأيت الهادي صلى
معه كوفاً وما أراكم الا تصيبكم قارعة فانصرف هو ومن اتبعه الى الطائف وفي قصة عروية هذه من ألفوا ما يدل على جوده عقله
وتفطنه وما كان عليه العصاة من المبالغة في تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتوقيره ومراعاة أموره وردع من جفا عليه
بقول أو فعل والتبرك بآثاره (فقال رجل من بني كنانة) هو الحليس مصغر ابن علقمة سيد الاحابيش كما ذكره الزبير بن بكار
(دعوني آتية فقلوا الله) فأتى (فلما أشرف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن) بضم الباء جمع بدنة وهي من الابل والبقر (فابعثوها) أي أنيروها (له فبعثت له
واستقبله الناس يلبون) بالعمرة زاد ابن اسحق فلما رأى الهادي سبيل عليه من عرض الوادي بقلاده قد حبس عن محله رجع

ولم يصل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن في مغازي عروة عند الحماكم فصاح الحليس وقال هلك كثر قريش ورب
 السكبة ان القوم انما أتوا عمارا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجل يا خابني كثرة فعلهم بذلك فيحتمل أن يكون خاطبهم
 على بعد (فلما رأى) الكثافي (ذلك) المذكور من البدن واستقبال الناس له بالتلبية (قال) متججبا (سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء
 أن يصدوا) أي يمنعوا (عن البيت فلما رجع الى أصحابه قال) لهم (رأيت البدن قد قلت) أي علق في عنقه هاشي لم يعلم انها هدى
 (واشعرت) أي طعن في سنامه بحيث سال دمها ليكون علامة للهدى أيضا (فلما رأى ان يصدوا عن البيت) زاد ابن اسحق
 وغضب وقال يا مدبر قريش ما على هذا ما قدنا كم أيسر عن بيت الله من جاءه فظلمه فقالوا كف عنا يا حليس حتى نأخذ
 لانفسنا ما نرضى وفي هذه القصة جواز الخدعة في الحرب واطهار ارادة ٢٦٧ الشيء والمقصود غيره وفيه ان كثير من
 المشركين كانوا يعظمون حرمان
 الاحرام والحرم وينكرون على
 من يصد عن ذلك فمكناهم ببقايا
 دين ابراهيم عليه السلام (فقام
 رجل منهم يقال له مكرز بن
 حنص) بن الاخيف من بني
 عامر بن لؤي (فقال دعوني آتية
 فقلوا اتية فلما أشرف عليهم)
 أي على النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأصحابه (قال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم هذا مكرز وهو
 رجل فاجر) أي غادر لانه كان
 مشهورا بالغدر ولم يصد ومنه في
 قصة الحديبية فجوز ظاهره وذكر
 الواقدي انه اراد أن يبيت المسلمين
 بالحديبية فخرج في خمسين رجلا
 فاختذه محمد بن مسلمة وهو على
 الحرس فأنفذ منهم مكرز فكأنه
 صلى الله عليه وآله وسلم اشار الى
 ذلك (فجعل) أي مكرز يكلم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فيمنما هو) أي مكرز (يكلمه)
 صلى الله عليه وآله وسلم (اذ جاء

صلى الله عليه وآله وسلم قال ثمانوني حاطكم فقالوا لا نطلب غنمه الا الى الله عز وجل
 وهذا ظاهر في جواز وقف المشاع ولو كان غير جائز لانكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قولهم هذا بين لهم الحكم وحكي ابن المنير عن مالك انه لا يجوز وقف المشاع اذ
 كان الواقف واحدا لانه يدخل الضرر على شريكه قوله من احتبس فرسا لم يملك فيه دليل
 على انه يجوز وقف الحيوان واليه ذهب العترة والشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة
 لا يصح اعدم دوامه وقال محمد لا يصح في الخيل فقط اذ هي معروضة للالتف وحديث
 الباب يرد عليهم ما يؤيد الصحة حديث عمر بن الخطاب المتقدم في باب من سعى المنصدق ان
 يشتري ما تصدق به من كتاب الزكاة فان فيه ان عمر جعل على فرس في سبيل الله واطلع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وقرره ونهاه عن شرائه برخص وقد ترجم عليه
 البخاري في كتاب الوقف باب وقف الدواب والكرراع والعروض والصامت ومن ادلة
 الصحة حديث ابن عباس المذكور وحديث يحيى بن خالد يدل على جواز وقف المنقولات
 وقد تقدم الكلام عليه

* (باب من وقف أو تصدق على اقربائه أو وصى لهم من يدخل فيه) *

(عن أنس ان أبا طلحة قال يا رسول الله ان الله يقول لن تمألوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
 وان أحب أموالى الى براء ما صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فصدعها يا رسول
 الله حيث أراك الله فقال يخرج ذلك مال راجع مرتين وقد صدعت أرى ان يجعلها في
 الاقربين فقال أبو طلحة افعل يا رسول الله فقصه أبو طلحة في أماربه ونحوه منفق
 عليه * وفي رواية ما نزل الله الاية ان تمألوا البر قال أبو طلحة يا رسول الله أرى
 ربنا يسألنا من أموالنا فاشهدك اني جعت أرضي ببراءة فقال اجعلها في قرابتك قال
 فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب روى أحمد ومسلم والبخاري معناه وقال فيه
 اجعلها الفقراء قرابتك قال محمد بن عبد الله الانصاري أبو طلحة زيد بن سهل بن الاسود بن

سهل بن عمرو) مصغرا (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقدم سهل لكم من امركم) وعند ابن ابي شيبة من حديث
 سلمة بن الأكوع قال بعثت قريش بسهيل بن عمرو وحويط بن عبد العزى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليهما الحو
 فلما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سهيلا قال سهل لكم من امركم وهذا من باب التفاوض وكان صلى الله عليه وآله
 وسلم ويجيبه فقال الحسن واثنى عن التبعيض في قوله من امركم ايذا تابان السهولة الواقعة في هذه القصة ليست عظيمة
 قبل ولعله صلى الله عليه وآله وسلم اخذ ذلك من التصغير الواقع في سهل فان تصغيره يقتضي كونه ايسر عظيم (فقال) سهيل
 (هات اكتب بيننا وبينكم كتابا) وفي رواية ابن اسحق فلما انتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم جرى بينهم القول حتى وقع
 بينهم الصلح على أن توضع الحرب بينهم عشر سنين وأن يأمن الناس بعضهم بعضا وأن يرجع عنهم عامهم هذا قال في الفهر وهذا

الثقة الذي ذكره ابن اسحق انه مدة الصلح هو المعتد به جزم ابن سعد واخرجه الحاكم من حديث علي نفسه وامام واقع في كامل ابن عدي ومستدرك الحاكم والوسط للطبراني من حديث ابن عمر ان مدة الصلح كانت أربع سنين فاسفاده ضعيف منكسر مخالف للصحیح وقد اختلف العلماء في المدة التي تجوز المهادنة فيها مع المشركين فقليل لا تجاوز عشرين سنين على ما في هذا الحديث وهو قول الشافعي والجمهور وروى قيل تجوز الزيادة والاول هو الرابع (فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم السكائب) هو علي بن ابي طالب (فقال له) (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اكتب باسم الله الرحمن الرحيم قال سبيل اما الرحمن فوالله ما ادري ما هو ولكن اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب) وكان صلى الله عليه وآله وسلم يكتب كذلك في بدء الاسلام كما كانوا يكتبونها في الجاهلية فلما نزلت آية لعل ٢٦٨ كتب باسم الله الرحمن الرحيم فادركتهم حجة الجاهلية (فقال المسلمون والله

لا نكتبها الا باسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اعلى رضى الله عنه (اكتب باسمك اللهم ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم اكتب (هذا ما قاضي عليه محمد رسول الله فقال سبيل والله لو كان لم انك رسول الله ما صدقناك عن البيت ولا قاتلناك ولكن اكتب محمد ابن عبد الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله اني لرسول الله وان كذبوني اكتب محمد بن عبد الله قال الزهري وذلك) أي اجابته صلى الله عليه وآله وسلم لسؤال سبيل حيث قال اكتب باسمك اللهم واكتب محمد بن عبد الله (لقوله) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يسلوني خطبة يعظمون فيها حرمات الله الا اعطيتم اياها فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم) على ان تخلوا بيننا وبين البيت العتيق فنطوف به فقال سبيل والله لا تخل بينك وبين البيت الحرام (فصدت

حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدى بن عمرو بن مالك بن النجار وحسان بن ثابت بن المنذر ابن حرام يجتمعان الى حرام وهو الاب الثالث وأبي بن كعب بن قيس بن عتيك بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فجمع حسانا واباطمة وأبيا وبين أبي وطلحة ستة آباء وعن أبي هريرة قال لما نزلت هذه الآية وأندر عشيرتك الاقربين دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريشا فاجتمعوا ثم وخص فقال يا بني كعب بن لؤي انقذوا أنفسكم من النار يا بني مرة بن كعب انقذوا أنفسكم من النار يا بني عبد شمس انقذوا أنفسكم من النار يا بني عبد مناف انقذوا أنفسكم من النار يا بني هاشم انقذوا أنفسكم من النار يا بني عبد المطلب انقذوا أنفسكم من النار يا فاطمة انقذى نفسك من النار فاني لأمل ان لكم من الله شيئا غير ان لكم رجاسا باليهام لا لها متفق عليه ولفظه لمسلم) قوله ببراءة بفتح الموحدة وسكون التحتية وفتح الراء وبالهملة والمد وجاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الاثير في النهاية فقال ويروى بفتح الباء وكسرها وبفتح الراء وضمها وبالمد والقصر فهذه ثمان لغات وفي رواية حماد بن سلمة بفتح الباء وكسرها والراء وقصرها على التحتية وهي عندهم لم ورجح هذه صاحب الفائق وقال هي وزن فعلا من البراح وهي الارض الظاهرة المنة كشفة وعند أبي داود باربعها وهي باشباع الموحدة والباقي مثله وهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة فان أربعا من الارض المقدسة قال الباجي أفصحها بفتح الباء الموحدة وسكون الباء وفتح الراء مقصورا وكذا جزم به الصغاني وقال الباجي أيضا أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذر يفتحون الراء في كل حال قال الصوري وكذا الباء الموحدة قوله بنج بنج كلاهما بفتح الموحدة وسكون المجهمة وقد ينون مع التثنية ل أو التثنية بالكسر وبالرفع لغات قال في الفتح واذا كرت فالاختيار ان تنون الاولى وتسكن الثانية وقد يسكن جميعا كما قال الشاعر بنج بنج لوالده ولله ولودهم ومعناهما اتفخيم الامر والاجاب به قوله رايح شك

القمني

العرب انا اخذنا صغطة) بضم الضاء أي قهر اوى روايه انك دخلت علينا عنوة (ولكن ذلك)

اي التخلية (من العام المقبل فكتب) على ذلك (فقال سبيل وعلى انه لا ياتيك من اجل وان كان على دينك الا زدته البنا) وفي رواية أخرى تم الرجال والتساءل فدخل في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فيمن أولم يدخلن الا بطريق العموم فخص من (قال المسلمون) قال في الفتح وقائل ذلك يشبهه ان يكون عمرو بن قيس بن عتيك بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار وحسان بن ثابت بن المنذر ابن حرام يجتمعان الى حرام وهو الاب الثالث وأبي بن كعب بن قيس بن عتيك بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فجمع حسانا واباطمة وأبيا وبين أبي وطلحة ستة آباء وعن أبي هريرة قال لما نزلت هذه الآية وأندر عشيرتك الاقربين دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريشا فاجتمعوا ثم وخص فقال يا بني كعب بن لؤي انقذوا أنفسكم من النار يا بني مرة بن كعب انقذوا أنفسكم من النار يا بني عبد شمس انقذوا أنفسكم من النار يا بني عبد مناف انقذوا أنفسكم من النار يا بني هاشم انقذوا أنفسكم من النار يا بني عبد المطلب انقذوا أنفسكم من النار يا فاطمة انقذى نفسك من النار فاني لأمل ان لكم من الله شيئا غير ان لكم رجاسا باليهام لا لها متفق عليه ولفظه لمسلم) قوله ببراءة بفتح الموحدة وسكون التحتية وفتح الراء وبالهملة والمد وجاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الاثير في النهاية فقال ويروى بفتح الباء وكسرها وبفتح الراء وضمها وبالمد والقصر فهذه ثمان لغات وفي رواية حماد بن سلمة بفتح الباء وكسرها والراء وقصرها على التحتية وهي عندهم لم ورجح هذه صاحب الفائق وقال هي وزن فعلا من البراح وهي الارض الظاهرة المنة كشفة وعند أبي داود باربعها وهي باشباع الموحدة والباقي مثله وهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة فان أربعا من الارض المقدسة قال الباجي أفصحها بفتح الباء الموحدة وسكون الباء وفتح الراء مقصورا وكذا جزم به الصغاني وقال الباجي أيضا أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذر يفتحون الراء في كل حال قال الصوري وكذا الباء الموحدة قوله بنج بنج كلاهما بفتح الموحدة وسكون المجهمة وقد ينون مع التثنية ل أو التثنية بالكسر وبالرفع لغات قال في الفتح واذا كرت فالاختيار ان تنون الاولى وتسكن الثانية وقد يسكن جميعا كما قال الشاعر بنج بنج لوالده ولله ولودهم ومعناهما اتفخيم الامر والاجاب به قوله رايح شك

(مهمل) هذا يا محمد أول ما أقامك عليه ان ترده الى فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) انما نقض الكتاب بعد اى لم تفرغ من كتابته (قال) مهمل (فوالله اذ لم أصالحك على شئ أبدا قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) فاجزه) أى امض (لى) فعلى فيه فلا أردك اليك (قال) مهمل (ما أبغضه لك قال) صلى الله عليه وآله (وسلم) (بلى فافعل قال) مهمل (ما أبغضه لك قال مكرز) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء ابن حفص وكان ممن أقبل مع مهمل بن عمرو فى القساس الصلح (بل قد أجرتاه لك قال أبو جندل أى معشر المسلمين أردت الى المشركين وقد جئت) حال كوني (مسالماترون ما قد لقيت وكان قد عذب عذابا شديدا فى الله) زاد ابن اسحق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يا أبا جندل اصبر واحتسب فاننا لانقدر وان الله جاعل لك فرجا ومخرجا قال الخطابي تأول العلماء ما وقع فى قصة أبي جندل على وجهين أحدهما ان الله ٢٦٩ قد أباح التقية للمسلم اذا خاف الهلاك

ورخص له أن يتكلم بالكفر مع اضمحار الايمان ان لم يتمكنه التورية فلم يكن رده اليهم اسلاما لابي جندل الى الهلاك مع وجود السبيل الى الخلاص من الموت بالتقية الثانى انما رده الى آية والعالم ان أباه لا يبلغ به الهلاك وان عذبه أو صغبه فله مندوحة بالتقية أيضا وامام يخاف عليه من الفتنة فان ذلك امتحان من الله يتقلى به خير عبادته من المؤمنين واختلف العلماء هل يجوز الصلح مع المشركين على ان يرد اليهم من جاء مسلما من عندهم الى بلاد المسلمين أم لا فقبل نعم على ما دلت عليه قصة أبي جندل وأبي بصير وقيل لا وان الذى وقع فى القصة منسوخ وان ما فيه حديث أنما يرى من مسلم يقيم بين مشركين وهو قول الحنفية وعند الشافعية تفصيل بين العاقل وبين المجنون والصبي فلا يردان وقال بعض الشافعية ضابط

القعنى هل هو بالتحتمية أو بالموحدة ورواه البخارى عنه بالثلاث قولاه فى الاقربين اختلف العلماء فى الاقارب فقال أبو حنيفة القرابة كل ذى رحم محرم من قبل الاب أو الام ولكن يبدأ بقرابة الاب قبل الام وقال أبو يوسف ومحمد من جمعهم أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل زاد زفر بن قدام من قرب وهو رواية عن أبي حنيفة وأقل من يدفع له ثلاثة وعند محمد اثنان وعند أبي يوسف واحد ولا يصرف للاغنياء عندهم الا ان شرط ذلك وقالت الشافعية القريب من اجتمع فى النسب سواء قرب أم بعد مسلما كان أو كافرا غنيا أو فقيرا ذكر أو أنثى وارثا وغير وارث محرما أو غير محرم واختلفوا فى الاصول والفروع على وجهين وقالوا ان وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا وقبل يقتصر على ثلاثة وان كانوا غير محصورين فنقل الطحاوى الاتفاق على البطالان قال الحافظ وفيه نظر لان عند الشافعية وجهها بالحوار وبصرف منهم لثلاثة ولا يجب التسوية وقال أحمد فى القرابة كالشافعية الا انه أخرج الكافرو فى رواية عنه القرابة كل من جمعه والموصى الاب الرابع الى ما هو أسفل منه وقال مالك يختص بالعصبة سواء كان يرثه أو لا ويبدأ بفقرائهم حتى يغنوا ثم يعطى الاغنياء هكذا فى الفتح وحكى فى البحر عن مالك ان ذلك يختص بالوارث وعند الهادوية ان القرابة والاقارب لمن ولده جدا أبوى الواقف واجتجوا بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل سهم ذوى القربى لبقى هاشم وهاشم جدا بآية عبد الله وهذا ظاهر فى جد الاب وأما جد الام فلا بل هو يدل على خلاف المدعى من هذه الحديثية اذ لم يعرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى من نسب الى جد أمه وأجاب صاحب شرح الآثار ان خروج من ينتسب الى جد الام هنا مختص من عموم الآية والعموم يصح تخصيصه فلا يلزم اذا خص ههنا ان يخرجوا حيث لم يخص وقد استدل أيضا على خروج من ينتسب الى جد الام بانهم ليسوا بقرابة لان القرابة العشيرة والعصبة وليس من كان من قبل الام بعصبة ولا عشيرة وان كانوا أرحاما وأصهارا ولهذا قال فى البحر وقوابق وأقاربى أو ذؤ وأرحامى

جواز الرد ان يكون المسلم بحيث لا تجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم (فقال عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (فايتت نبي الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فقلت) له (ألسنت نبي الله حقا قال) صلى الله عليه وآله (وسلم) (بلى قلت ألسنتا على الحق وعدونا على الباطل قال بلى قلت فلم تعطى الدنيا) أى الحالة الدينية الرديئة الخبيثة (فديننا اذا) أى حينئذ (قال انى رسول الله ولست أعصيه وهو ناصرى) فيه تنبيه له مرعى إزالة ما حصل عنده من انطلق والله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك الا لأمرا طامعه الله عليه من حبس الناقة وانه لم يفعل ذلك الا بوسعى من الله قال عمر (قلت) له صلى الله عليه وآله وسلم (أوليس كنت تتحدثنا اننا سنأتى البيت فنطوف به) وعند الواقف ان الله صلى الله عليه وآله وسلم كان رأى فى منامه قيل ان يعمرانه دخل هو وأصحابه البيت فلما رأوا تأخير ذلك شق عليهم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بلى فاجبرتك انافاه

العام) هذا (قال) عمر (قلت لا قال فانك آتية ومطوف به قال) عمر (فاتيت أبا بكر فقلت يا أبا بكر أليس هذا نبي الله حقا قال بلى قلت ألسنا على الحق وعدونا على الباطل قال بلى قلت فلم نعطي) الخصلة (الدينية) الخبيثة (في ديننا اذا) أي حينئذ (قال) أبو بكر رضي الله عنه مخاطبا لعمر (أيما الرجل انه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس يعصى ربه وهو فاضله فاستمسك بغرزه) وهو لا يدل بمنزلة الركاب للفرس أي فتمسك بأمره ولا تخالفه كما يتمسك المرء بالمركب الفارس فلا يفارقه (فوالله انه على الحق) قال عمر (قلت أليس كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحذثنا أناسنا في البيت ونطوف به قال) أبو بكر (بلى أفأخبرك انك تأتية العام) هذا قال عمر (قلت لا قال فانك آتية ومطوف به) وفي ذلك دلالة على فضيلة أبي بكر ووفور علمه وقوة إيمانه ليكون اجاب بما اجاب به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح لم يذكر عمر انه راجع أحد في ذلك بعد رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم غير أبي بكر الصديق وذلك لخلاف قدره وسعة علمه عنده وفي جواب أبي بكر لعمر بنظير ما أجابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سواء دلالة على انه أكد العصاية واعرفهم بأحوال الرسول وأعلمهم بأمور الدين وأشد لهم موافقة لأمر الله تعالى وقد وقع التصريح في هذا الحديث بأن المسلمين استنكروا الصلح المذكور وكانوا على رأي عمر في ذلك وظاهر من هذا الفصل ان الصديق لم يكن في ذلك موافقا لهم بل كان قلبه على قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء وفي الهجرة ان ابن الدغنة وصف أبا بكر بنظير ما وصف به خديجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء من كونه يصل الرحم ويحمل الكل ويعين على نوائب الحق وغير ذلك فلما كانت صفاتهما متشابهة من الابتداء استقر ذلك الى الانتهاء وأخرج

ابن ولده جديهما ما تسالوا الصرفة صلى الله عليه وآله وسلم هم ذوى القربى في الهاشمين والمطلبين وعلى اعطاء المطلبين بعدم الفرق لا القرب وهو الظاهر كما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم التصريح بذلك لمسألة بعض بني عبد شمس عن تخصيص المطلبين بالاعطاء دونهم فقال انهم لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام ولو كان الصنف اليهم لاقرباه فقط لكان حكمهم وحكم بني عبد شمس واحدا لانهم متحدون في القرب اليه صلى الله عليه وآله وسلم قوله أفعـل بضم اللام على انه قول أبي طلحة فقوله ما أبو طلحة فيه تعيين أحد الاحتمالين في لفظ أفعـل فانه أحق أن يكون فاعله أبو طلحة كما تقدم واحتمل أن يكون صيغة أمر واتنى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية وذكر ابن عبد البر ان اسمعيل القاضي رواه عن القهني عن مالك فقال في روايته فقسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أقاربه وبني عمه أي في أقارب أبي طلحة وبني عمه قال ابن عبد البر اضافة القسم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان شاعرا في لسان العرب على معنى انه لا حرم به سكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك والمواب رواية من قال فقسمها أبو طلحة قوله في أقاربه وبني عمه في الرواية الثانية فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب وقد تمسك به من قال أقل من يعطى من الاقارب اذ لم يكونوا مختصين بشان وفيه نظر لانه وقع في رواية البخاري فجعلها أبو طلحة في ذوى رحمه وكان منهم حسان وأبي بن كعب ودل ذلك على انه اعطى غيرهما معها في مرسل أبي بكر بن حزم فردده على أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه وابن أخيه شدا بن اوس ونبيط بن جبرفة معا وموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم قوله ابن حرام بالمهملتين قوله ابن زيد بمائة هو بالاضافة فوله وبين أبي وأبي طلحة ستة آله قال في الفتح هو ما ليس مشكلا وشرع الدماطى في بيانه ويغنى عن ذلك ما وقع في رواية المسملى حيث قال عقب ذلك وأبي بن كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمر بن مالك يجمع حسانا وأبا طلحة وأبيا اه وفي قصة أبي طلحة هذه فوائد منها ان الوقف لا يحتاج

في البزار من حديث عمر نفسه مختصرا قال عمر اتهموا الراى على الدين فمقدرا يتنى أردا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأى وما علوت عن الحق (قال عمر) رضي الله عنه (فعملت لذلك) التوقف في الامتنال ابتداء (اعمالا) صالحة أي من الذهاب والنجى والسؤال والجواب ولم يكن ذلك شكاً من عمر بل طلبا للكشف ما خفى عليه وحنا على اذلال الكفار لما عرف من قوته في نصرة الدين وعند ابن اسحق فكان عمر يقول ما زلت أنصدق وأصوم وأصلى وأعتق من الذي صنعت يومئذ مخافة كلامي الذي تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال عمر رضي الله عنه لقد أعتقت بسبب ذلك رقبا وصمت دهر الحديث وقد قال السهيلي هذا الشك هو ما لا يستقر صاحبه عليه وانما هو من باب الوسوسة كذا قال والذي يظهر انه توقف منه ليتيق على الحكمة في القضية ويتكشف عنه الشبهة ونظيره قصيته في الصلاة على عبد الله بن

ابى وان كان في الاولى لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية وهي هذه القصة وانما عمل الاعمال لهذه والاف جميع تاصدق عنه كان معذورا فيه بل هو فيه مأجورا لانه مجتهد فيه (قال فلما فرغ من قضية الكتاب) واشهد على الصلح رجالا من المسلمين منهم ابو بكر وعمر وعلي ورجالا من المشركين منهم مكرز بن حفص (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاصحابه قوموا فانحروا) الهدى (ثم احلقوا) رؤسكم (قال فوالله ما عام منهم رجل) رجاء نزول الوحي بابطال الصلح المذموم وريتم لهم قضاء نسكهم ولا اعتقادهم ان الامر المطلق لا يقتضي القبول ولا احتمال أن يكون الامر بذلك للنسب ويحتمل أن يكون بينهم صورة الحال فاستغرقوا في الفكر الملقههم من الذل عند انفسهم مع ظهور قوتهم واقدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نسكهم بالقهر والغلبة ويحتمل مجموع هذه الامور لمجموعهم ٢٧١ وليس فيه حجة لمن اثبت ان الامر للقورولان قاه ولان قال ان الامر للرجوب

في ان اعتاده القبول الموقوف عليه واستدل به الجمهور على ان من أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصي انه اتفق وصيته ويفرقه الوصي في سبيل الخير ولا يأكل منه شيئا ولا يعطى منه وارثا للميت وخالف في ذلك أبو ثور وفيه جواز التصديق من الحي في غير مرض الموت بأكثر من ثلث ماله لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل بأبطله عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي وقاص في مرضه الثلث كثير وفيه تقديم الاقرب من الاقارب على غيرهم وفيه جواز اضافة حب المال الى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد أخبر الله تعالى عن الانسان انه يحب الخير لشديد والخير هنا المال اتفاقا كما قال صاحب الفتح وفيه التمسك بالعموم لان أباطلته فهم من قوله تعالى ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون تناول ذلك لجميع افراده فلم يقف حتى يرد عليه البيان عن شيء بعينه بل يبادر الى اتفاق ما يحبه فاقرو النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفيه جواز تولي المتصدق لقسم صدقته وفيه جواز أخذ الفدية من صدقة التطوع اذا حصلت له بغير مسئلة واستدل به على مشروعية الحبس والوقف قال الحافظ ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون صدقة أبي طلحة صدقة تملك قال وهو ظاهر سابق المباحشون عن اصح في معنى في رواية البخاري وفيه انه لا يجب الاستيعاب لان بني حرام الذي اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثير اقول فيهم وخص أي جاء بالعام أولا فنادى بني كعب ثم خص بعض البطون فنادى بني مرة بن كعب وهم بطن من بني كعب ثم كذلك وفيه دليل على ان جميع من ناداهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطلق عليهم لفظ الاقربين لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك عمدة لقوله تعالى وأندر عشيرتك الاقربين واستدل به أيضا على دخول النساء في الاقارب لعدم اللفظ ولذا ذكره صلى الله عليه وآله وسلم طاعة وفي رواية للبخاري من حديث أبي هريرة هذا أيضا انه صلى الله عليه وآله وسلم ذكرهم صفة واستدل به أيضا على دخول الفروع وعلى عدم التخصيص عن يرث ولا يمن كان مسلما قال في الفتح ويحتمل أن يكون لفظ الاقربين صفة

وللانسب لما يطررق القصة من الاحتمال (حتى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذلك ثلاث مرات فلما لم يقم منهم أحد دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس) من كونهم لم يفعلوا وفي رواية ابن ابي اسحق فقال لها الا ترين الى الناس اني أمرهم بالامر فلا يفعلونه وفي رواية أبي الميج فاشتد ذلك عليه فدخل على أم سلمة فقال هلك المسلمون امرتهم ان يحلقوا ويحرقوا فلم يفعلوا قال بخلاف الله عنهم يومئذ بام سلمة (فقال ام سلمة يا نبي الله أنتحب ذلك) وعند ابن اسحق قالت ام سلمة يا رسول الله لا تاهم فانهم قد دخلهم امر عظيم عما ادخات على نفسك من المشقة في امر الصلح ورجوعهم بغير فتح ويحتمل انها فهمت من العصابة انه احتمل عندهم ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرهم بالتخلي

أخذ بالرخصة في حقهم وانه هو يسقر على الاحرام أخذ بالعزيزية في حق نفسه فاشارت عليه أن يتخلل لينتق عنهم هذا الاحتمال فقالت (اخرج ثم لاتكلم أحد منهم كلمة حتى تقرر بذلك وتدعو حالك فيصلقك) وعرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم صواب ما اشارت به (فخرج فلم يكلم أحد منهم حتى فعل ذلك فخر بدنه) وكانوا سبعين بدنه فيما اجل لاني جهل في رأسه برة من قضية ابغيط به المشركين وكان غنمه في غزوة بدر (ودعا حاقه) هو خراش بن أمية بن الفضل الخزاعي الكعبي (فخاضه فلما برأوا) العصابة (ذلك) بادروا الى فعل ما أمرهم به اذ لم يبق ذلك غاية تنتظر (فاموا فصرخوا) وفيه فضل المشورة وان الفعل اذا انضم للقول كان أباح من القول الجرد وليس فيه ان الفعل مطلقا بل بلغ من القول وجواز مشاوره المرأة الفاضلة وفضل أم سلمة ووفور عقلها حتى قال امام الحرمين لانعلم امرأة اشارت برأيها صابت الأم سلمة كذا قال وقد استدل بعضهم عليه

يُتَّيَسَّرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَمْرِهِ وَسَيُزَامَا بَعْدَ هَذَا الْأَسْتَدْرَاكُ وَالْكَلَامُ فِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِلنِّسَاءِ
 الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِمِلْكَةٍ سَبَّاقَتْ فِي رَأْيِهَا فِي تَرْكِ الْقِتَالِ مَعَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَظِيرِ هَذَا مَا وَقَعَ لَهُمْ فِي غَزْوَةِ
 الْفَتْحِ مِنْ أَمْرِهِمْ بِالْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ فَلَمَّا اسْقَرُوا عَلَى الْأَمْتِنَاعِ تَنَاوَلُوا الْقِدْحَ فَشَرِبُوا ثُمَّ شَرِبُوا (وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ بِحَقِّ
 بَعْضًا حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا) أَيْ زَادُوا مَا قَالَ الزَّهْرِيُّ ثُمَّ انْصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَتَى الْحَقَّ إِذَا كَانَ بَيْنَ
 مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ تَرَكَتْ سُورَةُ الْفَتْحِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي تَفْسِيرِهَا إِلَى أَنْ قَالَ فَافْتَحَ فِي الْأَسْلَامِ فَفَتْحَ قَبْلَهُ كَانَ أَعْظَمُ مِنْ فَتْحِ الْحَدِيدِيَّةِ
 إِنَّمَا كَانَ الْقِتَالُ حَيْثُ اتَّقَى النَّاسُ فَلَمَّا كَانَتِ الْهَدْنَةُ وَوَضَعَتِ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا وَأَمِنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ وَالتَّقْوَا
 وَتَقَاوُضُوا فِي الْحَدِيثِ وَالْمَنَازَعَةِ وَلَمْ يَكَلِّمْ ٢٧٣ أَحَدًا بِالْأَسْلَامِ يَعْقِلُ شَيْئًا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ الْأَدْخَلَ فِيهِ وَلَقَدْ دَخَلَ فِي تِلْكَ السَّنَتَيْنِ

مِثْلُ مَنْ كَانَ فِي الْأَسْلَامِ قَبْلَ
 ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرُ بَعْضٍ مِنْ مَنَادِيدِ
 قُرَيْشٍ وَمِمَّا ظَهَرَ مِنْ مَصْلُحَةِ
 الصَّلَاحِ الْمَذْكُورِ غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ
 الزَّهْرِيُّ أَنَّهُ كَانَ مَقْدَمَةً بَيْنَ يَدَيِ
 الْفَتْحِ الْأَعْظَمِ الَّذِي دَخَلَ النَّاسُ
 عَقِبَهُ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا وَكَانَتِ
 الْهَدْنَةُ مَفْتَحًا لِذَلِكَ وَلَمَّا كَانَتِ
 قِصَّةُ الْحَدِيدِيَّةِ مَقْدَمَةً لِلْفَتْحِ
 سَمِعْتُ فَتَحًا فَإِنَّ الْفَتْحَ فِي اللَّهِ فَتَحَ
 الْمَغْلُوقَ وَالصَّلَاحُ كَانَ مَغْلُوقًا حَتَّى
 فَتَحَهُ اللَّهُ وَكَانَ مِنْ أَسْبَابِ فَتْحِهِ
 هَذَا الْمَسْلُومِينَ عَنِ الْبَيْتِ فَكَانَ فِي
 الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ ضَمِيمًا لِلْمُسْلِمِينَ
 وَفِي الصُّورَةِ الْبَاطِنَةِ عِزًّا لَهُمْ فَإِنَّ
 النَّاسَ لَا جُلَّ الْأَمْنِ الَّذِي وَقَعَ
 بَيْنَهُمْ اخْتِلَاطُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِنْ
 غَيْرِ كَثِيرٍ وَاسْمِعِ الْمُسْلِمُونَ الْمُشْرِكِينَ
 بِالْقُرْآنِ وَنَظَرُوا لَهُمْ عَلَى الْأَسْلَامِ
 جَهْرَةً آمَنِينَ وَكَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ
 لَا يَتَكَلَّمُونَ عَنْهُمْ بِذَلِكَ الْإِخْفِيَّةِ
 وَظَهَرَ مَنْ كَانَ يَخْفَى إِسْلَامُهُ فَذَلِكَ
 الْمُشْرِكُونَ مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا

لَا زِمَةَ لِلْعَشِيرَةِ وَالْمَرَادُ بِعَشِيرَتِهِ قَوْمُهُ وَهُمْ قُرَيْشٌ وَقَدْ رَوَى ابْنُ صَرْدُودٍ مِنْ حَدِيثِ عَدِي
 ابْنِ حَاتِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ قُرَيْشًا فَقَالَ وَانْذَرِ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ بِعَنْ
 قَوْمِهِ وَعَلَى هَذَا فَكَوْنُ قَدَّامًا بِانْذَارِ قَوْمِهِ فَلَا يَخْتَصِرُ بِالْأَقْرَبِ مِنْهُمْ دُونَ الْأَبْعَدِ فَلَا
 حُجَّةَ فِيهِ فِي مَسْئَلَةِ الْوَقْفِ لِأَنَّ صَوْرَتَهُمَا إِذَا وَقَفَ عَلَى قَرَابَتِهِ أَوْ عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ
 مِثْلًا وَالْآيَةُ تَعَلَّقُ بِانْذَارِ الْعَشِيرَةِ وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ لَعَلَّهُ كَانَ هُنَاكَ قُرَيْشِيَّةٌ فَهَمَّ بِهَا صَلَوَى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَعْمِيمَ الْإِنْذَارِ وَلِذَلِكَ عَمَّهُمْ أَهٌ وَبِحَقِّهِ أَنْ يَكُونَ أَوْ لَا خَصَرَ اتِّبَاعًا
 أَظَاهَرُ أَقْرَابَةً ثُمَّ عَمَّ لِمَا عَمَّهُ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى التَّعْمِيمِ لَكُنَّ أُرْسِلَ إِلَى النَّاسِ كَأَنَّهُ
 قَوْلُهُ سَابِلُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا هِيَ الْبَاءُ قَالَ فِي الْقَامُوسِ بِلِ رَحْمَةٍ بِالْأَوَّلِ بِالْكَسْرِ وَصَلَوَى
 وَكَقَطَامٍ اسْمُ صِلَةِ الرَّحِمِ هـ

(بَابُ الْوَقْفِ عَلَى الْوَلَدِ دَخَلَ فِيهِ وَلَدُ الْوَلَدِ بِقُرَيْشِيَّةٍ لَا بِالْإِطْلَاقِ)

(عَنْ أَنَسٍ قَالَ بَلَغَ صَفِيَّةُ أَنْ حَفْصَةُ قَالَتْ بَنَتْ يَهُودِيًّا فَبَكَتْ فَدَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ تَبْكِي وَقَالَتْ قَالَتْ لِي حَفْصَةُ أَنْتِ ابْنَةُ يَهُودِيٍّ فَقَالَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْتِ لَابْنَةُ نَبِيٍّ وَإِنْ عَمَّكَ النَّبِيُّ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَبِيًّا فَبِمَنْ تَقْتَضِرُ
 عَلَيْهِ كَ تَمْ قَالَ اتَّقَى اللَّهُ يَا حَفْصَةُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ * وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَعِدَ الْمَنْبَرِ فَقَالَ إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ يَصْلِحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ بَيْنَ
 فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمَسْلُومِينَ يَعْنِي الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ
 * وَفِي حَدِيثٍ عَنْ إِسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَعْلَى وَأَمَّا أَنْتِ
 يَا عَلِيُّ فَخَفَتْنِي وَأَبُو وَلَدِي رَوَاهُ أَحْمَدُ * وَعَنْ إِسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 وَأَحَبُّ مَنْ يُحِبُّهُمْ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ * وَقَالَ الْإِمَامُ عَنْ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُوَ فِي حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ
 عَلَيْهِ * وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ

لِلْأَنْصَارِ
 الْعِزَّةَ وَقَهْرًا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا الْغَلْبَةَ (نَحْمَدُكَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (نَسُوهُ مُؤْمِنَاتٌ) بَعْدَ
 ذَلِكَ فِي إِثْمَانِ مَدَّةِ الصَّلَاحِ وَكَانَتْ أَمْ كَانُوا يَمْتَنِعُونَ عَنْ خُرُوجِهَا وَيَقَالُ إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ عِمْرَانَ بْنِ الْعَاصِ (فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَيِّهَا
 الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَابِرَاتٍ فَاكْتَنُوهُنَّ) فَاخْتَبَرُوهُنَّ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّكُمْ مَوَافَقَةً فَلَوْ بَيْنَ (حَتَّى بَلَغَ بَعْضُهُمْ
 الْكُوفَةَ) بِمَعْنَاهُمْ بِهِ الْكَافِرَاتُ مِنْ عَقْدٍ وَنَسَبٍ جَمْعٌ عَصَمَةٌ وَالْمُرَادُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ عَلَى الْمَقَامِ عَلَى نِكَاحِ الْمُشْرِكَاتِ وَبِقِيَّةِ
 الْآيَةِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَيِّهَا نَحْنُ فَإِنْ عَلِمْتُمْوهنَّ مُؤْمِنَاتٌ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ أَيْ إِلَى أَزْوَاجِهِنَّ الْكُفَرَاءَ لِقَوْلِهِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ
 وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَأَتَوْهُنَّ مَا نَفَقُوا أَيْ مَا دَفَعُوا إِلَيْهِنَّ مِنَ الْمَهْرِ وَهَذِهِ الْآيَةُ عَلَى رِوَايَةِ لَا يَأْتِيكَ أَحَدٌ وَأَنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ
 الْإِسْلَامُ تَكُونُ بِخَصْمَةٍ لِلْسُّنَّةِ وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ أَمْنِهِ ذَلِكَ وَعَلَى طَرِيقَةِ بَعْضِ السَّلَفِ نَافِعَةٌ مِنْ قَبْلِ نَسْخِ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ

اما على رواية لا ياتيك من اجل فلا اشكال فيه (فطلق عمر) رضي الله عنه (يومئذ امر اثنين) قرية بنت أبي أمية واية جرجول
النزاع (كأنما في الشرك) وقد كان ذلك جائزا في ابتداء الاسلام (فتزوج احدهما) وهي قرية (مع اوية بن أبي سفيان
والاخرى صفوان بن أمية) وفي رواية وتزوج الاخرى أبو جهم (ثم رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة فجاءه أبو
بصير) بفتح الباء (رجل من قريش) هو عتبة أو عبيدة صغرا وهو وهم ابن أسيد بفتح الهمزة على الصحيح بن جارية الثقي
حليف بني زهرة (وهو مسلم فارسلوا) أي قريش (في طلبه رجلاين) هما خنيس مخراب بن جابر وأزهر بن عبد عوف الزهري الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا له الذي جعلت لنا) يوم الحديبية أن نرد اليك من جاء منا وان كان على دينك
وسألوه أن يرد اليهم ابا بصير كما وقع في الصلح (فدفعه) صلى الله عليه وآله وسلم ٢٧٣ (الى الرجلين) وقاما بالهدى فخر جابه حتى

بالهدى الحليفة فنزلوا بها كالوزن من
تمر لهم فقال أبو بصير لاحد
الرجلين) وهو خنيس بن جابر
كما عند ابن سعد وابن اسحق
لله امرى (والله اني لا اري سبيلك
هذا فلان جيد فاستله الاخر)
أي أخرج السيف صاحبه من
غمد (فقال أجل) نعم (والله انه
الجيد الله دجرت به ثم جرت
فقال أبو بصير اني أنظر اليه
فامكنه منه فضربه) أبو بصير
(حتى برد) أي مات (وفر الاخر)
وعند ابن اسحق وخرج المولى
يشد أي هرب وهو مولى خنيس
واسمه كوتر (حتى أتى المدينة
فدخل المسجد بعد وفقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
حين رآه لقد رأي هذا ذعرا)
بالضم أي خوفا (فلما انتهى الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال قتل) مبنيا للمفعول وفي
لفظ قتل أي أبو بصير (والله
صاحبي واني لمقتول) أي ان لم

للا نصار ولا بناء الانصار ولا بناء ابناء الانصار رواء أحد والبخاري وفي لفظ اغرة والانصار
ولذا روى الانصار ولذا روى ذرارهم رواء الترمذي وصححه) حديث أنس أخرجه ايضا
النسائي وحديث اسامة بن زيد الاول قد ورد في معنى المقصود منه أحاديث منها عن عمر
ابن الخطاب رفعه عند الطبراني بلفظ كل ولد أم فان عصبتهم لا يبعهم ما خلا ولد فاطمة
فاني أنا أبوهم وعصبتهم وعن ابن عباس عند الخطيب بضمه وعن جابر عند الطبراني في
الكبير بضمه ايضا قال البخاري في رسالته الموسومة بالاسعاف بالجواب على مسألة
الانحراف بعد أن ساق حديث جابر بلفظ ان الله جعل ذرية كل نبي في صلبه وان الله
جعل ذرية نبي في صلب علي بن أبي طالب ما فظه وقد كنت ستلت عن هذا الحديث
وبسطت الكلام عليه ويثبت انه صالح للحجة وبالله التوفيق اه وفي الميزان في حرف
العين منه في ترجمة عبد الرحمن بن محمد الحاسب ما فظه لا يدري من ذا وخبره مكذب
وروى الخطيب من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد عن أبيه عن خزيمة بن حازم
حدثني المنصور يعني الا واني حدثني أبي عن أبيه عن علي عن جده قال كنت انا وأبي
العباس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ دخل على فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لله أشد حبا لهذا مني ان الله جعل ذرية كل نبي من صلبه وجعل ذرية نبي في صلب علي
به وذكر في الميزان ايضا في ترجمة عثمان بن أبي شيبة أحاديث عنه من جملتها حديث لكل
نبي أب عصبته ينفقون اليه الا ولد فاطمة اما عصبتهم ثم حكى عن العقيلي بعد أن ساق هذا
الحديث وغيره انه قال عبد الله بن أحمد بن حنبل أنكر أبي هذه الاحاديث أنكرها جدا
ونقل هذه موضوعات مع أحاديث من هذا النحو قال الذهبي بعد ذلك قات عثمان بن أبي
شيبه لا يحتاج الى متابع ولا ينكره أن ينقروا باحاديث لسعة ما روى وقد يغلط وقد اعتمد
الشيخان في صحيحهما اه وحديث اسامة الاخر أخرجه الترمذي أيضا من حديث
البراء بدون قوله هذان ابناي ولفظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبصر حسنا وحسينا
فقال اللهم اني أحبهما فاحبهما وأخرجهما أيضا الشيخان من حديثه بلفظ رأيت رسول الله

٢٥ نيل حا تردده عن (جاء أبو بصير فقال يا نبي الله قد والله أوى الله ذمتك) فليس عليك منهم عتاب فيما صنعت أنا
وعن الزهري فقال أبو بصير يا رسول الله عرفت اني ان قدمت عليهم فقتلوني عن ديني فعلت ما فعلت وايس يفي وبينهم عهد ولا
عقد اه وفيه ان الله سلم الذي يجي من دار الحرب في زمن الهدنة قتل من جاء في طلب رده اذا شرط لهم ذلك لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم ينكره على أبي بصير قتله العاصري ولا أمر فيه بقود ولا دية والله أعلم (قد ردتني اليهم ثم أنجاني الله منهم
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويل امه) كلمة ذم تقولها العرب في المدح ولا يقدرون معنى ما فيها من الذم لان الويل
الهلاله فهي كقولهم لامة الويل وقيل كلمة تعجب وهي من أسماء الافعال (معه حرب) أي موقدا لدار الحرب (لو كان له أحد)
ينصره لاسعار الحرب لا نار الفتنة وأفسد الصلح وفيه إشارة اليه بالقرار لثلا يرد الى المشركين ورعى الى من بلغه ذلك من

المسلمين أن يلحقوا به قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم يجوز التعريض بذلك لا التصريح بكافي القصة والله أعلم (فلما سمع أبو بصير ذلك عرف أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد إليه نزع حتى أتى سيف البحر) بكسر السين أي ساحله في موضع يسمى العيص بكسر العين على طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام قال الحافظ وهو يحاذي المدينة إلى جهة الساحل وهو قريب من بلاد بني سليم (قال ويتفك) أي يتخلص (منهم) أي أبو جندل بن مهبل أي من أيه وأهله من مكة وفي رواية أنزلت في سبعين راكباً مسلمين (فلحق بأبي بصير) بسيف البحر (لجعله لا يخرج من قريش رجل قد أسلم الا لحق بأبي بصير حتى اجتمعت منهم عصاية) جماعة لا واحد لها من لفظها وهي قطا على الأربعين فنادى الكنانة عندهم أن اسحق انهم بلغوا النخوة ومن سبعين بل جزم به عروة في المغازي وزاد ٢٧٤ وكرهوا أن يقدموها المدينة في مدة الهدنة خشية أن يعادوا إلى المشركين

وسمى الواقدي منهم الوليد بن الوليد بن المغيرة (فوالله ما يسمعون بعير) أي بخير فافلحة (خرجت) من مكة (لقريش إلى الشام الا اهدتوا لها) وقفوا لها في طريقة بالعرض وذلك كتابة عن منعهما لها من السير (فقلوهم وأخذوا أموالهم) فأرسلت قريش (أبا سفيان بن حرب) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تناشده بالله والرحم (تقول له سألني الله بحق القرابة لما أرسل) إلى أبي بصير واصحابه بالامتناع عن ايداع قريش (فن أناه) منهم مسلماً (فهو آمن) من الرد إلى قريش (فأرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليهم) فقدموا عليه فعلم الذين كانوا اشاروا بان لا يسلم أبا جندل إلى أبيه ان طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير مما كرهوه (فأنزل الله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم) أي أيدي كفار مكة (وأيدىكم عنهم) أي أيدي كفار مكة من بعد أن أظهرتم عليهم (حتى بلغ الحمية حمية الجاهلية) أي التي تمنع الاذعان للحق (وكانت حمية من لم يقر والله نبي الله ولم يقروا باسم الله الرحمن الرحيم وحالوا بينهم وبين البيت) وظاهر قوله فأنزل الله وهو الذي كف أيديهم انهم سألوا في شأن أبي بصير وفيه نظر والمشهور انهم سألوا بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يأخذوا المسكين غرة فظفروا بهم ففعلوا بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت رواء مسلم وغيره وفي هذا الحديث فوائد كثيرة ذكرها في الفتح منها ان ذاك الحليفة من قات أهل المدينة للحجاج والمعتمر وان تقايد الهدى وسوقه سنة لهم فإفرا كان اوسنة وان الاشعار سنة لا مثله وان الحلق أفضل من التقصير وانه نسك في حق المعتمر محصوراً كان أو غير محصور وان المصور ينصره فيه حيث أحصر ولولم يصل إلى الحرم وبقا من صده عن البيت وان الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى الملة

صلى الله عليه وآله وسلم والحسن على عاتقه يقول اللهم اني أحبه فأحبه قوله انك لابنة نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم لانهم من ذرية هرون وعصاهم موسى وبني قريظة من ذرية هرون فسمي رسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يردوا ابائهم او بناتهم آباء متعددون وكذلك جعل الحسن بن ابائه وهو ابن ابنته وكذلك الحسين كافي سائر الاحاديث ووصف نفسه بأنه ابن عبد المطلب وهو جده وجعل لابناء لانصاروا بناتهم حكم الانه ارو ذلك كله يدل على ان حكم اولاد الاولاد حكم الاولاد فمن وقف على اولاده دخل في ذلك اولاد الاولاد ما تظاهروا وكذلك اولاد البنات وفي ذلك خلاف ومما يؤيد القول بدخول اولاد البنات ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن اخت القوم منهم ولا حديث المذكورة في الباب فرائد خارجة عن مقصود المصنف من ذكرها في هذا الباب والتعرض لذلك يستدعي بساطاً طويلاً فلا تنقصة صر على بيان المطلوب منها هنا

• (باب ما يصنع بقاض مال الكعبة) •

(عن أبي وائل قال جلست إلى شعبة في هذا المسجد فقال جلس إلى عمر في مجلسك هذا فقال لقد هممت أن لا ادع فيهم اصفر اموالاً بيضاء الا سمعت ابن المسلمين قلت ما أنت بقاض قال لم قلت لم يفعل صاحب المال فقال له ما المرآن يقتدى بهم ما رواء أحمد والبخاري • وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية أو قال بكفر لانفقت كنز الكعبة في سبيل الله ولجعت باهم بالارض ولا دخلت فيها من الجور رواء مسلم) قوله جلست إلى شعبة هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزيز بن عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصي العبدي الحنفي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة نسبة إلى حجابة الكعبة قوله فمأى في الكعبة والمراد بالصفراء الذهب والبيضاء الفضة قال القرطبي غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة وانما أراد الكنز لذى به هو

مكة (وأيدىكم عنهم) أي أيدي كفار مكة من بعد أن أظهرتم عليهم (حتى بلغ الحمية حمية الجاهلية) أي التي تمنع الاذعان للحق (وكانت حمية من لم يقر والله نبي الله ولم يقروا باسم الله الرحمن الرحيم وحالوا بينهم وبين البيت) وظاهر قوله فأنزل الله وهو الذي كف أيديهم انهم سألوا في شأن أبي بصير وفيه نظر والمشهور انهم سألوا بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يأخذوا المسكين غرة فظفروا بهم ففعلوا بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت رواء مسلم وغيره وفي هذا الحديث فوائد كثيرة ذكرها في الفتح منها ان ذاك الحليفة من قات أهل المدينة للحجاج والمعتمر وان تقايد الهدى وسوقه سنة لهم فإفرا كان اوسنة وان الاشعار سنة لا مثله وان الحلق أفضل من التقصير وانه نسك في حق المعتمر محصوراً كان أو غير محصور وان المصور ينصره فيه حيث أحصر ولولم يصل إلى الحرم وبقا من صده عن البيت وان الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى الملة

طريقا ومنها جواز سبي الكفار اذا انفردوا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال وفيه الاستتار عن طلائع المشركين
ومناجاتهم بالجيش اطاب غرتهم وجواز التذكيب عن الطريق السهل الى الطريق الوعر لدفع المقدسة وتحصيل المصلحة
واستعباب قديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش والاخذ بالجزم في امر العدو والى الاينالواغرة المسلمين وجواز الخدع في
الحرب والتعريض بذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان من خصائصه انه منهي عن خائنة الاعين وفيه ايضا فضل
الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب الاتباع وجواز بعض المباحة في امر الدين واحتمال الضيم فيه ما لم يكن
قادحا في اماله اذا تعين ذلك طريقا لا لالة في الحال والصالح في المآل - واما كان ذلك في حال ضعف المسلمين او قوتهم وان
المتابع لا يلبق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما يظهر في الحال بل عليه ٢٧٥ التسليم لان المتبوع اعرف بمآل الامور

غالب ابكثرة التجربة ولا سيما مع
من هو في يد بالوحى وفيه جواز
الاعتداء على خبر الكافر اذا
قامت القرينة على صدقه قاله
الخطابي مستدلان بالخزاعي
الذي بعثه النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عينه اليما تيه بخبر قريش
كان حينئذ كافرا قال وانما
اختاره لذلك مع كثره ليكون
أمسك له في الدخول فيه -
والاختلاط بهم والاطلاع على
امرارهم قال ويستفاد من ذلك
جواز قول الطبيب الكافر قلت
ويحتمل أن يكون الخزاعي
المذكور كان أسلم ولم يشتر
اسلامه حينئذ فليس فيما قاله
دليل على ما ادعاه والله أعلم
❦ (عن أبي هريرة رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ان الله تسمعه
وتسعين اسماء) مشهورة وليس
فيه نفي غيرها وقد نقل ابن العربي
ان الله ألف اسم قال وهـ ذاقليل

ما كان به - سدى اليه ان يدعى عن الحاجة - وأما الحلي فمخبة عليها كافتاديل فلا
يجوز صفة في خبرها وقال ابن الجوزي كانوا في الجاهلية - بدون الى الكعبة المال
تعظيمها افعية مع فيها قولهم المراتنفة من بفتح الميم ويجوز ضمها والرا ما كنة
على كل حال بعد هاهمزة أى الرجلان قوله يقتضى بهما في رواية للبخاري اقتضى بهما قال
ابن بطال أراد عز ذلك لكثرة انفاقه في منافع المسلمين ثم لما ذكر ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يتعرض له امسك وانما ترك ذلك لان ما جعل في الكعبة وسبلها يجرى مجرى
الاقواف فلا يجوز تغييره عن وجهه وفي ذلك تعظيم للاسلام وترهيب للعدو وقال في الفتح
اما التعليق الاول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه صلى الله عليه وآله
وسلم لذلك رعاية لثوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد ابراهيم ثم أيدها الاحتمال
بحديث عائشة المذكور في الباب ثم قل فهذا هو التعليق المعتمد اهـ والمصير الى هذا
الاحتمال لا بد منه لنصه صلى الله عليه وآله وسلم عليه فلا ياتفت انما الاحتمالات المخالفة
له وعلى هذا فاننا قد جاز لنا الزبير بناء البيت على قواعد ابراهيم لزوال السبب
الذي لا جله ترك بناءه صلى الله عليه وآله وسلم واستدل التقي السبكي بحديث أبي وائل
هذا على جواز تعظيم الكعبة بالذهب والفضة وتعليق قناديلها فيها وفي مسجد المدينة
فقل هـ هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يهدى اليها او يذرها قال واما قول
الشافعي لا يجوز تعظيم الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلها فيها ثم حكى وجهين
في ذلك أحدهما الجوز تعظيما كافي المحقق والاخر المنع اذ لم يقل أحد من السابقين
فهذا مشكل لان الكعبة من التعظيم ما ليس ابقية الما - اجددليل تجوز سترها بالحرير
والديباج وفي جواز - ثم الما - اجددليل خلاف ثم حكى للبخاري ما وقع في أيام الوليد بن
عبد الملك من تذهيبه سقوف المسجد النبوي قال ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا
أزاله في خلافته ثم استدلل الجوزان بتحريم استعمال الذهب والفضة انما هو فيما يتعاق
بالاواني المعدة للاكل والشرب ونحوهما قال وايس في تحمية المساجد بالقناديل الذهب

فما لو كان الجرم ادا لامر بي انه قد اجر قبل أن تنفذ اسماء ربي ولوجها بسبعة أبحر منه مددا وفي الحديث اسألنا بكل
اسم هو لك سميت به نفسك وأمرنا في كتابك او علمته أحدنا من خلقك أو اسمنا نرتبه في علم الغيب عندك وانما خص هـ
لشهرتها وما كانت معرفة اسمها الله تعالى وصفاته توقيفية انما علم من طريق الوحي والسنة ولم يكن لنا أن نتصرف فيها بما
لم يمتد اليه مباح علمنا ومنتهى عقولنا وقد منعتنا عن اطلاق ما لم يرد به التوقيف في ذلك وان جوزه العقل وحكمه القياس كان
الخطأ في ذلك غير مبرر والخطأ فيه غير معذور والنقصان عنه كالزيادة فيه غير مرضي وكان الاحتمال في رسم الخط واقعا باشتباه
تسعة وتسعين في زلة الكاتب وهفوة القلم بسبعة وسبعين أو تسعة وسبعين فينا لا اختلاف في المسحوع من
المسطور أكد هـ - الما - ادة وارشاد الى الاحتياط بقوله (مائة) بدل مقصوده دفع احتمال الخطأ في الرسم باشتباه المبدل

منه بسبعة وسبعين ولا يزداد على ما ورد (الواحد) في الاستئذان إشارة إلى أن الوتر أفضل من الشفع وإن الله وتر يحب الوتر والمراد بالاسم هنا اللفظ ولا خلاف في ورود الاسم بهذا المعنى إنما النزاع في أنه هل يطلق ويراد به المعنى عينه ولا يلزم من تعدد الأسماء تعدد المعنى وكل واحد من الالفاظ المطابقة على الله تعالى يدل على ذاته باعتبار صفة حقيقة أو غير حقيقة وذلك يستدعي التعدد في الأسماء والصفات دون الذات ولا استحالة في ذلك وفيه كما قاله الخطابي دليل على أن أشهر أسمائه تعالى الله لا إضافة هذه الأسماء إليه وقد روى أنه الاسم الأعظم وقال ابن مالك ولكون الله اسم علم وليس بصفة قيل في كل اسم من أسمائه تعالى سواء اسم من أسماء الله وهو من قول العاصم بن علي ما رواه النوراني إلى الله ينسب كل اسم له فيقال الكريم من أسماء الله ولا يقال من أسماء ٢٧٦ الكريم الله (من أحصاها) أي حفظها كأنسبه البخاري ولا كثروا ويؤيده

ما في الدعوات ولفظه لا يحفظها أحد عن ظهر قلبه إلا (دخل الجنة) أو المعنى ضبطها أحصاها أو تعدد أفعالها حتى يستوفها لا يقتصر على بعضها بل يثنى على الله ويدعو به بجميعها أو من عقلها وأحاط بها كلها أو حفظها أو علمها وأما ما ذكره الجزاء بلفظ الماضي تحقيقة الوقوع أو بمعنى الإطاعة أي إطاق القيام بحقوقها والامتناع بقتضاها وذلك بأن يعتبر بمعانيها فيطالب نفسه بما تتضمنه من صفات الربوبية واحكام العبودية فيقتاضها وقال الطيبي إنما كذا الأعداد دفعا لتجاوز واحتمال الزيادة والنقصان وقد ارشدنا الله تعالى بقوله والله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه إلى عظم الخطب في الإحصاء بأن لا يجاوز المجموع والأعداد المذكورة وأن لا يلحد منها إلى الباطل اهـ ثم ان مفهوم الاسم

شئ من ذلك ويوجب عنه بان حديث أبي وائل لا يصلح للاستدلال به على جواز تحمية الكعبة وتعليق القناديل من الذهب والفضة كما زعم لأنه أن أراد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم اطلاع على ذلك وقرره فقد عرفت الحامل له صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وإن أراد وقوع الإجماع من الصحابة أو ممن بعدهم عليه فممنوع وإن أراد غير ذلك فما هو وأما القياس على سائر الكعبة بالحرير والديباج فقد تدعى بان تجوز ذلك قام الإجماع عليه وأما التحمية بالذهب والفضة فينقل عن فعل من يدعى به كما قال في الفتح وفعل الوليد وترك عمر بن عبد العزيز لا حاجة فيها نعم القول بالتحريم يحتاج إلى دليل ولا سيما مع ما قدمنا من اختصاص تحريم استعمال آنية الذهب والفضة بالأكمل والشرب ولكن لا أقل من الكراهة فان وضع الأموال التي ينتفع بها أهل الحاجات في المواضع التي لا ينتفع الوضع فيها أجلا ولا عاجلا مما لا يشتر في كراهته

• (كتاب الوصايا) •

• (باب الخت على الوصية والنهي عن الخيف فيه لوفضيلة التخيير حال الحياة) •

(عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم بيتين ولا شئ يريد أن يوصي فيه إلا وصيته مكنوبة عند رأسه رواه الجماعة واحتج به من يعمل بالخط إذا عرف) قوله كتاب الوصايا قال في الفتح الوصايا جمع وصية كالأهدايا وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصي به من مال أو غيره من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وهي في الشرع عهد خاص مضاف إلى ما بعده لموت قال الأزهرى الوصية من وصيت الشئ بالتخفيف أصبه إذا وصيته وسميت وصية لان الميت يصلح لها ما كان في حياته بعد مماته ويقال وصية بالتشديد ووصافة بالتخفيف بغير همز وتطلق شرعا أيضا على ما يقع به الزجر عن المنهيات والخت على الأمور قولاه ما حق ما نافية بمعنى ليس والخبر ما بعد الأوروى الشافعي عن سفيان بن عيينة ورواه ابن يؤمن بالوصية الحديث أي يؤمن بانها حق كما حكاه ابن عبد البر عن ابن عيينة ورواه ابن

قد يكون نفس الذات والحقيقة وقد يكون مأخوذا باعتبار الأجزاء وقد يكون مأخوذا باعتبار الصفات والأفعال عبد والاسلوب والاضافات والاختلاف فكثير أسماء الله تعالى بهذا الاعتبار وما يمنع ما يكون باعتبار الجزئ تنتزه تعالى عن التركيب وقد دل الدعاء المشهور وعنه صلى الله عليه وآله وسلم على أن الله تعالى تسعة أسماء لم يعلمها أحد من خلقه واستأثر بها في علم الغيب عنده وورد في الكتاب والسنة أسماء خارجة عن التسعة والتسعين كاللكنافي والدائم والصادق وذو المعادج وذو الفضل والغالب إلى غير ذلك والجواب أن التنصيص على العدد لا ينفي الزيادة بل لغرض آخر كزيادة الفضيلة مثلا وقيل إن هذه زيادة تقرب واشتغال بالمهمات ويحتمل أن يكون الاسم الأعظم خارجا عن هذه الجمل وتكون زيادة شرف تسعة وتسعين وجلالها بالاضافة إلى ما عداه وإن يكون داخلها ما لا يعرفه بعينه الأنبياء أولى ومنها أن الأسماء مضمرة في تسعة وتسعين والرواية المشتملة على

تفصيله اغيرة مذكورة في الصحيح ولا خالية عن الاضطراب والتغيير وقد ذكر كثير من المحدثين ان في اسنادها ضعف عفا قاله في شرح المقاصد كذا في القسطاني لم يصرح بالاضراب في الحديث يستدل به على ان الكلام اغمايته باخره فاذا كان فيه استثناء او شرط عمل به وان ذلك من قوله مائة الا واحد او في الاستثناء لم يصرح في البيهقي من هذه الصيغة مائة صاع الا صاعا صحيح وعمل به وكان يات التسعة وتسعين صاعا وكذا في الاقرار ولا يؤخذ ببول كلامه ويلغى آخره لكن في استنباط ذلك من هذا الحديث نظر لان قوله مائة الا واحد اغماض كذا في الحديث تقدم فليست قد بدت مائة حتى يستنبط منه هذا الحكم موصول هذا المقصود بقوله تسعة وتسعين صاعا وما اما الشرط فليست مذكورة الحديث قاله الولي بن العراقي وهذا الحديث اخرجه البخاري اية في التوحيد والترمذي ٢٧٧ في الدعوات والنسائي في الدعوات وابن ماجه في الدعاء وابن خزيمة وابو عروانة

وابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني وابن منده وابن مردويه وابو نعيم والبيهقي من حديث أبي هريرة مثله وزاد انه وتر يحب الوتر وفي لفظ ابن مردويه وأبي نعيم من دعائه استجاب الله دعائه وفي لفظ للبخاري ولا يحفظها أحد الا دخل الجنة وهذا اللفظ تفسيره عن احصائها فالاحصاء هو الحفظ وهكذا قال الاكثرون وقيل احصائها قرأها كلمة كلمة كأنه يعدها والتفسير الاول هو الرابع للمعنى اللغوي وقد فسره الرواية المصرية بالحفظ وهذا الحديث قد ورد من طريق جماعة من الصحابة خارج الصحيحين والجنة بما فيه ما على انفراد كافيته وحديث أبي هريرة عند الترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي في الشعب وقال الترمذي بعد ادخاله هذا حديث غريب وقد روى من

عبد البر والطحاوي بلا نظ لا يحمل لامرئ مسلم له مال وقال الشافعي معنى الحديث ما الحزم والاحتياط للمسلم الا ان تكور وصيته مكتوبة عنده وكذا قال الخطابي قوله مسلم قال في الفقه هذا الوجه يخرج مخرج الغالب فلا منه وماله اود كر للتبجيل لتقع المبادرة الى الامتثال لما يشعر به من نفي الاسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائز في الجملة وحكي ابن المنذر فيه الاجماع قوله يبيت صفة لمسلم كاجزم به الطيبي قوله اليماني في روايه للبيهقي وأبي عروانة له أولي اثنين ولمسلم والنسائي ثلاث ايمان قال الحافظ وكأثر ذكر اليماني والثلاث لرفع المخرج التزام اشغال المرأة التي يحتاج الى ذكرها فسمع له هذا القول دليله كرم ما يحتاج اليه واختلاف الروايات فيه دال على انه للتقريب لا للتحديد والمعنى لا يعطى عليه زمان وان كان قلبه لا الا ووصيته مكتوبة وفيه اشارة الى اغتفار الزمن البشير وكان الثلاث غاية التأخير ولذلك قال ابن عمر لم أبت آية منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك الا ووصيتي عندي قال الطيبي في تخصيص اليماني والثلاث بالذكر قسما في ارادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زمنا ما وقد ساء محناه في اليماني والثلاث فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك قال العلامة لا يندب أن يكتب جميع الاشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء به عن قرب وقد استدل به هذا الحديث مع قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت الاية على وجوب الوصية به قال جماعة من المصنف منهم عطاء والزهرى وأبو مجلز وطه بن مهران في آخرين وحكام البيهقي عن الشافعي في القديم وبه قال اسحق وداد وابو عروانة الاسفرايني وابن جرير قال في الفقه وآخرون وذهب الجمهور الى انه مندوب وليست بواجبة ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب الى الاجماع وهي مجازفة لم اعرف واجاب الجمهور عن الاية بانهم منسوخة كما في البخاري عن ابن عباس قال كان المال الاول وكانت الوصية نكاح الدين ففسخ الله من ذلك ما أحب فجعل لكل واحد من الابوين السدس وأجاب القائلون بالوجوب بان الذي نسخ الوصية للوالدين والا قارب الذين يرتون وامامنا لا يرث فليس في

غير وجه عن أبي هريرة ولا يعلل في نفي من الروايات ذكر الاسماء في هذا الحديث اه وسرد الاسماء من يادته ونقصان وقال النووي في الاذكار انه حديث حسن وقال ابن كثير في تفسيره والذي عول عليه جماعة من الحفاظ ان سرد الاسماء مدرج في هذا الحديث وانهم جميعهم من القرآن وان الاسماء الحسنى ليست منحصرة في التسعة والتسعين بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند احد مر فوعا سالك بكل اسم هو لك الخ كما تقدم قال الشوكاني في تحفة الاكرين شرح عدة الحصن الحصين ولا يخفى ان هذا المذهب قد صححه امامان وحسنه امامان فان اول بان بعض أهل العلم يجمعهم من القرآن غير سديد ومجرد بلوغ واحد انه وقع له ذلك لا ينتهض لمعارضة الرواية ولا تدفع الاحاديث بمثله واما الحديث الذي ذكره عن احمد فقائمه ان الاسماء الحسنى أكثر من هذا المقدار وذلك لا ينافي كون هذا المقدار هو الذي ورد الترغيب في احصائها وحفظه وهذا ظاهر مكتوف

لا يفتي ومع هذا فقد أخرجهم من هذا العدد الذي ذكره الترمذي وابن مردويه وأبو نعيم من حديث ابن عباس وابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفتيكم الله في شيء أصح منها شيء أصلاً وبالغ بعضهم في تكثيرها كما تقدم عن ابن العربي وأمثم ما ورد في أحصائهم الحديث الذي ذكره المصنف رحمه الله اهـ يعني حديث الترمذي * (كتاب الوصايا بسم الله الرحمن الرحيم) * الوصايا جمع وصية كالأجر يجمع هدية وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من ههد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وهي لغة الإيصال من وصى الشيء بكذا أو لماله به لأن الموصي وصل خير دنياه بخير هبة ما به وهي في الشرع تبرع بحق ٢٧٨ مضاف إلى ما بعد الموت وقد يصحبه التبرع قال الأزهرى الوصية من وصيت الشيء

الآية ولا في نفسه - ير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بأن قوله ما حق الخ للجزم والاحتياط لأنه قد يفجؤ الموت وهو على غير وصية وقيل الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعاً على ما ثبت به الحكم وهو أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً وقد يطلق على المباح قليلاً لاقاله القرطبي وأيضاً تفويض الأمر إلى إرادة الموصي يدل على عدم الوجوب ولكنه يبقى الاشكال في الرواية المتقدمة بالفظ لا يحصل لامرئى - لم وقد قيل أنه يحتمل أن راويه ذكرها بالمعنى وأراد بنى الخلل - موت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح وقد اختلف القائلون بالوجوب فقال أكثرهم تجب الوصية في الجملة وقال طائفة وجوبها جابر بن زيد في آخرين تجب للتقربة الذين لا يرتون خاصة وقال أبو ثور وجوب الوصية في الآية والحديث يختص عن علي عليه السلام حق شرعى يخشى أن يضيع على صاحبه أن لم يوص به كالوديعة والدين ونحوه - ما قال ويدل على ذلك تقييده بقوله له شيء يريد أن يوصى فيه قال في الفتح وحاصله يرجع إلى قول الجمهور أن الوصية غير واجبة بعينها وإنما الواجب بعينها الخروج من الحق الواجبة للغير سواء كان بتخيير أو وصية ومحل وجوب الوصية أغناها وإذا كان عاجزاً عن تخييرها لم يلزمه بذلك غيره ممن يثبت الحق بشهادته فاما إذا كان قادراً وأولعها غيره فلا وجوب قال وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فمن رجاها كثرة لأجر ومكرهه في عكسه ومباحة فمن استوى الأمران فيه ومحرمة فيما إذا كان فيها ضرر كما ثبت عن ابن عباس الأضرار في الوصية من الكبار رواه سعيد بن منصور وقفاً بسناد صحيح ورواه الفسافي مرفوعاً ورجال الثقات وقد استدل من قال بعدم وجوب الوصية بما ثبت في البخاري وغيره عن عائشة أنها أنكرت أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوصى وقالت متى أوصى وقدمات بين - صرى ونحوه وكذلك ما ثبت أيضاً في البخاري عن أبي أوفى أنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص وأخرج أحمد وابن ماجه قال الحافظ

بالتخفيف أصح - إذا وصلته وصيت وصية لأن الميت يصل بها ما كان في حياته بما يمدح به ويقال وصية بالتشديد ووصية بالتخفيف بغيرهم وتطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات وقال القسطلاني ليس بتسدير ولا تعليق عتق وإن التعلق ما حكما في حساب - ما من الثبات كالتبرع الخبز في مرض الموت أو الملق به (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه - ما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما) أي ليس (حق امرئ) رجل (مسلم) أو ذمى ولمسلم عن أيوب عن نافع ما حق امرئ يؤمن بالوصية قال ابن عبد البر فسر ابن عيينة أي يؤمن بانها حق قال في الفتح والوصف بالمسلم خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له أورد كلاً مما يجزئ أي الذي يقتل أمر الله ويحجب نواهيها

المسلم ففيه اشعار بنى الإسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائزة في الجملة وحكى ابن المنذر فيه الإجماع وقد ثبت بسند فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت لزيادة في العمل الصالح والكافر لا عمل له بعد الموت وأجاب بأنهم نظروا إلى أن الوصية كالأعتاق وهو يصح من الذمى والحربي والله أعلم (له شيء يوصى فيه) ولفظ نافع له شيء يريد أن يوصى فيه أخرجه مسلم ولفظ أحمد حق على كل مسلم أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصى فيه الحديث ولفظ الشافعي ما حق امرئ يؤمن بالوصية ولفظ أبي حنيفة لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليلتين ولفظ الطبراني والأصمعي ما حق امرئ مسلم له مال يريد أن يوصى فيه ولفظ ابن عبد البر لا يصلح لامرئ مسلم له مال وأخرجه البخاري أيضاً قال ابن عبد البر قوله له مال يوصى فيه أولى عندى من قول من روى له شيء لأن الشيء يطلق على القليل والكثير بخلاف المال قال الحافظ ابن حجر وهو دعوى لا دليل عليها وعلى تسليها فرواية شيء أشمل لأنهم ما يتول

وما لا يقول كالمختمات والله أعلم (يبيت) أي أن يبيت وجزم الطيبي بأن يبيت صفة لمسلم ومعمول الفعل محذوف أي آمناء و
ذا كرا وقال ابن الزين أي موهو كوا والاول أولى لان استصحاب الوصية لا يختص بالمريض ثم قال العلماء لا يندب أن يكتب بجميع
الاشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء عنه عن قرب والله أعلم (ليلتين) وعند البيهقي ليلة أو ليلتين واسلم والنسائي
ثلاث ليلال وذكرك ذلك لدفع المارج التراحم اشغال المرأة التي يحتاج الى ذكرها فقص له هـ هذا القدر ان يذكر ما يحتاج اليه
واختلاف الروايات فيه دال على انه لا تقرب لالتحديد والمعنى لا يعصى عليه زمان وان كان قليلا (الاوصيته) أي ما حقه
الا المبيت ووصيته (مكتوبة عنه) مشهور وذهب فان الغالب انما يكتب العدول قال تعالى شهادة بينكم اذا حضر أحدكم
الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم ولان أكثر الناس لا يحسن ٢٧٩ الكتابة فلا دلالة فيه على اعتقاد الخط قال

الشافعي معنى الحديث ما الحزم
والاحتياط للمسلم الآن تكون
وصيته مكتوبة عنه واستدل
بهذا الحديث مع ظاهر الآية
على وجوب الوصية وبه قال
الزهري وأبو جهم وعطاء وطه
ابن مصرف في آخرين وحكا
البيهقي عن الشافعي في القديم
وبه قال اصحق وداود واختاره
أبو عوانة الاسفرايني وابن جرير
 وآخرون ونسب ابن عباد البر
 القول بعدم الوجوب الى
الاجماع سوى من استدلال
له من حيث المعنى بأنه لو لم يوص
لقسم جميع ماله بين ورثته
بالاجماع فلو كانت الوصية
واجبة لخرج من ماله هم
ينوب عن الوصية وأجابوا عن
الآية بأنهم امنسوخة كما قال ابن
عباس وأجاب من قال بالوجوب
بان الذي نسخ الوصية للوالدين
والاقارب الذين يرون وامام
لا يثبت فليس في الآية ولا في

بسنه قوى عن ابن عباس في اثني عشر حديث فيه أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأب بكر ان
يصل بالناس قال في آخره مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يوص قالوا ولو كانت
الوصية واجبة لما تركها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجيب بان المراد بنفي الوصية
منه صلى الله عليه وآله وسلم نفي الوصية بالخلافة لا مطلقا بل لانه قد ثبت عنه صلى الله
عليه وآله وسلم الوصية بعدة أورد كأمه صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه ما أشبه بانفاق
الذهبية كما ثبت من حديثها عند أحمد وابن سعد وابن خزيمة وفي المغازي لابن اسحق عن
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته الا
بثلاث لكل من الدارين والرهاويين والاشعريين بجماد ما وسق من خير وان لا يترك
في جزيرة العرب دينان وأن ينقذت اسامة وفي صحيح مسلم عن ابن عباس وأوصى
بثلاث ان يجيز الوفاء بخوما كنت أجيزهم الحديث وأخرج أحمد والنسائي وابن سعد
عن أنس كانت غاية وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حضره الموت الصلاة
ومما ملكك ايمانكم وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه ومن حديث أم
سلمة عند النسائي بسنن جريد والاحاديث في هذا الباب كثيرة ورد منها صاحب الفتح في
كتاب الوصايا شطر اصالحا وقد جرت في ذلك رسالة مسجلة واستدلوا ايضا على توجيه
نفي من نفي الوصية مطلقا الى الخلافة بما في البخاري عن عمر قال مات رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ولم يستخلف وعبا أخرجه أحمد والبيهقي عن علي انه لما ظهر يوم الجمل قال
يا أيها الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعهد الياني هذه الامارة شيئا
الحديث قال القرطبي كانت الشيعة قد وضعوا الحديث في أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أوصى بالخلافة لعل فرد ذلك جماعة من الصحابة وكذا من بعدهم فن ذلك ما استدلت
به عائشة بعنى الحديث المتقدم ومن ذلك ان عليا لم يدع ذلك لنفسه ولا بعدا أن ولي الخلافة
ولا ذكره لاحد من الصحابة يوم السقيفة وهو لا ينفذ قصور عليا من حيث قصدوا تظهير
لانهم نسبوه مع شجاعة العظمى وصلايته الى المداينة والتقييد والاعراض عن طلب

تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه والكلام في هـ هذا يطول ثم اختلف القائلون بالوجوب في الجمله وعن طاوس وقنادة
والحسن وجابر بن زيد تجب القرابة الذين لا يرون خاصة قالوا فان أوصى الغير قرابة لم تنفذ ويرد الثالث كله الى قرابته هذا قول
طاوس وقال الحسن وجابر بن زيد ثلثا الثلث وقال قنادة ثلث الثلث واقرى ما يرد على هؤلاء ما احتج به الشافعي من حديث
عمران بن جهمين في قصة الذي أعتق عند موته ستة أعبد لم يكن له مال غيرهم فدعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاهم
ستة أجزا فاعتق اثنين وأرق الأربعة فجعل عتقه في المرض وصية ولو كانت الوصية تبطل الغير القرابة لم تبطل في
استدلال قوى قال في الفتح ان الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فمن رجاها كمالها
ومباحة فمن استوى الأمر ان فيه محرمة فيما اذا كان فيها ضرر كما ثبت

رواه سبعة بن منصور موقوفاً بالسناد صحيح ورواه انساقى هرفوجا ورجاله ثقات واستدل بقوله مكتوبة عنده على جواز الاعتقاد على الكتابة والخط ولولم يقترب ذلك بالشهادة وخص أحمد ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المذهب وذهب قالوا ومعنى قوله مكتوبة عنده بشرطها قال القرطبي ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والأقالوصية المذهب وذهب امتفق عليها ولولم تكن مكتوبة واستدل به أيضا على أن الوصية تنفذ وان كانت عند صاحبها لم يجزها عند غيره وكذلك لوجهها عند غيره وارتجحها قال القسطلاني قد أجمع على الأمر بهذا المذهب الأربعة انهم مندوبة لا واجبة ولادلة في حديث الباب أن قال بالوجوب نعم تجب الوصية على من عليه حق له كزكاة أو حج أو حق لآدمي ٢٨٠ بلا مشروط بخلاف ما إذا كان به شهود فلا تجب وهذا الحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي والانساقى وابن

حقه مع قدرته على ذلك اهـ ولا يخفى أن في عائشة لا وصية حال الموت لا يستلزم نفيها في جميع الاوقات فإذا أقام البرهان الصحيح من يدعي الوصية في شيء عين قبل قوله مكتوبة عند رأسه استدل به هذا على جواز الاعتقاد على الكتابة والخط ولولم يقترب ذلك بالشهادة وخص محمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام قال الحافظ وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المذهب وذهب قالوا ومعنى قوله وصيته مكتوبة عنده أي بشرطها وقال الحب الطبري اخضرار الاشهاد فنهى بعد وأجيب بانهم استدلوا على اشتراط الاشهاد بأمر خارج كقوله تعالى شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية فانه يدل على اعتبار الاشهاد في الوصية وقال القرطبي ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والأقالوصية المذهب وذهب امتفق عليها ولولم تكن مكتوبة اهـ وقد استوفينا الأدلة على جواز العمل بالخط في الاعتراضات التي كتبتها على رسالة الجلال في الهلال فايراجع ذلك فانه مقيد (وعن أبي هريرة قال جاء رجل فقال يا رسول الله أي الصدقة أفضل أو أعظم اجرا قال أما والله يا أيها الناس لفتان أن تصدق وأن لا تصدق صحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء ولا تعمل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان رواه الجماعة الا الترمذي) قوله أي الصدقة أفضل أو أعظم في رواية للبضاري أفضل وفي أخرى له أعظم قوله لفتان بفتح اللام وضم الفوقية وسكون اللام وبعد هافوقية أيضا ثم همزة مفتوحة ثم نون مشددة وهو من الفتيا وفي نسخة لفتان بضم التاء وفتح النون بعدها باء موحدة ثم همزة مفتوحة ثم نون مشددة من النبا قوله أن تصدق بفتح الصاد على حذف إحدى التامين وأصله أن تصدق والتشديد على الإدغام قوله صحيح قال صاحب المنهاج الشيخ بخلاف مع حرص وقال صاحب المحكم الشيخ مثلث الشين والضم أولى وقال صاحب الجامع كان الفتح في المصدر والضم في الاسم قال الخطابي فيه أن المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه وإن سخاؤه بالمال في مرضه لا تحو عنه همة البذل فلذلك شرط همة البدن في الشيخ بالمال لانه في المالين يجود للمال

ماجه اهـ وفي الحديث منقبة لابن عمر رابادته لا تمتلأ قول الشارع وموافيقه عليه وفيه التندب الى التأهب للموت والاحتراز قبل الموت لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت لانه ما من سن يقرض الا وقد مات فيه جمع جم فكل واحد بعينه جائز أن يموت في الحال فينبغي أن يكون متأهبا لذلك فيكتب وصيته ويجمع فيها ما يحصل له من الاجر ويحيط عنه الوزر من حقوق الله وحقوق عباده واستدل بقوله له شيء اوله مال على صحة الوصية بالانفاق وهو قول الجمهور ومنعه ابن أبي ايلي وابن شبرمة وداود واتباعه واختاره ابن عبد البر وفي الحديث الباض على الوصية وه طلقها يتناول الصحيح لكن السلف خصوصها بالمرض وانما لم يقيد به في الخبر لا طراد العادة وفي

قوله مكتوبة أعم من أن تكون بخطه أو بغير خطه ويستفاد منه ان الاشياء المهمة ينبغي أن تضبط بالكتابة لانها وقفا أضبط من الضبط بالخط لانه يحوز غالباً والله أعلم (عن ٤٠٠ من المحدثين) بن أبي خيرة ان الزاعى (ختم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو كل ما كان من قبل المرأة مثل الاب والاخت (أخي جويرة بنت المحدث) أم المؤمنين زنى الله عنها (قول لما تترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عنده مائة درهم اولاد ياراولا عبد اولامة في الرق فيه دلالة على أن من ذكر من رقيق النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع الاخبار كان امامات أو أعتقه واستدله على عتق أم الولد بناء على ان غاربه والدته ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما على قول من قال انها ماتت في حياته صلى الله عليه وآله وسلم لم يلاجة (ولاشيأ) من عطف العام على الخاص وفي انفا ولا شاة في الفتح الاول أصح وزاده لم

وأبو داود والنسائي ولا يعبروا لأوصى بشئ (الابغلة البيضاء وسلاحه) الذي أهدم للعرب كالسيوف (وأرضها جعلها صدقة) قال ابن التين فيما نقله العمري هي فذل وأتى بخمير وانما تصدق به في صحتته وأخبر بالحكم عند وفاته واليه أشارت عائشة رضي الله عنها بقولها في حديثها الذي رواه مسلم وغيره المذكور ولا أوصى بشئ وقال الكرماني الضمير في جعلها راجع إلى الثلاث أي البغلة والسلاح والأرض لا إلى الأرض فقط ومطابقة الحديث لترجمة من حيث أن فيه التصديق بما ذكر وحكمه حكم الوقف وهو في معنى الوصية لبقائه بعد الموت قاله العمري وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الخمس والجهاد والمغازي والنسائي في الاحباس (عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما أنه سئل) السائل طلحة بن مصرف الداهي من بني يام من همدان (هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى فقال لا) ٢٨١ أي لم يوص وصية خاصة فالنبي ليس

للمعوم لأنه أثبت بعد ذلك أنه أوصى بكتاب الله والمراد أنه لم يوص بما يتعلق بالمال (فقبل له) أي لابن أبي أوفى والقاتل طلحة المذكور أي لما فهم منه عموم النبي (كيف كتب على الناس الوصية) في قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الآية (أو أمروا بالوصية) الشك من الراوي (قال) في الجواب (أوصى بكتاب الله) أي بالتمسك به والعمل به بعبقضاء ولعله أشار إلى قوله صلى الله عليه وآله وسلم تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله واقتصر على الوصية بكتاب الله ليكون أعظم وأهم ولأن فيه تبيان كل شئ أما بطريق النص وأما بطريق الاستنباط فإن الله عوا مافي الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم به لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وأما ما

وقعا في قلبه لما يامله من البقاء فيحذر معه الفقر قال ابن بطال وغيره لما كان الشئ غالبا في الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق في النية وأعظم للاجر بخلاف من يتس من الحياة ورأي مصير المال غيره قوله وتأمل بضم الميم أي تطمع قوله ولا تهمل بالاسكان على أنه نهي وبالرفع على أنه نهي ويجوز النصب قوله حتى إذا بلغت الملقوم أي قاربت بلوغه إذا لو بلغته حقيقة لم يصح شئ من تصرفاته واللقوم مجرى النفس قاله أبو عبيدة قوله قلت لقلان كذا الخ قال في الفتح الظاهر أن هذا المذكور على سبيل المثال وقال الخطابي فلان الاول والثاني الموصى له وقلان الاخيرا لوارث لانه ان شاء أبطله وان شاء اجازمه وقال غيره يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصى له وانما أدخل كان في الثالث إشارة إلى تقدير القدر له بذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الاول لوارث والثاني الموروث والثالث الموصى له قال الحافظ ويحتمل أن يكون بعضهم وصية وبعضهم اقرارا والحديث يدل على أن تخصيص وفاء الدين والتصدق في حال الصحة أفضل منه حال المرض لانه في حال الصحة يصعب عليه اخراج المال غالبا لما يحقوفه به الشيطان ويزين له من إمكان طول العمر والحاجة إلى المال كما قال تعالى الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء وفي معنى الحديث قوله تعالى وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت الآية وفي معناه أيضا ما أخرج الترمذي بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعا قال مثل الذي يعتق ويتصدق عند موته مثل الذي يمدى إذا شبع وأخرج أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد مرفوعا لا يتصدق الرجل في حياته وصحته بدرهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الرجل ليعمل أو المرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرها ما الموت فيضار ان في الوصية فيجب لهما النار ثم قرأ أبو هريرة من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله إلى قوله وذلك الفوز العظيم رواه أبو داود والترمذي ولا جد وابن ماجه معناه وقال فيه سبعين سنة) الحديث حسنه الترمذي وفي اسناده شهر بن

٢٦ نيل خا صح في مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاثة لايتين بجزيرة العرب دينان وفي لفظ آخر أخرجا اليه ود من جزيرة العرب وقوله أجب يذروا الوفاء كنت أجبهم به ولم يذكروا الراوي الثالثة وغير ذلك فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد فيه قال النووي لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلاث ماله لانه لم يترك بعده مالا وما الأرض فقد سبلها في حياته وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بانها لا تورث عنه بل جميع ما يخلفه صدقة فلم يبق بعد ذلك ما يوصى به من الجهة المالية وأما الوصايا غير ذلك فلم يرد فيها اه قال في الفتح والاولى أنه أراد بالنبي الوصية بالخالفة أو بالمال وساغ اطلاق النبي أما في الاول فبقريته الحال وأما في الثاني فلانه المتبادر عرفا وقد صرح عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص مع أنه رضي الله عنه هو الذي روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى بثلاث والجمع

منهما على ما تقدم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فكيف كتب على الناس الخ والحديث أخرجه البخاري في المغازي وقضائل القرآن ومسلم في الوصايا وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رجل) لم يسلم (لنبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال) أفضلها (ان تصدق وأنت صحيح حريص) وفي رواية وأنت صحيح بدل حريص كما ذكرها في باب الزكاة (تأمل الغني) تطمع فيه (وتحشى الفقر ولا تهمل حتى إذا بلغت) الروح أي قاربت (الخلع) مجرى النفس عند الغرغرة (قلت لفلان كذا ولفلان كذا) مرتين كناية عن الموصي له والموصى به فيهما (وقد كان لفلان) أي وقد صار ما أوصى به ٢٨٢ للوارث فيبطله ان شاء اذا زاد على الثلث أو أوصى به لوارث آخر ويحتمل أن يراد

بالثلاثة من يوصى له وانما أدخل كان في الآخر إشارة الى تقدير القدر له بذلك قال الحافظ ويحتمل أن يكون بعضهم أوصية وبعضهم اقرار أو في الحديث ان التصديق في الصحة ثم في الحياة أفضل من صدقته مريضاً وبعد الموت وفي الترمذي باسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعاً مثل الذي يعتق ويتصدق عند موته مثل الذي يهدي اذا شبع وأخرج ابوداود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد مرفوعاً لان تصديق الرجل في حياته وصحته بدرهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة وعن بعض السلف انه قال في بعض أهل الترفه يعصون الله في أموالهم مرتين يخلون بها وهي في أيديهم يعني في الحياة ويسرفون فيها اذا خرجت عن أيديهم يعني بعد الموت فان الشيطان ربما زين لهم الخيف في الوصية (وهنسه) أي عن أبي هريرة

حوشب وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ولفظ أحمد وابن ماجه الذي أشار اليه المصنف ان الرجل ليعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة فاذا أوصى حاف في وصيته فيضتم له بشر عمله فيدخل النار وان الرجل ليعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة فيعدل في وصيته فيدخل الجنة وفيه وعيد شديد وزجر بليغ وتهديد لان مجرد المضارة في الوصية اذا كانت من موجبات النار بعد العباداة الطويلة في السنين المتعددة فلا شك انها من أشد الذنوب التي لا يقع في مضيقها الا من سبقت له الشقاوة وقرأة أبي هريرة لا آية لتأييدها في الحديث وتقويته لان الله سبحانه قد قيد ما شرعه من الوصية بعدم الضرر اذ تكون الوصية المشقة على الضرر مخالفة لما شرعه الله تعالى وما كان كذلك فهو معصية وقد تقدم قريبا عن ابن عباس مرفوعاً موقوفاً باسناد صحيح ان وصية الضرر من الكبائر وذلك مما يؤيد معنى الحديث فالحق وصية الضرر بالابطال من غير فرق بين الثلث وما دونه وما فوقه وقد دجعت في ذلك رسالة مشقة على فوائد لا يستغنى عنها

• (باب ما جاء في كراهة مجاوزة الثلث والايصاء للوارث) •

(عن ابن عباس قال لو ان الناس غصوا من الثلث الى الرابع فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الثلث والثلث كثير متفق عليه • وعن سعد بن ابى وقاص انه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعودني من وجع اشتد بي فقلت يا رسول الله اني قد بلغ من الوجع ما ترى وأنا ذومال ولا يرئى الا بشفائي فقلت يا رسول الله قلت فاشطر يا رسول الله قال لا قلت فالثالث قال الثلث والثلث كثير أو كبير انك ان تذر ورثتك أغنياً خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس رواه الجماعة • وفي رواية أكثرهم جاءني يعودني في حجة الوداع • وفي لفظ عادي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضي فقال أوصيت قلت نعم قال بكم قلت بما لي كله في سبيل الله قال فاستركت

لذلك

واذرعشيتك

(الاقربين) أي الاقرب فالاقرب منهم فان الاهتمام بشأنهم أهم (قال يامعشر قريش او كلمة نحوها اشتروا أنفسكم) من الله بان تخلصوها من العذاب باسلامكم (لا أغني) لا أدفع (عنكم من الله شيئاً) أي عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً يا عباس ابن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً ويا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً ويا فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله وسلم سليني ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئاً) وفيه دلالة على دخول النساء في الاقارب وكذا الفروع وعلى عدم التخصيص بن يرث ولا بن كان مسلماً قاله في الفتح ولكن مذهب الشافعية كالحنفية انه لا يدخل في الوصية للاقارب الابوان والاولاد يدخل الاجداد لان الوالد والولد لا يعرفان بالاقرب في العرف بل القريب من ينتمي بواسطة يدخل

الاحقاد والاجداد وقبل لا يدخل أحد من الأصول والفروع وقبل يدخل الجميع وبه قطع المتولي قال ابن المنبر له كان هنالك قرية فهم بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعمم الانذار ولذلك فهم اهـ ويحتمل ان يكون أولاً خص أتباع الظاهر القروية ثم عمم لعمامة من الدليل على التعميم لكونه أرسل الى الناس كافة وفي الحديث فواتد كثيرة لا تحصى (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان أباه) عمر بن الخطاب رضي الله عنه (تصدق بقاله) اي بارض له فهو من اطلاق العام على الخاص (على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) اي زمنه (وكان يقال له) اي للمال المذكور (تغ) بفتح الشاء وسكون الميم وحكى المنذري فتح الميم أرض تلقاه المدينة كانت لعمر (وكان يخلاف قال عمر يا رسول الله اني استفتدت ما لا هو وعندي نفيس) اي جيد (فأردت ان أتصدق به فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدق بأصله) ٢٨٣ بالحزم على الاصح (لا يباع ولا يوهب ولا

يورث) هذا حكم الوقف ويخرج به القليل المحض (ولكن ينفق ثمره فتصدق به عمر فتصدق بذلك) المدكور ولا يذروا غيره ذلك (في سبيل الله) الغزاة الذين لا رزق لهم في النبي (وفي الرقاب) اي وفي الصنف في فكها (والمساكين) الذين لا يملكون ما يقع موقعها من كذا يتهم (والضريب) الذي ينزل بالقوم للقري (وابن السبيل) المسافر وجميع هؤلاء الاصناف هم المذكورون في آية الزكاة (ولذي القربى) الشامل لجهة الاب والام والارادهم - مقربى الواقف بهم - ذا جزم القرطبي (ولا جناح) اي انهم (على من وابيه) ولي التحدث عليه (ان يأكل منه بالمعروف) بقدر حاجة عمه - قال القرطبي جرت العادة بان العامل يأكل من ثمره الوقف حتى لو اشترط الواقف ان العامل لا يأكل منه لاستقيم ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي

لذلك قلت هم اغنياء قال أوصل بالعشر فما زال يقول وأقول حتى قال أوصل بالثلث والثلث كثير أو كبير ورواه النسائي وأحمد بعينه الا انه قال قلت نعم جعات مالي كافي الفقراء والمساكين وابن السبيل وهو دليل على نسخ وجوب الوصية للأقربين وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله تصدق عليكم بثلاث أموال لكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة في أعماركم رواه الدارقطني حديث أبي الدرداء أخرجه أيضاً أحمد وأخرجه أيضاً البيهقي وابن ماجه والبخاري حديث أبي هريرة بلفظ ان الله تصدق عليكم عند موتكم بثلاث أموال لكم زيادة لكم في أعماركم قال الحافظ واسناده ضعيف وأخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي من حديث أبي امامة بلفظ ان الله تصدق عليكم بثلاث أموال لكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعل لكم زكاة في أموالكم وفي أسناده اسمعيل بن عمار وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان ورواه العقيلي في الضعفاء عن أبي بكر الصديق وفي أسناده حفص ابن عمرو بن ميمون وهو متروك وعن خالد بن عبد الله السلمي عن ابن أبي عاصم وابن السكن وابن قانع وأبي نعيم والطبراني وهو مختلف في صحبته رواه عنه ابنه الحرث وهو مجحول وقد ذكر الحافظ في التلخيص حديث أبي الدرداء ولم يتكلم عليه قوله غصوا بعصمتين أي نتصوا ولولا لتي فلا تحتاج الى جواب أو شرطية والجواب محذوف ووقع التصريح بالجواب في رواية ابن أبي عمير في مسنده عن سفيان بلفظ كان أحب الى وأخرجه الاسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن عبد الله عن سفيان وأخرجه من طريق العباس بن لوامد عن سفيان بلفظ كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله الى الربيع زاد أجرة في الوصية وكذا ذكر هذه الزيادة الحميدي قوله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو كالتعليل لما اختاره من الفقهاء عن الثلث وكأنه أخذ ذلك من وصفه صلى الله عليه وآله وسلم لثلاث بالكثرة قولاً والثلث كثير في رواية مسلم كثير أو كبير بالشك هل هو بالوحدة أو المثلثة والمراد انه كثير بالنسبة الى

جرت به العادة وقيل القدر الذي يدع الشهوة وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله والاول أولى (أو يؤكل صديقه) اي بطم حبيبته (غير متول به) اي بالمال الذي تصدق به عمر وهو الارض قاله السكرمانى ومطابقة الحديث من جهة ان المقصود جواز أخذ الاجرة من مال اليتيم لقول عمرو لا جناح الخ ومذهب الشافعية أن يأخذ اقل الامر من اجرة ونفقة ولا يجب رده على الصحيح وقال سعيد بن جبير اذا أكل ثم أي برضى وعن ابن عباس ان كان ذهاباً ونفقة لم يجز له أن يأخذ منه شيئاً الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة قال في الفتح غير مقول به المعنى غير متخذ منها مالا لا ملكاً والمراد انه لا يتكلم شيئاً من رقباه وقال ابن سيرين غير متأهل مالا والمتأهل المتخذ والتأهل أخذ أصل المال حتى كانه عنده قديم وثالثه كل شيء أصله واشترط في التأهل يقوى ما ذهب اليه من قال المراد من قوله يأكل بالمعروف حقيقة الاكل لا الاخذ من مال الوقف بقدر

أجاز لاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله فتصدق بهم عمرو ولا حجة في ذلك لأنه أضاف إليهم الاتباع ولا توجب كما تقدم وفيه جواز الوقف على الأغنياء لأن ذوي القربى والضعيف لم يقيّدوا بالحاجة وهو الأصح عند الشافعية وفيه أن لا واقف أن يشترط لنفسه جزءاً من ريع الموقوف لأن عمر شرط أن لا يولي وقفه أن يأكل بالمعروف ولم يستثن أن كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط وإذا جاز في الميهم الذي تعينه العادة كان فيما لا تعينه أجوز ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأربعة عنه وقال به من المالكية ابن شعبان وجهه وهم على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئاً يبرأ بحيث لا يتم أنه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصنف فيه محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري جزاً ضخماً واستدل له بقصة عمر هذه بقصة ٢٨٥ رآك البدنة وبحديث أنس في أنه صلى

الله عليه وآله وسلم أعتق صفيّة وجعل عتقها صداقها ووجه الاستدلال أنه أخرجها عن ملكه بالعتق وردها إليه بالشرط وبقيّة فوائد حديث الباب مذكورة في الفتح (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم قال اجتمعوا السبع الموبقات (أي المهلكات) قالوا يا رسول الله وما هن قال (أحدها) الشرك بالله) بأن يتخذ معه الهارب غيره (و) الثاني (السحر) وهو لغة صرف الشيء عن وجهه (و) الثالث (قتل النفس التي حرم الله) قتلها (الاباحق) (و) الرابع (أكل الربا) وهو لغة الزيادة (و) الخامس (أكل مال اليتيم) الذي مات أبوه وهو دون البلوغ (و) السادس (التولي يوم الزحف) أي الفرار عن القتال يوم ازدحام الطائفتين (و) السابع (قذف المحصنات) (اللاتي

غيرها) وقال النفاكهة شارح العمدة انما عبر صلى الله عليه وآله وسلم بالورثة لأنه اطلع على أن سعداً سبيعاً ويحصل له أولاد غير البنات المذكورة فانه ولد له بعد ذلك أربعة بنين ١٥ وهم عامر ومصعب ومحمد وعمر وزاد بعضهم إبراهيم ويحيى واسحق وزاد ابن سعد عبد الله وعبد الرحمن وعمر وعمران وصالحا وعثمان واسحق الأصغر وعمر الأصغر وعمر امصغر وأذكر له من البنات ثلث عشرة بنتاً قال الحافظ ما معناه أنه قد كان لسعد وقت الوصية ورثة غير ابنته وهم أولاد أخيه عتبة بن أبي وقاص منهم هاشم بن عتبة وقد كان موجوداً إذ قال قوله عالة أي فقراء وهو جمع عائل وهو الفقير والفعل منه عال يعمل إذا افتقر قولاً: كفتون الناس أي يسألونهم بالكهـم يقال تكفف الناس واستكف إذا بسط كفه للسؤال أو سأل ما يكف عنه الجوع أو سأل كفاً من طعام قال ابن عبد البر وفي هذا الحديث تقييد مطلق القرآن بالسنة لأنه سبحانه قال من بعد وصية يوصي بها أو دين فاطلق وقيدت السنة الوصية بالثالث قال في الفتح وفيه أن خطاب الشارع للأولاد يعم من كان بصفته من المكافين لأطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان الخطاب انما وقع له بصيغة الأفراد لا قد أبعد من قال أن ذلك يختص بسعد ومن كان في مثل حاله ممن يخلف وارثاً ضعيماً أو كان ما يخلفه قديماً وفي حديث أبي الدرداء وما ورد في معناه دليل على أن الأذن لما بالنصرف في ثلث أموالنا في أو آخر أعمارنا من الألطاف الإلهية بنا والتكثير لأعمالنا الصالحة وهو من الأدلة الدالة على اشتراط القرابة في الوصية (وعن عمرو بن خارجة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب على ناقته وأما تحت جرائنها وهي تقصع بجرائنها وان اغامها يسيل بين كنفني فسمعته يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه الخمسة إلا أبا داود وصححه الترمذي وعن أبي أمامة قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه الخمسة إلا النسائي وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء

أحسنت الله تعالى وحفظهن من الزنا) (المؤمنات) احتزبه عن قذف الكافرات (الغافلات) عما نسب إليهن من الزنا والتنصيص على عدد لا ينافي أزيد منه في غير هذا الحديث كالزنا بجارية الجارية وعقوق الوالدين واليهين الغموس وغير ذلك وقد تصدى إبيان الفقيه الشافعي بن حجر المكي في الزواج عن إقرار الكفار وغيره في غيره وهذا الحديث رواه كلهم مدنيون وأخرجه أيضاً في الطب والماربيز ومسلم في الإيمان وأبو داود في الوصايا والنسائي فيه وفي التفسير (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقسم ورثتي ديناراً ولا درهماً) بالجزم على النهي وبالرفع على الخبر وسماهم ورثة محجرات والافتقار أنما معاشر الانبياء لا نورث وقال الحافظ سماهم ورثة باعتبار أنهم كذلك بالقوة لكن منعهم الدليل الشرعي من الميراث وهو قوله لا نورث ما تركت بعد نفقة نسائي) أحجبه ابن عيينة

نما قاله الخطابي بانهم في معني المعتدات لانهم لا يجوز لهن ان ينسكنن ابد الجهرت لهن المنفعة وتركت جهرهن لهن يسكنها (ومؤنة عاملي فهو صدقة) وهو القيم على الارض أو الخليفة بعده صلى الله عليه وآله وسلم لم فقيه دليل على مشروعية أجرة العامل على الوقف والحديث أخرجه أيضا في الفرائض ومسلم في المغازي وأبو داود في الخراج (عن عثمان رضي الله عنه انه قال حين حوصر) أي لما حاصره أهل مصر في داره لاجل تولية عبد الله بن سعد بن أبي سرح واجتمع الناس فاشرف عليهم وقال (أنشدكم الله) وزاد النسائي من رواية الاحنف الذي لا اله الا هو وزاد الترمذي والنسائي من رواية ثمامة بن حرب عن عثمان والاسلام (ولأنشد الأ أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم السمت تعالون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان والاسلام) قال ابن بطال هذا وهم من بعض رواته والمشهور انه اشتراها لانه حفرها كافي قال من حفر رومة فله الجنة فخرتها) ٢٨٦

الترمذي يلقطه هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال من يشتري بئر رومة يجعله لوجهه مع دلاء المسلمين يجزيه من هاهنا الجنة فاشترى منها من صلب مالي الحديث وعنه النسائي انه اشتراها بعشرين ألفا وبخمة وعشرين ألفا ~~ا~~ كن روى البغوي الحديث في العصابة بلفظ وكانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة وإذا كانت عينا فيجوز لهن أن يكون عثمان حفر فيها بئرا وكانت العين تجري الى بئر فوسعهما عثمان أو طواها فنسب حفرها اليه قاله في الفتح (أسمت تعلمون انه) صلى الله عليه وآله وسلم (قال من جهز جيش العسرة) بضم العين وهي غزوة تبوك (فله الجنة فخرتهم فصدقه بما قال) الضمير للعصابة وقد استدل البخاري

الورثة وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا وصية لوارث الا أن يجيز الورثة رواه ما الدارقطني حديث عمرو بن خارجة أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وحديث أبي أمامة حسنه الترمذي والمافظ وفي اسناده اسمعيل بن عباس وقد قوى حديثه أثاروى عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري وهذا من روايته عن الشاميين لانه رواه عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة وصرح في روايته بالحديث وحديث ابن عباس حسنه في التلخيص وقال في الفتح رجاله ثقات ~~ا~~ كنهه معلول فقد قيل ان عطاء الذي رواه عن ابن عباس هو الخراساني وهو لم يسمع من ابن عباس وأخرج نحوه البخاري من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفا قال الحافظ الا انه في تفسيره واخباره بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع وأخرجه أيضا أبو داود في المراسيل عن مرسل عطاء الخراساني ووصله يونس بن راشد عن عطاء عن بكرمة عن ابن عباس قال الحافظ والمعروف المرسل وحديث عمرو بن شعيب قال في التلخيص اسناده واه وفي لباب عن أنس عند ابن ماجه وعن جابر عند الدارقطني وصوب ارساله وعن علي بن عذرة أيضا واسناده ضعيف وهو عند ابن أبي شيبة وعن مجاهد مرسل عند الشافعي قال في الفتح ولا يحملوا اسناد كل منها من مقال ~~ا~~ كن مجموعها يقتضي ان الحديث أصلا بل جئنا الشافعي في الام الى ان هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يثبتون في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث وبأثره عن حفظه فيه ممن لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد وقد أزعج الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواترا قال وعلى تقدير تسليم ذلك فالمشهور من مذهب الشافعي ان القرآن لا يفسخ بالسننة قال الحافظ لكن الجدة في هذا اجماع العلماء على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره قال والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم لزوم لان الاكدر على انها موقوفة على آجزة الورثة وقيل انها لا تصح الوصية لوارث أصلا وهو الظاهر

بهذا الحديث على جواز اشتراط الواقف لنفسه منفعة من وقفه وهو متقيد بما اذا كانت المنفعة عامة كالصلاة لان في بقعة جعلها مسجدا والشرب من بئر وقفها وكذا كتاب وقفه على المسلمين للقراءة فيه ونحوها وقد راجع فيهم اوكيزان للشرب ونحو ذلك والفرق بين العامة والخاصة ان العامة عادت الى ما كانت عليه من الاباحة بخلاف الخاصة وهذا الحديث له طرق وألفاظ وفي الباب أحاديث ذكرها في الفتح وفيها مناقب ظاهرة لعثمان رضي الله عنه وجواز فتحه للرجل بمناقبه عند الاحتياج الى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل منفعة وانما يذكره ذلك عند المناقب والمكاشرة والتعجب ووقف أنس دارا بالمدينة فكان اذا قدم المدينة ما رايها للعجز نزلها أو صدق الزبير بن العوام بدورهم وقال للمردودة المطلقة من بنائه أن تسكن غير مضرة ولا مضربها فان استغنت بزوجه فليس لها حق في السكنى وجعل ابن عمر نصيبه من دار أبيه التي تصدق بها وقال لا تباع ولا توهب سكنى

لذوي الحاجة من آل عبد الله بكارهم وصغارهم (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رجل من نخسهم) هو بن بيل
 بالموسى مدة المضمومة وفتح الزاى مصغرا عند ابن ما كولا ولا بن منده بديل بن أبي مارية بالدال المهملة بدل الزاى وايس هو بديل
 ابن ورقاء فانه خراعى وهذا سهمى وفي رواية ابن جريج انه كان مسما (مع تميم الدارى) الصحابى المشهور وكان نصرانيا وكان
 ذلك قبل ان يسلم (وعدى بن بده) وكان نصرانيا قال الذهبى لم يلقنا اسلامه من المدينة للتجارة الى أرض الشام (فمات)
 بن بيل (السهمى بارض ليس به اسم) وكان لما اشتد وجهه أوصى الى تميم وعدى وأمرهم ان يدفعوا متاعه اذا رجعا الى
 أهله (فلما قدموا) عليهم (بتر كنه فقدوا اجاما) أى اناه قاله فى الفتح وتعبه العقبى فقال هذا تفسير الخاص بالعام وهو لا يجوز
 لان الاناء أعم من الجمام والجمام هو الكاس اهـ والذي ذكره البغوى وغيره ٢٨٧ من المفسرين انه اناء من فضة منقوش
 بالذهب فيه ثلثمائة مثقال وكذا

فى رواية عن عكرمة اناء من فضة
 منقوش بذهب (من فضة مخوصا
 من ذهب) أى فيه خطوط طوال
 كالخوص كانوا أخذاه من متاعه
 وفى رواية ابن جريج عن عكرمة
 ان السهمى مرض فكتب
 وصيته بيده ثم دسها فى متاعه ثم
 أوصى اليهم فانما مات فقها متاعه
 ثم قدما على أهله فدفعوا اليهم ما
 امراد اففتح أهله متاعه فوجدوا
 الوصية وفقدوا أشياء فأسألوها
 عنها فجدوا فرفعوها الى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت
 هذه الآية الى قوله لمن الآتين
 فاحلفهما رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم وجد الجمام
 بمكة فقالوا (أى الذين وجد الجمام
 معهم) ابنتاه من تميم وعدى
 فقام رجلان) عمرو بن العاص
 والمطلب بن أبي وداعة (من
 أوليائه) أى من أولياء بن بيل
 السهمى (فحلفا لشهادتهما) حق

لان النبي اما أن يتوجه الى الذات والمراد لا وصية شرعية واما الى ما هو أقرب الى
 الذات وهو العمة ولا يصح أن يتوجه ههنا الى الكمال الذى هو أبعد الجاهزين وحديث
 ابن عباس المذكور وان دل على صحة الوصية لبعض الورثة مع رضا البعض الآخر
 فهو لا يدل على ان النبي غير متوجه الى العمة بل هو متوجه اليها واذا رضى الوارث
 كانت صحيحة كما هو شأن بناء العام على الخاص وهكذا حديث عمرو بن شعيب وحكى
 صاحب البحر عن الهادى والناصر وأبي طالب وأبي العباس انها تجوز الوصية للوارث
 واستدلوا بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية
 للوالدين والاقربين قالوا ونسخ الوجوب لا يستلزم نسخ الجواز وأجاب الجمهور عن ذلك
 بان الجواز أيضا منسوخ كما صرح بذلك حديث ابن عباس المذكور فى الباب وقد
 اختلف فى تعيين ناسخ آية الوصية للوالدين والاقربين فقبيل آية الفرائض وقيل
 الاحاديث المذكورة فى الباب وقيل دل الاجماع على ذلك وان لم يتعين دليله هكذا فى
 الفتح وقد قيل ان الآية مخصوصة لان الاقرب بين أعم من أن يكونوا وارثين أم لا فكانت
 الوصية واجبة لجميعهم وخص منها الوارث بآية الفرائض وباحاديث الباب وبقي حق
 من لا يرث من الاقربين من الوصية على حاله قاله طاوس وغيره قوله وأنت تحت جرائها
 بكسر الجيم قال فى القاموس جرائ البعير بالكسر مقدم عنقه من مذبحه الى منخره
 قوله وهى تقصع بجريتها الجرة بكسر الجيم وتشديد الراء قال فى القاموس الجرة
 بالكسر هيئة الجرو وما يفيض به البعير فى كل ثانية وقد اجترأ جروا للقيمة يتعلل بها
 البعير الى وقت علفه والقصع البلع قال فى القاموس قصع كمنع ابتلع جرع الماء
 والناقعة بجريتها ردتها الى جوفها او مضغتها أو هو بعد الدسع وقبل المضغ او هو ان تعلقها
 فاهل ارشدة المضغ اهـ قوله وان لغامها بضم اللام بعدها غين مججمة وبعدها الف ميم
 هو اللعاب قال فى القاموس لغم الجمل كمنع رعى به اياه لزيدة قال والملاغم ما حول الفم
 قوله الا ان يشاء الورثة فى ذلك رد على المزنى وداد والسبكى حيث قالوا انها لا تصح

من شهادتهما) يعنى يمتدأ حق من يمينهما (وان الجمام لصاحبهم قال وفيهم نزلت هذه الآية يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم)
 اذا حضر أحدكم الموت زاده أبو ذر واستدل بهذا الحديث لجواز رد اليمين على المدعى فيحلف ويستحق واستدل به ابن جريج
 الشافعى للحكم بالشاهد واليمين وتكلف فى انتزاعه وهو متعقب كما ذكره فى الفتح واستدل به على جواز شهادة الكنداد
 بناء على ان المراد بالغير الكفار والمعنى منكم أى من أهل دينكم أو آخران من غيركم أى من غير أهل دينكم وبذلك
 قال أبو حنيفة ومن تبعه وتعقب بوجوه منها ان الدليل دل على ان شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فبقيت شهادة الكافر
 على الكافر على حالها وخص جماعة القبول باهل الكتاب وبالوصية وبه قد ائتمنهم ابن عباس وأبو موسى الاشعري
 وسعيد بن المسيب ونيرج و ابن سيرين والأوزاعى والثورى وأبو عبيد وأحمد وهؤلاء أخذوا بظاهر الآية وقوى ذلك

هذه حديث الباب فان ساقه. طابق اظاهر الآية وقيل المراد بالغير العشيرة وهو قول الحسن وفيه نظر وذهب جماعة من
 الاثمة الى ان هذه الآية منسوخة وان ناصحها قوله تعالى عن ترضون من الشهاداء واحتجوا بالاجماع على رد شهادة الفاسق
 والكافر شر من الفاسق والجواب ان النسخ لا يثبت بالاحتمال وان الجمع بين الدليلاين أولى من الغناء. - دهما و بان سورة
 المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صرح عن جمع من السلف ان سورة المائدة محكمة وعن ابن عباس ان الآية نزلت فيمن
 مات مسافرا وليس عنده أحد من المسلمين فان اتهم ما استحلها أخرجه الطبري بأسناد رجاله ثقات وأنكر أحمد علي من قال ان
 هذه الآية منسوخة وصح عن أبي موسى الأشعري انه عمل بذلك بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فروى أبو داود وساند رجاله
 ثقات عن الشعبي قال حضرت رجلا ٢٨٨ من المسلمين الوفاة بدقوا فلم يجد أحد من المسلمين فاشهد رجلاين من أهل الكتاب

فقدما الكوفة بتركته ووصيته
 فاخير الأشعري فقال هذا لم يكن
 بعد الذي كان في عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فاحلها
 بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا
 نقما ولا بدلا وأمضى شهادتهما
 رجحه الفخر الرازي وسبقه
 الطبري لذلك بان قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا خطاب
 للمؤمنين فلما قال أو آخران من
 غيركم صح انه أراد غير المخاطبين
 فتعين انهم من غير المؤمنين
 وأيضاً فجواز شهادة المسلم
 ليس مشروطا بالسفر وان أبا
 موسى حكم بذلك فلم يشكره أحد
 من الصحابة فكان حجة وذبح
 الكرايسى ثم الطبري وآخرون
 الى ان المراد بالشهادة في الآية
 اليمين قال وقد سمي الله اليمين
 شهادة في آية اللعان وأيدوا
 ذلك بالاجماع على ان الشاهد
 لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وان
 الشاهد لا يمين عليه انه شهد

الوصية بما زاد على الثالث ولو أجاز الورثة واحتجوا بالاحاديث الآتية في الباب الذي
 بعده هذا ولكن في هذا الحديث وحديث عمرو بن شعيب المذكور بعده زيادة ينعين
 القول بما قاله الحفاظ ان صحت هذه الزيادة فهي حجة واضحة واحتجوا من جهة المعنى
 بان المنع انما كان في الاصل لحق الورثة فاذا أجازوه لم يمتنع واختلقوا بعد ذلك في وقت
 الاجازة فالجهور على انه من ان أجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع متى شاؤوا وان
 أجازوا بعده نفذ وفصل المال كية في الحياة بين مرض الموت وغیره فالحقوا مرض
 الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما اذا كان الجيز في عائلة الموصي وخشى من امتناعه
 انقطاع معروفه عنه لو عاش فان لمثل هذا الرجوع وقال الزهري وريبه ليس لهم
 الرجوع. طاقا وافقوا على اعتبار كون الموصي له وارث يوم الموت حتى لو وصى
 لاختيه الوارث حيث لا يكون للموصي ابن ثم ولد له ابن قبل موته صحت الوصية للاخ
 المذكور ولو وصى لاختيه وله ابن فمات الابن قبل موت الموصي فهي وصية لو ارث

(باب في ان تبرعات المريض من الثلث)

(عن أبي زيد الانصاري ان رجلا أعتق ستة أعبد عنه بموته ايس له مال غيرهم فاقرع بينهم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتق اثنين وأرق أربعة رواه أحمد وأبو داود وبعناه
 وقال فيه لو شهدته قبل ان يدفن ليدفن في مقابر المسلمين * وعن عمران بن حصين ان رجلا
 أعتق ستة عمو كين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فجزأهم اثلاثا ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولا شديدا رواه
 الجماعة الا البخاري * وفي افظ ان رجلا أعتق عند موته ستة رجله لخصم ورثته من
 الاعراب فاخير وارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم بما صنع قال أو فعل ذلك لو علمنا ان
 شاء الله ما صابنا عليه فاقرع بينهم فاعتق منهم اثنين وأرق أربعة رواه أحمد واحتج
 به مومه من سوى بين متقدم العطايا ومتاخرها لانه لم يستصل هل أعتقه هم بكلامه

بالحق وهو متعقب كما بينه في الفتح قال الشوكاني في تفسيره قوله تعالى أو آخران من غيركم أي من
 الاجانب وقيل ان الضمير في منكم للمسلمين وفي من غيركم للكفار وهو الانسب بسياق الآية وبه قال أبو موسى الأشعري
 وابن عباس وغيرهما فيكون في الآية دليل على جواز شهادة أهل الذمة على المسلمين في السر في خصوص الوصايا كما بينه
 النظم القرآني ويشهد له سبب النزول فاذا لم يكن مع الموصي من يشهد على وصيته من المسلمين فليشهد رجلا من أهل
 الكفر فاذا قدما واديا الشهادة على وصيته حلقا بعد الصلاة انهما ما كذبا ولا بدلا وان ما شهدا به حق فيحكم حينئذ بشهادتهما
 فان عثر بعد ذلك على انهما كذبا أو خانا فافرجلان من أولياء الموصي وغرم الشاهدان الكافران ما ظهر عليهما من خيانة
 أو نحوها هذا في الآية عند من تقدم ذكره وبه قال سعيد بن المسيب ويحيى بن يعمر وسعيد بن جبسر وأبو مجلز والنخعي

وشريح وعبيدة السلماني وابن سيرين ومجاهد وقتادة والسدي والثوري وأبو عبيد وأحمد بن حنبل وذهب إلى الأول أعني
 نفسه يرضيهم منكم بالقراءة أو العشرة وقتة من غيركم إلا بجانب الزهري والحسن وعكرمة وذهب مالك والشافعي وأبو
 حنيفة وغيرهم من النخبة إلى أن الآية منسوخة واحتجوا بقوله عن ترزون من الشهداء رقبته وأشهدوا وذوي عدل منكم
 والكفار أيسر وأبرضين ولا عدول وخالفهم الجمهور فقالوا الآية محكمة وهو الحق لعدم وجود دليل صحيح يدل على النسخ
 وأما قوله تعالى عن ترزون من الشهداء وقوله وأشهدوا وذوي عدل منكم فهم ما عاينوا في الأشخاص وأزمان والأحوال
 وهذه الآية خاصة بحالة الضرب في الأرض وبالوصية وبجالة عدم وجود الشهود المسلمين ولا تعارض بين خاص وعام اهـ
 * (بسم الله الرحمن الرحيم فضل الجهاد والسير) * بكسر الجيم أصله ٢٨٩ لغة المشقة يقال جهدت جهاداً إذا بلغت

المشقة وشريحاً بذل الجهد في
 قتال الكفار لنصرة الإسلام
 وأعلام كلمة الله ويطلق أيضاً
 على مجاهدة النفس والشیطان
 والنفاق وأما مجاهدة النفس
 فعلى ثمة لم مور الدين ثم على
 العمل ثم على تعلمها وأما
 مجاهدة الشیطان فلي دفع
 ما يأتي به من الشهوات وما يزينه
 من الشهوات وأما مجاهدة
 الكفار فتقع باليد والمال
 واللسان والقلب وأما النفاق
 فباليد ثم اللسان ثم القلب
 واختلف في جهاد الكفار هل
 كالأول أو لا فرض عين أو كناية
 والسير جمع سيرة وهي الطريقة
 وأطلق ذلك على أبواب الجهاد
 لأنها شلقاة من أحوال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في غزواته
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال جاء رجل) قال في الفتح لم
 أقف على اسمه (الرسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال

أو بكلمات) حديث أبي زيد أخرجه أيضاً النسائي وكتب عنه أبو داود والمذري
 ورجال أسنده رجال الصحيح قوله أعتق ستة أعبد عندك وموت قال القرطبي ظاهره أنه تجز
 عتقهم في مرضه قوله فافزع بينهم هذا نص في اعتبار القرعة شرعاً وهو حجة لمالك
 والشافعي وأحمد والجمهور على أبي حنيفة حيث يقول القرعة من التمار وحكمكم
 الجاهلية ويعتق من كل واحد من العبيد ثلثه ويتسعى في باقيه ولا يقرع بينهم ثم يثمل
 ذلك فالتهادوية قوله فالتق اثنين وارق أربعة في هذا أيضاً حجة على أبي حنيفة
 ومن معه حيث يقولون يعتقون جميعاً قال ابن بسد البرقي هذا القول ضرر من
 الخطأ والاضطراب قال ابن رسلان وفيه ضرر كثير لأن الورثة لا يحصل لهم شيء
 في الحال أصلاً وقد لا يحصل من السعاية شيء أو يحصل في شهر خمسة دراهم أو أقل
 وفيه ضرر على العبيد لالزامهم السعاية من غير اختيارهم قولاً لو شهدته قبل أن يدفن
 الخ وهذا تفسير للمول الشديد الذي أجبه في الرأية الأخرى وفيه تغليظ شديد ووزم
 متبالغ وذلك لأن الله سبحانه لم يأذن للمريض بالتصرف إلا في الثالث فإذا تصرف في أكثر
 منه كان مخالفاً لحكم الله تعالى وشاهاً إن وهو غير ماله قوله فخرأهم بتشديد الزاي
 وتخفيفه الغتان مشهورتان أي قسمهم وظاهره أنه اعتبر بعدد أشخاصهم دون قيمتهم
 وانما قيل ذلك لاعتدائهم في القيمة ولعدمه قال ابن رسلان لو اختلفت قيمتهم لم يكن بد
 من تعدد إلهام بالقيمة مخافة أن يكون ثلثهم في العدد أكثر من ثلث الميت في القيمة قوله
 رجله بفتح الراء وكو الجيم جمع رجل قوله ما صلينا عليه هذا أيضاً من تفسير القول
 الشديد المهم في الرواية المتقدمة والحديثان يدلان على أن تصرفات المريض انما تنفذ
 من الثلث ولو كانت مفجزة في الحال ولم تضاف إلى بعد الموت وقد قدمنا حكاية الإجماع
 على المنع من الوصية بأزيد من الثلث إن كان له وارث والتجيز حال المرض المخوف
 حكمه حكم الوصية واختلاف أهل البيت ثلث التركة حال الوصية أو حال الموت وهما
 وجهان للشفعية أحدهما الثاني وبه قال أبو حنيفة وأحمد والهادوية وهو قول علي رضي

٢٧ نيل (داني) بفتح اللام (على عمل يعدل الجهاد) أي يساويه ويمثله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا أجده) أي
 لا أجده العمل الذي يعدل الجهاد وفيه أن الجهاد في سبيل الله أفضل ادغمال (قال) صلى الله عليه وآله وسلم من أنافا (هل
 تستطيع إذا خرج الجهاد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تفترق وتقوم ولا تنظر فقال) الرجل (ومن يستطيع ذلك) قال أبو
 هريرة أن فرس الجهاد ليس تن في طوله فيكتب له حسنة وهذا الحديث أخرجه النسائي في الجهاد أيضاً وهذه فضيلة ظاهرة
 للجهاد في سبيل الله فتعفى أن لا يعدل الجهاد شيئاً من الأعمال قال عياض اشتمل حديث الباب على تعظيم أمر الجهاد لان
 الصيام وغيره مما ذكر من فضائل الأعمال قد عدلها كلها الجهاد حتى صارت جميع حالات المجاهد وتصرفاته المباحة معاملة لا يبر
 المواظب على الصلاة وغيره وهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تستطيع ذلك وفيه أن الفضائل لا تدرك بالقياس وانما هي

احسان من الله لمن شاء واستدل به على أن الجهاد أفضل الاعمال مطلقا وقال ابن دقيق العيد القياس يقتضي أن يكون الجهاد افضل الاعمال التي هي وسائل لان الجهاد وسيلة الى اعلان الدين ونشره وإخلال الكفر ودحضه ففضله بمسب فضيلة ذلك اه قال في الفتح سكن بشكل على ذلك ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعا لا أنبئكم بخير أعمالكم وازكاها عند مليككم وارفعتها في درجاتكم وخير لكم من انفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم - ويضربوا أعناقكم قالوا بلى قال ذكر الله فانه ظاهر في أن الذكر بغيره انقض - لمن ابغى ما يقع للجهاد وافضل من الانفاق مع ما في الجهاد وانفقة من النفع المتعدى **ع** عن أبي سعيد رضى الله عنه قال قيل يا رسول الله اى الناس افضل قال في الفتح لم أقف ٢٩٠ على اسم السائل وقد ورد ان يادرسال عن نحو ذلك وللعالم اى الناس اكل

ايما ناوكان المراد بالمؤمن من قام به تعيين عليه القيام به ثم حصل هذه الفضيلة وليس المراد من اقصر على الجهاد واهل الواجبات العينية وحيث قد يظهر فضل المجاهد لما فيه من بذل نفسه وماله لله تبارك وتعالى وما فيه من النفع المتعدى وانما كان المؤمن المعتزل تلوه في الفضيلة لان الذي يخاطب الناس لا يسلم من ارتكاب الاثم فقد لا يفي هذا هو مقيد بوقوع الذنوب (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم مؤمن) اى افضل للمؤمن مؤمن (بجاهد في سبيل الله بنفسه وماله) لما فيه من بذلها مع النفع المتعدى وعند الناس ان من خير الناس رجلا عمل في سبيل الله على ظهر فرسه عن التبعيضية وذلك يقوى قول من قال ان قوله مؤمن بجاهد المقدر بقوله افضل الناس مؤمن بجاهد عام مخصوص ونقد يريه

الله عنه وجاهد من التابعين وقال بالاول مالا وأ كثر العراقيين والنخعي وعمر بن عبد العزيز - كوا بان الوصية عقد والعقود تعتبر باولها وبانه لو نذر ان يتصدق بثلث ماله اعتبر ذلك حال النذر اتفاقا واجيب بان الوصية ليست عقدا من كل وجه ولذلك لا يعتبر فيها الذورية ولا القبول وبالنزق بين النذر والوصية بانهم ايصح الرجوع فيها والنذر يلزم وغرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية واختلماو أيضا هل يجب الثالث من جميع المال او يقتيد بماله الموصى دون ما خفي عليه او تجدد له ولم يعلم به وبالاول قال الجمهور وبالثاني قال مالك وجهه الجهور انه لا يشترط أن يستخضر مقدار المال حال الوصية اتفاقا ولو كان عالما بجنبه فلو كان العلم به شرط لما جاز ذلك

• (باب وصية الحرى اذا أسلم وورثته هل يجب تنفيذها) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان العاص بن وائل أودى أن يعق عنه مائة رقبة فاعتق ابيه هثم بن عيسى رقبة فاراد به عمرو أن يعق عنه الحسين الباقية فقال يا رسول الله ان أبى أوصى بعق مائة رقبة وان هثم ااعتق عنه عشرين رقبة وبقيت عسرون رقبة أفاعتق عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو كان مسلما فأعتق عنه او تصدقتم عنه أو هججتم عنه بلغه ذلك رواه أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود وأشار النذري الى الاختلاف في حديث عمرو بن شعيب وقد قدمنا غير مرة ان حديثه عن أبيه عن جده من قسم الحسن وقد صححه الترمذي بمذا الاستناد عدة احاديث والحديث يدل على ان الكفار اذا وصى بقربة من القرب لم يلحقه ذلك لان الكفر مانع وهكذا لا يلحقه ما فعله قرائته المساوون من القرب كاله لدية والحج والعق من غير وصية منه ولا فرق بين أن يكون الفاعل لذلك ولدا أو غيره وليس في هذا الحديث ما يدل على عدم وصية الكافر اذ لا لازمة بين عدم قبول ما وصى به من القرب وعدم وصية الوصية مطلقا نعم فيه دلائل انه لا يجب على قريب الكافر من المسلمين تنفيذ وصيته بالقرب قال في البحر - مثله ولا تصح بيع الوصية من كافر في وصية كاله للاح لاهل الحرب وبناء البيع في خطا

من افضل الناس لان العلماء الذين حملوا الناس على الشرائع والسنن وقادوهم الى الخير افضل وكذا الصديقون المسلمين (قالوا ثم من) بلى المؤمن المجاهد في الفضل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مؤمن) اى غيايه مؤمن (في شعب من الشهاب) بكسر الشين وسكون الهمزة في الاول وقصه في الثاني آخره موحدة هو ما انفرج بين الجبلين وليس بقيد بل على سبيل المثال قال ابن عبد البر انما وردت الاحاديث بذكر الشعب والجبل لان الغالب على الشهاب انما هو عن الناس فلذا مثل الجبل العزلة والافراد فكل مكان يهدهم عن الناس فهو داخل في هذا المعنى زاد القسطلاني كاله لاجدوا البيوت والمسلم رجل معتل (يتقى الله ويدع الناس من شره) واسلم يعبد ربه وفي حديث ابن عباس معتزل في شعب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعتزل شرور الناس وللترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن أبي هريرة ان رجلا من شعب فمسه عين عذبة فاجبه فقال لو اعتزلت ثم استأذن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا نمنع فان مقام احدكم في سبيل الله افضل من صلاحه في بيته ببعض عام وفي الحديث فضل الانفراد والعزلة لما فيها من السلامة من الغيبة والافو ونحوه ما واما اعتزل الناس احد فقال الجاهل ومحل ذلك عند وقوع الدين ويؤيد ذلك حديث بجة بن عبد الله عن ابي هريرة مرفوعاً يأتى على الناس زمان يكون خير الناس فيه منزلة من أخذ به ثمان فوسه في سبيل الله يطالب الموت في مظانه ورجل في شعب من هذه الشمام يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس الامن خير رواه مسلم وابن حبان وروى البيهقي في الزهد عن ابي هريرة مرفوعاً يأتى على الناس زمان لا يسلم لذي دين دينه الامن هرب دينه من شاق الى شاق ومن هجر الى هجر فاذا كان ذلك لم تنل المعيشة الا به خطا الله فاذا كان ذلك كذلك كان هلاك الرجل على يد زوجته وولده فان لم يكن له زوجة ولا ولد كان هلاكه على يداويه فان لم يكن له ٢٩١ ابوان كان هلاكه على يد قرابته او الجيران قالوا كيف ذلك يا رسول الله قال

يعيرونه بضيق المعيشة فعند ذلك يورد نفسه الموارد التي يهلك فيها نفسه اما عند عدم القسنة فذهب الجاهل وان اذ خلاط افضل لم يدين القرمذي المؤمن الذي يحاط الناس ويصبر على اذاهم اعظم أجراً من الذي لا يحاط بالمسلم ولا يصبر على اذاهم وحديث الباب أخرجه البخاري ايضا لرفاعة ومسلم وابوداود في الجهاد وابن ماجه في الفتن عن ابي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول مثل الجهاد في سبيل الله والله اعلم عن يجاهد في سبيله اي الله اعلم بقدرة ان كانت خاصة لاعلاء كلمته فذلك الجهاد في سبيله وان كان في دينه حب المال والديار والكتساب الذكوة فقد انزل مع سبيل الله الدنيا قال في الفتح فيه اشارة الى اعتبار الاخلاص (كمثل الصائم) ثم اراه

المسلمين وتصح بالمباح ادلا مانع ١٠
 (باب الاصابة اي دخله لثباجة من خلافة وعاقبة وشاكة في ذنب وغيره) *
 (عن ابن عمر قال - حضرت ابي حنيفة فاشوا عليه وقالوا اجر الله خير اذ قال راعب رهب قالوا - تخلف فقال الحمد - حل امركم - حادومتا لوددت ان - على منها الكفاف لاهلى ولا لى فان - تخلف فقد استخاف من هو خير منى بهنى ايايكم وان اترككم فقد ترككم من هو خير منى بهنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عبد الله فعرفت انه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يغيره - تخلف متفق عليه * ومن عاتشه ان عبد بن زهرة - هدين اى وقاص اختصما الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ابن امة زمعة فقال - هديا رسول الله اوصاني اخى اذا قدمت ان انظر ابن امة زمعة فاقبضه فانه ابن وقال ابن زمعة اخى وابن امة ابنى ولد على فراش ابي فراس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشبه ابنا بعثة فقد - ل هولا يا عبد بن زمعة لولا للفراش واحتجى منى ودة رواه البخاري * وعن الشريد بن - ويد النقي ان امه اوصت ان يعتق عنها رقبة مؤمنة فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال عندي جارية سوداء فقال انت بها فداها بها الجاهل فقال لها من ربك قالت الله قال من انا قالت انت رسول الله قال اعةها فانها مؤمنة رواه احمد والنسائي) حديث الشريد رواه النسائي من طريق موسى بن سعيد وهو صدوق لا باس به وبقيته رجاله ثقات وقد أخرجه أيضا ابوداود وابن حبان قوله فقد استخاف من هو خير منى استدل بهذا المصنف على جواز الوصية بالخلافة وقد ذهبت الاشعرية والمعتزلة الى ان طريقها العقد والاختيار في جميع الازمان وذهبت المعتزلة الى ان طريقها الدعوة والكلام في هذا محل آخر قوله انه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يغيره - تخلف يعنى انه سيقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ترك

(القائم) ليله زاد - لم اقات بايات الله لا يتر من صيام ولا صلاة وزاد النسائي من هذا الوجه المانع الرا كع الساجد ومثله بالصائم لان الصائم يملك لنفسه من الاكل والشرب والذوات وكذلك الجاهل يملك لنفسه على محاربة العدو وحابس نفسه على من يقاها وكان الصائم القائم الذي لا يتر ساعة من العبادة - مقر الاجر كذلك الجاهل لا يضيع ساعة من ساعاته بغير اجر قال تعالى ذلك بانهم - لم لا يصيهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة الى قوله الا كتب لهم به على صالح ان الله لا يضيع اجر المحسنين (ونوكل الله) اي تكفل على وجه الفضل منه (لجهاه في سبيله بان يتوفاه ان يدخله الجنة) في الحال ساعة مونة بغير حساب ولا عذاب كما ورد ان ارواح الشهداء تدرج في الجنة وبهذا التقرير يندفع ايراد من قال ظاهرا الحديث التسوية بين الشهيد والراجع بالمال ان حصول الاجر يستلزم دخول الجنة ومحصل الجواب ان المراد بدخول الجنة دخول خاص (او يرجعه) الى مكنه

(سالم مع أجر) وحده (أو غنية) خالصة مع أجر وحده. حذف الأجر من الثاني لعدم العلم به إلا يصحوا المجاهد عنه فالتعزية مانعة الخلو
 لمانعة الجمع أو إقصاء بالنسبة إلى الأجر الذي بدون الغنية إذا القوا وعدت مقتضى أنه عند عدم الغنية أفضل منه وأتم إجماعاً
 وجودها قال في الفتح فالحديث صريح في أني الحرمان وليس صريحاً في أني الجمع وقيل أو بمعنى الواو وبه جزم ابن عبد البر
 والزماي ورجحها أوربشتي والتقدير بأجر وغنية وقد وقع ذلك في رواية لمسلم بالواو في بعض رواياته ورواه الشرايبي وجماعة
 من يحيى بن يحيى بصيغة أو وكذا ما لا في الموطأ لم يختلف عليه إلا في رواية يحيى بن بكير عنه في الواو ولكن في رواية ابن بكير عن
 مالك مذكور وكذا وقع عند النسائي وأبي داود بإسناد صحيح فإن كانت هذه الروايات محفوظة تعين القول بأن أو في هذا الحديث
 بمعنى الواو كما هو مذهب نساء الكوفة ٢٩٢ لكن فيه إشكال صعب كما قال ابن دقيق العيد من حيث أنه إذا كان المعنى

يقتضى اجتماع الأمرين كان
 ذلك داخل في الضمان فيقتضى
 أنه لا بد من حصول الأمرين
 لهذا المجاهد وقد لا يتفق له ذلك
 فافترمته الذي ادعى أو بمعنى
 الواو وقع في نظيره لأنه يلزم على
 ظاهره أن من رجع بغنية رجع
 بغير أجر كما يلزم على أنما يعفى
 الواو أن كل غاريج جمع له بين
 الأجر والغنية معاً وأجاب في
 المصابيح بأنه انما يرد الإشكال
 إذا كان القائل بامم الله تقسيم قد
 فسر المراد بما ذكره هو من قوله
 فله أجران فأنته الغنية إلى آخره
 وأما أن كتبت عن هذا التفسير
 فلا يبعد الإشكال إذ يحتمل أن
 يكون التقدير أو يرجعه سالماً
 مع أجر وحده أو غنية وأجر كما
 مروا التقسيم بهذا الاعتبار صحيح
 والإشكال ساقط مع أنه لو سلم أن
 القائل بامم الله تقسيم صريح بأن
 المراد فله الأجران فأنته الغنية
 وإن حصلت فلا يرد الإشكال

الاستخلاف ويدع الاقتداء بأبي بكر وإن كان الكل عنده جائزاً ولكن لا اقتداء به. قول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم في التمر لأولى من الاقتداء بأبي بكر في الفعل قوله وعن عائشة
 أن عبد بن زمعة الخ سألني الكلام على هذا الحديث في باب أن الولد لا قرأ من شاء الله
 لأن المصنف رحمه الله سيذكره لاحقاً وهو الموضع الذي يلزم به وانما ذكره هنا
 للاستدلال به على جواز الاقتداء بالنيابة في دعوى النسب والمحكمة ووجه ذلك أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر على سعد بن أبي وقاص دعواه بوصاية أخيه في ذلك ولو
 كانت النيابة بالوصاية في مثله غير جائزة لانكر عليه قوله وعن الشريد بن زيد الخ
 استدله المصنف على جواز النيابة في العتق بالوصية ووجهه أنه أخبر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يترك الوصية ولي يميز له مثل ذلك لا يجوز ولو كان غير جائز لما تقرر
 من عدم جواز تناخر البيان عن وقت الحاجة قوله قل لها من ربك الخ قد كتني النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بعرفة الله والرسول في كون تلك الرقبة مؤمنة وقد ثبت مثل ذلك
 في عدة أحاديث منها حديث معاوية بن الحكم السلمي عنده سلم وغيره ومنها عن رجل مر
 الانصار عند أحد مدونهما عن أبي هريرة عن أبي داود وعن حاطب عن أبي أحمد الغصالي
 في كتاب السنة وعن ابن عباس عند الطبراني وغير ذلك

* (باب وصية من لا يعيش مثله) *

(بن عمرو بن ميمون قال رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب بأيام المدينة
 وقف على مذبة بن النعمان وعثمان راحيف قل كيف فعلتما أختكما أن تمكونا ما قرحتما
 الأرض ما لا تطبق قال لا جلتها امرأى لمطية وما فيها كثير فضل قال انظر أن تمكونا
 جلتها الأرض ما تطبق قال قالا لا فقال عرائش سلمى الله لا دعي أرا من أهل العراق
 لا ينجحني إلى رجل به دى أبداً قال فما أتت عليه رابعة حتى أصيب قال اني لقائم ما بيني
 وبينه إلا عبد الله بن عباس غداً أصيب وكان إذا مر بين الصفيين قال استموا حتى إذا لم ير

المذكور عليه لا فقال أن يكون تكبير الأجر له عظيم ويراد به الأجر الكامل فلا يلزم أنتم ما مطلق الأجر عنه أه
 وقد روي مسلم من حديث عمرو بن العاص مرفوعاً ما مر غارزة تغزو في سبيل الله فيصيبون الغنية لا تهبوا ثلثي أجرهم وريفي
 لهم الثلث فان لم يصبوا غنية ثم أهرم أجرهم وهذا صريح بجهة بعض الأجر مع حصول الغنية فتكون الغنية في مقابلة جزئه
 من ثواب الغزو وفي التعبير بثلثي الأجر حكمة لطيفة وذلك أن الله تعالى أعد للعاجل ثلاث كرامات دينية وأخرى
 فالدينية السلام والغنية والأخرى بدخول الجنة فإذا رجع سالماً غانماً فقد حصل له ثلثاً ما أعد الله له وفي له عند الله
 الثلث وإن رجع بغير غنية عوضه الله عن ذلك ثواباً في مقابلة ما فاته وليس المراد ظاهر حديث الباب أنه إذا غنم لا يحصل له أجر
 أه وفيه أن الفضائل لا تدرى دائماً بالقياس وفيه استعمال التمثيل في الأحكام وإن الأعمال الصالحة لا تنسب لزم الثواب

لا يهينهم او انما تحصل بالنية الحاصلة اجمالا وتفصيلا وهذا الحديث اخرجه النسائي في الجهاد ايضا (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة وصام رمضان) قال ابن بطال لم يذ كر الزكاة والحج ولعله سقط من أحد روايته وقد ثبت الحج في الترمذي من حديث معاذ بن جبل وقال فيه ولا أدري اذ كر الزكاة أم لا وايضا فان الحديث لم يذ كر ايمان الاركان في مكان الاقتصار على ما ذكر ان كان محفوظا لانه هو المتكرر غالبا اما الزكاة فلا تجب الا على من له مال بشرطه والحج لا يجب الا على التراضي (كان حقا على الله) بطريق النضل والكرم لا بطريق الوجوب فانه سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء (أن يدخله الجنة) جاهد في سبيل الله او جلس في أرضه التي ولد فيه) وفي نسخة في بيته الذي ولد فيه وفيه تأييد لمن حرم الجهاد وانه ليس محرورا من الابر ٢٩٣ بل له من الايمان والقيام القرائض ما يوصله

الى الجنة وان قصر عن درجة المجاهدين قاله في الفتح (فقالوا يا رسول الله) في الترمذي ان الذي خاطبه بذلك هو معاذ بن جبل أو أبو الدرداء كما عند الطبراني وأصله في النسائي لكن قال فيه فقلنا رافلا نبشرا الناس بذلك (قال ان في الجنة مائة درجة أعدها الله تعالى للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض) قال الطبراني في شرح المشكاة هذا الجواب من الاسلوب الحكيم أي بشرهم بدخول الجنة بما ذكر من الاعمال يعني الايمان والصوم والصلاة ولا تكلف بذلك بل زد على تلك البشارة بشارة أخرى وهي الفوز بدرجات الشهادة افضل من الله ولا تنفع بذلك ايضا بل بشرهم بالقرءوس الذي هو أعلى وتقدمه في الفتح فقال لو لم يرد الحديث الا كما وقع هنا لكان ما قال متجها لكان ورد في الحديث زيادة دللت

فيهن خلا تقدم وكبر ورجاء سورة يوسف أو النحل أو نحو ذلك في الركعة الاولى حتى يجتمع الناس فها هو الآن كبر فسمعته يقول فتأتى أو كافي الكل حين طعمته فطار العلي بسكين ذات طرفين لا يمر على أحد يميننا ولا شمالا الا طعمته حتى طعم ثلثة عشر رجلا مات منهم ثمانية فتبارى ذلك رجل من المسابر طرح عليه برنسا فلما ظن العلي انه ما خوذ فخر نفسه وتناول عمر يدعه لرجل بن عوف فتقدمه فن يلى عمر وقد رأى الذي رأى وأما نواحي المسبدة فانه لا يدرون غير انهم قد فقدوا وصوت عمر وهم يقولون سبحان الله سبحان الله صلى الله عليه وسلم لرجل من صلاته قد خفف قلنا انصرفوا قال يا بن عباس انظر من فتأتى في كل ساعة ثم جاء فقال غلام المغيرة وقال الصانع قال نعم قال فاقله الله لقد أمرت به معروفا والحج لله الذي لم يجعل منيقي بيد رجل يدعى الاسلام قد كنت أنت وأبولك صبيان أن تكثر الملوح بالمدينة وكان العباس أكثرهم رقة فاقله ان شئت بعثت أي ان شئت قتلنا قال كذبت بعد ما تكموا بلسانكم وصلوا اقبالك وجوا بكم فاحتمل الى بيته فانطلق معه وكان الناس لم تصبهم مصيبة قبل يومئذ فاقله يقول أخاف عليه فاقى بلبس فخر به فخرج من حوفه ثم أتى بابن فخر به فخرج من حوفه فها هو انه ميت قد خلفنا عليه وجاء الناس يقولون عليه وجاء رجل شاب فقال أبشر يا أمير المؤمنين ببشرى الله لك من مصيبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد مضى الاسلام ما قد عاتت نزلت فعدت ثم شهادة فقل وددت ذلك كما قال العلي ولأى فلما أدبر اذا ازوره عيس الارض فقال ودواعي العلام قال يا اراخي ارفع فوبك فانه اتى انوبك واتى لربك يا عبد الله بن عمر انظر ما على من الدين فحسبوه فوجدوه مائة وثمانين ألفا ونحوه قال ان وفي له مال آل عمر فاده من اموالهم والادس في بني عدي بر كعب فان لم تف اموالهم مسل في قرين ولا تعدهم الى غيرهم فأذعن هذا المال انطلق الى عائشة أم المؤمنين فقتل بقر أعليكم عمر الاسلام

عني أن قوله ان في الجنة مائة درجة فعلى تلك البشارة ان ذكره فعدت الترمذي من رواية معاذ قلت يا رسول الله الأخير الناس قال ذر الناس بعمولوا فان في الجنة مائة درجة فظهر ان المراد لا تبشر الناس بما ذكرته من دخول الجنة ان آمن وعمل الاعمال المشروعة عليه فيقتضوا عند ذلك ولا يتجاوزوه الى ما هو افضل منه من الدرجات التي تحصل بالجهاد وهذه هي التسمية في قول اعدها الله للمجاهدين ونعمه عليه المعنى بان قوله لكان وردت في الحديث زيادة الح غير مسلم لان الزيادة المذكورة في حديث معاذ وكلام الطبراني وغيره في حديث أبي هريرة وكل واحد من الحديثين مستقل بذاته والراوى مختلف فكيف يكون ما في حديث معاذ فعلى ما في حديث أبي هريرة على أن حديث معاذ لا يعادل حديث أبي هريرة ولا يدانيه فان عطاه بن يسار لم يدرك معاذ اذ قال القسطلاني وهذا الذي قاله العيني ليس مانعا عما ذكره الحافظ ابن حجر فالحديثين بينهما بعضه بعضا وان تباينت

طرفه واختلعت بخارجيه ورواه على ما لا يخفى قال في الفتح واذا انقرره هذا كان فيه تعقب أيضا على قول بعض شراح المصابيح سوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الجهاد في سبيل الله وبين عدمه وهو الجلولس في الارض التي ولد المرء فيها ووجه التعقب ان التسوية ليست على عمومها وانما هو في أصل دخول الجنة لا في تفاوت الدرجات كما قررته والله اعلم وليس في هذا السياق ما يفتي ان يكون في الجنة درجات أخرى أعدت لغير المجاهدين دون درجات المجاهدين اه قلت المراد بالبعض الطيبي وبقية الكرماني (فاذا انتم الله فادعوا له الفردوس فانه أوسط الجنة) أي أفضلها (وأعلى الجنة) يعني أدناها وقال ابن حبان المراد بالوسط السعة وبالاعلى القوقبة وقال الحافظ المراد بالوسط هنا الاعتدال والافضل لقوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا فعلى هذا فطف الأعلى عليه لأن كيد ١٩٤ وقال الطيبي المراد بأحد هما الملو الحسي وبالأخر الملو المعنوي اه قال يحيى

ابن صالح شيخ البصري (أراه) بضم الهمزة أي أظنه (قال وفوقه عرش الرحمن) بفتح القاف قبل وقيدده الاصطلي بضمها ولم يصحبه ابن قرقول بل قال انه وهم عليه قال في المصابيح ووجه ان فوق من الظروف الملازمة للطيرية فلا تستعمل غير منصوبة أصلا والضمير المضاف اليه فوق ظاهر التركيب عوده الى الفردوس وقال السفاقي راجع الى الجنة كلها قال في المصابيح والتذكير حينئذ باعتبار كون الجنة مكانا والافتتاحي الظاهر على ذلك ان يقال فوقها (ومنه) أي من الفردوس (تفجر انهار الجنة) الاربعة المذكورة في قوله تعالى فيها

ولا تغفل أمير المؤمنين قال لست اليوم أحوز من أمير وفليسأذن عمر بن الخطاب ان يدفن مع صاحبيه سلم واستأذن ثم دخل عليه اوجدها قاعدة كي فقال يقرأ عمر بن الخطاب عليكم السلام ويستأذن أن يدفن مع صاحبيه فقالت كنت أريده ان يدفن ولا تتره به اليوم على نفسي فلما أفل قيل هذا عبد الله بن عمر فاجاب قال ارفوني فاستدبر رجلا اليه فقال ما لك قال الذي تحب يا أمير المؤمنين اذنت قال الحمد لله ما كان شيء أهم الي من ذلك فاذا قبضت فاحملوني ثم سلم فقبل يستأذن عمر بن الخطاب فان أدانت لي فادخلوني وان ردتنني فردوني الى قابر المسلمين وجاءت أم المؤمنين بن حصة والنساء تسير تتبعها فلما رأياها قداما ولجت عليه وبكت عنده ساعة وان أذن لرجال دخلت داخلهم فسمعنا بكاء من الداخل فقالوا أوص يا أمير المؤمنين استخاف فقال ما أحد أحق بهذا الامر من هؤلاء الفراء والرهط الذين يوفون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنهم وهو عنهم وارض فسمى عليا وعثمان ولزبير طلحة وسعدا وعبد الرحمن وقال يشهدكم عبد الله بن عمر وائيس له من الامر شيء كهيئة التعزية فان أصابت الامرة سعدا فهو ذلك والا فليستعن به أيكم ما أقر فاني لم أعزله من عجز لا خيانة وقال أوصي تلاميذه من بعدى بالمهاجرين الاولين ان يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم حرماتهم وأوصيه بالانصار خير الذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم ان يقبل من محبتهم وأن يعنى عن مسبتهم وأوصيه بأهل الامصار خير افعولهم رد الاسلام وحياة المال وغيظ العدو وان لا يؤخذ منهم الا فضلهم عن رصاهم وأوصيه بالاعراب خيرا فانهم أصل العرب ومادة الاسلام ان يؤخذ من واني أموالهم ويرد في ديارهم وأوصيه بذيمة الله وذمة رسوله ان يوفى لهم به هذه وان يقاتل من ورائهم ولا يكافوا الا طاعتهم فلما قبض خرجنا به فانطلقنا غشي فسلم عبد الله بن عمر فقال يستأذن عمر بن الخطاب قالت ادخلوه فادخل

والفردوس أعلاها درجة ومنها أي من الاربعة التي فيها الفردوس تفجر انهار الجنة الاربعة ومن فوقها يكون موضع عرش الرحمن اه والرحن على العرش استوى كما نطق بذلك القرآن وافصح به آيات الفرقان ودلت عليه أحاديث سيد الانس والجان وذهب اليه العدد الكثير والجم الغفير من السلف الصالحين وعصابة من الائمة المجتهدين الايمان والله يقول الحق وهو يهدي السبيل والفردوس هو البستان الذي يجمع كل شيء وقيل هو الذي فيه العنب وقيل هو بالرومية وقيل بالنبطية وقيل بالسريانية وبجزم أبو اسحق الزجاج وقيل الفردوس منزهة أهل الجنة وفي الترمذي هو بؤرة الجنة وهذا الحديث أخرجه أيضا في التوحيد والترمذي وفيه فضيلة ظاهرة للمجاهدين وفيه عظم الجنة وعظم الفردوس منها وفيه إشارة الى أن درجة المجاهد قد ينالها غير المجاهد ما بان في الخلاصة أو بما يورثه من الاعمال الصالحة لانه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الجميع بالاعمال الفردوس بعد

ان اعلمهم انه اعز المجاهدين وقيل فيه جواز الدعاء بالاصحاح لما ذكرته والاول اولى والله اعلم (عن انس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال الغدوة) بفتح الغين المرة الواحدة من الغد وهو الخروج في أى وقت كان من أول النهار الى انتصافه واللام للتأكيده وقال في الفتح للقسيم (في سبيل الله) أى كائنه فيه (أو روحه) بفتح الراء المرة الواحدة من الروح وهو الخروج في أى وقت كان من زوال الشمس الى غروبها واوله تقسيم أى لخرجه واحدة في الجهاد من أول النهار وآخره (خير من الدنيا وما فيها) قال ابن دقيق العيد يحفل وجهين أحدهما ان يكون من باب تنزيل المغيب منزلة المحسوس تحقيقا له في النفس ليكون الايمان محسوسا في النفس من تعظمته في الطباع فذلك وقت المقاضاة لهم والآخر المعلوم ان جميع ما في الدنيا لا يبارى ذرعا في الجنة والثاني ان المراد ٢٩٥ ان هذا النذر من الثواب خير من الثواب الذى يحصل لمن لوحده من الله الدنيا كلها انفقها في طاعة الله تعالى قال في الفتح ويؤيد هذا الذى رواه ابن المبارك في كتاب الجهاد من مرسل الحسن قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جيشا فيهم عبد الله بن رواحة فتأخر ليشهد الصلاة مع انبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذى نفسي بيده لو انفق ما في الارض ما أدركت فضل غدوتهم والحاصل ان المراد تسهيل أمر الدنيا وتيسير الجهاد وان من حصل له من الجنة قد روي بغير كونه حصل له العظم من جميع ما في الدنيا فكيف بمن حصل له منها على الدرجات والنسك في ذلك ان سبب التأخير عن الجهاد تحليل الى سبب من اسباب الدنيا فبها هذا التأخير ان هذا القدر اليسير من الجنة أفضل من جميع ما في الدنيا وهذا الحديث من هذا الوجه من افراد البخارى (عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لقاب قوس أى ما بين الوتر والقوس أو قد وطواها ارمابن السبية والمقبض أو ذراع يقاس به فكان المعنى بيان فضل قدر الذراع من الجنة (في الجنة) أى من صغر في الجنة من المواضع كلها بساكنة أو أرضها فخير أن تصغر الزمان وصغير المكان في الجنة خير من طويل الزمان وكبير المكان في الدنيا ترهبه داوتها غير الهما وترغبنا في الجهاد فينبغي أن يقتبط صاحب الغدوة والروحة بغدونه وروحته أكثر مما يقتبط ان لو حاصت له الدنيا بهذا غير ما نعيمها غير ما سبب عليه مع ان هذا لا يتصور (خير من طاع عليه الشمس وتغرب) وهو المراد بقوله في الذى قبله خير من الدنيا وما فيها ولا تدخل الجنة مع الدنيا تحت أفضل الا كما يقال العسل أحلى من الخلد والغدوة والروحة في سبيل الله وثوابها خير من نعيم الدنيا كلها ولو لم يكن لها تصور

فوضع هذا لك مع صاحبها فالمرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط فقل لعبد الرحمن اجعلوا امركم لى ثلاثة منكم فقال الزبير جعلت امرى الى على فقال طلحة قد جعلت امرى الى عثمان وقال سعد قد جعلت امرى الى عبد الرحمن روى فقال عبد الرحمن روى ايكما تبرأ من هذا الامر فبها لله اليه والله عليه والاسلام لينظر أفضاهم في نفسه فأسكت الشيخان فقال عبد الرحمن أفضى لونه الى والله على ان لا ألوعن أفضلكم قال انهم فاخذ بيد أحدهم فقال لئن من قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاسلام ما قد علمت فافقه عليك اثنى مرتك اثنى عثمان لسمعهم وانطبعين ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدك يا عثمان فبايعه وبايعه على دولوج أهل الدار فبايعه ورواه البخارى وقد تقدم من رأى للورى والوكيل أن يوكلا قوله عن عمرو بن ميمون هو الاودى وهذا الحديث طوله رواه من عمرو بن ميمون جماعة قوله قل أن بساب بيام أى أربعة كما بين فيما سبق بقوله بالمدينة أى بعد ان صدر من الحج قوله أر تكونا حلتا الارض ما لا تطيق الارض المذمار الى ساحى ارض السواد وكان عمر بعثهما يضر بان علمه الخراج وعلى أهله الجزية كما بين ذلك ابو عبيد في كتاب الاموال من رواية عمرو بن ميمون المذکور والمراد بقوله انظروا الى في التمهيل اوهو كتابية عن الحسن لانه يستلزم انظر قوله قال لا حلتاها امرأى له مطيعة في رواية ابن أبي شيبه عن محمد بن فضيل عن حميد بن هذا الاسناد قال حذيفة لو شئت لاضعت ارضى اى جعلت خراجها ضعفين وقال عثمان بن حنيف قد جعلت ارضى امرأى له مطيعة وفي رواية له ان عمر قال لعثمان بن حنيف انزرت على كل رأس درهمين وعلى كل جرب درهم ما دفعه من طمام لا طاقوا ذلك قال نعم قوله انى لقائم اى فى الصنف ننظر صلاة الصبح قوله قتلنى أو كفى الكباب حين طعنه في رواية اخرى فعرض له ابو لؤى غلام المغيرة بن شعبه فناجى عمر غير بعيد ثم طعنه ثلاث طعنات فرأيت عمر قائلا يده هكذا يقول دونكم الكباب فقد قتلنى

الدنيا وهذا الحديث من هذا الوجه من افراد البخارى (عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لقاب قوس أى ما بين الوتر والقوس أو قد وطواها ارمابن السبية والمقبض أو ذراع يقاس به فكان المعنى بيان فضل قدر الذراع من الجنة (في الجنة) أى من صغر في الجنة من المواضع كلها بساكنة أو أرضها فخير أن تصغر الزمان وصغير المكان في الجنة خير من طويل الزمان وكبير المكان في الدنيا ترهبه داوتها غير الهما وترغبنا في الجهاد فينبغي أن يقتبط صاحب الغدوة والروحة بغدونه وروحته أكثر مما يقتبط ان لو حاصت له الدنيا بهذا غير ما نعيمها غير ما سبب عليه مع ان هذا لا يتصور (خير من طاع عليه الشمس وتغرب) وهو المراد بقوله في الذى قبله خير من الدنيا وما فيها ولا تدخل الجنة مع الدنيا تحت أفضل الا كما يقال العسل أحلى من الخلد والغدوة والروحة في سبيل الله وثوابها خير من نعيم الدنيا كلها ولو لم يكن لها تصور

ينعم بهما كما كانا نزل ونعيم الآخرة باق (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (الغدوة أو روضة في سبيل الله خير مما تطلع عليه الشمس وتغرب) وفي حديث سهل بن سعد الساعدي عند البخاري مرفوعا الروحة والغدوة في سبيل الله أفضل من الدنيا وما فيها وهو معنى تطلع عليه الشمس وتغرب وقد يقال ان بينهما تافوتا فان حديث وما فيها يشمل ما تحت طباقها مما أودعه الله تعالى فيها من الكبر وزوغ غير ما وجد حديث ما طلعت عليه الشمس وغربت يشمل ما تطلع تغرب عليه من بعض السموات لانها في الرابعة أو السابعة على الخلاف وللمتدبرين قولان في حقيقة الدنيا أحدهما انهم اعلموا على الارض من الهواء والجو والثاني انها كل المخلوقات من الجواهر والاعراض الموجودة قبل الدار الآخرة والحاصل ان أحاديث هذا الباب ان المراد تسهيل أمر الدنيا وتعظيم أمر الآخرة وان من سهل له من الجنة قد روي يصير كأنه سهل له أعظم من

جميع ما في الدنيا فكيف يحسن له منها أعلى الدرجات

• (المور العين وصفتهن) •

المور بضم الماء وسكون الواو وتحرك قال في القاموس أن يشتد بياض العينين سوادها وتسمى سواد حديدتها وترق جفونها ويبيض ما حولها أو شدة بياضها وسوادها في شدة بياض الجسد أو سواد العينين كأنهما مثل الظباء ولا يكون في بني آدم بل يستعار لها والعين بكسر العين جمع عينا وقال البخاري المور يحار فيها الطرف أي يصير فيها البصر طسبها شديدة سواد العين شديدة بياض العين (عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لو أن امرأة من أهل الجنة اطلمت (بشدة الطاء المنقوطة) وفتح اللام (التي أهل الأرض لا تضام ما بينهما) أي بين السماء والأرض (ولملائته

واسم أبي الوثرة فيزيروزي ابن سعد بن مسعود بن أبي الزهري قال كان عمر لا يأذن له في ذلك حتى يدخل المدينة حتى كتب المغيرة بن شعبه وهو على الكوفة يذكره غلاما عنده صنفه ويستأذنه أن يدخله المدينة ويقول ان عنده أعمالا تنفع الناس انه حداد نقاش نجار فاذن له فضرب عليه المغيرة كل شهر مائة فتشكا الى عمر شدة الطراج فقال له عمر ما نرا جلك بكثير في جنب ما تعمل فانصرف ساخطا فلبث عمر الى غربة العبد فقال له المحدث انك تقول لو اشاء الصنعت رحا تطحن بالريح قالت اني عابسا فقال لا يصنعن لأن رحا تصدث الناس بها فاقبل عمر على من معه فقال نؤخذ في العبد فلبث ليالى ثم اشغل على خبزي رأسي نصابه وسطه فكمن في زاوية من زوايا المسجد في الغلس حتى خرج عمر يوقظ الناس الصلاة الصلاة وكان عمر يفعل ذلك فلما دام منه عروث عليه فطعنه ثلاث طعنات احدها من تحت السرة قد خرفت الصفاق وهي التي قتلتها قوله حتى طعن ثلاثة عشر رجلا في رواية ابن اسحق اثني عشر رجلا معه وهو ثالث عشر وزاد ابن اسحق من رواية ابراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون وعلى عمارا را صفر قد رفعه على صدره فلما طعن قال وكان امر الله قد رما قد دورا قولا ما منه من تسعة أي وعاش الباقيون قال الحافظ وقت من ائمتهم على كليب بن الجهم الذي قوله فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنسا وقع في ذيل الاستيعاب لابن قتيون من طريق سعيد بن يحيى لاموي قال حدثنا أبي حدثني من سمع - صين بن عبد الرحمن في هذه القصة قال فلما رأى ذلك رجل من المهاجرين يقال له خطاب التميمي الربوعي فذكر الحديث وروى ابن سعد بأسناد ضعيف منقطع قال فخذ بأب الوثرة رط من قريش منهم عبد الله بن عوف وهاشم بن عتبة الزهريان ورجل من بني تميم وطرح عليه عبد الله بن عوف خبيصة كانت عليه قال الحافظ فان ثبت هذا حمل على أن الكل اشترى كوفي ذلك قوله فقد دمه أي الصلاة بالناس قوله فعلى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة في رواية ابن اسحق باقصر سورتي في القرآن أنا أعطيناك الكوثر وإذا جاء نصر الله والفتح زاد في رواية ابن شهاب ثم غلب على عمر النزف فغشى عليه فاحتمته في رط حتى أدخلته بيته فلم يزل في غشيته حتى

رحمها) وعن ابن عباس فيما ذكره ابن الملقن في ترجمته خلقت المور من أصابع رجلها ليركبتها من الزعفران ومن ركبتها الى نديها من المسك الادفر ومن نديها الى عنقها من العنبر الاشهب ومن عنقها من الكافور الابيض (وان صيفها) أي خمارها (على رأسها خير من الدنيا وما فيها) وعند الطبراني من حديث أنس مرفوعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل لو ان بهر بناتكم بد الغلب ضوءه الشمس والنور لو ان طاعة من شعرها بدت لما لم يشرق والمغرب من طبريها الحديث قال المهلب أورد البخاري هذا الحديث ليبين المعنى الذي من أجله تبقى الشهيدة أن يرجع الى الدنيا ليعتلى مرة أخرى في سبيل الله في كونه يرى من الكرامة بالشهادة فوق ما في نفسه اذ بكل واحد يهبط من المور العين

لواطلعت على الدنيا لاضامت كلها اه وهذا بن ماجه عن أبي هريرة قال ذكر الشهيد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تحب الارض من دم الشهيد حتى يندره زوجه من الحور العين يبدل كل واحدة منهن - ما حلة خير من الدنيا وما فيها ولا حنة والطبراني من حديث عبادة بن الصامت مرفوعا للشهيد عند الله سبع خصال فذكر الحديث وفيه ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين قال في الفتح اسناده حسن وأخرجه الترمذي من حديث المقدم بن معديكرب ومعه (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) قال بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقواما من بني سليم إلى بني عامر في سبعين (وهم المشهورون بالقراء) لأنهم كانوا أكثر قراء من غيرهم وسليم مصغر وقد وهم المصاطي هذه الرواية بان بني سليم مبعوث اليهم والمبعوث هم القراء وهم بن الانصار وقال في الفتح قلت التحقيق ان المبعوث اليهم ٢٩٧ بنو عامر وامابنوسليم فغدروا بالقراء المذكورين والوهم في هذا السياق

من حفص بن عمر شيخ البخاري (فلما قدموا) بئر معونة (قال لهم خذوا) حرام بن ملحان (اتقدمكم) أي إلى بني سليم (فان أقتلوني حتى يبلغهم) بتشديد اللام المكسورة (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انه يدعوهم إلى الايمان (والا) أي وان لم يؤمنوني (كنتم مني قرييا فاقدم) اليوم (فأقتلوه) فليكن ما بعدتهم (أي يحدث في) سليم (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ أموا) أي أشاروا (إلى رجل منهم) هو عامر بن الطفيل (فقطعه بريح فأنقذه) في جنبه حتى خرج من الشق الآخر (فقال) أي حرام المطعون (الله أكبر فزت) بالشهادة (ورب الكعبة ثم ألوا على بقية أصحابه) أي أصحاب حرام (فقتلوه) ثم لا أعرج (وهو كعب بن يزيد الانصاري من بني أمية كما عند الاسماعيلي وفي لفظه دون ألف

حتى اسفر فظفر في وجوهنا فقال أصبى الناس فقلت نعم قال لا اسلام ان ترك الصلاة ثم توضأ وصلى وفي رواية ابن سعد من طريق ابن عمر قال فتوضأ وصلى الصبح فقرأ في الاولى والعصر وفي الثانية قل يا أيها الكافرون قال وتساند إلى وجهه يتعبد ما في لضع اصبعي الوسطى فأنشد الفتح قوله فلما انصرفوا قال يا ابن عباس انظر من قتلني في رواية ابن اسحق فقال هو يا عبد الله بن عباس أخرج فنادى في الناس ان من ملامنكم كان هذا فقلوا ما هذا الله ما علمنا ولا اطاعنا وزاد مبارك بن فمالة فظن عمران له ذنب إلى الناس لا يعلمه فدعا ابن عباس وكان يحبه ويدينه فقال احب أن تعلم عن ملامن الناس كان هذا فخرج لا يمر بلامن الناس الا وهم يبيكون فكانت غنائم فقتلوا ابكارا ولادهم قال ابن عباس فرأيت البشرى وجهه قوله المنع بفتح المهملة والنون وفي رواية ابن فضيل عن حصين عن ابن أبي شبة وابن سعد الصنع بفتح النون قال أهل اللغة رجل صنع البد واللسان وامرأة صناع وسكى أبو يزيد الصنع والصنع يقعان معا على الرجل والمرأة قوله لم يجعل ميتي كسر الميم وسكون التثنية بعدها من ثمانية فوقية أي قتلني وفي رواية الكشميهني مني بفتح الميم وكسر النون وتشديد التثنية قوله رجل يدعى الاسلام في رواية ابن شهاب فقال الحمد لله الذي لم يجعل قاتلي بحاجة عند الله اسجدة سجدها له قط وفي رواية مبارك بن فضال فيحتاجني يقول لا اله الا الله وفي حديث جابر فقال عمر لا تعجلوا على الذي قتلني فقبل انه قد قتل نفسه فاسترجع عمر فقبل له انه أبو لؤلؤة فقال الله أكبر قوله قد كنت أنت وأبوك تحبان أن تكثر الملوحة بالمدينة في رواية ابن سعد فقال عمر هذا من عمل أصحابك كنت أريد أن لا يدخلها علي من السبي فغلبتوني وروى عمر بن شبة من طريق ابن سيرين قال بلغني ان العباس قال لا تدخلوا علينا من السبي الا الوصيف ان عمل أهل المدينة شديد لا يستقيم الا بالملوح قوله ان شئت فعلت الخ قال ابن التين انما قال ذلك لعلمه بان عمر لا يأمره بقتلهم قوله كذبت الخ هو على ما ألف من شدة عمر في الدين لانه فهم من ابن عباس ان مراده ان شئت قتلناهم فاجابه

٢٨ نيل على اللغة الربيعية قاله لكرمانى (بعد الجبل واخبر جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم قد قتلوا واربهم فرضى عنهم وأرضاهم فكان قناراً) أي في جله القرآن (أن بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا ثم نسخ) لفظه (بعد) من التلاوة وهم ما تنبيه وهو هل يجوز بعد نسخ تلاوة الآية ان يقرأ بها المحدث ويقرأها الجنب قال الآدمي تردده في الاصواب والاشبه المنع من ذلك وكلام السهمي يقتضي خلاف ذلك فانه قال ان هذا المذكور ليس عليه رونق الاعجاز ويقال انه لم ينزل بهذا النظم ولكن ينظم معجز كنظم القرآن فان قيل انه خبر فلا ينسخ قلنا لم ينسخ منه الخبر وانما نسخ منه الحكم فان نسخكم القرآن يثل في الصلاة وان لا يحسه الا طاهر وان يكتب بين الدفتين وان يكون تعلمه فرض كفاية وكل ما نسخ رفعت منه هذه الاحكام وان بقي محفوظا فهو منسوخ فان نسخ من كما جاز ان يبقى ذلك الحكم

فمعمولاً به انتهى وزاد ابن جرير عن أنس وأنزل الله ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون (فدعاه عليهم) صلى الله عليه وآله وسلم (أربعة من صباحاً) في القنوت (على رعل) بكسر الراء بطن من بنى سليم (وذ كوان) بفتح الدال وسكون الكاف (وبنى لحيان) بكسر اللام (وبنى عصىة) بضم العين (الذين عصوا الله ورسوله) صلى الله عليه وآله وسلم وفي أواخر الجهاد انه دعا على أحياء من بنى سليم حيث قالوا القراء قال في الفتح وهو أصرح في المقصود وفي الحديث فضل من ينكب في سبيل الله (عن جندب بن سفيان رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في بعض المشاهد) أى أمكنة الشهادة قبل كان في غزوة أحد (وقد دميت أصبعه) بفتح الدال أى جرحت أصبعه فقطر منه الدم (فقال) مخاطباً لما توجهت لها على سبيل الاستعارة ٢٩٨ أو حقيقة على سبيل المجازة تسلية لها (هل أنت إلا أصبع دميت) أى ما أنت

بأصبع موصوفة بشئ إلا بأن دميت فتدعى فانك ما ابتليت بشئ من الهلاك أو القاطع إلا أنك دميت ولم يكن ذلك هدراً (و) سكنه (في سبيل الله) بوضاه (مالقبت) وهذا مما تعلق به المحدثون في الطعن فتناولوا هذا شعر نطق به والقرآن يتقنه أنه أن يكون شاعراً والجواب أنه رجز والرجز ليس شعراً على مذهب الأخفش وأغمايقال صاحبه فلان الرجز لا الشاعر إذا الشعر لا يكون إلا شيئاً تاماً مقفى على أحد أنواع العروض المشهورة وبأن الشعر لا بد فيه من قصد ذلك فما لم يكن مصدره عن نية له وروية فيه وانما هو اتفاق كلام يقع موزوناً وليس منه فالنفي صفة الشاعر بغير لا غير وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الأدب ومسلم في المغازي والترمذي في التفسير والنسائي في اليوم والليلة واستدل به على

بذلك وأهل الجازية يقولون كذبت في موضع أخطأت وأهل ابن عباس انما أراد قتل من لم يعلم منهم قوله أنى نبيلة شربه زادني حديث أبي رافع لينظر ما قدر جرحه قوله فخرج من جرحه هذه رواية الكشميهني وهى المواب ورواية غير فخرج من جوفه وفي رواية أبي رافع فخرج النبيل فلم يدرك النبيل وهو دم وفي رواية أخرى أيضاً فقال لا بأس عليك يا أمير المؤمنين فقال ان يكن القتل بأساً فقد قتل والمراد بالنبيل المذكور فخرات نبيل في ماء أى وقعت فيه كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء وسبب أنى الكلام عليه قوله وجاء رجل شاب في رواية للبخاري في الجنائز وولج عليه شاب من الانصار وفي انكار عمر على الشاب المذکور واسترسل ازاره مع ما هو فيه من مكابدة الموت أعظم دليل على صلابته في الدين ومراعاته لمصالح المسلمين قوله وقدم بفتح القاف وكسرهما فالأول بمعنى الفضل والثاني بمعنى السبق قوله ثم شه دقا رفع عطنا على ما قد علمت لانه مبتدأ وخبره لك المة قدم ويجوز عطفه على محبة فيكون مجروراً ويجوز ان نصب على نه مفعول مطلق لمحذوف وفي رواية جرير ثم الشهادة بعد هذا كله قوله لا على ولاى أى سواه بسوء قوله أنى لشوبك النون ثم القاف لا كنز بالموحدة بدل النون للكشميهني قوله بحسبه وفوجدو ستة وثمانين ألفاً ونحوه في حديث جابر ثم قال يا عبد الله أقمت عليك بحق الله وحق عمر إذا مت فدفتنى أن لا تغسل رأى لك حق تبيع من رباع آل عمر بثلاثين ألفاً فضعها في بيت مال المسلمين فسأله عبد الرحمن بن عوف فقال انعمت في جميع حجتها وفي نوب كذا تنوي وعرف به مذاجته دين همرو وقع في اخبار المدينة لمحمد بن الحسن ابن زبالة ان دين عمر كان ستة وعشرين ألفاً وبجرم عياض قال الحافظ والاول هو المعتمد قوله فان وفى مال آل عمر كانه يريد نفسه ومثله يقع في كلامهم كثيراً ويحتمل ان يريد رطله قوله والافضل في بنى عدى بن كعب هو البطن الذى هو منهم وقريش قبيلته قوله لا تعدهم بسكون العين أى لا تتجاوزهم وقد أنكرنا فاع مولى ابن عمر ان يكون على عمر دين فروى عمر بن شبة في كتاب المدينة باسناد صحيح ان نافعاً قال من أين يكون على عمر دين

فضل من ينكب في سبيل الله تعالى ورضاه (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال (والله الذى نفسى بيده) الكريمة (لا يكلم) بضم اليا أى لا يجرح (أحد) مسلم (في سبيل الله) أى في الجهاد ويشعل من جرح في ذات الله وكل ما دفع المرفيه بحق فأصيب فهو مجاهد كقتال البغاة وقطاع الطريق واقامة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واخط مسلم كل كام يكلمه المسلم (والله أعلم بمن يكلم) بجرح (في سبيله) معناه واقعه أعلم بعظيم شأنه قال في الفتح جلة معترضة قصد بها التنبيه على شرطية الاخلاص في نيل هذا الثواب انتهى ويجوز أن يكون تنبيهاً على الصيانة عن الرياء والسمعة (الاجام يوم اقامته وجرجه يشوب) أى يجرى (دما) وفي رواية ذكرها البخاري في كتاب المنهازة تكون يوم القيامة كهيئة ما اذا طمنت فتفجر دما (اللون لون الدم والريح ريح المسك) أى كريح المسك اذ ليس هو مسكاً حقيقة بخلاف اللون

لون الدم فلا حاجة فيه لتقدير ذلك لانه دم حقيقة فليس له من أحكام الدنيا والصفات فيها الا اللون فقط وفي رواية والعرف
وهي الراحة ولا صاحب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث معاذ بن جبل من جرح جرحا في سبيل الله أو
نكس نكسة فأنقضى يوم القيامة كأغزما كانت لونهما الزعفران ويرجى المسك وعرف به هذه الزيادات ان الصفة المذكورة
لا تختص بالشهيد بل هي حاصلة لكل من جرح ويحتمل أن يكون المراد به ذابجرح هو ما يموت صاحبه بسببه قبل انقضاء
لما يندمل في الدنيا فان أثر الجراحة وسيلان الدم يزول ولا يبقى ذلك أن يكون له فضل في الجنة لكن الظاهر ان الذي يصح
يوم القيامة جرحه ينصب دما من فارق الدنيا وجرحه كذلك ويؤيده ما وقع عند ابن حبان في حديث معاذ المذكور وعليه
طابع الشهد وقوله كأغزما كانت لا ينافي قوله كهيثم الان المراد ٢٩٩ انه لا تنقص شيئا بطول العهد قال العلماء

الحكمة في دعائه كذلك أن يكون
معها شاهد فضيلته يذله نفسه
في طاعة الله تعالى كذا في الفتح
وقال النووي قالوا وهذا الفضل
وان كان ظاهرا انه في قتال
الكفار فدخل فيه من جرح في
سبيل الله في قتال البغاة وقطاع
الطريق والاصري والنهي ونحو
ذلك وكذا قال ابن عبد البر
واستشهد على ذلك بقوله صلى الله
عليه وآله وسلم من قتل دون ماله
فهو شهيد لكن قال الولي بن
العراق قد يتوقف في دخول
المقاتل دون ماله في هذا الفضل
لأشارة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الى اعتبار الاخلاص في
ذلك بقوله والله أعلم بمن يكلم في
سبيله والمقاتل دون ماله لا يقصد
بذلك وجه الله وانما يقصد صون
ماله وحفظه فهو يفعل ذلك
بداية الطمع لا بدعية الشرع
ولا يلزم من كونه شهيدا أن يكون
دمه يوم القيامة كرجح المسك

وقد باع رجل من ورثته مبرائه بمائة ألف اه قال في الفتح وهذا لا ينبغي ان يكون عند
موته عليه دين فقد يكون الشخص كثير المال ولا يستلزم نفي الدين عنه فلعن نافعما أنكر
أن يكون دينه لم يقض قوله فاني لست اليوم للمؤمنين أميرا قال ابن التين نعم قال ذلك
عندما يقن بالموت أشار بذلك الى عائشة حتى لا تنهيه لكونه أمير المؤمنين وأشار ابن
التين أيضا الى أنه أراد أن تعلم أن سؤاله لها بطريق الطالب لا بطريق الامر قوله ولا وثقه
استدل بذلك على انها كانت غلظ البيت وفيه غطار بل الواقع انها كانت غلظ منفعة
بالسكنى فيه والاسكان ولا يورث عنها وحكمكم أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كالعتقات لانهم لا يتزوجن بعده صلى الله عليه وآله وسلم قوله ارفعوني أي من
الارض كأنه كان مضطجعا فأمرهم أن يرفعوه قوله فاستدبر رجل اليه قال الحافظ في
الفتح لم أقف على اسمه ويحتمل انه ابن عباس قوله فان أذنت لي فأدخلوني ذكرا ابن سعد
عن معن بن عيسى عن ما أن عكر كان يخشى أن تكون أذنت في حياته حيا منه وان
ترجع عن ذلك بعد موته فأراد أن لا يكرهها على ذلك قوله فوجلت عليه أي دخلت على
عمر في رواية الكشي في فبكت وفي رواية غيره فبكت وذكرا ابن سعد باسناد صحيح عن
المقدم بن سعد يكره انما قالت يا صاحب رسول الله يا صهر رسول الله يا أمير المؤمنين
فقال عمر لا صهر لي على ما سمع أخرج عليك بما لي من الحق عليك ان تدينني بعد مجملتك
هذا فاما عينك فان امسكهما قوله فوجلت داخلهم أي مدخلا كان في الدار قوله
أوص يا أمير المؤمنين استضاف في البضاري في كتاب الاحكام منه ان الذي قال ذلك هو
عبد الله بن عمر قوله من هؤلاء النفر أو الرهط شك من الراوى قوله فسمى عليا الخ
قد استشكل اقتصاره على هؤلاء الستة من العشرة المبشرين بالجنة وأجيب بأنه أحدهم
وكذلك أبو بكر ومنهم أبو عبيدة وقدمات قبله وأما سعيد بن زيد فلما كان ابن عمر
لم يسمه فسمي بالغة في التبري من الامر وصرح المدائني بإسناده ان عمر عد سعيد بن زيد
فمن توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنهم راض الا انه استثناه من أهل الشورى

واي بذل بذل نفسه فيه حتى يستحق هذا الفضل قال في الفتح واستدل بهذا الحديث على ان الشهيد يدفن بدماؤه وثيابه ولا
يزال عنه الدم بغسل ولا غير ليحيى يوم القيامة كما وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه نظر لانه لا يلزم من غسل الدم في
الدنيا ان لا يبعث كذلك ويغنى عن الاستدلال بترك غسل الشهيد في هذا الحديث قوله في شهد أحد زملوهم بدماهم انتهى
وهذا الحديث أورده البضاري في باب ما يقع من نجاسات في السمن والماس من كآب الطهارة (عن أنس بن مالك رضي الله عنه
قال غاب هي أنس بن النضر رضي الله عنه عن قتال بدر فقال يا رسول الله غبت عن أول قتال فاقلت المشركين) لان غزوة بدر
هي أول غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت في السنة الثانية من الهجرة (لئن الله انهم دني) أي أحضرنى
(قتال المشركين ليرين الله ما صنع) لمسلم ليراني الله وفي رواية ما أجدهما أخوذ من الجرح والهزل وزاد ثابت وهاب أن يقول

غيرها أي خشي أن يلتزم شيئا يهز عنه فابهم وعرف من السياق أن مراده أنه يبالغ في القتال وعدم الفرار (فلما كان يوم أحد) وأطلق اليوم وأراد لوقعة فهو واضعما ووجازة قاله الكرمانى (وانكشف المسلمون) وفي رواية الاسماعيلي وانهم زعم الناس وهو معني انكشف (قال) أنس بن النضر (اللهم انى أعذرالك بما صنع هؤلاء يعني أصحابه) المسلمين من الفرار (وأبرأ اليك بما صنع هؤلاء يعني المشركين) من القتال فاعتذر عن الاولياء وتبرأ من الاعداء مع أنه لم يرض الامرين جميعا (ثم تقدم) نحو المشركين (فاستقبله) أي استقبل أنس بن النضر (سعد بن معاذ) بضم الميم وزاد في مسند الطيالسي عن أنس منهم زما (فقال يا سعد بن معاذ) أريد (الجنة) أو هي مطلوبني (ورب النضر) أي والده ويحتمل أن يريد ابنه فإنه كان له ابن يسمى النضر وكان اذ ذاك صغيرا وفي رواية والله ٣٠٠ وفي أخرى والذي نفسي بيده والظاهر أنه قال هضمها والبقية بالعين (انى أجد

ربحها) أي ربح الجنة (من دون أحد) وفي رواية ثابت فآثار ربح الجنة أجد هادون أحد قال ابن بطال وغيره يجوز أن يكون على الحقيقة وأنه وجد ربح الجنة حقيقة أو وجد ربحا طيبة ذكره طيبا بطيب ربح الجنة ويجوز أن يكون أراد أنه استحضر الجنة التي أعدت للشهيد فتصور أنها في ذلك الوضع الذي يقابل فيه فيكون المعنى انى لا علم ان الجنة تكنسب في هذا الموضع فاشتاق لها وقوله واما قالها اما نجبا واما تشوقا فكانه لما ارتاح لها واشتاق اليها صارت له قوة من استغنىها حقيقة (قال سعد بن معاذ) فما استطعت يا رسول الله ما صنع من اقدامه ولا ضيقه في المشركين من القتل مع انى شجاع كامل القوة ولا ما وقع له من الصبر بحيث وجد في جسده ما يزيد على الثمانين من ضربة وطعنة وبرمية كما (قال أنس بن

الترابته منه وقال لأربلى في أموركم فارغب فيما لا حدم من اهلى قوله يشهدكم بعباد الله ابن عمر الخ في رواية للطبري فقال له رجل استخلف عبد الله بن عمر قال والله ما أردت الله بهذه وأخرج نحوه ابن سعد بن شاذ صريح من مرسل الضحى ونظفه فقال عمر فأنك الله والله ما أردت الله بهذا استخلف من لم يحسن ان يطلق امرأته قوله كهيئة التعزية له أي لابن عمر لانه لما أخرجه من أهل الشورى في الخلافة أراد جبر خاطره بان جعله من أهل المشاورة وزعم الكرماني ان هذا من كلام الراوى لا من كلام عمر قوله الامرة بكسر الهمزة وللشعبي في الامارة زاد المدائني وما ظن ان يلى هذا الامر الاعلى او عثمان فان ولى عثمان فرجل فيه لين وان ولى على فستختلف عليه الناس قوله بالمهاجرين لا ولىهم من صلى للقبليين وقيل من شديعة الرضوان قوله الذين تمبوا أى سكنوا لمدينة قبل الهجرة وادعى بعضهم ان الايمان الذى كورهما من أسماء المدينة وهو بعيد قال الحافظ والراجح انه ضمن تمبوا ما سمعنى لزموا أو عامل نه سبه محذوف تهذيبه واعتقدوا وان الايمان لشدة ثبوته في قلوبهم كانه احاط بهم فسكانهم نزله قوله فهم ردة الاسلام أى عون الاسلام الذى يدفع عنه ويحفظ لعدو اى يعطون العدو به ثمرتهم وقوتهم قوله الافضلهم أى الاما فضل عنهم قوله من حوائى اموالهم أى ماليس بخنار والمراد بدمه الله أهل الذمة والمراد بالقتال من ورائهم أى اذا قصدتهم عدو قوله فانطلقنا في رواية الكشمي فانتدبنا أى رجعنا قوله فوضع هذا مع صاحبه قد اختلف في صفة القبر الثلاثة المسكرة فالأكثر على أن قبر أبى بكر وراء قبر أبى صلى الله عليه وآله وسلم وقبر عمر وراء قبر أبى بكر وقيل ان قبره صلى الله عليه وآله وسلم تقدم الى القبلة وقبر أبى بكر حذاء منكبىه وقبر عمر حذاء منكبى أبى بكر وقيل قبر أبى بكر عند رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقبر عمر عند رجل أبى بكر وقيل غير ذلك قوله اجعلوا أمركم الثلاثة منكم أى فى الاختيار لقل الاختلاف كذا قال ابن الذين وصرح ابن المدائني في روايته بخلاف ذلك قوله والله عليه والاسلام بالرفع فيه ما

مالك (فوجدناه) أي بابن النضر (بضمها) قال في الفتح لم يرفى من الروايات يلى هذا البضع وتقدم انه ما بين والخبر الثلاث والتسع (وعثمانين ضربة بالسيف أو طعنة برمح أو رمية بسهم) قال العيني كلمة أو في الموضعين للتوزيع وفي الفتح انها للتقسيم او بمعنى الواو وتفصيل كل واحدة من المذكورات غير معين وفي رواية قال أنس فوجدناه بين القتلى (ووجدناه قد قتل وقد مثل به المشركون) من المنلة أى قطعوا أعضاء من أنف واذن وغيرهما (فما عرفه أحد الا أخته بيناته) باصبعه أو بطرف أصبعه زاد النسائي وكان حسن البنات قالت عمة الربيع بنت النضر أخبته فاعرفت أختى الا بيناته والهنان الاصابع وفي رواية أو شامة والاولا كثر (قال أنس) بن مالك (كأنرى أو نظن) شك من الراوى وهما بمعنى واحد ولا جد كذا قول وعنه أيضا فكانوا يقولون (ان هذه الآية نزلت فيه وفي أشباهه من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه

الى آخر الآية وقال ان أخته) أى أخت أنس بن النضر وهى عمه أنس بن مالك (وهى تسمى الربيع) بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء (كسرت ثنية امرأة) زاد فى الصلح فطلبوا الارض وطلبوا العذو فأبوا أنوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقصاص فقال أنس) هو ابن النضر المستشهد يوم أحد (يارسول الله والذى بعثك بالحق لا تكسر ثنتيها) فانه توقعوا رجاء من فضله تعالى ان يرضى ختمها بالبعفوعنها ابتغاء مرضاته (فرضوا بالارض) عوضا عن القصاص (وتركوا القصاص فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره) فى قسمه وهو ضد الخنث وفى قصة أنس بن النضر جواز بذل النفس فى الجهاد وفضل الوفاء بالعهد ولو شق على النفس حتى يصل الى أهلاكها وان طلب الشهادة فى الجهاد لا يقناوله النهى عن الالتقاء الى التهلكة ٣٠١ وفيه فضيلة ظاهرة لأنس بن النضر

وما كان عليه من محبة الايمان وكثرة التوقى والتورع وقوة اليقين قال الزين بن المنير من ابلغ الكلام وأفصح قول أنس ابن النضر فى حق المسلمين اعتمد اليك وفى حق المشركين أبرأ اليك فأشار الى انه لم يرض الامرين جميعا مع تفاوتهم فى المعنى (عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال نسخت الصف فى المصاحف ففقدت آية من سورة الاحزاب كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها فلم أجدها الا مع خزيمه بن ثابت الانصارى الذى جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادته شهادة رجلين) خصوصية له رضى الله عنه لما كام صلى الله عليه وآله وسلم رجلا فى شئ فانكره فقال خزيمه أنا أشهد فقال صلى الله عليه وآله وسلم اتشهد ولم تستشهد فقال نحن نصدقك على خبر السماء فكيف

والخبر محذوف أى عليه رقيب أو نحو ذلك قوله أفضلهم فى نفسه أى فى معرفته زاد المدائنى فى رواية فقال عثمان أنا أول من رضى وقال على أعطى موثقا لتوثق الحق ولا تخفن ذارحم فقال نعم قوله فأسكت بضم الهمزة وكسر الكاف كأنه مكثا سكنتهما ويجوز فتح الهمزة والكاف وهو بمعنى سكت والمراد بالشجيين على وعثمان قوله فاخذ بيد أحدهما هو على والمراد بالآخر فى قوله ثم خذ بالآخر وعثمان كما يدل على ذلك سياق الكلام قوله والقدم بكسر التاء وفصحها كما تقدم زاد المدائنى أن عبد الرحمن قال اعلى أ رأيت لو صرف هذا الامر عنك فلم تخضر من كنت ترى أحق به من هؤلاء الرط قال عثمان ثم قال لعثمان كذلك فقال على وزاد أيضا ان شهدا الشار على عبد الرحمن بعثمان وأنه دارك لك اللبالي كاه على العصاية ومن وفى المدينة من اشرف الناس لا يخلو برجل منهم الا امره بعثمان وفى هذا الاثر دليل على أنه يجوز جعل امر الخلافة شورى بين جماعة من أهل الفضل والعلم والصلاح كما يجوز الاستخلاف وعقد أهل الحل والعقد قال النووي وغيره اجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لانسان حيث لا يكون هناك استخلاف غيره وعلى جواز جعل الخلافة شورى بين عدد محصور أو غيرهم واجمعوا على أنه يجب نصب خليفة وعلى ان وجوبه بالشرع لا بالعقل وخالف بعضهم كالاصم وبعض الخوارج فقالوا لا يجب نصب الخليفة وخالف بعض المعتزلة فقالوا لا يجب بالعقل لا بالشرع وهما باطلان وللكلام موضع غير هذا

*) (باب ان ولى الميت يقضى دينه اذا علم صحته)

(عن سعد الاطول ان اخاه مات وترك ثلثمائة درهم وترك عيالا قال فاردت ان انفقها على عياله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ان أخاك محتبس بدينه فاقض عنه فقال يارسول الله قد اديت عنه الا دينه اريد ان ادعته امرأته وليس لها دينه قال فاعطها فانها محقة رواه أحمد وابن ماجه) الحديث استاده فى سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة قال حدثنا عفان قال حدثنا حماد بن سلمة قال اخبرني عبد الملك ابو جعفر

بهما فامضى شهادته وجعلها بشهادتين وقال لا تعد (وهو قوله) تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) واستشكل كونه اثبتا فى المصحف بقول واحد أو اثنين اذ شرط كونه قرآنا للتواتر والجواب انه كان متواترا عندهم ولذا قال كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها ولم أجدها الا مع خزيمه بن ثابت الانصارى الذى جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادته شهادة رجلين) الحديث أخرجه أيضا فى التفسير وفى فضائل القرآن والترمذى والنسائى فى التفسير (عن البراء بن عازب) رضى الله عنه قال أنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا) قال فى الفتح لم أقف على اسمه ووقع عندهم سلم انه من الانصار ثم من بنى النبيت ولولا ذلك لا مكن تفسيره بعمرو بن ثابت بن وقش وهو المعروف بأصيم بن عبد الأشهل فان بنى عبد الأشهل بطن من الانصار من الاوس وهم غير بنى النبيت ويمكن أن يحمل على ان

له في بني النبيت نسبة فانهم اخوة بني عبد الاشمل يجمعهم الانتساب الى الاوص (مقتنع بالحديد) وهو كتابة عن نطفة وجهه
 باله الحرب (فقال يارسول الله اقاتل واسلم قال اسلم ثم قاتل فاسلم ثم قاتل فقتل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمل
 قليلا واجر) اجرا (كثيرا) وفي الحديث ان الاجر الكثير قد يحصل بالعمل اليسير فضلا عن الله واحدا واخرج ابن ابي
 في المغازي باسناد صحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه انه كان يقول اخبروني عن رجل دخل الجنة لم يصل صلاة ثم يقول هو عرو
 ابن ثابت (عن انس بن مالك رضي الله عنه ان ام الربيع بنت البراء) وهذا وهم والصواب المعروف ان الربيع بنت النضر
 ابن ضميرة عمة انس بن مالك وقال ابن الاثير في جامعها انه الذي وقع في مكتب الذهب والمغازي واسماء الصحابة قال في الفتح
 وليس هذا بقادح في صحة الحديث ٢٠٣ ولا في ضبط روايته (وهي أم حارثة بن سراقه) الانصاري (أمت النبي صلى الله عليه

وآله) وسلم فقالت يا بني الله الا
 تصدني عن حارثة وكان قتل يوم
 وقعة (بدر) صديقه (مغرب) لا
 يعرف راميها ولا يعرف من أين
 أتى وأجابه على غير قصد من راميها
 وحكى الهروي عن أبي زيد ان جاء
 من حيث لا يعرف فهو بالتنوين
 والاسكان وان عرف راميها لكن
 أصاب من لم يقصد فهو بالاضافة
 وفتح الراء وأنكر ابن قتيبة
 السكون ونسبه لقول العامة
 وجوز الفتح واصله من لغز
 (فان كان في البسة صبرت) قال
 ابن المنبر انما شكت فيه لان
 العدو لم يقتله قصدا وكأما
 فهمت ان الشهيد هو الذي
 يقتل قصدا لانه الاغلب فنزلت
 الكلام على الغالب حتى بيناها
 الرسول العموم (وان كان غير
 ذلك اجتمعت عليه في البكاء)
 فقل في الفتح وتبعه العيني عن
 الخطابي ما صه أقرها النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم على هذا

عن أبي نضرة عن سعد الاطول فذكره وعبد الملك هو ابو جعفر ولا يعرف اسم أبيه وقيل
 انه ابن أبي نضرة وقد وثقه ابن حبان ومن عدا من رجال الاسناد فهم رجال الصحيح
 وأخرجه أيضا ابن سعد وعبد بن حديد وابن قانع والباوردي والطبراني في الكبير والاضياء
 في المختارة وهو في مسند أحمد هذا الاسناد فانه قال حدثنا علقان فذكره وفيه دليل على
 تقديم اخراج الدين على ما يحتاج اليه من نفقة أولاد الميت ونحوها ولا اعلم في ذلك خلافا
 وهكذا يقدم الدين على الوصية قال في الفتح ولم يختلف العلماء في ان الدين يقدم على
 الوصية الا في صورة واحدة وهي مال أو وصى لشخص بالف مالا وصدقه الوارث وحكم
 به ثم ادعى آخر ان له في ذمة الميت ديناً يستغرق وجوده وصدقه الوارث ففي وجهه
 لا شافية انها تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة واما تقديم الوصية على
 الدين في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها الودين فقد قيل في ذلك ان الآية ليس فيها
 صيغة ترتيب بل المراد ان الموارث انما تقع بعد قضاء الدين وانقاذ الوصية واتى باو
 لا دباحة وهي كقولك جالس زيد او عمرا الى ذلك مجالسة كل واحد منهم ما اجتمع أو افترقا
 وانما قدمت لمعنى اقتضى الاهتمام بتقديمها واختلاف في تعيين ذلك المعنى وحاصل ما ذكره
 أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور أحدها الخفة ونقل كريمة ومضرفض
 أشهر من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قدم في الذكر وهذا يرجع الى اللفظ
 ثانيه بالحبس لزمان كعاد ونحوه ثالثه بالحبس الطبع كالثلاث ورباع رابعه بالحبس
 لرتبة كالصلاة والزكاة لان الصلاة حق البدن والزكاة حق المال فالبدن مقدم على
 المال خامسها تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى عزير حكيم وقال بعض السلف
 عزير لما عز حكيم سادسها بالشرف والفضل كقوله تعالى من النبيين والصديقين واذا تقرر
 ذلك فقد ذكر المسألة ان تقديم الوصية في الذكر على الدين لان الوصية انما تقع على
 سبيل البر والصلة بخلاف الدين فانه انما يقع غالباً بعد الميت بنوع فقر يطفو عن
 البدانة بالوصية لكونها أفضل وقال غيره قدمت الوصية لانها انما يؤخذ بغير عرض

فيؤخذ منه الجواز ثم تعقبه بأن ذلك كان قبل تحريم النوح فلا دلالة فيه فان تحريمه كان في غزوة أحد وهذه والدين
 القصة كانت عقب غزوة بدر وفي هذا نظر لا يخفى فانه لم يقل اجتمعت عليه في النوح ولا يلزم من الاجتماع في البكاء الروح وليس
 فيما نقله من الخطابي ما يفهم ذلك بل قوله أقرها على هذا الاشارة الى البكاء المذكور في الحديث ولا ريب ان البكاء على الميت
 قبل الدفن وبعده جائز اتفاقاً فاني تأمل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا أم حارثة انما اجنان) اي درجات والضمير بهم يفسره
 ما بعده كقوله هم هي العرب تقول ما تشاء أو الضمير للشأن وجنان مبتدأ والتسكير فيه للتعظيم والمراد بذلك التفضيم والتعظيم
 (في الجنة وان ابنك أصاب الفردوس الاعلى) فرجعت وهي تضحك وتقول يخرج من الجنة يا حارثة (عن أبي موسى رضي الله عنه
 قال جابر بن عبد الله) هو لاحق بن ضمير الباهلي كما عند أبي موسى المديني في الصحابة (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال الرجل

يقاتل للمغنم والرجل يقاتل الذكر (بين الناس وليشتهر بالشجاعة) (والرجل يقاتل ليرى مكانه) أي من تبت في الشجاعة وفي رواية ويقاتل ربا وفي أخرى ويقاتل حبة وفي أخرى غضب. بأفصل أن أسباب القتال خمسة طلب المغنم واطهار الشجاعة والرياء والحية والغضب وكل منها يتناول المدح والذم فلهذا يحصل الجواب بالاثبات والابتنى (فن في سبيل الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من قاتل لتكون كلمة الله هي كلمة التوحيد) (هي العبادة فهو) المقاتل (في سبيل الله) عز وجل لا طالب الغنية والشهرة ولا مظهر الشجاعة ولا الحية ولا الغضب فلو أضاف إلى الأول غيره أدخل بذلك نعم لو حصل ضمننا لأصلا ومقتضود لا يخل وبذلك صرح الطبري قال إذا كان أصل الباعث هو الأول لا يضر ما عرض له بعد ذلك وبذلك قال الجمهور لكن روى أبو داود والنسائي من حديث أبي امامة باسناد جيد قال جاء رجل ٢٠٣ فقال يا رسول الله أرأيت رجلا غزا

يلتقي الأجر والذكر ماله قال لا شيء له فاعادها ثلاثا كل ذلك يقول لا شيء له ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصا وابتغى به وجهه ويمكن أن يحمل هذا على من قصد الأمرين معا على حد واحد فلا يحالف المربع والافقير المرابن خمسة أن يقصد الشيتين معا أو يقصد أحدهما صرفا أو يقصد أحدهما ويحصل الآخر ضمنا فالهذوران يقصد غير الاعلاء فقد يحصل الاعلاء ضمنا وقد لا يحصل وتدخل تحتها مرتبتان وهذا ما دل عليه حديث

أبي موسى ودونه أن يقصد هما معا فهو محذور أيضا على ما دل عليه حديث أبي امامة والمطلوب أن يقصد الاعلاء صرفا وقد يحصل غير الاعلاء وقد لا يحصل ففيه مرتبتان أيضا قال ابن أبي جرة ذهب المحققون إلى أنه إذا

والدين يؤخذ بعوض فكان إخراج الوصية أثق على الوارث من إخراج الدين وكان إذا وهما مظنة للتفریط بخلاف الدين فإن الوارث طمأن بأخراجه فقد تمت الوصية لذلك وأيضا فهي حظ فقير ومكين غالباً والدين حظ غريم بطلمه بقوة وله مقال كما صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إن صاحب الدين مقالا وأيضا فالوصية يقسم الموصي من قبل نفسه فقد تمت تحريضاً على العمل بخلاف الدين قال الزين بن المنير تقديم الوصية في الذكر على الدين لا يقتضى تقديمها في المعنى لأنهما مطلقان في سياق البعدية لكن الميراث يلي الوصية ولا يلي الدين في اللفظ بل هو بعد بعده فيلزم أن الدين يقدم في الاداء باعتبار القابلية فيقدم الدين على الوصية وباعتبار البعدية فتقدم الوصية على الدين أه وقد أخرج أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحرث الأعور عن علي عليه السلام أنه وررضوانه قال قضى محمدان الدين قبل الوصية وأنتم تقرؤون الوصية قبل الدين والحديث وإن كان أسنده ضعيفا لكنه معتضداً بالاتفاق الذي ساق قال الترمذي إن عمل عليه عند أهل العلم قوله قد أدت عنه فيه دليل على أنه يجوز الوصية أن يستقل بنفسه في قضاء ديون الميت لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر عليه ذلك قال في البصر خمسة ثلاثة ولا وصى استيفاء ديون الميت وإيقاؤها إجماعاً لثبوتها عنه أه قوله فانها محقة أنه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بعباده أبو موسى

(كتاب الفرائض)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا الفرائض واعلموا فانها نصف العلم وهو نفسي وهو أول شيء ينزع من امتي رواه ابن ماجه ودارقطني وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة رواه أبو داود وابن ماجه وعن الأحوص عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا القرآن وعلموا الناس

كان الباعث الأول قصد اعلاء كلمة الله لم يضر ما أنضاف إليه انتهى ويدل على أن دخول غير الاعلاء ضمن الاعلاء لا يقدح إذا كان الاعلاء هو الباعث الأصلي ما رواه أبو داود باسناد حسن عن عبد الله بن حوالة قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أقدامنا لنغنم فرجعنا ولم نغنم شيئا فقال اللهم لا تكلمهم إلى الحديث وفي إجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمأذ كبرياة البلاغة والايجاز وهو من جوامع كلمة صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لو أجابه بآن جميع ما ذكره ليس في سبيل الله احتفل أن يكون ما عد ذلك كله في سبيل الله وليس كذلك فعُد إلى لفظ جامع عدل به عن الجواب عن ماهية القتال إلى حال المقاتل فتضمن الجواب وزيادة ويحتمل أن يكون الضمير في قوله فهو راجع إلى القتال الذي في ضمن قاتل أي نقتله قتالاً في سبيل الله واشتمل طلب اعلاء كلمة الله على طلب رضا وطلب ثوابه وطلب دفع ضرر أعدائه وكما هو ملازمة والحاصل مما ذكر أن القتال منشؤه

القوة العقلية والقوة الغضبية والقوة الشهوانية ولا يكون في سبيل الله الا الاول وقال ابن بطال انما عدل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن لفظ جواب المسائل لان الغضب والحمية قد يكونان لله تعالى فعديل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك الى افظ جامع فاقاد رفع الالباس وزيادة الافهام وفيه بيان ان الاعمال انما تحسب بالنية الصالحة وان الفضل الذي ورد في الجهاد يختص بمن ذكر وفيه جواز السؤال عن العلة وثقة قديم العلم على العمل وزم الحرص على الدنيا وعلى القتال لحظ النفس في غير الطاعة فانه في فتح الباري (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم لما رجع يوم الخندق) الذي سقره العصاة لما تحزبت عليهم الايزاب بالمدينة سنة اربع أو سنة خمس (ووضع السلاح واغتسل) فيه جواز الغسل بعد الحرب والغبار وهو موضع الترجمة ٣٠٤ وعند البخاري عن عبد الرحمن بن جبر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ونعاهوا القرائض وعلوها فاني امرؤ متوض والعلم مرفوع ويوشك ان يختلفا تان في القرية والمثله فلا يجرد ان احدا يخبرهما اذ كره احمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارحم أمتي بامتى أبو بكر وأشدّها في دين الله عمر وأصدّقها احياء عثمان واعلمها بالحلل والحرام معاذ بن جبل واقرؤها الكتاب الله عز وجل أبي واعلمها بالقرائض زيد بن ثابت ولكل امة امين وامين هذه الامّة أبو عبيدة بن الجراح رواه احمد وابن ماجه والترمذي والنسائي حديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم ومدا له على حفص بن عمر بن أبي العطف وهو متروك وحديث عبد الله بن عمر وفي اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الا فريقي وقد تكلم فيه غير واحد وفيه أيضا عبد الرحمن بن رافع التميمي فاضى افرقية وقد غزاه البخاري وابن أبي حاتم وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا النسائي والحاكم والدرامي والدارقطني من رواية عوف عن سليمان بن جابر عنه وفيه انقطاع بين عوف وسليمان ورواه النضر ابن شميل وشريك وغيرهما متصلا وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي اسناده محمد بن عتبة السدي وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم وفيه أيضا سعيد بن أبي بن كعب وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرجه أيضا أبو يعلى والبرزوقي في اسنادهما من لا يعرف وأخرج فهو الطبراني في الاوسط عن أبي بكر والترمذي عن أبي هريرة وحديث أنس صححه الترمذي والحاكم وابن حبان وقد أعل بالارسال وسماه على أبي قلابة من أنس صحيح الا انه قيل لم يسمع منه هذا وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على أبي قلابة في العمل ورجح هو والبيهقي والخطيب في المدرج ان الموصول منه ذكر أبي عبيدة والباقي مرسل ورجح ابن المواق وغيره رواية الموصول وله طريق أخرى عن أنس أخرجهما الترمذي وفي الباب عن جابر عند الطبراني في الصغير باسناد ضعيف وعن أبي سعيد عند العقيلي في الضعفاء وعن ابن عمر عند ابن عدي وفي اسناده كوثر وهو متروك قول الدارقطني جمع فريضة

قال ما اغبرت قدما عبد في سبيل الله فتعنه النار قال في الفتح تفسير صلى الله عليه وآله وسلم ان العمل الصالح ان النار لا تمس من عمل بذلك قال والمراد بسبيل الله جميع طاعاته انتهى قاله ابن بطال وهو كما قال الا ان المتبادر عند الاطلاق من افظ سبيل الله الجهاد وقد أورد البخاري هذا الحديث في فضل المشي الى الجمعة استعما الا لفظ في عمومه واظفه هناك سره الله على النار قال ابن المنير دل الحديث على ان من اغبرت قدمه في سبيل الله سهره الله على النار سواء مباشر القتال أم لا انتهى وفيه ان الوطء يتضمن المشي المؤثر لتغير القدم ولا سيما في ذلك الزمان (فأناه جبريل) عليه السلام والحال انه قد نصب رأسه القبار اي ركب على رأسه القبار وعلق به كالعصاة يخطط بالرأس (فقال) له (وضعت السلاح فوالله

ما وضعت فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأن) وفي المغازي عن هشام والله ما وضعناه فانخرج كحديثنا فيهم قال فالي أين (قال ههنا وأما الى بنى قريظة) قبيلة من اليهود (قالت عائشة فخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يضحك الله عز وجل اي يقبل بالرضا (الى رجلين) أي مسلم وكافروا عند النسائي ان الله ليحب من رجلين قال الخطابي الضحك الذي يعترى البشر عندما يستخفهم الفرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى وانما هذا مثل ضرب لهذا الصنيع الذي يحل محل الاعجاب عند البشر فاذا رأوا أضحكهم ومعناه الاخبار عن رضا الله تعالى ففعل أحدهما وقبول الآخر ومجازاتهم على صنيعهم بالبخسة مع اختلاف جاليهما قال وقد تناول البخاري الضحك في موضع آخر على معنى الترجمة وهو قريب من تأويله على

معنى قوله تعالى فان الله لا يبدل على الرضا القبول قالوا الكرام وصوفون عند طائفة لهم السابق بالبشر وحقن الدماء
فيكون الحق في قوله بضمك الله اي يزيل السوء طلق وقيل ان الملائكة تشهد لهم حسن الخلق وقيل ان الانبياء تشهد لهم حسن
الاتباع لهم وقيل انه شاهد المكتوب من ذل الالباب والافترقة وقيل لانهم شهدوا بالامان من التام وقيل لان عليه علامة
شاهدة لانه قد تجاوزا ويكون معنى ذلك وان يوجب الله ملائكته ويضعهم من صنيعهم ما وهذا يخرج على الجواز ومثله في الكلام
كثير وقال ابن الجوزي كنا اكثر الناس يمتنعون من تأويل مثل هذا ويرونه كاجابا وينبغي أن يراعى في مثل هذا الامر اراعاة عاد
الملائكة بصفات الله تعالى الى صفات الخلق ومعنى الامر اراه لهم العلم بالمراد منه مع اعتقاد التنزيه قال في الفقه قلت ويدل
على ان المراد بالضمك الاقبال بالرضا عليه السلام في قول بضمك فلان الى ٣٠٥ فلان اذا توجه اليه طلق الوجه ومظهره

للمرضاضه (يقتل أسد هـ ما
الآنريد خلان الجنة) زاد
مسلم قالوا كيف يا رسول الله
قال (يقاتل هذا) أي المسلم
(في سبيل الله) عز وجل (فيقتل)
أي فيقتله الكافر زاد مسلم
فيج الجنة قال ابن عبد البر
معنى هذا الحديث عند أهل العلم
ان القاتل الاول كان كافرا قاتل
في الفتح قلت وهو الذي استنبطه
البصاري في ترجمته ولكن لا مانع
من أن يكون مسلما العموم قوله
(ثم يتوب الله على القاتل) فلو قتل
مسلم مسلما عدا بالاشبهة ثم قاتل
القاتل واستشهد في سبيل الله
فظاهر الحديث انه يدخل الجنة
وانما يمنع دخول مثل هذا من
يذهب الى ان قاتل المسلم عدا
لا قبل له توبة ويؤيد الاولى انه
وقع في رواية هـ ما ثم يتوب
الله على الآخر فيمديه الى الاسلام
ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد
وامر ح من ذلك ما أخرجه أحمد

كذلك يجمع حقيقة وهي مأخوذة من القرض وهو القطع يقال فرضت لفلان كذا أي
قطعت له شيئا من المال وقيل هي من فرض التوس وهو الحز الذي في طرفه حيث يوضع
الوتر ليثبت فيه ويلزمه ولا يزول كذا قال الخطابي وقيل الثاني خاص بفرائض الله تعالى
وهي ما ألزم به عباده لمناسبة اللزوم لما كان الوتر يلزم محله قولا فإنه نصف العلم قال ابن
الصلاح لفظ النصف هنا عبارة عن القسم الواحد وإن لم يتساريا وقال ابن عبيدة إنما
قيل له نصف العلم لأنه يتلوه الناس كلهم وفيه الترغيب في تعلم الفرائض وتعليمها
والترخيص على حفظها لأنها لما كانت تنسى وكانت أول ما ينزع من العلم كان الاعتناء
بمحافظة أهم ومعرفتها لذلك أقوم قوله وما سوى ذلك فضل فيه دليل على أن العلم النافع
الذي يقبى تعلمه وتعليمه هو الثلاثة المذكورة وما عداها فضل لا عس إليه حاجة قوله
فلا يجد أن أحدا يخبرهما فيه الترغيب في طلب العلم خصوصا علم الفرائض لما سلف من
أنه ينسى وأول ما ينزع قوله وعن أنس الخ فيه دليل على فضيلة كل واحد من العصابة
المذكورة وإن زيد بن ثابت أعلمهم الفرائض فيكون الرجوع إليه عند الاختلاف
فيها أولى من الرجوع إلى غيره ويكون قوله فيها مقدمات على أقوال سائر العصبة ولهذا
أعقده الشافعي في الفرائض

● (باب البدء في الفروض واعطاء العصابة مايتي) ●

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر متفق عليه) قوله ألحقوا الفرائض بأهلها الزناض الانساب المقدره وأهلها المصحقون لها بالنص قوله فبأقرب أى ما فضل بعده إعطاء ذوى الفروض المقدره ففروضهم وقوله لأولى أى لى أفضل تفضيل من الولي معه فى القرب أى لأقرب رجل من الميت قال الخطابي المعنى أقرب رجل من العصبه وقال ابن بطالويه المراد ان الرجال من العصبه بعدهم فى الفروض اذا كان فيهم من هو أقرب الى الميت استحق ون من هو بعده فأتوا استتموا اشتبكوا وقال ابن القيم المراد به انهم مع العمه وابن لآخ مع بنت الآخ

٢٩. قيل ما من أبي هريرة بلط فبيل كيف يارسول الله قال يكور أحدكم كافرًا فقتل الآخر ثم يسلم فيغزو فيقتل ويستشهد قال ابن عبد البر يستفاد من هذا الحديث أن كل من قتل في سبيل الله هو في الجنة انتهى ومطابقة الحديث للجملة على ما سبق ظاهره (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أنبت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وهو خير) سنة سبع (بعد ما قتله وحاقه) يارسول الله أسهم لي من غنائم خيبر (فقال بهص بن سعيد بن العاص) هو إيان بن سعيد بكسر العين (لا تسهم لي يارسول الله فقال أبو هريرة هذا) أي إيان بن سعيد (خاتل ابن قوئل) بزة بجعفر وأسمه النعمان بن مالك بن فعلية بن أصم بن وزن أحمد الأمي الأنصاري وقوئل لقب فعلية أو نسب أصم وعنده البخاري في الصائفة أن النعمان بن قوئل قال يوم أحد أقسمت عليك يا رب أن لا أغيب الشخص حتى أبا بعر جني في الجنة فاستشهد ذلك اليوم فقال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم رايته في الجنة وما به عرج (فقال ابن سعيد بن العاص) أبان (واجمبا) اسم فعل بمعنى أعجب ووا
مثل واهما عجب التوكيد وان لم يكون فاصله واجهي وفيه شاهد على استعماله وفي منادى غير مندوب كما هو رأي المبرد واختار
ابن مالك نصب عجباً وادى لفظ واجمبا (لور) قال الكمال الدميري في كتابه حياة الحيوان دويبة أمغر من السنور طهلاء اللون
لا ذنب لها أي طويل يحمل أكلها والناس يسمونهم باغمم بنى اسرائيل ويرغمونهم باسم سخت (تدلى) أي انحدر (عائنا من
قدوم ضان) اسم جبل في أرض دوس قوم أبي هريرة وقيل هو رأس الجبل لأنه في الغالب مرعى الغنم قال الخطابي أراد أبان
تحتير أبي هريرة وأنه ليس في قدر من يشير به طام ولا منع وأبه قليل القدرة على القتال (ينعى) أي يعيب (على قتل رجل مسلم
أكرمه الله) عز وجل بالشهادة (على يدي ولم يهني) ٣٠٦ بأن لم يقدره موتى كقرا (على يديه) فادخل النار وقد عاش أبان حتى

تاب واسلم قبل خيبر وبه الدخيلة
قال عنبسة أومن دونه فلا أدري
أسهم رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لأبي هريرة أم ليس لهم
ودواه أبو داود فقال ولم يقسم له
وقال أبان ذلك الكلام بحضرة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وأقره عليه وهو موافق لما تضمنته
الترجمة وهي الكافر يقتل المسلم
ثم يسلم أي القاتل فيسدد أي
يعيش على سداد أي استقامة
في الدين وكأنه يبه بذلك على أن
الشهادة ذكرت للتنبيه على
وجوه التسديد وان كل تسديد
كذلك وان كانت الشهادة أفضل
لكن دخول الجنة لا يختص
بالشهيد قال في الفتح ويظهر لي
أر الضاري أشار في الترجمة
إلى ما أخرجه أحمد والنسائي
والحاكم عن أبي هريرة مرفوعا
لا يبقعهان في النار - لم يقتل
كافرا ثم - هذا المسلم وقارب
الحديث واحتج به من قال ان

وابن العم مع بنت العم فان المذكور يرون دون الاناث وخرج من ذلك الاخ مع الاخت
لابن أولاب فام - م يشتركون بنصر قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك
مثل - حظ الاثنين وكذلك الاخوة لام فام - م يشتركون هم والاخوات لام اقوله تعالى
فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث قوله رجل ذكر
هكذا في جميع الروايات ووقع عند صاحب النهاية والغزالي وغيرهما من أهل الفقه
فلاولى عصبه ذكر رواه - تعرض ذلك ابن الجوزي والمذري بأن لفظة العصبه ليست
محمولة وقال ابن الصلاح فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فضلا عن الرواية لان
العصبه في اللغة اسم للجمع لا الواحد وتعتب ذلك الحافظ فقال ان العصبه اسم جنس
يقع على الواحد فكثر ووصف الرجل بأنه ذكر زيا في الحديث وقال ابن التبراه للتوكيد
وتعقبه القرطبي بأن العرب تعتبر حصول فائدة في التاكيد ولا فائدة لها أو يؤيد ذلك
ما صرح به أئمة المعاني من أن التاكيد لا بد لمن فائدة وهي امدافع توهم التجوز أو لهو
أو عدم الشمول وقيل ان الرجل قد يطلق على مجرد الضربة والقوة في الامر فيحتاج الى
ذكر ذكر وقيل قد يرا - برجل معنى الشخص فيم الذكر والانثى وقال ابن العربي فائدة
هي ان الاطالة بالميراث جميعه انما تذكر للذكر لا للانثى وأما البنت المفردة فاخذها
للمال جميعه بسببين الفرض والرد وقيل احتريه عن الخنثى وقيل انه قد يطلق الرجل على
الانثى تغليباً كما في حديث من وجد متاعه عند رجل وحديث ايمان رجل ترك ما لا وقال
المسلم لي ان ذكر صفة لقوله أولى لاقوله رجل وأطال الكلام في تقوية ذلك ونضعف
مأداه وتبعه الكرماني وقيل غير ذلك والحديث يدل على ان الباقي بعد استيفاء أهل
الفروض المقدرة لفروضهم يكون لأقرب العصبات من الرجل ولا يشاركه من هو أبعد
منه وقد - كي النووي الاجماع على ذلك وقد استدل به ابن عباس ومن وافقه على ان
الميت اذ ترك بنتاً واختاً وأخاً يكون للبنت النصف والباقي للأخ ولا شيء للاخت (وعن
جابر قال جاءت امرأة بن عبد الله بن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابتها من

من حضره ففراغ الوقعة لو كان خرج - دد انه لا يشارك من حضرها وهذا قول لجهور وعند الكوفيين سعد

وأجاب عنهم الطحاوي بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أرسل الى نجد قبل ان يشرع في تجهيز الى خيبر فلذلك لم يقسم له
وأما من أرا - المروج مع الجيش فعاقه عائق ثم لحقه - م فانه يقسم له كما أسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان وغيره
من لم يحضر الوقعة - لكن كانوا ممن أراد المروج معه فعاقهم عن ذلك هوائى شرعية انتهى وقال ابن عباس لا تقبل قوبة
- مسلم قتل مسلماً بعد أخذ باظهار قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً مائة - را جزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له
هذا باعظيم ما في رواية النسائي وأحمد وابن ماجه عن سالم بن أبي الجعد عنه انه قال ان الآية نزلت في آخر ما نزل ولم ينسخها شيء
حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى أحمد والنسائي عن معاوية - ممت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول كل ذنب عصى الله ان يغفره الا الرجل يموت كافرا والرجل يقتل مؤمنا متعمدا لكن ورده عن ابن عباس خلاف ذلك
 قال ظاهره انه أراد بقوله الاول انتشيد والتغليظ وعليه جمهور السلف وجميع أهل السنة ومعهما رواية القائل ~~كفره~~
 وقالوا المراد بان لا يولد المكث الطويل فان الدلائل متظاهرة على أن عصاة المؤمنين لا يدوم عذابهم ~~م~~ (عن أنس) بن مالك
 (رضي الله عنه قال كان أبو طلحة) زيد بن سهل (لا يصوم على عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم من أجل) التقوى
 على (أخزوا فلما قبض النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وكثرا لاسلام واشتدت وطأة أهله على عدوهم ورأى أن يأخذ بقطعة
 من الصوم (لم أره فطرا الا يوم فطرا واضحا) أي فكان لا يصومهما والمراد بيوم الاضحية ما تشرع فيه الاضحية فتدخل
 أيام التشريق وفي هذه القصة اشعار بأن أبا طلحة لم يكن يلزم الغزو بعد ٣٠٧ النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وانما ترك

التماوع بالصوم لأجل أن غزو
 خشية أن يضعفه عن القتال
 مع أنه في آخر عمره رجع الى الغزو
 فقد روى ابن سعد الحاكم
 وغيره ما من طريق حماد بن سلمة
 عن ثابت عن أنس ان أبا طلحة
 قرأ القرآن واخذنا فوثقا فقال
 استنفرنا الله سبحانه وشبابا
 جهزوني فقال له يوم نحن نغزو
 عنك فأبى فجاءه زوجه فقرا في
 البحر ومات فدفنوه بعد سبعة
 أيام ولينقير قال المهاجرون
 النبي صلى الله عليه وآله (وسلم
 الجاهل بالصائم لا يفطر فلذلك
 قدمه أبو طلحة على الصوم وفيه
 أنه كان لا يرى بأسا بصيام الدهر
 ووقع عند الحاكم عن أنس ان
 أبا طلحة أقام بعد رسول الله
 صلى الله عليه وآله (وسلم أربعين
 سنة لا يفطر الا يوم فطرا أو
 اضحى قال الحافظ وعلى الحاكم
 فيه ما خذ ان أحدهما ان أصله
 في البخاري فلا يستدرك ثانيهما

سعد فقالت يا رسول الله هاتان بنتا من بني ربيعة قتل أبوهما معك في أحد شهيدا وان
 عهما أخذ ماله ما فلم يدعهما مالا ولا يتكحان إلا بما قال يقضى الله في ذلك فنزلت آية
 الميراث فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إلى عهما فقال أعط ابنتي سعد الثلثين
 وأمهما الثلث وما بقي فهو لك رواه النسائي الحديث حسنه الترمذي وأخرجه
 أيضا الحاكم وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ولا يعرف الا من
 حديثه كما قال الترمذي وقد اختلف الأئمة فيه قال الترمذي هو صدوق سمعت محمدا
 يقول كان أحمد واسحق والحميدى يحبون حديثه وروى هذا الحديث أبو داود بإفظ
 فقالت يا رسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد قال أبو داود أخطأ فيه
 بشروهما بنتا سعد بن الربيع وثابت بن قيس قتل يوم اليمامة قوله ولا يتكحنان إلا بما
 يعني ان الأزواج لا يرغبن في نكاحهن الا اذا كان معهن مال وكان ذلك معروفا
 في العرب قوله فنزلت آية الميراث أي قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ
 الأنثيين فان كن نساء فوق اثنتين الآية الحديث فيه دليل على أن للثنتين الثلثين واليه
 ذهب لا أكثر وقال ابن عباس بل للثلاث فصاعد القول تعالى فوق اثنتين وحديث ابي
 نص في محل النزاع ويؤيد ان الله سبحانه جعل للاختين الثلثين والتمتاق أقرب الى
 الميت منهما (وعن زيد بن ثابت انه سئل عن زوج وأخت لابوين فاعطى الزوج النصف
 والأخت النصف وقال حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قدسى بذلك رواه أحمد
 وعنه ابن هزيمة بن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال ما من مؤمن الا أناولى به في الدنيا
 والآخرة وأقرؤا ان شتمت أخى أولى بالمؤمنين من نفسهم فأيما مؤمن مات وترك مالا
 فلم يرثه عصبته من كانوا ومن ترك ديناً أو وصية ما قبلتني فأيما مؤمن مات ترك مالا
 الاول في اسناده أبو بكر بن أبي مريم وقد اختلفت بقية رجال الصحيح وفيه دليل
 على ان الزوج يستحق النصف والأخت النصف من مال الميت الذي لم يترك غيره ما وذلالت

ان الزيادة في مقدار حياته بعد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم غلط فانه لم يتم بعده سوى ثلاث أو أربع وعشرين سنة فاعلموا
 كانت أربعاً وعشرين فتغيرت انتهى ~~م~~ (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال الطاعون
 شهادة لكل مسلم) وزاد أحمد بن حنبل في حديث أبي عبيد بن جراح عن أبي بصير عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال الطاعون
 من حديث عتبة بن عبد ربه فوجعا تأني الشهداء والمتوفون بالطاعون فيقول أصحاب الطاعون نحن شهداء فيقال انظروا
 فان كان جراحهم بجراح الشهداء تسيل دما كريح المسك فهم شهداء فيجيدونهم كذلك وعند البخاري في حديث أبي هريرة بن
 رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال يا أيها المؤمنون أي الذي يموت بالطاعون وهو غداة كفة البعير يخرج في الأباط
 والمراق والمبطون أي المريض بالبلطن والفرق أي الذي مات بالفرق في البحر والنهر وغيرهما وما أحب الهدم أي الذي يموت

ثمنه والشهيد أي الذي قتل في سبيل الله وذا جابر بن صديق في حديثه الحر بن وصاحب ذات الجنب والمرأة ثمن جميع أي التي ثمنها جملها جامعة ولدها في بطنها وهي البكر أو هي النفس ولا جد والصل في السنن وصححه الترمذي من حديث سعيد ابن زيد مرفوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وقال في الدين والدم والاهل مثل ذلك وللنسائي من حديث سويد بن مقرن مرفوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وعند الدارقطني وصححه من حديث ابن عمر موت الغريب وفي حديث أبي هريرة عند ابن حبان المرباط وللطبراني من حديث ابن عباس المديغ والذي يترسه السبع ولا يداود في حديث أم حرام المياتني البصر الذي يصيبه التي له أجر شهيد ومن قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر فان مات من ٢٠٨ يوم مات شهيدا قال الترمذي حديث حسن غريب وعند أبي نعيم عن ابن عمر

من صلى الصلوة وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الوتر كتب له اجر شهيد وعن أبي ذر وأبي هريرة اذا جاء الموت طالب العلم وهو على حاله مات شهيدا رواه ابن عبيد البر في كتاب العلم وعند الخطيب في تاريخه في ترجمة محمد بن داود الاصماني من حديث ابن عباس مرفوعا من عشق وكره فمات فهو شهيد ورواه السراج في مصادر المشايخ من عشق فقطر نفث ومات مات شهيدا وفيه مناضف شديد بل لم يصح كما بينه الحافظ ابن القيم رحمه الله والمراد بشهادة هؤلاء كاهنهم غير الماتة ول في سبيل الله ان يكون لهم في الآخرة نواب الشهداء فضلا منه سبحانه وتعالى وقد قسم العلماء الشهداء ثلاثة أقسام شهيد في الدنيا والآخرة وهو المقتول في حرب الكفار وشهيد في الآخرة دون احكام الدنيا وهم المذكورون

مصرح به في القرآن الكريم اما الزوج فقال الله تعالى واياكم ان تفترقا فماتت ازاواجكم الآية واما الاخوة فقال الله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخوة فماتت ازاواجكم الآية فماتت ازاواجكم في لفظ البخاري فلورثته وفي رواية مسلم في ولورثته وفي لفظ له قال العصبية قوله ومن ترك دينا او ضياعا او ضياعا بفتح المجهمة بعد هاء تحتانية قال الخطابي هو وصف ابن خنيفة الميت بالفظ المصدراى ترك ذوى ضياع اي لاشئ لهم قوله فليدانو في لفظ آخر فعلى والى وقد اختلف هل كان رسول الله يقضى دين المديونين من مال المصالح اذ من خالص مال نفسه وقد تقدم في كتاب الحواشي حديث جابر بن عبد الله قال ففتح الله على رسوله وفي لفظ ففتح الله عليه الفتوح وفي ذلك اشعار بأنه كان يقضى من مال المصالح واخواتها هل كان القضاء واجبا عليه صلى الله عليه وآله وسلم ام لا وقد تقدم بقية الكلام على الحديث في كتاب الحواشي

• (باب سقوط ولد الاب بالاخوة من الابوين) •

(عن علي رضي الله عنه قال انكم تقرؤن هذه الآية من بعد وصية يوصي بها أو دين وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وان اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات الرجول يرث أحامه ليه وأمه دون أخيه لايه رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والبخاري مة تعليقا قضى بالدين قبل الوصية) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وفي نسخة انه الحديث الا وهو ضعيف وقد قال الترمذي انه لا يعرفه الامن حديثه لكن العمل عليه وكالعلماء بالانراض وقد قال النسائي لا بأس به قوله قضى بالدين قبل الوصية قد تقدم الكلام على هذا في آخر كتاب الوصايا قوله وان اعيان بنى الام اعيان من الاخوة هم الام اخوة من أم وأم قال في القاموس في مادة عز وواحد الا اعيان للاخوة من أب وأم وهذه الاخوة تسمى المعاينة انتم قوله دون بنى العلات هم اولاد الامهات المتفرقة من أب واحد قال في القاموس والعلة الضرة

هنا وشهيد في الدنيا دون الآخرة وهو من غل في الغنمة او قتل مدبر او الشهيد قبل من اليهودية وبنو مفعول لان الملائكة يحضرون وتبشره بالقوف والكرامة او بمعنى فاعل لانه باقى ربه ويحضر عنده كما قال تعالى والشهم راعون دهم ومن الشهادة فانه بين صدقه في الايمان والاخلاص في الطاعة يذل النفس في سبيل الله او يكون تلوا الرسل في الشهادة على الامم يوم القيامة ومن مات بالعلماء او بوجع البطن او نحوها معمار يلحق بمن قتل في سبيل الله لما ركنه اياه في بعض ما ينال من الكرامة بسبب ما كابدته من الشدة في جهلة الاحكام والنفاذ ولحديث الباب أخرجه البخاري ايضا في الطب ومسلم في الجهاد وذكروا في الفتح في وجه تسمية الشهيد شهيدا وجوها عديدة ثم قل يمحتمل ان يكون البخاري اراد التنبيه على ان الشهادة لا تنحصر في القتل بل لها اسباب أخرى وتلك الاسباب اختلفت الاحاديث في عددها وفي بعضها خمسة وفي بعضها سبعة

صلى الله عليه وآله وسلم ونخذه على نخذي فنقلت على نخذه الشريف من نقل الوحي (حتى خفت أن ترض) بضم المثناة
 الفوقية وبعد الراء المفتوحة ضاد مبهمة مثناة أى تدق (نخذي ثم سرى) أى كشف (عنه فانزل الله عز وجل غير أوى الضرر)
 وفي رواية خارجة بن زيد عن داود قال زيد بن ثابت فوالله لكانى انظر الى ملحقها عند صدع كان بالكتف وحديث
 الباب من افراد البخارى ومسلم عن انس رضى الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الخندق فى
 شوال سنة خمس من الهجرة (فاذا المهاجرون والانصار يحقرون) فيه حال كونهم (فى غداة باردة فلم يكن لهم عبيد يعملهون ذلك)
 الحفر (لهم فلما رأى) صلى الله عليه وآله وسلم (ما بهم) أى الامر المتلبس بهم (من النصب) أى التعب (والجوع قال)
 صلى الله عليه وآله وسلم محضر ضالهم على ما هم ٣١٠ الذى هو سبب الجهاد (اللهم ان العيش) المعتبر أو الباقي المستمر (عيش

الآخر) لا عيش الدنيا (فاغفر
 للانصار والمهاجرة) وهذا من
 قول ابن رواحة تمسك به النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الداودى وانما قال ابن رواحة
 لاهم بغير ألف ولا م فأتى به بدس
 الرواة على المعنى وانما يتن
 هكذا وتعبه فى المصاييح فقال
 هذا توهم للرواة من غير داع
 اليه فلا يمتنع أن يكون ابن
 رواحة قال اللهم على جهة
 الخزي وهو الزيادة على اول
 البيت حرفا فصاعدا الى أربعة
 وكذا على أول النصف الثانى
 حرفا واثنين على الصحيح هذا
 أمر لا نزاع فيه بين الرواضين
 ولم يقل أحد منهم بامتناعه
 وان لم يستحسنوه ولا قال أحدان
 الخزي يقتضى الغناء هو فيه حتى
 انه لا يعد شعرا نعم الزيادة لا بعد
 بها فى الوزن ويكون ابتداء
 النظم ما بعدها فكذا ما نحن فيه
 انتهى وقال ابن طال امس هو

فى المسئلة ولا يترك الجواب الى ان يبحث عن ذلك وان الحجة عند المتنازع هى السنة
 فيجب الرجوع اليها قال ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود قال ابن عبد البر لم
 يخالف فى ذلك الا ابو موسى وسلمان بن ربيعة الباهلى وقد رجع ابو موسى عن ذلك واصل
 سلمان ابصار رجوع عن ذلك كافي موسى انتهى وقد اختلف فى صحة سنة سلمان المذكور قوله
 لقد ضللت اذا أى اذا وقعت منى المتابعة لهما وتزك ما وردت به السنة قوله هذا الخبر
 بفتح المهملة وبكسر ها أيضا وسكون الموحدة ورجح الجوهرى الكسر لانه ماله وانما
 سمى خبرا لتعبيره الكلام وتحسينه قاله ابو عبيد الهروى وقيل سمى باسم الخبر الذى
 يكتب به قال فى الفتح وهو بالفتح فى رواية جميع الحديث وذكروا ابو الهيثم الكسرى وقال
 الراغب يسمى العالم خبرا لما يبق من أثر علوه قوله ونبي الله يومئذى فيه اشارة
 الى أن معاذ الايقضى يمثل هذا القضاء فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم لا دليل يعرفه ولو
 لم يكن لديه دليل لم يحجل بالتضمية

• (باب ما جاء فى ميراث الجدة والجد) •

(عن قبيصة بن رؤيب قال جاءت الجدة الى ابى بكر فأتته ميراثها فقال مالك فى كتاب الله
 نى وما علمت لك فى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيأ فأرجم حتى أسأل الناس
 وقال الناس فقال المعيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطاها
 السدس فقال هل معك غيرك فقام محمد بن مساة الانصارى فقال مثل ما قال المغيرة بن
 شعبة ونخذه لها أبو بكر قال ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر فسأته ميراثها فقال مالك
 فى كتاب الله شئ ولكن هوذا السدس فان اجتمعتم فهو بينكما واياكما خلت به فهو لها
 رواه الخليفة الاالباقى وصححه الترمذى وعن عبادة بن صامت ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما ما رواه عبيد الله بن أحمد فى المسند
 وعن بريدة بن النسي صلى الله عليه وآله وسلم جعل للجدة السدس اذا لم يكن دوومها أم

من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان لم يكن به شاعرا وانما يسمى به من قصد صناعته وعلم السبب والتودد بجميع رواه
 معاينه من الزحف والخرم والقبض ونحو ذلك انتهى وفيه نظر لان شعراء العرب لم يكونوا يعاون ما ذكره من ذلك (فقالوا)
 الانصار والمهاجرة حال كونهم (مجيئين له) صلى الله عليه وآله وسلم (نحن الذين يابعدوا محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا) وانتزاع
 الترجمة من هذا الحديث من جهة ان فى مباشرة صلى الله عليه وآله وسلم الحفر بنفسه تحريرى للمسلمين على العمل لئلا تأسوا فى ذلك
 (وعنه) أى عن انس (رضى الله عنه فى رواية) اخرى (انهم) أى المهاجرين والانصار فى غزوة الاحزاب (كانوا) يحفرون
 الخندق حول المدينة وينقلون التراب على متونهم (ويقولون نحن الذين يابعدوا محمدا على الاسلام ما بقينا ابدا) ولا يذر
 من الجوى والمسئلة على الجاهاد ويتن البيت بهذه الرواية وقال الزركشى هو الصواب وتعبه الدمامى بان كونه غير مؤثر

لا بعد خطا فلم لا يجوز ان يكون هذا الكلام ثرا فصحا وان وقع بعضه موزونا بحيث اذا روى احده فيها شيئا لا يدخل في الوزن حكم بخطئه (وهو) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يحييهم ويقيمهم ويقرئهم القرآن) (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله في الانصار والمهاجرة) وكان نارة يحييهم ونارة يقيمهم (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله في الانصار والمهاجرة) سمي به لاجتماع التباين واتفاقهم على محاربه آل الله عليه وآله وسلم وهو يوم الخندق (ينقل التراب) من الخندق (وقد وارى) أي ستر (التراب) بياض بطنه وهو يقول لولا أنت ما هتدينا قال الزركشي هكذا روى لولا وصوابه في الوزن لاهم وأتاه لولا أنت ما هتدينا قال في المصابيح وهذا عجيب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المقتل بهذا الكلام والوزن لا يجري على أساسه الشريف غالبا (ولا تصدقوا ولا صليبا ٣١١) فانزل السكينة أي الوفاء علينا وثبت الأقدام ان لا قينا) الكفار ان

الاي هو من الالفاظ الموصولات
لا من اسماء الاشارة بها للمذكور
(قد بغوا علينا) من البغي وهو الظلم
وهذا ايضا غير مترن فيترن بزيادة هم
فيصير ان الاي هم قد بغوا علينا
(اذا أرادوا فتنه أيينا) من الاياء
(عن أنس) بن مالك (رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم كان في غزاة) هي غزوة
تبوك كما في رواية زهير (فقال ان
اقواما بالمدينة خلفنا) يسكون
اللام أي ورائنا (ما سلكنا بها)
طريقا في الجبل (ولا واديا الا
وهم معذافيه) أي في نوابه ولا بن
حبان واني عوانته من حديث جابر
الاشركوكم في الاجر بدل قوله الا
وهم معكم وللإسماعيلي الا وهم
معكم فيه بالنبيه ولا بن داود عن
جابر لعله تركتم بالمدينة اقماء
ما برتم من مسير ولا انفقتم من
نفقة ولا قطعتم واديا الا وهم
معكم فيه قالوا يا رسول الله وكيف

رواه أبو داود • وعن عبد الرحمن بن يزيد قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ثلاث جلدات السدس ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام رواء الدارقطني هكذا
مرسلا • وعن القاسم بن محمد قال جاءت الجلدتان الى أبي بكر الصديق فاراد ان يجعل
السدس لائق من قبل الام فقال له رجل من الانصار اما انت تترك التي لوماتت وهو حي كان
اياها يرتفع السدس بينهم ما رواء مالك في الموطأ • حديث قبيصة أخرجه أيضا ابن
حبان والحاكم قال الحفاظ واسناده صحيح ثقة رجاله الا أن صورته مرسلة فان قبيصة
لا يصح سماعه من الصديق ولا يمكن شهوده القصة قاله ابن عبد البر قد اختلف في مولده
والصحيح أنه ولد عام الفتح فيه • وشهوده القصة وقد أعلمه عبد الحق تبة ابن حزم
بالانقطاع وقال الدارقطني في العلل بعد ان ذكر الاختلاف فيه على الزهري يشبه أن
يكون الصواب قول مالك ومن تابعه وحديث عباد بن الصامت أخرجه أيضا أبو
القاسم بن منبه في مستخرجه والطبراني في الكبير باسناد منقطع لان اسحق بن يحيى
لم يسمع من عباد وحديث يزيد أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده عبيد الله العتكي وهو
مختلف فيه وصحبه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى وحديث
عبد الرحمن بن يزيد هو مرسلا كما ذكر المصنف ورواه أبو داود في المراسيل بسند آخر
عن ابراهيم النخعي ورواه الدارقطني والبيهقي من مرسلة الحسن ايضا وأخرج نحوه
الدارقطني من طريق أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه انه كان يورث ثلاث
جلدات اذا استوين ثنتان من قبل الاب وواحدة من قبل الام ورواه البيهقي من طريق
عن زيد بن ثابت وروى الدارقطني من حديث قتادة عن عبيد بن المسيب عن زيد بن ثابت
حديث عبد الرحمن المذكور وحديث القاسم بن محمد رواء مالك عن يحيى بن سعيد عن
القاسم وهو منقطع لان القاسم لم يدرك جده ابا بكر ورواه الدارقطني من طريق ابن
عبيدة وفي الباب عن معقل بن يسار عند أبي القاسم بن منبه وقد ذكر القاضي حسين

يكونون معنا وهم بالمدينة قال (حبسهم العذر) هو أعم من المرس فيشمل عدم القدرة على السفر وغيره وفي مسلم من حديث
جابر حبسهم المرض وهو محمول على الغالب قال في الفتح والعذر الوصف الطارئ على المكلف المناسب للتسهيل عليه ولم
يذكر الجواب وقصد بديده فله أجز الغازی اذا صدقت نيته قال المهلب يشهد لهذا الحديث قوله تعالى لا يثبتون القاعدون
الآية فانه فاضل بين المجاهدين والقاعدین ثم استثنى أولى الضرر من القاعدین فمكابه الحقههم بالقاضين وفيه أن المرء يلج فينته
أجز العام ل اذا منعه العذر عن العمل (عن أبي سعيد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
من صام يوما في سبيل الله) قال ابن الجوزي اذا اطلق ذكر سبيل الله فالمراد به الجهاد وقال القرطبي سبيل الله طاعة الله فالمراد
من صام قاصدا وجه الله قال الحفاظ ابن حجر قلت ويحتمل ما هو أعم من ذلك ثم وجدته في فوائد أبي الطاهر الذهلي من طريق

عبد الله بن عبد العزيز البجلي عن أبي هريرة بلفظ ما من من رابط في سبيل الله في صوم يومه في سبيل الله الحديث
قال ابن دقيق العرف الأكثر استعماله في الجهاد فان حمل عليه كانت الفضيلة لاجتماع اعبادتين قال ويحق أن يراد
بسبيل الله طاعته كيف كانت والاول اقرب ولا يعارض ذلك أن القطر في الجهاد أولى لان الصيام يضعف عن اللقاء لان الفضل
المذكور محمول على من لم يحضر ضعفا ولا سيما من اعتاده فلهذا من الا. والنسبية فمن لم يضعفه الصوم عن الجهاد فالصوم
في حقه أنه لا يجمع بين الفضيلتين (بعد الله) من التبعيد (وجهه) أي ذاته كلها (عز الناربين خريفا) أي سنة وعنده
أبي يعلى من حديثه عاذين أنس بعد من النار مائة عام سير المضر الجواد وعند الطبراني في الصغير والوسط بأسناد حسن
عن أبي الدرداء جعل الله بينه وبين ٣١٢ الفارضة فأكابر السماء والارض وفي كامل ابن عدي عن أنس تباعدت منه
جهنم خمسمائة عام قبل ظاهرها

التعارض واجب بالاعتقاد على
رواية سبعين للائمة ما عاها
فما في الصحيح أولى أو أن الله أعلم
نبيه صلى الله عليه وآله وسلم
بالأدنى ثم بما بعده على التدرج
أو أن ذلك بحسب اختلاف
أحوال الصائمين في كمال الصوم
وتقصانه قال في الفتح الخريف
زمان معلوم من السنة والمراد به هنا
العام وتخصيصه بالخريف بالذكر
دون بقية الفصول الصيف
والشتاء والربيع لان الخريف
أزكى الفصول لكونه تنقي فيه
الثمار ونقل الفاكهة إلى أن
الخريف يجتمع فيه الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة
دون غيره ورد بان الربيع
كذلك قال القسطلبي ورد ذكر
السبعين لارادة التذكير كثيرا
انتهى ويؤيده أن النسائي أخرجه
الحديث المذكور عن عقبة بن
عاص والطبراني عن عمرو بن

ان الجدة التي جاءت إلى الصديق أم الام وان التي جاءت إلى عمر أم الاب وفي رواية ابن
ماجه ما يدل له والا حديث المذكور في الباب تدل على أن فرض الجدة الواحدة السدس
وكذلك فرض الجدتين والثلاث وقد نقل محمد بن نصر من اصحاب الشافعي اتفاق
الصحابه والتابعين على ذلك - حكى ذلك عنه البيهقي - قال في البهرار - مثله فرضهن يعني
الجدات السدس وان كثرن اذا استوين ونسبوا إلى أم الام وام الاب لان فضل بينهما
فان اختلفن سقط الابدن بالاقرب ولا يسقطهن الا لامهات والاب يسقط الجدات من
جهته والام من الطرفين وكل جدة ادرجت ابائين امين وامابين ابوين فهي - ماقطة مثال
الاول أم أبي الام فيتمها وبين الملية أب ومثال الثاني أم أبي ام الاب انتهى ولا هل
الفرائض في الجدات كلام طويل ومساائل متعددة فمن أحب الوقوف على تحقيق ذلك
فليرجع إلى كتب الفن (وعز عمر ابن - حين ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وقال ان ابن ابني مات فإني من ميرته قال لك السدس فلما اذ بردعاه قال لك - سدس آخر فلما
أذ بردعاه فقال ان السدس الاخر طعمة رواء أحمد وابوداد والترمذي وصححه وعنه
الحسن ان عمر سأل عن فريضة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجدة فقام معقل بن
يسار المزني فقال قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما ذا قال السدس قال
مع من قال لا أدري قال لادريت فما تغني اذن رواء أحمد) - حديث عمران بن حصين
هو من رواية الحسن البصري عنه وقد قال علي بن المديني وابو حاتم الرازي وغيرهما انه
لم يسمع منه وحديث معقل بن يسار أخرجه أيضا ابوداد والنسائي وابن ماجه ولكنه
منقطع لان الحسن البصري لم يذكره السماعة من عرقته ولده في سنة احدى وعشرين
وقتل عرقته في سنة ثلاث وعشرين وقبل سنة أربع وعشرين وذكروا حاتم الرازي أنه لم
يصح للحسن سماعة من معقل بن يسار وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما حديث
الحسن عن معقل - حديث عمران يدل على أن الجدتين يحق ما فرض لرسول الله صلى الله

عنه وابو يعلى عن معاذ بن أنس فقالوا جعافى روايتهم مائة عام (عن زيد بن خالد) ابو عبد الرحمن الجعفي (رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من جهز غازيا في سبيل الله) بحجة بأن هيأ له اسباب سفره من ماله أو من مال
الغازي (فقد غزا) قال ابن حبان أي فله مثل أجر الغازي وان لم يغز حقيقة ثم أخرجه من وجه آخر عن بسر بن سعيد باللفظ
كتب له مثل أجره غير أنه لا ينقص من أجره شيء ولا ابن ماجه وابن - بان من حديث عمر بن الخطاب من جهز غازيا حتى يستقل
كان له مثل أجره حتى يموت او يرجع فأفادت فائدة ان احدهما ان الوعد المذكور مرتب على تمام التجهيز وهو المراد بقوله
حتى يستقل فانه ما يستوى معه في الاجر الى ان تنقضي تلك الغزوة (ومن خلف غازيا في سبيل الله بخير) في اهل ومن بتركه
بان تاب عنه في مراعاتهم وقضاء ما يرجعهم زمان غيبته (فقد غزا) أي شاركه في الاجر من غير ان ينقص من أجره شيء لان فراغ

الغازي له واشتهر غلغاله به بسبب قيامه بأمر عماله فكانه مسبب عن فعله وفي الطبراني الاوسط رجال الصحيح مرفوعا من جهز غازيا في سبيل الله فله مثل اجره ومن خلف غازيا في اهله بخير وانفق على اهله فله مثل اجره وفي حديث عمر بن الخطاب في صحيح ابن حبان مرفوعا من اطل رأس غازي له يوم القيامة الحديث قال ابن أبي جرة ظاهر اللفظ يقبض ان له اجر غازي لانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل كل فعل مستقل بنفسه غير مرتبط بغيره قال في القتح واما ما أخرجه مسلم من حديث ابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بعثا وقال اخبر رج من كل رجلين رجلا والاجر بينهما وفي رواية له ثم قال لا تقاعدوا أيكم خلف الخارج في اهله وماله بخير كان له مثل نصف اجر الخارج فنبه انارة الى أين الغازي اذا جهز نفسه وقام بكفاله من خلفه كان له اجر مرتين قال القرطبي لفظه نصف يشبه ان تكون مقعمة اي ٣١٣ مزبدة من بعض الرواة وقد احتج بهم لمن ذهب الى ان المراد بالاحاديث

التي وردت بمثل فواب القبول حصول الاجر له بغير تضاعف وان التضاعف يختص بمن باشر العمل قال القرطبي ولا حاجة له في هذا الحديث لوجهين احدهما انه لا يتناول محل النزاع لان المطلوب انما هو ان الدال على الجرم مثلا هل له اجر مثل اجر فاعله مع التضعيف او بغير تضعيف وحديث الباب انما يقتضي المشاركة والمشاركة فافتقرنا ثانيا الى ان الاحتمال كون لفظه فزائدة قلت ولا حاجة لدعوى زيادتها بعد ثبوتها في الصحيح والذي يظهر في توجيهها انها اطلقت بالنسبة الى مجموع الثواب الحاصل للغازي والخلاف له بغير فان الثواب اذا انقسم بينهما نصفين كان لكل منهما ما مثل مال آخر فلا تعارض بين الحديثين واما من وعد بمثل فواب العمل وان لم يعمله اذا كانت له فيه دلالة أو مشاركة أو

عليه وآله وسلم قال قتادة لا تدري مع أي شيء ورثه قال واقل ما يرثه الجد السادس قبل وصورة هذه المسئلة انه ترك الميت يتقين وهذا السائل فلبتئين الثالثان والباقي ثلث دفع صلى الله عليه وآله وسلم منه الى الجد سدسا بالقرض اكونه جدا ولم يدفع اليه السادس الاخر الذي يستحقه بالتعصيب اثنا لا يظن ان فرضه الثلث وتركه حتى ولى اي ذهب فدعاه وقال لك سدس آخر ثم أخبره ان هذا السدس طعمة أي زاد على السهم المقرض وما زاد على المقرض فليس بلازم كالقرض وقد اختلف الصمائية في الجد اختلافا طويلا ففي البخاري تعليقه ابروي عن علي وعمر بن زيد بن ثابت وابن مسعود في الجد قضيا بمختلفة وقد ذكر البيهقي في ذلك آثارا كثيرة وروى الخطابي في الغريب بإسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال سألت عبيدة بن الجراح قال ما يصنع بالجد قد حفظت فيه عن عمر مائة قضية يخالف بعضها بعضا ثم أنكر الخطابي هذا انكارا شديدا وسبقه الى ذلك ابن قتيبة قال الحافظ هو محمول على المبالغة كما حكى ذلك البزار وجعله ابن عباس كالأب كما رواه البيهقي عنه وعن غيره وروى أيضا من طريق الشعبي قال كان من رأى ابي بكر وعمر ان الجد أولى من الاخ وكان عمر يكره الكلام فيه وروى البيهقي أيضا عن علي انه شبه الجد بالبحر والتمر الكبير والاب بالخليج الأخوة منه والميت واخوته كالساقيتين الممتدتين من الخليج والساقية الى الساقية أقرب منها الى البحر الا ترى اذا سدت احدهما أخذت الاخرى ماءها ولم يرجع الى البحر وشبههم زيد بن ثابت الانصاري بساق الشجرة وأصلها والاب كفص منها والاخوة كفصين ففرع من ذلك الفص وأحد الفصين الى الآخر أقرب منه الى أصل الشجرة الا ترى انه اذا قطع أحدهما انقطع الآخر ما كان يقتصر المقطوع ولا يرجع الى الساق هكذا رواه البيهقي ورواه الحاكم بغير هذا السياق وأخرجه ابن حزم في الاحكام من طريق اسمعيل بن القاضى عن اسمعيل بن أبي أويس عن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر قصة زيد بن ثابت قال في البحر مسئلة على وابن مسعود وزيد بن ثابت والاكثر ولا يسهط الاخوة الجد بل يقامهم بخلاف الاب

٤٠ نيل خاتمة صالحة فليس على اطلاقه في عدم التضعيف لكل أحد وصرف الخبر عن ظاهره يحتاج الى مقتد وكان المستند للقاتل ان العامل يباشر المشقة بنفسه بخلاف الدال ونحوه لكن من يجوز الغازي بماله مثلا وكذا من يخلفه فيمن يترك بعده يباشر شيئا من المشقة أيضا فان الغازي لا يتأق منه الغزو والابعد ان يكنى ذلك العمل وكأنه يباشر معه الغزو وبخلاف من اقتصر على النية مثلا اه (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يدخل بيوتا) أي يكثر دخوله (بالمدينة غير بيت أم سليم) سهل أو واسمه هارميلة أو انخميصا وهي أم أنس (الاعلى أزواجه) امهات المؤمنين رضي الله عنهن (فقبل له) لم يخص أم سليم بكثرة الدخول اليها ولم يسم القاتل (فقال اني أرحمها اقل أخوها) حرام بن ملحان يوم يرمونه (معي) أي في عسكري أو على امرى وفي طاعتي لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يشهد يرمونه وغفل القرطبي فقال قتل

أخوها معه في بعض حروبه وأظنه في يوم أحد قال في الفتح ولم يصب في ظنه والله أعلم وتعليل الكرم ما قد دخله صلى الله عليه وآله وسلم علم بانها كانت خاتمة من الرضاة أو النسب وإن المحرمية سبب لجواز الدخول لا يحتاج إليه لأن من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم جواز الخلوة بالاجنبية لثبوت عصمته وقد ظهرت مطابقة الحديث للترجمة من حيث أنه صلى الله عليه وآله وسلم خاف أخاه في أهل بصر بعد وفاته وحسن العهد من الأيمان وكفى بجبر الخاطر والتعدد خير الأسماء من سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفضائل (وهذه) أي عن أنس (رضي الله عنه) أنه أتى يوم الجمعة أي الواقعة التي كانت بين المسلمين وبين بني حنيفة أصحاب ميسان في ربيع الأول سنة اثنتي عشرة في خلافة أبي بكر والجماعة بضعين الميم مدينة من اليمن على مرحلتين ٣١٤ من الطائف سميت بأمرأة زرقاء كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام

(إلى ثابت بن قيس) هو ابن شماس الخزرجي خطيب الأنصار (وقد حسم) أي كشف (عن غذبه) واستدل به على أن الفخذ ليس بهورة (وهو يحنط) يستعمل الحنوط في بدنه (نقال) أي أنس لثابت (يعلم) دعاء بذلك لأنه كان أسن منه ولأنه من قبيلة الخزرج (ما يحب بك) أي ما يؤخر لك (أن لا تنجي) وفي رواية الأنصاري فقلت يا عم الأتري ما يلي الناس زاد ابن مسعود عن ابن عون عند الأسماعيلي لا تنجي وكذلك أخرجه خليفة في تاريخه عن معاذ (قال) في جوابه بلى (الآن يا ابن أخي) أجيء (وجعل يحنط يعنى من الحنوط) بفتح الحاء كذا في الأصل قال في الفتح وكان قائما أراد دفع من يتوهم أنها من الخنطة (ثم جاء) زاد الطبراني وقد يحنطون شرأ كفاه (خماس فذكر) أنس (في الحديث انكشافا) أي نوع انهزام (من الناس)

وان اختلفوا في كيفية المقاسمة أبو بكر وعائشة وابن الزبير ومعاذ والحسن البصري وبشر بن غياث بل يسقط الأخوة كالأب إذا سمى الله أباه قال مله أيكم إبراهيم لما قوله تعالى في الخ وهو يرثها إن لم يكن لها أول وهذا عام لا يخرج منه إلا ما خصه دلائل ولولا الإجماع لما سقط مع الأب له هذه الآية وإذا الأخوة كالبنين بدليل تعصيمهم إخوانهم فوجب أن لا يسقطوا مع الجد وما تسمية الجد بابا فخر لا يلزمنا قال فرع اختلف في كيفية المقاسمة فقال علي وابن أبي ليلى والحسن بن زياد والامامية يقاسمهم مالم تنقصه المقاسمة عن السدس فان نقصته رد إلى السدس وعن علي أنه يقاسم إلى التسع بوجه الامامية قلنا روايتنا أشهر إذ رويها زيد بن علي عن أبيه عن جده وقال ابن مسعود وزيد بن علي والشافعي وأبو يوسف ومحمد والناصر ومالك بل يقاسمهم إلى الثلث فان نقصته المقاسمة عنه رد إليه ثم استدل لهم بحديث عمران بن حصين المذكور وقال الناصر إن الجد يقاسم الأخوة أبدا وقد روي ابن حزم عن قوم من السلف أن الأخوة يسقطون الجد وقد قيل إن المثل الذي ذكره علي والمثل الذي ذكره ابن مسعود يستلزمان أن يكون الأخوة أولى من الأب ولا فائده ولا يخفى من أياها النص على ميراثه في القرآن وتعصيمه لاخته وأجيب عن الأولى بأن الجد مثله فيها لأنه أب وهو موصوف على ميراثه في القرآن ورد بان ذلك مجاز لا حقيقة وأجيب بان الأصل في الإطلاق الحقيقة وأيضا الجدة ميراثها أنه يرث مع الأولاد ومنها أنه يسقط الأخوة لام تفاقا

هـ (باب ما جاء في دوى الأرحام والمولى من أسفل ومن أسلم على يدي رجل وغير ذلك) هـ

(عن المقدم بن معديكر بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك ما لا يورثه وأما وارث من لا وارث له اعقل عنه وارث والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن أبي امامة بن سهل أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث إلا خاله فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر فكتب عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له رواء أحمد

وعند الطبراني في جامع في مجلس في نصف الناس يشكشكون (فقال هكذا عن وجوهنا) أي أفصحوا لنا وابن (حتى تضارب القوم ما هكذا كأنه فعل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بل كان الصفا لا يعرف عن موضعه (بعضها عودتم أقرانكم) من الثوار من عدوكم حتى طمعو فبيكم وزاد ابن أبي زائدة فتقدم فقاتل حتى قتل والآخران جمع قرن بكسر القاف وهو الذي يعادل الآخر في الشدة وأراد ثابت بقوله هذا توابع المنهزمين أي عودتم نظراءكم في القوة من عدوكم القرار منهم حتى طمعو فبيكم وللفظ الطبراني أن ثابت بن قيس بن شماس جاء يوم الجمعة وقد يحنط وإميس ثوبين أي ضفين فكفن فيهما وقد أتمهم فقال اللهم إني أبرأ إليك عما جابه هؤلاء وأعذر إليك عما صنع هؤلاء منهم قال بقية عودتم أقرانكم اليوم خلوا بيننا وبينهم ما عطف قبل فقاتل حتى قتل وكان دبره قد سهرت فبرأه رجل فيميرى السهم فقال إنهم في قدر ضمتا كافي فكان كذا

كذا فاصبه بوصايا فوجذوا المدرع وأنفذوا وصاياهم وعند الحاكم أنه أومى بعقوب بعض رقبته وسعى الواقدى من أومى بعقوبه
وهم سعد وسالم وأقادان الراقى في المنام هو لال قال المهلب وغيره فيه جواز استملاك النفس في الجهاد وترك الأخذ بالرخصة
والتيمة للموت بالنضط والتكفين وفيه قوة ثابت برقيس وصحة يقينه ونيتة وفيه القداعى الى الحرب والخصم عليها وتوزيع
من يقر وفيه الاشارة الى ما كان الصابية عليه في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الشجاعة والشباب في الحرب (عن جابر)
ابن عبد الله الانصارى (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يأتي بغير القوم) بنى قرية (يوم
الاحزاب) لما اشتد الامر وذلك ان الاحزاب من قريش وغيرهم لما جاؤا الى المدينة وحضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الحدائق بلغ المسكين ان بنى قرية من اليهود نقضوا العهد الذي كان ٢١٥ بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على حرب

المسلمين (قال الزبير) بن العوام
القرننى أحد العشرة (أنا) آتيك
بغيرهم) ثم قال من يأتي بغير
القوم قال الزبير أنا) مرتين
وعند النسائي من رواية وهب
ابن كيسان انه قد سمع جابرا
يقول لما اشتد الامر يوم بنى
قرية قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من يأتي بنا بغيرهم
فلم يذهب أحد فذهب الزبير فجاء
بغيرهم ثم اشتد الامر أيضا فقال
صلى الله عليه وآله وسلم من
يأتي بنا بغيرهم فلم يذهب أحد
فذهب الزبير وفيه ان الزبير توجه
اليهم ثلاث مرات (فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ان
اسكن نبي حواريا) بفتح الحاء
وتشديد الاء اى خاصة من اصحابه
وقال الترمذى الناصر ومنه
الحواريون اصحاب عيسى بن
مريم عليهم السلام اى خلاصه
وانصاره (وحوارى الزبير)
اضافه الحياء المتكلم وقيل

وابن ماجه ولترمذى منه المرفوع وقال حديث حسن) حديث المقدم أخرجه أيضا
النسائي والحاكم وابن حبان وصححه وصححه أبو زرعة الرازى وأعله البيهقى بالاضطراب
ونقل عن يحيى بن معين انه كان يقول ليس فيه حديث قوى وحديث عمر ذكره في
التلخيص ولم يتكلم عليه وقد حسنه الترمذى كما ذكره المصنف ورواه عن بندار عن أبي
احمد الزبيرى عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحرث عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة
عن أبي امامة بن مهمل بن حنيفة قال كتب عمر بن الخطاب فذكره في الباب عن عائشة
عند الترمذى والنسائي والدارقطنى من رواية طاوس عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم انما لارث من لا وارث له قال الترمذى حسن غريب وأعله النسائي
بالاضطراب ورجح الدارقطنى والبيهقى وقفه قال الترمذى وقد أرسله بعضهم ولم يذكروه
عائشة وقال البزار أحسن اسناد فيه حديث أبي امامة بن مهمل وأخرجه عبد الرزاق عن
رجل من أهل المدينة والعقيلي وابن عساكر عن أبي الدرداء وابن الجار عن أبي هريرة
كاهم رفوعة وقد استدل بجدي بنى الباب وما في معناها ما على ان الخلال من جله الورثة
قال الترمذى واختلف اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فورث بعضهم الخلال والخالة
والعمة والى هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم في توريث ذوى الارحام وأما زيد بن ثابت
فلم يورثهم وجعل الميراث في بيت المال اه وتذكره صاحب البحر القول بتوريث ذوى
الارحام عن علي وابن مسعود وأبي الدرداء والشعبي ومسروق ومحمد بن الحنفية والنخعي
والثوري والحنبل بن صالح وأبي نعيم ويحيى بن آدم والقاسم بن سلام والعترة وأبي حنيفة
واسحق والحسن بن زياد قالوا اذا لم يكن معهم أحد من العصبة وذوى السهام والى ذلك
ذهب فقهاء العراق والكوفة والبصرة وغيرهم وحكى في البحر أيضا عن زيد بن ثابت
والزهري ومكحول والقاسم بن ابراهيم والامام يحيى ومالك والشافعي انه لا ميراث لهم
وبه قال فقهاء الجواز احيى الاولون بالاحاديث المتقدمة وبجديت عائشة الا فى يومهم
قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض وقوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان

استشكل ذكر الزبير هنا فقال ابن الملقن في التوضيح المشهور كما قاله فتح الدين اليعمرى ان الذى توجه لى فى بغير القوم حذيفة
ابن اليمان قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وهذا الحصر مردود فان القصة التى ذهب لكشفها غير القصة التى ذهب حذيفة
لكشفها فقصة الزبير كانت لكشف خبر بنى قرية هل نقضوا العهد الذى كان بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على محاربة
المسلمين وقصة حذيفة كانت لما اشتد الحصار على المسلمين بالخندق وعمالات عليهم الطوائف ثم وقع بين الاحزاب الاختلاف
وحذرت كل طائفة من الاخرى وأرسل الله عليهم م الرمح واشتد البرد تلك الليلة فانتدب صلى الله عليه وآله وسلم من يأتي بغير
قريش فانتدب له حذيفة بعد تكراره طلب ذلك وحديث الباب أخرجهما ايضا فى المغازى ومسلم فى القضاة والترمذى
فى المناقب والنسائي فيه وفى السير وابن ماجه فى السنة واحتدل به هنا على فضل الطائفة ايم جنس يشغل الواحد كثيرا وهو

من يبعث الى العدو وليطلع على أحوالهم وفيه جواز استعمال الصبيش في الجهاد وفيه منقبة لازمة وبروقه قلبه وصحة يقينه وفيه جواز سفر الرجل وحده وان انتهى عن السفر وحده انما هو حيث لا تدعو الحاجة الى ذلك واستدل به المساكمة على أن طليعة الاصوص الحار بين تقتل وان كان لم تشر قتلا ولا سلبا وفي اخذ من هذا الحديث تكلف (عن عروة) بن الجعد وأبو ابن أبي الجعد (البارقي رضي الله عنه) نسبة الى بارقي جبل باليمن أو قبيلة من ذري رعي (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الخليل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة) لفظ عام والمراد به الخصوص أي الخليل الغازية في سبيل الله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الآخر الخليل لثلاثة أو المراد جنس الخليل أي انما يصدد أن يكون فيها الخير فاما من ارتبط بها العمل غير صالح فمحول الوزير اريان ذلك الأمر العارض ومعنى ٣١٦ معقود ملازم لها كأنه معقود فيها والخير هو (الاجر) أي الثواب في الآخرة

(والمغرم) أي الفتيحة في الدنيا وهو استعارة مكنية لان الخير ليس بشئ محسوس حقيقى قد عليه الناصية لكنه شبه لظهوره وملازمته بشئ محسوس معقود يحصل على مكان مرتفع فنسب الخير الى لازم المشبه به وذكر الناصية تجريد للاستعارة والحاصل أم يدخلون المعقول في جنس المحسوس ويحكمون عليه بما يحكم به على المحسوس مبالغة في المزدوم والمراد بالناصية هنا الشعر المسترسل من مقدم الفرس وقد يكتفى بالناصية عن جميع ذات الفرس قال الولي بن الأعرابي ويمكن انه اشير بكثرة الناصية الى ان الخير انما هو في مقدمته لا لاقدامه على العدو دون مؤخره لما فيه من الإشارة الى الادبار وفي هذا الحديث كما قاله الشافعي عياض مع وجيز لفظه من البلاغة والعذوبة مالا مزيد عليه في الحسن مع الجناس

والاقربون وللنساء صيب مما ترك والادرن والاقربون ولفظ الرجال والنساء والاقربون يشملهم والدليل على مدعى التخصيص وأجاب الآخرون عن ذلك فقالوا عمومات الكتاب محققة وبعضها منسوخ والا حديث فيها ما تقدم من المقال ويجاب عن ذلك بان دهمى الاحتمال ان كانت لاجل العموم فليس ذلك مما قدح في الدليل والاسانم ابطال الاستدلال بكل دليل عام وهو باطل وان كانت لا مر آخر فاهو وأما الاعتذار عن أحاديث الباب بما فيها من المقال فقد عرفت من صحهما من الأئمة ومن حسنهما ولا شك في افتراض مجموعها للاستدلال ان لم يمتض الافراد ومن جملة ما استدلو به على ابطال ميراث ذوى الارحام حديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سألت الله عز وجل عن ميراث الامة والخالة فسارني ان لا ميراث لهما أخرجه أبو داود في المراسيل والدارقطني من طريق الدراوردي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسل وأخرجه النسائي من مرسل زيد بن أسلم ويجاب بان المرسل لا تقوم به الحجة قالوا وصله الحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد والطبراني ويجاب بان اسناد الحاكم ضعيف واسناد الطبراني فيه محمد بن الحرث الخزوعي قالوا وصله أيضا الطبراني من حديث أبي هريرة ويجاب بأنه ضعفه سعد بن اليسع الباهلي قالوا وصله الحاكم أيضا من حديث ابن عمر وصححه ويجاب بان في اسناده عبد الله بن جهم المديني وهو ضعيف قالوا روى له الحاكم شاهدان من حديث شريك بن عبد الله ابن أبي نمر عن الحرث بن عبد مرفوعا ويجاب بان في اسناده سليمان بن داود الشاذكوني وهو متروك قالوا أخرجه الدارقطني من وجه آخر عن شريك ويجاب بأنه مرسل وكل هذه الطرق لا تقوم به الحجة وعلى فرض صلاحيتها لا احتجاج فهي واردة في الخالة والامة فغايته انه لا ميراث لهما وذلك لا يستلزم ابطال ميراث ذوى الارحام على انه قد قيل ان المراد بقوله لا ميراث لهما أي مقدروا بما يؤيد ثبوت ميراث ذوى الارحام ما سيأتى في باب ميراث ابن الملاعة من جده صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه لو رثتم من بعده او هم أرحام له لا غير ومن المؤيدات لميراث ذوى الارحام ما أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى انه

الذي بين الخليل والخير وقال ابن عبد البر فيه تفضيل الخليل على سائر الدواب لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في شيء غير هاتين هذه القول وروى النسائي عن أنس رضي الله عنه لم يكن شئ أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد النساء من الخليل وفي طبقات ابن سعد عن عريب المديني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن قوله تعالى الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلم أجروهم عند ربيهم اذ ينفقون هم قال هم أصحاب الخليل ثم قال ان المنفق على الخليل كبا طييده بالصدقة لا يقبضهم اباؤا والهاوارثا كما ذكر في المسك يوم القيامة وروى ان النضر أشد الدواب عدوا وفي طبعه الخيل لا في مشيه والنسر وبفسه والهبة لصاحبه وروى عن عمر الى تسعين سنة وذكر بقائه الخير في نواصي الخليل الى يوم القيامة وفسره بالاجر والمغرم والمغرم المقترب بالاجر انما يكون من الخليل بالجهاد ولم يقبل ذلك بما اذا كان الامام عدلا فدل على انه لا فرق في حصول هذا الفضل

بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل أو الجائر وان الاسلام باق وأهله الى يوم القيامة لان من لازم بقاء الجهاد بقاء المجاهدين وهم المسلمون وفي حديث أبي داود عن مكحول عن أبي هريرة عن فروع الجهاد واجب عليكم مع كل أمير كان أو فاجر أو ان عمل البكائر واسناده لا بأس به الا ان مكحول لم يسمع من أبي هريرة وفي حديث انس عنده ايضا عن فروع الجهاد ما مضى منذ بعثني الله الى أن يقا تل آخر أمي الدجال لا يسطل جوارجر ولا عدل عادل وفي حديث جابر عنده الامام أحمد من الزيادة على حديث الباب في نواصيها الخير والنييل وأهلها معانون عليها فخذوا بنواصيها وادعوا بالبركة وروى أحمد من حديث اسماء بنت يزيد عن فروع الخليل في نواصيها الخير معقود ابدا الى يوم القيامة فمن ربطها عدة في سبيل الله وانفق عليها احتسابا كان شريها وجوعها ورهم او ظمؤها واوراؤها وابوا لها فلا حاق موازينه يوم القيامة ٣١٧ واستدل به على ان الذي ورد فيها من

الشوم على غير ظاهره وبحقل أن يكون في غير الخليل التي ارتبطت للجهاد وان الخليل التي أعذت له هي الخصومة بالخير والبركة او يقال الخير والشر يمكن اجتماعهما في ذات واحدة فانه قسر الخير بالاجر والمغنم ولا يمنع ذلك أن يكون ذلك الفرس مما يشام به قال الخطابي وفيه اشارة الى أن المال الذي يكتب باقتناء الخليل من خير وجوه الاموال واطيعها والعرب تسمى المال خيرا كما في قوله تعالى ان ترك خير (عن انس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البركة في نواصي الخليل) أي تنزل فيها ولم يقل في هذا الحديث الى يوم القيامة وقد راد بالبركة هنا الزيادة بما يكون من نسلها والسكب عليها والمغانم والاجر وهذا الحديث أخرجه أيضا في علامات النبوة

صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن اخت القوم منهم وأخرجهم الناس من حديث أنس بلفظ من أنفسهم قال المخذري في مختصر السنن وقد أخرج البخاري ومسلم والنسائي والترمذي قوله صلى الله عليه وآله وسلم ابن اخت القوم منهم مختصر او مطولا ومن الاجوبة المتعسفة قول ابن العربي ان المراد بالخلال السلطان وأما ما يقال من ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم الخلال وارث من لا وارث يدل على انه غير وارث فيجاب عنه بان المراد من لا وارث له سواء وتظهر هذا التركيب كثير في كلام العرب على ان محل النزاع هو اثبات الميراث له وقد أثبت له صلى الله عليه وآله وسلم وهو المطلوب (وعن ابن عباس أن رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يترك وارثا الا عبدا هو أعتقه فاعطاه ميراثه * وعن قبيصة عن عقيم الدار قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما السنة في الرجل من أهل الشرك يسلم على يد رجل من المسلمين فقال هو أولى الناس بحبائه وعياله وهو من قبيصة لم يلق عياله الدار * وعن عائشة ان مولى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خرم من عذق نخلة ذات فاق به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هل له من نسب او رحم قالوا لا قال اعطوا ميراثه بعض أهل قريته رواه ابن الخمسة الا النسائي * وعن بريدة قال توفي رجل من الازد فلم يدع وارثا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادفعوه الى أكبر خزاعة رواء احمد وأبو داود * وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخى بين أصحابه وبينهم يتوارثون بذلك - ق نزات وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فوارثوا بالنسب رواه الدارقطني) حديث ابن عباس الاول حسنة الترمذي وهو من رواية عوجبة عن ابن عباس قال البخاري عوجبة مولى ابن عباس الهاشمي روى عنه ابن دينار ولم يصح وقال أبو حاتم ليس بالمشهور وقال النسائي عوجبة ليس بالمشهور ولا نعم لم أحدا يروى عنه غير عرو وقال أبو زرعة الرازي ثقة وحديث عقيم الدار الترمذي لا يعرفه الا من حديث عبد الله بن موهب ويقال ابن موهب عن عقيم الدار وقد أدخل

ومسلم في المغازي والنسائي في الخليل (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتسب فرساقى سبيل الله) بذية جهاد العدو ولا قصدا الزينة والترفة والتفاخر (ايما نابا لله) أي ربطه خاضع الله تعالى امتثالاً لأمره (وتصديقاً بوعده) الذي وعده من الثواب على ذلك وفيه اشارة الى المعاد كما أن في لفظ الايمان اشارة الى المبدأ (فان شعبه) أي ما يشعب به (وربه) بكسر الراء أي ما يرويه من الماء (وروثه وبوله) ثواب (في ميزانه يوم القيامة) وعند ابن ماجه من حديث عقيم الدار رضى الله عنه من فروع ما من ارتبط فرساقى سبيل الله ثم عالج علفه يده كان له بكل حبة حسنة قال المهلب وغيره في هذا الحديث جواز وقف الخليل للمدافعة عن المسلمين ويستتبط منه جواز وقف غير الخليل من المنقولات ومن غير المنقولات من باب أولى وروثه يريد ثواب ذلك لان الارواح بعد موتهم توزن وفيه ان المرء يتوثر بذيته كما يتوثر العامل انه لا بأس

أو كان شعوسا (والمرأة) إذا كانت غيرة لود أو غير فائقة أو سليطة (والدار) ذات الجدار السود أو الضيقة أو البعيدة من المسجد لا تسمع الاذان وقد يكون الشؤم في غيره - هذه الثلاثة فالخبر فيها كما قال ابن العربي بالنسبة الى العادة لا بالنسبة الى الخلق - وقال الخطابي العين والشؤم علامتان لما يصيب الانسان من الخير والشر ولا يكون شيء من ذلك الا بقضاء الله تعالى وهذه الاشياء الثلاثة ظروف جعلت مواقع لا قضية ليس لها بائنة سمها وطبائعها فعل ولا تأثير في شيء الا انها لما كانت أهم الاشياء اتى بقتيلها الانسان وكان في غالب أحواله لا يستغنى عن دار يسكنها وزوجة يعاشرها وفرس مرتبطة ولا يحكم عن عارض - كبره في زمانه - فذهب العين والشؤم اليها إضافة مكان - هـ - ما اصدرا عن مشيئة الله عز وجل اه - وقد روى الحديث مالك وسفيان وسائر الرواة بدون اناء اوافق الطارق كلها الى ٣١٩ الاقتصار على الثلاثة المذكورة ثم زادت

أه - سلمة في - حديثها المروي في ابن ماجه - السيف - ولمسلم من طريق يونس عن ابن شهاب لا عدوى ولا طيرة وانما الشؤم في ثلاثة المرأة والفرس والدار وظاهره ان الشؤم والطيرة في هذه الثلاثة وعند ابن داود من حديث سعد بن مالك مرفوعا لاهامة ولا عدوى ولا طيرة وان تكون الطيرة في شيء في الدار والفرس والمرأة قال الخطابي وكثيرون هو في معنى الاستقناء من الطيرة أي الطيرة منهنس عنها الا في - هذه الثلاثة وقال الطيبي في شرح المشكاة يحتمل أن يكون معنى الاستقناء على حقيقة وتكون هذه الثلاثة خارجة عن حكم المستقنى منه أي الشؤم ليس في شيء من الاشياء الا في - هذه الثلاثة قال ويحتمل أن ينزل على قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو كان شيء سابق القدر سبقه العين والمعنى ان لو

المواثيق بالمواخاة ذكره الاسيوطي في أسباب النزول ومعناه في الدر المنثور قوله فاعطاه ميراثه قبل ان ذلك من باب الصرف لا من باب التوريث قوله هو أولى الناس بميراثه وعما به فيه دليل على ان من أسلم على يدرج من المسلمين ومات ولا وارث له غيره كان له ميراثه وقال الناصر والشافعي ومالك والاوزاعي لا يرث له بل يصرف الميراث الى بيت المال دونه وقالت الحنفية والظاهرية - م - وزيد بن علي واصحق انه يرث الا ان الحنفية والمؤيد بالله يشترطون في ارثه المخالفة قوله هل له من نسب أو رحم فيه داي - ل على توريث ذوى الارحام وقد تقدم الكلام على ذلك قوله أعطوا ميراثه بعض أهل قريته فيه داي - ل على جواز صرف ميراث من لا وارث له معلوم الى واحد من أهل بلده وظاهر قوله ادفعوه الى أكبر خراجة ان ذلك من باب التوريث لان الرجل اذا كان يجتمع هو وقبيلته في جده معلوم ولم يعلم له وارث منهم على اتعيين فأكثرهم سنا أقربهم اليه نسبا لان كبار السن ظنة أهل الدرجه قوله وكانوا يتوارثون بذلك قال في البصر أراد بالآية ان العصبات وذوى السهام أولى بالميراث من الخلفاء والمدعين قال أبو عبيد بن نضحت ميراثهما وقوله تعالى الا أن تقسموا الى أوليائكم معروفا أي الى خلفائكم وقال جابر بن زيد ومقاتل بن محمد وعطاء بن ابي قريظهم المشركين فجازوا الوصية له - م - الآية قال الهادي وهو ظاهر البطلان لقوله تعالى لا تقضوا عدوى وعدوكم وأولياؤكم فكيف معاهم أولياؤ المؤمنين اه

• (باب ميراث ابن الملاعنة والزانية منهم ما ميراثهما منه وانقطاعه من الاب) •

في حديث المتلاعنين الذي يرويه مهمل بن سعد قال وكانت حاملا وكان ابنها ينسب الى امه فخرت السنة انه يرثها وترث منه ما فرض الله لها أخرجاه • وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا مساعاة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد الحقته بعصيته ومن ادعى ولدا من غير رشدة فلا يرث ولا يورث رواه أحمد وأبو داود • وعن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيعارجل عاهر بحجرة

فرض شيء له قوة وتأثير عظيم يسبق القدر لكان عيننا والعين لا تسبق فنكف بغيرها وعليه كلام القاضي عياض حيث قال وجهه تعقيب قوله ولا طيرة بهذه الشر بطة يدل على أن الشؤم أيضا منقضي عنها والمعنى ان الشؤم لو كان له وجود في شيء لكان في هذه الاشياء فانها أقبل الاشياء لكن لا وجود له فيها فلا وجود له أصلا اه - قال الطيبي فعلى هذا الشؤم في الاحاديث المستشهد بها محمول على الكراهة التي هي ما في الاشياء من مخالفة الشرع أو الطبع كاقبل شؤم الدار ضيقة أو سود جيرانها وشؤم المرأة عدم ولادتها وسلاطتها لانها ونحوه - هـ - أو شؤم الفرس أن لا يغزى عليها فاقا شؤم فيها عدم موافقتها لشرعها أو طبعها أو يؤيده ما ذكر في شرح السبعة كانه يقول ان كان لاحدكم دار يكره سكاها أو امرأة يكره صهيبتها أو فرس لا تحببه فليأمرها بان ينقل عن الدار أو يطلق المرأة ويبيع الفرس حتى يزول عنه ما يجده في نفسه - هـ - من الكراهة كما قال صلى الله عليه

وآله وسلم في جواب من قال يا رسول الله انا كثفي دار كثيرة فيها عددنا وأموالنا نقول لنا الى أخرى فقتل فيها ذلك ذروها ذهبة وواه أبو داود وصححه الحاكم فامرهم بالكحول عننا لانهم كانوا فاعيا على استئصال واستيحاش فامرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالانتقال عنها ليزول عنهم ما يجدون من الكراهة لانهم اسبب في ذلك وقيل يصح الشؤم هنا على معنى قوله الموافقة وسوء الطباع كما في حديث سعد بن أبي وقاص عندهما من سوء فروع من سعادة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الهنيء من شفاوة المرأة المرأة السوء والمسكن السوء والمركب السوء وقد جاء عن عائشة رضي الله عنها انها انكرت على أبي هريرة تحديثه بذلك فعند أبي داود والطحاوي في مسنده عن مكحول قال قيل لعائشة ان أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشؤم في ثلاثة فقلت لم يحفظ ٣٤٠ انه دخل وهو يقول فقلت الله ايهود يقولون الشؤم في ثلاثة فسمع آخر

الحديث ولم يسمع اوله لكنه منقطع لان مكحول لم يسمع من عائشة ثم روى أحمد وابن خزيمة وصححه الحاكم من طريق قتادة عن أبي حسان ان رجلا من بني عامر دخل على عائشة فقالت ان أبا هريرة قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الطسيرة في الفرس والمرأة والدار فغضبت غضبا شديدا وقالت فاقاله وانما قال ان اهل الجاهلية كانوا يتطيرون من ذلك فانكرت انه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال ذلك حكاية عن اهل الجاهلية فقط لكن لانه في انكار ذلك على أبي هريرة مع موافقة من ذكر من العصابة في ذلك وهذا الحديث أخرجه النسائي في عشرة النساء قال في الفقه مشي ابن قتيبة على ظاهر هذا الحديث ويلزم على قوله من نشأ من شيء منها نزل به ما يكره

أو أمة فالولد ولد زنا لا يرث ولا يرث رواء الترمذي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثته من بعده رواء أبو داود حديث ابن عباس في اسناده رجل مجهول في سنن أبي داود وأخرج أبو داود أيضا من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان كل مستطلق ولد زنا لاهل أمه من كانوا حرة أو أمة وذلك فيما استطلق في أول الاسلام وفي اسناده محمد بن راشد المكحولي الشامي وفيه من مال ووثقه أحمد وابن معين والنسائي وقال دحيم يذكر بالقدرة وحديث عمرو بن شعيب الاول في اسناده أبو محمد عيسى بن موسى القرشي الدمشقي قال البيهقي ليس بشهرور وحديث عمرو بن شعيب الثاني في اسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف قال الترمذي وروى يونس هذا الحديث عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخوه وروى مالك عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل وفي الباب عن واثله بن الاسقع عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المرأة تخوز ثلاثة مواريت عتية لها ولقططها وولدها الذي لا عنت عنه قال الترمذي حسن غريب لا نعرفه الا من حديث محمد بن حرب اه وفي اسناده عمرو بن ربيعة التغلبي قال البخاري فيه نظر وسئل عنه ابو حاتم الرازي فقال صالح الحديث قيل تقوم به الحجة فقال لا ولكن صالح وقال الخطابي هذا الحديث غير ثابت عند اهل النقل وقال البيهقي لم يثبت البخاري ولا مسلم هذا الحديث بلهالة به من رواه اه وقد صححه الحاكم واحاديث الباب تدل على انه لا يرث ابن الملاعة من الملاعة له ولا من قرابته شيئا وكذلك لا يرثون منه وكذلك ولد الزنا وهو مجمع على ذلك ويكون ميراثه لأمه ولقرابته كما يدل على ذلك حديث عمرو بن شعيب المذكور وتكون عصبته عصبته أمه وقد روى نحوه ذلك عن علي وابن عباس فيكون لأمهم ميراثهم لعصبتهما على الترتيب وهذا حديث لم يكن غير الام وقرابته من ابن للميت او زوجة فان كان له ابن او زوجة اعطى كل واحد

وقال القرطبي لا يظن به أن يحمله على ما كانت الجاهلية تعتقه بناء على ان ذلك يضر وينفع بذاته فان ذلك خطأ وانما عني ان هذه الاشياء هي أكثر ما يتطير به الناس فن وقع في نفسه منها شيء أبيع له أن يتركه ويستبدل به غيره وقال ابن العربي معناه ان كان خلق الله الشؤم في شيء فمما جرى من بعض العادة فانما يخلقه في هذه الاشياء وقال المازري تحمل هذه الرواية ان يكن الشؤم حقا فلهذا الثلاث أحق به به في ان النفوس يقع فيها الشؤم بهذا أكثر مما يقع غيرها واما أخرجه الترمذي من حديث حكيم بن معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا شؤم ولا شؤم وقد يكون اليمن في المرأة والدار والفرس ففي اسناده ضعف مع مخالفة الاحاديث الصحيحة وروى أبو داود في الطب عن ابن القاسم عن مالك انه سئل عنه فقال كم من دار سكنها ناس فهلكوا قال المازري فلهذا ما لا على ظاهره والمعنى ان قدرا لله ربعا في ما يكره منه يسكن

الدار فيصير ذلك كالسبب فيستباح في إضافة الشيء اليه ان ساعا وقال ابن العربي ولم يرد مالك إضافة الشؤم الى الدار وانما هو عبارة عن جرى العادة فيها فاشار الى انه ينبغي للمرء الخروج عنها. انه لا اعتقاد من النعاق بالباطل وقيل معنى الحديث ان هذه الاشياء يطول تعذيب القلب بها مع كراهة أمرها الملائمة بالسكنى والعصبة ولولم يعتقد الانسان الشؤم فيها فاشار الحديث الى الامر بقراءتها ليزول التعذيب قال الحافظ ابن حجر وما اشار اليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أولى وهو تطهير الامر بإقرار من المخذوم مع صحة نفي العدوى والمراد بذلك حسم المسألة وسد الذريعة لتلاوي افق شيء من ذلك القدر فيعتقد من وقع له ان ذلك من العدوى او من الطيرة فيقع في اعتقاد ما نهي عن اعتقاده فاشير الى اجتناب مثل ذلك والطريق من وقع له ذلك في الدار مثلا ان يبادر الى التحول منها لانه متى استقر فيها ربحا لم يتركها على اعتقاد صحة الطيرة وانتشاره وقال المهلب ما حصل له ان الخياط بقوله الشؤم في ثلاثة من التزم التطهير ولم يستطع صرفه عن نفسه فقال لهم انما يقع ذلك في هذه الاشياء التي تلازم في غالب الاحوال فاذا كانت كذلك فأتروا كراهة عنكم ولا تعذبوا انفسكم بها ويدل على ذلك تصدير الحديث بنفي الطيرة وهذا تخصيص ببعض أنواع الاجناس المذكورة دون بعض ٣٢١ وقال ابن عبد البر هذا يكون لقوم

دون قوم وذلك كله بقدر الله وعند البصري عن سهل بن سعد الساعدي أيضا بافظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كان في شيء فني المرأة والفرس والمسكن اه وأخرجه أيضا في النكاح والطب ومسلم في الطب وابن ماجه في النكاح وفيه اخبار بان ابن ماجه لم يكن في هذه الثلاثة فلا يكون في شيء وانفقت الذب على اسقاط قوله الشؤم وكذا هو في المواطنم زاد في آخره يعني الشؤم وكذا رواه مسلم ورواه الدارقطني عن مالك بافظ ان كان الشؤم في شيء فني المرأة الخ (وعنه) أي عن

ما يستحقه كما في سائر الموارد قول له لا مساعة في الاسلام المساعة الزنا وكان الاصمعي يجعلها في الامه دون الحرائر لانهم كن يسهين لمواالين فيكتبين اضرائب كانت عليهن يقال ساعات الامة اذا جرت وساعاتها فلان اذا جريها كذا في النهاية

(باب ميراث الحمل)*

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استهل المولود ورث رواء أبو داود وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والسور بن محزمة قال اقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل ذكره أحمد بن حنبل في روايته ابنه عبد الله حديث أبي هريرة في اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن حبان تصحيح الحديث وحديث جابر أخرجه أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بافظ اذا استهل سقط صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف قال الترمذي وروى مرفوعا والموقوف أصح وبه جزم النسائي وقال الدارقطني في العال لا يصح رفعه قوله اذا استهل قال ابن الاثير استهل المولود اذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حيا وان لم يستهل بل وجدت منه امارة تدل على حياته وقد تقدم الكلام على الاستئلال في كتاب الجنائز والحديثان يدلان على أن المولود اذا وقع منه الاستئلال أو ما يقوم مقامه ثم مات ورثته قرابته وورث هو منهم وذلك مما لا خلاف فيه وقد اختلف

٤١ نيل خا عبد الله بن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل للفرس سهمين واصحابه سهمان) أي غير سهمي الفرس فيصير للفرس ثلاثة أسهم ولا يرث الاثلاثة ارس على ثلاثة وان حضر باكثر من فرس كالا ينعقد عنها وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يسهم للدارس الاسهم واحد وافرسه سهم وقال أكره ان أفضل بهيمة على مسلم وهذه تعلقه عقلية فاسدة الاعتبار بمقابلة نص الشارع المختار واحتجوا له في ذلك بظاهر ما رواه الدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي عن أبي بكر بن أبي شيبه عن أبي اسامة وابن غير كلاهما عن عبيد الله بن عمر بافظ اسهم للفرس سهمين والجواب ان المعنى اسهم للفرس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به فلا حجة فيه واحتجوا له أيضا بما رواه أبو داود من حديث مجمع بن جارية في حديث طويل في قصة خيبر قال فاعطى للفرس سهمين وللراجل سهمان في اسناده ضعف ولو ثبت يحمل على ما تقدم لانه يحتمل الامرين والجمع بين الروايتين أولى ولا سيما والاسانيد الاولى انبت ومع روايتها زيادة علم واصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطى للفرس سهمين ولكل انسان سهمان فكان للفرس ثلاثة أسهم وللناساني من حديث الزبير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب له أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهم له ولقرابته قال محمد بن مهزيون انفراد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الامصار ونقل عنه انه قال أكره ان أفضل بهيمة وهي شبيهة بضعيفة لان السهام

في الحقيقة كله الرجل قلت لو لم يثبت الخبر كانت الشبهة قوية لان المراد المفاضلة بين الرجل والقارس فلو لا القارس ما ازداد القارس سهمين عن الرجل فن جعل للقارس سهمين فقد سوى بين القارس وبين الرجل وقد تعقب هذا ايضا لان الاصل عدم المساواة بين البهية والانسان فلما خرج هذا عن الاصل بالمساواة فلتكن المفاضلة كذلك وقد فضل الخنفية المداية على الانسان في بعض الاحكام فقالوا لو قتل كاب صيد قيمته اكثر من عشرة آلاف اداها فاقول قتل عبدا مسلما لم يؤد فيه الا دون عشرة آلاف درهم والحق ان الاعتماد في ذلك على الخبر ولم يتقدأبو حنيفة بما قال بل جاء عن عمرو على وأبي موسى ليكن الثابت عن عمرو على كالجهور واستدل الجهور من حيث المعنى بأن القارس يحتاج الى مؤنه لخدمته وعلقته ما وبانه يحصل به امن الغناه في الحرب ما لا يخفى واستدل به على أن المشرك اذا حضر الواقعة وقاتل مع المسلمين يسهم له وبه قال بعض التابعين كالشعبي ولا حجة فيه اذ لم يرد هنا صيغة عموم واستدل الجهور بمحدث لم يحل الغنائم لاحد قبلنا وفي الحديث حض على اكتساب الخيل واتخاذها للغزو ولما فهم من البركة واعلاء كلمة الله واعظام الشوكة كما قال تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم واختلف فيمن خرج ٣٢٢ الى الغزو معه فرس فبات قبل حضور القتال فقال مالك يستحق سهم

الفرس وقال الشافعي والباقون لا يسهم له الا اذا حضر القتال فلو مات الفرس في الحرب استحق صاحبه وان مات صاحبه استمر استحقاقه وهو الورثة وعن الازاعي فيمن وصل الى موضع القتال فباع فرسه يسهم له لكن يستحق البائع فيما غنما قبل العقد والمشتري فيما بعده وما اشبهه قسم وقال غيره يوقف حتى يصطها ومن أبي حنيفة من دخل أرض العدو ورجلا لا يقسم له الا سهم رجل ولو اشترى فرسا وقاتل عليه واختلف في غزاة الجرا اذا كان معهم خيل فقال الازاعي والشافعي يسهم لهم

في الامر الذي تعلم به حياة المولود فاهل القرائض قالوا بالصوت أو الحركة وهو قول الكرخي وروى عن علي بن رزق والشافعي وروى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وشريح والنخعي ومالك وأهل المدينة انه لا يرث ما لم يستمل مارحاً وفي شرح الابانة الاستمالة عند الهادي والقرين الحركة أو الصوت وعند الناصرو ومالك ورواية عن أبي حنيفة وأبي طالب الصوت فقط وبه في عند الهادي بخبر عدلة بالاستمالة وعند مالك والهادي لا بد من عدلين وعند الشافعي أربع

• (باب الميراث بالولاء) •

(صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الولاء ان اعنتي وللخاري في رواية الولاء ان اعطيت الورق وولي النعمة وعن قتادة عن سلمي بنت حمران مولاها مات وترك ابنته فورث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث بعلي النصف وكان ابن سلمي رواء أحمد وعن جابر بن زيد عن ابن عباس ان مولى الحزرة نوفي وترك ابنته وابنة حمة فاعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حمة النصف رواء الدارقطني واحتج أحمد بهذا الخبر في رواية أبي طالب وذهب اليه وكذلك روى عن ابراهيم النخعي ويحيى بن آدم واسحق بن راهويه ان المولى كان الحزرة وقد روى انه كان لبنت حمة فزوى

وهذا الحديث يذكروا الاصوليون في مسائل القياس في مسئلة الایما أي اذا اقترن الحكم بوصف لولا ان ذلك الوصف محمد للتعليل لم يقع الاقتران فلما جاء في سابق احاد انه صلى الله عليه وآله وسلم اعطى للفرس سهمين وللراجل سهما دل على اقتران الحكم (عن البراء بن عازب رضي الله عنهم انه قال له رجل) من قيس (أفررتي) وفي رواية أوليتي (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم وقعة حنين) وكانت لست خلت من شوال سنة ثمان (قال) أي نحن فررنا و (ليكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفر) وصحوا من حال الانبياء وفيما صلى الله عليه وآله وسلم عدم الفرار ففرط اقدامهم وشجعاعتهم وثقتهم بوعد الله في رغبتهم في الشهادة ولم يثبت عن احدهم انه فرو من قال ذلك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل ولم يستتب عند مالك (ان هوازن) هي قبيلة كبيرة من العرب ينسبون الى هوازن بن منصور (كانوا قوم ارماء) جمع رام (واقالما اتيناهاهم حملنا عليهم فانهم زموا فاقبل المسلمون على الغنائم واستقبلونا) أي هوازن (بالسمام فانما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفر) أي فاما نحن فقد فررنا واما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفر وبين شعبة ان فرار من فرار من نية الاستعرا في الفرار وانما انكشفوا من وقع السهام والفرار المتوعد عليه هو ان يتوعد عدم العود واما من تقيز الى فئة او كان فرارا لثمة عدد العدو بان كان ضمه فمأ كثر ونوى اليهود اذا أمكنه فليس داخل في الوعيد (فلقد رأيت) صلى الله عليه وآله وسلم (وانه اعلى

بفائه البيضاء) التي أهداها ملك إليه أو فروة الجذامي (وان أبا سفيان) بن الحرث بن عبد المطلب (أخذ بلجامها) وهذا موضع الترجمة حيث قال من قادمة غيره في الحرب (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول أنا النبي لا كذب) أي أنا النبي والنبي لا يكذب فليست بكاذب فيما أقول حتى انهزم وأما متيقن ان الذي وعدني الله به من انصرحق فلا يجوز على الفرار وقوله لا كذب بسكون الباء وحكى ابن التين عن بعض أهل العلم قصتها ليعبر عنه عن الوزن قال في المصاييح وهذا تغيير للرواية الثابتة بمجرد خيال يقوم في النفس وقد سبق ما يدفع عن كون هذا شعرا فلا حاجة الى اخراج الكلام عما هو عليه في الرواية (أنا ابن عبد المطلب) انتسب الى جده لشهرة عبد المطلب بين الناس لما رزق من نباهة الذكر وطول العمر بخلاف عبد الله أبيه فإنه مات شابا وأولاده اشتهر انه يخرج من ذرية عبد المطلب من يدعو الى الله ويهدي الله الخلق به وأنه خاتم الأنبياء فانسب اليه ليعتد كذلك من كان يعرفه وفيه جواز انتساب الرجل الى جده كاحد بن حنبل وغيره وهو نوع من أنواع علوم الحديث كما بينه ابن الصلاح وغيره من أهل الحديث في كتب أصول الحديث (عن أنس رضي الله عنه قال كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ناقة يقال لها العضباء لا تسبق) (ولانها تسبق) (لجاء اعرابي) ٣٢٣ قال في الفتح لم أقف على اسم هذا الاعرابي

بعد التبع الشديد (على قعود) بفتح القاف وهو ما استحق الركوب من الابل وأقل ذلك أن يكون ابن سنتين الى أن تدخل السادسة فيسمى بجلا ولا يقال الا للذكر (فسبقها فشق ذلك على المسلمين حتى عرفه) أي عرف صلى الله عليه وآله وسلم كونه شافعا لهم (فقال حق على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا الا وضعه) ومطابقة الترجمة من حيث ان ذكر الناقة يشمل النصارى وغيرها واستدل به على جواز اتخاذ الابل للركوب والمساقة عليها وفيه التزيم في الدنيا للإشارة الى ان كل شيء منها لا يرتفع الا اضع وفيه حسن خاق النبي

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ابي عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن بنت حمزة وهي أخت ابن شداد لامه قالت مات مولاي وترك ابنته فتسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف رواه ابن ماجه وابن أبي ليلى فيه ضعف قال صرح هذا لم يقدح في الرواية الاولى فان من المحتمل تعدد الواقعة ومن المحتمل انه اضاف ولي الوالد الى الولد بناء على القول بان ثقاله اليه أو تورينه به) الحديث الذي أشار اليه المصنف بقوله صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد تقدم في باب من اشترى عبدا بشرط ان يعتقه من كتاب البيع وقد تقدم أيضا في باب من شرط الولاء بشرط ان يأسدا من كتاب البيع أيضا وسأني أيضا في باب المكاتب وحديث قتادة ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد وثقات الان قتادة لم يسمع من سلى بنت حمزة قال وأخرجه الطبراني بإسناد رجال بعضهم رجال الصحيح وحديث جابر بن زيد ذكره أيضا في التلخيص وسكت عنه وحديث محمد بن عبد الرحمن رواه النسائي من حديث ابنة حمزة أيضا وفي أسناده ابن أبي ليلى المذكور وهو القاضي وهو ضعيف كما قال المصنف واعل الحديث النسائي بالارسال وصح هو والدارقطني الطريق المرسله وأخرجه أيضا الحاكم وصرح بان اسمها امامة وهو يخالف ما في حديث أحمد المذكور في الباب من التصريح بان اسمها سلى وفي مصنف ابن أبي شيبة انها فاطمة قال البيهقي

صلى الله عليه وآله وسلم وتواضعه وعظمته في صدور أصحابه (عن عمر رضي الله عنه انه قسم مروطا) أي اكسية من صوف أو خز كان يؤتز بها (بين نساء من نساء المدينة فبقي) منها (مرطجيد) بكسر الميم وسكون الراء (فقال له بعض من عنده) قال في الفتح لم أقف على اسمها (بأمر المؤمنين أعط) بهمزة قطع مفتوحة (هذا ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي عندك يريدون) زوجته (أم كلثوم بنت علي) وكانت أصغر بنات فاطمة الزهراء وأولاد بناته صلى الله عليه وآله وسلم فسيبون اليه (فقال عمر أم سليط) بفتح السين وكسر اللام (أحق به وأم سليط) هي كذا ذكره ابن سعد أم قيس بنت عبيد بن زياد بن مذلفة من بني مازن تزوجها أبو سليط بن أبي حارثة عمرو بن قيس بن عدي بن النجار فولدت سليطا وفاطمة فكنيت بأم سليط لذا فهي (من نساء الانصار من يابح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم قال عمر فانها كانت تزني) بفتح التاء أي تحمل (لنا القريب يوم أحد) وشهدت أيضا خيبر وحنيئا وفيه حمل النساء القرب الى الناس في الغزو وجواز ذلك (عن الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت كان يزومع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتسقى القوم) أي الصحابة (ولم يخدمهم وزر القتل والجرح) منهم (الى المدينة) قال السناقسي كانوا يوم أحد يجمعون الرجلين والثلاثة من الشهداء على دابة وتردهم القسا الى موضع قبورهم وفيه جواز معالجة المرأة الأجنبية للرجل الاجنبي للضرورة قال ابن بطال ويختص ذلك بذوات الهارم ثم بالمصالات منهم

ولان موضع الجرح لا يلتذ بآله بل يقتصر منه الجلد فان دعت الضرورة لغير المصالحات فليكن بغية مباشرة ولا مس ويدل على ذلك اتفاقهم على ان المرأة اذا ماتت ولم توجدها امرأة نفسها ان الرجل لا يباشر غلها بالمس بل يغسلها من وراحتي في قول بعضهم كالزهرى وفي قول الاكثر تيمم وقال الاذرى تدفن كما هي قال ابن المنير الفرق بين حال المداواة وتغسيل الميت ان الغسل عبادة والمداواة ضرورة والضرورات تبيح المحظورات (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مهر) بفتح السين المهملة وكسر الهاء (فلما قدم المدينة) بعد زمان المهر (قال ليت رجلا من أصحابي صالحا يحرسني الليلة) وعند مسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد مرسى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه المدينة ليكة فقال ليت رجلا صالحا يخ وظاهره ان المهر والقول معا كما بعد قدومه المدينة بخلاف رواية الباب فان ظاهره ان المهر كان قبل القدوم والقول بعده وهو محمول على التقديم والتأخير أى سمعت عائشة تقول لما قدم مهر وقال ليت ويؤيده رواية الترمذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما قدم المدينة مهر وليس المراد بقدومه المدينة أول قدومه اليها من الهجرة لان عائشة اذ ذاك لم تكن عنده ٣٢٤ (اذع من صوت صلاح فقال صلى الله عليه وآله وسلم من هذا فقال أنا هـ

ابن أبي وقاص جئت لآحرسك) وفي رواية مسلم المذكورة فقال وقع في نفسي خوف على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجئت أجرسه فدعا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وفام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) زاد البضاري في التمسني من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد حتى سمعنا غطيته وفي الترمذي عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحرس حتى نزلت هذه الآية والله يعصمك من الناس اسناده حسن لكنه اختلف في وصله وارساله وهو يقتضي انه لم يحرس بعد ذلك

اتفق الرواة على ان ابنة حمزة هي المعتقة وقال ارقول ابراهيم النخعي انه مولى حمزة غلام والاولى الجمع بين الروايتين بمثل ما ذكره المصنف رحمه الله وحديث ابنة حمزة فيه على فرض انه اهي المعتقة دليل على ان المولى الاسفل اذا مات وترك احمدا من ذوى سهامه ومعتقه كان لذوى السهام من قرابته مقدار ميراثهم المقروض والباقي للمعتق ولا فرق بين ان يكون ذكرا أو أنثى ويؤيد ذلك عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الولامن اعتق والولامن أعطى الورق وولى النعمة وقد وقع الخلاف فيما ترك ذوى ارحامه ومعتقه فروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وزيد بن علي والناصران مولى اعتاق لا يرث الا بعد ذوى ارحام الميت وذهب غيرهم الى انه يقدم على ذوى ارحام الميت وياخذ الباقي بعد ذوى السهام ويستقطع العصبات والرواية المذكورة عن قتادة تدل على أن العتيق اذا مات وترك ذوى سهامه وعصبته مولاة كان لذوى السهام فرضهم والباقي لعصبة المولى ورواية ابن عباس المذكورة تدل على أن العتيق اذا مات وترك ذوى سهامه وذوى سهام مولاة كان لذوى سهامه نصيبهم والباقي لذوى سهام مولاة والذي جزم به جماعة من أهل الفرائض ان ذوى سهام الميت يسقطون ذوى سهام المعتق ويدل على ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ميراث الولاء لا ميراث الكور ولا يرث النساء من الولاء

الاولاء بناء على ما قبل من نزول الآية لكن ورد في عدة أخبار انه حرس في بدر واحد والحندق ورجوعه من خيبر وفي وادي الاولاء القرى وعمرة القضية وفي حنين فكان الآية نزلت متراخية عن وقعة حنين ويؤيده ما في المعجم الصغير للطبراني عن أبي سعيد كان العباس فيمن يحرس النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاما نزلت هذه الآية ترك والعباس انما لازمه بعد فتح مكة فيعمل على انهم انزلت بعد حنين وحديث حراسته ليلة حنين أخرجه أبو داود والنسائي وقد تتبع بعضهم أسماء من حرسه صلى الله عليه وآله وسلم فجمع منهم سعد بن معاذ ومحمد بن مسلمة والزبير وأبا أيوب وذو كوان بن عبد قيس والادرع السلي وابن الادرع اسمه محجن ويقال سلمة وعبد بن بشر وعباس وأبا ريمانة وفي الباب أحاديث كثيرة عثمان مرفوعا حرس ليلة في سبيل الله خير من ألف ليلة يقيم ليلها ويصام نهارها واهل الحاكم وجمعه ابن ماجه وحديث أنس مرفوعا عنه رابن ماجه أيضا حرس ليلة في سبيل الله أفضل من صيام رجل وقيامه في أهله ألف سنة السنة ثلثمائة يوم اليوم كالف سنة لكن قال المنذرى ويشبه أن يكون موضوعا وحديث ابن عمر مرفوعا لا أنبشكم ليلة أفضل من ليلة القدر حارس حرس في أرض خوف لعله أن لا يرجع الى أهله أخرجه الحاكم وقال على شرط البخاري وبالجملة فيه فضل الحراسة والحفظ في الغزو في سبيل الله قال في الفتح وفي الحديث الاخذ بالخذرو الاحتراس من العدو وان على الناس ان يحرسوا ساطع انهم خشية القتال وفيه الشناء على من تبرع

بالخير ونسبته صالحا وانما عانى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مع قوة توكاه للاستئذان به في ذلك وقد ظاهر بين درعين مع انه كان اذا اشتد الباس كان امام الكل وايضا فاتوكل لا ينافي دعا طي الاسباب لان التوكل عمل القلب وهي عمل البدن وقد قال ابراهيم عليه السلام ولكن ليطمئن قلبي وقال صلى الله عليه وآله وسلم اعقلها وتوكل وقال ابن بطلان نسخ ذلك كما دل عليه حديث عائشة وقال القرطبي ليس في الآية ما ينافي الحراسة كما ان اعلام الله تعالى بنصر دينه واطهاره ما يمنع الامر بالقتال واعداد العدد وعلى هذا المراد بالعصاة من الفتن والاضلال اذ اذهاق الروح والله أعلم ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم﴾ أي انكسب على وجهه أو بعد أو هلك أو شق (عبد الله بن ابي ربيعة) وعبد الله بن ابي ربيعة ان أعطى رضى وان لم يعط سقط نعم وانكس (أي عاوده المرض كما بدأ به أو انقلب على رأسه وهو دعاء عليه بالخبيثة لان من انكس فقد خاب وخسر) (واذا شئت) أصابته شوكة (فلا تاتقش) أي فلا خرجت شوكته بالمناقض يقال نقشت الشوك اذا استخرجته (طوبى) اسم الجنة أو لشجرة فيها (لعبدا أخذ) هذه الهمزة اسم فاعل من الاخذ فيمتنع من السعي للدينار والدرهم (بعذان فرسه) أي الجاهل في الجهاد (في سبيل الله أشعث ٣٢٥ رأسه مغبرة قدماه ان كان في الحراسة)

أي حراسة العبد و خوفه من هجومه (كان في الحراسة) وهي مقدمة الجيش وهو موضع الترجمة (وان كان في الساقة) مؤخر الجيش (كان في الساقة) وفي اتحاد الشرط والجزاء دلالة على تخافة الجزاء وكاله أي فهو أمر عظيم فهو نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله وقال ابن الجوزي المعنى انه حامل الذكر لا بقصد السهو فأى موضع اتفق له كان فيه فمن لزم هذه الطريقة كان حرياً ان استأذن لم يؤذن له وان شفع) عند الناس (لم يشفع) أي لم تقبل

الاولاء من اعتقن أو اعتمقه من اعتقن وأخرج البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت انهم كانوا لا يورثون النساء من الولاة الا من اعتقن

• (باب النهي عن بيع الولاة وهبته وما جاء في السائبة) •

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع الولاة وهبته رواه الجماعة) وعن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من والى قوما بغير اذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا لا تتفق عليه وايسلم فيه بغير اذن مواليه لكن له مثله بهذه الزيادة من حديث أبي هريرة وعن هزبل بن شرحبيل قال جاء رجل الى عبد الله فقال انى اعطقت عبد الله وجعائته سائبة فبات وترك ما لا ولم يدع وارثا فقال عبد الله ان اهل الاسلام لا يسيبون وانما كان اهل الجاهلية يسيبون وانت ولي نعمته ولك ميراثه وان تأثمت وتخرجت في شئ ففصن تقبله ولتجعله في بيت المال رواه البرقي في شرط الصحيح وللبخاري منه ان اهل الاسلام لا يسيبون وان اهل الجاهلية كانوا يسيبون) في الباب عن عبد الله بن عمر عند الحاكم وابن حبان وصححه والبيهقي واعله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولاة كلعنة السب لا يباع ولا يوهب قوله نهى عن بيع الولاة وعن هبته فيه دليل على أنه

شفاعته فيه ترك حب الرياسة والشهرة وفضل الخول والتواضع وهذا الحديث أخرجه أيضا في الرقاق وابن ماجه في الزهد قال في الفتح وردت في فضل الحراسة عدة أحاديث ليست على شرط البخاري منها حديث سهل بن معاذ عن أبيه مرفوعا عن حرس ورواه المسالين مطوعا لم ير النار بعينه الا تحلة القسم أخرجه أحمد وحديث ربيعة بن عمار مرفوعا عن النضر بن عمار مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبيل الله أخرجه النسائي ونحوه للترمذي عن ابن عباس والطبراني من حديث معاوية بن حبيدة ولا يبي يعلى من حديث أنس واسناده حسن وللعاكم عن أبي هريرة نحوه ﴿عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة (وبدا) أي ظهر (له أحد) الجبل المعروف (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هنا) مشير الى أحد (جبل يهنا) حقيقة (ولم يهنا) فمأخر من يحب إلا أن يحب ولا مانع من وقوع مثل ذلك بان يخاف الله المحبة لبعض الجمادات وقبل هو على الجاهل أو المراد يجب أحد حب أهل المدينة وسكانها كقوله تعالى واسئل القرية قال الشاعر وما حب الديار شغفن قلبي • ولكن حب من سكن الديار • والاول أولى ويؤيده حنين الاسطوانة على مفارقتها صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه أيضا في أحاديث الانبياء ومسلم في المناسك والترمذي في المناقب واستدل به على فضل الخدمة في الغزو وسواء كانت من

صغيرا كبيرا وعكسه أو مع المساواة وأحاديث الباب يؤخذ منها حكم هذه الأقسام (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) قال
 كلف النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) زاد مسلم من وجه آخر عن عاصم في سفرنا الصائم ومنا المقطر قال فتر لنا من زلاني يوم حار
 (أكثرنا لا من يستظل) من الشمس (بكسائه) زاد مسلم ومن من من بقي الشمس يده (فأما الذين صاموا فلم يعملوا شيئا) أجهزهم
 (وأما الذين افطروا فبعثوا الركب) بكسر الراء الابل التي يسار عليها واحدها راحلة ولا واحد لها من افظها أي أثاروها إلى
 الماء للسقي وغيره (وامتنوا وعلجوا) أي خدموا الصائمين وتناولوا السقي والعاف وفي رواية مسلم فضر بوا الانبياء أي البيوت
 التي يسكنها العرب في الصحراء كالغمام والقبة وسقوا الركب (فقال النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم ذهب المقطرون اليوم بالاجر)
 الوافر وهو أجر ما فعلوه من خدمة الصائمين بضرب الانبياء والسقي وغير ذلك لما حصل منهم من النفع المتعدي ومثل أجر
 الصوم لتعاطيهم اشغالهم واشغال الصوم فذلك قال بالاجر كله لوجود الصفات المقتضية لتحصيل الاجر منهم وأما الصائغون
 فحصل لهم أجر صومهم القاصر عليهم ولم يحصل لهم من الاجر ما حصل للمقطرين من ذلك ولم تظهر لي المطابقة بين النتيجة
 والحديث نعم يحتمل أن تكون ممازاده ٣٢٦ مسلم حيث قال في سفرنا شامل اسفر الغزو وغيره مع قوله فبعثوا الركب

وامتنوا وعلجوا المفسر بالخدمة
 قال في الفتح وهذا الحديث من
 الاحاديث التي أوردها المصنف
 أيضا في غير مظنتها لكونه لم يذكره
 في الصيام واقتصر على إيراده هنا
 والله أعلم قال ابن أبي صفرة فيه
 إن أجر الخدمة في الغزو أعظم
 وأفضل من أجر الصيام قلت
 وليس ذلك على العموم وفيه الخوض
 على المعاونة في الجهاد وعلى أن
 القطر في السفر أولى من الصيام
 وإن الصيام في السفر جائز خلافا
 لمن قال لا ينفعه وليس في الحديث
 بيان كونه اذ ذلك كان صوم
 فرض أو تطوع (عن سهل بن
 سعد الساعدي رضي الله عنه

لا يصح مع الولاء ولا هبته لانه أمر معنوي كالنسيب فلا يتأقن اتفاقه قال ابن بطال اجمع
 العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسيب وحكم الولاء حكمه لحديث الولاء لمسة كلمة
 النسيب وحكي في البحر عن مالك انه يجوز بيع الولاء وقال ابن بطال وغيره جاء عن عثمان
 جواز بيع الولاء وكذا عن عسرة وجاء عن ميمونة جواز هبته قال الخافظ قد أنكر ذلك
 ابن مسعود في زمن عثمان فان خرج عبد الرزاق عنه انه كان يقول ابيع أحدكم نفسه
 ومن طريق علي الولاء شعبة من النسيب ومن طريق جابر انه أنكر بيع الولاء وهبته
 ومن طريق ابن عمر وابن عباس انهما كنيا ينكران ذلك وسنده صحيح ويغني عن ذلك كله
 حديث ابن عمر المذكور في الكتاب وحديثه الثاني الذي ذكرناه فانه حديث صحيح
 وقد جمع أبو نعيم طرقه فرواه عن نحو من خمسين رجلا من أصحاب عبد الله بن دينار عنه
 ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه والطبراني في الكبير وأبو نعيم أيضا من حديث
 عبد الله بن أبي أوفى فلا وجه لما قاله البيهقي من أنه يروى بإسناد كاهض ضعيف قوله صرفا
 ولا عدلا المصروف التوبة وقيل النافلة والعدل لفدية وقيل الفريضة والحديث
 يدل على أنه يحرم على المولى أن يوالي غيره وإليه لان اللعن لمن فعل ذلك من الأدلة
 القاضية بانه من الذنوب الشديدة قول قد جعلته سابقة قال في القاموس الساتبة المهمة
 والعبد يعتق على أن لا ولأله انتهى وقد كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ثم هدمه الاسلام

ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال رباط) أي ثواب رباط وهو مراقبة العدو في الثغور المتاخمة لبلادهم (باب
 بجراحة من بهامن المسلمين وهو في الاصل الاقامة على الجهاد وقيل الرباط بالكسر مصدر رباط ووجه المفاعلة في هذا ان كلا
 من الكفار والمسلمين رباطوا انفسهم على حماية طرف بلادهم من عدوهم وقيل رباط بمعنى لازم وقيل هو اسم لما يربط به الشيء
 أي يشد فكانه يربط نفسه عما يشغله عن ذلك وأنه يربط فرسه التي يقاتل عليه او قول ابن حبيب المالكي ليس من سكن
 الرباط بأهله وماله وولده من يربط من يخرج عن أهله وماله وولده فاصد الرباط تعقبه في الفتح فقال في اطلاقه نظر فقد يكون
 وطنه وينوي بالاقامة فيمدهم العدو ومن ثم اختار كثير من السلف سكنى الثغور (يوم في سبيل الله خير من) النعيم الكائن
 في الدنيا وما عليها) كله لوملكه انسان وتتم به لانه نعيم زائل بخلاف نعيم الآخرة فانه باق وعبر بعلمه بادون فيه المنافيه من
 الاستعلاء وهو أعم من الظرفية واقرى وفيه دليل على أن الرباط يصدق بيوم واحد وكثيرا ما يضاف السبيل الى الله والمراد به
 كل عمل خالص يتقرب به الى الله تعالى كأداء القرائن والنوافل ولكنه غالب اطلاقه على الجهاد حتى صار حقيقة شرعية
 فيه في مواضع (وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها) عبر بالسوط دون سائر ما يقاتل به لانه الذي يسوق به
 القوس للزحف فهو أقل آلات الجهاد ومع كونه نافعا في الدنيا فعمله في الجنة أو ثواب العمل به (والروحة) بفتح الراء المرة الواحدة

(باب الاول في يورث أو يورث به)

المستعان انتهى قلت فكيف بنماها هذا وقد مضى عليه قرون متطاولة بعيدة من عصر النبوة والزمان المشهود له بالخير
ولذلك لا ترى أحدا من ملوك الاسلام يجاهد الله وفي الله وأغيا يجارون للملك والدولة فأين هذا من ذال نعم صار الاسلام غريبا
وعا ضعيفا كما بدافناقه وأنا اليه راجعون وما الاسلام الا في الكتب والمساوئ الا في الاجداث وليق من الدين الارسمة
ومن العمل الاسمه وملتق الزمان والمكان بالجور والعدوان وآذنت الدنيا بالانصرام واقتربت الساعة وكثرت الفتن
والحوادث والناس المتبعون من شواذ قبائل وغرباء الخلق فيتظرون لمحمد بن عبد الله المهدي الموعود والله أعلم متى يظهر
وينق الظلم ويخلص الارض قسطا وعدلا فقد خرج أمر الاسلام اليوم من ايدي المسلمين وصاروا كأنهم أهل الجاهلية الاولى
على يقين وبالله العصمة والتوفيق (عن ابي اسيد) بضم الهمزة وفتح السين المهملة وسكون التثنية مائة بن ربيعة الانصاري
الساعدي ثم دبدا وأحدا وما بعده وهو آخر البدرين موقا (رضي الله عنه) انه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يوم يدري حيز صفته الفريش وصفوا لنا اذا أكتبوكم) أي دنوا منكم وقاربوكم قربا نسبيا بحيث تنالهم السهام لا قربا
قلتمون معهم به (فعليكم) أن ترموهم (بالنبل) بفتح النون وسكون اليمع جمع نبله وهي السهام العربية اللطاف وفي رواية
اكتبوكم بالمشاة الفوقية بدل المثلثة والكتيبة القطعة العظيمة من الجيش والجمع الكتاب ولعل الداودي يشرح على هذه الرواية

فقال المعنى كثر وكثرتنا ملأ وانما أمرهم بالرى عند القرب لانهم لم يزاروهم على بعد قد لا يصل اليهم ويذهب في غير منفعة
والى ذلك الاشارة بقوله في رواية أبي داود واستبقوا نبلكم وليس المراد الذنوب التي لا يلبق به الا المطاعنة بالراح والمضاربة
بالسيف كما لا يخفى وفي الحديث الثوري على الرى بالهم وقد قال تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة وفي حديث عقبة
ابن عامر مرثوعا عند مسلم الا ان القوة الرى قالها الثوري (عن عمر رضي الله عنه قال كانت أموال بني النضير) بطن من اليهود
(عما أفاقه على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أي أعاده الله بمعنى صير له فانه كان حقيقه بان يكون له لانه تعالى خلق الناس
لعبادته وخلق ما خلق لهم ليتسولوا به الى طاعته وهو جدير بان يكون للمطيعين منهم من بني النضير (عالم يوجب المسلمون عليه)
بكسر الجيم عالم يملوا في تحصيله (بجذل ولا ركاب) أي ابل والمعنى انهم لم يقاتلوا الاعداء في المبارزة والمساولة بل حصل
ذلك بمنازل عليهم من العرب الذي ألقى الله في قلوبهم من هيبه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم (فكانت) أموال بني النضير
أي معظمها بسبب ذلك (لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة) فالأمر فيها مقوض اليه يضعها حيث شاء فلا تقسم
قصة الغنائم التي قول عليها (وكان) ٣٢٨ صلى الله عليه وآله وسلم (يتنق) منها (على أهله نفقة سنته ثم يجعل ما بقي) منها (في

السلح) الشامل للجن وغيره
من آلات الحرب وبه تحصل
المطابقة بين الحديث والترجمة
حيث قال باب ذكر الجن ومن
يقرن بقرن صاحبه (والكرع)
بضم الكاف الخليل حال كونه
(عدة) بضم العين استعدا
(في سبيل الله) عز وجل وهذا
الحديث أخرجه مسلم في المغازي
وابوداود في المراج والترمذي
في الجهاد والتساق في عشرة
النساء (عن علي رضي الله عنه
قال ما رأيت النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يقدي رجلا بعد سعد
ابن أبي وقاص ولا عمارا بن
وهيب أحد العشرة المبشرة

فرفعههم الى عبد الملك فقال هذا من القضاء الذي ما كنت أراه قال فقضى لنا بكتاب عمر
ابن الخطاب فخص فيه الى الساعة وأثر عمر وعثمان وعلي وزيد وابن مسعود أخرجه أيضا
عبد الرزاق والبيهقي وسعيد بن منصور قوله رباب بكسر الراء المهملة وبعد هاء منناة
تختية وبعد الالف باء موحدة وذكروا صاحب القاموس في مادة المهـ موز قوله عمرو اس
هي قرية بين الرملة وبيت المقدس قوله انهم قالوا الولاء للكبر الخ أراد أحمد بن حنبل
ان مذهب الجمهور يقتضي أن ولاعتقاً أم وأبل بنت معمر يكون لاختوتها دون بنينا
كما هو مذهب الجمهور ذلك في نهاية المجتهد وحديث عمر وفعله يقتضي تقسيم
البنين ثم رده الى الاختوة بعدهم وهو مذهب شريح وجماعة ومجتهم ظاهر خبر عمران
البنين عصبتها ولما كان عمرو بن العاص ليس بعصبة لها رده الى اخوتهم لانهم
عصبتها وفي ذلك دلالة على أن الولاء لا يورث والالكنا عمرو أحق به منهم قال في البحر
مسئلة الاكثر ولا يورث يعني الولاء بل تختص العصبات للخبر العترة والفرقان ولا
يعصب فيه ذكر انني فيخص به ذكورا واولاد المعتق وأخوته اذ قد ثبت ان الاعمام
لا يعصبون اضعفهم والولاء ضعيف فلم يقع فيه تعصيب بحال شريح وطاوس بل يورث
ويعصبون لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كلعمة النسب قلت محصن بالقياس وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث انتهى وعراده بالقياس القياس على عدم تعصيب

(معناه يقول) أي يوم أحد (ارم فداك أبي وأمي) قال ابن الزملكاني الحق ان كلمة التندية نقلت بالعرف عن اللاحام
وضعها وصارت علامة على الرضا فكأنه قال ارم مرضي عندك وزعم المذهب ان هذا ما خص به سعد وعورض بان في
العصبة ان صلى الله عليه وآله وسلم فدى الزبير وجمع له بين أبيه يوم الخندق لكن ظاهر هذا وحديث الباب التعارض وجمع
بينهما باح قال أن يكون على رضى الله عنه لم يطلع على ذلك أو مراده ذلك بقيد يوم أحد وغزوة الأحزاب المفدى فيها الزبير
كانت سنة أربع أو خمس وأحد المفدى فيها سعد كانت سنة ثلاث اتفاقا فوقوع ذلك الزبير كان بعد سعد بالاخلاق كما لا يخفى
وهذا الحديث أخرجه في المغازي ومسلم في القضاة والترمذي في المناقب وابن ماجه في السير (عن أبي امامة) (صدي بن
بجلان الباهلي الصابي) (رضي الله عنه يقول لقد فتح القنوج قوم) من النصارى (ما كانت حلية سيفهم الذهب ولا الفضة
انما كانت حليتهم العلابي) بفتح العين جمع علماء بكسر العين عصب في عنق البعير يشق ثم يشده أسفل جفن السيف وأعلامه
ويجعل في موضع الحلية منه وفسره الاوزاعي بالجلود التي ليست بمذبوغة وقال الداودي هي ضرب من الرصاص ولذلك قرن
بالآلئ وخطا في الفتح ولعله لقول القزاز انه غير معروف وأجيب بان كونه غير معروف عند القزاز لا يستلزم تحطئة القائل به
لا سيما وقد قال الجوهري هو الرصاص أو جينس منه لكن قال في الصابج ان قرانه بالآلئ يشبه أن يكون مائعا من تفسيره

بالرصاص لا مقتضيا ووقع عند ابن ماجه الحديث أبي امامة بذلك سبب وهو دخلنا على أبي امامة فرأى في سبب وفناش. يا من
 حلية فضة فغضب وقال لقد فتح قوم الفتوح قد كره (والآنك) الرصاص وهو واحد لاجمع له (والحديث) ولا يلزم من كون
 حلية سيوفهم ما ذكر عدم جواز غيره فيجوز للرجل تحلية السيف وغيره من آلات الحرب بالفضة كالسيف والرمح والطراف
 الأسهم والدرع والمنطقة. قال الرازي خف يلبس الساق ليس له قدم بل يكون ما بين الركبة والكعبين وكذا الخلف لانه يقيظ
 الكفار وقد كان للصحابه رضي الله عنهم غنية عن ذلك لشدة محبتهم في أنفسهم وقوتهم في إيمانهم ولا يجوز تحلية نبي عما ذكر
 بالذهب قطعا ويجرم على النساء تحلية آلات الحرب بالفضة والذهب جميعا لان في استعمالهن ذلك تشبيها بالرجال وليس لهن
 التشبيه بالرجال كذا قاله الجمهور وفيما حكاه في الروضة وبه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الجهاد (عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي يوم غزوة بدر (وهو في قبة) كالخيمة من بيوت العرب (اللهم اني
 أنشدك) أي أسألك (عهدك) أي بالنصر لرسلك (ووعدك) بأحدى الطائفتين وهزم حزب الشيطان (اللهم ان شئت) هلاك
 المؤمنين (لم تعبد بعد اليوم) وهذا نسلم لامر الله فيما يشاء ان يفعله ٣٢٩ وفيه رد على المعتزلة لقائلين بان الشر غير مراد
 لله تعالى وانما قال ذات لانه علم

انه خاتم النبيين فلو هلك ومن معه
 حينئذ لم يبق أحد من يدعو
 الى الايمان وفيه ان نفوس
 البشر لا يرتفع الخوف عنها
 والاشفاق جملتها واحدة لانه
 صلى الله عليه وآله وسلم كان وعد
 النصر وهو الوعد الذي نشده
 ولذا قال تعالى عن موسى عليه
 السلام حين أتى الصحرة حبالهم
 وعصمهم فاخبر الله تعالى بعد أن
 أعلمه ناصره وانه معهم ما يسبح
 ويرى فاوحى في نفسه خيفة
 موسى (فاخذ أبو بكر) الصديق
 رضي الله عنه (بيده) صلى الله
 عليه وآله وسلم (فقال حسبك)

الاهام لاختواتهم ومعنى كون الولاء لا كبرائه لا تجري فيه قواعد الميراث وانما يختص
 بآلته الكبر من أولاد المعتق أو غيرهم فاذا خلف رجل ولدين وقد كان اعتق عبدا فغاث
 أحد الولدين وخلف ولدا ثم مات المعتق اختص بولائه ابن المعتق دون ابن ابنته وكذلك
 لو اعتق رجل عبدا ثم مات وترك اخوين ثم مات أحدهما وترك ابنا ثم مات المعتق فغيرا
 لاختى المعتق دون ابن أخيه ووجه الاستدلال بما روى عن هؤلاء الصحابة أنهم لم
 لا يخالفون التوريت الا في قينا

• (باب يراث المعتق بعضه) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المكاتب يعتق بقدر ما أدى وبنام
 عليه الحد بقدر ما اعتق منه ويورث بقدر ما اعتق منه رواه النسائي وكذلك أبو داود
 والترمذي وقال حديث حسن وانظروا اذا اصاب المكاتب حد او ميراثا ورث
 بحساب ما اعتق منه والدارقطني مثلهما وزاد اقيم عليه الحد بحساب ما اعتق منه وقال
 أحمد في رواية محمد بن الحكم اذا كان العبد نصفه حرا ونصفه عبدا ورث بقدر الحرية
 كذلك روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث رجال اسناده ثقات كما قال الحافظ
 في الفتح لكنه اختلف في اوصاله ووصله وقد اختلف في حكم المكاتب اذا أدى بعض مال

٤٢ نيل خا يا رسول الله اي بكسينك مناشدتك وقد ألحجت على ربك اي داومت على الدعاء وأبانت وأطمت فيه
 (وهو في الدرع) وهي موضع الترجمة (نخرج) صلى الله عليه وآله وسلم لما علم انه استجيب له لما رجدا أبو بكر في نفسه من القوة
 والطمأنينة (وهو يقول سيهزم الجمع) أي سيفرق شملهم (أولون الدبر) أي الادبار وافراده لارادة الجنس أولان كل واحد يولى
 دبره وعند ابن أبي حاتم عن عكرمة لما نزلت هذه الآية قال عمر أي تجمع بهم أي جمع يغلب فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقب في الدرع وهو يقول سيهزم الجمع ويولون الدبر فعرفت تأويلها يومئذ (بل الساعة موعدهم) أي موعد
 عذابهم الاصل وما يقيق بهم في الدنيا فطلاتهم (والساعة آدهي) أشد ولاهية امر فطيس لا يمدى لدوائه (وامر) مذاقا
 من عذاب الدنيا (وفي رواية وذلك يوم بدر) والحديث أيضا في المغازي والتفسير والنسائي في التفسير (عن أنس رضي
 الله عنه قال رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الرحمن بن عوف) الزهري القريشي (والزبير بن العوام) في لبس قميص
 من حرير من أجل (حكة كانت بهما) قال النووي كغيره والحكمة في لبس الحرير للحكة السايفة من البرودة وتعقب بان الحرير حار
 فانه واجب فيه انه نظا صفة فيه تدفع ما تنشأ عنه الحكة كالحمل وللمسلم رخص له ما في القميص الحرير في السفر من حكة كانت
 بهما ما أوجب كان بهما أخرجه مسلم في اللباس وكذا أبو اود وابن ماجه والنسائي في الزينة وفيه جواز لبس الحرير في الحرب

وفي نسخة الجرب بالحيم والاولى اولى بابواب الجهاد على ما لا يخفى وجعل الطبري جواز في الغزو مستتباً من جواز العكة
فقال ذلك الرخصة في لياحه لسبب الحكمة أي ان من قصده بلبسه دفع ما هو أعظم من أذى الحكمة كدفع سلاح العدو
ونحوه فان ذلك يجوز وقد تبع الترمذي البخاري فقال باب ما جاء في لبس الحرير في الحرب ثم المشهور عن القائلين بالجواز
انه لا يختص بالسفر وعن بعض الشافعية يختص وقال القرطبي الحديث بحجة على من منعه الا أن يذهب الخصومة بالزبير
وعبد الرحمن ولا تصح تلك الدعوى قلت قد جئنا الى ذلك مريضاً الله عنه فروى ابن عباس كرم طريق ابن عون عن ابن سيرين
ان عمر رأى على خالد بن الوليد قميص حرير فقال ما هذا فذكر له قصة عبد الرحمن فقال وانت مثل عبد الرحمن أولئك مثل
نابغ عبد الرحمن ثم أمر من حضر فزقوا رجلاه لان فيه انقطاعاً وقد اختلف السلف في لبسه فنع مالك وأبو حنيفة مطلقاً
وأهل الحديث لم يبلغوها وقال الشافعي وأبو يوسف بالجواز للضرورة وعن ابن الماجشون انه يستحب في الحرب والصلابة
وقال المهلب لبسه في الحرب لأرهاب العدو وهو مثل الرخصة في الاختيار في الحرب اهـ وقد قال صلى الله عليه وآله وسأله النبي
دجانه وهو يتجتر في مشيته انه المشية ٣٣٠ يغضها الا في هذا الموطأ قال القسطلاني وكالحكمة فيما ذكر الحر والبرد

ودفع القمل وسوا ذلك في الحضر
والسفر وقيل يجوز في السفر
دون الحضر لورود الرخصة فيه
والقيم فكانه المداواة (وعنه)
أي عن أنس رضي الله عنه (في
رواية انهما) أي محمد بن
عوف والزبير (شكوا الى النبي
صلى الله عليه وآله) وسلم يعق
القمل) وكان الحكمة نشأت عن
أثر القمل فنسبت العلة الى
السبب او العلة بأحد الرجلين
(فارخص) بهم مزة مة فوجه فراه
ما كنة (لهما في) لبس (الحرير)
قال انس (فأبى الله عليه) ما في
غزاة (عن أم حرام) بنت ملحان
(رضي الله عنها) انها سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله

الكتابة فذهب أبو طالب والمؤيد بالله الى انه اذا سلم شيئا من مال الكتابة صار له حكم
الحرية فيما يتبعه من الاحكام حيا وميتا كالوصية والميراث والحد والارض وفيما
لا يتبعه من كالة وود والرجم والوطء بالمال له حكم العبد وقال أبو حنيفة والشافعي انه
لا يثبت له شيء من الاحكام الا حرار بل حكمه حكم العبد حتى يستكمل الحرية وحكمه
الحفاظ في الفتح عن الجمهور وحكي في البحر عن عمرو بن عباس وزيد بن ثابت وعائشة
وأم سلمة والحسن البصري وسعيد بن المسيب والزهري والثوري والعترة وأبي حنيفة
والشافعي ومالك ان المكاتب لا يعتق حتى يوفى ولو سلم الاكثر واحتجوا بما أخرجه
ابوداود والنسائي والحاكم وصححه من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا
المكاتب قن ما بقي عليه درهم ورواه النسائي وابن حبان من وجه آخر من حديثه بالنظر
ومن كان مكاتباً على مائة درهم فقتلها الا رقية فهو عبيد وروى عن علي ان المكاتب
ذا ادى الشطر عتق ويطلب بالباقي وروى عنه أيضاً انه يعتق منه بقدر ما أدى وعن
ابن مسعود لو كاتبه على مائتين وقيمتهم مائة فادى المائة عتق وعن عطاء اذا ادى ثلاثة
أرباع كتابته عتق وعن شريح اذا ادى ثلثا عتق وما بقي اداءه في الحرية وحديث الباب
يدل على ما قاله المؤيد بالله وأبو طالب ويؤيده ما أخرجه النسائي عن عكرمة عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال يؤذي المكاتب بمحصة ما أدى دية حر وما بقي دية عبد قال

(وسلم يقول أول جيش من أمي يغزو البحر) هو جيش معاوية (قد أوجبوا) لانفسهم المغفرة والرحمة بأعمالهم البهية
الصالحة (قالت قلت يا رسول الله انافهم) قال انت فيهم ثم قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أول جيش من أمي يغزون
مدينة قيصري) ملك الروم يعي في القسطنطينية (مغفور لهم) قالت أم حرام (فقلت أنا فيهم يا رسول الله قال لا) فركبت البحر
زمن معاوية لما غزا قبرس سنة ثمان وعشرين فلما رجعت قويت دابة اتركها فوقع فاندقت عنقه فاهانت وكان أول من غزا
مدينة قيصري يزيد بن معاوية ومعه جماعة من سادات العمالة كابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبي أيوب الانصاري وتوفي بها
سنة اثنتين وخمسين من الهجرة واستبدل به المهلب على ثبوت خلافة يزيد وانه من أهل الجنة لدخوله في عموم قوله مغفور لهم
وأجيب بان هذا جار على طريق الحجة ابني أمية ولا يلزم من دخوله في ذلك العموم أن لا يخرج بدليل خاص اذا خلاص ان قوله
صلى الله عليه وآله وسلم مغفور لهم مشروط بكونه من أهل المغفرة حتى لو ارتدوا واندمن غزاهم بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم
اتفاقاً قاله ابن المنير وقد أطلق بعضهم فيما نقله سعد الدين التقي ان الله عز وجل لا يرضى به والحق ان رضا يزيد لله تعالى الحسين واستبشاره بذلك وادانة أهل بيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بما تواتر من بناء وان كان تقاصيلها آحاداً فقص لا تتوقف في شأنه بل في إيمانه لعنة الله عليه وعلى انصاره

واعوانه اه ومن يمنع يستدل بانه صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن لعن المصلين ومن كان من أهل القبلة واستدل بهذا الحديث على فضل قتال الروم قال في الفتح واختلاف في الروم فالأكثر انهم من ولد عيص بن ابي بن ابراهيم واسم جدتهم فيما قيل روماني وقيل هو ابن ليطابن يونان بن يافث بن نوح (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال) مخاطبا للعاشرين والمراد غيرهم من أمته (تقاتلون اليهود) لان هذا انما يكون اذا نزل عيسى عليه السلام فان المسابن يكونون معه واليهود مع الدجال (حتى يمتحن) أي يختن (احدهم وراء البحر فيقول) أي البحر حقيقة (يا عبد الله هذا يهودي ثوراني فاقتله وفي رواية لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود) الذين يكونون مع الدجال عند نزول عيسى عليه السلام (وذكر باقي الحديث) وهو حتى يقول البحر وراء اليهودي يامسلم هذا يهودي ورائي فاقتله وفيه إشارة الى بقا عديد المسلمين الى أن ينزل عيسى عليه السلام فانه الذي يقاتل الدجال ويساقط اليهود الذين معه (عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك) هم كما قال ابن عبد البر وليا نث وهم اجناس كثيرة اصحاب مدن وحصون ومنهم قوم في رؤس الجبال والبراري ليس لهم عمل سوى الصيد ٢٢١ وبأكلون الرخم والغربان وليس لهم دين ومنهم من يتدين بدين الجحوس وهم الاكثرون ومنهم من يتهود وفيهم من يصرة وحكي في الفتح عن الخطاب انه قال وهم بنو قنطوراء امة كانت لابراهيم وقال كراع هم الدليم وتعقب بانهم جنس من الترك وكذلك الغز وقال وهب ابن منبه هم بنو عسة ياجوج وما جوج السابق ذوالقرنين السد

البيهقي قال ابو عيسى فيما بلغني عنه سألت البخاري عن هذا الحديث فقال روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي قال البيهقي فاختلف عن عكرمة فيه وروى عنه مسدلا ورواه جاد بن زيد واسماعيل بن ابراهيم عن أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسدلا وجعله اسمعيل من قول عكرمة وروى موقوفا عن علي خرج البيهقي من طريق مرفوعا وفي المسئلة مذهب آخر وهو ان المسكاتب يعقوب بنفس الكتابة ويرجع هذا المذهب بان حكم الكتابة حكم البيع لان المسكاتب اشترى نفسه من السيد ويرجع مذهب الجمهور بانه أحوط لان ملك السيد لا يزول الا بعد تسليم ما قدرضى به من المال واذا لم يمكن الجمع بين الحديثين المذكورين فالحديث الذي عساه الجمهور أرجح من حديث الباب وسألت حديث عمرو بن شعيب في باب المسكاتب من كتاب العتق (باب امتناع الارث باختلاف الدين وحكم من أسلم على ميراث قبل أن يقسم) *

(عن ائمة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ورواه الجماعة الاموال والذافي وفي رواية قال بار رسول الله أنزل غدا في دارك بمكة قال وهل ترك لنا عقيل من رباع او دور وكان عقيل ورث ابا طالب هو وطالب ولم يرث جعفر ولا علي شيئا لانهم ما كانوا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين أخرجه وعن عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يتوارث أهل ملتين شيا رواه أحمد

أي يبيض الوجه مشربة بجمرة لغلبة البرد على اجسامهم (ذاف الانوف) جمع اذاف أي فطس الانوف قصارها مع انبطاح وقيل غاظ في الارنية وقيل ليطامن وكل متقارب (كأن وجوههم المجات) أي التروس (المطرقة) أي التي يطرق بعضها على بعض كالعمل المطرقة المحصورة اذا طرق بعضها فوق بعض ولا في ذرا المطرقة بتشديد الراء أي التي البست الاطرقة من الجلود وهي الاغشية تقول طارقت بين التملين أي جعلت احدها على الاخرى (ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومنا هاهم الشعير) والمسلم يلبسون الشعر ويعشون في الشعر قال محمد بن عباد بلغني ان اصحاب بابك كان نعالهم الشعر وبابك بموحدة تين مقدة وحتين وآخره كاف يقال له الخمرى بضم الميم وتشديد الراء المفتوحة وكان من طائفة من الزنادقة استباحوا الهرمات وقامت لهم فتنة كبيرة في أيام المأمون غلبوا على كثير من بلاد الهيم كطبرستان والري الى ان قتل بابك المذكور في أيام المعتصم وكان خروجه في سنة احدى ومائتين أو قبلها وقتله في سنة اثنتين وعشرين كذا في الفتح استدله البخاري على قتال المسلمين مع الترك الذي هو من اشراط الساعة وعند البيهقي ان أمق يسيوقها قوم عزاض الوجوه كأن وجوههم الخنف ثلاث مرات في ليلة واحدة يجريرة العرب قالوا يا بني الله من هم قال الترك والذي نفسي بيده انهم يربطن خيولهم الى سوارى مساجد المسلمين (عن عبد الله بن أبي أوفى) علقمة بن خالد الاسدي (رضي الله عنهم ما قال دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاحزاب

وهذا الحديث أخرجه أيضا في فضل علي ومسلم في الفضائل (عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال قلنا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج في يوم من الأيام (إذا خرج في سفره إلا يوم الخميس) فإن أكثر وجهه في السفر فيه وقد وهم من زعم أن هذا الحديث معلق وفي رواية عنه وكان أحب أن يخرج أي في السفر جهاد أو غيره يوم الخميس (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعث) أي جيش أمير حمزة بن عمرو الأسدي (فقال لنا إن أقيمتم فلانا وفلانا لرجلين من قريش معاهما) صلى الله عليه وآله وسلم (لخرقوهما بالذار) هما هبار بن الأسود ونافع بن عبد عمرو وكاعند ابن بشكوال من طريق ابن لهيعة عن بكير وهبار وبنا بن عبد ريس كافي سيرة ابن هشام ومسنن البزار وهبار ونافع بن قيس ابن أقيط القهري وهو والد عقبة كما حرره البلاذري وهو الذي نخس بن يربب بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهيراهو كانت حاملا فالقت ما في بطنها وكان هو وهبار معه فلذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بأحراقهما (قال أبو هريرة) ثم أتينا صلى الله عليه وآله وسلم (نودعه) وهذا موضع الترجمة وهي التوديع عند السفر (حين أرانا للخروج) لا سفر فيه توديع المسافر للحقيم فتوديع المقيم لله - فابرطريق الأولى وهو أكثر الوقوع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اني كنت أمة مرة لكم أن تحرقوا فلانا وفلانا ولا نأبنا النار وإن النار لا يعذب بها إلا الله) عز وجل خبر

لا توارث بين أهل ملتين قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام يهلبو ولا يهلبى قلنا نقول بعوجبه والارث ممنوع عماروينا قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم نرهم ولا يرثونا قلنا لعله أراد المرتدين جمع بين الاخبار ثم قال مسألة الهادي وأبو يوسف ومحمد ويرث المرتد ورثته المسلمون الشافعي لأبل أبيت المال أبو حنيفة ما كسبه قبل الردة فلورثته المسلمين وبعد هالبيت المال لناقل على عليه السلام المستورد البصري حين ارتد وجعل ميراثه لورثته المسلمين ولم يفصل قالوا لا يرث المسلم الكافر قلنا مخصوص بعمل على قالوا غنم أموال أهل الردة قلنا كان لهم منعة نصاروا حريين اه كلام الجرد قوله صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام يهلبو هو حديث أخرجه أبو داود والحاكم وصححه وأما قوله يرث أهل الكتاب ولا يرثونا فليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما زعم في الجرد بل هو من قول معاوية كما روى ذلك ابن أبي شيبة وقد قال يقول معاوية ومن معه عبد الله بن مغفل ومسرور وسعيد بن المسيب وأبراهيم النخعي ولكنه اجتمعا مصادم لعدم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث المسلم الكافر وما في معناه ومصادم أيضا النص حديث جابر المذكور في الباب واتقريه صلى الله عليه وآله وسلم لما قبله قبل والحاصل أن أحاديث الباب فاضية بأنه لا يرث المسلم من الكافر من غير فرق بين أن يكون حرييا أو ذميا أو مرتدا فلا يقبل التخصيص بالأبدليل وظاهر قوله لا يوارث أهل ملتين أنه لا يرث أهل مله كقربة

لا يعذب بها إلا الله عز وجل خبر بعض النسخ وظاهره التحريم (فان اخذتموها فاقولوها) قاله بعد رأمره بأحراقهما ففيه المنسخ قبل العمل أو قبل القكن من العمل به ولا جهة في قصة العونية بين حيث سئل صلى الله عليه وآله وسلم عنهم بالحديد المحصى لأنها كانت قصاصا أو منسوخة كذا قاله ابن المنير وفيه كراهة قتل مثل البرغوث بالنار (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السمع) الأولى الامر بالاجابة أقوالهم (والطاعة) لا وأمرهم

(حق) واجب وهو شامل لامراء المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبعده ويندرج فيهم الخلفاء والقضاة (مالم يؤمر) أحدكم (بالمعصية) لله تعالى (فاذا أمر) أحدكم (بمعصية فلا تمتع) لهم (والطاعة) إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وانما الطاعة في المعروف والمرادني الحقيقة الشرعية لا الوجودية وهذا الحديث أصل من اصول الدين وقاعدة من قواعد الشرع المبين وتحتنه فروع كثيرة نفيسة جدا وفيه دليل على رد التقليد ومحل البسط في فوائده كتاب الاحكام (عن أبي هريرة رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في الدنيا) (السابعة) في الآخرة وهذا طرف من حديث طويل سبق في الجمعة ومطابقة لما ترجم له هنا غير أنه لكن قال ابن المنير ان معنى يقاتل من ورائه أي من أمامه فاطلاق الرواية على الأمام لانهم وإن تقدموا في الصورة فهم أم آباءهم في الحقيقة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم غيره عليه بصورة الزمان لكن المتقدم عليه ما خوذ عنه انه ان يؤمن به وينصره كآحاد أمته ولذلك ينزل يسمى بنصرته عليه السلام مأموما فهم في الصورة أمامه وفي الحقيقة خلفه فتناسب ذلك قوله يقاتل من ورائه وهذا كآثره في غاية من التكلف والظاهر انه انما ذكره جريا على عادته أن يذكر الشئ كما هو عليه لئلا يظن موضع الدلالة المطلوبة منه وان لم يكن باقية مقصودا (ويقول) صلى الله عليه وآله وسلم (من أطاعني) فيما أمرت به (فقد أطاع الله) لانه في الحقيقة سابع الله (ومن

عصاني نقضه صلى الله عليه وسلم (ومن باع الامير) امير السرية او الامراء طائفتا معا بامر ونهيه (فقد اطاعني ومن يعص الامير فقد عصاني) قيل وسبب قوله ذلك ان قريشا ومن يابهم من العرب لا يعرفون الامارة ولا يطيعون غير رؤسائهم فاعلمهم صلى الله عليه وآله وسلم ان طاعة الامراء حق واجب (وانما الامام) القائم بجهة فوق الانام (جنة) بضم الجيم وتشديد النون اي ستره وقاية يمنع العدو من اذى المسلمين ويحمي بيضة الاسلام (بقاتل) بضم او له مبنيا لله فعول معه الكفار والافارقة (من ورائه) اي امامه فعليه بالوراء عنه كقوله تعالى وكان وراءهم ملك اي امامهم فالمراد المقاتلة للدفع عن الامام سواء كان ذلك من خلفه حقيقة او قدامه فان لم يقاتل من ورائه واي عليه مرجع امر الناس وسطا القوي على الضعيف وضعت الحدود والفرائض (ويتقي به) مبنيا لله فعول فلا يمتد من قاتل عنه انه جاهل ينبغي ان يعتقد انه احق به لانه فتنه وبه قويت همته وفيه اشارة الى صحة تعدد الجهات وان لا يعد من التناقض وان توهم فيه ذلك لان كونه جنة يقتضي ان يتقدم وكونه يقاتل من امامه يقتضي ان يتأخر لجمع بينهما باعتبار بارين وجهتين (فان امر) رعيته (بنقوى الله وعدل) فيهم (فان له بذلك) الامر والعدل (اجرا وان قال بغيره) اي امر ٢٣٤ او حكم بغير نقوى الله وعدله فان عليه منه) وزرا كما ثبتت هذه في بعض طرق

الحديث وحذفت هـ للدلالة مقابلة السابق عليه ومن للتبعيض فيكون المراد ان بعض الوزراء عليه او المراد ان الوبال الحاصل منه عليه لاعلى المأمور وحكى صاحب الفتح انه وقع في رواية ابى زيد المروزي فان عليه من تشديد النون بعدها هاء تانيث قال وهو تصحيف بلاربيب وبالأولى جزم أبوذر (عن ابن عمر) رضي الله عنهما قال رجعتان من الامام المقبل الذي بعد صلح الحديبية اليها (فما اجتمع منا اثنان على الشجرة التي بايعنا فيها) اي ما وافق منا رجلان على هذه الشجرة انها هي

من اهل مكة كقوله اخرى وبه قال الاوزاعي ومالك وأحمد والهادوية وحمل الجمهور على ان المراد باحدى الملتين الاسلام وبالاخرى الكفر ولا يخفى بعد ذلك وفي ميراث المرتد اقوال أخر غير ما سلف والظاهر ما قدمنا

(باب ان القاتل لا يرث وان دية المقتول لجمع رثته من زوجة وغيرها)

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لا يرث القاتل شيئا ورواه أبو داود * وعن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس لقاتل ميراث ورواه مالك في الموطأ واحمد وابن ماجه * وعن سعيد بن المسيب ان عمر قال الدية لهماق له لا يرث المرأة من يذبحها حتى أحس به الضحك بن سفيان السكاكي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى ان اورث امرأته اشيم الضبابي من دية زوجته رواه أحمد وابوداود والترمذي وصححه ورواه مالك من رواية ابن شهاب عن عمر وزاد قال ابن شهاب وكان قتله ام اشيم خطاه * وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان العقل ميراث بن ورثة القتل على فرائضهم رواه الخمسة لا الترمذي * وعن قررة بن دهمس قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم انا وحمي فقاتل ياربول الله عنده مذبة أي فمرة يعظمنها وكان قتل في الجاهلية فقال اعطه دية

التي وقعت المباينة فحتم بل خفي مكانها واشتبهت عليهم ثلاث يصح لبيها اقتسام لما وقع فحتم من الظاهر بل بقيت لها اية أمن من تعظيم الجهال لها حتى ربما ينضو بهم الى اعتقاد انهم انضروا وتنفع فكان في اخذنا ما رجة والى ذلك اشار ابن عمر بقوله (كانت رجة من الله فقبل له) القاتل جويرة (على اي شيء بايعهم على الموت قال لا بايعهم على الصبر) أي على الثبات وعدم الفرار سواء انضى بهم ذلك الى الموت ام لا (عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال لما كان زمن الحرة) بفتح الحاء وتشديد الراء اي زمن وقعة الحرة وهي حرة زهرة او واقم بالمدينة في زمن يزيد بن معاوية سنة ثلاث وستين وسبعمائة رضى الله بن حنظلة وغيره من اهل المدينة وفدوا الى يزيد بن معاوية فقرأوا منه ما لا يصلح فرجعوا الى المدينة فغلبوه وبايعوه واعيد الله بن الزبير رضى الله عنه ما قد رسل يزيد بن مسلم بن عتبة فوقع باهل المدينة وقعة عظيمة قتل من وجوه الناس انا وسبعمائة رضى من اخلاط الناس عشرة آلاف سوى السامو الصبيان (أثناء آت فقال له ابن حنظلة) هو عبد الله بن أبي عامر الذي يعرف ابوه بغسيل الملايكة وكان أميراً على الانصار (يا بايع الناس على الموت فقال) عبد الله بن زيد (لا بايع على هذا) أحدا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والفرق انه صلى الله عليه وآله وسلم يستحق على كل مسلم أن يقدمه بنفسه بخلاف غيره وهل يجوز لاحد ان يستمدح عن أحد انصه وقايتة أو يكون ذلك من القاء اليد الى التهلكة ترد فيه ابن المنير قال لا خلاف انه

لا يؤثر أحد أحدًا ينسب له لو كان في محنة ومع أحدهما قوت نفسه خاصة قاله في المصابيح وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي وكذا مسلم (عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بيعة الرضوان بالحديبية تحت الشجرة (ثم عدت إلى ظل الشجرة) المهودة (فلما خف الناس قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا ابن الأكوع لا تبائع قال) قات قد بايعت يا رسول الله قال (و) بايع (أيضا) مرة أخرى (فبايعته الثانية) وانما بايعه مرة ثانية لأنه كان نجسا عابدا لا لنفسه فأكد عليه العقد احتياطا حتى يكون بذله لنفسه عن رضاهما كد وفيه دليل على أن إعادة لفظ النكاح وغيره ليس فسخا للعقد الأول خلافا لبعض الشافعية قاله ابن المنير (فقيل له) القتل يزيد بن أبي عبيد بن أبي مسلم وهي كنية سلمة (على أي شيء كنتم تبائعون يومئذ قال) كتابايع (على الموت) أي على أن لا تنفروا ولم تتما في هذا الحديث الثلاثي التصديت والعنينة وأخرجه البخاري أيضا في المغازي والترمذي والنسائي في السيرة (عن مجاشع) بن مسعود السلي قتل يوم الجمل (رضي الله عنه قال أنبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد الفتح (أنا وأخي) مجاهد بن مسعود (فقلت) يا رسول الله بايعنا على الهجرة فقتل) صلى الله عليه وآله وسلم (مضت الهجرة) أي حكمها (لا الهما) ٢٢٥ الذين هاجر وأقبل الفتح فلا هجرة بعده ولكن جهادونية (فقلت) يا رسول الله

أيها فقلت هل لامي فيها حق قال نعم وكانت دية مائة من الإبل روى البخاري في تاريخه حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا النسائي وأعله والدارقطني وقوام ابن عباس البكر وحديث عمر أخرجه أيضا الشافعي وعبد الرزاق والبيهقي وهو منقطع قال البيهقي ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا قال الحافظ وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عن عمرو وقال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه آخر عن عماريضا وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني باللفظ لا يرث القاتل شيئا وفي أسناده كثير بن مسلم وهو ضعيف وعن ابن عباس أيضا حديث آخر عند البيهقي باللفظ من قتل قتيلا فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وفي لفظ وإن كان والده أو ولده وفي أسناده عمرو بن بريق وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه باللفظ القاتل لا يرث وفي أسناده اسحق بن عبيد الله بن أبي فروة تركه أحمد وغيره وأخرجه النسائي في السنن الكبرى وقال اسحق مترولا وعن عمرو بن شعيب بن أبي كثير الانجعي عند الطبراني في قصة واه قتل امرأته خطأ فقال صلى الله عليه وآله وسلم اعلموا ولا ترثوها وعن عدي الجذامي نحوه أخرجه الخطابي وحديث سعيد بن المسيب أخرجه أيضا النسائي وقال الترمذي حسن صحيح زاد أبو داود بعد قوله من دية زوج بها فراجع عمرو في رواية وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على الأعراب وحديث عمرو بن شعيب هو وحديث

سنة مأثورة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاختلاف (عن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه قال لقد أتاني اليوم رجل قال في الفتح لم أقف على اسمه (فقلت) عن امرأته ما أدري ما أردت فقلت أرايت رجلا مؤدبا أي قويا من أودى الرجل قويا وقيل مؤدبا كامل الاداة أي السلاح ومنه عليه أداة الحرب وأداة كل شيء آتاه وما يحتاج إليه وقال الضمر المؤدى القادر على السفر وقيل المتبني الممد لذلك أداته والمعنى في أخير في فقيه أمر أن اطلاق الرؤية وأرادته لاخبار وأطلق الاستفهام وأرادته الأمر كأنه قال أخبرني عن أمر هذا الرجل (نسيطا) من النشاط وهو الذي يشط لعمله (يخرج) أي الرجل (مع امرأتها في المغازي) فيه التفات والافتكان يقول مع امرأته ليوافق رجلا لا وضبط الحافظ ابن حجر يخرج بالنون قال وكذا في الرواية ثم قال أو المراد به رجلا أحسننا وهو محذوف الصفة أي رجلا منا وفيه حينئذ التفات (فيه زم علينا) الامير أي يشد علينا (في أشباه لا نخصها) أي لا نطيقها وهو طابق لمافهمه البخاري فترجم به أولا ندرى اطاعة هي أم معصية أوجب على هذا الرجل طاعة الامير أم لا وهذا موافق لقول ابن مسعود فاذا أشك في نفسه شيء الخ كما سياتي قال ابن مسعود (فقلت له) أي الرجل (والله ما أدري ما أقول لك) سبب توقفه أن الامام إذا عين طائفة للجهاد أو لغيره من المهمات تعينوا وصاد ذلك فرض عين عليهم فلما استفتى أحد منهم وادعى أنه كافه ما لا طاعة له به بالشهم أي أشكك القضا حينئذ

لأننا قلنا بوجوب طاعة الامام عارضنا فساد الزمان وان قلنا بجواز الامتناع فقد يفضي ذلك الى الفتنة فالاصواب التوقف لكن الظاهر ان ابن مسعود بعد ان توقف اقامه بوجوب الطاعة بشرط أن يكون المأمور به موافقا للتقوى كما علم ذلك من قوله (الا انا كالمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعسى ان لا يعزم علينا في أمر الامرة) ذلك لاصحة الاستئذان لما أوجبه الرسول (حتى تفعله) غاية لقوله لا يعزم أو للعزم الذي يتعلق به المستثنى وهو صرة (وان أحدكم ان يزال بخير ما اتقى الله عز وجل (واذا شك في نفسه شيء) مما تردد فيه انه يجازي أم لا وهو من باب القلب اي شك نفسه في شيء او ضمن شك معنى لصق (سأل) الشاك (رجلا) عالما (فشفا منه) بان ازال مرض ترددده عنه باجابه له بالحق فلا يقدم المرة على ما يشك فيه حتى يسأل عنه من عنده علم (واوشك) أي كاد (أن لا تجده) في الدنيا لذهاب العصابة رضى الله عنهم فتقدموا من يفتي بالحق وبشيء القلوب عن الشبه والشكوك (والذي لا اله الا هو ما أذكر ما غير) اي بقى ارضى قال ابن الجوزي هو بالاضحى هنا أشبهه (من الدنيا الا كالغيب) الماء المتقع في الموضع الماطن قال القزازهو الغدير يكون في ظل فيبرد ماؤه ويروق وقيل هو ما يحتقره السيل في الارض المنخفضة ٢٣٦ فيصير مثل الاخذ وديبق المسافيه فيه صفقه الریح فيصير صافيا باردا وقيل هو نقرة في صخرة بقى فيها الماء

طويل ساقه أبو داود بطوله في باب ديات الاعضاء وفي اسناده محمد بن راشد الحمصي في المكحول وقد اختلف فيه فتكلم فيه غير واحد ووثقه غير واحد حديث قره بن دعوص يشهد له حديث الضحالة المذكور وحديث عمرو بن شعيب قول لا يرث القاتل شيئا استدله به من قال بان القاتل لا يرث سواء كان القاتل عدوا أو خطأ واليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر أهل العلم قالوا لا يرث من المال ولا من الدية وقال مالك والنخعي والهادوية ان قاتل الخطا يرث من المال دون الدية ولا يخفى أن التخصيص لا يقبل الابدليل وحديث عمر بن شبة بن أبي كثير الاشجعي نص في محل النزاع فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ولا ترثها وكذلك حديث عدى الجذامي الذي أشرنا اليه ولفظه في سنتي اليه في ان عديا كانت له امرأتان اقتلتا فمضى احداهما فماتت فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتاه فذكر له ذلك فقال له اعقلها ولا ترثها وأخرج البيهقي أيضا ان رجلا رمى بجرج فاصاب امه فماتت من ذلك فاراد نصيبه من ميراثها فقال له اخوته لاحق لك فارتفعوا الي على رضى الله عنه فقال له حقل من ميراثها الجرج وغرمه الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا وأخرج أيضا عن جابر بن زيد أنه قال أجمار جل قتل رجلا أو امرأة عمد أو خطأ فلا ميراث له منهم أو إيسا امرأة قتلت رجلا أو امرأة عمد أو خطأ فلا ميراث لها منهم ما وقال قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلى وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين

كذلك (شرب صفوه وبقى كدره) شبهه ما مضى من الدنيا بما شرب من صفوه وما بقى منها بما بقى من كدره قال في القمع واذا كان هذا في زمان ابن سعود وقدمات هو قبل مقتل عثمان رضى الله عنه ووجود تلك الفتق العظيمة فبماذا يكون اعتقاده فيما جاء بعد ذلك ثم بعد ذلك وهم جرا وفي هذا الحديث انهم كانوا يعتقدون وجوب طاعة الامام (عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض آياته) اي غزواته (التي اتى فيها العدو أو الحرب والافظ يحتملها

(انتظر حتى مالت الشمس) اي زالت (ثم قام في الناس) خطيبا (قال أيها الناس لا تقنوا لقاء العدو) لان وقد المر لا يعلم ما يؤول اليه الامر ويؤيده قوله (وسلوا الله العافية) اي من هذه المخذورات المتضمنة لقاء العدو ثم أمرنا بالصبر عند وقوع الحقيقة فقال (فاذا قيمقوهم فاصبروا) فان التصبر مع الصبر (واعلموا ان الجنة تحت ظلال السيوف) أي السبب الموصل الى الجنة عند الضرب بالسيف في سبيل الله وهو من الجهاد الباطني لان ظل الشيء لما كان ملازما له وكان قواب الجهاد الجنة كان ظلال السيوف المشهورة في الجهاد تحتمل الجنة أي ملازمها استحقاق ذلك ومثله الجنة تحت اقدام الامهات أو هو كناية عن الخوض على مقاربة العدو واستعمال السيوف والاجتماع حين الزحف حتى تمير السيوف تظل المقاتلين قال ابن الجوزي اذا تدانى الخصمان صار كل منهما تحت ظل صاحبه لحرصه على رفعة عليه ولا يكون ذلك الا عند التهام القتال (ثم قال اللهم منزل الكتاب) اي القرآن الموعود دفته بالنصر على الكفار قال تعالى فاتلوهم بعضهم الله بايديكم ويخزهم وينصركم عليهم والمراد الجنس فيشمل سائر الكتب المنزلة على الانبياء فيكون المراد ندوة الطلاب للنصر كنصرة هذا الكتاب بخذلان من يكفر به ويجمده (الى آخره وقد تقدم باقي الدعاء) وهو ويجري السحاب وهازم الاحزاب اهزمهم وانصرنا عليهم وقد وقع هذا الصنيع اتفاقا من غير قصد وترجم البخاري لهذا الحديث بقوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس ٨ لان رياح النصر تهب حيفة ذعابا وتتمكن من القتال بتبريد

حدة السلاح وزيادة النشاط لان الزوال وقت هبوب الصبا التي اختص صلى الله عليه وآله وسلم بالنصر به والمطابقة واضحة في قوله حتى مات الشمس (عن يعلى بن أمية رضى الله عنه قال استأجرت أجيرا) لم يسم وفي رواية أبي داود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الغزو وناشخ لم يرسى خادم فالتفت أجيرا يكتنني وأجرى لهم من فوجدت رجلا فلما دنا الرحيل أناني فقتل ما أدري ما السهمان فسمي شيئا كان السهم ولم يكن فسميت له ثلاثة دنانير (فقاتل) الاجير (رجلا) هو يعلى بن أمية بنفسه (فعض احدهما الآخر) في مسلم ان العاض هو يعلى بن أمية (فانتزع) العضوض (يده من فيه) اي من في العاض (ونزع ثنيته) واحدة الثنايا من الاسنان (فألق) العاض الذي نزع ثنيته (النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاهدرها) اي أسقطها (فقال أيدفع يده اليك فمضها) من القضم وهو الاكل باطراف الاسنان يقال قضم الدابة بالكسر تقضم بالقض (كما يقضم الفحل) بالحاء المهملة والعرض منه قوله فاستأجرت أجيرا وفيه جواز أخذ الاجير في الغزو قال الحسن وابن سيرين يقسم للاجير من المغنم وخصه الشافعية بالاجير غير الجهاد كسباسة الدواب وحفظ الامتعة ونحوهما مع القتال لانه شهد الواقعة وتبين بقتاله انه لم يتصد بخروجه محض غير الجهاد بخلاف ما اذالم ٣٣٧ يقاتل ومحل ذلك في أجير وردت الاجارة على عينه فان وردت على ذمته اعطى وان لم يقاتل سواء تعلقت بدمه عينة ام لا اما الاجير للجهاد فان كان ذميا لاله الاجرة دون السهم والرضخ اذ لم يحضر مجاهدا لا عراضه عنه بالاجارة او مسلما فلا اجرة له لبطان اجارته لانه يحضور الصف يتعين عليه وهل يستحق السهم فيه وجهان

وقد ساق البيهقي في الباب آثار عن عمرو بن عباس وغيرهما تنبذ كاهه انه لاميراث للقاتل مطلما قوله أشيم بفتح الهززة وسكون الشير المججمة وفتح الياء المتناة من تحت قوله من دية زوجها فيه دليل على ان الزوجة ترث من دية زوجها كما ترث من ماله وكذلك يدل على ذلك حديث عمرو بن شعيب المذكور لعموم قوله فيه بين ورثة القتل والزوجة من جملتهم وكذلك قوله في حديث قرعة المذكور هل لاي فيها حق قال نعم

(باب في ان الانبياء لا يورثون)

(عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة) وعن عمر انه قال لعثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد وعلي والعباس انشدكم الله الذي بادنه تقوم السماء والارض تعملون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة قالوا نعم وعن عائشة ان ابا رباح انبي صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي اردن ان يبعث عثمان الى أبي بكر يسأله ميراثهم فقالت عائشة اليس قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نورث ما تركناه صدقة وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقسم ورتي دينار ما تركت بكم بعد صدقة نسائي وموتة عاملي فهو صدقة متفق عليهن وفي لفظ لاجد لا تقسم ورتي دينار اولادهم * وعن

٤٣ نيل خا قوم على الغزو لم يسهم لهم سوى الاجرة واخذ عطية بن قيس الكلاعي الحصى الكمشي المتوفى سنة عشر ومائة فرس على النصف مما يخص غيرهما من الكراع وقت القصة فبلغ سهم الفرس اربعمائة دينار فاخذ ما تمين واعطى صاحبه النصف ما تمين وقد وافقه على ذلك الاوزاعي واجد خلافا للاثمة الثلاثة والحاصل ان للاجير للغزو حالين اما ان يكون استؤجر للخدمة او استؤجر لقتال فالاول قال الاوزاعي واجدوا بحق لا يسهم له وقال الاكثر يسهم له لحديث سلمة كنت أجيرا للطلمة اسوس فرسه اخرجته مسلم وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسهم له وقال الثوري لا يسهم للاجير الا ان يقاتل كذا في الفتح وغيره واستنبط البخاري من هذا الحديث جواز استئجار الحرفي للجهاد وقد خاطب الله تعالى المؤمنين بقوله الكريم واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة الاية فدخل الاجير في هذا الخطاب (عن العباس) ابن عبد المطلب (رضي الله عنه انه قال للزبير) بن العوام رضى الله عنه (ههنا) أي بالجنون (أمرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ان تر كز الراية) وتعامه قال نعم وفيه ان الراية لا تركز الا باذن الامام لانها علامة عليه وعلى مكانه فلا ينبغي أن يتصرف فيها الا باذنه وأمره واللواء الراية وهي العلم أيضا وهي غير هاهي توب يجعل في طرف الرمح ويحلي كهيئة نصفه في الرياح والغلم بعد قدأ وهو دونها وهو العلم الضخم وعلى التفرقة قوم كالتمذي ويؤيده حديث ابن عباس المروي عنده وعند

أحمد كانت راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوداء ولو أوما يبيض ومثله عند الطبراني عن يزيد بن عدي عن
 أبي هريرة وزاد في كتابه لا اله الا الله محمد رسول الله وهو ظاهر في التفسير الذي صرح به غير واحد من أهل اللغة
 ترا فيه من الفرق بين ما عرفية وقد كانت الراية عسكها رئيس الجيش ثم صارت تحمل على رأسه وأما العلم فعلامته
 لمحل الامر بدور مع حمت داروكان اسم رايته صلى الله عليه وآله وسلم اعقاب وقال أبو بكر بن العربي اللواء غير الراية فاللواء
 ما يرفع في طرف الرمح ويلوى عليه والراية ما يعقد فيه ويترك حتى يصفقه الرياح وقبل اللواء دون الراية وقيل اللواء العلم
 الضخم والراية يتولاها صاحب الحرب وجنح الترمذي الى التسمية فترجم الاولوية وأورد فيه حديث جابر ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم دخل مكة ولو أوما يبيض ثم ترجم بالرايات وأورد حديث البزار ان راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كانت سوداء مربعة من غره وروى أبو داود كانت رايته صلى الله عليه وآله وسلم صفراء ويجمع بينهما باختلاف الاوقات وروى
 أبو يعلى عن أنس رفعه ان الله عز وجل أكرم أمي بالاولوية وسنده ضعيف ولا يابى الشيخ من حديث ابن عباس كان مكة وبا
 على رايته لا اله الا الله محمد رسول الله وسنده واه ٣٣٨ (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

أبي هريرة ان فاطمة رضي الله عنها قالت لابي بكر من يرثك اذا مت قال ولدي وأهلي
 قالت فما لنا لثرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم يقول ان النبي لا يرث ولكن اعول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يعول وانفق على من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينفق رواه أحمد والترمذي
 وصححه قوله لا نورث بالذنون وهو الذي توارده عليه أهل الحديث في القديم والحديث
 كما قال الحافظ في التلخيص ومات ترك في موضع الرفع بالابتداء وصدقة خيرة وقد زعم بعض
 الرافضة ان لا نورث بالياء التحتانية وصدقة بالنصب على الحال ومات تركه في محل رفع على
 النسيابة والتقدير لا يرث الذي تركه حال كونه صدقة وهذا خلاف ما جاءت به
 الرواية ونقله الحافظ وما ذلك باول تحرير من أهل تلك التحلة ويوضح بطلانه ما في
 حديث أبي هريرة المذكور في الباب بلفظ فهو صدقة وقوله لا تنقسم ورثتي دينار وقوله
 ان النبي لا يرث وما ينادى على بطلانه أيضا ان أبا بكر احتج بهذا الكلام على فاطمة
 رضي الله عنها فيما القسمة منه من الذي خلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 الاراضي وهو ما من أفصح الفصحاء واعلمهم من بدلولات الاقفاط فلو كان اللفظ كما تفرقه
 الروافض لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة ولا كان جوابه مطابقا لسؤاله اقول أنه قد سلك
 الله أي اسألكم رافعاته بدني أي صوتي وقد قدمنا الكلام على هذا الترتيب

(وسلم قال بعثت بجوامع الكلام)
 من اضافته الصفة الى الموصوف
 وهي الكلمة الموصولة لفظا
 المسموعة معني وهذا شامل للقرآن
 والسنة فقد كان صلى الله عليه
 وآله وسلم يتكلم بالمعاني الكثيرة
 في الاقفاط القلبية (وانصرت)
 على الاعداء (بالرعب) أي
 الخوف زاد في رواية في التميم
 مسيرة شهر ولطبراني من حديث
 السائب بن يزيد شهر امامي
 وشهر اخني ولا تنافي بينه وبين
 حديث جابر على ما لا يخفى ووقع
 في الطبراني أيضا من حديث أبي
 أمامة شهر أو شهرين قال في
 الفتح ونظير ان الحكمة في
 الاقتصا على الشهر انه لم يكن

ومعناه
 بينه وبين الممالك الكبار التي حوله أكثر من ذلك كالشام والعراق واليمن ومصر وليس بين
 المدينة النبوية للواحدة منها الا شهر فمادونه وليس المراد بالخصوصية مجرد حصول الرعب بل هو ما ينشأ عنه من
 الظفر بالعدو (فبيننا انا نائم أو تيت منافع خزان الارض) لخزان كسرى وقصر ونحوهما أو معادن الارض التي منها
 الذهب والفضة وقال في الشئ المراد به ما يفتح لامتة من بعدهم من القنوح (فوضت في يدي) كناية عن وعده له بما ذكر
 انه يعطيه اتمته وكذا وقع ففتح لامتة مما لك كثيرة فغنموا أو الهوا واستباحوا خزائن ملوكها وقد حل بعضهم ذلك على ظاهره
 فقال هي خزائن أجنام أرزاق العالم ليخرج له من يده ما يطلبونه لذواتهم فكل ما ظهر من رزق العالم فان الاسم الالهى
 لا يعطيه الا عن محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي يده المنافع كما اختص تعالى بفتح الغيب فلا يعلمها الا هو وأعطى هذا
 السيد الكريم منزلة الاختصاص باعطائهم منافع الخزان اه ما في القسطاني وعندى ان الاول أظهر وأرجح والثاني
 أبعد وقد ذكر السبكي في تاريخ الخلفاء ما فتح من المدائن والبلاد في مشارق الارض ومغاربها على أيدي ملوك الاسلام
 على التدريج وما حصل له من الخزان والاموال وما بلغ اليه ملكهم (قال أبو هريرة) رضي الله عنه (وقد ذهب رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنتم تنفذونها) أي تبتزجونها أي الاموال من مواضعها يسير الى انه صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم ذهب ولم يزل منها شيا وهذا يؤيد التاويل الاول ويرجح **﴿عنه﴾** (عن اسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت صنعت سفر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يضم السنين وسكون الفاء طعام يتخذ بالمسافر وأكثر ما يحمل في جلد مستدير فنقل اسم الطعام الى الجلد وسمي به كما سميت المزاورة (في بيت أبي بكر رضي الله عنه) حين أراد ان يهاجر) بن مكة (الى المدينة قالت) أسماء (فلم تجد لسفرة ولا لسقائه) طرق المأمن الجلد (من تربطها به) وهذا موضع الترجمة لانه يدل على جد في الزاد لاجل السفر وانه ليس منافيا للتاويل لكنه استشكل لكونه لم يكن سفر غزوا وأجيب بالقياس عليه (فقلت لابي بكر والله ما أجده شيئا أربط به الانطاق) بكسر النون ما تشبه المرأة وسطها البرقع به توجب امن الارض عند المهنة أو ازار فيه تركه أو توب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بجبل ثم ترسل الاعلى الى الاسفل (قال) لها أبو بكر (فشقيه باثنين فاربطيه) وللاصلي فاربطي (بواحد السقاء وبالاخر السفر ففعلت فلذلك سميت) أي أسماء (ذات النطاقين) وقبل لانها كانت تجعل نطاقا على نطاق أو كان لها نطاقان فلبس أحدهما وتجهل في الاخر لزادوا المحفوظ الاول **﴿عنه﴾** (عن اسماء بنت زيد رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركب على حمار على كاف) ٢٣٩ بكسر الهمزة ويقال وكاف بالواو وهو ما

ومعناه قوله وهو وثنة عاملى اختلاف في المراد به فتيل هو الخليفة بعده قال الحافظ وهذا هو المعتمد وقيل يريد بذلك العامل على التخذ لوجه جزم الطبري وابن بطال وأبعد من قال المراد به ما له حانق بقره وقال ابن دحية في الناصب المراد به امه خادمه رقيق العامل على الصدقة وقيل العامل فيها كلاب يرويه بقوله دينار بالادنى على الاعلى وظاهر الاحاديث المذكورة في الباب ان الانبياء لا يورثون وان جميع متركهم من الاموال صدقة ولا يعارض ذلك قوله تعالى وورث سليمان داود وفان المراد بلورثه المذكورة ورثته العلم لا المال كما صرح بذلك جماعة من أئمة التفسير وفداه تشكيك ما رقع في الباب عن عمر انه قال لعثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد وعلى والعباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة فقالوا نعم ووجه الاستشكال ان أصل النص صريح في ان العباس وعلماء بيته صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث فان كان اسماء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يطلب بيته من أبي بكر وان كانا معا معهما من أبي بكر أو في زمنه بحيث افادتهما هما العلم بذلك فكيف يطلب بيته بعد ذلك من عمر وأجيب بحمل ذلك على انهما ما اعتقدا ان عموم لا نورث مخصوص بيهض ما يتخلشه دون بعض ولذلك نسب عمر الى علي وعباس انهما ما كانا يعتقدا ان ظلم من حالهما كما وقع في صحيح البخاري وغيره وأما من خصمتهما ما بعد ذلك عند عمر فنقل اسمعيل القاضي فيمارواه الدارقطني

يشد على الحمار كالمرج للفرس (عليه) أي على الا كاف (قطعة) دينار مخمل (وأردف اسماء) بن زيد (وراه) رفيه جو زلردف على الحمار وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في اللباس وفي التنسيير والادب والاستئذان والطب ومسلم في المغزى والمناسق في الطب **﴿عنه﴾** (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقبل يوم النسخ في رمضان سنة ثمان من الهجرة (من أعلى مكة على راحلته) حل كونه (مردفا اسماء بن زيد) خادمه وهذا موضع الترجمة ويلحق الارتداد على الراحلة

بالارتداد على الحمار ثم هو عليه أقوى في التواضع (وعنه بلال) مؤذنه (ومعه عثمان بن طلحة) بن أبي طلحة بن عبد العزى كونه (من الحجة) أي حجة الكعبة وسدنتها الذين يدهم مفتاحها (حتى أناخ) صلى الله عليه وآله وسلم راحلته (في المسجد الحرام) فامرهم ان يأتي بمفتاح البيت) لعتيق فأتى به من عند أمه سلافة يضم السنين المهيمنة (فتفتح) صلى الله عليه وآله وسلم له الكعبة (ودخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبقي الحديث قد تقدم) مع ترجمه في محله فراجع **﴿عنه﴾** أي عن ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبى أن يسافر باقرآن الى أرض العدو خوفا من الاسمائه قال القسطلاني فالله سبى عن السفر باقرآن انما المراد به السفر بالمصحف خشية ان يناله لعدو ولا السفر بالقرآن نفسه لان القرآن المنزل لا يمكن السفر به فدل على ان المراد به المصحف المكتوب فيه القرآن اه وقد سافر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن واسمعه يدل به على منع بيع المصحف من الكافر لوجود العلة وهي التمكن من الاسمائه به ولا خلاف في تحريم ذلك وانما وقع الخلاف هل يصح لو وقع ويؤمر بالتمسكه أم لا وكذا كتب فقه فيها آثار السلف بل قال السبكي الحسن أن يقال كتب علم وان خات عن الآثار عظيم العلم الشرعي قال ولله الشرح تاج الدين وقوله تعظيما للعلم الشرعي بغيره بدجوان بيع الكافر كتب يوم غير شريعة ويغني المنع من بيع

ما يتعلق منها بالشرع ككتب النحو واللغة اه وأما كتابته صلى الله عليه وآله وسلم إلى هرقل فاجمع بينه وبينه ابان المراد بالنهي حمل المجموع أو المميز والمكتوب لهرقل انما هو في ضمن كلام آخر غير القرآن قال ابن عبد البر اجمع الفقهاء على ان لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر الصغير الخوف عليه واختلفوا في الكبير المأمون عليه ففتح مالك مطلقا وفصل أبو حنيفة وأدار الشافعي الكراهة مع الخوف وجودا وعدما وقال بعضهم كلما ملكية قال في الفتح واستدل به أيضا على منع تعليم الكافر القرآن ففتح مالك مطلقا وأجاز الحنفية مطلقا وعن الشافعي قولان وفصل بعض المالكية بين القليل لأجل مصلحة قيام الحجة عليهم فاجازوه بين الكثير فنهى ويؤيده قصة هرقل حيث كتب اليه صلى الله عليه وآله وسلم ببعض الآيات وقد نقل النووي الاتفاق على جواز الكتابة اليهم بمثل ذلك (عن أبي موسى رضى الله عنه قال كُتِبَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتابا إذا أشرفنا) أي اطلعنا (على وادهلنا وكبرنا) قد ارتفعت أصواتنا (جعله فعلمية حالية) فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها الناس اربعوا بكسر الهمزة وفتح الموحدة أي ارفعوا وانظروا وامسكوا عن الجهر وقتوا عنه (على أنفسكم) أي اعطوا واعلموا بالرفق بها ٣٤٠ والكذب عن الشدة فانكم لا تدعون اسم ولا غائبنا انه معكم انه سميع في

من طريقه لم يكن في الميراث انما تازعا في ولاية الصدقة وفي مصرفها كيف تصرف كذا قال ابن كثير في رواية النسائي وعمر بن شبة من طريق أبي الجعثري ما يدل على انه ما أراد ان يقسم بينهما على سبيل الميراث ولفظه في آخره ثم جعثنى الآن تحتصم يقول هذا اريد نصيبى من ابن اخى ويقول هذا اريد نصيبى من امرأتى والله لا أقضى بينهما الا بذلك أى الاجماع ثم من تسليمها لهما على سبيل الولاية وكذا وقع عند النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن مالك بن أنس نحوه وفي السنن لابن داود وغيره أراد ان عمر يقسمها بينهما المنذر **كل** منهما بنظر ما يتولاه فامتنع عمر من ذلك وأراد ان لا يقع عليها اسم القسمة ولذلك قسم على ذلك وعلى هذا اقتصر أكثر شراح الحديث واستحسنوه رفيع من النظر ما تقدم واجب من ذلك جزم ابن الجوزى ثم الشيخ محي الدين بان عليا وعباسا لم يطلبوا من عمر الا ذلك مع ان السابق في صحيح البخارى ضرب في انهما جازا أمرتين في طلب شئ واحد لكن العذر لابن الجوزى والنووى انهما شرحا للفظ الوارد في مسلم دون اللفظ الوارد في البخارى وأما ما ثبت في الصحيح من قول عمر جعثنى يا عباس تسألنى نصيبك من ابن أخيك فانما عبر بذلك لبيان قسمة الميراث كيف يقسم بينهما لو كان هناك ميراث لانه أراد الغرض منه ما به هذا الكلام مرزا الامامى عن ابن شهاب عن عمر بن شبة ما نقله فاصح ما مر كما والالم يرجع والله اليك قوله ولكن أعول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله

مقابله اسم (قريب) في مقابلة غائبا زاد في غير رواية أبي ذر تارك اسمه وتعالى جده قال الطبري وفيه كراهة رفع الصوت بالدعاء والذكر وبه قال عامة السلف من الصحابة والتابعين وموضع الترجمة من معنى الحديث لان حاصل المعنى فيه انه صلى الله عليه وآله وسلم كره رفع الصوت بالدعاء والذكر في الفتح وتصرف البخارى يقتضى ان ذلك خاص بالتكبير عند القتال وارتفاع الصوت في غيره فقد تقدم في كتاب الصلاة من حديث ابن عباس ان رفع الصوت بالذكر كان على العهد النبوى اذا انصرفوا

من المكتوبة اه (عن جابر بن عبد الله الانصاري رضى الله عنه ما قال كما اذا صعدنا) أي اذا طلعنا موضعا عاليا كجبل أو تل (كبرنا) استشعارا لكبرياء الله تعالى عند ما يتبع البصر على الامكنة العالية لان الارتفاع محبوب للنفوس الساقية من استشعار انه أكبر من كل شئ (واذا نزلنا) الى مكان منخفض كواد (سبحنا) أى استنباطا من قصة يونس وتسبيحه في بطن الحوت لتجربته بطن الاودية كتحجى يونس بالتسبيح من بطن الحوت وقيل مناسبة التسبيح في الاماكن المنخفضة من جهة ان التسبيح هو التنزيه فناسب تنزيه الله عز وجل عن صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الاماكن المرتفعة ولا يلزم من كون جهتي العلو والنزل محالين على الله أن لا يوصف بالعلو والنزل وصفه بالعلو من جهة المعنى والاستحسان كون ذلك من جهة الحس ولذلك ورد في صفاته العلى والعلى والمتعالى ولم يرد ذلك وان كان قد أحاط بكل شئ علما جل وعز كذا في الفتح وعبارة ابن المنير قاله لو ان كان ملهوا بالاجسام لافقد وصف به ولم يؤذن في وصفه بالانخفاض البتة ولا له اسم مشتق من ذلك وقد ورد في ربنا الى سماء الدنيا وأولنا بالمعنى المكنه لم يشق له منه اسم المتنزل بخلاف اسمه المتعالى اه ونحوه في المصابيح والمعاني متقاربة بل متحدة (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مرض العبد) المؤمن وكان يعمل عيلا قبل مرضه ومنعه منه المرض ونيت له المانع مداومته عليه (أو سافر)

سفر طاعة ومنعه السفر عما كان يعمل من الطاعات ونيته المداومة (كتب له مثل ما كان يعمل) حال كونه (مقيماً صحياً)
فهو حالان مترادفان أو متداخلان وفيه ألف والنشر الغير المرتب لان مقيماً يقابل أو سافر وصحياً يقابل اذا مرض وجعل
ابن بطال الحكيم المذکور علی التوافق لا الفرائض فلا تستطال السفر والمرض وتعقبه ابن المنبر بانه حجر واسعا بل تدخل فيه
الفرائض التي شأنه ان يعمل بها وهو صحيح اذا عجز عن جملتها أو بعضها بالمرض كتب له أجر ما عجز عنه فعلا لانه قام به عزماً أن
لو كان صحيحاً حتى صلاة الجالس في الفرض لمرضه يكتب له أجر صلاة القائم اه وهذا ذكره في المصابيح من غير عزو ساكناً
عليه وتعقبه صاحب الفتح فقال وليس اعتراضه بجيد لانهم ما لم يتواردا على محل واحد واستدل به على ان المريض والمسافر اذا
تكلف العمل كان أفضل من عمله وهو صحيح مقيم وفي هذه الاحاديث تعقب على من زعم ان الاعذار المرخصة لتترك الجماعة
تسقط الكراهة أو الاثم خاصة من غير أن تكون محصاة له للأنضية وبذلك جزم النووي في شرح المذهب وبالأول جزم الروائي
في التلخيص ويشهد ما قال حديث أبي هريرة رفعه من نوحاً فاحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد فوجد الناس قد صلوا
في الخيصة ويشهد ما قال حديث أبي هريرة رفعه من نوحاً فاحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد فوجد الناس قد صلوا
اعطاه الله مثل أجر من صلى وحضر لا ينقص ذلك من أجره شيئاً أخرجه ٣٤١ أبو داود والنسائي والحاكم واسناده قوي قال

السبحي الكبير في الحليات من
كانت عادته ان يصلي جماعة فتعذر
فانشر كتب له ثواب الجماعة ومن
لم يكن له عادة السكن اراد الجماعة
فتعذر بكتب له ثواب قصده
لا ثواب الجماعة لانه وان كان
قصده الجماعة لكنه قصد مجرد
فلو كان يتنزل منزلة من صلى
جماعة كان دون من جمع والاولى
سميتها فاعل وبذل الاول حديث
الباب وللثاني ان اجر الفاعل
يضعف واجر القصد لا يضعف
بدليل من هم بحسنة كتب
حسنة واحدة قال ويمكن ان
يقال ان الذي صلى منفردا او
كتب له اجر صلاة الجماعة له

وآله وسلم يقول الخ فيه دلائل على أنه يتوجه على الحاشية القائم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول من كان الرسول صلوات الله عليه وآله وسلم يعوله ويتفق على من كان الرسول يتفق عليه

*** (کتاب الحق) ***

* (باب الحث عليه) *

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل
عضو منه عضوا من النار حتى يفرجه بفرجه متنق عليه . وعن سالم بن أبي الجعد عن أبي
إمامة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلمة كان فكاه ككس النار يجزي كل عضو منه عضوا
منه وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاه ككس النار يجزي كل عضو منهما
عضوا منه وأما أقرمدي وصحبه ولا جدواي داود معناه من رواية كعب بن مرة أو مرة
ابن كعب السامي وزاد فيه وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاه ككاه من
النار يجزي بكل عضو من أعضائها عضوا من أعضائها) حديث كعب بن مرة أخرجه
أيضا إسناني وابن ماجه واسناده صحيح وفي الباب عن عمر بن عبد الله عن أبي داود

اعناه فكتب له توب صلاة مفتردا بالاصالة وتوب بجمع بالنقل اه ملخصا اه (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لو يعلم الناس ما في الوحدة لم أعلم مساررا اكب) وكذا ما من فالاول خرج مخرج الغالب (بليل واحدة) وفيه كراهة السير وحده من غير رفيق معه ويؤخذ من حديث جابر جواز السفر مفتردا للضرورة والمصلحة التي لا تنظم الا بالانفراد وكارسال الجاسوس والطليعة والكرامة للماعد اقلك ويجعل أن تكون حالة الجواز مقيدة بالحاجة عند الامن وحالة المنع مقيدة بالخوف حيث لا ضرورة وقد وقع في كتب المغازي بعث كل من خذيفة ونعيم بن مسعود وعبد الله بن أنيس وخواث بن جبيرة وعمرو بن أمية وسالم بن عمرو بسبسة في عدة مواضع وبعضها في الصحيح (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص رضي الله عنهم ما قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو جاهمة بن العباس بن مرداس كما عند النسائي وأحمد (يستأذنه في الجهاد فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (احي والدك قال نعم) حيات قال او معاوية بن جاهمة كما عند البيهقي (يستأذنه في الجهاد فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (احي والدك قال نعم) حيات قال ففيها فخاهد أي في الوالد ينحى به للمشاكاة وهذا ليس ظاهره مرادا لأن ظاهر الجهاد ايصال الضرر للغير وانما المراد القدر المشترك من كافة الجهاد وهو بذل المال وتعب البدن فيقول المعنى ابذل مالك وأنعب بدنك في رضا والدك وخم متما والمطابقة بين الحديث والترجمة مستنبطة من قوله ففيهم ما لجاهد لان امره بالجهادة فيه ما يقتضي رضاهما عليه ومن رضاهما

الاذن له عند الاستئذان وفي حديث أبي سعيد عن أبي داود فارجع فاستاذنهم ما فان اذناك فجاهدوا ولا فبرهما وصححه ابن
 سنان والجهور على سمة الجهاد اذ اذنهما أو أحدهما بشرط اسلامهما لان برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فاذا تعين
 الجهاد فلا اذن وهل يلتحق الجسد والجدة به - ما في ذلك الاصح نعم لشمول طاب البر والاصح أيضا ان لا فرق بين الحر والرق في
 ذلك لشمول طلب البر فلو كان الوالد رقبة فاذا نزلت له يده لم يعتبر اذن أبويه ولهما الرجوع في الاذن الا ان حضر الصف وكذا
 لو شرط ان لا ياتل فحضر الصف فلا اثر للشرط واستدل به على تحريم السفر بغير اذن لان الجهاد اذا منع منه مع فضيلته
 قاله المباح أولى نعم ان كان سفره لم فرض عين حيث يتعين السفر طاريا فاعلم به فلا منع وان كان فرض كفاية ففقه خلاف
 وفي الحديث فضله بر الوالدين وتعظيم حقهما وكثرة الثواب على برهما - (عن أبي بشير) قيل اسمه قيس الا كبر ابن حرير
 بهملات بن الاخيرة بن مثناة تحمية ساكنة وأوله مضموم مصغرا المارني عاش الى بعد الستين وشهد الحرة وجرح بها ومات من
 ذلك وليس له في هذا الكتاب سند غير هذا (الانصاري رضى الله عنه انه كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض اسفاره) قال
 في الفتح لم اقف على تعيينها (والناس في مصيبتهم ٣٤٢ فارسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم رسولا) هو زيد بن حارثة رواه

والترمذي وعن أبي موسى عند أحد النسائي وعن عتبة بن عامر عند الحاكم وعن واثله
 عند الحاكم أيضا وعن مالك بن الحارث عنده أيضا قوله كتاب العتق بكسر العين المهملة
 وسكون الفوقية وهو زوال الملاء وثبوت الحرية قال في الفتح يقال عتق عتقا بفتح
 اوله ويفتح وعتقا وعتاقة قال لا زهرى هو مشتمق من قولهم عتق الفرس اذا سبق
 وعنى الفرج اذا طار لان الرقيق يخص بالعتق ويذهب حيث شاء قوله مسالة هذا عقيد
 لباقي الروايات المطلقة فلا يستحق الثواب المذكور الا من أعتق رقبة مسلمة ووقع في
 حديث ابن عباس من أعتق رقبة مؤمنة وهو أخص من قيد الاسلام ولا خلاف ان
 معتق الرقبة الكافرة مضاف على العتق ولا كنهه ليس كثواب الرقبة المؤمنة قوله حتى
 فرجه بفرجه استسكه ابن العربي فقال الفرج لا يعلق به ذنب يوجب المنار الا الزنا
 فان حل على ما يعطاه من الصغار كان ما أخذ لم يشك عتقه من النار بالعتق ولا فلزنا
 كبيرة لا تكفر الا بالتوبة قال فيحتمل أن يكون المراد ان العتق يرجع عند الموازنة بحيث
 يكون مبرج الحائزات المعتق ترجيحاً برضى سيئة الزنا اهـ قال اما ما نظروا للاختصاص
 لذلك بالفرج لى يأتي في غيره من الاعضاء كاليدين والغصب مثلاً قوله أيما امرئ مسلم فيه
 دليل على ان هذا الاجر مختص بمن كان من المعتق مسلم فلا أجراً للكافر في عتقه الا اذا
 انتهى أمره الى الاسلام فبأنى قوله فكأنه بفتح الفاء وكسر هاء لغة أى كانتا خلاصه

الحارث بن أبي اسامة في مسنده
 (لا يفتقر في رقبة بغير ولادة من
 وتر) بالمشاة النوقية لا بالموحدة
 (أو) قال (فلا ذن الا قطعت) كذا
 بانظر أراشك اول المتنوع وقيل
 في حكمه انتهى خوف الاختلاف
 الدابقة عند شد الر كض وبه قال
 محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة
 وكلام أبي عبيد بن جهم أولاهم
 كانوا يعاقبونهم بالاجراس حكمه
 اسطى وفي حديث أبي داود
 والنسائي عن أم حبيبة من فوجها
 لا تصحب الملائكة رفقة فيها
 جرس أو انهم كانوا يملكونها
 أو تار القبحى خوف العين فأمروا
 بقطعها اعلاما بار الاوتار لا ترد
 من أمر الله شيأ وهذا الاخير قاله

مالك وبه قال ابن عبد البر وابن الجوزي قال ابن عبد البر اذا اعتقد لدى قد هانها ان ترد العين فقد ظن
 انها ترد القدر وذلك لا يجوز اعتقاده واما المطابقة فمن جهة الى الجرس لا يعاقب في أعناق الابل الا بقلادة وهي التور ونحوه
 قد كرا المؤلف الجرس الذي يعلق بالقلادة فاذا ورد النسي عن تعليق القلائد في أعناق الابل دخل فيه انتهى عن الجرس
 ضرورة والاصل في النسي عن الجرس الحديث المذكور لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس فافهم والجرس معروف بفتح الجيم
 والراء وسكى عياض اسكان الراعي التحقيق ان الذي بالفتح اسم الاثر بالاسكان اسم الصوت وعند مسلم عن أبي هريرة رفعه
 الجرس من مار الشيطان وهو دال على ان الكراهة فيه لصوته لان فيه شبهة بصوت الناقوس وشكاه قال النووي وغيره
 الجهور على ان النسي للكراهة وانها كراهة تنزيه وقيل للتحريم وقيل يمنع منه قبل الحاجة ويجوز اذا وقعت الحاجة وعن
 مالك تختص الكراهة من الثلاث بل وتروى ويجوز لغيرها اذا لم يقصد دفع العيز وهذا كله في تعليق اليها ثم وغيرهما ليس فيه
 قرآن وشوه فاما ما فيه ذكر الله فلا نسي عنه فانه انما يجب للتعليق والتعويذ باسمائه وذكره وكذلك لان نسي عما يهتق لاجل
 الزينة لا يبلغ الخيل ولا السرف ورواه هذا الحديث ثلاثة مدنيون وثلاثة انصاريون وفيه تابعيان واتحدت والاختبار
 والعنفنة تراخرجه لم في اللباس وأبو داود في الجواهر والنسائي في السير (عن ابن عباس رضى الله عنه انه سمع النبي صلى

الله عليه وآله (وسلم يقول لا يدخلون رجل بامرأة ولا تسافرن امرأة) سفر اطو بلا أو قصيرا (الاومعه المحرم) بنسب أو غيره أو زوج لها التأمن على نفسها ولم يشترطوا في المحرم والزوج كونهم مائتتين وهو في الزوج واضح وأما في المحرم فبسببه كافي المهمات ان الوازع الطبيعي أقوى من الشرعي والمحرم عبادها الامين والاستغناء من الجناتين كما هو مذهب الشافعي لأمس الجنة الاخيرة لكنه منقطع لانه متى كان معها محرم لم يبق خلوة فالتقدير لا يقع عند رجل مع امرأة الاومعه المحرم والوالد لآل أي لا يدخلون في حال الا في مثل هذا الحال والحديث مخصوص بالزوج فانه لو كان معها زوجة كان كالمحرم بل أولى بالجواز (فتقام رجل) لم يعرف اسمه (فقال يا رسول الله اكتبني في غزوة كذا وكذا) أي اثبت اسمي في جملته من يخرج فيها من قولهم اكتب الرجل اذا كتب نفسه في ديوان السلطان ولم تعين الغزوة (وخرجت امرأة) حال كونها (حاجة) ولم يعرف اسم المرأة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذهب فخرج مع امرأتك) فقدم الهم فان العزوة تقوم فيه غير مقامه بخلاف الحج معها وليس لها محرم غيره قال في الفتح ويستفاد منه ان الحج في حق مثله افضل من الجهاد لانه اجتمع له مع حج التطوع في حقه فحصل ميل القرص لامرأته فكان اجتماع ذلك له فضلا من مجرد الجهاد الذي ٣٤٣ يحصل المقصود منه بغيره وفيه مشروعية كتابة الجيش وانظر الامام لرعيته بالمصلحة

قوله بجزى بضم الياء وفتح الزاي غير مهموزة أحاديث الباب فيما يلي عن ان اعتق من القرب الموجبة للسلامة من النار وان اعتق الذكرا افضل من عتق الانثى وقد ذهب البعض الى تفصيل عتق الانثى على الذكر واستدل على ذلك بان عتقها ياتم حريه ولدها سواء تزوجها حراً أو عبداً ومجرد هذه المناسبات لا يصلح لمعارضتها ما وقع التصريح به في الاحاديث من فكالك المعتق امارجل أو امرأتين وأيضا عتق الانثى ربما أفضى في الغالب الى ضياعها لعدم قدرتها على التكسب بخلاف الذكرا قال في الفتح وفي قوله أعتق الله بكل عضو وامننه اشارة الى انه ينبغي ان لا يكون في الرقبة نقه ان التحصيل الاستيعاب وأشار الخطابي الى انه يغتفر لبعض المجبورين بعتقه كالتصلي مثل لا واستفكره لنورى وغيره وقال لا يشك ان في عتق التصلي وكل نافع فضله اكس السكامل أولى (وعن أبي ذر قال قال يا رسول الله أي الاعمال افضل قال الايمان بالله والجهاد في سبيل الله قال قلت أي الرقاب افضل قال انفسهم اعند أهلها أو أكثرها ثمناء وعن ميمونة بنت الحارث أنها اعنت وليداتها ولم تستأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما كايومها الذي يدور عليها فيه قالت اشعرت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني اعنتت وليدتي قال ارفعلت قالت نعم قال اما انك لو اعطيتهم ما أخواتك فكان اعظم لاجر لم تتفق عليها وفي الثاني

في أعناقهم حتى يدخلوا في الاسلام ولفظ أبي داود عن محمد بن زياد بلفظ يقادون الى الجنة بالسلاسل وقد تقدم توجيه العجب في حق الله عز وجل في أوائل الجهاد وان معناه الرضا ونحو ذلك قال ابن الجوزي معناه انهم اسروا وقيروا فلما عرفوا وصحة الاسلام دخلوا طوعا ودخلوا الجنة فكان الاكرام على الاسر والتميم هو السبب الاول فكأنه اطلق على الاكرام التسلسل ولما كان هو السبب في دخول الجنة أقام السبب مقام المسبب وجعله جماعة على الجواز قال المهلب المعنى يدخلون في الاسلام مكرهين وسمى الاسلام بالجنسية لانه سبب اوقال الكرماني وتبعه البرماوى لعالمهم المسلمون الذين هم اسارى في أيدي الكفار فيموتون أو يقتلون على هذه الهيئة فيحشرون عليهم اويديهم الى الجنة كذلك اه وقال الطيبي يحتمل أن يكون المراد بالسلاسل الجذب الذي يجذبه الحق من خاص عباده من الضلالة الى الهدى ومن الهبوط في مهاوى الطبيعة الى العروج الى الدرجات العللى لكن الحديث في تفسير آل عمران يدل على الحقيقة كما تقدم ونحوه ما أخرجا طبراني من طريق أبي الطفيل رفعه رأيت ناسا من امتي يساقون الى الجنة في السلاسل كرها قلنا يا رسول الله من هم قال قوم من العجم تسبهم المهاجرون فيدخلونهم الاسلام مكرهين وأما ابراهيم الحارثي فنفع حمله على حقيقة التقييد وقال المعنى يقادون الى الاسلام مكرهين ويكون ذلك بسبب دخولهم الجنة وليس المراد انهم سلاسله وقال غيره يحتمل أن يكون المراد المسلمين المأسورين عند أهل الكفر فيموتون

وهذا الحديث أخرجه أيضا في الجهاد (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال يحب الله من قوم يدخلون الجنة) وكانوا في الدنيا (في السلاسل) حتى دخلوا في الاسلام وبهذا التقدير يكون المراد حقيقة وضع السلاسل في الاعناق ويقع التطابق بين الترجمة والحديث ويؤيد أن المراد الحقيقة ما عند البخاري في تفسير آل عمران من وجه آخر عن أبي هريرة في قوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس قال خير الناس للناس ياتون بهم في السلاسل

على ذلك أو يقتلون فيحشرون كذلك وغير عن الحشر بدخول الجنة لثبوت دخولهم فيها عقبه قلت ولا ضرورة تدعو الى القول بالجازو في الحقيقة وقد فسره الشارع صلى الله عليه وآله وسلم بما تقدم فالمصير اليه متعين ولا قول لاحد عند قوله صلى الله عليه وآله وسلم والله اعلم (عن الصعب بن جثامة رضى الله عنه قال مررت بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بالابواء) بفتح الهمزة واسكان الموحدة مدودا من عمل الفرع من المدينة بينهما وبين الجنة مما يلي المدينة ثلاث عشرة ميلا وسميت بذلك لتبوي السيل بها (أو بودان) بفتح الواو بعد الموحدة وتشديد المهملة وبعد الالف نون قرية جامعة بينهما وبين الابواء ثمانية أميال وهي أيضا من عمل الفرع والشك من الراوى (وسئل) قال في الفتح لم أقف على اسم السائل ثم وجدت في صحيح ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري بسنده عن الصعب قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين أن يقتلهم معهم قال نعم فظهر ان الراوى هو السائل (عن أهل الدار) أى المنزل الحريين وانظروا مسلم سئل عن الذراري قال عياض الاول هو الصواب ووجه النورى الثانى وهو واضح (يبيتون) مبنيا للمفعول أى يغار عليهم لئلا يجهت ليعرف رجل من امرأة (من المشركين) بيان لاهل الدار أى المنزل ٣٤٤ (فيصاب من نسائهم وذرايرهم قال) صلى الله عليه وآله وسلم بحبيبه (هم) أى النساء والذراري (منهم) أى من أهل الدار من المشركين فى الحكم فى ذلك

الحالة وليس المراد اباحة قتلهم بطريق التصديع بل اذالم يمكن الوصول الى الآباء الا بوطء الدرية فاذا أصيبوا اختلطهم بهم جاز قتلهم والافلات تصد الاطفال والنساء ماقتل مع القدرة على ترك ذلك جمع بين الاحاديث المصرحة بانهم من قتلهم وماهنا قال الصعب بن جثامة (وسمعه) صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول لاسى الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم) ممن يقوم مقامهم من خلفائه وهذا حديث مستعمل ذكره البخارى فيما سبق فى كتاب

دليل على جواز تبرع المرأة بوزن زوجها وان صله الرحم أفضل من العتق وعن حكيم ابن حزام قال قلت يا رسول الله رأيت أمورا كنت اتخنت بها فى الجاهلية من صدقة وعتاق وصلة رحم هل لى فيها من اجر قال اسأت على ما سأل لك من خير متفق عليه وقد احتج به على ان الحربى يتصدق بعتقه ومتى نفذ فله ولازمه بالخبر (قوله الايمان بالله والجهاد قال النورى ذكر فى هذا الحديث الجهاد بعد الايمان ولم يذكر الحج وذكر العتق وفى حديث ابن مسعود بالصلاة ثم البر ثم الجهاد وفى حديث آخر ذكر السلامة من اليأس واللسان قال العلماء اختلاف الاجوبة فى ذلك باختلاف الاحوال واحتياج المخاطبين وذكر ما لا يعلمه السائل والسماعون وترك ما علموه قال فى النسخ ويمكن ان يقال ان لفظ من مرادة كما يقال فلان اعتل الناس والمراد من اعتلهم ومنه حديث خيركم خيركم لاهله ومن المعلوم انه لا يصير بذلك خير الناس اه قوله أنفسهم عند أهلها أى اغتباطهم بها شدة فان عتق مثل ذلك ما يقع غالباً الا خلاصا وهو كقوله تعالى ان تمالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قوله وآ كثرها تنافى رواية للخزاري أعلاها غنا بالنسبة المهمة وهى رواية النسائي أيضا وله كشعبي بالغين المعجمة وكذا النسائي قال ابن قرقول معناهما متقارب ورواية مسلم كما هنا قال النورى محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة املوا كان مع شخص ألف درهم مثلا فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة

الشرب ووجه دخوله هنا كونه يحتمل ذلك كذلك وفى الحديث دليل على جواز العمل باهام حتى يرد الخالص وربعين لان العصابة تمسكوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشرك ثم تمسكوا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتلى النساء والصبيان والذراري والاطفال وخص ذلك العموم ويحتمل ان يستدل به على جواز تأخير السيدان عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة ويستنبط منه الرد على من يتخلى عن النساء وغيرهن من اصناف الاموال زهد الانهم وان كان قد يحصل منهم الضرر فى الدين لكن يتوقف تجنبهم على حصول ذلك الضرر فى حصل اجتناب والافلية تناول من ذلك بقدر الحاجة (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه ما ان امرأة) لم تسم (وجدت فى بعض مغازى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هى غزوة الفتح كما فى المعجم الاوسط لا طبرانى (مقتولة فانكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل النساء والصبيان) قال مالك والاوزاعى لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو تفرس أهل الحرب بهن أو نخصه أو يخصص أو يفتنه وجعلوا معهم النساء والصبيان لم يجوزهم بهن ولا تخريجهن وقد أخرج ابن حبان فى حديث الصعب زيادة فى آخره ثم نسي عنهم يوم حنين وفى رواية قال ما كانت هذه تقاتل ونهى فذكر الحديث وأخرج أبو داود فى المراسيل عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة مقتولة فى الطائف فقال ألم انه عن قتلى النساء من صاحبها فقال انما يا رسول الله اردفتها فارادت ان تصرعنى فقتلتنى فقتلها فاهربها ان توارى

وهو قول الشافعي والكوفيين وقالوا اذا قاتلت المرأة جاز قتلها وقال ابن حبيب الان باشرت القتل أو قصدت اليه وكذلك
 الصبي المراهق واتفق الجميع كما نقل ابن بطال على منع القصد الى قتل النساء والولدان اما النساء فلهن عقوبتهن واما الولدان
 فلهن عقوبتهن عن فعل الكفر ولم ياتي استنباطهم جميعا من الانتفاع به - م اما بالرق واما بالقتل فيمن يجوز ان يفادى به وحكي
 الحازمي قول الجواز قتل النساء والصبيان على ظاهر حديث الصعب وزعم انه ناسخ لاحاديث النسي وهو غريب (عن ابن
 عباس رضي الله عنهما لما بلغه ان عليا رضي الله عنه حرق قوم بالنار) هم السبئية اتباع عبد الله بن سبا كانوا يزعمون ان عليا
 ربهم وعبد ابن أبي شيبة كانوا قوم يعبدون الاصنام (فقال لو كنت انالهم أحرقتهم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا تعذبوا بعذاب الله) وهذا اصرح في النسي (ولفقتهم كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه) الحق وهو دين
 الاسلام (فاقتلوه) وفي شرح السنة فبلغ ذلك عليا فقال صدق ابن عباس وانما حرقهم على بالرأى والاجتهاد وكأنه لم يقف على
 النص في ذلك قبل فجوز ذلك للتشديد بالكفار والمبالغة في النكابة والنكال قال في الفتح واختلاف السلف في التحريق فكره
 ذلك عمرو وابن عباس وغيرهما مطلقا سواء كان ذلك بسبب كفر أو في حال ٣٤٥ مقاتله أو كان قصاصا واجازة على خالد بن
 الوليد وغيرهما وقال المهلب

ورقبتين مة ضولتين فالرقبتان أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السمينة
 فيها أفضل لان المطلوب هنا فلك الرقبة وهناك طيب اللحم قال الحافظ والذي يظهر ان
 ذلك يختلف باختلاف الأشخاص قرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق اضعاف ما
 يحصل من النفع اعتق أكثر عددا منه ورب محتاج الى كثرة اللحم لتفرقة على المهاجرين
 الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع به هو بطيب اللحم فالضابط ان مهما كان أكثر نفعاً
 كان أفضل سواء قل أو أكثر واحتج به لما لاك في ان عتق الرقبة الكافرة اذا كانت أعلى
 ثمن من المسلمة أفضل وخالفه أصبغ وغيره وقالوا المراد بقوله أعلى ثمن من المسلمين وقد
 تقدم تقييده بذلك قوله أشهرت بفتح الشين المعجمة والعين المهملة وهو من الشعور
 قوله وفي الثاني دليل على جواز تبرع المرأة الخ قد قدمنا الكلام على ذلك في باب ما جاء
 في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها من كتاب الهبة قوله أسلمت على ما سلف لك من
 خير فيه دليل على ان ما فعله الكافر حال كفره من القرب يكتب له اذا أسلم فيكون هذا
 الحديث مخصوصا لحديث الاسلام يجب ما قبله وقد تقدم في أوائل كتاب الصلاة وجب
 ذنوب الكافر بالاسلام ايضا مشروط بان يحسن في الاسلام لما اخرج به مسلم في صحيحه من
 حديث عبد الله بن مسعود قال قلنا يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية قال
 من أحسن في الاسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أو أخذ بالاول

ليس هذا النسي على التحريم
 بل على سبيل التواضع ويدل
 على جواز التحريق فعل العصاة
 وقد سئل صلى الله عليه وآله
 وسلم عمن العربيين بالحد يد المحمي
 وحرق أبو بكر - واللائط بالنار
 بحضرة العصاة وحرق خالد ناسا
 من أهل الردة وأكثروا المدينة
 يجوزون تحريق الحصون
 والمراكب على أهلها وبه قال
 الثوري والاوزاعي وقال ابن
 المنبر وغيره لا حجة فيما ذكر للجواز
 لان قصة العربيين كانت قصاصا
 أو منسوخة وتجويز العصاة
 معارض بمنع صحابي آخر وقصة

٤٤ نيل خا الحصون وغيرهما مقيدة بالضرورة الى ذلك اذا تعين طريقا لا يضر بالعدو ومنهم من يقيده بان لا يكون معهم
 نساء ولا صبيان وأما حديث الباب فظاهر النسي فيه التحريم وهو نسخ لامره المتقدم سواء كان بوحى اليه أو باجتهاده وهو
 محمول على من قصد الى ذلك في شخص بعينه وقد اختلف في مذهب مالك في أصل المسئلة في التدخين وفي القصاص بالنار وفي
 الحديث جواز الحكم بالنسي اجتهاد ائتم الرجوع عنه واستصحاب ذكر الدليل عند الحكم لرفع الالباس والاستتابة في الحدود
 ونحوها وان طول الزمان لا يرفع العقوبة عن استحقاقها وفيه كراهة مثل قتل البرغوث بالنار وفيه نسخ السنة بالسنة وهو اتفاق
 وفيه جواز نسخ الحكم قبل العمل به أو قبل التمكن من العمل به وهو اتفاق الاعن بعض المعتزلة فيما حكاه أبو بكر بن العربي
 وهذه المسئلة غير المسئلة المشهورة في الأصول في وجوب العمل بالناسخ قبل العمل به وقد اتفقوا على انهم ان يكتنوا من العلم
 به ثبت حكمه في حقهم اتفاقا فان لم يكتنوا فالجمهور على انه لا يثبت وقد يثبت بالذمة كالأول كان ناسخا والكنهه معدود وفي رواية
 الحميدي ان عليا حرق المرتدين يعني الزنادقة وقال عمار لم يحرقهم ولم يكن حضارهم حفار وخرق بعضها الى بعض ثم دخن عليهم
 فقال عمرو بن دينار الشاعر
 لترمى المنايا بحيث شامت • اذا لم ترمى في الحفرتين
 اذا ما أججوا وطباونا • هنالك الموت نقد غير دين

وعند البخاري عن عكرمة قال أني على بن نادقة فاحرقهم ولا حسد ان عليا أتى يقوم من هؤلاء الزنادقة معهم كتب فاحرقهم فاجبت ثم أحرقهم وكتبهم وروى ابن أبي شيبة عن طريق عبد الرحمن بن عبيد عن أبيه قال كان اناس يعبدون الاصنام في السرى ياخذون العطاء فاتيهم على فوضههم في السجن واستشار الناس فقالوا اقتلهم فقال بل اصنع بهم كما صنع بابينا ابراهيم فخرقههم بالنار وهذا الحديث أخرجه أيضا في استنباه المرتدين وأبو داود وابن ماجه في الحدود وكذا الترمذي والنسائي في المحاربة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قرصت) أي لدغت (غلبة نبيامن الانبياء) هو عزيز وعند الترمذي الحكيم انه موسى (فاحرقه بقرية النمل) موضع اجتماعهم (فاحرق) أي القرية بلجواز التعذيب بالنار واحرق النمل قصاصا وهو غير مكلف في شرعه واستدل به على جواز حرق الحيوان المؤذى لان شرع من قبلنا شرع لنا اذا لم يات في شرعنا ما يرفعهم ورد فيه النهي عن التعذيب بالنار الا في القصاص بشرطه وكذا لا يجوز عندنا قتل النمل الحديث ابن عباس في السنن ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي عن قتل النملة والحلقة (فاوحى الله اليه) الى ذلك النبي (أن قرصت) غلبة احرقت امة من الامم ٣٤٦ تسبح الله تعالى في بدء الخلق فهلا غلبة واحدة وهي التي آذنت بخلاف غير هادلم

يصدر منها اجنبية وفيه اشارة الى انه لو أحرق التي قرصته لماعوتب وقيل لم يقع عليه العتب في أصل القتل ولا في الاحرار بل في الزيادة على النملة الواحدة وهو يدل لجوازه في شرعه وتعقب بانه لو كان كذلك لم يعاتب أصلا ورأسا أو أنه من باب حسنات الابرار سيئات المقربين وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحيوان وأبو داود في الادب والنسائي في الصيد وابن ماجه (عن جرير) بن عبد الله الاحمسي (رضي الله عنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ترجعني) طلب يتضمن الامر باراحة قلبه

والآخر وحديث حكيم المذكور يدل على انه يصح العتق من الكافر في حال كفره ويثاب عليه اذا أسلم بعد ذلك وكذلك الصدقة وصلة الرحم

(باب من أعتق عبدا ونسب عليه خدمة) *

(عن سفينة أبي عبد الرحمن قال اعترفتني أم سلمة وشرطت علي أن أخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما عاش ورواه ابن ماجه * وفي لفظ كنت عملو كالا م سلمة فقالت أعتقك واشترط عليك ان تخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت فقالت لولم تشترطني على ما فارقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت فاعتقني واشترطت علي رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا النسائي وقال لا باس باسناده وأخرجه أيضا الحاكم وفي اسناده سعيد بن جهمان أبو حفص الاسدي وثقه يحيى بن معين وأبو داود السجستاني وقال أبو حاتم الرازي شيخ يكتذب حديثه ولا يحتج به وقد استدل بهذا الحديث على صحة العتق المعلق على شرط قال ابن رشد ولم يخف لقوا ان العبد اذا أعتقه سيده على ان يخدمه سفين انه لا يمت عتقه الا بخدمته قال ابن رشد وقد اختلفوا في هذا فـ كان ابن سيرين يثبت الشرط في مثل هذا وسئل عنه أحمد فقال يشتري هذه الخدمة من صاحبه الذي اشترط له قيل له يشتري بالدرهم قال نعم اه وقال الخطابي هذا وعد غير عنه باسم الشرط ولا يلزم الوفاء به وأكثر الفقهاء لا يصحون ايقاع الشرط

المقدس (من ذي الخصلة) بفتحات هو الاشهر لانه لم يكن شئ أعجب اقلبه صلى الله عليه وآله وسلم من بقاء ما بشر لنبه بعد من دون الله وخص جريرا بذلك لانها كانت في بلاد قومه وكان ممن اشرفهم (وكان) ذو الخصلة (بيتا) الصنم (في خنم) كجعفر قبيلة شامية يتبعون الى خنم بن امار بن اراش واسم البيت الخصلة واسم الصنم ذو الخصلة وضعفه الزمخشري بان ذولا نضاف الا الى أسماء الاجناس (يسمى) أي ذو الخصلة (كعبة اليمانية) لانه بارض اليمن ضاهوا به الكعبة البيت الحرام من اضافة الموصوف الى الصفة وجوز الكوفيون وهو عند البصر بين بتقدير كعبة الجهة اليمانية (قال) جرير (فانطلقت) أي قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بشهرين (في خمسين ومائة فارس من احس) قبيلة من العرب وهم اخوة بجيلة ترهب جرير يتبعون الى احس بن الغوث بن اعمار ويحمله امرأة تنسب اليها القبيلة المشهورة (وكانوا اصحاب خيل) أي يشربون عليها اقوله (قال وكنت لا أفت على الخيل فضربت) صلى الله عليه وآله وسلم (في صدرى) لان فيه القلب (حتى رأيت أثر أصابعه) الشريفة (في صدرى وقال اللهم ثبته) على الخيل (واجعله هاديا) اغيروه حال كونه (مهديا) في نفسه (فانطلق) جرير (اليها) أي الى ذي الخصلة (فكسرها) أي هدم بناها (وحرقها) بازرق النار فيما فيها من الخشب (ثم بعث) جرير (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يخبره) بتكسرها ونقصها (فقال رسول جرير) هو أبو ارمطة حصين بن ربيعة لرسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (والذي بعثك بالحق ما جئتك حتى تركتها كأنها جمل أجوف) بالهمزة والجيم والقاف أى صارت كالبعير الخالى الجوف (أو) قال (أجرب) بالراء والموحدة كناية عن نزع زيفها وذهاب بجمتها أو قال الخطأ بمثل الجمل المظلي بالقطران من جربه إشارة إلى ما حصل له من سواد الاحراق (قال فبارك) صلى الله عليه وآله وسلم (في خيل أحسن رجالها) أى دعاها بالبركة (خمس مرات) مبالغة واقتصر على الترتل لأنه مطلوب قال في الفتح ذهب الجمهور إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو وكرهه الأوزاعي والليث وأبو نورو واحتجوا بوضعية أبي بكر لم يشوهه أن لا تفعلوا شيئا من ذلك وأجاب الطبري بأن النهي محمول على القصد لذلك بخلاف ما إذا أصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب المنجنيق على الطائف وهو نحو ما أجاب به في النهي عن قتل النساء والصبيان وبهذا قال أكثر أهل العلم ونحو ذلك القيل بالتعريق وقال غيره انما نهى أبو بكر جيوشه عن ذلك لأنه علم أن تلك البلاد ستفتح فاراد بقاءها على المسلمين والله أعلم (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هلك) أى مات (كسرى) بكسر الكاف وقد تفتح معرب خسرواى واسع الملك وهو اسم اكل من ملأ القرمس (ثم لا يكون كسرى بعده) بالعراق (وقبصر) بغير صرف للجهمية والعلوية (لهم يكن ٣٤٧) ثم لا يكون قبصر بعده (بالشام قال الشافعي وسبب الحديث أن قريشا كانت تأتى الشام والعراق كثير التجارة في الجاهلية فلما أسلموا خافوا انقطاع سفرهم اليهما فقاموا بالاسلام فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا كسرى ولا قبصر بعدهما بهذين القليتين ولا ضرر عليكم فلم يكن قبصر بعده الشام ولا كسرى بالعراق ولا يكون (واتقسم كنوزهما) أى مالهما المدفون وكل ما يجمع ويدخر (في سبيل الله) عز وجل وهذا الحديث أخرجه مسلم (وعنه) أخرجه أبو هريرة (رضي الله عنه قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرب خدعة) في

بعد العتق لأنه شرط لا يلاقي ملكا ومنافع الحر لا يملكها غيره إلا في اجارة أو ما في معناها قال في البحر - مثله ومن قال اخدم أولادى في ضيعتهم عشر سنين فاذا مضت فانت حرة عتق باستكمال ذلك اجماعا لحصول الشرط والوقت قال قلت ولو خدمهم في غير تلك الضيعة اذ القصد الخدمة لا مكانها وكذلك لو فرق السنين عليهم لم يضر قال الامام يحيى والسيدي في قبيل الوفاء كل تصرف اجماعا قال في الصرف في دعوى اجماع نظر قال الامام يحيى وتلزمه الخدمة اجماعا اذ قد وهبها السيد لهم قال الهادي ويعتق بعض المدة وان لم يخدم اذ عاقب بعضه احيث قال فاذا مضت قال واذا مات الأولاد قبل الخدمة ومضى السنين بطل العتق ابطال شرطه وقيل ان كان لهم أولاد عتق بخدمتهم اذ بعضهم اللفظ لا غيرهم من الورثة

(باب ما جاء فيمن ملأ ذارحم محررم) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزى ولد عن والده الا ان يجدهم ولو كافى شتر به فيه عتقه رواه الجماعة الا البخارى * وعن الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ملأ ذارحم محررم فهو حر رواه الخمسة الا القساقى * وفي لفظ لا جدهم وعتيق ولا يداود عن عمر بن الخطاب موقوفة امثل حديث سمرة وروى انس ان رجلا من الانصار استأذنوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه قالوا يا رسول الله

عزوة الخف - دق لمابعت نعيم بن مسعود ويحمد بن قريش وغطسان واليهود قاله الواقدي وتكون بالتورية وبالكمين وبخفاف الوعد ونحو ذلك قاله ابن العربي وذلك من المستغنى الجائز الخصوص من المحرم وقال النووي انفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن الآن يكون فيه نقض عهد او امان فلا يجوز قال في الفتح وفي الحديث الاشارة الى استعمال الرأى في الحرب بل الاحتياج اليه آكد من الشجاعة ولهذا وقع الاختصار على ما يشير اليه هذا الحديث وهو كقوله الحج عرفة وقد قال ابن المنير معنى الحرب خدعة أى الحرب الجليدة لصاحبها الكماله في مقصودها انما هى الخدعة لا المواجهة وذلك لخطر المواجهة وحصول الظفر مع الخدعة بغير خطر وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازى وابوداود والترمذى في الجهاد والنساق في السير (عن البراء بن عازب رضى الله عنهم ما قال جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الرجال) جمع راجل على خلاف القيام وهم الذين لا خيل معهم (يوم أحد وكانوا خمسين رجلا عبد الله بن جبير) انضم الجيم وفتح الموحدة الانصارى استشهد يوم أحد (فقال) لهم صلى الله عليه وآله وسلم (ان رأيتونا نخطفنا الطير) أى ان رأيتونا قد زاننا من مكاننا وابتنا من زمين او ان قتلنا وأكلت الطير لم نمانا فلا تبرحوا مكانكم هذا حق ارسلى اليكم) وعند ابن اسحق قال انضصوا الخيل عتبا بالنبل لا ياتوننا من خلفنا (وان رأيتونا هزمنا القوم واوطانا هم) أى شينا عليهم وهم قتلنا على الارض (فلا تبرحوا) أى فلا تزلوا مكانكم

(حتى ارسل اليكم) وعند احمد والحاكم والطبراني من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقامهم في موضع ثم قال اجوا ظهورنا فان رأيتمونا تقتل فلا تنصرونا وان رأيتمونا قد غننا فلا تنسرونا (فهزموههم) أي هزم المسلمون الكفار (قال) أي البراء (فابا والله رأيت النساء) المشركات (يشددن) أي يسرعن المشي أو يشددن على الكفار يقول الله عليه في الحرب أي حمل وللقابسي يسعدن أي يشين في سدد الجبل بردن ان يصعدن حال كونهن (قد بدت) أي ظهرت (خداهن واسوقهن) جمع ساقا يعينن ذلك على الهرب (رافعات ثيابهن) وسمى ابن اسحق النساء المذكورات وهن هن بدت عتبة خرجت مع أبي سفيان وأم حكيم بنت الحرث بن هشام خرجت مع زوجها عكرمة بن أبي جهل وفاطمة بنت الوليد بن المغيرة مع زوجها الحرث بن هشام وبرزة بنت مسعود النخعية مع صفوان بن أمية وهي أم ابن صفوان ورطة بنت شيبه السهمية مع زوجها عمرو بن العاص وهي أم ابنة عبد الله وسلافة بنت سعد مع زوجها طلحة بن أبي طلحة الحبشي وخناش بنت مالك أم مصعب ابن عمير وعمرة بنت علقمة وعند غيره **كان النساء اللاتي خرجن مع المشركين يوم أحد خمس عشرة امرأة وانما خرجت قريش بنسائهم الاجل الثبات** (فقال ٣٤٨ أصحاب عبد الله بن جبير) وهم الرجال (الغنية أي قوم الغنية ظهور) أي غاب

اثذن لنا فلم نترك ابن أخننا عباس فداهم فقال لا تدعوا منه درهما رواه البخاري وهو يدل على انه اذا كان في الغنية ذورحم لبعض العائين ولم يتعين لهم يعتق عليه لان العباس ذورحم محرم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن على رضى الله عنه) حديث حمزة قال أبو داود والترمذي لم يروا الا جادين سلمة عن قتادة عن الحسن ورواه شعبة عن قتادة عن الحسن من مراسلا وشعبة أحفظ من جاد ولكن الرفع من الثقة زيادة لولما في سماع الحسن بن حمزة عن المقاتل وقال علي بن المديني هو حديث منكر وقال البخاري لا يصح وأثره أخرجه أيضا النسائي وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه فان مولده بعد موت عمر بن الخطاب وثلاثين سنة وفي الباب عن ابن عمر مر فوعا عند النسائي والترمذي وابن ماجه والحاكم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ملك ذا رحم محرم فهو حرم وهو من رواية حمزة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه قال النسائي حديث منكر ولا نعلم أحدا رواه عن سفيان غير حمزة وقال الترمذي لم يتابع حمزة بن زبيدة على هذا الحديث وهو خطأ عند أهل الحديث وقال البيهقي انه وهم فاحشر وقال الطبراني وهم فيه حمزة والخطوط بهذا الاسناد حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته وقد رد الحاكم هذا وقال انه روى من طريق حمزة الحديثين بالاسناد الواحد وحمزة هذا وثقه يحيى بن معين وغيره ولم يخرج له الشيخان وقد صحح حديثه هذا ابن

(أصحابكم) المؤمنون الكفار (فما تنتظرون فقال عبد الله بن جبير أنسيتم ما قال لكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قالوا والله نأتى الناس فلنصيب من الغنية فلما أتوهم صرقت وجوههم أي قلبت وجوات الى الموضوع الذي جاؤا منه (فأقبلوا منهم زمين) عقوبة اعصيانهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبرحوا (فذا لاذ) حدين (يدعوههم الرسول في انراهم) في جماعتهم المتأخرة الى عباد الله انارسل الله من بكر فله الجنة (فليبق مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير اثني

عشر رجلا) منهم أبو بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام حزم وأبو عبيدة بن الجراح وحباب بن المذثر وسعد بن معاذ وسيد بن حضير (فأصابوا منها) أي طائفة من المسلمين (سبعين) منهم حمزة بن عبد المطلب ومصعب بن عمير (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه أصابوا من المشركين يوم بدر أربعين وثمانية سبعين أسيرا وسبعين قتيلًا فقال أبو سفيان) حضر بن حرب (أفي القوم محمد ثلاث مرات فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجيبوه ثم قال أفي القوم ابن أبي خفاة) أبو بكر الصديق (ثلاث مرات ثم قال أفي القوم ابن الخطاب) عمر (ثلاث مرات) ونهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن اجابة أبي سفيان تصاويا عن الخوض فيما لا فائدة فيه وعن خصا مثله وكان ابن قتيبة قال لهم قتاته (ثم رجع) أبو سفيان (الى أصحابه فقال اما هؤلاء فقد قتلوا فاما ملك عمر نفسه فقال كذبت والله يا عدو الله ان الذين عدت لاجلهم كلهم) وانما أجابه بعد النهي حماية للظن برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قتل وان باصحابه الوهن فليس فيه عصيان له في الحقيقة (وقد بقي لنا ما يسو) يعني يوم الفتح (قال) أي أبو سفيان (يوم يوم بدر) أي هذا اليوم في مقابلة يوم بدر (والحرب سجال) أي دول مرة لهؤلاء ومرة لهؤلاء (انكم ستجدون في القوم مثله) أي انهم جددوا النوفهم وبقروا بطونهم وكان حمزة رضى الله عنه من مثله (لم أمر بها) يعني انه لم يأمر بفعل قبيح لا يجلب لفاعله نسما (ولم تسؤني) أي لم اكرها وان كان وقيرها

بغير امرى وعند ابن اسحق والله ما مضت وما منيت وما امرت وانما لم تسؤ لانهم كانوا اعداء له وقد كانوا اقتلوا ابنه يوم بدر
 (ثم اخذ يرتجز) بقوله (اهل هبل اهل هبل) اسم صنم كان في الكعبة اى علا حزنك يا هبل (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 (التجيبوا له) اى لابي سفيان (قالوا يا رسول الله ما تقول قال قولوا الله اعلى وأجل قال) ابوسفينان (ان لنا العزى) صنم كان لهم
 (ولا عزى لكم) فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (التجيبوا له قال قالوا يا رسول الله ما تقول قال قولوا الله مولانا ولا مولى
 لكم) اى الله ناصرنا وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازى والتفسير يروى أبو داود في الجهاد والنسائي في السير والتفسير
 والغرض منه هذا ان الهزيمة وقعت بسبب مخالفة الرماة لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه كراهة التنازع والتخاصم
 والتجادل والاختلاف في المقاتلة في أحوال الحرب بان يذهب كل واحد منهم الى رأى ويبان عقوبة من عصى امامه بالهزيمة
 وقال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم قال قتادة الريح الحرب (عن سلمة بن الأكوع) سنان بن عبد الله (رضى
 الله عنه قال خرجت من المدينة ذاهبا نحو الغابة) وهى على بر يد من المدينة في (يق الشام) حتى اذا كنت ببقية الغابة) وهى
 كالعقبة في الجبل (اقبني غلام لعبد الرحمن بن عوف) لم يسم الغلام ويحتمل ٣٤٩ انه رباح الذى كان يخدم النبي صلى الله

عليه وآله وسلم (قلت) له (ويحك ما بك قال أخذت) بضم الهمزة آخره مشيئة فوقية سا كنة صفييا
 للمنعول (اقاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم) واحدا للقوح وهى الحلوب وكانت عشرين
 لقصة ترى بالغابة وكان فيهم عبيدة بن حصن الفزاري (قلت من أخذها قال غطفان وفزارة)
 قبيلتان من العرب فيها أبو ذر (فصرخت ثلاث سرخات سمعت ما بين لابتها) أى لابتى
 المدينة واللاية الحرة (يا صبا حاه يا صبا حاه) مرتين بفتح الصاد هو نادى مستغاث والالف للاستغاثة والهاء السكت وكانه

حزم وعبد الحق وابن القطان قوله لا يجزى بفتح أوله اى لا يكافئه بماله من الخسوف
 عليه الابان يشتره بغيره بفتح أوله لا يعتق بجزء الشراء بل لابد من العتق وبه
 قالت الظاهرية وخالفهم غيرهم فقالوا انه يعتق بنفس الشراء قوله ذارحم بفتح الراء
 وكسر الحاء وأصله موضع تكونين الولد ثم استعمل للقرابة فيقع على كل من يترك
 وينه نسب يوجب تحريم النكاح قوله محرم بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الراء
 المخففة ويقال محرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة والمحرّم من لا يحل
 نكاحه من الأقارب كالاب والاخ والم ومن في معناهم قال ابن الأثير الذى ذهب اليه
 أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمدان من ملأ
 ذارحم محرم عتق عليه ذكر كان أو أنثى وذهب الشافعى وغيره من الأئمة والصحابة
 والتابعين الى انه يعتق عليه الاولاد والاباء والامهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته
 وذهب مالك الى انه يعتق عليه الولد والوالد والاخت ولا يعتق غيرهم قال البيهقي وافقنا
 أبو حنيفة في بنى الاعمام انهم لا يعتقون بحق الملك واستدل الشافعى ومن وافقه بان غير
 الوالدين والاولاد قرابة لا يتعلق بهم ايراد الشهادة ولا تجب بهم الذنوبة مع اختلاف الدين
 فاشبه قرابة ابن العم وبأنه لا يصح به فلا يعتق عليه بالقرابة كابن العم وبأنه لو استحق
 العتق عليه بالقرابة لمنع من بيعه اذا اشتراه وهو مكاتب كالوالد والولد ولا يجزى ان

نادى الناس استغاثة بهم في وقت الصباح وقال ابن المنير انهم اللندية وربما سقطت في الوصل وقد ثبتت في الرواية فيوقف عليها
 بالسكون وقال القرطبي معناه الاعلام به لانه الامر المهم الذى ذهبت في الصباح وهى كلمة يقولها المستغيث وكانت عادتهم
 يغيرون في وقت الصباح فكانت تلهو بالاداء كما قال ابن المنير ان الدعوة اليه من دعوى الجاهلية المنهى عنها
 لانها استغاثة على الكفار (ثم اندفعت) أى اسرعت في السير وكان ماشيا على رجله (حتى القاهم وقد أخذوها فجعلت أرميهم)
 بالنبل (وأقول ان ابن الاكوع واليوم يوم الرضع) بضم الراء وتشديد الضاد المجمة أى يوم هلاك اللثام من قوالهم ثم لثيم راضع
 وهو الذى رضع اللثوم من ثدى أمه وكل من نسب الى أوم فانه يوصف بالمص والرضاع وفي المثل الأم من راضع وأصله ان رجلا
 من العمالة طرقه ضيف ليدل على نقص ضرع شاة لئلا يسمع الضيف صوت الحلب فكثير حتى صار كل لثيم راضعا سوا فعل ذلك
 أول يوم له وقبل المعنى اليوم يعرف من رضع كريمة فانجبته أو لثيمة فنجنته أو اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره وتدريب
 به من غيره (فاستغاثتهم منهم) أى استخلصت للأقاح من غطفان وفزارة (قبل أن يشربوا) أى الماء (فأقبلت بها) حال كونى
 (اوقها فلقيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وكان قد خرج اليهم غداة الاربعاء في الحديد متقنعا في خمسةائة وقيل سبعمائة
 بعد ان جاء لصبريخ ونودي يا خيل الله اركبي وعقد الله قدادين عمرو لولاه وقال له امض حتى تلتحق بالخيل وأيا على اثر لثيم فقطت

بارسول الله ان القوم) يعنى غطفان وفزارة (عطاش) بكسر العين (وانى أهلمهم -م أن يشربوا) أى كراهة شربهم (سقيمهم) بكسر السين وسكون القاف أى حظهم من الشرب (فابعث فى أثرهم) بكسر الهمزة وسكون المثلثة وعند ابن سعد قالوا بعثنى فى مائة رجل استمذت ما بأيديهم -م من السرح وأخذت باعناق القوم (فقال يا ابن الاكوع ملكك) أى قدوت عليهم فاستعبدتهم وهم فى الاصل احرار (فابصح) أى فارقى وأحسن العنود ولا تأخذ بالشدة (ان القوم) غطفان وفزارة (يقرون) أى يضافون (فى قومهم -م) يعنى انهم وصلوا الى غطفان وهم يضيفونهم ويساعدونهم فلا فائدة فى البعث فى الاثر لانهم لحقوا باصحابهم وزاد ابن سعد فجاء رجل من غطفان فقال مروا على فلان الغطفانى فصرأه -م جزورا فلما أخذوا يكشطون جلدوها زأوا غيرة ثم كوها وخرجوا هرايا الحديث وفيه معجزة حيث أخبر صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وكان كما قاله وفى بعض أصول البخارى يقرون بضم الراء مع فتح أوله أى ارفق بهم فانهم يضيفون الاضاف فراهى صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بهم رجاء توهم وانابهم وهذا الحديث الثمانى عشر من ثلاثيات البخارى وأخرجه أيضا فى المغازى وكذا -م لم وأخرجه النساق فى اليوم واللبلة (عن أبي موسى) الاشعري ٢٥٠ (رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فكوا العافى)

نصب مثل هذه الاقيسة فى مقابلة حديث سمرة وحديث ابن عمر مما لا يلتفت اليه منصف والاعتدال عنهما بما فيه -م من المقال المنة -م ساقط لان -م ما يعضد ان فيه لسان الاحتجاج وحكى فى الفتح عن داود الظاهري انه لا يعتق أحد على أحد قوله لابن أخنة ما بالمنة من فوق والمراد انهم -م أخوال أبيه عبد المطلب فان أم العباس هى تنبئه بالنون والفوقية مصغرا بفت جنان بالجريم والنون وليست من الانصار وانما أرادوا بذلك ان أم عبد المطلب منهم لانها سلمى بنت عمرو بن أحيحة بجمهاتين مصغرا وهى من بنى التجار ومثله ما وقع فى حديث الهجرة انه صلى الله عليه وآله وسلم نزل على أخواله بنى التجار وأخوه الحقيقية انما هم بنو زهرة وبنو التجار هم أخوال جده عبد المطلب وقد استدل بحديث أنس هذا من قال انه لا يعتق ذو الرحم على رحمه وقد ترجم عليه البخارى فقال باب اذا أمر أخوال الرجل او عمه هل يقادى قال فى الفتح قيل انه أشار بهذه الترجمة الى تضعيف ما ورد فيه من ملك ذار رحم محرم

• (باب ان من مثل بعبد عتق عليه) •

(عن ابن جرير عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن زناعا بأباروح وجد غلاما له مع جارية له فجاءه وجهه فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم وقال من قدى هذا بك قال زناع فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم له وقال ما حلال على هذا فقال

بالعين المهملة وبعد الالف نون على وزن القاضى (يعنى الاسير) أى من المسلمين من بيت المال (وأطعموا الجائع) آدميا أو غيره (وعودوا المريض) وهذه الأخيرة سنة مؤكدة والايمان فرض كفاية كآب عليه كآفة العلماء وفيه وجوب فكك الاسير من ايدى العدو بمال أو بغير مال (عن أبي بصير) وهب بن عبد الله السواقى (رضى الله عنه) انه (قال قات لعلى) رضى الله عنه (هل عندكم) أهل البيت النبوى (شئ من الوحي) خصكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم دور غيركم كما تزعّم الشيعة الا

ما فى كتاب الله قال) على (لا والذى اتى الحبيسة) أى شقها فى الارض حتى نبتت ثم انموت فكان منها حب كثير (وبرأ) كان النسوة) أى خالقها (ما اعلمه) عندنا (الافهام يعطيه الله رجلا فى القرآن) فيه جو زاستخراج العالم من القرآن بفهمه مالم يكن منقولا عن المفسرين اذا وافق أصول الشريعة وهذا فيه تأييد لقول امام ارا الهجرة مالا رحمه الله ليس العلم بكثرة الرواية وانما هو نور وفهم يضعه الله فى قلب من يشاء (وما فى هذه الضعيفة) وهى الورقة المكتوبة وكانت معلقة بقبضة سيفه وعند الله اتى فخرج كتابا من قراب سيفه قال أبو بصير (قلت) لعلى رضى الله عنه (وما) أى أى شئ (فى هذه الضعيفة قال) فيها (العقل) أى حكم العقل وهو الدية أى أحكامها ومقاديرها واصفانها واستانها (وفكك الاسير) وهو ما يحصل به خلاصه (وان لا يقتل مسلم بكافر) أى وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر وهذا مذهب الجهور وخلافا للحنفية مستدلين بانه صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلما بعد رواه الدارقطنى لكنه حديث ضعيف لا يحتج به وهذا الحديث سبق فى كتاب العلم (عن أنس بن مالك رضى الله عنه ان رجلا من الانصار) لم يسموا (استأذنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله ائذن فلنترك لابن اختنا عباس) بن عبد المطلب وليسوا بأخواله بل أخوال أبيه لان أمه سلمى بنت عمرو بن بنى التجار وليست تنبئه أم عباس انصارية اتقاها وقالوا ابن اختنا نسكون المنة عليهم فى اطلاقه بخلاف ما لو قالوا ائذن لنا فلنترك لعمك (فداه) أى المال الذى يستنقذه

نفسه من الامر (فقال لاتدعون منها) أي لاتتركون من قديته (ذرهما) وانما لم يجيبهم صلى الله عليه وآله وسلم الى الترك لئلا يكون في الدين نوع محاباة وكان العباس ذامال فاستوفيت منه الفدية وصرفت الى الغنائم وعند ابن اسحق انه صلى الله عليه وآله وسلم قال يا عباس افد نفسك وابني أخيك عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحارث وحليفك عتبة بن عمرو وعند موسى بن عتبة ان فداهم كان أربعين اوقية ذهباً (عن سلمة بن الاكوع رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عين من المشركين) أي جاسوس وجو صاحب سر الشروسي عينا لان جلي عليه بعينه أو أشد اهتنامه بالرؤية واستغراقه فيها كانه جسيع بدنه صار عينا قال في الفتح لم أقف على اسمه (وهو في سفر) وعند مسلم ان ذلك كان في غزوة هوازن (جلس عند أصحابه يتحدث ثم انقلب) أي انصرف (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطبوه وقلوه فقتله) سلمة بن الاكوع (فقتله) بتشديد الفاء أي اعطاه (سلمه) نافلة زائدة على ما يستحقه بالغنية وهو الشيء المسلوب سمي به لانه يسلب عن المقتول والمراد به ثياب القتل والخلف وآلات الحرب والدرج واللباس والسوار والمنطقة والخاتم والقصة معه ونحو ذلك مما هو بسيط في الفقه وهذا السلب الذي اعطيه سلمة من مقتوله لجل اجر عليه رحله وسلاحه كما وقع مينا ٣٥١ في مسلم وفي الحديث قتل الجاسوس الحربي

كان من أمره كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانت حر فقتل
 يا رسول الله فولى من أنا فقال مولى الله ورسوله فاوصى به المسلمين فلما قبض جاء الى أبي
 بكر فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال نعم تجرى عليك النفقة وعلى
 عيالك فاجر اها عليه حتى قبض فلما استخاف عمر جاءه فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 علمه وآله وسلم قال نعم أين تريد قال مصر قال فكتب عمر الى صاحب مصر أن يعطيه
 أرضا يا كاهارواه أحد وفي رواية أبي حمزة الصيرفي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صارخا فقال له مالك قال سيدي
 رأيتني أقبل جارية له فحبب هذا كيري فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بالرجل
 فطلب فلم يقدر عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانت حر رواه
 أبو داود وابن ماجه وزاد قال على من نصرني يا رسول الله قال تقول أرايت ان استرقني
 مولاي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كل مؤمن أو مسلم وروى ابن رجلا
 أقعد أمة له في مقل حارق عجزها فاعنتها عمرو وأوجعه ذر با حكاة أحمد في رواية
 ابن منصور قال وكذلك أقول) حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وقال
 المنذري في اسناده عمرو بن شعيب وقد تقدم اختلاف الأئمة في حديثه وفي اسناده

الكافر باءفاق وأما المعاهد
 والذي فقال مالك يفتنض عهده
 بذلك وعند الشافعية خلاف
 اما لو شرط عليه ذلك في عهده
 فيمنقض اتفاقا وقد استدلل به
 على جواز تأخير البيان عن وقت
 الخطاب لان قوله تعالى أنا غنم
 من شيء عام في كل غنمة فبين صلى
 الله عليه وآله وسلم بعد ذلك بمن
 طويل ان السلب للقاتل سواء
 قيدنا ذلك بقول الامام ام لا قال
 القرطبي فيه ان للامام ان ينفذ
 جميع ما أخذته السرية من
 الغنمة لمن يراه منهم وهذا
 الحديث أخرجه أبو داود
 في الجهاد والنسائي في السير

﴿عن ابن عباس رضي الله عنهما﴾
 انه قال يوم الخميس وما يوم الخميس) أي أي يوم هو نجب منه لما وقع فيه من وجعه صلى الله عليه وآله وسلم قال الكرماني
 الغرض منه تغيم أمره في الشدة والمكروه وهو امتناع الكتاب فيما يعقده ابن عباس (ثم يكي حتى خضب) أي رطب وبلل
 (دمعه الحصباء فقال اشتد برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعه) الذي توفي فيه (يوم الخميس فقل أنتوني بكتاب) أي
 بأدوات كآب كالقلم والدواة أو أراد بالكتاب ما من شأنه أن يكتب فيه نحو الكاغد والكتف (أكتب لكم) بالجزم جوابا للامر
 وبالرفع على الاستثناة وهو من باب الجواز أي أمر ان يكتب فيكم (كأبالن تضلوا بعده أبدأ متنازعوا) في باب كتابة العلم قال
 عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسينا فاختلفوا واكثر اللغط (ولا ينبغي عندني) من الانبياء
 (تنازع) في كتاب العلم قال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوموا عني ولا ينبغي عندني التنازع فنيته التصريح بانه من قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لا من قول ابن عباس والظاهر ان هذا الكتاب الذي اراد انما هو في النص على خلافة أبي بكر
 ليكنهم لما تنازعوا واشتد مرضه صلى الله عليه وآله وسلم عدل عن ذلك معولا على ما صلح من اختلافه في الصلاة وعند مسلم
 عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ادعني يا بكم واخلك اكتب كتابا في أخاف ان يخفى من ويقول قائل أنا أولى
 وبأي الله والمؤمنون الأبا بكر وعند البراء من حديثها لما اشتد وجعه صلى الله عليه وآله وسلم قال ائتوني بدواة وكتف أو

فروا من اكتب لاني بكر كتابا يختلف الناس عليه ثم قال معاذ الله ان يختلف الناس على أبي بكر فهو ذانص صريح فيما ذكرناه والله صلى الله عليه وآله وسلم انما ترك كتابه معولا على انه لا يقع الا كذلك وهذا يسل قول من قال انه كتاب بزيادة احكام وتعليم وخشي عمر بن الخطاب عن ذلك (فقالوا هجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بلفظ الماضي وقد ظن ابن بطال انه بمعنى اختلط وابن التين انه بمعنى هذى وهذا غير لائق بقدره الرفيع اذ لا يقال ان كلامه غير مضبوط في حالة من الحالات بل كل ما يتكلم به حق صحيح لا خاف فيه ولا غلط سواء كان في صحة أو مرض أو نوم أو يقظة أو رضا أو غضب ويحتمل ان يكون المراد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هجركم من الهجر الذي هو ضد الوصل لما قد ورد عليه من الواردات الالهية ولذا قال في الرقيق الاعلى وقال النووي وان صح بدون الهمزة فهو لما أصابه من الحيرة والدهشة لعظيم ما شاهده من هذه الحالة الدالة على وفاته وعظم المصيبة ابرى الهجر مجرى شدة الوجع قال النكرمانى فهو مجاز لان الهذيان الذي للمريض مستلزم لشدة وجعه فاطلق المزموم واراد اللازم وفي رواية الهجر بضم هاء الهمزة الاستفهام الانكارى اى هذى انكارا على من قال لا تكتبوا اى لا تجعلوه كما من هذى في كلامه ٣٥٢ اوعلى من ظنه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الوقت لشدة المرض عليه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم

الحجاج بن أرطاة وهو ثقة لكنه مدلس وبقية رجال أجدثات وأخرجه أيضا الطبراني واثرا أخرجه مالك في الموطأ باللفظ ان وايدة أنت عمرو قد نذر بها سيداها بارفا صابها بها فاعقة هاء عليه وأخرجه أيضا الحاك في المستدرک في الباب عن ابن عمر عندهم سلم وأبي داود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اطعم مملوكا أو ضربه فكفارته أن يعتقه وعن سويد بن مقرن عندهم سلم وأبي داود والترمذى قال كتابني مقرن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لنا الا خادصة واحدة فاطمها أحدنا فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعقوها وفي رواية انه قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا خادم لى مقرن غيرها قال فليستخذهن وها فاذا استغفنا عنهما فليخملوا سيديلهما وعن سمرة بن جندب وأبي هريرة ذكرهما ابن الاثير في الجامع ويبيض لهما وكلاهما باللفظ من مثل بعدد عتق عليه وعن أبي مسعود البدرى عندهم سلم وغيره وفيه كنت أضرب غلاما بالسوط فسمعت صوتا من خلفى الى أن قال فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله أقدر عليكم منكم على هذا الغلام وفيه قلت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال لولم تهل للعتق النار ولمستك النار والاحاديث تدل على ان المثلة من أسباب العتق وقد اختلف هل يقع العتق بمجرد اتمام لافى فى البحر عن على والهادى والمؤيد بالله والقريهين انه لا يعتق بمجرد ابل يؤمر السيد

عليه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (دعوني) اى اتركوني (فالذى انافيه) من المراقبة والتأهب للقاء الله تعالى والتفكير في ذلك (خبر عما تدعوني اليه) من الكتابة ونحوها (وأوصى عند موته بثلاث) فقال (اخرجوا المشركين من جزيرة العرب) وعند أحمد من حديث عائشة آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن قال لا يترك جزيرة العرب دينان وعند أحمد أيضا من حديث أبي عبيدة قال آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه واهل الجاهل واهل نجران من جزيرة

العرب وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا ادع فيها الا ما رواه احمد ومسلم والترمذى وصححه وفي النصارى عن ابن عمر أن عمر أجاز لليهود والنصارى من أرض الجاهل وذكره خير الى أن قال اجلاهم عمر الى نيماء وأريحا قال الأصمعي جزيرة العرب ما بين اقصى عدن ابين الى ريف العراق طولاً ومن جدة وما والاها الى أطراف الشام عرضاً وميت جزيرة لاططة البحار اى بصر الهند وبحر فارس والحشة واصيفت الى العرب لانها كانت بايديهم قبل الاسلام وبها أوطانهم ومن اهلهم قال في القاموس وجزيرة العرب ما أحاط بها بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات أو ما بين عدن الى أطراف الشام طولاً ومن جدة الى ريف العراق عرضاً اه وقال النووي في شرح مسلم قال ابو عبيدة هي ما بين نحر اى موسى الى اقصى اليمن فى الطول وأما فى العرض فما بين رمل يربن الى منقطع السماوة وقوله حفر اى موسى هو بفتح الحاء المهملة وفتح الفاء ايضا قالوا وميت جزيرة لاططة البحار اى ما بين نواحيها وانقطاعها عن المياه العظيمة واصل الجزر فى اللغة القطع واصيفت الى العرب لانها الارض التى كانت بايديهم قبل الاسلام وديارهم التى هى أوطان أسلافهم وحكى الهروى عن مالك ان جزيرة العرب هى المدينة والصحيح المعروف عن مالك ام اسكة والمدينة واليمامة واليمن اه وظاهر حديث ابن عباس انه يجب اخراج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان يهوديا او نصرانيا او مجوسيا ويؤيد هذا ما فى حديث عائشة المذكور بلفظ لا يترك بجزيرة العرب دينان وكذلك حديث هر

وأبي عبيدة بن الجراح لتصر بهما باخراج اليهود والنصارى قال في نيل الاوطار وبه - ذاي يعرف ان ما وقع في بعض الفاظ الحديث من الاقتصار على الامر باخراج اليهود لا يشافي الامر العام لما تقر في الاصول ان التنصيص على بعض افراد العام لا يكون مخصصا للعام المصرح به في لفظ آخر وما نحن فيه من ذلك - وظاهر الحديث انه يجب اخراج المشركين من كل مكان داخل في جزيرة العرب وحكي الحافظ في الفتح في كتاب الجهاد عن الجمهور ان الذي يمنع منه المشرك كون من جزيرة العرب هو الجواز خاصة قال وهو مكة والمدينة واليمامة وما والاها لا يماس سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب لاتفاق الجميع على ان اليمن لا يمنعون منها مع انها من جملة جزيرة العرب قال وعن الحنفية يجوز مطلقا الا لمسجد الحرام وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة وقال الشافعي لا يدخلون الحرم اهلا الا باذن الامام لمصلحة المسلمين اه قال ابن عبد البر في الاستدكار مخالفة قال الشافعي جزيرة العرب التي اخرج عمر اليهود والنصارى منها مكة والمدينة واليمامة ومخالفها قاطا اليمن فليس من جزيرة العرب اه وفي القسطلاني وكذا لا يمنع من الاقامة في اليمن لانه ليس من جزيرة العرب لان عمر اخرج اهل الذمة من الجواز واقرهم قبا عدا من اليمن ولم يخرجهم هو ولا أحد من الخلفاء ٢٥٣ وانما اخرج اهل بخران من جزيرة

العرب وليست من الجواز لتقصمهم العهد بأخذهم الربا المشروط عليهم تركه اه ولم يتفرغ أبو بكر رضي الله عنه لذلك فاجلاهم عمر رضي الله عنه وقيل انهم كانوا اربعين الفا وقد استعمل بهم هذا الحديث الشافعي وغيره من العلماء على منع اقامة الكافر ذميا كان او حريا بمكة والمدينة واليمامة وقراهن وما تحتل ذلك من الطرق فلا يقر في شيء منها بجزية ولا غير الشرفها قال النووي وأخذ به هذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء فأوجبوا اخراج الكفار من جزيرة العرب وقالوا لا يجوز تمكينهم من سكناها وليكن قال

بالعتق فان تمرد قاطا كم وقال مالك والليث وداود والاوزاعي بل يعتق بمجرد ما وحكي في البصر أيضا عن الاكثر ان من مثل بعد غديره لم يعتق وعن الاوزاعي انه يعتق ويضمن القيمة للمالك قال النووي في شرح مسلم عند الكلام على حديث سويد بن مقرن المتقدم انه أجمع العلماء ان ذلك العتق ليس واجبا وانما هو مندوب رجاء فقارة وازالة الظلم وذكركم ان ادلتهم على عدم الوجوب اذ نه صلى الله عليه وآله وسلم لهم بان يستقدموها ورد بان اذنه صلى الله عليه وآله وسلم لم لهم باستخدامها الا يدل على عدم الوجوب بل الامر قد أقاد الوجوب والاذن بالاستخدام دل على كونه وجوبا متراخيا الى وقت الاستغناء عنها ولذا أمرهم عند الاستغناء بالتخلي عنها ونقل النووي أيضا عن القاضي عياض انه أجمع العلماء على انه لا يجب اعتاق بشي مما يفعله المولى من مثل هذا الامر الخفيف يعني الظلم المذكور في حديث سويد بن مقرن قال واختلافوا فيها اكثر من ذلك وشنع من ضرب مبرح لغير موجب أو تحريق بنا أو قطع عضو أو فاده أو نحو ذلك فذهب مالك والاوزاعي والليث الى عتق العبد بذلك ويكون ولاؤه ويعاقبه السلطان على فعله وقال سائر العلماء لا يعتق عليه اه وبهذا يتبين ان الاجماع الذي أطلقه النووي مقيد بمثل ما ذكره القاضي عياض واعلم أن ظاهر حديث ابن عمر الذي ذكرناه يقتضي ان الظلم والضرب يقتضي ان العتق من غير فرق بين التلبيل والكثير والمشروع وغيره ولم يقل بذلك أحد من العلماء وقد دلت الأدلة على انه يجوز

٤٥ نيل خا الشافعي خص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو الجواز وهو عند مكة والمدينة واليمامة واعمالها دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب بدليل آخر مشهور في كتبه وكتب أصحابه قال بعضهم وانما قلنا يجوز تقريرهم في غير الجواز لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال اخرجوهم من جزيرة العرب ثم قال اخرجوهم من الجواز عرفنا ان مقصوده بجزيرة العرب الجواز فقط ولا يخص للعباد عن سائر البلاد الا برعاية ان المصلحة في اخراجهم منه أقوى فوجب مراعاة المصلحة ما اذا كانت في تقريرهم أقوى منها في اخراجهم اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وقد أجيب عن هذا الاستدلال باجوبة منها ان حمل جزيرة العرب على الجواز انصح مجازا من اطلاق اسم الكل على البعض فهو معارض بالقلب وهو ان يقال المراد بالجواز جزيرة العرب اما لا يخرجها بالبصار كما يخرجها بالحرار واما مجازا من اطلاق اسم الجز على الكل فتخرج احد المجازين مقرر الى دليل ولادليل الاما دعاهم فهم أحد المجازين ومنها ان في خبر جزيرة العرب زيادة لم تغير حكم الظاهر والزيادة كذلك مقبولة ومنها ان استنباط كون علة التقرير في غير الجواز هي المصلحة فرع ثبوت الحكم اعني التقرير لما علم من ان المستنبطه انما تؤخذ من حكم الاصل بعد ثبوت الدليل لم يدل الاعلى نفي التقرير لاثبوت حديث

المسلم والكافر لا تترامى نادراهما وحديث لا يترك بجزيرة العرب دينان ونحوه - ما فهذا الاستنباط واقع في مقابلة النص المصرح فيه بأن العلة كراهة اجتماع دينين فلو فرضنا أنه لم يقع النص الأعلى إخراجهم من الجواز لكان المتعين الحاق بقية جزيرة العرب به - هذه العلة فكيف والنص المصرح مصرح بإخراج من جزيرة العرب وأيضا هذا الحديث الذي فيه الأمر بالإخراج من الجواز فيه - الأمر بإخراج أهل نجران كما تقدم وليس نجران من الجواز ولو كان لفظ الجواز مخصصا للفظ جزيرة العرب على انفرادها أو بالأعلى أن المراد بجزيرة العرب الجواز فقط لكان في ذلك - مال لبعض الحديث وأعمال لبعض وهو باطل وأيضا غاية ما في حديث أبي عبيدة الذي صرح فيه بالفظ أهل الجواز فهو معارضة للمنطوق ما في حديث ابن عباس المصرح فيه بالفظ جزيرة العرب والمفهوم لا يقرى على معارضة المنطوق فكيف يرجح عليه - فإن قلت فهل يخصص لفظ جزيرة العرب المنزل منزلة العام لماله من الأجزاء بالفظ الجواز عند من جوز التخصيص بالمفهوم قلت هذا المفهوم من مقاهيم اللقب وهو غ - ير معمول به عند المحققين من أئمة الأصول حتى قيل أنه يقل به الإلحاق وقد تقرر عند مدغوا أهل الأصول أن ما كان من هذا القبيح يجعل ٣٥٤ من قبيل التخصيص على بعض الأفراد لا من قبيل التخصيص إلا عند أبي

نور اه - وقال في السبل الجرار الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة قد تضمنت الأمر للامة بإخراج اليهود من جزيرة العرب فلا وجه لمنعهم من سكنى غيرها والزاهم أن يسكنوا في خططهم فانهم قد صاروا بآبام الجزيرة والتزام الصفار أهل ذمة ووجب على المسلمين رعايتهم وحفظ دمايتهم وأموالهم وتركهم يسكنون حيث ارادوا في غير جزيرة العرب ولا يشاق في الأمر بإخراجهم من جزيرة العرب ما ورد في حديث آخر من الأمر بإخراجهم من الجواز كما أخرجه أحمد من حديث أبي عبيدة

للأمة أن يضرب عبده للتأديب وإن لم يجاوز به عشرة أسواط ومن ذلك حديث إذا ضرب أحدكم خادمه فليجنب الوجه فأفاد أنه يساح ضربه في غيره ومن ذلك الأذن لسيادة الأمة يحدها فلا بد من تقيده مطلق الضرب الوارد في حديث ابن عمر هذا ما ورد من الضرب المأذون به فيكون الموجب للعق هو ما عداه

• (باب من أعتق شركا له في عبد) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق عليه ما عتق رواه الجماعة والدارقطني وزاد ورق مابق وفي رواية متفق عليها من أعتق عبدا بينه وبين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ثم عتق عليه في ماله أن كان - وسرا وفي رواية من أعتق عبدا بين اثنين فإن كان موثرا قوم عليه ثم يعتق رواه أحمد والبخاري وفي رواية من أعتق شركا له في مملوك وجب عليه أن يعتق كله أن كان له مال قدر ثمنه بقاء قيمة عدل ويعطى شركاه حصصهم ويخلى سبيل المعتق رواه البخاري وفي رواية من أعتق نصيبا له في مملوك أو شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ قيمته بقيمة العدل فهو عتق رواه أحمد والبخاري وفي رواية من أعتق شركا له في عبد عتق مابق في ماله إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد رواه مسلم وأبو داود وعن ابن عمر أنه

بأنظر أخرجه أبو داود أهل الجواز وأهل نجران من جزيرة العرب فإن ذلك من التخصيص على بعض أفراد العام وقد كان تقرر في الأصول أنه لا يصلح التخصيص وهو الحق وغاية ما فيه الدلالة على تأكيد الأمر في ذلك الخاص تخصيصه بالنص عليه وحده ومثل هذا لا يوجب أهمال دلالة الدليل على ما عداه انتهى (واجيزوا الوفاء بنحو ما كنت أجيزهم) قال ابن المنير والغنى بقى من هذا الرسم ضيقات الرسل واقتطاعت الأعراب ورسومهم في أوقات ومنه إكرام أهل الجواز إذا وفدوا وقال ابن عيينة كما عند الأسماعيلي هنا والبخاري في الجزية أو سليمان الأحوال كما في مسند الحمدي أو سعيد بن جبيرة كما عند النووي في شرح مسلم (ونسيت الثالثة) هي أنفاذ جيش أسامة وكان المسلمون اختلوا وفي ذلك على أبي بكر فاعلمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم عهد بذلك عند موته أو هي قوله لا تقتلوا قبرى ومما قال الشوكاني في نيل الأوطار وفي الموطأ ما يشير إلى ذلك وقال في المقدمة ووقع في صحيح ابن حبان ما يرشد إلى أنها الوصية بالارحام (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله) (واله) (وسلم في الناس) خطيبا (فأثنى على الله بما هو أهله ثم ذكر الدجال فقال اني أذكركم ومما مني بالقد اندر قوم له قد اندر نوح قومه) خص نوحا بالذلة لانه أبو البشر الثاني أو أنه أول مشرع (ولكن سأقول لكم فيه قولا لم يقله نبي لقومه تعلمون انه أعور

وان الله ليس بأعور) أورد هذا الحديث في باب كيف يعرض الاسلام على الصبي وذكر في هذا الحديث ثلاث قصص اقتصر منها في الشهادات على الثانية وفي الفتن على الثالثة وقد اختلف في أمر ابن صبا: اختلفا كثيرا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: لم أنه أنشهداني رسول الله وهو غلام ياب مع الغلمان وكان اذ ذاك غلاما لم يحتمل فانه يدل على المدعى ويدل على صحة اسلام الصبي فانه لو أقبل قبل لانه فائدة العرض (عن حذيفة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اكتبوا لي من تلقظ بالاسلام من الناس فكتبنا له ألفا وخمسمائة رجل (واحد) كان عند خروجهم الى أحد أو عند حفر الخندق وبه جزم السفاقي أو بالحديث لانه اختلف في عددهم هل كانوا ألفا وخمسمائة أو ألفا وأربعمائة وفيه مشروعة كتابة الامام الناس عند الحاجة الى الدفع عن المسلمين (فقلنا نخاف) أي هل نخاف (ولحن ألف وخمسمائة) وعند مسلم فقال انكم لاتدرون لعل ان تبدوا (فلقد رأينا) بضم التاء لانه تكلم أي لقد رأيت أنفسنا (ابتلينا) مبنيا للمفعول بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (حتى ان الرجل يصلي وحده وهو خائف) أي مع كثرة المسلمين وله له أشار الى ما وقع في خلافة عمة ان رضى الله عنه من ولاية بعض أمراء الكوفة كالوليد بن عقبة حيث كان يؤخر الصلاة ٢٥٥ أولا يقيمها على وجهها فكان بعض

الورعين يصلي وحده سرا ثم يصلي معه خفية الفتنة وفي ذلك علم من اعلام النبوة من الاخبار بالشئ قبل وقوعه وقد وقع أشد من ذلك بعد حذيفة في زمن الخلفاء وغيره وفي الحديث مشروعية كتابة دواوين الجيوش وقديت عين ذلك عند الاحتياج الى تمييز من يصلح للمقاتلة ممن لا يصلح (عن أبي طلحة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه كان اذا ظهر على قوم أقام بالعرصة التي له - وهو يفتح المهملتين وسكون الرايتين ما البقعة الواسعة التي لابناء بها من دار وغيرها (ثلاث ليال) لان الثلاث أكثر ما يستريح المسافر فيها

كان يفتي في العباد او الامة يكون بين شر كافي متق أحدهم نصيبه منه بقول قد وجب عليه عتقه اذا كان للذي أعتق من المال ما يبلغ يقوم من ماله قيمة العبد ويدفع الى الشركاء انصباهم ويختل سبيل المعتق يحبر بذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري وعن أبي المليح عن أبيه ان رجلا من قومه أعتق شتية من مملوكه فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل خلاصه عليه في ماله وقال ليس لله عز وجل شريك رواه أحمد وفي لفظ هو حر كاه ليس لله شريك رواه أحمد ولا يداود معناه وعن أحمد بن أبيه عن جده قال كان لهم علام يقال له طهحات أو ذكوان فاعتق جده نصفه فجاء العبد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: وتعتق في عتق وترق في رفق قال فكان يحرم سيده حتى مات رواه أحمد وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من أعتق شتية من مملوك فعمله خلاصه في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استعفى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه رواه الجماعة الا النسائي حديث أبي المليح أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وقال النسائي أرسله سعيد بن أبي عروبة وسأقه عنه مرسل وقال هشام وسعيد أثبت من هشام في قتادة وحديثه - أو في الصواب وأبو المليح اسمه عامر ويقال عمر ويقال زيد وهو ثقة صحيح حديثه في الصحيحين وأبو اسامة بن عمير هذلي بصرى

قال المهلب حكمة الإقامة لأراحة الظهر والانفس قال الحافظ ولا يخفى ان محله اذا كان في أمن من طاروق والاقتصار على ثلاث يؤخذ منه ان الاربعة إقامة وقال ابن الجوزي انما كان يقيم ليظهر تأثير الغلبة وتنفيذ الاحكام وقلة المبالاة فكانه يقول نحن مقعون فان كانت اكم قوة فلهما واليساقا قال ابن المنير ولعل المقصود بالاقامة تبديل السيئات وازهايم بالاحسانات واظهار عز الاسلام في تلك الارض كانه يضيئها بما يوقعه فيها من العبادات والاذكار لله تعالى واظهار شعائر المسلمين واذا تأملت البقاع وجدت بها تشق كاتشقي الانام وتسهل واذا كان ذلك في حكم الضيافة فاسب ان يقيم عليهم ثلاثا لان الضيافة ثلاث (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال ذهب فرس له فأخذه العدو) من أهل الحرب (فظهر عليهم المسلمون فرد عليه) الفرس (في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحق) أي هرب (عبد الله) أي لابن عمر يوم ليرموك كما عند عبد الرزاق (فلحق بالروم فظهر عليهم المسلمون فردته) أي العبد (عليه) على ابن عمر (خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في زمن أبي بكر والعصاة متوافرون من غير تكبر منهم وفيه دليل للشافعية وجماعة على ان أهل الحرب لا يعملون بالغلبة شيئا من مال المسلمين واصحابه أخذ قبل القسمة وبهذه وعند مالك وأحمد وآخرين ان وجد ماله

قبل القسفة فهو أحق به وإن وجد به دها فلا يأخذه إلا بالقيمة وواه الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعا لکن اسنادہ ضعیف جدا وبذلك قال أبو حنيفة إلا في الأبق فقال مالك أحق به مطاقا (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال قلت يوم الخندق يا رسول الله ذهبنا بجبهة لنا) بضم الموحدة وفتح الهاء وسكون التثنية مصغرة بجمعة باسكان الهاء ولد الضأن الذكور والأنثى (وطحنت صاعا من شعير) أي امرأته أو امرتها ان طعن (فتعال انت ونقر) أي ومعدن نقر (فصاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أهل الخندق ان جابر قد صنع سورا) بضم السين واسكان الواو من غير همز أي طعما مادعا ليه الناس وهو يا فارسية قاله الطبري والاسماعيل وقيل بالحشية والاول أولى (فخى هلا بكم) أي فأقبلوا وأسرعوا أهلا بكم أيتم أهلكم وهذا موضع الترجمة وهي التكلم باللغة الفارسية والرطانة هي التكلم بلسان العجم ويدل له قوله تعالى واختلاف ألسنتكم أي لغاتكم أو اجناس فقطكم واشكاله خالف جل وعلا بين هذه الاشياء حتى لا تسكاد تسمع منطقين متفقين في همس واحد ولا جهارة واحدة ولا رخاوة ولا فصاحة ولا لكمة ولا نظم ولا اسلوب ولا غير ذلك من صفات النطق وأحواله وقال تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ٣٥٦ وفيه اشارة الى ان نبينا محمدا صلى الله عليه وآله وسلم كان عارفا بجميع الالسنه

لشهر رسالته الثقلين على اختلاف السننهم ليقفهم عنهم ويفهموا عنه والفارسية لسان الفرس قبل انهم يسبون الى فارس بن كيومرث واختلف في كيومرث قبل انه من ذرية سام بن نوح وقيل من ذرية يافث ابن نوح وقيل انه ولد آدم لصلمه وقيل انه آدم نفسه وقيل لهم الفرس لان جدهم الاعلى ولده سبعة عشر ولدا كان كل منهم نجبا فارسا فهو الفرس وفيه نظرا لان الاشتقاق يختص بالان العربى والمنشهور ان اسمعيل بن ابراهيم عليه السلام اول من ذلت له الخليل والفروسيه ترجع الى الفرس من الخليل وأمة

له عصية ولا يعلم ان أحد اروي عنه غير ابنه أبي الملقح وقوى الحفاظ في الفتح اسناد حديث أبي الملقح قال وأخرجه أحمد باسناد حسن من حديث مرة بن رجاء لا اعتنى شقفا له في مملوك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو حر كاهن ليس لله شريك وحديث اسمعيل ابن أمية قال في مجمع الزوائد هو مرسل ورجاله ثقات وأخرجه الطبراني ويشهد له ما في حديث ابن عمر المذكور بلائظ والافقه عتيق عليه ما عتيق وما أخرجه أبو داود والنسائي باسناد حسن عن ابن التلب بالقاء القوافية عن أبيه ان رجلا اعتق نصيبا له من مملوك فلم يضمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث أبي هريرة قال أبو داود ورواه روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكر السعاية ١٥ ورواه يحيى بن سعيد وابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكر السعاية ورواه يزيد بن زريع عن سعيد بن كرفيه السعاية وقال البخاري رواه سعيد عن قتادة فلم يذكر فيه السعاية وقال الخطابي اضطرب سعيد بن أبي عروبة في السعاية مرة يذكرونها مرة لا يذكرونها فدل على انها ليست من متن الحديث عنده وانما هي من كلام قتادة وتفسيره على ما ذكره همام وبينه قال ويدل على ذلك حديث ابن عمر يفي الذي فيه والافقه عتيق عليه ما عتيق وقال الترمذي روى شعبه هذا الحديث عن قتادة ولم يذكر فيه السعاية وقال النسائي أثبت أصحاب قتادة شعبه وهمام على خلاف سعيد بن أبي عروبة وصوب وايتهم ما قال وقد بلغني ان هماما روى هذا الحديث عن قتادة فجعل قوله وان لم يكن مال الخ من قول قتادة وقال

الفرس كانت موجودة قال في الفتح والوافقه هذا الباب يظهر في تأمين المسلمين لاهل الحرب بالسننهم (عن عبد الرحمن أم خالد) اسمها أمة (بنت خالد بن سعيد) الاموية انما (قالت آتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أبي) هو خالد (وعلى قبص أصفه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة سنة) ولا يذر سنة سنة وحيكى ابن قرقول تشديد النون قال عبد الله أي ابن المبارك وقال الكرماني أبو عبد الله أي البخاري (وهي) أي سنة (بالحشية حسنة) وهي الرطانة بغير العربي قال في الفتح كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرف الالسنه لانه أرسل الى الامم كلها على اختلاف السننهم فجمع الامم قومه بالنسبة الى عوم رسالته فاقتضى ان يعرف السننهم ليقفهم عنهم ويفهموا عنه ويحتمل ان يقال لا يستلزم ذلك نطقه بجميع الالسنه لامكان الترجمان المتوق به عندهم قال ابن المنير وجه مناسبتها انه صلى الله عليه وآله وسلم خاطبه بما يفهمه مما لا يتكلم به الرجل فهو كخاطبة الجعبي بما يفهم من لغته انتمى والاحاديث الواردة في كراهة الكلام بالفارسية كحديث كلام أهل النار بالفارسية وحديث من تكلم بالفارسية زادت في خبثه ونقص من مروءته أخرجه الحارثي في المستدرک وقال في الفتح سندها واه وأخرج فيه أيضا عن عمر رفته من أحسن العربية فلا يتكلم بالفارسية فانه يورث التفات الحديث وسنده

واما أيضا (قالت) ام خالد (فذهبت العيب بختام النبوة) الذي بين كتفيه صلى الله عليه وآله وسلم (فزبرني) اي نهرفني (أبي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعها) اي اتركها (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبلني واخلفني) من ابلت الثوب اذا جعلته عتيقا واخلفني ايضا من باب الافعال وهو بضمه ايضا وجاز ان يكونا من الثلاثين وليس في قوله اخلفني بعد ابلني عطف الشيء على نفسه لان في المعطوف ثابته كيد او تقوية ليس في المعطوف عليه كقوله كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون أو معنى اخلفني خرفني ثيابك وارتفعها وروى اخلفني بالفاء قال ابن الاثير يعني العوض والبدل اي اكتبني خالفه بعد بلائه يقال خالف الله واخلف أي جعلك الله من يخلفه عليك بعد ذهابه ونزقه (ثم ابلني واخلفني ثم ابلني واخلفني) فلا نقال ابن المبارك فبقيت أم خالد حتى دكن اي الثوب اي اسود لونه من كثرة ما لبس من الدكنة وهي غبرة كدرة وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس والادب وأخرجه أبو داود في اللباس (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قام فينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الغلول) مطلق الخيانة أوفى النبي خاصة قال في المشارق كل خيانة غلول لكنه صار في عرف الشرع الخيانة في المغنم وزاد في النهاية قبل القصة انتهى فان كان الغلول مطلق الخيانة فهو أعم من السرقة ٢٥٧ وان كان من المغنم خاصة فبينه

وبينهما عموم وخصوص من وجه ونقل النووي الاجماع على انه من البكائر قال تعالى ومن يغال يات بما غل يوم القيامة وهذا وعبد شديد وتهم كيداً كيد قال ابن قتيبة سمى بذلك لان اخذه يغاله في مناعه أي يخفيه فيه (فعظمه وعظم أمره قال لا ألقين أحدكم) من اللقاه وبالفتح من اللقاه وهو الوجدان وهو بالفتح النفي المؤكد بالنون والمراد به النسي وهو مثل قولهم لا أرينك ههنا وهو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا يمكن ههنا فاراد وتقديره في الحديث لا يغل أحدكم فالفيه اي أجده (يوم القيامة على رقبته

عبد الرحمن بن مهدي أحاديث همام عن قتادة أصبح من حديث غيره لانه كتبه املاء قال أبو بكر النيسابوري ما أحسن ما رواه همام وضبطه فصل قول قتادة وقال ابن عبد البر الذين لم يذكر والسعاية أثبت عن ذكرها وقال أبو محمد الاصيلي وأبو الحسن بن القصار وغيرهما من أسقط السعاية أولى من ذكرها وقال البيهقي قد اجتمع ههنا شعبة مع فضل حفظه وعلمه بما سمع من قتادة وما لم يسمع وهشام مع فضل حفظه وهمام مع صحة كتابه وزيادة معرفته بما ليس من الحديث على خلاف سعيد بن أبي عروبة ومن تابعه في ادراج السعاية في الحديث وذكر أبو بكر الخطيب ان أبا عبد الرحمن بن يزيد المقرئ قال رواه همام وزاد فيه ذكر الاستسعاء وجعله من قول قتادة وميزه من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن العربي اتفقوا على ان ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما هو من قول قتادة وقد ضعف أحمد رواة سعيد بن أبي عروبة ولكنه قد تابع سعيدا على ذكر الاستسعاء جماعة كذا كذلك البخاري منهم جابر بن حازم ومنهم حجاج بن حجاج عن قتادة ومنهم أحمد بن حنبل في حديثه عن قتادة عن أبيه عن ابراهيم ابن طهمان عن حجاج وفيها ذكر السعاية ورواه عن قتادة أيضا حجاج بن ارطاة كما رواه الطحاوي ورواه أيضا عن قتادة أن كافي سبن أبي داود ورواه أيضا موسى بن خلف عن قتادة كذا كذلك الخطيب ورواه أيضا شعبة عن قتادة كافي صحيح مسلم والنسائي وقد ربح رواية سعيد للسعاية ورفعه جماعة منهم ابن دقيق العيد قالوا الان سعيد بن أبي عروبة

شأنه انفعاء) بثلاثة مضمومة فغين مبهمة مخففة فألف مدودة صوت الشاة وقول ابن المنير وما ظن أهل السياسة فهموا تجريس السارق وعلمته على رقبته ونحو هذا الامن هذا الحديث تعقبه في المصاييح بانه لا يلزم من وقوع ذلك في الدار الآخرة جواز فعله في الدنيا لتباين الدارين وعدم استواء المنزلتين (على رقبته نرس له سمعة) يفتح الحامين المهمتين بينهما ميم ساكنة وبعدها الميم الاخيرة ميم أخرى مفتوحة صوت الفرس اذا طلب علفه وهو دون الصمير (يقول يا رسول الله اغثنني فأقول) له (لا أملاك لك شيئا) من المغفرة ولا بن عسا كرا أملاك لك من الله شيئا (قد بلغتك) حكم الله فلا عذر لك بعد البلاغ وهذا غاية في الزجر والافه صلى الله عليه وآله وسلم صاحب الشفاعة في المذنبين (وعلى رقبته بعير له رغاء) بضم الراء وتخفيف الغين المبهمة مدودا صوت البعير (يقول يا رسول الله اغثنني فأقول) له (لا أملاك لك شيئا) قد بلغتك (حكم الله) (وعلى رقبته صامت) اي ذهب أو فضة وقيل ما لا روح فيه من اصناف المال (فيقول يا رسول الله اغثنني فأقول) له (لا أملاك لك شيئا) قد بلغتك (حكم الله) (أو على رقبته رفاع) جمع رقعة (تخفق) بكسر الفاء اي تتعققع وتضطرب اذا حركته الرياح أو قطع يقال اخفق الرجل بشوبه اذا لمع وقال الحبيدي وتبعه الزركشي وغيره أراد ما عليه من الحقوق المصنوعة في الرفاع وتعقبه ابن الجوزي

بان الحديث سبق لذكر الغلول الحسى فعمله على الثياب انساب و زاد مسلم نفس لها اصباح فكانه أراد بالنفس ما يغله من الرقيق من امرأة اوصى (نية قول يا رسول الله اغنى فاقول) له (لا املاك لك شيئا قد ابانعتن) وحكمة الحل المذكور فضيحة الحامل على رؤس الاشهاد في ذلك الموقف العظيم وقال بعضهم هذا الحديث يفسر قوله تعالى ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة أى يأت به حامله على رقبته قال المهلب هذا الحديث وعيد لمن انقذه الله عليه من أهل المعاصى ولا يقال ان بعض ما يسرق من النقد أخف من البعير مثلا والبعير أرخص ثمنا فكيف يعاقب الاخف جناية بالاثقل وعكسه لان الجواب ان المراد بالعقوبة بذلك فضيحة الحامل على رؤس الاشهاد في ذلك الموقف العظيم لا بالانقل والخفة قال ابن المنير اجعوا على ان على الغال ان يعبد ما غل قبل القسمة واما بعد ما قال النورى والاوزاعى والليث ومالك يرفع الى الامام خمسة ويتصدق بالباقي وكان الشافعى لا يرى بذلك ويقول ان كان ملكك فليس عليه ان يتصدق به وان لم يكن يملكك فليس له الصدقة بمال غيره قال والواجب ان يدفعه الى الامام كالأموال الضائعة (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضى الله عنه) قال كان هل ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ٣٥٨ أى على عياله وما يثقل حمله من الامة (رجل يقال له كركرة) بكسر الكافين

في هذه الرواية بينهما راسا كنة والراء الاخرى مفتوحة وقال عياض هو بفتحهما وبكسرهما وقال النورى انما اختلف في كانه الاولى واما الثانية في كسورة اتفاقا انتهى والذي رأته في النسخ كاصله كسرهما في الطريق الاولى وفتحهما في الثانية والله أعلم وكان اسود يمد دابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القتال وفي شرف المصطفى انه كان نوبيا اهداه له هودة بن علي الحنفي صاحب العمامة (فحات فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم هو في النار) على معصيته ان لم يعف الله عنه (فذهبوا

اعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه وان كان همام وهشام احفظ منه لكنه لم يناف ما روياه وانما اقتصر من الحديث على بعضه وايس المجلس متحدا حتى يتوقف في زيادة سعيد وله هذا صحيح صاحبنا الصحيحين كون الجميع مرفوعا قال في الفتح واما ما اعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به فرد دلالة في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة وآخرون معهم لانطيل بذكرهم وهمام هو الذي انفرد بالتفضيل وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه فانه جعله واقعة عين وهم جعلوه حكما عاما فدل على انه لم يضبطه كما ينبغي والعجب ممن طعن في رفع الاستسماه بكون همام جعه له من قول قتادة ولم يطعن في ما يدل على ترك الاستسماه وهو قوله في حديث ابن عمر والافقة عتق منه ما عتق بكون ايوب جعه له من قول نافع وميزه كما صنع همام سواء فلم يجبه له مدرجا كما جعلوا حديث همام مدرجا مع كون يحيى بن سعيد وافق ايوب في ذلك وهمام لم يوافق أحد وقد جزم بكون حديث نافع مدرجا مع حديث وضاح وآخرون والذي يظهر ان الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقا لصاحب الصحيح قال ابن المواقى والانصاف ان لا يؤهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون مع قتادة يفتى به فليس بين تحديد به مرة وفتياه أخرى منافاة ويؤيده ان البيهقي أخرجه عن قتادة انه أفتى به ومما يؤيد الرفع في حديث ابن عمر أعنى قوله والافقة عتق عليه ما عتق ان الذي رفعه مالك وهو اختلط الحديث نافع من ايوب وقد تابعه عبيد الله

يتظرون اليه فوجدوا عبادة قد غابها من المغنم وهذا موضح التبرجة وفيه ان القليل من الغلول في حكم الكثير منه ابن لان العبادة قلل بالنسبة الى غيرها من الامة والنفدين (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يوم فتح مكة لا هجرة) أى بعد الفتح (واكن جهادونية واذا استنفرتهم فافتروا) أى طلب منكم الخروج الى الغزو فخرجوا قال في الفتح أى لا هجرة بعد فتح مكة أو الاماها هو أهم من ذلك اشارة الى ان حكم غير مكة في ذلك حكمها فلا تجب الهجرة من بلاد رقصه المسلمون اما قبل فتح البلد فن به من المسلمين أحد ثلاثة الاول قادر على الهجرة منها لا يمكنه اظهار دينه بها ولا أداء واجباته فالهجرة منها واجبة الثاني قادر لكنه يمكنه اظهار دينه وأداء واجباته فمصلحة لتسكين المساكين ومعاونتهم وجهاد الكفار والامن من غدرهم والراحة من رؤية المنكر منهم الثالث عاجز بعد من أسرا ومرضا أو غيره فتجوز له الإقامة فان حل على نفسه وتكف الخروج منها جرائته وفي حديث عائشة عند البخارى انقطعت الهجرة أى من مكة منذ فتح الله على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم مكة انتهى لان المؤمنين كانوا يفرون بدينهم الى الله والى رسوله مخافة أن يفتنوا في دينهم وأما بعد فتحها فقد أظهر الله الاسلام والمؤمن بعدد به حيث شاء وليكن جهادونية وهذا الحديث زدت في هذا الموضع لزيادة الفائدة

عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما انه قال لابن جعفر (واسمه عبد الله) انك كراذ أي حين تلقين رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أنا وانت وابن عباس قال نعم) اذكر ذلك (فحملنا) أي أنا وابن عباس (وتركان) وعند مسلم وأحمدان عبد الله بن جعفر قال ذلك لابن الزبير قال ابن الملقن والظاهر انه انقلب على الراوي كاتبه عليه ابن الجوزي في جامع المسانيد وفي الحديث جواز استقبال الغزاة عند رجوعهم من غزوهم (عن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال ذهبنا لتلقي رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) مع الصبيان الى ثنية الوداع) أي لما قدم من تبوك كما عند الترمذي وحديث الباب أخرجه أيضا في المغازي وأبو داود والترمذي في الجهاد وفيه استقبال الغزاة عند القدوم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) مقفلة أي مرجعه (من عسفان) انضم العين موضع على مرحلتين من مكة المكرمة (ورسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) على راحلته) أي ناقته (وقد أورد في صفة بنت حبي فقهرت ناقته نصرعا) أي فوقعا (جميعا) قال الحافظ الدمياطي ذكره في مع قصة صفة وهم وانما هو عند مقفلة من خيبر لان غزوة عسفان الى بني الحنظلية كانت في سنة ست وغزوة خيبر كانت في سنة سبع وورد في صفة مع النبي ٣٥٩ صلى الله عليه وآله وسلم وقوعهما

كان فيها (فاقصم) أدرى نفسه (أبو طلحة) زيد بن مهمل الانصاري عن بعيره (فقال يا رسول الله جعلني الله فداك قال عايذك المرأة) أي الزمها (فقلب) أبو طلحة (فباع على وجهه) حتى لا ينظر الى صفة (وأناها فاقها) أي الخيفة التي ألقاها على وجهه المسماة بالثوب (عليها) أي على صفة فسترها عن العين (وأصلح) لهما امر كهما فركبا وكنتنا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أي أحطنا به (فلما أنصرفا) أي اطعنا (على المدينة قال) نحن (آيون) راجعون الى الله (تائبون) اليه (عابدون لرئيسنا) حامدون) وسقط من هذه

ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب كما قال البيهقي ولا شك ان الرفع زيادة معتبرة لا يليق اهمالها كما تقر في الاصول وعلم الاصطلاح وما ذهب اليه بعض أهل الحديث من الاعلال لطريق الرفع بالوقف في طريق أخرى لا ينبغي التعويل عليه وليس له مستند ولا سيما بعد الاجماع على قبول الزيادة التي لم تقع منافية مع تعدد مجالس السماع قالوا يجب قبول الزيادة في حديث ابن عمر وحديث أبي هريرة وظاهرهما التعارض والجمع ممكن لا كما قال الاسماعيلي وقد جمع البيهقي بين الحديثين بان معناه ان المعسر اذا اعتق حصته لم يسر العتق في حصته شريك بل تبقى حصته شريك على حالها وهي الرق ثم يستسعى العبد في عتق بقيته فيحصل عن الجزء الذي لشريك سيده ويدفعه اليه ويعتق وجهه لموه في ذلك كما يكتب وهو الذي جزم به البخاري قال الحافظ والذي يظهر انه في ذلك باختياره اقله غيبة شقوق عليه فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بان يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة وهي لا تلزم في الكتابة بذلك عند الجهو ولا غير واجبة فهذه مثلها قال البيهقي لا يبيح بين الحديثين بعد هذا الجمع معارضة أصلا قال الحافظ وهو كما قال الا انه يلزم منه ان يبيح الرق في حصته الشريك اذ لم يحتر العبد الاستسعاء فيه برضه حديث أبي المليلج الذي ذكره المصنف قال ويمكن حمله على ما اذا كان المعتق غنيا أو على ما اذا كان جميعه له فاعتق بهرضه واستدل على ذلك بحديث ابن التلب الذي تقدم ثم قال وهو محمول على المعسر والاعتراض وجمع بعضهم

الرواية قوله ساجدون (فليرزل يقول ذلك حتى يدخل المدينة) شكر الله تعالى وتعليل الامته وفيه ذكر الغزاة اذ رجع من الغزو (عن كعب رضي الله عنه) في حديثه الطويل في قصة تخلفه عن غزوة تبوك (ان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) كان اذا قدم من سفر رضي دخل المسجد فصلى ركعتين قبل ان يجلس) تبركا أو لما يبدؤ في الحضر واستنبط منه الابتداء بالمسجد قبل بيته وجلسه للناس عند قدمه ليسوا عليه والحديث أخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في الجهاد والنسائي في السير وفيه الصلاة اذا قدم الغزاة أو المسافر من غزوا أو سفر (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) لا نورث) وفي حديث الزبير عند النسائي فانما معاشر الانبياء لا نورث (مات تركا صدقة) وصدقة بالرفع خبر المبتدأ الذي هو مات تركا والكلام جملة ان الاولى فعلية والثانية اسمية قال في الفتح ويؤيده ورود في بعض طرق الصحيح مات تركا فهو صدقة وحرفه الامامية فقالوا لا نورث بالياء بدل النون وصدقة بالنصب على الحال ومات تركا مفعول للمالم بسم فاعله ففعلوا الكلام جملة واحدة ويكون المعنى ان ما تبرك صدقة لا نورث وهذا تحريف يخرج الكلام عن غلط الاختصاص الذي دل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الطرق نحن معاشر الانبياء لا نورث ويعود الكلام بما جرفوه الى امر لا يختص به الانبياء لان احاد الامة

إذا وقفوا أموالهم أوجملوها صدقة انقطع حق الورثة عنها فهذا من تعاملهم أو تجاهلهم وقد أورد بعض أكابر الامامية على القاضي شاذان صاحب القاضي أبي الطيب فقال شاذان وكان ضعيف العربية قوي في علم الخلاف لا يعرف نصب صدقة من رفعها ولا احتياج الى علمه فانه لا يخفى ولا يترك ان فاطمة وعليان افسح العرب لا تبلغ انت ولا أمثالك الى ذلك منهم ما قالوا كانت لهم حجة فيما لحظته لا بد لها حينئذ لا يكره فسكت ولم يجز جوابا وانما فعل الامامية ذلك لما يلزمهم على رواية الجمهور من فساد مذهبهم لانهم يقولون بانه صلى الله عليه وآله وسلم يورث كايورث غيره من عموم المسلمين اعموم الآية الكريمة وذهب النخاس الى انه يصح النصب على الحال وأنكره القاضي لتأيد مذهب الامامية لكن قدره ابن مالك ما تركه صدقة تلحق بالخبر وبني الحال كالموضع منه ونظيره قراءة بعضهم ونحن عصابة كذا في القسطلاني ونقل هذا الكلام من الفتح بعناء لا يلفظه مع زيادة قال في الفتح وهذا واضح لمن انصف (وكان) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يتفق من المال الذي آفاه الله عليه) أي من بقى النصير وخير وفدله وكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاحق لاحد فيها غيره فكان يتفق منها (على أهله نفقة سنتهم) ويصرف الباقي في مصالح ٣٦٠ المسلمين كما يشيرون اليه قوله (ثم ياخذ ما بقي فيجعله يجعل مال الله في السلاح

والكرع ومصالح أهل الاسلام وهذا مذهب الجمهور وقال الشافعي يقسم التي خمسة أقسام قسم له صلى الله عليه وآله وسلم وقسم لذوي القربى من بني هاشم وبني المطلب وقسم لليتامى الفقراء وقسم للمساكين وابن السبيل وتأول قول عمر هذا بانه يريد الاخصاص الأربعة والتي ما أخذ من الكفار على سبيل الغلبة بلا قتال ولا إيجاف أي امراع خيل أو ركاب أو نحوهما من جزية أو ماهر أو اعنه خلوف أو غيره أو وصولوا عليه بلا قتال وهي في الرجوعه من الكفار الى المسلمين والغنيمة ما أخذ من الكفار بقتال أو إيجاف ولو بعد

بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك المراد بالاستسعاء ان العبد يستمر في حصة الذي لم يعتق رقيقا فيسعى في خدمته بقدر ماله فيه من الرق قال ومعنى قوله غير مشقوق عليه أي من جهة سيده المذكور فلا يكلفه من الخدمة فوق حصة الرق ويؤيد هذا حديث اسمعيل ابن أمية الذي ذكره المصنف ولكنه يرد عليه ما وقع في رواية للنسائي وأبي داود بلفظ واستسعى في قيمته لصاحبه واحتج من أبطل السعاية بحديث الرجل الذي اعتق ستة عمالك عندهمونه فجزأهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وارق أربعة وقد تقدم في باب تبرعات المريض من كتاب الوصايا ووجه الدلالة منه ان الاستسعاء لو كان مشروعا ليجز من كل واحد منهم عتق ثلثه واستسعى في بقية قيمته لورثة الميت وأجاب من أثبت السعاية بانها واقعة عين فيحتمل أن تكون قبل مشروعية السعاية ويحتمل أن تكون السعاية مشروعة في غير هذه الصورة وقد أخرج عبد الرزاق باسناد رجاله ثقات ان رجلا من بني عذرة اعتق مملوكا عندهمونه وليس له مال غيره فاعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثه وامره ان يسعى في الاثنين واحتجوا أيضا بما أخرجه النسائي عن ابن عمر من حديث وفيه وليس على العبد شيء وأجيب بان ذلك يختص بصورة اليسار لقوله في هذا الحديث وله وقام السعاية انما هي في صورة الاعسار وقد ذهب الى الاخذ بالسعاية اذا كان المعتق معسرا بوحيته وصاحبها والاوزاعي والثوري والحق واحد في رواية واليه ذهب الهادي وآخرون ثم اختلفوا فقال

انهم زعمهم وما أخذ من دراهم اختلاسا أو سرقة أو لقطعة ولم تحول الغنيمة الا لما وقد كانت في أول الاسلام له صلى الله الاكثر عليه وآله وسلم خاصة يصنع فيها ما يشاء وعليه يحمل اعطاه صلى الله عليه وآله وسلم من لم يشهد بدرا ثم نسخ بعد ذلك نفسه كالتى الآية واعلموا انما غنم من ثمر فان لله خمسة ونصيب بذلك لانها افضل وفائدة محضة والمنشور وتغاير التي والغنيمة وقيل يقع اسم كل منها على الاخر اذا فرد فان جمع بينهما فترقا كالفقير والمسكين وقيل اسم التي يقع على الغنيمة دون العكس وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يخمس التي ثمسة أخماس الآية ما آفاه الله على رسوله ويقسم خمسة على خمسة أسهم كما تقدم وأما الأربعة الاخصاص فهي للمرتزقة وهم المرسلون للجهاد بتعيين الامام وكانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته مضمومة الى خمس الخمس لجملة ما كان له من التي واحد وعشرون سهما منهم منها للمصالح كما مر والمراد انه كان يجوز له أن ياخذ ذلك لكنه لم ياخذ وانما كان ياخذ خمس الخمس وأما الغنيمة فلهم منها حكم التي فيخمس خمسة أسهم للآية وأربعة أخماس للغنائم قال الحافظ اختلاف العلماء في مصرف التي فقال مالك التي والغنيمة وما يجعلان في بيت المال ويعطى الامام أقارب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحسب اجتهاده وفرق الجمهور بين خيس الغنيمة وبين التي فقالوا الخمس موضوع معاينة الله فيه

من الاصناف المذهبية في آية الخمس من سورة الانفال لا يتعدى به الى غيرهم واما التي فهو الذي يرجع النظر في مصرفه الى رأى الامام بحسب المصلحة وانقر الشافعي كما قال ابن المنذر وغيره بان التي منحس وان اربعة اخماسه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وله خمس خمس كما في الغنعة وأربعة أخماس الخمس لمستحق نظيرها من الغنعة ١١ واستدل الشافعية بآية ما افاء الله على رسوله الاية قالوا وهي وان لم يكن فيها تخميس فانه مذكور في آية الغنعة فحمل المطلق على المقيد ١٢ وقال الجمهور مصرف التي كله الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصرفه بحسب المصلحة لقول عمر هذه افسكات هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا لا يعارضه حديث عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم توفي ودرعه مرهونة على شعير لانه يجمع بين سمايانه كان يدخل لاهل قوت سنتهم ثم في طول السنة يحتاج لمن يطرقه الى اخراج شيء منه فيخرجه فيحتاج الى تعويض ما أخذ منها فلذلك استدان (ثم قال ابن حنبل من الصحابة انشدكم بالله الذي باذنه تقوم السماء) ٢٦١ فوق رؤسكم بغير عمد (والارض) على الماء تحت أقدامكم (هل تعلمون

ذلك قالوا نعم وكان في المجلس علي وعباس وعثمان) بن عفان (وعبد الرحمن بن عوف والزبير) ابن العوام (وسعد بن أبي وقاص) رضى الله عنهم (وذكر حديث علي وعباس ومنازعتهما) فيما افاء الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من بنى النضير (وايس الاتيان به من شرطنا) في هذا التعبير والغرض من هذا الحديث هنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا نورث ما تركا صدقة وقام الكلام على هذا الحديث وشرحه مذكور في فتح الباري وللسيد العلامة محمد بن اسماعيل الامير العياشي رحمه الله رسالة مستقلة في ذلك سماها رفع الالتباس عن تنازع الوصي والعباس جاء فيها بتحقيق نفيس جدا فراجعه وهذه القصة من مزالق الاقدام بين

الاكثرية متق جميعه في المال ويستسعى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن أبي ابيلى فقال ثم يرجع العبد على المعتق الاول بما دفعه الى الشريك وقال ابو حنيفة وحده بخير بين السعاية وبين عتق نصيبه وهذا يدل على انه لا يعتق عنده ابتداء الا بالنصيب الاول فقط وعن عطاء بخير الشريك بين ذلك وبين ابقاء حصته في الرق وخالف الجميع زفر فقال يعتق كله وتقوم حصص الشريك فتؤخذ ان كان المعتق موسرا وتبقى في ذمته ان كان معسرا وقد حكى في البصر عن الفريقين من الحنفية والشافعية مثل قول زفر فينظر في صحة ذلك وحكى أيضا عن الشافعي انه يقي نصيب شريك المعسر رقيقا وعن الناصر انه يسعى العبد مطلقا وعن أبي حنيفة يسعى عن المعسر ولا يرجع عليه والموسر يخير شريكه بين تضمينه أو السعاية أو اعتاق نصيبه كما مر وعن عثمان البتي انه لا شيء على المعتق الا أن تكون جارية تزداد لوطه فيضمن ما ادخل على شريكه فيها من الضرر وعن ابن شبرمة ان القيمة في بيت المال وعن محمد بن اسحق ان هذا الحكم للعبيد دون الاما قوله قيمة عدل بفتح العين أى لازيادة فيه ولا تنقص قوله لا وكس بفتح الواو وسكون الكاف بعد هاءين مهملة أى لا تنقص والشطط بشين مهملة ثم طاء مهملة مكررة وهو الجور بالزيادة على القيمة من قوالهم شطط فلان اذا شق عليك وظلك حقت قوله أو شركاه في ملوك الشر لكسر الشين المججمة وسكون الراء الحصة والنصيب قال ابن دقيق العيد وهو في الاصل مصدق قوله شققتا بكسر الشين المججمة وسكون القاف وفي الرواية الثانية شقيصا بفتح الشين وكسر القاف والشقص والشقص من شل النصف والنصف وهو القليل من كل شيء وقيل هو النصيب قليلا كان أو كثيرا

• (باب التدبير) •

(عن جابر ان رجلا اعتق غلاما له عن دبر فاحتاج فاخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٤٦ نيل خا أهل السنة والرافضة والامر بهن ليس ما فيه مازعه الشيعة من المخالفة والعصية من الشيعين الكرويين رضى الله عنهم (عن أنس رضى الله عنه انه أخرج الى الصحابة ثلثين جرداوين) ثلثة جردا مؤنث الاجرد أى خالقيين بحيث لم يبق عليهم شعر (لهم اقبالان) بكسر القاف ثلثة قبائل وهو زمام النعل وهو السير الذي يكون بين الاصبعين (لحدث انهم ما نعلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخرج هذا الحديث ايضا في اللباس (عن عائشة رضى الله عنها انها أخرجت كساء) من صوف (ملبدا) مرعقا (وقالت في هذا نزاع روح النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وكان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم له تواضعا وانفاقا لاعتقده اذ كان يلبس ما وجد والحديث أخرجه أيضا في اللباس وكذا مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه (وفي رواية انها اخرجت ازارا غليظا مما يصنع باليمن وكساء من هذه التي يدعونها) أى يسمونها (الملبدة) بضم الميم وفتح اللام والموحدة المشددة (عن أنس رضى الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم انكسر فاحتجهم مكان الشيب) أى الصدع

والثقة (سلسلة من فضة) وفاعل اتخذ أنس أو النبي صلى الله عليه وآله وسلم والثالث أرجح وهذا الحديث أخرجه أيضا في
 الأشربة (عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهم ما قال ولد لرجل منا) اسمه أنس بن فضالة (غلام فسماه القاسم فقالت
 الأنصار لا تكنينك أبا القاسم ولا تسمك عينا) أي لا نكرمك ولا نقر عينك بذلك (فأق) الأنصاري (النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال يا رسول الله ولدي غلام فسميته القاسم فقالت الأنصار لا تكنينك أبا القاسم ولا تسمك عينا فقال النبي صلى الله عليه وآله
 وآله (وسلم أحسنت الأنصار سموه أباسمي ولا تكنينك فأنما أنا قاسم) أعطى كل واحد ما يليق به واستشكل بأداة الحصر
 وله صفات أخرى كالرسول والمبشر والذير والجواب إن الحصر إنما هو بالنسبة إلى اعتقاد السامع وهذا ورد في مقام كان
 السامع معتقدا كونه معطيا فلا يبقى إلا ما اعتقده السامع لا كل صفة من الصفات وحينئذ إن اعتقده أنه معط لا قاسم فيكون
 من باب قصر القاب أي ما أنا القاسم ٣٦٢ أي لا معط وإن اعتقده أنه قاسم ومعط أيضا فيكون من قصر الأفراد أي لا شركة

في الوصفين بل أنا قاسم فقط
 ويؤيده حديث معاوية عند
 البخاري والله المعطى وأنا القاسم
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال ما أعطيك ولا أمنعكم)
 وأنما الله المعطى في الحقيقة وهو
 المانع (أنا قاسم أضع حيث
 أمرت) لا برأي فن قسمت له
 قايلا فلا ذلك بقدر الله له ومن
 قسمت له كثيرا بقدر الله أيضا
 (عن خولة الأنصارية رضي
 الله عنها) بنت قيس بن فهد زوج
 حمزة بن عبد المطلب وزوج حمزة
 هي خولة بنت ثائر أو ثائر لقب
 لقيس بن فهد وبه يجرم ابن المديني
 (قالت سمعت النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول إن رجلا
 يتخوضون من الخوض وهو
 المدي في الماء يتحرر بكم ثم
 استعمل في التصرف في الشيء

فقال من يشترى به مني فاشتره نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه إليه متفق عليه وفي اللفظ
 قال أعتق رجل من الأنصار غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم بثمانمائة درهم فاعطاه فقال أقض دينك وانفق على عيالك
 رواه الشافعي وعن محمد بن قيس بن الأحنف عن أبيه عن جده أنه أعتق غلاما له عن دبر
 وكاتبه فادى بعضا وبقي بعض ومات مولاه فاتوا ابن مسعود فقال ما أخذناه له وما
 بقي فلا شيء لكم رواه البخاري في تاريخه حديث جابر أخرجه أيضا الأربعة وابن
 حبان والبيهقي من طرق كثيرة بالفاظ متنوعة وفي الباب عن ابن عمر مرفوعا وموقوف
 عند البيهقي بلفظ المدبر من الثلث ورواه الشافعي والحفاظ يقدونه على ابن عمر ورواه
 الدارقطني مرفوعا بلفظ المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث وفي أسناده عبيدة بن
 حسان وهو منكر الحديث وقال الدارقطني في العلل الأصح وقفه وقال العقيلي لا يعرف
 الأبعلي بن ظبيان وهو منكر الحديث وقال أبو زرعة الموقوف أصح وقال ابن القطان
 المرفوع ضعيف وقال البيهقي الصحيح موقوف وقد روي نحوه عن علي موقوف عليه وعن
 أبي قلابه مرسلا إن رجلا أعتق عبد الله عن دبر فجعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من
 الثلث وروى الشافعي والحاكم عن عائشة أنها باعت مدبرة حرمها فقوله إن رجلا في مسلم
 أنه أبو مدكور الأنصاري والغلام اسمه يعقوب ولفظ أبي داود إن رجلا يقال له أبو
 مدكور أعتق غلاما يقال له يعقوب اه وهو يعقوب القبطي كما في رواية مسلم وابن أبي
 شيبة قوله عن دبر بضم الدال والموحدة وهو العتق في دبر الحياة كان يقول السيد بعده
 أنت حر بعد موتي وأدامت فانت حر وهي السيد مدبر بصيغة اسم الفاعل لأنه دبر امر
 دنياه باستخدامه ذلك المدبر واسترقاقه ودبر امر آخرته باعتاقه وتخصيل أجر العتق قوله
 فاشتره نعيم بن عبد الله في رواية للبخاري نعيم بن الخصام بالنون والهاء المهملة المشددة

أي يتصرفون (في مال الله) الذي جعله لمصالح المسلمين (بغير) قسمة (حق) بل بالباطل واللفظ وإن كان أعم من أن
 يكون بالقسمة أو بغيرها لكن تخصيصه بالقسمة لتفهم منه الترجمة صريحا كما قاله الكرماني قال في الفتح ولا يحتاج إلى قيد
 الاعتذار لأن قوله بغير حق يدخل في عمومها الصلوة المذكورة فيصح الاحتجاج به على شرطية القسمة في أموال النبي والغنية
 بهكم العدل واتباع ما ورد في الكتاب والسنة وكان المصنف أراد بإيراد تخويف من يخالف ذلك ويستفاد من هذه الأحاديث
 أن بين الأسم والمسمى به مناسبة لكن لا يلزم اطراد ذلك وإن من أخذ من الغنائم شيئا بغير قسم الإمام كان عاصيا (فلهم النار يوم
 القيامة) فيه ردع الولاية أن يتصرفوا في بيت مال المسلمين بغير حق ويعنفهم أهلها ولفظ الترمذي عن خولة قالت سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن هذا المال خضر خلوته فمن أصابه بحقه بورك له فيه ومن أخسره فليس له فيه نصيب فمما شئت نفسه من مال
 إلهه ورسوله ليس له يوم القيامة إلا النار قال الترمذي حسن صحيح وأنت خضرة على ناويل الغنمة يدل على قوله في مال الله ويحتمل

وهو اقب والدعيم وقيل انه لقب لدعيم وظاهر الرواية خلاف ذلك والحديث يدل على
جواز بيع المدبر مطلقا من غير تقييد بالفسق والضرورة واليه ذهب الشافعي وأهل
الحديث ونقله البيهقي في المعرفة عن أكثر النحهاء وحكى النووي عن الجمهور انه لا يجوز
بيع المدبر مطلقا والحديث يرد عليهم وروى عن الحنفية والمالكية انه لا يجوز بيع
المدبر بتدبير مطلقا لا المدبر بتدبير مقيدا فهو ان يقول ان مت من مرضى هذا فلان حر
فانه يجوز بيعه لانه كالوصية فيجوز الرجوع فيه كما يجوز الرجوع فيها وقال أحمد بن حنبل
بيع المدبرة دون المدبر وقال الليث يجوز بيعه ان شرط على المشتري عتقه وقال ابن سيرين
لا يجوز بيعه الا من نفسه وقال مالك وأصحابه لا يجوز بيعه الا اذا كان على السيد دين
فباع له قال النووي وهذا الحديث صحيح وظاهره في الرد عليهم لان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لم انما باعه لينة فقهه بيده على نفسه ولعله لم يقف على رواية النسائي التي ذكرها
المصنف نعم لا وجه لاقصر جواز البيع على حاجة قضاء الدين بل يجوز البيع لها واغريها
من الحاجات والرواية المذكورة قد تضمنت ان الرجل المذكور كان محتاجا للبيع لما
عليه من الدين ومن نفقة أولاد، وقد ذهب الى جواز البيع لمطابق الحاجة عطاء والهادي
والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب كما حكى ذلك عنهم في البصر واليه مال ابن دقيق العيد فقال
من منع البيع مطلقا كان الحديث حجة عليه لان المنع الكلي يتناقضه لجواز الجزئي ومن
أجاز في بعض الصور فله ان يقول قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها فلا يلزمه القول
به في غير ذلك من الصور وأجاب من أجاز مطلقا بان قوله في الحديث وكان محتاجا لا مدخل
له في الحكم وانما ذكر ابيان السبب في المبادرة لبيعه ليعين له جواز البيع ولا يخفى ان
في الحديث ايماء الى المقتضى لجواز البيع بقوله فاحتاج وبقوله انقض دينه وانفق على
عياله لا يقال الاصل جواز البيع والمنع منه يحتاج الى دليل ولا يصلح لذلك حديث الباب

أربعة عشر فرساعرضها فغابت الشمس قبل أن يصلي العصر فهاجر بردها فضرب سوقها وأعناقها بالسيف فقتلها فسلمه الله ملكه أربعة عشر يوماً لأنه ظلم الخليل بقتلها فقال علي - كذب كعب وانما أراد سليمان جهاد عدوه فقتلها بغير حق الخليل حتى غابت الشمس فقال للملائكة الموكلين بالشمس يا ذن الله لهم ردوها علي - فرددوها علي حتى صلى العصر في وقتها وان أنبياء الله تعالى لا يظلمون ولا يأمرون بالظلم قال الحافظ أورده هذا الأثر جماعة من كتبه عليه جازمين بقولهم قال ابن عباس قلت لعلي - وهذا لا يثبت عن ابن عباس ولا عن غيره والثابت عندنا هو وأهل العلم بالنسبة من الصحابة ومن بعدهم أن الضمير المؤنث في قوله رددوها للخليل والله أعلم اه (فقال أقوم) بنى اسرائيل (لا يتبعني) بالجزم على النهى وبالرفع على النفي (رجل ملك بضع امرأته) أي عقد نكاح (وهو يريد أن يثني بها) أي يدخل عليه أو ترقى إليه (والسابقين بها) أي والحال أنه لم يدخل عليه التعلق قلبه فبالسابقين فيشغل عما هو عليه من الطاعة وبعاضه فعل جوارحه بخلاف ذلك بعد الدخول (ولا) يتبعني (أحد بني يوتنا)

بالجمع (ولم يرفع - فونها ولا احد) وفي لفظ ولا آخر (اشقز غمها) أي حوامل (او خلفات) بفتح الخاء وكسر اللام بعدها فاء مخففة جمع خلفه وهي الحامل من النوق وقد تطلق على غير النوق (وهو) أي والحال انه (يقتطروا لادها) والمراد أن لا تعلق قلوبهم بانجاز ما تركوه معوقا (فقرأ) يوشع بن نون من بني اسرائيل عن لم يتصف بملك الصفه (فدنا من القرية) هي أريحا (صلاة العصر أو قريها من ذلك) وعند الخاك عن كعب وقت عصر يوم الجمعة في كادت الشمس أن تغرب ويدخل الليل وعند ابن اسحق فتوجه يوشع بن اسرائيل الى أريحا فحاط بها ستة أشهر فلما كان السابع نفثوا في القرون فسقط سور المدينة فدخلوها وقتلوا الجبارين وكان القتال يوم الجمعة فبقيت منهم بقية وكادت الشمس تغرب وتدخل ليلة السبت فخاف يوشع عليه السلام أن يهزوا لانه لا يحل لهم قتالهم فيه ٣٦٤ (فقال للشمس انك مأمورة) أمرت بغير الغروب (وأنا مأمور) أمرت بكليف

لأن غاية ان البيع فيه وقع للحاجة ولا دليل على اعتبارها في غيره بل مجرد ذلك الأصل كاف في الجواز لا نافي قول قد عارض ذلك الأصل إيقاع العتق المعلق فصار الدليل بعده على مدعي الجواز ولم يرد الدليل الا في صورة الحاجة فيبقى ما عداها على أصل المنع وأما ما ذهب اليه الهادوية من جواز بيع المدبر للفسق كما يجوز للضرورة فليس على ذلك دليل الا ما تقدم من عن عائشة من بيعها للمدبرة التي صهرتها وهو مع كونه أخص من الدعوى لا يصلح للاحتجاج به لما قرناه غير مرة من ان قول الصحابي وقوله ليس بحجة واعلم انهم اقد اتفقت طرق هذا الحديث على ان البيع وقع في حياته السيد الا ما أخرجه الترمذي بلفظ ان رجلا من الانصار دبر غلاما له فبات وكذلك رواه الأئمة أحدوا وصح ابن المديني والحميدي وابن أبي شيبة عن ابن عيينة ووجه البيهقي الرواية المذكورة بان أصلها ان رجلا من الانصار أعتق مملوكا ان حدث به حدث فبات فدعا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فباعه من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمر وقال البيهقي فقوله فبات من بقية الشرط أي فبات من ذلك الحدث وليس اجابا عن ان المدبر مات فحذف من رواية ابن عيينة قوله ان حدث به حدث فوقع الغلط بسبب ذلك اه وقد استدلل بحديث الباب وما في معناه على مشروعية التدبير وذلك مما لا خلاف فيه وانما الخلاف هل يتقدم رأس المال أو من الثلث فذهب الفريقان من الشافعية والحنفية ومالك والعترة وهو مروى عن علي وعمرانه يتقدم من الثلث واستدلوا بما قدمنا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وهو حر من الثلث وذهب ابن مسعود والحسن البصري وابن المسيب والفضي ودادود ومروى الى انه يتقدم من رأس المال قياسا على الهبة وسائر الاشياء التي يخرجها الانسان من ماله في حال حياته واعتدروا عن الحديث الذي احتج به الاولون بما فيه من المقال المتقدم ولكنه مقتض بالقياس على الوصية ولا شك انه بالوصية اشبه منه بالهبة لما بينه وبين الوصية من المشابهة التامة قوله ما أخذ فهو له وما بقي فلا شيء لكم

بالصلاة أو القتال قبل غروبك ومخاطبة لله للشمس يحتمل أن يكون حقيقة وان الله تعالى خالق فيعتمد بها وادراكا ويدل لذلك مصورها تحت العرش واستئذانها من حيث تطالع ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل استحضار في النفس لما تقرره انه لا يمكن قحواها عن عاداتها الا بخرق العادة ومن ثم قال (اللهم احبسها علينا) حتى تفرغ من قتالهم - قاله الحافظ ويؤيد الاحتمال الثاني ان في رواية سعيد بن المسيب قال اللهم انما مأمورة وانى مأمورا احبسها على حتى تقضى بيني وبينهم (فبقيت) أي ردت على ادراجها او وقعت أو بطئت حركتها أي حبسها الله عز وجل وكل ذلك محتمل والثالث أرجح عند ابن بطال وغيره وكان ذلك في رابع عشر بن من حزيران

وحديثه يكون انما في غاية الطول (حتى فتح الله عليه الجميع) يوشع (الفنائم) وعند الناس ابن حبان وكانوا استدلل اذا غمروا غنمة بعث الله عليها النار فماتوا كلها (فجاءت يعني النار فماتت كلها فلم تطعمها) أي لم تذوق طعمها وهو على طريق المبالغة اذ كان الأصل ان يقال فلم تأكلها وكان الجحى علامتها لقبول وعدم الغلول (فقال) يوشع عليه السلام (ان فيكم غلولا) أي مبرقة من الغنمة (فليبايعني من كل قبيلة رجل) فبايعوه (فلزقت يدرجل يده فقال) يوشع (فيكم الغلول فليبايعني قبيلتك) فبايعته (فلزقت يدرجلين او ثلاثة بيده فقال فيكم الغلول لجأوا برأس مثل رأس بقرة من الذهب فوضعوها فجاءت النار فماتت) قال ابن المنير جعل الله علامة الغلول الزاقيد الغال وألهم ذلك يوشع فدعاهم للمبايعة حتى تقوم له العلامة المذكورة قال في الفتح وفيه تنبيه على انما يدا عليها حق بطالب أن يتخلص منه وانما يدا فيبقى أن يضرب عليها ويحبس صاحبها حتى يؤدي الحق الى الامام وهو من جنس شهادة البعد على صاحبهم يوم القيامة اه قال في القسطلاني وكذلك يوفق الله تعالى خواص هذه

الامة من العلماء لمثل هذا الاستدلال فقد روى في الحكايات المستندة عن الثقات انه كان بالمدينة محبة يهل في النساء وانه
جاء اليها امرأة فبقيها في غيبها اذ وقعت عليها امرأة فقالت انك زانية وضربت يدها على عجرة المرأة الميتة فالزنت يدها فحاولت
وحاول النساء نزع يدها فلم يمكن ذلك فرفعت الى والي المدينة فاستشار الفقهاء فقال قائل تقطع يدها وقال آخر تقطع بضمة من
الميتة لان حرمة الحي اكدر فقال الوالي لا ابرم امرأته حتى ابرم الله فبعث الى مالك رحمه الله فقال لا تقطع من هذه ولا من
هذه بما أرى هذه الامرأة تطلب حقها من الحد فخذوا هذه القاذفة فضر بها تسعة وسبعين سوطا ويدها مائة ضربة فلما ضربها
تسكملة الثمانين انجحت يدها فاما ان يكون مالك رحمه الله اطلع على هذا الحديث فاستعمله في نور التوفيق في مكانه واما ان
يكون وفق فوافق واستنبط من هذا الحديث ان احكام الانبياء قد تكون بحسب الامر الباطن كافي هذه القصة وقد تكون
بحسب الامر الظاهر كافي حديث انكم تختصمون الي الحديث (ثم أحل ٣٦٥ الله لنا الغنائم) خصوصية لنا وكان ابتداء

ذلك من غزوة بدر وفي رواية
النسائي فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عند ذلك ان الله
أطعمنا الغنائم رحمة ورحمنا بها
وتخفيفا خففه عنا (رأى)
سجانه وتعالى (ضعفنا وهجرنا
فأهلنا) رحمة بالشرف نبينا
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحلها
لغيرنا الا ليكون قتالهم لاجل
الغنيمة لقصورهم في الاخلاص
بخلاف هذه الامة المحمدية
فان الاخلاص فيهم غالب اجمع لما
الله من الخاصين بجمه وكرمه وفي
التعبير بلنا تعظيم حيث أدخل
صلى الله عليه وآله وسلم نفسه
الكرامة معناه وفي قوله رأى
هجرنا إشارة الى أن الفضيلة عند
الله تعالى هي اظهار الضعف
والهجر بين يديه تعالى قال في القمع
فيه اختصاص هذا الامة بجل
الغنيمة وكان ابتداء ذلك من

استدل به القاضي زيد والهادوية على ان الكتابة لا يطل بها التدبير ويعتق العبد عندهم
بالاسبق منها وقال المنصور بالله لا تصح الكتابة بعد التدبير لانها يسع فلا تصح الا حيث
يصح البيع ورد بان ذلك تعجيل للعتق مشروط

(باب المكاتب)

(عن عائشة ان بريرة جاءت تستعين في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها
عائشة ارجعي الى اهلك فان احبوا ان اقضى عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعات
فذكرت بريرة ذلك لاهلها فاقبوا وقالوا ان شئت نختصب عليك ولا تفعل ويكون لنا
ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لاهلها رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم اتبعي فاعتي فاعاها الولاء لمن أعنتي ثم قام فقال ما بال امس يشترطون شروطا ليست
في كتاب الله تعالى من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط
الله أحق وأوثى متفق عليه وفي رواية قالت جاءت بريرة فقالت ابي كاذب أهلي على تسع
أواق في كل عام أوقية الحديث متفق عليه) قوله باب المكاتب بفتح الفوقاية من تقع له
الكتابة وبكسر هاء من تقع منه والكتابة بكسر الكاف وفتحها قال الراغب اشتقاقها من
كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى كتب عليكم الصيام أو بمعنى جمع ونسب ومنه كتب
الخط قال الحافظ وعلى الاول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني تكون
مأخوذة من الخط لوجوده عند عدها غاليا قال الروائي الكتابة اسلامية ولم تكن تعرف
في الجاهلية وقال ابن التين كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فافرقها النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقال ابن خزيمة وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة قوله ان بريرة قد
تقدم ضبط هذا الاسم ببيان اشتقاقه في باب من اشترى عبدا بشرط ان يعتقه من كتاب

غزوة بدر وفيه ازل قوله تعالى فكلوا مما أعنتم حلال طيبا فاحل الله لهم الغنيمة وقد ثبت ذلك في الصحيح من حديث ابن عباس
واول غنيمة خست غنيمة السرية التي خرج فيها عبد الله بن بهش وذلك قبل بيلهم بشهرين ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله
وسلم أخر غنيمة تلك السرية حتى رجع من بدر وقسمها مع غنائم أهل بدر قال المهلب في هذا الحديث ان فتن الدنيا تدعو النفس
الى الهلع ومحبة البقاء لان من ملك بضع امرأة ولم يدخل بها اودخل وكان على قرب من ذلك فان قلبه متعلق بالرجوع اليها
ويجد الشيطان السبيل الى شغل قلبه عما هو عليه من الطاعة وكذلك غير المرأة من أحوال الدنيا وهو كما قال لكن يعكر على
الحاقه ما بعد الدخول وان لم يطل بما قبله ويدل على التعميم في الامور الدنيوية ما وقع في رواية ابن المسيب من الزيادة اوله حاجة
في الرجوع وفيه ان الامور المهمة لا تنبغي أن تفوض الى الخازم فارغ البال لها لان من له اتقرب بما ضعت عزيمته وقلت
يرغبته في الطاعة والقلب اذا تفرق ضعف فعل الجوارح واذا اجتمع قوى وفيه ان من مضى كانوا يغزون وياخذون أموال

أعدائهم وأسيانهم لكن لا يتصرفون فيها بل يحجمونهم أو علامة قبول غزوهم ذلك أن تنزل النار من السماء فتاكلها وعلامة
عدم قبوله أن لا تنزل ومن أسباب عدم القبول أن يقع فيهم الغلول وقدمت الله على هذه الأمة ورجعوا الشرف فيها فاحل لهم
الغنيمة وسفر عليهم الغلول وطوى عنهم فضيحة أمر عدم القبول فلهذا جدد على نعمته تترى وفيه عاقبة الجماعة بفعل سفهائهم
واستدله ابن بطال على جواز احراق أموال المشركين وتغيب بان ذلك كان في تلك الشريعة وقد نسخ بصل الغنائم لهذه الأمة
وأجيب بأنه لا يخفى عليه ذلك ولكنه استنبط من احراق الغنيمة بكل النار جواز احراق أموال الكفار إذا لم يوجد السبيل إلى
أخذها غنيمة وهو ظاهر لأن هذا القدر لم يرد التصريح بنسخه فهو مشق على أن شرع من قبلنا شرع أنما لم يردنا نسخه واستدل
به أيضا على أن قتال آخر النهار أفضل من أوله وفيه نظر لأن ذلك في هذه القصة انما وقع اتفاقا نعم في قصة النعمان بن مقرن مع
المغيرة بن شعبة في قتال القرس التصريح ٣٦٦ باستحباب القتال حين تزول الشمس وتهب الرياح فلا استدلال به يغنى عن

هذا (عن ابن عمر رضي الله
عنه - ما أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بعث سرية فيها
عبد الله بن عمر رضي الله عنه)
قال ابن عبد البر أن ذلك الجيش
كان أربعة آلاف (قبل نجد) أي
جهتها (فغنوا بالبلا كثيرا) وزاد
مسلم غنما (فكانت سهما - هـ -)
وفي لفظ - هـ - ما منهم جمع - هـ - أي
نصيب كل واحد (أثنى عشر بعيرا
أو أحد عشر بعيرا) بالشك من
الراوي (وتنزلوا) أي أعطى كل
واحد منهم - هـ - زيادة على السهم
المستحق له والنفل زيادة زادها
القاري على نصيبه من الغنيمة
ومنه نفل الصلاة وهو ما عدا
الفرس (بعيرين بعيرا) وعند أبي
داود أن التنفيل كان من الأمير
والقسم من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وعند مسلم أن ذلك
صدر من أمير الجيش وأن النبي

البيع وتقدم أيضا طرف من شرح هذا الحديث في باب أن من شرط الولاية وشرط شرط
فاسدا من كتاب البيع أيضا قوله فان أحبوا الخ ظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاية
لها إذا بذت جميع مال الكتابة ولم يقع ذلك إذ لو وقع لكان اللوم على عائشة بطلبها ولا من
اعتقه غيرها وقد رواه أبو اسامة بلفظ يربل الاشكال فقال أن أعداءها - هـ - عدة واحدة
واعتقك ويكون ولاؤك لي فعلت وكذلك رواه وهيب عن هشام فعرف بذلك أنها أرادت
أن تشتريهم بشرائها فاعتقها إذا اعتق فرع ثبوت الملك ويؤيده قول النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ابتاعى فاعتق والمراد بالاهل ههنا في قول عائشة أرجى لي اهلك السادة
والاهل في الأصل الآل وفي الشرع من تلزم نفقته قوله ان شئت ان تحتسب هو من
الحسبة بكسر الحاء المهملة أي تحتسب الاجر عند الله ولا يكون لها ولا قول فذكرت
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية للبخاري فسمع بذلك النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فسأني وفي أخرى له فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه قوله
ابتاعى فاعتق هو كقوله في حديث ابن عمر لا ينعك ذلك قوله على تسع أو اثنى عشر رواية
معلقة للبخاري خمس أو اثنى عشر علم في خمس سنين ولكن المنه وررواية التسع وقد
جزم الامام علي بن رواية الخمس غلط ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت
عليها وجم - هـ - جزم القرطبي والمحج الطبري ويعكر عليه ما في تلك الرواية بلفظ ولم تكن
قضت من كتابها شيئا وأجيب بأن ما كانت حصة الاربع الاواق قبل ان تستعين ثم جاءتها
وقد بقي علم الخمس وقال القرطبي يجب أن الخمس هي التي كانت استعفت عليها بمسألة
نجمها من جملة التسع الاواق المذكورة ويؤيده ما وقع في رواية للبخاري ذكرها في
أبواب المساجد بلفظ فقال أهلها ان شئت أعطيت ما يبقى وقد قدمنا بقية الكلام على هذا
الحديث في ذلك الباب من كتاب البيع فليرجع اليه وله فوائد أخر خارجة عن المقصود

صلى الله عليه وآله وسلم كان مقرر ذلك ومجيزه لانه قال فيه ولم يغيره النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره بنزلة نعله
واختلف هل التمنل يكون من أصل الغنيمة أم من أربعة أنعامهم أو من خمس الخمس والاصح عند الشافعية أنه من خمس الخمس
وحكاية النووي عن مالك وأبي حنيفة وأطال الحفاظ في الفتح في بيان مسائل التمنل واختلاف العلماء فيها فراجع (عن جابر
رضي الله عنه قال بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم غنيمة بالبحرانية) وهذه القصة كانت غنيمة هوازن (اد قال
لرجل) هو ذو النور بصرة التميمي (اعدل فقال له شقبت) بفتح الشين والهاء (ان لم أعدل) أي ضللت أنت أيها التابع إذا كنت
لا أعدل لكونك تابعا ومقتديا بمن لا يعدل اوحيت تعتقد في نبيك هذا القول لانه لا يصدر عن مؤمن لكن لا يلزم حينئذ قوله
ان لم أعدل إلا أن يتدبر له جواب محذوف وفي رواية قال لقد شقبت محذوف فاقول ولفظ له وزيادة لقد وضع تام شقبت ومعناه
ظاهر ولا محذور فيه والشهرط لا يستلزم الوقوع لانه ليس ممن لا يعدل حتى يحصل له الشقاء بل هو عادل فلا يشق طاعة الله بما يكره

عن ابن عمر رضي الله عنهما ان عمر اصاب جارتين لم يسميها (من سبي حنين فوضعهما في بعض بيوت مكة فن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سبي حنين) اى اطلقهم (فجعلوا يسعون في السكك فقال عمر يا عبد الله انظر ما هذا) اى فنظر وسأل عن سبب سعيهم في السكك (فقال من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السبي) اى اطلق وعند الاسماعيلي قلت ما هذا قالوا السبي اسلموا فاسلمهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قال) عمو لانه (اذ ذهب فارس الجاريتين) ويستفاد منه العمل به غير الواحد اراد البخاري بهذا الحديث انه كان له صلى الله عليه وآله وسلم أن يتصرف في الغنيمة بما يراه مصلحة فينقل من رأس الغنيمة وتارة من الخمس واستدل على الاول بانه كان يمين على الاسارى من رأس الغنيمة فدل على انه كان له أن ينقل قال ابن بطال للامام أن يمين على الاسارى بغير فداء خلافا لمن منع ذلك واستدل به على ان الغنائم لا يستقر ملك الغنائم عليهم الا بعد القسمة وبه قال المالكية والحنفية وقال الشافعي يسلكون بنفس الغنيمة وللذريقين ٢٦٧ احتجاجات أخرى واجوبة تتعلق بهذه

المسئلة لم أطل بها هنا لانها لا تؤخذ من حديث الباب لانها لا تثبتا (عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال يذأ بأواق في الصنف يوم) وقعة (يدرفنظرت عن يميني وشمالى فاذا بالانبياء من الانصار حديثه اسناده) والغلامان معاذ بن عمرو ومعاذ بن عفره كما في الحديث (عنيت أن أكون بين أضلاع) بفتح الهمزة وسكون الضاد المجهمة وبعد اللام المفتوحة عين مهملة اى اشد وأقوى (منهما) أى من الغلامين لان السكهل أصغر في الحروب وفي رواية أصح بصاد وحامهم ملتين (فغمزني أحدهما) اى الغلامين (فقال يا عم هل تعرف أباجهل) هو عمرو بن هشام فرعون هذه الامة (قلت نعم ما حاجتك اليه يا ابن أخي قال أخبرتك انه يسب رسول الله

قال ابن بطال اكثر الناس من يخرج الوجه في حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة وجه وقال الذوى صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين اكثر افيهما من استنباط القوائد وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اياها عبد كوثب عاتة أوقية فادها الا عشر أوقيات فهو ورقب رواته النجسة الا انسابى وفي لفظ المسكاتب عبد ما بقى عليه من مكاتبته درهم رواته أبو داود وعن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدى فلتخجبه منه رواته النجسة الا انسابى وصححه الترمذى ويحمل الامر بالاحتجاب على النسيب وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يودى المكاتب بجمعة ما أدى به الحر وما بقى دية العبد رواته النجسة الا ابن ماجه وعن علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يودى المكاتب بقدر ما أدى رواته أحمد حديث عمرو بن شعيب باللفظ الاول أخرجه أيضا الحاكم وصححه وقال الترمذى غريب قال الشافعي لم اجد أحدا روى هذا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عمر اول من رضى من أهل العلم بثبته وعلى هذا فقيما المفتين وأخرجه باللفظ الثاني أيضا انسابى والحاكم وابن حبان وحسن الحفاظ اسناده في بلوغ المرام وهو من رواية اسمعيل بن عياش وفيه مقال وقال انسابى هو حديث منكر وهو عندي خطأ اه وفي اسناده أيضا علماء الخراساني عن عمرو بن شعيب ولم يسمع عنه كما قال ابن حزم وحديث ام سلمة قال الشافعي لم أر أحدا من رضى من أهل العلم بثبت واحد من هذين الحديثين قال البيهقي أراد هذا وحديث عمرو بن شعيب يعنى الذى قبله اه وهو من رواية الزهرى عن زهارة مولى ام سلمة عنها وقتصرح معمر بن سماع الزهرى من زهارة وقد أخرجه ابن خزيمة عن زهارة من طريق أخرى وحديث ابن عباس

صلى الله عليه وآله وسلم والذى نفسى بيده لئن رأيته لا يفارق سوادى سواده) أى شخصى شخصه (حتى يموت الا بعمل منا) اى الا قرب أجلا (فتجبت لذلك فغمزني الاخر فقال لي مثلها فلم انشب) اى لم ألبس (ان نظرت الى ابى جهل بجول) بالميم (في الناس) وفي مسلم يزول أى يضطرب في المواضع لا يستقر على حال (قلت الا ان هذا صاحبك الذى سألتك انى عنه) فابتدراه (بسيهيمها) أى سبها معمر بن (فضرباه) بهما (حتى قتلاه ثم انصرف الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبراه) بقتله (فقال أيكما قتله قال كل واحد منهما انا قتلته فقال هل صحت ما سيقىك) أى من الدم (قال لا) لم غصهما (نظرت) صلى الله عليه وآله وسلم (الى ما بلغ الدم من سيفيهما ومقدار عمق دخولهما في جسد المقتول ليحكم بالسلب لمن كان أبغض ولو مسهما ملتين المراد بذلك (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كلا كما قتله سلبه) اى سلب أبى جهل (لما ذنب عمرو بن الجوح) لانه هو الذى اغتصه (وكانا) اى الغلامان (معاذ بن عفره) وهى امه وامهم ابيه الحارث بن رفاعه (ومعاذ بن عمرو بن الجوح) وانما قال

كلا كما قتله وان كان احدهما هو الذي اغتضه تطييب القلب الاخر وقال المالكية انما اعطاه لاحدهما لان الامام مخير في السلب
 يفعل فيه ما يشاء وقال الطحاوي لو كان يجب للقاتل لكان السلب مستحقا بالقتل ولو كان جبهه له ينم - ما لا شتر اكله ما في قتله
 فلما خص به احدهما دل على انه لا يستحق بالقتل وانما يستحق بتعيين الامام اه وجوابه انه انما يحكم به لانه هو الذي اغتضه
 وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي وكذا مسلم (عن أنس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني
 اعطى قريشا ثلثهم) أي اطلب انفسهم (لانهم حديث عهد بجاهلية) أي قريب عهد بكفر ورواهم من أسلم ونيته ضعيفة او كان
 يتوقع باعطائه اسلام نظرائه وغيرهم ممن تظهر له المصلحة في اعطائه من الخمس ونحوه كالخراج والنبي والجزية قال اسمعيل
 القاضي في اعطاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للموافقة من الخمس دلالة على أن الخمس الى الامام يفعل فيه ما يرى من المصلحة
 (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه ٣٦٥) قال ان ناسا من الانصار قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين افاء الله

على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من أمواله ما افاء
 فطفق) أي اخذ (يعطى رجالا
 من قريش المائة من الابل)
 يتألفهم - وهم فيما ذكره ابن
 اسحق أبو سفيان وابنه معاوية
 وحكيم بن حزام والحارث بن الحارث
 ابن كادة والحارث بن هشام وسهل
 ابن عمرو وحويطب بن عبد العزى
 والعلاب بن حارثة الثقفي وعيينة
 ابن حصن ووهب بن أمية
 والاسود بن حابس ومالك بن
 عوف النصرى (فقالوا يا نبي الله
 لرسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يعطى قريشا ويدعنا
 وسيموتوننا فطر من دماهم قال
 أنس فحدث رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بمقامهم) أي
 أخبروه عن دأب اناس من الذين
 احبب النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم بمقامتهم سعد بن عبادة

سكت عنه أبو داود والمنذرى وهو عند الساقى - سند ورسول ورجال اسناده عند أبي
 داود وثقات وحديث على عليه السلام أخرجه أيضا أبو داود لانه قال في السنن بعد
 اخراجه لحديث ابن عباس ما لفظه ورواه يعني حديث ابن عباس وهيب عن أيوب عن
 عكرمة عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعله اسمعيل بن علفمة من قول عكرمة
 وأخرجه البيهقي من طريق قوله فهو رقيق أي تجرى عليه أحكام الرق وفيه دلائل على
 جواز بيع المكاتب لانه رق مملوك وكل مملوك يجوز بيعه وهبته والوصية به وهو القديم
 من مذهب الشافعي وبه قال أحمد وابن المنذر قال يبع بريرة بعلم النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهي مكتوبة ولم يكر ذلك ففيه أبين بيان ان بيعه جائز قال ولا علم خبره اعارضه
 قال ولا علم دلائل على جبرها وقال الشافعي في الجديد ومالك وأصحاب الرأي انه لا يجوز
 بيعه وبه قالت المعتزلة قالوا لانه قد خرج عن ملكه بدليل تحريم الوطء والاستخدام وتناول
 الشافعي حديث بريرة على انها كانت قد عجزت وكان بيعها فضا ككتابتها وهذا التاميل
 يحتاج الى دليل قوله فلتعجب منه ظاهر الامر الوجوب اذا كان مع المكاتب من المال
 ما ينفي عما عليه من مال الكتابة لانه قد صار حرا وان لم يكن قد سلمه الى مولاه وقيل انه محمول
 على النذب قال الشافعي يجوز ان يكون أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة
 بالاحتجاب من مكانها اذا كان عنده ما يؤدى لتعظيم أزواج النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فيكون ذلك محتجا به ثم قل و مع هذا فاحتجاب المرأة ممن يجوز له أن يراها واسع
 وقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سودة ان تحجب من رجل قضى انه اخوها وذلك
 يشبه أن يكون للاحتياط وان الاحتجاب ممن له أن يراها مباح اه والقرينة لقاضية
 بحمل هذا الامر على النذب حديث عمرو بن شعيب المذكور فانه يقتضي أن يحكم المكاتب
 قبل تسليم جميع مال الكتابة حكم العبد والعبد يجوز له النظر الى سيده كاهو مذهب

(فارس الى الانصار فجمعهم في قبة من آدم) جلد تم دباغه (ولم يدع معهم احدا غيرهم فلما اجتمعوا اجابهم أكثر
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال) لهم (ما كان حديث بلغني عنكم قال له فقهاؤهم) أي اصحاب الفهم منهم (ما ذور
 رأينا) أي اصحاب رأينا الذين مرجع أمورنا اليهم (فلم يقولوا شيئا) من ذلك (وقد تقدم الحديث بطوله) وهو واما اناس منا
 حديثه انهم أي شبان لم يدروا الصواب فقالوا يا نبي الله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطى قريشا ويترك الانصار
 وسيموتوننا فطر من دماهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني اعطى رجالا حديث عهد بكفر ما ترضون أن يذهب
 الناس بالاموال وتزجروا الى رجالكم جمع رجل ما يسكنه الشخص او ما يستحببه من المتاع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فوالله ما تغلبون به وهو رسول الله خير مما يغلبون به من المال قالوا بلى يا رسول الله قد رضىنا فقال لهم انكم سترون بعدى
 أثر شديدة أي استقلال الامر بالاموال وحرمانكم منها فاصبروا حتى تلاقوا الله يوم القيامة ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم

على الجحوش فتظفر وابتواب الجزيل على الصبر قال أنس فلم نصبر وهذا الحديث أخرجه أيضا في غزوة حنين من أربعة أوجه (عن جبير بن مطعم رضى الله عنه أنه يذاهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه الناس مقبلان من حنين عاقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاعراب يدألونه) أن يعطيهم من الغنمة (حتى اضطرروه) أى الجحوش (الى سمرة) شجرة لها نور أصفر (نظفت رداءه) أى الشجرة على سبيل المجاز أو الاعراب (فوقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقال أعطوني ردائي فلو كان عدده هذه الأعضاء) شجر عظيم له شوك (نعمما) ابلا أو والبقر (لقسمته بينكم ثم لا تجدوني بخيلا ولا كذوبا ولا جبانا) فيه ذم الخصال المذكورة وهى البخل والكذب والجبن وأن امام المسلمين لا يصلح ان يكون فيه خصلة منها وفيه ما كان في النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الحلم وحسن الخلق وسعة الجود والصبر على جفأة الاعراب وفيه جواز وصف المرء نفسه بالخصال الحميدة عند الحاجة كخوف ظن أهل الجمل به خلاف ذلك ولا يكون ذلك من القصر المذموم وفيه رضا السائل للعق بالوعد اذا تحقق من الواعد التجيز وفيه ان الامام مخير في قسم الغنمة ان شاء قبل فراغ الحرب وان شاء بعده (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه برد) نوع من الثياب معروف (نجراتي) نسبة الى

أكثر السافاة وله تعالى أو ما مكنى وذهب جماعة من أهل العلم منهم الهادوية الى انه لا يجوز للعبد النظر الى سيده ومن معسكراتهم لذلك ما روى عن سعيد ابن المسيب أنه قال لا تغزواكم آية النور فالمراد به الامامة قال في الصبر وخصه بالذكر اتوهم تخالفتين للعران في قوله تعالى أو نسائهن اه وقد عرفت بحديث عمرو بن شعيب جهور أهل العلم من الصحابة وغيرهم فقالوا احكم المكاتب قبل تسليم جميع مال الكتابية حكم العبد في جميع الاحكام من الارث والارث والدية والحد وغير ذلك وعلم من قال بأنه يعتق من المكاتب بقدر ما أدى من مال الكتابة وتنبه بعض الاحكام التي يمكن تبعضها في حق مجديث ابن عباس وحديث على المذكورين وقد قدمنا في باب ميراث المعتق بعضه من كتاب الفرائض أقوالا في المكاتب الذي قد أدى به بعض مال كاتبه قوله يودي المكاتب بضم قوله وفتح الدال المهمة لمبني للمجهول أى يودي الجاني عليه من دية أو ارشما كان منه حرا بحساب دية الحر وأرشه ولما كان مفهوما عبدا بحساب دية العبد وأرشه (وعن موسى بن أنس ان سبيرا بن أنس سأل أنس بن مالك المكاتبية وكان كثير المال فاني فانا نطلق الى عمر فقال كاتبه فاني فاضربه عر بالذرة وتلاعر فكاتبوهم ان علمتهم فيهم خيرا أخرجه البخاري وعن أبي سعيد المقبري قال اشترتني امرأة من بني ليث بسوق ذي المجاز بسبع مائة درهم ثم قدمت فكاتبتهني على أربعة بن

رضي الله عنه قال لما كان يوم حنين آتوا) أى خص (النبي صلى الله عليه وآله وسلم أناسا في القسمة) بالزيادة (فاعطى) بيان للقسمة المذكورة (الاقرع بن حابس) الجاهلي أحد المؤلفة ذلوا بهم (مائة من الابل واعطى عيينة) بن حصن القزاري (مثل ذلك) أى مائة (واعطى أناسا) آخرين (من اشراف العرب فآثرهم يومئذ في القسمة) على غيرهم (قال رجل) وهو معتب بن قشير المناق في ما ذكره الواقدي (والله ان هذه القسمة ما عدل فيها) بلهم الميز وكسر الدال (وما اريد بها) أى بهذه القسمة (وجه الله فقلت والله لا يبرن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاقبته فاخبرته فقال فر يعدل اذ لم يعدل الله ورسوله) صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينقل انه عاقبه فيصحت كما قاله المازري انه لم ينههم منه الطعن في النبوة وانما سبه بترك العدل في القسمة فاعلم لم يعاقبه لانه لم يثبت عامه ذلك وانما نقل عنه واحد وبشهادة واحد لا يراق الدم (رحم الله موسى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد أودى بأكثر من هذا) الذي أوديت (فصبر) وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي ومسلم في الزكاة (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كان صيب في مغازينا العلى والغلب) زاد أبو نعيم والفواكه وفي لفظ العسل والسمن (فأكلوه ولا ترفعوه) الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تفضله للادخار قال في الفتح وهى مسئلة خلاف والجمهور

نجران بلادة ببايمن (غليظ الحاشية فادر كاهراي) من أهل البادية لم يسم (فجذبته جذبة شديدة حتى نظرت الى صفعة عاتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى ناحية عاتقه الشريف وهو ما بين المنكب والعنق (قد اثرت به حاشية الرداء) وفي رواية همام حتى انشق الرداء ذهبت حاشيته في عنقه (من شدة جذبته ثم قال مرلي) وفي رواية أعطى (من مال الله الذي عنده) فالتفت اليه (صلى الله عليه وآله وسلم) فضحك ثم أمر له بعطاء) وفيه مزيد حله وصبره على الاذى في النفس

على جواز اخذ الغنائم والقوت وما يصلح به وكل طعام يعتاد اكله وما وكذا علف الدواب سواء كان قبل القسمة ام بعدها باذن الامام وبغير اذنه والمعنى فيه ان الطعام يعزى دار الحرب فابيع للضرورة والجهور ارباضا على جواز الاخذ ولو لم تكن الضرورة ناجزة وانتقوا على جواز ركوب دوابهم ولبس ثيابهم واستعمال سلاحهم في حال الحرب ورد ذلك بعد انقضاء الحرب وشرط الاوزاعى فيه اذن الامام وعليه ان يرد كليا فزغت حاجته ولا يستعمله في غير الحرب ولا يقتظر برده انقضاء الحرب لئلا يعرضه للهلاك وجهته حديث رو بفتح بن ثابت مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذ دابة من الغنم فيركبها حتى اذا اجمعتها اردها الى المغنم وذكرى الثوب كذلك وهو حديث حسن اخرجه ابوداود والطحاوى ونقل عن ابي يوسف انه حمله على ما اذا كان الاخذ غير محتاج يستبقى به دابته او ثوبه بخلاف من ليس له ثوب ولا دابة قال الزهري لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره الا باذن الامام وقال سليمان بن موسى ياخذ الا ان سمى الامام وقال ابن المنذر قد وردت الاحاديث الصحيحة في التشديد في الغلول وانفق علماء الامصار على جواز اكل الطعام وجاء الحديث بنحو ذلك فليقتصر عليه واما العلف فهو في معناه وقال مالك يساح ذبح الانعام لالاكل ٣٧٠ كما يجوز اخذ الطعام وقيدته الشافعي بالضرورة الى الاكل حيث

لا طعام (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى اهل البصرة قبل موته) أى صوت عمر (بسنة) سنة اثنتين وعشرين (فرقوا بين كل ذى محرم) بينهما فوجية (من الجوس) والمراد كما قال الخطابي ان ينعوا من اظهار العصاين والاشارة به في مجالسهم التي يجتمعون فيها لاسلامك كما يشترط على الزهري ان لا يظهر واصلهم ولا ينفشوا عقائدهم (ولم يكن عمر) رضي الله عنه (أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخذها من مجوس هجر) قال الجوهرى اسم بلد مسذكر

ألف درهم فاذهبت اليها عامة المال ثم حلت ما بقى اليها فقلت هذا مالك فقبضه فقالت لا والله حتى آخذ منك شهر ابر شهر وسنة بسنة فخرجت به الى عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له فقال عمر ارفعه الى بيت المال ثم بعث اليها هذا مالك في بيت المال وقد عتق ابو سعيد فان شئت فخذى شهر ابر شهر وسنة بسنة قال فارسلت فاخذته ورواه الدارقطني في حديث ابي سعيد المقبري هو من رواية ابيه سعيد بن ابي سعيد وخرجه ايضا البيهقي وأورده صاحب التلخيص وسكت عنه قوله ان سير بن هو والد محمد بن سير بن الفقيه المشهور وكنيته ابو عمرة وكان من سبى عين القمرا اشتراهم أنس في خلافة ابي بكر وروى عن عمرو وغيره وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وموسى بن أنس الراوى عنه لم يدرك وقت سؤال سير بن الكتابة من أنس وقد رواه عبد الرزاق والطبراني من وجه آخر متصل من طريق سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن أنس قال أرادنى سير بن على المكتوبة فابت فأتى عمر بن الخطاب فذكر نحوه وقد استدلل بالاية المذكورة من قال بوجوب الكتابة وقد نقله ابن حزم عن مسروق والضمك وزاد القرطبي معهم ما عكرمة وهو قول الشافعي وبه قالت الظاهرية واختاره ابن جرير الطبري وحكام في البصر عن عطاء وعمرو ابن دينار وقال اصحق بن راهويه انها واجبة اذا طلبها العبد وذهبت العترة والشافعية والحنفية وجهور العلماء الى عدم الوجوب وأجابوا عن الآية باجوبة منها ما قاله ابو

مصرع بفتح الهاء والجيم وقال الزجاجي ذكره ويؤتى في الترمذي فجاءنا كتاب عمر انظر مجوس من سعيد قبلت فخدمهم الجزية فان عبد الرحمن بن عوف أخبرني فذكره وفي الموطا باسانيد رواه ثقات الا انه منقطع عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عمر قال لا أدري ما أصنع بالجوس فقال عبد الرحمن بن عوف أنهم قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول سنو ابرهم سنة أهل الكتاب قال ابن عبد البر أى في الجزية فقط واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على انهم ليسوا أهل كتاب نعم روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهم باسناد الحسن عن علي كان الجوس أهل كتاب يقرؤنه وعلم يد رسونه فشرب أميرهم الخمر فوقع على أخته فلما أصبح دعا أهل الطمع فاعطاهم وقال ان آدم كان ينسكح اولاده بناته فاطاعوه وقتل من خالفه فامسرى على كتابهم وعلى خافي قلوبهم منهم فلم يبق عندهم منه شيء وحديث الباب أخرجه ابوداود أيضا في الخراج والترمذي في السير وكذا النسائي قال في الفقه وفي الحديث قبول خبر الواحد وان الصحابي الجليل قد يغيب عنه علم ما طلع عليه غيره من أقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأحكامه وانه لا نقص عليهم من ذلك وفيه التمسك بالمفهوم لان عرفهم من قوله أهل الكتاب اختصاصهم بذلك حتى حدث عبد الرحمن بن عوف بالحق الجوس بهم فرجع اليه قال وفرق الحنفية فقالوا يؤخذ من مجوس الهجوم دون مجوس العرب وحكى الطحاوى عنهم تم تقبل الجزية من أهل الكتاب ومن جميع كفار الهم ولا يقبل من مشركي

العرب الا الاسلام أو السيف وعن مالك تقبل من جميع الكفار الا من ارتدوبه قال الاوزاعي وفيه الشام وحكي ابن القاسم عنه لا تقبل من قريش وحكي ابن عبد البر الاتفاق على قبولها من الجوس لكن حكي ابن التين عن عبد الملك انه لا تقبل الا من اليهود والنصارى فقط ونقل أيضا الاتفاق على انه لا يحل نكاح نسائهم ولا كل ذبايحهم لكن حكي غيره عن أبي نوحيل ذلك قال ابن قدامة وهذا خلاف اجماع ما تقدمه قلت وفيه نظرفقد حكي ابن عبد البر عن سعيد بن المسيب انه لم يكن يرى بذبيحة الجوس بأسا اذا أمره المسلم بذبحها وروى ابن أبي شيبه عنه وعن عطاء وطاوس وعمر بن دينار انهم لم يكونوا يرون بأسا بالتسرى بالجوسية وقال الشافعي تقبل من أهل الكتاب عربا كانوا أو عجماء يلتحق بهم الجوس في ذلك واحتج بالآية فان مفهومها انه لا تقبل من غير أهل الكتاب وقد أخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الجوس فدل على الحاقهم بهم وانقصر عليه وقال أبو عبيد بن ربيعة الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى الجوس بالسنة واحتج غيره بمعوم قوله في حديث بريدة وغيره فاذا القيت عدولك من المشركين فادعهم الى الاسلام فان أجابوا والا فالجزية واحتجوا أيضا بان أخذها من الجوس يدل على ترك مفهوم الآية فلما اتفقت تخصيص أهل الكتاب بذلك دل على ان ٣٧١ لا مفهوم لقوله من أهل الكتاب وأجيب بأن الجوس كان لهم كتاب ثم رفع وروى الشافعي وغيره في ذلك حديثا عن علي كما تقدم وتعب بقوله تعالى انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وأجيب بان المراد مما اطاع عليه القائلون وهم قريش لانه لم يشترع عندهم من جميع الطوائف من له كتاب الا اليهود والنصارى وليس في ذلك نفي بقية الكتب المنزلة كالزبور وصحف ابراهيم وغير ذلك اه وتعام الكلام على أحكام الجزية في رسالة افادة الامه باحكام أهل الذمة للسيد الامام العلامة محمد ابن اسمعيل الامير رحمه الله وقد ذكرنا خلاصتها في تفسيرنا فنج

سعيد الاصطخري ان القرينة الصارفة للامر المذکور آخر الآية أعني قوله تعالى ان علمت فيهم خيرا فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ومقتضاه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدل على انه غير واجب وقال غيره الكتابة عقد غير فكان الاصل ان لا تجوز فلما وقع الاذن فيها كان أمرا بعد منع والامر به المنع للإباحة ولا يرد على هذا كونها مستحبة لان استحبابها ثبت بادلة أخرى قال القرطبي لما ثبت ان رقبة العبد وكسبه ملك لسيده دل على ان الامر بالكتابة غير واجب لان قوله خذ كسبي واعتقني يصير بمنزلة اعتقني بلائتي وذلك غير واجب اتفاقا وأجاب عن الآية في الجربان القياس على المعامضات صرفها عن الظاهر كالتخصيص ورد بان القياس المذکور فاسد الاعتبار لانه في مقابلة النص ويحجب بان المراد بالقياس المذکور هو الاصل المعلوم من الاصول المقررة وهو صالح للصرف لا القياس الذي هو الحاق أصل بفرع حتى يرد بما ذكر واستدل بشغل عمر المذکور في قصة أبي سعيد المقبري من لم يشترط التخصيم في الكتابة وهم أبو حنيفة ومالك والناصر والمؤيد بالله وذهب الشافعي والهادي وأبو العباس وأبو طالب الى اشتراط التأجيل والتخصيم واستدلوا على ذلك بان الكتابة مشتمكة من الضم وهو ضم بعض النجوم الى بعض وأقل ما يحصل به الضم نخجان واحتجوا أيضا بما رواه ابن أبي شيبه عن علي بلفظ اذا تابعت علي المكاتب نخجـمان فلم يؤد نخجومه رد الى الرق ولا يجنى

البيان في مقاصد القرآن فراجعته تجد مغنيا عن غيره ان شاء الله تعالى (عن عمرو بن عوف الانصاري) عـ.هـ ابن ابي حنيفة وابن سعيد عن شمس الدين المهابرين وهو موافق لقوله هـ (وهو حليف ابي عامر بن لؤي) لانه يشتر بكونه ميكا ويحتمل أن يكون أصله من الاوس والخزرج ثم نزل مكة وحالف بعض أهلها فلهذا الاعتبار يكون انصار يامهاجريا (وكان قد شهد بدر ارضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح) هو عامر بن عبد الله بن الجراح أمين هذه الامه (الى البحرين) البلد المشهور بالعراق وهي بين البصرة وهاجر (ياقي يجزيها) اي يجزية أهلها وكان أكثر أهلها اذالك الجوس وفيه تقوية للحديث الذي قبله ومن ثم ترجم عليه الساقى أخذ الجزية من الجوس (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو صالح أهل البحرين) في سنة الوفود سنة تسع من الهجرة (وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي) العلاء بن الحضرمي المشهور (فقدم أبو عبيدة بن الجراح) (بمال من البحرين) وكان فيما رواه ابن أبي شيبه في مصنفه عن حميد بن هلال مائة ألف وهو أول خراج قدم به عليه (فسمعت الانصار يقدم أبي عبيدة فوافقت) من الموافقة في رواية فوافقت من الموافقة (صلاة الصبح مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يؤخذ منه انهم كانوا لا يجتمعون في كل الصلوات الا امر يطروا وكانوا يصلون في مساجدهم أو كان لكل قبيلة مسجد يجتمعون فيه فلاجل ذلك عرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم اجتمعوا لامر

ودات القرينة على تعيين ذلك الامر وهو احتياجهم الى المال للتوسعة عليهم فابوا الا ان يكون للمهاجرين مثل ذلك ويحصل ان يكون وعدهم بان يعطيهم منه اذا حضر وقد وعد جابر ابعده هذا ان يعطيه من مال الجرين فوفى له أبو بكر (فلما صلى بهم الفجر انصرف فتمرضوا له فقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رآهم وقال أظنكم قد سمعتم ان أبا عبدة قد جاء بشئ قالوا أجل) أي نعم (بارسول الله قال فأبشروا وأملوا) من التأميل وقال الزركشي الأمل الرجاء يقال أملته فهو مأمول قال الدمامي في مقتضاه أن تكون وأملوا بـ مزة وصل وميم مضمومة اهـ وضبطها الصغاني بالوجهين (مايسركم) وفيه البشرى من الامام لاتباعه وتوسيع أمله (فواقه لا الفقرا خشى عليكم ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتملككم كما أهلككم) فيه ان المنافسة في الدنيا قد تخرج الى الهلاك في الدين وفيه مشروعية أخذ الجزية قال العلماء والحكمة في وضعها ان الذل الذي يلحقهم يحملهم على الدخول في الاسلام مع ما في مخالطة المسلمين من الاطلاع على محاسن ٢٧٢ الاسلام واختلاف في سنة مشروعية فاقبل في سنة ثمان وقيل في سنة تسع

وقول الله عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية

ان مثل هذا لا يفتقر للاحتجاج به على الاشتراط اما أولا فلانه قول مصابي واما ثانيا فليس فيه ما يشعر بان ذلك على جهة الحتم والتأجيل في الاصل انما جعل لاجل الرفق بالعبد لا بالسب يد فاذ قد راعى العبد على التججيل وتسلية المال دفعة فكيف يمنع من ذلك والحاصل ان التخييم جائز بالاتفاق كما حكى ذلك في الفتح واما كونه شرطاً أو واجبا فلا

مقتضاه

(باب ما جاء في أم الولد)

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وطئ أمته فولدت له فهي معتقة عن دبر منه رواء أحمد وابن ماجه وفي اقظأعيام امرأت ولدت من سبيدها فهي معتقة عن دبر منه او قال من بعده رواء أحمد * وعن ابن عباس قال ذكرت أم ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعتقها ولدها رواء ابن ماجه والدارقطني الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وله طرق وفي اسناده الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جدا وقد رجع جماعة وقفه على عمر وفي رواية للدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس أيضا أم الولد حرة وان كان سقطا واسناده ضعيف قال الحفاظ والصحيح انه من قول ابن عمر والحديث الثاني في اسناده أيضا حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جدا كما تقدم قال البيهقي وروى عن ابن عباس من قوله قال وله علة ورواه

مسروق

بوضع الجزية على أهل السواد ثمانية وأربعين واربعة وعشرين واثنى عشر وهذا على حساب

الدينار باثنى عشر وعن مالك لا يزاد على الاربعين ويتقص منها عن لا يطبق وهذا يحتمل أن يكون جعله على حساب الدينار بعشرة والقدر الذي لا بد منه دينار وفيه حديث مسروق عن معاذ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين بعثه الى اليمن قال خذ من كل سالم دينار أخرجه أصحاب السنن وفتححه الترمذي والحاكم واختلاف السلف في أخذها عن الصبي فالجهمي ورواه في مفهوم حديث معاذ وكذا لا يؤخذ من شيخ فان زلازل زمن ولا من امرأة ولا مجنون ولا عاجز عن الكسب ولا أجير ولا من أصحاب الصوامع والديارات في قول والاصح عند الشافعية الوجوب على من ذكر آخر اهـ وفي هذا الحديث ان طلب العطاء من الامام لا غضاة فيه وفيه من أعلام النبوة اخبار رسول الله عليه وآله وسلم بما يقع عنده مسلم في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا يتنافسون ثم يتحاسدون ثم يتدابرون ثم يتباغضون أو نحو ذلك وفيه إشارة الى ان كل خصلة من المذكورات مسببة عن التي قبلها (عن عمرو بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بعث الناس في افناء الامصار) أي في مجموع البلاد البكر والافناء بالافاء والنون ممدودا جمع فتوبكم القاموس ككون النون ويقال فلان من افناء الناس اذا لم تعين قبيلته والمصر المدينة العظيمة (يقا تلون المشركين) فلما كانوا بالقادسية أتاهم في الجيش الذي أرسلهم يزدجرد الى قتال المسلمين فوقع بينهم

قتال عظيم لم يبعده مثله من قبل المهرم سنة أربع عشرة وأبلى في ذلك اليوم جماعة من الشجعان كطلحة الاسدي وعمر بن معد يكرب وضرار بن الخطاب وأرسل الله تعالى في ذلك اليوم ريحا شديدة أرمت خيام الفرس من أمانها وهرب رستم مقدما الجيش وأدركه المساون وقتلوه وانهمز الفرس وقتل المساون منهم خلقا كثيرا ولم يزل المساون وراءهم إلى أن دخلوا مدينة الملك وهي المدائن التي فيها أيوان كسرى وكان الهرمزان واسمه رستم من جلة الهاربين ووقعت بينه وبين المسلمين وقعة ثم وقع الصلح بينهما وبينهم ثم نفذه فجاء أبو موسى الأشعري الجيش وحاصروه فسأل الأمان إلى أن يحمل إلى عمر رضي الله عنه فوجهه أبو موسى مع انس إليه (فاسلم الهرمزان) طائعا وصار عمر يشربه ويستشيرهم ثم اتفق أن عبيد الله بن عمر اتهمه بأنه واطأ أباه لؤلؤة على قتل عمر فعاد على الهرمزان فقتله بعد قتل عمر (فقال له) (أني مستشيرك في مغازي هذه) أي فارس وأصهارها وأذر يجان كما عهد ابن أبي شعبة أي بابهم ما بعد الآن الهرمزان كان أغلب شأنه من غيره (قال) الهرمزان (نعم مثلها) أي الأرض التي دل عليها السبياق (ومثل من فيها من الناس من عدوا المسلمين ٣٧٣ مثل طائر له رأس وله جناحان وله رجلان

مسروق عن عكرمة عن عمرو بن عكرمة عن عكرمة عن ابن عمر قال فعاد الحديث إلى عمر وله طرق أخرى رواه البيهقي من حديث ابن أبي شعبة عن عبيد الله بن جهم فزاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لام إبراهيم أعتقك ولدك وهو معضل وقال ابن حزم صحيح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس ثم ذكره من طريق قاسم بن أصبغ عن محمد بن مصعب عن عبيد الله بن عمر عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس وتعبه ابن القطان بأن قوله عن محمد بن مصعب خطأ وانما هو عن محمد وهو ابن وضاح عن مصعب وهو ابن سعيد المصيصي وفيه ضعف والحديثان يدلان على أن الأمانة تصير حرة إذا ولدت من سيدها وسبأني الكلام على ذلك قريبا والخلاف فيه وأم الولد هي الأمانة التي عاقت من سيدها بحمل ووضعته متخفا وادعاء (وعن أبي سعيد قال جاء رجل من الأنصار فقال يا رسول الله أنا صبي سبي ففصب الأثمان فكيف ترى في العزل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنكم لتفعلون ذلكم لا عليكم أن لا تفعلوا إذا كنتم فأنتم البست نسمة كتب الله عز وجل أن تخرج الأوهى خارجة رواه أحمد والبخاري الحديث فيه دليل على جواز العزل عن الأمانة وسيد كرام المصنف حديث أبي سعيد هذا في باب ما جاء في العزل من كتاب الوأمة والبناء وما يأتي شرحه إن شاء الله تعالى هنالك فانه الموضوع السابق به وفي مطلق العزل خلاف طويل وكذلك في خصوص العزل عن الحرية

فان كسر) مبقيا للمفعول (أحد الجناحين) ينضمض الرجلان بجناح والرأس فان كسر الجناح الآخر ينضمض الرجلان والرأس وان شدخ) أي كسر (الرأس ذهبت الرجلان والجناحان والرأس) فإذا قات الرأس قات الكل (فالرأس كسرى) بكسر الكاف وتفتح (والجناح قيسر) غير منصرف لصاحب الروم (والجناح الآخر فارس) غير منصرف اسم الجبل المعروف من الحجج وتعقب هذا بأن كسرى لم يكن رأس الروم والجواب انه كان رأسا للكل لانه لم يكن في زمانه ملكا أكبر منه لان سائر

ملوك البلاد كانت تمادفه وتم يديه ولم ينزل في الحديث والرجلان اكتفا بالاسبق للعلم به فربما قيل قصر القصر مثلا لان اتصالها به وكسرى الهند مثلا قاله الكرماني (قرأ المسلمون فلينفروا إلى كسرى) فانه الرأس وبقطعهما يسطل الجناحان (فقد دب عمر جماعة من الناس واستعمل عليهم النعمان بن مقرن) المزني العصباني أمير (حق) إذا كانوا بأرض العدو (وهي نعم أوندو كان قد خرج معهم فيما رواه ابن أبي شعبة الزبيدي وحذيفة وابن عمرو والاشعث وعمر بن معد يكرب (وخرج عليهم عامل كسرى) بسند أركم عند الطبراني وعند ابن أبي شعبة ذوالجناحين قال الحافظ فمعل الحذيفة القبة (في إربيعين الفا) من أهل فارس وكرمان ومن غيرهما كنهم أوندو أصهارهم مائة ألف وعشرة آلاف (فقام ترجان) لم يسم (فقال ليكلهم في رجل منكم) بالجزم على الأمر (فقال المغيرة) بن شعبة العصباني (سئل عما شئت قال) أي الترجان (ما أنتم) بصيغة من لا يعقل أحتمارا (قال) أي المغيرة (نحن أناس من العرب كافي شقاء شديد وبلاء شديد) قال في المصباح بضم الميم من باب قتل ومن باب تعب لغة ومنهم من يقتصر عليها (البلاد والنوى من الجوع وفليس الوجور والشعر ونعبيد الشجر والجفر فينا نحن كذلك أذيعت رب السموات ورب الأرضين تعالى ذكره وجأت عظمتها البنا نبينا من أنفسنا نعرف أباه وأمه) زادني رواية ابن أبي شعبة في شريف منا أوسطنا حسبنا وأصدقنا حديثنا (فامرنا نبينا رسول ربنا صلى الله عليه وآله) (وسلم أنفقنا لكم

حق تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية) وهذا موضع الترجمة وفيه دلالة على جواز أخذها من الجوس لأنهم كانوا مجوسا (واخبرنا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم عن رساله تر بنا انه من قتل منا) أي في الجهاد (صار إلى الجنة في نعيم لم ير مثله) أي الجنة (قط ومن دق منامك رقا بكم) بالاسرو وفيه كما قاله الكرماني فصاحة المغيرة من حيث ان كلامه مبين لاحوالهم فيما يتعاقب دنياهم من المطعوم والملبوس ودينهم من العبادة وعبادتهم من الاعداء من طلب التوحيد واداء الجزية ولما ادهم في الآخرة إلى كونهم في الجنة وفي الدنيا إلى كونهم ملوكا كالمغرب وفي رواية ابن أبي شيبة فقال انكم معشر العرب اصحابكم جوع وجهد وجنتم فان شئتم مننا بكم بكسر الميم من الميرة أي اعطيناكم الميرة أي الزاد ورجعتم وفي رواية الطبري انكم معشر العرب أطول الناس جوعا وبعدا للناس من كل خير وما منعني ان أمر هؤلاء الاساورة ان يفتنموكم بالنشاب الا تجسد الجنة بكم قال فحمدت الله عز وجل وأثبت عليه ثم قلت ما خطأت شيئا من صفتها كذلك كما حق بعث الله عز وجل النبينا رسوله (فقال النعمان) بن مقرن للمغيرة بن شعبة لما انكر عليه تأخير القتال وذلك ان المغيرة كان قصدا للاشتغال بالقتال أول النهار بعد الفراغ من المحاكمة مع الترجان ٣٧٤ (ربما انهم ذلك الله) أي احضرك (مثلا) أي مثل هذه الشدة أو الواقعة

أوالامة أو أم الولد وسألتني هذا لك مبدوءا بمعونة الله ولعل مراد المصنف رحمه الله بآراد الحديث الاستدلال بقوله فنصب الاعمان على منع بيع أمهات الاولاد وهو محتمل (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع أمهات الاولاد وقال لا يبعن ولا يوهن ولا يورثن يستمتع بها السيد مادام حيا واذا مات فهي حرة رواه الدارقطني ورواه مالك في الموطأ والدارقطني من طريق آخر عن ابن عمر عن عمر من قوله وهو أصح * وعن أبي الزبير عن جابر انه سمعه يقول كنا نبيع سرايرنا أمهات أولادنا وانبى صلى الله عليه وآله وسلم فينا حتى لا نرى بذلك بأسا رواه أحمد وابن ماجه * وعن عطاء عن جابر قال بعنا أمهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر فلما كان عمر نهانا فانتهينا رواه أبو داود قال بعض العلماء انما وجه هذا أن يكون ذلك مباحا ثم نهى عنه ولم يظهر النهي لمن باعها ولا علم أبو بكر عن باع في زمانه لقصر مدته واشتغالها بهام أمور الدين ثم ظهر ذلك زمن عمر فظهر النهي والمنع وهذا مثل حديث جابر أيضا في المتعة قال كنا نستمع بالقبصة من القروا الدقيق الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر حتى نهانا عنه عمر في شأن عمرو بن حريث رواه مسلم وانما وجه ما

(مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وانتظر بالقتال إلى الهبوب (فلم يندمك) على الثاني والصبر (ولم يخرقك) بانطواء المجبة يغيرون قال الحافظ وهو وجه لوفاء ما قبله وهو نظير ما تقدم في وفد عبد القيس غير خزايا ولا نداحي (ولكني شهدت القتال مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وضبطت (كان اذا لم يقابل في أول النهار انتظر) بالقتال (حتى تهب الارواح) جمع ريح وأصله روح بالواو بدل ال جمع الذي غالب حاله ان يرد الشيء إلى أصله فقابلت واو المفرد ياء السكون وانما كسر

ما قبلها وحكي ابن جني في جمعه ارياح (وتحضر الصلوات) بعد زوال الشمس كما عند ابن أبي شيبة وزاد في رواية الطبري ويطلب القتال وعند ابن أبي شيبة أيضا وينزل النصر وزاد مع ابن جبير فقال النعمان اللهم اني أسألك ان تقر عيني اليوم بفتح ياء كون فيه عز الاسلام وذل الكفر والشهادة لي ثم قال اني هازا للواء فتيسروا للقتال وفي رواية فليقض الرجل حاجته ثم يتوضأ ثم هازا الثانية فتأهبوا وفي رواية فليمنظر الرجل إلى نفسه ويرم من سلاحه ثم هازا الثالثة فاحملوا ولا يلوي احد على احد ولو قتلت فان قتلت فعلى الناس حذيفة قال فحمل الرجل الناس فوالله ما علمت ان احد يومئذ يريد ان يرجع إلى الله حتى يقتل او يظفر فثبتوا الناس انهم زموا لجل الواحد يقع على الآخر فيقتل سبعة وجعل الحسك الذي جعلوا خلفهم يعقرهم وفي رواية ابن أبي شيبة وقع ذو الجناحين عن بغلة شه بها فشق بطنه ففتح الله على المسامين وفي رواية الطبري جعل النعمان يتقدم بالواء فلما تحقق الفتح جاءت نهشابة في خامرته فصرعته فصبأه أخوه معقل فوبأوا هذا وأخذ اللواء ورجع الناس فبايعوا حذيفة فكتب بالفتح إلى عمر مع رجل من المسلمين ومعه سيف في اقتروح طريق بن مسهم وعند ابن أبي شيبة من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أبي عثمان انه هدى بالبشارة إلى عمر فيمكن أن يكونوا ألقاوا ذكر الطبري ان ذلك كان سنة تسع عشرة وقيل سنة إحدى وعشرين وفي الحديث منقبة للنعمان ومعرفة المغيرة

سبق

بالحرب وقوة نفسه وشهامته وفصاحته وبلاغته وفيه فضل المشورة وإن الكبير لا ينقص عليه في مشاورة من هو دونه وإن
المفضول قد يكون أميراً على الأفضل لأن الزبير بن العوام كان في جيش عليه فيه النعمان بن مقرن والزبير أفضل منه اتفاقاً
ومثله تأمير عمرو بن العاص على جيش فيه أبو بكر وعمر وفيه ضرب المثل وجودة تصور الهرمزان ولذلك استشاره عمرو وتشييعه
الغائب المحسوس بحضور محسوس انتقريه إلى الفهم وفيه البداة بقتال الأهم فالأهم وبيان ما كان العرب عليه في
الجاهلية من القهر وشطف العيش والارسال إلى الامام للبشارة وفضل القتال بعد زوال الشمس على ما قبله ولا يعارضه الله
صلى الله عليه وآله وسلم كان يغير صبا حالاً هذا عند المصافاة وذلك عند الغارة وبالله التوفيق (عن أبي حميد الساعدي
رضي الله عنه قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبوك وأهدى ملكاً إليه) هو ابن العلماء كافي مسلم وأمه يوحنا بن
روبة والعلماء اسم أمه وأبوه مدينة على ساحل البحر آخر الحجاز وأول الشام (للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله بيضاء) هي
لدل (وكساه) أي كساه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملكاً إليه (برداً وكتب له بجرهم) أي يملئهم وعنده ابن امحق لما انتهى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى تبوك أن يوحنا بن روبة صاحب أبيه فصالحه ٣٧٥ وأعطاه الجزية وكتب له رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم كتاباً هو

سبق لا متفاح الفسخ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الخطاب بن صالح عن
أمه قالت حدثتني سلامة بنت معقل قالت كتبت للباب بن عمرو وإلى من غلام فماتت
في امرأته الآن تباعين في دينه فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك
له فقال من صاحب تركه الباب بن عمرو قالوا أخوه أبو اليسر كعب بن عمرو فذهب
فقال لا تبعوها واعتقوها فإذا سمعتم بريق قد جاءني فأتوني أعوضكم ففعلوا
فاختلصوا أخيراً منهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قوم أم الولد علموكم
لو لا ذلك لم يعوضكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال بعضهم هي حرة قد
أعتقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففي كان الاختلاف رواه أحد في مسنده قال
الخطابي وإيسر أسنده بذلك) حديث ابن عمر أخرجه أيضاً البيهقي مرفوعاً وموقوفاً
وقال الصحيح وقفه على عمرو وكذا قال عبد الحق وقال صاحب الامام المعروف فيه
الوقف والذي رفعه ثقة قبل ولا يصح مسنده وحديث جابر الأول أخرجه أيضاً الشافعي
والبيهقي وحديثه الثاني أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وحديث سلامة بنت معقل
أخرجه أيضاً ابوداود وفي أسنده محمد بن الحسن بن يسار وفيه مقال وذكر البيهقي أنه
أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا بعد أن ذكر

حرص القرم (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضي الله عنهم) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل معاهداً
ذمياً وفي رواية بغيره يرحق (لم يرحق) أي لم يشتم (زانحة الجنة) أول ما يجدها سائر المؤمنين الذين لم يفتروا الكفار (وان ربحها
يوجد من مسيرة أربعين عاماً) وعند الترمذي من حديث أبي هريرة سبعين عاماً وفي الموطأ الخمسمائة وجمع بينهما ابن بطل
بان الأربعين أقصى الشدة المعروف فيها يز يدعمل الانسان ويقبض على سائر ذنوبه فهذا يجدر بها على مسيرة أربعين
عاماً وأما السبعون فقد المعتل في فيها يحصل الخشية والندم لاقتاب الاجل فيجدر بها من مسيرة سبعين عاماً والخمسمائة
فهو زمن الفترة فيكون من جاء في آخر الفترة واهتدى باتباع النبي الذي كان قبل الفترة ولم يضره طولها فيجدر بها من مسيرة سبعين عاماً
خمس مائة عام كذا قال ولا يخفى ما فيه من البعد والتكلف وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الدييات وكذا ابن ماجه (عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال لما فتحت خيبر أهديت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم شاة) أهدت له زينب بنت الحارث اليهودية (فيها
سم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا لي من كان ههنا من يهود نجمة عرواله فقال لهم اني سألتكم عن شيء فقولوا لي
صادق عنه فقالوا نعم فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم من ابوكم قالوا فلان فقال) عليه الصلاة والسلام (كذبتم بل ابوكم
فلان) قال في المقدمة ما أدرى من عنى بذلك (قالوا صدقت قال فهل أنتم صادقون عن شيء ان سألت عنه فقالوا نعم يا أبا القاسم

وان كذبنا عرفت كذبتا كما عرفت في أيينا فقال لهم من أهل النار قالوا انكون فيها يسيرا ثم تخلفوا فافيا فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم اخسوا فيها) زجرهم بالطرد والابعاد ودعاء عليهم بذلك ويقال للطرد الكلب اخسا (والله لا تخلفكم فيها أبدا) لا يقال عصاة المؤمنين يدخلون النار لانهم يود لا يخرجون منها بخلاف عصاة المسلمين فلا يتصور معني الخلافة (ثم قال هل أنتم صادقي عن شيء ان سألتكم عنه فقالوا نعم يا أبا القاسم قال هل جعلتم في هذه الساعة سمعا قالوا نعم قال فما حالكم على ذلك قالوا أردنا ان كنت كاذبا نستعير و ان كنت نبيا لم يضرك) وفي مسلم انهم قالوا لا تقتلها قال لا وعن جابر قال فلم يعاقبها وقال الزهري أسلمت فمركها وقال البيهقي يحتمل أن يكون تركها أو لا ثم لما مات بشر بن البراء من الأكلة قتلها وبذلك أجاب السهيلي وزاد انه تركها لانه كان لا ينتقم لنفسه ثم قتلتها ابشر قصاصا وهذا الحديث أخرجه في المغازي والطب أيضا والنسائي في التفسير ومما بقية الحديث للترجمة واضحة وهي اذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعني عنهم (عن سهل بن أبي حنيفة رضى الله عنه قال انطلق عبد الله بن سهل) الحارثي (ومحيصة بن مسعود بن زيد) الانصاري وقيل الصواب ابن كعب بن زيد (الى خيبر) في أصحاب اهل المدينة نارا ونرا (وهي يومئذ صلح فمركها) ٣٧٦ أي ابن سهل ومحيصة (فاتي محيصة الى عبد الله بن سهل) فوجده في عين قد

كسرت عنقه وطرح فيها وهو ينشبط اي يضطرب (في دمه) حال كونه (فتبلا فدفنه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل) أخو عبد الله بن سهل (ومحيصة) وأخوه (حوبيصة ابنا مسعود الى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) ليخبروه بذلك (فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كبر كبر) بالجرم على الامر وكرهه للمبالغة أي قدم الاسن يتكلم (وهو) أي عبد الرحمن (أحدث القوم) سنا (فسكت فتكلم) أي محيصة وحوبيصة بقضية قتل عبد الله (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أتتحقون) اطلق الخطاب

أحاديث في اسانيد هذا مقال وفي الباب عن أبي سعيد الخدري في قوله جابر الا نرى راسه ضاعف قال البيهقي وليس في شيء من الطرق ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك يعني بيع أمهات الاولاد واقرهم عليه وقال الحفاظ انه روى ابن أبي شيبه في مصنفه من طريق أبي سلمة عن جابر ما يدل على ذلك يعني الاطلاع والتقرير قوله قال بعض العلماء قد روى نحو هذا الكلام عن الخطابي فقال يحتمل ان يكون بيع أمهات الاولاد كان مباهات منهي عنه صلى الله عليه وآله وسلم في آخر حياته ولم يشتر ذلك فلما بلغ عمرهم قولهم ومثل هذا حديث جابر سيأتي الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى قوله عن الخطابي بن صالح هو المذني مولى الانصار معدود في الثقات توفي سنة ثلاث واربعين ومائة وسلاوة بتخفيف اللام وهي امرأة من قيس عيلان والحباب بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة وابو اليسر بفتح القيمية والسين المهملة اسمه كعب يعني في اهل المدينة وهو صحابي انصاري بدرى عقبى وقد اسندت له بحديثي ابن عباس المذكورين في الباب وحديث ابن عمر القائلون بانه لا يجوز بيع أمهات الاولاد وهم الجمهور وقد حكى ابن قدامة اجماع الصحابة على ذلك ولا يقدح في صحة هذه الحكاية ما روى عن علي وابن عباس وابن الزبير من الجواز لانه قد روى عنهم الرجوع عن المخالفة كما حكى ذلك ابن رسلان في شرح السنن واخرج عبد الرزاق

للثلاثة بعرض العين عليهم ومراده من يختص به وهو أخوه لانه كان معلوما عندهم ان اليمين

عن

مختص بالوارث وانما أمر ان يتكلم الا كبر لانه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى لانه لاحق لابن العم فيها بل المراد سماع صورة الواقعة وكيفيةها ويحتمل أن يكون عمر الرحمن وكل الاكبر أو أمره بتوكيله فيها (وتستحقون فانلكم أو صاحبكم) قال النووي المعنى ثبت حقكم على من حلفتم عليه وذلك الحق أعم من أن يكون قصاصا أو دية (قالوا وكيف تخلف ولم تشهد) قتله (ولم نر) من قتله (قال فتبرئكم) أي تبرأ اليكم (يهود) من دعواكم (بخمسين) أي عينا فقالوا كيف نأخذ بيمان قوم كذا (قال الخطابي بدأ صلى الله عليه وآله وسلم بالمذيعين في اليمين فلما نكروا ردعوا على المذيع عليهم فلم يرضوا بيمينهم (فعلقه) أي أدى دية (النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عنده) من خاص ماله أو من بيت المال لانه عاقله المسلمين وولى أمرهم وفيه ان حكم القسامة مخالف لما رادعوا من جهة ان اليمين على المذيع وانما الخمسون عينا واللوث هنا هو العداوة الظاهرة بين المسلمين واليهود وهذا الحديث أخرجه أيضا في الصلح والادب والديات والاحكام ومسلم في الحدود وابوداود والترمذي وابن ماجه في الديات والنسائي في القضاء والقسامة والغرض منه هنا قوله انطلق الى خيبر وهي يومئذ صلح ولفظ الترجمة المواعدة والمصالحة مع المشركين بالميل وغيره وأصل المسئلة اختلاف فيه قال الوليد بن مسلم سألت الاوزاعي عن

مواودة أهل الاسلام أهل الحرب على مال يوديه اليهم فقال لا يصلح ذلك الا عن ضرورة كسغل المسلمين من حريمهم قال ولا
 باسم ان يصلحهم على غير شئ يوديه اليهم كما وقع في المدينة وقال الشافعي اذا ضعف المسلمون من قتال المشركين جازت لهم
 مهاذنتهم على غير شئ لان القتل للمسلمين شهادة وان الاسلام أعز من ان يعطى المشركين على ان يكونوا عنه الا في حالة مخافة
 اضطلام المسلمين كثرة العدو لان ذلك من معاني الضرورات وكذلك اذا اسر رجل مسلم فلم يطلق الابدية جازوا البحث في مسئلة
 القسامة له موضع آخر في كتاب الديات (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والذي يصح
 لبيد بن الاعصم اليهودي في مشط ومشاطة ودمه في بئر ذروان (حتى كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يخيل اليه انه صنع شيا
 ولم يصنعه) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث انه عفا عن اليهود الذي صهره وقال في الفتح اثار الترجمة الى ما وقع في
 بقية القصة اي وهي قوله يا عائشة اعلم ان الله اقامني فيما استفتيته فيه اثنتي رجلان ففقد أحدهما عند رأسي والاخر عند
 رجلي فقال الذي عند رأسي لا تخربا بالرجل قال مطبوب قال فمن طبعه فكل لبيد بن الاعصم قال وفيه قال في مشط ومشاطة
 قال وأين قال في جف طامعة ذكر تحت رعوة في بئر ذروان قالت عائشة ٣٧٧ فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم البئر حتى
 استخرجه فقال هذم البئر التي

عن علي بن بابويه عن أبيه الاخر الى قول جمهور الصحابة واخرج ايضا
 عن معمر بن ايوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال سمعت عليا يقول اجتمع رأيي
 ورأي عمر في امهات الاولاد ان لا يعن ثم رأيت بعد ان يعن قال عبيدة فقلت له قرأيت
 ورأي عمر في الجماعة احب الي من رأيك وحديث في الفرقة وهذا الاسناد معدود في أصح
 الاسانيد ورواه البيهقي من طريق ايوب واخرج نحوه ابن ابي شيبة وروى ابن قدامة في
 السكاني ان عليا لم يرجع رجوعا صريحا انما قال عبيدة ونسب ما اقصوا كما كنتم تقضون
 فاني اكره الخلاف وهذا واضح في انه لم يرجع عن اجتهاده وانما اذن لهم ان يتضوا
 باجتهادهم الموافق لرأي من تقدم قال ابن قدامة ايضا وقد روى صالح عن أحمد انه
 قال اكره بيعهم وقد باع علي بن ابي طالب قال ابو الخطاب فظاهر هذا انه يصح مع
 الكراهة وروى البيهقي من طريق منها عن الثوري عن عبد الله بن دينار قال جاز رجلان
 الى ابن عمر فقال من أين أقبلتما قال من قبل ابن الزبير فاحل لنا الشياء كانت تحرم علينا
 قال ما أحل لكم قال أحل لنا بيع امهات الاولاد قال اعرافان ابا حفص عرفانه ثم
 ان تباع او تورث يستمتع بهما كما كان حيا فاذا مات فهي حرة ومن القائلين يجوز البيع
 الناصر والباقر والصادق والامامية وبشر الريسى ومحمد بن المطهر وولده والمزني
 وداود الظاهري وقتادة ولكنه انما يجوز عند الباقر والصادق والامامية بشرط ان

أربيتها قال فاستخرج فقالت أفلا
 أي تشررت فقال اما والله قد
 شقاني وأبأ كره ان اثير على أحد
 من الناس شرا اه قال ابن
 بطال لا يقتل ساحر أهل العهد
 ولكن يعاقب الا ان قتل بسحره
 فيقتل أو احدث حدثا يؤخذ به
 وهو قول الجمهور وقال مالك اذا
 أدخل سحره سحره على مسلم نقض
 عهده بذلك وقال أيضا يقتل
 الساحر ولا يستتاب وبه قال
 أحمد وجماعة وهو عندهم
 كالزندق (عن عوف بن مالك
 رضي الله عنه قال أتيت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في
 غزوة تبوك وهو في قبة من ادم)

٤٨ نيل خا جالدمد بوغ (فقال اعدد ستا) من العلامات (بين يدي الساعة) لقيامها وأظهر وأشرطها المختربة منها
 (موق ثم فتح بيت المقدس ثم وثان) بضم الميم وسكون الواو الموت أو الكثرة الوقوع والمراد به الطاعون (ياخذ) أي الموتان
 (فيكم كعاص الغنم) بضم القاف بعدها عين مهملة فالألف فصاد مهملة دافا خذ الدواب فيسمل من أنوفه انى فتموت فجأة
 ويقال ان هذه الآية ظهرت في طاعون عوام في خلافة عمر ومات منه سبعون ألفا في ثلاثة أيام وكان ذلك بعد فتح بيت
 المقدس (ثم استفاضة المسال) أي كثرته ووقع ذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه عند فتح تلك الفتوح العظيمة المذكورة في
 كتب التواريخ والسير (حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخا) استة فلا لذلك المبلغ ونحوه (ثم فتنة لا يبقى بيت من
 العرب الا دخلته) أولها قتل عثمان (ثم هذنة) بضم الهاء وسكون الدال اي صلح على ترك القتال بعد التصريح فيه (نسكون
 بينكم وبين بني الاصفه) وهم الروم (فيغذرون) بكسر الدال المهملة (فيا تونكم تحت غمان غاية) بفتح الميم وتحتية أي راية
 قال الجوابي لان غاية المتبع اذا وقفت وقف واذا مشيت تبعها (تحت كل غاية اثنا عشر ألفا) بفتح الميم ذلك ثمانمائة ألف
 وستون ألف رجل وعند بعضهم فبما حكماء بن الجوزي غاية بوحدة بدل التحنية وهي الاجعة فتشبهه كثرة الرماح بالاجعة وفي
 حديث ذي منبر عند أبي داود في نحو هذا الحديث راية بدل غاية وفي أوله ستة صلحون الروم صلحا أمنا ثم تغزون أنتم وهم

فقتصر أولئك ثم تنزلون من جافير فزع رجل من أهل الصليب فيقول غلب الصليب فيه فنب رجل من المسلمين فمقوم الله فمدفع فعدنا ذلك فعد الروم ويحققون للملحمة فيأتون فذكروا وعند ابن ماجه من فروع من حديث أبي هريرة اذا وقعت الملحمة بعث الله بعد من الموالي يؤيد الله بهم الدين وله من حديث معاذ بن جبل من فروع الملحمة الكبرى وفتح القسطنطينية وخروج الدجال في سبعة أشهر وله من حديث عبد الله بن سيرر فعه بين الملحمة وفتح المدينة ست سنين ويخرج الدجال في السابعة واستناده أصح من استناده حديث معاذ ورواه حديث الباب كلهم شاميون الأشيخ المؤلف فكي قال المهلب فيه ان الغدر من اشراط الساعة وفيه أشياء من علامات النبوة قد ظهرت أكثرها قال ابن المنير أم قصص الروم فلم تجمع الى الآن ولا بلغنا انهم غزوا في البر في هذا العدد فهو من الامور التي لم تقع بعد اه قلت نعم لم تقع الى الآن ولكن الآثار وأحوال الملوك اليوم تدل على انها ستقع عن قريب فقد عزلوا في شهر جمادى الاولى من هذه السنة وهي سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرة على صاحبها الصلاة والسلام سلطان القسطنطينية المسمى بـ عبد العزيز خان ويقال انه قتل نفسه بعد العزل وأقيم مقامه السلطان مراد خان الخامس ابن أخيه عبد الحميد خان واقتال ٣٧٨ يجرى في هذا الزمان بينه وبين أهل الصرب والجبل الأسود ورفعت الفتنة رأسها وقرب انصرام هذه المائة

وبقى منها سبع سنين ثم تبقى المائة الرابعة عشرة والله أعلم بما يقع على رأسه وما يؤول الامر اليه وأظن ان زمان ظهور المهدي الموعود المنتظر الذي دلت عليه الاحاديث النبوية وما يليه قد اقترب وقد حققنا هذا المقام في كتابنا حجج الكرامة في آثار اقامته بما لا مزيد عليه وبالجملة فذكرنا في فتح الباري بعد ما نقل عن ابن المنير وفي هذا الحديث بشارة ونذارة وذلك انه دل على ان العاقبة للمؤمنين مع كثرة الجيوش وفيه اشارة الى ان عدد جيوش المسلمين سيكون أضغاث مضاعفات ما هو عليه ووقع في رواية للحاكم عن عوف بن مالك في هذا الحديث انه قال لمعاذ في طاعون عمواس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لي اعدد ستاين يدي الساعة فتدفع منهن ثلاث يعني موته صلى الله عليه وآله وسلم وفتح بيت المقدس والطاعون وبقى ثلاث فقال له معاذ ان لها أهلا ووقع في الفتن لعنهم بن حادان هذه القصة تكون في زمن المهدي على يد ملك من آل هرقل اه واعل الفتن التي ارى الآن في الدنيا مدة ثلاث القصة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كيف بكم اذا لم تجتنبوا) من الجباية أي لم تأخذوا من الجزية والخراج (دينارا) ولادهم ما قبل له وكيف ترى ذلك كاتبا يا أبا هريرة قال اي والذي نفس أبي هريرة بيده عن قول الصادق المصدوق الذي لم يقل له الا الصدق يعني ان جبريل لم يخله لم يخبره الا بالصدق (قالوا نعم ذلك قال فتنتك ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أي يتناول ما لا يصل من الجور والظلم (فبشده الله عز وجل قلوب أهل الذمة فيمنعون ما في أيديهم) من الجزية وفي هذا الحديث التوصل به أهل الذمة لما في الجزية التي تؤخذ منهم من نفع المسلمين وفيه التحذير من ظلمهم وانه متى وقع ذلك نقضوا العهد فلم يجتنب المسلمون منهم شيئا فتضييق أحوالهم وفيه علم من أعلام النبوة والخاصة ان فيه الانذار من سوء العاقبة وان المسلمين يمنعون حقوقهم في آخر الامر قال في الفتح وكذلك وقع اه أي منذ أيام كثيرة فكيف جه هذا اليوم والغدر بعد العهد حرام

يكون يبعها في حياة سبدها فان مات ولها منه ولد باق عتقت عنه ذمتهم وقد قيل ان هذا يجمع عليه وقد روي في جامع آل محمد عن القاسم بن ابراهيم ان من أدرك من أهل لم يصح كونوا يثبتون رواية يسع امهات الاولاد وقد ادعى بعض المتأخرين الاجماع على تحريم يسع أم الولد مطلقا وهو مجازفة ظاهرة وادعى بعض أهل العلم ان تحريم يسعهم قطعي وهو فاسد لان القطع بالتحريم ان كان لاجل الادلة القاضية بالتحريم ففيها ما عرفت من المقال السالف وان كان لاجل الاجماع المذموم ففسيه ما عرفت وكيف يصح الاحتجاج بمثل ذلك والخلاف ما زال منذ أيام الصحابة الى الآن وقد تمسك القائلون بالجواز بحديث جابر المذكورين وحديث سلامة وقد عرفت ان حديثي جابر ليس فيهما ما يدل على اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على البيع وتقريره كما تقدم عن البيهقي وأيضاً قوله فلا ترى بذلك بأسا الرواية فيه بالنون التي للجماعة ولو كانت بالياء التحتية لكان فيه دلالة على التقرير واما حديث سلامة فدلالة على عدم الجواز اظهر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهاهم عن البيع وامرهم بالاعتاق وتعويضهم عنها ليس فيه دليل على انه كان يجوز بيعها لاحتمال انه عوضهم لما رأى من احتياجهم وهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفرد بها ابن كثير بعض من منعه من نقل وحكي عن الشافعي فيها اربعة اقوال رذكر ان جملة ما فيها من الاقوال للعلماء ثمانية ولا شك ان الحكم بعتقكم بعق

رواية للحاكم عن عوف بن مالك في هذا الحديث انه قال لمعاذ في طاعون عمواس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لي اعدد ستاين يدي الساعة فتدفع منهن ثلاث يعني موته صلى الله عليه وآله وسلم وفتح بيت المقدس والطاعون وبقى ثلاث فقال له معاذ ان لها أهلا ووقع في الفتن لعنهم بن حادان هذه القصة تكون في زمن المهدي على يد ملك من آل هرقل اه واعل الفتن التي ارى الآن في الدنيا مدة ثلاث القصة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كيف بكم اذا لم تجتنبوا) من الجباية أي لم تأخذوا من الجزية والخراج (دينارا) ولادهم ما قبل له وكيف ترى ذلك كاتبا يا أبا هريرة قال اي والذي نفس أبي هريرة بيده عن قول الصادق المصدوق الذي لم يقل له الا الصدق يعني ان جبريل لم يخله لم يخبره الا بالصدق (قالوا نعم ذلك قال فتنتك ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أي يتناول ما لا يصل من الجور والظلم (فبشده الله عز وجل قلوب أهل الذمة فيمنعون ما في أيديهم) من الجزية وفي هذا الحديث التوصل به أهل الذمة لما في الجزية التي تؤخذ منهم من نفع المسلمين وفيه التحذير من ظلمهم وانه متى وقع ذلك نقضوا العهد فلم يجتنب المسلمون منهم شيئا فتضييق أحوالهم وفيه علم من أعلام النبوة والخاصة ان فيه الانذار من سوء العاقبة وان المسلمين يمنعون حقوقهم في آخر الامر قال في الفتح وكذلك وقع اه أي منذ أيام كثيرة فكيف جه هذا اليوم والغدر بعد العهد حرام

سواء كان في حق المسلم أو الذي قال تعالى الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون والآية وإن نزلت في يهود قريظة لكن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والله المستعان وعليه التسلكان (عن عبد الله بن مسعود) (وانس) بن مالك (رضي الله عنهم) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال لكل غادر لواء) أي علم (يوم القيامة قال أحدهما) أي أحد الراويين (ينصب) أي اللواء (وقال الآخر يري يوم القيامة يعرف به) وسلم عن شعبة يقال هذه غدره فلان وله من حديث أبي سعيد رفع له بقدر غدرته وله من حديثه من وجه آخر عند استه قال ابن المنبر كانه عومل بضد قصده لان عادة اللواء يكون على الرأس فنصب عند أسفل زيادة في فضيسته لان الاعين غالباً تمتد الى الالوية فيكون ذلك سبباً لاستدادهما التي بدأت لذلك اليوم فيزداد بها فضيحة وعن ابن عمر عند البخاري في هذا الباب رفعه بالفظ لكل غادر لواء ينصب لغدرته زاد ابو ذر يوم القيامة أي لأجل غدرته في الدنيا أو بقدرها وفي لفظ بغدرته أي بسببها والمراد شهرته في القيامة بصفة الغدر ليدمه أهل الموقف وفيه غلط تحريم الغدر لاسيما من صاحب الولاية للهامة لان غدره يتعدى ضرره الى كثير ولا نه غير مضطر الى الغدر لقدرته على الوفاء وقال عياض المنيهور ان هذا الحديث ٣٧٩ ورد في ذم الامام اذا غدر في عهد مل عبته

اولمقاته ولا لمانته التي يتقلدها والترم القيام بها فتي خان فيها او ترك الرفق فقد غدر وقيل المراد نهى الرعية عن الغدر بالامام فلا يخرج عليه ولا يعرض لمعصيته لما يترتب على ذلك من الفتنة قال والعصم الاول قال الحافظ ولا أدري ما المانع من حمل الخبر على أعم من ذلك والذي فهمه ابن عمر راوى الحديث هو هذا والله أعلم وهذا الحديث الاخير أخرجه أيضاً في الفقه ومسلم في المغازي قال القرطبي هذا خطاب منه للعرب بنحو ما كانت تفعل فانهم كانوا يرفعون للوفاء راية بيضاء وللغدر راية

ام الولد مستلزم لعدم جوازيهما فلو صححت الاحاديث القاضية بانهم اتصروا بحرية الولادة لكانت دليلاً على عدم جواز البيع ولكن فيها ما سلف والاحوط اجتناب البيع لان اقل احواله ان يكون من الامور المشبهة والمؤمنون وقافون عندها كما اخبرنا بذلك
الصادق المصدق صلى
الله عليه وسلم
والله أعلم

• (تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس أوله كتاب النكاح) •

سوداء ليلوموا الغادر فيه ذموه فاقتضى الحديث وقوع مثل ذلك للغادر ليشترب بصفته في القيامة فيذمه أهل الموقف وأما الوفاء فلم يرد فيه شيء ولا يعد أن يقع كذلك وقد ثبت لواء الحمد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث ان الناس يدعون يوم القيامة بأبائهم اقوله في رواية ابن عمر في الفتن هذه غدره فلان بن فلان قال ابن دقيق العيد وان ثبت انهم يدعون بأبائهم فقد يقال يخص هذا من العموم وتعمد به قوم في ترك الجهاد مع ولاية الحرب الذين يقدرون كاحكامه الباجي رحمه الله تعالى وهذا آخر كتاب الجهاد فجزت كتابته على يد مؤلفه الفقير المحتاج الى رحمة ربه الباري أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري كان الله في الدنيا والآخرة وحياء فيها شيعته الذخيرة الفاخرة في غرة شهر الله تعالى شعبان سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف يلدتهم وبالحمية صانها الله وأهلها عن كل وصمة ورزية وبشماسه ثم النصف الاول من كتابة هذا الشرح المسمي بعون الباري بحمل أدلة البخاري وهذا التنصيف من تجزئة هذا العبد الضعيف عن الله عنه ما جناه واستعمله فيما يجب ويرضاه ويتلوه كتاب يده الخلق أعانه الله تعالى على تكميل الباقي من النصف الآخر وجعله خالصاً لوجه الكريم ونفع به جيلاً بعد جيل بمنه وكرمه آمين ولا أحد أصطفى من الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث والقبيل وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين الى يوم البعث والدين

• (املاح ما وقع من الغلط في الجزء الخامس من كتاب نيل الاوطار

شرح منتقى الاخبار) •

| صحيحة | سطر | خطا | صواب |
|-------|-----|------------|-----------------|
| ١١ | ٢٣ | زيادة لا | زيادة لا |
| ٣٦ | • | رويه | رواية |
| ٤٤ | ٢٨ | فا | نقاء |
| ٧٢ | ١٢ | عز | غير |
| ٩٨ | ٤ | حنيفة | حنيفة |
| ١١٥ | ١٩ | يغلي | بنعلي |
| ١٥٥ | ٢٢ | يعبرها | يعبرها |
| ١٦٢ | ١٩ | وبعضهم قال | وتعقبهم الحافظ |
| ١٦٨ | = | بالجبل | باطل |
| ١٧٥ | ١٠ | قوتهم | عوتهم |
| ١٨١ | ١٢ | القروق | العرق |
| ٢٠٠ | ٥ | غم | عم |
| ٢٠٢ | ١٢ | بشما | بشما |
| ٢٠٧ | ٢٤ | قتاة | قتادة |
| ٢١٥ | ١٤ | عند الله | عند الله |
| ٢١٧ | ١٠ | اشفعة | الشفعة |
| ٢١٩ | ١ | درهم | دراهم |
| ٢٢٢ | ١٥ | دعرف | فعراف |
| ٢٢٦ | ١٨ | الملةقط | الملةقط |
| ٢٢٧ | ٢٥ | ا كها | ا كها |
| ٢٢٣ | ١٩ | تنبت | تنبت |
| • | ٢٢ | يطرقه | نطرقه |
| ٢٤١ | ١٥ | فاني | فاني |
| ٢٦١ | ٢٢ | يكونهم | يكون المراد بهم |
| ٢٧٩ | ٩ | بعث | بعث |
| ٢٨١ | = | للوارث | الوارث |
| ٢٩٢ | ٢٠ | تعني | بعدي |
| ٢٩٤ | ٤ | ارفعوني | ارفعوني |
| • | ٩ | احد | احد |
| ٢٩٨ | ١٧ | فوتب | فواذب |

| صواب | خطا | مطر | مصفية |
|--------------|---------|-----|-------|
| عم | عم | ٢٠ | ٢٩٩ |
| بضار | بضار | ١٥ | ٣٠٠ |
| الدارى | الدارى | ١٠ | ٣٠٤ |
| انكر | انكر | ٨ | ٣١٠ |
| قتادة | قتادة | ١٨ | ٣١١ |
| لاوارث له | لاوارث | ٥ | ٣١٧ |
| افى | افى | ٣ | ٣١٨ |
| رجع عمرو وجا | رجع | ٨ | ٣٢٧ |
| شقى | شبا | ١٥ | ٣٣١ |
| فصاروا | فصاروا | ٧ | ٣٣٣ |
| اغرمه | غرمه | ١٢ | ٣٣٦ |
| قال | قال | ٧ | ٣٥١ |
| اخبارا | اخبارا | ١٢ | ٣٦٤ |
| بالقبضة | بالقبضة | = | ٣٧٤ |
| عند الحاكم | الحاكم | ١ | ٣٧٦ |

(تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه)

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الخامس من عون الباري) •

| صواب | خطا | سطر | صفحة |
|-------------------|----------------------|-----|------|
| الايوسط منه | الايوسط | ٩ | ٣ |
| اماراتها ان | امارا اسأل | ٢٠ | ٨ |
| من شرع | ن شرع | ٣ | ١٢ |
| جدار | جدر | ٢٥ | ١٤ |
| قصيرا | قصيرا | ٢٦ | • |
| بلغ | بلغت | ١ | ١٥ |
| • | • | • | • |
| تجزئة | تجزئة | ٢ | ٢١ |
| اتخذ | اتخذ | ٤ | ٢٢ |
| السبب | السب | ٢ | ٢٨ |
| الشبه | الشبه | ١٠ | ٢٩ |
| المعتادة | لمعتاة | ٢٥ | ٤٢ |
| اتساعا | اتساعا | ٢٨ | ٤٤ |
| انتهى | أفاد المافظ الشوكاني | ١ | ٤٧ |
| في نيل الاوطار | | | |
| ينهار ابدأ أو | ينهار ابدأ أو | • | ٤٨ |
| بلاماء والجماء | بلاماء | ٢ | • |
| فهم هيمن وهي هيما | فهي هيما | • | • |
| ابتاعه | بتاعه | ١٣ | ٥٢ |
| فبقى | فد في | ٧ | ٥٥ |
| للا آخر | للا آخر | ٢٠ | ٥٦ |
| حديث | الحديث | ١٣ | ٥٧ |
| انه استشكل | انما استشكلات | ٢٢ | • |
| X | أي | ١ | ٥٩ |
| لمرة | ليرد | ١٦ | • |
| بقناه | بقناه | ٢٦ | • |
| ونذير العصاة | والعضاة | ٢ | ٦١ |
| جاف | جافيا | ١٧ | • |
| قيدا | زيد | ١١ | ٦٣ |
| طال | سال | ٢٦ | • |
| مسل | الم | ٢٢ | ٦٥ |

| صوبة | مطر | خطا | صواب |
|------|-----|----------------------|------------------------|
| ٦٥ | ٣٥ | البطلان | البطلان |
| ٧١ | ٣٢ | انها | لينها |
| ٧٦ | ١٣ | عال | غال |
| ٨١ | ٤ | لا يقول | لا يقول بهذا انما يقول |
| ٨٢ | ٢٠ | لاربا | لاربا أى الربا |
| ٩٤ | ٢١ | وسياتى الى مطلقا | X |
| ٩٩ | ٥ | نبيب | نبينا |
| ١٠١ | ٣ | قال الشوكاني في قوله | X |
| | | التجاسة | |
| ١٠٧ | = | وكان الى قوله الاغاب | X |
| ١٠٩ | ٣ | راهم | دراهم |
| = | ٢٤ | عطى | أعطى |
| ١١٠ | ٥ | على | X |
| = | ٣٦ | والاصبق | والالاصق |
| ١١٣ | ٤ | قالوا لك | قالوا له |
| = | ٣٦ | تركوا | مثل الذين تركوا |
| ١١٥ | ٢٣ | الامر | التمهي |
| ١٢٠ | ٢ | طيننا | طيننا |
| ١٢٢ | ٥ | الحطب | الخبيث |
| ١٣٦ | ٢٤ | مزروعا | أى مزروعا |
| ١٣٧ | ٥ | اتخاذها | اتخاذها |
| ١٣٩ | ٢٥ | وامصح | والاصح |
| ١٤١ | ١ | وأبكر | وأوبكر |
| ١٤٢ | ٥ | وبخى | وذكر بخى |
| = | ٧ | الانصارى | الانصار |
| ١٤٤ | ٢٤ | تمرينها | تمرينها |
| ١٤٥ | ٣ | نص | مقابلة نص |
| ١٤٧ | ١٠ | كالبيع | كالبيع و |
| ١٤٨ | ٣٢ | خذيح | خذيح |
| ١٤٩ | ٢٨ | الانتفاع | الانتفاع |

| صحيحة | سطر | خطا | صواب |
|-------|-----|------------------------|----------------------------|
| ١٥٢ | ٢١ | و سلم | و سلم |
| - | ٣٥ | فظه | لفظه |
| - | ٣٦ | الموت | الموات |
| ١٥٧ | - | أى رفعت | أورفعت |
| ١٥٨ | ٢ | من غير قصد من صاحبها X | |
| - | ٣٢ | اسامة | اسامة |
| ١٦٢ | ١٥ | والثالث | والثالث انه |
| ١٧١ | ٣٢ | الشيء | وهى الشيء |
| ١٧٤ | ٢١ | الر | اقر |
| ١٧٦ | ٣ | الاسرار | الاقرار |
| ١٧٧ | ٢ | الاكراه | باب الاكراه |
| ١٨١ | ١١ | الرجال | الآل |
| ١٨٥ | ٣٧ | البصير | البصر |
| ١٨٧ | ٢ | فى الترمذى | عند الترمذى |
| ١٩٢ | ١ | من الخاص بعد العام | من ذكر العام بعد الخاص |
| ١٩٥ | ١٣ | ما بعد | ما بعدها |
| - | ٢٥ | الدكاة | الدكاة |
| - | - | المثل وبهم ال | المثل بهم وال |
| ١٩٨ | ٣٢ | واجبة للمرتين | واجبة عن المرتين فله مرتين |
| ١٩٩ | - | فخمة | لخمة |
| ٢٠٠ | ٣٦ | بنفقة | بنفقة |
| ٢٠١ | ٢٠ | الراهن | الرهن اذ هو |
| ٢١٧ | ١ | يتاشد ذلك | يتاشد ذلك |
| ٢٢٠ | ٣٢ | لاسنوى | الاسنوى |
| ٢٢٦ | ٣٤ | محل | ومحل |
| ٢٢٢ | ٢٩ | ان الاولى | الاولى ان |
| ٢٢٣ | ٣٤ | شهو | شهو دا |
| ٢٢٦ | ١٥ | وعوق | وعوق |
| - | ٣٢ | وانما الخلاف | وانما الخلاف |
| ٢٢٧ | ٤ | من الخاص | من ذكر الخاص |
| - | ٢٧ | كرهية | كرهية |
| ٢٤٣ | ٢٧ | استقرها | استقرتها |

| صواب | خطا | سطر | صفحة |
|----------------------------|--------------------------|-----|------|
| اثني | اثنى | ١ | ٢٤٩ |
| صحيحهما | صحيحهما | ٤ | ٢٥٠ |
| اراد الخلف | اراد الخلف | ٣٦ | • |
| قال والله | قال | ٢٨ | ٢٥٥ |
| الهاء | اله | • | ٢٥٨ |
| اذا هم | اداهم | ٣٠ | ٢٥٩ |
| غبار | عبارة | • | • |
| وزاد | وزا | ٢٤ | ٢٦١ |
| سره | شره | ١ | ٢٦٢ |
| ابن • | وابن | • | ٢٧٨ |
| فيها | نميا | • | ٢٨٦ |
| في اليد ثم المال | في اليد | ٢٠ | ٢٨٩ |
| ما من | ما من | ٣٢ | ٢٩٢ |
| والماصل الى قوله الدرجات X | | ٦ | ٢٩٦ |
| مخاطبا لها | مخاطبا | • | ٢٩٨ |
| X | لها | ٧ | • |
| وان | وبان | ٢٢ | • = |
| للصيانة | للمصلحة | ٣٥ | • |
| احدا لا | احدا | ٢٤ | ٢٠٠ |
| كان في | كان في | ٣١ | ٢٠٢ |
| النوح | الوح | ٢٢ | • |
| X | ان العمل الصالح | ١٠ | ٢٠٤ |
| بشعل | فعل | ٣٦ | • = |
| X | قال وقيل الى قوله قد نجا | ٢ | ٢٠٥ |
| ان | ن | ٣٥٠ | ٢٠٧ |
| الجواد | الجوا | ٦ | ٢١٢ |
| يجبر | يجبر | ٣٢ | • |
| وانه لا بأس | انه لا بأس | ٣٧ | ٢١٧ |
| ومما قرأته | ولقرأته | ٣٦ | ٢٢١ |
| ليلة حارس | حارس | ٢٥ | ٢٢٤ |
| X | كله | ٨ | ٢٢٦ |
| رباط يوم | رباط | ٢٧ | • |

| صواب | خطا | سطر | صفحة |
|-----------------|-----------------------------|-----|------|
| X | يوم | ٢٢ | ٢٢٦ |
| قيص | القميص | ٢٦ | ٢٢٩ |
| يزيد بن - ماوية | يزيد بن | ٢٣ | ٢٣٤ |
| كان | كان قبل | ١٨ | ٢٣٥ |
| يلزمها | ملازمها | ٢٢ | ٢٣٦ |
| كخزائن | كخزائن | ٣٠ | ٢٣٨ |
| الولد | الولد | ٤ | ٢٤٢ |
| X | وقال الكرماني الى قوله كذلك | ٢١ | ٢٤٢ |
| فلق | ملق | ٢٧ | ٢٥٠ |
| نفاه | نفاه | ٢٨ | ٢٥٧ |
| الحاء | الميم | ٢١ | - |
| مكة منها | مكة | = | ٢٥٨ |
| اذ | اذل | ٢٠ | ٢٦٤ |
| تجبر | يجر | ٧ | ٢٧٢ |
| الجيل | الجيل | ٢١ | ٢٧٢ |
| به ورجل كسرى | به وكسرى | ٢٧ | - |
| ان يكون | يكون | ٦ | ٢٧٩ |

(تم بحمد الله وعونه)

مصنفه

| | |
|----|---|
| ٢ | (كتاب البيوع) |
| ٢ | (أبواب ما يجوز بيعه وما لا يجوز) |
| ٢ | باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة المعصية وما لا تنفع فيه |
| ٥ | باب النهي عن بيع فضل الماء |
| ٦ | باب النهي عن غن عسب الفعل |
| ٧ | باب النهي عن بيع الغرر |
| ١١ | باب النهي عن الاستئناق في البيع الآن يكون معلوما |
| ١٢ | باب بيعتين في بيعة |
| ١٣ | باب النهي عن بيع العربون |
| ١٤ | باب تحريم بيع العبد من يخذله خراوكل بيع أعان على معصية |
| ١٥ | باب النهي عن بيع ما لا يملكه إضطرار في شتره ويسلمه |
| ١٦ | باب من باع ساعة من رجل ثم من آخر |
| ١٦ | باب النهي عن بيع الدين بالدين وجواز ما عاين من هو عليه |
| ١٨ | باب نهى المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه |
| ٢١ | باب النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان |
| ٢٢ | باب ما جاء في التثريب بين ذوي المحارم |
| ٢٤ | باب النهي أن يبيع سائر لباد |
| ٢٦ | باب النهي عن النجس |
| ٢٦ | باب النهي عن تلقى الركبان |
| ٢٨ | باب النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه وسومه لافي المزايدة |
| ٣٠ | باب البيع بغير شاهد |
| ٣٢ | (أبواب بيع الاصول والثمار) |
| ٣٢ | باب من باع نخلا مؤثرا |
| ٣٣ | باب النهي عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحه |
| ٣٨ | باب الثمرة المشتراة يلحقها اجابحة |
| ٣٩ | (أبواب الشروط في البيع) |
| ٣٩ | باب اشتراط منفعة المبيع وما في معناها |
| ٤٠ | باب النهي عن جمع شرطين من ذلك |
| ٤١ | باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه |
| ٤١ | باب أن من شرط الولاء أو شرط فاسد الغاوصح العقد |

صحيحة

| | |
|---|-----|
| باب شرط السلامة من الغبن | ٤٣ |
| باب اثبات خيار المجلس | ٤٥ |
| (أبواب الربا) | ٥٠ |
| باب التشديد فيه | ٥٠ |
| باب ما يجزئ فيه الربا | ٥١ |
| باب في أن الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل | ٥٧ |
| باب من باع ذهباً أو غيره بذهب | ٥٨ |
| باب مردد الكيل والوزن | ٥٩ |
| باب النهي عن بيع كل رطب من حب أو تمر يابس | ٦٠ |
| باب الرخصة في بيع العرايا | ٦١ |
| باب بيع اللعوم بالحيوان | ٦٥ |
| باب جواز التفاضل والنسيئة في غير المكيل والموزون | ٦٥ |
| باب أن من باع ساعة بمسحاة لا يشتريها بأقل مما باعها | ٦٨ |
| باب ما جاء في بيع العينة | ٦٨ |
| باب ما جاء في الشبهات | ٧١ |
| (أبواب أحكام العيوب) | ٧٥ |
| باب وجوب تبين العيب | ٧٥ |
| باب أن المكسب الحادث لا يمنع الرد بالعيب | ٧٦ |
| باب ما جاء في المصرة | ٧٧ |
| باب النهي عن التسمير | ٨٤ |
| باب ما جاء في الاحتكار | ٨٥ |
| باب النهي عن كسر سكة المسلمين الأمان بأس | ٨٨ |
| باب ما جاء في اختلاف المتبايعين | ٨٩ |
| (كتاب السلم) | ٩٢ |
| (كتاب القرض) | ٩٦ |
| باب فضيلته | ٩٦ |
| باب استقراض الحيوان والقضاء من الجفنس فيه وفي غيره | ٩٧ |
| باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهي عنها قبله | ٩٨ |
| (كتاب الرهن) | ١٠٠ |
| (كتاب الحوالة والضمان) | ١٠٤ |
| باب وجوب قبول الحوالة على المولى | ١٠٤ |

صحيحة

- ١٠٥ باب ضمان دين الميت المقلس
 ١٠٨ باب في ان المضمون عنه انما يبرأ بآداء الضامن لا بمجرد ضمانه
 ١٠٨ باب في ان ضمان ذلك المبيع على البائع اذا خرج مستحقا
 ١٠٩ (كتاب التفليس)
 ١٠٩ باب ملازمة الملى واطلاق المعسر
 ١١١ باب من وجد سلعة باعها من رجل عنده وقد أفلس
 ١١٤ باب الحجر على المدين وبيع ماله في قضاء دينه
 ١١٥ باب الحجر على المبذر
 ١١٨ باب علامات البلوغ
 ١٢١ باب ما يحل لولي اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة
 ١٢٢ باب مخالطة الولي اليتيم في الطعام والشراب
 ١٢٣ (كتاب الصلح وأحكام الجوار)
 ١٢٣ باب جواز الصلح عن المعلوم والمجهول والتحليل متى ما
 ١٣٠ باب الصلح عن دم العمد بما كثر من الدية وأقل
 ١٣١ باب ما جاء في وضع الخشب في جدار الجار وان كره
 ١٣٢ باب في الطريق اذا اختلفوا فيه كم يجعل
 ١٣٥ باب اخراج ميازيب المطر الى الشارع
 ١٣٦ (كتاب الشراكة والمضاربة)
 ١٤٠ (كتاب الوكالة)
 ١٤٠ باب ما يجوز التوكيل فيه من العتود وابقاء الحقوق واخراج الزكوات واقامة الحدود وغير ذلك
 ١٤٣ باب من وكل في شراء شئ فاشتري بالثمن أكثر منه وتصرف في الزيادة
 ١٤٤ باب من وكل في التصديق بالثمن فدفعه الى ولد الموكل
 ١٤٥ (كتاب المساقاة والمزارعة)
 ١٤٨ باب فساد العقد اذا شرط أحدهما لنفسه الثمن أو بقعة بعين أو نحوه
 ١٥٥ (أبواب الاجارة)
 ١٥٥ باب ما يجوز الاستفاد عليه من النفع المباح
 ١٥٩ باب ما جاء في كسب الحجام
 ١٦٢ باب ما جاء في الابرة على القرب
 ١٦٩ باب التهمي أن يكون النفع والابرة مجهولا وجوازا - تجارا لا جسيما بطعامه وكسوته

- ١٧٠ باب الاستنجار على العمل مياومة أو مشاهرة أو معاومة أو معاودة
- ١٧١ باب ما يذكّر في عقد الاجارة بالنظر البيع
- ١٧١ باب الاجير على عمل متى يستحق الاجرة وحكم سرية عمله
- ١٧٣ (كتاب الوديعة والعارية)
- ١٨٠ (كتاب احياء الموات)
- ١٨١ باب النهي عن منع فضل الماء
- ١٨٣ باب الناس شركاء في ثلاث وشرب الارض العليا قبل السفلى اذا قل الماء أو اختلشوا فيه
- ١٨٦ باب الحى لدواب بيت المال
- ١٨٨ باب ما جاء في اقطاع المعادن
- ١٩١ باب اقطاع الاراضى
- ١٩٢ باب الجلوس في الطرقات المتسعة بالبيع وغيره
- ١٩٥ باب من وجد دابة قد سيم فخذها رعية عنها
- ١٩٦ (كتاب الغصب والضمانات)
- ١٩٦ باب النهي عن جده وهزله
- ١٩٧ باب اثبات غصب العقار
- ١٩٩ باب غلّاء زرع الغاصب بنقته رقلع غرسه
- ٢٠٢ باب ما به فمين غصب شاة فذبحها رشواها أو طبخها
- ٢٠٣ باب ما جاء في ضمان المتلف بجنسه
- ٢٠٥ باب جناية البهية
- ٢٠٧ باب دفع الصائل وان أدى الى قتله وان المصول عليه يقتل شهيدا
- ٢٠٩ باب في ان الدفع لا يلزم المصول عليه ويلزم الغير مع القدرة
- ٢١٢ باب ما جاء في كسر أو اتي النحر
- ٢١٣ (كتاب الشفعة)
- ٢٢٠ (كتاب القطة)
- ٢٣٠ (كتاب الهبة والهدية)
- ٢٣٦ باب ما جاء في قبول هدايا الكفار والاهداء لهم
- ٢٤٠ باب الثواب على الهدية والهبة
- ٢٤١ باب التعديل بين الاولاد في العطية والنهي ان يرجع أحد في عطية الوالد
- ٢٤٩ باب ما جاء في أخذ الوالد من مال ولده
- ٢٥٠ باب في العمرى والرقبي

- ٢٥٣ باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها او مال زوجها
 ٢٥٨ باب ما جاء في تبرع العبد
 ٢٦٠ (كتاب الوقف)
 ٢٦٥ باب وقف المشاع والمنقول
 ٢٦٧ باب من وقف أو تصدق على اقربائه أو وصى لهم من يدخل فيه
 ٢٧٢ باب ان الوقف على الولد يدخل فيه ولد الولد بالتقرينة لا بالاطلاق
 ٢٧٤ باب ما يصنع بتنازل مال الكعبة
 ٢٧٦ (كتاب الوصايا)
 ٢٨٢ باب ما جاء في كراهة مجاوزة الثلث والايصال للوارث
 ٢٨٨ باب في أن تبرعات المريض من الثلث
 ٢٩٠ باب وصية الحربى اذا أسلم ورثته هل يجب تنفيذها
 ٢٩١ باب الايصال بما يدخله النيابة من خلافة وعمالة ومحاكمة في نسب وغيره
 ٢٩٢ باب وصية من لا يمش مثله
 ٣٠١ باب ان ولى الميت يتقضى دينه اذا علم صحته
 ٣٠٣ (كتاب الشرائع)
 ٣٠٥ باب البداءة بذوى الفروض واعطاء العصبه ما بقى
 ٣٠٨ باب سقوط ولد الاب بالاخوة من الابوين
 ٣٠٩ باب الاخوات مع البنات عصبه
 ٣١٠ باب ما جاء في ميراث الجدة والجد
 ٣١٤ باب ما جاء في ذوى الارحام والمولى من أسنل ومن أسلم على يدى رجل وغير ذلك
 ٣١٩ باب ميراث ابن الملاعنة والزانية منهم ما وميراثهما منه وانقطاعه من الاب
 ٣٢١ باب ميراث الحمل
 ٣٢٢ باب الميراث بالولاء
 ٣٢٥ باب النهى عن بيع الولام وهبته وما جاء في السائبة
 ٣٢٧ باب الولاء هل يورث أو يورث به
 ٣٢٩ باب ميراث المعتق بعهده
 ٣٣١ باب امتناع الارث باختلاف الدين وحكم من أسلم على ميراث قبل ان يقسم
 ٣٣٤ باب ان القاتل لا يرث وان دية المقتول لجميع ورثته من زوجة وغيرها
 ٣٣٧ باب في ان الانبياء لا يورثون
 ٣٤١ (كتاب العتق)
 ٣٤١ باب الحث عليه
 ٣٤٦ باب من اعتق عبدا وشترط عليه خدمة

مصحف

- ٣٤٧ باب ما جاء فيمن ملك ذارحم محرّم
 ٣٥٠ باب ان من مثل بعيد عتق عليه
 ٣٥٤ باب من اعترق شريكه في عبد
 ٣٦١ باب التدبير
 ٣٦٥ باب المكاتب
 ٣٧٢ باب ما جاء في أم الولد

• (عت) •

* (فهرسة الجزء الخامس من عون الباري) *

| صفحة | |
|------|--------------------------------------|
| ٢ | باب فضل ليلة القدر |
| ١١ | أبواب الاعتكاف في المساجد كلها |
| ٢١ | (كتاب البيوع) |
| ١٠٥ | (كتاب السلم) |
| ١٠٨ | (كتاب الشفعة) |
| ١١١ | (كتاب الاجارة) |
| ١٢٠ | (كتاب الحوالات) |
| ١٢٦ | (كتاب الوكالة) |
| ١٣٤ | ما جاء في الحث والمزارعة |
| ١٤٩ | (كتاب الثرب) |
| ١٦٢ | (كتاب الاستقراض والخبر والتفليس) |
| ١٦٨ | (كتاب في الخسومات) |
| ١٧١ | (كتاب اللقطة) |
| ١٧٥ | (كتاب المظالم) |
| ١٨٩ | في الشركة في الطعام والهدايا والعروض |
| ١٩٧ | (كتاب الرهن) |
| ٢٠٢ | (كتاب في العتق وفصله) |
| ٢١١ | (كتاب في المكاتب) |
| ٢١٢ | (كتاب الهبة وفضاها والتعريض عليها) |
| ٢٣١ | فضل المتعة |
| ٢٤٢ | (كتاب الشهادات) |
| ٢٤٨ | حديث الافك |
| ٢٥٢ | (كتاب الصلح) |
| ٢٥٥ | (كتاب الشروط) |
| ٢٧٨ | (كتاب الوصايا) |
| ٢٨٩ | فضل الجهاد والسير |
| ٢٩٦ | الحود والعين وصفتين |